رُوَاةُ الحَدِيثِ

(النَّشأة - المُصْطَلحات - المُصنَّفات)

إعداد الدكتور
عوّاد بن حميد الرويثي

دار الميمنة

رُواة الحَدِيث

(النَّشْأة - المُصْطَلحَات - المُصَنَّفَات)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الرويثي، عواد حميد محمد
رواة الحديث: النشأة - المصطلحات - المصنفات / عواد حميد؛
محمد الرويثي - المدينة المنورة، ١٤٣٨ هـ
٩٩٢ ص ؛ ١٧ X ٢٤ سم
ردمك: ٧ - ٣ - ٩٠٩٩٤ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١-الحديث - مسانيد، ٢- الحديث - مصطلح، أ. العنوان

ديوي ٢٣٦،٨ ١٤٣٨ / ١٠١٩٧

رقم الإيداع: ١٠١٩٧ / ١٤٣٨
ردمك: ٧-٣-٩٠٩٩٤-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨م

9 789957 611828

الميمنة

مكتبة الميمنة المدنية
المملكة العربية السعودية
المدينة المنورة جنوب الجامعة الإسلامية
هاتف: 00966148473148
جوال: 00966558343947

دار الميمنة
للنشر والتوزيع
سورية - دمشق
هاتف: 00963115827281
جوال: 00963933119455

daralmimna@gmail.com

رُواة الحديث

(النَّشْأة - المُصْطَلَحات - المُصَنَّفات)

إعداد الدّكتور
عَوّاد بن حُمَيِّد الرُّويثيّ

دار الميمنة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الأستاذ الدكتور حافظ بن محمد الحكميّ

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على رسوله الأمين، وعلى آله، وصحبه أجمعين. وبعد.

فإنّ علمَ الرّواة علمٌ جليلٌ كثيرُ النّفع، أنشأه علماءُ الحديث؛ ليكون عونًا لهم على نقد رواة الحديث، ومعرفة أحوالهم عدالةً أو جرحاً، ونقد الرّواة هو أحدُ ركني علم النّقد؛ الذي ابتكره المحدِّثون ونُسِبوا فيه للإبداع، وقد قرن الحافظُ ابنُ حبّان البستيّ ﷺ بين نقد الرّواة، ونقد المرويّات أثناء رصده لمسيرة النّقد، فقد ذكر بعضَ الصّحابة، وبعض كبار التّابعين الّذين كانت لهم عناية بالتّثبّت في الرّواية، والسّؤال عن أحوال الرّواة، وقال: "ثم أخذ عنهم العلمَ، وتتبع الطّرق، وانتقاء الرّجال، ورحل في جمع السُّنن جماعةٌ منهم: الزُهريّ، ويحيى بن سعيد الأنصاريّ، وهشام بن عروة. . . ثم أخذ عن هؤلاء مسلكَ الحديث، وانتقاءَ الرِّجال، وحفظ السّنن، والقدح في الضّعفاء جماعةٌ من أئمّة المسلمين، والفقهاء في الدّين منهم: سفيان الثوريّ، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجّاج. . . "[١].

وأشار إلى أهمّيّة علم نقد الرُّواة، ووجوب العناية به الحافظُ ابنُ أبي حاتم الرّازيّ -رحمه الله تعالى- في تقدمته لكتابه"الجرح والتعديل"؛ إذ يقول: "فلمّا لم نجد سبيلًا إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله، ومن سنن رسول الله ﷺ، إلّا من جهة النّقل والرّواية، وجَبَ أن نميّز بين عدول النّقلةِ والرّواة وإتقانهم، وأهل الحفظ والتّثبّت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة، والوهمِ، وسوءِ الحفظِ، والكذبِ..."[٢].

(١) المجروحين١/ ٣٤-٥٦.

(٢) تقدمة الجرح والتّعديل ص:٥.

وذكر الإمامُ مسلمُ أنّ أهل الحديث وحدهم هم المختصّونَ بنقدِ الحديث، والحكم عليه، ثم علّلَ ذلكَ؛ بسعةِ حفظهم، ومعرفتهم بأحوال الرّواة؛ تعديلًا وجرحًا، قال ﵀: "واعلم -رحمك الله- أنّ صناعة الحديث، ومعرفة أسبابه من الصّحيح والسّقيم إنّما هي لأهل الحديث خاصّة؛ لأنّهم الحفّاظ لروايات النّاس، العارفين بها دون غيرهم. . . . فلا سبيل لمن نابذهم من النّاس، وخالفهم في المذاهب إلى معرفة الحديث، ومعرفة الرّجال من علماء الأمصار فيما مضى من الأعصار من نقلةِ الأخبار وحُمّال الآثار، وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم حتى ينزلوهم منازلهم من التّعديل والتّجريح. . . "(١).

ومن خلال ما سبق حكايته عن هؤلاء الأئمّة، والحفّاظ تبرز أهميّة علم رواة الحديث، وأثره في حفظ الدّين، ووجوب العناية به، وقد وُفِّقَ زميلُنا الدّكتورُ عوّادُ بن حُمَيِّد الرّويثيّ في اختياره التّأليف في هذا الفنّ، وقد أجاد في تناوله للموضوع، فقد تحدّث عن نشأة علم الرّواة، والتّصنيف فيه، وعن مصطلحاته الّتي تعارف عليها علماء الحديث، وجرى عليها عملهم، وقد جمع المُؤلِّفُ في مؤلّفه هذا بين الاستقراء، والتّحليل، والمناقشة، فجاءت مادّتُه مُستوعبةً مُوثّقةً مُحرّرةً، سوف يجدُ فيها طالبُ العلم بغيته -إن شاء الله تعالى-.

هذا، وأسأل الله أن يجزي المؤلِّفَ خيراً على ما قدّم لطلّاب العلم في كتابه هذا، وأن يكتب له القبول. وصلّى الله، وسلّم على عبده، ورسوله محمّد، وعلى آله، وصحبه أجمعين.

وكتبه: أ. د. حافظ بن محمد الحكميّ

أستاذ بكلية الحديث بالجامعة الإسلاميّة.

---

(١) التّمييز المطبوع مع منهج النّقد ص: ٢١٨.

تقديم الأستاذ الدكتور أنيس بن أحمد بن طاهر جمال

الحمد لله، والصّلاة والسّلام على رسول الله، وعلى آله أجمعين، ورضي الله عن الصّحابة المكرمين، والغرِّ الميامين؛ الّذين رضيهم الله تبارك وتعالى لصحبة نبيّه، وخليله محمدﷺ، وهم الرِّجال حقًّا إذا قال قائل: مَنْ الرِّجال؟ ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ...﴾(١)، ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾(٢)، ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ. . .﴾(٣).

وبعد: فهذا مُؤَلَّفٌ مباركٌ في علم الرِّجال، والرِّجال هؤلاء ليسوا أيّ رجال، بل هم رجال الحديث والأثر؛ الرّواة النّقلة، والحفّاظ المبْدعون الّذين سخّرهم الله -تبارك وتعالى- لحفظ السّنّة، وكَتْبها، وضبطها، والعناية بها جيلًا بعد جيل، وعلى رأسهم أعظم رجال، وأعظم جيل، وخيرُه وأَبرّه؛ وهم جيل الصّحابة -رضي الله عنهم أجمعين-.

بذلوا الغالي والنّفيس، وتغرّبوا عن البلدان، والأوطان، وقطعوا الفيافي والقفار، متعرّضين للمخاوف والأخطار؛ رواة الحديث، ونقده الأخبار، ونقلة السّنّة.

والكتاب الّذي بين أيدينا: (رواة الحديث: النّشأة، المصطلحات، المصنّفات) أبلى فيه مؤلِّفُه فضيلةُ أخي الدّكتور الفاضلُ: عوّاد بن حُميِّد الرّويثيّ بلاءً حسنًا؛ في جمع مادّته العلميّة؛ المتعلّقة بعلم الرّجال، وتصنيفها على أبواب، وفصول، ومباحث، ومطالب.

بأسلوبٍ علميٍّ رصينٍ، قريب المنال؛ ليس بالطّويل المملّ، ولا القصير المخلّ.

---

(١) سورة النور من آية: (٣٧).

(٢) سورة التوبة من آية: (١٠٨).

(٣) سورة الاحزاب من آية: (٢٣).

فجزاه اللهُ خير الجزاء على هذا العمل العلميّ الكبير؛ الذي هداه اللهُ -تبارك وتعالى- إليه، وشرح صدره له، ويسّر له كتْبه.

أسأل الله العليّ الكبير أن ينفع المسلمين بهذا الكتاب النّافع المفيد، وأن يكتب لمؤلِّفه الأجر الجزيل، والثّواب العظيم.

وكتبه: أ. د. أنيس بن أحمد بن طاهر جمال.

أستاذ بكلية الحديث بالجامعة الإسلاميّة والمدرّس بالمسجد النّبويّ الشّريف.

المقدّمة

إنَّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيِّئات أعمالنا، مَنْ يهده الله فلا مضلَّ له، ومَنْ يضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلَّا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمّدًا عبده ورسوله ﷺ.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾(١).

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾(٢).

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴾(٣).

وبعد:

فإنَّ علم الإسناد مِمَّا اختصّ الله -تعالى- به هذه الأمّة، وميَّزها عن سائر الأمم. قال ابن تيميّة: ((علم الإسناد والرّواية مِمَّا خصَّ الله به أُمَّة محمّد ﷺ))(٤)، وقال العلائيّ: ((فإنّ الله سبحانه فضَّل هذه الأمَّة بشرف الإسناد، وخصّها باتّصاله دون من سلف من العباد، وأقام لذلك في كلِّ عصرٍ من الأئمّة الأفراد والجهابذة النُّقَّاد من بذل جهده في ضبطه، وأحسن الاجتهاد، وطلب الوصول إلى غامض علله، فظفر بنيل المراد؛ وذلك من معجزات نبيّنا ﷺ الّتي أخبر بوقوعها، ودعا لمن قام بهذه الخصيصة، وكرع

(١) سورة آل عمران/ الآية: (١٠٢).

(٢) سورة النّساء/ الآية: (١).

(٣) سورة الأحزاب/ الآية: (٧٠).

(٤) مجموع الفتاوى ١/ ٩.

في ينبوعها فقال ﷺ: «تَسمعون، ويُسمع منكم، ويُسمع مِمّن يَسمع منكم». رواه أبو داود في"سننه" الجامع[١]، وقال ﷺ: «نَضَّر الله امرءًا سمع مقالتي فأدّاها إلى من لم يسمعها؛ فربّ مُبلّغٍ أوعى من سامع»[٢]»[٣].

وبهذا العلم الجليل حَفِظَ المحدِّثون أحاديث النَّبيّ ﷺ، وحافظوا عليها، وميَّزوا صحيحها من ضعيفها، ومحفوظها من معلولها.

ولهذا العلم مسالك وعرة يتطلّب سلوكُها، وبلوغُ غايتها عنايةً خاصّةً، ومثابرةً جادّةً، قال ابن عبد البرّ: «لعلم الإسناد طرقٌ يصعب سلوكها على من لم يصل بعنايته إليها، ويقطع كثيرًا من أيّامه فيها»[٤].

ومن مفرداته: معرفة رواة الحديث؛ الّذين تَحمَّلوا الأحاديث وبلَّغوها؛ بدءًا من أصحاب النَّبيّ ﷺ وانتهاءً بمشايخ أصحاب الكتب المسندة.

وكان لاهتمام المحدِّثين بالأسانيد، وبحثهم عن الرُّواة، وسؤالهم عن أحوالهم أثرٌ ظاهرٌ في نشأة علم الرُّواة، ثمّ تطوَّر بعد ذلك، ومرّ بمراحل متلاحقة مترابطة، حتّى اكتملت فنونه، واستقرَّت أصوله.

وثَمَّة مصطلحات خاصّة بهذا العلم يتداولها أهل الحديث في كتبهم، وتجري بها ألسنتُهم، والحاجة ماسّة لجمعها والتّعريف بها، والتّمثيل لها، وتفصيل مسائلها، وبيان ما صُنّف فيها.

---

(١) سيأتي تخريجه ص: ٢٧ ح ٣.

(٢) حديث متواتر، ينظر: قطف الأزهار للسيوطي ص: ٢٨، دراسة حديث: «نضّر الله. . . » لعبد المحسن العبّاد.

(٣) جامع التّحصيل ص: ١١-١٢.

(٤) التّمهيد ١/ ٦٠.

وقد بذل المحدِّثون جهودًا جبّارة في العناية بعلم الرُّواة، وألّفوا المؤلَّفات المتنوّعة في كافّة فروعه؛ فزخرت بذلك المكتبات الإسلاميّة عبر عصورها المختلفة.

وللتّعريف بعلم رواة الحديث، وبيان أهمّيّته، وفوائده، وكيفيّة نشأته، وشرح مصطلحاته، وإبراز جهود المحدِّثين في العناية به، وتسهيل الإفادة من مصادره، وإطْلاع الدَّارسين على أساليب العلماء، ومناهجهم فيها جاءت فكرة الكتابة في هذا البحث، وانبعثت الهمّة على التّأليف فيه؛ مراعيًا في وضعه ومضمونه مفردات مقرَّر: (رواة الحديث) في كلّيّة الحديث الشّريف بالجامعة الإسلاميّة.

وقد مَنَّ الله عليّ —وهو المنّان الكريم— بتدريس هذا المقرّر بكلّيّة الحديث سنين عديدة، فألفيتُ حاجةً داعيةً إلى وضع كتابٍ ينتظم مفرداته، ويلمّ شتاتها، ويراعي ما طرأ عليها من إضافةٍ أو تعديلٍ من لجانِ مراجعة المقرّرات، فكان هذا الكتاب، وسَمّيتُه: "رواة الحديث: النَّشأة، المصطلحات، المصنّفات".

أسأل الله تعالى أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، موجبًا لرضوانه العظيم.

وأخيرًا: أشكرُ كلَّ من أفادني بمعلومةٍ، أو نبّهني على خطإٍ، أو ساهم بطباعةٍ، أو تنسيقٍ، أو مراجعةٍ، وأخصّ بالذّكر شيخيّ الفاضلين: أ.د حافظ بن محمّد الحكميّ، وأ.د أنيس بن أحمد بن طاهر لتفضّلهما بالتّقديم للكتاب، شكر اللهُ للجميع، وأَثبتَ أجورَهم، ووفّقنا جميعًا للعلم النّافع، والعمل الصّالح.

خطّة البحث:

قسمتُ البحث إلى مقدّمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة، وفهارس علميّة.

المقدّمة:

اشتملت على ذكر أهمّيّة علم الإسناد، واهتمام المحدّثين به، وأنّ من آثاره ظهور علم رواة الحديث؛ أحد فروعه العظيمة، ومفرداته الجليلة، وتضمّنت الإشارة إلى نشأته، ومصطلحاته، وجهود العلماء في العناية به، وخطّة البحث، ومنهج العمل فيه.

التّمهيد:

اشتمل على الكلام عن الإسناد، وعلم رواة الحديث وفيه:

أوّلًا: الإسناد:

١- تعريفه. ٢- أهمّيّته. ٣- فوائده. ٤- بدء استعماله، والسّؤال عنه. ٥- المراد بالفتنة الواردة في قول ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد؛ فلمّا وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم. .» إلخ. وتفسيرات المستشرقين لها، والرَّدُّ عليهم. ٦- شبهات المستشرقين حول بداية الإسناد، وافتراؤهم على علماء المسلمين بوضع الأسانيد، والمتون، والرّدّ عليهم.

ثانيًا: علم رواة الحديث:

١- المراد به. ٢-أهمّيّته، وفوائد معرفته. ٣- نشأته، وبداية التّصنيف فيه. ٤- جهود المحدِّثين في العناية به.

الأبواب:

الباب الأوّل: المصنّفات في الرُّواة حسب ظهورها تاريخيًّا[١].

---

(١) إلى نهاية القرن الخامس الهجريّ؛ كما هو مقرّر: (رواة الحديث)؛ هذا هو الأصل، وتجاوزنا هذا التّاريخ في بعض المباحث للحاجة، كما أشرنا إلى أهمّ المطبوعات من المصادر بعد هذا التّاريخ =

وفيه سبعة فصول:

الفصل الأوّل: كتب معرفة الصّحابة وفيه: تمهيد، وثلاثة مباحث:

التّمهيد: يشتمل على مسائل مهمَّة، تتعلَّق بمعرفة الصّحابة؛ وهي:

١ - تعريف الصّحابيّ. ٢ — أهمّيّة معرفة الصّحابة، وتمييزهم، وفوائد ذلك. ٣ - طرق إثبات الصُّحبة. ٤- طبقات الصّحابة. ٥- عدالة الصّحابة، ومكانتهم في الدّين. ٦-موقف أهل السُّنَّة، والجماعة من أصحاب النَّبيّ ﷺ. ٧- موقف بعض الفرق (المخالفة لأهل السُّنَّة) من الصّحابة. ٨ - الصّحابة المكثرون من الرّواية، والدّفاع عن أبي هريرة ﷺ فيما أُثير حول كثرة مرويّاته.

المباحث:

المبحث الأوّل: المصنّفات في معرفة الصّحابة.

المبحث الثّاني: دراسة كتاب "الاستيعاب" لابن عبد البرّ.

المبحث الثّالث: دراسة كتاب "الإصابة" لابن حجر.

الفصل الثّاني: كتب معرفة الطّبقات.

وفيه: تمهيد، وأربعة مباحث:

التّمهيد: يشتمل على مسائل مهمّة تتعلّق بعلم الطّبقات؛ وهي: ١- تعريف الطّبقة لغة، واصطلاحًا. ٢- الأصل في علم الطّبقات، ونشأته. ٣-أهمّيّته، وفوائد معرفته. ٤-ما يتطلّبه علم الطّبقات. ٥- مناهج العلماء في التّقسيم على الطّبقات.

= في مباحث أخرى في الحواشي؛ لعموم الفائدة.

المباحث:

المبحث الأوّل: المصنَّفات في الطّبقات.

المبحث الثّاني: دراسة كتاب "الطّبقات الكبرى" لابن سعد.

المبحث الثّالث: دراسة كتاب "الطّبقات" لخليفة بن خيّاط.

المبحث الرّابع: دراسة كتاب "المعين في طبقات المحدِّثين" للذّهبيّ.

الفصل الثّالث: كتب الجرح والتّعديل.

وفيه: تمهيد، وخمسة مباحث:

التّمهيد: يشتمل على مسائل تتعلّق بالجرح والتّعديل؛ وهي: ١- المراد بالجرح والتّعديل. ٢- حكم جرح الرُّواة. ٣ - شروط المعدِّل والجارح. ٤ - تاريخ نشأته. ٥ — أهمّيّته، وفوائد معرفته. ٦ - جهود العلماء في العناية به.

المباحث:

المبحث الأوّل: المصنّفات في الجرح والتّعديل.

المبحث الثّاني: دراسة كتاب "التّاريخ الكبير" للبخاريّ.

المبحث الثّالث: دراسة كتاب "الجرح والتّعديل" لابن أبي حاتم.

المبحث الرّابع: دراسة كتاب "الثّقات" لابن حبّان.

المبحث الخامس: دراسة كتاب "الكامل" لابن عديّ.

الفصل الرّابع: كتب تواريخ البلدان.

وفيه: تمهيد، ومبحثان:

التّمهيد: وفيه: ١-المراد بها. ٢-أهمّيّتها، وفوائد معرفتها. ٣- بداية التّصنيف فيها.

المبحثان:

المبحث الأوّل: المصنّفات فيها.

المبحث الثّاني: دراسة كتاب "تاريخ بغداد" للخطيب.

الفصل الخامس: كتب معرفة الأسماء، والكنى، والألقاب، والأنساب وتمييزها:

وفيه: تمهيد، وستّة مباحث:

التّمهيد: وفيه: ١-أهمّيّتها، وفوائد معرفتها. ٢ — بداية التّصنيف فيها. ٣ - جهود العلماء في العناية بها. ٤ - أنواع المصنّفات فيها.

المباحث:

المبحث الأوّل: كتب الكنى، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأوّل: تعريف الكنية.

المطلب الثّاني: أقسامها، وأمثلتها.

المطلب الثّالث: المصنّفات فيها.

المطلب الرّابع: دراسة كتاب "الكنى والأسماء" للدّولابيّ.

المبحث الثّاني: كتب الألقاب، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأوّل: تعريف اللّقب.

المطلب الثّاني: حكمه.

المطلب الثّالث: المصنّفات فيه.

المطلب الرّابع: دراسة كتاب "نزهة الألباب" لابن حجر.

المبحث الثّالث: كتب الأنساب، وفيه ثلاثة مطالب:

المبحث الثّاني: كتب معاجم الشيوخ وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: المراد بها.

المطلب الثّاني: أهمّيّتها وفوائد معرفتها.

المطلب الثّالث: أهمّ المصنّفات فيها.

الفصل السّابع: **المصنّفات في رجالِ كتابٍ، أو كتبٍ معيّنةٍ**، وفيه ستّة مباحث:

المبحث الأوّل: أهمّيّتها، وفوائد معرفتها.

المبحث الثّاني: المصنّفات فيها.

المبحث الثّالث: دراسة كتاب "تهذيب الكمال" للمزّيّ.

المبحث الرّابع: دراسة كتاب "الكاشف" للذّهبيّ.

المبحث الخامس: دراسة كتاب "تهذيب التّهذيب" لابن حجر.

المبحث السّادس: دراسة كتاب "تقريب التّهذيب" لابن حجر.

الباب الثّاني: **أنواع علوم الحديث المتعلِّقة بالرُّواة (المصطلحات الخاصّة بالرُّواة)**.

وفيه خمسة عشر فصلًا:

الفصل الأوّل: **رواية الأكابر عن الأصاغر**، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: تعريفه، والأصل فيه.

المبحث الثّاني: أنواعه، وأمثلته.

المبحث الثّالث: أهمّيّته، وفوائد معرفته.

المبحث الرّابع: المصنّفات فيه.

الفصل الثّاني: **رواية الآباء عن الأبناء، وفيه ثلاثة مباحث**:

المبحث الأوّل: أمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائد معرفته.

المبحث الثّالث: المصنّفات فيه.

الفصل الثّالث: رواية الأبناء عن الآباء، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: أنواعه، وأمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائد معرفته.

المبحث الثّالث: المصنّفات فيه.

الفصل الرّابع: معرفة الأقران والمدبَّج، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: تعريفهما، وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: تعريف الأقران.

المطلب الثّاني: تعريف المدبَّج.

المبحث الثّاني: أهمّيّتهما، وفوائد معرفتهما.

المبحث الثّالث: المصنّفات فيهما.

الفصل الخامس: معرفة الإخوة والأخوات، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: أمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائد معرفته.

المبحث الثّالث: المصنّفات فيه.

الفصل السّادس: معرفة الوحْدَان، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: تعريفه، وأمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائد معرفته.

المبحث الثّالث: المصنّفات فيه.

الفصل السّابع: معرفة الأفراد، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: تعريفه، وأمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائد معرفته.

المبحث الثّالث: المصنّفات فيه.

الفصل الثّامن: المهمل، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: تعريفه، وأمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائد معرفته.

المبحث الثّالث: طرق معرفته.

المبحث الرّابع: المصنّفات فيه.

الفصل التّاسع: معرفة السّابق واللّاحق، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: تعريفه، وأمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائد معرفته.

المبحث الثّالث: المصنّفات فيه.

الفصل العاشر: المنسوبون إلى غير آبائهم، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: أقسامه وأمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائد معرفته.

المبحث الثّالث: المصنّفات فيه.

الفصل الحادي عشر: معرفة النّسب الّتي على خلاف ظاهرها، وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: أمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائد معرفته.

الفصل الثّاني عشر: من ذكر بأسماء، أو صفات مختلفة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: أمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائد معرفته.

المبحث الثّالث: المصنّفات فيه.

الفصل الثّالث عشر: معرفة المبهمات، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: تعريفه، وأمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائد معرفته.

المبحث الثّالث: طرق معرفته.

المبحث الرّابع: المصنّفات فيه.

الفصل الرّابع عشر: معرفة الموالي، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: المراد بالموالي.

المبحث الثّاني: أقسام الولاء، وأمثلته.

المبحث الثّالث: أهمّيّته، وفوائده.

المبحث الرّابع: المصنّفات فيه.

الفصل الخامس عشر: معرفة بلدان الرُّواة، وأوطانهم، وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: أهمّيّته، وفوائد معرفته.

المبحث الثّاني: من المصنّفات فيه.

الباب الثّالث: طبقات الرُّواة عن الأئمّة، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوّل في مصادرها، وأهمّيّتها، وفوائد معرفتها، وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: مصادر طبقات الرُّواة عن الأئمّة.

المبحث الثّاني: أهمّيّتها، وفوائد معرفتها.

الفصل الثّاني: أصحاب ابن مسعود، وابن عبّاس، وزيد بن ثابتﷺ، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه.

المبحث الثّاني: أصحاب ابن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

المبحث الثّالث: أصحاب زيد بن ثابت رضي الله عنه.

الفصل الثّالث: الأئمّة الّذين عليهم مدار الأسانيد.

الفصل الرّابع: نماذج من طبقات الرُّواة عن الأئمّة، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: طبقات أصحاب نافع المدنيّ أبي عبد الله مولى ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

المبحث الثّاني: طبقات أصحاب سليمان بن مهران الأعمش.

المبحث الثّالث: طبقات أصحاب محمّد بن مسلم بن شهاب الزّهريّ.

المبحث الرّابع: طبقات أصحاب ثابت البنانيّ.

منهج العمل:

سرتُ في إعداد البحث وفق المنهج الآتي:

١- وضعت مفرداته وفق مفردات مقرّر (رواة الحديث) في كلّيّة الحديث - غالبًا-.

٢- عزوت الآيات إلى مواضعها من السّور، ورسمتها بالرّسم العثمانيّ.

٣- خرّجت الأحاديث بِمَا يُبيّن درجتها؛ وفق قواعد المحدِّثين، وبقدر الحاجة.

٤- راعيت القواعد الإملائيّة، وعلامات التّرقيم.

٥- عزوت النّصوص إلى مصادرها.

٦- بيّنت الأماكن غير المشهورة.

٧- شرحت الغريب.

٨- ضبطت المشكل.

٩- عرّفت بالمصطلحات العلميّة.

١٠-سِرتُ في سرد الكتب في كلّ نوعٍ على المنهج الآتي:

أ- أذكر عنوان الكتاب[١]، واسم مؤلِّفه، ونسبه، وسنة وفاته.

ب- رتّبتها حسب وفيات مصنِّفيها[٢]، ومن لم أتبيّن وفاته ذكرته في أهل طبقته.

ج- رمزت للكتاب إذا كان مطبوعًا: (ط)، وإذا كان مخطوطًا: (خ)، وإذا كان مفقودًا: (م).

د- كتبت في الحواشي معلومات عن بعض الكتب، ومؤلِّفيها، ولم أستوعب، وفي الكتب المطبوعة أذكر طبعاتها، وفي المخطوطة أذكر مكان وجودها، وقد أقتصر على موضعٍ واحدٍ، ولا أستقصي، والمفقودة أذكر من نصَّ عليها، أو اقتبس منها.

هـ- إن كان الكتابُ مؤلَّفًا في أكثر من فنٍّ أذكره فيها جميعًا، ولا أُعرِّف به إلَّا في الموضع الأَوْلى به، وأحيل في المواضع الأخرى عليه.

١١-وضعت فهارس علميّة.

(١) إن عَرَفْتُه، وإلَّا فأذكره بغير عنوان، وإن كان مفقودًا، واختلفت المصادرُ في تسميته أشير إلى الاختلاف، ولا أستوعب.

(٢) وهذا يفيد في تحديد بدء التّصنيف فيها، وتسلسل ظهورها، وأوقات ازدهارها.

تمهيد

اشتمل على الكلام عن الإسناد، وعلم رواة الحديث وفيه:

أوّلًا: الإسناد:

١ — تعريفه.

٢ — أهمّيّته.

٣ – فوائده.

٤ – بدء استعماله، والسّؤال عنه.

٥ – المراد بالفتنة الواردة في قول ابن سيرين: ((لم يكونوا يسألون عن الإسناد؛ فلمّا وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم...)) إلخ. وتفسيرات المستشرقين لها، والرَّدُّ عليهم.

٦ – شبهات المستشرقين حول بداية الإسناد، وافتراؤهم على علماء المسلمين بوضع الأسانيد، والمتون، والرّدّ عليهم.

ثانيًا: علم رواة الحديث:

١ – المراد به.

٢ –أهمّيّته، وفوائد معرفته.

٣ – نشأته، وبداية التّصنيف فيه.

٤ –جهود المحدِّثين في العناية به.

أوّلًا: الإسناد:

١ – تعريفه:

أ- لغة: مادة (سَنَد) محرّكةً تأتي بمعنى: الاعتماد، والرّفع، والعزو. ومنه: فلانٌ سندٌ؛ أي: معتمد[(١)]. والسّند هو: ما ارتفع وعَلَا عن سفح الجبل[(٢)]. والإسناد مصدر من قولك: أسندت الحديث[(٣)]. وأسند الحديث؛ أي: عزاه ورفعه إلى قائله؛ بذكر ناقله[(٤)]. ويقال للسّند: الطّريق؛ لأنّه يوصل إلى الحديث، كما يوصل الطّريق المحسوس إلى ما يقصده السّالك فيه[(٥)]. ويقال للطّريق: الوجه، تقول: هذا حديث لا يعرف إلّا من هذا الوجه[(٦)]. وقد يُطلق الوجه على جزء السّند، لا كلّه.

ب – اصطلاحًا: له عدَّة تعريفات –تَؤُول إلى معنى واحد–؛ منها:

((رفع الحديث إلى قائله مسندًا)).

((عزو الحديث إلى قائله مسندًا)).

((الطّريق الموصل إلى المتن)).

---

(١) لسان العرب٤/ ٢١١٤ (مادّة: سند)، والخلاصة ص: ٣٣، والنّكت للزّركشيّ١/ ٤٠٥، والمنهل الرّويّ ص: ٣٠.

(٢) ينظر: لسان العرب ٤/ ٢١١٤ (مادّة: سند)، والنّكت للزّركشيّ ١/ ٤٠٥، والمنهل الرّويّ ص: ٣٠.

(٣) توجيه النّظر ص: ٢٥، والحديث النّبويّ للصّبّاغ ص: ١٥٥.

(٤) ينظر: لسان العرب ٤/ ٢١١٤ (مادّة: سند)، وتوجيه النّظر ص: ٢٥، والحديث النّبويّ للصّبّاغ ص: ١٥٥.

(٥) توجيه النّظر ص: ٢٥. باختصار يسير.

(٦) السّابق، والحديث النّبويّ للصّبّاغ ص: ١٥٥.

«طريق المتن».

«حكاية طريق المتن».

«الإخبار عن طريق المتن».

«سلسلة الرّجال الموصلة إلى المتن».

«العمليّة الّتي يتمّ فيها رواية الحديث».

«أن يقول المحدِّث: حدّثنا فلان، عن فلان، إلى رسول الله ﷺ».

ويتبيّن منها أنّ الإسناد يتألّف من شيئين: الرُّواة، وصيغ الأداء، ومن هنا شُبِّه الإسناد بالسّلسلة؛ لترابط حلقاتها، وكذلك رواة الإسناد؛ لترابطهم وأخذ كلّ منهم الحديث عمّن فوقه بدون انقطاع(١).

---

(١) أهل الحديث يستعملون السّند والإسناد بمعنى واحدٍ؛ كما نصّ عليه ابنُ الجزريّ، وابنُ جماعة، والبقاعيُّ، والكمالُ بن أبي شريف، وغيرهم. ينظر: تذكرة العلماء ص: ل/٦ ب، والمنهل الرّويّ ص: ٣٠، وحاشية النّخبة ١٠٦، والخلاصة ص: ٣٤، واليواقيت ١/١١٦، وشرح النّزهة للقارئ ص: ١٥٧، ١٦٠، ٢٥١، فيقولون: «سند صحيح»، و«إسناد صحيح»، ومن ذلك إطلاقهم الأسانيد على الطُّرق والعكس؛ ومن أجل اتّحادهما في الاستعمال أوردنا تعريفات الإسناد والسّند في التّعريف الاصطلاحيّ؛ وقد جرى بعض المحدِّثين على عدم التّفريق في التّعريف؛ كابن حجر، قال -في تعريف الإسناد-: «الطّريق الموصلة إلى المتن» النّزهة ص: ١٤٠، وقال في موضعٍ آخر: «حكاية طريق المتن». السّابق ص: ٥٣، ثمّ ذكر السّند بعد ذلك، وأحال على تعريف الإسناد السّابق. المصدر السّابق ص: ٨٣. قال ابن أبي شريف-معلِّقًا-: «المصنَّف على طريق المحدِّثين في اتّحاد معنى السّند والإسناد؛ فيُعرِّف تارة الإسناد بتعريف السّند، وتارة بأنّه حكاية السّند». حاشية النّخبة ١٠٦، وينظر: ص: ٥٣ منه، وبمثله علّق القارئ في شرح النّزهة ص: ٢٥١. وهناك مَنْ لَحَظ الفارق اللّغويّ، والصّرفيّ بينهما؛ ففرَّق بينهما حتّى في الاصطلاح، قال السّيوطيّ: «أمَّا بالنّظر إلى غير صناعة الحديث؛ =

= فالإسناد مصدرٌ، والسّند اسم مصدر، أو وصف)). البحر ١/ ٢٩٤. وبناءً على هذا فالفرق بينهما كالفرق بين الخبر والإخبار، والكرم والإكرام، والمدد والإمداد، فالسّند هم ذات الرُّواة، والإسناد حكايتهم؛ بأن يذكر أسماءهم، وكيفيّة أدائهم، فهو من عمل المُسْنِد. ومَن فرَّق بهذا الموجب جَعَلَ السّند هو: ((طريق المتن))، والإسناد هو: ((حكاية طريق المتن)). والحكاية غير المحكيّ، قال البقاعيّ: ((الطّريق ليست الحكاية، بل المحكيّ)). ينظر: اليواقيت ١/ ١١٦، وتمايز التّعريفات المذكورة سابقًا بحسب هذا التّفريق اللّغويّ؛ فما أفاد عملًا للرّاوي؛ كالعزو والحكاية فهو من تعريف الإسناد، وما لم يفده فهو من تعريف السّند. قال ابن أبي شريف: ((الأوفق اللّغويّ: أنّ الإسناد: حكاية السّند، وأنّ السّند: طريق المتن)). حاشية النّخبة ص: ٥٣، وينظر: ١٠٦منه، وقال ابن قطلوبغا: ((الحكاية فعل، والطّريق أسماء الرُّواة؛ فلا يصحّ أن يكون أحدهما عين الآخر)). حاشية النّزهة ص: ٢٦، وقال السّخاويّ -في تعريف الإسناد-: ((هو كما قال شيخنا في "شرح النّخبة": ((الطّريق الموصلة إلى المتن))، مع قوله في موضعٍ آخر منه إنّه: ((حكاية طريق المتن))، وهو أشبه؛ فذاك تعريف السّند، والأمر سهل)) الفتح ١/ ٢٣، مع أن السّخاويّ في"التّوضيح الأبهر ص: ٥٠" جعلهما واحدًا، فقال: ((والإسناد، أو السّند هو: الطّريق الموصل للمتن)). وهناك من فرَّق بينهما باعتبار العموم والخصوص؛ فجعل الإسناد أعمّ من السّند؛ فالسّند: ((سلسلة الرّجال الموصلة إلى المتن))، والإسناد يشمل هذا، ويشمل- أيضًا-: ((عزو الحديث إلى قائله مسندًا)). وعلى الأوّل يكون مرادفًا للسّند، وعلى الثّاني يكون مغايرًا للسّند. ينظر: الوسيط ص: ١٨، ومن أطيب المنح ص: ٩، وتيسير مصطلح الحديث ص: ١٦، قال طاهر الجزائريّ: ((قد وقع ذهولٌ لكثيرٍ من الأفاضل عن أنّ الإسناد يأتي بمعنى المصدر، ويأتي اسمًا بمعنى السّند، فاضطربت عباراتهم حتّى أوقعوا المطالع في الحيرة)) توجيه النّظر ص: ٢٥.

والخلاصة: أنّ من لَحَظَ مواضع استعمال المحدِّثين لم يُفرِّق بينهما، ومن لَحَظَ اللّغة فرَّق بينهما، وبكلِّ حالٍ فالخلاف في هذا سهل-كما تقدّم عن السّخاويّ- ولا يترتّب عليه أثرٌ كبيرٌ، والأهمُّ الاستعمالُ، فكلٌّ منهما يستعمل موضع الآخر.

والمناسبة بين المعنى اللّغويّ، والاصطلاحيّ ظاهرة، أَمّا الاعتماد؛ فلأنَّ المحدِّثين يعتمدون على الإسناد في معرفة صحّة الحديث، وضعفه[١]. وأمّا الرّفع، والعزو؛ فلأنَّ المسنِدَ يرفع الحديث، ويعزوه إلى قائله[٢].

٢- أهمّيّته:

للإسناد أهمّيّة كبيرة، ومكانة عظيمة، نجلّيها في الأمور الآتية:

أ- تعلُّقه بالحديث النّبويّ، وكونه جزءًا منه؛ فيشرف بشرفه، ويعلو بعلوِّ قدره.

ب- تَرْجَمَ الخطيبُ في "شرف أصحاب الحديث"بقوله: ((بشارة النَّبيّ ﷺ أصحابه؛ بكون طلبة العلم بعده، واتّصال الإسناد بينهم وبينه)). ثمّ أورد حديث النَّبيّ ﷺ: «تَسمعون، ويُسمع منكم، ويُسمع مِمّن سَمع منكم»[٣])[٤]. وفي هذا الإخبار، المتضمّن البشارة دلالة ظاهرة على فضله ومكانته.

---

(١) ينظر: الخلاصة ص: ٣٣، والنّكت للزّركشيّ ١/ ٤٠٥، والمنهل الرّويّ ص: ٣٠، والوسيط ص: ١٨.

(٢) ينظر: المنهل الرّويّ ص: ٣٠.

(٣) رواه أحمد رقم: ٢٩٤٥، وأبو داود رقم: ٣٦٥٩ وغيرهما. وهو حديث صحيح.

(٤) شرف أصحاب الحديث ص: ٣٧. قال العلائيّ: ((فإنّ الله -تبارك وتعالى، وله الحمد والمنّة- مَنّ على هذه الأمّة المكرّمة بسلسلة الإسناد واتّصاله، ونقل خلفها عن سلفها سنّة نبيّها ﷺ وبيان أحواله، وذلك من معجزاته الّتي أشار ﷺ إليها، ووعد أمّته بالمحافظة عليها. وأوصى بالطّالبين لذلك، وإلطافهم، وإسعادهم بمطلوبهم، وإسعافهم، وذلك فيما: أخبرنا. . .)). ثمّ ساق بسنده الحديث أعلاه. بغية الملتمس ص: ٢٣.

ج- الإسناد هو وسيلة نقل القرآن والسُّنَّة، حيث تلقَّاهما الصّحابة عن النَّبيّ ﷺ، وتلقَّاهما عن الصّحابة التّابعون، وهكذا تسلسل التّلقِّي فيمن بعدهم.

د- اختصاص هذه الأمّة به دون سائر الأمم، ويدلُّ لذلك ما وقع في كتبهم من التّبديل والتّحريف، والنّقص والزّيادة؛ بينما بقيت نصوص الوحييْن عندنا كاملة محفوظة. قال العلائيّ: ((الإسناد خَصِيصة من خصائص هذه الأمّة، وفضيلة تمّت لله ﷻ عليهم بها النّعمة، وليس لمن قبل هذه الأمّة غير صحفٍ اختلط منكرها بمقبولها، واشتبه صحيحها بمعلولها، فلا تميّز عند أحد منهم بين ما جاء به أنبياؤهم المرسلون، وبين ما أدخل في ذلك، وأَلْحَقَ به الغواة المبطلون))(١)، وقال ابن تيميّة: ((الإسناد من خصائص هذه الأمَّة، وهو من خصائص الإسلام، ثمّ هو في الإسلام من خصائص أهل السُّنَّة))(٢)، وقال القسطلّانيّ-في تعداد خصائص الأمّة-: ((ومنها: أنّهم أوتوا الإسناد، وهو خَصِيصة فاضلة من خصائص هذه الأمّة، وسنّة بالغة من السّنن المؤكّدة))(٣).

ه- حِفْظُ الله للأسانيد، قال عبد الله بن المبارك: ((إنّ الله حفظ الأسانيد على أمّة محمّد ﷺ))(٤).

و- تأثّرُ أهل الفنون الأخرى بالمحدِّثين في استعمال الإسناد؛ لذلك نجد الأسانيد

(١) السّابق ص: ٣٦. باختصار.

(٢) منهاج السُّنَّة ٧/ ٣٧.

(٣) المواهب اللّدنيّة ٢/ ٧٢٢، وينظر: شرح النّزهة للقارئ ص: ٦١٧.

(٤) شرح العلل ١/ ٣٦٠.

تتصدّر روايات أهل التّفسير، والتّاريخ، والأدب وغيرهم. ولكن لم تكن شرائطهم فيها، وعنايتهم بها كالمحدِّثين. قال عبد الرّحمن المعلِّميّ: ((الإسناد الّذي يُعرف به حال الخبر، كان بدؤه في الحديث، ثمّ سرى إلى التّفسير، والتّاريخ، والأدب))[١].

ز- الرّحلة في طلبه، وجمعه، والسّفر للظّفر بعلوِّه، وتحصيل مشهوره وغريبه. ومن ذلك: رحلة جابر رضي الله عنه إلى الشّام شهرًا؛ لأجل حديثٍ واحدٍ[٢]، وأبي أيّوب رضي الله عنه، أو غيره إلى مصر[٣]، وقال سعيد بن المسيّب: ((إنْ كنتُ لأسير اللّيالي والأيّام في طلب الحديث الواحد))[٤]، وقال أبو العالية: ((كُنّا نسمع الرّواية بالبصرة عن أصحاب

(١) الأنوار ص: ٤٠.

(٢) رواه أحمد رقم: ١٦٠٤٢، وغيره. قال جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: ((بلغني حديثٌ عن رجلٍ سمعه من رسول الله ﷺ فاشتريتُ بعيرًا، ثمّ شددتُ عليه رحلي، فسرتُ إليه شهرًا، حتّى قدمتُ عليه الشّام فإذا عبد الله بن أُنَيْسٍ رضي الله عنه. . .)). فذكر حديث القصاص يوم القيامة. وذكر البخاريّ رحلة جابر رضي الله عنه في "صحيحه١/ ١٧٣" معلّقًا مجزومًا به، فقال: ((ورحل جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مسيرة شهرٍ إلى عبد الله بن أنيس رضي الله عنه في حديثٍ واحدٍ)). قال ابن حجر-معلِّقًا على اقتصار البخاريّ على ذكر الارتحال-: ((فإنّه حيث ذكر الارتحال فقط جزم به؛ لأنّ الإسناد حسن، وقد اعتضد)). الفتح١/ ١٧٤، وقال الألبانيّ: ((إسناده حسن؛ كما قال الحافظ)). الصّحيحة ١/ ٢٥٢.

(٣) رواه أحمد رقم: ١٧٣٩١، وفيه: أبو سعد المكيّ الأعمى، قال ابن حجر: ((مجهول)). التّقريب رقم: ٨١٨١، وللحديث شواهد، يتقوّى بها. ينظر: حاشية محقّقي المسند(الموضع السّابق). وذكروا-أيضًا-اختلاف روايات الحديث في تسمية الّذي رحل في طلب هذا الحديث، وأعلّوها كلّها. المسند ٢٨/ ١٥٨-١٥٩حاشية٢.

(٤) الطّبقات الكبرى ٢/ ٣٨١، و الجامع للخطيب ٢/ ٢٢٦، وجامع بيان العلم ١/ ٩٤، وغيرها.

رسول الله ﷺ فلم نرضَ حتّى ركبنا، فسمعناها من أفواههم))[١]، والنّصوص في هذا كثيرة[٢]. قال الخطيب: ((المقصود في الرِّحلة في الحديث أمران: أحدهما: تحصيل علوّ الإسناد، وقِدَم السّماع، والثّاني: لقاء الحفّاظ والمذاكرة لهم، والاستفادة عنهم))[٣].

ح- يُعدُّ تعلّمه من فروض الكفاية. قال ابن حجر: ((ولكون الإسناد يُعلَمُ به الحديث الموضوع من غيره كانت معرفته من فروض الكفاية))[٤].

ط- الإسناد محورٌ رئيسٌ، تدور عليه كثير من قواعد نقد الحديث.

ي- لَمَّا تعذَّر على المتأخِّرين الرّواية بالأسانيد؛ بسبب طولها لجؤوا إلى رواية الكتب بالأسانيد إلى مؤلِّفيها؛ محافظةً على الأسانيد، وإشارةً إلى أهمّيّتها، فإذا اتّصلت أسانيدهم إلى مؤلِّفيها حُقَّ لهم رواية كلّ حديثٍ فيها، وصنّف العلماء كتبًا عُنيت بسلاسل أسانيد الكتب إلى مؤلِّفيها؛ وهذه من ثمار الاهتمام بالأسانيد، وأخذت هذه الكتب عدّة مسمّيات كمعاجم الشّيوخ، والمشيخات، والفهارس، والبرامج، والأثبات، وهي كثيرة جدًّا تزيد على ألفيْ كتابٍ، وتُعدُّ من مفاخر الأمّة الإسلاميّة وخَصِيصة من خصائصها تبعًا لاختصاصها بالإسناد[٥]. قال ابن حجر: ((سمعت

(١) سنن الدّارميّ ١/ ١٤٠، والطّبقات الكبرى ٧/ ١١٣، والجامع للخطيب ٢/ ٢٢٤-٢٢٥، وغيرها.

(٢) للخطيب البغداديّ كتاب: "الرِّحلة في طلب الحديث". ضمّنه كثيرًا من النّصوص والأمثلة.

(٣) الجامع ٢/ ٢٢٣. وتتمّة كلامه: ((فإذا كان الأمران موجودين في بلد الطّالب، ومعدومين في غيره؛ فلا فائدة في الرِّحلة، والاقتصار على ما في البلد أَوْلَى)).

(٤) ينظر: مرقاة المفاتيح للقارئ ١/ ٤٤٨، وقواعد التّحديث للقاسميّ ص: ١٧٤، وجعله القارئ في: شرح النّزهة ص: ٦١٧ من فروض الكفاية، بدون عزوٍ لابن حجر.

(٥) ينظر: عناية العلماء بالإسناد لصالح الرفاعيّ ٣/ ١٧١٩.

بعض الفضلاء يقول: الأسانيد أنساب الكتب))[(١)].

ك- بعد تدوين الأحاديث في الكتب قَلَّت أهمّيّة الإسناد؛ من حيث الحاجة إليه في الحكم على الأحاديث، ومع ذلك بقيت المحافظة عليه متوارثة عند العلماء؛ للإبقاء على خصيصة الأمّة، وللظّفر بشرف الانتظام في سلسلةٍ تنتهي إلى رسول الله ﷺ قال ابن الصّلاح: ((وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد إبقاء سلسلة الإسناد الّتي خُصَّت بها هذه الأمّة. زادها الله تعالى شرفًا، آمين))[(٢)].

ل- فوائده الكثيرة، وثماره العظيمة، وآثاره الجليلة، ونتائجه الحميدة؛ وسيأتي بيانها عند ذكر فوائده.

م- وردت نصوصٌ كثيرةٌ عن الأئمَّة في بيان أهمّيّته، وعلوّ مكانته، وعظيم فائدته، ومن ذلك:

١ - قال عبد الله بن المبارك: ((الإسناد من الدّين، ولولا الإسناد لقال مَنْ شاء ما شاء[(٣)]،

---

(١) الفتح ١/ ٥.

(٢) علوم الحديث ص: ١٣.

(٣) إلى هذا القدر من كلام ابن المبارك رواه مسلم في مقدّمة "صحيحه" ١/ ١٥، وابن أبي حاتم في الجرح والتّعديل ٢/ ١٦، وابن حبّان في المجروحين ١/ ٢٦، والحاكم في المعرفة ص: ١١٨، والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص: ٤١، وينظر: المصادر المحال عليها في ص: ٣٢ حاشية: ١ و٢.

ووجه كون الإسناد من الدّين: لأنّه به حُفظ، فلم يتمكّن منه أهل الزّندقة والكذب، ونُقل إلينا بواسطته، ويقوم الدّين على القرآن والسُّنَّة الصّحيحة، ولا سبيل لمعرفة صحيحها من ضعيفها إلَّا بالإسناد. قال القرطبيّ: ((الإسناد من الدّين؛ أي: مِنْ أصوله؛ لأَنَّهُ لَمَّا كان مرجعُ الدّين إلى الكتاب والسُّنَّة، والسُّنَّة لا تؤخذ عن كُلِّ أحدٍ: تعيَّنَ النّظر في حال النَّقَلَة، =

إذا قيل له مَنْ حدَّثك؟ بَقي))[(١)]. قال عبدان-معلِّقًا-: ((ذَكَرَ هذا عند ذِكْرِ الزّنادقة، وما يضعون من الأحاديث))[(٢)].

٢- وقال يحيى القطّان: ((الإسناد من الدّين))[(٣)].

٣- وقال عبد الله بن المبارك: ((بيننا وبين القوم القوائم؛ يعني الإسناد))[(٤)].

٤- وقال-أيضًا-: ((مثل الّذي يطلب أمر دينه بلا إسناد، كمثل الّذي

= واتِّصَالِ روايتهم، ولولا ذلك لاختلط الصّادقُ بالكاذب، والحقُّ بالباطل، ولَمَّا وجَبَ الفرقُ بينهما، وجَبَ النّظر في الأسانيد. وهذا الّذي قاله ابنُ المبارك، قد قاله قبله أنسُ بن مالك، وأبو هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، ونافعٌ مولى ابن عمر، وغيرهم، وهو أمرٌ واضحُ الوجوب لا يُخْتَلَف فيه)). المفهم١/ ١٢١. وقال الخطيب: ((لَمَّا كان أكثر الأحكام لا سبيل إلى معرفته إلّا من جهة النّقل؛ لزم النّظر في حال النّاقلين، والبحث عن عدالة الرّاوينَ؛ فمن ثبتت عدالته جازت روايته، وإلّا عُدل عنه، والتمس معرفة الحكم من جهة غيره؛ لأنّ الأخبار حكمها حكم الشّهادات في أنّها لا تُقبل إلّا عن الثّقات)). الجامع ٢/ ٢٠٠.

(١) هذه الزّيادة من: العلل الصّغير للتّرمذيّ ٥/ ٧٤٠، والجامع للخطيب ٢/ ٢١٣، وتاريخ بغداد ٦/ ١٦٦، والكفاية ص: ٣٩٣، والتّمهيد ١/ ٥٦، وتذكرة الحفّاظ ٣/ ١٠٥٤.

(٢) المدخل إلى الإكليل ص: ٥٢، وتاريخ بغداد ٦/ ١٦٦، والكفاية ص: ٣٩٣، وأدب الإملاء ١/ ١١٧.

(٣) التّمهيد ١/ ٥٧، وشرح العلل ١/ ٣٦٠.

(٤) مقدّمة صحيح مسلم١/ ١٥، وجامع التّحصيل ص: ٦٠، وتهذيب الكمال١٤/ ٢١١، وشرح العلل١/ ٣٥٩. قال النّوويّ: ((معنى هذا الكلام: إنْ جاء بإسناد صحيح قبلنا حديثه، وإلَّا تركناه، فجعل الحديث كالحيوان لا يقوم بغير إسناد؛ كما لا يقوم الحيوان بغير قوائم)). شرح مسلم ١/ ٨٨.

يرتقي السّطح بلا سُلَّم))[(١)].

٥- وقال-أيضًا-: ((إنَّ الله حفظ الأسانيد على أُمَّة محمّد ﷺ))[(٢)].

٦- وقال محمّد بن سيرين: ((إنَّ هذا العلم دينٌ فانظروا عمَّن تأخذون دينكم))[(٣)].

٧- وقال ابن إدريس: ((كان الأعمش ربّما يحدِّثنا بالحديث، ثمّ يقول: بقي رأس المال؛ يعني الإسناد))[(٤)].

---

(١) الكفاية ٢/ ٤٥٢، وشرف أصحاب الحديث ص: ٤٢، وأدب الإملاء١/ ١١٥، وشرح العلل١/ ٣٦١، وفتح المغيث٣/ ٣٤٥.

(٢) شرح العلل ١/ ٣٦٠.

(٣) مقدّمة صحيح مسلم١/ ١٤، وسنن الدّارميّ١/ ١١٢ و١١٣و١١٤، وورد بلفظ: ((الحديث)) بدل: ((العلم))؛ كما في سنن الدّارميّ١/ ١١٤، والجرح والتّعديل لابن أبي حاتم٢/ ١٥ وغيرهما. ويُروى مرفوعًا ولا يصحّ، ينظر: السّلسلة الضّعيفة رقم: ٢٤٨١. وهذه المقولة وردت عن جماعةٍ من السّلف. ينظر: الجرح والتّعديل٢/ ١٥، والمجروحين ١/ ٢١-٢٣، والكامل ١/ ١٥٥-١٥٧، والمحدّث الفاصل ص: ٤١٤-٤١٦، والكفاية١/ ٣٦٨-٣٧١، والجامع للخطيب١/ ١٢٩-١٣٠، وتاريخ دمشق ٦/ ٣٦١، والمجموع١/ ٦٦، وجامع التّحصيل ص٧٦-٧٧، وشرح العلل١/ ٣٦٢. قال العلائيّ: ((إنَّ الأخبار كلَّها متضمِّنة أمور الدّين؛ إمّا العلميّة وإمّا العمليّة، وما كان بهذا السّبيل فلا يجوز قبوله من كلِّ أحدٍ، بل لا بُدَّ فيه من اعتبار العدالة والتّيقّظ بالاتّفاق؛ ولهذا قال محمّد بن سيرين وغيره من الأئمّة: إنَّ هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخذون دينكم)). جامع التّحصيل ص: ٧٩-٨٠.

(٤) المجروحين١/ ٢٧، والحلية٥/ ٥٢، والسّياق له، وفي"المجروحين": ((بقي رأس المال: حدَّثني فلان، قال: ثنا فلان عن فلان)).

٨- وقال سفيان بن عيينة: ((حدَّثني الزّهريّ يومًا بحديث، فقلت: هاته بلا إسنادٍ. فقال الزّهريّ: أترقى السّطح بلا سُلَّم؟!))(١)، وقال يعقوب بن محمّد: ((كان ابن شهاب إذا حدَّث أتى بالإسناد، ويقول: لا يصلح أنْ يُرقى السّطح إلَّا بدرجة))(٢).

٩- وقال هلال بن العلاء: ((سمعت أبي يقول: حمل أصحاب الحديث يومًا على ابن عيينة، فصعد فوق غرفة له، فقال له أخوه: تريد أن يتفرّقوا عنك؟ حدِّثهم بغير إسناد، فقال: انظروا إلى هذا، يأمرني أن أصعد فوق البيت بغير درجةٍ، قال صالح بن أحمد الحافظ: يعني أنّ الحديث بلا إسناد ليس بشيء، وأنّ الإسناد درج المتون، به يوصل إليها))(٣).

١٠- وقال الأوزاعيّ: ((ما ذهابُ العلم إلَّا ذهابُ الإسناد))(٤).

١١- وقال سفيان الثّوريّ: ((الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاحٌ فبأيّ شيءٍ يقاتل؟))(٥).

---

(١) شعب الإيمان١/ ٨٤، وشرح العلل١/ ٣٦١، وجامع التّحصيل ص: ٥٩، والسِّير٥/ ٣٤٧، والتّدريب ٢/ ١٦٠.

(٢) الجرح والتّعديل ٢/ ١٦. قوله: ((بدرجة))؛ كذا في الأصل، ولعلّها: ((بدرجه)). وابن شهاب هو: الزّهريّ.

(٣) الكفاية ٢/ ٤٥١.

(٤) تاريخ أبي زرعة ص: ١٣٢-١٣٣، والتّمهيد١/ ٥٧، وتاريخ دمشق٣٥/ ١٨٦، وشرح العلل١/ ٣٦٠، ولفظه في"تاريخ أبي زرعة"، و"تاريخ دمشق": ((ما أذهب العلم ذهاب الإسناد)).

(٥) المجروحين١/ ٢٧، والمدخل إلى الإكليل ص: ٢٩، وشرف أصحاب الحديث ص: ٤٢، =

١٢- وقال-أيضًا-: ((الإسناد زين الحديث، فمن اعتنى به فهو السّعيد))[(١)].

١٣- وقال شعبة: ((كلُّ حديثٍ ليس فيه حدّثنا وأخبرنا فهو مثل الرّجل بالفلاة معه البعير ليس له خطام[(٢)])) [(٣)].

١٤- وقال-أيضًا-: ((كلُّ حديثٍ ليس فيه حدّثنا وأخبرنا فهو خلٌّ وبقلٌ))[(٤)].

١٥- وقال بقيّة: ((ذاكرت حمّاد بن زيد أحاديث، فقال: ما أجود أحاديثك لو كان لها أجنحة؛ يعني الأسانيد))[(٥)].

١٦- وقال الشّافعيّ: ((مثل الّذي يطلب الحديث بلا إسنادٍ مثل حاطب ليلٍ؛

= وأدب الإملاء ١/ ١٢١.

(١) أدب الإملاء١/ ١١٤، وطبقات الشّافعيّة١/ ٣١٤. وزيادة: ((. . . فمن اعتنى به فهو السّعيد)). من المصدر الأخير.

(٢) خطام البعير: أن يُؤخذ حبلٌ من ليفٍ أو شعرٍ أو كتانٍ فيجعل في أحد طرفيه حلقة، ثم يُشدُّ فيه الطّرف الآخر حتى يصير كالحلقة، ثمّ يُقاد البعير، ثمّ يثنى على مخطمه، وأمّا الذي يجعل في الأنف دقيقًا فهو الزّمام. النّهاية٢/ ٥٠.

(٣) المجروحين ١/ ٢٧، وذمّ الكلام ٤/ ٢٠٥، والسِّير ٧/ ٢٢٥.

(٤) مسند ابن الجعد ص: ٢٢، -ولفظه عنده: ((كلّ شيءٍ ليس في الحديث سمعت؛ فهو. . .))- والمجروحين١/ ٩٢، والمحدِّث الفاصل ص: ٥١٧، والكامل١/ ٤٨، ٨٩، والمدخل ص: ٢٩، والحلية ٧/ ١٤٩، والكفاية٢/ ٢١٣، ٢٧٧-٢٧٨-ولفظه في هذا الموضع: ((كل حديث ليس فيه سمعت قال: سمعت؛ فهو. . .))-، وأدب الإملاء١/ ١١٩-١٢٠. والبقل: قال الخليل: ((البقل من النّبات ما ليس بشجرٍ)). مقاييس اللّغة ١/ ٢٧٤.

(٥) الضّعفاء للعقيلي١/ ١٦٢، وتاريخ بغداد٧/ ١٢٤، وتاريخ دمشق١٠/ ٣٣٩-٣٤٠، وشرح العلل١/ ٣٦١.

يحمل حزمة حطب فيها أفعى تلدغه، وهو لا يدري))[(١)].

١٧- وقال يزيد بن زريع: ((لكلِّ دين فرسان، وفرسان هذا الدّين أصحاب الأسانيد))[(٢)].

١٨- وقال أبو حاتم الرّازيّ: ((لم يكن في أمّة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرّسل إلّا في هذه الأمّة، فقال له رجل: يا أبا حاتم، ربّما رووا حديثًا لا أصل له، ولا يصحّ؟! فقال: علماؤهم يعرفون الصّحيح من

---

(١) المدخل إلى الإكليل ص: ٢٨، وفتح المغيث ٣/ ٣٤٥. وعبارة الشّافعيّ جاءت بألفاظٍ؛ منها: ((العلم)) بدل: ((الحديث))، و((حجّة)) بدل: ((إسناد)). وينظر كلامه: آداب الشّافعيّ ص: ١٠٠، والإرشاد للخليليّ ١/ ١٥٤، ونصيحة أهل الحديث ص: ٣٢، والمدخل إلى السّنن ص: ٢١١، والكامل ١/ ١٢٤، والحلية ٩/ ١٢٥. قال الرّبيع: ((يعني: الّذين لا يسألون عن الحجَّة من أين هي؟)). آداب الشّافعيّ ص: ١٠٠، والحلية ٩/ ١٢٥، ونصيحة أهل الحديث ص: ٣٣. وقال ابن أبي حاتم: ((يعني: من يكتب العلم على غير فهم، ويكتب عن الكذّاب، وعن الصّدوق، وعن المبتدع وغيره، فيحمل عن الكذّاب والمبتدع الأباطيل، فيصير ذلك نقصًا لإيمانه، وهو لا يدري)). آداب الشّافعيّ ص: ١٠٠، والحلية ٩/ ١٢٥.

(٢) المدخل إلى الإكليل ص: ٣٠، وشرف أصحاب الحديث ص: ٤٤، وذمّ الكلام ٤/ ١٩٥، والمجروحين ١/ ٢٧ –والعبارة فيه: ((لكلِّ شيءٍ فرسان، ولهذا العلم فرسان))–، ثمّ علّق ابن حبّان فقال: ((فرسان هذا العلم؛ الّذين حفظوا على المسلمين الدّين، وهدوهم إلى الصّراط المستقيم، الّذين آثروا قطع المفاوز والقفار على التّنعّم في الدّيار والأوطان في طلب السّنن في الأمصار، وجمعها بالوجل والأسفار والدّوران في جميع الأقطار، حتّى إنَّ أحدهم ليرحل في الحديث الواحد الفراسخ البعيدة، وفي الكلمة الواحدة الأيّام الكثيرة؛ لئلّا يدخل مُضلّ في السّنن شيئًا يُضلّ به، وإن فعل فهم الذّابُّون عن رسول الله ﷺ ذلك الكذب، والقائمون بنصرة الدّين)).

السّقيم، فرواياتهم ذلك للمعرفة؛ ليتبيَّن لمن بعدهم أنّهم ميَّزوا الآثار وحفظوها))[١].

١٩- وقال الحسين بن محمّد الجيّانيّ: ((خصّ الله هذه الأمّة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها من الأمم: الإسناد، والأنساب، والإعراب))[٢].

٢٠- وقال أبو بكر محمّد بن أحمد البغداديّ: ((بلغني أنَّ الله خصّ هذه الأمّة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب))[٣].

٢١- وقال ابن حبّان: ((ولسنا نستجيز أن نحتجّ بخبرٍ لا يصحّ من جهة النّقل في شيء من كتبنا؛ ولأنّ فيما يصحّ من الأخبار -بحمد الله ومنّه- يغني عنّا عن الاحتجاج في الدّين بما لا يصحّ منها، ولو لم يكن الإسناد، وطلب هذه الطّائفة له؛ لظهر في هذه الأمّة من تبديل الدّين ما ظهر في سائر الأُمم، وذاك أنّه لم يكن أمّة لنبيٍّ قطّ حفظت عليه الدّين عن التبديل ما حفظت هذه الأمّة، حتّى لا يتهيّأ أنْ يُزاد في سنّة من سنن رسول الله ﷺ ألفٌ، ولا واوٌ، كما لا يتهيّأ زيادة مثله في القرآن، فحفظت هذه الطّائفةُ السّننَ على المسلمين، وكثرت عنايتهم بأمر الدّين، ولولاهم لقال مَنْ شاء بما شاء))[٤].

---

(١) شرف أصحاب الحديث ص: ٤٣، وتاريخ دمشق٣٨/ ٣٠، وفتح المغيث٣/ ٣٤٤-٣٤٥، والمواهب اللّدنيّة٢/ ٧٢٣.

(٢) التّدريب ٢/ ١٦٠، والخصائص الكبرى ٢/ ٢١٩، والمواهب اللّدنيّة ٢/ ٧٢٣.

(٣) شرف أصحاب الحديث ص: ٤٠، وفتح المغيث ٣/ ٣٤٥، والمواهب اللّدنيّة ٢/ ٧٢٣.

(٤) المجروحين ١/ ٢٥.

٢٢- وقال أبو عبد الله الحاكم: ((فلولا الإسناد، وطلب هذه الطّائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه؛ لدرس منار الإسلام، ولتمكّن أهل الإلحاد والبدع منه؛ بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإنّ الأخبار إذا تعرّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتْرًا))[(١)].

٢٣- وقال ابن تيميّة: ((علم الإسناد والرّواية مِمّا خصَّ الله به أمّة محمّد ﷺ، وجعله سُلّمًا إلى الدّراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمّة أهل الضّلالات، وإنّما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنّة؛ أهل الإسلام والسُّنَّة يفرّقون به بين الصّحيح والسّقيم، والمعوجّ والقويم))[(٢)].

٢٤- وقال ابن حزم: ((ما نقله الثّقة عن الثّقة كذلك حتّى يبلغ إلى النَّبيّ ﷺ. . . هذا نقلٌ خصَّ الله –تعالى– به المسلمين دون سائر أهل الملل كلّها))[(٣)].

٢٥- وقال محمّد بن حاتم بن المظفر: ((إنّ الله أكرم هذه الأُمّة وشرَّفها وفضَّلها بالإسناد، وليس لأحدٍ من الأمم كلّها قديمهم وحديثهم إسناد، وإنّما هي صحفٌ في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييزٌ بين ما نزل من التّوراة والإنجيل مِمّا جاءهم به أنبياؤهم، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار الّتي أخذوا عن غير الثّقات. وهذه الأُمّة إنّما تنصّ الحديث من الثّقة المعروف في زمانه المشهور بالصّدق والأمانة عن مثله حتّى تتناهى أخبارهم،

(١) المعرفة ص: ٦. وبترا: من البتر؛ وهو القطع. مقاييس اللّغة ١/ ١٩٤.

(٢) مجموع الفتاوى ١/ ٩.

(٣) الفصل في الملل ٢/ ٦٨.

ثمّ يبحثون أشدّ البحث حتّى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممّن كان أقلّ مجالسة، ثمّ يكتبون الحديث من عشرين وجهًا وأكثر حتّى يهذّبوه من الغلط والزّلل، ويضبطوا حروفه، ويعدّوه عدًّا، فهذا من أعظم نعم الله تعالى على هذه الأُمّة، نستوزع الله شكر هذه النّعمة))(١).

٢٦- وقال عبد الله بن طاهر: ((إسناد الحديث كرامة من الله ﷻ لأُمَّة محمّد ﷺ))(٢).

٢٧- وقال المسيّب بن واضح: ((سمعت عبد الله بن المبارك-وسأله رجل فقال: ما تقول يا أبا عبد الرّحمن مَنْ طَلَبَ العلم، هل له أن يُشدِّد في الإسناد؟ - قال: نعم، من كان طلبه لله ينبغي له أن يكون في الإسناد أشدّ وأشدّ؛ لأنّك تجد ثقةً يروي عن ثقة، وتجد ثقةً يروي عن غير ثقة))(٣).

٢٨- وقال أبان بن تغلب: ((الإسناد في الحديث كالعَلَم في الثَّوب))(٤).

٢٩- وقال أبو نصر بن سلام: ((ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد، ولا أبغض إليهم من سماع الحديث، وروايته وإسناده))(٥).

---

(١) شرف أصحاب الحديث ص: ٤٠، وفتح المغيث ٣/ ٣٤٤، والمواهب اللّدنيّة ٢/ ٧٢٢-٧٢٣، وتوضيح الأفكار٢/ ٣٩٩.

(٢) أدب الإملاء ١/ ١١٦، وفتح المغيث ٣/ ٣٤٥.

(٣) الجامع لأخلاق الرّاوي ٢/ ٢٠٠-٢٠١.

(٤) السّابق ٢/ ٢١٥.

(٥) المعرفة ص: ١١٥، وشرف أصحاب الحديث ص ٧٣-٧٤.

وكانت الأحاديث تُتَلَقّى بأسانيدها من أفواه المشايخ، ويتناقلها الرُّواة ويتداولونها بينهم، حتّى دُوّنت في الكتب، فأصبح اعتمادهم عليها، وقلَّت بذلك أهمّيّة الأسانيد، ولم يشترطوا في رواتها ما اشترطوه من قبل؛ إذ الاعتماد في النّقل على الكتب، وفي النّقد والحكم على ما كان قبل التّدوين، وأصبح المقصود من ذكرها المحافظة على خصيصة هذه الأمّة، والإبقاء على شرفها، والمحاذرة من انقطاع سلسلة تميّزها.

٣- فوائده:

للإسناد فوائدُ كثيرةٌ، وثمارٌ عظيمةٌ، وآثارٌ جليلةٌ، ونتائجُ حميدةٌ؛ ومن ذلك:

أ- يُمَيِّزُ المحدِّثون به بين ما يصحُّ، وما لا يصحُّ من أحاديث النَّبيّ ﷺ، قال شعبة: ((إنّما يعلم صحَّة الحديث بصحّة الإسناد))(١)، وقال يحيى القطّان: ((لا تنظروا إلى الحديث، ولكن انظروا إلى الإسناد، فإنْ صحَّ الإسناد، وإلّا فلا تغترَّ بالحديث إذا لم يصحَّ الإسناد))(٢)، وقال السّمعانيّ: ((ألفاظ رسول الله ﷺ لا بُدَّ لها من النَّقل، ولا تعرف صحّتها إلَّا بالإسناد الصّحيح، والصِّحَّة في الاسناد لا تعرف إلَّا برواية الثّقة عن الثّقة، والعدل عن العدل))(٣)، وقال ابن الأثير: ((اعلم أنّ الإسناد في الحديث هو الأصل، وعليه الاعتماد، وبه تُعرف صحّةُ الحديث وسقمُه))(٤)، وقال العلائيّ: ((به عُرف الصّحيح من السّقيم،

(١) التّمهيد ١/ ٥٧، وشرح العلل ١/ ٣٦٠.

(٢) الجامع للخطيب ٢/ ١٠٢، وتهذيب الكمال ١/ ١٦٥، والسِّير ٩/ ١٨٨.

(٣) أدب الإملاء ١/ ١٠٤.

(٤) جامع الأصول ١/ ١٠٩.

وصان الله دينه عن قول كلّ أفّاك أثيم))[١] .

ب- حفظ المحدِّثون به الدّين والملّة، وبعنايتهم به، وسؤالهم عن رواته حافظوا على الأحاديث كما نُقلت، وأحاطوها بحصنٍ واقٍ؛ فلا يدخل فيها ما ليس منها، ولا يخرج منها شيء، وتصدّوا لمن أراد الكذب في الحديث، فلم يخلصوا إليه بشيءٍ البتّة، بل رُدُّوا على أعقابهم خائبين.

ج- يُعرَفُ بالإسناد مخرج الحديث، ومصدره، هل من الثّقات العدول، أم الضّعفاء المجروحين؟ ومن أيّ بلدٍ خرج من الحجاز، أم الشّام، أم العراق، أم غيرها؟ .

د- العناية والاهتمام بسلاسل الأسانيد سواء كانت صحيحة أم ضعيفة، ومن وجوه العناية: حفظها، وتمييز الصّحيح من الضّعيف منها، بل بيان أصحّها وأوهاها[٢]؛ وهذا يتضمّن دلالة واضحة على أهمّيّة الإسناد، ودوره في حفظ السُّنَّة النّبويّة.

ه- ذِكْرُ الإسناد يُبْرِئ من عهدة الحديث، ويُعْذِر من تحمّل مسؤوليّته؛ ولذا قالوا: ((مَن أَسْنَد لك فقد أَحَالَك))، قال ابن حجر: ((أكثر المحدِّثين في الأعصار الماضية؛ مِنْ سَنَة مائتين وهلمّ جرًّا إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنّهم برؤوا من عهدته))[٣] .

---

(١) بغية الملتمس ص: ٣٦، وجامع التّحصيل ص: ١٢. ولفظ الأخير: ((باتِّصال الإسناد عُرف...)). إلخ.

(٢) تناول أهل الحديث مسألة أصح الأسانيد، وأوهاها وبيَّنوا أنَّه لا يحكم بإسنادٍ بعينه أنَّه أصحّ أو أضعف مطلقًا، ولهم في ذلك أقوال كثيرة، ويستفاد منها ترجيح ما قيل فيه أنّه أصحّ الأسانيد على غيره.

(٣) اللّسان ٣/ ٧٥. قال السّخاويّ: ((لا يبرأ من العهدة في هذه الأعصار بالاقتصار على إيراد =

و- ذِكْرُهُ مبعث الطّمأنينة والسّكينة في القلب. قال ابن عبد البرّ: ((ما زال النّاس يرسلون الأحاديث، ولكن النّفس أسكن عند الإسناد، وأشدّ طمأنينة))[(١)]، وكان بهز بن أسد إذا ذُكر له الإسناد الصّحيح يقول: ((هذه شهادات العدول المرضيّين، بعضهم على بعض))[(٢)]، وقال بعضهم -ووفد على يزيد بن هارون-:

يـا لـذّة العـيش لمّـا قلـتَ حـدّثنا   عـوفٌ وبشـرٌ عـن الشـعبيّ والحسـن[(٣)].

ز- تبيين أوهام الرُّواة في الأحاديث، والوقوف على أغلاطهم فيها، ويُعدّ جمع الطّرق من أهمّ الوسائل في معرفة علل الأحاديث؛ كما قال عليّ بن المدينيّ: ((الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبيّن خطؤه))[(٤)].

= إسناده بذلك؛ لعدم الأمن من المحذور به، وإنْ صَنَعَه أكثرُ المحدِّثين في الأعصار الماضية في سنة مائتين، وهلمّ جرًّا؛ خصوصًا الطّبرانيّ، وأبو نعيم، وابن منده، فإنّهم إذا ساقوا الحديث بإسناده، اعتقدوا أنّهم برئوا من عهدته)). الفتح ٢/ ١٠٠، وقال ابن تيميّة –معتذرًا عمّا رواه أبو نعيم من موضوعات-: ((رَوَى كما عادة المحدِّثين أمثاله يروون جميع ما في الباب؛ لأجل المعرفة بذلك)). منهاج السُّنَّة ٧/ ٥٢. وقال: ((وإنْ كان كثيرٌ من ذلك لا يعتقد صحّته، بل يعتقد ضعفه؛ لأنّه يقول: أنا نقلت ما ذكر غيري، فالعهدة على القائل لا على النّاقل)). السّابق ٧/ ٣٨، وينظر: مقدّمة الألباني لكتاب: اقتضاء العلم العمل ص: ٤.

(١) التّمهيد ١/ ٥٥.

(٢) ينظر: الجرح والتّعديل ٢/ ١٦، والكامل ١/ ١٥٤، والكفاية ١/ ٢٦٥.

(٣) المحدِّث الفاصل ص: ٢٢٨.

(٤) الجامع للخطيب ٢/ ٢١٢.

ح- ردع الكذَّابين، والزّنادقة، وأهل الأهواء، وكشف مؤامراتهم على السُّنَّة، وإبطال مكرهم، وردّ كيدهم.

ط- التّثبّت في الأخبار، وفي كلِّ منقول.

ي- ظهور المصنَّفات الحديثيّة المسندة.

ك- تَصدُّر الأسانيد للأحاديث والآثار، بل تصدّرت -أيضًا- المعلومات المتعلّقة بالرُّواة.

ل- انتشار الرِّحلة في طلب الحديث؛ لتطلّب الأسانيد؛ غرائبها وأفرادها، ومشاهيرها ومستفيضها، والظّفر بالعالي منها.

م- العناية بأسانيد الكتب إلى مصنِّفيها؛وكما قيل:((الأسانيد أنساب الكتب))(١).

ن- التزام المحدِّثين سوق أسانيدهم، وإلزامهم الغير بها.

س- تسهيل الجمع، أو التّرجيح عند التّعارض.

ع- المحافظة على هذا الكمِّ الهائل من الأسانيد.

ف- ظهور علم الرُّواة، والجرح والتّعديل، وأصول مصطلح الحديث.

ص- إظهار فضل أهل الحديث، وإبراز جهودهم في ذلك.

ق- الثّروة الكبيرة من المصنَّفات المتنوّعة -قديمًا وحديثًا-؛ والّتي ألَّفها المحدِّثون في كلِّ ما يتعلّق بالإسناد وعلومه.

ر- محاكاة أهلِ الفنون الأخرى أهلَ الحديث في ذكر الأسانيد.

ش- اتّصال السّلسلة الإسناديّة بين النّبيّ ﷺ وأفراد الأمّة، وترابطها، وإنْ تقادم

---

(١) تقدّم ص: ٣١.

الزّمان، وتأخّر النّاس عن عصر النّبوّة، واستمرار هذا التّرابط حتّى بعد تدوين الأحاديث في الكتب.

٤- بدء استعماله، والسّؤال عنه، والمراحل الّتي مرّ بها.

لم يكن أصحاب النَّبيّ ﷺ في حاجة إلى استعمال الأسانيد، ولم تتأكّد عنايتهم بالسّؤال عنه، ولا البحث عن رواته؛ لأنّ أخذهم كان عن النَّبيّ ﷺ مباشرة، ولأنّ زمنهم زمنُ صدقٍ وديانةٍ، وثقةٍ وأمانةٍ، فما كان بعضُهم يتّهم بعضًا، وأبغض خُلُقٍ لديهم الكذب، قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ((ما كان خُلُقٌ أبغض إلى أصحاب رسول الله ﷺ من الكذب، ولقد كان الرّجل يكذب عند رسول الله ﷺ الكذبة، فما يزال في نفسه عليه حتّى يعلم أنَّه قد أحدث منها توبةً))[١]. وللثّقة الشّائعة بينهم، وعدم التّهمة فإنَّ الحديث الّذي يأخذه الصّحابيّ عن النَّبيّ ﷺ بواسطة صحابيّ آخر، كالحديث الّذي يأخذه عن النَّبيّ ﷺ مباشرة، ويدلُّ لهذا أنّنا نجد صغار الصّحابة، أو من تأخّر إسلامهم، أو هجرتهم، بل وغيرهم -أيضًا- يروون الأحاديث الّتي لم يشهدوها مع النَّبيّ ﷺ عنه مباشرة، ولا يذكرون الواسطة. ورَوَى الحاكم في "مستدركه[٢]" عن أبي الشّعثاء قال: ((قدمت المدينة فإذا أبو أيّوب ﷺ يُحدِّث عن

(١) رواه أحمد رقم: ٢٥١٨٣، والتّرمذيّ رقم: ١٩٧٣، وقال: ((هذا حديث حسن))، وأورده الألبانيّ في الصّحيحة رقم: ٢٠٥٢، وقال محقّقو "المسند" ٤٢/ ١٠١ حاشية ٢ -طبعة الرّسالة-: ((إسناده صحيح)) ونبّهوا على أنّ مجيئه في المطبوع من "سنن التّرمذي" خطأٌ؛ لعدم وجوده في الأصول الخطّيّة المتقنة منه، ولأنّ المزّيّ لم يذكره في "تحفة الأشراف"، ولم يستدركه عليه العراقيُّ، وابنُ حجر، وهو في "مجمع الزّوائد"، و"زوائد البزّار".

(٢) ٣/ ٥١٢.

أبي هريرة ﷺ، فقلت: تُحدِّث عن أبي هريرة ﷺ، وأنت صاحب منزلة عند رسول الله ﷺ؟ فقال: لأَنْ أُحدِّث عن أبي هريرة ﷺ أحبّ إليّ من أنْ أُحدّث عن النَّبيّ ﷺ)). ومِمّا ورد عنهم من الآثار في ذلك:

أ- قال البراء بن عازب ﷺ: ((ما كلّ ما نحدّثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه؛ منه ما سمعناه منه، ومنه ما حدّثنا عنه أصحابُه، ونحن لا نكذب))[١]، وفي رواية: ((...كانت لنا ضيعةٌ وأشغالٌ، ولكن النّاس لم يكونوا يكذبون يومئذٍ، فيُحَدِّث الشّاهدُ الغائب))[٢].

---

(١) رواه أحمد في المسند رقم: ١٨٤٩٣ و١٨٤٩٨، والعلل (رواية عبد الله) ٢/ ٤١٠، والفسويّ في المعرفة ٢/ ٦٣٤، والفريابيّ في الفوائد ص: ١٦٣ -واللّفظ له-، والرّامهرمزيّ في المحدِّث الفاصل ص: ٢٣٥، وابن عديّ في الكامل١/ ١٦٤ -ولفظه كلفظ الفريابيّ لكن عنده: ((حدّثنا أصحابنا)) بدل: ((حدّثنا عنه أصحابه))-، وابن شاهين في تاريخ الثّقات ص: ٢٦٧-٢٦٨ -في موضعين-، والحاكم في المستدرك ١/ ٩٥، ١٢٧، والمعرفة ص: ١٣٦، وأبو نعيم في معرفة الصّحابة ٣/ ٧٣، والخطيب في الجامع ١/ ١١٧، والكفاية ٢/ ٤٣٧، وابن رشيد في السّنن الأبين ص: ١٣٣، وعزاه ابنُ حجر لكتاب "المدخل" للبيهقيّ، ثمّ قال ابن حجر: ((سنده ضعيف)). الفتح١٣/ ٣٢١. وهذا الأثر إسناده صحيح، مدار طرقه على أبي إسحاق السّبيعيّ، وهو مدلِّس ولكنَّه صرّح بالسّماع كما في "المحدِّث الفاصل"-وحصل سقط في سنده- و"الكفاية"، و"السّنن الأبين" قال الحاكم: ((هذا حديث له طرق عن أبي إسحاق السّبيعيّ؛ وهو صحيح على شرط الشّيخين، وليس له علّة، ولم يخرجاه)). ووافقه الذّهبيّ. وقال الهيثميّ: ((رواه أحمد، ورجاله رجال الصّحيح)). مجمع الزّوائد١/ ١٥٩.

(٢) هذه الرّواية عند الحاكم في "المستدرك"، والخطيب، والرّامهرمزيّ، وابن رشيد، وفي لفظٍ عند ابن عديّ: ((والله ما كلّ. . .)). وفي رواية: ((. . . كانت تشغلنا عنه رعية الإبل)) كما عند أحمد في "المسند"، والحاكم، وأبي نعيم.

ب- وقال عمر بن الخطّاب ﷺ: ((كنتُ أَنا وجارٌ لي من الأنصار في بني أُميَّة بن زيدٍ؛ وهي من عوالي المدينة، وكُنّا نتناوب النّزول على رسول الله ﷺ؛ ينزل يومًا، وأنزل يومًا، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك))(١).

ج- وقال أبو الوداك جبر بن نوف لأبي سعيد الخدريّ ﷺ: ((حدِّثني بشيءٍ سمعته من رسول الله ﷺ، لا تُحدِّثني عن غيره، قال: إنْ قلت ذاك، فإِنّ أصحاب رسول الله ﷺ كان فيهم من يشغله عقاره وضيعته، فيجيء، فإن لم يوافق رسول الله ﷺ، قال: حدِّثوني بما حدّثكم رسول الله ﷺ، وكان مِنّا من ليست له ضيعة تشغله، وكان يلزم رسول الله ﷺ))(٢).

د- وعن قزعة أنّه سمع أبا سعيد الخدريّ ﷺ يُحدِّث عن رسول الله ﷺ قال: ((فأعجبني، فدنوت منه، وكان في نفسي، حتّى أتيته، فقلت: أنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ ، قال: فغضب غضبًا شديدًا، قال: فأُحدِّث عن رسول الله ﷺ ما لم أسمع؟! ، نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول:. . .(٣) وذكر الحديث.

---

(١) رواه البخاريّ رقم: ٨٩، ومواضع أخرى، ومسلم ٢/ ١١١٢. قال ابن بطّال: ((فيه: أنّ الصّحابة كان يخبر بعضُهم بعضًا بما يسمع من الرّسول ﷺ، ويقولون: قال رسول الله ﷺ، ويجعلون ذلك كالمسند؛ إذ ليس فى الصّحابة من يكذب، ولا غير ثقةٍ؛ هذا قول طائفة من العلماء)). شرح البخاريّ١/ ١٦٩.

(٢) رواه الطّحاويّ في أحكام القرآن ١/ ٢٢٣- ٢٢٤.

(٣) رواه أحمد رقم: ١١٤٨٣. قال محقّقوه-طبعة الرّسالة-: ((إسناده صحيح على شرط الشّيخين)). والإسناد فيه عبد الملك بن عمير اللّخميّ، وثّقه جماعةٌ؛ منهم الذّهبيّ، وابن حجر، وذَكَرَ أحمدُ =

هـ- وحدَّث أنسُ بن مالك ﷺ بحديثٍ عن رسول الله ﷺ فقال رجلٌ: أنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ فغضب غضبًا شديدًا، وقال: ((والله ما كلُّ ما نحدّثكم به سمعناه من رسول الله ﷺ؛ ولكن كان يحدّث بعضُنا بعضًا، ولا يتّهم بعضُنا بعضًا))[١].

و- وقال أبو هريرة ﷺ-لَمَّا رُوجع في بعض حديثه-: ((سمعت ذلك من الفضل ﷺ، ولم أسمعه من النَّبيّ ﷺ)). متّفق عليه[٢].

= وابنُ معين عنه تخليطًا وأغلاطًا، ولكنّه لم يتفرّد، فقد رواه ابن الجعد في المسند رقم: ٢٠٤٥، والقطيعيّ في الألف دينار رقم: ٣٢٩ من طريق فضيل عن عطيّة عن أبي سعيد ﷺ، و في آخره: «. . . من كذب على رسول الله ﷺ بني له، أو تبوَّأَ مقعده من النَّار» -شكَّ فضيل. ا. هـ. لفظ ابن الجعد، ولفظ القطيعيّ: ((. . . من كذب على رسول الله ﷺ ففي النَّار)). وهذا الإسناد فيه عطيّة العوفيّ، قال ابن حجر: ((صدوق يخطىء كثيرًا، وكان شيعيًّا مدلّسًا)). التّقريب رقم: ٤٦٤٩. ويصلح مثله في المتابعات.

(١) رواه ابن سعد في الطّبقات الكبرى ٧/ ٢١، وأحمد بن منيع في المسند-كما في إتحاف المهرة رقم: ٣٦٦، والفسويّ في المعرفة ٢/ ٦٣٣-٦٣٤، وابن أبي عاصم في السُّنَّة رقم: ٨١٦، والفريابيّ في الفوائد ص: ١٦٣، وابن منده في الإيمان ٢/ ٨٤٤، والطّحاويّ في أحكام القرآن ص: ٢٢٣، والطّبرانيّ في المعجم الكبير رقم: ٦٩٩، وابن عديّ في الكامل١/ ١٦٤، والحاكم في المستدرك ٣/ ٥٧٥، والخطيب في الجامع١/ ١١٧-١١٨. وعند ابن عديّ: ((وما كان بعضنا يَكْذِبُ على بعض))، وعند ابن أبي عاصم، والطّبرانيّ، وابن منده: ((ولكن لم يكن يُكَذِّبُ بعضُنا بعضًا))، وعند الفسويّ: ((والله ما كنّا نكذب، ولا ندري ما الكذب))، وعند ابن منده، وابن أبي عاصم: ((فتغيّر وجهه، واشتدّ عليه)). إسناده صحيح، قال الهيثميّ: ((رجاله رجال الصّحيح)). مجمع الزّوائد ١/ ١٥٨-١٥٩، وقال الألبانيّ: ((إسناده صحيح على شرط الشّيخين)). ظلال الجنّة رقم: ٨١٦.

(٢) صحيح البخاريّ رقم: ١٩٢٦، وصحيح مسلم ٢/ ٧٨٠، واللّفظ له، ولفظ البخاريّ: ((كذلك =

ز- وأخرج البخاريّ في "صحيحه"[١]: عن أبي سلمة بن عبد الرّحمن عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن سعد بن أبي وقّاصٍ رضي الله عنه عن النّبيّ ﷺ: «أنّه مسح على الخفّين». وأنّ عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سأل عمر رضي الله عنه عن ذلك فقال: نعم، إذا حدّثك شيئًا سعدٌ عن النّبيّ ﷺ فلا تسأل عنه غيره. ا. هـ.

ح- وحدّث أبو أمامة رضي الله عنه بحديثٍ عن رسول الله ﷺ فسُئل: ((يا أبا أمامة، أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ فقال: اللهمّ غُفْرًا، أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ! بل كُنّا في قوم ما كَذَبُونَا ولا كُذِّبْنَا)). رواه أحمد[٢].

قال أبو عبد الله الحاكم: ((أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله ﷺ، فيسمعونه من أقرانهم، ومِمَّن هو أحفظ منهم، وكانوا يُشدِّدون على من يسمعون منه))[٣]، وقال الطّحاويّ: ((أصحاب رسول الله ﷺ، وأبو هريرة، وغيره رضي الله عنهم فقد كانوا يُحدِّثون عن رسول الله ﷺ بما حضروه من أمره، وبما حدَّثهم غيرهم من أصحابه، فمن ذلك. . .))[٤] وذكر ما تقدّم عن البراء، وأبي سعيد، وأنس رضي الله عنهم، ثمّ قال: ((فهكذا كان أصحاب رسول الله ﷺ فيما يُحدِّثون به عن

= حدَّثني الفضل بن عبّاس))، وورد في روايةٍ عند النّسائيّ في السّنن الكبرى رقم: ٢٩٤٣ أن الّذي حدَّثه أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال ابن حجر: ((فيحمل على أنّه كان عنده عن كلٍّ منهما)). الفتح ٤/ ١٤٦.

(١) صحيح البخاريّ رقم: ٢٠٢.

(٢) المسند رقم: ٢٢٣٠٢. وفيه: أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الشّاميّ: ((ضعيف، وكان قد سُرق بيته فاختلط)). التّقريب رقم: ٨٠٣١.

(٣) المعرفة ص: ١٣٦.

(٤) أحكام القرآن ١/ ٢٢٣.

رسول الله ﷺ؛ منه ما أخذوه منه سماعًا، ومنه ما قد صحّ عندهم عنه بلاغًا))[١]، وقال المعلِّميّ: ((عُرْفُهم المعروف عنهم؛ أنّهم كانوا يأخذون من النَّبيّ ﷺ بلا واسطة، ويأخذ بعضُهم بواسطة بعضٍ، فإذا قال أحدهم: ((قال النَّبيّ ﷺ))كان محتملًا أن يكون سمع ذلك من النَّبيّ ﷺ، وأن يكون سمعه من صحابيٍّ آخر، عن النَّبيّ ﷺ))[٢].

ومع عدم تأكّد حاجتهم للسّؤال عن الإسناد، وقلّة استعمالهم له، ويسير عنايتهم به إلّا أنّهم قد وردت نصوص عنهم صرّحوا فيها بالواسطة بينهم وبين النَّبيّ ﷺ؛ وهذا يُعدُّ استعمالٌ للإسناد-كما تقدّم-، وهناك بعض الوقائع حدثت في عصرهم تَدُلّ على أنّهم أَوّلُ من احتاط في قبول الأخبار، وأَوّل مَنْ سنَّ للمحدِّثين التّثبّت في النّقل، ونكتفي منها بأربعٍ:

الأولى: عن قبيصة بن ذؤيب، أنّه قال: ((جاءت الجدّة إلى أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه تسأله ميراثها، فقال لها أبو بكر رضي الله عنه: ما لكِ في كتاب الله شيءٌ، وما علمت لك في سُنَّة رسول الله ﷺ شيئًا، فارجعي حتّى أسأل النّاس، فسأل النّاس، فقال المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السّدس، فقال أبو بكر رضي الله عنه: **هل معك غيرك؟** فقام محمّد بن مسلمة الأنصاريّ رضي الله عنه، فقال: مثل ما قال المغيرة رضي الله عنه، فأنفذه لها أبو بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه)). رواه مالك وغيره[٣]. وقوله: ((هل معك غيرك؟)) سؤالٌ عن

(١) السّابق ١/ ٢٢٤.

(٢) الأنوار ص: ١٦٠.

(٣) الموطّأ ٢/ ٥١٣. ومن طريقه رواه: أحمد رقم: ١٧٩٨٠، وأبو داود رقم: ٢٨٩٤، والتّرمذيّ رقم: ٢١٠١، والنّسائيّ-الكبرى-رقم: ٦٣١٢، وابن ماجه رقم: ٢٧٢٤، وابن الجارود رقم: ٩٥٩، وابن حبّان رقم: ٦٠٣١. ورواه من غير طريق مالك: أحمد رقم: ١٧٩٧٨، والتّرمذيّ =

= رقم: ٢١٠٠، والنّسائيّ –الكبرى– أرقام: ٦٣١٢إلى ٦٣١٧، وابن ماجه رقم: ٢٧٢٤، والحاكم ٤/ ٣٣٨–٣٣٩، وغيرهم. **ومدار أسانيده** على قبيصة بن ذؤيب، عن أبي بكر ﷺ، قال التّرمذيّ: ((حسن صحيح))، وقال البغويّ: ((حديث حسن)). شرح السُّنَّة ٨/ ٣٤٦، وصححّه ابن حبّان، وقال الحاكم: ((حديث صحيح على شرط الشّيخين، ولم يخرجاه))، ووافقه الذّهبيّ. وقال ابن الملقّن: ((الحديث صحيح)). البدر المنير ١٨/ ٦٥، وقال–أيضًا–: ((وعلى كلّ حالٍ فهو حُجَّة؛ لأنّه إمَّا مرسل صحابيٍّ، أَو لأَنَّه يجوز أَن يكون سمعه بعد ذلك من المغيرة ﷺ، أو محمّد بن مسلمة ﷺ، وتصحيح التّرمذيّ، وابن حبّان، والحاكم له، (وقبلهما الإمام مالك كافٍ)، وقد قال ابن المنذر: ((أجمع أهل العلم على أَنّ للجدّة السُّدس؛ إذا لم تكن أُمّ))، وهذا عاضدٌ له–أيضًا–)). البدر المنير١٨/ ٦٧–٦٨. وما بين القوسين زيادة من طبعة مصطفى أبو الغيط وغيره. البدر المنير٧/ ٢٠٩، وقال ابن القطّان: ((الذي ظنّ أبو محمّد من عدم الاتّصال، إنّما هو فيما بين قبيصة، وأبي بكر ﷺ، وعمر ﷺ، وإنّه ليقوي ما تخوّف، ولكن قد أعرض عن ذلك التّرمذيّ فقال فيه: ((حسن صحيح)). وهو لا يقول ذلك في المنقطع، فهو عنده متّصل)). بيان الوهم والإيهام٢/ ٦١٧، وقال البخاريّ: ((مرسل)). التّاريخ الكبير٦/ ٢١٢–٢١٣، وقال ابن عبد البرّ: ((وهو حديث مرسل عند بعض أهل العلم بالحديث؛ لأنّه لم يذكر فيه سماع لقبيصة من أبي بكر ﷺ، ولا شهود لتلك القصّة، وقال آخرون: هو متّصل؛ لأنَّ قبيصة بن ذؤيب أدرك أبا بكر الصّدّيق ﷺ، وله سنٌّ لا ينكر معها سماعه من أبي بكر ﷺ)). التّمهيد١١/ ٩١–٩٢، وقال ابن حجر: ((إسناده صحيح؛ لثقة رجاله إلَّا أنّ صورته مرسل؛ فإنّ قبيصة لا يصحّ له سماع من الصّدّيق ﷺ، ولا يمكن شهوده للقصّة؛ قاله ابن عبد البرّ–بمعناه–، وقد اختلف في مولده، والصّحيح أنّه ولد عام الفتح؛ فيبعد شهوده القصّة، وقد أعلّه عبد الحقّ؛ تبعًا لابن حزم بالانقطاع)). التّلخيص الحبير٣/ ٨٢، وضعَّفه الألبانيّ في الإرواء ٦/ ١٢٤. وللحديث في توريث الجدّة السّدس عدّة شواهد. ينظر: حاشية محقّقو"المسند"٢٩/ ٤٩٥ –طبعة الرّسالة–.

إسناد آخر للحديث من غير طريق المغيرة ﷺ، قال الذّهبيّ -في ترجمة أبي بكر ﷺ-: ((وكان أوَّل من احتاط في قبول الأخبار))[١]. ثمّ أورد الأثر السّابق، وقال -أيضًا-: ((فرأس الصّادقين في الأمّة الصِّدِّيق، وإليه المنتهى في التّحرِّي في القول، وفي القبول))[٢]، وقال الطّحاويّ: ((أفلا ترى أنّ أبا بكر ﷺ لم يكتفِ بشهادة المغيرة ﷺ عنده بما شهد به، مع عدالته عنده، حتّى طلب منه شهادة غيره معه على مثل ذلك؛ طلبًا للاحتياط فيما رُوي عن النَّبيّ ﷺ، وإشفاقًا من أن يدخل فيه ما ليس منه أن يفعل ذلك فيه))[٣]، وقال الباجيّ: ((وقول أبي بكر للمغيرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. . . على معنى التّثبّت وطلب تقوية غلبة الظَّنِّ، لا على معنى ردّ حديثه؛ لأنّ المغيرة ﷺ من فضلاء الصّحابة، وفقهائهم فلا يُردّ حديثُ مثله، ولو لم يوجد معه غيره لأمضاه أبو بكر ﷺ، ولكنّه طلب رواية غيره في ذلك؛ ليعلم الاتّفاق عليها؛ لأنّ ذلك أبعد من السّهو والغلط))[٤].

الثّانية: عن أبي سعيد الخدريّ ﷺ قال: ((كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى ﷺ كأنّه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ﷺ ثلاثًا فلم يؤذن لي، فرجعت فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنتُ ثلاثًا فلم يؤذن لي فرجعتُ، وقال رسول الله ﷺ: «إذا استأذن أحدكم ثلاثًا، فلم يُؤذن له فليرجع». فقال: **والله لتُقِيمنّ عليه ببيّنة**، أمنكم أحدٌ سمعه من النَّبيّ ﷺ؟ فقال أُبيّ بن كعب ﷺ: والله لا يقوم

(١) التّذكرة ١/ ٢.

(٢) السّابق ١/ ٥.

(٣) مشكل الآثار ١٥/ ٣١٦.

(٤) المنتقى ٦/ ٢٣٨.

معك إلّا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم، فقمت معه، فأخبرت عمر ﷺ أنّ النَّبيّ ﷺ قال ذلك)). متّفق عليه[١]، واللّفظ للبخاريّ، وفي لفظٍ لمسلمٍ: ((قال أُبيٌّ بن كعب ﷺ: يا ابن الخطّاب، فلا تكوننّ عذابًا على أصحاب رسول الله ﷺ قال: سبحان الله! إنّما سمعت شيئًا، فأحببت أن أتثبّت)). وفي لفظٍ عند مالك، وأبي داود[٢]: ((فقال عمر ﷺ لأبي موسى ﷺ: أما إِنّي لم أتَّهِمك؛ ولكن خشيت أن يتقوّل النّاس على رسول الله ﷺ)). وقوله: ((لتقيمنّ عليه ببيّنة))، فيه طلبٌ لإسنادٍ آخر للحديث من غير طريق أبي موسى ﷺ؛ ولذلك قال الذّهبيّ -في ترجمة عمر ﷺ-: ((وهو الّذي سنَّ للمحدِّثين التّثبّت في النّقل، وربما كان يتوقّف في خبر الواحد إذا ارتاب))[٣]. ثمّ ذكر هذا الحديث. وطلبُ عمر ﷺ من أبي موسى ﷺ البيّنة على حديثه ليس من أجل التّهمة، فقد جاء عنه التّصريح بنفيها-كما تقدَّم-، وتوارد الأئمّة على تأكيد هذا النّفي، وإنّما كان تصرّفه ﷺ احتياطًا لحفظ السّنن، وحملًا للغير على التّثبّت في الحديث، وترهيبًا من التّساهل في الرّواية[٤].

---

(١) صحيح البخاريّ رقم: ٦٢٤٥، ورواه في موضعين آخرين: رقم: ٢٠٦٢ و ٧٣٥٣، وصحيح مسلم رقم: ٢١٥٣. وساقه بطرقه، وألفاظه ٣/ ١٦٩٤- ١٦٩٧.

(٢) الموطّـــأ٢/ ٩٦٤، وسنن أبي داود رقم: ٥١٨٣و٥١٨٤، ولفظ الموضع الأوّل: ((. . . ولكن الحديث عن رسول الله ﷺ شديد)).

(٣) التّذكرة ١/ ٦. وسيأتي له مثال آخر ص: ٩٠.

(٤) وممّا ورد عن الأئمّة في ذلك: قال الشّافعيّ: ((فإنْ قال قائلٌ: فإلى أيّ المعاني ذهب عندكم عمر ﷺ؟ قلنا: أمّا خبر أبي موسى ﷺ فإلى الاحتياط؛ لأنّ أبا موسى ﷺ ثقة أمين عنده، -إن شاء الله-. فإن قال قائل: ما دلّ على ذلك؟ قلنا: قد رواه مالك بن أنس، عن ربيعة، عن =

الثّالثة: عن أسماء بن الحكم الفزاريّ، قال: سمعت عليًّا ﷺ يقول: ((كنت رجلًا إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثًا نفعني الله منه بما شاء أن ينفعني، وإذا حدَّثني أحدٌ من أصحابه استحلفتُه، فإذا حلف لي صدَّقته، قال: وحدَّثني أبو بكر ﷺ وصَدَقَ أبو بكرٍ ﷺ...)) الحديث. رواه أحمد، وأبو داود، والتّرمذيّ، وابن ماجه، وغيرهم[(١)].

= غير واحدٍ من علمائهم حديث أبي موسى ﷺ، وأنّ عمر ﷺ قال لأبي موسى ﷺ: أَمَا إنِّي لم أَتّهِمك، ولكنِّي خشيتُ أن يتقوَّل النّاس على رسول الله ﷺ)). الرّسالة ص: ٤٣٤-٤٣٥، وقال ابن حبّان: ((لأنْ يعلم النّاس أنّ الحديث عن رسول الله ﷺ شديد، فلا يجيء من بعدهم من يجترئ فيكذب عليه ﷺ، أو يتقوّل عليه ما لم يقل)). المجروحين ١/ ٣٧-٣٨، وقال النّوويّ: ((فأراد سدَّ الباب؛ خوفًا من غير أبي موسى ﷺ، لا شكًّا فى رواية أبي موسى ﷺ)). شرح مسلم ١٤/ ١٣٢، وقال الخطيب: ((ولا فعل عمر ﷺ ذلك؛ لأنّه كان يتّهم أبا موسى ﷺ في روايته، لكن فعله على الوجه الّذي بيّناه من الاحتياط لحفظ السُّنن، والتّرهيب في الرّواية)). شرف أصحاب الحديث ص: ٩٣، وينظر: ص: ٩٠-٩١ منه، وقال ابن حجر: ((وإنّما طلب عمر ﷺمن أبي موسى ﷺ البيّنة للاحتياط)). الفتح ١٣/ ٣٢٢، وينظر: تذكرة الحفّاظ١/ ٦-٧، ومنيف الرّتبة ص: ١٠٤، ودفاع عن السُّنَّة ص: ٩٤.

(١) مسند أحمد رقم: ٢، وسنن أبي داود رقم: ١٥٢١، وجامع التّرمذيّ رقم: ٤٠٦، و٣٠٠٦، وسنن ابن ماجه رقم: ١٣٩٥، وصحيح ابن حبّان رقم: ٦٢٣. ومداره على أسماء الفزاريّ؛ وهو تابعيّ، قال ابن حجر: ((صدوق)). التّقريب رقم: ٤١٢، وحسّن حديثَه هذا بعضُ الأئمّة، وصحّحه بعضُهم، قال التّرمذيّ: ((حديث حسن)). جامع التّرمذيّ ٢/ ٢٥٨، وقال ابن عديّ: ((هذا الحديث طريقه حسن، وأرجو أن يكون صحيحًا)). الكامل١/ ٤٢١، وقال الذّهبيّ: ((إسناده حسن)). التّذكرة ١/ ١١، وقال ابن حجر: ((هذا الحديث جيّد الإسناد)). التّهذيب١/ ٢٣٥، وصحّحه ابن حبّان، والألبانيّ في بعض كتبه، وحسّنه في بعضها. ينظر: =

= صحيح أبي داود٥/ ٢٥٢(الأصل)، والتّعليقات الحسان٢/ ٨٦، وصحيح التّرغيب رقم: ١٦٢١، وصحيح ابن ماجه رقم: ١١٤٤، وصحيح التّرمذيّ رقم ٣٣٣. **وأعلَّ بعضُهم قضيّة الاستحلاف**: قال البخاريّ: ((ولم يُرو عن أسماء بن الحكم إلَّا هذا الواحد، وحديث آخر، ولم يتابع عليه، وقد روى أصحابُ النَّبيّ ﷺ بعضُهم عن بعضٍ فلم يُحلِّف بعضُهم بعضًا)). التّاريخ الكبير٢/ ٥٤، وتابعه العقيليُّ في إنكار الاستحلاف، وقال: ((وقد رَوَى عليٌّ ﵁ عن عمر ﵁ ولم يستحلفه)). ثم ذكر نحوًا مِمّا ذكره البخاريّ. الضّعفاء ١/ ١٠٧، وقال ابن حجر: ((وجاءت عنه روايةٌ عن المقداد، وأخرى عن عمّار، وروايةٌ عن فاطمة الزّهراء ﵂، وليس في شيءٍ من طرقه أنّه استحلفهم)). التّهذيب١/ ٢٣٥، وقال المزّيّ: ((ما ذكره البخاريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يقدح في صحّة هذا الحديث، ولا يوجب ضعفه؛ أمَّا كونه لم يتابع عليه فليس شرطًا في صحّة كلّ حديث صحيح أن يكون لراويه متابعٌ عليه، وفي الصّحيح عدّة أحاديث لا تُعرف إلَّا من وجهٍ واحدٍ. . . ، وأمّا ما أنكره من الاستحلاف: فليس فيه أنّ كلّ واحدٍ من الصّحابة كان يستحلف من حدّثه عن النَّبيّ ﷺ بل فيه أنّ عليًّا ﵁ كان يفعل ذلك، وليس ذلك بمنكرٍ أنْ يحتاط في حديث النَّبيّ ﷺ كما فعل عمر ﵁ في سؤاله البيّنة بعض من كان يروي له شيئًا عن النَّبيّ ﷺ؛ كما هو مشهور عنه. والاستحلاف أيسر من سؤال البيّنة)). تهذيبه ٢/ ٥٣٤، وقال ابن حجر: ((ولعلّ البخاريّ إنّما أراد بعدم المتابعة في الاستحلاف، أو الحديث الآخر الّذي أشار إليه)) التّهذيب ١/ ٢٣٥، وقال مغلطاي –متعقِّبًا المزّيّ-: ((ولقائل أن يقول: إنّما عَنى الحديثَ الآخرَ؛ الّذي أشار إليه؛ إذ هو أقرب مذكور، فَعَطْفُ الكلامِ عليه أَوْلَى، ويكون قد ردّ الحديثين جميعًا، الأوّل: بإنكاره الحلف، والثّاني: بعدم المتابعة، لا يتّجه غير هذا)). الإكمال٢/ ١٣٧. وظاهر سياق البخاريّ أنّه أراد بعدم المتابعة حديثَ الاستحلاف؛ لأنّه محلّ النَّقد، وسياق كلامه فيه. ومِمّن ردَّ الاستحلافَ المعلِّميُّ، قال: ((هذا شيء تفرّد به أسماءُ بن الحكم الفزاريّ؛ وهو رجلٌ مجهولٌ، وقد ردَّه البخاريّ، وغيرُه. . . على أنَّه لو فُرِضَ ثبوته، فإنّما هو مزيد الاحتياط، لا دليل على اشتراطه)). الأنوار ص: ٧٢، وقال الألبانيّ: ((وفي ثبوت جملة =

الرّابعة: عن أبي بكر بن عُمارة بن رُؤَيْبَة، عن أبيه ﷺ، قال: ((سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «لن يلج النّارَ أحدٌ صلّى قبل طلوع الشّمس، وقبل غروبها» -يعني الفجر، والعصر-، فقال له رجلٌ من أهل البصرة: آنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، قال الرّجل: وأنا أشهد أَنِّي سَمعتُه من رسول الله ﷺ، سَمعته أُذُناي، ووعاه قلبي)). رواه مسلم(١).

وهذه الآثار عن الصّحابة ﷺ تدلُّ على أنّ أصل التّثبّت في الرّواية، وأساس

= الاستحلاف وقفة)). التّعليقات الحسان ٢/ ٨٦. ووجّهه بعضُ العلماء، ولم يردّوه: قال الطّحاويّ: ((جوابنا في ذلك: أَنَّ مذهب عليّ ﷺ كان في البيِّنة الشَّاهدة في الحقوق الثّابت عَدْلُها أنَّه لا يحكم بها فيها، إلَّا بعد حلف المشهود له على صدقها؛ فيما شهدت له به، ففعل في الحديث الّذي كان يُحدَّث به عن رسول الله ﷺ مثل ذلك؛ مِمَّا لم يكن سمعه منه ﷺ قبل ذلك، ولم يكفه عدلُ من حدَّثه به، حتّى أضاف إلى عدله يمينه على ذلك، كما لم يكتفِ بالبيِّنة الثّابت عَدْلُها، حتّى أضاف إليها يمين المشهود له على صدقها؛ فهذا وجه استحلافه)). مشكل الآثار ١٥/ ٣٠٩، وقال الباقلانيّ: ((إنّما عَنَى بذلك أنّه كان يُحلِّف من لا صحبة له طويلة، ولا ضبط كضبط غيره؛ مِمّن يجوز عليه الغلط، وشيء من التّساهل في الحديث على المعنى، ونحو ذلك)). ينظر: الإكمال لمغلطاي ٢/ ١٣٦، وقال الذّهبيّ: ((كان ﷺ إمامًا عالمـًا متحريًّا في الأخذ؛ بحيث أنّه يستحلف من يُحدِّثه بالحديث)). التّذكرة١/ ١٠، وقال أبو عبد الله الحاكم: ((فكان إذا فاته ﷺ عن رسول الله ﷺ حديثٌ، ثمّ سمعه من غيره يُحلِّف المحدِّث الّذي يُحدِّث به، والحديث عنه في ذلك مستفيضٌ مشهورٌ، وكذلك جماعةٌ من الصّحابة والتّابعين وأتباع التّابعين، ثمّ عن أئمَّة المسلمين كانوا يبحثون ويُنقِّرون عن الحديث إلى أن يصحَّ لهم)). المعرفة ص: ١٣٧-١٣٨.

(١) صحيح مسلم رقم: ٦٣٤.

الاحتياط في قبول الأخبار كان من زمن كبارهم[(١)]، ولكن لم يكن ذلك منهجًا متّبعًا عند الجميع، ولا ملتزمًا به مع جميع الرُّواة، وإنّما هي حالات قليلة، ويمكن تسمية هذه المرحلة: (**مرحلة التّثبّت في النّقل، والاحتياط في قبول الأخبار**).

ثم تتابعت السُّنون، وتوالت الأحداث حتّى وقعت فتنة قتل عثمان ﷺ (سنة ٣٥هـ)؛ فكثرت الفرقة والاختلاف، وتباينت الآراء، وأُلبسوا شيعًا، وحصل القتل والاقتتال، وذاق بعضهم بأس بعض، ونشأت بعض الأهواء، وظهر التّعصّب؛ فتأكّدت الحاجة إلى السّؤال عن الإسناد، والبحث عن الرُّواة، فانتقل استعمال الإسناد، والسّؤال عنه إلى مرحلة جديدة وهي: (**مرحلة التّأكيد في السّؤال عن الإسناد، والبحث عن الرُّواة**)، ويدلّ لهذه المرحلة قول التّابعي الجليل محمّد بن سيرين: ((لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة، قالوا: سَمّوا لنا رجالكم؛ فينظر إلى أهل السُّنَّة فيُؤخذ حديثُهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يُؤخذ حديثُهم)). رواه مسلم في مقدّمة "صحيحه"[(٢)].

---

(١) قال محمّد أبو شهبة-تعليقًا على ما تقدّم عن أبي بكر وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا-: ((وقد وضع الخليفتان الرّاشدان بهذا التّحوّط البالغ، والتّثبّت المحمود المنهجَ السّليمَ في التّثبّت في الرّواية)). دفاع عن السُّنَّة ص: ٩٤.

(٢) ١/ ١٥، وهذا لفظه، ورواه أحمد في العلل (رواية عبد الله) ٢/ ٥٥٩، والدّارميّ ١/ ١١٢، والجوزجانيّ ص: ٣٥-٣٦، والتّرمذيّ ٥/ ٧٤٠ (العلل)، والعقيليّ ١/ ١٠، وابن أبي حاتم ٢/ ٢٨، وابن حبّان في المجروحين١/ ٨٢، والرّامهرمزيّ ص: ٢٠٨-٢٠٩، وابن عديّ ١/ ١٣٠، وأبو نعيم في الحلية ٢/ ٢٧٨، والخطيب في الكفاية ١/ ٣٧١-٣٧٢، ٣٧٢، والسّمعانيّ في أدب الإملاء ١/ ١٠٨-١٠٩. ولفظ التّرمذيّ: ((كان في الزَّمن الأوّل لا يسألون =

وقد تضمّن هذا الأثر عدّة أمور؛ منها:

١-وقوع الفتنة بقتل عثمان ﷺ، وما أعقبها من اختلافٍ واقتتالٍ-كما سيأتي بيانه-.

٢- افتراق النّاس إلى أهل سنّة، وأهل بدعة.

٣-تسبَّب هذان الأمران في السّؤال عن الإسناد، والبحث عن الرُّواة. قال الحسن: ((قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴾[1]، فإنّها لَمَّا نزلت كانوا يقولون: ما هذه الخصومة بيننا، ونحن إخوانٌ متآلفون؟! إلى أن وقعت الفتنة بعد قتل عثمان ﷺ، وأرضاه، واختلفت الآراء، وأُلبسوا الشّيع، وأذاق ناسٌ بعضهم بعضًا؛ فتبيّن لهم حينئذٍ وجه الخصومة))[2]،

= عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد؛ لكي يأخذوا حديث أهل السُّنَّة، ويدعوا حديث أهل البدع))، ومثله لفظ السّمعانيّ، ونحوه لفظ الخطيب في موضعٍ. قال القرطبيّ: ((قوله: ((لم يكونوا يسألون عن الإسناد))؛ يعني بذلك: من أدرك من الصّحابة وكبراء التّابعين)) المفهم١/ ١٢٢، وقال-أيضًا-: ((يعني بذلك-والله أعلم-: أنّ قَتَلَةَ عثمان ﷺ، والخوارجَ لَمَّا كانوا فسَّاقًا -قطعًا-، واختلطت أخبارهم بأخبار من لم يكن منهم، وجب أن يُبحث عن أخبارهم فتُرَدُّ، وعن أخبار غيرهم مِمّن ليس منهم فتُقبل، ثمّ يجري الحكم في غيرهم من أهل البدع كذلك، ولا يَظنّ أحدٌ له فهمٌ أنَّهُ يعني بالفتنة: فتنة عليٍّ وعائشةَ ومعاويةَ ﷺ؛ إذ لا يصحُّ أن يقال في أحدٍ منهم: مبتدعٌ، ولا فاسقٌ، بل كلٌّ منهم مجتهدٌ عمل على حسب ظنِّه، وهم في ذلك؛ على ما أجمع المسلمون عليه في المجتهدين من القاعدة المعلومة، وهي: أنّ كلّ مجتهدٍ مأجور غير مأثوم على ما مهَّدناه في الأصول)). المفهم ١/ ١٢٢-١٢٣.

(١) سورة الزّمر/ الآيتان: (٣٠ و ٣١).

(٢) الإمامة ص: ٨٤-٨٥، وتثبيت الإمامة ص: ١٩١.

وقال ابن تيميّة: ((لم تحدث في خلافة عثمان ﷺ بدعةٌ ظاهرةٌ، فلمّا قُتل وتفرّق النّاس حدثت بدعتان متقابلتان: بدعة الخوارج المكفِّرين لعليٍّ ﷺ، وبدعة الرّافضة المدَّعين لإمامته وعصمته، أو نبوَّته، أو إلاهيَّته))(١)، وقال المعلِّميّ: ((عُنِي النّاس بالإسناد؛ وذلك عقب حدوث الفتنة)). ثمّ أورد قول ابن سيرين–المتقدّم–وقال: ((فمن حينئذٍ التزم أهل العلم الإسناد، فأصبح هو الغالب))(٢). والذي حملهم على تأكيد السّؤال عن الإسناد، والاهتمام بالبحث عن الرُّواة؛ هو خشية الكذب على رسول الله ﷺ فإنّه مع وقوع الفتن، وظهور الآراء المختلفة، والأهواء المضلَّة، لا يُؤمن الكذب على رسول الله ﷺ، وتحريف النّصوص، والتّصرّف فيها بالزّيادة، أو النّقص؛ بقصد التّأييد للرّأي، والنّصرة على المخالف. ومع مزيد العناية بالإسناد في هذه المرحلة، إلّا أنّه لم يَلْتَزمه جميعُ الرُّواة في كلّ الأمصار، وفي جميع الحالات؛ بدلالة وجود مراسيل التّابعين، وقد قال رجلٌ للحسن البصريّ: ((إنّك تحدّثنا فتقول: ((قال رسول الله ﷺ)) ولو كنتَ تُسند لنا إلى مَنْ حدّثك؟ فقال له الحسن: أيّها الرّجل، إنّا–والله– ما كَذَبنا ولا كُذِبنا، ولقد غزوت غزوةً إلى خراسان، ومعنا ثلاثمائة من أصحاب محمّد ﷺ))(٣)، وقال ابن عون: ((كان الحسن يُحدّثنا بأحاديث لو كان يُسندها كان أحبّ إلينا))(٤)، وقال مالك بن أنس: ((كنّا نجلس إلى الزّهريّ، وإلى محمّد بن المنكدر، فيقول

(١) منهاج السُّنَّة ٦/ ٢٣١.

(٢) الأنوار ص: ١٦٠.

(٣) الكامل ١/ ١٦٦، وتهذيب الكمال ٦/ ١٢٤، والنّكت الوفيّة ١/ ٥٦٨، والتّدريب ١/ ٢٠٤.

(٤) التّمهيد ١/ ٥٧، وشرح العلل ١/ ٣٦٠.

الزّهريّ: قال ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: كذا وكذا، فإذا كان بعد ذلك جلسنا إليه، فقلنا له: الّذي ذكرت عن ابن عمررَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا مَنْ أخبرك به؟ قال: ابنُه سالمٌ، وقال حبيب بن الشّهيد: قال لي محمّد بن سيرين: سَلِ الحسن: مِمّن سمع حديث العقيقة؟ فسألته فقال: من سمرة ﷺ. قال ابن عبد البرّ: فهكذا مراسيل الثّقات، إذا سُئلوا أحالوا على الثّقات))[١]، وقال الأعمش: ((قلت لإبراهيم: إذا حدَّثتني حديثًا فأسنده، فقال: إذا قلت: عن عبد الله؛ يعني: ابن مسعودٍ ﷺ، فاعلم أنّه عن غير واحدٍ، وإذا سَمّيت لك أحدًا، فهو الّذي سَمّيت. قال ابن عبد البرّ: إلى هذا نزع من أصحابنا من زعم أنّ مرسل الإمام أَوْلى من مسنده؛ لأنّ في هذا الخبر ما يدلّ على أنّ مراسيل إبراهيم النّخعيّ أقوى من مسانيده، وهو لعمري كذلك إلّا أنّ إبراهيم ليس بِعِيَارٍ[٢] على غيره))[٣]، وقال حمّاد بن سلمة: ((كنّا نأتي قتادة، فيقول: بلغنا عن النّبيّ ﷺ، وبلغنا عن عمر ﷺ، وبلغنا عن عليّ ﷺ، ولا يكاد يُسند، فلمّا قدم حمّاد بن أبي سليمان البصرة جعل يقول: حدّثنا إبراهيم، وفلانٌ، وفلانٌ، فبلغ قتادة ذلك، فجعل يقول: سألت مطرِّفًا، وسألت سعيد بن المسيّب، وحدّثنا أنس بن مالك ﷺ؛ فأخبر بالإسناد))[٤]، وقال شعبة: ((كنت أُجالس قتادة، فيذكر الشّيء فأقول: كيف إسناده؟ فيقول المشيخة الّذين حوله: إنَّ قتادةَ سندٌ[٥]، فأسكتُ، فكنت أُكثر مجالسته، فربّما ذكر الشّيء، فأذكره

(١) التّمهيد ١/ ٣٧.

(٢) العِيَار: كلّ ما تقدَّر به الأشياء من كيل أَو وزن وما اتّخذ أساسًا للمقارنة. المعجم الوسيط ص: ٦٣٩.

(٣) التّمهيد ١/ ٣٧-٣٨.

(٤) الطّبقات الكبرى ٧/ ٢٣٠-٢٣١.

(٥) قال المعلِّميّ: ((أي: إنّ قوله يغني عن الإسناد)). الجرح والتّعديل ١/ ١٦٦ ح ٨.

فعرف مكاني، ثمّ كان بعد يُسند لي))[(١)]، وقال معمر: ((كنّا نجالس قتادة، ونحن أحداث، فنسأل عن السّند، فيقول مشيخةٌ حوله: مه، إنَّ أبا الخطّاب سَنَدٌ، فيكسرونا عن ذلك))[(٢)]. فدلّت هذه النّصوص على معرفة الأئمّة بالأسانيد، وحفظهم لها، لكن إرسالهم، وعدم ذكرهم لها كان لأسباب عديدة –ستأتي الإشارة إليها-[(٣)]، ولم يكن السّؤال عن الإسناد مستساغًا عند بعض الصّحابة؛ الّذين تأخّرت وفاتهم، فقد كان أنس ﵁ يغضب عندما يُسأل عن حديثٍ: أسمعه من رسول الله ﷺ؟ ، وكذلك أبو سعيد الخدريّ ﵁ –كما تقدّم-[(٤)].

ثم امتدّت الحياة، وتأخّر النّاس عن عصر النّبوّة، حتّى ظهر الكذب على رسول الله ﷺ[(٥)] وانتشر؛ وعندها انتقل السّؤال عن الإسناد واستعماله إلى مرحلة

---

(١) الجرح والتّعديل ١/ ١٦٦.

(٢) الطّبقات الكبرى ٧/ ٢٣٠.

(٣) ينظر: ص: ١٠١.

(٤) ينظر: ص: ٤٦-٤٧.

(٥) اختلفوا في بداية الوضع في الحديث، وتَؤُول أقوالهم إلى ثلاثةٍ:

أ- قبل منتصف القرن الأوّل مع اختلافٍ في تحديده؛ وهذا للأكثر.

ب- الثّلث الأخير من القرن الأوّل.

ج- زمن النّبيّ ﷺ.

واحتجّ الأكثرون بوقوع الفتنة بقتل عثمان ﵁، وما تلاها من اقتتال، وافتراق المسلمين إلى أحزاب، وظهور أهواء وآراء يُنتصر لها بالكذب على رسول الله ﷺ. وامّا القول الثّاني فانتصر له عمرُ فلّاته في كتابه: "الوضع في الحديث"، واستند على وجود محاولات للكذب على =

= رسول الله ﷺ في تلك الحقبة أيّام المختار الثّقفيّ، مع وجود أمورٍ أخرى تهيّئُه، وتساعد على وقوعه؛ كالافتراق، والتحزّب، والاقتتال، وموت معظم الصّحابة، ولم يقف -بعد استقرائه- على حادثةٍ بالوضع ثابتة قبل ذلك، وناقش بقيّة الأقوال، ونقدها، وعضد قولَه عبد الصّمد آل عابد بأنّ الأسباب المذكورة مجرّد احتمالات غير مؤكّدة، وأنّ الموصوفين بالكذب-غالبًا-من القرن الثّاني والثّالث. ويبقى الأمر متردِّدًا بين هذين القولين، وربّما كان تحديد البداية بسنةٍ معيّنةٍ -مع عدم الدّليل الثّابت-من الصّعوبة بمكان، فيبقى الأمر على سبيل التقريب، وأمّا القول الثّالث فهو أضعفها؛ لأنّه لم يثبت به دليل، ولمّا استشهد محمود أبو ريّة بقصّة بُشير، مع ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الآتية ص: ٩١ - على أنّ الكذب كثر بعد وفاته ﷺ، ردَّه المعلِّميُّ، فقال: ((يظهر أنّها كانت حوالي سنة ستّين، فإنّ ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تُوفِّي سنة ٦٨هـ، أو بعدها، وعاش بُشير بعد ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا زمانًا)) إلى أن قال: ((وقد ظهر الكذب بالعراق قبل ذلك)). الأنوار ص: ٢٦٦-٢٦٧، وقال ابن عبد البرّ- معلِّقًا على قصّة بُشير-: ((وفي هذا الحديث دليلٌ على أنّ الكذب على النَّبيّ ﷺ قد كان أحسَّ به ابنُ عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في عصره)). التّمهيد ١/ ٤٤. وأورد المعلِّميّ عدَّة آثار من مقدّمة "صحيح مسلم ١/ ١٤"، استدلّ بها أبو ريّة على قوله السّابق-وهي: قصّة كتاب قضاء عليّ رضي الله عنه، وإنكار ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا له،وضربه عليه إلّا قليلًا منه، وقول أبي إسحاق: ((لمّا أحدثوا تلك الأشياء بعد عليّ رضي الله عنه؛ قال رجلٌ من أصحاب عليّ رضي الله عنه: قاتلهم الله أيَّ علمٍ أفسدوا))، وقول المغيرة بن مقسم: ((لم يكن يصدق على عليٍّ رضي الله عنه في الحديث عنه إلّا من أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه))- ثم علّق المعلِّميّ بقوله: ((وهذه الآثار إنّما تدلُّ على فشوّ الكذب بالكوفة بعد عليّ رضي الله عنه)). الأنوار ص: ٢٦٨. وعندما أورد ابنُ رجب قولَ إبراهيم النّخعيّ: ((إنَّما سُئل عن الإسناد أيّام المختار)) -سيأتي ص: ٩٣- قال: ((وسبب هذا: أنَّه كثر الكذب على عليّ رضي الله عنه في تلك الأيّام؛ كما روى شريك، عن أبي إسحاق، قال: سمعت خزيمة بن نصر العبسيّ -أيّام المختار- وهم يقولون ما يقولون من الكذب، وكان من أصحاب عليّ رضي الله عنه قال: ما لهم؟ قاتلهم الله، أيُّ عصابةٍ شانوا؟ ، وأيُّ =

أخرى؛ وهي: (**مرحلة الالتزام، والإلزام به**)، فأصبح المحدّثون يَلتزمون بإسناد أحاديثهم، ويُلزمون غيرهم به، ولا يقبلون أحاديث من لا يُسند، بل ربما شنّعوا عليه، فقد روى عتبة بن أبي حكيم أنّه كان عند إسحاق بن أبي فروة، وعنده الزّهريّ، قال: فجعل ابن أبي فروة، يقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فقال له الزّهريّ: «قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجرأك على الله، لا تُسند حديثك! تحدّثنا بأحاديث ليس لها خطمٌ، ولا أزمّةٌ»(١)، قال ابن رجب –معلّقًا–: «يريد لا أسانيد لها؛ وهذا ذمٌّ

= حديثٍ أفسدوا؟ ، ورَوَى يونس بن أبي إسحاق، عن صلة بن زفر العبسيّ، قال: قاتل الله المختار، أيَّ شيعةٍ أفسد، وأيَّ حديثٍ شان». شرح العلل ١/ ٣٥٥ -٣٥٦. وقول خزيمة، رواه الجوزجانيّ بإسناده إلى أبي إسحاق عنه. الشّجرة ص: ٢٦، والبيهقيّ في المدخل ص: ١٣٢-١٣٣، ولعلّه المرادُ بالرّجل من أصحاب عليّ ﷺ؛ الّذي ورد في رواية مسلم –المتقدِّمة– وقول صلة، رواه البخاريّ في التّاريخ الكبير ٤/ ٣٢١، ولفظه: «قاتل الله الكذّاب، أيّ حديثٍ أفسد، وأيّ شيعةٍ شان»، والجوزجانيّ في الشّجرة ص: ٢٧، ولفظه كما نقله ابن رجب، ولعلّه من الجوزجانيّ نَقَلَ. والمختار هو: ابن أبي عبيد الثّقفيّ، ولد سنة الهجرة، وليس من الصّحابة، ومات سنة ٦٧هـ. وثَمّة فرقٌ بين زمن بداية الوضع، وزمن انتشاره. ينظر في بداية الوضع: السُّنَّة لمحمّد عجّاج ص: ١٨٩، و١٩٠، و١٩٣، ودراسات للأعظميّ ٢/ ٣٩٦، والوسيط لأبي شهبة ص: ٣٢٦، والسُّنَّة للسّباعيّ ص: ٩٢، ولمحات لأبي غدّة ص: ٤١، والحديث والمحدِّثون لأبي زهو ص: ٤٨٠، والوضع في الحديث لفلّاته ١/ ١٨٥-٢٠٢، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، الوضع والوضّاعون لعبد الصّمد آل عابد ص: ٥١، وتقديم عتر لمقدّمة ابن الصّلاح ص: ٧.

(١) مسائل حرب٣/ ١٣٤٧، والعلل الصّغير٥/ ٧٥٤، وتاريخ أبي زرعة ٢٤٥-٢٤٦، والضّعفاء للعقيليّ١/ ١٠٢، والمجروحين١/ ١٣١، ١٣٢، والكامل١/ ٣٢١، والمعرفة ص: ١١٩، والحلية٣/ ٣٦٥، والكفاية٢/ ٤٤٧-٤٤٨، وأدب الإملاء ١/ ١١٠-١١١، وتاريخ دمشق =

لمن يرسل الحديث، ولا يسنده))[١]، وقال ابن حبّان: ((مشهورة للزّهريّ))[٢]، وقال الخطيب: ((ورُوي عن غير ابن شهاب شبيهٌ بهذا المعنى))[٣]، وقال الزّهريّ لأهل الشّام: ((تعالوا حتّى أحدّثكم))، فسمعهم يقولون: قال رسول الله ﷺ، وقال رسول الله ﷺ، فقال: ((يا أهل الشّام، ما لي أرى أحاديثكم ليس لها أزمّة، ولا خطم؟!))، قال الوليد بن مسلم -وقبض يده-: ((فتمسّك أصحابُنا بالأسانيد من يومئذٍ))[٤]، فهذا يدلّ على أنّ بعض الأمصار ما كانوا يلتزمون بذكر الأسانيد كأهل الشّام، ثمّ التزموا بعد ذلك، والسّبب في اتّخاذ هذا الإجراء؛ هو حماية حديث الرّسول ﷺ، والتّصدّي لمن يفتري عليه ﷺ، قال الخطيب -وذكر الوضع في المتون والأسانيد-: ((ويقال: إنّ الأصل في التّفتيش عن حال الرُّواة كان لهذا السّبب))[٥]، وقال المعلِّميّ: ((وقد هيّأ الله -تبارك وتعالى- لنا سلف صدقٍ، حفظوا لنا جميع ما نحتاج إليه من الأخبار، والتزموا وألزموا من بعدهم سَوْقَ تلك الأخبار بالأسانيد، وتتبّعوا أحوال

= ٨/ ٢٤٧-٢٤٨، ٢٤٨. وتقدّم ص: ٣٩ ح٢ تفسير الخطام، والزّمام.

(١) شرح العلل ٢/ ٥٣٢.

(٢) المجروحين ١/ ١٣٢.

(٣) الكفاية ٢/ ٤٤٨.

(٤) الكامل١/ ٧٠، وأدب الإملاء ١/ ١١٢-١١٣، وتاريخ دمشق ٥٥/ ٣٣٣- وفيه زيادة: ((وقبض يده))-، والسِّير ٥/ ٣٣٤، وتاريخ الإسلام (١٢١-١٤٠هـ ص: ٢٤٣-٢٤٤). ولم يرد في المصدريْنِ الأوّليْنِ قولُ الوليد بن مسلم، وجاء فيهما -عقب كلام الزّهريّ-: ((يعني: الإسناد)).

(٥) الجامع ١/ ١٣٠.

الرُّواة؛ الّتي تساعد على نقد أخبارهم، وحفظوها لنا في جملة ما حفظوا))[١]، واستطاع المحدّثون -بما هداهم الله إليه من هذا الالتزام والإلزام- أنْ يضعوا السُّنَّة في حرزٍ أمين، وحصن واقٍ؛ فلم تصل إليها أيدي الكذّابين، ولم تطاولها ألسنة العابثين من الزّنادقة والمبتدعين، بل بقيت محفوظة مصونة بحفظ الله لها، لم يُنقص منها، ولم يُزد فيها شيءٌ، قال أكرم العُمريّ: ((فإنّ الالتزام بالإسناد أصبح الطّابع العام الّذي سلكه المحدِّثون في جيل الزّهريّ، حتّى إنّ بعض من كان يُحدِّث دون إسناد أصبح يلتزم بذكره... وهكذا طغى الإسناد في أوائل القرن الثّاني الهجريّ، والتزم به المحدِّثون))[٢]، وقال: ((الالتزام بذكرها قبل كلّ حديثٍ لم يحدث إلّا عقب ظهور الوضع في الحديث، والحاجة إلى التّحقّق من صحّة الأحاديث))[٣]، وقال: ((التّأكيد على الإسناد، والإلحاح في طلبه ازداد بعد جيل الصّحابة، وكبار التّابعين؛ بسبب شيوع الوضع، واتّساع نطاقه على مرّ الزّمن، فأصبح الإسناد ضرورةً لا مناص للمُحدِّث من ذكره إذا أراد لرواياته القبول، حتّى إنَّ الزّهريّ -أحد صغار التّابعين- اعتبر إغفال الإسناد جرأةً على الله تعالى))[٤]، وقال الأعظميّ: ((ويمكننا أن نقول: إنَّ الإيمان

(١) مقدّمة الجرح والتّعديل ١/ أ.

(٢) بحوث ص: ٥٢-٥٣. وقال: ((ونتيجة التّأكيد على الإسناد، وما حظي به من اهتمامٍ كبيرٍ؛ فقد التزمت به كتب الحديث؛ الّتي دُوِّنت منذ النّصف الأوّل من القرن الثّاني الهجريّ، والّتي أُطلق عليها اسم المسانيد، وهو اسمٌ واضحُ العلاقةِ بفكرة الإسناد)). السّابق ص: ٥٦.

(٣) السّابق ص: ٥٦.

(٤) السّابق ص: ٥٠.

بأهمّيّة الإسناد، وصل إلى ذروته في نهاية القرن الأوّل»[١]. وممّا يُؤكِّد شيوع استعمال الإسناد، وكثرة السّؤال عنه أنْ يطلبه، ويسأل عنه غيرُ أهل الصّنعة[٢].

والخلاصة: أنّ استعمال الإسناد، والسّؤال عنه يمكن تقسيم مراحله إلى ثلاث:

الأولى: (التّثبّت في الرّواية، والاحتياط في قبول الأخبار)، وكانت في عهد كبار الصّحابة؛ كما تقدّم عن أبي بكر، وعمر، وعليّ ﷺ، ولم يكن شائعًا عند عموم الصّحابة، بل حالات قليلة، وسبب السّؤال: الاحتياط والتّثبّت.

الثّانية: (التّأكيد في السّؤال عن الإسناد)، وكانت بعد قتل عثمان ﷺ، وما تلاه من أحداث، وفتن، ويستشهد لها بقول ابن سيرين -المتقدِّم-، وسبب التّأكيد: وقوع الفتنة، وآثارها الناتجة عنها؛ مِمّا يخشى معه الكذب في الحديث، ولم يكن السّؤال في حالات قليلة كالأولى، بل زاد وكثر، ولكن لم يكن ملتزمًا به عند جميع الرُّواة، وفي كلِّ الأمصار.

---

(١) دراسات ٢/ ٤٢٢.

(٢) ومن ذلك ما ساقه الخطيب بسنده إلى الأصمعيّ قال: «حضرت ابنَ عيينة، وأتاه أعرابيٌّ، فقال: كيف أصبح الشّيخ؟ فقال سفيان: بخير، نحمد الله. قال: ما تقول في امرأةٍ من الحاجّ، حاضت قبل أن تطوف بالبيت؟ فقال: تفعل ما يفعل الحاجّ غير أنّها لا تطوف بالبيت. فقال: هل مِنْ قدوة؟ قال: نعم، عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حاضت قبل أن تطوف بالبيت، فأمرها النَّبيّ ﷺ أن تفعل ما يفعل الحاجّ غير الطّواف، قال: هل مِنْ بلاغٍ عنها؟ قال: نعم، حدّثني عبد الرّحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بذلك. قال الأعرابيّ: لقد استسمنت القدوة، وأحسنت البلاغ، والله لك بالرّشاد» الكفاية ٢/ ٤٧٠-٤٧١، وسمع أعرابيٌّ، رجلًا يحدِّث بأحاديث غير مسندة، فقال: «لِمَ ترسلها بلا أزمَّة، ولا خطمٍ؟ »الجامع ٢/ ٢١٣.

الثّالثة: (الالتزام والإلزام بالأسانيد)، وكانت بعد ظهور الكذب في الحديث وشيوعه، وسبب الالتزام: التّصدِّي للكذب، وحماية الحديث، ويستشهد لها بما تقدَّم عن الزّهريّ مع أهل الشّام، وأصبح السّؤال منهجًا ملتزمًا به عند عامّة الرُّواة، وفي كلِّ الأمصار. ويحسن التّنبيه على أنّ من التّابعين من كان لا يُسند -أحيانًا- ومن ثمّ وُجدت المراسيل، وهذا يرجع لعدّة اعتبارات منها: الاختصار، أو الثّقة بمن أرسلوا عنه، أو الاحتجاج بها، أو الشَّكّ، أو النّسيان، ولمّا ذكر ابن عبد البرّ قصَّة سؤال الشّعبيّ للرَّبيع عن إسناده(١)، قال: «فعلى هذا، كان النّاس على البحث عن الإسناد، وما زال النّاس يرسلون الأحاديث»(٢).

٥- المراد بالفتنة الواردة في قول محمّد بن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلمّا وقعت الفتنة قالوا: سَمّوا لنا رجالكم. . .» إلخ، وتفسيرات المستشرقين لها، والرَّدّ عليهم.

أ- المراد بالفتنة: تعتبر الفتنة -الواردة في كلام ابن سيرين- حادثة تاريخيّة كبيرة، وعلامة فاصلة بين مرحلتين: مرحلة ما قبل السّؤال عن الإسناد، والبحث عن الرُّواة، ومرحلة ما بعد ذلك، ولَمَّا كانت بهذه الأهمّيّة البالغة تكلَّم بعضُ المستشرقين في تحديد المراد بها، وزمن وقوعها؛ ليتوصلّوا بذلك إلى تحقيق مآربهم الخطيرة؛ من التّشكيك في السُّنَّة، والطّعن في صحَّة نسبتها إلى النَّبيّ ﷺ؛ كما سنبيّن ذلك. ونبدأ أوّلًا في تحديد المراد بها؛ كما جاء في كلام الأئمّة، ثمّ نُعرِّج على مقولات بعضُ المستشرقين، ونفنّدها.

---

(١) ستأتي ص: ٩٣.

(٢) التّمهيد ١/ ٥٥.

كلام الأئمّة في المراد بها:

ورد عن ابن سيرين -صاحب المقولة- ما يدلُّ على أنّها فتنة قتل عثمان بن عفّان ﷺ سنة ٣٥هـ، وما لابسها، واتّصل بها من أحداث وفتن واقتتال بين الصّحابة، وكذلك وردت أقوال للأئمّة بمثل ذلك؛ ومن ذلك:

١- قال ابن سيرين: ((هاجت الفتنة، وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف، فما حضر فيها منهم مائة، بل لم يبلغوا ثلاثين))(١).

---

(١) رواه معمر في الجامع رقم: ٢٠٧٣٥، (ومن طريقه الحاكم في المستدرك ٤/ ٤٤٠)، وأحمد في العلل (رواية عبد الله) ٣/ ١٨٢، والخلال في السُّنَّة ٢/ ٤٦٦، وابن شبَّة في تاريخ المدينة ٤/ ١٢٧١، قال ابن تيميّة -وذكر إسناد أحمد-: ((هذا الإسناد من أصحّ إسنادٍ على وجه الأرض، ومحمّد بن سيرين من أورع النّاس في منطقه، ومراسيله من أصحّ مراسيل)). منهاج السُّنَّة ٦/ ٢٣٦-٢٣٧. وفي نسخةٍ: ((هذا الإسناد أصحُّ إسناد. . .))، ولفظه عند معمر: ((. . . لم يخف منهم أربعون رجلًا)). قال معمر: ((وقال غيره: خفّ معه -يعني: عليًّا- مئتان وبضعة وأربعون من أهل بدر منهم: أبو أيّوب، وسهل بن حنيف، وعمّار بن ياسر ﷺ)). قال الذّهبيّ -متعقّبًا-: ((كذا قال، ولم يكن بقي من البدريين عشرون، أو ثلاثون نفسًا في الفتنة)). تلخيص المستدرك ٤/ ٤٤٠، وقال الشّعبيّ: ((لم يشهد الجمل من أصحاب رسول الله ﷺ غير عليٍّ، وعمّارٍ، وطلحة، والزّبير ﷺ، فإن جاؤوا بخامسٍ فأنا كذّاب)). العلل (رواية عبد الله) رقم: ٤٠٩٦، وقال أميّة بن خالد: ((قلت لشعبة: إنّ أبا شيبة، روى عن الحكم، عن عبد الرّحمن بن أبي ليلى، أنّه قال: شهد صفّين من أهل بدر سبعون رجلًا. فقال: كذب والله، لقد ذاكرت الحكم بذلك، وذاكرناه في بيته، فما وجدنا شهد صفّين أحدٌ من أهل بدر غير خزيمة بن ثابت ﷺ)). السّابق رقم: ٤٦٢، ولمّا ساق ابن تيميّة النّقل السّابق عن الشّعبيّ، وشعبة، قال: ((هذا النَّفي يدلّ على قِلّة من حضرها، وقد قيل: إنّه حضرها سهل بن حنيف، =

٢- وقال-أيضًا-: ((لقد قُتِلَ عثمان ﷺ، وإنَّ في الأرض عشرة آلاف من أصحاب الرّسول ﷺ من رآه فيمن لم يكن له صحبة))[١].

٣- وأخرج نعيم بن حمّاد بإسناده إلى محمّد، قال: ((لَمَّا اجتمعوا على باب عثمان ﷺ، قيل له: لو خرجت في كتيبتك، عسى إنْ رأوها رجعوا، قال فخرج عثمان ﷺ في كتيبته، قال: فيستلّ من أولئك رجلٌ، ويستلّ من هؤلاء رجلٌ، فاضطربا بأسيافهما، فحانت من عثمان ﷺ التفاتة، فقال: في نزعي، وتأميري يقتتلون؟! ، فرجع فدخل الدَّار، فما أعلمه خرج بعد ذلك حتّى قُتل، قال محمّد: وقعت الفتنة حين وقعت، وأصحاب رسول الله ﷺ لعشرة ألفٍ، أو أكثر، فلو أُذن لهم لضربوهم حتّى يخرجوهم من أقطار المدينة))[٢]. وظاهر سياقها يُعيِّن الفتنة في كلامه-المتقدِّم-.

٤- وقال-أيضًا-: ((قال رجلٌ: ما منّا أحدٌ أدركته الفتنة إلّا لو شئت لقلت فيه، غير ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا))[٣].

= وأبو أيّوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكلام ابن سيرين مقارب؛ فما يكاد يذكر مائة واحد، وقد روى ابن بطّة، عن بكير بن الأشجِّ، قال: أَمَا إنَّ رجالًا من أهل بدر لزموا بيوتهم بعد قتل عثمان ﷺ، فلم يخرجوا إلّا إلى قبورهم)) منهاج السُّنَّة٦/ ٢٣٧، وما نقله عن ابن بطّة؛ رواه بإسناده إلى بكير في الإبانة١/ ٥٩٦، وقال ابن كثير: ((يقال: لم يكن في الفريقين مائةٌ من الصّحابة. والله أعلم)) اختصار علوم الحديث ص: ١٥٥.

(١) تاريخ المدينة لابن شبّة ٤/ ١٢٧١.

(٢) الفتن ١/ ١٨٤.

(٣) كتاب السّنن لسعيد بن منصور ٢/ ٣٩٩.

٥- وقال سعيد بن المسيّب: ((وقعت الفتنة الأُولى؛ يعني: مقتل عثمان ﷺ، فلم تُبقِ من أصحاب بدر أحدًا، ثمّ وقعت الفتنة الثّانية؛ يعني: الحرّة، فلم تُبقِ من أصحاب الحديبية أحدًا، ثمّ وقعت الثّالثة، فلم ترتفع وللنّاس طباخ))(١).

٦- وتقدّم قول الحسن: ((. . . إلى أن وقعت الفتنة بعد قتل عثمان ﷺ، واختلفت الآراء، وأُلبسوا الشّيع، وأذاق ناس بعضهم بعضًا))(٢).

٧- وقال القرطبيّ: ((قوله: ((فلمّا وقعت الفتنة. . .)). هذه الفتنة؛ يعني بها -والله أعلم- فتنةَ قتلِ عثمان ﷺ، وفتنةَ خروجِ الخوارجِ على عليّ ومعاوية -رضى الله عنهما-، فإنّهم كفّروهما، حتّى استحلُّوا الدّماءَ والأموالَ))(٣).

٨- وقال ابن تيميّة: ((الفتن في كلّ زمان بحسب رجاله، فالفتنة الأُولى فتنة قتل عثمان ﷺ، هي أوّل الفتن وأعظمها؛ ولهذا جاء في الحديث المرفوع الّذي رواه الإمام أحمد في "المسند"(٤)، وغيره: ((ثلاث من نجا منهنّ فقد نجا: موتي، وقتل خليفة مضطهد بغير حقٍّ، والدَّجّال))؛ ولهذا جاء في حديث عمر ﷺ(٥)

---

(١) رواه البخاريّ ٧/ ٣٢٣ -معلّقًا-، ووصله أبو نعيم في "المستخرج"؛ كما في الفتح ٧/ ٣٢٥، والتّغليق ٤/ ١٠٥. قال ابن الأثير: ((أصل الطّباخ: القوّة والسّمن، ثم استعمل في غيره، فقيل: فلان لا طباخ له: أي لا عقل له، ولا خير عنده. أراد أنّها لم تُبقِ في النّاس من الصّحابة أحدًا)). النّهاية ٣/ ١١١.

(٢) تقدّم ص: ٥٧.

(٣) المفهم ١/ ١٢٣.

(٤) رقم: ١٦٩٧٣.

(٥) رواه البخاريّ رقم: ٧٠٩٦.

لَمَّا سأل عن الفتنة الّتي تموج موج البحر، وقال له حذيفة ﷺ: ((إنّ بينك وبينها بابًا مغلقًا. فقال: أيكسر الباب، أم يفتح؟ فقال: بل يكسر. فقال: لو كان يفتح لكاد يعاد. وكان عمر ﷺ هو الباب، فقُتِل عمر ﷺ، وتولَّى عثمان ﷺ، فحدثت أسباب الفتنة في آخر خلافته، حتّى قُتِل، وانفتح باب الفتنة إلى يوم القيامة، وحدث بسبب ذلك فتنة الجمل وصفّين))(١).

فهذه الآثار، والنّقول دالّةٌ على أنّ الفتنةَ المذكورةَ فتنةُ قتل عثمان ﷺ، وما لابسها، ونتج عنها، واتّصل بها من نزاعٍ، وافتراقٍ، واقتتالٍ(٢).

---

(١) منهاج السُّنَّة٤/ ٥٤٥-٥٤٦. وينظر٦/ ٣٧٠، وقال: ((ثمّ لَمَّا قُتل عثمان ﷺوقعت الفتنةُ المشهورةُ)). جامع المسائل٥/ ١٥٣، ولَمَّا ذكر حديث مسلم في "صحيحه" رقم: ١٨٤٧، عن حذيفة ﷺ: «قلت: يا رسول الله إنّا كنّا في جاهليَّةٍ وشرٍّ فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شرٍّ؟ . . . » الحديث، قال: ((وكان الشَّرُّ ما حصل من الفتنة بقتل عثمان ﷺ وتفرّق النّاس. . . وحذيفة ﷺ حدّث بهذا في خلافة عمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قبل الفتنة، فإنّه لَمَّا بلغه مقتل عثمان ﷺ علم أنّ الفتنة قد جاءت)). منهاج السُّنَّة ١/ ٥٥٧-٥٦١.

(٢) وقرّر هذا المعنى بعضُ المعاصرين: قال العُمريّ: ((اعتبر ابن سيرين الفتنة زمن عثمان ﷺ بداية السّؤال عن الإسناد)) بحوث ص: ٤٨، وقال نور الدّين عتر: ((فتّش الصّحابة عن الإسناد؛ منذ العهد الأوّل حين وقعت الفتنة سنة ٣٥ هجريّة)) منهج النّقد ص: ٤٦٥، وقال الأعظميّ: ((الفتنة المشار إليها في نصّ ابن سيرين؛ هي فتنة عليّ ومعاوية-رضي الله عنهم أجمعين-)) دراسات ٢/ ٣٩٥، وفتنة قتل عثمان ﷺ، وما تلاها من صراعٍ بين عليّ ﷺ، ومناوئيه كلّها فتن متلاحقة، مترابطة، ومترتّبة بعضها على بعض، وليس بينها فاصل زمنيّ كبير.

ب - تفسيرات المستشرقين[١] للفتنة، والرَّدّ عليهم:

---

(١) **هذه نبذة تعريفيّة عن الاستشراق والمستشرقين:**

أ- **الاستشراق**: هو دراسات أكاديميّة، وبحوث علميّة، واتّجاهات فكريّة؛ صدرت عن كُتَّابٍ غربيّين من النّصارى، واليهود؛ تُعنى -غالبًا- بالشّرق الإسلاميّ في شتَّى المجالات المتعلِّقة به، تهدف إلى الطّعن في الإسلام، والتّشكيك فيه، والتّشويه له، وللمسلمين، وفرض الثّقافة، والتّبعيّة الغربيّة عليهم. ينظر: رؤية إسلاميّة لغراب ص: ٧، وللاستزاده: الاستشراق لإدوارد ص: ٤٤-٤٥، والاستشراق لزقزوق ص: ١٨، وبحث عن الاستشراق موقع المدينة(نت) للمطبّقانيّ.

ب- **المستشرقون**: أكاديميّون، وكتّابٌ غربيّون مسيحيون، ويهود-غالبًا-، اشتغلوا بدراسة كافّة الجوانب المتعلِّقة بالشّرق الإسلاميّ، وقاموا بدراسات وبحوث -سبقت في تعريف الاستشراق-. ينظر: إنتاج المستشرقين لمالك بن نبي ص: ٥، والسُّنَّة ص: ٣١، والاستشراق ص: ٧٣ للسّباعيّ.

ج- **نشأتهم**: اختلفوا فيها، وقد يصعب التّحديد الدّقيق لذلك؛ فبعضهم أرجع أصلهم إلى العهد النّبويّ، وبعضهم يرى أنَّ مؤتمر (فينا) الكنسيّ عام١٣١٢م؛ هو البداية المنظَّمة، وشبه الرّسميّة، وبعضُهم يرجعهم إلى الرُّهبان الغربيّين الّذين قصدوا الأندلس إبّان مجدها، واستفادوا من مدارسها، وعلمائها.

د- **من أهدافهم:**

١- الهدف الدّينيّ: وهو أصلها وأهمُّها؛ ولذا فإنَّ الاستشراق بدأ من الكنيسة، ونشأ على أيدي رهبانها، فكانوا طليعة المستشرقين، وروّادهم، وغالبيّتهم، وهم المشرفون على حركته والمسيِّرون له؛ وبذلك يعتبر الاستشراق وجهًا جديدًا للنّشاط الكنسيّ التّنصيريّ الاستعماريّ، ولا انفكاك بين الاستشراق والتّنصير والاستعمار، وهو من أخطر الوسائل الّتي سلكها الاستعمار في تنفيذ سياسته، وتحقيق مطامعه. وينتظم هذا الهدف عدَّة محاور: =

=
- تشويه الإسلام، وأهله عند الشّعوب النّصرانيّة؛ لصدِّهم عنه، وتنفيرهم منه.
- تحريف حقائق الإسلام، وطمس محاسنه، والمكر والدّسّ الخفيّ فيه.
- مقاومة المدّ الإسلاميّ في أوربا، وغيرها.
- هدم الإسلام والطّعن فيه، وبثّ الشّكوك، وإثارة الشّبهات حوله.
- حماية الكنيسة، والدّفاع عنها، ومواجهة المتحرِّرين من سلطاتها، المناوئين لها؛ مِمّن تأثَّروا بالحضارة الإسلاميّة في الأندلس؛ لذا فهم يحاولون الانتقام من المسلمين بسبب تحريرهم للشّعوب النّصرانيّة من استعباد الكنيسة، ورقِّ قساوستها.

٢- البعد السّياسيّ، والطّمع الاستعماريّ.

٣- الهدف الاقتصاديّ التّجاريّ، واستغلال الثّروات.

٤- البحث العلميّ، ومن أعمالهم: نشر وتحقيق كثير من كتب التّراث الإسلاميّ والعربيّ، ووضع الموسوعات العلميّة.

٥-نشر الثّقافة الغربيّة المسيحيّة، وتحقيق السّيطرة والتّبعيّة لها، وخدمة المستعمر.

٦-كسب المؤيِّدين مِمّن يحملون فكره، وينشرونه، وتهيئة الشّخصيّات الهامّة في المجتمعات الإسلاميّة؛ ليقوموا بدور المستعمر، وتحقيق أهدافه، ويتولّوا صدّ مقاومته. وهذه الأهداف باعتبار جملتهم، لا كلِّ فردٍ منهم. يراجع: السُّنَّة ص: ٣١، والاستشراق ص: ٢٥ -٣٣ للسّباعيّ، وموقف الاستشراق للعُمريّ ص: ٥٦و٥٨ و ٦٩، والمستشرقون لإبراهيم خليل ص: ٤٢، ودراسات للأعظميّ ١/ ل، والاستشراق للعانيّ ص: ٢٩.

هـ- من وسائلهم: ١- تأليف الكتب، والموسوعات العلميّة. ٢-كتابة البحوث، والمقالات. ٣- نشر المجلّات، والدّوريّات. ٤- تحقيق المخطوطات، والتّراث. ٥- عقد المؤتمرات، والنّدوات. ٦ – إقامة المحاضرات، واللّقاءات. ٧ -استغلال التّعليم كأنجع وسيلة وأخطرها؛ لذا أنشَؤوا الجامعات، والمعاهد والمدارس، والمراكز، والأقسام العلميّة. ٨ – محاولة =

= إقصاء اللّغة العربيّة، وإحياء اللّهجات العاميّة، والتّشكيك في الشّعر الجاهليّ، والعناية بنشر اللّغات الأوروبيّة، وخاصّة الإنكليزيّة، والفرنسيّة. ٩- السّيطرة على وسائل الإعلام المختلفة. ١٠- العمل ضمن السّفارات الأجنبيّة، والملاحق الثّقافيّة فيها. ١١-الاحتجاج بالأحاديث الموضوعة، والقصص الباطلة، وتتبّع الآراء الشّاذّة، والقيام بنشرها وإبرازها وتوظيفها في تحقيق مآربهم. ١٢- تفسير النّصوص بأهوائهم، ومناقشتها بآرائهم، وتحليلها من وجهة نظرهم. ١٣ - الطّعن في القرآن، وإنكار الوحي، والزّعم بأنّه من تأليف محمّد ﷺ، اقتبسه من اليهود والنّصارى وغيرهم. ١٤ - الطّعن في النّبيّ ﷺ، وعدم الاعتراف برسالته، ونبوّته. ١٥ – النّقد والتّشنيع على قضايا المرأة، والشّريعة والحدود والعقوبات، والجهاد، والوحدة الإسلاميّة، واللّغة العربيّة، والعمل على هدم كلِّ ذلك. ١٦- محاولة إضعاف ثقة المسلمين بدينهم، وماضيهم، وحضارتهم، وإيهام أنّ دينَهم سببُ تخلّفهم وضعفهم، وشعورهم بالنّقص، وإضعاف أهليّته في الاستغلال بذاته في جميع النّواحي؛ للسّيطرة عليه. ١٧ - تعظيم الغرب، وتمجيد حضارتهم. ١٨- محاولة طمس معالم الوحدة الإسلاميّة، وزرع بذور الفرقة بشتّى الطّرق، وإحياء العنصريّة والقوميّة والوطنيّة بين الأمّة الإسلاميّة، وفي كلّ قطر إسلاميّ. ١٩- الاهتمام بكتب التّصوّف، والفلسفة، والفرق، والأدب، والعمل على نشرها. ٢٠ –محاولة التّشكيك في السُّنَّة، والطّعن في رواتها، ورجالها؛ من الصّحابة والتّابعين. يراجع: المستشرقون للقارئ ص: ١٤٧- ١٤٩، ١٥٢، ١٥٦، وموقف الاستشراق للعُمريّ ص: ٥٥-٥٦، و ٦٤، وغيرهما.

و- **من مشاهيرهم**: جولدتسيهر(جولدزيهر): مجريٌّ يهوديّ ت/ ١٩٢١م، وشاخت: ألمانيّ يهوديّ ت/ ١٩٣٩م؛ وهما أشدّهم خطرًا وخبثًا. قال الأعظميّ-عن الأوّل-: «لم يقم أحدٌ من المستشرقين بدراسة الحديث النّبويّ مثله، إلّا تلميذه جوزيف شاخت في العصر الحاضر». دراسات٢/ ٤٥٦، وقال-عن الثّاني-: «المنزلة الّتي وصل إليها لم يصل إليها من قبل أيّ مستشرق في هذا المجال». مناهج المستشرقين ١/ ٦٧، وقال العُمريّ: «هما أبرز من تناول =

= موضوع السُّنَّة من المستشرقين». موقف الاستشراق ص: ٧٠، وسرد السّباعيّ قائمةً بأخطرهم، وأهم كتبهم. ينظر: الاستشراق ص: ٣٨-٤٩، وتراجع تراجمهم في: "المستشرقون" للعقيقيّ، و"الأعلام" للزّركليّ، ومن أهم مصنَّفاتهم: "دائرة المعارف الإسلاميّة". اشترك فيها جماعةٌ منهم، بذلوا فيها وسعهم، وسخّروا إمكاناتهم، وهي مرجعٌ هامٌّ عندهم، وعند غيرهم.

ز- **أبرز عيوب كتاباتهم، وسماتها:** ١- التّعصب لِلّتهم، وطائفتهم، والعداء للإسلام وأهله، وإساءة الظنّ بهم. ٢-تتبّع الآراء الشّاذّة، والأحاديث الواهية والموضوعة، والقصص الباطلة واعتمادها، وتوظيفها في تحقيق مآربهم، وأهدافهم. ٣-خُلُوّها من الموضوعيّة، والنّزاهة، والحياديّة، والتجرّد للحقِّ. ٤-إتّباع الهوى، وتقديمه على الهدى. ٥-عدم توافر شروط البحث العلميّ، بل يتعمّدون الإخلال بها؛ لذلك نلحظ في كتاباتهم عيوبًا علميّة، وثغرات منهجيّة؛ تكشف عوارها، وتسلبها النّزاهة، وتنزل بها إلى مستويات متدنيّة من القيمة العلميّة، والمصداقيّة. ٦-إخفاء أدلَّة الغير، وتجاهلها. ٧- الجهل بطبيعة المجتمع الإسلاميّ. ٨-إخضاع النّصوص لأهوائهم، وتحريفها وتوظيفها لخدمة مآربهم، وآراءهم، وتحقيق مصالحهم. ٩ - عدم الدّقّة في اختيار المصادر، ولا يعتمدون المصادر المتخصِّصة الموثوقة. ١٠-سوء الفهم، وتعمّد المغالطة. ١١-الفروض الخاطئة، والخيالات الوهميّة، والافتراءات الواضحة. ١٢- التّلاعب في المصطلحات، واستعمالها على غير ما وضعت له. ١٣- التّناقض في الآراء. ١٤-ضعف اللّغة العربيّة. ١٥-التّعميم في الأشياء من غير اعتمادٍ على استقراء أو أدلّة، بل لمجرّد جزئيّات قليلة، وحالات نادرة. ١٦ – مناهجهم غير علميّة؛ لذا فإنّ نتائجهم غير صحيحة، واستنتاجاتهم غير ناضجة. ١٧- تَحَلِّي بعضهم بالغرور والكبر؛ بسبب حضارتهم الماديّة، ونظرتهم الدّونيّة للغير. ١٨-تحكيم العقل في الأحاديث؛ فما وافقه قبلوه، وإلّا فلا. وهذا من مخلّفات المعتزلة المتقدِّمين، وتأثّر بها المستغربون؛ كأحمد أمين، وأبي ريّة، ولم يعتمدوا منهج المحدِّثين في النَّقد. ١٩- تفتقر نتائجهم واستنتاجاتهم إلى البراهين والأدلّة، ولو وجدت فهي واهية، وإن صحّت فيبالغون فيها ويعمّمونها كقاعدة، ويجعلوها غالبة، وهي لا تعدو حالات =

= نادرة، بينما الحالات الغالبة لا يعتبرونها، أو يجعلونها حالات عارضة؛ مِمّا يدلّ على عدم الأمانة، والموضوعيّة الّتي يتقمّصونها، ويدّعونها.

وأبرز سمات كتاباتهم: تفرّغهم للبحث والدّراسة، وتخصّصهم في جزئيّات محدّدة، وصرف الوقت الطّويل في دراستها، والكتابة فيها، ووفرة المصادر لديهم، وتشجيع حكوماتهم لهم. وهذه العيوب والسّمات باعتبار جملتهم. يراجع: الإسلام لمحمّد أسد ص: ٥٦، والمستشرقون للقارئ ص: ١٣٠-١٣٧، وموقف الاستشراق للعُمريّ ص: ٥٩، ٧٥، ودراسات للأعظميّ ١/ ل، ك، والسُّنَّة للسّباعيّ ص: ٣٧، ٣٨-٣٩.

ح- من مقولاتهم: قال بالكراف: ((متى توارى القرآنُ، ومدينةُ مكّة عن بلاد العرب، يمكننا حينئذٍ أنْ نرى العربيّ يتدرَّج في سبيل الحضارة الّتي لم يُبعده عنها إلّا محمّدٌ وكتابُه)). ينظر: الغارة لشاتليه ص: ٩٣-٩٤، وقال جِسبْ: ((إنَّ الإسلام مَبْنِيٌّ على الأحاديث أكثر مِمَّا هو مَبْنِيٌّ على القرآن، ولكنّنا إذا حذفنا الأحاديث الكاذبة لم يبقَ من الإسلام شيءٌ)). ينظر: الموسوعة الميسّرة ص: ١٦٢، وقال جولدتسيهر: ((الإسلام مزيج مشوَّه، مستقى من أصول المسيحيّة واليهوديّة؛ تلقّاها الرّسول من أساتذته؛ أحبار اليهود، ورهبان النّصارى، وقسسهم)). ينظر: الاستشراق للعانيّ ص: ٣٢، وقال مارجوليوث: ((إنَّ السرَّ الّذي يكمن وراء قوّة القرآن يعود إلى الفكر الّذي أنشأه، إنّ مصدر القرآن الكريم إنّما هو مأخوذ من الرّوايات المسيحيّة واليهوديّة، عدا بعض الأساطير العربيّة الأصليّة)). ينظر: المستشرقون للقارئ ص: ١٤٩.

ط- تأثيرهم، والمتأثِّرون بهم: يُعدّ الاستشراق من أخطر الحركات الفكريّة المعاصرة على الإسلام؛ بما يبثّه من شبهات، وطعون، وتشويه، وما يتقوّله من افتراءات على القرآن، والسُّنَّة، وحَمَلَتها، وعلى الشّريعة، والآداب والفكر، ولِمَا يحمله من كراهيّةٍ للإسلام، وبغض للمسلمين، وما يبذله من محاولات للانتقام منهم بسبب تحريرهم للشّعوب النّصرانيّة من استعباد الكنيسة ورقِّ قساوستها، ولديهم إمكانات هائلة، وتدعمهم دول كبرى، ومنظّمات عالميّة. وكان للمستشرقين إبّان الاستعمار الغربيّ للدّيار الإسلاميّة حضور قويّ، وظهور بارز، ورواج وصيت، ومنعة وشوكة ثمّ بعد انقشاع الاستعمار، ورحيل المستعمر أصبح أمرهم في ضعفٍ، =

= ونجمهم في أفولٍ لا سيما وقد تصدّى لهم ثلّةٌ من علماء عصرهم في مساعٍ حميدةٍ، وجهودٍ مشكورةٍ، حقّقت نتائجها الـمُؤَمَّلة، وآتت ثمارها الطيّبة؛ من بيان أمرهم، وكشف حقيقتهم، وردِّ شبهاتهم، ودحض أباطيلهم. والمستشرقون الّذين لهم كتابات حول الأحاديث النّبويّة قِلَّةٌ، ولم تكن كتاباتهم علميّة ناضجة، وتجمّعت كلّها، أو جلّها في كتابات شاخت. وهؤلاء قاموا بأخطر دورٍ في تاريخ البحث العلميّ؛ فيما يتعلّق بالحديث النّبويّ، وما يتّصل به، وتوجيه سهام الطّعن والتّشكيك فيه، وفي حَمَلَتِه. يراجع: دراسات للأعظميّ ١/ ل، م، ي، والسُّنَّة للسّباعيّ ص: ٢٦-٢٧. وتأثَّر بهم، وبدراساتهم شريحة كبيرة من أهل الشّرق الإسلاميّ، والمنتسبين إلى الإسلام لا سيما من فئة الكُتّاب والمثقّفين، مِمّن يُطلق عليهم: المستغربون؛ لتأثّرهم بأهل الغرب؛ بلاد المستشرقين، فتبنّوا أفكارهم، واقتنعوا بدراساتهم، وانبهروا بمناهجهم، وأُعجبوا بإنجازاتهم، فنصبوا أنفسهم مدافعين عنهم، ذابّين عن طرائقهم، ناشرين لأفكارهم، داعين لمناهجهم بل كان منهم من هو أشدّ ضررًا، وأعظم خطرًا من المستشرقين، قال محمّد أبو شهبة: «بعض هؤلاء المتلقِّفين كانوا أشدَّ من المستشرقين، والمبشِّرين». دفاع ص: ٧، ومن هؤلاء: محمود أبو ريّة – سيأتي ذكره–، وطه حسين، وأحمد أمين. ينظر: الاستشراق للسّباعيّ ص: ١٠-١١.

ي- من أشهر الكتب في التّعريف بهم، والرّدّ عليهم: وهي كثيرة جدًّا، لا تكاد تُحصى، ومنها -لا سيما المتعلِّقة بالحديث النّبويّ-: ١-"دراسات في الحديث النّبويّ، وتاريخ تدوينه" لمحمّد الأعظميّ(دكتوراه)- كتابٌ قيّمٌ في الرّدّ على المستشرقين، لا سيما فيما يتعلّق بالسُّنَّة، وقد استفدتُ منه كثيرًا؛ كما سيأتي في العزو إليه عند الرّدِّ على شبه المستشرقين-. ٢- "السُّنَّة ومكانتها في التّشريع الإسلاميّ" لمصطفى السّباعيّ(دكتوراه)- أشاد به، ونوّه به غيرُ واحد-. ٣- "الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم" له. ٤-"دفاع عن السُّنَّة وردّ شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين" لمحمّد أبو شهبة. (دكتوراه). ٥-"الاستشراق والاتّجاهات الفكريّة في التّاريخ الإسلاميّ" لمازن مطبّقانيّ. (دكتوراه). ٦-"موقف الاستشراق من السُّنَّة، والسّيرة النّبويّة" لأكرم العُمريّ. ٧- "الاستشراق وموقفه من السُّنَّة النّبويّة" لفالح الصّغير. ٨- "مناهج المستشرقين في الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة" لجماعةٍ من الباحثين، أثنى عليه العُمريّ في =

= كتابه: موقف الاستشراق ص: ٦٧. ٩- "تاريخ تدوين السُّنَّة وشبهات المستشرقين" لحاكم المطيريّ. ١٠- "المستشرقون في الميزان" لعبد العزيز القارئ. ١١- "العيوب المنهجيّة في كتابات المستشرق شاخت" لخالد الدّريس. ١٢- "المستشرقون والحديث النّبويّ" لمحمّد بهاء الدّين(ماجستير). ١٣- "الرّدّ على مزاعم المستشرقَيْنِ جولدتسهير وشاخت" لعبد الله الخطيب. ١٤- "دفع شبهات المستشرقين حول السُّنَّة" لأحمد محمّد بوقرين. ١٥- "المستشرقون والسُّنَّة" لسعد المرصفيّ. ١٦- "نظرة المستشرقين للسُّنَّة النّبويّة المطهّرة، شبهات وردود" لمثنّى الزّيديّ. ١٧- "السُّنَّة النّبويّة في مواجهة شبهات الاستشراق" لأنور الجنديّ. ١٨- "جهود الاستشراق الرّوسيّ في مجال السُّنَّة والسّيرة" لسليمان الجار الله. ١٩- "الاستشراق" لإدوارد سعيد- عَدّه العُمريُّ من أقوى ما كتب في فضحهم، وتعرية مناهجهم، لا سيما وهو نصرانيّ. موقف الاستشراق ص: ٦٧. ٢٠- "المستشرقون والمبشّرون في العالم العربيّ والإسلاميّ" لإبراهيم خليل- كان منهم ثمّ تاب-. ٢١- "المستشرقون" لنجيب العقيقيّ-وهو موسوعة كبيرة في التّرجمة لهم، والتّعريف بنشاطهم، وانتقده السّباعيُّ بتمجيده لهم. الاستشراق للسّباعيّ ص: ٩. ٢٢- "رؤية إسلاميّة للاستشراق" لأحمد عبد الحميد غراب. ٢٣- "المستشرقون ومصادر التّشريع الإسلاميّ". لعجيل النّشميّ. ٢٤- "الاستشراق والدّراسات الإسلاميّة" لعبد القهّار العانيّ. ٢٥- "الاستشراق: أهدافه وآثاره" له. ٢٦- "المستشرقون والتّنصير". لعليّ النّملة. ٢٧- "مصادر المعلومات عن الاستشراق والمستشرقين" له- وله عدّة مؤلّفات عنهم-. ٢٨-"إنتاج المستشرقين، وأثره في الفكر الإسلاميّ الحديث" لمالك بن نبيّ. ٢٩- "الاستشراق والخلفيّة الفكريّة للصّراع الحضاريّ" لمحمود زقزوق. ٣٠-موقع مركز المدينة لدراسات الاستشراق. (على شبكة النّتّ). ٣١-"المبشّرون والمستشرقون وموقفهم من الإسلام" لمحمّد البهيّ. ٣٢- "السُّنَّة قبل التّدوين" لمحمّد عجّاج الخطيب(ماجستير). ٣٣-"الموسوعة الميسّرة في الأديان والمذاهب المعاصرة"النّدوة العالميّة للشّباب الإسلاميّ.

ك- وسائل مقاومتهم: هناك عدّة مشاريع يمكن من خلالها مقاومتهم، وإبطال مؤامرتهم، ومن ذلك: ١ - إيجاد مراكز علميّة متخصِّصة؛ للتّعريف بأنشطتهم، ومناهجهم والتّصدّي لها، =

= وحصر شبههم، وتفنيدها، وبلغات حيّة. ٢-إنشاء مؤسّسات علميّة؛ لإصدار موسوعات علميّة تغني عن كتاباتهم. ٣- أن نُعرِّف الآخرين بأنفسنا، وبديننا، وثقافتنا، وحضارتنا-بعد أنْ نتعرّف نحن أوّلًا-، ولا نترك ذلك لهم. ٤-تأليف الكتب، ونشر المقالات، وعقد المؤتمرات، وإصدار المجلّات في سبيل ذلك. يراجع: موقف الاستشراق للعُمريّ ص: ٦٥، ٧٦، والاستشراق للسّباعيّ ص: ٩-١١.

ل- **من أقوال منصفيهم**: صدرت أقوالٌ عن بعضهم تدلّ على نزاهتهم، وإنصافهم، واعتنق طائفةٌ كبيرةٌ منهم الإسلام، وأُلِّفت كتبٌ في مقولاتهم؛ منها: "قالوا عن الإسلام" لعماد الدّين خليل، و"المهتدون إلى الإسلام" لخالد السّيوطيّ، ومن ذلك: ١- قال كارلايل: ((لقد أصبح من أكبر العار على كلّ فردٍ متمدين من أبناء هذا العصر أن يُصغي إلى ما يظنّ من أنّ دين الإسلام كذب، وأنّ محمّدًا خدّاع مزوّر، وأنّ لنا أن نحارب ما يشاع من مثل هذه الأقوال السّخيفة المخجلة؛ فإنّ الرّسالة الّتي أدّاها ذلك الرّسول، مازالت السّراج المنير، مدّة اثني عشر قرنًا لنحو مائتي مليون من النّاس أمثالنا، خلقهم الله الّذي خلقنا. أكان أحدكم يظنّ أنّ هذه الرّسالة الّتي عاش بها، ومات عليها هذه الملايين الفائقة الحصر، والإحصاء كذبة وخدعة؟! أمّا أنا فلا أستطيع أن أرى هذا الرّأي أبدًا، ولو أنّ الكذب والغش يروجان عند خلق الله هذا الرّواج، ويصادفان منهم مثل ذلك التّصديق والقبول، فما النّاس إلّا بله ومجانين، وما الحياة إلّا سخف وعبث وأضلولة كان الأولى بها ألَّا تُخلق)). كتاب الأبطال ص: ٤٢-٤٣؛ نقلًا عن قالوا عن الإسلام ص: ٢١٢، ومناهج المستشرقين١/ ٢٤-٢٥. ٢- وقال هارث: ((إنّ محمّدًا كان الرّجل الوحيد في التّاريخ الّذي نجح بشكل أسمى وأبرز في كلا المستويين الدّينيّ والدّنيويّ... إنّ هذا الاتّحاد الفريد الّذي لا نظير له للتّأثير الدّينيّ والدّنيويّ معًا يخوّله أن يعتبر أعظم شخصيّة ذات تأثير في تاريخ البشريّة)). ينظر: قالوا عن الإسلام ص: ٩١ و١٤٢. ٣- وقال واشنجتون: ((كان محمّد خاتم النَّبيّين، وأعظم الرّسل الّذين بعثهم الله؛ ليدعوا النّاس إلى عبادة الله)). السّابق ص: ٩٥. ٤- وقال سافاري: ((أسّس محمّد ديانة عالميّة تقوم على عقيدة بسيطة لا تتضمّن إلّا ما يقرّه العقل؛ من إيمان بالإله الواحد الّذي يكافئ على الفضيلة، ويعاقب على الرّذيلة، فالغربيّ المتنوّر وإن لم يعترف بنبوّته لا يستطيع إلّا أنْ يعتبره من أعظم الرّجال =

اختلف المستشرقون في تفسير الفتنة، وتحديد المراد بها، على أقوال؛ منها:

١- فتنة قتل الخليفة الأمويّ الوليد بن يزيد سنة ١٢٦هـ:

ذهب إليه المستشرق جوزيف شاخت[(١)]، قال: ((قد نُقل عن التّابعيّ ابن سيرين بأنَّ البحث في الإسناد، والسّؤال عنه بدأ بعد الفتنة بحيث لم يعد ممكنًا اعتبار النّاس ثقات دون البحث، والتّدقيق وسنرى أنّ الفتنة الّتي بدأت بمقتل الوليد بن يزيد ١٢٦هـ على مقربة من نهاية الدّولة الأمويّة، كان تاريخًا مصطلحًا عليه؛ لاعتباره نهاية الأيّام الجميلة القديمة العصر الّتي كانت سُنَّة النَّبيّ ﷺ فيها غالبة، وبما أنّ تاريخ وفاة ابن سيرين هو ١١٠هـ؛ لذلك لا بدَّ أن نعتبر أنَّ نسبة هذا القول إلى ابن سيرين غير صحيحة، والأثر موضوع))[(٢)]، قال العُمريّ: ((قد رأى شاخت أنّ المقصود ليس الفتنة زمن عثمان ﷺ، بل فتنة مقتل الوليد بن يزيد ت/ ١٢٦هـ؛ معتمدًا على التّوافق في استعمال كلمة الفتنة بين قول ابن سيرين، ونَصٍّ ورد في الطّبريّ، حيث قال-في حوادث سنة ١٢٦هـ-: ((وفي هذه السّنة اضطرب حبل بني مروان، وهاجت الفتنة[(٣)])) [(٤)].

والرَّدُّ عليه من وجوه:

أ- لا يمكن التّسليم بدعوى الوضع في أثر ابن سيرين؛ لأنَّه ثابتٌ في المصادر المعتمدة لدينا، ومنها مقدّمة"صحيح مسلم"، ولم يقل بوضعه أحدٌ من النُّقاد، وإذا كان هو لا يعترف

= الّذين ظهروا في التّاريخ)). مناهج المستشرقين ١/ ٢٤.

(١) تقدّم التّعريف به ص: ٧٣ حاشية.

(٢) ينظر: دراسات ٢/ ٣٩٤-٣٩٥، وبحوث ص: ٤٨.

(٣) تاريخ الطّبريّ ٤/ ٢٥٢. (حوادث سنة ١٢٦هـ).

(٤) بحوث ص: ٤٨.

بقول ابن سيرين؛ فلماذا يربط اهتمام المسلمين بالإسناد بوقوع فتنة فيهم؟! .

ب- وَرَدَ النّقل عن ابن سيرين، وغيره بما يدلُّ على تفسير الفتنة بقتل عثمان ﷺ- كما سبق- وفي هذا الزّمن كان الصّحابة يبلغون العدد المذكور سابقًا، بخلاف سنة ١٢٦هـ، وإطلاق ابن سيرين الفتنة دليل على أنّها المعهودة المعلومة.

ج- جاءت نصوص عن غير ابن سيرين تدلُّ على أنَّ السّؤال عن الإسناد حصل في فترة مبكِّرة؛ قبل هذا التّاريخ الّذي حدَّده شاخت -وسيأتي ذكرها[1]-.

د - مجرّد التّوافق في اسم الفتنة لا يُعتبر مستندًا كافيًا في تعيين المراد بها، ولا يُعدُّ دليلًا قاطعًا؛ لأنَّها لفظةٌ مشتركةٌ، لا يصحُّ التّعيين فيها إلّا بالحُجَّة، والقرينة، والفتن في التّاريخ الإسلاميّ كثيرة، وقد أُطلق اسم: الفتنة على كثير من الحوادث، والحروب، والانشقاقات بين المسلمين، وليس مع شاخت حُجّة مُقْنِعة، ولا قرينة مرجِّحة، فيكون قوله محض تحكّم، واتّباع للهوى، هذا لو خلت الأقوال كلّها من القرائن، كيف والقرينة، والحجّة تدلُّ على خلاف ما ذهب إليه-كما سبق-. قال الأعظميّ-في سياق ردّه عليه-: ((كلّ مناقشته مبنيَّة على تفسيره لكلمة فتنة، وهو تفسير تابع لهواه، وفي الحقيقة أنّه لم يُذكر في التّاريخ الإسلاميّ أنّ عام ١٢٦هـ يعتبر نقطة تحوّل، ونهاية الأيّام القديمة الجميلة، وإذا كان هناك عصر يعتبره المسلمون بهذا الوصف؛ فهو عصر الخلفاء الرّاشدين لا غير، ومن النّاحية الثّانية كانت هناك فتن عديدة في تاريخ الإسلام قبل هذا التّاريخ؛ مثلًا فتنة ابن الزّبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقبل هذه الفتنة الّتي بين عليّ ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ الفتنة الّتي تعاني آثارها الأمّة الإسلاميّة حتّى الآن؛ ولذا نقول: بأيّ

---

(١) ينظر: ص: ٩٠-٩٥.

مبرِّر يجب تفسير هذه الفتنة بفتنة مقتل الوليد بن يزيد. . .، وهكذا نرى شاخت يأخذ الحادثة ويُفسِّرها حسبما يشتهي؛ لإثبات نظريّات تُحقِّق الغرض الّذي يَرمي إليه، مع تجاهلٍ تامٍّ لكافّة الحقائق التّاريخيّة، ومِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ ما ذهب إليه من التّفسير يخالف كلّ الحقائق التّاريخيّة))[١]، وقال العُمريّ: ((لا يمكن أن ننفي نسبة قول ابن سيرين إليه؛ فقد أوردته المصادر المعتمدة، ولم يقل بوضعه أحدٌ من النُّقَّاد، بل قد رُوي عن ابن سيرين نفسه ما يؤكّد ذلك؛ حيث قال: ((هاجت الفتنة، وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف. . .))[٢]، وهناك أدلّة تُؤيِّد أنَّ السّؤال عن الإسناد بدأ في فترة مبكِّرة في أعقاب الفتنة الأولى الّتي بدأت زمن عثمان رضي الله عنه))[٣]، وقال-أيضًا-: ((إنَّ تفسير شاخت للفتنة تخمينٌ ترفضه الأدلَّةُ، وقد رفض روبسون[٤] هذا التّفسير للفتنة))[٥].

٢ - فتنة عبد الله بن الزّبير رضي الله عنهما مع الحَجَّاج؛ وهي في حدود ٧٢هـ:

ذهب إليه المستشرق جيمس روبسون[٦]، واستند في ذلك على إطلاق كلمة الفتنة في روايةٍ عند مالك في "الموطّأ[٧]" تشير إلى ذلك، ويَرَى أنّ تفسير الفتنة بذلك

(١) دراسات ٢/ ٣٩٥.

(٢) تقدم تخريجه ص: ٦٧.

(٣) بحوث ص: ٤٨.

(٤) قال روبسون: ((المرء يتردَّد أن يقبل كلامه بكامله)). ينظر: دراسات ٢/ ٣٩٤.

(٥) بحوث ص: ٥١.

(٦) ولد/ ١٨٩٠م، له: "الإسناد في الحديث عند المسلمين"، و"ابن إسحاق والإسناد". ينظر ترجمته: المستشرقون للعقيقيّ ص: ٥٤٧.

(٧) الموطّأ رقم: ٩٩، ولفظه: ((عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنّه قال-حين خرج إلى مكَّة معتمرًا =

يتّفق مع عُمْرِ ابنِ سيرين، الّذي كانت ولادته سنة ٣٣هـ، ووفاته١١٠هـ؛ فهذا يجعل كلامه عمَّا حَدَثَ في هذه الفترة ممكنًا، ومقبولًا؛ لإدراكه واطِّلاعه[١]، ويرى أن ما توصّل إليه في تفسير الفتنة يُؤيِّد نظريّة هوروفتس؛ الّتي تقول: بأنَّ الإسناد أُدخل في أدب الحديث في الثّلث الأخير من القرن الأوّل[٢].

والرَّدُّ عليه من وجوه:

أ - مجرَّد التّوافق في اسم الفتنة لا يقتضي اتّحاد مُسمَّى الفتنتين إلَّا بقرينة، ولا قرينة هنا، بل القرينة على خلاف ما ذهب إليه، وهناك فتن عظيمة سبقت هذه الفتنة، فتعيينها بلا قرينة، ولا حجَّة محض تحكّم، واتّباع هوى.

ب- لا يُشترط لقبول كلام ابن سيرين عن فتنةٍ سبقته أن تتحقَّق معاصرتُه لها،

= في الفتنة-: إنْ صُددتُ عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ...)). ورواه ابن عبد البرّ في التّمهيد١٥/ ٢٠٢، بإسناده، ولفظه: ((خرج ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يريد الحجّ زمان نزل الحجّاج بابن الزّبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا...)).

(١) ينظر: بحوث ص: ٥١، قال الأعظميّ: ((روبسون يميل إلى تفسير كلمة: ((فتنة)) الواردة في نصِّ ابن سيرين بفتنة ابن الزبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا؛ في ضوء تاريخ ولادة ابن سيرين، ووجود كلمة الفتنة في "موطّأ" الإمام مالك؛ الّتي تشير إلى فتنة ابن الزّبير رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا)). دراسات ٢/ ٣٩٥.

(٢) بحوث ص: ٥١. وينظر: دراسات٢/ ٣٩٣. قال العُمريّ: ((وهو يتَّفق مع رأي كايتاني الّذي يعتقد أنَّ الإسناد لم يكن موجودًا قبل سنة٧٥هـ، وقد تابعهما في ذلك سزكينُ؛ عندما قرَّر أنَّ الإسناد بدأ بالزّهريّ، إلَّا أنّ روبسون يعود فينقل في موضع آخر رأي هوروفتس-أيضًا- في أنَّ الإسناد بدأ قبل الزّهريّ، وأنَّه لا يوافق كايتاني، وشبرنجر في القول بأنَّ أسانيد عروة بن الزّبير ت/ ٩٣هـ مختلقة، ألصقها به المصنِّفون المتأخِّرون)). بحوث ص: ٥٢.

ومشاهدته لأحداثها، بل تكفي الرّواية، ويُجْزئ النّقل، فتحديد عُمْرِه، ومعرفته غير لازم لقبول قوله.

ج- يتكلَّمُ ابنُ سيرين عن فتنةٍ سبقَتْه؛ ولذا استعمل ضمير الغائب.

د- جاء عن ابن سيرين وغيره ما يُفسِّر المراد بها؛ فهو أَوْلَى -كما تقدّم-.

هـ- لا يُفهم من كلام ابن سيرين نفي استعمال الإسناد، وعدم السّؤال عنه مطلقًا.

و- وردت نصوصٌ كثيرةٌ تدلُّ على أنّ بداية السّؤال عن الإسناد قبل هذا التّاريخ(١).

٦- شبهات المستشرقين حول بداية الإسناد، وافتراؤهم على علماء المسلمين بوضع الأسانيد، والمتون، والرّدّ عليهم:

يُلْحَظ مِمّا سبق محاولةُ المستشرقين تأخير اهتمام المسلمين بالإسناد، وإرجاع بدء استعماله،

(١) قال العُمريّ: «رغم أنّ ما ذهب إليه روبسون في تفسير الفتنة معقول أكثر من رأي شاخت، فقد قدَّم روبسون ظهور الإسناد نصف قرن عمّا حدَّد شاخت إلَّا أنَّ ما استند إليه روبسون من أدلَّة لا يمكن أن يعتبر قاطعًا، فالتَّوافق في استعمال الفتنة في كلام ابن سيرين، ومالك لا يمكن أن يُتّخذ دليلًا؛ لأنَّ كلمة الفتنة أُطلقت على كثيرٍ من الانشقاقات، والحروب الدّاخليّة بين المسلمين، كذلك فإنَّ تقدير عُمْرِ ابنِ سيرين للإفادة منه في تفسير كلامه لا يمكن الاعتماد عليه، فابن سيرين قد يتكلَّم عن أحداثٍ بعيدةٍ عن عصره؛ معتمدًا على دراسته لتاريخ الحديث الّذي عَنَى به كثيرًا» بحوث ص: ٥١، وقال الأعظميّ: «كلمات ابن سيرين تشير إلى أنَّه يُخبر عن عادةٍ ظهرت قبل أيّامه؛ لذلك يستعمل ضمير الغائب في النّصِّ كلِّه، ولم يستعمل ضمير المتكلِّم. . . فعدوله عن استعمال ضمير المتكلِّم إلى ضمير الغائب، مع صيغة الماضي يشير في الواقع إلى أنَّ هذا الاتّجاه سابق عليه، ومتقدِّم عليه، ومن النَّاحية الثّانية نَرَى أنّه يقول: «ما كانوا يسألون. . .»، ولم يقل: «لم يكن الإسناد موجودًا»، والذي يُفهم منه أنَّ استعمال الأسانيد كان موجودًا ومعروفًا، كلّ ما هنالك أنّ النّاس ما كانوا يدقِّقون». دراسات ٢/ ٣٩٦-٣٩٧.

والسّؤال عنه إلى زمن متأخِّر، وقد اختلفوا في تحديده؛ مِمّا يدلُّ على اضطرابهم، وعدم تثبّتهم، ثم بنوا على هذا التّأخّر المزعوم فريتهم العظيمة؛ وهي نسبة الوضع في الأسانيد، والمتون إلى المحدِّثين، وأصحاب المذاهب الفقهيّة، والسّياسيّة، فتبيَّن بذلك مغزاهم من هذا التّأخير، واتّضح هدفهم من هذه المحاولة.

واستندوا في فريتهم على دعاوى كاذبة، وحجج واهية؛ وهي:

أ- أنّ الصّحابة، والتّابعين لم يكن في زمنهم اهتمام بالأسانيد، ولا سؤال عنها، فذهبت أسانيدهم بذهابهم، ونُسيت بموتهم.

ب- الاستشهاد بأسانيد وردت مرسلةً، أو منقطعةً في "موطّأ مالك"، أو في "كتاب الرّسالة" للشّافعيّ، ثمّ وردت في الكتب المتأخِّرة متّصلة مسندة؛ مِمّا يدلُّ على أنَّ الأقسام العليا من الأسانيد؛ أسماء التّابعين، فالصّحابة مختلقةٌ، وُضعت فيما بعد مِن قِبَل أصحاب المذاهب[1].

ج- التّدوين للحديث النّبويّ لم يبدأ إلّا في القرن الثّاني[2]، وأوّل من دوّنه الزّهريّ، وهذا أحدث فجوة تاريخيّة بين مرحلة النُّطق بالأحاديث، وتدوينها؛ مِمَّا يُشكِّك في إمكانيّة الثّقة بها[3].

د- خلوّ مرويّات بعض الرُّواة من الأسانيد؛ كمرويّات عروة، وابن إسحاق، وغيرهما، فأسانيدهم إنّما أُلصقت بهم بعد ذلك.

---

(١) كما زعمه شاخت. ينظر: بحوث ص: ٥٧.

(٢) كما زعمه جولدتسيهر. ينظر: موقف المستشرقين للعُمريّ ص: ٧١.

(٣) كما زعمه هربلو. ينظر: السّابق ص: ٧٠.

هـ- الحامل على وضع الأسانيد هو الحاجة لتأييد المذاهب، والآراء، ولا توجد مسألة خلافيّة إلَّا ولها اعتماد على أحاديث ذات أسانيد قويّة، وكانت الأسانيد تلصق بأدنى اعتبار، فأيّ حزبٍ يرغب في نسبة آرائه إلى المتقدِّمين كان يختار تلك الشّخصيّات، ويضعها في الإسناد.

و- العرب لا يعرفون الإسناد، وإنّما أُضيف إلى المتون بتأثيرٍ خارجيٍّ، وادّعى بعضهم[1] أنّهم أخذوا فكرة الإسناد عن المدارس التّلموديّة عند اليهود.

ز- التّشبُّث بقول أبي عاصمٍ النَّبيل: «ما رأيت الصّالح يكذب في شيءٍ أكثر من الحديث»، والزّعم بأنّهم يستعملون الغشّ في الحديث؛ لتأييد أغراضٍ سياسيّة ومذهبيّة[2].

ح- استغلال بعض الحكّام؛ كالأُمويِّين بدهائهم بعض الأئمّة؛ أمثال الزّهريّ في سبيل وضع الحديث، واستعداد هؤلاء الأئمّة لذلك[3].

ط- كان وجود أكثر الأحاديث نتيجة التّطوّر الدّينيّ، والسّياسيّ، والاجتماعيّ

---

(١) وهو: هوروفتس ينظر: السّابق ص: ٧٣.

(٢) كما زعمه نيكلسون. ينظر: السّابق ص: ٧٤.

(٣) ينظر: السُّنَّة ومكانتها ص: ٢١٥، قال السّباعيّ: «انظر كم الفرق بين أن يكون قول الزّهريّ؛ كما روى جولدتسيهر: «أكرهونا على كتابة أحاديث»، وبين أن يكون قوله؛ كما رواه المؤرِّخون: «أكرهونا على كتابة الأحاديث»، ثمّ انظر إلى هذه الأمانة العلميّة، حذف: «الـ»من «الأحاديث»؛ فقلبت الفضيلة رذيلة، حيث كان النَّصُّ الأصليّ يدلّ على أمانة الزّهريّ، وإخلاصه في نشر العلم، فلم يرضَ أن يبذل للأمراء ما منعه عن عامّة النّاس، إلَّا أن يبذله للنّاس جميعًا، فإذا أمانة هذا المستشرق تجعله ينسب للزُّهريّ أنَّه وضع للأمراء أحاديث أكرهوه عليها، فأين هذا من ذاك؟! ». السُّنَّة ص: ٢٤٩.

للإسلام، وذلك في القرنين: الأوّل والثّاني[١].

ي- ادّعاء أنّ الأسانيد وجدت بشكل بدائيّ؛ يُحدِّدها البعض في نهاية القرن الأوّل، ثمّ تطوّرت، والبعض الآخر بأنّها بدأت في القرن الثّاني، واكتملت في القرن الثّالث[٢]، ونُمُوّها كان بطيئًا، ومتدرِّجًا، وأخذ وقتًا طويلًا.

ك- الوضع في الحديث بدأ في جيل الصّحابة المبكّر[٣].

ل- كون الأئمَّة يذكرون أرقامًا هائلة لما يحفظونه، بينما لا يُوجد في كتبهم إلَّا العدد القليل؛ فالبخاريّ -مثلًا- انتقى كتابه من ستّمائة ألفٍ، وهو بغير المكرَّر ألفين وكسر.

م- تعاسة نظام الإسناد، واعتبار الحديث شيئًا كاملًا سندًا ومتنًا قد سبَّب ضَرَرًا كثيرًا، وفوضى عظيمة[٤].

ن- جملة الأحاديث الّتي في"الكتب السِّتَّة"، و"الموطّأ"، و"الدّارميّ"، و"الدّارقطنيّ"، و"البيهقيّ"، و"السّيوطيّ"مأخوذةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ من "التّلمود"[٥]،

(١) ينظر: السُّنَّة ومكانتها ص: ٢٢٠. ونقل العُمريّ عن جولدتسيهر أنّه يرى: أنَّ معظم الأحاديث وضعتها الفرقُ السّياسيّة الكلاميّة والمذهبيّة في القرنين: الثّاني، والثّالث؛ لذلك هي تعكس تطوّر المسلمين السّياسيّ، والفكريّ خلال القرنين، ولا تَمِتُّ -غالبًا- إلى القرن الأوّل بصلة. ينظر: موقف المستشرقين ص: ٧١.

(٢) ينظر: دراسات ١/ ل.

(٣) ينظر: موقف المستشرقين للعُمريّ ص: ٧١.

(٤) أشار إلى ذلك شبرنجر. ينظر: السّابق ص: ٧٣.

(٥) كما زعمه هربلو. ينظر: السّابق ص: ٧٠.

وعَزَا جولدتسيهر أصولَ الإسلام إلى اليهوديّة، والمسيحيّة[(١)(٢)].

(١) ينظر: السّابق ص: ٧١.

(٢) **هذه طائفة من النّقول عنهم**: قال جولدتسيهر: «إنَّ القسم الأكبر من الحديث ليس إلَّا نتيجةً للتَّطوّر الدّينيّ، والسّياسيّ، والاجتماعيّ للإسلام في القرنين: الأوَّل والثّاني». السُّنَّة ومكانتها ص: ٢٢٠، وقال-أيضًا-: «وقد شعر المسلمون في القرن الثّاني بأنَّ الاعتراف بصحَّة الأحاديث يجب أن يرجع إلى الشّكليّ فقط». السّابق ص: ٢٦٠، وقال شاخت: «إنَّ أكبر جزءٍ من أسانيد الأحاديث اعتباطيّ. . . ومعلوم لدى الجميع: أنّ الأسانيد بدأت بشكل بدائيّ، ووصلت إلى كمالها في النّصف الثّاني من القرن الثّالث الهجريّ. . . وكانت الأسانيد كثيرًا ما تُلصق بأدنى اعتناء، وأيُّ حزبٍ يريد نسبة آرائه إلى المتقدِّمين كان يختار تلك الشّخصيّات، ويضعها في الإسناد». السّابق ٢/ ٤٢٢، ويرادف شاخت مع كلمة: «اعتباطيّ»، «اختلاقيّ» فتبيّن مقصوده بها، وقال روبسون: «في منتصف القرن الأوّل يمكن للمرء أن يتوقّع شيئًا ما، يشبه الإسناد. . . أمّا وجود نظام دقيق للأسانيد فلا بُدَّ أنَّه كان تدريجيًّا»، إلى أن قال: «إنّنا نعلم أنَّ ابن إسحاق في النّصف الأوّل من القرن الثّاني أعطى أكثر معلوماته بدون إسناد، وأكثر ما بقي منه بدون إسناد كامل، وأسلافه لا بُدَّ كانوا أقلّ اهتمامًا بالأسانيد منه، لكنَّه لا يصحّ أن نقول: إنَّ الإسناد راجع إلى عهد الزّهريّ، ولم يكن معلومًا في عصر عروة؛ بينما نظام الأسانيد البالغ إلى كامل نشوئه أخذ وقتًا طويلًا، ونَما نموًا بطيئًا، يمكن أن يقبل أنَّ بعض الأسانيد راجع إلى القدم؛ كما يدَّعيه النّاس». السّابق ٢/ ٣٩٣-٣٩٤، وقال كايتاني: «أقدم مَنْ قام بجمع الأحاديث؛ وهو عروة المتوفَّى٩٤ هـ، لا يستعمل الأسانيد، ولا يذكر المصدر لكلامه غير القرآن الكريم؛ كما هو واضحٌ في نقول الطّبريّ عنه». السّابق ٢/ ٣٩٢، ونقل العُمريّ عن كايتاني القول: بأنَّ أسانيد عروة بن الزّبير مختلقة، ألصقها به المصنِّفون المتأخِّرون. موقف المستشرقين ص: ٧٢، وبحوث ص: ٥٢، وقال الأعظميّ-معلِّقًا-: «لذلك يعتقد كايتاني أنَّه في عهد عبد الملك (٧٠ (تقريبًا)-٨٠ هـ)؛ أي بعد وفاة النَّبيّ ﷺ بأكثر من ستِّين =

= سنة، لم يكن معروفًا -بعدُ- استعمال الأسانيد في الأحاديث النّبويّة؛ وعلى هذا -في رأيه- يمكن القول: بأنَّ استعمال الأسانيد في الأحاديث بدأ بين عروة، وابن إسحاق ١٥١هـ؛ وعلى هذا فالجزء الأعظم من الأسانيد الموجودة في كتب السُّنَّة لا بُدَّ أنّه قد اختلقها المحدِّثون في القرن الثّاني، بل وفي القرن الثّالث -أيضًا-». دراسات ٢/ ٣٩٢، وقال شبرنجر: «إنَّ كتابات عروة إلى عبد الملك خالية من الأسانيد؛ ولذلك فما نُسب إلى عروة من استعماله للأسانيد لا بُدَّ أن يكون شيئًا متأخِّرًا نسبيًّا». السّابق، وقال العُمريّ: «لقد أشار شبرنجر إلى أنَّ أسانيد عُروة مختلقة؛ ألصقها به المصنِّفون المتأخِّرون». موقف المستشرقين ص: ٧٢ و ٧٣، وبحوث ص: ٥٢. وينظر: دراسات للأعظميّ ٢/ ٣٩٢، وتوصّل هوروفتس: إلى أنَّ بداية الإسناد في الأحاديث تذهب إلى الثّلث الثّالث من القرن الأوّل. ينظر: دراسات ٢/ ٣٩٣، وقال روبسون: «الجزء السّفليّ من الأسانيد صحيح، بينما الجزء العلويّ؛ الموصل إلى النّبيّ ﷺ خياليٌّ، وزائفٌ» ينظر: السّابق ٢/ ٤١٧، ويرى كايتاني، وشاخت: أنَّ القسم الأعظم من الأسانيد اختلقه المحدِّثون في فترة متأخِّرة؛ يُحدِّدها كايتاني بنهاية القرن الثّاني، ويحتمل أن تكون في رأيه في القرن الثّالث، ويرى شاخت-أيضًا-أنَّ الأسانيد المتّصلة متأخِّرة وضعها أصحابُ المذاهب الفقهيّة؛ رغبةً في إرجاع آرائهم إلى الصّحابة، ومن ثمّ فإنَّ تحسّن الأسانيد استمرّ حتّى عصر الكتابة، حيث ظهرت الأسانيد بصورتها الكاملة. ينظر: بحوث ص: ٥٦-٥٧، وموقف المستشرقين ص: ٧٢، وذهب شاخت: إلى القول بنظريّة «القذف الخلفيّ»؛ لتفسير تطوّر الأسانيد، وإلى الاعتقاد بأَنَّ أقدم الأحاديث لا يرقى إلى ما قبل سنة١٥٠هـ، وأنَّ الأحاديث اختلقها الفقهاءُ، وأصحابُ الفرق. ينظر: موقف المستشرقين للعُمريّ ص: ٧٢، وقال عليّ حسن عبد القادر: «لقد ساد إلى وقت قريب في أوساط المستشرقين الرّأي القائل: بأنَّ القسم الأكبر من الحديث ليس صحيحًا، ما يقال من أنَّه وثيقة للإسلام في عهده الأوّل عهد الطّفولة، ولكنّه أثر من آثار جهود المسلمين في عصر النّضوج». نظرة عامّة ص: ١٢٦ نقلته بواسطة: السُّنَّة ومكانتها ص: ٢١٤، وقال كولسون: «إنَّ معظم الأقوال المأثورة التّشريعيّة المنسوبة =

= للنّبيّ ﷺ؛ هي موضوعة، ونتيجةً لعمليّة إسقاط، ونسبة خاطئة، أو قذف خلفيّ للإسناد قامت به المذاهب الفقهيّة». ينظر: الرّدّ على مزاعم المستشرقَيْن ١٠/ ٥٩٥٨، وزعم فورتي: أنَّ معظم علماء الغرب الدَّارسين للإسلام، يرون أنّ أدلّة شاخت ضدّ صحّة الحديث؛ هي أدلّةٌ لا يمكن مهاجمتها، ونقضها في الواقع. ينظر: السّابق ١٠/ ٥٩٦٥. وانتقد ميورُ طريقةَ اعتماد الأسانيد في تصحيح الحديث؛ لاحتمال الدّسِّ في سلسلة الرُّواة، واعتبر نصف أحاديث "صحيح البخاريّ" ليست أصليّة، ولا يوثق بها. ينظر: موقف المستشرقين للعُمريّ ص: ٧٣، وذكر كايتاني: أَنَّ الأسانيد أُضيفت إلى المتون فيما بعد بتأثيرٍ خارجيٍّ؛ لأنّ العرب لا يعرفون الإسناد، وأنّها استُعملت ما بين عروة، وابن إسحاق، وأنّ عروة لم يستعمل الإسناد مطلقًا، وابن إسحاق استعملها بصورة ليست كاملة. المصدر السابق، وانتهى جولدتسيهر: إلى أنّ كلّ أحاديث الأحكام تعتبر زائفة حتّى يثبت العكس. المصدر السابق، ويرى كيوم: أنّه لا يمكن إثبات صحّة نسبة الأحاديث في "الكتب السِّتَّة" إلى الصّحابة، ولكن لعلّ بعضها تسلم نسبته. السابق ص: ٧٤، وقال الأعظميّ: «وهؤلاء قاموا بأخطر دور في تاريخ البحث العلميّ؛ فيما يتعلّق بالحديث النّبويّ، وما يتّصل به من موضوعات، ومن ثمّ وجّهت سهام الطّعن إلى السُّنَّة النّبويّة مِنْ قبل مختلف الأشخاص، ومن الزّوايا المتعدِّدة، وتناول كلُّ فريقٍ منهم جانبًا من جوانبها المختلفة. . . ولقد تجمَّعت هذه الأفكار جلّها، إنْ لم يكن كلّها فتجسَّدت في كتابات شاخت؛ الّذي اكتشف -بعد بحثٍ مضنٍ- أنّه ليس هناك حديثٌ واحدٌ صحيحًا، وخاصّة الأحاديث الفقهيّة، وأنّها في الواقع -على حدِّ زعمه- كلام علماء المسلمين من القرن الثّاني والثّالث الهجريّين، وأقاويلهم، وُضعت على لسان النَّبيّ ﷺ زورًا وبهتانًا». دراسات ١/ ل، م، وقال- أيضًا-: «فاق شاختٌ سلَفه غولتسيهر، حيث غَيَّر من نظرته التّشكيكيّة في صحّة الأحاديث إلى نظرة متيقَّنة في عدم صحَّتها» السّابق ١/ ي، وقال روبسون-معلِّقًا على نظريّة شاخت حول الإسناد-: «إنَّ النَّقد الموجَّه إلى الإسناد -في الواقع- نقدٌ عميقٌ، ولقد جاء بحجج قويّة، تبيّن أنّ استعمال الأسانيد شيءٌ متأخِّرٌ، لكن المرء يتردَّد أنْ يقبل كلامه بكامله» السّابق ٢/ ٣٩٤.

والرَّدُّ عليهم في أهمّ شبهاتهم، والجواب عنها من وجوه[(١)]:

الوجه الأوّل: لا نُسلِّم أصلًا بدعواهم أنَّ استعمال الإسناد، والسّؤال عنه جاء في فترة متأخِّرة؛ اختلفوا في تحديدها -كما تقدَّم-، بل هناك نصوصٌ كثيرةٌ، ونقولٌ عديدةٌ تدلُّ على أنَّ أصل استعمال الإسناد، والسّؤال عنه، والتّثبّت في الرّواية، جاء في عصر كبار الصّحابة -كما تقدَّم- ثمّ جاء التّأكيد على السّؤال عن الإسناد بعد حصول الفتنة بقتل عثمان ﵁، وما تبعها من فتن، وشقاق، وحروب؛ وهذا كان في عصر الصّحابة، وكبار التّابعين، ثمّ جاء التزام المحدِّثين بالإسناد، وإلزامهم الغير به لمَّا ظهر الكذب على رسول الله ﷺ وشاع. ومن جملة هذه النّصوص:

١- تقدَّم ذكر الآثار عن أبي بكر، وعمر، وعليٍّ، وعمارة بن رؤيبة ﵃.

٢- روى الشّيخان[(٢)]: ((أنّ عمر ﵁ نشد النّاس: من سمع النَّبيّ ﷺ قضى في السِّقْط[(٣)]؟ ، فقال المغيرة ﵁: أنا سمعته: ((قضى فيه بغُرَّةٍ[(٤)]؛ عبد أو أَمَةٍ))، قال: ائتِ من يشهد معك على هذا. فقال محمّد بن مسلمة ﵁: أنا أشهد على النَّبيّ ﷺ بمثل هذا)).

---

(١) بعض هذه الشّبه ذِكْرُها يغني عن ردّها، وحقيقتها افتراءات، لا شُبُهًا؛ كالزّعم بنسبة وضع الأسانيد والمتون للمحدِّثين والفقهاء، وأنّ أصول الإسلام مستمدّة من اليهوديّة والنّصرانيّة، إلى غير ذلك من الهراء الواضح الفاضح.

(٢) صحيح البخاريّ رقم: ٦٩٠٦و٦٩٠٨، و٧٣١٨، واللّفظ له، وصحيح مسلم رقم: ١٦٨٩.

(٣) السِّقط: بالكسر والفتح والضّمّ، والكسر أكثرها: الولد الّذي يسقط من بطن أُمّه قبل تمامه. النّهاية ٢/ ٣٧٨.

(٤) قال ابن الأثير: ((الغرّة عندهم: ما بلغ ثمنه نصف عشر الدّية؛ من العبيد والإماء)). النّهاية ٣/ ٣٥٣.

٣- روى أحمد[١]: ((أنّ عثمان ﷺ توضّأ بالمقاعد[٢] ثلاثًا ثلاثًا، وعنده رجال من أصحاب رسول الله ﷺ، قال: أليس هكذا رأيتم رسول الله ﷺ يتوضّأ؟ قالوا: نعم)).

٤- أخرج مسلم في مقدّمة "صحيحه"[٣]: ((عن مجاهد قال: جاء بُشير العدويّ إلى ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فجعل يُحدِّث، ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عبّاس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أُحدِّثك عن رسول الله ﷺ، ولا تسمع! ، فقال ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إنَّا كنَّا مرَّة إذا سمعنا رجلًا يقول: قال رسول الله ﷺ، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا[٤]، فلمّا ركب النّاس

(١) المسند رقم: ٤٠٤و ٤٨٧ و ٤٨٨، ورواه مسلم رقم: ٢٣٠، وفيه: ((. . . وعنده رجال من أصحاب رسول الله ﷺ)). وليس فيه سؤاله لهم، وموافقتهم له.

(٢) قال النّوويّ: ((بفتح الميم وبالقاف، قيل: هي دكاكين عند دار عثمان بن عفّان ﷺ، وقيل: درج، وقيل: موضع بقرب المسجد اتّخذه للقعود فيه؛ لقضاء حوائج النّاس، والوضوء، ونحو ذلك)). شرح مسلم ٣/ ١١٤.

(٣) ١/ ١٣، وأخرج-أيضًا-١/ ١٢-١٣: ((عن طاوُس، قال: جاء هذا إلى ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ يعني: بُشير بن كعب، فجعل يُحدِّثه، فقال له ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: عُدْ لحديث كذا وكذا، فعاد له، ثمّ حدَّثه، فقال له: عُدْ لحديث كذا وكذا، فعاد له، فقال له: ما أدري؟ أعرفت حديثي كلّه، وأنكرت هذا، أم أنكرت حديثي كلّه، وعرفت هذا؟! ، فقال له ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إنَّا كنّا نُحدِّث عن رسول الله ﷺ؛ إذ لم يكن يكذب عليه؛ فلما ركب النّاس الصّعب، والذَّلول تركنا الحديث عنه)). وفي لفظٍ: ((قال ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إنَّما كنَّا نحفظ الحديث، والحديث يحفظ عن رسول الله ﷺ؛ فأمّا إذ ركبتم كلّ صعبٍ وذلولٍ فهيهات)).

(٤) قال القرطبيّ: ((أي: قبلنا منه، وأخذنا عنه؛ هذا الّذي قاله ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يشهد بصحّة ما =

الصّعب، والذَّلول[(١)] لم نأخذ من النّاس إلّا ما نعرف[(٢)].

٥- قال أبو حميد السّاعديّ ﷺ-وحدَّث بحديث ابن الأتبيّة ﷺ في الصّدقة-: ((سمع أذناي، وأبصرته عينيّ، وسلوا زيد بن ثابت ﷺ، فقد سمعه معي))[(٣)].

٦- أخرج الشّيخان[(٤)]، عن أبي سلمة بن عبد الرّحمن بن عوف، أنّه سمع حسّان بن ثابت الأنصاريّ ﷺ، يستشهد أبا هريرة ﷺ: ((أنشدك الله، هل سمعت النَّبيّ ﷺ يقول: «يا حسّان، أجب عن رسول الله ﷺ، اللهمّ أيِّده بروح القدس؟ » قال أبو هريرة ﷺ: نعم)).

٧- وردت روايات بعض الصّحابة عن النَّبيّ ﷺ، بواسطة صحابةٍ آخرين؛ فدلَّ على استعمالهم للإسناد، ولو كان من غير سؤال[(٥)].

= تأوّلنا عليه قولَ ابنِ سيرين؛ فإنَّ ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا كان في أوَّل أمره يُحدِّث عن الصّحابة، ويأخذ عنهم؛ لأنَّ سماعَه من رسول الله ﷺ كان قليلًا؛ لصغر سِنِّه، فكان حاله مع الصّحابة كما قال، فلمَّا تلاحَقَ التّابعون وحدَّثوا، وظهر له ما يوجبُ الرِّيبَةَ، لم يأخذ عنهم؛ كما فعل مع بُشَير)). المفهم١/ ١٢٤.

(١) قال القرطبيّ: ((هذا مثلٌ، وأصله في الإبل، ومعناه: أنَّ النّاس تسامحوا في الحديثِ عن رسول الله ﷺ، واجترؤوا عليه؛ فتحدَّثوا بالمرضيِّ منه؛ الّذي مثَّله بالذَّلُولِ من الإبل، وبالمنكرِ منه؛ الممثّل بالصّعب من الإبل)). السّابق١/ ١٢٤.

(٢) قال القرطبيّ: ((أي: إلّا ما نعرفُ ثقةَ نقلتِه، وصحّةَ مَخْرَجه)). السّابق ١/ ١٢٥.

(٣) صحيح البخاريّ رقم: ٧١٧٤، واللّفظ له، وصحيح مسلم رقم: ١٨٣٢ (٢٨).

(٤) صحيح البخاريّ رقم: ٤٥٣، و٣٢١٢، و٦١٥٢، وصحيح مسلم رقم: ٢٤٨٥.

(٥) ينظر: دراسات للأعظميّ٢/ ٣٩١-٣٩٢. قال السّخاويّ: ((اجتمع أربعةٌ من الصّحابة في عدَّة أحاديث؛ بعضها في "الصّحيحين"، وغيرهما، وأَفْرَدَ فيه كُلٌّ من: عبد الغنيّ بن سعيد =

٨- قال ابن سيرين: ((لم يكونوا يسألون عن الإسناد؛ فلمّا وقعت الفتنة، قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السُّنَّة، فيُؤخذ حديثُهم، ويُنظر إلى أهل البدع، فلا يُؤخذ حديثهم))(١).

٩- قال الشّعبيّ للرَّبيع بن خُثَيْم -وحدّثه بحديثٍ في فضل التّهليل-: ((مِمَّن سمعته؟ ، فقال: من عمرو بن ميمونٍ، قال الشّعبيّ: فأتيت عمرو بن ميمون، فقلت: مِمَّن سمعته؟ فقال: من ابن أبي ليلى، فأتيت ابن أبي ليلى، فقلت: مِمَّن سمعته؟ فقال: من أبي أيّوب الأنصاريّ ﷺ، يُحدِّثه عن النَّبيّ ﷺ))(٢). قال يحيى القطَّان: ((وهذا أَوَّلُ ما فُتِّش عن الإسناد))(٣)، وقال ابن عبد البرّ: ((فعلى هذا، كان النّاس على البحث عن الإسناد))(٤).

١٠- قال إبراهيم النّخعيّ: ((إنّما سُئل عن الإسناد أيّام المختار))(٥). قال ابن

= المصريّ، وأبي الحجّاج يوسف بن خليل الدّمشقيّ -فيما سمعناه- جزءًا)). الفتح ٤/ ١٣٢.

(١) تقدَّم تخريجه ص: ٥٦ ح٢.

(٢) رواه البخاريّ رقم: ٦٤٠٤، ومسلم رقم: ٢٦٩٣. وفيه أربعة تابعيّون يروي بعضهم عن بعض. ينظر: شرح النّوويّ ١٧/ ١٩.

(٣) المحدِّث الفاصل ص: ٢٠٨.

(٤) التّمهيد ١/ ٥٥.

(٥) العلل (رواية عبد الله) ٣/ ٣٨٠، وشرح العلل ١/ ٣٥٥. قال خيثمة بن عبد الرّحمن: ((لم يكن النّاس يسألون عن الإسناد حتّى كان زمن المختار فاتّهموا النّاس)). الجامع للخطيب ١/ ١٣٠. وفي إسناده الهيثم بن عديّ الطائيّ: متروك. ينظر: المغني ٢/ ٣٧٧.

رجب: ((وسبب هذا: أنَّه كثر الكذب على عليٍّ ﷺ في تلك الأيّام))[١]. والمختار هو: ابن أبي عبيد الثّقفيّ، ولد سنة الهجرة، وليس من الصّحابة، ومات سنة ٦٧هـ.

١١- وقال عليّ بن المدينيّ: ((كان مِمّن ينظر في الحديث، ويُفتِّش عن الإسناد، ولا نعرف أحدًا أَوَّل منه: محمّد بن سيرين، ثمّ كان أيّوب، ثمّ كان شعبة، ثمّ كان يحيى بن سعيد، وعبد الرّحمن))[٢]، وقال يعقوب بن شيبة: ((قلت ليحيى بن معين: تعرف أحدًا من التّابعين كان ينتقي الرّجال، كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه؛ أي: لا))[٣].

١٢- وقال مالك بن أنس: ((أوّل مَنْ أسند الحديثَ ابنُ شهاب الزّهريّ))[٤].

١٣- وصلتنا كتبٌ أُلِّفت في فترة مبكّرة، التزم مؤلِّفُوها بالأسانيد؛ فكانت برهانًا على قِدَمِ استعمال الأسانيد[٥]. وبناءً على ما سبق: ينهدم أصلهم في كون السّؤال عن الإسناد، واستعماله جاء متأخِّرًا، ويتهاوى معه بنيانهم، وتبطل

(١) شرح العلل ١/ ٣٥٥.

(٢) السّابق.

(٣) السّابق. ويُلْحَظ التّفاوت بين بعض الأقوال في الأَوّليّة، ولكنّه تفاوت قريب، ثمّ إنَّ كلًّا تكلَّم حسب علمه، وبما بلغه، ونسبةُ الأوّليّة لإمامٍ؛ لعنايته الظّاهرة، واهتمامه الكبير لا يمنع أن يكون قد سُبِقَ من غيره، لكن باهتمامٍ أقلّ.

(٤) تقدمة المعرفة ١/ ٢٠، والجرح والتّعديل ٨/ ٧٤.

(٥) ينظر: بحوث ص: ٥٦.

دعواهم الكاذبة بوضع الأسانيد، والمتون، ونسبة وضعها للمتأخّرين من المحدِّثين، والفقهاء.

الوجه الثّاني: التّسليم بأنَّ الحلقات الأُولى من الأسانيد مفقودة، ذهبت بذهاب أهلها، ونسيت بموتهم ثغرة خطيرة سيلج منها هؤلاء على الأحاديث، ويَدَّعُون أنَّها مأخوذة عن قومٍ مجهولين لا يُؤمَنون عليها بالزّيادة، والنّقص، والتّبديل، والتّغيير، والتّحريف؛ كما هو الشَّأن في الكتب السّماويّة السّابقة. ولكن يأبى الله إلَّا أن يتمّ نوره، ولو كره الكافرون.

الوجه الثّالث: لم يعتمد المستشرقون في دراسة الأسانيد، ونشأتها، وتطوّرها، على الكتب المعنيّة بها، والمتخصِّصة فيها؛ وهي كتب الحديث المسندة، بل اعتمدوا على كتب السّيرة، والفقه، والأدب، والتّاريخ؛ وهذا خللٌ علميٌّ كبيرٌ، وسلوكٌ منهجيٌّ خاطئٌ؛ إذ تختلف هذه الكتب عن كتب الحديث في طبيعتها، ومناهجها، ومقاصد مؤلِّفيها، لا سيما فيما يتعلّق بذكر الأسانيد، والعناية بها؛ والّتي هي موضع البحث، ومجال الدّراسة، وصنيعهم هذا؛ إمّا أن يكون عن جهلٍ، فعندئذٍ رأيهم مردود، وحكمهم مرفوض، وإمَّا أن يكون عن تَعمّدٍ وتقصّد؛ بسبب الهوى والحقد الدّفين، وحينئذ فمقابلة قولهم بالرَّدِّ، وحكمهم بالرّفض من باب أَوْلَى وأَحْرَى[1].

(١) نقدهم الأعظميُّ في منهجهم هذا، وتولّى الرّدّ عليهم في مواضع من كتابه: دراسات ٢/ ٣٩٧-٣٩٨، و٤٠٤-٤٠٥، و٤٢٧ و٤٣٦-٤٣٧. ومِمّا قاله: ((لقد كان سوء اختيار المستشرقين موادّ دراسة الأسانيد أكبر الأثر في وقوعهم في أخطارٍ جسيمة؛ نجمت من سوء ذلك الاختيار)). دراسات ٢/ ٣٩٧، وقال: ((يجب أنْ تُدرس الأسانيد، والأحاديث، والمسائل المتعلِّقة بهما في كتب الأحاديث نفسها، لا في كتب السّيرة، ولا في كتب الفقه، ولا في الكتب الفقهيّة الحديثيّة؛ كـ"موطّأ الإمام مالك" -مثلًا-)) السّابق٢/ ٤٣٧، وقال: ((أيّ دراسة، أو نتيجة يصل إليها =

الوجه الرّابع: الدعوى بأنّ أهل الحديث، وأصحاب الفقه اختلقوا الأسانيد والمتون، دعوى كاذبة خاطئة، ونسبة ذلك إليهم نسبة زائفة باطلة، لا يمكن لعقلٍ صحيحٍ، وقلبٍ سليمٍ أن يتقبّلها، أو يقبل بها، وهي لا تستند إلى أيّ دليلٍ علميٍّ، أو استقراءٍ موثَّقٍ، بل مجرَّد الكذب، ومحض البهتان؛ بدافع الحقد الدّفين، والتّعصب المقيت، والهوى المستحكم، فأُتُوا من الباب الّذي ولجوه؛ فكانت عاقبة أمرهم أن سُلبوا المصداقيّة، وجُرِّدوا عن الموضوعيّة، ونُزعوا من الثّقة، ورُمُوا بما رَمَوا به غيرهم. وشواهد بطلان فريتهم ظاهرة، وعلامات زيفها بادية، وكيف يَقبل عقلٌ سليمٌ مثل هذا الهراء في قومٍ هم حرّاس الحديث، وحماته، ووعاته، ورواته، أمضوا حياتهم، وأفنوا أعمارهم في جمعه وتدوينه، ونقده وتعليله، وبيان حال رواته، وهذه آثارهم ومآثرهم شاهدة بصدقهم ونزاهتهم، وأمانتهم وديانتهم، ومن قرأ سيرهم، واطّلع على أحوالهم، ووقف على آثارهم، واستقرأ جهودهم، وتحقّق مِمّا هيَّأهم الله تعالى له، وأعدّهم من أجله؛ تيقّن أنَّهم أبعد الخلق عمّا نُسب إليهم، أو أنْ يُتوقّع

= الباحث فيما يتعلَّق بالأحاديث النّبويّة، أو الأسانيد في غير مصدرها الأصيل محكوم عليها بالإخفاق، والعقم؛ لأنّها لن توصل إلى النّتيجة السّليمة، والمنطقيّة بل ستكون مخالفة للواقع؛ وعلى هذا الأساس فإنَّ ما قام به المستشرقون من دراسة كان مآلها الإخفاق، وعدم الوصول إلى الحقيقة؛ لأنّهم اعتمدوا على منهجٍ غير سليم)). السّابق ٢/ ٤٠٥، وقال خالد الدّريس: ((من أخطر العيوب المنهجيّة في البحث العلميّ؛ أن يتوصّل الباحث إلى نتائج محدَّدة عامَّة تكون مبنيّة على معلومات مُستقاة من مصادر غير متخصِّصة في موضوع بحثه، وهذا ما وقع فيه شاخت، فقد توصَّل لنتائجه في السُّنَّة النّبويّة؛ معتمدًا في ذلك على مصادر فقهيّة، وليست حديثيّه، بل أكثر من ذلك أنّني لم أجد في مصادره أيّ كتابٍ في علم مصطلح الحديث، أو الجرح والتّعديل، أو العلل، أو التّخريج، ومن يتجاهل هذه المصادر الأصليّة في علم الحديث، كيف يمكن لنا بمقاييس المنهج العلميّ أن نَثِقَ بنتائجه؟!)). العيوب المنهجيّة ١٠/ ٦٠١٩.

حصوله منهم[1]. قال عبد الله الخريبيّ: ((سمعت من أئمّتنا، ومن فوقنا أنّ أصحاب الحديث، وحملة العلم، هم أمناء الله على دينه، وحفّاظ سُنَّة نَبيِّه ﷺ؛ ما علموا وعملوا))[2]، وقال سفيان الثّوريّ: ((الملائكة حُرَّاس السّماء، وأصحاب الحديث حُرَّاس الأرض))[3]، وقال المعلّميّ: ((ومن طالع تراجم أئمّة الحديث من التّابعين فمن بعدهم، وتدبّر ما آتاهم الله تعالى من قوّة الحفظ والفهم، والرّغبة الأكيدة في الجدِّ والتّشمير لحفظ السُّنَّة وحياطتها بَانَ له ما يُحيِّر عقله، وعَلِمَ أنّ ذلك ثمرة تكفُّل الله تعالى بحفظ دينه، وشأنهم في ذلك عظيم جدًّا))[4].

---

(١) قال العُمريّ: ((إطلاق القول باختلاق الأسانيد المتَّصلة مجازفة كبيرة لا تقلّ عمَّا في اتّهام المذاهب الفقهيّة بوضع هذه الأسانيد المتّصلة من مجازفة. . . . إنَّ اختلاق الأسانيد قام به الوضَّاعون الّذين دفعتهم أغراض عديدة إلى الوضع، ولا يمكن اتّهام أصحاب المذاهب بذلك؛ وهم الأمناء على الشّريعة، والحافظون للأحاديث من أن يدخلها الكذب على رسول الله ﷺ، وما عرفنا صحيح الحديث من ضعيفه، ولا صدقه من كذبه، ولا تعديل الرُّواة، أو جرحهم إلَّا من طريق هؤلاء الأعلام، فكيف يسوغ لدى الباحث المنصف، والمؤرِّخ النّاقد أن يتّهم هؤلاء الأئمّة الأخيار؟!)). بحوث ص: ٥٧-٥٨، وقال خالد الدّريس: ((ولا يمكن لِمُجْتَمعٍ مهما بلغ انحرافه أن يتواطأ كلُّ من فيه من رجال ونساء، ولأجيال متعاقبة، وفي بلدان مختلفة، ومن أقاليم متعدِّدة على الكذب على زعيمهم وقدوتهم، وقائدهم الّذي يحبّونه ويحترمونه)). العيوب المنهجيّة ١٠/ ٦٠١٥.

(٢) شرف أصحاب الحديث ص: ٤٣.

(٣) السّابق ص: ٤٤.

(٤) الأنوار ص: ٤٠، وقال-أيضًا-: ((ومن تتبّع كتب التّراجم، وكتب العلل بَانَ له من جدِّهم، واجتهادهم ما يُحيِّر العقول)). السّابق ص: ٩٤.

ومِمّا يزداد به يقيننا في كذب هذه الدّعوى جملة أمور؛ منها:

١- أنَّ الشّيخ الواحد يَروي أحاديثَه رواةٌ كثيرون من مناطق مختلفة، ومتباعدة، وأعمار متفاوتة، وآراء مفترقة، وكلّهم يروونها بدون اختلاف بينهم في ألفاظها، ولا معانيها[١].

٢- الجهود العظيمة الّتي بذلها المحدِّثون في نقد الأحاديث، والتي أبهرت الآخرين، وهذه الجهود المتضافرة شملت جميع المراحل، والأوقات، وإذا كانوا هم الواضعين لهذه الأسانيد والمتون -حاشاهم- فلماذا -إذًا- هذا الاهتمام البالغ، والجهد الباهر، والنّصب الدّائم بنقدها وتمحيصها، والتّصنيف في عللها، وأحوال رواتها[٢]، قال ابن حبّان-في شأن أهل الحديث-: «أمعنوا في الحفظ، وأكثروا في الكتابة، وأفرطوا في الرّحلة، وواظبوا على السُّنَّة، والمذاكرة، والتّصنيف، والمدارسة. . . حتى إنّ أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السّنن لكُلِّ سنّة منها عدّها عدًّا، ولو زِيدَ فيها ألفٌ، أو واوٌ لأخرجها طوعًا، ولأظهرها ديانةً، ولولاهم لدرست الآثار، واضمحلّت الأخبار، وعلَا أهل الضّلالة والهوى، وارتفع أهل البدع. والعلماء فهم

(١) قال الأعظميّ: «وجود الأعداد الكبيرة من الرُّواة، مع انتمائهم لعشرات المدن المترامية الأطراف تجعل كلًّا من نظريّة القذف الخلفيّ للأسانيد، والاختراع الاصطناعيّ للأسانيد غير قابلة للالتفات». دراسات ٢/ ٤٣٧، وقال: «الأدلَّة العلميّة المنطقيّة الواضحة يستحيل معها القول بأنَّ الأسانيد، ونظامها اختُرعت، واختُلقت في القرن الثّاني مع وجود هذا العدد الكبير من الرُّواة المنتشرين في أرجاء المعمورة، مع صعوبة التّنقّل والتِّرحال، والاتّصال بين تلك الأقطار». السّابق ٢/ ٤١٦، وينظر: ٢/ ٤٢٣.

(٢) ينظر: العيوب المنهجيّة ١٠/ ٦٠١٧.

لأهل البدع قامعون، بالسُّنن شأنهم دامغون»[(١)]، وقال المعلِّميّ: «وحيَّرهم[(٢)] المجهود العظيم الّذي قام به علماء الأمَّة؛ لاستخلاص الصّحيح، ونفي الواهي والسّاقط والموضوع، حتّى قال بعضهم: «ليفتخر المسلمون بعلم حديثهم ما شاؤوا»[(٣)].

٣- وصلتنا صحفٌ حديثيّةٌ قديمةٌ؛ كصحيفة همّام بن منبِّه، وصحيفة سهيل بن أبي صالح، ووجدنا أنّ الأحاديث فيها، لا تختلف عن الأحاديث الّتي جاءت بعد ذلك في المصنَّفات، مع تعدّدها واختلاف أزمنتها، واختلاف بلدانها، ومؤلِّفيها؛ فهذا دليلٌ واقعيٌّ على بقائها محفوظة.

٤- كثرة الأحاديث والأسانيد في القرنين: الثّاني والثّالث عن القرن الأوّل له عدّة أسباب؛ منها: انتشار الإسلام، واتّساع الرّواية، وكثرة الرُّواة، وطول الأسانيد، ونشاط المحدِّثين، والرّحلة في طلب الحديث.

٥- تنبّه المستشرقون إلى أنّ الأحاديث المرويّة عن صغار الصّحابة أكثر من المرويّة عن كبارهم، فلو كانت مختلقة فعلًا؛ لكان وصلها بالكبار أَوْلَى. قال العُمريّ: «يقول روبسون: إنَّ بعض المستشرقين فطنوا إلى أنَّ ما يُروى عن كبار الصّحابة من الحديث أقلّ بكثيرٍ مِمَّا يُروى عن صغارهم، وقد رأى أنَّ ذلك يحمل على الاعتقاد بصحّة ما نقله المحدِّثون أكثر مِمّا نتصوَّر؛ أي: مِمَّا يتصوّره المستشرقون إذ لو اختلق المحدِّثون الأسانيد لكان بإمكانهم جعلها تعود إلى كبار الصّحابة»[(٤)].

(١) كتاب المجروحين ١/ ٥٧-٥٨.

(٢) أي: دعاة النّصرانيّة.

(٣) الأنوار ص: ١٠٦.

(٤) بحوث ص: ٥٨ ح ١.

٦- تناقضهم في هذه الفرية، وردّ بعضهم لها[(١)].

الوجه الخامس: يُلْحَظ من منهجهم الخاطئ أنّهم يُقَرِّرُون قضايا كلّيّة بأمثلةٍ نادرةٍ، ويعمّمون أحكامها، وأمّا الأمثلة الغالبة فيجعلونها حالات نادرة، ويحسنون توظيف النّصوص في تحقيق مآربهم، وبثّ طعونهم، ولا يهمّهم صحّة المعلومات، ولا ثقة مصادرها[(٢)]، ولدى المستشرقين دعاوى عريضة لا يقيمونها على دراسات موثّقة، ولا يستندون فيها على نقل صحيح، ولا دليل علميّ، ولا استقراء معتمد، بل

(١) فمن تناقض شاخت قوله: «إنَّ الحقيقة الّتي تتحدَّث عن نفسها هنا؛ هي أنَّه لم يكن من الممكن أنْ يُوضع حديثٌ على رسوله ﷺ، ويمرّ من غير ملاحظة العلماء له». أصول الفقه المحمّديّ لشاخت ص: ١٢، بواسطة: العيوب المنهجيّة١٠/ ٦٠١٨، ثمّ ينسبهم إلى الوضع. وقال العُمريّ: «وردَّ فيوك على جولدتسيهر؛ فَبَرَّأَ المحدِّثين والفقهاء من تُهمة وضع الأحاديث». موقف الاستشراق ص: ٧٤، ويراجع كلام كارلايل المتقدِّم ص: ٧٨ حاشية .

(٢) قال السّباعيّ: «أغلب هؤلاء المستشرقين يضعون في أذهانهم فكرة معيَّنة يريدون تَصيُّد الأدلَّة لإثباتها، وحين يبحثون عن هذه الأدلَّة لا تهمّهم صحَّتُها بمقدار ما يهمّهم إمكان الاستفادة منها؛ لدعم آرائهم الشّخصيّة، وكثيرًا ما يستنبطون الأمر الكلّيّ من حادثة جزئيّة، ومن هنا يقعون في مفارقات عجيبة لولا الهوى، والغرض لَرَبَؤُوا بأنفسهم عنها». الاستشراق ص: ٥٥، وساق أمثلة لذلك، وقال الأعظميّ-عن شاخت-: «إنْ كانت النّظريّة توافق هواه فيكفيه أن يجد مثالًا، أو مثالين، أو بضعة أمثلة، ثمّ يُفسِّرها حسب رغبته بعد ذلك، ويسمِّيها بالظّاهرة العامّة الاعتياديّة؛ أمَّا إذا كانت الوثائق والشّهادات تعارضه، وتشير إلى اتّجاه عكسيّ، وتخالف نظريّته وتشكِّل ٩٩٪ من القضايا –تقريبًا– فحينئذٍ يُقلِّل من أهمّيّتها باستعمال كلمة: «أحيانًا»، هذا النّوع من الأسلوب اللّاعلميّ في البحث يثبت في الواقع جنوح شاخت إلى الهوى، بدلًا من البحث العلميّ النزيه». دراسات٢/ ٤١٩، وينظر: ٢/ ٤٢٣.

هو الظنّ والتّخمين، والاستنتاج الخاطئ، ولا يُبَرَّؤون من تعمّد الكذب، واتّباع الهوى، والنّيل من الإسلام والمسلمين.

الوجه السّادس: هناك أسباب معلومة في ورود بعض الأحاديث في الكتب، أو عن بعض الأئمَّة بغير إسنادٍ، أو بأسانيد غير كاملة؛ منها: الاختصار، والشّكّ، والنّسيان، والاحتياط، وتكرّرها، وكونها معلومة، أو الاحتجاج بها؛ كالمراسيل، وإلّا فإنّ الأسانيد محفوظة كاملة عندهم، قال أبو يوسف القاضي للأوزاعيّ: «لولا طول الكتاب لأسندتُ الحديثَ لك»(١)، وقال الشّافعيّ: «كلُّ حديثٍ كتبته منقطعًا، فقد سمعتُه متّصلًا، أو مشهورًا عن مَنْ رُوي عنه، بنقل عامّةٍ من أهل العلم يعرفونه، عن عامّةٍ، ولكن كرهتُ وضع حديث لا أتقنه حفظًا، وغاب عنّي بعض كتبي، وتحقّقت بما يعرفه أهل العلم مِمّا حفظت؛ فاختصرت خوف طول الكتاب، فأتيت ببعض ما فيه الكفاية دون تقصّي العلم في كلِّ أمره»(٢). ومن عجيب صنيع بعض المستشرقين أنّهم

(١) الرّدّ على سير الأوزاعيّ ص: ٣١.

(٢) الرّسالة ص: ٤٣١. قال العُمريّ: «إنّ ورود الأحاديث مرَّةً مرسلة، وأخرى متّصلة لا يُقطع بوضعها، أو بإكمال أسانيدها في فترةٍ متأخّرةٍ، فقد يَروي العالمُ الحديثَ الواحدَ مرَّة بإسنادٍ متّصلٍ، وأخرى بإرسالٍ، أو انقطاعٍ؛ للاختصار، أو بسبب النّسيان، على أنَّ هذا لا يعني عدم وقوع الخطأ في الأسانيد؛ بزيادة رجلٍ فيها، أو تبديل اسمٍ بآخر، بل ووضع أسانيد كاملة لأحاديث موضوعة، مِمّا بيَّنته كتب مصطلح الحديث، ولكن إطلاق القول باختلاق الأسانيد المتّصلة مجازفة كبيرة، فقد اعتمد الشّافعيّ على مراسيل سعيد بن المسيّب، واعتمد أبو حنيفة على مراسيل شيوخه، ولم يقوما بوصل هذه المراسيل، ولا فكَّر أتباعُهما بوصلها، فبقيت في كتبهم على حالها من الإرسال. إنَّ اختلاق الأسانيد قام به الوضَّاعون؛ الّذين دفعتهم أغراضٌ =

إذا وجدوا الإسناد مرسلًا في موضع، وموصولًا في موضع آخر عَدُّوا الموضع الموصول مكذوبًا، وهذا لجهلهم بمنهج المحدِّثين، ودقّة تصرّفهم؛ فإنّهم يروون الأحاديث على الوجوه الّتي بلغتهم، وإذا صحّ عندهم الوجه المرسل بيّنوه، واعتبروا له، وقد يصحّحون المتن المرسل؛ إذا ورد ما يعضده. وما ذكره بعض المستشرقين مِمَّا يتعلّق بأسانيد عروة بن الزبير ردَّه هوروفتس، وذكر أنَّ الّذين نفوا استعماله للإسناد لم يدرسوا كتاباته، وأسانيده كاملة(١)، كما ردّه الأعظميّ ردًّا علميًّا، وقرّر: أنَّ الاقتباس عن عروة جاء في عدّة كتب، وليس في "تاريخ الطّبريّ" فقط، وأثبت أنّه قد استعمل الإسناد، كما يتبيّن من مراجعة رواياته في المصادر(٢)، وما قيل في عروة ينطبق على ابن إسحاق-أيضًا-.

الوجه السّابع: الأسانيد وإنْ لم تُدوّن كلّها كاملة من أوّل الأمر، إلّا أنّها كانت محفوظة تؤخذ بالتّلقي، وتنقل بالمشافهة، وتدوين العلوم كافّة تدوينًا شاملًا جاء متأخِّرًا، وكانت قبله تنقل بالمشافهة، ومنها تدوين الأحاديث، فلو سلَّمنا بتأخّر اكتمال جمعها، وتدوينها، فإنّنا نجزم يقينًا بأنّها كانت محفوظة بأسانيدها الأولى، يتناقلها الرُّواة عن مشايخهم بالمشافهة، قال عبد الله بن المبارك: «إنَّ الله حفظ الأسانيد على أمَّة محمّد ﷺ»(٣).

= عديدةٌ إلى الوضع». بحوث ص: ٥٧-٥٨. وهذا منهج أصيل، وعمل سديد، يُسجّل للأئمّة، ويُشاد به؛ وهو بقاء هذه المراسيل كما هي، حتّى عند أتباعهم، وظلّت كذلك في كتبهم، ورواياتهم؛ لأنّهم يروون الأحاديث كما سمعوها دون تدخّل.

(١) ينظر: دراسات ٢/ ٣٩٣.

(٢) السّابق ٢/ ٣٩٣.

(٣) تقدّم ص: ٣٣، وقال ابن الأثير: «كان اعتمادهم أوّلًا على الحفظ، والضّبط في القلوب، والخواطر، غير ملتفتين إلى ما يكتبونه، ولا معوّلين على ما يسطّرونه؛ محافظةً على هذا العلم، =

الوجه الثّامن: ما ذكروه بأنّ المتونَ لم تُدوّن إلّا في القرنين: الثّاني والثّالث غيرُ صحيح، بل كان التّدوين، وكتابة الحديث من زمن النَّبيّ ﷺ[1]، ثم إنّ نقل الأحاديث لم يقتصر على تدوينها، بل منها ما كان ينقل مشافهة عن المشايخ، واتّصل نقلها إلى زمن التّدوين.

الوجه التّاسع: الجواب عن الكتب الّتي وقع التّمثيل بها، واستندوا عليها في استقرائهم، وبنوا عليها نتائجهم، وأحكامهم. ومِمّا ذكروه: "الموطّأ" لمالك، و"الرّسالة" للشّافعيّ. أمّا "الرّسالة": فلا يستقيم التّمثيل بها؛ لأنَّ موضوعها، ومادّتها في الأصول، والقواعد-غالبًا-، وليس في الأحاديث المسندة. وأمَّا"الموطّأ":

= كحفظهم كتاب الله ﷻ، فلمّا انتشر الإسلام، واتّسعت البلاد، وتفرّقت الصّحابة في الأقطار، وكثرت الفتوح، ومات معظم الصّحابة، وتفرّق أصحابُهم، وأتباعُهم، وقَلَّ الضّبط، احتاج العلماءُ إلى تدوين الحديث، وتقييده بالكتابة، ولعمري إنَّها الأصل، فإنَّ الخاطر يغفل، والذّهن يغيب، والذّكر يهمل، والقلم يحفظ، ولا ينسى)). جامع الأصول١/ ٤٠، وقال العُمريّ: ((الأسانيد كانت معروفة عند حفَّاظ الحديث؛ من الصّحابة، والتّابعين، لكن الالتزام بذكرها قبل كلّ حديثٍ لم يحدث إلَّا عقب ظهور الوضع في الحديث، والحاجة إلى التّحقّق من صحّة الأحاديث)). بحوث ص: ٥٦. باختصار.

(١) يراجع في هذا ما كتبه: الأعظميّ، ومحمّد عجّاج، والمعلِّميّ، والسّباعيّ وغيرهم، فقد أوضحوا بالدّلائل النَّيِّرة، والأمثلة الكثيرة بدء كتابة الأحاديث من عصر النّبوّة، وتتابع تدوينها، ومراحل ذلك إلى العصور المتأخِّرة، ونصّوا على الصُّحف، والنُّسخ التي دُوّنت في الزّمن الأوّل، وما وصل إلينا منها. ينظر: دراسات ١/ ٨٤-٣٢٥، و٢/ ٤٧١ فما بعدها- وهو من أفضل من كتب عن النّسخ الحديثيّة المخطوطة؛ الّتي يَرجع بعضُها في أصل تأليفه إلى القرن الثّاني، وكذا ما أفاض فيه عن كتابة الحديث وما مرّت به-، والسُّنَّة قبل التّدوين ص: ٣٤٣-٣٦١، وعلم الرّجال وأهمّيّته ص: ٤٩ فما بعدها، والسُّنَّة ومكانتها ص: ٧٧-٧٨.

فإنَّه كتابُ حديثٍ وفقهٍ، وتوجد فيه أحاديث مرسلة، وبلاغات، ومنقطعات، ولكن يُجاب عمَّا ذكروه من وجوه:

أ- أنّ الغالب على"الموطّأ" الأحاديث الموصولة المسندة، وأمَّا البلاغات، والمراسيل فإنَّها أقلّ منها، وبناءً عليه فإنَّ الحكم للغالب، وقد وصلتنا كتبٌ أخرى غير"الموطّأ" جاءت فيها الأحاديث مسندة؛ كـ"الجامع" لمعمر، و"المسند" للطّيالسيّ.

ب- أسانيد هذه البلاغات، والمراسيل محفوظة، فقد جاءت مسندة موصولة مِمّن هم في عصر مالك، وبعضها مِمّن هم قبل عصره، بل بعضها أسندها مالك نفسه في مواضع أخرى، فدلّ على أنّ أسانيدها محفوظة، وإن لم يسندها مالك، وعدم إسناده لها له ما يبرّره عنده -كما تقدَّم-.

ج- لا يختصّ"الموطّأ"بالحديث فقط، بل جمع معه الفقه[1].

د- يُشترط لقبول الأسانيد الاتّصال، وعدالة الرّواة، والسّلامة من العلل، فإذا توافرت فيما بلغنا من الأسانيد عند المتأخِّرين، فقد تمّت شروط قبولها، فلا موجب لردِّها.

هـ- لا يوجد في أحاديث الرّسول ﷺ الصّحيحة الّتي بلغتنا، أيّ تعارض، ولا بينها أيّ تضادّ؛ لا في أحكامها، وتشريعاتها، ولا في أخبارها، ومقاصدها بل كلّها

(١) قال الأعظميّ-وذكر دراسة شاخت" لموطأَيْ" مالك والشّيبانيّ، و"الأمّ" للشّافعيّ-: ((وغنيّ عن القول: أنّ هذه الكتب أقرب ما تكون إلى الفقه من كتب الحديث، وعلى الرّغم من ذلك فقد عَمَّم نتيجته الّتي وصل إليها في دراسته لتلك الكتب، وفرضها على كافَّة كتب الحديث، وكأنَّه ليست هناك كتب خاصّة بالأحاديث النّبويّة، وكأنَّه ليس هناك فرقٌ بين طبيعة كتب الفقه، وكتب الحديث، ويبدو أنّه لم يتنبه إلى أسلوب الكتب الفقهيّة)). دراسات ٢/ ٣٩٨.

متوافقة، متماسكة، متعاضدة؛ وهذا دليلٌ عمليٌّ على حفظ الله لها، وبقائها محفوظة لم يُزد فيها، ولم يُنقص منها شيئًا، وما وُجِدَ في بعضها من تعارض في الظَّاهر قد بيّنه الأئمّةُ، وصنَّفوا المصنَّفات في التّوفيق بينها؛ مثل "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة، و"شرح مشكل الآثار" للطّحاويّ.

الوجه العاشر: احتجاجهم على الوضع بكون الأئمَّة يذكرون أرقامًا هائلة لما يحفظونه، بينما لا يُوجد في كتبهم إلَّا العدد القليل؛ هذا احتجاج باطل؛ إذ إنَّ هذه الأرقام لا تختصّ بمتون الأحاديث، بل تشمل الطّرق والأسانيد، والصّحيح، وغير الصّحيح، وتشمل-أيضًا-الموقوفات، والمقطوعات(١).

الوجه الحادي عشر: الطّعن في رموز نقلة الحديث، والمكثرين من روايته لم يكن موجَّهًا لأشخاصهم، بل سلّمًا إلى الطّعن في أحاديثهم، والتّشكيك في رواياتهم، فإذا ما تمّ لهم ذلك خلصوا إلى الطّعن في السُّنَّة عمومًا، على طريقة سلفهم الزّنادقة؛ عندما طعنوا في الصّحابة بقصد إبطال الأحاديث(٢).

---

(١) ينظر: دراسات ٢/ ٥٩٥-٥٩٨.

(٢) قال أبو زرعة الرّازيّ: «إذا رأيت الرّجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنّه زنديقٌ، وذلك أنّ الرّسول ﷺ عندنا حقٌّ، والقرآن حقٌّ، وإنّما أدّى إلينا هذا القرآن، والسُّنن أصحابُ رسول الله ﷺ، وإنّما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسُّنَّة، والجرح بهم أَوْلى، وهم زنادقة». الكفاية ص: ٤٩، وقال العلائيّ: «الصّحابة نقلة الشّريعة، ولم تصل إلى الأمّة إلَّا من جميعهم، فمتى تطرَّق الطّعن إلى أحدٍ منهم حصل التّشويش في أصول الشّريعة، ولم يبقَ بأيدينا-والعياذ بالله- متمسّك بشيء منها، وأدَّى ذلك إلى الانحلال بالكلّيّة، ولا محذور أصعب من هذا». منيف الرّتبة ص: ٦٠. باختصار، قال السّباعيّ-في معرض ردِّه =

ثانيًا: علم رواة[1] الحديث[2]:

١ – المراد به. ٢ – أهمّيّته، وفوائد معرفته. ٣ – نشأته، وبداية التّصنيف فيه.

٤- جهود المحدِّثين في العناية به.

= على جولدتسيهر-: ((وهنا نجد من حقِّنا، وواجبنا أن نزيح السّتار عن مؤامرة هذا اليهوديّ المستشرق على أكبر إمامٍ من أئمَّة السُّنَّة في عصره، بل على أوّل من دَوَّن السُّنَّة من التّابعين؛ لنرى ما فيها من خبثٍ، ولؤمٍ ودسٍّ، وتحريفٍ، وإنّها لخطَّةٌ مُبَيَّتَةٌ من هذا المستشرق أن يهاجم أركان السُّنَّة واحدًا بعد آخر، فلقد هاجم أكبرَ صحابيٍّ رَوَى الحديث عن رسول الله ﷺ؛ وهو أبو هريرة ﷺ، حتّى إذا فرغ من تهديم أبي هريرة ﷺ على زعمه، جاء هنا ليهدم ركن السُّنَّة في عصر التّابعين، حتّى إذا تمَّ له؛ انهارت السُّنَّة بعد أنْ وجَّه إليها المعاول من ناحيتين: ناحية رواتها وأئمّتها، وناحية الشَّكِّ بها جملةً، كما ترى صنيعه هنا، ولكنّ الله غالب على أمره، ولا بُدَّ للحقِّ من هزيمة الباطل مهما أوى الباطل إلى ظلٍّ ظليلٍ، وركنٍ متينٍ)). السُّنَّة ص: ٢٣١. وينظر تفصيل الرّدّ ص: ٢٢٠- ٢٦٣ منه.

(١) **رواة:** جمع راوٍ، وهو النّاقل يقال: رَوَى فلانٌ حديثًا يرويه فهو راوٍ؛ إذا حَمَلَه ونَقَلَه. (الصّحاح ٦/ ٢٣٦٤، والمصباح المنير ص: ٩٤. (مادّة: روى).

والرُّواة: ((هم الّذين يأتون بالماء فالأصل هذا، ثمّ شُبِّه به الّذي يأتي القوم بعلمٍ، أو خبرٍ فيرويه؛ كأنَّه أتاهم بِرِيِّهم من ذلك)) (مقاييس اللّغة ٢/ ٢٥٣. (مادّة: روى).

وكرواة الحديث هم: حملة حديث رسول الله ﷺ، ومبلِّغوه؛ بدءًا من الصّحابة وانتهاءً بمشايخ أصحاب الكتب المسندة.

(٢) من الكتب المؤلّفة في هذا العلم: ١-"علم الرّجال وأهمّيّته" لعبد الرّحمن المعلِّميّ، ٢-"بحوث في تاريخ السُّنَّة المشرّفة" لأكرم العُمريّ، ٣-"علم الرّجال نشأته وتطوّره" لمحمّد الزّهرانيّ، ٤-"علم رجال الحديث" لتقيّ الدّين النّدويّ.

١- المراد به: علمٌ يُعنى بتواريخ الرُّواة، وتراجمهم(١).

قال حاجي خليفة: ((هذا العلم من فروع التّواريخ من وجهٍ، ومن فروع الحديث من وجهٍ آخر))(٢)، وقال المعلِّميّ: ((إنَّ معرفة أحوال الرّجال من أهم أنواع التّاريخ))(٣). ولا شَكَّ أنَّ علم الرُّواة من فروع التّاريخ، قال العُمريّ: ((وقد دَأَبَ القُدَامى والـمُحدَثون على اعتبار علم الرّجال من فروع علم التّاريخ))(٤). وهذا المفهوم باعتبار أنَّ التّاريخ يشمل —مع ذكر الحوادث- التّعريف بالرُّواة، وذكر وفياتهم؛ ومن هنا جاءت تسمية المؤلَّفات في الرُّواة: بـ"كتب التّاريخ"،

---

(١) **الفرق بين علم الإسناد، والرّواة، والجرح والتّعديل**: يُعدُّ علمُ الرّواة مفردةً من مفردات علم الإسناد؛ إذ هو يبحث في شؤونهم، وما يتَّصل بهم، وأمَّا علم الإسناد فيشمل ذلك، ويشمل- أيضًا-الأمور المتعلِّقة بالإسناد؛ كالاتِّصال، والانقطاع، والصِّحَّة، والضَّعف، والتَّعليل، والتَّرجيح، وألفاظ التّحمّل، والأداء، قال ابن حجر: ((علم الإسناد يُبحث فيه عن صِحَّة الحديث، أو ضعفه؛ ليعمل به، أو يترك؛ من حيث: صفات الرّجال، وصيغ الأداء)) النّزهة ص: ٢٢. ويُعدّ علم الجرح والتّعديل عنصرًا من عناصر علم الرّواة، بل ركنه الأهمّ.

(٢) كشف الظّنون ١/ ٢٣، وذكره صدّيق حسن في "أبجد العلوم" ٢/ ٢٩. بدون عزوٍ إليه.

(٣) علم الرّجال ص: ٩١، وينظر: ص: ١٧منه. وفي الموضع الأخير قال: ((فروع التّاريخ))، بدل: ((أنواع التّاريخ)).

(٤) موارد الخطيب ص: ٦، وينظر: بحوث ص: ٢٠٧. وعَقَدَ مبحثًا حول هذا؛ سَمَّاه: ((علم الرّجال والتّاريخ)). ينظر ص: ٢٠٦-٢١٠. وقال: ((وعندما ذكر السّخاويّ قوائم بأسماء التّصانيف في التّاريخ؛ أورد ضمنها أنواع المصنَّفات في علم الرّجال)). بحوث ص: ٢٠٧، وينظر: الإعلان ص: ٢١٧-٢٤١، و ٣١٥-٣١٧.

قال ابن الصّلاح: ((تواريخ المحدِّثين مشتملة على ذكر الوفيات؛ ولذلك، ونحوه سُمِّيت: "تواريخ"))[(١)]، وقال السّخاويّ: ((تواريخ الرُّواة، والوفيات: وحقيقة التّاريخ: التّعريف بالوقت الّتي تضبط به الأحوال في المواليد، والوفيات، ويلتحق به ما يتّفق من الحوادث، والوقائع الّتي ينشأ عنها معانٍ حسنة، مع تعديلٍ وتجريحٍ، ونحو ذلك، وحينئذ فالعطف بالوفيات من عطف الأخصّ على الأعمّ))[(٢)].

****ويتناول هذا العلم معرفة كافَّة العناصر المتعلِّقة بالرُّواة، والتي تضمّنتها المصنَّفات فيهم؛ وهذا بيان بها، مع الإشارة لبعض فوائدها**[(٣)]:

أ – الاسم، والنّسب، والكنية، واللّقب، والنّسبة لبلدٍ أو قبيلةٍ أو حرفةٍ أونحوها: ومن فوائده: تعيين الرُّواة، وتمييز المشتبهين منهم، وكثيرًا ما يقع الاشتراك بين الرُّواة في هذه العناصر، أو بعضها فيحصل الاشتباه. والتّمييز بين الرُّواة المشتبهين محلّ عناية الأئمّة[(٤)]، وهناك كتب مفردة تُعنى بهم؛ كـ"المتّفق والمفترق"و"موضح أوهام

---

(١) علوم الحديث ص: ٣٤٥. وتتمّته: ((وأمّا ما فيها من الجرح والتّعديل، ونحوهما فلا يناسب هذا الاسم))، وقال العُمريّ: ((إنّ ذكر تواريخ الوفيات في كتب الرّجال هي الّتي سوّغت لبعضهم إطلاق اسم التّاريخ على مصنَّفاتهم)). موارد الخطيب ص: ٤٠٣، وقال: ((إنَّ بعض المؤلِّفين أطلقوا على كتبهم في الرّجال اسم التّاريخ؛ منذ فترة مبكِّرة ترجع إلى النِّصف الأوَّل من القرن الثّالث الهجريّ)) بحوث ص: ٢٠٦، وينظر: ص: ٢٠٧.

(٢) الفتح ٤/ ٣٦٢-٣٦٣.

(٣) تكلّم المعلِّميّ في "علم الرّجال" ص: ٦٧-٨٠ عن فوائد بعض هذه العناصر كلامًا نافعًا ماتعًا، ومثّل لها، استفدت منه في هذا المبحث، ونقلت بعض كلامه وأمثلته في الحواشي عند ذكر العناصر -كما سيأتي-.

(٤) ومن هؤلاء: المزّيّ، والذّهبيّ، ومغلطاي، وابن حجر، فنجدهم يذكرون مع رواة الكتب السِّتَّة =

الجمع والتّفريق"كلاهما للخطيب البغداديّ، و"الإكمال" لابن ماكولا، وغيرها كثير.

ب - تاريخ الولادة، والوفاة -سنةً، وشهرًا، ويومًا، ومكانًا-، وتحديد الطّبقة: ومن فوائده: تحديد عصر الرّاوي، وطبقته، وإمكان المعاصرة واللّقيا والسّماع بين الرُّواة، ومعرفة الاتّصال والانقطاع في الأسانيد، وكشف الكذّابين من الرُّواة، والتّمييز بين المشتبهين.

ج - الشّيوخ والتّلاميذ: ومن فوائده: معرفة مكانة الرّاوي العلميّة، ومقدار طلبه للعلم، ونشره له، وسعة مرويّاته، ومعرفة الاتّصال والانقطاع، وكشف المهملين في الأسانيد(١)، ومعرفة التّصحيف والتّحريف، والسّقط(٢)، والزّيادة والنّقص، والتّقديم والتّأخير، ودفع شبهة التّكرار، وتقريب سنة الولادة، والوفاة إذا لم تتعيَّن(٣)،

= غيرَهم مِمّن لم يخرّجوا لهم؛ لغرض التّمييز.

(١) والإهمال يقع كثيرًا في الأسانيد، قال المعلِّميّ -في تعداد فوائد الشّيوخ والتّلاميذ-: «كثيرًا ما يقع في أسانيد كتب الحديث، ونحوها ذكر الاسم-مثلًا-بدون ما يتميَّز به؛ كأن يقع: محمّد بن الصَّبَّاح الدّولابيّ، عن خالد، عن خالد، عن محمّد، عن أنس. وطريق الكشف: أن تنظر ترجمة الدّولابيّ تجد في شيوخه: خالد بن عبد الله الواسطيّ، ثمّ تنظر في ترجمة الطّحان تجد في شيوخه: محمّد بن سيرين، ثمّ تنظر ترجمة ابن سيرين تجد في شيوخه: أنس بن مالك ﷺ، وإن شئت فابدأ مِن فوق: فانظر ترجمة أنس بن مالك ﷺ تجد في الرُّواة عنه: محمّد بن سيرين. . . وهكذا». علم الرّجال ص: ٧١.

(٢) مثّل المعلِّميّ بمن سقط اسمه في الإسناد: أبو عبد الرّحمن بن بكار بن أبي ميمونة، فإنّه بعد الرّجوع إلى ترجمة الرّاوي عنه؛ ذُكر في شيوخه: أحمد بن بكار، فإذا هو المذكور في الإسناد. علم الرّجال ص: ٧١-٧٢.

(٣) ينظر: مثاله في علم الرّجال للمعلِّميّ ص: ٧٣-٧٤.

وتحديد الطّبقة، ورفع الجهالة العينيّة، أو الحاليّة(١).

د- **الجرح والتّعديل**: وهو أهم معارف علم الرُّواة، ومقصوده الأعظم، ومن فوائده: معرفة من تُقبل روايته، ومن تُردّ؛ مطلقًا، أو مقيّدًا، قال ابن حجر-وذكر التّوثيق، والتّجريح-: ((عليهما مدار التّضعيف والتّصحيح))(٢)، وقال: ((وفائدة إيراد كلِّ ما قيل في الرّجل من جرحٍ، وتوثيقٍ يظهر عند المعارضة))(٣).

هـ -**المرويّات**: ومن فوائدها: معرفة مكانة الرّاوي في العلم، وسعة مرويّاته، وانتشارها، ومرتبته في الحفظ، ومعرفة أسباب الجرح، ومِمّا يعتنون بذكره المناكير، لا سيما في كتب الضّعفاء؛ لبيان سبب الجرح، والتّدليل على الضّعف، وتحديد نوعه، ودرجته.

و- **الرّحلات**: ومن فوائدها: معرفة الاتّصال والانقطاع في الأسانيد، واللّقيا بالمشايخ، وإمكانيّة السّماع، والاطّلاع على سعة علمهم، وكثرة أحاديثهم، والاستكثار

---

(١) قال ابن حجر- في فائدة الزّيادة على المزّي في عدد التّلاميذ-: ((فإنَّ أجلَّ فائدةٍ في ذلك هو في شيءٍ واحدٍ؛ وهو: إذا اشتهر أنَّ الرّجل لم يروِ عنه إلَّا واحدٌ، فإذا ظفر المفيدُ له براوٍ آخر، أفاد رفعَ جهالة عين ذلك الرّجل؛ برواية راويَينِ عنه، فتتبُّع مثل ذلك، والتّنقيب عليه مهمٌّ)). التّهذيب ١/ ٤.

(٢) السّابق ١/ ٣.

(٣) السّابق ١/ ٥، ومِمّا ذكره المعلِّميّ في سياق الفوائد، قال: ((قد يذكرون في ترجمة الرّجل ما يُعلم منه أنّه ثقةٌ في شيءٍ دون آخر؛ كأن يكون مدلِّسًا فيُحتجّ بما صرّح فيه بالسّماع فقط، أو يكون اختلط بأخرة، فيُحتجّ بما حدَّث به قبل الاختلاط فقط، أو يكون سيّء الحفظ، فيُحتجّ بما حدّث به من كتابه فقط، أو نحو ذلك، فربّما أخرج البخاريّ ومسلمٌ، أو أحدهما لبعض هؤلاء من صحيح حديثه، فيقع الوهم لبعض العلماء أنَّ ذلك الرّجل ثقةٌ مطلقًا؛ بحجّة أنّه أخرج له صاحب "الصّحيح")). علم الرّجال ص: ٧٥.

من الأسانيد والطّرق، والظّفر بالأسانيد العالية، وجمع الغرائب والأفراد، والتّفقّه في الدّين قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾(١)، والوقوف على ما كابده أهل الحديث من المشاقّ، وواجهوه من الأخطار في سبيل طلبه، وجمعه، وفي الحديث المرفوع: ((ومن سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا، سهّل الله له به طريقًا إلى الجنّة)). رواه مسلم(٢).

ز- **المؤتلف والمختلف، والمتّفق والمفترق، والمتشابه**: ومن فوائده: ضبط الأسماء، وتمييزها، لا سيما المشتبه منها، والحماية من الغلط، والتّصحيف، والتّحريف فيها.

ح- **السِّير، والشّمائل، والصّفات الخَلْقيّة والخُلُقيّة، والأقوال، والأعمال، والعقيدة، والمذهب**: ومن فوائده: أخذ الدُّروس والعبر، وتعلّم الهدي والسَّمت، واكتساب الأسوة والقدوة، والمعرفة بمناقبهم وأقدارهم، والاطّلاع على عنايتهم بالعلم، وعملهم به، وجهودهم في تحصيله، وبذله، والإقرار لهم بالسّابقة والفضل، والإجلال والمحبّة لهم، والدّعاء والتّرحّم عليهم، وتمثّل هذه العناصر الجانب الرُّوحيّ لعلم الرُّواة.

ط- **المصنَّفات**: ومن فوائدها: التّعرّف على آثارهم، ونتاجهم العلميّ؛ والّذي يبرز مكانتهم في الفنِّ، وجهودهم في خدمته، والعناية به، ومعرفة كتب الفنّ، والتّسلسل الزّمنيّ لها.

---

(١) سورة التوبة/ الآية: ١٢٢.

(٢) صحيح مسلم رقم: ٢٦٩٩ من رواية أبي هريرة ﷺ؛ وهو حديث طويل.

ي – الكتب الّتي خرَّجت أحاديثهم؛ كالكتب السِّتَّة: ومن فوائدها: معرفة شروط الأئمَّة في كتبهم، ومكانة هذه الكتب، والدّلالة على شهرة رواتها، والاحتجاج أو الاستشهاد بهم، لا سيما الكتب الّتي اشترطت الصحَّة، ويؤكِّد أهمّيّة هذا العنصر؛ تلك الكتب المصنَّفة في رجال كتابٍ، أو كتبٍ معيّنةٍ.

ك– المصطلحات الخاصّة بالرُّواة: كالسّابق واللّاحق، والوحْدَان، والأفراد، والموالي، والإخوة والأخوات، والمبهمات، والطّبقات، ورواية الأكابر عن الأصاغر، وعكسه، وغيرها: وفوائدها كثيرة؛ ستأتي –إن شاء الله تعالى–مفصّلةً عند دراسة هذه المصطلحات.

٢– أهمّيّته، وفوائد معرفته:

علم رواة الحديث ذو أهمّيّة بالغة، ومكانة عليّة؛ ورتبة سنيّة، كيف لا؟! والهدف من وضعه خدمةُ حديث رسول الله ﷺ، ومعرفة صحيحه من ضعيفه، مع فوائده العظيمة، وثماره الجليلة. قال عليّ بن المدينيّ: ((التّفقّه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرّجال نصف العلم))(١)، وقال ابن العماد: ((إنَّ معرفة السّند لا تتمُّ إلّا بمعرفة الرُّواة، وأجلُّ ما فيها تَحْفَظُ السّيرةَ، والوفاةَ))(٢)، وقال السّخاويّ–عن

(١) المحدِّث الفاصل ص: ٣٢٠، وعنه: الذّهبيّ في السِّير١١/٤٨، وذكره الخطيب في الجامع ٢/ ٢١١ تحت عنوان: ((كَتْبُ الأحاديث الـمُعَادة))، وجاء عنده: ((معاد الحديث)) بدل: ((معاني الحديث)). وكذا عند البيهقيّ في الشّعب ٢/ ٢٩٠. قال حاجي خليفة –في توضيح كلام ابن المدينيّ–: ((فإنَّه سندٌ، ومتنٌ، والسّند: عبارة عن الرُّواة، فمعرفة أحوالها نصف علم الحديث على ما لا يخفى)). الكشف ١/ ٨٧، وكذا في أبجد العلوم ٢/ ٦١ لصدّيق حسن، دون أنْ ينسبه إليه.

(٢) الشّذرات ١/ ٨.

علم التّاريخ-: ((وهو فنٌّ عظيمُ الوقع من الدّين، قديمُ النّفع به للمسلمين، لا يُستغنى عنه، ولا يُعتنى بأعمّ منه، خصوصًا ما هو المقصد الأعظم منه؛ وهو البحث عن الرُّواة، والفحص عن أحوالهم في ابتدائهم، وحالهم، واستقبالهم؛ لأنَّ الأحكام الاعتقاديّة، والمسائل الفقهيّة مأخوذة من كلام الهادي من الضّلالة، والـمُبصِّر من العمى والجهالة، والنَّقلةُ لذلك هم الوسائط بيننا وبينه، والرّوابط في تحقيق ما أَوْجَبه وسَنَّه، فكان التّعريف بهم من الواجبات، والتَّشريف بتراجمهم من المهمّات؛ ولذا قام به في القديم والحديث أهلُ الحديث، بل نجوم الهدى، ورجوم العدى))[(١)]، وقال ابن الأثير: سُنَّة رسول الله ﷺ تحتاج إلى شرح أحوال رواتها، وأخبارهم[(٢)]، وقال المعلِّميّ: ((إنَّ معرفة أحوال الرّجال من أهمِّ أنواع التّاريخ))[(٣)]. ويُعدُّ علمُ الرُّواة جزءًا من علم الإسناد، فيستمدّ أهمّيّته من أهمّيّته، وفوائده من فوائده، وقد سبقت في مبحث الإسناد، كما سبقت جملة من فوائده عند ذكر عناصره، وسيأتي بعضها عند ذكر فوائد الجرح والتّعديل؛ فإنّه من مفرداته[(٤)]. ومِمّا يدلُّ على أهمّيّته؛ أنَّهم جعلوا من شرائط المحدِّث، والحافظ المعرفة به، واختلفوا في حدِّ هذه المعرفة[(٥)]. قال السّبكيّ: ((إنَّما المحدِّث من عرف الأسانيد، والعلل، وأسماء الرّجال. . .))إلخ[(٦)]،

(١) الفتح ٤/ ٣٦٥.

(٢) أسد الغابة ١/ ٩. بتصرف يسير.

(٣) علم الرّجال وأهمّيّته ص: ٩١، وينظر: ص: ١٧ منه. وقال في هذا الموضع: ((فروع))، بدل ((أنواع)).

(٤) ينظر: ص: ٤٠٩-٤١٠.

(٥) ينظر: تدريب الرّاوي ١/ ٤٨-٤٩.

(٦) معيد النّعم ص: ٨٢.

وقال المعلِّميّ: ((كان الرّجل لا يُسمَّى عالماً حتّى يكون عارفًا بأحوال رجال الحديث))[١]. ومِمَّا يؤكِّد أهمّيّته أنّ علماء الحديث خصّصوا أنواعًا من علم المصطلح في رواة الحديث، كما أفردوا هذه الأنواع بمصنّفات خاصّة-كما سيأتي-. وقد شارك المحدِّثين غيرُهم في كتابة التّراجم، لكن مع اختلافٍ في المنهج، وتفاوتٍ في العناية، فهناك عناصر في التّراجم عند المحدِّثين لا توجد عند غيرهم، ومردُّ ذلك إلى الهدف منها؛ وهو خدمة الحديث النّبويّ[٢].

٣- نشأته، وبداية التّصنيف فيه:

بدأ هذا العلم منذ صدر الإسلام، فقد جاء في القرآن الكريم الأمر بالتّثبّت والتّبيّن، ووَرَدَ الثَّناءُ على الأنبياء، وأتباعهم، وذِكْرُ شيءٍ من سيرهم، ومناقبهم، وذمُّ الكافرين، والمنافقين، وأهل الكتاب، وفي السُّنَّة بعض الأحاديث الدَّالة على جواز الغيبة للمصلحة الشرعيّة، ولكنّ هذه النّصوص لا تعدو أن تكون إلماحات يسيرة، وإشارات قليلة لهذا العلم. ومن عناصر هذا العلم معرفة الأسماء، والكنى، والأنساب، وكانت هذه متداولة قَبْل

(١) السّابق ص: ٣٣.

(٢) قال العُمريّ: ((يبرز تأثير علم الرّجال على كتب التّراجم من حيث الشّكل والمحتوى، رغم أنّ كتب التّراجم لم تقتصر على رجال الحديث. . . ويظهر أثر علم الرّجال في التّنظيم العام الّذي اتّبعته كتب التّراجم في ترتيب مادّتها، فالتّنظيم على الطّبقات، أو على حروف المعجم؛ هما أساس ترتيب كتب التّراجم، وقد سبقت كتبُ الرّجال إلى استعمال هذين الأساسين في عرض مادّتها. . . ويظهر مثل هذا التّأثير لعلم الرّجال-أيضًا- في بعض كتب التّاريخ العامّ، الّتي اهتمّت بالتّراجم كثيرًا؛ مثل كتاب"المنتظم" لابن الجوزيّ، وكتاب "البداية والنّهاية" لابن كثير، و"تاريخ الإسلام" للذّهبيّ)). بحوث ص: ٢٠٩-٢١٠.

الإسلام، وقد عُرف عن العرب اهتمامهم بالأنساب. وأمَّا نشأته البارزة، فكانت عند بداية السّؤال عن الإسناد، فقد كان ظهورُه نتيجةَ البحث عن رواته، والسّؤال عنهم؛ لأنّ ذلك يقتضي معرفة أحوالهم، والكلام فيهم، ولَمَّا تباعد النّاس عن عصر النّبوّة، وتقادم الزّمان، وتعاقبت الأجيال، واتّسعت رقعة الإسلام؛ انتشرت الأحاديث، وطالت الأسانيد، وكَثُرَ الرُّواة، وتشابهوا في أسمائهم، وأنسابهم، واتّسعت الرّواية في الأمصار، وكَثُرَ الوضّاعون، وأهل الأهواء؛ فاشتدَّت الحاجة لهذا العلم، فكان لا بُدَّ من التّأليف فيه، ووضع قواعده، فظهرت عندئذٍ المؤلّفات فيه، وتعدّدت، وتنوّعت. قال المعلِّميّ -بعد أن ذكر التّدوين في الحديث-: ((فأمَّا التّأليف في أحوال الرّجال، فإنَّه تأخَّر قليلًا، وقد ذكر ابن النّديم[1]: أنَّ للّيث بن سعد (٩٤-١٧٥هـ) "تاريخًا"، وأنّ لابن المبارك (١١٨-١٨١هـ) "تاريخًا"، وقال الذّهبيّ -في ترجمة الوليد بن مسلم المتوفَّى سنة ١٩٥هـ-:((صنّف التّصانيف، والتّواريخ))[2]، ثمّ ألَّف ابنُ معين، وابنُ المدينيّ وغيرُهما، واتّسع التّأليف جدًّا))[3]. وهذا التّأخّر النّسبيّ في التّصنيف في الرُّواة يعتبر طبيعيًّا؛ لأنَّ عامَّة العلوم الإسلاميّة لم تُدوّن في وقتٍ مبكّرٍ، ومرّت في نشأتها حتّى اكتمالها بمراحل متدرِّجة، وكانت المعلومات المتعلِّقة بالرُّواة قبل تدوينها تنقل مشافهة.

---

(١) الفهرست ص: ٢٨١، ٣١٩.

(٢) التّذكرة ١/ ٣٠٢.

(٣) علم الرّجال وأهمّيّته ص: ٥٧. والمقصود بالتّاريخ هنا؛ تاريخ الرُّواة، وبيان حالاتهم؛ وهو من فروع التّاريخ العامّ-كما تقدَّم-؛ ولذلك كانت كتب الرّجال يطلق عليها: "التّاريخ"، وبعض المحدِّثين أطلقوا على كتبهم في الرّجال اسم: "التّاريخ"، ومنذ فترة مبكِّرة -كما تقدَّم-.

أساليب العلماء في التّصنيف فيه[(١)]:

سلك العلماء في ذلك عدَّة طرق؛ وهي:

١- التَّصنيف في الصّحابة خاصّة، ومن ذلك: "الاستيعاب" لابن عبد البرّ، و"الإصابة" لابن حجر.

٢- التّصنيف في طبقات الرُّواة، وتشمل التّرجمة للصَّحابة، وسائر الرُّواة ومن ذلك: "الطّبقات الكبرى" لابن سعد، و"الطّبقات" لخليفة بن خيّاط.

٣- التّصنيف في الجرح والتّعديل؛ وهو على ثلاثة أقسام:

أ- التّصنيف في الثّقات خاصّة؛ مثل: "الثّقات" لابن حبّان، و"معرفة الثّقات" للعجليّ.

ب- التّصنيف في الضّعفاء خاصّة؛ مثل: "الضّعفاء" للعقيليّ، و"المجروحين" لابن حبّان.

ج- التّصنيف في الجمع بين الثّقات والضّعفاء؛ مثل: "التّاريخ الكبير" للبخاريّ، و"الجرح والتّعديل" لابن أبي حاتم.

والتّصنيف في هذه الأنواع الثلاثة: (الصّحابة، والطّبقات، والجرح والتّعديل) ظهر ما بين أواخر القرن الثّاني، ومنتصف القرن الثّالث-

---

(١) اتّسمت الكتب المصنّفة في رواة الحديث بعدّة سمات؛ منها: الجدّة، والموضوعيّة، والتّميّز، والدِّقَّة، والتّوثيق، والمنهجيّة الفذَّة، والإنصاف، والاختصار، وتجنّب الحشو والمبالغة، واشتملت على معلومات مهمّة غير التّراجم. يراجع: بحوث ص: ٢٠٨-٢٠٩. قال المعلِّميّ: «العالـمُ محتاجٌ إلى جميع كتب الرّجال؛ لأنَّه يجد في كلٍّ منها ما لا يجد في غيره، وإنْ لم يكن عنده إلَّا بعضها فكثيرًا ما يبقى بحسرته، وكثيرًا ما يقع في الخطأ». علم الرّجال ص: ٨٠.

تقريبًا-، ثمّ كثرت، وتوسّعت بعد ذلك توسّعًا كبيرًا[(١)].

٤- التّصنيف في رجال بلد معيّن؛ مثل: "تاريخ بغداد" للخطيب، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر. وظهر هذا النّوع في النِّصف الثّاني من القرن الثّالث[(٢)].

٥- التّصنيف في معرفة أسماء الرُّواة، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، وبلدانهم، وتمييزها، والمؤتلف والمختلف، والمتّفق والمفترق، والمتشابه؛ مثل: "الكنى والأسماء" للدُّولابيّ، و"الإكمال" لابن ماكولا، و"الأنساب" للسّمعاني، و"المتّفق والمفترق" للخطيب، و"معجم البلدان" للحمويّ، و"نزهة الألباب في الألقاب" لابن حجر.

٦- التّصنيف في رجال كتابٍ، أو كتبٍ معيَّنة؛ مثل: "الجمع بين رجال الصّحيحين" لابن طاهر، و"تهذيب الكمال" للمزّيّ، وفروعه. وهذان النّوعان الأخيران ظهرا مُتأَخِّرَيْن عمّا سبقهما[(٣)].

٤- جهود المحدِّثين في العناية به:

بذل المحدِّثون جهودًا كبيرة ومشكورة في العناية بهذا العلم: جمعًا، وضبطًا، وتدوينًا؛ فكان من ثمار جهودهم أن ذلَّلوا صعابه، وحرَّروا مسائله، وضبطوا أصوله،

(١) ينظر: علم الرّجال لمحمد الزّهرانيّ ص: ٣٥، وينظر: وفيات أوائل المصنِّفين في هذه الأنواع؛ عند ذكر المصنَّفات فيها.

(٢) ينظر: بحوث ص: ١٤٢.

(٣) هناك طرائق أخرى للعلماء في التّصنيف؛ كالتّصنيف في أهل قرنٍ واحدٍ؛ كـ"الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة" لابن حجر، أو مذهبٍ معيّنٍ؛ كـ"طبقات الحنابلة" لابن أبي يعلى، لكنَّها في تراجم عموم العلماء، وليست خاصّة برواة الحديث، وهناك المصنَّفات في المشيخات -وستأتي دراستها-؛ وهي تختصّ بمشايخ إمام واحد.

وجمعوا شتاته، ودوّنوا ذلك في مصنَّفات مبسوطات ومختصرات، حتّى تبوّأ مكانةً عاليةً، ومنزلةً رفيعةً، وهذه الجهود المباركة تُذكر فتُشكر، وتُؤثر فتُحمد. قال ابن الأثير-عن المحدِّثين السّابقين-: ((فتعبوا-رحمهم الله-لراحة من بعدهم، ونصبوا لدعة من اقتفى آثارهم))(١)، وقال المعلِّميّ: ((فكان العالم يَعرف أحوال من أدركهم؛ إمّا باختباره لأحوالهم بنفسه، وإمّا بإخبار الثّقات له، ويعلم أحوال من تَقدَّمه بإخبار الثّقات، أو بإخبار الثّقات عن الثّقات. . . وهكذا، ويحفظ ذلك كلّه كما يحفظ الحديث بأسانيده، حتّى كان منهم من يحفظ الألوف، ومنهم من يحفظ عشرات الألوف، ومنهم من يحفظ مئات الألوف بأسانيدها؛ فكذلك كانوا يحفظون تراجم الرُّواة بأسانيدها))(٢)، وقال-أيضًا-: ((فهذه الثّروة العظيمة الّتي بيد المسلمين من تراجم قدمائهم، إنّما جاءت من احتياج المحدِّثين إلى معرفة أحوال الرُّواة، فاضطرُّوا إلى تتبّع ذلك، وجمع التّواريخ والمعاجم، ثمّ تبعهم غيرهم))(٣)، وقال محمّد أبو شهبة: ((عُنِيَت الأمَّة الإسلاميّة بالرُّواة، والمرويّات من حيث القبول والرّدّ، ووضعوا في ذلك أدقّ،

---

(١) جامع الأصول ١/ ٤٧. قال ابن تيميّة: ((باب المعرفة بأخبار النَّبيّ ﷺ، وأقواله وأفعاله. . . ، أَعلَمُ النّاس به أهل العلم بحديثه؛ الّذين اجتهدوا في معرفة ذلك، وطلبه من وجوهه، وعلموا أحوال نقلة ذلك، وأحوال الرّسول ﷺ من وجوه متعدِّدة، وجمعوا بين رواية هذا وهذا وهذا، فعلموا صدق الصّادق، وغلط الغالط، وكذب الكاذب؛ وهذا علمٌ أقام الله له من حفظ به على الأمّة ما حفظ من دينها، وغير هؤلاء لهم تبع فيه: إمّا مستدلٌّ بهم، وإمّا مقلِّد لهم)). منهاج السُّنَّة ٧/ ٤٢٢-٤٢٣.

(٢) علم الرّجال ص: ٣٤.

(٣) السّابق ص: ٤٠.

وآصل، وأحكم قواعد النّقد العلميّ الصّحيح، وتركوا لنا في علم تاريخ الرّجال ثروة نادرة، لا توجد في أيّة أمّة من الأمم الأخرى، وفي علم الجرح والتّعديل ما لم يُعرف عند أمّة أخرى، وكانت هذه العناية ممثّلة في علماء الحديث، وجهابذته، وأئمّته النّقاد؛ الّذين قضوا حياتهم في الارتحال، والأسفار، وجانبوا الرَّاحة والاستقرار في سبيل لقاء الرُّواة، والبحث عنهم، وميزانهم بميزانٍ دقيقٍ، لا تحيّف فيه على أحدٍ منهم، ولا غبن له، ولا نقص لحقِّه))[١]، وقال المستشرق اسبرنكر: ((فلم تكن فيما مضى أمّةٌ من الأمم السّالفة، كما أنّه لا توجد الآن أمّة من الأمم المعاصرة أتت في علم أسماء الرّجال بمثل ما أتى به المسلمون في هذا العلم العظيم الخطير؛ الّذي يتناول أحوال خمسمائة ألف رجلٍ، وشؤون حياتهم))[٢]، وقال المستشرق مرجليوث: ((ليفتخر المسلمون ما شاؤوا بعلم حديثهم))[٣].

(١) الوسيط ص: ٦.

(٢) قاله في تصديره بالإنجليزية لكتاب "الإصابة" لابن حجر طبعة كلكتا، بالهند، ١٨٥٣هـ.

(٣) قاله في كتابه: "المقالات العلميّة"ص: ٢٣٤ و٢٥٣، والنّقل بواسطة: مقدّمة المعلِّميّ للجرح والتّعديل، صفحة/ ب. وقال المستشرق أدم منتز: ((وقد اعتنى نقّادُ الحديث منذ أوّل الأمر بمعرفة رجال الحديث، وضبط أسمائهم، والحكم عليهم بأنّهم ثقات، أو ضعفاء، ثمّ نظروا في الأساس الّذي يُبنى عليه هذا الحكم؛ أعني الصّفات الّتي يجب توفّرها في المحدِّث الثّقة، وهو ما يعرف بالجرح والتّعديل، وقد أدَّت بهم الحاجة إلى السّند المتّصل أن يتجاوزوا البحث في حياة الرُّواة، والحكم عليهم إلى عمل تاريخٍ كاملٍ لهم، وهكذا وجدت تواريخهم في القرن الثّالث الهجريّ؛ مثل"تاريخ البخاريّ"و"طبقات ابن سعد")). قاله في كتابه: "الحضارة الإسلاميّة". ينظر: علم رجال الحديث ص: ١٠٥.

ونُبرز من خلال العناصر الآتية بعض جوانب هذا الجهد المميّز:

١- محاولة حصر جميع رواة الحديث، وكلّ من جاء ذكره في إسناد حديثٍ، أو روايةٍ، وتدوينهم في مصنّفات، وهذه عمليّة شاقّة دونها أعمار طويلة؛ فإنّها تتطلّب سبرًا لجميع الرّوايات، والكتب، والوقوف عليها مع تمييز المشتبهين فيها.

٢- التّرجمة والتّعريف بهم، وإيراد جميع المعلومات المتعلِّقة بهم بالأسانيد، وهذه مهمّة لا تقلُّ عن سابقتها؛ فيما تتطلّبه من الوقت والجهد إنْ لم تكن أشدّ.

٣- بيان أحوالهم من حيث الجرح والتّعديل، وتحديد مراتبهم فيهما، وهذه المهمّة أشدّ من سابقتيْها، فتحديد مرتبة كلّ راوٍ باختلاف الحالات والأوقات والأشخاص ليس بالأمر السَّهل الهيِّن، لا سيما إذا علمنا أنّ غالب معرفتهم بضبط الرُّواة إنّما تكون بسبر مرويّاتهم، ثمّ مقارنتها بروايات الثّقات، وعلى قدر الموافقة، والمخالفة يكون تحديد مراتبهم في الحفظ. قال الذّهبيّ: ((اعلم أنّ أكثر المتكلَّم فيهم ما ضعَّفهم الحفّاظ إلّا لمخالفتهم للأثبات))(١)، وقال ابن تيميّة: ((ولهم دلائل يستدلُّون بها على غلط الغالط))(٢)، وقال المعلِّميّ: ((وليسوا يوثِّقون الرّجل لظهور صلاحه في دينه فقط، بل معظم اعتمادهم على حاله في حديثه))(٣)، وقال-أيضًا-: ((وقد هيَّأ الله -تبارك وتعالى- لنا سلف صدقٍ تتبّعوا أحوال الرُّواة الّتي تساعد على نقد أخبارهم، وحفظوها لنا في جملةٍ ما حفظوا، وتفقَّدوا أحوال الرُّواة، وقضوا على كلِّ راوٍ بما

---

(١) الموقظة ص: ٥٢.

(٢) منهاج السُّنَّة ٧/ ٤٢١.

(٣) الأنوار ص: ٨٥.

يستحقّه، فميّزوا مَنْ يجب الاحتجاج بخبره ولو انفرد، ومن لا يجب الاحتجاج به إلّا إذا اعتضد، ومَنْ لا يُحتجُّ به، ولكن يستشهد، ومن يعتمد عليه في حالٍ دون أخرى، وما دون ذلك من متساهلٍ، ومغفَّلٍ، وكذّابٍ»(١).

---

(١) مقدّمة الجرح والتّعديل صفحة/ أ. باختصار. وقال-أيضًا-: «ليس نقد الرُّواة بالأمر الهيِّن، فإنّ النَّاقد لا بُدَّ أنْ يكون واسع الاطّلاع على الأخبار المرويّة، عارفًا بأحوال الرُّواة السّابقين، وطرق الرّواية، خبيرًا بعوائد الرُّواة، ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الدَّاعية إلى التَّساهل والكذب، والـمُوقِعَة في الخطأ والغلط، ثمّ يحتاج إلى أن يعرف أحوال الرّاوي متى ولد؟ وبأيّ بلد؟ وكيف هو في الدّين والأمانة، والعقل، والمروءة، والتّحفّظ؟ ومتى شَرَعَ في الطّلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟ ثمّ يعرف أحوال الشّيوخ الّذين يُحدِّث عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعادتهم في التّحديث، ثمّ يعرف مرويّات النّاس عنهم، ويعرض عليها مرويّات هذا الرّاوي، ويعتبرها بها، إلى غير ذلك مِمَّا يطول شرحه». المرجع السّابق صفحة/ ب، ج. وله في هذا المعنى كلام كثير متين، ومن ذلك: «اعتمادهم في اجتهادهم على طرقٍ: الطّريقة الأولى: النّظر فيمن رَوَى عن الرّجل. . . الطّريقة الثّانية: النّظر في القرائن. . . الطّريقة الثّالثة: وهي أعمّ الطّرق، اختبار صدقه، وكذبه بالنّظر في أسانيد رواياته، ومتونها مع النّظر في الأمور الّتي قد يستفاد منها تصديق تلك الرّوايات، أو ضعفها». الاستبصار ص: ٥٤-٥٦، وكتب تفصيلًا لهذه الطّرق، وقال-أيضًا-: «وكان الأئمَّة يعتبرون حديث كلِّ راوٍ، فينظرون كيف حدَّث به في الأوقات المتفاوتة؟ فإذا وجدوه يُحدِّث مرَّة كذا، ومرَّة كذا؛ بخلافٍ لا يحتمل ضعَّفوه، وربَّما سمعوا الحديث من الرّجل، ثمّ يَدَعُونه مدَّةً طويلةً، ثمّ يسألونه عنه، ثمّ يعتبر حرف مرويّاته برواية مَن روى عن شيوخه، وعن شيوخ شيوخه، فإذا رأوا في روايته ما يخالف رواية الثّقات حكموا عليه بحسبها. . . وتجدهم يجرحون الرّجل بأنَّه يخطىء ويغلط، وباضطرابه في حديثه، وبمخالفته الثّقات، وبتفرده، وهلم جرًّا». الأنوار ص: ٨٥.

٤- تأصيل القواعد، وتقرير الضّوابط لهذا العلم، وهي من ثمار تطبيقاتهم العمليّة، وممارساتهم الفعليّة.

٥- التّأليف في جميع المسائل المتعلّقة بالرُّواة، والمصطلحات المختصّة بهم، على سبيل الإفراد أو العموم؛ كالصّحابة، والطّبقات، والجرح والتّعديل، والمؤتلف والمختلف، والكنى، والألقاب، والوحدان، والإخوة والأخوات، وغير ذلك. قال السّخاويّ: ((لقد قام أهلُ الحديث في رواته بحقِّ هذا الشّأن؛ فيما أودعوه في كتبهم في الجرح والتّعديل، وفيما دوَّنوه في مؤلَّفاتهم الموسومة بالتّواريخ))[١]، وقال ابن رجب: ((الكلام في العلل والتّواريخ قد دوّنه أئمّةُ الحفّاظ، وقد هجر في هذا الزّمان، ودرس حفظه، وفهمه، فلولا التّصانيف المتقدِّمة فيه؛ لَما عُرف هذا العلم اليوم بالكلّيّة، ففي التّصنيف فيه، ونقل كلام الأئمّة المتقدِّمين مصلحة عظيمة جدًّا))[٢].

---

(١) الإعلان ص: ٥٢.

(٢) شرح العلل ١/٣٤٦. وتتمّة كلامه: ((وقد كان السّلف الصّالح، ومع سعة حفظهم، وكثرة الحفظ في زمانهم، يأمرون بالكتابة للحفظ، فكيف بزماننا هذا؛ الّذي هُجرت فيه علوم سلف الأمّة وأئمّتها، ولم يبقَ منها إلّا ما كان مدوَّنًا في الكتب؛ لتشاغل أهل هذا الزّمان بمدارسة الآراء وحفظها. قال أبو قلابة: الكتابة أحبُّ إليّ من النّسيان، وقال ابن المبارك: لولا الكتاب لما حفظنا)).

الباب الأوّل: المصنّفات في الرُّواة حسب ظهورها تاريخيًّا[1].

وفيه سبعة فصول:

الفصل الأوّل: كتب معرفة الصّحابة.

الفصل الثّاني: كتب معرفة الطّبقات.

الفصل الثّالث: كتب الجرح والتّعديل.

الفصل الرّابع: كتب تواريخ البلدان.

الفصل الخامس: كتب معرفة الأسماء والكنى والألقاب، والأنساب، وتمييزها.

الفصل السّادس: كتب الوفيات، وكتب معاجم الشّيوخ.

الفصل السّابع: المصنّفات في رجال كتاب، أو كتب معيّنة

---

(١) إلى نهاية القرن الخامس الهجريّ، إلّا ما استثني -كما سبق التّنبيه عليه ص: ١٢ ح١ -. وأهمّيّة المعرفة بهذه الكتب، والحاجة إلى دراستها يعود لعدّة أسباب؛ منها:

١- إبراز جهود علماء الأمّة في العناية بتراجم الرّواة عبر عصورها المختلفة، ومن ذلك ما زخرت به المكتبات الإسلاميّة من الكتب الكثيرة؛ الّتي حصروا فيها أسماءهم، وضمّنوها تراجمهم.

٢- معرفة أصول، وأمّهات هذه الكتب، وتسلسلها الزّمنيّ، وما تميّزت به؛ وذلك للإفادة منها عند الرّجوع إليها، والتّوثيق منها.

٣- بيان المطبوع منها، والمخطوط، والمفقود.

٤- التّعرف على مناهج الأئمّة فيها، وطرائقهم في وضعها، وأساليبهم في ترتيبها.

٥- التّعرف على موضوعاتها، ومحتوياتها؛ بغية تسهيل الرّجوع إليها.

الفصل الأوّل: كتب معرفة الصّحابة

وفيه تمهيد: وثلاثة مباحث.

التّمهيد[1]: يشتمل على مسائل مهمَّة، تتعلَّق بمعرفة الصّحابة؛ وهي:

١ – تعريف الصّحابيّ.

٢ – أهمّيّة معرفة الصّحابة، وتمييزهم، وفوائد ذلك.

٣– طرق إثبات الصُّحبة.

٤ – طبقات الصّحابة.

٥– عدالة الصّحابة، ومكانتهم في الدّين.

٦– موقف أهل السُّنَّة، والجماعة من أصحاب النَّبيّ ﷺ.

٧– موقف بعض الفرق (المخالفة لأهل السُّنَّة) من الصّحابة.

٨– الصّحابة المكثرون من الرّواية، والدّفاع عن أبي هريرة ﷺ؛ فيما أثير حول كثرة مرويّاته.

المبحث الأوّل: المصنّفات في معرفة الصّحابة.

المبحث الثّاني: دراسة كتاب "الاستيعاب" لابن عبد البرّ.

المبحث الثّالث: دراسة كتاب "الإصابة" لابن حجر.

---

(١) ولنا في هذا التّمهيد أسوةٌ بابن الصّلاح؛ عندما قال: «وأَنَا أُورد نكتًا نافعةً –إن شاء الله تعالى– قد كان ينبغي لمصنِّفي كتب الصّحابة أن يتوّجوها بها، مقدِّمين لها في فواتحها». علوم الحديث ص: ٢٦٣.

التّمهيد

أوَّلًا: تعريف الصّحابيّ[(١)]:

الصّحابيّ مشتقٌّ من الصُّحبة، وهو بمعانٍ عدّة: المعاشر، والمقارن، والمقارب، والمرافق، والملازم، والملائم، والاعتناق، وبين هذه المعاني تقارب، واشتراك. ولفظ الصّحبة له معنى باعتبار الوضع اللّغويّ، والاصطلاحيّ، والعرفيّ.

أمّا باعتبار الوضع اللّغويّ، والاصطلاحيّ فيُطلق على مطلق الصُّحبة؛ كثيرة كانت، أم قليلة، طويلة أم قصيرة، وأمَّا باعتبار الوضع العرفيّ، فلا يُطلق إلَّا على الصّحبة الكثيرة، أو الطّويلة، فاختلف وضعها العرفيّ عن وضعها اللّغويّ، والاصطلاحيّ[(٢)]. والجدير بالذّكر أنّ إطلاقها الاصطلاحيّ يختصُّ بشخص

(١) لابن رشيدٍ: "إيضاح المذاهب فيمن أطلق عليه اسم الصَّاحب". ينظر: الوافي٤/ ١٩٩، والدّرر٤/ ١١٢، وفتح المغيث٤/ ٨.

(٢) قال أبو بكر الباقلانيّ: «لا خلاف بين أهل اللّغة في أنّ القول: «صحابيّ» مشتقٌّ من الصُّحبة، وأنَّه ليس بمشتقٍّ مِن قدرٍ منها مخصوص، بل هو جارٍ على كلِّ من صحب غيره؛ قليلًا كان، أو كثيرًا. . . يقال: صحبتُ فلانًا حولًا، ودهرًا، وسنةً، وشهرًا، ويومًا، وساعةً، فيوقع اسم المصاحبة بقليل ما يقع منها، وكثيره؛ وذلك يوجب في حكم اللّغة إجراء هذا على من صحب النَّبيّ ﷺ، ولو ساعة من نهارٍ، هذا هو الأصل في اشتقاق الاسم، ومع ذلك فقد تقرَّر للأُمّة عرفٌ في أنَّهم لا يستعملون هذه التّسمية إلَّا فيمن كثرت صحبته، واتّصل لقاؤه، ولا يجرون ذلك على مَنْ لقي المرء ساعةً، ومشى معه خطى، وسمع منه حديثًا؛ فوجب لذلك أنْ لا يجرى هذا الاسم في عرف الاستعمال إلّا على من هذه حاله» ينظر: الكفاية ص: ٥١. قال النّوويّ- معلِّقًا-: «هذا كلام القاضي المجمع على إمامته، وجلالته، وفيه تقرير للمذهبَيْنِ، ويُستدلُّ به =

= على ترجيح مذهب المحدِّثين؛ فإنَّ هذا الإمام قد نقل عن أهل اللّغة أنَّ الاسم يتناول صحبة ساعة، وأكثر أهل الحديث قد نقلوا الاستعمال في الشّرع، والعرف على وفق اللّغة؛ فوجب المصير. والله أعلم›› شرح مسلم ١/ ٣٦، وقال السّخاويُّ: ‹‹إلّا أنَّ الإسلام لا يُشترط في اللّغة، والكفَّار لا يدخلون في اسم الصُّحبة بالاتّفاق، وإن رأوه ﷺ›› الفتح ٤/ ١٠، وقال ابن فارس: ‹‹صحب: الصّاد، والحاء، والباء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على مقارَنة شيءٍ، ومقاربته؛ من ذلك الصَّاحب، ومن الباب: أصحب فلانٌ، إذا انقاد، وكلُّ شيءٍ لاءَم شيئًا فقد استصحبه›› مقاييس اللّغة ٣/ ٣٣٥، وقال ابن منظور: ‹‹صَحِبَه يَصْحَبُه صُحْبة-بالضّمّ-، وصَحابة-بالفتح- وصاحبه: عاشره، والصَّحْب جمع الصّاحب، والأَصْحاب جماعة الصَّحْب، والصّاحب: المُعاشر، والجمع أَصحاب وأَصاحيب وصُحبان، وصِحاب، وصَحْب وصَحابة، وصِحابة؛ حكاها جميعًا الأَخفش، وأَكثر النّاس على الكسر دون الهاء، وعلى الفتح معها، والكسر معها عن الفرّاء خاصّة، ولا يمتنع أَن تكون الهاء مع الكسر من جهة القياس على أَن تزاد الهاء لتأْنيث الجمع، وفي حديث قيلة: ‹‹خرجت أَبتغي الصَّحَابة إلى رسول الله ﷺ››؛ هو بالفتح جمع صاحب، ولم يُجمع فاعِل على فَعالة إلَّا هذا››لسان العرب٤/ ٢٤٠٠ باختصار، وقال الفيروز أباديّ: ‹‹اسْتَصْحَبَه: دعاه إلى الصُّحْبَة، ولازَمَه›› ترتيب القاموس المحيط ٢/ ٧٩٨، وقال الزّبيديّ: ‹‹وكلُّ ما لازم شيئًا فقد استصحبه›› تاج العروس ٣/ ١٨٦، وقال أبو هلال العسكريّ: ‹‹الصُّحبة تفيد انتفاع أحد الصّاحبين بالآخر؛ ولهذا يُستعمل في الآدميّين خاصَّة، فيقال: صحب زيدٌ عمرًا، وصحبه عمرو، ولا يقال: صحب النّجمُ النّجمَ›› الفروق اللّغويّة ص: ٢٨٣-٢٨٤، وجاء في"المعجم الوسيط"ص: ٥٠٧: ‹‹صحبه: رافقه، الصّاحب: المرافق، ومالك الشّيء، ويُطلق على من اعتنق مذهبًا، أو رأيًا، فيقال: أصحاب أبي حنيفة، وأصحاب الشّافعيّ››باختصار يسير، وقال ابن تيميّة: ‹‹الصُّحبة اسمُ جنسٍ ليس لها حَدٌّ في الشَّرع، ولا في اللّغة، والعُرف فيها مختلف. . . ولا ريب أنَّ مجرَّد رؤية الإنسان لغيره لا توجب أن يقال: قد صَحِبَه، ولكن إذا رآه على وجه =

النَّبيّ ﷺ؛ وبهذا يتبيّن ما اختصَّ به ﷺ عن غيره، فكلُّ من صحبه ﷺ، ولو لحظة يُطلق عليه اسم الصُّحبة؛ لأنَّ رؤية النَّبيّ ﷺ ليست كرؤية غيره، ومن اكتحلت عيناه برؤياه ﷺ، وتشرَّف بالنّظر إلى محيَّاه ﷺ ليس كمن لم يره ألبَتَّة. قال أبو المظفّر السّمعانيّ: ((أصحاب الحديث يطلقون اسم الصّحابة على كلِّ من رَوَى عنه حديثًا، أو كلمةً، ويتوسَّعون حتّى يَعُدُّون من رآه رؤيةً مِن الصّحابة؛ وهذا لشرف منزلة النَّبيّ ﷺ، أعطوا كلَّ من رآه حكم الصُّحبة))(١)، وقال ابن حجر: ((اسم صحبة النَّبيّ ﷺ مستحقٌّ لمن صحبه أقلَّ ما يُطلق عليه اسمُ صحبةٍ لغةً، وإنْ كان العرفُ يخُصُّ ذلك ببعض الملازمة))(٢)، وقال ابن كثير: اصطلح الجمهور على أن مجرَّد الرّؤية كافٍ في إطلاق الصُّحبة؛ لشرف رسول الله ﷺ، وجلالة قدره، وقدر مَنْ رآه من المسلمين، وقال بعضهم -في معاوية ﷺ، وعمر بن عبد العزيز-: لَيومٌ شهده معاوية ﷺ مع رسول الله ﷺ خيرٌ من عمر بن عبد العزيز، وأهل بيته(٣).

ولاختصاص المعنى الاصطلاحيّ بالنَّبيّ ﷺ، جاءت تعريفات الأئمّة مقرِّرةً ومؤكِّدةً لذلك، ونسوق جملةً منها، ثمّ نختمها بذكر التّعريف المختار: قال عليّ بن المدينيّ: ((مَن صَحِبَه ﷺ سَنةً، أو شهرًا، أو ساعةً، أو رآه، أو وفد إليه فهو من أصحابه، له من

= الاتِّباع له، والاقتداء به دون غيره، والاختصاص به؛ ولهذا لم يُعتدَّ برؤية من رأى النَّبيّ ﷺ من الكفَّار، والمنافقين؛ فإنَّهم لم يروه رؤيةَ مَن قَصْدُه أن يُؤمن به، ويكون من أتباعه، وأعوانه))منهاج السُّنَّة ٨/ ٣٨٧-٣٨٨.

(١) علوم الحديث ص: ٢٦٣.

(٢) الفتح ٧/ ٣.

(٣) اختصار علوم الحديث ص: ١٥٣، باختصار وتصرّف يسير. وينظر: ص: ١٦٢ منه.

الصُّحبة على قدر ما صحبَه))[(١)]، وقال أحمد بن حنبل: ((كلُّ مَنْ صحبه ﷺ سنةً، أو شهرًا، أو يومًا، أو ساعةً، أو رَآهُ، فهو من أصحابه، له من الصُّحبة على قدر ما صحبه، وكانت سابقته معه، وسمع منه، ونظر إليه نظرةً))[(٢)]، قال ابن تيميّة -معلِّقًا-: ((وهذا قول جماهير العلماء من الفقهاء، وأهل الكلام، وغيرِهم؛ يَعُدُّون في أصحابه من قَلَّت صحبتُه، ومن كثرت، وفي ذلك خلافٌ ضعيف))[(٣)]، ثم استدلّ لقول الجمهور بحديث أبي سعيد ﵁: «هل فيكم من رأى رسول الله ﷺ؟ »، وفي لفظٍ: «مَنْ صَاحبَ رسول الله ﷺ »-وسيأتي-، وقال البخاريّ: ((مَن صحب النَّبيّ ﷺ، أو رآه من المسلمين؛ فهو من أصحابه))[(٤)]، وقال ابن الصّلاح: ((اختلف أهل العلم في أنّ الصّحابيّ مَنْ؟ فالمعروف من طريقة أهل الحديث: أنّ كلَّ مسلمٍ رأى رسول الله ﷺ فهو من الصّحابة))[(٥)]، واعترض عليه العراقيُّ بمن لم يره ﷺ لمانع كالعمى، ثم قال: ((فالعبارة السَّالمة من الاعتراض أن يقال: الصّحابيّ من لقي النَّبيّ ﷺ مسلمًا، ثم مات

---

(١) أصول اعتقاد ١/ ١٦٧، وينظر: الفتح ٧/ ٥ قال ابن حجر: ((قرأت في "المستخرج" لأبي القاسم بن منده، بسنده إلى أحمد بن سيَّار الحافظ المروزيّ، قال سمعت أحمد بن عَتِيك، يقول: قال عليّ بن المدينيّ: من صحب النَّبيّ ﷺ أو رآه ولو ساعةً من نهارٍ فهو من أصحاب النَّبيّ ﷺ)).

(٢) أصول اعتقاد١/ ١٦٠، والكفاية١/ ١٩١-١٩٢، ومناقب أحمد لابن الجوزيّ ص: ١٦١، وطبقات الحنابلة١/ ٢٤٣-٢٤٤.

(٣) منهاج السُّنَّة ٨/ ٣٨٣.

(٤) صحيح البخاريّ ٧/ ٣.

(٥) علوم الحديث ص: ٢٦٣.

على الإسلام))[١]، وقال ابن حجر: ((هو من لقي النَّبيّ ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام، ولو تخلّلت ردّةٌ في الأصحِّ))[٢]، وقال-أيضًا-: ((أصحُّ ما وقفتُ عليه من ذلك: أنَّ الصّحابيّ: من لقي النَّبيّ ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام))[٣]، ثمّ قال: ((وهذا التّعريف مبنيٌّ على الأصحِّ المختار عند المحقِّقين؛ كالبخاريّ، وشيخه أحمد بن حنبل، ومن تبعهما، ووراء ذلك أقوالٌ شاذّةٌ؛ كقول من قال: لا يُعدُّ صحابيًّا إلَّا من وُصف بأحد أوصافٍ أربعة: من طالت مجالسته، أو حُفظت روايته، أو ضُبط أنَّه غزا معه، أو استشهد بين يديه، وكذا من اشترط في صحَّة الصُّحبة بلوغ الحلم، أو المجالسة ولو قصرت))[٤].

ويتبيّن مِمَّا سبق: أنّ التّعريف المختار للصّحابيّ في الاصطلاح؛ هو مذهب الجمهور، واختيار المحقِّقين؛ وهو: **من لقي النَّبيّ ﷺ، مؤمنًا به، ومات على الإسلام.**

وأضاف بعضهم على التّعريف قيودًا أخرى[٥]، ولكنّها غير معتبرة، ولم يجرِ العمل بها.

قيود التّعريف، ومحترزاته:

١- (مَنْ): قيدٌ يَدخلُ به العقلاء؛ ذكورًا، وإناثًا، وخناثي، وأحرارًا، وموالي،

---

(١) التّقييد ٢/ ٨٥٦، وينظر: شرح التّبصرة ٣/ ٣.

(٢) النّخبة ص: ٥٥.

(٣) الإصابة ١/ ١٠.

(٤) السّابق ١/ ١٢.

(٥) ساق العلائيّ، والعراقيّ مذاهب متباينة؛ فيما تثبت به الصُّحبة. ينظر: منيف الرّتبة ص: ٣٠-٣٥، وشرح التّبصرة ٣/ ٣-١٠.

وصغارًا، وكبارًا من الإنس، والجنّ، ويخرج به كلُّ ما لا يعقل، مِمَّا كان يرتفق به ﷺ في حياته؛ كالدَّواب، والمتاع.

قال السّخاويّ: ((يشمل الصّحابيّ: الأحرار، والموالي، الذُّكور والإناث؛ لأنَّ المراد به الجنس))[١]، وقال-في تقييده بالعاقل-: ((وهو كذلك في المجنون المطبق، نعم المتقطِّع لا مانع من اتِّصافه بها إذا رآه في حال إفاقته؛ لإجراء الأحكام عليه حينئذ، ووصفه بالعدالة إذا لم يُؤثِّر الخلل في إفاقته))[٢].

ولا يشترط البلوغ لثبوت الصُّحبة؛ وهؤلاء هم صغار الصّحابة؛ كالحسن، والحسين، وابن الزّبير، وابن عبّاس رضي الله عنهم، فقد تُوفِّي النَّبيّ ﷺ وهم دون سنّ البلوغ؛ وهؤلاء الأربعة المذكورون أجمعوا على عدِّهم في الصّحابة. قال العراقيّ: ((وأمَّا اشتراط البلوغ في حالة الرّؤية، فحكاه الواقديّ عن أهل العلم، فقال: ((رأيت أهل العلم، يقولون: كلُّ مَنْ رَأَى رسولَ الله ﷺ، وقد أدرك الحلم، فأسلم، وعقل أمر الدّين، ورضيه فهو عندنا مِمَّن صَحِبَ النَّبيّ ﷺ، ولو ساعة من نهار)). انتهى. والصّحيح أنَّ البلوغ ليس شرطًا في حدِّ الصّحابيّ، وإلَّا لخرج بذلك مَن أجمع العلماء على عدِّهم في الصّحابة؛ كعبد الله بن الزّبير، والحسن، والحسين رضي الله عنهم))[٣]، وقال: ((التّقييدُ بالبلوغ شاذٌّ))[٤]، ووافقه السّخاويّ[٥]، وحكم بشذوذه-أيضًا-

---

(١) الفتح ٤/ ١٠.

(٢) السّابق ٤/ ١٨-١٩. باختصار.

(٣) التّقييد ٢/ ٨٦٩.

(٤) شرح التّبصرة ٣/ ٩.

(٥) الفتح ٤/ ١٨-١٩.

السّيوطيّ[١]، وقال ابن حجر: ((ومنهم من اشترط في ذلك: أن يكون حين اجتماعه به بالغًا، وهو مردودٌ؛ لأنَّه يُخرج مثل الحسن بن عليّ، ونحوه من أحداث الصّحابة ﭫ))[٢].

وأمّا من أدرك النَّبيّ ﷺ دون سنِّ التّمييز؛ وهم: أطفال الصّحابة، فهل تثبت لهم الصّحبة، أم لا؟ اختلفوا في إثباتها على قولين:

١- إثباتها لمن ثبت له موجبها؛ وهي الرّؤية، وأمّا كونها غير معتبرة في حقّهم فغير مانعٍ، لأنّها من النَّبيّ ﷺ معتبرة، ولا يشترط تحقّق الرّؤية من الطّرفين.

٢- عدم إثباتها؛ لعدم الاعتبار برؤيتهم؛ لكونها قبل التّمييز. قال العراقيّ: ((فأمّا التّمييز، فظاهر كلامهم اشتراطه، كما هو موجود في كلام يحيى بن معين، و أبي زرعة، وأبي حاتم، وأبي داود، وابن عبد البرّ، وغيرهم؛ وهم جماعة أُتي بهم النَّبيّ ﷺ، وهم أطفال فحنّكهم، أو مسح وجوههم، أو تَفَل في أفواههم، فلم يُثْبِتوا لهم صحبةً؛ كمحمّد بن حاطب بن الحارث، وعبد الرّحمن بن عثمان التّيميّ، ومحمود بن الرّبيع...))[٣]، وقال-أيضًا-: ((وقد مَضَى في كلام أهل هذا الشّأن -عند ذكر حدّ الصّحابيّ-: أنّ المعتمد رؤيته مع التّمييز. والله أعلم))[٤]، وقال العلائيّ: ((من وُلِدَ في حياته ﷺ من أبناء الصّحابة، ومات النَّبيّ ﷺ، وهو ابنُ سَنَةٍ، ونحو ذلك، فلا يُطلق

---

(١) التّدريب ٢/ ٢١٢.

(٢) الفتح ٧/ ٤.

(٣) التّقييد ٢/ ٨٥٩-٨٦٢. وينظر: ٢/ ٨٦٢ – ٨٦٩.

(٤) السّابق ٢/ ١٠٧٢.

على أحدٍ من هؤلاء اسم الصُّحبة، لا بطريق الحقيقة، ولا بطريق المجاز))(١)، وقال ابن حجر -فيما تكون به الصّحبة-: ((. . . أو رآه على بُعْدٍ، أو في حال الطُّفولة، وإنْ كان شرف الصُّحبة حاصلًا للجميع، ومن ليس له منهم سماعٌ منه، فحديثه مرسلٌ من حيث الرّواية(٢)، وهم مع ذلك معدودون في الصّحابة؛ لِمَا نالوه من شرف الرّؤية))(٣)، واستدل له بعمل مَنْ صَنَّف في الصّحابة(٤).

٢- (لقي): يدخل فيه كلُّ مَن حصل له مطلق اللّقيا به، والاجتماع معه، ولو لحظة(٥)، ويشمل من رآه، أو لم يرَه لعارضٍ كالعمى؛ ولذا فالتّعبير

---

(١) منيف الرّتبة ص: ٤٢، وينظر: جامع التّحصيل ص: ٣٤٤. ترجمة عبد الله بن الحارث بن نوفل.

(٢) اختلف حكمُ ابن حجر في مراسيل هؤلاء على قولين:

الأول: حكم مراسيل التّابعين، قال: ((وهذا مِمَّا يُلْغزُ به، فيقال: صحابيٌّ حديثه مرسلٌ، لا يقبله من يقبل مراسيل الصّحابة))الفتح٧/ ٤، وعَزَا هذا القولَ إلى أبي حاتم الرّازيّ، وغيره من الأئمّة. ينظر: النّكت٢/ ٥٤١، والإصابة١/ ١٢-١٣، والفتح٧/ ٣-٤، والنّزهة ص: ٥٦.

الثّاني: حكم مراسيل الصّحابة. قال: ((هو مقبول بلا خلاف، والفرق بينه، وبين التّابعيّ-حيث اختُلف فيه، مع اشتراكهما في احتمال الرّواية عن التّابعين- أنَّ احتمال رواية الصّحابيّ عن التّابعيِّ بعيدة، بخلاف احتمال رواية التّابعيّ عن التّابعيّ فإنّها ليست بعيدة. قال: ويُلْغَز به فيقال: حديث مرسل يُحتجّ به بالاتّفاق)). نقله عنه ابن قطلوبغا في حاشيته على النّزهة ص: ١١٣، وينظر: اليواقيت للمناويّ٢/ ٥١١، وشرح النّزهة للقارئ ص: ٥٧٩، والقول الأوّل هو المثبت في كتبه، والمقرّر عنده في أكثر من موضع، ورجّحه السّخاويّ في الفتح ١/ ٢٧٢-٢٧٣، والسّيوطيّ في البحر ص: ٤٩٠ (رسالة).

(٣) النّزهة ص: ٥٦، وينظر: الإصابة ١/ ١٢-١٣، والفتح ٧/ ٣-٤.

(٤) ينظر: الفتح ٧/ ٣، وذكر مثله السّخاوي في فتح المغيث ٤/ ١١.

(٥) ونُقل عن سعيد بن المسيّب: ((أنَّه كان لا يَعدُّ الصّحابيّ إلّا من أقام مع رسول الله ﷺ سنةً، =

باللّقيا أَوْلى من التّعبير بالرّؤية[١]، ويشمل من رَوَى عنه،

= أو سنتين، وغزا معه غزوةً، أو غزوتين)). وأُجيب عنه بأجوبة:

أ- عدم ثبوته، لأنّ في إسناده الواقديّ؛ وهو متروك.

ب- مخالفة هذا الشّرط للإجماع؛ فإنّ مقتضاه نفي صحبة جمٍّ غفيرٍ؛ أجمعوا على صحبتهم؛ كجرير البجليّ رضي الله عنه.

ج- حَمْلُهُ على الصّحبة الخاصّة الكاملة، لا العامّة، وهذا الجواب حُمِلَ عليه -أيضًا- ما رواه موسى السّبلانيّ، قال: ((أتيت أنس بن مالك رضي الله عنه فقلت: هل بقي من أصحاب رسول الله ﷺ أحدٌ غيرك؟ ، قال: بقي ناسٌ من الأعراب قد رأوه، فأمَّا مَن صحبه فلا))، وكذا ما نُقل عن عاصم الأحول، قال: ((رأى عبد الله بن سرجس رضي الله عنه رسول الله ﷺ غير أنَّه لم تكن له صحبةٌ))، وكذا قول أبي زرعة الرّازيّ، وأبي داود في طارق بن شهابٍ رضي الله عنه: ((له رؤيةٌ، وليست له صحبةٌ))، فكلّها في نفي الصّحبة الخاصّة.

د- لفظ كلام ابن المسيّب في رواية ابن سعد: ((أو غزا. . .))، بدل واو العطف.

ينظر: علوم الحديث ص: ٢٦٣-٢٦٤، والتّقريب٢/ ٢١١-٢١٢، ومنيف الرّتبة ص: ٣٤، ٤٣، واختصار علوم الحديث ص: ١٥٣، والتّقييد٢/ ٨٧٩، وشرح التّبصرة٣/ ٧-٩، والفتح٧/ ٤، وفتح المغيث٤/ ٢١، ٢٣.

(١) قال ابن حجر: ((التّعبير باللُّقيّ أَوْلى من قول بعضهم: ((الصّحابيّ من رأى النَّبيّ ﷺ))؛ لأنَّه يخرج حينئذ ابن أمّ مكتوم رضي الله عنه ونحوه من العميان، وهم صحابةٌ بلا تردّد)) النّزهة ص: ١٤٠-١٤١، وقال العراقيّ: ((مَن صحبه ﷺ، ولم يرَه لعارضٍ بنظره؛ كابن أُمِّ مكتومٍ رضي الله عنه، ونحوه معدودٌ في الصّحابة بلا خلافٍ)). شرح التّبصرة ٣/ ٣، وقال السّخاويّ: ((إنَّ التَّعبير في التّعريف بالرّؤية هو في الغالب، وإلَّا فالضَّرير الّذي حضر النَّبيّ ﷺ؛ كابن أُمِّ مكتومٍ رضي الله عنه وغيره، معدودٌ في الصّحابة بلا تردُّدٍ؛ ولذا عَبَّر غيرُ واحدٍ باللِّقاء، بدل الرّؤية)) الفتح ٤/ ١١.

وقول ابن حجر الّذي قرّره هنا، أَوْلى من اختياره الّذي نقله عنه ابنُ قطلوبغا؛ وهو قوله: =

ومَن لم يروِ[(١)]، ومَن غَزَا معه، ومن لم يغزُ، ويخرج به كلُّ من لم يلقه، ولم يجتمع به، ولو عاش في عصره، وآمن به؛ كالمخضرمين. قال ابن حجر: ((يدخل فيمن لقيه: من طالت مجالسته له، أو قصرت، ومن رَوى عنه، أو لم يروِ، ومن غزا معه، أو لم يغزُ، ومن رآه رؤيةً، ولو لم يجالسه، ومن لم يرَه لعارضٍ كالعمى))[(٢)]،

= ((الّذي اخترته أخيرًا؛ أنَّ قول من قال: ((رأى النَّبيّ عليه الصَّلاة والسّلام)) لا يَرِدُ عليه الأعمى؛ لأنَّ المراد بالرّؤية: ما هو أعمُّ من الرّؤية بالقوّة، أو بالفعل، والأعمى في قوّة مَن يرى بالفعل، وإن عرض مانعٌ من الرّؤية بالفعل؛ وهو العمى)). قال ابن قطلوبغا –معلّقًا–: ((اختيار مجاز بلا قرينة، لا عبرة به. والله أعلم)). حاشية ابن قطلوبغا ص: ١١١، وتَعَقَّبَ عليُّ القارئ ابنَ قطلوبغا، فقال: ((العرف قرينة معروفة، بل قيل: المجاز المستعمل أَوْلى من الحقيقة اللّغويّة، ويمكن أن يُنزَّل الفعل المتعدِّي منزلة اللّازم، ويقال: المراد بمن رأى النَّبيّ –عليه الصّلاة والسّلام–من حصل له رؤية النَّبيّ –عليه الصّلاة والسّلام–وهو يشمل الطّرفين)). شرح النّزهة ص: ٥٧٩. وقال القارئ–وذَكَرَ الرّؤية–: ((وهو يشمل الطرفين، وإنّما اختاروا لفظ: من رأى النَّبيَّ –عليه الصّلاة، والسّلام–، دون من رآه النَّبيُّ –عليه الصّلاة والسّلام–؛ لأنّه الأغلب، وهو الأنسب بالأدب، والأقرب إلى الطَّلب)) شرح النّزهة ص: ٥٧٩.

(١) قال العلائيّ: ((أمّا اشتراط الجمع بين الصُّحبة، والرِّواية فضعيفٌ؛ لأنَّ الرِّواية لم تتَّصل إلّا عن عددٍ يسيرٍ من الصّحابة بالنّسبة لجميعهم رضي الله عنهم. . . ، ولا يلزم مع عدم اتّصال روايةٍ عن أحدٍ منهم أن لا يكون رَوَى شيئًا بالكلّيّة)). منيف الرّتبة ص: ٤٣–٤٤، وقال: ((لا يُعرف خلافٌ بين العلماء في أنَّ مَنْ طالت صحبتُه، ولم يُحدِّث عنه ﷺ بشيءٍ أنّه معدودٌ من الصّحابة، لكن وقوع مثل ذلك نادرٌ جدًّا؛ إذ لا يلزم من عدم وصول روايةٍ عن ذلك الصَّاحب إلينا أنْ لا يكون رَوَى شيئًا عن النَّبيّ ﷺ مِمّا سمعه، أو شاهده)). السّابق ص: ٣٣.

(٢) الإصابة ١/ ١٠. وينظر: ص: ١٣٣ ح١. وقال –في شرح تعريف البخاريّ–: ((يعني: أَنَّ اسم =

وقال أيضًا: ((المراد باللّقاء: ما هو أعمّ من المجالسة، والماشاة، ووصول أحدهما إلى الآخر، وإنْ لم يكالمه، ويدخل فيه: رؤية أحدهما الآخر سواء كان ذلك بنفسه، أو بغيره[١]))[٢]، وقال ابن تيميّة:((النَّبيّ ﷺ لم يُقيِّد الصُّحبة بقيدٍ، ولا قدَّرها بقدر، بل علَّق الحكم بمطلقها، ولا مطلق لها إلَّا الرّؤية، وأيضًا فإنَّه يُقال: صَحِبَه ساعةً، وصَحِبَه سنةً، وشهرًا، فتقع على القليل والكثير، فإذا أُطلقت من غير قيد لم يَجُز تقييدُها بغير دليل، بل تُحمل على المعنى المشترك بين سائر موارد الاستعمال))[٣]، وقال-أيضًا-: ((الصُّحبة اسم جنسٍ تقع على من صحب النَّبيّ ﷺ قليلًا أو كثيرًا، لكن كلٌّ منهم له من الصُّحبة بقدر ذلك . . . كما ثبت في الصّحيح[٤] عن النَّبيّ ﷺ أنّه قال: «يغزو فئامٌ من النّاس فيقولون: هل فيكم من صحب النَّبيّ ﷺ»، وفي لفظٍ: «هل فيكم من رأى رسول الله ﷺ؟ . . . » الحديث. فقد عَلَّق النَّبيّ ﷺ الحكم بصحبته، وعلَّق برؤيته، وجعل فتح الله على المسلمين بسبب من رَآهُ، مؤمنًا به))[٥].

= صحبة النَّبيّ ﷺ مُستحقٌّ لمن صحبه أقلَّ ما يطلق عليه اسم صحبةٍ لغةً، وإن كان العرف يخصُّ ذلك ببعض الملازمة، ويطلق-أيضًا- على مَن رَآه رؤيةً، ولو على بعدٍ، وهذا الّذي ذكره البخاريّ هو الرّاجح)). الفتح ٧/ ٣.

(١) كأن يكون طفلًا رضيعًا يُحمل إلى النَّبيّ ﷺ. ينظر: حاشية ابن قطلوبغا ص: ١١٠، واليواقيت٢/ ٥٠٤.

(٢) النّزهة ص: ١٤٠.

(٣) منهاج السُّنَّة ٨/ ٣٨٧-٣٨٨. وقال-أيضًا-: ((الصُّحبة فيها خصوصٌ وعموم، وعمومها يندرج فيه كلُّ من رآهُ مؤمنًا به)). مجموع الفتاوى ٣٥/ ٦٢، الفتاوى الكبرى٣/ ٤٤٩.

(٤) أي: "الصّحيحين"؛ وسيأتي تخريجه ص: ١٧٢ ح١.

(٥) مجموع الفتاوى ٤/ ٤٦٤-٤٦٥ وينظر: الصّارم المسلول ٢/ ١٠٧٦-١٠٧٧، وقال-بعد ذكر =

ويشترط في رؤية النَّبيّ ﷺ المعتبرة أن تكون في حياته الدنيويّة[(١)]، يقظةً، لا منامًا.

= الحديث المتقدِّم: «يغزو فئام. . . »-: ((يدلُّ على أنَّ صاحب النَّبيّ ﷺ هو مَنْ رآه مؤمنًا به، وإن قلَّت صُحبتُه؛ كما قد نصَّ على ذلك الأئمَّة أحمد، وغيره؛ وذلك أنَّ لفظ الصُّحبة جنسٌ تحته أنواعٌ يقال: صَحِبَه شهرًا، وساعةً)). مجموع الفتاوى ٢٠/ ٢٩٨. وقال في موضع آخر: ((فدلَّ على أنَّ الرَّائي هو الصَّاحب، وهكذا يقول في سائر الطّبقات في السّؤال. . . . ومعلومٌ إنْ كان الحكمُ لصاحب الصَّاحب معلَّقًا بالرّؤية، ففي الّذي صحب رسولَ الله ﷺ بطريق الأَوْلى، والأحرى)). منهاج السُّنَّة ٨/ ٣٨٦-٣٨٧. ولمَّا ذكر حديث: «أنتم أصحابي، وإخواني الّذين يأتون بعدي يؤمنون بي، ولم يروني»، قال: ((فجعل هذا حدًّا فاصلًا بين إخوانه الّذين ودَّ أن يراهم، وبين أصحابه، فدلَّ على أنَّ مَن آمن به، ورآه فهو من أصحابه، لا من هؤلاء الإخوان الّذين لم يرهم، ولم يروه)). منهاج السُّنَّة ٨/ ٣٨٩. والحديث المذكور رواه أحمد رقم: ١٢٥٧٩، وفيه جسر بن فرقد وهو مضعَّف، ولكن تابعه محتسب بن عبد الرّحمن عند أبي يعلى رقم: ٣٣٩٠، والطّبرانيّ في الأوسط رقم: ٥٤٩٤، ومحتسب متكلّم فيه، ويتقوّى في المتابعات، ويشهد له حديث مسلم في"صحيحه"رقم: ٢٤٩ المرفوع-وفيه-: «وددت أنّا قد رأينا إخواننا» قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول الله؟ قال: «أنتم أصحابي، وإخواننا الّذين لم يأتوا بعد».

(١) أمّا من رآه ﷺ بعد موته، وقبل دفنه؛ كأبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذليّ الشّاعر-إن صحّ-، فاختلفوا في صحبته، والمشهور لا صحبة له؛ كما نصّ عليه العراقيُّ، ورجّحه ابنُ حجر، وغيرُه، قال ابن حجر: ((الرّاجح أنّه ليس بصحابيٍّ، وإلّا لَعُدَّ من اتّفق أن يرى جسده ﷺ المكرَّم وهو في قبره المعظّم، ولو في هذه الأعصار. . . إذ حُجّة من أثبت الصُّحبة لمن رآه قبل دفنه أنّه مستمرّ الحياة، وهذه الحياة ليست دنيويّة، وإنّما هي أُخرويّة، لا تتعلّق بها أحكام الدُّنيا فإنّ الشُّهداء أحياء، ومع ذلك فإنّ الأحكام المتعلِّقة بهم بعد القتل جارية على أحكام غيرهم من الموتى)). الفتح٧/ ٤، وعلّق القولَ بصحّة الأثر، وقال: ((إنْ صحَّ، محلُّ نظر، والرّاجح عدم الدّخول)). الإصابة١/ ١٣، وقال المناويّ: ((لا يعدُّ ذلك لُقْيا عرفًا)). اليواقيت ٢/ ٥٠٧. =

قال العراقيّ: ((وأمَّا كون المعتبر في الرّؤية وقوعها وهو حيٌّ، فالظّاهر اشتراطه... وأمّا كون رؤيته ﷺ في عالم الشّهادة، فالظّاهر اشتراطه -أيضًا-؛ حتّى لا يطلق اسم الصُّحبة على من رآه من الملائكة، والنَّبيّين في السَّماوات ليلة الإسراء))(١)، وقال ابن حجر: ((وهذا كلّه فيمن رآه، وهو في قيد الحياة الدّنيويّة، وكذلك المراد بهذه الرّؤية: من اتّفقت له وهو يقظان أمّا من رآه في المنام وإن كان قد رآه حقًّا فذلك مِمّا يرجع إلى الأمور المعنويّة لا الأحكام الدّنيويّة؛ فلذلك لا يُعَدُّ صحابيًّا))(٢)، وقال ابن النّجّار الفتوحيّ: ((من رآه منامًا، فإنَّه لا يُسمَّى صحابيًّا إجماعًا))(٣).

٣-(النّبيّ ﷺ): يشترط في الصّحابيّ أن يكون لقاؤه بالنَّبيّ ﷺ، واجتماعه به في حال نبوّته، وبعد بعثته، فيخرج من لقيه قبل ذلك. قال العراقيّ: ((يدلُّ على أنَّ المراد من رآه بعد نبوَّته؛ أنَّهم ترجموا في الصّحابة لمن وُلد للنَّبيِّ ﷺ بعد النّبوّة، كإبراهيم، وعبد الله، ولم يترجموا لمن وُلِد قبل النّبوّة ومات قبلها، كالقاسم))(٤)، وقال ابن حجر: ((الصُّحبة، وعدمها من الأحكام الظّاهرة، فلا تحصل إلَّا عند حصول مقتضيها في الظّاهر، وحصوله في الظّاهر يتوقّف على البعثة))(٥).

= وذهب البُلقينيُّ إلى ثبوت الصّحبة لحصول الرّؤية، ولم يستبعده العلائيّ. ينظر: منيف الرّتبة ص: ٥٠، وشرح التّبصرة٣/ ٥-٦، وفتح المغيث ٤/ ١٤.

(١) التّقييد ٢/ ٨٧٠، وينظر: شرح التّبصرة ٣/ ٥. وفيه: ((والمراد برؤية النَّبيّ ﷺ؛ رؤيته في حال حياته)).

(٢) الفتح ٧/ ٤-٥. وينظر: فتح المغيث ٤/ ١٤.

(٣) شرح الكوكب المنير ٢/ ٤٦٦.

(٤) شرح التّبصرة ٣/ ٦.

(٥) نقله عنه ابنُ قطلوبغا في حاشيته ص: ١١٢. وجعله مرجِّحًا أحد جانبي التّردّد في قوله: ((هل =

= يخرج من لقيه مؤمنًا بأنَّه سيبعث، ولم يدرك البعثة؟ فيه نظر)). النّزهة ص: ٥٦، وقال السّخاويّ: ((هل يشترط في كونه مؤمنًا به أن تقع رؤيته له بعد البعثة، فيؤمن به حين يراه، أو بعد ذلك؟ أو يكفي كونه مؤمنًا به أنَّه سيبعث؛ كما في بَحِيرَا الرَّاهب، وغيره مِمَّن مات قبل أن يدعو النَّبيّ ﷺ إلى الإسلام؟. قال شيخنا: إنَّهُ محلُّ احتمالٍ. وذكر بحيرا في القسم الرّابع من"الإصابة"؛ لكونه كان قبل البعثة)). الفتح ٤/ ١٦، وقال: ((هل يدخل من رآه من مؤمني أهل الكتاب، قبل البعثة الشَّريفة؛ كزيد بن عمرو بن نفيلٍ؛ الظّاهر: لا. وبه جزم شيخنا في مقدّمة "الإصابة"، وزاد في التّعريف: ((به))؛ ليخرجه؛ فإنَّه مِمَّن لقيه مؤمنًا بغيره)) السّابق ٤/ ١٥، وقال العراقيّ: ((وأمّا كون المعتبر في الرّؤية وقوعها بعد النّبوّة، فلم أرَ من تعرَّض لذلك إلَّا ابن منده، ذكر في الصّحابة: زيد بن عمرو بن نفيل، وإنَّما رأى النَّبيّ ﷺ قبل البعثة، ومات قبلها، وقد رَوَى النّسائيّ[السنن الكبرى رقم: ٨١٣١]أنَّ النَّبيّ ﷺ قال: ((إنه يبعث يوم القيامة أُمّةً وحده)). التّقييد ٢/ ٨٦٩-٨٧٠.

وهل يُعدُّ في الصّحابة من لقي النَّبيّ ﷺ حال النّبوّة، وقبل الرسالة؛ كورقة بن نوفل؟ الظّاهر كذلك، وذكره غيرُ واحد في كتب الصّحابة، ومنهم ابن حجر في الإصابة ٣/ ٥٩٧، وقال السّخاويّ: ((وأمَّا ورقة فذكره[يعني: ابن حجر]في القسم الأوَّل؛لكونه كان بعدها[يعني: البعثة]، قبل الدّعوة، مع أنَّه-أيضًا-لم يجزم بصحبته، بل قال: وفي إثباتها له نظرٌ. على أنَّ "شرح النّخبة" ظاهره اختصاص التّوقُّف بمن لم يدرك البعثة؛ فإنّه قال: وقوله: ((به))، هل يخرج من لقيه مؤمنًا بأَنَّه سيبعث، ولم يدرك البعثة؟ فيه نظرٌ)) الفتح ٤/ ١٦، وقال محمّد بن عثيمين : ((الصَّواب فيه التّفصيل: فإن كان هذا بعد النّبوّة، وقبل الرّسالة فهو صحابيّ؛ وإن كان قبل النّبوّة فليس بصحابيّ)) . شرح نُزهة النَّظر لابن حجر ص: ٣٤٩. وورقة بن نوفل أدرك البعثة، وموته كان بعد البعثة، وقصّته مع النَّبيّ ﷺ، وخديجة رَضِيَٱللَّهُعَنهَا ؛ عند ابتداء الوحي مشهورة، وكان مِمَّا قاله للنَّبيِّ ﷺ: «ياليتني فيها جذعًا، ليتني أكون حيًّا إذ يخرجك قومك . . . وإن يدركني يومك أنصرك نصرًا مؤزّرًا». رواه البخاريّ رقم: ٣، ومسلم رقم: =

٤- **(مؤمنًا به)**: يدخلُ فيه كلُّ مُكلَّفٍ آمن به ﷺ، وصدَّقه، واتّبعه من الإنس، والجنّ، ويخرج به كلّ من لم يؤمن به، ولم يُصدِّق بما جاء به، ولم يتّبعه، ولو كان مؤمنًا

= ٢٥٢، وقال ﷺ: «لا تسبّوا ورقة بن نوفل فإنّي قد رأيت له جنّةً أو جنّتين» رواه الحاكم ٢/ ٦٠٩، وقال: ((حديث صحيح على شرط الشّيخين، ولم يخرجاه))، ووافقه الذّهبيّ، والألبانيّ. الصّحيحة رقم: ٤٠٥. وقال الفتوحيّ: ((من اجتمع به ﷺ قبل النّبوّة، ثمّ أسلم بعد المبعث، ولم يلقه، فإنَّ الظّاهر أنَّهُ لا يكون صحابيًّا بذلك الاجتماع؛ لأنَّه لم يكن حينئذٍ مؤمنًا)). شرح الكوكب المنير٢/ ٤٦٩. ومثّل بقصّة عبد الله بن أبي الحَمْسَاء، مع النَّبيّ ﷺ في بيعٍ حَصَلَ بينهما قبل البعثة، ثمّ قال: ((ثمّ لم ينقل أنَّه اجتمع به بعد المبعث))، قال العلائيّ: ((فهذه القصَّة كانت قبل النّبوّة، ولم يكن أسلم عبد الله بن أبي الحمساء يومئذ قطعًا، ثمّ إنّه لم يُذكر له بعد ذلك صحبة مع النَّبيّ ﷺ، ولا يُعرف له إلَّا هذا الحديث الواحد، ولكن الظّاهر أنّ له صحبةً وإسلامًا مع النَّبيّ ﷺ، فقد ذكره جماعةٌ مِمّن سكن البصرة من الصّحابة، وعدَّه بعضُهم في المكّيّين، فلو فرض في مثل هذا أنَّه أسلم في زمن النَّبيّ ﷺ، ولم يلقه بعد إسلامه، هل يكتفى بذلك اللّقاء الأوّل مع إسلامه في زمنه، ويُعدُّ صحابيًّا بذلك؟ هذا مِمَّا فيه نظرٌ، واحتمالٌ منقدحٌ، بخلاف من لم يسلم إلَّا بعد وفاته ﷺ)). منيف الرّتبة ص: ٤٨. قال العلائيّ: ((ومن هذا النّوع -أيضًا-: سعيد بن حيوة الباهليّ، رأى النَّبيّ ﷺ في الجاهليّة، وهو صغير في حياة جدِّه عبد المطّلب، وهو يتطلّبه لمَّا أبطأ عنه. . . قال ابن عبد البرّ: لا يُعرف سعيد إلّا بهذا الحديث. قلت: ولم يذكر أحدٌ له لقاء بالنَّبيّ ﷺ بعد المبعث)). السّابق ص: ٤٨- ٤٩، وينظر: اليواقيت ٢/ ٥٠٥.

والخلاصة: أنّ اللّقيا بالنَّبيّ ﷺ قبل البعثة لا تثبت بها الصّحبة، ولو كان مؤمنًا بأنّه سيبعث، أو كان مؤمنًا بغيره، إلّا إن أدرك البعثة، واجتمع معه، وآمن به، وأمّا من أدرك النّبوّة، ولم يدرك الدّعوة كورقة فالظّاهر صحبته، وأمّا من لقيه قبل البعثة، وبعدها، ولكن لم يؤمن إلّا بعد وفاة النَّبيّ ﷺ فلا صحبة له، وينظر: شرح ((مؤمنًا به)) في التّعريف.

بغيره من الأنبياء؛ كأهل الكتاب.

قال ابن حجر: ((يدخل في قولنا: ((مؤمنًا به))كلُّ مكلَّفٍ من الجنّ، والإنس))(١).
وقال: ((يخرج بقيد: الإيمان، من لقيه كافرًا، ولو أسلم بعد ذلك، إذا لم يجتمع به مرَّة أخرى))(٢)، وقال: ((وقولنا: ((به))، يخرج: من لقيه مؤمنًا بغيره، كمن لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة))(٣)، وقال ابن تيميّة-وذكر حديث أبي سعيدٍ ﵁ المتقدِّم: «يغزو فئام. . . »-: ((قد بيَّن في هذا الحديث أنَّ حكم الصُّحبة يتعلَّق بمن رآه مؤمنًا به؛ فإنَّه لا بُدَّ من هذا))(٤)، وقال-أيضًا-: ((لا ريب أنَّ مجرَّدَ رؤية الإنسان لغيره لا توجب أن يُقال: قد صَحِبَه، ولكن إذا رآه على وجه الاتِّباع له، والاقتداء به، دون غيره، والاختصاص به؛ ولهذا لم يُعتدَّ برؤية من رَأَى النَّبيّ ﷺ من الكفَّار، والمنافقين؛

(١) الإصابة ١/ ١٠.

(٢) السّابق. وينظر: الفتح ٧/ ٤، والنّزهة ص: ١٤١، وذكر السّخاوي نحوه. فتح المغيث ٤/ ١٦-١٧.

(٣) الإصابة ١/ ١٠، وينظر: الفتح ٧/ ٤، والنّزهة ص: ١٤١. وتعقَّبه ابنُ قطلوبغا في هذا القيد، فقال: ((إنْ كان المراد بقوله: ((مؤمنًا بغيره))؛ أنَّه مؤمنٌ بأنّ ذلك الغير نَبيٌّ، ولم يؤمن بما جاء به؛ كأهل الكتاب اليوم من اليهود، فهذا لا يقال له: مؤمن، فلم يدخل في الجنس، فيحتاج إلى إخراجه بفصلٍ، وحينئذ لا يصحّ أن يكون هذا فصلًا، وإنّما هو لبيان متعلّق الإيمان، وإن كان المراد: مؤمنًا بما جاء به غيره من الأنبياء، فذلك مؤمن به إن كان لقيه بعد البعثة، وإنْ كان قبلها فهو مؤمن بأنّه سيبعث، فلا يصحّ-أيضًا- أن يكون فصلًا لما ذكره بعد هذا. والله أعلم)). حاشية النّزهة ص: ١١١-١١٢، وقال السّخاويّ: ((وزاد في التّعريف: ((به))؛ ليخرجه[يعني: زيد بن عمرو بن نفيل]؛فإنَّه مِمَّن لقيه مؤمنًا بغيره، على أنَّ لقائل ادِّعاء الاستغناء عن التَّقييد به بإطلاق وصف النّبوّة؛ إذ المطلق يحمل على الكامل)). الفتح ٤/ ١٥-١٦، وقال القاريُ: ((كان الأَوْلى أن يترك قوله: ((به)). شرح النّزهة ص: ٥٨٠.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٠/ ٢٩٨.

فإنّهم لم يروه رؤيةَ من قصده أن يُؤمن به، ويكون من أتباعه، وأعوانه))[(١)]، وقال العلائيّ-وذكر شرط الإيمان-: ((وهذا هو الحقُّ، وإنْ كانت المسألة قَلَّ من صَرَّح بها؛ فإنّ الصُّحبةَ رتبةٌ شريفةٌ، اختصَّ بها مَنْ صَحِبَ النَّبيّ ﷺ، وإنّما تثبت هذه الخصيصة، ويصحّ الاتّصاف بها بشرطها؛ وهو الإيمان به ﷺ، حتّى يصحّ انتسابه إليه، فمن ليس كذلك لا يصحُّ انتسابه إلى صحبته؛ ولهذا مَنعَ الله-تعالى-نسبة المنافقين إلى صحبته ﷺ، وأن يُروى عن أحدٍ منهم شيءٌ أصلًا، ولا يُوجد لأحدٍ منهم ذِكرٌ في شيءٍ من كتب الصّحابة))[(٢)]، وقال العراقيّ: ((واحترزتُ بقولي: ((مسلمًا)) عمّا لو رآهُ، وهو كافرٌ، ثمّ أسلم بعد وفاته ﷺ، فإنّه ليس بصحابيٍّ على المشهور))[(٣)][(٤)].

---

(١) منهاج السُّنَّة ٨/ ٣٨٨.

(٢) منيف الرّتبة ص: ٤٦-٤٧. باختصار يسير.

(٣) شرح التّبصرة ٣/ ٦، ومَثَّل له برسول قيصر إلى النّبيّ ﷺ في غزوة تبوك، وحديثه في المسند رقم: ١٦٦٩٣، وبعبد الله ابن صيَّادٍ، لكن قال في الأخير: «إن لم يكن هو الدَّجال»، وذَكَرَ عن ابن فتحون في ذيله على"الاستيعاب" أنّه عدَّهُ في الصّحابة. قال ابن حجر: ((لا معنى لذكر ابن صيّاد في الصّحابة؛ لأنّه إن كان الدّجّال، فليس بصحابيٍّ قطعًا؛ لأنّه يموت كافرًا، وإن كان غيره، فهو حالُ لُقيِّه النَّبيّ ﷺ لم يكن مسلمًا)) الإصابة ٣/ ١٣٤، وقال العلائيّ: ((لم يَذكر أحدٌ عبد الله بن صيّاد في الصّحابة، وقد كلَّمه النَّبيّ ﷺ، ووقف معه في قصّته المشهورة، وأسلم بعد وفاة النَّبيّ ﷺ، وحجّ، ولم يعتدُّوا بذلك اللّقاء، والكلام في حال كفره، والله أعلم بما آل إليه أمره بعد إسلامه)). منيف الرّتبة ص: ٤٧. ومِمّن نفى صحبةَ رسول قيصر السّيوطيُّ، والمناويُّ وغيرُهما. ينظر: التّدريب٢/ ٢٠٩، واليواقيت٢/ ٥٠٥، ومِمَّن لقي النَّبيّ ﷺ ولم يُسلم إلّا بعد وفاته: كعب بن عديّ التّنوخيّ. ذكره الذّهبيّ في التّجريد ٢/ ٣٢. وقال -في خاتمة ترجمته-: ((فهو تابعيّ، لا صحبة له، وسمع من النَّبيّ ﷺ)).

(٤) **وثمّة مسائل بحثها بعض الأئمّة في هذا الموضع، نذكرها مقتدين بهم؛ وهي:**

الأولى: صحبة الجنّ: اختلفوا في صحَّة صحبة الجنّ، والظّاهر صحّتها؛ لكونهم مخاطبين =

= برسالة النَّبيّ ﷺ، وتشملهم بعثته ﷺ، فهم من جملة أمّته، وقد آمنوا به، واجتمعوا به، واتّبعوه؛ كما ورد في نصِّ القرآن الكريم، وفي صحيح السُّنَّة النَّبويّة، وذكرتهم بعض كتب الصّحابة، قال ابن حزمٍ: «وقد نصَّ الله تعالى على أنّ نفرًا من الجنِّ آمنوا، وسمعوا القرآن من رسول الله ﷺ فهم صحابةٌ وفضلاء». المحلّى ٩/ ٣٦٥، وقال ابن حجر: «أمّا الجنُّ فالرّاجح دخولهم؛ لأنَّ النَّبيّ ﷺ بعث إليهم قطعًا، وهم مكلَّفون فيهم العصاة، والطَّائعون، فمن عُرف اسمه منهم لا ينبغي التَّردُّد في ذكره في الصّحابة». الفتح ٧/ ٤، وينظر: الإصابة ١/ ١٠، ٥٣٨، وقد أورد ابنُ الأثير بعضَ تراجمهم الّتي ذكرها أبو موسى المدينيّ؛ مقتديًا به، وتوفيةً بشرطه في ألّا يترك أحدًا، وإنْ كان يرى تركهم أوْلى، وذكر أنّه لا يصحّ نقلٌ باسم أحدٍ منهم. ينظر: أسد الغابة ٢/ ٢٦٧، ٤/ ٢٠٥، ٢٠٩. وتعقَّبه العراقيُّ، وابنُ حجر بأنّ الجنّ من جملة المكلّفين، والمشمولين بالرّسالة، وزاد ابنُ حجر في التّعقّب بأنّه لم يستند فيما عاب به أبا موسى على حجّة. التّقييد ٢/ ٨٧٠-٨٧١، والفتح ٧/ ٤، والإصابة١/ ٥٣٨، وينظر: فتح المغيث ٤/ ١٢. ومِمّا ذكروه من تراجمهم: أبيض، والأرقم، حاصر، وحسّان، وخاضر، وزوبعة، وسرق، وسليط، وسمحج، وشاصر، وشصار، وعثيم، وعرفطة بن شمراح، وعمرو بن جابر، ولحقم الجنِّي، ومالك بن مهلهل، ومامر، ومعتكد بن مهلهل، ومنسأة الجنّي، وردان، وأبو الهيثم، وخرقاء؛ امرأة من الجنِّ، وكذلك فارعة، وغيرهم. ينظر: أسد الغابة ٢/ ٢٦٧، ٤٥٣، ٤/ ٢٠٥، ٢٠٩، ٥/ ٤٧، ٤٤٤، والإصابة ١/ ٣٠، ٤٣، ٢٩٩، ٣٢٧، ٤٠٠، ٥٣٨، ٢/ ٢٠، ٧١، ٧٦، ٧٧، ١٣٤، ١٤٩، ٤٥٨، ٤٦٨، ٥٢١، ٥٣٦، ٣/ ٣١٠، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٩، ٤٢٣، ٤٤١، ٥٩٦، ٤/ ٢١٠، ٢٧٧، ٣٦٥. وبعض الأسانيد الّتي ذكرتهم لا تصحُّ.

الثّانية: صحبة الملائكة: اختلفوا في صحبتهم، وأرجعه بعضُهم إلى الاختلاف في بعثته ﷺ إليهم، ولا يظهر ثبوت بعثته إليهم، وذكر العراقيّ أنّه لم يذكرهم أحدٌ في الصّحابة. التّقييد ٢/ ٨٧٠، ولمّا حَكَى قولَ ابن الأثير بأنّ ذكر من رآه ﷺ من الملائكة أَوْلى من ذكر الجنّ، تعقّبه فقال: «وليس كما زعم؛ لأنَّ الجنَّ من جملة المكلَّفين الّذين شملتهم الرّسالة، والبعثة، =

= بخلاف الملائكة)). السّابق ٢/ ٨٧١، وجعل ابنُ حجر دخولهم محلّ نظر. الإصابة ١/ ١١، وقال في الفتح ٧/ ٤: ((أمّا الملائكة فيُتوقَّف عدُّهم فيهم على ثبوت بعثته إليهم، فإنَّ فيه خلافًا بين الأصوليّين، حتّى نقل بعضُهم الإجماع على ثبوته، وعكس بعضُهم))، ونقل عنه السّخاويُّ رأيًا آخر، فقال: ((قال شيخنا: وفي صحّة بناء دخولهم في الصّحابة على هذا الأصل نظرٌ لا يخفى. وما قاله ظاهرٌ، لكنّه خالفه في "الفتح"؛ حيث مشى على البناء المشار إليه)). فتح المغيث ٤/ ١٤-١٥.

الثّالثة: صحبة الأنبياء: لا شكَّ أن رتبة النّبوّة أعلى من رتبة الصُّحبة، وفضلها أجلُّ، ومقامها أسنى. قال العراقيّ: ((أمَّا الأنبياء الّذين رآهم في السّماوات، ليلة الإسراء الّذين ماتوا منهم، لا شكَّ أنّهم لا يُطلق عليهم اسم الصُّحبة؛ لكون رؤيتهم له بعد الموت، مع كون مقاماتهم أجلّ، وأعظم من رتبة أكبر الصّحابة، وأمَّا من هو حيٌّ إلى الآن لم يمت؛ كعيسى ﷺ... هذا محلُّ نظرٍ، ولم أرَ من تعرَّض لذلك من أهل الحديث، والظّاهر أنّ من رآه ﷺ في الأرض، وهو حيٌّ له حكم الصّحبة. . .)). ثمّ أثبت رؤيته ﷺ لعيسى في الأرض، كما ورد في صحيح مسلم رقم: ٢٧٨، ثم قال: ((وإذا كان كذلك فلا مانع من إطلاق الصّحبة عليه)). التّقييد ٢/ ٨٧١-٨٧٥باختصار، وترجم الذّهبيّ لعيسى-عليه السّلام-في التّجريد ١/ ٤٣٢، وقال: ((صحابيٌّ، ونَبيٌّ؛ فإنّه رأى النَّبيّ ﷺ ليلة الإسراء، وسلّم عليه؛ فهو آخر الصّحابة موتًا)). وينظر: الإصابة ٤/ ٥٢، وقال ابن حجر في الإصابة ٤/ ٥٢:((وأَلْغَزَه القاضي تاج الدّين السّبكيّ فقال:

مَن باتّفاق جميعِ الخلق أفضلُ من ... خيرِ الصّحابِ أبي بكر ومن عمر

ومن عليّ ومن عثمان وهو فتى ... من أمّة المصطفى المختار من مضر))

وقال مغلطاي: ((الأنبياء -صلوات الله عليهم وسلامه- لا يذكرون في الصّحابة)). الإنابة ١/ ١٩٦، قال ابن حجر-معلّقًا-: ((ويتّجه ذكر عيسى خاصّة؛ لأمور اقتضت ذلك: **أوّلها**: أنّه رُفع حيًّا، وهو على أحد القولين. **الثّاني**: أنّه اجتمع بالنَّبيّ ﷺ ببيت المقدس على قولٍ، ولا يكفي اجتماعه به في السّماء؛ لأنّ حكمه من حكم الظّاهر. **الثّالث**: أنه ينزل إلى الأرض، =

= فيقتل الدّجّال، ويحكم بشريعة محمّد ﷺ؛ فبهذه الثّلاث يدخل في تعريف الصّحابيّ». الإصابة ٤/ ٥٢، ولا ريب أنّ عيسى بن مريم، وإن توافرت فيه شرائط الصّحبة الظّاهرة؛ فإنّ رتبة النّبوّة، والرّسالة في حقّه أجلّ، وأعظم.

الرّابعة: صحبة الخضر: لا تصحّ صحبته، وأثبتها بعضهم؛ لقولهم ببقائه حيًّا إلى زمن النَّبيّ ﷺ، وبعضهم فرضها احتمالًا، ولكن لم يرد دليلٌ صحيحٌ يدلّ على بقائه حيًّا إلى زمن النَّبيّ ﷺ بل الوارد الثّابت خلافه؛ كما في أحاديث ابن عمر، وجابر، وأبي سعيد ﷺ الآتية ص: ١٥٢-١٥٤ في ضابط زمن الصّحبة؛ فدلالتها واضحة على موته، وعدم صحّة القول ببقائه حيًّا، وهذا ما قرَّره، وحرَّره سائرُ العلماء المحقِّقين: قال ابن تيميّة: «احتجاجهم بحياة الخَضِر احتجاجٌ باطلٌ على باطلٍ، فمن الّذي يُسلِّم لهم بقاء الخَضِر، والَّذي عليه سائر العلماء المحقِّقون أنّه مات، وبتقدير بقائه فليس هو من هذه الأُمَّة؛ ولهذا يوجد كثيرٌ من الكذَّابِين من الجِنِّ، والإنس؛ مِمَّن يَدَّعي أنّه الخَضِر، ويظُنُّ من رآه أنَّه الخَضِر، وفي ذلك من الحكايات الصّحيحة؛ الّتي نعرفها ما يطول وصفها هنا». منهاج السُّنَّة ٤/ ٩٣-٩٤. وقال: «الصَّواب الّذي عليه مُحَقِّقُو العلماء أنَّ إِلْيَاس، والخَضِر ماتا». السّابق١/ ٩٦-٩٧، وقال: «فإنَّ خَضِر موسى مات، والخَضِر الّذي يأتي كثيرًا من النّاس، إنّما هو جِنِّيٌّ تصوَّر بصورة إنسيٍّ، أو إنسيٌّ كذَّابٌ، ولا يجوز أن يكون مَلَكًا، مع قوله: أنا الخَضِر، فإنَّ الملك لا يكذب، وإنّما يكذب الجِنِّيُّ، والإنسيُّ، وأنا أعرف مِمَّن أتاه الخَضِر، وكان جِنِّيًّا؛ مِمّا يطول ذكره في هذا الموضع». مجموع الفتاوى ١/ ٢٤٩، وقال عبد العزيز بن باز: «الّذي عليه أهل التّحقيق: أنَّ الخضر قد مات، قَبْل بعثة النَّبيّ ﷺ؛ لأدلّةٍ كثيرةٍ معروفةٍ في محلّها، ولو كان حيًّا في حياة نبيِّنا ﷺ لدخل في هذا الحديث، وكان مِمَّن أتى عليه الموت قبل رأس المائة». حاشية الفتح ٢/ ٧٥ رقم ٢.

تنبيه: مسائل دخول الأنبياء، والملائكة، والجنّ في الصّحابة لا حاجة لها ظاهرة في باب الرّواية، وأهل الحديث إنّما وضعوا قواعده من أَجْلِ الرّواية، ولولا ذكر بعض المحدِّثين لهذه المسائل لم أتعرّض لها، ولا بدّ من إغلاق باب دعوى الصّحبة من الجنِّ بعد عصر الصّحابة؛ لِمَا =

٥-**(ومات على الإسلام**[١]**)**:هذا القيد لا بدَّ منه لبقاء وصف الصّحبة واستمرار فضلها، فلا تنفكّ الصُّحبة عن الإسلام، فهو شرطٌ لبقائها، كما هو شرطٌ في ثبوتها، فلا صحبة بدون الثّبات على الإسلام حتّى الوفاة. ويخرج بهذا القيد من ارتدّ قبل وفاته؛ فإنّ ردّته تُبطل صحبته اتّفاقًا، قال العراقيّ: ((ثمّ مات على الإسلام؛ ليخرج بذلك: من ارتدّ، ومات كافرًا؛ كعبد الله بن خطل، وربيعة بن أميّة، ومقيس بن صبابة، ونحوهم، فلا شكَّ أنَّ هؤلاء لا يُطلق عليهم اسم الصّحابة، وهم داخلون في الحدِّ))[٢]، وقال ابن حجر: ((وخرج بقولنا: ((ومات على الإسلام)) من لقيه مؤمنًا به، ثمّ ارتدّ، ومات على ردّته-والعياذ بالله-، وقد وُجد من ذلك عددٌ يسيرٌ))[٣]، وقال: ((فإنَّه ليس صحابيًّا اتِّفاقًا))[٤]. فإن رجع إلى الإسلام قبل وفاة النَّبيّ ﷺ، والتقى به فهو صحابيٌّ بلا خلافٍ؛ مثل عبد الله بن أبي سرح ﵁، قال العراقيّ: ((أمَّا من ارتدَّ

= يترتّب على التّسليم بها من المفاسد الكبيرة.

(١) قال ابن حجر-وذكر تعريف البخاريّ للصّحابيّ-: ((ويَرِدُ على التّعريف، من صحبه، أو رآه مؤمنًا به، ثمّ ارتدَّ بعد ذلك، ولم يَعُدْ إلى الإسلام؛ فإنَّه ليس صحابيًّا اتِّفاقًا، فينبغي أن يُزاد فيه: ((ومات على ذلك)). الفتح ٧/ ٤، قال القارئ: ((وإنّما تركه الجمهور؛ لكمال الظّهور)). شرح النّزهة ص: ٥٧٦-٥٧٧، وسبق ابنَ حجر إلى هذا القيد شيخُه العراقيّ في التّقييد ٢/ ٨٥٦، وشرح التّبصرة ٣/ ٣.

(٢) التّقييد ٢/ ٨٥٦- ٨٥٧، وينظر: شرح التّبصرة ٣/ ٣-٤.

(٣) الإصابة ١/ ١١-١٢. وقال -أيضًا-: ((ولا شكّ أنّ من ارتدّ سُلِبَ اسم الصُّحبة؛ لأنّها نسبة شريفة إسلاميّة، فلا يستحقّها من ارتدّ بعد أن اتّصف بها)). الفتح ٦/ ٤٩٠.

(٤) الفتح ٧/ ٤.

منهم، ثمّ عاد إلى الإسلام في حياته ﷺ فالصُّحبة عائدة إليهم؛ لصحبتهم له ﷺ ثانيًا))[(١)]، وقال ابن حجر: ((لا خلاف في دخوله))[(٢)]. وإن لم يرجع إلَّا بعد وفاة النَّبيّ ﷺ فقد اختلفوا فيه؛ على قولين:

القول الأوّل: لا يُعدُّ في الصّحابة؛ لأنَّ ردّته أبطلت صحبته، ولا سبيل إلى تحصيلها بعد وفاة النَّبيّ ﷺ، قال العراقيُّ: ((وفي دخول من لقيه مسلمًا، ثمّ ارتدَّ، ثمّ أسلم بعد وفاة النَّبيّ ﷺ في الصّحابة نظرٌ كبيرٌ؛ فإنَّ الرِّدّة محبطةٌ للعمل عند أبي حنيفة، ونصَّ عليه الشّافعيّ في"الأمّ"، وإن كان الرّافعيُّ قد حكى عنه: أنَّها إنّما تحبط بشرط اتّصالها بالموت، وحينئذٍ فالظّاهر أنَّها محبطة للصُّحبة المتقدِّمة؛ كقُرَّة بن هبيرة، وكالأشعث بن قيسٍ))[(٣)].

القول الثّاني: برجوعه إلى الإسلام تعود إليه صحبته؛ لأنَّ حبوطَ العمل مشروطٌ -عند بعض العلماء- بالوفاة على الرِّدَّة، ولأنَّ الإسلام يَهدم ما قبله، والتّوبة تَجبُّ ما قبلها، وثبت في الحديث: «أسلمت على ما أسلفت من الخير»[(٤)]، ويعضده- أيضًا-أنّ الأشعث بن قيس ؓ؛ وهو مِمّن تنطبق عليه هذه الحالة لم يتخلّف أحدٌ في عدِّه في الصّحابة، وإخراج حديثه في المسانيد، وهذا القول رجَّحه بعضُ العلماء كابن حجر؛ ولذا أضاف إلى التّعريف-كما في بعض المواضع-: ((ولو تخلَّلت ردَّة في

(١) التّقييد ٢/ ٨٥٨، وينظر: شرح التّبصرة ٣/ ٥.

(٢) الإصابة١/ ١٢.

(٣) شرح التّبصرة٣/ ٤-٥. وينظر: التّقييد ٢/ ٨٥٨-٨٥٩، وشرح النّزهة للقارئ ص: ٥٧٦.

(٤) رواه مسلم رقم: ١٩٤. وهو حديث حكيم بن حزام ؓ، قال لرسول الله ﷺ: «أرأيت أمورًا كنت أتحنّث بها في الجاهليّة، هل لي فيها من شيء؟ فقال له رسول الله ﷺ. . ». فذكره.

الأصحّ))-كما تقدّم[١]-، وقال: ((ويدخل فيه مَن ارتدَّ، وعاد إلى الإسلام قبل أن يموت، سواء اجتمع به ﷺ مرّة أخرى، أم لا؛ وهذا هو الصّحيح المعتمد، والشّقُّ الأوّل لا خلاف في دخوله، وأبدى بعضُهم في الشّقِّ الثّاني احتمالًا، وهو مردودٌ؛ لإطباق أهل الحديث على عدِّ الأشعث بن قيس رضي الله عنه في الصّحابة، وعلى تخريج أحاديثه في الصّحاح، والمسانيد، وهو مِمَّن ارتدَّ، ثمّ عاد إلى الإسلام في خلافة أبي بكر رضي الله عنه))[٢].

ثانيًا: أهمّيّة معرفة الصّحابة، وتمييزهم، وفوائد ذلك:

العلم بأصحاب النَّبيّ ﷺ، وتمييزهم عن غيرهم ذو أهمّيّة بالغة، ومكانة كبيرة، وتتجلّى في أمور:

١- تعلُّقه بأفضل الأمَّة بعد نبيِّها ﷺ، المبلِّغين عنه، والواسطة بينه وبينهم.

٢- عناية العلماء به، وتنويههم بشأنه، وحثّهم على معرفته، وحرصهم عليه، ومِمّا ورد عنهم في ذلك: قال ابنُ عبد البرّ: ((معلومٌ أنَّ من حُكِمَ بقوله، وقُضِي بشهادته فلا بُدَّ من معرفة اسمه، ونسبه، وعدالته، والمعرفة بحالتِه. . . وهو علمٌ جسيمٌ لا يُعذر أحدٌ يُنسب إلى علم الحديث بجهله، ولا خلاف علمتُه بين العلماء؛ أنَّ الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله ﷺ من أوكد علم الخاصَّة، وأرفع علم أهل الخبر، وبه ساد أهل السّير، وما أَظنُّ أهل دينٍ من الأديان إلَّا وعلماؤهم معتنون بمعرفة أصحاب

---

(١) ينظر: ص: ١٢٩. قال ابن حجر: ((قولي: ((ولو تخلَّلت ردّةٌ))؛ أي: بين لقيّه له مؤمنًا، وبين موته على الإسلام، فإنَّ اسم الصُّحبة باقٍ له سواء أرجع إلى الإسلام في حياته ﷺ، أو بعده؟ ، وسواء ألقيه ثانيًا، أم لا؟)) النّزهة ص: ٥٦.

(٢) الإصابة١/ ١٢، وينظر: الفتح ٧/ ٤، والنّزهة ص: ٥٦، وفتح المغيث ٤/ ١٨.

أنبيائهم؛ لأنَّهم الواسطة بين النَّبيّ ﷺ، وبين أُمَّته))[(١)]، وقال–أيضًا–: ((ويلزم صاحب الحديث أن يعرف الصّحابة الـمُؤدِّين للدِّين عن نبيِّهم ﷺ، ويُعْنَى بسيرهم، وفضائلهم))[(٢)]، وقال الحاكم: ((ومن تبحَّر في معرفة الصّحابة، فهو حافظٌ كاملُ الحفظ))[(٣)]، وقال ابن الصّلاح: ((معرفة الصّحابة أصلٌ أصيلٌ))[(٤)]، وقال النّوويّ: ((وهذا علمٌ كبيرٌ، عظيمُ الفائدة))[(٥)]، وقال–أيضًا–: ((مِمَّا يتأكَّد الاعتناء به، وتمسّ الحاجة إليه))[(٦)]، وقال ابن حجر: ((فإنَّ مِنْ أشرف العلوم الدّينيّة: علم الحديث النّبويّ، ومن أَجَلِّ معارفه: تمييز أصحاب رسول الله ﷺ مِمَّن خلف بعدهم))[(٧)].

٣– فوائده النّفيسة الكثيرة، وثماره الجليلة؛ ومنها:

أ– الاهتداء بهديهم، والاقتداء بهم، والسُّلوك لسبيلهم، والتمسُّك به، وقد ندب الله تعالى إلى ذلك.

ب–معرفة المسند من المرسل.

ج– معرفة الموقوف من المقطوع.

---

(١) الاستيعاب ١/ ٨–٩.

(٢) جامع بيان العلم ص: ١٦٩.

(٣) المعرفة ص: ١٧٢.

(٤) علوم الحديث ص: ٢٧١.

(٥) التّقريب ٢/ ٢٠٦.

(٦) شرح مسلم ١/ ٣٥.

(٧) الإصابة ١/ ٣.

د- مفتاح فهم الأحاديث.

هـ- معرفة المرفوع حكمًا؛ مِمّا يقوله الصّحابيّ مِمَّا لا مجال للرّأي فيه.

و- للصَّحابة منزلة-عند المحدِّثين-لا يبلغها غيرهم مِمّن جاء بعدهم، ويخصُّونهم بما لا يخصُّون به سائر الرّواة؛ ومن ذلك: إثبات عدالتهم جميعًا، واغتفار جهالتهم، وقبول مراسيلهم.

ز- اجتهاد الصّحابيّ ليس كاجتهاد غيره؛ وهو حجَّة عند بعض الأئمّة؟ .

ومِمّا ورد من كلام الأئمّة في هذا: قال ابنُ عبد البرّ: ((ونحن، وإنْ كان الصّحابة ﷺ قد كُفينا البحث عن أحوالهم؛ لإجماع أهل الحقِّ من المسلمين؛ وهم أهل السُّنَّة والجماعة على أنَّهم كلَّهم عدولٌ، فواجب الوقوف على أسمائهم، والبحث عن سيرهم، وأحوالهم؛ ليُهتدى بهديهم، فهم خير من سُلِك سبيلُه، واقتُدي به، وأَقَلُّ ما في ذلك: معرفة المرسل من المسند، وهو علم جسيم لا يُعذر أحدٌ يُنسب إلى علم الحديث بجهله))[1]، وقال-أيضًا-: ((ومن وقف على ما ذكرنا في كتابنا هذا؛ من أسماء الصّحابة-رضوان الله تعالى عليهم أجمعين-، وما تضمَّنه من عيون أخبارهم، فقد أخذ بحظٍّ وافرٍ من علم الخبر، ومعرفة الحديث؛ لِمَا فيه من الوقوف على المرسل من المسند، واستولى على معرفة أهل القرن الأَوّل المبارك؛ وتلك المنزلة الّتي هي نصاب على الخبر، ومفتاح فهم الأثر))[2]، وقال الحاكم: ((ومن تبحَّر في معرفة الصّحابة؛ فهو حافظٌ كاملُ الحفظ، فقد رأيتُ جماعةً من مشايخنا يروون الحديث المرسل، عن تابعيّ،

---

(١) الاستيعاب ١/ ٨.

(٢) السّابق ٤/ ٤٨٢-٤٨٣.

عن رسول الله ﷺ فيتوهَّمونه صحابيًّا، وربَّما رووا المسند عن صحابيٍّ فيتوهَّمونه تابعيًّا))[١]، وقال ابن أبي حاتم: ((نَدَبَ الله ﷻ إلى التّمسّك بهديهم، والجري على منهاجهم، والسُّلوك لسبيلهم، والاقتداء بهم، فقال: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾[٢]))[٣]، وقال ابن الصّلاح: ((معرفة الصّحابة أصلٌ أصيلٌ، يُرجع إليه في معرفة المرسل، والمسند))[٤]، وقال النّوويّ: ((به يُعرف المتّصل من المرسل))[٥].

٤- إفراده بنوعٍ خاصٍّ ضمن أنواع علوم الحديث.

٥-وَضْعُ المصنّفات الخاصّة فيه.

٦- مِن أَجَلِّ معارف علم الحديث؛ فهو علم جسيم، وأصل أصيل، تمسُّ الحاجة إليه، وتتأكّد العناية به.

٧- لا يُعذر أحدٌ يُنسب إلى علم الحديث بجهله.

٨- لا خلاف بين العلماء أنّه من أوكد علم الخاصَّة، وأرفع علم أهل الخبر.

٩-به ساد أهل السّير.

١٠- معرفة الصّحابة من لوازم بلوغ رتبة: (الحافظ) عند المحدِّثين.

---

(١) المعرفة ص: ١٧٢.

(٢) سورة النّساء/ الآية: (١١٥).

(٣) الجرح والتّعديل ١/ ٧-٨.

(٤) علوم الحديث ص: ٢٧١.

(٥) شرح مسلم ١/ ٣٥، والتّقريب ٢/ ٢٠٦.

ثالثًا: طرق إثبات الصُّحبة:

طرقها المشهورة خمسة؛ وهي:

١- التّواتر؛ كأبي بكرٍ[(١)]، وعمر، وعثمان، وعليّ، وبقيَّةِ العشرةِ ﷺ.

٢- الاستفاضة والشّهرة القاصرة عن التّواتر؛ كعُكَاشَة بن مِحْصنٍ، وضِمَام بن ثعلبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

٣- أن يثبتها أحدُ الصّحابة؛ كحُمَمَة بن أبي حُمَمَة الدَّوسِيِّ ﷺ الّذي مات بأصبهان مبطونًا، فشهد له أبو موسى الأشعريُّ ﷺ أنّه سمع النَّبيّ ﷺ حكم له بالشّهادة[(٢)].

---

(١) قال القارئ: «من أنكر صحبة الصِّدِّيق ﷺكَفر؛ لاستلزام إنكار صحبته إنكار نصّ القرآن، المجمع على أنَّه هو ﷺ المراد به، بخلاف مَن أنكر صحبة غيره، فإنَّه لا يكفر». شرح النّزهة ص: ٥٩٠-٥٩١، وذكر قبل ذلك أنه ﷺ المَعْنيّ بقوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ١٤٠]. وقال ابن عيينة: «من أنكر صحبة أبي بكرٍ ﷺ فهو كافرٌ؛ لأنّه كذَّب القرآن». منهاج السُّنَّة ٨/ ٣٨١.

(٢) أخرج قصّةَ حُمَمَة ﷺ جماعةٌ؛ منهم: ابن المبارك في الجهاد رقم: ١٤١، والطّيالسيّ رقم: ٥٠٧، وابن أسامة رقم: ١٠٣١"بغية الباحث"، وأحمد رقم: ١٩٦٥٩، والطّبرانيّ في الكبير رقم: ٣٦١٠، وأبو الشّيخ في طبقاته رقم: ٣١، وأبو نعيم في أخبار أصبهان١/ ٩٩-١٠٠. ورجالها ثقات؛ كما قاله البوصيريّ في مختصر الإتحاف ٩/ ٢٤٧. ونصُّ كلام أبي موسى ﷺ: «يا أيّها النّاس إنّا والله ما سمعنا فيما سمعنا من نبيّكم ﷺ، وما بلغ علمنا إلَّا أنَّ حُمَمَة شهيدٌ». قال العراقيّ: «على أنّه يجوز أن يكون أبو موسى ﷺ إنّما أراد بذلك شهادة النَّبيّ ﷺ لمن قتله بطنُه، وفي عمومهم حُمَمَةُ ﷺ، لا أنّه سَمَّاه باسمه، والله أعلم». شرح التّبصرة ٣/ ١٢، وقال القارئ: =

٤- أن يثبتها أحدُ ثقات التّابعين.

٥- أن يثبتها لنفسه، ويُقبل بشرطين:

الأوَّل: أن يكون عدلًا.

الثّاني: أن تثبت معاصرتُه للنَّبيّ ﷺ. وضابط المعاصرة: ألَّا يبقى حيًّا بعد مائة سنة من وفاة النَّبيّ ﷺ(١)؛ لِمَا ورد في السُّنَّة من أحاديث؛ وهي:

أ- عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: ((صلَّى بنا النَّبيّ ﷺ العشاء في آخر حياته، فلمّا سلَّم قام، فقال: «أرأيتكم ليلتكم هذه، فإنَّ رأس مائة سنة منها لا يبقى مِمّن هو على ظهر الأرض أحدٌ». قال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَوَهَلَ النّاس في مقالة رسول الله ﷺ إلى ما يتحدَّثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة، وإنّما قال النَّبيّ ﷺ: «لا يبقى مِمَّن هو اليوم على ظهر الأرض»؛ يريد بذلك: أنَّها تخرم

= ((وفيه نظرٌ؛ لاحتمال أن يكون الضّميرُ له، أو لمن مات مبطوناً على ما وَرَدَ في الخبر من عمومه)). شرح النّزهة ص: ٥٩١.

(١) قال العراقيّ: ((لو ادَّعاه بعد مضيِّ مائة سنةٍ من حين وفاته ﷺ فإنّه لا يقبل)). شرح التّبصرة ٣/ ١٢، وقال-في موضع آخر-: ((كجماعةٍ ادّعوا الصُّحبة بعد ذلك؛ كأبي الدّنيا الأشجّ، ومكلبة بن ملكان، ورتن الهنديّ، فقد أجمع أهلُ الحديث على تكذيبهم؛ وذلك لِمَا ثبت في "الصّحيحين" من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. . .)). وذكره، وذكر معه حديثي جابر، وأبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. التّقييد ٢/ ٨٨٨-٨٩٠، وقال ابن حجر -بعد ذكره حديث ابن عمر وجابر رضي الله عنهم-: ((ولهذه النّكتة لم تُصدِّق الأئمّةُ أحدًا ادّعى الصُّحبة بعد الغاية المذكورة، وقد ادّعاها جماعةٌ فَكُذِّبوا، وكان آخرهم رتن الهنديّ)). الإصابة ١/ ١٤-١٥، ولابن ناصر الدّين: "كشف القناع عن حال من افترى الصُّحبة، أو الاتّباع". مخطوطة بخطِّه؛ كما في فهرس الفهارس ٢/ ٦٧٦، وينظر: الأعلام ٦/ ٢٣٧.

ذلك القرن)). متّفق عليه[١]. قال ابن حجر: ((وقد بيَّن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في هذا الحديث مراد النَّبيّ ﷺ؛ وأنّ مراده: أن عند انقضاء مائة سنة من مقالته تلك ينخرم ذلك القرن، فلا يبقى أحدٌ مِمّن كان موجودًا حال تلك المقالة، وكذلك وقع بالاستقراء، فكان آخر من ضُبِطَ أمره مِمّن كان موجودًا حينئذ: أبو الطّفيل عامر بن واثلة رضي الله عنه، وقد أجمع أهلُ الحديث على أنّه كان آخر الصّحابة موتًا، وغاية ما قيل فيه[٢]: إنّه بقي إلى سنة عشر ومائة، وهي رأس مائة سنة من مقالة النَّبيّ ﷺ. والله أعلم))[٣]، ومِمّن حكى الإجماعَ -أيضًا- ابنُ كثير[٤]، والسّخاويُّ[٥]، وعدَّ البيهقيُّ هذا من دلائل النّبوّة[٦].

---

(١) صحيح البخاريّ رقم: ١١٦و٥٦٤ و٦٠١، وصحيح مسلم رقم: ٢٥٣٧.

(٢) يعني في سنة موته، وقد اختلفوا فيها على أقوال، وأقصى ما ذُكر سنة ١١٠هـ، وهو الّذي صحّحه الذّهبيّ في الكاشف ١/ ٥٢٧، وابن حجر في التّهذيب ٧/ ٢٢٩ (ترجمة: عكراش). ولابن حجر توجيه فيما لو فُرض أنّ وفاته قبل١١٠هـ قال فيه: ((وقيل: كانت وفاته قبل ذلك، فإن كان كذلك فيحتمل أن يكون تأخّر بعده بعض من أدرك ذلك الزّمان، وإن لم يثبت أنّه رَأَى النَّبيّ ﷺ)). الفتح١١/ ٣٦٣.

(٣) الفتح ٢/ ٧٥. وينظر: ١٠/ ٥٥٦ منه. وقال-أيضًا-: ((المحدِّثون قد اتّفقوا على أنّ آخر الصّحابة موتًا أبو الطّفيل عامر بن واثلة رضي الله عنه، ومات سنة١١٠هـ على الصّحيح، وظهر به مصداق قوله ﷺ؛ فيما أخرجه أصحاب "الصّحيح"، أنّه قال-في آخر عمره-: ((على رأس مائة سنة. . .))؛ فكان كذلك)). التّهذيب٧/ ٢٢٩ (ترجمة: عكراش).

(٤) البداية ٩/ ١٩٩.

(٥) الفتح ٤/ ٧٥.

(٦) دلائل النّبوّة ٦/ ٥٠٠-٥٠١، قال: ((باب ما جاء في إخباره ﷺ بانخرام قرنه الّذي كان فيه على رأس مائة سنةٍ؛ فكان كما أخبر)). وأخرج فيه حديثي ابن عمر، وجابر رضي الله عنهم.

ب- وعن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النَّبيّ ﷺ أنَّه قال ذلك قبل موته بشهرٍ، أو نحو ذلك: «ما من نفسٍ منفوسةٍ اليوم تأتي عليها مائة سنة، وهي حيَّةٌ يومئذٍ». رواه مسلم(١).

ج- وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: لَمَّا رجع النَّبيّ ﷺ من تبوك، سألوه عن السّاعة، فقال رسول الله ﷺ: «لا تأتي مائة سنة، وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم». رواه مسلم(٢)(٣)(٤).

(١) صحيح مسلم رقم: ٢٥٣٨. وفي لفظٍ له: «سمعت النَّبيّ ﷺ يقول -قبل أن يموت بشهرٍ-: تسألوني عن السَّاعة، وإنّما علمها عند الله، وأقسم بالله، ما على الأرض من نفسٍ منفوسةٍ تأتي عليها مائة سنة».

(٢) صحيح مسلم رقم: ٢٥٣٩.

(٣) ينظر في طرق إثبات الصّحبة: شرح التّبصرة ٣/ ١١-١٢، والتّقييد ٢/ ٨٨٨-٨٩٠، والنّزهة ص: ٥٦، وفتح المغيث٤/ ٢٩-٣٠، وشرح النّزهة ص: ٥٩١. وللعلائيّ تفصيل نفيس في مراتب ما تثبت به الصّحبة، قال فيه: «ما ثبَتَ به الصّفة المقتضية للصُّحبة على مراتب: **أَوّلها**؛ وهو أعلاها: التّواتر، وهذا لا يختصُّ بالعشرة المشهود لهم بالجنَّة، وأمثالهم، بل يدخل فيه- أيضًا-: كلُّ من تواترت الرّواية عنه من الصّحابة المكثرين الّذين بَلَغَ الرُّواة عنهم العدد المفيد للتّواتر؛ كأبي سعيد الخدريّ، وجابر، وعبد الله بن عمرو بن العاص وأمثالهم رضي الله عنهم، وكذلك من اتّفقت الأُمّة على صحّة حديثه، وتلقّته بالقبول، وإن لم تكثر الرّواية عنه؛ كأبي قتادة، وأبي مسعود البدريّ، ونحوهما رضي الله عنهما، فإنّ من لوازم ذلك: اتّفاقهم على كونه صحابيًّا، ويندرج في هذا عددٌ كثيرٌ من الصّحابة المتّفق على صحّة أحاديثهم. **وثانيها**: أن تكون صحبته ثابتة بالاشتهار القاصر عن رتبة التّواتر، ويلتحق بهذه الرّتبة: من اتّفقت كتب السّير، والمغازي، والتّواريخ على ذكره في الصّحابة، وتسميته في عددٍ من الغزوات، ولم يوجد أحدٌ خالف في ذلك، ولا أهمل =

= ذكره في ذلك، ويندرج في هذا النّوع خلقٌ كثيرٌ من الصّحابة ﷺ، وإن كان فيهم من ليس له إلّا الحديث الواحد، أو الاثنان. **وثالثها**: من لم يشتهر من جهة الرّواية عنه، ولكنَّه تضمَّنه كثيرٌ من كتب السّير بالذِّكر؛ إمَّا بالوفادة على النَّبيّ ﷺ، أو باللّقاء اليسير، أو في أثناء قصّة، أو غزوة له ذكرٌ، ونحو ذلك، فهذه مرتبة دون الّتي قبلها. **ورابعها**: من رَوَى عنه أحدُ أئمّة التّابعين؛ الّذين لا يخفى عنهم مُدَّعي الصُّحبة مِمّن هو متحقّقٌ بها، وأثبت له ذلك التّابعيُّ الصُّحبةَ، أو اللّقاء، أو جزم الرّواية عنه عن النَّبيّ ﷺ غير معترضٍ على ذلك؛ لِمَا يلزم في روايته عنه على هذا الوجه من تصديقه فيما ذكر من الصُّحبة، والرّواية، سواء سَمَّاه في روايته عنه، أو لم يسمّه. **وخامسها**: أن يقول من عُرف بالعدالة، والأمانة: سمعت رسولَ الله ﷺ، أو رأيته يفعل كذا، ونحو ذلك، ويكون سِنّهُ يحتمل ذلك، والسّند إليه صحيح؛ فهذا مقبول القول على الرّاجح، وفيه ما تقدَّم من الاحتمال، ونظيره أن يَروي أحدُ متقدِّمي التّابعين عن رجلٍ لم يسمّه شيئًا يقتضي له صحبة، فإنَّ القرائن هنا قائمة بصدقه؛ منها: ندرة كذب مثل ذلك في ذلك العصر الأوّل، ومنها: أنَّ الظّاهر من التّابعيّ الكبير أنَّه لا يَروي إلَّا عن صحابيٍّ، فإن انضم إلى ذلك وصفه بصفة خاصّة؛ كرجلٍ من أهل بدر، أو من أهل بيعة الرّضوان، فهو أعلى من هذه المرتبة؛ لِمَا تقدَّم: أن مثل هؤلاء كان مشهورًا، فإذا وصفه التّابعيُّ الثّقة بذلك كان كالتَّصريح باسمه وهو معروف؛ فتكون هذه الحالة حينئذ من المرتبة الرّابعة. **وسادسها**: أن يصحَّ السّند إلى رجلٍ مستورٍ لم تتحقّق عدالته الباطنة، ولا ظهر فيها ما يقتضي جرحه، فيروي حديثًا يتضمَّن أنّه صحابيٌّ؛ إمّا بسماعه ذلك، أو بمشاهدته شيئًا من أفعاله ﷺ، ونحو ذلك، أو برواية مجرَّدة، إذا اكتفينا بها في إثبات الصُّحبة، فهذا يتخرَّج على قبول رواية المستور، فمن قبله كان ذلك هنا بطريق الأولى؛ لقرينة صدق مثل هذا، وأنَّه لم يوجد في ذلك القرن من يدّعي ذلك كذبًا إلّا نادرًا جدًّا، ولعلّه لا يصحُّ السّند إليه، ومن لم يقبل رواية المستور في التّابعين فمن بعدهم قد يقبل مثل هذا، وهو الّذي عليه عمل ابن منده، وابن عبد البرّ، وغيرهما مِمَّن صنَّف في الصّحابة؛ لِعَدِّهم هذا الصّنف فيهم من غير توقّفٍ فيهم، ومن العلماء من توقّف في حديثهم، وإثبات الصُّحبة لهم - =

= كما تقدَّم-. **وسابعها**: أن يروي بعض صغار التّابعين، ومن ليس من أهل الميْزِ منهم عن رجلٍ مبهم ما يقتضي له صحبة، وهي أضعف المراتب، وإنْ كان جماعة من الأئمّة قبلوا مثل ذلك، وأثبتوا حديثهم في مسانيد الصّحابة، والرُّواة عنهم؛ كما وصفت، وكان ذلك-والله أعلم- لقرينة صدق ذلك الجيل الّذي هو خير القرون، وأنَّ مثل هذه المرتبة الشّريفة لم يدّعِها أحدٌ في ذلك العصر كذبًا بخلاف الأعصار المتأخّرة، فقد رُويت أحاديث عن جماعة ادّعوا أنّهم عُمّروا، وأنّ لهم صحبة، كما قد أولع كثيرٌ في هذه الأزمان بحديث رتن الهنديّ الّذي ادّعى الصُّحبة، فأمّا في ذلك العصر الأوّل فيعزُّ وجود من يدّعي صحبةً، وهو فيها كاذب؛ فهذا تقسيمٌ بالغٌ في تحقيق مراتب ما تثبت به الصُّحبة، منّ الله به، وله الحمد والمنَّة، ولم أرَ أحدًا بسط الكلام في هذه المسألة، مع قوّة الحاجة الدّاعية إليها». منيف الرّتبة ص: ٥٦-٥٩. باختصار.

(٤) **فيه مسائل: المسألة الأولى: ضوابط أخرى في إثبات الصُّحبة**: قال ابن حجر: «ضابطٌ يستفاد من معرفته صحبة جمع كثير، يكتفى فيهم بوصف يتضمَّن أنَّهم صحابة، وهو مأخوذ من ثلاثة آثار...». الإصابة١/ ١٦. وذكرها، وهي:

الأوّل: ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف رقم: ٣٦٢٦٨. ومن طريقه: الحاكم في المستدرك ٤/ ٢٢٦ عن عاصم بن كليب، عن أبيه، قال: «كنَّا في المغازي، لا يُؤمَّر علينا إلَّا أصحابُ رسول الله ﷺ». إسناده حسن، أو صحيح، قال ابن حجر: «طريق لا بأس به، فمن تتبَّع الأخبار الواردة في الرِّدَّة، والفتوح وَجَدَ من ذلك شيئًا كثيرًا، وهم من القسم الأوَّل». الإصابة١/ ١٦؛ يعني بهم: الصّحابة.

الثّاني: ما أخرجه الحاكم في المستدرك ٤/ ٤٧٩ عن عبد الرّحمن بن عوف رضي الله عنه قال: «كان لا يولد لأحد مولودٌ إلَّا أَتَى به النَّبيّ ﷺ، فدعا له، فأُدخل عليه مروان بن الحكم، فقال: هو الوزغ ابن الوزغ، الملعون ابن الملعون». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وتعقَّبه الذّهبيّ، فقال: «لا والله، وميناء كذَّبه أبو حاتم»، وروى مسلم رقم: ٢٨٦ عن عائشة رضي الله عنها: «أنَّ رسول الله ﷺ كان يُؤتى بالصّبيان، فيُبَرّك عليهم، ويحنّكهم»، =

= ورواه البخاريّ رقم: ٦٣٥٥، بلفظ: ((كان النَّبيّ ﷺ يُؤتى بالصِّبيان، فيدعو لهم. . .)). الحديث. قال ابن حجر: ((وهذا يُؤخذ منه شيءٌ كثيرٌ -أيضًا-، وهم من القسم الثّاني)). الإصابة١/ ١٦؛ يعني بهم: أطفال الصّحابة.

الثّالث: ما أخرج ابن عبد البرّ من طريق. . . قال: ((لم يبقَ بمكّة، والطَّائف أحدٌ سنة عشر إلَّا أسلم، وشهد حجّة الوداع)). وهذا النصّ وقع فيه بياض موضع النّقط في"الإصابة"، ولم أقف على النّصّ في"الاستيعاب"، وعزاه ابن حجر في موضعٍ آخر لابن عبد البرّ قولًا له. الإصابة١/ ١٣، ٥٦. ولكنَّه قال في موضعٍ آخرٍ: ((حكاه ابن عبد البرّ، وغيره)). الإصابة ٣/ ٢١٣، فدلَّ على كونه مأثورًا، وأنّه لا يختصّ بابن عبد البرّ، قال ابن حجر: ((هذا وَهُمْ في نفس الأمر عددٌ لا يحصون، لكن يُعرف الواحد ما يقتضي أنَّه كان في ذلك الوقت موجودًا، فيلحق بالقسم الأوّل، أو الثّاني؛ لحصول رؤيتهم بالنَّبيّ ﷺ، وإنْ لم يَرَهم هو)). الإصابة١/ ١٦، وينظر: ١/ ١٣، ٢٩٤، ٥٣٢، ٢/ ١٥٨، ٣٨٣، ٣/ ٥. ونقل السّخاويّ عن ابن حجر من مقدّمة"الإصابة"ما جاء في ((ثالثًا)) هكذا: ((ثالثها: أنَّه لم يبقَ بالمدينة، ولا بمكّة، ولا الطّائف، ولا من بينهما إلَّا من أسلم، وشهد حجَّة الوداع فمن كان في ذلك الوقت موجود اندرج فيهم؛ لحصول رؤيتهم للنَّبيّ ﷺ وإن لم يَرَهم هو)). فتح المغيث٤/ ٣١. وأضاف ابنُ حجر إليهم-أيضًا-من كان: بالحرمين. الإصابة٤/ ٣٨٦، وجيران قريش، ومن حولهم. السّابق ٢/ ٢١٣، وأهل الحجاز. السّابق ٢/ ٣٠٧، وقال -في ترجمة راوٍ-: ((وهو على شرطهم في الصّحابة؛ لأنَّا قدّمنا غير مرّة أنّه لم يبقَ بمكّة، والطّائف في حجّة الوداع أحدٌ من قريش، وثقيف إلَّا أسلم وشهدها؛ حكاه ابن عبد البرّ، وغيره)). السّابق ٣/ ٢١٣؛ فأفاد أنّ هذا الضَّابط على شرطهم، وقال-أيضًا-: ((ومِمَّا جاء عن الأئمّة من الأقوال المجملة في الصّفة الّتي يُعرف بها كون الرّجل صحابيًّا، وإنْ لم يرد التّنصيص على ذلك. . .))، وذكر ما تقدَّم عن ابن أبي شيبة، وابن عبد البرّ، ثمّ قال: ((ومثل ذلك: قول بعضهم في الأوس، والخزرج: إنَّه لم يبقَ منهم أحدٌ في آخر عهد النَّبيّ ﷺ إلَّا دخل في الإسلام، وما مات النَّبيّ ﷺ وأحدٌ منهم يُظهر =

= الكفر. والله أعلم)). السّابق١/ ١٣. فهذه أربعةُ ضوابط عامّة يستفاد منها في إثبات الصُّحبة؛ أفادها ابن حجر؛ وهي:

الضّابط الأوّل: كانوا لا يؤمِّرون في المغازي إلَّا الصّحابة. وقد احتجَّ ابنُ حجر بهذا الضَّابط في أكثر من أربعين موضعًا في "الإصابة"؛ كما في: "ابن حجر العسقلانيّ" لشاكر محمود ١/ ٤٢٣. وورد عن ابن حجر أنّ هذا التّأمير خاصٌّ بفتوح العراق، فقال: ((إنّما فعلوا ذلك في فتوح العراق)). الإصابة ٣/ ٤٥٩، ولكنّه في أمثلة أخرى لم يقصره على فتوح العراق، بل شمل غيرها كالشّام. كما في الإصابة ١/ ٢١٩، ٣٦٠، ٤١٦، ٥٣٢، والأهواز ينظر: ١/ ٢٣٦، وعدّاه ابنُ حجر إلى من وُلِّي العمل على بلدٍ، ولعلّ ذلك بسبب إفضائه إلى إمارة الجهاد فيه، قال ابن حجر –في ترجمة راوٍ–: ((قال أبو عمر: كان عامل عمر على الأهواز. وقيل: له صحبة، ولا يصحّ، قلت[ابن حجر]: وقد تقدَّم غير مرّة؛ أنّهم كانوا لا يُؤمِّرون في ذلك الزّمان إلَّا الصّحابة)). الإصابة ١/ ٢٣٦، وكلام ابن عبد البرّ في الاستيعاب١/ ٢٦٢، وينظر: الإصابة ١/ ٣٢٧، ٣٣٨، ٥٤٧، وهذا التّأمير سواء كان من قِبَلِ الخليفة، أو أحدِ أمرائه. وبعضُ الأئمّة لا يثبت الصّحبة بمثل هذا، كما تقدّم عن ابن عبد البرّ في المثال السّابق، وقال مغلطاي–في ترجمة راوٍ–: ((ليس في استعمال الشّيخين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا له ما يدلُّ على صحبته؛ لاحتمال مجيئه بعد وفاة سيِّدنا رسول الله ﷺ)). الإنابة ١/ ١٥٧.

الضّابط الثّاني: كان لا يولد لأحدٍ مولودٌ إلَّا أَتَى به النَّبيّ ﷺ، فَدَعَا له.

الضّابط الثّالث: لم يبقَ بمكّة، والمدينة، والطَّائف من قريش أو حليف لهم وثقيف أحدٌ سنة عشر إلَّا أسلم، وشهد حجّة الوداع. واستشهد ابنُ حجر بهذا الضّابط في أكثر من ستّة وثلاثين موضعًا في "الإصابة"؛ كما في "ابن حجر العسقلانيّ" لشاكر محمود ١/ ٤٢٣.

الضّابط الرّابع: لم يبقَ من الأوس والخزرج أحدٌ في آخر عهد النَّبيّ ﷺ إلَّا دخل في الإسلام، وما مات النَّبيّ ﷺ وأحدٌ منهم يُظهر الكفر.

ولا إشكال في إثبات الصُّحبة بالطّرق الخمسة المتقدّمة في الأصل أعلاه ص: ١٥١؛ ١٥٢ =

= وهي على سبيل التّعيين في كلِّ فردٍ، وأمَّا الضّوابط الأربعة السّابقة فإثبات الصّحبة فيها على سبيل العموم، وليست كلّها محلّ اتّفاق،فقد سبق اختلافهم في اشتراط التّمييز، وتحتاج إلى مزيد تثبّت واحتياط في كلِّ فردٍ بعينه، فليست هي في قوّة الخمسة الأُوَل، فلو عارضها ما هو أقوى منها قُدِّم عليها، ثمّ الأمر يتطلّب التّحقق من ثبوت الرّوايات الواردة بهذه الضّوابط، واعتمد ابن حجر في هذه الضّوابط -غالبًا- على كتب التّواريخ، والفتوح، ويكثر فيها -عادةً- الرّوايات الواهية، والمتضاربة؛ ولهذا قال أحمد بن حنبل: ((ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتّفسير)). رواه ابن عديّ في الكامل١/ ١٢٨، ومن طريقه الخطيب في الجامع ٢/ ١٦٢؛ أفاد هذا: كمال قالمي في رسالته الدّكتوراه: ((الرُّواة المختلف في صحبتهم)). وقد درس هذه الضّوابط عند ابن حجر دراسة جيّدة، ونقدها نقدًا علميًّا، مدعّمًا بالنّصوصِ، والأمثلةِ. ينظر: الرّسالة السّابقة ١/ ٦٤-٧٩. وقد استفدتُ منه الأمثلة والنّصوص في هذا الموضع؛ وأفاد هو من دراسته التّطبيقيّة حول الرُّواة المختلف في صحبتهم. وإثبات الصُّحبة ليس بالأمر الهيِّن؛ فهو كنفيها، وبمجرّد ثبوتها للرّاوي يتميّز في معاملته عن بقيّة الرُّواة، فله أحكام خاصّة- كما سبق-، لا سيّما إن كان من أهل الرّواية. ويؤكِّد مراعاة التّثبّت في أمثال هؤلاء أنّ ابنَ حجر ذكر بعضهم على الاحتمال، فلمَّا تبيَّن له خلافه تغيّر اجتهاده، ولهذا عدّة أمثلة؛ منها: أنه ذكر بشير الحميريّ في القسم الأوّل-وهم الصّحابة-في كتابه"الإصابة"، وقال: ((قد تقدَّم أنَّهم كانوا لا يؤمّرون إلَّا الصّحابة؛ فذكرتُه هنا على هذا الاحتمال)). الإصابة١/ ١٦٣، ثمّ أعاده في القسم الثّالث-وهم المخضرمون-، وقال: ((أحد الأمراء باليرموك. . . وهذا مخضرم لا شكَّ فيه)). السّابق١/ ١٧٦-١٧٧، ومنها: ترجمة أبي الزّهراء القشيريّ ذكره في القسم الأوّل، وقال: ((يأتي في القسم الثّالث، ويمكن أن يكون من أهل هذا القسم؛ لأنَّ في ترجمته أنَّه مِمّن أمّره يزيدُ بن أبي سفيان ﷺ في بعض فتوح الشّام، وقد تقدَّم غير مرّة أنَّهم لم يكونوا يُؤمِّرون في الفتوح إلَّا الصّحابة)). السّابق ٤/ ٨١ ثمّ ترجمه في القسم الثّالث. السّابق ١/ ١٧٦-١٧٧، وترجم لبعضهم في القسم الثّالث، مع تولّيهم إمارة؛ فدلَّ على أنّهم لم تثبت صحبتهم لديه، أو =

= كان الأمر على الاحتمال. ينظر: السّابق ٣/ ٥٥٥.

المسألة الثّانية: لا يشترط في إثبات الصُّحبة التّنصيص عليها صراحةً؛ بأن يقال: فلان صحابيٌّ، بل لو وردت بما يدلُّ عليها؛ كالرّواية عن النَّبيّ ﷺ قُبِلَ، وفي كلام العلائيّ المتقدّم ص: ١٥٣-١٥٦ (حاشية)، إشارةٌ إلى هذا، وقال-أيضًا- فيما لو قال التّابعيّ: ((أخبرني فلانٌ، أنَّه سمع النَّبيّ ﷺ يقول: كذا)): ((فهذا حكمه ما تقدَّم في مُدّعي الصُّحبة))، وجعل قريبًا منه، قوله: ((أخبرني رجلٌ-ولم يسمّه-أنَّه سمع النَّبيّ ﷺ يقول كذا، أو رآه يفعل كذا)). منيف الرّتبة ص: ٥٣-٥٤، وقال ابن حجر-عن القسم الأوّل عنده في"الإصابة"؛ وهم الصّحابة-: ((فيمن وردت صحبتُه بطريق الرّواية عنه، أو عن غيره؛ سواء كانت الطّريق صحيحة، أو حسنة، أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدلُّ على الصُّحبة بأيّ طريقٍ كان)). الإصابة١/ ٦، ولمَّا ذَكَرَ طرقَ إثبات الصُّحبة، قال: ((ومن صور هذا الضّرب: أن يقول التابعيُّ: أخبرني فلانٌ-مثلًا- أنَّه سمع النَّبيّ ﷺ يقول؛ سواء أَسْمَاه، أم لا، أمَّا إذا قال: أخبرني رجلٌ-مثلًا- عن النَّبيّ ﷺ بكذا، فثبوت الصُّحبة بذلك بعيدٌ؛ لاحتمال الإرسال، ويحتمل التَّفرقة بين أن يكون القائل من كبار التّابعين فيرجح القبول، أو صغارهم فيرجح الرّدّ، ومع ذلك، فلم يتوقَّف مَنْ صنَّف في الصّحابة في إخراج من هذا سبيله في كتبهم)). الإصابة١/ ١٦، وقال السّخاويّ: لو ادّعى الصُّحبة بنفسه، وهو قَبْلَ دعواه إيَّاها عدلٌ قُبِلَ قوله على المعتمد، سواء التّصريح؛ كأنا صحابيّ، أو ما يقوم مقامه؛ كسمعت، ونحوها. الفتح ٤/ ٢٧. بتصرّف يسير.

والخلاصة: أنّ رواية الرّاوي عن النَّبيّ ﷺ بلفظ السّماع، أو ما في حكمه؛ كالتَّحديث، أو كأن يذكر قولًا، أو فعلًا حصل عند النَّبيّ ﷺ بحضرته، ونحو ذلك، فإنّ هذا قائمٌ مقام ما لو أثبت الصُّحبة لنفسه، فيشترط فيه ما تقدَّم من العدالة، وإمكان المعاصرة، وكذا لو حَكَى ذلك التَّابعيُّ عن الصّحابيّ: بأنَّه سمع النَّبيّ ﷺ، ونحو ذلك-مِمَّا تقدّم-فإنّه كما لو أثبت الصُّحبةَ أحدُ التّابعين، فإنْ جاءت الرّواية بغير صريح السّماع ونحوه، فصنيع المؤلّفين في الصّحابة إخراجهم في كتبهم. =

= **المسألة الثّالثة:** مجرّد الذِّكْر في كتب الصّحابة لا يلزم منه ثبوت الصّحبة: لعدّة اعتبارات؛ منها:

١- أن يكون ذكره على سبيل الاحتمال، أو الظّنّ، فقد صرَّح ابنُ حجر في تراجم كثيرة، أنّه ذكرهم على احتمال صحبتهم، ومن ذلك: قال-في راوٍ-: ((وقد كتبتُه هنا على الاحتمال؛ تبعًا لشيخ شيوخنا العلائيّ)). الإصابة ١/ ٥٠١، وقال-أيضًا-: ((ويغلب على الظّنّ أنّه تابعيٌّ؛ لأنَّه لم يصرِّح بسماعه، وإنّما أوردته في هذا القسم؛ لذكر أبي يعلى له في "مسنده"، فهو على الاحتمال)). السّابق ٢/ ٤٣٦-٤٣٧، وينظر: ١/ ٢٣٨، ٤٠٧، ٣/ ٤١١، وقال ابن أبي حاتم -في راوٍ-: ((روى عن النَّبيّ ﷺ، روى عنه أبو عبد الرّحمن الحبليّ، قلت لأَبي: له صحبة؟ قال ما ندري؟ على الظَّنِّ كتبناه في "مسند الوحدان"، روى عنه تابعيّ)). الجرح والتّعديل ٦/ ٣٦٤، وقال السّخاويّ: يجوز أن يكون ذكره في الصّحابة لإدراكه؛ لكون أمره على الاحتمال. الفتح٤/ ٢٦. بتصرّف يسير. والاحتمال يرجع سببه إلى المعاصرة، والإدراك، أو الاشتباه، أو المتابعة والموافقة لمن سبق، أو عدم ثبوت الإسناد، أو خشية التّصحيف، والتّحريف أو الزّيادة والنّقص، قال العلائيّ-في راوٍ من التّابعين-: ((وذِكْرُه في كتب الصّحابة؛ للمعاصرة، فليُعلم ذلك)). جامع التّحصيل ص: ١٧٤، وينظر: ص: ٢٨٦، ٣٠٣، ٣١٧، ٣٩٣، وقال ابن حجر -في راوٍ-: ((ويغلب على الظَّنِّ أن ليس له صحبة، وإنّما ذكروه في الصّحابة على قاعدتهم فيمن له إدراك)). التّهذيب٢/ ١١٠، وينظر: ٣/ ٢٢٢-٢٢٣.

٢- أن يكون ذكره لاستكمال القرن الّذي بعث فيه النَّبيّ ﷺ. قال العلائيّ: ((صرَّح ابن عبد البرّ: بأنَّه إنّما أدخل مثل: الأحنف بن قيس، والصّنابحيّ، وأولاد الصّحابة الّذين ولدوا في حياته ﷺ، ولا يَثْبُت لأحدٍ منهم رؤيةٌ؛ لموته ﷺ وهم صغار جدًّا؛ ليستكمل بذكرهم القرن الّذي أشار إليه النَّبيّ ﷺ بأنَّه خير القرون؛ يعني: لا لأنَّهم من الصّحابة، فقد حكم على روايتهم عن النَّبيّ ﷺ بالإرسال في غير موضعٍ من كتبه، فعُرِفَ مقصده بذكرهم في كتاب الصّحابة)). منيف الرّتبة ص: ٣٥.

٣- أن يكون ذكره على سبيل الخطأ، والوهم، وتراجم القسم الرّابع عند ابن حجر في: =

= "الإصابة"؛ فيمن ذُكِرَ في كتب الصّحابة على سبيل الخطأ، والوهم. قال ابن حجر عنه: ((القسم الرّابع: فيمن ذُكِرَ في الكتب المذكورة على سبيل الوهم، والغلط، وبيان ذلك البيان الظّاهر الّذي يُعوَّل عليه على طرائق أهل الحديث، ولم أذكر فيه إلَّا ما كان الوهم فيه بيِّنًا، وأمَّا مع احتمال عدم الوهم فلا، إلَّا إنْ كان ذلك الاحتمال يغلب على الظَّنِّ بطلانه)). الإصابة ١/ ٩.

٤- أن يكون ذكره لمقاربته طبقتهم، لا لكونه منهم، قال ابن حجر-مُبرِّرًا لمن ذَكَرَ المخضرمين في الصّحابة، مع اتّفاقهم أنّهم ليسوا منهم-: ((فقد أفصحوا بأنَّهم لم يذكروهم إلَّا بمقاربتهم لتلك الطّبقة، لا أنّهم من أهلها، ومِمّن أفصح بذلك ابنُ عبد البرّ، وقبله أبو حفص بن شاهين)). السّابق ١/ ٨.

٥- قد يذكر أحدُ المصنِّفين راويًا فيهم اجتهادًا، وينازع في اجتهاده، ولا يوافق عليه، وربّما يكون ذكره على سبيل الوهم، ثمّ يتوارد على هذا الوهم أكثر من مصنِّفٍ.

٦- قد يكون الذِّكر؛ حذرًا من الاستدراك عليه. قال ابن الأثير -في راوٍ-: ((فلو ترك أبُو نعيم هذه التّرجمة؛ كما تركها ابنُ منده؛ لاستدركوه عليه، كما استدركوه على ابن منده، وحيث ذكره، قيل: هما واحد، ولم يقل أحدٌ إنّه سَعِيد، فما الحيلة؟ الله المستعان)). أسد الغابة ٢/ ٣٩٦-٣٩٧.

٧- أن يكون الذِّكر بمقتضى شرط المؤلِّف، قال ابن عبد البرّ-في راوٍ-: ((ليس بصاحبٍ؛ لأنَّه لم يرَ النَّبيّ ﷺ إلَّا أَنَّهُ شَرْطُنا فيمن كان مسلمًا على عهد رسول الله ﷺ)). الاستيعاب ٢/ ٢٦٣. وقال -في راوٍ-: ((ولا وجه لذكره في الصّحابة إلا على ما شرطنا فيمن ولد على عهد رسول الله ﷺ)). السّابق ٢/ ٤١٤. وينظر: ٣/ ٦٨.

٨- يُلْحَظ عناية المؤلِّفين-لا سيما المتأخِّرين- التَّنصيص على ذِكْرِ من ذُكِرَ في كتب الصّحابة لا سيما في غير المشهورين؛ وهذا يُبيِّن مستندهم في ذكرهم إيّاهم في الصّحابة.

٩- أن يكون الذِّكر للتّمييز، والتّنبيه عليه ليُعرف، قال أبو أحمد العسكريّ-في راوٍ-: ((ليس له صحبة؛ ذكرناه ليعرف)). ينظر: الإكمال لمغلطاي ٩/ ٢٢٧.

وتوارد الأئمّةُ على ذكر الرّاوي في الصّحابة، واتّفاقهم عليه؛ مِمَّا يُستفاد منه في إثبات =

= الصُّحبة. وينبغي التَّعرُّف على مناهج الأئمّة، وشرائطهم في كتبهم المؤلَّفة في الصّحابة، والوقوف على مصطلحاتهم فيها، فإذا أفصح المؤلِّف عن شرطه في كتابه بأن لا يذكر إلَّا الصّحابة فالعمل على شرطه؛ وكذا إذا أبان عن منهجه فيه بأنْ يذكر غيرهم معهم، ومن ذلك ما أفصح به ابن عبد البرّ في"الاستيعاب" في استكمال قرن النَّبيّ ﷺ، وإن لم يكونوا في عداد الصّحابة، وكما أفصح ابن حجر في "الإصابة" في ذكر المخضرمين، ومن ذُكر فيهم على سبيل الوهم المحقّق.

وبناءً على ما سبق: فلا بُدَّ من الاحتياط في الوصف بالصُّحبة لمجرّد الذّكر في كتب الصّحابة، وإن كان ذلك من جملة ما يُستأنس به، ويُستشهد به، لكن إن عورض بما هو أقوى يُقدَّم الأقوى، وإثبات الصُّحبة يلزم منه أحكام خاصّة-كما سبق-، لا سيما إن كانوا من رواة الأحاديث.

المسألة الرّابعة: يشترط ثبوت الإسناد؛ فيمن وردت صحبته بطريق الرّواية: قال ابن حجر-عن القسم الأوّل في"الإصابة"؛ وهم الصّحابة-: ((فيمن وردت صحبتُه بطريق الرّواية عنه، أو عن غيره؛ سواء كانت الطّريق صحيحة، أو حسنة، أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدلُّ على الصُّحبة بأيّ طريقٍ كان)). الإصابة١/ ٦؛ وهذا لا يعني إثبات الصُّحبة بالطّريق الضّعيفة؛ لأنّ الذّكر غير الثّبوت، فالذِّكر قد يكون للاحتمال فقط-كما تقدَّم-، وسيأتي عن ابن حجر ما يفيد اشتراط صحّة الإسناد. ومِمّا ورد عن الأئمّة في اشتراط ثبوت الإسناد: قال الأثرم: ((قيل لأبي عبد الله أحمد بن حنبلٍ: ليست لعبد الله بن يزيد صحبةٌ صحيحةٌ؟ فقال: أمّا صحيحةٌ فلا، ثمّ قال: شيءٌ يرويه أبو بكر بن عيَّاش، عن أبي حصين، عن أبي بُرْدَة، عن عبد الله بن يزيد، قال: ((سمعت النَّبيّ ﷺ))، وضعَّفه أبو عبد الله، وقال: ما أرى ذاك بشيءٍ)). المراسيل لابن أبي حاتم ص: ١٠٢. وقال أبو داود: ((قلت لأحمد: كُدَيرٌ الضَّبِّيُّ له صحبةٌ؟ فقال: لا، قلت: زهيرٌ يقول: إنَّه أتى النَّبيّ ﷺ، أو: إنَّ أعرابيًّا أتى النَّبيّ ﷺ؛ أعني: في حديث زهيرٍ، عن أبي إسحاق، عن كُدَيرٍ الضَّبِّيِّ، فقال: زهيرٌ سمع من أبي إسحاق بآخرة)). مسائل أحمد لأبي داود ص: ٣٠٣، وقال البخاريّ -في راوٍ-: ((ولم يصحّ إسناده، ولا يعرف له صحبة)). التّاريخ الكبير٣/ ٤٢٥، وقال أبو حاتم الرّازيّ-في راوٍ-: ((ليس حديثه بشيء من وجهٍ يصحّ ذكر =

= صحبته)). الجرح التّعديل ٤/ ٢٩٩-٣٠٠، والمراسيل لابن أبي حاتم ص: ٦٦، ثمّ ساق ابنُه حديثه الّذي صرَّح فيه بالسّماع من النَّبيّ ﷺ، وقال: ((ليس هذا الإسناد مشهورًا [في الأصل: مشهور])). الجرح التّعديل٤/ ٣٠٠، وأشار المعلِّميّ في الحاشية أنّه ورد في نسخةٍ: ((سمعت أبي: يقول ذلك))، وقال ابن حبّان-في راوٍ-: ((يقال: إنَّ له صحبة، إلَّا أنَّ إسناده ليس مِمَّا يُعتمد عليه)). الثّقات ٣/ ١٣٠، وقال أبو نعيم-في راوٍ-: ((مجهولٌ، في إسناد حديثه نظرٌ، ولا تثبت له صحبةٌ)). معرفة الصّحابة ٤/ ١٨٥٤، وقال ابن عبد البرّ-في راوٍ-: ((لا تصحّ صحبته، والحديث المرويّ عنه في كسب الحجَّام في إسناده غلط)). الاستيعاب ص: ٢٣٠ -طبعة عادل مرشد-، وقال-في راوٍ آخر-: ((لا تصحّ له صحبة؛ لأنَّ حديثه مضطرب)). السّابق ٢/ ٤٠٩، وقال ابن القطّان-في راوٍ-: ((لم تصحّ صحبته. . . ومن يزعم أنّ له صحبةً إنّما يروم إثباتها له بهذا الخبر؛ وهذا الخبر لا يثبت إلَّا به، فيتوقَّف ثبوته على ثبوت صحبته، وثبوت صحبته على ثبوته)). بيان الوهم والإيهام٥/ ٢٠٣، ثمّ أعلّ الخبر، وقال العلائيّ-في سياق إثبات الصُّحبة بطريق الرّواية-: ((والسّند إليه صحيح)). منيف الرّتبة ص: ٥٧، وينظر ص: ٥٨، وقال ابن حجر-في راوٍ-: ((هو صحابيٌّ إنْ ثبت إسناد حديثه، لكن مداره على عبد الله بن مسلم بن هرمز، وهو ضعيف، وشيخه مجهول، وقد اختُلف في سياقه عن أبي عاصم)). الإصابة ١/ ٢٧، وقال: ((هذه الأحاديث، وإن كان لا يخلو إسنادٌ منها من مقالٍ، فمجموعها يثبتُ لعبد الرّحمن الصُّحبة)). السّابق ٢/ ٤٠٧. ولكلامه تتمّة، وقال-في راوٍ-: ((جاء عنه حديثٌ يقتضي التَّصريح بصحبته؛ ذكره البغويّ في"معجمه"، وفي إسناده لين)). التّهذيب٨/ ١٨١، قال الألبانيّ-معلِّقًا-: ((وليس يخفى، أنَّه لا تثبت الصُّحبة بمثل هذا الإسناد، واللّين)). الضّعيفة ٩/ ٢٨٠.

والخلاصة: لا بُدَّ أن يكون الإسناد ثابتًا؛ فيمن وردت صحبته بطريق الرّواية، وتتأكّد الحاجّة لهذا في أهل الرّواية منهم، وكذا في المختلف في صحبتهم، والـمُقِلُّون من الرّواية. ولا يلزم من صحّة الحديث صحّة الصُّحبة؛ لاحتمال تقوية المتن بالشّواهد، ويكون مرسل =

رابعًا: طبقات الصّحابة:

للعلماء طريقتان في تقسيم طبقاتهم:

الطّريقة الأولى: جَعلُهم طبقة واحدة؛ باعتبار اشتراكهم في مسمَّى الصُّحبة، ولُقْيا النَّبيّ ﷺ والأخذ عنه؛ وبهذا الاعتبار لا يفرّق بين الكبير والصّغير، وصاحب السّابقة، وشهود المشاهد، والهجرة وغيره، فالصّحابة بأسرهم طبقة واحدة. قال ابن حجر: «قد يكون الشَّخص الواحد من طبقتين باعتبارين؛ كأنس بن مالك ﷺ، فإنَّه من حيث ثبوت صحبته للنَّبيّ ﷺ يُعَدُّ في طبقة العشرة، مثلًا، ومن حيث صغر السِّنِّ يُعَدُّ في طبقةٍ بعدهم، فمَنْ نظر إلى الصّحابة باعتبار الصُّحبة جعل الجميع طبقةً واحدةً؛ كما صنع ابنُ حبّان، وغيرُه، ومن نظر إليهم باعتبارِ قدرٍ زائدٍ؛ كالسَّبْق إلى الإسلام، أو شهود المشاهد الفاضلة، جعَلهم طبقاتٍ، وإلى ذلك جنح صاحبُ "الطّبقات" أبو عبد الله محمّد بن سعد البغداديّ. . .، ولكلٍّ منهما وجْهٌ»[(١)].

= تابعيّ، كما لا يلزم من ضعف الإسناد عدم ثبوت الصُّحبة، لأنّ طرق إثبات الصُّحبة متعدّدة، بل كم من الصّحابة مَنْ لم ترد عنهم الرّواية عن النَّبيّ ﷺ أصلًا، وهذا لا يؤثِّر في ثبوت صحبتهم. وقد استفدتُ في هذه المسألة مِمّا كتبه كمال قالمي في: "الرُّواة المختلف في صحبتهم١/ ٨٠-٩١".

(١) النّزهة ص: ٢٥٥، وينظر: علوم الحديث لابن الصّلاح ص: ٣٥٧، ففيه بنحو ما ذكره ابن حجر، وقال ابن كثير: «معرفة الطّبقات: وذلك أمرٌ اصطلاحيٌّ؛ فمن النّاس من يَرَى الصّحابة كلَّهم طبقة واحدة، ثمّ التّابعون بعدهم كذلك، ويستشهد على هذا بقوله-عليه السّلام-: «خيرُ القرون قرني، ثم الّذين يلونهم، ثمّ الّذين يلونهم»، فذكر بعد قرنه قرنين، أو ثلاثة، ومن النّاس من يقسم الصّحابة إلى طبقات». اختصار علوم الحديث ص: ٢٠٩.

ومِمّن مشى على هذه الطّريقة؛ فجعل الصّحابة طبقة واحدة: ١- خليفة بن خيّاط في "الطّبقات". ٢- مسلم بن الحجّاج في "الطّبقات". ٣- أسلم بن سهل الواسطيّ –بحشل- في "تاريخ واسط". ٤- محمّد بن حبّان البستيّ في "الثّقات"، و"مشاهير علماء الأمصار". ٥- أبو الشّيخ عبد الله بن محمّد الأصبهانيّ في "طبقات المحدِّثين بأصبهان" ٦- محمّد بن عبد الله الحاكم في "تاريخ نيسابور". ٧ - محمّد بن أحمد الذّهبيّ في"المعين في طبقات المحدِّثين"، و"سير أعلام النّبلاء"، و"تذكرة الحفَّاظ"، و"المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه". ٨- أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ في "تقريب التّهذيب".

الطّريقة الثّانية: تقسيم الصّحابة إلى عدّة طبقات؛ وذلك بالاعتبارات الآتية:

أ- السّابقة إلى الإسلام.

ب-الهجرة.

ج- شهود الغزوات. قال ابن الصّلاح: ((اختُلف في عدد طبقاتهم، وأصنافهم، والنّظر في ذلك إلى: السَّبق بالإسلام، والهجرة، وشهود المشاهد الفاضلة مع رسول الله ﷺ))(١)، واختلفوا في عدد طبقاتهم؛ وذلك راجعٌ إلى اجتهاد كلِّ مصنِّفٍ.

وهذه تقسيمات طبقاتهم:

١- أبو عبد الله محمّد بن سعد، في"الطّبقات الكبرى". جعلهم على خمس طبقات(٢)، وهي: الطّبقة الأولى: من شهد بدرًا من المهاجرين والأنصار. الطّبقة

(١) علوم الحديث ص: ٢٦٨، وينظر: شرح التّبصرة للعراقيّ ٣/ ٢٢.

(٢) كذا عزاه العراقيُّ لابن سعد في شرح التّبصرة٣/ ٢٢، والأنصاريُّ في فتح الباقي٣/ ٢٢- وعَدَّدَها-، والسّخاويُّ في الفتح ٤/ ٥٥، والسّيوطيُّ في التّدريب٢/ ٢٢١، وكذا قرَّره محمّدُ =

الثّانية: من لهم إسلامٌ قديمٌ، ولم يشهدوا بدرًا، ومن شهد أحدًا. الطّبقة الثّالثة: في الّذين أسلموا قبل فتح مكّة. الطّبقة الرّابعة: مَسْلَمَةُ الفتح، ومن أسلم بعدهم. الطّبقة الخامسة: من تُوفِّي رسول الله ﷺ، وهم أحداث الأسنان؛ مثل: الحسن، والحسين، وعبد الله بن الزّبير، وابن عبّاس رضي الله عنهم[(١)].

٢- ابن الجوزيّ في "صفة الصّفوة" تابع ابنَ سعد في هذا التّقسيم[(٢)].

٣ - الذّهبيّ في "معرفة القرّاء الكبار"[(٣)]، جعلهم على طبقتين: الطّبقة الأولى: الّذين عرضوا على رسول الله ﷺ، وذَكَرَ فيها سبعةً من الصّحابة فقط. الطّبقة الثّانية: الّذين عرضوا على بعض المذكورين قبلهم، وذكر فيها اثني عشر قارئًا؛ منهم صحابة: كأبي هريرة، وابن عبّاس، وعبد الله بن السّائب رضي الله عنهم، ومنهم غير صحابة؛ وهم الأكثر.

٤- أبو عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم في"معرفة علوم الحديث"، قال: ((معرفة الصّحابة على مراتبهم: فأوّلهم: قومٌ أسلموا بمكّة؛ مثل: أبي بكر، وعمر،

= السّلميّ، وقال: ((بالرّجوع إلى صورة مخطوطة القسم النّاقص، ومقارنتها مع المطبوع؛ اتّضح صحّة قول الإمام السّيوطيّ: أنَّ ابن سعد جعلهم خمس طبقات)). منهج كتابة التّاريخ ص: ٣٧٠-٣٧١حاشية ٧. وهناك من جعلها ثلاث طبقات فقط، وسببه -فيما يظهر- وجود النّقص في أصل المخطوطة، وتتابعت عليه طبعاتُ الكتاب، وعثر على القسم النّاقص، وحُقِّق في رسائل علميّة -كما سيأتي- واكتملت به طبقات الكتاب.

(١) ينظر: الطّبقات الكبرى (تحقيق: محمّد عمر)، ومنهج كتابة التّاريخ ص: ٣٧٠-٣٧١ حاشية ٧.

(٢) ينظر: صفة الصَّفوة١/ ١٥٥، و٢١٣، و٢٧٥، و٣١٢، و٣٢٣، ومنهج كتابة التّاريخ ص: ٣٧٠-٣٧١حاشية ٧.

(٣) ينظر: معرفة القرّاء ١/ ١٠٢، ١٢٧، وذكر بشّارُ عوّاد في"الذّهبيّ ومنهجه ص: ٢٨١"أنّه جعل الصّحابة طبقتين.

وعثمان، وعليّ، وغيرهم ﷺ. والطّبقة الثّانية: أصحاب دار النَّدوة. والطّبقة الثّالثة: المهاجرة إلى الحبشة. والطّبقة الرّابعة: الّذين بايعوا النَّبيّ ﷺ عند العقبة. والطّبقة الخامسة: أصحاب العقبة الثّانية، وأكثرهم من الأنصار. والطّبقة السّادسة: أوّل المهاجرين الّذين وصلوا إلى رسول الله ﷺ، وهو بقباء قبل أنْ يدخل المدينة، ويبني المسجد. والطّبقة السّابعة: أهل بدر. الطّبقة الثّامنة: المهاجرة الّذين هاجروا بين بدر، والحديبية. والطّبقة التّاسعة: أهل بيعة الرّضوان. والطّبقة العاشرة: المهاجرة بين الحديبية، والفتح؛ منهم خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، وأبو هريرة[١]، وغيرهم ﷺ، وفيهم كثرة. والطّبقة الحادية عشرة: هم الّذين أسلموا يوم الفتح، وهم جماعة من قريش. ثمّ الطّبقة الثّانية عشرة: صبيان، وأطفال رأوا رسول الله ﷺ يوم الفتح، وفي حجّة الوداع، وغيرها، وعدادهم في الصّحابة؛ منهم: السّائب بن يزيد، وعبد الله بن ثعلبة بن أبي صُعَيْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فإنّهما قدما إلى رسول الله ﷺ، ودعا لهما، وجماعة يطول الكتاب بذكرهم))[٢]، وقال ابن الصّلاح —وذكر العدد عند الحاكم-: ((ومنهم من زاد على ذلك))[٣].

(١) قال العراقيّ: ((لا يصحُّ التّمثيل بأبي هريرة ﷺ؛ فإنّه هاجر قبل الحديبية عقب خيبر، بل في أواخرها)). شرح التّبصرة ٣/ ٢٢.

(٢) المعرفة ص: ١٦٥-١٧١باختصار. وقال عَقِبَهُ: ((هذا باب لو استقصيتُ فيه بأسانيد، وروايات؛ لصار كتابًا على حدة؛ فإنَّ أصحاب رسول الله ﷺ تفرَّقوا، وسكنوا بلادًا شاسعة، وماتوا في أماكن شتَّى، وهذا الباب يجمع أنواعًا من العلوم، غير أنّي دللت على كلِّ نوعٍ منه على ما حضرني في الوقت)). السّابق ص: ١٧٢باختصار.

(٣) علوم الحديث ص: ٢٦٨.

ويُلْحَظ مِمَّا سبق: أنَّ ابن سعد ميَّز طبقات الصّحابة بالوصف، والمثال، والتّرجمة؛ بينما اكتفى الحاكم بالتَّمييز بالوصف فقط، وهذا الوصف يستفاد منه عند تصنيف الصّحابة على الطّبقات، فيُصنَّفُون وفق هذه الأوصاف.

خامسًا: عدالة الصّحابة، وفضلهم، ومكانتهم في الدّين:

قال الغزاليّ- في تعريف العدالة-: ((عبارة عن استقامة السِّيرة والدّين، ويرجع حاصلها: إلى هيئة راسخة في النّفس، تحمل على ملازمة التّقوى والمروءة جميعًا))[(١)]، وقال ابن حجر: ((المراد بالعدل: من له ملكةٌ تحمله على ملازمة التَّقوى والمروءة. والمراد بالتَّقوى: اجتناب الأعمال السَّيِّئة من شرك أو فسقٍ أو بدعةٍ))[(٢)].

والصّحابة كلُّهم عدولٌ بلا استثناء، ولهم من الفضل، والمكانة، والشّرف ما ليس لغيرهم من الأوّلين والآخرين سوى النَّبيّين والمرسلين. وقد دلّ على إثبات عدالتهم، وسابق فضلهم، وعلوّ مكانتهم، وشرف منزلتهم القرآنُ الكريمُ، والسُّنَّةُ النّبويّةُ، وإجماعُ المسلمين:

أوّلًا: القرآن الكريم: قد جاءت آيات كثيرة تدلُّ بمفهومها، وتستلزم بمدلولها إثبات عدالة الصّحابة، وتزكيتهم، وهي شاهدة بفضلهم، وعلوّ مرتبتهم، ومن ذلك[(٣)]:

١- قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[(٤)].

---

(١) المستصفى ٢/ ٢٣١.

(٢) النّزهة ص: ٦٩. وقال المعلِّميّ: ((العدالة هي الاستقامة على حدود الشَّرع، والفسق هو الخروج عن هذه الصِّفة)). الاستبصار ص: ١٦.

(٣) لمحمّد بن حميد القرشيّ "الصّحابة في القرآن الكريم" رسالة ماجستير بالجامعة الإسلاميّة.

(٤) سورة آل عمران/ الآية: ١١٠.

٢- قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾(١) وقوله تعالى: ﴿وَسَطًا﴾ أي: ((عدلًا))-كما ورد في الحديث-(٢).

٣- وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾(٣).

٤- وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾(٤).

---

(١) سورة البقرة/ الآية: ١٤٣.

(٢) رواه البخاريّ رقم: ٣٣٣٩،و٤٤٨٧، و٧٣٤٩. جاء في سياق الحديث-عقب ذكر الآية-: ((والوسط: العدل)). ولفظ رقم: ٧٣٤٩: ((وسطًا قال: عدلًا)). قال ابن حجر: ((قوله: ((والوسط: العدل)) هو مرفوعٌ من نفس الخبر، وليس بمدرج من قول بعض الرُّواة؛ كما وهم فيه بعضُهم)). الفتح ٨/ ١٧٢. وشرطُ قبول الشّهادة العدالةُ، قال السّخاويّ: ((هي خطاب مع الموجودين منهم حينئذٍ، ولكن لا يمتنع إلحاق غيرهم بهم؛ ممّن شاركهم في الوصف)). الفتح٤/ ٣٣.

(٣) سورة الفتح/ الآية: ١٨. ومن رضي الله عنه؛ فهو مرضيّ القول، والعمل، قال ابن عبد البرّ: ((ومن رضي الله عنه لم يسخط عليه أبدًا-إن شاء الله-)). الاستيعاب١/ ٣، وقال ابن تيميّة: ((فلا يرضى إلّا عن عبد علم أنّه يوافيه على موجبات الرِّضى، ومن رضي الله عنه لم يسخط عليه أبدًا)). الصّارم المسلول٣/ ١٠٦٧-١٠٧٨، وقال: ((فكلّ من أخبر الله أنّه رضي عنه، فإنّه من أهل الجنّة، وإن كان رضاه عنه بعد إيمانه، وعمله الصّالح، فإنّه يذكر ذلك في معرض الثّناء عليه، والمدح له، فلو علم أنّه يتعقّب ذلك ما يسخط الرّبّ لم يكن من أهل ذلك)). السّابق ٣/ ١٠٧٩.

(٤) سورة التّوبة/ الآية: ١٠٠. واختُلف في المراد بالسّابقين الأوّلين على أقوال، هل هم: أهل بيعة الرِّضوان، أم أهل بدر، أم أهل القبلتين، أم من كان إسلامهم قبل فتح مكة. ينظر: مجموع =

٥- وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾(١).

٦- وقوله تعالى: ﴿ مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ﴾(٢).

٧- وقوله تعالى: ﴿ لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةٗ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾(٣).

٨- وقوله تعالى: ﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ جَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡخَيۡرَٰتُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٨٨ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴾(٤).

فهذه الآيات المباركات شاهدةٌ بعدالة الصّحابة، ودالّةٌ على فضلهم؛ بما اشتملت عليه من إثبات الخيريّة المطلقة لهم، وكونهم وسطًا عدلًا، وإشهادهم على الأمم، وتقرير رضى الله عنهم، وتزكية بواطنهم، ونيّاتهم، وما انطوت عليه قلوبهم، وإنزال

= الفتاوى ١١/ ٢٢٢، وفتح المغيث ٤/ ٦٦-٦٧.

(١) سورة الأنفال/ الآية: ٦٤.

(٢) سورة الفتح/ الآية: ٢٩.

(٣) سورة الحشر/ الآيتان: ٨ و٩.

(٤) سورة التّوبة/ الآيتان: ٨٨ و٨٩.

السّكينة عليهم، وإثابتهم بالفتح القريب، والشّهادة لهم بالصِّدق، والفلاح، وضمان العاقبة لهم بالجنَّة، والخلود فيها، ووعد الله لهم بالمغفرة، والأجر العظيم، وكفايته لهم، مع الثّناء عليهم، والإشادة بهم، وبأعمالهم، وعبادتهم، ونصرتهم، وجهادهم، وإيثارهم.

ثانيًا: السُّنَّة النّبويّة: قد جاءت أحاديث مشهورة ومستفيضة تتضمَّن عدالتهم، وتستلزم تزكيتهم، وتثبت فضلهم، على سبيل العموم فيهم، أو الخصوص في أفراد منهم، وقد ألَّف العلماءُ كتبًا خاصّة في الأحاديث الواردة في فضائلهم؛ منهم: أحمد بن حنبل، وأبو عبد الرّحمن النّسائيّ، وخيثمة بن سليمان –وستأتي– وعقد أهلُ الحديث تراجم خاصّة بفضائلهم، ومناقبهم ضمن مؤلَّفاتهم في الصّحاح، والسّنن؛ **وممّا ورد في ذلك**:

١– حديث أبي سعيد الخدريّ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي على النّاس زمان، فيغزو فئامٌ من النّاس، فيقولون: فيكم مَنْ صَاحبَ رسول الله ﷺ؟ فيقولون لهم: نعم، فيفتح لهم، ثمّ يأتي على النّاس زمان، فيغزو فئامٌ من النّاس، فيقال: هل فيكم مَنْ صَاحبَ أصحابَ رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثمّ يأتي على النّاس زمان، فيغزو فئام من النّاس فيقال: هل فيكم مَنْ صاحَبَ من صاحَبَ أصحاب رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم». متّفق عليه[(١)]، واللّفظ للبخاريّ، وفي لفظٍ عند مسلم: «فيفتح لهم به».

---

(١) صحيح البخاريّ رقم: ٣٦٤٩، وصحيح مسلم رقم: ٢٥٣٢. قال ابن تيميّة: ((جعل النَّبيّ ﷺ فتح الله على المسلمين بسبب من رآه مؤمنًا به، وهذه الخاصِّيَّة لا تثبت لأحد غير الصّحابة، ولو كانت أعمالهم أكثر من أعمال الواحد من أصحابه ﷺ)) مجموع الفتاوى ٤/ ٤٦٥، وقال النّوويّ: ((وفي هذا الحديث معجزات لرسول الله ﷺ، وفضل الصّحابة، والتّابعين، وتابعيهم)) شرح مسلم ١٦/ ٨٣.

٢- حديث عمران بن حصين ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «خير أُمّتي قرني، ثمّ الّذين يلونهم، ثمّ الّذين يلونهم». قال عمران ﵁: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين، أو ثلاثًا...الحديث. متّفق عليه(١)، واللّفظ للبخاريّ، وأخرجاه -أيضًا- من حديث عبد الله بن مسعود ﵁ مرفوعًا، ولفظه: «خير النّاس قرني، ثمّ الّذين يلونهم، ثمّ الّذين يلونهم، ثمّ يجيء أقوامٌ تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته»(٢).

ورواه مسلم من حديث أبي هريرة ﵁ مرفوعًا، ولفظه: «خير أُمَّتي القرن الّذين بُعثت فيهم، ثمّ الّذين يلونهم». والله أعلم أذكر الثّالث أم لا؟(٣).

ورواه مسلم-أيضًا- من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعًا، ولفظه: «سأل رجلٌ النَّبيّ ﷺ: أيّ النّاس خيرٌ؟ قال: القرن الّذي أنا فيه، ثمّ الثّاني، ثمّ الثّالث»(٤). وهو حديث متواتر(٥).

---

(١) صحيح البخاريّ رقم: ٣٦٥٠، وصحيح مسلم رقم: ٢٥٣٥.

(٢) صحيح البخاريّ رقم: ٢٦٥٢، وصحيح مسلم رقم: ٢٥٣٣.

(٣) صحيح مسلم رقم: ٢٥٣٤. وأخرج البخاريّ في صحيحه رقم: ٣٥٥٧ عن أبي هريرة ﵁أنّ رسول الله ﷺ قال: «بُعثت من خير قرون بني آدم قرنًا فقرنًا حتّى كنت من القرن الّذي كنت فيه».

(٤) صحيح مسلم رقم: ٢٥٣٦.

(٥) ينظر: الإصابة ١/ ٢١، وفتح المغيث ٤/ ٣٤. قال النّوويّ: ((اتّفق العلماء على أنّ خير القرون قرنه ﷺ؛ والمراد: أصحابه)). شرح مسلم١٦/ ٨٤، وقال: ((الصّحيح أنَّ قرنه ﷺ: الصّحابة)). السّابق١٦/ ٨٥، ومِمّن جزم بأنّ المراد بقرنه ﷺ في الحديث الصّحابة ابنُ حجر، والسّخاويُّ. الفتح٧/ ٥-٦، وفتح المغيث٤/ ٣٤، وقال ابن تيميّة: ((وأصحاب رسول الله ﷺ خيار المؤمنين؛ كما ثبت عنه أنَّه، قال: «خير القرون القرن الّذي بُعثت فيهم. . . ». مجموع =

٣- حديث أبي سعيد الخدريّ ﷺ قال: قال النَّبيّ ﷺ: «لا تسبُّوا أصحابي، فلو أنَّ أحدكم أنفق مثل أُحُدٍ ذهبًا ما بَلَغَ مُدَّ أحدهم ولا نَصِيفَه». متّفق عليه[(١)].

= الفتاوى٣٥/ ٥٩، والفتاوى الكبرى٣/ ٤٤٧.

(١) صحيح البخاريّ رقم: ٣٦٧٣، واللّفظ له، وصحيح مسلم رقم: ٢٥٤٠و٢٥٤١، ولفظه: «لا تسبُّوا أحدًا من أصحابي. . . »، وفي لفظٍ له: «لا تسبُّوا أصحابي، لا تسبُّوا أصحابي، فوالّذي نفسي بيده. . . ». وفي الموضع الأوّل عند مسلمٍ جعله من حديث أبي هريرة ﷺ، ولكنّ جماعةً من الحفّاظ وهَّموا روايته عن أبي هريرة ﷺ، وصحَّحوا روايته عن أبي سعيد ﷺ. ينظر: الفتح ٧/ ٣٤-٣٦. قال السّخاويّ: ((ووجه الاستدلال به: أنَّ الوصف لهم بغير العدالة سبٌّ)). الفتح ٤/ ٣٤. وسبب ورود الحديث هو سبُّ خالدِ بن الوليد لعبد الرّحمن بن عوف رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا؛ لأمرٍ وقع بينهما، قال ابن تيميّة: ((فإن قيل: فَلِمَ نهى خالدًا ﷺ عن أن يسبَّ أصحابه، إذا كان من أصحابه -أيضًا-؟ ، قلنا: لأنّ عبد الرّحمن بن عوف ﷺ، ونظراءه ﷺ هم من السّابقين الأوّلين الّذين صحبوه في وقتٍ كان خالد ﷺ وأمثاله يعادونه فيه، وأنفقوا أموالهم قبل الفتح، وقاتلوا، وهم أعظم درجةً من الّذين أنفقوا من بعد الفتح وقاتلوا، وكلًّا وعد الله الحسنى، فقد انفردوا من الصّحبة بما لم يَشْرَكهم فيه خالدٌ ﷺ، فنَهى خالدًا ونظراءَه مِمّن أسلم بعد الفتح؛ الّذي هو صلح الحديبية، وقاتل، أن يسبّ أولئك الّذين صحبوه قبله)). الصّارم المسلول ٢/ ١٠٧٧-١٠٧٨. وينظر: مجموع الفتاوى ٣٥/ ٥٩-٦١، والفتاوى الكبرى٣/ ٤٤٧-٤٤٨. وقال-أيضًا-: ((ولمّا كان لفظ الصُّحبة، فيه عمومٌ وخصوصٌ كان من اختصَّ من الصّحابة بما يتميَّز به عن غيره يوصف بتلك الصُّحبة، دون من لم يشركه فيها))، ثمّ ساق الحديث السابق، وقال: ((والمقصود: أنَّ أولئك الّذين صحبوه قبل الفتح اُختُصُّوا من الصُّحبة بما استحقُّوا به التَّفضيل على من بعدهم، حتّى قال ﷺ لخالدٍ ﷺ: «لا تسُبُّوا أصحابي» فإنَّهم صحبوه قبل أن يصحبه خالدٌ، وأمثالُه ﷺ)). مجموع الفتاوى ٣٥/ ٥٩-٦١، والفتاوى الكبرى٣/ ٤٤٧-٤٤٨. وقال العراقيّ: ((لا يلزم من كونه وَرَدَ على سببٍ خاصٍّ في شخصٍ =

٤- حديث أبي موسى الأشعريّ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «النُّجوم أَمَنَةٌ للسَّماء فإذا ذهبت النُّجومُ أتى السّماء ما توعد، وأنا أَمَنَةٌ لأصحابي فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أَمَنَةٌ لأمّتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمّتي ما يوعدون». رواه مسلم(١).

٥- حديث البراء ﷺ عن النَّبيّ ﷺ: «الأنصار لا يُحبُّهم إلَّا مؤمنٌ، ولا يُبغضهم إلَّا منافقٌ، فمن أحبَّهم أحبَّه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله». متّفق عليه(٢).

ورويا -أيضًا- من حديث أنس ﷺ عن النَّبيّ ﷺ قال: «آية الإيمان حبُّ الأنصار، وآية النّفاق بغض الأنصار»(٣).

ورويا-أيضًا- من حديث أنس ﷺ قال: جاءت امرأة من الأنصار إلى

= معيّنٍ أنَّه لا يَعُمُّ جميع أصحابه، ولا شكَّ أنَّ خالدًا ﷺ من أصحابه، وأنّه منهيٌّ عن سبِّه، وإنّما درجات الصُّحبة متفاوتة، فالعبرة إذًا لعموم اللّفظ في قوله ﷺ: «لا تسبُّوا أصحابي»، وإذا نُهي الصّحابيّ عن سبِّ الصّحابيّ، فغير الصّحابيّ أَوْلى بالنَّهي عن سَبِّ الصّحابيّ». التّقييد ٢/ ٨٩٤-٨٩٥. وينظر: فتح المغيث ٤/ ٣٣-٣٤.

(١) صحيح مسلم رقم: ٢٥٣١. قال النّوويّ: «قال العلماء: الأَمَنَة: بفتح الهمزة، والميم، والأمن والأمان بمعنى. . . وقوله ﷺ: «وأصحابي أَمَنة لأُمّتي فإذا ذهب أصحابي أتى أُمّتي ما يوعدون»؛ معناه: من ظهور البدع، والحوادث في الدّين، والفتن فيه، وطلوع قرن الشّيطان، وظهور الرّوم وغيرهم، وانتهاك المدينة ومكّة وغير ذلك؛ وهذه كلُّها من معجزاته ﷺ». شرح مسلم ١٦/ ٨٣.

(٢) صحيح البخاريّ رقم: ٣٧٨٣، وصحيح مسلم رقم: ٧٥.

(٣) صحيح البخاريّ رقم: ١٧، و٣٧٨٤، وصحيح مسلم رقم: ٧٤.

رسول الله ﷺ، ومعها صبيٌّ لها، فكلَّمها رسولُ الله ﷺ، فقال: «والذي نفسي بيده إنّكم أحبُّ النّاس إليَّ». مرّتين. اهـ[(١)].

٦- تقدّم قوله ﷺ: «والوسط: العدل»[(٢)].

ثالثًا: إجماع المسلمين: حكاه غيرُ واحدٍ من الأئمَّة، قال ابن عبد البرّ: ((الصّحابة ﭫ قد كُفينا البحث عن أحوالهم؛ لإجماع أهل الحقِّ من المسلمين؛ وهم أهل السُّنَّة، والجماعة على أنَّهم كلَّهم عدولٌ))[(٣)]، وقال إمام الحرمين الجوينيّ: مُتَضمّنُ التّوقف فى تعديل كلِّ نفرٍ من الّذين لابسوا الفتن، وخاضوا المحن، الانكفاف عن الرّواية عنهم؛ وهذا باطلٌ من دين الأمّة، وإجماع العلماء، فانتهض الإجماع على بطلان هذا الطّرف حجّة باتّة على بناء الأمر على تحسين الظنِّ، وردّهم إلى ما تمهّد لهم من المآثر بالسّبيل السّابقة، وهذا من نفائس الكلام، ولعلّ السّبب الّذي أتاح الله الإجماع لأجله؛ أنّ الصّحابة هم نقلة الشّريعة، ولو ثبت توقّفٌ في رواياتهم؛ لانحصرت الشّريعة على عصر رسول الله ﷺ، ولَمَا استرسلت على سائر الأعصار[(٤)]، وقال ابن الصّلاح: ((للصَّحابة بأسرهم خَصِيصة؛ وهي أنَّه لا يُسأل عن عدالة أحدٍ منهم، بل ذلك أمرٌ مفروغٌ منه؛ لكونهم على الإطلاق مُعدَّلين بنصوص الكتاب، والسُّنَّة، وإجماع من يُعتدُّ به في الإجماع من الأمَّة))[(٥)]، وقال النّوويّ: ((اتّفق أهلُ الحقِّ، ومن يُعتدُّ به في

(١) صحيح البخاريّ رقم: ٣٧٨٦، وصحيح مسلم رقم: ٢٥٠٩. واللّفظ للبخاريّ، ولفظ مسلمٍ: ((والّذي نفسي بيده إنّكم لأحبّ النّاس إليَّ)) ثلاث مرّات. اهـ.

(٢) ينظر: ص: ١٧٠.

(٣) الاستيعاب ١/ ٨.

(٤) البرهان ١/ ٦٣١-٦٣٢. بتصرّف يسير في أوّله، وينظر: علوم الحديث لابن الصّلاح ص: ٢٦٥.

(٥) علوم الحديث ص: ٢٦٤، وينظر: ٢٦٥ منه.

الإجماع على قبول شهاداتهم، ورواياتهم، وكمال عدالتهم -رضي الله عنهم أجمعين-))(١)، وقال ابن تيميّة: ((كان الصّحابة كلُّهم ثقاتٍ باتِّفاق أهل العلم بالحديث والفقه...لأنّهم معروفون بالصِّدق عن النَّبيّ ﷺ، وكان هذا حفظًا من الله لهذا الدّين))(٢)، وقال العلائيّ: ((وهذا هو الأمر المستقرّ الّذي أطبق عليه أهلُ السُّنَّة؛ أعني: القول بعدالة جميع الصّحابة ﷺ، ولا اعتبار بقول أهل البدع، والأهواء، ولا تعويل عليه))(٣)، وقال ابن حجر: ((اتّفق أهلُ السُّنَّة على أنَّ الجميعَ عدولٌ، ولم يخالف في ذلك إلَّا شذوذٌ من المبتدعة))(٤).

وجاءت النّصوصُ عن الأئمّة مستفيضة في إثبات عدالتهم، وعُلُوّ مكانتهم، وبيان فضلهم، ومن ذلك: قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ((إنَّ الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمّد ﷺ خير قلوب العباد؛ فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثمّ نظر في قلوب العباد-بعد قلب محمّد ﷺ- فوجد قلوب أصحابه رضي الله عنهم خير قلوب العباد؛ فجعلهم وزراء نبيِّه ﷺ يقاتلون عن دينه))(٥)، وقال سعيد بن زيد بن عمرو بن

---

(١) شرح مسلم ١٥/ ١٤٩.

(٢) منهاج السُّنَّة٢/ ٤٥٧-٤٥٨.

(٣) جامع التّحصيل ص: ٧٣، وينظر: ص: ٧٨. وقال-أيضًا-: ((ولا فرق في هذا بين من لابس الفتن من الصّحابة، ومن لم يلابسها)). السّابق.

(٤) الإصابة ١/ ١٧.

(٥) رواه أحمد رقم: ٣٦٠٠، وغيره، وإسناده حسن؛ فيه: عاصم بن أبي النّجود؛ وهو: حسن الحديث، وحسَّنه ابنُ حجر في الأمالي المطلقة ص: ٦٥، و السّخاويّ في المقاصد الحسنة ص: ٣٦٧، وحسّن إسناده الألبانيّ في الضّعيفة ٢/ ١٧، وقال الهيثميّ: ((رجاله موثّقون)). مجمع الزّوائد١/ ١٨٣.

نُفَيْل ﷺ: ((والله لمشهدٌ شهده رجلٌ يُغَبِّر فيه وجهه مع رسول الله ﷺ أفضل من عمل أحدكم، ولو عُمِّرَ عُمُرَ نوحٍ –عليه السّلام–))[١]، وقال عليّ بن المدينيّ: ((فأدناهم صحبةً، هو أفضلُ من الّذين لم يروه، ولو لقوا الله ﷻ بجميع الأعمال، كان الّذي صحب النَّبيّ ﷺ، ورآه بعينيه، وآمن به، ولو ساعة أفضلَ بصُحبته من التّابعين كلِّهم، ولو عملوا كلَّ أعمال الخير))[٢]، وقال أحمد بن حنبل: ((فأدناهم صحبةً هو أفضل من القرن الّذين لم يروه، ولو لقوا الله بجميع الأعمال، كان هؤلاء الّذين صحبوا النَّبيّ ﷺ ورأوه وسمعوا منه، ومن رآه بعينه وآمن به ولو ساعةً أفضل بصحبته من التّابعين، ولو عملوا كلَّ أعمال الخير))[٣]، وقال ابن أبي حاتم: ((فأمَّا أصحاب رسول الله ﷺ، فهم الّذين شهدوا الوحي، والتّنزيل، وعرفوا التّفسير، والتّأويل، وهم الّذين اختارهم الله ﷻ لصحبة نبيِّه ﷺ، ونصرته، وإقامة دينه، وإظهار حقّه؛ فَرَضِيهم له صحابةً، وجعلهم لنا أعلامًا وقدوةً، فحفظوا عنه ﷺ ما بَلَّغَهم عن الله ﷻ، وما سنَّ وشَرَعَ وحكم وقضى وندب وأمر ونهى وحظر وأدّب، ووعوه وأتقنوه، ففقهوا في الدّين، وعلموا أمر الله ونهيه ومراده؛ بمعاينة رسول الله ﷺ، ومشاهدتهم منه تفسير الكتاب وتأويله، وتلقّفهم منه، واستنباطهم عنه، فشرّفهم الله ﷻ بما منَّ عليهم، وأكرمهم به مِنْ وضعه إيّاهم موضع القدوة، فَنَفَى عنهم الشَّكَّ والكذبَ والغلطَ

(١) رواه أحمد رقم: ١٦٢٩، وأبوداود رقم: ٤٦٥٠، وغيرهما، وله قصّة، واللّفظ لأحمد، ولفظ أبي داود: ((لمشهدُ رجلٍ منهم مع رسول الله ﷺ يَغْبَرُّ فيه وجهُه، خيرٌ من عمل أحدكم عُمُرَه، ولو عُمِّرَ عُمُرَ نوحٍ)). صحّحه الألبانيّ. صحيح أبي داود رقم: ٣٨٨٧.

(٢) أصول اعتقاد ١/ ١٦٧.

(٣) السّابق١/ ١٦٠، والكفاية١/ ١٩١–١٩٢، ومناقب أحمد لابن الجوزيّ ص: ١٦١، وطبقات الحنابلة١/ ٢٤٣–٢٤٤.

والرِّيبةَ والغمزَ، وسَمَّاهم عدولَ الأمّة، فقال -عزّ ذكره- في محكم كتابه: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾[١]، ففسّر النَّبيّ ﷺ عن الله- عزّ ذكره- قوله: ﴿وَسَطًا ﴾، قال: ((عدلًا))[٢]؛ فكانوا عدولَ الأمّة، وأئمّة الهدى، وحجج الدّين، ونقلة الكتاب والسُّنَّة))[٣]، وقال ابن عبد البرّ: ((فهم خير القرون، وخير أمّة أخرجت للنَّاس ثبتت عدالة جميعهم بثناء الله ﷻ عليهم، وثناء رسوله ﷺ، ولا أعدل مِّمّن ارتضاه الله لصحبة نبيّه ﷺ، ونصرته، ولا تزكية أفضل من ذلك، ولا تعديل أكمل منه))[٤]، وقال-أيضًا-: ((إنّما وضع الله ﷻأصحابَ رسوله ﷺ بالموضع الّذي وضعهم فيه؛ بثنائه عليهم من العدالة، والدّين والأمانة؛ لتقوم الحُجَّة على جميع أهل الملَّة بما أدَّوه عن نبيِّهم ﷺ من فريضة وسنّة، فصلّى الله عليه وسلَّم، ورضي عنهم أجمعين، فنعم العون كانوا له على الدّين في تبليغهم عنه إلى من بعدهم من المسلمين))[٥]، وعقد الخطيبُ في "الكفاية" بابًا، قال فيه: ((باب ما جاء في تعديل الله، ورسوله ﷺ للصّحابة، وأنَّه لا يحتاج إلى سؤالٍ عنهم، وإنّما يجب فيمن دونهم))، ثم قال: ((عدالة الصّحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نصِّ القرآن؛ فمن ذلك. . .)). وساق الآيات في ذلك، ثمّ قال: ((في آياتٍ يكثر إيرادها، ويطول تعدادها، ووصف رسول الله ﷺ الصّحابة مثل ذلك، وأطنب في تعظيمهم، وأحسن الثّناء عليهم، فمن الأخبار المستفيضة عنه في هذا المعنى...)).

(١) سورة البقرة/ الآية: ١٤٣.

(٢) تقدّم ص: ١٧٠ ح٥.

(٣) الجرح والتّعديل ١/ ٧.

(٤) الاستيعاب ١/ ٨.

(٥) السّابق١/ ٧.

وساق جملةً منها، ثمّ قال: ((والأخبار في هذا المعنى تتّسع، وكلُّها مطابقة لِمَا ورد في نصّ القرآن، وجميع ذلك يقتضي طهارةَ الصّحابة، والقطعَ على تعديلهم، ونزاهتهم فلا يحتاج أحدٌ منهم مع تعديل الله -تعالى- لهم؛ المطَّلِع على بواطنهم إلى تعديل أحدٍ من الخلق له))، إلى أن قال: ((على أنَّه لو لم يرد من الله ﷻ، ورسوله ﷺ فيهم شيء مِمّا ذكرناه؛ لأوجبت الحالُ الّتي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنّصرة وبذل المُهَجِ والأموال وقتل الآباء والأولاد والمناصحة في الدّين وقوّة الإيمان واليقين القطعَ على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنّهم أفضل من جميع المعدَّلين والمزكَّيْن الّذين يجيئون بعدهم أبد الآبدين؛ هذا مذهب كافّة العلماء، ومن يعتدُّ بقوله من الفقهاء))(١)، وقال العلائيّ: ((فإنَّ الله-سبحانه وتعالى- اختصّ نبيَّه ﷺ بصحابةٍ جعلهم خير أمّته، والسّابقين إلى تصديقه، وتبعيَّته، والمجاهدين بين يديه، والباذلين نفوسهم تقرّبًا إليه، والنّاقلين لسننه وقضاياه، والمقتدين به في أفعاله ومزاياه، فلا خير إلَّا وقد سبقوا إليه من بعدهم، ولا فضل إلَّا وقد استفرغوا فيه جهدهم، فجميع هذا الدّين راجعٌ إلى نقلهم وتعليمهم، ومتلقّى من جهتهم بإبلاغهم وتفهيمهم، فلهم مثل أجور كلّ من اهتدى بشيء من ذلك على مرِّ الأزمان، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء بالطّول والإحسان))(٢)، وقال-أيضًا-: ((إنّما يُكتفى في التّعديل بإخبارِ الواحد منّا، وتزكيته مع أنَّه لا يعلم إلَّا بعض الظّواهر، ومع عدم عصمته عن الكذب، فكيف لا يُكتفى بتزكية علّام الغيوب الّذي لا يعزب عن علمه مثقال ذرّة في الأرض، ولا في السّماء، وقد أحاط علمه بما سيقع منهم من الفتن والحروب، وأنزل مدحهم والثّناء عليهم

---

(١) الكفاية١/ ١٨٠-١٨٧. أثنى عليه ابنُ حجر، وقال: ((قد ذكر الخطيب في"الكفاية"فصلًا نفيسًا في ذلك)). الإصابة١/ ١٧.

(٢) منيف الرّتبة ص: ٢٩.

قرآنًا يُتلى مستمرًّا ما بقيت الدّنيا؛ وذلك يقتضي أنَّ الثَّناء عليهم، ومدحهم، وتعديلهم مستمرٌّ لا يتغيّر، وكذلك أطلعَ نبيَّه ﷺ ما يقع بينهم، وأخبر بذلك . . . ولم يكن ذلك مانعًا له ﷺ من الثّناء على جميع الصّحابة، ووصفهم بأنّهم خير القرون، ونحو ذلك، وهذا مع عصمته ﷺ عن وقوع الكذب في أخباره، وبراءته من المداهنة لأحد منهم، فكلُّ هذا يقتضي أنَّ ما وقع بينهم بعده ﷺ لم يحطَّ من رتبتهم شيئًا البتّة))(١)، وقال ابن تيميّة: ((ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة، وما منَّ الله عليهم به من الفضائل؛ علم يقينًا أنّهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان، ولا يكون مثلُهم، وأنَّهم الصّفوة من قرون هذه الأمّة الّتي هي خير الأمم، وأكرمها على الله))(٢)، وقال-أيضًا-: ((وأمّا الخلفاء، والصّحابة فكلُّ خيرٍ فيه المسلمون إلى يوم القيامة من الإيمان والإسلام، والقرآن والعلم، والمعارف والعبادات، ودخول الجنَّة، والنَّجاة من النَّار، وانتصارهم على الكفَّار، وعلوِّ كلمة الله؛ فإنَّما هو ببركة ما فعله الصّحابة، الّذين بلَّغوا الدّين، وجاهدوا في سبيل الله، وكلُّ مؤمنٍ آمن بالله فلِلصَّحابة رضي الله عنهم عليه فضلٌ إلى يوم القيامة))(٣)، وقال-أيضًا-: ((فالاعتبار العقليُّ يدلُّ على ذلك، فإنَّ من تأمَّل أمَّة محمّد ﷺ، وتأمَّل أحوال اليهود والنّصارى والصَّابئين والمجوس والمشركين، تبيَّن له من فضيلة هذه الأُمَّة على سائر الأُمم في العلم النَّافع، والعمل الصّالح ما يضيق هذا الموضع عن بسطه، والصّحابة أكمل الأُمَّة في ذلك؛ بدلالة الكتاب والسُّنَّة والإجماع والاعتبار؛ ولهذا لا تجد أحدًا من أعيان الأُمَّة إلَّا وهو معترفٌ بفضل الصّحابة عليه وعلى أمثاله، وتجد من ينازع في ذلك -كالرّافضة- من أجهل النّاس))(٤)،

---

(١) السّابق ص: ٧٨-٧٩.

(٢) العقيدة الواسطيّة ص: ١٦١.

(٣) منهاج السُّنَّة ٦/ ٣٧٦.

(٤) السّابق ٢/ ٨٠.

وقال ابن كثير: ((الصّحابة كلُّهم عدولٌ عند أهل السُّنَّة والجماعة؛ لِمَا أثنى الله عليهم في كتابه العزيز، وبما نطقت به السُّنَّةُ النَّبويَّةُ في المدح لهم في جميع أخلاقهم، وأفعالهم، وما بذلوه من الأموال، والأرواح بين يدي رسول الله ﷺ؛ رغبةً فيما عند الله من الثّواب الجزيل، والجزاء الجميل))[1]، وقال في موضع آخر-بعد أن عدَّد بعض صفاتهم، وأعمالهم-: ((الّتي لم تكن في أمَّة من الأمم المتقدِّمة، ولا يكون أحدٌ بعدهم مثلَهم في ذلك))[2]، وقال ابن حجر: ((وقد كان تعظيمُ الصّحابة -ولو كان اجتماعُهم به ﷺ قليلًا- مقرَّرًا عند الخلفاء الرّاشدين، وغيرهم؛ فمِن ذلك:. . .)) وساق قصّةً، وفيها: ((ثمَّ رأيتُ ذلك البَدَويَّ أُتِي به عمر بن الخطّاب رضي الله عنه وقد هجا الأنصارَ، فقال لهم عمر رضي الله عنه: لولا أنَّ له صحبةً من رسول الله ﷺ ما أدري ما نال فيها؟ لكفيتُكموه، ولكن له صحبة مِن رسول الله ﷺ)). ثمّ قال ابن حجر: ((ورجال هذا الحديث ثقات، وقد توقّف عمرُ رضي الله عنه عن معاتبته فضلًا عن معاقبته؛ لكونه علم أنَّه لقي النَّبيّ ﷺ، وفي ذلك أبين شاهد على أنَّهم كانوا يعتقدون أنّ شأن الصُّحبة لا يعدله شيء))[3]، وقال-أيضًا-: ((من اتَّفق له الذَّبُّ عنه، والسَّبق إليه بالهجرة أو النُّصرة، وضبط الشَّرع الـمُتلقَّى عنه، وتبليغه لمن بعده فإنَّه لا يعدله أحدٌ مِمَّن يأتي بعده؛ لأنَّه ما من خصلةٍ من الخصال المذكورة إلَّا وللَّذي سبق بها مثل أجر من عمل بها من بعده؛ فظهر فضلهم))[4][5].

(١) اختصار علوم الحديث ص: ١٥٤.

(٢) السّابق ص: ١٥٥.

(٣) الإصابة ١/ ٢٠-٢١.

(٤) الفتح ٧/ ٧.

(٥) **فيه مسائل، يحسن إيرادها في هذا الموضع:**

المسألة الأولى: النّفاق والمنافقون في زمن الصّحابة، وبيان أنّه لا أثر لهم في رواية الحديث:

لم يكن في المهاجرين منافقٌ، ولا يُعرف فيهم النِّفاق. وأمَّا الأنصار فكان فيهم بعض المنافقين، =

= ولكن لم يبقَ أحدٌ من الأنصار؛ أوسيٍّ، أو خزرجيٍّ عند وفاة النَّبيّ ﷺ إلَّا ودخل في الإسلام ظاهرًا وباطنًا -كما تقدَّم ص: ١٥٨ (حاشية)-. وأمَّا الأعراب فمنهم المؤمنون الصَّادقون، ومنهم المنافقون؛ كما قسمهم القرآنُ الكريم، والمنافقون كُشِفَ أمرهم بموت النَّبيّ ﷺ؛ وذلك بارتدادهم عن الإسلام، وقد جلّى القرآن والسُّنَّة صفاتهم، وبيَّنا أعمالهم، وأقوالهم الّتي يُفتضحون بها، وتدلُّ عليهم؛ كتخلّفهم عن غزوة تبوك، وبنائهم مسجد الضِّرار، وقولهم: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾[المنافقون: ٧]، وقولهم: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥]، وحادثة الإفك إلى غير ذلك في آيات كثيرة. ثمَّ إنَّ المنافقين لم يتعاطوا رواية الحديث، ولا يُعرف عن أحدٍ منهم حديثٌ واحدٌ يرويه عن النَّبيّ ﷺ، ولم يُحدِّث عن رسول الله ﷺ إلَّا من عُرِفَ بالصِّدق والأمانة، ولم يظهر الكذب في الحديث إلَّا بعد وفاة النَّبيّ ﷺ بزمنٍ، ولو تجرّأ أحدٌ منهم على الكذب-مع خوفهم على أنفسهم أن يُفتضحوا- لردّ ذلك عليه الصّحابة، ولافتضح أمره. وبهذا نخلص إلى أنَّه لا أثر للنِّفاق والمنافقين على الحديث النّبويّ، ونعلم حفظ الله لسُنَّة نبيِّه ﷺ، وتهيئة الأسباب لذلك، وحمايتها من الكذَّابين والمنافقين، ومِمَّا يدلُّ على قلّة المنافقين، وخمول ذكرهم، أو ذهابهم بعد وفاة النَّبيّ ﷺ ما يلي: روى البخاريّ في "صحيحه"رقم: ٤٦٥٨- تحت: باب: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ﴾ [التوبة: ١٢] -: ((عن زيد بن وهبٍ، قال: كنَّا عند حذيفة ﵁، فقال: ما بقي من أصحاب هذه الآية إلَّا ثلاثةٌ، ولا من المنافقين إلَّا أربعةٌ، فقال أعرابيٌّ: إنَّكم أصحاب محمّد ﷺ، تخبرونا فلا ندري، فما بال هؤلاء الّذين يبقرون بيوتنا، ويسرقون أعلاقنا؟ قال: أولئك الفسَّاق، أجل لم يبقَ منهم إلَّا أربعةٌ، أحدهم شيخٌ كبيرٌ، لو شرب الماء البارد لما وجد برده))، وروى -أيضًا- في "صحيحه"رقم: ٧١١٤: ((عن حذيفة ﵁، قال: إنّما كان النِّفاق على عهد النَّبيّ ﷺ، فأمّا اليوم فإنّما هو الكفر بعد الإيمان)). وروى مسلم في "صحيحه" رقم: ٢٧٧٩ من حديث عمّار، عن حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: قال النَّبيّ ﷺ: «في أصحابي اثنا عشر منافقًا، فيهم ثمانية لا يدخلون الجنَّة حتّى يلج الجمل في سَمِّ الخياط، ثمانيةٌ منهم تكفيكهم =

= الدُّبَيْلة وأربعةٌ». لم أحفظ ما قال شعبة فيهم. اهـ. قال النّوويّ: «قوله ﷺ: «في أصحابي»؛ معناه: الّذين يُنسبون إلى صحبتي؛ كما قال في الرّواية الثّانية: «في أمّتي»». شرح مسلم ١٧/ ١٢٥، وقال المزّيّ: «لم يُوجد قطّ روايةٌ عمَّن لُمِزَ بالنِّفاق من الصّحابة ﷺ». ينظر: التّحبير شرح التّحرير٤/ ١٩٩٥، وشرح الكوكب المنير ٢/ ٤٧٧، وإرشاد الفحول ١/ ٣٤٠. ولمّا ذكر العلائيّ شرف الصُّحبة، وأنّ شرطها الإيمان به ﷺ، قال: «فمن ليس كذلك لا يصحّ انتسابه إلى صحبته؛ ولهذا منع الله تعالى نسبةَ المنافقين إلى صحبته ﷺ، وأن يُروى عن أحدٍ منهم شيءٌ أصلًا، ولا يوجد لأحدٍ منهم ذكرٌ في شيءٍ من كتب الصّحابة». منيف الرّتبة ص: ٤٦-٤٧، وقال ابن تيميّة: «الَّذين كانوا منافقين؛ منهم من تاب عن نفاقه، وانتهى عنه، وهم الغالب؛ بدليل قوله تعالى: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ۝٦٠ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٠]، فلمّا لم يُغْرِه الله بهم، ولم يُقتِّلهم تقتيلًا، بل كانوا يجاورونه بالمدينة، دلَّ ذلك على أنَّهم انتهوا، والَّذين كانوا معه بالحديبية كلُّهم بايعه تحت الشَّجرة إلَّا الجدُّ بن قيس. . . وبالجملة: فلا ريب أنَّ المنافقين كانوا مغمورين أذلَّاء مقهورين، لا سيَّما في آخر أيّام النَّبيّ ﷺ». منهاج السُّنَّة ٢/ ٤٣-٤٥، وقال-أيضًا-: «ينبغي أن يُعرف أنَّ المنافقين كانوا قليلين بالنِّسبة إلى المؤمنين، وأكثرهم انكشف حاله لَمَّا نزل فيهم القرآن، وغير ذلك، وإن كان النَّبيّ ﷺ لا يُعرِّف كلًّا منهم بعينه، فالَّذين باشروا ذلك كانوا يعرفونه، والعلم بكون الرّجل مؤمنًا في الباطن، أو يهوديًّا، أو نصرانيًّا، أو مشركًا أمرٌ لا يخفى مع طول المباشرة فإنّه ما أسرَّ أحدٌ سريرةً إلَّا أظهرها الله على صفحات وجهه، وفلتات لسانه، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾ [محمد: ٣٠]، وقال: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠]، فالـمُضْمِر للكفر لا بدَّ أن يُعرف في لحن القول، وأمَّا بالسِّيما فقد يُعرف، وقد لا يُعرف، وقد قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ ۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠]، والصّحابة المذكورون في الرّواية عن النَّبيّ ﷺ، والَّذين يعظِّمهم المسلمون على الدّين، كلُّهم =

= كانوا مؤمنين به، ولم يعظِّم المسلمون -ولله الحمد- على الدّين منافقًا، والإيمان يعلم من الرّجل كما يعلم سائر أحوال قلبه؛ من موالاته ومعاداته وفرحه وغضبه وجوعه وعطشه وغير ذلك، فإنَّ هذه الأمور لها لوازم ظاهرةٌ، والأمور الظّاهرة تستلزم أمورًا باطنةً؛ وهذا أمرٌ يعرفه النّاس فيمن جرَّبوه وامتحنوه . . . وما ذكره أحمد وغيره-ولا أعلم بين العلماء فيه نزاعًا-: أنَّ المهاجرين لم يكن فيهم منافقٌ أصلًا . . . ولكن لَمَّا ظهر الإسلام في قبائل الأنصار صار بعض من لم يؤمن بقلبه يحتاج إلى أن يظهر موافقة قومه؛ لأنَّ المؤمنين صار لهم سلطانٌ وعزٌّ ومنعةٌ، وصار معهم السَّيف يقتلون من كفر)). منهاج السُّنَّة ٨/ ٤٧٤-٤٧٦ باختصار، وقال المعلِّميّ- تعليقًا على قول كعب ﷺ في قصّة تخلّفه عن تبوك ((. . . أحزنني أنِّي لا أرى إلَّا رجلًا مغموصًا عليه النّفاق. . .))-: ((وفي هذا بيان أنَّ المنافقين قد كانوا معروفين في الجملة قبل تبوك، ثمّ تأكَّد ذلك بتخلّفهم لغير عذرٍ، وعدم توبتهم، ثمّ نزلت سورة براءة فقشقشتهم، وبهذا يتّضح: أنَّهم قد كانوا مشارًا إليهم بأعيانهم قبل وفاة النَّبيّ ﷺ، فأمّا قول الله ﷻ: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١]؛ فالمراد -والله أعلم- بالعلم ظاهره؛ أي: اليقين، وذلك لا ينفي كونهم مغموصين؛ أي: متّهمين، غاية الأمر أنَّه يحتمل أن يكون في المتّهمين من لم يكن منافقًا في نفس الأمر، وقد قال تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠]، ونصّ في سورة براءة، وغيرها على جماعةٍ منهم بأوصافهم، وعيَّن النَّبيّ ﷺ جماعة منهم، فمن المحتمل أنّ الله ﷻ بعد أنّ قال: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١] أعلمه بهم [في الأصل: ((به))]كلَّهم، وعلى كلِّ حالٍ فلم يمت النَّبيّ ﷺ إلَّا وقد عَرَفَ أصحابُه المنافقين يقينًا، أو ظنًّا، أو تهمة، ولم يبقَ أحدٌ من المنافقين غير متّهم بالنِّفاق، ومِمَّا يدلُّ على ذلك، وعلى قلَّتهم، وذلَّتهم، وانقماعهم، ونفرة النّاس عنهم؛ أنّه لم يحسّ لهم عند وفاة النَّبيّ ﷺ حراك، ولَمَّا كانوا بهذه المثابة لم يكن لأحدٍ منهم مجال في أن يُحدِّث عن النَّبيّ ﷺ؛ لأنَّه يعلم أنَّ ذلك يعرِّضه لزيادة التُّهمة، ويجرُّ إليه ما يكره، وقد سَمّى أهلُ السِّير والتّاريخ جماعةً من المنافقين، لا يُعرف عن أحدٍ منهم أنّه حدَّث عن النَّبيّ ﷺ، وجميع الّذين حدَّثوا كانوا معروفين بين الصّحابة؛ بأنّهم من خيارهم، وأمَّا الأعراب: =

= فإنّ الله -تبارك وتعالى- كشف أمرهم بموت رسوله ﷺ، فارتدَّ المنافقون منهم، فيتبيَّن أنَّه لم يحصل لهم بالاجتماع بالنَّبيّ ﷺ ما يستقرُّ لهم به اسم الصُّحبة الشّرعيّة». الأنوار ص: ٢٥٩-٢٦٠، وقال- أيضًا-: «كانوا قليلًا؛ كما يظهر من الآيات، والأحاديث، وكما يعلم ذلك بدلالة المعقول. . . والغالب على الظنِّ أنَّ من بقي منهم بعد وفاة النَّبيّ ﷺ لم يتعرّض أحدٌ منهم لأنْ يذكر عن النَّبيّ ﷺ شيئًا؛ لخوفهم من المؤمنين، وعلمهم أنّ أحدهم لو أخبر بشيءٍ عن النَّبيّ ﷺ، فَكَذَبَ فيه؛ لأنكره عليه المؤمنون، وفضحوه بما كانوا يظنّونه من نفاقه، أو لأعلمهم بنفاقه حذيفة ﵁، أو غيره؛ مِمّن كان قد أسرّ إليه النَّبيّ ﷺ بأسماء المنافقين». إلى أن قال: «هذا، وقد سبق أنَّ الظّاهر: أنّ مَنْ بقي من المنافقين لم يَرِدْ عن أحدٍ منهم شيءٌ عن النَّبيّ ﷺ». الاستبصار ص: ٢٤-٢٥، و٢٦.

المسألة الثّانية: حكم سبّ الصّحابة: ورد عن النَّبيّ ﷺ النّهي عن سبِّ الصَّحابة، والتّشديد فيه، فعن أبي سعيد الخدريّ ﵁ قال: قال النَّبيّ ﷺ: «لا تسبُّوا أصحابي. . . » متّفق عليه -تقدّم-، وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا: «لعن الله من سبّ أصحابي». رواه الطّبراني في الكبير رقم: ١٣٥٨٨، وحسّنه الألبانيّ. صحيح الجامع رقم: ٥١١١، والصّحيحة رقم: ٢٣٤٠، وعن عروة بن الزّبير قال: قالت لي عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «يا ابن أختي، أُمِرُوا أن يستغفروا لأصحاب الرّسول ﷺ فسبُّوهم». رواه مسلم رقم: ٣٠٢٢، وقيل لها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إنَّ ناسًا يتناولون أصحاب رسول الله ﷺ حتّى إِنَّهم ليتناولون أبا بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؟! ، قالت: «ما تعجبون من هذا؟! انقطع عنهم العمل، فلم يحبّ الله أن يقطع عنهم الأجر». تاريخ بغداد١١/ ٢٧٦٣، وعزاه بعضهم لـ"صحيح مسلم" ولم أقف عليه، ويراجع تعليق الألبانيّ على شرح الطّحاويّة ص: ٥٣٠، ح ٢، وقال عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لا تسبُّوا أصحاب محمّد، فلمقام أحدهم ساعة خير من عمل أحدكم عمره». رواه أحمد في فضائل الصّحابة رقم: ١٥، و١٧٣٥، وابن ماجه رقم: ١٦٢، وقال ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لا تسبّوا أصحاب محمّد، فإنّ الله ﷻ قد أمر بالاستغفار لهم، وهو يعلم أنّهم =

= سيقتتلون ويحدثون)). رواه أحمد في فضائل الصّحابة رقم: ١٨، و١٧٤١. وصحّح إسناده ابنُ تيميّة، وعزاه لابن بطّة. منهاج السُّنَّة ٢/ ٢٢. وجاءت النّقول المستفيضة، والنّصوص المتكاثرة عن الأئمّة في التّشنيع على من سبّ الصّحابة، أو طعن فيهم.

ونجمل في النّقاط الآتية الأحكام المتعلّقة بسبّ الصّحابة:

أ- اتّفق العلماء على تحريم سبّ الصّحابة، وأنّه من كبائر الذّنوب.

ب- اختلفوا في تكفيره على قولين، فمنهم من قال بكفره؛ لأنّ فيه تكذيبًا للقرآن والسُّنَّة في الثّناء عليهم، وفيه إيذاء للرّسول ﷺ وتنقّص له، وطعن عليه، وفيه إبطال للوحي، وللشّريعة فإنّهم نقلتها، ولقوله تعالى: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]، فلا يغتاظ من الصّحابة إلّا كافر، ومنهم من قال بعدم كفره، واكتفى بتفسيقه مستدلّين بسبب ورود حديث: ((لا تسبّوا أصحابي. . .))، فقد ورد في سبّ خالد لعبد الرّحمن-رضي الله عنهما-، ولم يهدر النَّبيُّ ﷺ دمَه، ولأنّ بعض من كان على عهد النَّبيّ ﷺ كان ربّما سبّ بعضُهم بعضًا ولم يكفر أحدٌ بذلك. وفصّل ابنُ تيميّة في حكم السّابّ، وجعله على ثلاثة أقسام، ووافقه عليه غيرُه، وهو تفصيل حسن؛ وهو: الأوّل: من يَحكم على عامّة الصّحابة بالرِّدَّة، أو الفسق؛ وهو أشدّ ما يكون من السَّبِّ، وهذا كفرٌ بلا ريب. الثّاني: من يسبّ سبًّا لا يقدح في عدالتهم، ولا في دينهم؛ فهذا يعزّر ويؤدّب، ولا يكفر بمجرّد ذلك. الثّالث: من لعن وقبّح مطلقًا؛ فهذا تردّدوا في كفره لتردّد الأمر بين لعن الغيظ، ولعن الاعتقاد.

ج- اختلفوا في قتله على قولين.

د- اتّفقوا على تعزيره وتأديبه.

هـ- يستتاب ويجلد حتّى يرجع، وإن لم ينتهِ حُبس حتّى يموت، أو يرجع.

و- من سبّهم بسبب نصرتهم، أو صحبتهم، أو استحلّ سبّهم فيكفر.

ز- السَّبُّ يشمل اللّعن والشّتم والتّنقّص والعيب والثّلب في دين أو دنيا، وأعلاه الحكم عليهم بالرِّدَّة، والكفر، أو الفسق، والسَّبُّ ينمّ عن تبرّؤ وبغض وحقد. =

= ح- التّعرّضُ للصّحابة باللّعن والسّبّ والبغض علامةُ النّفاق والزّندقة، وفي الحديث المرفوع: ((آية الإيمان حبّ الأنصار، وآية النّفاق بغض الأنصار))-تقدّم-.

ط- الخائضون بالسّبّ أبعد النّاس عن هدي النَّبيّ ﷺ، وعن وصيّته بأصحابه؛ ولهذا يكثر في هؤلاء الزّندقة، والكفر، والضّلال. **وممّا ورد من النّقول عن الأئمّة في ذلك**: قال أحمد: ((فمن سبّ أصحاب رسول الله ﷺ، أو أحدًا منهم، أو تنقّصه أو طعن عليهم، أو عرّض بعيبهم، أو عاب أحدًا منهم فهو مبتدع رافضيّ خبيث مخالف، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا. . . لا يجوز لأحدٍ أن يذكر شيئًا من مساويهم، ولا يطعن على أحدٍ منهم بعيبٍ، ولا بنقص فمن فعل ذلك فقد وجب على السُّلطان تأديبه، وعقوبته، ليس له أن يعفو عنه، بل يعاقبه ويستتيبه، فإن تاب قبل منه، وإن ثبت عاد عليه بالعقوبة وخلّده في الحبس حتّى يموت أو يرجع)). السُّنَّة ص: ٧٨، قال ابن تيميّة: ((وحكى الإمام أحمد هذا عمّن أدركه من أهل العلم)). الصّارم المسلول ٣/ ١٠٥٧، وقال عبد الله بن أحمد: ((سألته عمّن شتم رجلًا من أصحاب النَّبيّ ﷺ، رضي الله عنهم؟ فقال أبي: أرى أن يضرب، فقلت له: حدٌّ؟ فقال: فلم يقف على الحدّ إلّا أنّه قال: يضرب، وقال: ما أراه إلّا متّهمًا على الإسلام)). مسائل أحمد (رواية عبد الله) ص: ٤٣١، وقال ابن تيميّة: ((فإنّ القدح في خير القرون الّذين صحبوا الرّسول ﷺ قدحٌ في الرّسول -عليه السّلام- كما قال مالكٌ وغيره من أئمّة العلم: هؤلاء طعنوا في أصحاب رسول الله ﷺ إنّما طعنوا في أصحابه؛ ليقول القائل: رجل سوءٍ كان له أصحاب سوءٍ، ولو كان رجلًا صالحًا لكان أصحابه صالحين)). مجموع الفتاوى ٤/ ٤٢٩، وينظر: منهاج السُّنَّة ٧/ ٤٥٩، وقال القارئ: ((من سبّ أحدًا من الصّحابة فهو فاسق، ومبتدع بالإجماع، إلّا إذا اعتقد أنّه مباح، أو يترتّب عليه ثواب كما عليه بعض الشّيعة، أو اعتقد كفر الصّحابة فإنّه كافر بالإجماع)). ينظر: مجموعة رسائل ابن عابدين ١/ ٣٦٧، وقال ابن تيميّة: ((أمّا من سبّهم سبًّا لا يقدح في عدالتهم، ولا في دينهم؛ مثل وصف بعضهم بالبخل، أو الجبن، أو قلّة العلم، أو عدم الزّهد، ونحو ذلك؛ فهذا هو الّذي يستحقّ التّأديب والتّعزير، ولا نحكم بكفره بمجرّد ذلك، وعلى =

= هذا يُحمل كلام من لم يكفّرهم من العلماء، وأمّا من لعن وقبّح مطلقًا فهذا محلّ الخلاف فيهم؛ لتردّد الأمر بين لعن الغيظ، ولعن الاعتقاد، وأمّا من جاوز ذلك إلى أن زعم أنّهم ارتدّوا بعد رسول الله ﷺ إلّا نفرًا قليلًا لا يبلغون بضعة عشر نفسًا، أو أنّهم فسّقوا عامّتهم؛ فهذا لا ريب- أيضًا- في كفره؛ فإنّه مكذِّبٌ لِمَا نصّه القرآن في غير موضع من الرِّضى عنهم، والثّناء عليهم، بل من يشكُّ في كفر مثل هذا فإنّ كفره متعيّن فإنّ مضمون هذه المقالة: أنّ نَقَلَةَ الكتاب والسُّنَّة كفّار، أو فسّاق، وأنّ هذه الأمّة الّتي هي: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وخيرها هو القرن الأوّل كان عامّتهم كفّارًا أو فسّاقًا، ومضمونها أنّ هذه الأمّة شرّ الأمم، وأنّ سابقي هذه الأمّة هم شرارها، وكُفْرُ هذا مِمّا يُعلم بالاضطرار من دين الإسلام؛ ولهذا تجد عامّة من ظهر عنه شيء من هذه الأقوال فإنّه يتبيّن أنّه زنديقٌ» إلى أن قال: «وبالجملة فمن أصناف السّابّة من لا ريب في كفره، ومنهم من لا يحكم بكفره، ومنهم من تردّد فيه». الصّارم المسلول ٣/ ١١١٠-١١١٢، وقال -أيضًا-: «فمن سبّهم فقد زاد على بغضهم، فيجب أن يكون منافقًا لا يؤمن بالله، ولا باليوم الآخر». السّابق ٣/ ١٠٩٢، وقال ابن حمدان: «فمن سَبَّ أحدًا من الصّحابة مُستحلًّا كفر، وإن لم يستحلّ فسق، وقيل عنه: يكفر مطلقًا، ومن فَسَّقهم، أو طعن في دينهم، أو كفَّرهم كفر». نهاية المبتدئين ص: ٦٦، وقال النّوويّ: «براءة عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا من الإفك؛ وهي براءة قطعيّة بنصّ القرآن العزيز، فلو تشكّك فيها إنسان- والعياذ بالله-صار كافرًا مرتدًّا بإجماع المسلمين». شرح مسلم١٧/ ١١٧، وقال أبو زرعة الرّازيّ: «إذا رأيت الرّجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنّه زنديقٌ؛ وذلك أنّ الرّسول ﷺ عندنا حقٌّ، والقرآن حقٌّ، وإنّما أدّى إلينا هذا القرآن والسُّنن أصحابُ رسول الله ﷺ، وإنّما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسُّنَّة، والجرح بهم أَوْلى، وهم زنادقة». الكفاية ص: ٤٩، وقال العلائيّ: «الصّحابة نقلة الشّريعة، ولم تصل إلى الأمّة إلّا من جميعهم، فمتى تطرّق الطّعن إلى أحدٍ منهم حصل التّشويش في أصول الشّريعة، ولم يبقَ بأيدينا-والعياذ بالله-متمسّك بشيء منها، وتوجّهت المطاعن لأهل الزّيغ والشُّبه في الدّين، =

= وأدَّى ذلك إلى الإنحلال بالكلّيّة، ولا محذور أصعب من هذا؛ ولذلك لا تجد المخالفين في هذه المسألة إلَّا شذوذًا لا يعتدُّ بهم من أهل البدع، ومن في قلبه مرضٌ)). منيف الرّتبة ص: ٦٠.

المسألة الثّالثة: إشكال، وجوابه: وردت أحاديث في فضائل أقوام من الأمّة بعد الصّحابة، ومن ذلك:

١- حديثٍ أبي ثعلبة الخشنيّ ﷺ مرفوعًا-وفيه-: «فإنّ مِن ورائكم أيّام الصَّبرِ، الصَّبرُ فيه مثل قبضٍ على الجمر، للعامل فيهم مثل أجر خمسين رجلًا يعملون مثل عمله» قال: يا رسول الله، أجر خمسين منهم؟ قال: ((أجر خمسين منكم)). رواه أبو داود رقم: ٤٣٤١، واللّفظ له، والتّرمذيّ رقم: ٣٠٥٨، وابن ماجه رقم: ٤٠١٤. قال التّرمذيّ: ((حسن غريب))، وقال العلائيّ: ((إسناده حسن)). منيف الرّتبة ص: ٧٣. وله شواهد، وينظر: الصّحيحة للألبانيّ ١/ ٨١٢-٨١٣.

٢- وحديث أبي هريرة ﷺ مرفوعًا -وفيه-: «وددتُ أنّا قد رأينا إخواننا» قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول الله؟ قال: ((أنتم أصحابي، وإخواننا الّذين لم يأتوا بعد)). رواه مسلم-تقدّم-. فهل مثل هذه الأحاديث مُعارِضة لأحاديث فضائل الصّحابة، وتفضيلهم على الأمّة؟ وهل أفضليّة قرن الصّحابة باعتبار المجموع، أم كلّ فردٍ؟ والجواب: أنّ الأئمّة اختلفوا في هذه المسألة: فذهب جمهور الأئمّة إلى أنّ الأفضليّة باعتبار كلِّ فردٍ، وذهب البعض إلى أنّ الأفضليّة باعتبار المجموع، ولا يلزم منها تفضيل كلّ فردٍ من أهل القرن الأوّل على كلِّ فردٍ مِمّن جاء بعدهم. والرّاجح مذهب الجمهور فالصّحابة بأسرهم لا يعدلهم أحدٌ، ولا يبلغ منزلتهم غيرهم؛ وذلك لما يأتي:

أ- ما اختصُّوا به مِمّا لا يمكن أن يشركهم فيه غيرهم.

ب- أجور أعمال من بعدهم في ميزان حسناتهم.

ج- الفضائل عند الله، والتّفاضل بين العباد بحقائق الإيمان الّذي في القلوب.

د- لا يلزم من ثبوت زيادة الأجر في بعض الأعمال ثبوت الفضيلة المطلقة.

هـ- الأحاديث الثّابتة في تفضيلهم صريحة لا تحتمل التّأويل، وهي أصحُّ وأكثر من هذه =

= الأحاديث المحتمِلة، فلا تكون معارضة لها.

و- ليس كلّ حديثٍ استدلّوا به ثابتًا، وأجاب بعضُ الأئمّة عن الثّابت منها، ومن ذلك: قال العلائيّ: «والحقُّ الّذي ذهب إليه الأكثرون أنَّ فضيلة صحبة النَّبيّ ﷺ، والفوز برؤيته لا يُعدل بعملٍ، وأنَّ من منحه الله تعالى ذلك فهو أفضل مِمّن جاء بعده على الإطلاق؛ لوجوه: أحدها: مشاهدة النَّبيّ ﷺ. وثانيها: فضيلة السَّبق إلى الإسلام. وثالثها: فضيلة الذَّبِّ عن حضرته ﷺ. ورابعها: فضيلة الهجرة معه، أو إليه، أو النّصرة له. وخامسها: ضبطهم الشّريعة، وحفظهم عن رسول الله ﷺ. وسادسها: تبليغهم إيّاه إلى من بعدهم. وسابعها: السّبق بالنّفقة في أوّل الإسلام. وثامنها: أنّ كلّ فضلٍ وخيرٍ وعلمٍ وجهادٍ ومعروفٍ عُمِلَ في هذه الشّريعة إلى يوم القيامة، فحظّهم منه أجلّ، ونوالهم منه أجزل؛ لأنّهم سنُّوا سنن الخير، وفتحوا أبوابه، ونقلوا معالم الدّين، وتفاصيل الشّريعة إلى من بعدهم، وقد قال ﷺ: «من سنَّ في الإسلام سُنَّةً حسنةً. . .»، وقال ﷺ: «من دعا إلى هُدى. . .»، فهم مساهمون لجميع هذه الأمّة في كلِّ أجرٍ يحصل لها إلى يوم القيامة، مع ما اختصّوا به -مِمّا تقدَّم ذكره-. وأمَّا الأحاديث الّتي ذكرت: فحديث: «وددت أنّي رأيتُ إخواني». لا يلزم منه أن يكونوا أفضل من أصحابه، كيف والأخوّة العامّة كانت حاصلة -أيضًا- للصّحابة رضي الله عنهم بقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠]، وأيضًا فالصُّحبة فيها قدرٌ زائدٌ على الأخوّة لِمَا يوجد -غالبًا- بين الأخوة من العداوة؛ بخلاف الصُّحبة، وأما قوله ﷺ: «للعامل منهم أجر خمسين رجلًا منكم» فلا حجّة فيه؛ لأنّه لا يلزم من ثبوت زيادة الأجر في بعض الأعمال ثبوت الفضيلة المطلقة -أيضًا- فالأجر إنّما يكون تفاضله بالنّسبة إلى ما يماثله في ذلك العمل الّذي ترتّب الأجر عليه؛ لا في غيره من الأعمال، فيكون عمل المؤمن في آخر الزّمان من قيامه بالأمر بالمعروف، والنّهي عن المنكر، ونحو ذلك، أرجح مِمّا يترتّب على مثل ذلك العمل من الصَّدر الأوّل، وأمّا الّذي فاز به الصّحابة رضي الله عنهم من صحبة النَّبيّ ﷺ، والجهاد بين يديه، ونقل السّنن عنه، فإنّه لا يتّفق مثله لأحدٍ مِمّن بعدهم قطعًا، فلا يقع التّفاضل فيه. فيبقى لهم من غير مشاركة لهم في مثله، وبه استقرّت =

= الفضيلة لهم على من بعدهم، فهذا أشدُّ ما يُجاب به عن هذا الحديث. . . كيف والأحاديث الثّابتة في تفضيل الصّحابة على من بعدهم صريحة لا تحتمل التّأويل؟ وهي أصحُّ، وأكثر من هذه الأحاديث المحتملة، فلا تكون معارضة لها)). منيف الرّتبة ص: ٧٤-٧٧، وقال ابن تيميّة: ((فإنَّ العلماء مُتّفقون على أَنّ جملة الصّحبة أفضل من جملة التّابعين، لكن هل يُفضَّلُ كُلُّ واحدٍ من الصّحابة على كُلِّ واحدٍ مِمَّن بعدهم؟ ذكر القاضِي عياضٌ وغيرُه في ذلك قولين، وأنَّ الأكثرين يفضِّلون كُلَّ واحدٍ من الصّحابة، ومن حُجّة هؤلاء: أَنَّ أعمال التّابعين، وإن كانت أكثر، لكنَّ الفضائل عند الله بحقائق الإيمان الّذي في القلوب، وقد قال النَّبيّ ﷺ: «لو أنفق أحدكم مثل أُحُدٍ ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نَصِيفَهُ»، قالوا: فنحن قد نعلم أنّ أعمال بعض من بعدهم أكثر من أعمال بعضهم، لكن من أين نعلم أنَّ ما في قلبه من الإيمان أعظم مِمَّا في قلب ذلك، والنَّبيّ ﷺ يخبر أنّ جبل ذهبٍ من الَّذين أسلموا بعد الحديبية لا يساوي نصف مُدٍّ من السّابقين، وأين مثل جبل أُحُدٍ ذهبًا حتّى ينفقه الإنسان، وهو لا يصير مثل نصف مُدٍّ؟؛ ولهذا يقول من يقول من السَّلف: غُبارٌ دخل في أنف معاوية رضي الله عنه مع رسول الله ﷺ أفضل من عمل عمر بن عبد العزيز)). منهاج السُّنَّة٦/ ٢٢٦-٢٢٧. باختصار، وقال ابن حجر: ((محصّل النِّزاع يتمحّض فيمن لم يحصل له إلّا مجرّد المشاهدة . . . على أنّ حديث: ((للعامل منهم أجر خمسين منكم)) لا يدلّ على أفضليّة غير الصّحابة على الصّحابة؛ لأنّ مجرّد زيادة الأجر لا يستلزم ثبوت الأفضليّة المطلقة، وأيضًا فالأجر إنّما يقع تفاضله بالنّسبة إلى ما يماثله في ذلك العمل، فأمّا ما فاز به من شاهد النَّبيّ ﷺ من زيادة فضيلة المشاهدة فلا يعدله فيها أحدٌ؛ فبهذه الطّريق يمكن تأويل الأحاديث المتقدِّمة)). الفتح٧/ ٧.

المسألة الرّابعة: إشكال آخر، وجوابه: رَوَى البخاريّ رقم: ٣٣٤٩ عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النَّبيّ ﷺ، قال: ((. . . وإنّ أناسًا من أصحابي يُؤخذ بهم ذات الشّمال، فأقول: أصحابي أصحابي، فيقال: إنّهم لم يزالوا مرتدّين على أعقابهم؛ منذ فارقتهم، فأقول كما قال العبد الصّالح: ﴿وَكُنتُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا مَّا دُمۡتُ فِيهِمۡۖ﴾ -إلى قوله-: ﴿ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٧-١١٨])). ورواه في =

سادسًا: موقف أهل السُّنَّة والجماعة(١) من أصحاب رسول الله ﷺ:

= مواضع أخرى، ووَرَد من طريق صحابةٍ آخرين ينظر: صحيح البخاريّ أرقام: ٦٥٧٦، و٦٥٨٢، و٦٥٨٣، و٦٥٨٤، و٦٥٨٥، و٦٥٨٦، و٦٥٩٣، وصحيح مسلم رقم: ٢٢٩٧، وفي حديث عبد الله بن مسعود ﷺ: «أنا فرطكم على الحوض، وليرفعنّ رجال منكم، ثم ليختلجُنّ دوني، فأقول: يا ربِّ أصحابي، فيقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك». رواه البخاريّ رقم: ٦٥٧٦، ومسلم رقم: ٢٢٩٧، وفي حديث أنس ﷺ: «ليردنّ عليّ ناس من أصحابي الحوض، حتّى إذا عرفتهم اختلجوا دوني، فأقول: أصحابي، فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك». رواه البخاريّ رقم: ٦٥٨٢، وهذه الأحاديث تحمل على المرتدّين بعد وفاته ﷺ، قال قبيصة بن عقبة: «هم المرتدّون الّذين ارتدّوا على عهد أبي بكر ﷺ، فقاتلهم أبو بكر ﷺ». صحيح البخاريّ ٦/ ٤٧٨، قال ابن حجر -معلّقًا-: «أي: أنّه حَمَلَ قوله: «من أصحابي»؛ أي: باعتبار ما كان قبل الرِّدَّة، لا أنّهم ماتوا على ذلك، ولا شكّ أنّ من ارتدّ سُلِبَ اسم الصُّحبة؛ لأنّها نسبة شريفة إسلاميّة، فلا يستحقّها من ارتدّ بعد أن اتّصف بها». الفتح ٦/ ٤٩٠. وقال العلائيّ: «فإنّه محمولٌ على من ارتدَّ بعده ﷺ، ثمّ مات على ذلك؛ بدليل قوله: «فيؤخذ بهم ذات الشِّمال»، وكذلك في الرّواية الأخرى: «إنّهم لم يزالوا مرتدِّين على أعقابهم منذ فارقتهم». . . الحديث، وإلّا فالنَّبيّ ﷺ قد شهد للعشرة ﷺ بأنَّهم من أهل الجنّة، وقال: «لا يدخل أحدٌ مِمّن بايع تحت الشّجرة النَّار»، وقال ﷺ: «وما يدريك أنّ الله تعالى اطّلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم»، وقد عَلِمَ القتالَ الواقع بين عليّ، وطلحة، والزّبير ﷺ، وأنّ كثيرًا من أهل بدر، وبيعة الرّضوان شهدوا الحروب في تلك الفتن مع قطع النَّبيّ ﷺ لهم بأنّهم لا يدخلون النّار، وشهادته للعشرة بأنّهم في الجنَّة، وقد أخبر الزّبيرَ بما سيقع بينه وبين عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا من القتال، فتعيَّن أن يكون المرادُ بالذين يختلجون دونه أهلَ الرِّدَّة». منيف الرّتبة ص: ٧٩-٨١. باختصار.

(١) بيَّن ابنُ تيميّة المراد بهذا المصطلح فقال: «إنَّ السُّنَّة تتضمَّن النَّصَّ، والجماعة تتضمَّن الإجماع، =

يتوافق موقفهم تمامًا مع ما أرشدهم إليه القرآن والسُّنَّة، فتأدَّبوا معهم بأدبهما، وعرفوا لهم حقَّهم، وسابقتهم، وفضلهم، وأنزلوهم منزلتهم اللّائقة بهم، فلم يغلوا فيهم، ولم يجفوهم. **ونجمل في النِّقاط الآتية موقفهم تجاههم:**

١- الاعتقاد بعدالتهم، والإقرار بفضلهم وسابقتهم، وإثبات ما أثبته الله ورسولُه ﷺ لهم من الفضائل والمناقب العامّة والخاصّة، وأنَّهم خيرُ القرون، ما كان، ولا يكون مثلهم سوى الأنبياء والمرسلين، اصطفاهم الله لصحبة نبيِّه ﷺ، واختارهم لنصرته، ولِمَا جاء به، ولهم من الأعمال والمآثر ما لا يلحقهم فيها أحدٌ من الأمّة.

٢- الاهتداء بهديهم، والاقتداء بهم، والأخذ بآثارهم، وفهم الكتاب والسُّنَّة والشّريعة بفهمهم، والاعتقاد بأنّهم أعلم الأمّة بالله، وأفقههم في دينه، وأشدّهم خشية له. قال ابن مسعود رضي الله عنه: ((من كان منكم متأسِّيًا فليتأسَّ بأصحاب رسول الله ﷺ؛ فإنَّهم كانوا أبرَّ هذه الأمّة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلُّها تكلُّفًا، وأقومها هديًا، وأحسنها حالًا. قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيِّه ﷺ، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتّبعوهم في آثارهم؛ فإنَّهم كانوا على الهدي المستقيم))[1]، وقال ابن أبي حاتم:

= فأهل السُّنَّة والجماعة هم: المتَّبعون للنَّصِّ والإجماع)). منهاج السُّنَّة ٦/ ٤٦٦، وقال: ((فالسُّنَّة ما كان ﷺ هو وأصحابه عليه في عهده؛ مِمَّا أمرهم به، أو أقرَّهم عليه، أو فعله هو. والجماعة هم: المجتمعون الّذين ما فرَّقوا دينهم وكانوا شِيَعًا)). السّابق٣/ ٤٥٧-٤٥٨.

(١) جامع بيان العلم٢/ ٩٤٧، وذمّ التّأويل لابن قدامة ص: ٣٠، وشرح الطّحاويّة لابن أبي العزّ ص: ٤٣٢، والحجّة ٢/ ٤٨٣، وكان الحسنُ البصريّ في مجلس، فذكر أصحابَ رسول الله ﷺ، فقال: ((إنَّهم كانوا أبرَّ هذه الأمّة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلّها تكلّفًا. قوم اختارهم الله عز وجل لصحبة نبيّه ﷺ، فتشبَّهوا بأخلاقهم، وطرائقهم؛ فإنَّهم -وربِّ الكعبة- على الهدى المستقيم)). =

((ونَدَبَ الله ﷻ إلى التّمسّك بهديهم، والجري على منهاجهم، والسُّلوك لسبيلهم، والاقتداء بهم، فقال: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾[(1)])[(2)].

٣- نشر محاسنهم، وفضائلهم، وذكرهم بالجميل، والتّرضّي عنهم[(3)]، ومحبّتهم وموالاتهم، وإجلالهم وتوقيرهم، ومحبّة من يحبّهم، وبغض من يبغضهم، والدّفاع عنهم مِمّن ينالهم بسوء.

٤- سلامة قلوبهم، وألسنتهم لهم، فلا يحملون في قلوبهم غِلًّا، ولا بغضًا لأحدٍ منهم، ولا تتكلّم ألسنتُهم بسبِّهم، ولا ما فيه تنقّصٌ لهم، فضلًا عن لعنهم، أو تكفيرهم. ويأخذون بأدب القرآن في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[(4)]، وأدب السُّنَّة في قوله ﷺ: «لا تسبُّوا أصحابي. . .».

٥- الإمساك عمّا شجر بينهم، وعدم خوض الألسنة فيه، والاعتقاد بأنّهم جميعًا في ذلك مجتهدون معذورون، فالمصيب له أجران، والمخطئ له أجرٌ واحدٌ، وهم أحقُّ النّاس أنْ يُلتمس لهم أحسن المخارج، ويظنَّ بهم أحسن المذاهب، فلا سبيل لأحدٍ

= جامع بيان العلم ٢/ ٩٤٦، وذمّ التّأويل لابن قدامة ص: ٣٠. وهذا الأثر رواه أبو نعيم في الحلية ١/ ٣٠٥ -٣٠٦ عن الحسن، عن عبدالله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قوله.

(١) سورة النّساء/ الآية: ١١٥.

(٢) الجرح والتّعديل ١/ ٧-٨.

(٣) قال الألبانيّ: ((العرف عند العلماء جرى على تخصيص التّرضّي بالصّحابة، والتّرحّم بمن بعدهم)). نقد نصوص حديثيّة ص: ١٢.

(٤) سورة الحشر/ الآية: ١٠.

عليهم؛ بذريعة ما قد حصل بينهم، قال ﷺ: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا. . .» الحديث[(١)]، قال السّمعانيّ: ((المراد به الإمساك عن ذكر المساوئ، لا عن ذكر المحاسن))[(٢)]، وسُئل الخليفة عمر بن عبد العزيز عن عليٍّ، وعثمان، والجمل، وصِفِّين، وما كان بينهم ﷺ، فقال: ((تلك دماءٌ كفَّ الله يديَّ عنها، وأنا أكره أن أغمس لساني فيها))[(٣)]، قال البيهقيّ: ((وهذا رأيٌ حسنٌ جميلٌ من عمر بن عبد العزيز ﷺ في السّكوت عمَّا لا يعنيه إذا لم يحتج إلى القول فيه))[(٤)]، وجاء رجالٌ من أهل البصرة إلى عبيد بن عميرٍ، فقالوا: ((إنَّ إخوانك من أهل البصرة يسألونك عن عليّ وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فقال: وما أقدمكم شيءٌ غير هذا؟ ، قالوا: نعم، قال: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[(٥)][(٦)].

٦ – قراءة سيرهم، ومدارسة شمائلهم، ومآثرهم؛ لأخذ الدّروس، والعبر منها.

---

(١) رواه الطّبرانيّ في الكبير رقم: ١٠٤٤٨، وينظر: الصّحيحة رقم: ٣٤.

(٢) تفسير القرآن ٥/ ٤٠٣.

(٣) الطّبقات الكبرى لابن سعد ٥/ ٣٩٤، والعلل لأحمد (رواية المروذيّ وغيره) ص: ٢٥٨، و آداب الشّافعيّ لابن أبي حاتم ص: ٣١٤، والحلية ٩/ ١١٤، ومناقب الشّافعيّ للبيهقيّ ١/ ٤٤٩.

(٤) مناقب الشّافعيّ ١/ ٤٤٩. وينظر: فتح المغيث ٤/ ٤٠.

(٥) سورة البقرة/ الآيتان: ١٣٤، و ١٤١.

(٦) رواه الطّبرانيّ في الكبير رقم: ١٧٠، وابن الأعرابيّ في المعجم رقم: ١٤٤٠، وفيه: ((فأمر غلامَه فردَّهم)). قال الهيثميّ: ((رجاله ثقات)). مجمع الزّوائد ٧/ ٢٢٦.

٧- لا نعتقد في أحدٍ منهم العصمة من الخطأ، والذَّنب، مع الحكم بعدالتهم أجمعين. قال ابن تيميّة: ((وسائر أهل السُّنَّة والجماعة، وأئمَّة الدّين لا يعتقدون عصمة أحدٍ من الصّحابة، ولا القرابة، ولا السّابقين، ولا غيرهم، بل يجوز عندهم وقوع الذُّنوب منهم))(١)، وقال الأبياريّ: ((واعلم أنّا لسنا نعني بعدالة كلّ واحدٍ من الصّحابة: أنّ العصمة له ثابتة، والمعصية مستحيلة، وإنّما نريد أنّ الرّواية منه مقبولة من غير تكلُّفِ بحثٍ عن أسباب العدالة، وطلب التّزكية))(٢).

٨- لهم من موجبات مغفرة الذّنوب، وأسباب تكفير السَّيِّئات ما ليس لمن جاء بعدهم. قال ابن تيميّة: ((ولهم من السّوابق، والفضائل ما يوجب مغفرة ما يَصْدُرُ منهم إنْ صَدَرَ، حتّى إنَّهم يغفر لهم السَّيِّئات ما لا يغفر لمن بعدهم؛ لأنَّ لهم من الحسنات الّتي تمحو السَّيِّئات ما ليس لمن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ أنَّهم خير القرون، وأنَّ الـمُدَّ من أحدهم إذا تصدَّق به كان أفضل من جبلِ أحدٍ ذهبًا مِمّن بعدهم، ثمّ إذا كان قد صدر من أحدهم ذنبٌ فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غفر له بسابقته(٣)، أو بشفاعة محمّد ﷺ؛ الّذي هم أحقُّ النّاس بشفاعته، أو أُبتلي ببلاءٍ في الدّنيا كُفِّر به عنه، فإذا كان هذا في الذّنوب المحقَّقة، فكيف الأمور الّتي

(١) مجموع الفتاوى٣٥/ ٦٩، وينظر: منهاج السُّنَّة٦/ ٣٥٧، وقال-في تقرير أصول أهل السُّنَّة-: ((وهم مع ذلك لا يعتقدون أنَّ كلَّ واحدٍ من الصّحابة معصومٌ عن كبائر الإثم، وصغائره، بل يجوز عليهم الذّنوب في الجملة)). العقيدة الواسطيّة ص: ١٥٩.

(٢) التّحقيق والبيان ٢/ ٧٠٩، وينظر: البحر المحيط ٤/ ٣٠٠، وبنحوه قال العلائيُّ، وابنُ النّجار الفتوحيّ. منيف الرّتبة ص: ٨٦، وشرح الكوكب المنير ٢/ ٤٧٧.

(٣) في الأصل: ((سابقته)).

كانوا فيها مجتهدين، إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطؤوا فلهم أجرٌ واحدٌ، والخطأ مغفور، ثمّ إنَّ القدر الّذي ينكر من فعل بعضهم قليلٌ نزرٌ مغفورٌ في جنب فضائل القوم، ومحاسنهم؛ من الإيمان بالله، ورسوله، والجهاد في سبيله، والهجرة، والنّصرة، والعلم النّافع، والعمل الصالح))[(١)]، ومِمّا وَرَدَ في السُّنَّة مِمّا يُكفّر به عنهم: حديث سعيد بن زيدٍ ﵁، قال: «كنَّا عند النَّبيّ ﷺ، فذكر فتنةً، فعظَّم أمرها، فقلنا، أو قالوا: يا رسول الله، لئن أدركتنا هذه لتهلكنَّا، فقال رسول الله ﷺ: «كلَّا، إنَّ بحسبكم القتل»، قال سعيدٌ ﵁: فرأيتُ إخواني قتلوا». رواه أبو داود[(٢)]، وحديث أبي موسى ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «أُمَّتي هذه أُمَّةٌ مرحومةٌ، ليس عليها عذابٌ في الآخرة، عذابها في الدُّنيا الفتن، والزَّلازل، والقتل». رواه أحمد، وأبو داود، والحاكم[(٣)].

٩ – لا نتجاوز الحدَّ فيهم، فلا نغلو في أحدٍ منهم فنرفعه فوق منزلته، ولا نجفو أحدًا منهم فنخفضه عن مرتبته.

١٠– ليسوا في الفضل والمرتبة سواء، بل يتفاوتون ويتفاضلون، وأفضلهم على الإطلاق أبو بكر، ثمّ عمر، ثمّ عثمان، ثمّ عليّ ﵃، وأحقُّهم بالخلافة أبو بكر، ثمّ عمر،

---

(١) العقيدة الواسطيّة ص: ١٥٩–١٦١. وقال–أيضًا–: ((والله تعالى يغفر لهم بالتَّوبة، ويرفع بها درجاتهم، ويغفر لهم بحسناتٍ ماحيةٍ، أو بغير ذلك من الأسباب)). مجموع الفتاوى ٣٥/ ٦٩.

(٢) السّنن رقم: ٤٢٧٧. قال الألبانيّ: ((صحيح)). صحيح أبي داود رقم: ٣٥٩٦، والصّحيحة رقم: ١٣٤٦.

(٣) المسند رقم: ١٩٦٧٨، و١٩٧٥٢، وسنن أبي دواد رقم: ٤٢٧٨، والمستدرك٤/ ٤٤٤. قال الحاكم: ((صحيح الإسناد))، ووافقه الذّهبيّ. وقال ابن حجر: ((سنده حسن)). بذل الماعون ص: ٢١٣، وقال الألبانيّ: ((الحديث صحيح)). الصّحيحة رقم: ٩٥٩، وصحيح سنن أبي داود رقم: ٣٥٩٧.

ثمّ عثمان، ثمّ عليّ ﵃؛ كما حصلت مرتّبة في الواقع. قال ابن تيميّة: ((ثمَّ هم متفاوتون في الصُّحبة، فأقومهم بما أمر الله به، ورسوله في الصُّحبة، أفضل مِمَّن هو دونه؛ كفضل السّابقين الأوَّلين على من دونهم))[١]، وقال ابن حجر: ((لا خفاء برجحان رتبة من لازمه ﷺ، وقاتل معه، أو قتل تحت رايته على من لم يلازمه، أو لم يحضر معه مشهدًا، وعلى مَنْ كلَّمه يسيرًا، أو ماشاه قليلًا، أو رآه على بعدٍ، أو في حال الطّفولة، وإن كان شرف الصُّحبة حاصلًا للجميع))[٢].

١١- حبُّ آل البيت، وموالاتهم، ومعرفة فضلهم، وقرابتهم، وحفظ وصيّة النَّبيّ ﷺ فيهم، وتقديمهم على غيرهم. قال ابن تيميّة: ((ولا ريب أَنَّه لآل محمّد ﷺ حقًّا على الأُمَّة لا يشركهم فيه غيرهم، ويستحقُّون من زيادة المحبَّة والموالاة ما لا يستحقُّه سائر بطون قريشٍ))[٣].

١٢- الآثار المرويَّة في مساويهم تنقسم إلى أقسام: منها مكذوبة، ومنها ما زِيد فيها ونُقص منها، وغُيّرت عن وجهها الصّحيح، ومنها صحيحة هم فيها معذورون، إمَّا مجتهدون مصيبون فلهم أجران، وإما مجتهدون مخطئون فلهم أجرٌ واحدٌ. قال ابن تيميّة -في تقرير أصول أهل السُّنَّة-: ((ويقولون: إنَّ هذه الآثار المرويَّة في مساويهم؛ منها: ما هو كذب، ومنها: ما قد زيد فيه، ونقص، وغُيِّر عن وجهه، والصّحيح منه هم فيه معذورون، إمَّا مجتهدون مصيبون، وإمَّا مجتهدون مخطئون))[٤].

---

(١) منهاج السُّنَّة ٤/ ٦٠٢.

(٢) النّزهة ص: ٥٦.

(٣) منهاج السُّنَّة ٤/ ٥٩٩.

(٤) العقيدة الواسطيّة ص: ١٥٨-١٥٩. وقال-أيضًا-: ((ما يُنقل عن الصّحابة من المثالب، فهو =

وهذه طائفةٌ من النّقول عن الأئمّة في تقرير ما سبق(١):

١- قال أحمد بن حنبل: «ومن الحجّة الواضحة الثّابتة البيّنة المعروفة: ذكر

= نوعان: أحدهما: ما هو كذبٌ، إمّا كذبٌ كلُّه، وإمّا محرَّفٌ قد دخله من الزّيادة والنّقصان ما يخرجه إلى الذَّمِّ والطّعن، وأكثر المنقول من المطاعن الصَّريحة هو من هذا الباب، يرويها الكذَّابون المعروفون بالكذب؛ مثل أبي مُخنفٍ لوط بن يحيى، ومثل هشام بن محمّد بن السّائب الكلبيّ، وأمثالهما من الكذَّابين. . . النّوع الثّاني: ما هو صدقٌ، وأكثر هذه الأمور لهم فيها معاذير تخرجها عن أن تكون ذنوبًا، وتجعلها من موارد الاجتهاد؛ الّتي إن أصاب المجتهد فيها فله أجران، وإن أخطأ فله أجرٌ، وعامَّة المنقول الثَّابت عن الخلفاء الرَّاشدين من هذا البابِ، وما قُدِّر من هذه الأمور ذنبًا محقَّقًا، فإنَّ ذلك لا يقدح فيما علم من فضائلهم وسوابقهم وكونهم من أهل الجنَّة؛ لأنَّ الذَّنب المحقَّق يرتفع عقابه في الآخرة بأسبابٍ متعدِّدةٍ». منهاج السُّنَّة ٥/ ٨١-٨٣، وينظر: ٥/ ٤٦٠-٣٦١، وقال: «ما عُلِمَ بالكتاب والسُّنَّة والنَّقل المتواتر من محاسن الصّحابة وفضائلهم، لا يجوز أن يدفع بنقولٍ؛ بعضها منقطعٌ، وبعضها محرَّفٌ، وبعضها لا يقدح فيما علم، فإنَّ اليقين لا يزول بالشَّكِّ، ونحن قد تيقَّنَّا ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة وإجماع السَّلف قبلنا، وما يُصدِّق ذلك من المنقولات المتواترة من أدلَّة العقل، من أنَّ الصّحابة ﷺ أفضل الخلق بعد الأنبياء، فلا يقدح في هذا أمورٌ مشكوكٌ فيها، فكيف إذا علم بطلانها؟!». السّابق ٦/ ٣٠٥، وقال الأبياريّ: «ولا التفات إلى ما يذكره أصحاب السِّير من الأخبار، فإنَّ أكثرها ضعيفة، بل يتثبّت النّاظر حتّى يصحّ عنده النّقل بالطُّرق الصِّحاح من أهل هذا الفنِّ، وإذا ثبت ذلك فلا يقصّر عن طلب التّأويل والمعاذير، ولا يعدمها الموفَّق بحالٍ» التّحقيق والبيان٢/ ٧٠٩، وينظر: البحر المحيط٤/ ٣٠٠، وقال العلائيّ-في القصص الواردة في طَعن بعض الصّحابة على بعضٍ-: «وهي منقسمة إلى ما لا يصحُّ عنهم أصلًا، وإلى ما قد صحَّ، وله محامل صحيحة، وتأويلات سائغة». منيف الرّتبة ص: ٨٢، وينظر: ص: ٨٣-٨٦ منه.

(١) وتقدّمت أقوال أخرى لهم في موقف أهل السُّنَّة، وبعضها في بيان عدالتهم، وفضلهم.

محاسن أصحاب رسول الله ﷺ كلِّهم أجمعين، والكفّ عن ذكر مساويهم، والخلاف الّذي شجر بينهم، فمن سبّ أصحاب رسول الله ﷺ، أو أحدًا منهم، أو تنقّصه، أو طعن عليهم، أو عرّض بعيبهم، أو عاب أحدًا منهم فهو مبتدع رافضيّ خبيث مخالف، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا، بل حبُّهم سُنَّة، والدّعاء لهم قربة، والاقتداء بهم وسيلة، والأخذ بآثارهم فضيلة))[١]، وقال: ((لا يجوز لأحدٍ أن يذكر شيئًا من مساويهم، ولا يطعن على أحدٍ منهم بعيبٍ، ولا بنقص))[٢]، وقال: ((فالنَّبيّ -عليه السّلام- قد نَهَى عن ذكر أصحابه، وأن يُنتقص أحدٌ منهم، وقد علم النَّبيّ ﷺ ما يكون بعده من أصحابه، كان رسول الله ﷺ يُنبّأ بذلك، فالاقتداء برسول الله ﷺ، والكفُّ عن ذكر أصحابه فيما شجر بينهم، والتَّرحُّم عليهم، ونُقَدِّم من قدَّمه رسول الله ﷺ، نرضى بمن رضي به رسول الله ﷺ في حياته، وبعد موته. . . فالفضل لهم، ودع عنك ذكر ما كانوا فيه. قال عليّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ((إنِّي لأرجو أن أكون أنا وعثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا ممَّن قال الله ﷻ: ﴿إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾[٣]))، فعليّ رضي الله عنه يقول هذا لنفسه، ولطلحة، والزُّبير رضي الله عنهم، ويترحَّم عليهم أجمعين، ونحن فلا نذكرهم إلَّا بما أمرنا الله ﷻ به: ﴿ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾[٤] وقال ﷻ: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[٥]. ثمّ قال: ((هذا الطّريق

---

(١) السُّنَّة ص: ٧٧-٧٨.

(٢) السّابق ص: ٧٨.

(٣) سورة الحجر/ الآية: ١٤٧.

(٤) سورة الحشر/ الآية: ١٠.

(٥) سورة البقرة/ الآيتان: ١٣٤، و ١٤١.

الواضح، والمنهاج المستوي، لمن أراد الله به خيرًا ووفَّقه، وعصمنا الله وإيّاكم من كلِّ هلكةٍ برحمته))[(١)]، وقال: ((من سلم ما عليه أصحاب محمّد -عليه السّلام- أرجو أن يسلم. . . أرجو لمن سلم عليه أصحاب النَّبيّ ﷺ الفوز غدًا لمن أحبَّهم؛ لأنَّهم كانوا عمادًا للدِّين، وقادةً للإسلام، وأعوان رسول الله ﷺ، وأنصاره، ووزراء على الحقِّ، واتِّباع أصحاب رسول الله ﷺ هي السُّنَّة، ولا يذكرون إلَّا بخيرٍ، ويترحَّم على أوَّلهم وآخرهم))[(٢)].

٢- وقال محمّد بن إدريس الشّافعيّ: ((ما ساق الله هؤلاء الّذين يتقوَّلون في عليٍّ، وفي أبي بكرٍ، وعمر، وغيرهم ﷺ من أصحاب النَّبيّ ﷺ إلَّا ليجري الله لهم الحسنات، وهم أمواتٌ))[(٣)].

٣-وقال أبو جعفر الطّحاويّ: ((نحبُّ أصحاب رسول الله ﷺ، ولا نفرط في حبِّ أحدٍ منهم، ولا نتبرّأ من أحدٍ منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلَّا بخيرٍ، وحبُّهم دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ، وبغضُهم كفرٌ ونفاقٌ وطغيانٌ))[(٤)].

٤- وقال ابن أبي زيد القيروانيّ: ((وأنّ خيرَ القرون القرنُ الّذين رأوا رسول الله ﷺ، وآمنوا به، ثمّ الّذين يلونهم، ثمّ الّذين يلونهم، وأفضل الصّحابة الخلفاء الرّاشدون المهديّون: أبو بكر، ثمّ عمر، ثمّ عثمان، ثمّ عليّ -رضي الله عنهم أجمعين- وأن لا يُذكر أحدٌ من صحابة الرّسول ﷺ إلّا بأحسن ذكر، والإمساك عمّا شجر

---

(١) السُّنَّة للخلّال ٢/ ٤٨١-٤٨٢.

(٢) السّابق ٢/ ٤٨٢.

(٣) الحلية ٩/ ١١٤.

(٤) العقيدة الطّحاويّة ص: ٥٢٨.

بينهم، وأنّهم أحقُّ النّاس أن يُلتمس لهم أحسن المخارج، ويُظنّ بهم أحسن المذاهب))(١).

٥- وقال أبو عثمان الصّابونيّ: ((ويَرَون الكفَّ عمّا شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ، وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمَّن عيبًا، ونقصًا فيهم، ويَرَون التّرحُّم على جميعهم، والموالاة لكافَّتهم))(٢).

٦-وقال الخطيب البغداديّ-وذكر مَنْ أسقط عدالتهم بسبب الحروب بينهم-: ((وليس في أهل الدّين، والمتحقّقين بالعلم من يصرف إليهم جرمًا لا يحتمل نوعًا من التّأويل، وضربًا من الاجتهاد، فهم بمثابة المخالفين من الفقهاء المجتهدين في تأويل الأحكام؛ لإشكال الأمر والتباسه، ويجب أن يكونوا على الأصل الّذي قدّمناه من حال العدالة والرِّضا؛ إذ لم يثبت ما يزيل ذلك عنهم))(٣).

٧- وقال أبو محمّد بن حزم: ((الصّحابة كلُّهم من أهل الجنّة قطعًا، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾. . . ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾(٤) وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾(٥) قال: فثبت أنَّ الجميع من أهل الجنَّة، وأنَّه لا يدخل أحدٌ منهم النَّار؛ لأنَّهم المخاطبون بالآية السّابقة))(٦).

---

(١) الرّسالة ص: ١١-١٢.

(٢) عقيدة السّلف ص: ١٠١.

(٣) الكفاية ١/ ١٨٧.

(٤) سورة الحديد/ الآية: ١٠.

(٥) سورة الأنبياء/ الآية: ١٠١.

(٦) هكذا نقله عنه ابن حجر في الإصابة ١/ ٧، والسّخاويّ في الفتح ٤/ ٣٥. وهو في =

٨- وقال النّوويّ: ((وأمّا الحروب الّتي جرت، فكانت لكلِّ طائفةٍ شبهةٌ اعتقدت تصويب أنفسها بسببها، وكلّهم عدولٌ ﷺ ومتأوِّلون في حروبهم وغيرها، ولم يُخرج شيءٌ من ذلك أحدًا منهم عن العدالة؛ لأنّهم مجتهدون اختلفوا في مسائل من محلِّ الاجتهاد؛ كما يختلف المجتهدون بعدهم في مسائل من الدِّماء وغيرها، ولا يلزم من ذلك نقصُ أحدٍ منهم. واعلم أنّ سبب تلك الحروب: أنّ القضايا كانت مشتبهة فلشدّة اشتباهها اختلف اجتهادهم، وصاروا ثلاثة أقسام: قسمٌ ظهر لهم بالاجتهاد أنّ الحقّ في هذا الطّرف، وأنّ مُخالفَه باغٍ؛ فوجب عليهم نصرته، وقسمٌ عكس هؤلاء: ظهر لهم بالاجتهاد أنّ الحقّ في الطّرف الآخر؛ فوجب عليهم مساعدته، وقسمٌ ثالث: اشتبهت عليهم القضيّة وتحيّروا فيها، ولم يظهر لهم ترجيح أحد الطّرفين، فاعتزلوا الفريقين، وكان هذا الاعتزال هو الواجب في حقّهم، فكلّهم معذورون ﷺ؛ ولهذا اتّفق أهل الحقّ، ومن يُعتدّ به في الإجماع على قبول شهاداتهم، ورواياتهم، وكمال عدالتهم -رضي الله عنهم أجمعين-))(١).

= الأحكام ٥/ ٩٠-٩١ ولفظه فيه: ((وكلُّهم عدول فاضل من أهل الجنّة، قال الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةً وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾ [الفتح: ٢٩] وقال تعالى: ﴿لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾[الحديد: ١٠] وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾الآية [الأنبياء: ١١٠]. هذه مواعيد الله تعالى، ووعد الله مضمون تمامه، وكلّهم مِمّن مات مؤمنًا قد آمن وعمل الصّالحات)). الأحكام ٥/ ٩٠-٩١. وينظر: الفصل في الملل٤/ ٢٢٥ -٢٢٦. وفي المصدر الأخير استثنى المنافقين.

(١) شرح مسلم ١٥/ ١٤٩. باختصار.

٩- وقال ابن العربيّ-وذكر ما جرى بين عليّ ﷺ، ومن خالفه-: ((فهذه كلُّها أمور جرت على رسم النّزاع، ولم تخرج عن طريق الفقه، ولا تعدَّت سبيل الاجتهاد؛ الّذي يؤجر فيه المصيب عشرة، والمخطئ أجرًا واحدًا، وما وقع من روايات في كتب التّاريخ-عدا ما ذكرنا- فلا تلتفتوا إلى حرفٍ منها؛ فإنّها كلّها باطلةٌ))(١)، وقال-أيضًا-: ((وقال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ. . . ﴾(٢) فلم يخرجهم عن الإيمان بالبغي بالتّأويل، ولا سلبهم اسم الأخوّة بقوله بعده: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾(٣) وقال ﷺ في عمّار ﷺ: «تقتله الفئة الباغية»(٤)، وقال في الحسن ﷺ: «ابني هذا سيّد، ولعلَّ الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»(٥)، فحسَّن له خلعه نفسه، وإصلاحه))(٦).

١٠-وقال ابن تيميّة: ((ومن أصول أهل السُّنَّة والجماعة: سلامة قلوبهم، وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ؛ كما وصفهم الله في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾(٧) وطاعة النَّبيّ ﷺ في قوله: «لا تسبُّوا أصحابي. . . . (٨)»،

---

(١) العواصم من القواصم ص: ١٧٤. وينظر: منيف الرّتبة ص: ٨٣-٨٦. ففيه تفصيل نفيس.

(٢) سورة الحجرات/ الآية: ٩.

(٣) سورة الحجرات/ الآية: ١٠.

(٤) رواه البخاريّ رقم: ٤٤٧، ومسلم رقم: ٢٩١٦.

(٥) رواه البخاريّ رقم: ٢٧٠٤.

(٦) السّابق ١٧٢-١٧٣.

(٧) سورة الحشر/ الآية: ١٠.

(٨) متّفق عليه -تقدّم-.

ويقبلون ما جاء به الكتاب، والسُّنَّة، والإجماع من فضائلهم، ومراتبهم))[١]، إلى أن قال: ((ويتبرّؤون من طريقة الرَّوافض؛ الّذين يبغضون الصّحابة، ويسبُّونهم، وطريقة النَّواصب؛ الّذين يؤذون أهل البيت بقولٍ، أو عملٍ، ويمسكون عمَّا شجر بين الصّحابة))[٢]، وقال: ((اتَّفق أهل السُّنَّة والجماعة على رعاية حقوق الصّحابة، والقرابة))[٣]، وقال: ((أَمَّا أهل السُّنَّة فيتولَّون السّابقين والأوَّلين كُلَّهم، ويعرفون قدر الصّحابة، وفضلهم ومناقبهم، ويرعون حقوق أهل البيت الّتي شرعها الله لهم، ويعلمون مع هذا مراتب السّابقين الأوَّلين، فيعلمون أنّ لأبي بكرٍ وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من التَّقدُّم، والفضائل ما لم يشاركهما فيها أحدٌ من الصّحابة، لا عثمان، ولا عليّ، ولا غيرهما رضي الله عنهم))[٤]، وقال: ((أوصوا بالإمساك عمَّا شجر بينهم؛ لأنّا لا نسأل عن ذلك. . . لكن إذا ظهر مبتدعٌ يقدح فيهم بالباطل، فلا بُدَّ من الذَّبِّ عنهم، وذكر ما يبطل حجَّته بعلمٍ وعدلٍ))[٥]، وقال: ((نحن قد تيقَّنا ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة وإجماع السَّلف قبلنا، وما يُصدِّق ذلك من المنقولات المتواترة من أدلَّة العقل، من أنَّ الصّحابة رضي الله عنهم أفضل الخلق بعد الأنبياء))[٦]، وقال: ((ولمَّا كان أصحابه ﷺ أعلم النّاس بدينه، وأطوعهم له لم يظهر فيهم من البدع ما ظهر فيمن بعدهم، لا في أمر القبور، ولا غيرها، فلا يعرف من الصّحابة من كان يتعمّد الكذب على رسول الله ﷺ، وإن

---

(١) العقيدة الواسطيّة ص: ١٥٢ – ١٥٣.

(٢) السّابق ص: ١٥٨.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٨/ ٤٩٢.

(٤) منهاج السُّنَّة ٢/ ٧١.

(٥) السّابق ٦/ ٢٥٤.

(٦) السّابق ٦/ ٣٠٥.

كان فيهم من له ذنوب، لكن هذا الباب مِمّا عصمهم الله فيه من تعمّد الكذب على نبيّهم ﷺ، وكذلك البدع الظّاهرة المشهورة مثل بدعة الخوارج، والرّوافض، والقدريّة، والمرجئة لم يُعرف عن أحدٍ من الصّحابة شيءٌ من ذلك))[(١)]، وقال: ((فإنّهم مجمعون على أنّ الواجب الثّناء عليهم، والاستغفار لهم، والتّرحّم عليهم، والتّرضّي عنهم، واعتقاد محبّتهم، وموالاتهم، وعقوبة من أساء فيهم القول))[(٢)].

١١ – وقال ابن كثير: ((وأمَّا ما شجر بينهم بعده –عليه الصّلاة والسّلام–، فمنه: ما وقع عن غير قصدٍ؛ كيوم الجمل، ومنه: ما كان عن اجتهادٍ؛ كيوم صفِّين، والاجتهاد يخطئ، ويصيب، ولكن صاحبه معذور وإن أخطأ، ومأجور–أيضًا–، وأمّا المصيب فله أجران اثنان، وكان عليٌّ، وأصحابُه أقربَ إلى الحقِّ من معاوية، وأصحابه –رضي الله عنهم أجمعين–))[(٣)].

---

(١) الرَّدُّ على الأخنائيّ ص: ١٠٣–١٠٤، وينظر: مجموع الفتاوى ١/ ٢٤٩. قال المعلِّميّ –تعليقًا على كلام ابن تيميّة–: ((قد ينفر بعضُ النّاس من لفظ: ((العصمة))؛ وإنّما المقصود: أنَّ الله –عزَّ، وجلَّ– وفاءً بما تكفَّل به من حفظ دينه، وشريعته هيَّأ من الأسباب ما حفظهم به وبتوفيقه سبحانه من أن يتعمَّد أحدٌ منهم الكذب على رسول الله ﷺ، فإن قيل: فلماذا لم يحفظهم الله تعالى من الخطأ؟ قلت: الخطأ إذا وقع من أحد منهم فإنّ الله تعالى يهيّئ ما يوقف به عليه، وتبقى الثّقة به قائمة في سائر الأحاديث الّتي حدَّث بها؛ مِمَّا لم يظهر فيه خطأ، فأمّا تعمّد الكذب فإنّه إنْ وقع في حديثٍ واحدٍ لزم منه إهدار الأحاديث الّتي عند ذاك الرّجل كلّها، وقد تكون عنده أحاديث ليست عند غيره)). الأنوار ص: ٢٦٤–٢٦٥.

(٢) الصّارم المسلول ٣/ ١٠٨٥.

(٣) اختصار علوم الحديث ص: ١٥٤. ولمّا ذكر مذهب الرّوافض في تكفير الصّحابة، قال: ((البرهان على خلافه أظهر، وأشهر؛ مِمّا عُلِمَ من امتثالهم أوامره بعده–عليه الصّلاة والسّلام–، وفتحهم الأقاليم والآفاق، وتبليغهم عنه الكتاب والسُّنَّة، وهدايتهم النّاس إلى طريق الجنّة، =

سابعًا: موقف بعض الفرق المخالفة لأهل السُّنَّة من أصحاب النَّبيّ ﷺ:

من أعظم أسباب اختلاف الطّوائف في الصّحابة، وأكثر موجبات طعنهم فيهم؛ هو ما حصل بين بعضهم ﷺ من اختلاف، وفرقة؛ أفضت إلى الاقتتال بينهم، قال العلائيّ: ((الذي أولع به أكثر أهل البدع؛ هو الفتن والحروب الّتي كانت بينهم))[1]، وأصل ذلك، ومردُّه إلى اختلافهم في التّعامل مع قتلة عثمان رضي الله عنه[2]، وكان

= ومواظبتهم على الصّلوات، والزّكوات، وأنواع القربات في سائر الأحيان والأوقات، مع الشَّجاعة والبراعة، والكرم والإيثار، والأخلاق الجميلة؛ الّتي لم تكن في أمّة من الأمم المتقدِّمة، ولا يكون أحدٌ بعدهم مثلهم في ذلك، فرضي الله عنهم أجمعين، ولعن من يتّهم الصّادق، ويُصدِّق الكاذبين. آمين يا رب العالمين)). السّابق ص: ١٥٥.

(١) منيف الرّتبة ص: ٨٣.

(٢) لأهمّيّة هذا الأمر، وارتباطه الوثيق بهذا الحدث العظيم نُجلّي-باختصار- موقف الصّحابة في التّعامل مع قتلة عثمان رضي الله عنه، وحجّة كلّ فريقٍ. وقد كان لهم رأيان: الأوّل: تأجيل القصاص منهم حتّى يُنَصَّب إمامٌ للمسلمين، فتجتمع كلمتهم، ويتوحّد صفّهم، وتقوى شوكتهم، ويُلمّ شملهم، لا سيما والقتلة أصحاب شوكة، ولهم منعة بقبائلهم، وجيش المسلمين مفرّق في الأمصار، ومرابط في الثّغور، فلا يتهيّأ القصاص منهم في هذه الحال، بل سيفضي إلى شرٍّ أعظم، وهذا رأي عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وموافقيه. الثّاني: تعجيل القصاص منهم، ومعاملتهم بحسمٍ وحزمٍ؛ لعظم جرمهم، وخطورة فعلتهم، ولو تأخّر القصاص لتفرّقوا في الأمصار، ولم يكن بالإمكان أخذ الحقّ منهم، وجعلوا ذلك شرطًا في البيعة لعليّ رضي الله عنه، لا سيما والقتلة في جيشه، وهذا رأي المخالفين لعليّ رضي الله عنه. ويحسن التّنبيه على عدّة أمور تتعلّق بهذا الموضوع الخطير، والّذي نتج عنه فتن عظيمة لا يعلم أضرارها وآثارها إلّا الله تعالى، والّتي تعاني الأمّة آثارها، وتبعاتها إلى اليوم، ولله الحكمة البالغة فيما قضى، وقدّر؛ فهو الحكيم الخبير: =

= أ- كان القتلة من أوباش النّاس، وسعاة الفتنة، والخوارج من أهل الأمصار، ولم يشارك أحدٌ من الصّحابة في قتله ﷺ، وكان عليّ ﷺ يحلف-وهو الصّادق بغير يمين-أنّه لم يشارك، ولم يعاون، ولم يمالئ، بل كان يلعن القتلة. قال ابن تيميّة: ((ولا أحدٌ من السّابقين الأوَّلين دخل في قتله ﷺ)). منهاج السُّنَّة٨/ ٣١٣، وقال: ((وكان الّذين اجتمعوا على قتله ﷺ؛ عامَّتهم من أوباش القبائل مِمَّن لا يُعرف له في الإسلام ذكرٌ بخيرٍ، ولولا الفتنة لما ذكروا)). السّابق ٨/ ٣١٦، وقال العلائيّ: ((ليس في قتلة عثمان ﷺ من ثبتت له الصُّحبة أصلًا، ولا من يُذكر فيهم، سوى محمّد بن أبي بكر؛ وهو لا صحبة له، ولا رؤية -أيضًا-؛ لأنّه ولد قبل وفاة النَّبيّ ﷺ بثلاثة أشهر)). منيف الرّتبة ص: ٦٢، وورد أنَّه تَرَكَ لما وُعظ. وقال ابن العربيّ: ((وقد رُوي أنَّه ما قتله أحدٌ إلَّا أعلاجٌ من أهل مصر؛ فهذا أشبه ما رُوي في الباب، وبه يتبيَّن-وبأصل المسألة سلوك سبيل الحقِّ- أنَّ أحدًا من الصّحابة لم يسعَ عليه، ولا قعد عنه)). العواصم ص: ١٤٢-١٤٣.

ب- حاول الصّحابة من أهل المدينة الدّفاع عن عثمان ﷺ، والمقاتلة دونه عند محاصرته ﷺ ولكنّه منعهم، وردّهم بما له عليهم من السّمع والطَّاعة، فما أراد أن يُهراق دمٌ بسببه، فجعل دمه دون دمائهم، ونفسه دون نفوسهم-رضي الله عنه وأرضاه-.

ج-لم يتوقّع الصّحابة قتلَه، وظنّوا أنّ الأمر لا يعدو مطالبات من المحاصرين؛ لذلك كان وقع قَتْلِه عليهم عظيمًا، والمصاب به جللًا.

د-لم يكن القصاص من القتلة محلَّ خلاف بين الصّحابة، وإنّما اختلفوا في تعجيله، أو تأجيله.

هـ- الصّحابة متّفقون على أنّ الأحقّ بالخلافة في زمنه عليّ ﷺ؛ لفضله وسابقته وقرابته، ولا يُقدِّمون عليه أحدًا، ولكنّ المخالفين له شَرَطَوا عليه القصاص من القتلة.

و-كان عليّ ﷺ يريد القصاص من القتلة، ولكنّه لم يكن في مقدوره تنفيذه ذلك الحين؛ لاختلاف النّاس وتنازعهم عليه، ولكون القتلة أصحاب شوكة ومنعه، ولذلك فإنّ الأمر لمّا أفضى إلى المناوئين له لم يتمكّنوا منهم؛ كما كانوا يطالبون به.

ز- كان المخالفون لعليّ ﷺ يرون المعاجلة بهؤلاء القتلة، قبل أن يتفرّقوا في الأمصار، =

لرؤوس الفتنة مِن قَتَلَةِ عثمان ﵁ دور كبير في تأجيجها، وإذكاء نارها حتّى استحكمت، وخرجت عن السّيطرة، فعمَّت وطمَّت إلَّا مَن اعتزلها ونأى عنها. ونخصّ بالذّكر في هذا المبحث موقف طائفتين مشهورتين من الطّوائف المخالفة؛ هما: الرّافضة، والخوارج، وكان ظهورهما قد سبق بقيّة الطّوائف، ونشأتا في زمن الصّحابة، ولهما أتباع كثيرون من أفراد الأمَّة، وتشعَّبتا إلى فرقٍ كثيرةٍ.

أوّلًا الرّافضة: لغة: من الرَّفض، وهو التّرك. **واصطلاحًا:** هم الّذين يسبُّون الصّحابة، ويتبرّؤون منهم، وينتقصونهم، لا سيما الشيخين: أبي بكر، وعمر ﵄.

قال أحمد بن حنبل: ((الرّافضة: هم الّذين يتبرّؤون من أصحاب محمّد رسول الله ﷺ، ويسبّونهم، وينتقصونهم))(١)، وقال عبد الله بن أحمد: ((سألت أبي: من الرّافضة؟ فقال: الّذين يسبُّون أو يشتمون أبا بكر، وعمر ﵄))(٢). وسبب

= ويضيع دم عثمان ﵁، ويرون أنّ عليًّا ﵁ إن كان غير قادرٍ على القصاص منهم فكيف يبايعونه.

ح- عدم مبادرة عليّ ﵁بقتل القتلة من أكبر الأسباب في امتناع شيعة عثمان ﵁من مبايعته، قال ابن تيميّة: ((وعليّ ﵁لم يقتل قتلتَه ﵁، وكان هذا من أعظم ما امتنعت به شيعة عثمان ﵁ عن مبايعة عليّ ﵁)). منهاج السُّنّة٥/ ٥١٤.

(١) طبقات الحنابلة ١/ ٣٣.

(٢) السُّنَّة لعبد الله بن أحمد ص: ٥٤٨، والسُّنَّة للخلّال ٣/ ٤٩٢. نقله عن عبد الله عن أبيه، ولفظه عنده: ((الّذي يشتم ويسبّ أبا بكر، وعمر-رحمهما الله-)). وقال ابن تيميّة: ((أبو بكرٍ وعمر ﵄ أبغضتهما الرّافضة، ولعنتهما دون غيرهم من الطَّوائف؛ ولهذا قيل للإمام أحمد: مَن الرّافضيّ؟ قال: الّذي يسبُّ أبا بكرٍ وعمر ﵄)). مجموع الفتاوى ٤/ ٤٣٥.

تسميتهم؛ هو: رفضهم زيد بن عليّ[١]، ورفضهم إمامة أبي بكر، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[٢]، وقيل: لرفضهم الدّين، وكُلُّها تَصْدُقُ عليهم. والرّافضة من فرق الشِّيعة الغالية؛ ولذا لا يُكتفى بوصفهم: الشِّيعة، بل يُضافُ إليهم وصفٌ آخر يُميِّزهم، فيقال: الشِّيعة الإماميّة، أو الشِّيعة الاثنا عشريّة، أو الشِّيعة الجعفريّة، أو الشِّيعة الرَّوافض؛ وذلك لأنَّهم انفردوا عن الشِّيعة ببعض العقائد، ثمّ إنَّ الشِّيعة الأقدمين-شيعة عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- يختلفون عنهم في موقفهم، ومعتقدهم في الصّحابة، وغيرهم[٣]؛ فلئلَّا يُخْلَط بينهم

(١) قال الأصمعيّ: ((سُمِّيت الرّافضة؛ لأنّهم كانوا بايعوا زيد بن عليّ، ثمّ قالوا له: ابْرَأ من الشّيخين نقاتل معك، فَأَبى، وقال: كانا وزيريّ جدِّي، فلا أبرأ منهما؛ فرفضوه، وارفضّوا عنه؛ فسُمُّوا رافضة)). غريب الحديث لابن الجوزيّ١/ ٤٠٦، ولسان العرب٣/ ١٦٩٠، وقال أبو الحسن الأشعريّ: ((فلمّا ظهر في الكوفة في أصحابه الّذين بايعوه سمع من بعضهم الطّعن على أبي بكر، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فأنكر ذلك على من سمعه منه، فتفرَّق عنه الّذين بايعوه، فقال لهم: رفضتموني، فيقال: إنّهم سُمُّوا الرّافضة؛ لقول زيدٍ لهم: رفضتموني)). مقالات الإسلاميّين١/ ١٣٧، وقال ابن تيميّة: ((وبهذا سُمِّيت الرّافضة، فإنَّهم رفضوا زيد بن عليّ لَمَّا تولَّى الخليفتين: أبا بكرٍ وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)). مجموع الفتاوى ٤/ ٤٣٥.

(٢) قال أبو الحسن الأشعريّ: ((وإنَّما سُمُّوا رافضةً؛ لرفضهم إمامة أبي بكر، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)). مقالات الإسلاميّين١/ ٨٩، وقال ابن تيميّة: ((وقيل: إنّما سُمُّوا رافضةً؛ لرفضهم أبا بكرٍ، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)). مجموع الفتاوى٤/ ٤٣٥.

(٣) قال ابن تيميّة: ((كانت الشِّيعة المتقدِّمون، الّذين صحبوا عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أو كانوا في ذلك الزّمان، لم يتنازعوا في تفضيل أبي بكر، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإنّما كان نزاعهم في تفضيل عليّ، وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهذا مِمَّا يعترف به علماء الشِّيعة الأكابر من الأوائل، والأواخر)). منهاج السُّنَّة ١/ ١٣.

يميَّزون، وكذا الشّأن في الشِّيعة الزّيديّة؛ فهم دون الرَّوافض في المعتقد، فالإطلاق يفضي إلى الالتباس بهم[١]. وأصل الرَّفض، ومنشَؤُه من المنافقين، والزَّنادقة، واليهود، قال ابن تيميّة: ((وأصل الرَّفض من المنافقين الزَّنادقة؛ فإنَّه ابتدعه ابنُ سبأٍ الزِّنديق، وأظهر الغلوَّ في عليّ ﷺ بدعوى الإمامة، والنَّصِّ عليه، وادَّعى العصمة له))[٢]، وقال-أيضًا-: ((ما زال أهل العلم يقولون: إنَّ الرَّفض من أحداث الزَّنادقة الملاحدة الّذين قصدوا إفساد الدّين؛ دين الإسلام، ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[٣]، فإنَّ منتهى أمرهم تكفير عليّ ﷺ وأهل بيته، بعد أن كفَّروا الصّحابة، والجمهورَ))[٤]. وأصل نشأتهم كانت مبكِّرة على يد عبد الله بن سبأ اليهوديّ، في عهد عثمان ﷺ، ثمّ أصبح لهم ظهور وقوّة واجتماع بعد مقتل عثمان ﷺ، ثمّ أصبح لهم شوكةٌ وجماعةٌ ورايةٌ وقيادةٌ بعد قتل الحسين ﷺ، ثمّ حصل لهم انفصالٌ عن الشِّيعة، وتمايزٌ عنهم بعد رفضهم زيد بن عليّ بن الحسين. وعبد الله بن سبأ من يهود اليمن، أظهر إسلامه في عهد عثمان ﷺ، وأخذ يتنقّل في الأمصار يدعو لمعتقده الفاسد. وتُعدُّ الرّافضة من فرق الشِّيعة الغالية، ثمّ انفصلت عنها-كما تقدَّم-،

---

(١) وهم لا يرضون بتسميتهم: الرّافضة، ويغضبون منها، ويرون أنّها من الألقاب الّتي ألصقها بهم مخالفوهم، يقول محسن الأمين: ((الرّافضة لقبٌ ينبز به من يُقدِّم عليًّا ﷺ في الخلافة، وأكثر ما يستعمل للتّشفيّ، والانتقام)). أعيان الشّيعة١/ ٢٠-٢١.

(٢) مجموع الفتاوى ٤/ ٤٣٥.

(٣) سورة التّوبة/ الآية: ٣٢.

(٤) منهاج السُّنَّة ٧/ ٤٠٩.

ثـمّ افترقـت إلى فـرق كثـيرة؛ ومـن أسـمائها: الخشـبيّة، الإماميّـة، الاثنـا عشـريّة، الجعفريّة... إلخ. وحذَّر الأئمَّةُ منها تحذيرًا كثيرًا، وذمّوها ذمًّا شديدًا، لم يقع مثله لطائفة أخرى؛ وذلك لعظيم جرمها، وكبير خطرها، وانتشار ضررها. وشابهت اليهودَ في أمور كثيرة، وتقدَّمت مقولة ابن تيميّة في أصلهم ومنشَئِهم، وخلافنا معهم في أصول الدّين، وفروعه. قال ابن تيميّة: «ذمُّ الرّافضة في كلام السَّلف، والأئمَّة كثيرٌ جدًّا»[1]، وقال-أيضًا-: «ليس في جميع الطَّوائف المنتسبة إلى الإسلام-مع بدعةٍ وضلالةٍ-شرٌّ منهم؛ لا أجهل، ولا أكذب، ولا أظلم، ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان، وأبعد عن حقائق الإيمان منهم»[2].

وأمّا موقفهم من الصّحابة: فهم يتبرّؤون من الصّحابة، ويجرحون في عدالتهم، ويحكمون عليهم بالرِّدَّة، والكفر، والفسوق، والضّلال-والعياذ بالله-، وبموجب هذا: فإنّهم يردّون رواياتهم، ويسبُّونهم، ويلعنونهم، ويبغضونهم، ويرون أنّهم شرُّ خلق الله-حاشاهم-، ويرفضون خلافة أبي بكر، وعمر، وعثمان ﷺ ولا يستثنون من أحكامهم الجائرة هذه، سوى نفرٍ يسيرٍ؛ كعليٍّ، وآل البيت، وعمّار، والمقداد، وأبي ذرٍّ، وسلمان، وحذيفة ﷺ. هذا ما قالته علماؤُهم، وجاء في أصحِّ كتبهم، وأوثقها عندهم[3]. ومن أفضل من قرّر مذهب الرّافضة من أئمّة السُّنَّة، وتولّى الرَّدَّ عليهم،

(١) بيان تلبيس الجهميّة ٥/ ٣٩٥.

(٢) منهاج السُّنَّة ٥/ ١٦٠-١٦١.

(٣) ومن ذلك: روى الكشّيّ بسنده إلى أبي جعفر محمّد الباقر أنّه قال: «ارتدَّ النّاس إلّا ثلاثة نفر: سلمان، وأبا ذرّ، والمقداد، قال: قلت: فعمّار؟ قال: قد كان جاض[أي: حاد، وعدل]جيضة، ثمّ =

وتفنيد أباطيلهم أبو العبّاس بن تيميّة في مواضع من كتبه لا سيما "منهاج السُّنَّة"؛ ومِمَّا قاله في تقرير مذهبهم: «الرّافضة كفّرت أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعامّة المهاجرين،

= رجع» ينظر: "الرُّواة الّذين تأثّروا بابن سبأ ص: ٢١". وأحال على جملةٍ من مصادرهم؛ مُوثِّقًا بالجزء والصّفحة، وهي: اختيار معرفة الرّجال ص: ١١، وتفسير البرهان١/ ٣١٩، وحياة القلوب للمجلسيّ ٢/ ٨٣٧، وقرّة العيون للكاشانيّ ص: ٤٢٦، وعلم اليقين له ٢/ ٧٤٣، وتفسير الصّافي له ١/ ١٤٨، و٤/ ١٢٣، والدّرجات الرفيعة للشّيرازيّ ص: ٢٢٣، ورَوَى الكلينيّ بسنده إلى أبي جعفر محمّد الباقر، أنّه قال: «كان النّاس أهل ردّةٍ بعد النَّبيّ إلَّا ثلاثة: المقداد بن الأسود، وأبا ذرّ الغفاريّ، وسلمان الفارسيّ». ينظر: "الرُّواة الّذين تأثّروا بابن سبأ ص: ٢١-٢٢". وأحال على جملة من مصادرهم مُوثِّقًا بالجزء والصفحة وهي: الرّوضة من الكافي٨/ ٢٤٥، وتفسير البرهان١/ ٣١٩، وتفسير العياشيّ١/ ١٩٩، واختيار معرفة الرّجال ص: ٦، وبحار الأنوار ٢٢/ ٣٤٥، وعلم اليقين للكاشانيّ ٢/ ٧٤٤، والصّافي له ١/ ٣٠٥، والاختصاص للمفيد ص: ٦، وقال التّستريّ-من كبار علمائهم-: «جاء محمّدٌ، وهدى خلقًا كثيرًا، لكنَّهم بعد وفاته ارتدُّوا على أعقابهم». إحقاق الحقّ للتّستريّ ص: ٣١٦، بواسطة: أوجز الخطاب ص: ١٤، وقال محمّد باقر المجلسيّ-أحد كبار منظِّريهم-: «وذهبت الإماميّةُ إلى أنَّهم كسائر النّاس؛ من أنَّ فيهم العدل، وفيهم المنافق والفاسق والضّال، بل كان أكثرهم كذلك» ينظر: أوجز الخطاب ص: ٢٥-٢٦، وقال -أيضًا-: «وعقيدتنا في التبرُّؤ: أنّنا نتبرّأ من الأصنام الأربعة: أبي بكر، وعمر، وعثمان، ومعاوية، والنِّساء الأربع: عائشة، وحفصة، وهند، وأمّ الحكم، ومن جميع أشياعهم وأتباعهم، وأنَّهم شرُّ خلق الله على وجه الأرض، وأنَّه لا يتمُّ الإيمان بالله ورسوله والأئمّة إلَّا بعد التبرُّؤ من أعدائهم». حقّ اليقين ص٥١٩(فارسيّ)، وقام بترجمة النّص محمّدُ التّونسويّ في كتابه: بطلان عقائد الشّيعة ص: ٥٣، وقال محسن الكاشانيّ-أحد مفسِّريهم-: «أكثرهم كانوا يبطنون النِّفاق، ويجترئون على الله، ويفترون على رسول الله في عزّةٍ وشقاقٍ». ينظر: أوجز الخطاب ص: ٢٦.

والأنصار ﷺ))[١]، وقال: ((وأكثر محقِّقيهم -عندهم- يرون أبا بكر، وعمر، وأكثر المهاجرين والأنصار، وأزواج النَّبيّ ﷺ؛ مثل: عائشة، وحفصة ﷺ، وسائر أئمَّة المسلمين، وعامّتهم ما آمنوا بالله طرفة عينٍ قطُّ؛ لأنَّ الإيمان الّذي يتعقّبه الكفر- عندهم-يكون باطلًا من أصله))[٢]، وقال: ((وأصل قول الرّافضة: أنَّ النَّبيّ ﷺ نصَّ على عليّ ﷺ نصًّا قاطعًا للعذر، وأنَّه إمامٌ معصومٌ، ومن خالفه كفر، وأنَّ المهاجرين والأنصار كتموا النَّصَّ، وكفروا بالإمام المعصوم، واتَّبعوا أهواءهم، وبدَّلوا الدّين، وغيَّروا الشّريعة، وظلموا واعتدوا، بل كفروا إلَّا نفرًا قليلًا بضعة عشر، أو أكثر))[٣]، وقال: ((فإنَّهم عمدوا إلى خيار أهل الأرض من الأوَّلين والآخرين بعد النَّبيّين

(١) مجموع الفتاوى ٢٨/ ٤٧٧-٤٧٨. وتتمّة كلامه: ((والّذين اتّبعوهم بإحسان، الّذين رضي الله عنهم، ورضوا عنه، وكفّروا جماهير أمّة محمّد ﷺ من المتقدِّمين، والمتأخِّرين، فيكفِّرون كلَّ من اعتقد في أبي بكر، وعمر والمهاجرين، والأنصار ﷺ العدالةَ، أو ترضّى عنهم؛ كما رضي الله عنهم، أو يستغفر لهم؛ كما أمر الله بالاستغفار لهم؛ ولهذا يكفِّرون أعلام الـمِلّة. . . ويرون أنَّ كفرَهم أغلظُ من كفر اليهود، والنّصارى؛ لأنَّ أولئك عندهم كفّارٌ أصليُّون، وهؤلاء مرتدُّون، وكُفْرُ الرِّدَّة أغلظ بالإجماع من الكفر الأصليّ؛ ولهذا السّبب يعاونون الكفّار على الجمهور من المسلمين)).

(٢) السّابق ٢٨/ ٤٨١.

(٣) السّابق ٣/ ٣٥٦. وقال-أيضًا-: ((الرّافضة يقولون: إنَّ الصّحابة ارتدُّوا عن الإسلام بجحد النَّصِّ إلَّا عددًا قليلًا نحو العشرة، أو أقلَّ، أو أكثر، مثل عمّارٍ، وسلمان، وأبي ذرٍّ، والمقداد)). منهاج السُّنَّة ٨/ ٢٤٩. وينظر: ٢/ ٦٤.

والمرسلين، وإلى خيار أُمَّةٍ أخرجت للنَّاس، فجعلوهم شرار النّاس، وافتروا عليهم العظائم، وجعلوا حسناتهم سيّئاتٍ))[١]، وقال: ((ولهذا ما زال أهل العلم يقولون: إنَّ الرَّفض من أحداث الزَّنادقة الملاحدة الّذين قصدوا إفساد الدّين، فإنَّ منتهى أمرهم تكفير عليّ رضي الله عنه وأهل بيته، بعد أن كفَّروا الصّحابة والجمهور))[٢]، وقال ابن كثير: ((وأمَّا طوائفُ الرَّوافض، وجهلُهم، وقلّةُ عقلهم، ودعاويهم أنَّ الصّحابة كفروا إلَّا سبعة عشر صحابيًّا، وسَمّوهم؛ فهو من الهذيان بلا دليل، إلَّا مجرّد الرّأي الفاسد عن ذهنٍ بارد، وهوى متّبع، وهو أقلُّ من أن يُردّ، والبرهان على خلافه أظهر، وأشهر))[٣].

(١) منهاج السُّنَّة ٥/ ١٦٠.

(٢) السّابق ٧/ ٤٠٩.

(٣) اختصار علوم الحديث ص: ١٥٥.

ثانيًا: الخوارج: لغة: جمع خارج، وهو المنفصل. **واصطلاحًا:** من خرج على الإمام الحقِّ، وخلع طاعته. قال أبو الفتح الشّهرستانيّ: ((كلُّ من خرج على الإمام الحقِّ؛ الّذي اتّفقت الجماعة عليه يُسمّى خارجيًّا، سواء كان الخروج في أيّام الصّحابة على الأئمَّة الرّاشدين، أو كان بعدهم على التّابعين بإحسان، والأئمّة في كلِّ زمانٍ))(١)، وقال أبو الحسن الأشعريّ: ((فسُمّوا خوارج؛ لأنّهم خرجوا على عليّ بن أبي طالب- رضوان الله عليه-))(٢)، وقال ابن حجر: ((سُمُّوا بذلك؛ لخروجهم عن الدّين، وخروجهم على خيار النّاس))(٣). والمراد بهم طائفة مخصوصة عُرفوا بهذا الاسم. وأصلُ النّزعة الخارجيّة كان من عهد النَّبيّ ﷺ؛ كما في حديث أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه قال: «بينما نحن عند رسول الله ﷺ، وهو يقسم قسمًا أتاه ذو الخويصرة؛ وهو رجلٌ من بني تميم، فقال: يا رسول الله، اعدل، فقال: «ويلك، ومن يعدل إذا لم أعدل؟ قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل». فقال عمر رضي الله عنه: يا رسول الله، ائذن لي فيه، فأضرب عنقه؟ فقال: «دعه، فإنَّ له أصحابًا، يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدّين كما يمرق السَّهم من الرَّميّة. . . آيتهم رجلٌ أسودُ، إحدى عضديه مثل ثدي المرأة، أو مثل البضعة تدردر، ويخرجون على حين فرقة من النّاس)). قال أبو سعيد رضي الله عنه: فأشهد أنّي سمعت هذا الحديث من رسول الله ﷺ، وأشهد أنّ عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه قاتلهم، وأَنَا معه، فأَمَرَ

---

(١) الملل والنّحل ١/ ١٣٢.

(٢) مقالات الإسلاميّين ١/ ٦٤. وقال في موضع آخر: ((والسّبب الّذي سُمُّوا له خوارج، خروجهم على عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه)). السّابق ١/ ٢٠٧، وينظر: الفتح ١٢/ ٢٨٣.

(٣) الفتح ١٢/ ٢٨٣.

بذلك الرّجل فالتُمس، فأُتي به حتّى نظرت إليه على نعت النَّبيّ ﷺ الّذي نعته». متّفق عليه[١]، وعن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -وذكر الحروريّة-، فقال: قال النَّبيّ ﷺ: «يمرقون من الإسلام مروق السّهم من الرّميّة». رواه البخاريّ[٢]، وعن أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين، يقتلها أَوْلى الطّائفتين بالحقِّ». رواه مسلم[٣]. قال ابن تيميّة: ((النَّبيّ ﷺ إنّما ذكر الخوارج الحروريّة؛ لأنَّهم أوَّل صنفٍ من أهل البدع خرجوا بعده، بل أوَّلهم خرج في حياته فذكرهم؛ لقربهم من زمانه))[٤]. وكان أوّل ظهورهم كجماعةٍ ذات شوكة في خلافة عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وقاتلهم في موقعة النَّهروان، وهزمهم، وكسر شوكتهم. وفي حديث أبي سعيد رضي الله عنه السّابق: ((ويخرجون على حين فرقة من النّاس))، وقال ابن تيميّة: ((أقربها من زمنه ﷺ الخوارج؛ فإنَّ التَّكلُّم ببدعتهم ظهر في زمانه، ولكن لم يجتمعوا، وتصير لهم قوَّةٌ إلَّا في خلافة أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه))[٥]، وقال-أيضًا-: ((لم تحدث في

---

(١) صحيح البخاريّ رقم: ٣٦١٠، ومواضع أخرى، وصحيح مسلم رقم: ١٠٦٤. قال ابن حجر: ((قوله: ((آيتهم)) أي علامتهم، وقوله: ((بضعة)) بفتح الموحَّدة أي قطعة لحم، وقوله: ((تُدَرْدِر)) بدالين وراءيْن مهملات؛ أي: تضطرب، وَالدَّرْدَرَة صوت إذا اندفع سمع له اختلاط)). الفتح ٦/ ٦١٩.

(٢) صحيح البخاريّ رقم: ٦٩٣٢.

(٣) صحيح مسلم ٢/ ٧٤٥ و ٧٤٦.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٨/ ٤٧٦.

(٥) السّابق ٢٨/ ٤٩٠. وقال-أيضًا-: ((الخوارج ظهروا في الفتنة. . . وباينوا المسلمين في الدّار، وسمّوا دارهم: دار الهجرة)). النّبوّات ١/ ٥٧، وينظر: منهاج السُّنَّة ١/ ٥٤٣، ومجموع الفتاوى ١٣/ ٣٥.

خلافة عثمان ﷺ بدعةٌ ظاهرةٌ، فلمَّا قُتل وتفرَّق النّاس حَدَثَتْ بدعتان متقابلتان: بدعة الخوارج؛ الـمُكفِّرين لعليّ ﷺ، وبدعة الرّافضة؛ المدَّعين لإِمامته وعصمته، أو نبوَّته، أو إلاهيَّته))[1]. هذا، وهم فرقٌ شتَّى، ولهم أسماء؛ منها: المحكِّمة، والشّراة، والحروريّة، والنَّواصب، والمارقة، والأزارقة، والإباضيّة...إلخ[2]. قال ابن تيميّة: ((أقوال الخوارج، إنّما عرفناها من نقل النّاس عنهم، لم نقف لهم على كتابٍ مصنَّفٍ))[3]، وقال: ((ولم يحكم عليٌّ، وأئمَّةُ الصّحابة ﷺ فيهم بحكمهم في المرتدِّين، بل جعلوهم مسلمين))[4]، وقال: ((الصّحابة اتَّفقوا على وجوب قتالهم، ومع هذا فلم

(١) منهاج السُّنَّة ١/ ٢٣١.

(٢) قال ابن تيميّة: ((هؤلاء الخوارج كانوا ثمان عشرة فرقةً)) منهاج السّنّة ٥/ ١١، وقال: ((هؤلاء الخوارج لهم أسماءٌ، يقال لهم: الحروريّة؛ لأنَّهم خرجوا بمكان يقال له: حروراءُ، ويقال لهم: أهل النّهروان؛ لأنَّ عليًّا ﷺ قاتلهم هناك، ومن أصنافهم الإباضيّة أتباع عبد الله بن إباضٍ، والأزارقة أتباع نافع بن الأزرق، والنَّجدات أصحاب نجدة الحروريّ)). مجموع الفتاوى٧/ ٤٨١، وينظر: منهاج السُّنَّة ٥/ ١١-١٢، وبيان تلبيس الجهميّة ٥/ ٣٩١، وفي الأخير: ((لاجتماعهم بحروراء))، وقال-أيضًا-: ((ويقال لهم: المارقة؛ لمروقهم من الإسلام)). بيان تلبيس الجهميّة ٥/ ٣٩١. وأشهر فرقهم الآن الإباضيّة، وأماكن تواجدهم في عمان، والجزائر، وتونس، وليبيا، وزنجبار. قال غالب العواجيّ: ((قد بسطوا نفوذهم السّياسيّ على بقاعٍ واسعةٍ من الدّولة الإسلاميّة في المشرق، وفي المغرب العربيّ، وفي عمان، وحضرموت، وزنجبار، وما جاورها من المناطق الإفريقيّة، وفي المغرب العربيّ، ولا تزال لهم ثقافتهم المتمثّلة في المذهب الإباضيّ المنتشر في تلك المناطق)). فرق معاصرة١/ ٢٢٦.

(٣) مجموع الفتاوى ١٣/ ٤٩.

(٤) النّبوّات ١/ ٥٧٢.

يكفِّروهم، ولا كفَّرهم عليّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه))[1].

وأمّا موقفهم من الصّحابة: فهم يُعدِّلون الصّحابة قبل وقوع الفتن، وحصول الاختلاف، ونشوب الاقتتال بينهم، وكذا يُعدِّلون من أدرك ذلك، ولكنّه قعد، ولم يشارك، وأمّا بعد الفتن، ووقوع الاقتتال فيحكمون على عموم المشاركين بالفسق، والكفر، ويستحلّون لذلك قتلهم، ويسوّغون لعنهم، ويَرَون الخروج عليهم، ويشملون بحكمهم الجائر هذا: عثمانَ، وعليًّا رضي الله عنهما، وشيعتهما، وأصحاب الجمل، وصفِّين، وجمهور المسلمين من الصّحابة والتّابعين. وقد بنوا هذا على أصلهم الباطل في تكفير المذنب العاصي، وأنّ الإيمان لا يتبعَّض، فالعبد عندهم إمّا مؤمن، وإمّا كافر. قال ابن تيميّة: ((فأصل قول الخوارج أنَّهم يكفِّرون بالذَّنب، ويعتقدون ذنبًا ما ليس بذنبٍ، ويرون اتِّباع الكتاب دون السُّنَّة؛ الّتي تخالف ظاهر الكتاب -وإن كانت متواترةً-، ويكفِّرون من خالفهم، ويستحلُّون منه -لارتداده عندهم- ما لا يستحلُّونه من الكافر الأصليِّ؛ كما قال النَّبيّ ﷺ فيهم: «يقتلون أهل الإسلام ويَدَعُون أهل الأوثان»[2]؛ ولهذا كفَّروا عثمان، وعليًّا رضي الله عنهما وشيعتهما، وكفَّروا أهل صفِّين؛ الطَّائفتين))[3]، وقال: ((قالت الخوارج: يكون العاصي كافرًا؛ لأنَّه ليس إلَّا مؤمنٌ

(١) منهاج السُّنَّة ٥/ ١٢.

(٢) رواه البخاريّ رقم: ٣٣٤٤، ومسلم رقم: ١٠٦٤.

(٣) السّابق٣/ ٣٥٥، وقال في موضع آخر: ((قالوا: عثمان، وعليٌّ رضي الله عنهما، ومن والاهما ليسوا بمؤمنين؛ لأنّهم حكموا بغير ما أنزل الله، فكانت بدعتهم لها مقدِّمتان: الواحدة: أنَّ من خالف القرآن بعملٍ أو برأيٍ أخطأَ فيه فهو كافرٌ. والثّانية: أَنَّ عثمان، وعلِيًّا رضي الله عنهما، ومن والاهما =

وكافرٌ، ثمّ اعتقدوا أنَّ عثمان، وعليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وغيرهما عصوا، ومن عصى فقد كفر، فكفَّروا هذين الخليفتين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وجمهور الأمَّة، ونكتة هؤلاء جميعهم؛ يعني: الخوارج، والجهميّة، والمرجئة، وغيرهم توهُّمهم أَنَّ من ترك بعض الإيمان فقد تركه كلَّه))[١]، وقال: ((الخوارج إنّما كفَّروا عثمان، وعليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأتباع عثمان، وعليّ فقط، دون من قعد عن القتال، أو مات قبل ذلك))[٢]، وقال: ((فطائفةٌ سبَّت السَّلف ولعنتهم؛ لاعتقادهم أنَّهم فعلوا ذنوبًا، وأنَّ من فعلها يستحقُّ اللَّعنة، بل قد يفسِّقونهم، أو يكفِّرونهم؛ كما فعلت الخوارج الّذين كفَّروا عليّ بن أبي طالبٍ، وعثمان بن عفَّان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومن تولَّاهما، ولعنوهم، وسبُّوهم، واستحلُّوا قتالهم))[٣]، وقال عبد القاهر البغداديّ: ((وقد اختلفوا فيما يجمع الخوارج -على افتراق مذاهبها- فذكر الكعبيّ في "مقالاته": أنّ الذى يجمع الخوارج -على افتراق مذاهبها- إكفار عليّ، وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والحكمَيْن، وأصحاب الجمل، وكلّ من رضي بتحكيم الحكمَيْن، والإكفار بارتكاب الذُّنوب، ووجوب الخروج على الإمام الجائر))[٤]، ثمّ نقل مثل ذلك عن شيخه أبي الحسن، لكن قال: ((ولم يرضَ ما حكاه الكعبيّ؛ من

= كانوا كذلك)). السّابق ١٣/ ٣٠-٣١، وقال: ((كفَّروا عليًّا، ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومن والاهما)). السّابق ١٩/ ٨٩.

(١) السّابق ١٢/ ٤٧١، وينظر: ٤/ ١٥٣.

(٢) السّابق ٢٨/ ٤٧٧، وينظر: ١٣/ ٣٥، والنّبوّات ١/ ٥٧، ومنهاج السُّنَّة ١/ ٥٤٣.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٥/ ٧٠.

(٤) الفَرْقُ بين الفِرَق ص: ٧٣.

إجماعهم على تكفير مرتكبي الذُّنوب، والصّواب ما حكاه شيخنا أبو الحسن عنهم، وقد أخطأ الكعبيّ في دعواه إجماع الخوارج على تكفير مرتكبي الذُّنوب منهم؛ وذلك أنّ النّجدات من الخوراج لا يُكفِّرون أصحاب الحدود من موافقتهم))[١]، وقال أبو الحسن الأشعريّ: ((أجمعت الخوارج على إكفار عليّ بن أبي طالب -رضوان الله عليه- أن حكّم، وهم مختلفون هل كفره شرك أم لا[٢]؟ وأجمعوا على أنّ كلّ كبيرة كفرٌ إلّا النّجدات فإنّها لا تقول ذلك))[٣]، وقال: ((والخوارج بأسرها يثبتون إمامة أبي بكر، وعمر، وينكرون إمامة عثمان -رضوان الله عليهم- في وقت الأحداث؛ الّتي نقم عليه من أجلها، ويقولون بإمامة عليّ ﷺ قبل أن يُحكِّم، وينكرون إمامته لَمَّا أجاب إلى التّحكيم، ويكفِّرون معاوية، وعمرو بن العاص، وأبا موسى الأشعريّ ﷺ))[٤]، وقال السّباعيّ-بعد تقرير مذهبهم في الصّحابة-: ((وبذلك رَدُّوا أحاديث جمهور الصّحابة بعد الفتنة، فلم يكونوا أهلًا لثقتهم))[٥]، وتعقّبه الأعظميُّ في ذلك، فقال: ((لكن هذا الكلام يستدعي النّظر، فمِمَّا لا ريب فيه: أنّ كتب الخوارج انعدمت بانعدام

---

(١) السّابق.

(٢) قال الأشعريّ: ((واختلفت الخوارج في كفر عليّ ﷺ، والحكمَيْن، فمنهم من قال: هو كفرُ شركٍ؛ وهم الأزارقة، ومنهم من قال: هو كفرُ نعمةٍ، وليس بكفر شركٍ؛ وهم الإباضيّة)). مقالات الإسلاميِّين ١/ ١٤١.

(٣) السّابق ١/ ١٦٧-١٦٨.

(٤) السّابق ١/ ٢٠٤.

(٥) السُّنَّة ومكانتها ص: ١٥١. باختصار.

مذهبهم ما عدا الإباضيّة، وهم فرقةٌ من الخوارج، وبمراجعة كتبهم: نجد أنَّهم يقبلون الأحاديث النّبويّة، ويروون عن عليٍّ، وعثمان، وعائشة، وأبي هريرة، وأنس بن مالك، وغيرهم-رضوان الله عليهم أجمعين-))(١)، إلى أن قال: ((ومن هنا يثبت أنّه لا يجوز إطلاق القول: بأنّ كافّة الخوارج يرفضون السُّنَّة؛ الّتي رواها الأصحاب بعد التّحكيم، أم قبله))(٢).

تاسعًا: الصّحابة المكثرون من الرّواية، والدّفاع عن أبي هريرة ﷺ؛ فيما أُثير حول كثرة مرويّاته.

١ - الصّحابة المكثرون من الرّواية:

تفاوت الصّحابةُ في الرّواية عن النَّبيّ ﷺ؛ فمنهم المكثر، ومنهم الـمُقِلُّ، ومنهم بين ذلك، ومنهم من لم يروِ شيئًا، وليس من شرط الصُّحبة الرّواية عنه ﷺ -كما تقدَّم- ولهذا التّفاوت أسباب، واعتبارات -ستأتي الإشارة إليها-. فأمّا المكثرون- وضابطهم: ((من زاد حديثهم على ألفٍ(٣)))- فقد ذكر بقيُّ بن مخلد في"مسنده"، عدد أحاديثهم عنده، وترتيبهم بحسب كثرة الأحاديث على النّحو الآتي:

أ- **أبو هريرة** رضي الله عنه، رَوَى: خمسةَ آلافِ حديثٍ وثلاثمائةٍ وأربعةً وسبعين حديثًا.

ب- **عبد الله بن عمر** رضي الله عنهما، رَوَى: ألفين وستّمائةٍ وثلاثين حديثًا.

ج- **أنس بن مالك** رضي الله عنه، رَوَى: ألفين، ومائتين وستّةً وثمانين حديثًا.

---

(١) دراسات١/ ٢٣. وأحال في الحاشية على النّظر في كتاب: "مسند الرّبيع بن حبيب الفراهيديّ".

(٢) دراسات ١/ ٢٣.

(٣) هكذا عرّفهم زكريّا الأنصاريّ. فتح الباقي ٣/ ١٥.

د- **عائشة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رَوَتْ: ألفين ومائتين وعشرة أحاديث.

هـ- **عبد الله بن عبّاسٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رَوَى: ألفًا وستّمائةٍ وستّين حديثًا.

و- **جابرٌ بن عبد الله** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رَوَى: ألفًا وخمسمائةٍ وأربعين حديثًا.

ز- **أبو سعيدٍ الخدريُّ** رضي الله عنه، رَوَى: ألفًا ومائةً وسبعين حديثًا[١]. قال العراقيّ: «وليس في الصّحابة مَنْ يزيدُ حديثهُ على ألفٍ إلّا هؤلاء»[٢]. وقال السّيوطيّ في "ألفيّته":

وَالــمُكْثِرُونَ فِي رِوَايَةِ الأَثَرْ أَبُو هُرَيْرَةَ يَلِيهِ ابْنُ عُمَرْ
وَأَنَسٌ وَالْبَحْرُ كَالْخُدْرِيِّ وَجَابِرٌ وَزَوْجَةُ النَّبِيّ[٣]

وقال أحمد بن حنبل: «ستّة من أصحاب النَّبيّ ﷺ أَكْثَرُوا الرّواية عنه، وعُمِّروا: أبو هريرة، وابن عمر، وعائشة، وجابر بن عبد الله، وابن عبّاس، وأنس رضي الله عنهم؛ وأبو هريرة رضي الله عنه أكثرهم حديثًا، وحمل عنه الثّقات»[٤]، قال ابن كثير -معلّقًا-:

---

(١) ينظر: أسماء الصّحابة وما لكلّ واحدٍ منهم من العدد لابن حزم ص: ٣١-٣٢، وتلقيح فهوم أهل أثر ص: ٢٦٣، وشرح التّبصرة ٣/ ١٥-١٦،والشّذا الفيّاح ص: ٣٥٥، وفتح المغيث٤/ ٤٢، والتّدريب ٢/ ٢١٦-٢١٨، قال السّخاويّ: «والّذي يدلُّ لذلك ما نسب لبقيّ بن مخلد مِمّا أودعه في"مسنده"خاصّة؛ كما أفاده شيخنا، لا مطلقًا». فتح المغيث ٤/ ٤٢-٤٣.

(٢) شرح التّبصرة ٣/ ١٦. وينظر: الشّذا الفيّاح ص: ٣٥٥، فقد نقل كلام بقيّ بن مخلد بالنّصّ.

(٣) ألفيّة السّيوطيّ ص: ١٠٨.

(٤) علوم الحديث ص: ٢٦٥-٢٦٦، واختصار علوم الحديث ص: ١٥٧، وشرح التّبصرة ٣/ ١٤-١٥.

((قلت: وعبد الله بن عمرو، وأبو سعيد، وابن مسعود ﷺ، ولكنّه توفّي قديمًا؛ ولهذا لم يَعُدُّه أحمدُ بن حنبل في العبادلة، بل قال: العبادلة أربعة: عبد الله بن الزّبير، وابن عبّاس، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ))[1]، وقال السّخاويّ: ((ولهم سابعٌ، نبّه عليه المصنِّفُ[2]؛ تبعًا لابن كثير؛ وهو أبو سعيد الخدريّ ﷺ، فرَوَى له بقيٌّ ألفًا ومائةً وسبعين . . . وكذا أدرج ابنُ كثير في المكثرين ابن مسعود، وابن عمرو بن العاص ﷺ، ولم يبلغ حديثُ واحدٍ منهما -عند بقيٍّ- ألفًا؛ إذ حديث أوّلهما عنده: ثمانمائة وثمانية وأربعون، وثانيهما: سبعمائة))[3]. وهؤلاء هم المكثرون باعتبار ما حدّثوا به من الأحاديث، ويُلْحَظ أنّهم إمّا من صغار الصّحابة، أو مِمّن تأخّرت هجرته؛ كأبي هريرة ﷺ، ولكنّهم طالت أعمارُهم، وتأخّرت وفياتُهم حتّى مات كبارُ الصّحابة، وفني جمهورهم، فتعيَّنت الحاجة إليهم؛ فلذلك كثرت الرّواية عنهم، وتضاعفت أعداد أحاديثهم، وإلّا فهناك من الصّحابة من يشاركهم في كثرة الأحاديث، ولكن لم تتعيّن الحاجة إليهم، وشُغِلَ البعضُ بأعباء الخلافة، أو الوزارة، أو تصريف شؤون الدّولة؛ مِمّا لا ينوب فيه غيرهم عنهم. قال ابن حجر: ((أمّا من أكثر منهم، فمحمولٌ على أنّهم كانوا واثقين من أنفسهم بالتّثبّت، أو طالت أعمارهم فاحتيج إلى ما عندهم، فسُئلوا فلم يمكنهم الكتمان ﷺ))[4]. وسيأتي لهذا الموضوع مزيدُ بحثٍ[5].

---

(١) اختصار علوم الحديث ص: ١٦٠.

(٢) يعني: العراقيّ.

(٣) فتح المغيث ٤/ ٤٢-٤٣.

(٤) الفتح ١/ ٢٠١.

(٥) ينظر: ص: ٢٥٥ و ٢٥٦.

٢- الدّفاع عن أبي هريرة ﷺ؛ فيما أُثير حول كثرة مرويّاته.

تمهيد: يشتمل على أمرين:

أولًا: نبذة مختصرة من سيرة أبي هريرة ﷺ.

ثانيًا: أسباب توارد أصحاب الطّوائف، والفرق على الطّعن في أبي هريرة ﷺ.

أوّلًا: نبذة مختصرة من سيرة أبي هريرة ﷺ:

أ – اسمه، ونسبه، وكنيته، ونسبته: اختلفوا في اسمه، واسم أبيه اختلافًا كثيرًا(١)، وأشهر أسمائه، وأصحّها: عبد الرّحمن بن صخر(٢)، وكنيته: أبو هريرة،

(١) قال ابن عبد البرّ: ((اختلفوا فِي اسم أبي هريرة ﷺ، واسم أبيه اختلافًا كثيرًا، لا يحاط به، ولا يضبط في الجاهليَّة، والإسلام)). الاستيعاب ٤/ ٢٠٠-٢٠١، وقال: ((هذا الاختلاف، والاضطراب لا يصحُّ معه شيءٌ يعتمد عليه إلَّا أنَّ عبد الله، أو عبد الرّحمن؛ هو الّذي سكن إليه القلبُ فِي اسمه في الإسلام. والله أعلم)). السّابق ٤/ ٢٠٥، وقال ابن الأثير: ((ولولا الاقتداء بهم لتركنا هذه الأسماء؛ فإنّها كالمعدوم، لا تفيد تعريفًا، وإنّما هو مشهور بكنيته)). أسد الغابة ٦/ ٣٢٠.

(٢) ينظر: المستدرك ٣/ ٥٠٧، وتهذيب الأسماء ٢/ ٢٧٠، -قال النّوويّ: ((الأصحّ عند المحقِّقين الأكثرين ما صحّحه البخاريّ، وغيره من المتقنين أنّه عبد الرّحمن بن صخر))-، والسِّير٢/ ٥٧٨، والإصابة٤/ ٢٠٢، والتّقريب رقم: ٤٤٢٦. قال ابن حجر: ((فعند التأمَّل لا تبلغ الأقوال عشرة خالصة، ومرجعها من جهة صحّة النّقل إلى ثلاثة: عمير، وعبد الله، وعبد الرّحمن؛ الأوّلان محتملان في الجاهليّة، والإسلام، وعبد الرّحمن في الإسلام خاصّة)). الإصابة ٤/ ٢٠٢. وقال أبو هريرة ﷺ: ((كان اسمي عبد شمس)). أورده ابنُ حجر في التّهذيب ١٢/ ٢٩١، عن ابن خزيمة، وقال عنه: ((أصحَّ ما ورد في ذلك، ولا ينبغي أن يُعدل =

وأبو هرّ[(١)]. وهو دوسيٌّ، ودوس إحدى القبائل اليمنيّة العربيّة الأصيلة، وهم بطن من الأزد، والأزد من قحطان. قال ابن إسحاق: ((كان وسيطًا في دوس))[(٢)]. واختلف في اسم أُمّه[(٣)]،

= عنها؛ لأنَّه رَوَى ذلك عن الفضل بن موسى السّينانيّ، عن محمّد بن عمرو، وهذا إسنادٌ صحيحٌ متّصلٌ، وبقيّة الأقوال: إما ضعيفة السّند، أو منقطعة)). السّابق ١٢/ ٢٩٢، وقال عبد المنعم العليّ: ((الرّاجح عند العلماء: أنَّ اسمه في الجاهليّة عبد شمس)). دفاع عن أبي هريرة ص: ١٧.

(١) وناداه الرّسول ﷺ بكليهما ينظر: صحيح البخاريّ رقم: ٢٨٥، و٦٤٥٢، وفيهما ناداه: ((أبا هرّ))، ورقم: ٥٣٧٥، وفيه ناداه: ((أبا هريرة))، ولم يختلفوا في كنيته، بل صارت كاسمه، وقائمة مقامه. قال ابن عبد البرّ: ((وكنيته أَوْلى به على ما كنَّاه رسولُ الله ﷺ)) الاستيعاب ٤/ ٢٠٥، وقال: ((وقد غلبت عليه كنيته، فهو كمن لا اسم له غيرها)) السّابق ٤/ ٢٠٦، وكان يُفضِّل: أبا هرّ، ويقول: ((لأنَّ تكنوني بالذَّكر أحبّ إليّ من أن تكنوني بالأنثى)) رواه الحاكم ٣/ ٥٠٧، وعن سببها، يقول أبو هريرة ﷺ: ((كنتُ أرعى غنم أهلي، فكانت لي هريرة صغيرة، فكنت أضعها باللّيل في شجرةٍ، فإذا كان النّهار ذهبت بها معي، فلعبت بها؛ فكنَّوني: أبا هريرة)). رواه التّرمذيّ رقم: ٣٨٤٠، وقال: ((حسن غريب))، وقال ابن حجر: ((سند حسن)). الإصابة ٤/ ٢٠١، وينظر: صحيح التّرمذيّ للألبانيّ رقم: ٣٠١٦. وقال ابن عبد البرّ: ((وقد روينا عنه أنّه قال: كنت أحمل هرّة يومًا في كمّي فرآني رسول الله ﷺ فقال لي: ما هذه؟ ، فقلت: هرّة، فقال ﷺ: يا أبا هريرة)). وهذا أشبه عندي أن يكون النّبيّ ﷺ كنّاه بذلك. والله أعلم)). الاستيعاب ٤/ ٢٠٤.

(٢) الإصابة ٤/ ٢٠٠.

(٣) على أقوال؛ فقيل: ميمونة بنت صبيح رَضِيَ اللهُ عَنْهَا؛ قاله الطّبرانيّ في الكبير٢٥/ ٤٠، وقيل: ميمونة بنت صفيح بن الحارث؛ قاله ابن سعد، وابن الكلبيّ، والطّبرانيّ؛ فيما عزاه إليهم ابنُ كثير =

وكان بارًّا بها[(١)]، وقَدِمَت معه في هجرته، ولم تكن قد أسلمت، ثمّ أسلمت بعد. وعمّه: سعد بن أبي ذياب، أمير دوس[(٢)]، وخاله: سعد بن صفيح، من أشدّاء بني دوس[(٣)]، بل من أشدِّ أهل زمانه[(٤)]، فشَرَفُه، ومكانتُه جاءتا من جهة أعمامه، وأخواله[(٥)].

ب- أولاده: ذكروا له أربعةَ بنين؛ وهم: المحرّر-وهو أشهرهم، وأكبرهم-، ومحرّز، وعبد الرّحمن، وبلال، وابنةً واحدةً[(٦)]، تزوّجها سعيد بن المسيّب.

ج- إسلامه، وهجرته: روى البخاريّ في "صحيحه"[(٧)]: ((عن أبي هريرة ﷺ أنَّه لمّا أقبل يريد الإسلام...)) الحديث، وفي لفظٍ له: ((لمّا أقبل أبو هريرة ﷺ، ومعه غلامه،

= في البداية ٨/ ١٠٧، وقيل: ميمونة بنت صخر. التّهذيب١٢/ ٢٨٨، وقال ابن حجر: ((أميمة بنت صبيح، أو صفيح -بموحّدة، أو فاء مصغّرًا-بن الحارث؛ اختُلف في اسمها)). الإصابة٤/ ٢٣٥، وينظر: السِّير٢/ ٦١٢، والبداية ٨/ ١١٤-١١٥، ذكرا في سياق قصّة: ((وأنا أبو هريرة بن أميمة)).

(١) روى مسلم في صحيحه رقم: ١٦٦٥، عن ابن المسيّب، عن أبي هريرة ﷺ، قال: ((والّذي نفس أبي هريرة بيده، لولا الجهاد في سبيل الله، والحجُّ، وبرُّ أُمِّي، لأحببت أن أموت وأنا مملوكٌ))، قال: ((وبلغنا أَنَّ أبا هريرة ﷺلم يكن يحجّ حتّى ماتت أُمُّه؛ لصحبتها)).

(٢) دفاع عن أبي هريرة ص: ١٨.

(٣) الطّبقات الكبرى ٤/ ٣٢٥، ودفاع عن أبي هريرة ص: ٢١.

(٤) دفاع عن أبي هريرة ص: ٢١.

(٥) السّابق ص: ١٨.

(٦) قال عبد المنعم العليّ: ((لم أجد اسمها)). السّابق ص: ١٦٢. وأفدتُ منه في ذكر أولاده.

(٧) رقم: ٢٥٣٠.

وهو يطلب الإسلام. . .))[١]. قال ابنُ حجر: ((ظاهره أنّه لم يكن أسلم بعد))[٢]، ولكنَّه في ترجمة الطّفيل الدّوسيّ ﵁ ذَكَرَ إسلامَه، وقال: ((ذكره هشام بن الكلبيّ في قصَّة طويلة، وفيها: أنَّه دعا قومه إلى الإسلام، فأسلم أبوه، ولم تسلم أُمّه، وأجابه أبو هريرة ﵁ وحده. قلت: وهذا يدلّ على تقدُّم إسلامه))[٣]. وإسلام الطّفيل ﵁ كان بمكّة، قبل الهجرة بمدّة. قال المعلِّميّ: ((فعلى هذا؛ يكون إسلام أبي هريرة ﵁ قبل الهجرة، وإنّما تأخّرت هجرته إلى زمن خيبر))[٤]، وقال-أيضًا-: ((أسلم في بلده قبل الهجرة؛ وبهذا يكون من السّابقين إلى الإسلام، ولم يثبت ما يخالف ذلك، فأمّا من قال: أسلم عام خيبر، فإنَّما أراد هجرته، وقد ثبت في خبر هجرته؛ أنّه قَدِمَ مسلمًا))[٥]، ومِمّن ذَكَرَ قِدَمَ إسلامه، وأنَّه قبل هجرته: السّباعيّ[٦]، ومحمّد عجّاج[٧]. ولكن قال النّوويّ: ((قد أجمع العلماء على أنَّ إسلام أبي هريرة ﵁ كان سنة سبع من الهجرة))[٨].

وأمَّا هجرته فكانت في زمن خيبر في السّنة السّابعة، قال أبو هريرة ﵁: ((قدمت-والله- ورسول الله ﷺ بخيبر سنة سبع، وأنا يومئذٍ قد زدتُ على الثّلاثين سنةً

(١) السّابق رقم: ٢٥٣٢.

(٢) الفتح ٥/ ١٦٣.

(٣) السّابق ٨/ ١٠٢، والإصابة ٢/ ٢١٧.

(٤) الأنوار ص: ١٤٥.

(٥) السّابق ص: ٢٠٠.

(٦) السُّنَّة ومكانتها ص: ٣٥٩.

(٧) أبو هريرة ص: ٧٠.

(٨) شرح مسلم ٥/ ٧٧.

سنوات))[١]. ورجّح المعلِّميُّ أنَّ عمره كان عند هجرته نحو ستٍّ وعشرين سنة[٢]، ويرى العليُّ أنّه كان دون الثّلاثين؛ استدلالًا من عمره عند وفاته[٣]، وقال السّباعيّ: ((كان قد بلغ من العمر حينذاك نحوًا من ثلاثين سنة))[٤].

د-مدّة صحبته: قدم في خيبر سنة سبع في صفر، وتوفّي النَّبيّ ﷺ سنة إحدى عشرة، في ربيعٍ الأوّل؛ فتكون مدّة صحبته أكثر من أربع سنوات، وقد ورد في حديث حميد بن عبد الرّحمن: ((لقيت رجلًا صحب النَّبيّ ﷺ أربع سنين؛ كما صحبه أبو هريرة رضي الله عنه))[٥].

(١) رواه ابن سعد في الطّبقات الكبرى (الطّبقة الخامسة)١/ ٣٥٨-٣٥٩، وذكره عنه ابن كثير في البداية ٨/ ١١١، وابن حجر في الإصابة ٤/ ٢٠٦. وهذا الوارد عنه رضي الله عنه أوْلى، لولا أنّ في الإسناد إليه الواقديّ؛ وهو متروك.

(٢) الأنوار ص: ١٤٥.

(٣) دفاع عن أبي هريرة ص: ٢٦.

(٤) السُّنَّة ومكانتها ص: ٣٢٣.

(٥) رواه أبو داود رقم: ٨١، والنّسائيّ١/ ١٣٠، وغيرهما، قال ابن حجر: ((إسناده صحيح))، بلوغ المرام ص٨. وينظر في مدَّة صحبته: الفتح ٧/ ٤٢١، والسِّير ٢/ ٤٢٦، ودفاع عن أبي هريرة ص: ٢٦، وورد عند البخاريّ رقم: ٣٥٩١ عنه رضي الله عنه قال: ((صحبت رسول الله ﷺ ثلاث سنين لم أكن في سِنِيَّ أحرص على أن أعي الحديث منِّي فيهنَّ))، قال ابن حجر: ((قوله: ((ثلاث سنين)) كذا وقع! وفيه شيء؛ لأنّه قدم في خيبر سنة سبع، وكانت خيبر في صفر، ومات النَّبيّ ﷺ في ربيع الأوّل سنة إحدى عشرة؛ فتكون المدّة أربع سنين وزيادة، وبذلك جزم حميدُ بن عبد الرّحمن . . . فكأنّ أبا هريرة رضي الله عنه اعتبر المدّة الّتي لَازَم فيها النَّبيّ ﷺ الملازمة الشّديدة، وذلك بعد قدومهم من خيبر، أو لم يعتبر الأوقات الّتي وقع فيها سفر النَّبيّ ﷺ من =

هـ-من فضائله: روى مسلم في "صحيحه"[(١)] عن أبي هريرة ﷺ قال: ((كنت أدعو أُمِّي إلى الإسلام، وهي مشركة، فدعوتها يومًا فأسمعتني في رسول الله ﷺ ما أكره، فأتيت رسول الله ﷺ، وأنا أبكي، قلت: يا رسول الله، إنِّي كنت أدعو أُمِّي إلى الإسلام فتأبى عليّ، فدعوتها اليوم، فأسمعتني فيك ما أكره، فادع الله أن يهدي أُمَّ أبي هريرة، فقال رسول الله ﷺ: «اللّهم اهدِ أُمَّ أبي هريرة»، فخرجتُ مستبشرًا بدعوة نبيّ الله ﷺ، فلمّا جئت فصرت إلى الباب، فإذا هو مجافٍ، فسَمِعَتْ أُمِّي خشف قدميّ، فقالت: مكانك يا أبا هريرة، وسمعتُ خضخضة الماء، قال: فاغتسلتْ، ولبست درعها، وعجلت عن خمارها، ففتحت الباب، ثمّ قالت: يا أبا هريرة، أشهد أنْ لا إله إلَّا الله، وأشهد أنَّ محمّدًا عبده ورسوله، قال: فرجعت إلى رسول الله ﷺ فأتيته، وأنا أبكي من الفرح، قال: قلت: يا رسول الله، أبشر قد استجاب الله دعوتك، وهدى أُمَّ أبي هريرة، فحمد الله، وأثنى عليه، وقال خيرًا قال: قلت: يا رسول الله، ادعُ الله أن يُحبِّبني أنا، وأُمِّي إلى عباده المؤمنين، ويُحبِّبَهم إلينا، قال: فقال رسول الله ﷺ: «اللّهم حَبِّب عُبيدك هذا-يعني: أبا هريرة-، وأُمّه إلى عبادك المؤمنين، وحبِّب إليهم المؤمنين». فما خُلق مؤمنٌ يسمع بي، ولا يراني إلَّا أحبَّني)). قال ابن كثير: ((وهذا الحديث من دلائل النّبوّة، فإنّ أبا هريرة ﷺ مُحبَّب إلى جميع النّاس))[(٢)]. والأحاديث الواردة في فضل أهل اليمن تشمله؛ فإنّه منهم، وقال أبو هريرة ﷺ: ((قلت:

= غزوه، وحجّه، وعمره، لأنّ ملازمته له فيها لم تكن كملازمته له في المدينة، أو المدّة المذكورة بقيد الصّفة الّتي ذكرها من الحرص، وما عداها لم يكن وقع له فيها الحرص المذكور، أو وقع له لكن كان حرصه فيها أقوى. والله أعلم)). الفتح ٦/ ٦٠٨.

(١) رقم: ٢٤٩١.

(٢) البداية ٨/ ١٠٨.

يا رسول الله، إنِّي إذا رأيتُك طابت نفسي، وقرَّت عيني))[١].

و- **حفظه، وعدد أحاديثه:** هو راوية الإسلام، وحافظة الصّحابة روى عن رسول الله ﷺ: (٥٣٧٤) حديثًا؛ كما جاء في "مسند بقيّ بن مخلد"[٢]. قال الشّافعيّ: ((أبو هريرة ﷺ أحفظ من رَوَى الحديث في دهره))[٣]، وقال أحمد بن حنبل: ((أبو هريرة ﷺ أكثرهم حديثًا، وحمل عنه الثّقات))[٤]، وقال الحاكم -عن سبب بِدْئِه بفضائله ﷺ-: ((لحفظه لحديث المصطفى ﷺ، وشهادة الصّحابة والتّابعين له بذلك، فإنَّ كلَّ من طلب حفظ الحديث من أوَّل الإسلام، وإلى عصرنا هذا فإنَّهم من أتباعه، وشيعته؛ إذ[٥] هو أوّلهم، وأحقّهم باسم الحفظ))[٦]، وقال ابن الصّلاح: ((أكثر الصّحابة حديثًا عن رسول الله ﷺ أبو هريرة ﷺ؛ رُوي ذلك عن سعيد بن أبي الحسن، وأحمد بن حنبل؛ وذلك من الظّاهر الّذي لا يخفى على حديثيٍّ))[٧]، وقال ابن حجر: ((قد أجمع أهلُ الحديث على أنَّه ﷺ أكثر الصّحابة حديثًا))[٨]، وحكى الإجماعَ-

(١) رواه أحمد رقم: ٧٩٣٢.

(٢) ينظر: ص: ٢٢٣.

(٣) الإصابة ٤/ ٢٠٣.

(٤) علوم الحديث ص: ٢٦٦، واختصار علوم الحديث ص: ١٥٧، وشرح التّبصرة٣/ ١٤-١٥.

(٥) في "المستدرك": ((إن)).

(٦) المستدرك ٣/ ٥١٢.

(٧) علوم الحديث ص: ٢٦٥.

(٨) الإصابة ٤/ ٢٠٢.

أيضًا-النّوويُّ[١]، وقال الذّهبيّ: ((كان حفظ أبي هريرة ﷺ الخارق من معجزات النّبوّة))[٢]، وكذلك عدّه ابنُ حجر من المعجزات-كما سيأتي-. وروى البخاريّ[٣] عن أبي هريرة ﷺ قال: ((قلت: يا رسول الله، إنِّي أسمع منك حديثًا كثيرًا أنساه، قال: ابسُطْ رداءك، فبسطته، قال: فغرف بيديه[٤]، ثمّ قال: ضُمَّه، فضممتُه فما نسيتُ شيئًا بعده))، وفي لفظٍ له: «شهدت من رسول الله ﷺ ذات يوم، وقال: من يبسط رداءه حتّى أقضي مقالتي، ثمّ يقبضه، فلن ينسى شيئًا سمعه منِّي، فبسطت بردة كانت عليَّ، فوالذي بعثه بالحقِّ ما نسيت شيئًا سمعته منه»[٥]، ورواه مسلم[٦]، ولفظه: عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «من يبسط ثوبه فلن ينسى شيئًا سمعه منّي»، فبسطتُ ثوبي حتّى قضى حديثه، ثمّ ضممتُه إليّ فما نسيتُ شيئًا سمعته منه))[٧].

(١) ينظر: فتح المغيث ٤/ ٤٢. وسيأتي قول أبي هريرة في عبد الله بن عمرو ﷺ أنّه أكثر منه حديثًا، وتوجيهه.

(٢) السّير٢/ ٥٩٤. وقال: ((سيِّد الحفّاظ الأثبات)). السّابق٢/ ٥٧٨، وقال: ((أبو هريرة ﷺ إليه المنتهى في حفظ ما سمعه من الرّسول-عليه الصّلاة والسّلام-، وأدائه بحروفه)). السّابق٢/ ٦١٩، وقال: ((وقد كان أبو هريرة ﷺ وثيق الحفظ؛ ما علمنا أنّه أخطأ في حديثٍ)). السّابق ٢/ ٦٢١.

(٣) صحيح البخاري رقم: ١١٩.

(٤) في لفظٍ عند البخاريّ: ((أو قال: غرف بيده فيه)).

(٥) صحيح البخاريّ رقم: ٧٣٥٤.

(٦) صحيح مسلم رقم: ٢٤٩٢.

(٧) قال العلائيّ-فيما أفادته بعض هذه الرّوايات-: ((مصرِّحةٌ بأنَّ عدم نسيانه لم يكن مختصًّا بما قاله =

قال ابن حجر-فيما دلّ عليه الحديث-: ((فضيلةٌ ظاهرةٌ لأبي هريرة ﷺ، ومعجزةٌ واضحةٌ من علامات النّبوّة؛ لأنَّ النّسيان من لوازم الإنسان، وقد اعترف أبو هريرة ﷺ بأنَّه كان يكثر منه، ثمّ تخلَّف عنه ببركة النَّبيّ ﷺ))[(١)]، وقال-أيضًا-: ((الحديث المذكور من علامات النّبوّة، فإنَّ أبا هريرة ﷺكان أحفظ النّاس للأحاديث النَّبويّة في عصره))[(٢)]. وروى البخاريّ في "تاريخه[(٣)]" عن محمّد بن عمارة بن

= النَّبيّ ﷺ في ذلك المجلس، بل هو شاملٌ لجميع ما سمعه منه في ذلك المجلس وغيره)). منيف الرّتبة ص: ١٠٢، وقال ابن حجر: ((تنكير: ((شيئًا))، بعد النَّفي ظاهر العموم في عدم النّسيان منه لكلِّ شيءٍ من الحديث وغيره، ووقع في رواية ابن عيينة، وغيره عن الزّهريّ في الحديث الماضي: ((فوالّذي بعثه بالحقِّ ما نسيتُ شيئًا سمعته منه))، وفي رواية يونس عند مسلم: ((فما نسيتُ بعد ذلك اليوم شيئًا حدَّثني به))؛ وهذا يقتضي تخصيص عدم النّسيان بالحديث، ووقع في رواية شعيب: ((فما نسيت من مقالته تلك من شيء))؛ وهذا يقتضي عدم النّسيان بتلك المقالة فقط، لكن سياق الكلام يقتضي ترجيح رواية يونس، ومن وافقه؛ لأنَّ أبا هريرة نبَّه به على كثرة محفوظه من الحديث، فلا يصحُّ حمله على تلك المقالة وحدها، ويحتمل أن تكون وقعت له قضيّتان؛ فالّتي رواها الزّهريّ مختصَّة بتلك المقالة، والقضيّة الّتي رواها سعيد المقبريّ عامّة)). الفتح ١/ ٢١٥.

(١) الفتح ١/ ٢١٥.

(٢) الإصابة ٤/ ٢٠٥.

(٣) التّاريخ الكبير ١/ ١٨٦-١٨٧. وروى الحاكم في " المستدرك٣/ ٥١٠"-وصحّح إسناده، ووافقه الذّهبيّ-: ((عن أبي الزعيزعة-كاتب مروان بن الحكم-أنَّ مروان دعا أبا هريرة ﷺ، فأقعدني خلف السَّرير، وجعل يسأله، وجعلتُ أكتب، حتّى إذا كان عند رأس الحول دعا به، فأقعده وراء الحجاب، فجعل يسأله عن ذلك، فما زاد، ولا نقص، ولا قَدَّم ولا أَخَّر)). قال الذّهبيّ-معلِّقًا-: ((هكذا فليكن الحفظ)). السِّير٢/ ٥٩٨.

عمرو بن حزم: ((أنَّه قعد في مجلس فيه أبو هريرة ﵁، وفيه مشيخة من أصحاب رسول الله ﷺ بضعة عشر رجلًا، فجعل أبو هريرة ﵁ يُحدِّثهم عن النَّبيّ ﷺ، فلا يعرفه بعضهم، ثمّ يتراجعون فيه، فيعرفه بعضهم، ثمّ يُحدِّثهم ولا يعرفه بعضهم، ثمّ يعرفه حتّى فعل ذلك مرارًا، فعرفت يومئذ أنّ أبا هريرة ﵁ أحفظ النّاس عن رسول الله ﷺ))، وقال البخاريّ: ((رَوَى عنه نحو ثمانمائة نفسٍ؛ من صاحبٍ، وتابعٍ من أهل العلم))[1]، قال العلائيّ: ((وهذا يقتضي إجماع الأمّة كلِّها على قبول روايته، وعدم التّوقّف فيها))[2]، وقال له عثمان ﵁: ((حفظ الله عليك دينك، كما حفظت علينا ديننا))[3]، وقال أبو هريرة ﵁: ((لا أعرف أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ أحفظ لحديثه منّي))[4]، وروى البخاريّ[5] عن أبي هريرة ﵁ قال: ((ما من أصحاب

(١) ينظر: الاستيعاب ٤/ ٢٠٦، وأسد الغابة ٦/ ٣٢١، ومنيف الرّتبة ص: ١٠٠، والبداية ٨/ ١٠٧، والإصابة ٤/ ٢٠٣. وسَرَدَ عبد المنعم العليّ قائمةً بأسماء الرُّواة عنه ﵁، ومواضع رواياتهم في الكتب المسندة، أو من ذكر روايتهم عنه في الكتب، وبلغ بهم ٧٢٦ راويًا، وأَلْحَق بهم ٣٨ راويًا من المهملين أو المجهولين مِمّن لم يتّضح له أمرهم. قال: ((فإذا أضفنا هؤلاء إلى الأسماء الواضحة الّتي أحصيناها فإنّ العدد يرتفع إلى: ٧٦٦ راويًا، وكان البخاريّ قد قال: إنّهم نحو الثّمانمائة، وبهذا يكون البخاريّ دقيقًا جدًّا في إحصائه)). دفاع عن أبي هريرة ص: ٢٧٣- ٣١٥، وينظر ص: ٣٢١ منه.

(٢) منيف الرّتبة ص: ١٠١.

(٣) ينظر: السّابق ص: ١٠٣.

(٤) التّذكرة ١/ ٣٠.

(٥) صحيح البخاريّ رقم: ١١٣.

النَّبيّ ﷺ أحدٌ أكثر حديثًا عنه منِّي، إلَّا ما كان من عبد الله بن عمرو؛ فإنّه كان يكتب، ولا أكتب»[1].

ز- **صفته الخَلْقِيّة:** قال عبد الرّحمن بن أبي لبيبة: «آدم، بعيد ما بين المنكبين، ذو ضفيرتين، أفرق الثنيَّتين»[2]. وقال قرَّة بن خالد: «قلت لمحمّد بن سيرين: ما كان

(١) قال ابن حجر: «قوله: «فإنّه كان يكتب، ولا أكتب». هذا استدلالٌ من أبي هريرة ﷺ على ما ذكره من أكثريّة ما عند عبد الله بن عمرو؛ أي: ابن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على ما عنده، ويستفاد من ذلك: أنَّ أبا هريرة ﷺكان جازمًا بأنّه ليس في الصّحابة أكثر حديثًا عن النَّبيّ ﷺ منه إلَّا عبد الله ﷺ، مع أنَّ الموجود المرويّ عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أقلّ من الموجود المرويّ عن أبي هريرة ﷺ بأضعاف مضاعفة، فإنْ قلنا: الاستثناء منقطع فلا إشكال؛ إذ التّقدير: لكن الّذي كان من عبد الله ﷺ؛ وهو الكتابة لم يكن منِّي، سواء لزم منه كونه أكثر حديثًا؛ لما تقتضيه العادة أم لا، وإنْ قلنا: الاستثناء متّصل، فالسّبب فيه من جهات:

أحدها: أن عبد الله ﷺكان مشتغلًا بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتّعليم؛ فَقلَّت الرّواية عنه.

ثانيها: أنّه كان أكثر مقامه بعد فتوح الأمصار بمصر، أو بالطّائف، ولم تكن الرِّحلة إليهما مِّمن يطلب العلم كالرّحلة إلى المدينة، وكان أبو هريرة ﷺ متصدِّيًا فيها للفتوى، والتّحديث إلى أن مات، ويظهر هذا من كثرة مَنْ حمل عن أبي هريرة ﷺ، فقد ذكر البخاريّ أنّه روى عنه ثمانمائة نفسٍ من التّابعين، ولم يقع هذا لغيره.

ثالثها: ما اختصّ به أبو هريرة ﷺ من دعوة النَّبيّ ﷺ له بأنْ لا ينسى ما يُحدِّثه به.

رابعها: أنّ عبد الله ﷺ كان قد ظفر في الشّام بحمل جملٍ من كُتُبِ أهل الكتاب، فكان ينظر فيها، ويُحدِّث منها؛ فتجنّب الأخذَ عنه لذلك كثيرٌ من أئمّة التّابعين. والله أعلم». الفتح ١/ ٢٠٧، وينظر: فتح المغيث ٤/ ٤٣، والأنوار ص: ٤٢.

(٢) الطّبقات الكبرى٤/ ٣٣٤، وتاريخ الإسلام (٤١-٦٠هـ، ص: ٣٤٩)، والبداية٨/ ١٠٧، =

لونه؟ قال: أبيض))[١].

ح- خوفه، وورعه، وزهده، وعبادته: كان أبو هريرة ﷺ يبتدئ حديثه بأن يقول: ((قال رسول الله ﷺ، أبو القاسم، الصّادق المصدوق: «من كذب عليّ متعمّدًا فليتبوّأ مقعده من النّار»[٢]، وقال أبو عثمان النّهديّ: ((تضيّفت أبا هريرة ﷺ سبعًا، فكان هو، وامرأته، وخادمه يعتقبون اللّيل أثلاثًا يصلّي هذا، ثمّ يوقظ هذا))[٣]، وقال أبو هريرة ﷺ: ((إنّي لأُجزّئ اللّيل ثلاثة أجزاءٍ: فثلثٌ أنام، وثلثٌ أقوم، وثلثٌ أتذكّر أحاديث رسول الله ﷺ))[٤]، وكان ﷺ يُسبّح كلّ يوم اثنتي عشرة ألف تسبيحة، يقول: ((أُسبّح بقدر ذنبي))[٥]، وقال محمّد بن سيرين: ((كنّا عند أبي هريرة ﷺ، وعليه ثوبان ممشّقان من كتّانٍ، فتمخّط، فقال: بَخْ بَخْ أبو هريرة يتمخّط في الكتّان، لقد رأيتني وإنّي لأخرُّ فيما بين منبر رسول الله ﷺ إلى حجرة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مغشيًّا عليّ، فيجيء الجائي فيضع رجله على عنقي، ويرى أنّي مجنونٌ، وما بي من جنونٍ، ما بي

= والإصابة ٤/ ٢٠٤.

(١) الطّبقات الكبرى ٤/ ٣٣٣، والإصابة ٤/ ٢٠٤.

(٢) رواه أحمد رقم: ٩٣٥٠.

(٣) رواه البخاريّ رقم: ٥٤٤١.

(٤) سنن الدّارميّ ١/ ٨٢، والجامع للخطيب ٢/ ٢٦٤.

(٥) عزاه ابنُ حجر لابن سعد، وقال: ((بسند صحيح)). الإصابة٤/ ٢٠٧، وينظر: التّذكرة ١/ ٣٥، ورواه ابن أبي شيبة رقم: ٢٦٧٢٢٠بلفظ: ((...بقدر ديتي))، وكذا في تاريخ دمشق٦٧/ ٣٦٣، وتاريخ الإسلام (٤١-٦٠هـ، ص: ٣٥٥)، والسّير٢/ ٦١٠، والبداية ٨/ ١١٣.

إلَّا الجوع))(١)، وعن سعيدٍ المقبريِّ، عن أبي هريرة ﷺ، أنَّه مرَّ بقوم بين أيديهم شاةٌ مصليَّةٌ، فدعوه، فأبى أن يأكل، وقال: «خرج رسول الله ﷺ من الدُّنيا، ولم يشبع من خبز الشَّعير»(٢)، وكان ﷺ يصوم الخميس، والاثنين، وقال: ((إنّهما يومان ترفع فيهما الأعمال))(٣)، وكانت له زنجيَّة، قد غمَّتهم بعملها، فرفع عليها السَّوط يومًا، فقال: ((لولا القصاص لأغشيتك به، ولكنِّي سأبيعك مِمَّن يُوفِّيني ثمنك، اذهبي فأنت لله ﷻ))(٤)، وقال ﷺ: ((لمَّا قدمتُ على النَّبيّ ﷺ قلت-في الطّريق-:

يَـــا لَيْلَـــةً مِـــنْ طُولِهَـــا وَعَنَائِهَـــا ... عَـــلَى أَنَّهَـــا مِـــنْ دَارَةِ الْكُفْـــرِ نَجَّـــت

قال: وأَبَقَ منِّي غلامٌ لي في الطّريق، قال: فلمَّا قدمت على النَّبيّ ﷺ بايعته، فبينا أنا عنده إذ طلع الغلامُ، فقال لي رسول الله ﷺ: «يا أبا هريرة، هذا غلامك، فقلت هو حرٌّ لوجه الله فأعتقته»(٥)، وعن أبي رافع قال: ((كان مروان ربّما استخلف

(١) رواه البخاريّ رقم: ٧٣٢٤.

(٢) السّابق رقم: ٥٤١٤.

(٣) تاريخ دمشق٦٧/ ٣٦٣، والسِّير٢/ ٦١٠، وتاريخ الإسلام (٤١-٦٠هـ ص: ٣٥٥).

(٤) الزّهد لأحمد ص: ٢٢١، والحلية ١/ ٣٨٤، والبداية ٨/ ١١٦.

(٥) رواه البخاريّ رقم: ٢٥٣١، وفي لفظٍ له رقم: ٢٥٣٠: ((أما إنّي أشهدك أنّه حرٌّ)). وأخرجها في مواضع أخرى رقم: ٢٥٣٢، ٤٣٩٣. قال المعلِّميّ: ((فقد يكون الغلام أَبَقَ منه قبل صحبته للرّفقة؛ وبهذا تبيَّن أنّ في القصّة منقبتين له: الأولى: أنَّ إخدامه لنفسه إنّما كان ليبلغ إلى النَّبيّ ﷺ، ودار الإسلام، والثّانية: أنّه مع قِلّة ذات يده أعتق غلامه؛ شكرًا لله تعالى على إبلاغه مقصده)). الأنوار ص: ١٤٤.

أبا هريرة ﷺ على المدينة، فيركب حمارًا قد شدّ عليه برذعة[١]، وفي رأسه خلبة[٢] من ليف، فيسير فيلقى الرّجل، فيقول: الطّريق، قد جاء الأمير، وربّما أتى الصّبيانَ، وهم يلعبون باللّيل لُعْبة الأعراب[٣]، فلا يشعرون بشيءٍ حتّى يُلقي نفسه بينهم، ويضرب برجليه، فيفزع الصّبيان فيفرّون، وربّما دعاني إلى عشائه باللّيل، فيقول: دع العراق[٤] للأمير، فأنظر فإذا هو ثريد بزيت))[٥]، وقال الذّهبيّ: ((ولمّا أسلم كان فقيرًا من أصحاب الصُّفّة، ذاق جُوعًا وفاقة، ثمّ استعمله عمر ﷺ وغيره، وولي إمرة المدينة في زمن معاوية ﷺ))[٦]، وقال أبو نعيم الأصبهانيّ: ((وهو أشهر من سكن الصُّفَّة، واستوطنها طول عمر النَّبيّ ﷺ، ولم ينتقل عنها، وكان عريفَ مَنْ سكن الصّفة من القاطنين، ومن نزلها من الطّارقين))[٧]، وعن ثعلبة بن أبي مالك: ((أنّ أبا هريرة ﷺ أقبل في السُّوق يحمل حزمة حطب؛ وهو يومئذ خليفة لمروان، فقال: أوسع الطّريق للأمير يا ابن أبي مالك، فقلت له: يكفي هذا، فقال: أوسع الطّريق للأمير، والحزمة

(١) البرذعة: الحلس الّذي يُلقى تحت الرّحل، وخصّ بعضهم به الحمار. لسان العرب ١/ ٢٥٢.

(٢) جمعها: خلب، وهو: اللّيف، وقد يسمّى الحبل نفسه خلبة. ينظر: النّهاية ٢/ ٥٨.

(٣) في "الطّبقات الكبرى": ((الغراب)).

(٤) واحده: العرْق بالسّكون؛ وهو: العظم إذا أخذ عنه معظم اللّحم، يقال: عرقت العظم، واعترقته، وتعرّقته إذا أخذت عنه اللّحم بأسنانك. النّهاية ٣/ ٢٢٠.

(٥) الطّبقات الكبرى٤/ ٣٣٦، وتاريخ دمشق٦٧/ ٣٧٢، والسِّير٢/ ٦١٤، وتاريخ الإسلام(٤١-٦٠هـ ص: ٣٥٦).

(٦) تاريخه (٤١-٦٠هـ ص: ٣٤٩).

(٧) الحلية ١/ ٣٧٦.

عليه))[(١)]، وعن أبي هريرة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: «أَلَا تسألني من هذه الغنائم الّتي يسألني أصحابك؟ فقلت: أسألك أن تُعلِّمني مِمّا علّمك الله»[(٢)].

ط- وفاته: اختُلف في سنة وفاته، فقيل: ٥٧، وقيل: ٥٨، وقيل: ٥٩، وذكر ابن حجر أنّ المعتمد في وفاته ٥٧[(٣)]، وكان عمره ٧٨، ومات بقصره بالعقيق، وحُمِل إلى

(١) الحلية١/ ٣٨٤-٣٨٥، وتاريخ دمشق٦٧/ ٣٧٢-٣٧٣، وتاريخ الإسلام (٤١-٦٠هـ ص: ٣٥٦)، والسِّير ٢/ ٦١٤.

(٢) الحلية ١/ ٣٨١، ومعرفة الصّحابة ٤/ ١٨٩٠، وتاريخ دمشق ٦٧/ ٣٢٩ -٣٣٠، والتّذكرة ١/ ٣٤-٣٥، والسِّير ٢/ ٥٩٤، والبداية ٨/ ١١٥. وقال محقِّقو"السِّير": ((رجاله ثقات)).

(٣) الإصابة ٤/٢٠٨. وعن عمير بن هانئ، قال: قال أبو هريرة ﷺ: ((اللَّهمَّ لا تُدركني سنة ستِّين، قال: فتُوفِّي فيها، أو قبلها بسنةٍ)). تاريخ أبي زرعة ١/٦٨، ٦٩، وتاريخ دمشق٥٩/ ٢١٧، والسِّير ٢/٦٢٦، وتاريخ الإسلام (٤١-٦٠هـ ص: ٣٥٧)، والبداية٨/ ١١٨، والإصابة ٤/ ٢٠٧، ودخل مروان على أبي هريرة ﷺ في شكواه، فقال: ((شفاك الله يا أبا هريرة، فقال: اللهم إنِّي أحبّ لقاءك فأحبّ لقائي، قال: فما بلغ مروان وسط السّوق حتّى مات)). الطّبقات الكبرى ٤/ ٣٣٩، والإصابة ٤/ ٢٠٧، وعن أبي سلمة بن عبد الرّحمن، قال: ((دخلت على أبي هريرة ﷺ، وهو وجع شديد الوجع فاحتضنته، فقلت: اللهمّ اشفِ أبا هريرة، قال: اللهمّ لا ترجعها؛ قالها مرّتين، ثمّ قال: إن استطعت أن تموت فمت، فوالّذي نفس أبي هريرة بيده ليأتينّ على النّاس زمان يكون الموت أحبّ إلى أحدكم من الذّهبة الحمراء، وليأتينّ على النّاس زمان يمرّ الرّجل على قبر أخيه المسلم فيتمنّى أنّه صاحبه)). رواه ابن أبي الدّنيا في المحتضرين ص: ٢٠٤-٢٠٥. وصحّح إسنادَه ابنُ حجر في الإصابة٤/ ٢٠٧، وعن سلم بن بَشير بن حَجْلٍ قال: بكى أبو هريرة ﷺفي مرضه، فقيل له: ما يبكيك يا أبا هريرة؟ قال: ((أما إنِّي لا أبكي على دنياكم هذه، ولكنِّي أبكي لبعد سفري، وقلَّة =

المدينة فدفن بها. قال ابن عبد البرّ: ((ولم يزل يسكن المدينة، وبها كانت وفاته))[١]، وقال الواقديّ: ((كان أبو هريرة ﷺ ينزل ذا الحليفة))[٢].

ثانيًا: أسباب توارد أصحاب الطّوائف والفرق على الطّعن في أبي هريرة ﷺ:

بَيَّنها الحافظُ أبو بكر بن خزيمة، فقال: ((وإنّما يتكلّم في أبي هريرة ﷺ؛ لدفع أخباره من قد أعمى الله قلوبهم، فلا يفهمون معاني الأخبار؛ **إمَّا معطِّل جهميٌّ**: يسمع أخباره، الّتي يرونها خلاف مذهبهم -الذي هو كفر- فيشتمون أبا هريرة ﷺ، ويرمونه بما الله تعالى قد نزّهه عنه؛ تمويهًا على الرِّعَاءِ، والسَّفل؛ أنَّ أخباره لا تثبت بها الحجّة. **وإمّا خارجيٌّ**: يَرَى السّيف على أمّة محمّد ﷺ، ولا يَرى طاعة خليفة، ولا إمام، إذا سمع أخبار أبي هريرة ﷺ عن النَّبيّ ﷺ خلاف مذهبهم؛ الّذي هو ضلال لم يجد حيلةً في دفع أخباره بحجّةٍ وبرهانٍ؛ كان مفزعه الوقيعة في أبي هريرة ﷺ. **أو قدريّ**: اعتزل الإسلام، وأهله، وكَفَّر أهل الإسلام؛ الّذين يتّبعون الأقدار الماضية الّتي قدّرها الله تعالى، وقضاها قبل كسب العباد لها، إذا نظر إلى أخبار أبي هريرة ﷺ؛ الّتي قد رواها عن النَّبيّ ﷺ في إثبات القدر لم يجد بحجّةٍ يريد[٣] صحّة مقالته؛ الّتي هي

= زادي، أصبحت في صعودٍ مهبطةٌ على جنَّةٍ ونارٍ، فلا أدري إلى أيّهما يسلك بي)). الزّهد لابن المبارك رقم: ١٥٤، (زيادات نسخة نعيم بن حمّاد)، والطّبقات الكبرى ٤/ ٣٣٩، وكتاب المحتضرين لابن أبي الدّنيا ص: ١٣٩، و٢٠٠-٢٠١.

(١) الاستيعاب ٤/ ٢٠٦.

(٢) الطّبقات الكبرى ٤/ ٣٤٠.

(٣) كذا في "المستدرك"-المطبوع-: ولعلّ الأقرب: ((حجّةً تؤيّد)).

كفر وشرك كانت حجّته عند نفسه؛ أنّ أخبار أبي هريرة ﷺ لا يجوز الاحتجاج بها. **أو جاهلٌ**: يتعاطى الفقه ويطلبه من غير مظانّه، إذا سمع أخبار أبي هريرة ﷺ فيما يخالف مذهب من قد اجتبى مذهبه، وأخباره؛ تقليدًا بلا حجّةٍ، ولا برهانٍ كلّم[(١)] في أبي هريرة ﷺ، ودفع أخباره؛ الّتي تخالف مذهبه، ويحتجّ بأخباره على مخالفيه[(٢)]، إذا كانت أخباره موافقة لمذهبه))[(٣)]. ويلتحق بهؤلاء: المستشرقون، والمستغربون. قال أحمد شاكر: ((قد لهج أعداء السُّنَّة؛ أعداء الإسلام في عصرنا، وشغفوا بالطّعن في أبي هريرة ﷺ، وتشكيك النّاس في صدقه، وفي روايته، وما إلى ذلك أرادوا، وإنّما أرادوا أن يصلوا -زعموا- إلى تشكيك النّاس في الإسلام؛ تبعًا لسادتهم الـمُبشِّرين، وما كانوا بأوّل من حارب الإسلام في هذا الباب، ولهم في ذلك سلف من أهل الأهواء قديمًا))[(٤)]. فالطّعن في أبي هريرة ﷺ لا يرجع إلى ذاته، ولا يُراد به شخصه، وإنّما

(١) كذا في السّابق: ولعلّ الأقرب: ((تكلّم)).

(٢) في السّابق: ((مخالفته)).

(٣) المستدرك ٣/ ٥١٣.

(٤) حاشية المسند ١٢/ ٨٤-٨٥. قال محمّد أبو شهبة: ((لم أجد أحدًا من الصّحابة -فيما أعلم- تعرّض لسهام النّقد الظّالم بمثل ما تعرَّض له الصّحابيّ الجليل أبو هريرة ﷺ؛ وهذه الحملة الجائرة تضرب في القدم إلى آماد بعيدة، ثمّ جاء بعضُ المستشرقين فوقعوا على أقوال هؤلاء المتحاملين، فأخذوا وزادوا وأعادوا فيها، وهم -يشهد الله- يريدون من الطّعن في الصّحابة حِينًا، وفى السُّنَّة حِينًا آخر تشكيك المسلمين في الأصل الثّاني من أصول التّشريع في الإسلام؛ وهي السُّنَّة، وتقليل الثّقة بها، وقد نجح المستشرقون إلى حدّ ما في التّأثير في بعض الكُتَّاب =

المقصود الأحاديث الّتي وعَاها، والسُّنَّة الّتي رواها، وهي تتضمّن الرّدّ على هؤلاء المخالفين، وعقائدهم الباطلة، وآرائهم الفاسدة، ولو خَلُصَ لهم الطّعن فيه ﷺ؛ لتوصّلوا إلى الطّعن في أحاديث رسول الله ﷺ؛ فإنّ أبا هريرة ﷺ كان أكثر الصّحابة حديثًا.

دراسة بعض الطُّعون، والشُّبه الّتي أثيرت حول أبي هريرة ﷺ، ومرويّاته

لا ريب أنّ للصّحابة ﷺ مكانة كبيرة، وحرمة عظيمة، فلا يليق بجنابهم، ولا يحسن بمقامهم أن تُثَار حولهم، أو مرويّاتهم الشّبهات، فضلًا عن توجيه سهام النّقد، أو الطّعن إليهم، فهم عدول بتعديل الله، ورسوله ﷺ -كما سبق- وكفاهم بذلك شرفًا، وفضلًا، ومكانةً وسؤددًا، ولمّا تصدّى بعضُ المغرضين؛ مِمّن ينتسب إلى الإسلام، ويدّعي العلم للطّعن في بعضهم، وإثارة الشّبهات حول مرويّاتهم؛ مِمّا تضمّن إساءةً للأدب معهم، وطعنًا فيهم، وتشكيكًا في مرويّاتهم كان لا بُدّ من التّصدي لهم، والرّدِّ عليهم، والتّفنيد لآرائهم، لا سيما وكتابات بعضهم تصل إلى جمهورٍ كبيرٍ من المسلمين، وربّما أوقعت بعضَ الشَّكِّ، وأحدثت بعض الشُّبه في قلوب بعض المتلقِّين والمفتونين. وكان نصيب الأسد من هذه الطُّعون قد وُجِّه للصّحابي

= المسلمين في عصرنا الأخير، فاقتفوا آثارهم فيما زعموا، وَرَدَّدُوا من دعاوى لم تقم عليها بيِّنات، بل وزادوا عليها من عند أنفسهم)). دفاع عن السُّنَّة ص: ٩٤-٩٥. مختصرًا. وقال عبد العزيز القارئ-عن المستشرق جولد زيهر-: ((فقد وجَّه عنايته للطَّعن في أبي هريرة ﷺ، وابن شهاب الزّهريّ؛ وهما من نعلم من عظم مقامهما في رواية السُّنَّة، ونقلها للأُمَّة، فإذا انهدمت الثّقة بهما، فقد نجح المستشرقون في هدم جانبٍ كبيرٍ جدًّا من صرح السُّنَّة النّبويّة؛ الّتي هي المصدر الثّاني للتّشريع الإسلاميّ)). المستشرقون في الميزان ص: ١٤٩.

الجليل أبي هريرة- رضي الله عنه، وأكرم جزاءه، وأعظم مثوبته-لا لشيء، إلّا لأنّه حفظ من السُّنَّة ما لم يَحفظ غيره، وبلّغ منها ما لم يُبلّغ غيره، وما من طائفة مخالفة، ولا فرقة منحرفة تصدّت للطّعن فيه ﷺ إلّا وفي جملة أحاديثه رَدٌّ على عقائدها الباطلة، وأهوائها المضلَّة. وتولّى كبر الطّعن في أبي هريرة ﷺ رجلٌ يُدعى: محمود أبو ريّة[1]، قال السّباعيّ عنه: ((أشهد أنَّ أبا ريّة كان أفحش، وأسوأ أدبًا من كلِّ من تكلّم في حقِّ أبي هريرة ﷺ من المعتزلة، والرّافضة، والمستشرقين قديمًا، وحديثًا؛ مِمّا يدلُّ على دخلٍ، وسوءِ عقيدة، وخبثِ طوية))[2]. وصنَّف كتابَيْن تناول فيهما ببنانه الآثم، وقلمه الفاحشِ الطّعنَ في أبي هريرة ﷺ ومرويّاته؛ هما: "شيخ المضيرة أبو هريرة[3]"،

(١) قال السّباعيّ: ((كان متنسبًا إلى الأزهر في صدر شبابه، فلمّا وصل إلى مرحلة الشّهادة الثّانويّة الأزهريّة أعياه أن ينجح فيها أكثر من مرَّةٍ، فلمّا يئس عرض نفسه على جريدة كانت تصدر في بلده على أن يكون مصحِّحًا للأخطاء المطبعيّة فيها، واستمر على ذلك سنين، ثمّ وُظِّفَ كاتبًا بسيطًا في دائرة البلديّة هناك، وظلّ كذلك حتّى أحيل إلى التّقاعد. . . هذا هو أبو رَيَّة، كما حدّثنا عنه أهلُ بلده من العلماء، ورجال الفكر، والأدب، لم يستطع النّجاح في الشّهادة الثّانويّة، ولم يجلس إلى أستاذٍ، ولا أخذ العلم عن عالمٍ، وإنّما كان صحفيًّا؛ أي يأخذ علمه من الصّحف)). السُّنَّة ص: ٥٠٤.

(٢) السّابق ص: ٣٥٣. وقال أبو شهبة: ((ولم يَدَعْ منقصةً، ولا مذمّةً إلّا ألصقها به ﷺ)). دفاع عن السُّنَّة ص: ٩١، وقال محمّد عجّاج: ((وكان أكثرَ طعنًا في أبي هريرة ﷺمن أستاذه، وأسلط لسانًا، وأشدَّ منه في استهزائه، وازدرائه إيّاه)). أبو هريرة ص: ٢٤٤. وأستاذه هو: الرّافضيّ عبد الحسين، صاحب كتاب: "أبو هريرة".

(٣) قال محمّد عجّاج: ((لقّبه بـ((شيخ المضيرة))؛ اعتمادًا على ما استقاه من كتب النُّدماء والظُّرفاء، وكتب الأدب؛ الّتي رآها مصدرًا حسنًا للسُّنَّة)). أبو هريرة ص: ٢٤٥. وهذا الكتاب طبعه =

و"أضواء على السُّنَّة المحمّديّة"(١)، ومصادره فيهما كتب أئمّة الرَّفض، والاعتزال، وأهل الأدب، وكتابات المستشرقين؛ مِمّن لا يُوثق بنقلهم، ولا يعتمد على كتبهم(٢).

وقد تصدّى للدِّفاع عن أبي هريرة ﷺ، وردِّ شبهات أبي ريّة، وتبيين افتراءاته جماعةٌ من العلماء الأجلّاء؛ منهم: عبد الرّحمن المعلِّميّ في: "الأنوار الكاشفة"، -ولعلّه أجودها-، ومحمّد عجّاج في: "أبو هريرة راوية الإسلام"، ومحمّد عبد الرّزّاق حمزة في: "ظلمات أبي ريّة"، ومصطفى السّباعيّ في: "السُّنَّة ومكانتها"، ومحمّد السّماحيّ في:

= بعض الرّافضة، وتُرجم إلى الفارسيّة.

(١) قال المعلِّميّ: «فطالعتُه وتدبّرته، فوجدته: جمعًا وترتيبًا وتكميلًا للمطاعن في السُّنَّة النّبويّة» الأنوار ص: ١١، وقال أبو شهبة: «لم يقصد من ورائه إلَّا الطّعن في السُّنَّة والأحاديث. . . المؤلِّف تابعٌ لغيره، وبوقٌ يُردِّد ما قاله المستشرقون، والمبشِّرون، وأنّه عارٍ عن التّحقيقِ، وصفةِ البحث العلميّ الصّحيح» دفاع عن السُّنَّة ص: ٢٧٧، وينظر: ص: ١١١، وقال السّباعيّ: «فخلصت من قراءتي لذلك الكتاب إلى أن صاحبه متآمر مع أعداء الإسلام، وأنّ الرّجل جاهل مغرور كذّاب جريء على تحريف النّصوص الّتي ينقلها؛ جرأةً لم يصل إلى قلّة الحياء فيها كبار المستشرقين، وأنّه مع ذلك قليل الأدب، بذيء اللّسان، يسعى إلى الشُّهرة عن هذا الطّريق» السُّنَّة ص: ٥٠٢. باختصار، وينظر: ص: ٤٠٠. وقال: «ليست له أيّة قيمة علميّة؛ لأمرين بارزين فيه: ١-خُلُوُّ الكتاب من المنهج العلميّ. ٢-وخُلُوُّ مُؤلِّفِه من الأمانة العلميّة». السّابق ص: ٤٠٨، واشترت إحدى السّفارات الأجنبيّة في القاهرة أكثرَ نسخه، وأرسلتها إلى الجامعات الغربيّة؛ كما أفاده السّباعي. السُّنَّة ص: ٥٠٦، وما لبث أن طُبع مرّة أخرى؛ لأنّ اليهود اشتروا نُسَخَه الأُولى، ووزّعوها، وهذا بعض التّعويض لصاحبه. ينظر: دفاع عن أبي هريرة ص: ٨.

(٢) ينظر: السُّنَّة ومكانتها ص: ١٨-٤٤. فقد أفاض في الكلام عن مصادر أبي ريّة ونقدها.

"المنهج الحديث"، ثمّ نشر رَدَّهُ في: "أبو هريرة في الميزان"، ومحمّد أبو شهبة في: "دفاع عن السُّنَّة"، ومحمّد أبو زهو في: "الحديث والمحدِّثون"، وعبد المنعم العليّ في: "دفاع عن أبي هريرة"، وغيرهم كثير. ونتناول في هذا الموضع دراسة بعض طعونه وافتراءاته على أبي هريرة ﷺ، ونعرض عن عامّتها قصدًا؛ لكونها لا تستحقّ ذكرًا، فضلًا عن الاشتغال بالرّدّ عليها، وأبو ريّة قد أسرف على نفسه في ذلك، وطعن بما لا مطعن فيه؛ كطعنه عليه بسبب أُمّيّته ﷺ، وفقره، والاختلاف في اسمه، ونشأته، وأصله، ومزاحه إلى غير ذلك؛ مِمّا يَبِينُ عن قلبٍ امتلأ غيظًا، وشُحن حقدًا على أبي هريرة ﷺ[1]، أو أنّه ركب هذا المركب المشين؛ تطلُّبًا للشُّهرة، وتحصيلًا للمال والجاه، ومجاراة لأعداء الإسلام. وجميع طعونه وافتراءاته أتى عليها عبد الرّحمن المعلِّميّ ففنَّدها وردّها بأسلوبٍ علميٍّ رصينٍ، بعيدًا عن المبالغة والتّهويل، مع أدب في العبارة، وبلاغة في الأسلوب، وشاركه في الردّ جماعةٌ مِمّن سبقت الإشارة إليهم. وسأقتصر من هذه الطّعون على أربعةٍ منها؛ ليتجلّى قدر ما يحمله هذا الرّجل في قلبه من غلٍّ لأبي هريرة ﷺ، ويكنّه في صدره من حقد، وما هو عليه من تقليدٍ ومجاراة لأعداء الإسلام، ويتعرّف على الأمور الّتي يعتمد عليها في طعونه، ومصادره في ذلك.

(١) قال المعلِّمي: ((يسبُّ أبا هريرة ﷺ، ويرميه بما هو من أبعد النّاس عنه، وهذا مِمّا يُوضِّح أنّ أبا ريّة ليس بصدد بحثٍ علميٍّ، إنّما صدره محشوٌّ براكين من الغيظ، والغلّ، والحقد يحاول أن يخلق المناسبات للتّرويح عن نفسه منها، كأنّه لا يؤمن بقول الله ﷻ في أصحاب نبيّه ﷺ: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]، ولا يُصدِّق بدعاء النَّبيّ ﷺ لأبي هريرة، وأُمّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن يحبِّبهما الله إلى عباده المؤمنين)). الأنوار ص: ١٤٤–١٤٥.

وهذه بعض طعونه[١]، والرَّدّ عليها:

أوَّلًا: سبب صحبته للنَّبيّ ﷺ.

قال أبو ريّة: ((سبب صحبته للنَّبيّ ﷺ: كان أبو هريرة صريحًا صادقًا في الإبانة عن سبب صحبته للنَّبيّ ﷺ، فلم يقل: إنَّه صاحبه للمحبَّة والهداية؛ كما كان يصاحبه غيره من سائر المسلمين، وإنّما قال: إنّه قد صاحبه على ملء بطنه، ففي حديثٍ رواه أحمد، والشّيخان، عن سفيان، عن الزّهريّ، عن عبد الرّحمن الأعرج، قال: سمعت أبا هريرة يقول: ((إنِّي كنتُ امرءًا مسكينًا أصحب رسول الله على ملء بطني))، ورواية مسلمٍ: ((أخدم رسول الله))، وفي رواية: ((لشبع بطني))ا. هـ.

وتولّى عبد الرّحمن المعلِّميُّ الرَّدَّ عليه، فكفى وشفى، قال: ((حاصل هذا: أنَّ الواقع في رواية الإمام أحمد، والبخاريّ: ((أصحب)). وهذا خلاف الواقع، فرواية أحمد: ((ألزم))، ولفظ البخاريّ في "صحيحه": ((ألزم))، وأخرجه البخاريّ في مواضع أخرى[٢] من وجوهٍ أخرى، وفيه: ((ألزم))، وفي موضعٍ: ((أنَّ أبا هريرة ﷺكان يلزم))[٣]، فأبو هريرة ﷺ لم يَتكلّم عن إسلامه، ولا هجرته، ولا صحبته المشتركة بينه، وبين غيره من الصّحابة، وإنّما تَكلّم عن مزيّته؛ وهي لزومه للنَّبيّ ﷺ دونهم، ولم يُعلّل

(١) قد خبت نارُ أصحاب هذه الطّعون، وخمل ذكرهم، وأفل نجمهم، وضعف أثرهم وتأثيرهم- بحمد الله-، وإن كان ثَمّة بقايا، وذيول من أفكارٍ، وأتباعٍ، فجزى الله خيرًا كلّ من تصدّى للرَّدِّ عليهم، وكان سببًا فيما آل إليه أمرهم.

(٢) ينظر: صحيح البخاريّ أرقام: ١١٨، و٢٠٤٧، و٢٣٥٠، و٧٣٥٤.

(٣) ينظر: السّابق رقم: ١١٨.

هذه المزيّة بزيادةِ محبّته، أو زيادة رغبته في الخير، أو العلم، أو نحو ذلك؛ مِمّا يجعل له فضيلةً على إخوانه، وإنّما علّلها على أسلوبه في التّواضع بقوله: ((على ملء بطني))، فإنّه جعل المزيّة لهم عليه بأنّهم أقوياء يسعون في معاشهم، وهو مسكين؛ وهذا –والله– أدبٌ بالغٌ تخضع له الأعناق، ولكنّ أبا ريّة يهتبل تواضع أبي هريرة ﷺ، ويُبدِّل الكلمة، ويُحرِّف المعنى، ويركِّب العنوان على تحريفه، ويحاول صرف النَّاظر عن التّحرِّي، والتّثبّت بذكره رواية مسلم؛ ليُوهِم أنّه قد تحرَّى الدِّقَّة البالغة، ويبني على صنيعه تلك الدّعوى الفاجرة))(١). وأخرج مسلمٌ الحديثَ في "صحيحه" بلفظ: ((ألزم))(٢)، وبلفظ: ((أخدم))(٣). **ويتلخّص الرَّدُّ عليه في الآتي:**

١-ليس في لفظ البخاريّ، ومسلم: ((أصحب))، بل هي من زعم أبي ريّة.

٢- معنى العبارة؛ فيما فسَّرها به بعض الأئمّة يختلف عمّا فسّرها به أبو ريّة،

(١) الأنوار ص: ١٤٧-١٤٨، ومِمّن ردّ عليه السّباعيّ، وقال: ((هذا كلامٌ لا يقوله إلّا موتورٌ، ولا يفهم معنى كلام أبي هريرة ﷺ على هذا، إلَّا مَنْ في عقله خلل، أو في صدره دغل، وإلَّا كيف يسوغ لعاقل أن يفهم أنّ أبا هريرة ﷺ يترك بلاده، وقبيلته، وأرضه الّتي نشأ فيها، ويترك ذلك كلّه بعيدًا؛ ليأتي إلى رسول الله ﷺ ليأكل، ويشرب فقط؟!. أكان أبو هريرة ﷺ لا يجد في قبيلته ما يأكل، ويشرب؟! ، أكانت أرض دوسٍ؛ وهي قبيلة عظيمة، ذات شرف ومكانة أرضًا مجدبةً قاحلة ضاقت بأبي هريرة ﷺ، حتّى لم يجد فيها طعامه، وشرابه؟! ولَمَّا جاء أبو هريرة ﷺ إلى المدينة، أَمَا وجد في تجارتها، وزراعتها ما يأكل به، ويشرب؛ كما يأكل، ويشرب التُّجَّار، والزُّرَّاع فيها؟!)). السُّنَّة ومكانتها ص: ٣٦٢.

(٢) صحيح مسلم رقم: ٢٤٩٢.

(٣) السّابق رقم: ٢٤٩٢.

قال النّوويّ: ((أي: أُلازمه، وأقنع بقوتي، ولا أجمع مالًا لذخيرة، ولا غيرها، ولا أزيد على قوتي؛ والمراد من حيث حصل القوت من الوجوه المباحة، وليس هو من الخدمة بالأُجرة))[١]، وقال ابن حجر: ((أي: مقتنعًا بالقوت؛ أي: فلم تكن له غيبة عنه))[٢]، وقال العينيّ: ((كان يلازم؛ قانعًا بالقوت، لا مُشتَغِلًا بالتِّجارة، ولا بالزِّراعة))[٣].

٣- أبو هريرة ﷺ قال هذا الكلام على سبيل التّواضع؛ معتذرًا، ومُبرِّرًا لكثرة حديثه عن بقيّة الصّحابة، ولم يُبرِّره بما يكون فيه تنقّصٌ لهم، أو زيادة فضلٍ عليهم؛ ككونه أَشدّهم رغبةً فيه، ومحبّةً له، وعنايةً به، وحرصًا عليه، ولو قال ذلك لَمَا قال زورًا، فقد شهد له الرّسول ﷺ بالحرص على الحديث -كما سيأتي-.

٤- من تأمّل سيرة أبي هريرة ﷺ، واطّلع على أحواله، ووقف على مناقبه علم أنّها تتنافى كُلّيّةً مع دعوى أبي ريّة[٤].

٥- أوقف أبو هريرة ﷺ حياته، وادّخر وقته، ووفّر جهده لحديث رسول الله ﷺ، والعناية به، وضبطه، ولم يشتغل بأيّ أمرٍ آخر؛ من تجارةٍ، ومالٍ، وأهلٍ، وولدٍ، فهل بمثل هذه الأعمال الجليلة يطعن عليه، أو يقدح فيه؟! كلّا، بل ترتفع بها منزلته، وتعلو مكانته، وتزداد محبته، وتستوجب الرّضى والتّرضّي عنه، والإقرار بفضله.

---

(١) شرح مسلم ١٦/ ٥٣.

(٢) الفتح ٤/ ٢٨٩. ولابن حجر قولٌ آخر في تفسيره. ينظر: السّابق١٣/ ٣٢٣.

(٣) عمدة القاري ٢/ ١٤٩.

(٤) من مناقبه ﷺ: قصّته مع عبده، الّذي رافقه في هجرته، وضلّ عنه، وإعتاقه له بعد لقائه به عند النّبيّ ﷺ. تقدّمت: ص: ٢٣٨، وينظر تعليق المعلِّميّ عليها في الحاشية رقم: ٥.

ثانيًا: كثرة حديثه، وتحديثه، ومسوِّغات ذلك.

سبق أنَّ أبا هريرة ﷺ كان أكثر الصّحابة حديثًا عن رسول الله ﷺ، لم يروِ أحدٌ من الصّحابة مثل ما روى، ولا قريبًا مِمَّا روى، فقد بلغت أحاديثه (٥٣٧٤) حديثًا. وثَمَّة أسبابٌ، ومسوّغاتٌ لذلك؛ منها:

١- حرصه ﷺ على الحديث، وقد شهد له النَّبيّ ﷺ بهذا، فعنه ﷺ، قال: قلت: يا رسول الله، مَنْ أسعدُ النّاس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: «لقد ظننتُ يا أبا هريرة أنْ لا يسألني عن هذا الحديث أحدٌ أوَّل منك؛ لِمَا رأيتُ من حرصك على الحديث. أسعد النّاس بشفاعتي يوم القيامة: من قال: لا إله إلَّا الله خالصًا من قبل نفسه». رواه البخاريّ[١].

٢- كثرة ملازمته ﷺ للنَّبيّ ﷺ، وعدم مفارقته له، قال ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: ((يا أبا هريرة، أنت كنتَ ألزمنا لرسول الله ﷺ، وأحفظنا لحديثه)). رواه التّرمذيّ[٢]، وروى البخاريّ[٣] عن أبي هريرة ﷺ أنّه كان: ((يحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون))، وفي لفظٍ عند مسلمٍ[٤]: ((فأشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسُوا))[٥].

---

(١) صحيح البخاريّ رقم: ٦٥٧٠، وفي لفظٍ له رقم: ٩٩: ((خالصًا من قلبه، أو نفسه)). قال ابنُ عبد البرّ، والصّفديُّ: ((وقد شهد له رسولُ الله ﷺ بأنّه حريصٌ على العلم، والحديث)). الاستيعاب ٤/ ٢٠٦، والوافي ١٨/ ٩٢.

(٢) الجامع رقم: ٣٨٣٦. وقال: ((حديث حسن))، وصحّح إسنادَه الألبانيُّ. صحيح التّرمذيّ رقم: ٣٠١٣.

(٣) صحيح البخاريّ رقم: ١١٨.

(٤) صحيح مسلم رقم: ٢٤٩٢.

(٥) وعن مالك بن أبي عامر، قال: ((جاء رجلٌ إلى طلحة بن عبيد الله ﷺ، فقال: يا أبا محمّد، أرأيت =

= هذا اليمانيّ -يعني: أبا هريرة ﷺ- هو أعلم بحديث رسول الله ﷺ منكم؟ نسمع منه ما لا نسمع منكم، أو يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل؟ قال: أمّا أنْ يكون سمع من رسول الله ﷺ ما لم نسمع فلا أشكُّ إلَّا أنّه سمع من رسول الله ﷺ ما لم نسمع، وذاك أنّه كان مسكينًا لا شيء له، ضيفًا لرسول الله ﷺ، يده مع يد رسول الله ﷺ، وكنَّا نحن أهل بيوتات وغنى، وكنَّا نأتي رسول الله ﷺ طرفي النّهار، فلا نشكُّ إلَّا أنّه سمع من رسول الله ﷺ ما لا نسمع، ولا نجد أحدًا فيه خيرٌ يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل». رواه التّرمذي رقم: ٣٨٣٧. وقال: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلّا من حديث محمّد بن إسحاق، وقد رواه يونس بن بكير، وغيره عن محمّد بن إسحاق»، وضعّف الألبانيُّ إسناده. ضعيف التّرمذيّ رقم: ٨٠٤، ورواه أبو يعلى رقم: ٦٣٦، و٦٣٧، والحاكم ٣/ ٥١١-٥١٢، من طريق ابن إسحاق، وصحّحه على شرط الشّيخين، وحسّن إسنادَه ابنُ حجر. الفتح٧/ ٧٥. وقال مروان بن الحكم: «يا أبا هريرة، إنّ النّاس قد قالوا: أكثر عن رسول الله ﷺ الحديث، وإنّما قَدِمَ قبل وفاة رسول الله ﷺ بيسيرٍ»، فأجابه أبو هريرة ﷺ، فقال: «قدمتُ-والله- ورسول الله ﷺ بخيبر، سنة سبع، وأنا يومئذ قد زدتُ على الثّلاثين سنة سنوات، فأقمت معه حتّى توفِّي ﷺ، أدور معه في بيوت نسائه، وأخدمه، وأنا-والله- يومئذ مقلٌّ، وأُصلِّي خلفه وأغزو، وأحجّ معه، فكنتُ-والله- أعلم النّاس بحديثه، وقد-والله-سبقني قومٌ بصحبته، والهجرة من قريش والأنصار فكانوا يعرفون لزومي له، فيسألونني عن حديثه؛ منهم: عمر بن الخطّاب-وهدي عمر، هدي عمر-، ومنهم: عثمان، وعليّ، والزّبير، وطلحة، ﷺ، ولا-والله-لا يخفى عليّ كلّ حديثٍ كان بالمدينة، وكلّ من أحبّ الله ورسوله ﷺ، وكلّ من كانت له عند رسول الله ﷺ منزلة، وكلّ صاحب لرسول الله ﷺ، فكان أبو بكر ﷺ صاحبه في الغار، وغيره قد أخرجه رسول الله ﷺ من المدينة أنْ يساكنه، قال: فوالله إن زال مروان يقصر عنه عن هذا الوجه بعد ذلك ويتّقيه، ويخاف جوابه». الطّبقات الكبرى (الطّبقة الخامسة١/ ٣٥٩)، وينظر: الإصابة ٧/ ٣٥٩. وفيه الواقديّ؛ وهو متروك.

٣- حافظته العجيبة، بل كان حفظه من معجزات النَّبيّ ﷺ، وظفر ببركة دعاء النّبيّ ﷺ له، وكان لا ينسى شيئًا سمعه من النَّبيّ ﷺ؛ وبهذا اختصّ عن بقيّة الصّحابة، وسبق ذكر الحديث الوارد في هذا[(١)]، وتقدَّم قوله ﷺ: ((ويحفظ ما لا يحفظون))، و((وأحفظ إذا نسُوا))، وقول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ((وأحفظنا لحديثه))[(٢)]، وروى النّسائيّ: ((أنّ رجلًا جاء إلى زيد بن ثابت ﷺ، فسأله عن شيء، فقال له زيد ﷺ: عليك أبا هريرة ﷺ، فإنّي بينما أنا، وأبو هريرة، وفلان في المسجد ذات يوم ندعو الله، ونذكر ربنا، خرج علينا رسول الله ﷺ حتّى جلس إلينا، فسكتنا، فقال ﷺ: «عودوا للّذي كنتم فيه»، قال زيد ﷺ: فدعوت أَنَا، وصاحبي، قَبْل أبي هريرة ﷺ، وجعل رسول الله ﷺ يُؤمِّن على دعائنا، ثمّ دعا أبو هريرة ﷺ، فقال: اللهمّ إنّي أسألك ما سألك صاحباي هذان، وأسألك علمًا لا يُنسى، فقال رسول الله ﷺ: ((آمين))، فقلنا: يا رسول الله، ونحن نسأل الله علمًا لا يُنسى، فقال: «سبقكم بها الغلام الدّوسيّ»[(٣)]، وقيل لابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ((هل تُنكر شيئًا مِمّا يقول؟ قال: لا، ولكنّه اجترأ، وجبنا، قال: فبلغ ذلك أبا هريرة ﷺ، قال: فما ذنبي إن كنت حفظت، ونسوا))[(٤)].

٤- تفرّغه التّام للنَّبيّ ﷺ، ولأخذ الحديث عنه، وعدم اشتغاله بما اشتغل به أصحابُ الأموال، والأهلين، ففي الحديث الّذي رواه الشّيخان[(٥)]: ((عن أبي هريرة ﷺ، قال:

---

(١) ينظر: ص: ٢٣٣.

(٢) ينظر: ص: ٢٥٠.

(٣) السّنن الكبرى رقم: ٥٨٣٩. قال ابن حجر: ((بسند جيّد)). الإصابة ٤/ ٢٠٥.

(٤) رواه أبو داود رقم: ١٢٦١.

(٥) صحيح البخاريّ رقم: ٢٣٥٠، ومواضع أخرى: ١١٨، ٢٠٤٧، ٧٣٥٤، وصحيح مسلم رقم: ٢٤٩٢.

يقولون[١]: إنّ أبا هريرة يكثر الحديث، والله الموعد، ويقولون: ما للمهاجرين والأنصار لا يُحدِّثون مثل أحاديثه؟ وإنّ إخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصّفق بالأسواق، وإنّ إخوتي من الأنصار كان يشغلهم عمل أموالهم، وكنتُ امْرَأً مسكينًا ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني، فأحضر حين يغيبون، وأعي حين ينسون)).

٥- تتبُّعه للأحاديث الّتي لم يشهدها مع النّبيّ ﷺ من الصّحابة الّذين شهدوها. قال المعلِّميّ: ((أبو هريرة رضي الله عنه لحرصه على العلم تلقّى مِمّن سبقه إلى الصُّحبة ما عندهم من الأحاديث))[٢].

٦- قرب منزلته رضي الله عنه من رسول الله ﷺ، وكثرة مخالطته له. فعن أُبيٍّ بن كعب رضي الله عنه: ((أنّ أبا هريرة رضي الله عنه كان جريئًا على أن يسأل رسول الله ﷺ عن أشياء، لا يسأله عنها غيره))[٣].

٧- خشيته من كتمان العلم، فقد جاء عنه رضي الله عنه أنّه قال: ((والله لولا آيتان في كتاب الله ما حدّثتكم شيئًا أبدًا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾[٤])). متّفق عليه[٥].

(١) حرّر السّباعيُّ أنّهم من غير الصّحابة، وساق عدّة قرائن من سياق الحديث، وألفاظه، وأفاد بأنّه لم يقف على معترضٍ واحدٍ منهم، ولو حصل لنُقل، وأمّا قول مروان فليس بصحابيّ، وقاله في عصر متأخِّر، ونسبها للنّاس. ينظر: السُّنَّة ص: ٣٤٥.

(٢) الأنوار ص: ١٤١، وقال السّباعيّ: ((لمّا توفّي الرّسول ﷺ كان رضي الله عنه يسأل كبار الصّحابة عن حديث الرّسول ﷺ؛ كما كان يفعل صغار الصّحابة)). السُّنَّة ص: ٣٤٣.

(٣) رواه أحمد رقم: ٢١٢٦١ في سياق قصّة هذا أوّلها، وفي إسناده بعض المجاهيل.

(٤) سورة البقرة/ الآيتان: ١٥٨ و ١٥٩.

(٥) صحيح البخاريّ رقم: ٢٣٥٠، ومواضع أخرى: ١١٨، و٢٠٤٧، و٧٣٥٤، وصحيح مسلم =

= رقم: ٢٤٩٢. **إشكال، وجوابه**: روى البخاريّ في "صحيحه"رقم: ١٢٠ عن أبي هريرة ﷺ قال: «حفظت من رسول الله ﷺ وعاءين: فأمّا أحدهما فبثثته، وأمّا الآخر فلو بثثته قطع هذا البلعوم». قال ابن حجر: «قوله: «وعاءين»؛ أي ظرفين أطلق المحلّ وأراد به الحال؛ أي: نوعين من العلم. . . وإنّما مراده: أنّ محفوظه من الحديث لو كُتب لملأ وعاءين». الفتح ١/ ٢١٦. وليس فيه اختصاص أبي هريرة ﷺ بشيءٍ من العلم، والوعاء الّذي بثّه؛ هو ما يحتاجه النّاس من أمور الإيمان والشّريعة، والأحكام، والوعاء الآخر ما يتعلّق بالفتن، والملاحم بين المسلمين، وذمّ أشخاصٍ بأعيانهم، وليس من أحاديث الأحكام، ولو كان كذلك لَمَا وسعه الكتمان، وقد كان ﷺ يقول: «والله لولا آيتان في كتاب الله ما حدّثتكم شيئًا أبدًا: «﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ١٥٩ و ١٦٠]»-كما تقدّم-. قال ابن تيميّة: «ليس فيه أنّ النَّبيّ ﷺ خصَّ أبا هريرة ﷺ بها في ذلك الجراب، بل كان أبو هريرة ﷺ أحفظ من غيره، فحفظ ما لم يحفظه غيره». منهاج السُّنَّة ٨/ ١٣٧، وقال: «ذلك الجراب لم يكن فيه شيء من علم الدّين؛ علم الإيمان، والأمر والنَّهي، وإنّما كان فيه الإخبار عن الأمور المستقبلة، مثل الفتن الّتي جرت بين المسلمين؛ فتنة الجمل، وصِفِّين، وفتنة ابن الزُّبير رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، ومقتل الحسين ﷺ، ونحو ذلك؛ ولهذا لم يكن أبو هريرة ﷺ مِمَّن دخل في الفتن، ولهذا قال ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: لو حدَّثكم أبو هريرة ﷺ أنّكم تقتلون خليفتكم، وتفعلون كذا وكذا، لقلتم: كذب أبو هريرة ﷺ». السّابق ٨/ ١٣٨، وقال ابن بطّال: «لو كانت الأحاديث الّتي لم يُحدِّث بها من الحلال والحرام ما وَسِعَهُ تركها؛ لأنَّه قال: «لولا آيتان في كتاب الله ما حدثتكم»، ثمّ يتلو: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ ﴾ [البقرة: ١٥٩و ١٦٠]» شرح البخاريّ ١/ ١٩٥، وقال ابن كثير: «وقد يتمسّك بهذا الحديث طوائف من أهل الأهواء والبدع الباطلة، والأعمال الفاسدة، ويسندون ذلك إلى هذا الجراب؛ الّذي لم يقله أبو هريرة ﷺ، ويعتقدون أنّ ما هم عليه كان في هذا الجراب الّذي لم يُخبر به أبو هريرة ﷺ، وما من مبطلٍ مع تضادّ أقوالهم إلّا وهو يدّعي هذا، وكلّهم يكذبون، فإذا =

٨- مذاكرته للحديث، وسهره عليه. قال أبو هريرة ﷺ: «إنّي لأجزّئ اللّيل ثلاثة أجزاءٍ: فثلثٌ أنام، وثلثٌ أقوم، وثلثٌ أتذكّر أحاديث رسول الله ﷺ». رواه الدّارميّ[١].

٩- ثمّ إنّ أبا هريرة ﷺ قد طال عمره حتّى احتاج النّاس إليه، بخلاف بعض من لازموا النّبيّ ﷺ من أوّل البعثة من كبار الصّحابة؛ كالخلفاء الأربعة ﷺ فقد ماتوا قبل تعيّن الحاجة إليهم كتعيّنها إلى أبي هريرة ﷺ، ثم هم قد اشتغلوا بعد وفاة النّبيّ ﷺ بأعباء الخلافة، وتصريف شؤونها، إلى غير ذلك من المهام الّتي لا يقوم بها غيرهم، والصّحابة لا زالوا متوافرين، فلمّا تقادم الزّمن، ومات معظمهم تعيّنت الحاجة إلى من تأخّر موته منهم؛ كأبي هريرة، وابن عبّاس، وابن عمر، وعائشة ونحوهم ﷺ، ثمّ إنّ مقام أبي هريرة ﷺ كان بالمدينة المنوّرة مهوى أفئدة المسلمين، فيَردُون عليها من كلّ مكان، ويفدون عليها من كلّ صقع. قال العلاء بن سعد: «قيل لرجلٍ من أصحاب النّبيّ ﷺ: مالك لا تُحدِّث كما يُحدِّث فلانٌ وفلانٌ؟ فقال: ما لي ألّا أكون سمعت مثل ما سمعوا، وحضرت مثل ما حضروا، ولكن لم يدرس الأمر بعد، والنّاس متماسكون، فأنا أجد من يكفيني، وأكره التّزيُّد والنّقصان في حديث رسول الله ﷺ، والله إنّ الرّجل ليُكلِّمني بالكلام جوابه أشهى إليّ من شرب الماء البارد على الظّمأ، فأترك جوابه خيفة أن يكون فضلًا»[٢]، وقال الواقديّ: «إنّما قلّت الرّواية عن الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ؛ لأنّهم هلكوا قبل أنْ يُحتاج إليهم، فكان الأكابر من أصحاب

= لم يكن أبو هريرة ﷺ قد أخبر به فمن علمه بعده؟! وإنّما كان الّذي فيه شيء من الفتن والملاحم كما أخبر بها هو، وغيره من الصّحابة». البداية ٨/ ١٠٩، وينظر: كشف المشكل ٣/ ٥٣٤، والجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٨٦، والفتح ١/ ٢١٦-٢١٧، والأنوار ص: ١٩٩-٢٠٠.

(١) السّنن ١/ ٣٢٢.

(٢) الزّهد لابن المبارك ص: ٢٠، والكفاية ١/ ٥٠٤-٥٠٥.

رسول الله ﷺ أقلَّ حديثًا عنه من غيرهم، فلم يأتِ عنهم من كثرة الحديث مثل ما جاء عن الأحداث من أصحاب رسول الله ﷺ؛ وكانوا يلزمون رسول الله ﷺ مع غيرهم من نظرائهم، فكان أكثر الرّواية، والعلم في هؤلاء، ونظرائهم من أصحاب رسول الله ﷺ؛ لأنّهم بقوا، وطالت أعمارهم، واحتاج النّاس إليهم، ومضى كثير من أصحاب رسول الله ﷺ قبله، وبعده بعلمه لم يؤثر عنه بشيء، ولم يحتج إليه؛ لكثرة أصحاب رسول الله ﷺ، ومنهم من لم يحدِّث عن رسول الله ﷺ شيئًا، ولعلّه أكثر له صحبةً، ومجالسةً وسماعًا من الّذي حدّث عنه، ولكنّا حملنا الأمر في ذلك منهم على التّوقّي في الحديث، أو على أنّه لم يحتج إليه؛ لكثرة أصحاب رسول الله ﷺ، وعلى الاشتغال بالعبادة، والأسفار في الجهاد في سبيل الله حتّى مضوا، ولم يحفظ عنهم عن النّبيّ ﷺ شيء))[(١)]، وقال ابن تيميّة: ((الّذين تأخّرت حياتهم من الصّحابة، واحتاج النّاس إلى علمهم، نقلوا عن النّبيّ ﷺ أحاديث كثيرةً لم ينقلها الخلفاء الأربعة، ولا أكابر الصّحابة؛ لأنَّ أولئك كانوا مستغنين عن نقلها؛ لأنَّ الّذين عندهم قد علموها كما علموها؛ ولهذا يُرْوَى لابن عمر، وابن عبَّاسٍ، وعائشة، وأنسٍ، وجابرٍ، وأبي سعيدٍ، ونحوهم من الصّحابة ﷺ، من الحديث ما لا يُرْوَى لعليٍّ، ولا لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعمر، وعليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أعلم من هؤلاء كلِّهم، لكنَّ هؤلاء احتاج النّاس إليهم؛ لكونهم تأخّرت وفاتهم، وأدركهم من لم يدرك أولئك السّابقين، فاحتاجوا أن يسألوهم، واحتاج أولئك أن يعلّموهم، ويحدِّثوهم))[(٢)].

---

(١) الطّبقات الكبرى لابن سعد ٢/ ٣٧٦-٣٧٧. باختصار.

(٢) منهاج السُّنَّة ٨/ ٥٧. وقال-أيضًا-: ((وأمّا الرّواية، والفتيا، فإنَّ أبا بكرٍ ﷺ لم يعش بعد رسول الله ﷺ إلّا سنتين وستَّة أشهرٍ، ولم يفارق المدينة إلّا حاجًّا، أو معتمرًا، ولم يحتج النّاس إلى ما عنده من الرّواية عن رسول الله ﷺ؛ لأنَّ كلَّ من حواليه أدركوا النّبيّ ﷺ، وعلى ذلك كُلِّه =

= فقد روى عن رسول الله ﷺ مائة حديثٍ واثنين وأربعين حديثًا مسندةً›› السّابق ٧/ ٥١٩، وقال: ‹‹وبرهان ذلك أَنَّ من عُمِّرَ من الصّحابة عُمْرًا قليلًا قلَّ النّقل عنه، ومن طال عُمْرُهُ منهم كثر النّقل عنه إِلّا اليسير مِمَّن اكتفى بنيابة غيره عنه في تعليم النّاس›› السّابق ٧/ ٥٢٠، وقال النّوويّ: ‹‹رُوي للصِّدِّيق ﷺ عن رسول الله ﷺ مائة حديث واثنان وأربعون حديثًا. . . وسبب قلّة رواياته مع تقدّم صحبته، وملازمته النَّبيّ ﷺ أنّه تقدّمت وفاته قبل انتشار الأحاديث، واعتناء التّابعين بسماعها وتحصيلها وحفظها›› تهذيب الأسماء ٢/ ١٨٢، وينظر: التّدريب ٢/ ٢١٨. وقال ابن حجر: ‹‹فمن خشي من الإكثار الوقوعَ في الخطأ لا يؤمن عليه الإثم إذا تعمَّد الإكثار؛ فمن ثمّ توقَّف الزُّبير، وغيره من الصّحابة ﷺ عن الإكثار من التَّحديث، وأمّا من أكثر منهم فمحمولٌ على أَنَّهم ﷺ كانوا واثقين من أنفسهم بالتّثبّت، أو طالت أعمارهم فاحتيج إلى ما عندهم، فسئلوا فلم يمكنهم الكتمان›› الفتح ١/ ٢٠١. وقال المعلِّميّ: ‹‹إنّما عاش أبو بكر ﷺ زمن الأداء نحو سنتين مشغولًا بتدبير أمور المسلمين، وعاش عمر ﷺ مدّة أبي بكر ﷺ مشغولًا بالوزارة والتّجارة، وبعده مشغولًا بتدبير أمور المسلمين. وفي "المستدرك١/ ٩٨": أنّ معاذ بن جبل ﷺ أوصى أصحابه أنْ يطلبوا العلم، وسَمّى لهم: أبا الدّرداء، وسلمان، وابن مسعود، وعبد الله بن سلام ﷺ، فقال يزيد بن عميرة: وعند عمر بن الخطّاب ﷺ؟ فقال معاذ ﷺ: ‹‹لا تسأله عن شيء، فإنّه عنك مشغولٌ››، وعاش عثمان، وعليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مشغولَيْنِ بالوزارة، وغيرها، ثمّ الخلافة، ومصارعة الفتن، وكان الرّاغبون في طلب العلم يتهيّبون هؤلاء ونظراءهم، ويرون أنَّ جميع الصّحابة ثقات أمناء، فيكتفون بمن دون أولئك، وكان هؤلاء الأكابر يرون أنّه لا يتحتّم عليهم التّبليغ إلّا عندما تدعو الحاجة، ويرون أنّه إذا جرى العمل على ذلك فلن يضيع شيءٌ من السُّنَّة؛ لأنّ الصّحابة كثيرٌ، ومدّة بقائهم ستطول، وعروض المناسبات الّتي تدعو الحاجة فيها إلى التّبليغ كثير، وفوق ذلك فقد تكفّل الله ﷻ بحفظ شريعته، وكانوا مع ذلك يُشدِّدون على أنفسهم؛ خشية الغلط، ويرون أنّه إذا كان من أحدٍ منهم خطأٌ وقت وجوب التّبليغ فهو معذورٌ قطعًا؛ بخلاف مَنْ =

ويتّضح مِمّا سبق: أنّ تأخّرَ هجرة أبي هريرة ﵁، وقِصَرَ مدّة صحبته للنَّبيّ ﷺ لم تحولا أنْ يكون أكثرَ الصّحابة حديثًا، للاعتبارات السّابقة.

موقف أبي ريّة من كثرة حديثه ﵁:

قال أبو ريّة: ((كثرة حديثه: قد أفزعت كثرةُ رواية أبي هريرة عمرَ بن الخطاب، فضربه بالدُّرة، وقال: أكثرت يا أبا هريرة من الرّواية، وأحْرِ بك أن تكون كاذبًا))[(١)]. وهذا يتضمّن اتّهامًا مبطّنًا لأبي هريرة ﵁، وستأتي دعواه الكاذبة: أنّ الصّحابة اتّهموه. وردّ المعلِّميُّ عليه فوفّى، وقال: ((لم يَعْزُ هذه الحكاية هنا، وعزاها (ص: ١٧١) إلى "شرح النّهج" لابن أبي الحديد؛ حكايةً عن أبي جعفر الإسكافيّ. وابن أبي الحديد من دعاة الاعتزال، والرَّفض، والكيد للإسلام، وحاله مع ابن العلقميّ الخبيث معروفة، والإسكافيّ من دعاة المعتزلة، والرَّفض-أيضًا- في القرن الثّالث، ولا يُعرف له سندٌ، ومثل هذه الحكايات الطَّائشة توجد بكثرة عند الرّافضة، والنَّاصبة، وغيرهم؛ بما فيه انتقاصٌ لأبي بكر، وعمر، وعليّ، وعائشة، وغيرهم ﵃، وإنّما يتشبّث بها من لا يعقل، وقد ذكر ابنُ أبي الحديد أشياء عن الإسكافيّ من الطّعن في أبي هريرة، وغيره من الصّحابة ﵃))[(٢)]. قال أبو ريّة: ((كيف سوّغ كثرة الرّواية؟ : كان أبو هريرة يسوّغ كثرة

= حدّث قبل الحاجة فأخطأ، وكانوا مع ذلك يُحِبّون أنْ يكفيهم غيرهم، ومع هذا فقد حَدَّثوا بأحاديث عديدة، وبَلَغَهم عن بعضهم أنّه يكثر من التّحديث فلم يزعموا أنّه أتى منكرًا، وإنّما حُكِيِ عن بعضهم ما يدلُّ أنّه يرى الإكثار خلاف الأَوْلى)). الأنوار ص: ١٤٢.

(١) ينظر: الأنوار ص: ١٥٢.

(٢) السّابق. وقال السّباعيّ: ((ونحن نتحدّاه أَنْ يُثْبِت هذا الخبر من كتاب علميّ محترم، إلّا أن =

الرّواية عن النَّبيّ ﷺ؛ بأنّه ما دام لا يحلّ حرامًا، ولا يحرّم حلالًا، فإنّه لا بأس أنْ يروى))[١]. قال المعلِّميّ: ((هذه دعوى من أبي ريّة؛ فهل من دليلٍ؟!)). قال أبو ريّة: ((وقد أيَّد صنيعه هذا بأحاديث رفعها إلى النَّبيّ ﷺ؛ ومنها: ما رواه الطّبرانيّ في "الكبير[٢]"، عن أبي هريرة ﷺ، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إذا لم تحلّوا حرامًا، ولم تحرِّموا حلالًا، وأصبتم المعنى فلا بأس»)) [٣]. قال المعلِّميّ: ((ههنا مآخذ:

الأوّل: أنَّ هذا لم يروه أبو هريرة ﷺ، ولا رواه الطّبرانيّ عنه، إنّما رواه الطّبرانيّ من طريق يعقوب بن عبد الله بن سليمان بن أكيمة اللّيثيّ، عن أبيه، عن جدّه. . . وهو في "مجمع الزّوائد[٤]"، وقال: ((رواه الطّبرانيّ في"الكبير"، ولم أرَ من ذكر يعقوب، ولا أباه)).

الثّاني: أنَّ هذا الخبر إنّما يدلّ على إجازة الرّواية بالمعنى؛ لقوله: «وأصبتم المعنى»،

= يكون من تلك الكتب الأدبيّة الّتي تروي التّالِفَ والسّاقط من الأخبار، أو تلك الكتب الشّيعيّة الّتي عُرفت ببغض أبي هريرة ﷺ، والافتراء عليه، وليس لهذه الكتب قيمة علميّة عند من يشمّ رائحة العلم؛ على أنّه كثيرُ الإحالة إلى الكتب الّتي ينقل عنها -ولو كانت نقوله مُحرَّفةً؛ كما يتأكّد ذلك لمن يطالع كتابه- ومع ذلك فهذا الخبر لم يسنده إلى كتابٍ، فلماذا؟!)). السُّنَّة ص: ٣٧٩.

(١) ينظر: الأنوار ص: ١٥٦.

(٢) المعجم الكبير رقم: ٦٤٩١.

(٣) ينظر: الأنوار ص: ١٥٦.

(٤) مجمع الزّوائد ١/ ١٥٦.

ودعوى أبي ريّة هنا شيءٌ آخر -كما سيأتي-. الثّالث: أنَّ الخبر لا يثبت عن صحابيِّه؛ لجهالة يعقوب، وأبيه))[1]. وقال أبو ريّة: ((وقال -أيضًا-: إنّه سمع النَّبيّ ﷺ يقول: «من حدّث حديثًا هو لله ﷻ رضا فأنا قلته، وإن لم أكن قلته». روى ذلك ابن عساكر في "تاريخه")). قال المعلِّميّ: ((أخذ أبو ريّة هذا من "كنز العمال ٥/ ٢٢٣"، وهناك أنّ ابن عساكر أخرجه عن البختريّ بن عبيد، عن أبيه، عن أبي هريرة ؓ)). ثمّ قال المعلِّميّ: ((البختريّ كذَّاب، وأبوه مجهول)). وقال أبو ريّة: ((وفي "الأحكام" لابن حزم ٢/ ٧٨: أنّه روى عن رسول الله ﷺ: «إذا حدّثتم عنّي بحديثٍ يوافق الحقّ فخذوا به؛ حدّثت به، أو لم أحدِّث». قال المعلِّميّ: ((إنّما ذكره ابنُ حزم من طريق أشعث بن براز، ثمّ قال ابنُ حزم -في ذلك الموضع نفسه-: وأشعث بن براز كذّاب ساقط)). وقال أبو ريّة: ((ورَوَى عن رسول الله ﷺ: «إذا بلغكم عنّي حديثٌ يحسن بي أنْ أقوله، فأنا قلته، وإذا بلغكم حديثٌ لا يحسن بي أقوله، فليس منّي، ولم أقله». قال المعلِّميّ: ((عزاه إلى "توجيه النّظر ص: ٢٧٨"، وهناك عقبه قول أبي حاتم: ((حديث منكر، الثّقات لا يرفعونه))؛ يريد: لا يصلونه، فإنّه ذكره من طريق ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبريّ، عن أبيه، عن أبي هريرة ؓ مرفوعًا، وقد جاء من وجهٍ آخر عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبريّ، عن النَّبيّ ﷺ مرسلًا. ذكره البخاريّ في"التّاريخ ٢/ ١/ ٤٣٤"، ثمّ ذكر أنَّ بعضهم، قال: ((عن أبي هريرة ؓ))، قال البخاريّ: ((وهو وهمٌ، ليس فيه أبو هريرة ؓ)). ورواه بعضهم عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبريّ، عن أبي هريرة ؓ؛ ذكره ابن حزم في "الأحكام" عقب الحديث السّابق،

(١) الأنوار ص: ١٥٦-١٥٧.

وقال: عبد الله بن سعيد كذّاب مشهور، وفي ألفاظه في الرِّوايات اختلاف)). ثم قال المعلِّميّ: ((هذه أدلّة أبي ريّة على دعواه، وعلّق على خبر البختريّ، قوله: ((ارجع ص: ١٠١))، وكان قد ذكر هناك بعضَ هذه الأخبار تحت عنوان: ((كيف استجازوا وضع الأحاديث))؛ وبهذا يُعرف حاصل دعواه هنا، ومناسبتها لأدلّتها؛ فإنّ تكذيب الصِّدِّيقِينَ لا يتمّ إلّا بتصديق الكذّابِينَ))[١]. ومِمّا أثاره، وشغَّب به على أبي هريرة ﵁؛ أنّه كان أكثر الصّحابة حديثًا عن رسول الله ﷺ، على حين أنّه لم يصحبه إلّا نحو ثلاث سنين.

وخلاصة ما ذكره أبو ريّة من مسوّغات كثرة حديث أبي هريرة ﵁: أنّه يتّهمه بالوضع في الحديث-عامله الله بِمَا يستحقّ-، وهذا باطلٌ، وإفكٌ مبينٌ. وأمّا ما ذكره من الأحاديث المسوِّغة -حسب زعمه- فهي إمّا موضوعة، أو ليست من مرويَّات أبي هريرة ﵁. وأمّا ما ذكره من كونه ﵁ أكثرهم حديثًا، مع قصر مدّة صحبته ﵁،

(١) الأنوار ص: ١٥٢-١٥٨. وقال السّباعيّ: ((وزعم أبو ريَّة أنّ أبا هريرة ﵁ سَوَّغ لنفسه أن يكذب على رسول الله ﷺ بأنّه ما دام لا يُحِلُّ حَرَامًا، ولا يُحَرِّم حلالًا فإنّه لا بأس بذلك، واستشهد لزعمه هذا بأحاديث رُوِيَتْ عن أبي هريرة ﵁مرفوعة إلى النَّبيّ ﷺ. . . ولم يصحّ نسبة حديثٍ واحدٍ منها إلى أبي هريرة ﵁، فما ذنب أبي هريرة ﵁ إذًا؟! ، وهل إذا كُذِبَ على إنسانٍ بشيءٍ ما، يكون من التّحقيق العلميّ أن يُسند هذا القول المكذوب إلى الّذي كُذِبَ عليه؟!)) السُّنَّة ص: ٣٨٥، ونبّه محمّدُ أبو شهبة على أنّ أغلب الأحاديث الّتي ذكرها أبو ريَّة في طعونه في أبي هريرة ﵁، وفي تهجّمه على السُّنَّة قد تابع فيها أحمدَ أمين في"فجر الإسلام" و"ضحاه"، وهذا الآخر قد تابع فيها جولدتسيهر، وأضرابه من المستشرقين؛ فهو إمّعة يتبع كلّ ناعقٍ من أعداء الإسلام من المستشرقين وأضرابهم. ينظر: دفاع عن السُّنَّة ص: ١٧٧.

فقد تقدّم عند ذكر مسوّغات كثرة حديثه ﷺ[(١)] ما يكفي جوابًا عليه.

ثالثًا: دعواه الكاذبة: أنّ الصّحابة اتّهموه، وبعضهم كذّبوه.

تقدَّم نقلُه عن عمر ﷺ قوله: ((وأحْرِ بك أن تكون كاذبًا))، والجوابُ عنه، وقال–أيضًا–: ((أَوّل راوية اتّهم في الإسلام! ! : قال ابن قتيبة: إنّه لَمَّا أَتى أبو هريرة ﷺ من الرّواية عنه ﷺ ما لم يأتِ بمثله من صحبه من جلّة أصحابه السّابقين الأوّلين اتّهموه! ! ، وأنكروا عليه، وقالوا: كيف سمعت هذا وحدك؟ ومَنْ سمعه معك؟ وكانت عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا أشدّهم إنكارًا عليه؛ لتطاول الأيّام بها، وبه))[(٢)]. قال المعلِّميّ–مُتعقِّبًا–: ((وتتمّة كلام ابن قتيبة: ((فلمّا أخبرهم أبو هريرة ﷺ بأنّه كان ألزمهم لرسول الله ﷺ؛ لخدمته، وشبع بطنه...فعرف ما لم يعرفوا، وحفظ ما

(١) ينظر ص: ٢٥٠–٢٥٧. قال أبو شهبة: ((ما وجه الغرابة في كثرة رواية سيّدنا أبي هريرة ﷺ، مع حداثة صحبته بالنِّسبة لغيره؟ ، مع أنّ الثّلاث السّنين ليست بالزّمن القصير في عمر الصُّحبة، فكم من شخصٍ قد يجمع في الزَّمن القليل ما لا يجمعه غيره في أضعافه، والذّكاء والإقبال على العلم والتّفرغ من الشّواغل الدّنيويّة، كلّ ذلك يساعد على الإكثار من الجمع والتّحصيل، وإنّا لنجد في عصورنا المتأخّرة بعض التّلاميذ الّذين لازموا شيوخهم مدّةً وجيزةً، يحفظون عن ظهر قلبٍ من كلامهم ما يربو على ما حفظه أبو هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ، وذلك على فرق ما بين عصرنا وعصرهم، وما بينهم، وبين أبي هريرة ﷺ، من جهة التّفرّغ والاستعداد وتكاليف الحياة، وأُحبُّ أنْ لا يعزب عن بالنا أنّ هذه الخمسة الآلاف والثّلثمائة والأربعة والسّبعون حديثًا الكثير منها لا يبلغ السّطرين، أو الثّلاثة، ولو جُمعت كلّها لما زادت عن جزءٍ، فأيُّ غرابة في هذا؟)). دفاع عن السُّنَّة ص: ١٢٠–١٢١. مختصرًا.

(٢) ينظر: الأنوار ص: ١٦٤.

لم يحفظوا، أمسكوا عنه))، وكلمةُ: ((اتّهموه))كلمةٌ نابيةٌ، يتبرّأ منها الواقع، فإنّه لم يثبت عن أحدٍ من الصّحابة أنّه اعترض على شيءٍ من حديث أبي هريرة إلّا عائشة، وابن عمر ﵄، فأمّا عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فقد تتبّع أبو ريّة الأحاديث الّتي انتقدتها عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على أبي هريرة ﵁، وأكثرها قد ثبت من رواية غير أبي هريرة ﵁ من الصّحابة، على أنّ انتقاد عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لها، ليس على وجه الاتّهام بكذبٍ، ونحوه -معاذ الله-، وإنّما فيه الاتّهام بالخطأ، وقد اتّهمت عائشة بالخطأ عمر، وابن عمر ﵄، وقد عدّ الحاكمُ في "المستدرك" عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في الصّحابة الّذين رووا عن أبي هريرة ﵁، وأمّا ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فإنّما استغرب حديثًا واحدًا من حديث أبي هريرة ﵁، فاستشهد أبو هريرة عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فشهدت، فعاد ابنُ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بطيب الثّناء على أبي هريرة ﵁ وقال له: يا أبا هريرة، كنتَ ألزمنا لرسول الله ﷺ، وأعلمنا بحديثه))[١]. وقال أبو ريّة: ((ومِمّن اتّهم أبا هريرة بالكذب عمرُ، وعثمانُ، وعليٌّ))[٢]. قال المعلِّميّ: ((هذا أخذه من كتاب ابن قتيبة، وإنّما حكاه ابنُ قتيبة عن النَّظَّام؛ بعد أن قال ابن قتيبة: ((وجدنا النّظّام شاطرًا من الشّطّار، يغدو على سكر، ويروح على سكر، ويبيت على جرائرها، ويدخل في الأدناس، ويرتكب الفواحش والشّائنات)). ثمّ ذكر أشياء من آراء النّظّام المخالفة للعقل، والإجماع، وطعنه على أبي بكر، وعمر، وعليّ، وابن مسعود، وحذيفة ﵃، فمن كان بهذه المثابة كيف يقبل نقله بلا سند؟! ومن الممتنع أن يكون وقع من عمر، وعثمان، وعليّ،

(١) السّابق ص: ١٦٥-١٦٦.

(٢) ينظر: السّابق ص: ١٦٥.

وعائشة ﷺ، أو واحد منهم رمي لأبي هريرة ﷺ بتعمّد الكذب، أو اتّهام به، ثمّ لا يشتهر ذلك، ولا ينقل إلّا بدعاوى من ليس بثقةٍ؛ مِمّن يعادي السُّنَّة، والصّحابة؛ كالنّظّام، وبعض الرّافضة، وقد تقدَّم، ويأتي ثناءُ بعض أكابر الصّحابة على أبي هريرة ﷺ، وسماع كثير منهم منه، وروايتهم عنه، وأطبق أئمَّةُ التّابعين من أبناء أولئك الأربعة، وأقاربهم، وتلاميذهم على تعظيم أبي هريرة ﷺ، والرّواية عنه، والاحتجاج بأخباره، وعند أهل البدع من المعتزلة، والجهميّة، والرّافضة، والنّاصبة حكايات معضلة؛ مثل هذه الحكاية تتضمّن الطّعن القبيح في أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وعائشة ﷺ، وغيرهم، وفي كثيرٍ منها ما هو طعنٌ في النّبيّ ﷺ، والحكم في ذلك واحد، وهو تكذيب تلك الحكايات البتَّة»[(١)]، وقال السّباعيّ: «كَذَبَ أبو رَيَّة في نسبة هذا القول الفظيع إلى ابن قتيبة، وإنّما يحكيه ابن قتيبة عن النّظّام، وأمثاله، ثمّ يَكُرُّ عليهم بالرَّدِّ والتّفنيد، ويدافع عن أبي هريرة ﷺ دفاعًا مجيدًا. . . فهل تبلغ الجرأة بأحدٍ مِمَّن ينتسب إلى العلم أنْ يكذب هذا الكذب المفضوح، ثمّ يزعم أنّه جاء من التّحقيق العلميّ ما لم ينسج أحدٌ على منواله، وحقًّا إنّ أحدًا لم يسبق أبا ريَّة في مثل هذا الكذب، وتحريف النّصوص حتّى المستشرقين أنفسهم، فلا حول ولا قوّة إلّا بالله، إنّا نتحدَّاه، ونتحدَّى كُلَّ من يتجرَّأ على أبي هريرة ﷺ أن يثبت لنا نصًّا تاريخيًّا موثوقًا بصحّته أنّ أبا بكر، أو عمر، أو عثمان، أو عليًّا، أو عائشة، أو أحدًا من الصّحابة ﷺ نسب إلى أبي هريرة ﷺ الكذبَ في حديث رسول الله ﷺ، وستنقطع أعناق هؤلاء الحاقدين دون العثور على نصٍّ من هذا القبيل، ويأبى الله لهم ذلك. أمّا إنْ كانت النّصوص من كتابٍ

(١) الأنوار ص: ١٦٤، وينظر: السُّنَّة ومكانتها ص: ٣٨٠.

كـ"عيون الأخبار"، و"بدائع الزّهور"، ورواةٍ؛ كابن أبي الحديد، والإسكافيّ، ومتّهمين؛ كالنَّظَّام، وأمثاله. . . فهيهات أن يكون ميدان هذه الكتب، وهؤلاء الرُّواة، وهؤلاء الطّاعنين هو ميدان العلم والعلماء! ››[1]. قال أبو ريّة: ‹‹وكان عليٌّ سيّئ الرّأي فيه، وقال عنه: إنّه أكذب النّاس، أو قال: أكذب الأحياء على رسول الله لأبو هريرة››[2]. قال المعلِّميّ: ‹‹لم يذكر أبو ريّة مصدرَه فنفضحه، وكأنّه أخذ هذا من كتاب عبد الحسين الرّافضيّ؛ ظلمات بعضها فوق بعض، ثمّ رأيت مصدره وهو: "شرح النّهج" لابن أبي الحديد، عن الإسكافيّ، ومع تهوّر ابن أبي الحديد، والاسكافيّ فالعبارة هناك: ‹‹وقد رُوي عن عليّ-عليه السّلام-أنّه قال: ...››، ولكنّ أبا ريّة

(١) السُّنَّة ومكانتها ص: ٣٨٠، وينظر ص: ٣٧٨ منه، وقال: ‹‹بلغ الآخذون عنه من الصّحابة والتّابعين ثمانمائة من أهل العلم، وهو عدد لم يبلغ عشره الآخذون عن أيّ صحابيّ آخر، وفي هذا ما يقنع الّذين يريدون الحقّ، ويستجيبون لوحي ضمائرهم بأنّ أبا هريرة ﷺ كان في المحيط الّذي يعيش فيه، وبين من يعرفونه من الصّحابة والتّابعين في الذّروة العليا من الصّدق يعلو عن الشَّكِّ والرِّيبة، ووساوس المرجفين، والّذي يعرف ما كان عليه ذلك الجيل الممتاز من صحابة رسول الله ﷺ والتّابعين من صدق اللّهجة، ونصرة الحقّ، وخذلان الباطل، وإنكار المنكر، والوقوف في وجه المبتدعين، والمحاولين لتحريف الدّين، والشِّدّة على من انحرف، عن سُنَّةِ الرّسول ﷺ في قولٍ، أو عملٍ يجزم بأنّهم لم يكونوا ليسكتوا عن أبي هريرة ﷺ لو كان عندهم أدنى شكٍّ في صدقه، كيف وهو ليس ذا سلطان، وليس ذا جاه ونفوذ؟ ، فما الّذي كان يمنعهم من الإنكار عليه، ومنعه من التّحديث عن رسول الله ﷺ لو كانوا شاكّين في صدقه؟! ، وهم الّذين كانوا يصدعون بالحقّ في وجوه الخلفاء والأمراء››. السّابق ص: ٣٩١.

(٢) ينظر: الأنوار ص: ١٦٨.

يجزم!!))[١]. وتقدَّم بيان حال ابن أبي الحديد، والإسكافيّ. ثم قال أبو رية: ((ولا نستوفي ذكر انتقاد الصّحابة له، والشَّكّ في رواياته))[٢]. قال المعلِّميّ: ((قد اتّضح -بحمد الله ﷻ- الجواب عما ذكر، ومنه يُعلم حال ما لم يذكر))[٣]، وقال-أيضًا-: ((قد تبيّن أنّه لم يتّهمه أحدٌ من الصّحابة، بل أثنوا عليه، وسمعوا منه، ورووا عنه، وتبيّن قيام حجّته الواضحة في أكثر ما انتقد عليه، وعذره الواضح فيما بقي؛ وبذلك سقط ما يخالفه من كلام من دونهم))[٤]. ونقل أبو ريّة عن أبي حنيفة، قوله: ((الصّحابة كلّهم عدول ما عدا رجالًا، وعدَّ منهم: أبا هريرة، وأنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا))[٥]. قال المعلِّميّ: ((لم يذكر مصدره؛ وهذه عادته الحميدة! ! في تدليس بلاياه، ثمّ وجدت مصدره؛ وهو "شرح نهج البلاغة" لابن أبي الحديد، عن أبي جعفر الإسكافيّ، ولا ريب أنَّ هذا لا يصحُّ عن أبي يوسف، ولا عن أبي حنيفة، والمعروف عنهما، وعن أصحابهما في كتب العقائد، والأصول، وغيرهما ما عليه سائر أهل السُّنَّة أنّ الصّحابة كلّهم عدولٌ))[٦]،

---

(١) ينظر: السّابق ص: ١٦٩.

(٢) ينظر: السّابق ص: ١٧٢. قال السّباعيّ: ((هذا من الكذب، والبهتان؛ فقد تقصّى كلّ ما قيل عن أبي هريرة ﷺ، حتّى من الكتب الّتي ليست لها قيمة علميّة، فما الّذي قصّر به شأوه عن تتبّع أبي هريرة ﷺ هنا؟!)). السُّنَّة ومكانتها ص: ٣٨٣.

(٣) الأنوار ص: ١٧٢.

(٤) السّابق ص: ١٧٣.

(٥) ينظر: السّابق ص: ١٧٤-١٧٥.

(٦) السّابق ص: ١٧٥.

وقال السّباعيّ: ((وبعد أن افترى أبو ريَّة ونقل المفتريات عن الصّحابة في تكذيب أبي هريرة رضي الله عنه انتقل إلى روايةٍ غير صحيحة عن أبي حنيفة بأنّه كان لا يأخذ بأحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، ونحن نجزم قطعًا بأنّ هذه الرّواية عن أبي حنيفة غير صحيحة، فالفقه الحنفيّ المأثور عن أبي حنيفة نفسه مليء بالأحكام الّتي لا مستند لها من الأحاديث إلّا أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه))(١).

والخلاصة: أنَّ أبا هريرة رضي الله عنه لم يكذِّبه أحدٌ من الصّحابة أو التّابعين، ولم يثبت قطُّ أنَّ أحدًا اتّهمه، بل أثنوا عليه، ورووا عنه. وهذا التّكذيب المزيّف، والاتّهام الباطل يتفرّد بنقله أهلُ الأهواء، وبعضُ المستشرقين، ومن تأثّر بهم من المستغربين، ولا نجده إلّا عند من لا يوثق بنقلهم، ولا يعتدّ بكتبهم من أهل الرّفض، والاعتزال، والأدب.

رابعًا: خطّته الماكرة في الكيد للسُّنَّة.

قال أبو ريّة: ((وقد أخرج ابن عساكر من حديث السائب بن يزيد: لتتركنّ الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو لألحقنّك بأرض دوسٍ(٢)، أو بأرض

---

(١) السُّنَّة ومكانتها ص: ٣٨٣.

(٢) قال ابن كثير -معلِّقًا على أثر عمر رضي الله عنه-: ((وهذا محمولٌ من عمر رضي الله عنه على أنّه خشي من الأحاديث الّتي قد تضعها النّاس على غير مواضعها، وأنّهم يتكلّمون على ما فيها من أحاديث الرُّخص، وإنّ الرّجل إذا أكثر من الحديث ربّما وقع في أحاديثه بعض الغلط، أو الخطأ فيحملها النّاس عنه، أو نحو ذلك، وقد جاء أنّ عمر رضي الله عنه أذن له بعد ذلك في التّحديث، فقال مسدّد: حدّثنا خالد الطّحان، ثنا يحيى بن عبد الله، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه. قال: بلغ عمر رضي الله عنه حديثي، فأرسل إليّ، فقال: كنت معنا يوم كنّا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت فلان؟ قال قلت: نعم، وقد علمتُ لِمَ تسألني عن ذلك؟ قال: ولِمَ سألتُك؟ قلت: إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال -يومئذٍ-: =

القردة))[1]. قال المعلِّميّ -في جوابه-: ((عزاه إلى "البداية ٨/ ١٠٦"ولكن لفظه هناك: ((. . . دوس، وقال لكعب الأحبار: لتتركنّ الحديث عن الأُوَل، أو لألحقنّك بأرض القردة))[2] فأسقط أبو ريّة هنا ذكر كعب، وجمع الكلمتين لأبي هريرة ﷺ، وله في هذه الحكاية فعلةٌ أشنع من هذه. قال ص: ٣٠: ((وقال لكعب الأحبار: لتتركنّ الحديث، أو لألحقنّك)) إلخ. أسقط قوله: ((عن الأُوَل))؛ لغرضين: الأوّل: تقوية دعواه أنّ عمر ﷺ كان ينهى عن الحديث عن النَّبيّ ﷺ. الثّاني: ترويج دعوى مهولة فاجرة خبيثة؛ وهي دعوى أنّ كعبًا مع أنّه لم يلقَ النَّبيّ ﷺ كان يُحدِّث عنه بما يشاء، وكان الصّحابة يسمعون منه تلك الأحاديث، ويقبلونها بسذاجةٍ مخجلةٍ، ثمّ لا يكتفون بذلك، حتّى يذهبوا فيروونها عن النَّبيّ ﷺ رأسًا، فيوهموا النّاس أنَّهم سمعوها من النَّبيّ ﷺ، أو على الأقلّ من بعض إخوانهم من الصّحابة، ولزيادة تفظيع هذا الزّعم بالغ في الحطِّ على كعب، وزعم أنّه كان منافقًا يسعى لهدم الإسلام، ويفتري ما شاء من الأكاذيب، يرويها عن النَّبيّ ﷺ، فيتقبّلها الصّحابة، ويروونها عن النَّبيّ ﷺ رأسًا، فعلى هذا الزّعم؛ إن كلّ[3] ما جاء من أحاديث الصّحابة، ولم يُصرَّح بسماعه من النَّبيّ ﷺ فإنّه يحتمل

= ((من كذب عليّ متعمّدًا فليتبوّأ مقعده من النّار))، قال: أمّا إذًا؛ فاذهب فحدِّث)). البداية ٨/ ١١٠، وأنكر البعضُ كمحمّد عجّاج، والسّباعيّ تهديدَ عمر لأبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا بالنّفي إلى بلاده، وعلّله السّباعيُّ بأنّه في ذلك العصر غير جائز. ينظر: ظلمات أبي ريّة ص: ٢١٥، والسُّنَّة ومكانتها ص: ٣٧٩.

(١) الأنوار ص: ١٥٣.

(٢) البداية ٨/ ١١٠.

(٣) في "الأنوار": ((أن كان)).

أن يكون مِمّا افتراه كعب: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾[(١)]. وهذه الخطّة الجهنّميّة من أخطر خطط الكيد اليهوديّ الخاسر. . .)). إلى أن قال: ((ثم لم يكفه حتّى قال: لَمَّا قدم كعبٌ المدينة في عهد عمر ﷺ، وأظهر إسلامه أخذ يعمل في دهاءٍ ومكرٍ لِمَا أَسْلَم من أجله؛ من إفساد الدّين، وافتراء الكذب على النّبيّ (كذا؟!)[(٢)]، ولم يلبث عمر أنْ فطن لكيده وتبيَّن له سوء دخلته، فنهاه عن الرّواية عن

(١) سورة الكهف/ الآية: ٥.

(٢) قال المعلِّميّ -في موضع آخر، تعليقًا على هذا الخبر-: ((هذه مكيدةٌ مهولةٌ يُكاد بها الإسلام والسُّنَّة، اخترعها بعضُ المستشرقين-فيما أرى- ومشت على بعض الأكابر، وتبنّاها أبو ريّة، وارتكب لترويجها ما ارتكب، وهذا الّذي قاله هنا رجمٌ بالغيب، وتظنٌّ للباطل، وحطٌّ لقومٍ- فتحوا العالم، ودبّروا الدنيا أحكم تدبير- إلى أسفل درجات التّغفيل، كأنّهم ﷺ لم يعرفوا النّبيّ ﷺ، ودينه، وسنّته، وهديه فقبلوا ما يفتريه عليه، وعلى دينه إنسانٌ لم يعرفه، وقد ذكر أبو ريّة في مواضع حالَ الصّحابة في توقّف بعضهم عَمّا يخبره أخوه الّذي يتيقّن صدقه، وإيمانه، وطول صحبته للنّبيّ ﷺ، فهل تراهم مع هذا يتهالكون على رجلٍ كان يهوديًّا فأسلم بعد النّبيّ ﷺ بسنين، فيقبلون منه ما يخبرهم عن النّبيّ ﷺ مِمّا يفسد دينه؟ كان الصّحابةُ ﷺ في غنى تامّ بالنّسبة إلى سنّة نبيّهم ﷺ، إن احتاج أحدٌ منهم إلى شيءٍ رجع إلى إخوانه الّذين صحبوا النّبيّ ﷺ، وجالسوه، وكان كعب أعقل من أن يأتيهم فيحدّثهم عن نبيّهم ﷺ، فيقولوا: من أخبرك؟ فإنْ ذَكَرَ صحابيًّا سألوه فيبيّن الواقع، وإن لم يذكر أحدًا كذّبوه ورفضوه. . . نعم ذكر أصحاب التّراجم أنّه أرسل عن النّبيّ ﷺ، وروى عن عمر، وصهيب، وعائشة ﷺ. وعادتهم أن يذكروا مثل ذلك، وإن كان خبرًا واحدًا في صحّته عن كعب نظر، فهذه كتب الحديث، والآثار موجودة لا تكاد تجد فيها خبرًا يُروى عن كعب عن النّبيّ ﷺ فإنْ وجد فلن تجده إلّا من رواية بعض التّابعين عن كعب، ولعلّه مع ذلك لا يصحّ عنه، وكذا روايته عن عمر ﷺ، =

النَّبيّ (كذا؟!)، وتوعّده إنْ لم يترك الحديث عن رسول الله (كذا؟! ، أو ليلحقنّه بأرض القردة))[١]. وقال: ((إنّنا نتحدّى أبا ريّة أن يجمع عشر حكايات مختلفة يثبت أنّ أبا هريرة ﷺ رواها عن كعب))[٢]. وقال: ((وقد كان الصّحابة ربّما توقّف بعضُهم عن قبول خبر بعض إخوانه من الصّحابة حتّى يستثبت، فما بالك بما يرسله كعب؟!))[٣]. وقال-عن رواية الصّحابة عن كعب-: ((إنّما كان كعب يعرف الكتب القديمة، فكان يحدِّث عنها بآداب، وأشياء في الزّهد والورع، أو بقصصٍ وحكاياتٍ تناسب أشياء في القرآن، أو السُّنَّة، فما وافق الحقّ قبلوه، وما رأوا باطلًا قالوا: من أكاذيب أهل الكتاب، وما رأوه محتملًا أخذوه على الاحتمال؛ كما أمرهم نبيّهم ﷺ، ذلك كان فنّ كعب، وحديثه، ولم يروِ عنه أحدٌ من الصّحابة إلّا ما كان من هذا القبيل))[٤]. وقال: ((وعادة

= وكذا روايته عن صهيب، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مع أنّه مات قبلها بزمان، وعامّة ما رُوي عنه حكايات عن أهل الكتاب، ومن قوله)). الأنوار ص: ١٠٥-١٠٦.

(١) السّابق ص: ١٥٣-١٥٥. وينظر: أبو هريرة ص: ٢١٣-٢١٥.

(٢) الأنوار ص: ١٧٨. وقال: ((ورواية الصّحابيّ الّذي سمعه من النَّبيّ ﷺ؛ كأبي هريرة ﷺ عن تابعيّ، عن صحابيّ، عن النَّبيّ ﷺ بغاية القلّة)). السّابق ص: ٢١٢.

(٣) السّابق ص: ١٠١.

(٤) السّابق ص: ١٠٨. وقال-أيضًا-: ((فالحقّ أنّهم لم يكونوا يصدّقونها إلّا أنْ يوجد دليل على صدقها، وذلك كخبر عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن صفة النَّبيّ ﷺ في التّوراة؛ ولذلك أقسم عليه، فأمّا ماعدا ذلك فغاية الأمر أنّهم إذا وجدوا الخبر لا يدفعه العقل، ولا الشّرع، ولا هو من مظنّة اختلاف أهل الكتاب، وتحريفهم أنسوا به، فإنْ كان مع ذلك مناسبًا في الجملة لآية من القرآن، أو حديث عن النَّبيّ ﷺ مالوا إلى تصديقه)). السّابق ص: ١٣٤، وقال: ((غالب ما يُروى عن كعب مكذوبٌ عليه)). السّابق ص: ١٣٠.

أهل الحديث أن يقولوا: ((روى عن فلان، روى عنه فلان)) ولو لم يكن المرويّ إلّا حكايةً واحدةً، وهذا هو الحال هنا تقريبًا، فإنّك لا تجد لهؤلاء عن كعب إلّا الحرف والحرفين ونحوها، وكثير من ذلك يأتي ذكر كعب فيه عرضًا))[١]. وتوسّع في كتابه: "الأنوار الكاشفة[٢]" في بيان هذا المكر، والكيد للسُّنَّة، وتصدّى للردّ عليه، وتفنيده، فأجاد وأفاد، جزاه الله خيرًا. وقال محمّد عجّاج: ((وَنَهْيُ عُمَرَ ﵁ لم يكن خاصًّا

(١) السّابق ص: ١٢٨.

(٢) ينظر: ص: ١٠٧-١٣٥، وص: ١٧٧-١٩٢. وممَّا قاله: ((الكيد اليهوديّ المحقّق كيد جولدزيهر، وإخوانه المستشرقين؛ المحاولين تصوير الصّحابة في صورة مغفَّلين خرافيّين يتلاعب بهم كعبٌ. وأبو ريّة مِمّن سقط فريسةً لهذا الكيد، ثمّ عاد فارسًا من فرسانه)). السّابق ص: ١٣٥. وقال محمّد عجّاج: ((وكما اتَّهمه عبد الحسين بالأخذ عن كعب الأحبار اتَّهمه- أيضًا-أبو ريّة بذلك، وهَوَّلَ هذا الزّعم، وصوَّرهُ مؤامرة دبَّرها كعب الأحبار لِبَثِّ الإسرائيليّات في الدّين الإسلاميّ، وجعل أبا هريرة ﵁ مطيَّة له من أجل ذلك، ويرى أبو ريَّة أنَّ كعبًا قد سلَّط قوّة دهائه على سذاجة أبي هريرة ﵁؛ لكي يستحوذ عليه ويُنيِّمَه؛ ليلقِّنه كلّ ما يريد أن يبثَّه في الدّين الإسلاميّ من خرافات وأوهام، وكان له في ذلك أساليب غريبة وطرق عجيبة. . .))، إلى أن قال: ((ما كان لكعب، ولا لغير كعب أن يشتري ضمير أبي هريرة ﵁ الّذي عرفناه في أمانته، وصدقه وإخلاصه)) أبو هريرة ص: ٢٤٦، وقال السّباعيّ: ((وزعم أَبُو رَيَّةَ أنّ أبا هريرة ﵁ كان يأخذ من كعب الأحبار الحديث، ثمّ ينسبه إلى النَّبيّ ﷺ، وهذه دعوى فاجرة لم يستطع أن يجد لها دليلًا سوى التّخيّل، وتحريف نصوص العلماء على دأبه وعادته، فقد ذكر أنّ علماء الحديث ذكروا من رواية الأكابر عن الأصاغر؛ رواية أبي هريرة، والعبادلة، ومعاوية، وأنس، وغيرهم ﵃ عن كعب، وعبارته تفيد أنّهم رَوَوْا عن كعب حديثَ رسول الله ﷺ، وهذا كذبٌ مضحكٌ؛ لأنّ كعبًا لم يدرك الرّسول ﷺ فلا يعقل أَنْ يَرْوِي صحابةُ الرّسول ﷺ أحاديثَه عمّن لم يدركه، وإنّما يذكر ذلك في بيان أخذهم عن كعب، وغيره من علماء أهل الكتاب -الّذين أسلموا- أخبار الأمم الماضية وتواريخها)). السُّنَّة ومكانتها ص: ٣٨٥-٣٨٦.

بأبي هُريرة ﷺ بل ذلك كان منهاجه؛ خوفًا من الوقوع في الخطأ. . . وكلّ ما صدر عن أمير المؤمنين ﷺ إنّما كان من باب سياسته في تطبيق منهجه في التّثبّت في السُّنَّة، والإقلال من الرّواية))[١]. وكعب الأحبار؛ هو: كعب بن ماتع الحميريّ أبو إسحاق، كان من أهل اليمن، وسكن الشّام، مات في آخر خلافة عثمان ﷺ، وقد زاد على المائة، قال ابن حجر: ((ثقة مخضرم))[٢]، وقال أبو شهبة–في ردّ وَصْفِه بالنّفاق، وأنّه يظهر الإسلام، ويبطن اليهوديّة–: ((إنّي لَمْ أَرَ أَحَدًا رماه بهذا إِلّا ما كان من النّظّام، والمستشرقين، وذيلهم أبي ريَّة، وأنّ علماء الجرح والتّعديل لم يجرحوه على قرب عصرهم من عصره، وعلى ما رزقوا من علم وشفوف نظر في نقد الرّجال، ومعرفة

(١) أبو هريرة ص: ٢١٣، ٢١٤. وينظر: ص: ٢١٥، والسُّنَّة للسّباعيّ ص: ٣٧٩.

(٢) التّقريب رقم: ٥٦٤٨. وروى البخاريّ في"صحيحه"رقم: ٧٣٦١ قولَ معاوية ﷺ في كعب: ((إن كان من أصدق هؤلاء المحدِّثين الّذين يحدِّثون عن أهل الكتاب، وإن كنّا –مع ذلك– لَنَبلو عليه الكذب)). قال ابن حجر: ((قوله: ((لَنَبلو)) بنون، ثمّ موحّدة؛ أي: نختبر، وقوله: ((عليه الكذب))؛ أي: يقع بعض ما يخبرنا عنه بخلاف ما يخبرنا به، قال ابن التّين: وهذا نحو قول ابن عبّاس–في حقِّ كعب–: ((بدّل من قبله، فوقع في الكذب))، وقال ابن حبّان في "كتاب الثّقات": أراد معاوية أنّه يخطئ أحيانًا فيما يخبر به، ولم يرد أنّه كان كذّابًا))، وقال غيره: الضّمير في قوله: ((لَنَبلو عليه)) للكتاب، لا لكعب، وإنّما يقع في كتابهم الكذب؛ لكونهم بدّلوه، وحرّفوه، وقال عياض: يصحّ عوده على الكتاب، ويصحّ عوده على كعب، وعلى حديثه، وإن لم يقصد الكذب، ويتعمّده؛ إذ لا يشترط في مسمّى الكذب التّعمّد، بل هو الإخبار عن الشّيء بخلاف ما هو عليه، وليس فيه تجريحٌ لكعب بالكذب، وقال ابن الجوزيّ: المعنى: أنّ بعض الّذي يخبر به كعب عن أهل الكتاب يكون كذبًا لا أنّه يتعمّد الكذب، وإلّا فقد كان كعب من أخيار الأحبار)). الفتح ١٣/ ٣٣٤–٣٣٥.

الخفيّ من أحوالهم، وليس من العدل تجريح النّاس بغير شهودٍ وبيِّنةٍ))[(١)].

والخلاصة: أنّ دعوى أبي ريّة: بأنّ كعب الأحبار كان يروي للصّحابة ما أخذه عن كتب أهل الكتاب؛ مضيفًا إيّاه إلى النّبيّ ﷺ، وأنّ الصّحابة بكلّ سذاجة باردة تلقّوا ذلك عنه، وبلّغوه للأمّة عن النّبيّ ﷺ مباشرة؛ كما جرت به عادتهم من إسقاط الوسائط؛ هذه دعوى كاذبة خاطئة، ويترتّب عليها آثار خطيرة جدًّا؛ منها: أنّ أحاديث الصّحابة الّتي لم يُصرّحوا فيها بالسّماع يحتمل كونها مِمّا أخذوه عن كعب، عن بني إسرائيل، ويعظم الخطر عندما نعلم أنّ المستهدفِينَ بهذا -على وجه الخصوص- المكثرون من الحديث؛ من صغار الصّحابة، ومن تأخّرت هجرتهم؛ كأبي هريرة ؓ؛ ولذا فإنّ هذا يُعدّ من المكر والكيد اليهوديّ الاستشراقيّ الخاسر؛ أرادوا به إبطال الأحاديث، وهدم السُّنَّة. **والجواب عن هذه الفرية من وجوه:**

١-لم يكن الصّحابة ليأخذوا عن أهل الكتاب ما يتعلّق بالشّريعة، وإنّما أخذوا عنهم ما كان من قبيل القصص والآداب والرّقاق والزّهد والورع، وقد أُذن لهم بذلك، ففي الحديث المرفوع: ((وحدّثوا عن بني إسرائيل، ولا حرج))[(٢)].

٢- رواية الصّحابة عن التّابعين قليلة، ولقلّتها جُمعت، وهذا إنّما يتأتّى في حقّ صغار الصّحابة دون كبارهم.

٣- لم يكن الصّحابة يروون عن التّابعين الأحاديث المرفوعة، بل كانوا يأخذونها عن النّبيّ ﷺ مباشرة، أو بواسطة صحابةٍ آخرين، وكان أخذهم عن التّابعين يقتصر

---

(١) دفاع عن السُّنَّة ص: ١٤٣، وينظر: ص: ٨١-٨٢ منه.

(٢) رواه البخاريّ رقم: ٣٤٦١.

على ما كان من قبيل الموقوفات، وأخبار بني إسرائيل.

٤- كان كعب الأحبار من خيار المسلمين، ولم يكن كما زعمه أبو ريّة.

٥- لو سُلِّم بهذه الدّعوى الزّائفة؛ لظفر أعداء الإسلام، وأذنابهم بالوصول إلى السُّنَّة، وتمكّنوا منها فأبطلوها، أو شكّكوا فيها؛ لأنّ مقتضاها، ولازم التّسليم بها: التّوقّف عمّا رواه صغار الصّحابة، أو من تأخّرت هجرتهم؛ كأبي هريرة ﷺ-وهم رواة عامّة السُّنَّة- مِمّا لم يصرّحوا فيه بالسّماع؛ لاحتمال أخذهم له عن كعب الأحبار، الّذي قام بعمليّة دسّ الإسرائيليّات في الأحاديث، وهذا يعزّز الفكرة اليهوديّة القائلة بأنّ الشّريعة الإسلاميّة مأخوذة عن كتب أهل الكتاب.

والتحق بزمرة الطّاعنين في أبي هريرة ﷺ أحمدُ أمين في كتابه: "فجر الإسلام"؛ متأثِّرًا بالمستشرقين، وأفكارهم، فافترى عليه، وتطاول على مقامه؛ مِمّا يدلّ على جهلٍ، وسوء أدب في حقّه ﷺ. قال السّباعيّ عنه: ((أشهد أنّ المؤلِّف كان لَبِقًا جِدًّا في توجيه المطاعن نحو أبي هريرة ﷺ، ومجاراة المستشرقين، والنّظّام في التّحامل على هذا الصّحابيّ الجليل، فقد وزّع طعونه في مواضع متفرّقة من بحثه، وكان حديثه عنه حديث محترسٍ متلطّفٍ، محاذر أنْ يجهر بما يعتقده في حقّه من سوءٍ، ولكن أسلوب المؤلِّف، وتحريفه لبعض الحقائق في تاريخ أبي هريرة ﷺ، وحرصه على التّشكيك في صدقه، ونقل شكِّ الصّحابة في هذا الصّحابيّ الجليل، كلّ ذلك قد نَمَّ عن سريرة مؤلِّف"فجر الإسلام"، وأزاح عن خبيئة نفسه))(١). وتصدّى للردِّ عليه مصطفى السّباعيّ في كتابه: "السُّنَّة ومكانتها في التّشريع الإسلاميّ(٢)"، فأجاد وأفاد،

(١) ينظر: السُّنَّة ومكانتها ص: ٣٢٢.

(٢) ينظر: ص: ٣٣٠ إلى ٣٥٢.

جزاه الله خيرًا، ولا نسوّد الأوراق بذكر طعونه، وإساءاته؛ فهي من جملة لغو الكلام وباطله الّذي يُطوى، ولا يُروى، ويُنسى ولا يُذكر، لكنّه عزا قولًا للحنفيّة لم يورده موردًا صحيحًا، ولا نقله على حقيقته، فنسب إليهم قولهم: ((أبو هريرة غير فقيه)). قال المعلّميّ: ((هذا القول قد ردّه محقّقو الحنفيّة))[١]، وقال السّباعيّ: ((فما نقله عن الحنفيّة من قولهم: بعدم فقاهة أبي هريرة ﷺ غير صحيح)). ثمّ عزاه لبعض الحنفيّة، وردّه بقوله: ((وجمهور الحنفيّة على خلافهم، والتّشنيع على مقالتهم تلك))[٢]. وقد جمع تقيُّ الدّين السُّبكيّ جزءًا في فتاوى أبي هريرة ﷺ[٣]. وقال السّخاويّ: ((لا عبرة بردٍّ بعض الحنفيّة روايات سيّدنا أبي هريرة ﷺ، وتعليلهم بأنّه ليس بفقيه، فقد عملوا برأيه في الغسل ثلاثًا من ولوغ الكلب، وغيره، وولّاه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الولايات الجسيمة، وقال ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا له كما في "مسند الشّافعيّ[٤]"-وقد سُئل عن مسألة-: ((أفتِهِ يا أبا هريرة، فقد جاءتك معضلة))، فأفتى، ووافقه على فتياه))[٥]. وقال الذّهبيّ: ((احتجَّ المسلمون قديمًا وحديثًا بحديثه؛ لحفظه، وجلالته، وإتقانه، وفقهه، وناهيك أنَّ مثل ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يتأدَّب معه، ويقول: أفتِ يا أبا هريرة))[٦].

⚫⚫⚫⚫⚫

(١) الأنوار ص: ١٧٤.

(٢) السُّنَّة ومكانتها ص: ٣٤٨.

(٣) الجواهر المضيئة ٤/ ٥٤١، والأعلام ٣/ ٣٠٨.

(٤) مسند الشّافعيّ ص: ٢٧١-٢٧٢.

(٥) الفتح ٤/ ٤٠.

(٦) السّير ٢/ ٦٠٩.

المبحث الأوّل: المصنّفات في معرفة الصّحابة

لقي أصحاب النَّبيّ ﷺ عناية فائقة، وحفاوة كبيرة من علماء الأمّة عبر عصورها المختلفة، ووضعوا المصنّفات الكثيرة في أسمائهم وأعلامهم، والتّعريف بأحوالهم وفضائلهم، والتّفصيل بسيرهم، ومجريات حياتهم، وحقّ لهم هذه العناية، وتيك الحفاوة؛ فهم أفضل الأمّة بعد نبيِّها، وقرنهم خير القرون، وسبيلهم أقوم السّبل. وجاءت هذه المصنَّفات ما بين مطوّلٍ، ومختصرٍ، وما بينهما، واختلفت أغراض مصنِّفيها فيما وضعوه، وتنوّعت طرائقهم، وتباينت مناهجهم. ومنها ما وصل إلينا مطبوعًا، أو مخطوطًا، ومنها ما لم يصل إلينا، أو لم يعثر عليه، فهو في عداد المفقود[(١)].

وأفادت أقوال الأئمّة؛ كابن الصّلاح[(٢)]، وابن الأثير[(٣)]، والعراقيّ[(٤)]، وابن حجر[(٥)] كثرةَ المصنَّفات في معرفة الصّحابة، وكما حوت تراجمَهم الكتبُ المفردة فيهم، أو في فضائلهم، فقد حوتها -أيضًا- الكتبُ العامّة والخاصّة في الرُّواة؛ ككتب الطّبقات، والتّواريخ العامّة، والجرح والتّعديل، وتواريخ المدن، والأنساب، والمؤتلف

(١) يقارن بين هذه العناية، والحفاوة من علماء الأمّة عبر عصورها المختلفة بأصحاب نبيِّها ﷺ، ورضي عن أصحابه وبين من ناصبهم العداء، وأظهر لهم البغضاء من أهل البدع والأهواء؛ فشتّان ما بين الفريقين، وبُعد ما بين الطّائفتين.

(٢) علوم الحديث ص: ٢٦٢.

(٣) أسد الغابة ١/ ١٠.

(٤) شرح التّبصرة ٣/ ٢.

(٥) الإصابة ١/ ٣-٤. قال: ((خلائق يتعسّر حصرهم))، وينظر: فتح المغيث ٤/ ٥-٦، والإعلان ص: ١٧٢، ١٧٣.

والمختلف، والكنى والأسماء، والألقاب، وكتب رجال كتب معيّنة، وغيرها، والّذي نعنيه، ونعتني به في هذا المبحث المصنَّفات الّتي أُفردت فيهم، واختصّت بهم.

وهذه قائمة بعناوين المصنّفات، وأسماء مصنِّفيها(١):

١ - "طبقات مَنْ رَوَى عن النَّبيّ ﷺ من الصّحابة"(٢) للهيثم بن عديّ الطّائيّ ت/ ٢٠٧هـ. (م).

٢- "الصّحابة" لأبي عبيدة معمر بن المثنّى ت/ ٢٠٨ هـ. (م)(٣).

٣- "معرفة من نَزَلَ من الصّحابة سائر البلدان"(٤) لعليّ بن عبد الله المدينيّ ت/ ٢٣٤هـ. (م).

---

(١) يراجع في هذه المصنَّفات: مقدّمة"الاستيعاب" لابن عبد البرّ، ومقدّمة"الإصابة" لابن حجر، وموارد ابن حجر في كتابه "الإصابة"، والإعلان ص: ١٧٢-١٧٦، وفتح المغيث٤/ ٥-٧، والرّسالة المستطرفة ص: ٩٤-٩٦، وكشف الظّنون ٢/ ١١٠٣-١١٠٤، وبحوث للعُمريّ ص: ٦٤-٧٣، والسُّنَّة قبل التّدوين ص: ٢٦١-٢٦٤، وعلم الرّجال للزّهرانيّ ص: ٩٧-١٠٤، ومقدّمة فاروق حمادة لـ"فضائل الصّحابة" للنّسائيّ، ومعجم ما أُلِّف عن الصّحابة لمحمّد الشّيبانيّ.

(٢) كذا سمّاه ابن النّديم في الفهرست ص: ١٤٦، وياقوت في معجم الأدباء ٥/ ٦٠٩، وذكره الصّفديّ في الوافي ٢٧/ ٢٣٨، واقتبس منه الخطيب ينظر: موارد الخطيب ص: ٣٨٦-٣٨٨ مع حواشيه.

(٣) ذكره السّخاويّ في الإعلان ص: ١٧٥.

(٤) كذا سمّاه السّخاويّ في الفتح٤/ ٥، والإعلان ص: ١٧٢، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ٩٥، وسَمّاه الحاكم في المعرفة ص: ٢٧٤، والخطيب في الجامع٢/ ٣٠٢: "كتاب من نزل من الصّحابة سائر البلدان". يقع في خمسة أجزاء. قال السّخاويّ: ((يعني: لطيفة)).

٤ - "تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة، وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ" له (ط)[١].

٥ - "كتاب أصحاب النَّبيّ ﷺ"[٢] لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ ت/ ٢٥٦هـ(م).

٦- "الوحْدَان" له (م)[٣].

---

(١) حقّقه عليّ جماز، القلم، الكويت، ١٤٠٢هـ، وباسم الجوابرة، الرّاية، الرّياض، ١٤٠٨هـ ضمن: "الرُّواة من الأخوة والأخوات".

(٢) كذا سَمّاه المؤلّف في التّاريخ الكبير ٢/ ٦٠ قال: ((قد بيّنّا في كتاب"أصحاب النَّبيّ ﷺ"))، وسَمّاه الدّولابيّ "تسمية أصحاب النَّبيّ ﷺ"؛ كما في الكامل لابن عديّ ٣/ ١٦٧-١٦٨، وسَمّاه ابن حجر: "أسامي الصّحابة". الهدى ص: ٤٩٢، وسمّاه البغويّ: "تسمية من روى عن رسول الله ﷺ". معجم الصّحابة ١/ ٢٣٩. قال ابن حجر: ((فأوّل من عرفتُه صنّف في ذلك: أبو عبد الله البخاريّ، أفرد في ذلك تصنيفًا)). الإصابة ١/ ٣، وسبقه إلى ذِكْر الأوّليّة ابنُ ناصر الدّين قال: ((وأوّل من جمع أسماء الصّحابة -فيما نعلم- مرتّبين في الأسماء على حروف المعجم: أبو عبد الله البخاريّ، وهو قسم من أقسام "تاريخه الكبير"، ثمّ تبعه النّاس)). مجالس ص: ٢٢٩، وابن حجر جعله كتابًا مفردًا، ويحتمل أنَّ الأوّليّة في كلام ابن ناصر الدّين؛ أراد بها التّرتيب على المعجم، وأمّا ابن حجر فقال ذلك باعتبار ما علمه؛ كما نصّ هو عليه، وكما أشار إليه السّخاويّ في قوله: ((وكالبخاريّ، وقال شيخنا: إنّه أوّل من صنّف فيه؛ فيما علم)). الإعلان ص: ١٧٢، والفتح ٤/ ٥، قال ابن حجر عنه: ((ما رأيناه، والبغويّ كثير النّقل عنه)). الإصابة ٣/ ١٥١.

(٣) ذكره أبو نعيم في معرفة الصّحابة٢/ ١٢٤، ٣٠٥، وهو من مصادره، وابن ناصر الدّين في التّوضيح٦/ ٤٣٠، وابن حجر في الهدى ص: ٤٩٢، والسّيوطيّ في التّدريب ٢/ ٣٩٦، =

٧- "الصّحابة" لعمر بن شبّة النّميريّ ت/ ٢٦٣ هـ (م)[١].

٨ - "الصّحابة" لأحمد بن سيّار المروزيّ ت/ ٢٦٨هـ (م)[٢].

٩- "التّاريخ في معرفة الصّحابة"[٣] لأحمد بن عبد الله بن عبد الرّحيم ابن البرقيّ ت/ ٢٧٠هـ (م).

١٠- "عدد ما لكلّ واحد من الصّحابة من الحديث" لبقيّ بن مخلد الأندلسيّ ت/ ٢٧٦هـ (ط)[٤].

= والكتّانيّ في الرّسالة ص: ٦٥، وقال: ((خاصّ بالصّحابة)). قال ابن ناصر الدّين: ((فقال-في باب الواحد من حرف الغين المعجمة- . . .)). التّوضيح ٦/ ٤٣٠، فأفاد أنّه مرتّب على المعجم، وقال ابن حجر: ((كتاب "الوحدان" له؛ وهو من ليس له إلّا حديثٌ واحدٌ من الصّحابة)). الهدى ص: ٤٩٢، وقال السّيوطيّ: ((معرفة من لم يَرْوِ إلّا حديثًا واحدًا؛ هذا النّوع زدتُه أنا، ثمّ رأيتُ أنَّ للبخاريِّ فيه تصنيفًا خاصًّا بالصّحابة)). التّدريب ٢/ ٣٩٦ باختصار.

(١) اقتبس منه ابن حجر في الإصابة في: ١١ موضعًا. ينظر: الإصابة١/ ١٨٣، ٣، ١٨٨، وينظر: ابن حجر٢/ ١٣٤ حاشية١.

(٢) ذكره أبو نعيم، قال: ((ذكره أحمد بن سيَّارٍ المروزيُّ في الصّحابة)). معرفة الصّحابة ٣/ ٩٢.

(٣) كذا سمّاه ابنُ ناصر الدّين، وقال: ((وقيل: إنّ أخاهُ محمّدًا ابتدأه، ولم يكمله، فأتمّه أخوه أحمد، وكان إسنادهما واحدًا)). التّوضيح٥/ ٣٣٥، وسمّاه مغلطاي في الإكمال١/ ٢٨٧: "تاريخ الصّحابة الكبير"، وقال ابن الجوزيّ: ((وذكر أبو بكر البرقيّ في "تاريخه" جماعة من الصّحابة، وما رووا من الحديث)). التّلقيح ص: ٢٦٣، وقال الذّهبيّ: ((وله كتابٌ في معرفة الصّحابة وأنسابهم)). السِّير ١٣/ ٤٧، وينظر: التّذكرة ٢/ ٥٧٠، وهو من مصادر ابن عساكر، ومغلطاي، وابن حجر. ينظر: موارد ابن عساكر ٣/ ١٦١٢-١٦١٤، وكتب عنه دراسةً جيّدةً، وممَّا قال: ((وتدلُّ النّصوص أنّ ابن البرقيّ رتّب كتابه على القبائل)).

(٤) طبع ترتيبه لابن حزم حقّقه أكرم العُمريّ، ١٤٠٤ هـ، وهو: مقدّمة "مسند بقيّ بن مخلد".

١١- "الوحْدَان"[(١)] لأبي حاتم محمّد بن إدريس الرّازيّ ت/ ٢٧٧هـ. (م).

١٢- "تسمية أصحاب رسول الله ﷺ" لأبي عيسى محمّد بن عيسى التّرمذيّ ت/ ٢٧٩هـ(ط)[(٢)].

١٣- "الآحاد والمثاني" لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضَّحاك الشّيبانيّ ت/ ٢٨٧ هـ (ط)[(٣)].

١٤- "الوحْدَان من الصّحابة" لأبي عليّ الحسين بن محمّد القَبّانيّ النّيسابوريّ ت/ ٢٨٩هـ(م)[(٤)].

١٥- "معرفة الصّحابة"[(٥)] لعبد الله بن محمّد المروزيّ الملقّب عبدان

---

(١) كذا سمّاه ابنُ أبي حاتم في مواضع من كتابيْه: المراسيل ص: ٧١، ١٤٩، والجرح والتّعديل ٤/ ١٥٠، ٣٢٠، وذكره في بعض المواضع باسم: "مسند الوحدان". ينظر: المراسيل ص: ٢٥، ٩٩، والجرح والتّعديل ٦/ ٣٦٤. ويتّضح من بعض النّقول أنّه مؤلَّف في الصّحابة، قال ابن أبي حاتم: ((سمعت أبي يقول: طارق بن شهابٍ، له رؤيةٌ، وليست له صحبةٌ)). وساق له حديثًا يرويه عن النَّبيّ ﷺ ثمّ قال أبو حاتم: ((هذا حديثٌ مرسلٌ))، فقال له ابنه: ((قد أدخلته في"مسند الوحدان"))، فقال: ((إنّما أدخلته في"الوحدان"؛ لِمَا يُحْكَى من رؤيته النَّبيّ ﷺ)). كتاب المراسيل ص: ٩٨-٩٩.

(٢) حقّقه عماد الدّين أحمد، دار الجنان، بيروت، ١٤٠٦هـ، قال ابنُ ناصر الدّين: ((أخصر مصنَّف في ذلك)). مجالس ص: ٢٢٩.

(٣) حقّقه باسم الجوابرة، الرّاية، الرّياض، ١٤١١ هـ.

(٤) ذكره ابن حجر في الإصابة٢/ ١٤٨قال-في راوٍ-: ((أخرج حديثه حسين بن محمّد القبانيّ في الوحدان من الصّحابة)).

(٥) كذا سمّاه ابن الأثير في أسد الغابة ٥/ ١٠٣، ومغلطاي في الإنابة ٢/ ١٦٤، ١٦٥، وسمّاه الكتّانيّ: ((كتاب المعرفة))، وقال: ((في مائة جزء)). الرّسالة ص: ٩٥، ويشتبه عبدان هذا بآخر اسمه: أبو محمّد عبد الله بن أحمد الأهوازيّ ت/٣٠٦هـ، وذهب إلى أنّه الأهوازيّ: فاروقُ حمادة في =

ت/ ٢٩٣هـ. (م).

١٦- "الوحْدَان"[١] لأبي جعفر محمّد بن عبد الله الحضرميّ الملقّب مُطَيَّن ت/ ٢٩٧هـ. (م).

١٧- "الوحْدَان والـمُقِلِّين من الصّحابة"[٢] لمحمّد بن عثمان بن أبي شيبة ت/ ٢٩٧هـ(م).

١٨- "معرفة الصّحابة"[٣] لأبي منصور محمّد بن سعد الباورديّ ت/ ٣٠١هـ (م).

= تقديمه لـ"فضائل الصّحابة" للنّسائيّ ص: ٢٧، ومحمّد مطر في علم الرّجال ص: ٩٩-١٠٠ حاشية ٦، واعتمد الأخيرُ على صنيع ابن حجر في الإصابة ١/ ٣، حيث قال: ((وصنَّف في ذلك جمعٌ بعدهم؛ كأبي القاسم البغويّ، وأبي بكر بن أبي داود، وعبدان، ومن قبلهم بقليل؛ كمطيّن))، وعبدان المروزيّ قبل مطيّن-المتوفّى/ ٢٩٧هـ-، وبالتّالي فيكون المقصود عبدان الأهوازيّ، ولكن يُرجِّح كونه عبدان المروزيّ أنّ جماعةً نصّوا على نسبته كذلك؛ وهم: ابنُ الأثير في أسد الغابة ٥/ ١٠٣-وسمّى كتابه، ونقل عنه كثيرًا-، ومغلطاي في الإنابة ٢/ ١٦٤و١٦٥، -ونسبه: ((عبدان بن محمّد المروزيّ))-، وابنُ حجر في الإصابة١/ ١٠٨، ١٣٥، ١٥١ومواضع أخرى-وينسبه: ((عبدان بن محمّد المروزيّ)) و((عبدان المروزيّ))-، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ٩٥، ومحمّد عجّاج في السُّنَّة ص: ٢٦٢، والعُمريّ في بحوث ص: ٦٥. وتُوَجّه عبارة ابن حجر الّتي احتُجّ بها بحملها على المذكورِينَ قبل عبدان. والله أعلم.

(١) كذا سمّاه أبو نعيم في معرفة الصّحابة ١/ ١٨٨، ٣/ ١٦٤٢، وابنُ حجر في الإصابة ١/ ٤٠٨، ٢/ ٢٩٦، وذكراه في بعض المواضع باسم: "الوحدان من الصّحابة". معرفة الصّحابة ٤/ ٢٣٣٠، والإصابة٣/ ٣٤١، وذكره أبو نعيم -أيضًا-، في معرفة الصّحابة١/ ٢٠٢، ، وابنُ الأثير في أسد الغابة٥/ ١٠٣، ومغلطاي في الإنابة ٢/ ١٦٤باسم: "المفاريد".

(٢) كذا سَمَّاه أبو نعيم في معرفة الصّحابة١/ ٢٠٢، وينظر: ١/ ٤٠٩، وذكره ابنُ حجر في الإصابة١/ ٢٣٨، ٣/ ٤٨٤.

(٣) كذا سَمّاه مغلطاي في الإكمال٢/ ١٣٠، وابن حجر في التّهذيب١/ ١٦٧، واللّسان ٣/ ٤٩٥، قال =

١٩- "الوحْدَان من أسماء الصّحابة"[(١)] للحسن بن سفيان النّسائيّ ت/ ٣٠٣هـ. (م).

٢٠- "الصّحابة"[(٢)] لأبي الحسن عليّ بن سعيد العسكريّ ت/ ٣٠٥هـ، وقيل: ٣١٣ هـ(م).

٢١- "كتاب الآحاد في أسماء الصّحابة"[(٣)] لعبد الله بن محمّد بن الجارود

= ابن حجر: «ولم أرَه في حرف الباء من كتاب الباورديّ». الإصابة١/ ١٥٠. فدلّ على أنّه مرتّب على المعجم. وذكره السّخاويّ في الفتح٤/ ٥، والإعلان ص: ١٧٣، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ٩٥، وهو من مصادر مغلطاي، وابن حجر.

(١) كذا سَمّاه ابن كثير في جامع المسانيد٨/ ٢٣١، وذكره أبو نعيم في معرفة الصّحابة٢/ ١٠٢١، وابنُ حجر في الإصابة ١/ ١٨٤، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ٦٤، قال ابن حجر: «ذكره الحسن بن سفيان في"مسنده"في الوحدان». الإصابة ٣/ ٣٣٠. فيحتمل أنّه ضمن كتابه: "المسند"، وعزا النّقل من"مسنده"كثيرًا ينظر: الإصابة١/ ١٢٩، ١٥٧، ٣٠٢، ٣٥٠.

(٢) كذا ذكره ابن الأثير في أسد الغابة ١/ ٣٤٤، ٤١٢، ومغلطاي في الإنابة ١/ ٢٤٦، وأكثر ابنُ حجر النّقل عنه، ينظر: ابن حجر ودراسة مصنّفاته٢/ ١٤٥ح٢، وذكره ابنُ الأثير، وابنُ حجر-أيضًا-باسم: " الأفراد". أسد الغابة ١/ ١٤٨، والإصابة ٣/ ١٣٦، وقال ابن حجر: «استدركه أبو موسى وقال: أورده عليّ بن سعيد العسكريّ في أفراد الصّحابة» الإصابة ٣/ ٢٧، ويظهر أنّه نفسه.

(٣) كذا سَمّاه ابن خير في فهرسته ص: ١٨٣، وقال: «سبعة أجزاء»، وذكره ابنُ عبد البرّ في الاستيعاب١/ ١٠، وابن حجر في التّهذيب ٣/ ١٠٦باسم: "كتاب الآحاد". وذكره السّخاويّ في الفتح ٤/ ٧، والإعلان ص: ١٧٥. وقال ابن عبد البرّ-في تعداد مصادره-: «ومن"كتاب الآحاد" لأبي محمّد عبد الله بن محمّد الجارود في الصّحابة». الاستيعاب ١/ ١٠، وذكره غيرُ واحد.

النّيسابوريّ ت/ ٣٠٧هـ(م).

٢٢- "الصّحابة"[(١)] لأبي عثمان سعيد بن يعقوب القرشيّ السّرّاج[(٢)] (م).

٢٣- كتاب أبي بكر عبد الله بن أبي داود السّجستانيّ ت/ ٣١٦ هـ. (م)[(٣)].

٢٤- "معجم الصّحابة" لأبي القاسم عبد الله بن محمّد بن عبد العزيز البغويّ ت/ ٣١٧ هـ(ط)[(٤)].

٢٥- "طبقات الصّحابة"[(٥)] لأبي عروبة الحسين بن محمّد الحرّانيّ ٣١٨ هـ (م).

---

(١) اقتبس منه ابن حجر في الإصابة ١/ ٢٠٩، ٢/ ١٥٥، وذكر له كتابًا باسم: "الأفراد". الإصابة١/ ٢٦٦، وبهذا الأخير ذكره ابن الأثير في أسد الغابة ١/ ٢٧٦، ٣١٠. واقتبس منه. فقد يكون هو.

(٢) ترجمه الذّهبيّ في تاريخه (٣٠١-٣١٠ هـ ص: ٣١٢) ضمن من لم يُعرف تاريخ موته من أهل هذه الطّبقة.

(٣) ذكره ابن حجر في الإصابة١/ ٣، والسّخاويّ في الفتح ٤/ ٥، والإعلان ص: ١٧٢، ولم يسمِّياه، وهو من مصادر أبي نعيم، وابن الأثير، و ابن حجر في كتبهم في الصّحابة.

(٤) حقّق الموجود منه محمّدُ الأمين الجكنيّ، البيان، الكويت، ١٤٢١هـ، قال الذّهبيّ: ((جوَّده)). السِّير ١٤/ ٤٤٢.

(٥) كذا سَمّاه السّمعانيّ في التّحبير١/ ١٠٢-١٠٣-وقال: ((أربعة عشر جزءًا))-، والذّهبيّ في السِّير ١٩/ ٥٥٦، -وقال: ((مجلّد))-، وابن حجر في معجمه ص: ١٤٠، واقتبس منه في التّهذيب ٥/ ٢٢٠، ورتّب الصّحابة فيه على الطّبقات، ومِمَّا ذكره مغلطاي من طبقاته: الطّبقة الثّالثة: الّذين أسلموا ما بين الحديبية والفتح. الإكمال ٦/ ٣٩٩، والطّبقة الرّابعة: أسماء الصّحابة الّذين أسلموا بعد فتح مكة؛ فيمن لا يُعرف نسبهم. الإنابة ١/ ٥٧، وذكره الخليليّ في الإرشاد =

٢٦- "الصّحابة" لأبي جعفر محمّد بن عمرو العقيليّ ت/ ٣٢٢ هـ. (م)[(١)].

٢٧- "تاريخ الصّحابة الّذين نزلوا مصر"[(٢)] لمحمّد بن الرّبيع الجيزيّ ت/ ٣٢٤ هـ (م).

٢٨- "معرفة الصّحابة الّذين نزلوا حمص"[(٣)] لعبد الصّمد بن سعيد الحمصيّ ت/ ٣٢٤هـ. (م).

= ١/ ٤٥٩، وسزكين في تاريخه ١/ ٣٤٨، وأفاد أنّه يتناول أحوال الصّحابة في حياتهم. وطبع الجزء الثّاني من: "المنتقى من كتاب الطّبقات لأبي عروبة الحرّانيّ"، حقّقه إبراهيم صالح، دار البشائر، ١٩٩٤م، ثمّ أعاده في مؤسّسة تبوك، القاهرة، ٢٠١٠م. واشتمل "المنتقى" على مائة وعشرين صحابيًّا، وكون الموجودين فيه كلّهم صحابة؛ يجعل احتمال كونه من كتابه هذا أقوى من كتابه: "طبقات الحرّانيّين"؛ والّذي سيأتي في كتب الطّبقات.

(١) ذكره ابنُ عبد البرّ في مصادره في"الاستيعاب"١/ ١٠، وذكر إسناده إليه، وابنُ حجر في التّهذيب٦/ ٢١، وهو من مصادره.

(٢) كذا سَمّاه ابن حجر في الإصابة١/ ٢١٧، واقتبس منه كثيرًا، وذكره السّخاويّ في الإعلان ص: ١٧٥، والفتح ٤/ ٧. وقال ابن حجر: ((ذكره محمّد بن الرّبيع الجيزيّ في الصّحابة الّذين شهدوا فتح مصر)). التّهذيب١٠/ ٢٢، وقال السّيوطيّ: ((في مجلّد)). حسن المحاضرة ١/ ١٦٦، وللسّيوطيّ: ((درّ السّحابة فيمن دخل مصر من الصّحابة))، ضمّنه كتابه: حسن المحاضرة١/ ١٦٦- فما بعدها. وطبع مفردًا بتحقيق حمزه النّشرتيّ وآخرَيْن، المكتبة القيّمة، القاهرة. لخّص فيه كتاب الجيزيّ، ورتّبه على المعجم، وزاد عليه تراجم كثيرة مِمّا فاته. ينظر: حسن المحاضرة ١/ ١٦٦.

(٣) كذا سَمّاه ابن حجر في معجمه ص: ١٦٨، وينظر: تاريخ دمشق١٢/ ٧٠، والتّهذيب١٠/ ٢٢، والإصابة١/ ٤٦٥، والإعلان ص: ١٧٤، وفتح المغيث٤/ ٧، ووصفه الذّهبيُّ بأنّه تاريخٌ لطيفٌ. السّير ١٥/ ٢٦٧.

٢٩ - "أسماء الصّحابة"(١) لأبي العبّاس محمّد بن عبد الرّحمن الدّغوليّ ت/ ٣٢٥هـ(م).

٣٠- كتاب أبي محمّد عبد الرّحمن بن محمّد الرّازيّ ابن أبي حاتم ٣٢٧هـ. (م)(٢).

٣١- "معجم الصّحابة" لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع الأمويّ مولاهم ت/ ٣٥١هـ. (ط)(٣).

٣٢- "كتاب الحروف في أسماء الصّحابة"(٤) لأبي عليّ سعيد بن عثمان بن سعيد بن السّكن ت/ ٣٥٣هـ. (م).

---

(١) كذا سَمّاه ابن حجر في معجمه ص: ١٦٧، والرّودانيّ في الصِّلة ص: ١٢٦، وذكره السّخاويّ في الفتح٤/ ٥، والإعلان ص: ١٧٣. ولم يسمّه، وذكر الذّهبيُّ له كتاب: "فضائل الصّحابة". السِّير١٤/ ٥٥٨.

(٢) قال ابن عبد البرّ-في تعداد مصادره-: ((وقد طالعتُ-أيضًا-كتاب ابن أبي حاتم الرّازيّ، وكتاب الأزرق، والدّولابيّ، والبغويّ في الصّحابة)) الاستيعاب١/ ١٠، وهو من مصادر ابن حجر في كتابه: "الإصابة".

(٣) حقّقه/ صلاح المصراتيّ، الغرباء، المدينة، ١٤١٨هـ، وخليل قوتلاي، ومحمّد الدّمرداش، الباز، مكّة، ١٤١٨هـ. وصفه ابنُ حجر بكثرة الغلط. الإصابة ٢/ ٤٥١، ولمّا سأل ابنُ فتحون أبا يعلى الصّدفيّ قراءته عليه، قال: ((فيه أوهام كثيرة، فإن تفرّغتَ إلى التّنبيه عليها، فافعل، قال: فخرّجت ذلك، وسمّيته: "الأعلام والتّعريف مِمّا لابن قانع في"معجمه"من الأوهام والتّصحيف")). اللّسان ٣/ ٣٨٤، وذكر ابنُ الأبّار كتابَ ابن فتحون في المعجم: ص١١٥.

(٤) كذا سَمّاه ابن خير في فهرسته ص: ١٨٣، وهو من مصادر ابن عبد البرّ في "الاستيعاب"، نصّ عليه في مقدّمته، وساق إسناده إليه، وذكره ابن حجر، والسّخاويّ، والكتّانيّ. التّهذيب٥/ ٢٧، وفتح المغيث ٤/ ٥، والإعلان ص: ١٧٢، والرّسالة ص: ٩٥، وأكثر ابنُ حجر النّقل عنه في كتابه: "الإصابة".

٣٣- "كتاب الصّحابة"[١] لأبي حاتم محمّد بن حبّان البستيّ ت/ ٣٥٤هـ. (ط).

٣٤- "تسمية من أدرك النّبيّ ﷺ هو، وابنه"[٢] لأبي بكر محمّد بن عمر ابن الجعابيّ ت/ ٣٥٥هـ. (م).

٣٥ - "المعجم الكبير" لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطّبرانيّ ت/ ٣٦٠هـ. (ط)[٣].

٣٦- "معرفة الصّحابة"[٤] له. (م).

---

(١) طبع باسم: "تاريخ الصّحابة الّذين رُوي عنهم الأخبار"، حقّقه بوران الضّناويّ، الكتب العلميّة، ١٤٠٨هـ، وجزم المحقّقُ ص: ١٧بأنّه القسم الخاصّ بالصّحابة من"الثّقات"، وقال العُمريّ: ((ولعلّ المقصود المجلّد الأوّل من كتاب "الثّقات" له)). بحوث ص: ٦٦ح٤، قال العراقيّ، والسّيوطيّ، والكتّانيّ: ((مختصر في مجلّد)). شرح التّبصرة ٣/ ٢، والتّدريب٢/ ٢٠٧، والرّسالة ص: ٩٥، وذكره ابن حجر في معجمه ص: ١٦٨، والرّودانيّ في الصّلة ص: ٤١١ باسم: "معرفة الصّحابة". وهو من مصادر ابن حجر في "الإصابة".

(٢) كذا سَمّاه ابن عساكر في تاريخه ٣٤/ ٣٦٩، وذكره ابن حجر باسم: "من حدّث هو وأبوه عن النّبيّ ﷺ". الإصابة ٢/ ٣١٢، وينظر: ١/ ٢٣٩، وهو من مصادر ابن عساكر، ومغلطاي، وابن حجر.

(٣) حقّقه حمدي السّلفيّ، ابن تيميّة، القاهرة، قال في "مقدّمته": ((ألّفناه جامعًا لعدد ما انتهى إلينا مِمَّن روى عن رسول الله ﷺ من الرّجال والنّساء. . . ومن لم يكن له روايةٌ عن رسول الله ﷺ، وكان له ذكرٌ من أصحابه من استشهد مع رسول الله ﷺ، أو تقدَّم موته ذكرته من كتب المغازي، وتاريخ العلماء؛ ليوقف على عدد الرُّواة عن رسول الله ﷺ، وذكر أصحابه ﷺ))، وقال ابن حجر-في تعداد المصنِّفين في الصّحابة-: ((وكالطّبرانيّ ضمن"معجمه الكبير")). الإصابة١/ ٣، وينظر: شرح التّبصرة ٣/ ٢، والإعلان ص: ١٧٤.

(٤) كذا سَمّاه الذّهبيّ، قال-في ذكر مصنّفاته-: ((وأشياء سوى ذلك لم نقف عليها؛ منها. . . معرفة الصّحابة)). السِّير١٦/ ١٢٨.

٣٧- "أسماء الصّحابة" لأبي أحمد عبد الله بن عديّ الجرجانيّ ت/ ٣٦٥هـ (خ)[١].

٣٨-"من وافقت كنيتُه كنيةَ زوجه من الصّحابة" لمحمّد بن عبد الله النّيسابوريّ ابن حيويه ت/ ٣٦٦هـ (ط)[٢].

٣٩- "معجم الصّحابة"[٣] لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيليّ ت/ ٣٧١ هـ. (م).

٤٠- "المخزون في علم الحديث" لأبي الفتح محمّد بن الحسين الأزديّ ت/ ٣٧٤هـ(ط)[٤].

٤١ - "أسماء من يعرف بكنيته من أصحاب رسول الله ﷺ" له. (ط)[٥].

٤٢- "كتاب الكنى لمن لا يعرف له اسم من أصحاب رسول الله ﷺ" له. (ط)[٦].

٤٣- "كتاب الصّحابة"[٧] لمحمّد بن عبد الله الرَّبَعيّ المعروف بابن زبر ت/ ٣٧٩هـ(م).

٤٤- "كتاب الصّحابة"[٨] لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكريّ ت/ ٣٨٢ هـ. (م).

---

(١) منه مخطوطة بمكتبة المدينة رقم/ ٢٧٠، ذكرها سزكين في تاريخه١/ ٤٠٠، وهو من مصادر ابن حجر في: "الإصابة".

(٢) سيأتي في كتب الكنى.

(٣) كذا سمّاه ابن حجر في الإصابة ٢/ ٢٥٩، ٥٠٤، وفي موضع آخر: "كتاب الصّحابة"١/ ٤٦٣، وهو من مصادره.

(٤) حقّقه محمّد إقبال، الدّار العلميّة، دلهي، ١٤٠٨هـ. وهو في الوحْدَان من الصّحابة.

(٥) سيأتي في كتب الكنى.

(٦) سيأتي في كتب الكنى.

(٧) كذا سَمّاه ابن حجر في التّهذيب ٤/ ١٣٩، وهو من مصادره، ومصادر ابن عساكر.

(٨) كذا سَمّاه ابن حجر في الإصابة١/ ١١٩، وذكره الكتّانيّ في الرّسالة ص: ٩٥ باسم: "معرفة =

٤٥- "أسماء الصّحابة الّتي اتّفق فيها محمّد بن إسماعيل البخاريّ ومسلم بن الحجّاج القشيريّ وما انفرد به كلّ واحدٍ منهما دون صاحبه". لعليّ بن عمر الدّارقطنيّ ت/ ٣٨٥هـ (ط)(١).

٤٦-"معجم الصّحابة"(٢) لأبي حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين ت/ ٣٨٥هـ. (م).

٤٧- "معرفة الصّحابة" لأبي عبد الله محمّد بن إسحاق بن منده الأصبهانيّ ت/ ٣٩٥هـ(ط)(٣).

= الصّحابة"، قال المؤلِّف -في تصحيفات المحدِّثين ٢/ ٤٢٩ في راوٍ-: ((وقد أخرجته في كتاب القبائل، فيمن روى عن النَّبيّ ﷺ من بني سليم))، فدلّ على أنّه مرتّب على القبائل، ونصّ على ذلك ابن حجر، والسّخاويّ، والكتّانيّ. المعجم المفهرس ص: ١٦٧، والإعلان ص: ١٧٤، وفتح المغيث ٤/ ٧، والرّسالة ص: ٩٥، وقال العراقيّ: ((وهو على غير ترتيب الحروف)). شرح التّبصرة ٣/ ٢، وهو من مصادر ابن الأثير، وابن حجر.

(١) سيأتي في المصنَّفات في رجال كتب معيَّنة.

(٢) كذا سّماه ابن حجر في التّهذيب٣/ ١١٤، وذكره-أيضًا-باسم: "كتاب الصّحابة". الإصابة ٣/ ١٩٢، وذكره السّخاويّ في الفتح٤/ ٥، والإعلان ص: ١٧٢، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ٩٥، وهو من مصادر ابن الأثير، ومغلطاي، وابن حجر، ورتّبه على الحروف، قال ابن حجر: ((ذكره ابن شاهين في آخر حرف الغين المعجمة من "كتاب الصّحابة")). الإصابة٣/ ١٩٢، وله: "كتاب من روى عن أبيه من الصّحابة والتّابعين"-سيأتي ص: ٧٨٨-.

(٣) حقّقه عامر صبري، جامعة الإمارات، ١٤٢٦هـ، وصل إلينا أقلّ من نصفه، وباقيه مفقود؛ كما أفاده محقِّقُه. قال العراقيّ: ((كبير جليل)). شرح التّبصرة ٣/ ٢، وقال ابن عساكر: ((إنّ له في"معرفة الصّحابة" أوهامًا =

٤٨- "معرفة الصّحابة"[١] لأحمد بن عليّ بن لال الهمدانيّ ت/ ٣٩٨ هـ. (م).

٤٩- "ذكر أسماء من اتّفق محمّد بن إسماعيل البخاريّ ومسلم بن الحجّاج على تصحيح الرّواية عنه من الصّحابة ﷺ فأخرجا عنه في كتابيهما الموسوم كلّ واحدٍ منهما بالصّحيح وذكر أسماء من انفرد كلٌّ واحدٍ بإخراج حديثه دون الآخر" لأبي الفتح محمّد بن أحمد بن أبي الفوارس ت/ ٤١٢هـ. (ط)[٢].

٥٠- "معرفة الصّحابة" لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانيّ ت/ ٤٣٠هـ. (ط)[٣].

٥١- "معرفة الصّحابة"[٤] لأبي العبّاس جعفر بن محمّد المستغفريّ ت/ ٤٣٢هـ. (م).

= كثيرةً)). تاريخه٥٢/ ٣٣، ولأبي موسى المدينيّ ذيلٌ عليه -سيأتي في المصنّفات في الأصل-، وللذّهبيّ منتقى منه في جزأين، ذكره ابن حجر في معجمه ص: ١٤٠، والمجمع المؤسّس ٢/ ١٦٦، ولم يصل إلينا، وذيّل عليه حفيده أبو زكريّا يحيى بن عبد الوهّاب ت/ ٥١١هـ.

(١) كذا سَمّاه ابنُ نقطة وقال: ((ما رأيتُ شيئًا أحسن منه)). التّقييد ١/ ١٦٨.

(٢) سيأتي في المصنَّفات في رجال كتب معيَّنة.

(٣) حقّقه محمّد راضي بن حاج عثمان، الدّار، المدينة، ١٤٠٨هـ، ثلاث مجلّدات فقط(دكتوراه)، ثمّ أتمّ تحقيقه، وحقّقه كاملًا عادل العزازيّ، الوطن، الرّياض، ١٤١٩هـ، قال العراقيّ: ((كتاب جليل)). شرح التّبصرة ٣/ ٢، ولعبد الغني المقدسيّ ت/ ٦٠٠هـ: "تبيين الإصابة لأوهام حصلت لأبي نعيم في معرفة الصّحابة". قال الذّهبيّ عنه: ((جزآن تدلّ على براعته، وحفظه)). السِّير ٢١/ ٤٤٨، وقال السّخاويّ: ((جزء كبير)). الفتح ٤/ ٧، والإعلان ص: ١٧٥.

(٤) كذا سَمّاه الذّهبيّ في التّذكرة٣/ ١١٠٢، والسِّير ١٧/ ٥٦٤، والسّيوطيّ في طبقاته ص: ٤٢٤، وذكره السّخاويّ في الإعلان ص: ١٧٤، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ٩٥، وأكثر ابنُ حجر النّقل عنه في "الإصابة"، وقال في أحد المواضع: ((أورده المستغفريّ في باب النّون من الصّحابة)). الإصابة ٣/ ٥١٩. فأفاد أنّه على المعجم.

٥٢- "المصابيح في الصّحابة"[١] ليحيى بن يونس الشّيرازيّ ت/ ٤٣٢هـ(م).

٥٣- "أسماء الصّحابة الرُّواة عن النَّبيّ ﷺ وما لكلٍّ واحدٍ من العدد" لأبي محمّد عليّ بن أحمد الظّاهريّ ابن حزم ت/ ٤٥٦هـ(ط)[٢].

٥٤- "الوحْدَان من مسند بقيّ بن مخلد" له (م)[٣].

٥٥ - "الاستيعاب في أسماء الأصحاب" لأبي عمر يوسف بن عبد الله النَّمريّ ابن عبد البرّ ت/ ٤٦٣هـ. (ط)[٤].

٥٦- "من عُرف من الصّحابة بكنيته" له (ط)[٥].

٥٧- "الصّحابة" لأحمد بن عبد الملك النّيسابوريّ المؤذن ت/ ٤٧٠ هـ. (م)[٦].

٥٨ - "كتاب فيه معرفة أسامي أرداف النَّبيّ ﷺ" لأبى زكريّا يحيى بن عبد الوهّاب بن محمّد بن منده الأصبهانيّ ت/ ٥١١ هـ. (ط)[٧].

٥٩- "من عاش مائة وعشرين سنة من الصّحابة" له. (ط)[٨].

---

(١) كذا سَمَّاه ابن حجر في الإصابة ٣/ ٢٠٨، ٢١٨، وهو من مصادره فيه.

(٢) حقّقه مسعد السّعدنيّ، مكتبة القرآن، القاهرة، وينظر: ص: ١٧٥، كتاب: "عدد ما لكلٍّ واحد من الصّحابة من الحديث" لبقيّ بن مخلد.

(٣) اقتبس منه ابن حجر في الإصابة ١/ ٥٣٣، و٢/ ١٢٤، و٣/ ٥٢٥.

(٤) سيأتي الكلام عليه مفصّلًا، ينظر: ص: ٢٩٩-٣١٤.

(٥) سيأتي في كتب الكنى.

(٦) اقتبس منه مغلطاي في الإكمال ٥/ ٢٧، وابن حجر في الإصابة ٣/ ١٩٠.

(٧) حقّقه يحيى غزّاوي، شركة المدينة، بيروت، ١٤١٠هـ.

(٨) حقّقه مشهور سلمان، الرّيان، بيروت، ١٤١٢هـ.

٦٠- "الإعلام بالخيرة الأعلام من أصحاب النَّبيّ عليه السّلام" لأبي إسحاق إبراهيم بن يحيى القرطبيّ ابن الأمين ت/ ٥٤٤ هـ(ط)[(١)].

٦١- "ترتيب أسماء الصّحابة الّذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في "المسند"" لأبي القاسم عليّ بن الحسن الدّمشقيّ ابن عساكر ٥٧١هـ. (ط)[(٢)].

٦٢- "المستفاد بالنّظر والكتابة في معرفة الصّحابة"[(٣)] لأبي موسى محمّد بن أبي بكر الأصبهانيّ المدينيّ ت/ ٥٨١ هـ. (م).

٦٣ - "الاستبصار في نسب الصّحابة من الأنصار" لأبي محمّد عبد الله بن أحمد المقدسيّ ابن قدامة ت/ ٦٢٠ هـ. (ط)[(٤)].

٦٤- "أُسْدُ الغابة في معرفة الصّحابة" لعليّ بن محمّد الجزريّ ابن الأثير ت/ ٦٣٠هـ (ط)[(٥)].

---

(١) حقّقه مصطفى حميداتو، الضّياء، مصر، ١٤٢٨هـ، وهو استدراك على كتاب"الاستيعاب" لابن عبد البرّ.

(٢) حقّقه عامر صبري، البشائر، بيروت، ١٤٠٩ هـ.

(٣) كذا سَمّاه مغلطاي في الإكمال١١/ ٢٤٩، وهو ذيل على"معرفة الصّحابة" لابن منده-المتقدِّم-، قال ابن الأثير: ((استدرك على ابن منده ما فاته في كتابه، فجاء تصنيفه كبيرًا نحو ثلثي كتاب ابن منده)). أسد الغابة ١/ ١٠، وهو أحد مصادره الأربعة، ووصفه العراقيُّ، وابنُ حجر بأنّه ذيلٌ كبيرٌ. شرح التّبصرة٣/ ٢، والإصابة١/ ٤، وأكثر ابنُ حجر النّقل عنه.

(٤) حقّقه عليّ نويهض، دار الفكر.

(٥) طبع في المطبعة الوهبيّة، بمصر، ١٢٨٦هـ، وحقّقه محمّد البنّا وآخرَيْنِ، دار الشّعب، ١٣٩٠هـ، وعليّ عوض، وعادل أحمد، الكتب العلميّة، بيروت. قال ابن كثير: ((وهو أجمعها، وأكثرها فوائد، وأوسعها)). اختصار علوم الحديث ص: ١٥٢، وقال السّخاويّ: ((كتابٌ حافلٌ. . . =

٦٥- "التّعريف بأسماء أصحاب النَّبيّ عليه السّلام المخرّج حديثهم في كتاب الجامع للبخاريّ والمسند الصّحيح لمسلم بن الحجّاج" لمحمّد بن إسماعيل الأندلسيّ ابن خلفون، ت/ ٦٣٦هـ(م)(١).

٦٦-"نهج الإصابة في معرفة الصّحابة"(٢) لأبي عبد الله محمّد بن محمّد بن الحسن البغداديّ، ابن النّجّار ت/ ٦٤٣هـ(م).

٦٧- "درّ السّحابة في بيان مواضع وفيات الصّحابة" للحسن بن محمّد الصّاغانيّ ت/ ٦٥٠ (ط)(٣).

٦٨- "أسماء الصّحابة الشّعراء"(٤) لأبي الفتح محمّد بن محمّد اليعمريّ ابن سيّد النّاس٧٣٤هـ (م).

٦٩- "تجريد أسماء الصّحابة" لأبي عبد الله محمّد بن أحمد الذّهبيّ ت/ ٧٤٨هـ. (ط)(٥)

= لم يستوعب، ولم يُهذِّب، ومع ذلك فعليه المعوّل لمن جاء بعده، حتّى إنّ كلًّا من النّوويّ والكاشغريّ اختصره، واقتصر الذّهبيّ على "تجريده"، وزاد عليه النّاظم[أي: العراقيّ] عدّة أسماء)). الفتح ٤/ ٧، ومختصر النّوويّ ذكره في تقريبه ٢/ ٢٠٧، ولمغلطاي حاشية عليه. اقتبس منها ابنُ حجر في الإصابة ٤/ ٢٢٣.

(١) سيأتي في المصنَّفات في رجال كتب معيّنة.

(٢) كذا سَمّاه ابن كثير في البداية ١٣/ ١٨٠.

(٣) نشره سامي مكّي، المعارف، بغداد، ١٩٦٩م، وطارق الطّنطاويّ، الفرقان، القاهرة.

(٤) ذكره ابن حجر في الإصابة ١/ ٢٦٧، وقال في الفتح١٠/ ٥٣٩: ((وقد جمع ابن سيِّد النّاس شيخ شيوخنا مجلَّدًا في أسماء من نُقل عنه من الصّحابة شيءٌ من شعرٍ مُتَعلِّقٍ بالنَّبيّ ﷺ خاصَّةً)).

(٥) طبع في دائرة المعارف، حيدر آباد، ١٣١٥هـ، وفي بومباي، الهند، ١٣٨٩هـ، (الجزء الأوّل منه)، بتحقيق =

٧٠- "رونق المحدّث"[١] لمحمّد بن أحمد الأنصاريّ المعروف بابن خطيب داريا ت/ ٨١١هـ(م).

٧١ - "تحصيل الأدوات بتفصيل الوفيات" له(م)[٢].

٧٢-"الإصابة في تمييز الصّحابة" لأحمد بن عليّ بن محمّد العسقلانيّ ابن حجر ت/ ٨٥٢هـ (ط)[٣].

٧٣- "الرّياض المستطابة في جملة مَنْ رَوَى في الصّحيحين من الصّحابة" ليحيى بن أبي بكر العامريّ ت/ ٨٩٣هـ(ط)[٤].

٧٤- "درُّ السّحابة فيمن دخل مصر من الصّحابة" لعبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ ت/ ٩١١هـ (ط)[٥].

٧٥- "ريح النّسرين فيمن عاش من الصّحابة مئة وعشرين" له. (ط)[٦][٧].

= صالحة عبد الحكيم، وأعيد نشر الكتاب في بيروت مرّات، وهو اختصار لـ"أسد الغابة" لابن الأثير.

(١) ذكره السّخاويّ في الضّوء ٦/ ٣١١، وقال: «أرجوزة في نحو ثلاثمائة بيت، ذكر فيها من روى عن النّبيّ ﷺ من الصّحابة، وعدد ما لكلّ منهم من الحديث سَمّاه: "رونق المحدّث" مرموزة بالجمل».

(٢) ذكره السّخاويّ في الضّوء ٦/ ٣١١، وقال: «في بيان من عُلم محلّ موته من الصّحابة».

(٣) سيأتي الكلام عليه مفصّلًا، ينظر: ص: ٣١٥-٣٢٨.

(٤) طبع في بهوبال، المطبع الشّاهجانيّ، ١٣٠٣هـ، ونشره عمر الدّيراويّ، المعارف، بيروت، ١٣٩٤هـ، وحقّقه عبد الله الأنصاريّ، وعبد التّواب هيكل، وزارة التّربية، قطر، ١٤٠٠هـ.

(٥) تقدّم الكلام عنه، وعن طبعته ينظر: ص: ٢٨٤ ح: ٢.

(٦) حقّقه عدنان مجود، دار الوفاء، جدّة، ١٤٠٥هـ، وهو اختصار لـ"من عاش مائة وعشرين سنة من الصّحابة" لابن منده -المتقدّم-مع الإضافة عليه.

(٧) ألّف بعضُ الأئمّة كتبًا أفردوها في فضائلهم، وهي كثيرة، وأشهر المطبوع منها: "فضائل =

وقبل الشّروع في دراسة الكتب يحسن التّنبيه على أهمّ العناصر الّتي نتناولها بالدّراسة، ويقع التّركيز عليها، مع الإشارة إلى بعض فوائدها، وأهمّيّتها:

١ – (**عنوانه**): وبه يعرف الكتاب، ويتميّز عن غيره، ويتحدّد موضوعه، ومحتواه، وفنّه.

٢ – (**مؤلِّفه**): وبحسب شهرته، ومكانته في الفنّ تكون قيمة الكتاب العلميّة.

٣– (**موضوعه**): ويعرف به محتواه، والفنّ الّذي أُلِّف فيه.

٤ – (**قيمته العلميّة**): وتعرف بثناء العلماء عليه، وعنايتهم به، واعتمادهم عليه، وتواردهم على الإفادة منه، والعزو إليه، وتعرف –أيضًا– بمعرفة مصادره، ومكانة مؤلِّفه، فإذا توافرت في الكتاب تحقّق الوثوق به، والركون إلى معلوماته.

٥ — (**ترتيبه**): وبمعرفة ترتيبه يسهل الوقوف على الفائدة منه. وللعلماء عدّة طرق في ترتيب كتب الرّجال(١)؛ وهي:

أ– (**حروف المعجم**) وهي أكثرها استعمالًا، وأيسرها تناولًا. قال ابن حبّان: ((وأقصد في ذكر أسمائهم المعجم؛ إذ هو أدعى للمتعلِّم إلى حفظه، وأنشط للمبتدئ في

= الصّحابة" لأبي عبد الله أحمد بن حنبل، و"فضائل الصّحابة" لأحمد بن شعيب النّسائيّ، و"فضائل الصّحابة" لخيثمة بن سليمان ت/ ٣٤٣هـ، و"فضائل الصّحابة ومناقبهم" لعليّ بن عمر الدّارقطنيّ، و"الرّياض النّضرة في مناقب العشرة" لمحبّ الدّين الطّبريّ ت/ ٦٩٤هـ، وكما أفردوا فضائلهم بالتّأليف، فقد ضمّنوها كتبهم الحديثيّة المسندة، تحت أبوابٍ وتراجم خاصّة، تسمّى: المناقب، والفضائل؛ ذكروا فيها ما ورد من مناقبهم العامّة، أو الخاصّة، وسُجِّل في كلّيّة الحديث رسالة دكتوراه في الأحاديث الواردة في فضائل الصّحابة لسعود الجربوعيّ، نشرتها عمادة البحث العلميّ.

(١) ذكر أكرمُ العُمريّ أنّ كتب الرّجال اتّبعت أربعة أسس في تنظيم مادّتها: النّسب، الطّبقات، المدن، حروف المعجم، ثمّ شرح كلّ طريقة بالتّفصيل. ينظر: بحوث ص: ١٧١–٢٠٦، ومقدّمة تحقيق "الطّبقات" لخليفة بن خيّاط.

وعيه، وأسهل عند البغية لمن أراده))[١]، وقال المعلِّميّ: ((أما ترتيب التّراجم فمعروفٌ، وأجوده طريقة "التّهذيب[٢]" وفروعه؛ فإنّه على ترتيب حروف الهجاء باعتبار اسم الرّاوي بجميع حروفه، وكذا باعتبار اسم أبيه، وجدّه فصاعدًا. . . وإفادةُ التّرتيب سهولةُ الكشف واضحةٌ، ولكن ثمّ فائدة أعظم؛ وهي التّنبيه على ما قد يقع من سقط، أو زيادة، أو تصحيف، أو تحريف))[٣].

وللعلماء في التّرتيب على حروف المعجم طريقتان: **الأولى**: طريقة المتقدِّمين؛ كالبخاريّ، وابن أبي حاتم، وابن حبّان؛ وهي: اعتبار الحرف الأوّل في الاسم الأوّل فقط. **والثّانية**: طريقة المتأخِّرين؛ كالمزّيّ، والذّهبيّ، وابن حجر؛ وهي: اعتبار اسم الرّاوي بجميع حروفه؛ الحرف الأوّل، فالثّاني. . . إلى نهاية الاسم، ثمّ اسم أبيه كذلك، وهكذا إلى نهاية نسبه. وأشار السّخاويّ إلى طريقة المتقدِّمين فقال-في شرح طريقة "كتب الكنى"-: ((وهي مرتّبةٌ على الشّائع للمشارقة في الحروف إلّا النّسائيّ... ولم يراعوا جميعًا ترتيبها في كلِّ حرفٍ؛ بحيث يبدؤُون في الهمزة، مثلًا: بأبي إبراهيم قبل: أبي إسحاق، ثمّ بأبي إسحاق قبل: أبي أسلم؛ جريًا منهم على عادة المتقدِّمين — غالبًا-، فالكشف منها لذلك مُتعِبٌ))[٤]. ويُراعى اختلاف ترتيب الحروف بين أهل المشرق، وأهل المغرب، فترتيب أهل المشرق: أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز،

(١) كتاب المجروحين ١/ ٩٥.

(٢) يعني: "تهذيب الكمال" للمزّيّ.

(٣) علم الرّجال وأهمّيّته ص: ٦١-٦٢ ومثّل لكلّ ذلك.

(٤) فتح المغيث ٤/ ٢٠١-٢٠٢.

س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ، و، لا، ي. وترتيب أهل المغرب: أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، ط، ظ، ك، ل، م، ن، ص، ض، ع، غ، ف، ق، س، ش، هـ، و، لا، ي[١]. ويُلْحَظ الاتّفاق بينها إلى حرف: (ز)، وترتيب الحروف عند أهل المشرق هو الأكثر في الاستعمال، وترتيب الحروف عند أهل المغرب يُستعمل في كتب أهل المغرب والأندلس. وتميَّز أبو عبد الرّحمن النّسائيّ بترتيبٍ تفرّد به في كتابه: "الكنى"، قال العراقيّ: ((الّذين صنَّفوا في ذلك بوّبوا الأبواب على الكنى، وبيّنوا أسماء أصحابها إلّا أنَّ النّسائيّ رتّب حروف كتابه على ترتيب غريب، ليس على ترتيب حروف المعجم المشهورة عند المشارقة، ولا على اصطلاح المغاربة، ولا على ترتيب حروف أبجد، ولا على ترتيب حروف كثير من أهل اللّغة؛ كـ"العين"، و"المحكم"، وهذا ترتيبها: أ، ل، ب، ت، ث، ي، ن، س، ش، ر، ز، د، ذ، ك، ط، ظ، ص، ض، ف، ق و، هـ، م، ع، غ، ج، ح، خ))[٢]. وقال السّخاويّ: ((كأنَّه ابتكره))[٣].

ب- **(الطّبقات)** وبسبب اختلاف المصنِّفين في مصطلح الطّبقة، وقع اختلافهم في ثلاثة أشياء: عدد الطّبقات، وفتراتها الزّمنيّة، وأعداد الرُّواة المترجمين فيها.

---

(١) ينظر: صبح الأعشى للقلقشنديّ ٣/ ٢٢. وقال الصّفديّ: ((فأمّا حروف المغاربة فإنّهم وافقوا المشارقة من أوّلها إلى الزّاي. . . وترتيب المشارقة أحسن وأنسب؛ لأنّهم أثبتوا الألف أوّلًا، وأتوا بالباء والتّاء والثّاء ثلاثة، وبعدها جيم حاء خاء ثلاثة متشابهة في الصّور –أيضًا– ثمّ إنّهم سردوها كلّ اثنين اثنين متشابهين إلى القاف، وأتوا بعد ذلك بما لم يتشابه، فكان ذلك أنسب)). الوافي ١/ ٥٣.

(٢) شرح التّبصرة ٣/ ١١٦، وينظر: الشّذا الفيّاح ص: ٤١٩، وفتح المغيث ٤/ ٢٠١-٢٠٢. وأفادنا كلامُ العراقيّ وجوهًا أُخَر في ترتيب حروف المعجم.

(٣) فتح المغيث ٤/ ٢٠١.

ج - **(المدن)** يراعى في التّقديم الفضل، كمكّة، والمدينة، والشّهرة بالعلم، وكثرة الرُّواة فيها. قال ابن حبّان: ((نبدأ من هذا الصّقع بالمدينة؛ لأنّها مهبط الوحي، ومعدن الرّسالة، وبها نُصر المصطفى ﷺ كثيرًا، ومنها انتشر الإسلام، وظهر أعلام الدّين، وبها قبر رسول الله ﷺ، وضجيعيْه: أبي بكر، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا واتاها قطن جلّة الصّحابة —رضوان الله عليهم أجمعين-؛ الّذين هم منار الإسلام، وبهم صان الله دينه عن الانثلام))(١).

د - **(النَّسب)** ويُقدِّمون نسب النَّبيّ ﷺ، ثمّ الأقرب، فالأقرب إليه.

هـ- **(الوفيات)** فيُذكرون بحسب قِدَم الوفاة؛ ككتاب"تاريخ وفاة الشّيوخ الّذين أدركهم البغويّ" لأبي القاسم البغويّ.

٦- **(منهج مؤلِّفه)**: ولا تتحقّق الفائدة من الكتاب إلّا بمعرفة منهج مؤلِّفه فيه، ويُعرف بتنصيصه عليه في مقدّمته، أو نصّ أحد الأئمّة، أو باستقراء الكتاب.

٧- **(مصادره)**: وهي الكتب الّتي استقى منها المؤلِّف معلومات كتابه، وبحسب أصالتها، وتخصّصها، وقيمتها العلميّة، ومكانة مؤلِّفيها تكون قيمة الكتاب العلميّة، ومدى الوثوق بمعلوماته.

٨ — **(عناية العلماء به)**: ومن وجوه ذلك: الشّرح، أو الاختصار، أو التّهذيب، أو التّذييل، أو الاستدراك، أو السّماع أو الإسماع، أو النّسخ، أو الإجازة به، ونحو ذلك، وهذه العناية تدلّ على قبولهم له، وتداوله بينهم، وشهرته عندهم، ومكانته لديهم.

---

(١) مشاهير علماء الأمصار ص: ٣. ويراجع في هذا: بحوث ص: ١٩١-١٩٢، ومقدّمة محقِّق "الطّبقات" لمسلم ص: ٤١-٤٥، ويدلّ على أنّ التّقديم بسبب المكانة العلميّة، ونشاط الرّواية فيها، وكثرة العلماء أنّ ابن سعد، وخليفة، ومسلم، وابن حبّان -وهم من مؤلِّفي الطّبقات- قدّموا المدينة، وعدد المدنيّين عندهم أكثر؛ يصلون إلى الثّلث عند بعضهم.

٩-(**ما انتُقد عليه**): يستفاد ذلك مِمّا سجّله العلماءُ من ملحوظات على الكتاب، ومؤلِّفه.

١٠- (**طبعاته**): للتَّعرّف على أجود طبعاته، وأفضل تحقيقاته[(١)].

ونقتصر في دراسة كتب (معرفة الصّحابة) على كتابَيْنِ يُعدّان من أشهرها؛ وهما: "الاستيعاب" لابن عبد البرّ، و"الإصابة"لابن حجر-كما سيأتي في المبحثين التّاليين-.

●●●●●●

(١) ويكفي الطّالب أن يُلمّ بها إلمامًا عامًّا، ولا يلزمه تتبّع كلّ الطّبعات، واقتناء كلّ التّحقيقات، وإعمال الفروقات الدّقيقة بينها، ففي ذلك ضياع للوقت، وإهدار للجهد، ويمكنه الاكتفاء بأفضل طبعة محقّقة، ويعتني بالمحقَّقِ منها في أطروحات علميّة، ويرجع إلى البقيّة عند وجود الحاجة.

المبحث الثّاني: دراسة كتاب "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" لابن عبد البرّ

١ - **عنوانه**: "الاستيعاب في معرفة الأصحاب"(١).

٢ - **مؤلِّفه**: الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ النَّمَريّ القرطبيّ (٣٦٨-٤٦٣هـ).

٣ - **موضوعه**: استيعاب، واستقصاء أسماء الصّحابة، وجمعها وتتبّعها من المصادر المتقدّمة، والرّوايات المأثورة، مع التّعريف بهم، والتّرجمة لهم. وبلغت تراجمه؛ الأسماء، والكنى: ثلاثة آلاف، وخمسمائة ترجمة(٢). قال في "مقدّمته": ((وأرجو أن يكون كتابي هذا أكثر كتبهم تسميةً، وأعظمها فائدة، وأقلّها مؤنةً، على أنِّي لا أدّعي الإحاطة، بل أعترف بالتّقصير الّذي هو الأغلب على النّاس، وبالله أستعين، وهو حسبي ونعم الوكيل))(٣)، وقال ابن حزم، والحميديّ: ((سَمّاه: كتاب الاستيعاب في أسماء المذكورين في الرّوايات، والسّير والمصنّفات من الصّحابة ﷺ، والتّعريف بهم،

---

(١) هذا العنوان ورد في أوّل طبعة للكتاب بالهند سنة ١٩٠١ م، و في ثاني طبعة له بمصر، وهي الطّبعة السّلطانيّة ١٩٠٧-١٩٠٨م، وفي بعض طبعاته جاءت تسميته هكذا: "الاستيعاب في أسماء الأصحاب"، وسمّاه ابن بشكوال في الصّلة ٢/ ٢٧٧، وابن خير في فهرسته ص: ١٨٢، والذّهبيّ في السِّير ١٨/ ١٥٨: "الاستيعاب في أسماء الصّحابة"، ونقل ابنُ حزم، والحميديُّ عن مؤلِّفه تسميته؛ كما نقلتُه في الأصل أعلاه.

(٢) ينظر: الإصابة لابن حجر ١/ ٥، والرّسالة المستطرفة ص: ٩٦.

(٣) الاستيعاب ١/ ٩.

وتلخيص أحوالهم ومنازلهم، وعيون أخبارهم على حروف المعجم))[١]، وقال مؤلِّفُه للحسين بن محمّد الغسّانيّ: ((أمانة الله في عنقك، متى عثرت على اسمٍ من أسماء الصّحابة لم أذكره إلّا ألحقتَه في كتابي الّذي في الصّحابة))[٢].

٤– **قيمته العلميّة**: تبوّأ مكانة علميّة كبيرة، نبرزها في الأمور الآتية:

أ– مكانة مؤلِّفه العلميّة.

ب– شرف موضوعه، وأهمّيّة محتواه، فهو يشتمل على تراجم الصّحابة؛ خيار الأمّة، وأفضل قرونها.

ج– من أمّهات الكتب المؤلَّفة في معرفة الصّحابة.

د– جمع ما تفرّق في غيره؛ مِمّن تقدّمه.

هـ– مقدِّمته النّفيسة.

و– اعتمده من جاء بعده، وأفادوا منه، وأكثروا النّقل عنه.

ز– اكتسب قبولًا عند الأئمّة، ونال شهرة واسعة.

ح– أشاد به العلماء، ونال ثناؤهم، ومن ذلك: قال ابن حزم: ((ليس لأحدٍ من المتقدِّمين مثله، على كثرة ما صنّفوا في ذلك))[٣]، وقال ابن خير: ((كتاب مفيد جليل حافل، طابق باسمه معناه))[٤]، وقال ابن بشكوال، والذّهبيّ: ((جمع في أسماء الصّحابة

---

(١) رسائل ابن حزم ٢/ ١٨٠، والجذوة ص: ٥٤٥.

(٢) الرّوض الأنف ٣/ ٤٤٥، والسِّير ١٩/ ١٤٩–١٥٠.

(٣) رسائل ابن حزم ٢/ ١٨٠.

(٤) فهرسة ابن خير ص: ١٨٢.

كتابًا جليلًا مفيدًا))[١]، وقال ابن الأثير: ((قد جمع النّاس في أسمائهم كتبًا كثيرة. . . إلّا أنّ الّذي انتهى إليه جمع أسمائهم: الحافظان أبو عبد الله بن منده، وأبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهانيّان، والإمام أبو عمر بن عبد البرّ القرطبيّ -رضي الله عنهم، وأجزل ثوابهم، وحمد سعيهم، وعظّم أجرهم، وأكرم مآبهم- فلقد أحسنوا فيما جمعوا، وبذلوا جهدهم، وأبقوا بعدهم ذكرًا جميلًا، فالله تعالى يثيبهم أجرًا جزيلًا، فإنّهم جمعوا ما تفرّق منه))[٢]، وقال ابن الصّلاح: ((قد ألّف النّاس فيه كتبًا كثيرة، ومن أجلّها، وأكثرها فوائد كتاب "الاستيعاب" لابن عبد البرّ))[٣]، وقال العراقيّ: ((كثير الفوائد))[٤].

٥ - **طريقة ترتيبه**: رتّبه على حروف المعجم؛ كما نصّ في "مقدّمته"، وقال: ((وجعلتُه على حروف المعجم؛ ليسهل على من ابتغاه، ويقرب تناوله على طالب ما أحبّ منه)). وراعى في ترتيبهم الحرف الأوّل في الاسم الأوّل فقط على طريقة المتقدّمين، ومشى على طريقة المغاربة في ترتيب حروف المعجم؛ هكذا جاء ترتيبه في طبعتَيْه القديمتَيْنِ، وقام عليّ البجاويّ عند طبعه للكتاب بالتّصرّف في ترتيبه، فجعله على الحروف المشرقيّة.

وبدأ كتابه بمقدّمة نفيسة بيّن فيها ما يلي:

أ- فضل الصّحابة، وما ورد فيه من آيات قرآنيّة، وأحاديث نبويّة.

---

(١) الصّلة ٢/ ٢٧٧، والسِّير ١٨/ ١٥٨.

(٢) أُسْد الغابة ١/ ١٠.

(٣) علوم الحديث ص: ٢٦٢.

(٤) شرح التّبصرة ٣/ ٢.

ب- أهمّيّة معرفة الصّحابة.

ج- سبب تصنيفه.

د- مصادره.

هـ- طريقة ترتيبه، ومنهجه، وشرطه فيه. وبعد فراغه من المقدّمة تَرْجَمَ للسّيرة النّبويّة(١) ترجمةً مختصرةً، ثمّ شرع في تراجم الصّحابة؛ مبتدئًا بذكر أسماء الرّجال، ثمّ من اشتهر بكنيته منهم، ثمّ أسماء النّساء، ثمّ كناهنّ.

---

(١) جرت عادةُ بعض الأئمّة أن يبتدِئُو كتبَ التّراجم بترجمةِ السّيرة النّبويّة؛ ومن هؤلاء: ابن سعد في "الطّبقات الكبرى"، والبخاريّ في "التّاريخ الكبير" وابن حبّان في "الثّقات"، وابن عبد البرّ في "الاستيعاب" وغيرهم، وهذا يُعدُّ من لطائف التّصنيف؛ ومن هذه اللّطائف:

أ- تقديم الرّسول ﷺ على غيره.

ب- التّذكير بسيرته ﷺ، والمذاكرة بها.

ج – معرفة ما لا يليق بطالب علمٍ جهله من سيرته ﷺ.

د- التّنبيه على أنّ سيرته ﷺ أحقّ بالدّراسة، وأوْلى بالعناية؛ فلا يُشتغل بسيرة غيره عن سيرته. قال ابن عبد البرّ-في مقدّمة "الاستيعاب١/ ١١": «ونبدأ بذكر رسول الله ﷺ، ونقتصر من خبره، وسيره على النّكت الّتي يجب الوقوف عليها، ولا يليق بذي علمٍ جهلها، وتحسن المذاكرة بها؛ لتتمّ الفائدة للعالم الرّاغب، والمتعلّم الطّالب في التّعرّف بالمصحوب والصّاحب». وقال أبو الحسن بن الأثير: «نبدأ بذكر سيِّدنا رسول الله ﷺ؛ تبرّكًا باسمه، وتشريفًا للكتاب بذكره المبارك، ولأنّ معرفة المصحوب ينبغي أنْ تقدّم على معرفة الصّاحب، وإن كان أظهر من أن يعرف.

لقد ظهرت فما تخفى على أحدٍ...إلّا على أحدٍ لا يعرف القمرا». أسد الغابة ١/ ١٩.

٦- **منهجه فيه**: شرحه في "مقدّمته"، فقال: ((وقد جمع قومٌ من العلماء في ذلك كتبًا صنّفوها، ونظرت إلى كثيرٍ مِمّا صنّفوه في ذلك، وتأمّلت ما ألّفوا، فرأيتهم- رحمة الله عليهم- قد طوَّلوا في بعض ذلك، وأكثروا من تكرار الرّفع في الأنساب، ومخارج الرّوايات، وهذا وإنْ كان له وجهٌ، فهو تطويلٌ على من أحبَّ علم ما يُعتمد عليه من أسمائهم، ومعرفتهم، وهم مع ذلك قد أضربوا عن التّنبيه على عيون أخبارهم الّتي يُوقف بها على مراتبهم، ورأيتُ كلّ واحدٍ منهم قد وصل إليه من ذلك شيءٌ ليس عند صاحبه، فرأيتُ أنْ أجمع ذلك، وأختصره، وأُقَرِّبه على من أراده، وأعتمد في ذلك على النّكت الّتي هي البغية من المعرفة بهم، وأشير إلى ذلك بألطف ما يمكن، وأذكر عيون فضائل ذي الفضل منهم، وسابقته ومنزلته، وأُبيّن مراتبهم بأوجز ما تيسّر، وأبلغه؛ ليستغني اللّبيب بذلك، ويكفيه عن قراءة التّصنيف الطّويل فيه))(١). وقال- أيضًا-: ((ولم أقتصر في هذا الكتاب على ذِكْرِ من صَحّت صحبته، ومجالسته حتّى ذكرنا من لقي النَّبيّ -عليه الصّلاة والسّلام-، ولو لقيةً واحدةً، مؤمنًا به، أو رآه رؤيةً، أو سمع منه لفظةً، فأدّاها عنه، واتّصل ذلك بنا على حسب روايتنا، وكذلك ذكرنا من ولد على عهده من أبوَيْنِ مسلمَيْنِ، فدَعَا له، أو نظر إليه، وبَرَّكَ عليه، ونحو هذا، ومن كان مؤمنًا به، وقد أدّى الصّدقة إليه، ولم يَرِدْ عليه))(٢). وهؤلاء كلُّهم صحابة، تنطبق عليهم شروط الصُّحبة سوى الأخير؛ وهم: ((من كان مؤمنًا به، وقد أدَّى الصّدقة

(١) الاستيعاب ١/ ٩.

(٢) السّابق ١/ ١٠.

إليه، ولم يَرِدْ عليه))، فلا يُعدُّون في الصّحابة؛ لتخلّف شرط اللّقيا، وذكره لهم ليس لأنّهم صحابة عنده، بل ليستكمل ذكر أصحاب القرن الأوّل الّذين بُعث فيهم النَّبيّ ﷺ، قال العلائيّ: ((فقد صرَّح ابنُ عبد البرّ بأنّه إنّما أدخل مثل الأحنف بن قيس، والصّنابحيّ، وأولاد الصّحابة الّذين ولدوا في حياته ﷺ، ولا يثبت لأحدٍ منهم رؤيةٌ؛ لموته ﷺ وهم صغار جدًّا؛ ليستكمل بذكرهم القرن الّذي أشار إليه النَّبيّ ﷺ بأنّه خير القرون؛ يعني: لا لأنّهم من الصّحابة، فقد حكم على روايتهم عن النَّبيّ ﷺ بالإرسال في غير موضعٍ من كتبه، فعُرِفَ مقصده بذكرهم في كتاب الصّحابة))[١].

وقال ابن حجر-في شأن المخضرمين-: ((وإنْ كان بعضُهم قد ذكر بعضَهم في كتب "معرفة الصّحابة"، فقد أفصحوا بأنَّهم لم يذكروهم إلَّا بمقاربتهم لتلك الطّبقة، لا أنّهم من أهلها، وممّن أفصح بذلك ابنُ عبد البرّ، وقبله أبو حفص بن شاهين. . . وغلط من جَزَمَ في نقله عن ابن عبد البرّ، بأنّه يقول: بأنّهم صحابة، بل مراد ابن عبد البرّ بذكرهم واضح في "مقدّمة" كتابه بنحوٍ ممّا قرّرناه))[٢]. وقال ابن عبد البرّ: ((قد ذكرنا أنساب القبائل الرُّواة من قريش، والأنصار، وسائر العرب في كتاب: "الأنباه على قبائل الرُّواة"، وجعلناه مدخلًا لهذا الكتاب؛ ليغنينا عن الرّفع في الأنساب، على ما شرطناه من الاختصار، والتّقريب، وبالله العون لا شريك له، ونبدأ بذكر رسول الله ﷺ، ونقتصر من خبره، وسيره على النّكت الّتي يجب الوقوف عليها،

(١) منيف الرّتبة ص: ٣٥.

(٢) الإصابة ١/ ٨.

ولا يليق بذي علمٍ جهلها، وتحسن المذاكرة بها؛ لتتمّ الفائدة للعالم الرّاغب، والمتعلّم الطّالب في التّعرّف بالمصحوب، والصّاحب؛ مختصرًا ذلك -أيضًا- موعبًا مغنيًا عمّا سواه كافيًا، ثمّ نتبعه ذكر الصّحابة: بابًا بابًا على حروف المعجم، على ما شرطنا من التّقصيّ والاستيعاب مع الاختصار، وترك التّطويل، والإكثار، وبالله ﷻ أتوصّل إلى ذلك كلّه، وهو حسبي عليه توكّلت، وإليه أنيب))[1]، وقال في "خاتمته": ((فهذا ما انتهى إلينا من الأسماء، والكنى في الرّجال، والنّساء من أصحاب رسول الله ﷺ مِمّن رَوَى، وجاءت عنه رواية، أو انتظم ذكره في حكاية تدلّ على أنّه رأى رسولَ الله ﷺ مولودًا بين أبوَيْنِ مسلمَيْنِ، أو قدم عليه، أو أدّى الصّدقة إليه، وقد جاءت أحاديث عن رجالٍ منهم لا يُذكرون بنسبٍ، ولا كنيةٍ، ولا يُسمّون، وعن نساء لا يعرفن إلّا بجدّة فلان، أَو عمّة فلان، ونحو ذلك، وما انتهت إلينا معرفته من ذلك كلّه، فقد ذكرناه بعون الله تعالى، وفضله، وتركنا ذكر امرأة فلان، وجدّة فلان، أو ابنة فلان، أو عمّة فلان، أو فلانة، إذا لم يُذكر لها اسم، ولا كنية، وذلك موجود في المسندات المؤلَّفات))[2]، وقال ابن الأثير: ((ورأيتُ أبا عمر قد استقصى ذكر الأنساب، وأحوال الشَّخص، ومناقبه، وكلّ ما يعرفه به، حتّى إنّه يقول: هو ابن أخي فلان، وابن عمّ فلان، وصاحب الحادثة الفلانيّة، وكان هذا هو المطلوب من التّعريف))[3]،

---

(١) الاستيعاب ١/ ١١.

(٢) السّابق ٤/ ٤٨٢.

(٣) أسد الغابة ١/ ١١.

وقال ابن حجر -في ترجمة راوٍ-: ((فمقتضى هذا أن يكون قد أدرك النَّبيّ ﷺ، وهو على شرط من صنَّف في الصّحابة؛ كابن عبد البرّ، فإنّهم يذكرون كلّ من كان على عهد أبي بكر، وعمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا رجلًا، وإنْ لم يثبت أنّه رأى النَّبيّ ﷺ، أو أسلم في زمنه))[1].

والخلاصة في منهجه:

أ- جمع في كتابه ما تفرّق في كتب من قبله، واستوعبه.

ب- لم يقتصر في عمله على الجمع فقط، بل اختصر، وذلك بحذف المكرّر، وإلغاء ما رأى أنّهم طوّلوا فيه، وأكثروا منه؛ كالرَّفع في الأنساب، ومخارج الرّوايات.

ج- لم يكتفِ بالجمع والاختصار بل قرّب الكتاب لمن أراده، وهيَّأه للمستفيد منه.

د- اعتمد فيما يورده على النّكت؛ الّتي هي البغية من المعرفة بهم، وعلى عيون فضائلهم، وتبيين مراتبهم، مع الإيجاز والإتمام.

هـ- لم يقتصر على ذكر من صحّت صحبته، بل توسّع حتّى ذكر معهم غيرهم- كما نصّ في "مقدّمته"- وموجب ذكره لهم استكمال القرن الّذي بعث فيه رسول الله ﷺ.

٧- محتويات التّرجمة، وأسلوبه فيها:

أ- يذكر الاسم والنّسب والنّسبة والكنية.

ب- يعتني بذكر النّسب، والقرابة.

ج- يقتصر على عيون فضائله، ومشاهده الّتي شهدها مع النَّبيّ ﷺ.

---

(١) التّهذيب ١٠/ ٤١٣.

د- يسوق طرفًا من أخباره؛ الّتي تدلُّ على مرتبته، وعلوّ منزلته.

هـ- يورد بعض أعماله الّتي تقلّدها، أو قام بها.

و- يذكر ما يدلُّ على صحبته.

ز- ينصّ على مصادره، ويسوق أسانيده.

ح- يُبيِّن سنة الوفاة.

وهذه المعلومات لا تتوافر في جميع التّراجم على حدٍّ سواء، بل تختلف بحسب شهرة المترجمين، ومكانتهم.

٨ - **مصادره**: نصّ عليها في "مقدّمته" فقال: ((واعتمدتُ في هذا الكتاب على الكتب المشهورة عند أهل العلم بالسّير والأنساب، وعلى التّواريخ المعروفة؛ الّتي عليها عوَّل العلماء في معرفة أيّام الإسلام، وسير أهله))(١). ثمّ شرع في سردها، وبيان أسانيده إلى مؤلِّفيها؛ وهم: موسى بن عقبة، وابن إسحاق، والواقديّ من كتابيْه: "الطّبقات" و"التّاريخ"، وخليفة بن خيّاط، والزّبير بن بكّار، ومصعب الزّبيريّ، والمدائنيّ، وأبو معشر، وأبو عبد الله البخاريّ من"تاريخه الكبير"، وابن أبي خيثمة، والسّرّاج من"تاريخه"، وأبو جعفر الطّبريّ من كتابه"ذيل المذيّل"، والدّولابيّ من كتابه"المولد والوفاة"، وأبو عليّ بن السّكن من كتابه"الحروف"، وأبو محمّد بن

(١) الاستيعاب ١/ ٩. ويُلْحَظ اعتناؤه في مصادره بأمور، وهي: أ- شهرتها عند أهل العلم. ب- عوَّل عليها العلماء، واعتمدوها، وتداولوها. ج - تَخصّصها في الفنّ الّذي أُلِّفت فيه، وينبغي على الطّالب أن يقتدي بصنيع هذا الإمام فيما اعتمده من مصادر، ويحذو حذوه في العناية والانتقاء.

الجارود من كتابه"الآحاد"، وأبو جعفر العقيليّ من كتابه في الصّحابة. قال ابن عبد البرّ: ((وقد طالعتُ-أيضًا-كتاب ابن أبي حاتم الرّازيّ، وكتاب الأزرق، والدّولابيّ، والبغويّ في الصّحابة، وفي كتابي هذا من غير هذه الكتب من منثور الرّوايات، والفوائد، والمعلّقات عن الشّيوخ ما لا يخفى على مُتأمِّل ذي عناية. والحمد لله))[(١)]. وتنقسم مصادره إلى ثلاثة أقسام:

أ-كتب ينقل عنها بالأسانيد عن مشايخه.

ب-كتب اطّلع عليها، ونقل عنها مباشرة.

ج- ما نقله عن مشايخه بالمشافهة.

٩- نموذج من تراجمه: قال المؤلِّف: ((من أوّل اسمه على حرف ألفٍ من الصّحابة ﷺ: (باب أُبيّ): أُبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النّجّار بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج الأكبر، الأنصاريّ المعاويّ، وبنو معاوية بن عمرو يُعرفون ببني جديلة، وهي أُمّهم، يُنسبون إليها، وأُمّه: صهيلة بنت الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد مناة بن عديّ بن عمرو بن مالك بن النّجّار، وهي عمّة أبي طلحة الأنصاريّ ﷺ. يكنى: أبا الطّفيل بابنه، وأبا المنذر، أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، وسعيد بن نصرٍ، قالا: حدّثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدّثنا محمّد بن وضّاحٍ، قال: حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا عبد الأعلى عن الجريريّ عن أبي السّليل، عن عبد الله بن رباحٍ، عن أُبيّ بن كعبٍ ﷺ، قال: قال لي

(١) الاستيعاب ١/ ١٠.

رسول الله ﷺ: «يا أبا المنذر، أيُّ آيةٍ معك في كتاب الله ﷻ أعظم»؟ فقلت: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾(١) قال: «فضرب صدري، وقال: ليهنكَ العلم أبا المنذر». شهد أُبيّ بن كعب ﵁ العقبة الثّانية، وبايع النَّبيّ ﷺ فيها، ثمّ شهد بدرًا، وكان أحد فقهاء الصّحابة، وأقرأهم لكتاب الله، حدّثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدّثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد الصّائغ، قال: حدّثنا عفّانُ، قال: حدّثنا همّامٌ، عن قتادة، عن أنس ﵁، أنّ النَّبيّ ﷺ دعا أُبيًّا ﵁ فقال: «إنَّ الله أمرني أن أقرأ القرآن عليك»، قال: الله سَمَّاني لك؟! قال: ((نعم))، فجعل أُبيٌّ ﵁ يبكي. قال أنسٌ ﵁: ونُبِّيتُ أنَّه قرأ عليه: ﴿ لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾(٢) وكان أُبيُّ بن كعب ﵁ مِمّن كتب لرسول الله ﷺ الوحي قبل زيد بن ثابت ﵁، ومعه -أيضًا-. وذكر محمّد بن سعد، عن الواقديّ عن أشياخه، قال: أَوّل من كتب لرسول الله ﷺ الوحي مقدمه المدينة أُبيّ بن كعب ﵁، وهو أَوّل من كتب في آخر الكتاب: وكتب فلان. وكان أُبيّ، وزيد بن ثابت ﵄ يكتبان الوحي بين يديه ﷺ، ويكتبان كتبه ﷺ إلى النّاس، وما يقطع، وغير ذلك، مات أُبيّ بن كعب ﵁ في خلافة عمر بن الخطّاب ﵁، وقيل: سنة تسع عشرة، وقيل سنة عشرين، وقيل: سنة اثنتين وعشرين، وقد قيل: إنّه مات في خلافة عثمان ﵁ سنة اثنتين وثلاثين، وقال عليّ بن المدينيّ: مات العبّاس، وأبو سفيان بن حرب، وأُبيّ بن كعب﵁ قريبًا بعضهم من بعض في صدر خلافة

(١) سورة البقرة/ الآية: ٢٥٥.

(٢) سورة البيّنة/ الآية: ١.

عثمان ﷺ، والأكثر على أنّه مات في خلافة عمر -رحمهما الله-، يعدّ في أهل المدينة. روى عنه عبادة بن الصّامت، وعبد الله بن عبّاس، وعبد الله بن خبّاب، وابنه الطّفيل بن أُبيّ ﷺ»[١].

١٠- **عناية العلماء به**: أَوْلَاه العلماءُ عنايةً فائقةً؛ فمنهم من ذيَّل عليه، ومنهم من اختصره، ومنهم من انتقاه، وفيما يأتي أوجه هذه العناية:

أ- الذّيول:

١- ذيلٌ للحسين بن محمّد الغسّانيّ ت/ ٤٩٨ هـ(م)[٢].

٢- "الاستلحاق على "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" لابن عبد البرّ"[٣] لمحمّد بن خلف الأندلسيّ ابن فتحون ت/ ٥١٧أو٥١٩ هـ(م).

٣- "أوهام "كتاب الاستيعاب" لابن عبد البرّ"[٤] له. (م).

---

(١) الاستيعاب ١/ ٢٧ -٣٠. أوردتها باختصار.

(٢) ذكره ابن حجر في الإصابة١/ ٤٩٩، ٤/ ٢٥٤، ٣٧٩، واقتبس منه، وقال في موضع: «ذكره أبو عليّ الغسّانيّ في حواشي الاستيعاب». ٢/ ٤٣١، وله روايةٌ لكتاب"الاستيعاب"تُحقّق في أطروحة بالمغرب-ستأتي ص: ٣١٤ ح ٢-.

(٣) ذكره عياض في الغنية ص: ١٤٩، وأجازه إيّاه، وقال ابن بشكوال: «في سفرين، وهو كتاب حسن حفيل». الصّلة ٢/ ١٩٣، ووصفه بأنّه حافلٌ ابنُ الأبّار في المعجم ص: ١١٤، وابنُ حجر في الإصابة١/ ٣، وذكر أنّه استدرك على ابن عبدالبرّ على شرطه قريبًا مِمّا ذكره. ينظر: الإصابة١/ ٥، وجعله السّخاويُّ أحسنَ من ذيل ابن الأمين. الإعلان ص: ١٧٣، وينظر: فتح المغيث٤/ ٦، وذيّل أحمدُ بن السّكن على ابن فتحون في: "التّكملة على ذيل ابن فتحون".

(٤) ذكره عياض في الغنية ص: ١٤٩، وأجازه إيّاه، وابن بشكوال في الصّلة ٢/ ١٩٣، وابن الأبّار في =

٤- "الإعلام بالخيرة الأعلام من أصحاب النَّبيّ ﷺ" لإبراهيم بن يحيى القرطبيّ ابن الأمين ت/ ٥٤٤ هـ(ط)(١).

٥- ذيلٌ ليوسف بن عبد العزيز اللّخميّ ابن الدّبّاغ ت/ ٥٤٦هـ(م)(٢).

٦- "الارتجال في أسماء الرّجال" لأبي الحجّاج يوسف الجماهريّ ت/ ٥٥٨هـ(م)(٣).

٧- "الزّيادات على "الاستيعاب" لابن عبد البرّ" لخلف بن عبد الملك ابن بشكوال ت/ ٥٧٨هـ(خ)(٤).

٨- ذيلٌ لمحمّد بن عبد الواحد الغرناطيّ ت/ ٦١٩هـ(م)(٥). ولهذه الذّيول أهمّيّتها الكبيرة، وفائدتها الجليلة؛ لأنَّ شَرْطَ ابن عبد البرّ الاستقصاء، والاستيعاب، وهي تستدرك عليه بذكر تراجم على شرطه لم يذكرها.

ب- المختصرات:

١- "إعلام الإصابة بأعلام الصّحابة" لمحمّد بن يعقوب الخليليّ(٦).

= المعجم ص: ١١٥، وابن حجر في الإصابة ٣/ ٤١٩، وهو من مصادره، والكتّاني في الرّسالة ص: ١٥٢.

(١) تقدّم في كتب الصّحابة.

(٢) اقتبس ابن حجر منه في الإصابة ١/ ٩٣، ١٢٥.

(٣) ذكره الكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٥٢.

(٤) مخطوطة بالظّاهريّة رقم ٧٨٣١، والسليمانيّة رقم ٣١٩.

(٥) ذكره الكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٥٢.

(٦) ذكره السّخاويّ في الفتح ٤/ ٦، والإعلان ص: ١٧٣، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٥٢.

٢- "روضة الأحباب في مختصر الاستيعاب" لأحمد بن يوسف الأذرعيّ(١).

٣- "أنوار أولي الألباب في اختصار كتاب الاستيعاب" لعمر بن عليّ العثمانيّ(٢).

ج-الانتقاء:

انتقاه الذّهبيّ(٣). ولمجيد المشداويّ: "جهود الحافظ ابن عبد البرّ في دراسة الصّحابة"(٤).

١١ – ما انتقد عليه:

أ- قال ابن الصّلاح -بعد ثنائه عليه-: «لولا ما شانه به من إيراده كثيرًا مِمّا شجر بين الصّحابة، وحكايته عن الإخباريين، لا المحدِّثين، وغالبٌ على الإخباريين الإكثار، والتّخليط فيما يروونه»(٥). والإكثار مِن ذِكْر ما شجر بين الصّحابة دون تثبُّت محلّ نظر، وأمّا أصل الذّكر إذا كان ثابتًا فالنّظر فيه ليس على إطلاقه؛ فهناك الثّابت الوارد عنهم في الكتب الحديثيّة، ولكن تُلتمس لهم المخارج الحسنة -كما تقدّم-(٦)، وأمّا حكاية المؤلِّف عن الإخباريّين، فإنّ معظم مادّة الكتاب في السِّير، وهم أهل الاختصاص،

---

(١) ذكره الكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٥٢.

(٢) ذكره صاحب تاريخ الأدب ٦/ ٢٦١-٢٦٢.

(٣) ذكره في كتابه: تاريخ الإسلام (٤١-٦٠ه ص: ١٣٥).

(٤) طبع في دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٧هـ.

(٥) علوم الحديث ص: ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٦) ص: ١٩٥-١٩٦.

فالحكاية عنهم من أجل ذلك، ولكن يُتوقّى فيما ينقلونه في شأن الصّحابة، ويتثبّت فيه، قال العراقيّ: ((الواقديُّ وإن ضُعِّف في الحديث، فهو من أئمّة أهل السِّير))(١).

ب- قال ابن حجر: ((وسَمّى كتابه "الاستيعاب"؛ لظنّه أنّه استوعب ما في كتب من قبله، ومع ذلك ففاته شيء كثير، فذيّل عليه أبو بكر بن فتحون ذيلًا حافلًا، وذيّل عليه جماعةٌ في تصانيف لطيفة))(٢).

١٢- طبعاته: طُبع عدّة طبعات، ونشر مرّات؛ منها:

أ- الأولى في الهند، ١٩٠١م(٣).

ب- الثّانية في القاهرة، السّعادة-بهامش: "الإصابة" لابن حجر-، وهي الطّبعة السّلطانيّة، ١٩٠٧-١٩٠٨م.

ج- طبعة الكتب المصريّة، بمصر، ١٩٠٨م.

د- طبعة نهضة مصر، ١٩٦٠م، تحقيق عليّ البجاويّ، وهي أجودها(٤)،

---

(١) شرح التّبصرة ٣/ ٢٤٠. وبعض مَن حَكَمَ عليهم أهلُ الحديث بالضّعف، أو التّرك تخصّصوا في فنونٍ أخرى؛ فهم حجّة فيها، قال يحيى القطّان: ((تساهلوا في أخذ التّفسير عن قومٍ لا يوثّقونهم في الحديث))، ثمّ ذكر الضّحاك، وجويبر، ومحمّد بن السّائب، وقال: ((هؤلاء لا يُحمل حديثهم، ويُكتب التّفسير عنهم)). التّهذيب ٢/ ١٠٧.

(٢) الإصابة ١/ ٣-٤. ولعيسى البواريد، وعبد الرّحمن مشاقبة رسالتان بعنوان: "تعقّبات الحافظ ابن حجر في "كتاب الإصابة" على الحافظ ابن عبدالبرّ في "كتاب الاستيعاب"".

(٣) لم يُعتن فيها بالضّبط، ولم يُذكر فيها اختلاف النّسخ؛ كما أفاده البجاويُّ في مقدّمة تحقيقه.

(٤) اعتمد نسخًا خطّيّة، لكنّه أضاف تراجم على الأصل، ولعلّه أضافها من المخطوطة من هوامش "الاستيعاب"، وتصرّف في ترتيبه، وذكر في مقدّمة تحقيقه أنّ المؤلِّف رتّبه على حروف =

وصُوّرت هذه الطّبعة مرّات.

هـ- طبعة الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٥هـ، تحقيق عليّ معوض، وعادل أحمد- ومعه "الإصابة" لابن حجر-.

و- طبعة الأعلام، الأردن، ١٤٢٣هـ، تحقيق عادل مرشد[١].

ز- نشر الكلّيّات الأزهريّة، بمصر، ١٣٨٨-١٣٨٩هـ، تحقيق طه الزّينيّ، - بهامش: "الإصابة" لابن حجر-.

ح- طبعة المكتبة التّجاريّة، بالقاهرة، ١٣٥٩هـ. -بهامش: "الإصابة" لابن حجر-

ط- طبعة حيدرآباد، بالهند، ١٣١٨هـ[٢].

= أهل المغرب، فغيّره إلى حروف أهل المشرق؛ ليسهل البحث فيه، والرّجوع إليه.

(١) نص في مقدّمة تحقيقه؛ أنّه اعتمد على مطبوعات السّلطانيّة، والبجاويّ، وعليّ محمّد، وعادل أحمد، وصحّح ما فيها من أخطاء، لكنّه لم يرجع إلى نسخٍ خطّيّة.

(٢) يحقّق الطّيبُ وشنان الكتابَ؛ برواية أبي عليّ الغسّانيّ، دكتوراه في جامعة ابن زهر بالمغرب.

المبحث الثّالث: دراسة كتاب "الإصابة في تمييز الصّحابة" لابن حجر

١ - **عنوانه**: "الإصابة في تمييز الصّحابة"(١).

٢ - **مؤلِّفه**: الحافظ أبو الفضل شهاب الدّين أحمد بن عليّ بن محمّد العسقلانيّ المعروف بابن حجر (٧٧٣-٨٥٢ هـ).

٣ - **موضوعه**: تمييز الصّحابة من غيرهم، قال المؤلِّف -في مقدّمته-: ((فجمعت كتابًا كبيرًا؛ ميَّزتُ فيه الصّحابة من غيرهم)). وهذا التّمييز لا يتحقّق إلّا بذكر الصّحابة، والتّرجمة لهم، وذكرِ غيرهم معهم مِمّن يشتبه بهم، والتّرجمة لهم؛ لذلك اشتمل كتابه على التّعريف بأربعة أقسام من الرُّواة -كما سيأتي-. ومقصوده فيه تمييز الصّحابة، وتبيين من يشتبه بهم، أو ذُكر فيهم، وليس منهم.

٤ - **قيمته العلميّة**: تبوّأ مكانة علميّة كبيرة، وتميّز بميزات عديدة، نبرزها في الأمور الآتية:

أ- مكانة مؤلِّفه العلميّة، وشهرته فيه.

ب- شرف موضوعه، وأهمّيّة محتواه، فهو يشتمل على تراجم الصّحابة؛ خيار الأُمّة، وأفضل قرونها، وتمييزهم من غيرهم.

ج- يُعدُّ من أمّهات الكتب المؤلَّفة في معرفة الصّحابة، وهو أكثرها ترجمةً، فقد بلغت تراجمه: (١٢٤٤٦) ترجمة(٢).

---

(١) كذا جاءت تسميته على ظهر عددٍ من نسخه الخطيّة، وكذا سَمّاه مؤلِّفُه في "الفتح"١٢/ ٣٢.

(٢) هكذا في طبعة هجر، تحقيق عبدالله التّركيّ، وهو أكبر عددٍ بلغته طبعاته، ويشمل جميع أقسام الكتاب الأربعة، أسماء الرّجال: ٩٤٧٧، وكناهم: ١٢٦٨، والنّساء: ١٥٢٢؛ كما في =

د- جَمَعَ ما تفرّق في غيره؛ مِمّن تقدّمه.

هـ- اعتمده من جاء بعده، وأفادوا منه، وأكثروا النّقل عنه.

و- اكتسب قبولًا شاسعًا عند العلماء، ونال شهرةً واسعةً.

ز- التّحرير، والتّدقيق، والاستدراك على من سبقه، مع تأخّر زمانه عن زمانهم.

ح- كثرة مصادره، وتنوّعها، وحَفِظَ لنا نصوصًا عن مصادر مفقودة كثيرة متنوّعة.

ط- مقدّمته النّفيسة.

ي- أضاف تراجم جديدة، وقعوا له بالتّتبّع، فاتت الّذين قبله، ويميّزها بحرف: (ز)[1].

ك- تَمَيّزه عن كتب الصّحابة بتبيين مَنْ أُدْخِل في الصّحابة وهمًا؛ وهم القسم الرّابع عنده، والّذي لم يُسبق إليه -وسيأتي التّنبيه عليه-.

ل- عنايته به، حيث بذل جهدًا كبيرًا، وقضى عمرًا طويلًا في تصنيفه، وبيّضه ثلاث مرّات، قال ابن حجر: «انتهت كتابتي مع ما في الهوامش في ثالث ذي الحجّة عام سبعة وأربعين، وكان الابتداء في جمعه في سنة تسع وثمانمائة، فقارب الأربعين؛ لكن كانت الكتابة فيه بالتّراخي، وكتبتُه في المسوّدات ثلاث مرّات؛ من أجل التّرتيب الّذي اخترعته، وهذه المرّة الثّالثة، وقد خرجت النّسخة مسوّدة -أيضًا-؛ لكثرة الإلحاق، ولم يحصل اليأس من إلحاق أسماء أُخر. والله المستعان»[2].

= طبعة السّعادة، أفاده العُمريّ في بحوث ص: ٧٣-٧٤ح٢.

(١) مثل: عبد الرّحمن بن عمارة المخزوميّ، وعبد الله بن قتادة الأنصاريّ، وتميم مولى خراش الأنصاريّ. ينظر: ابن حجر ١/ ٤٤٧-٤٤٨.

(٢) الإصابة ٣/ ٦٤٤. ومع عناية المؤلِّف به، وامتداد فترة تأليفه له إلّا أنّه لم يكمله، ويدلُّ لذلك أمران: الأوّل: قال السّخاويّ: «ولكنّه لم يكمل». الإعلان ص: ٣٣٤، وقال -أيضًا-: =

م- اشتماله على مادّة جيّدة في نقد الأحاديث، والحكم عليها.

ن- أشاد به العلماء، ونال ثناؤهم؛ ومن ذلك: قال السّخاويّ: ((وقد انتدب شيخنا لجمع ما تفرّق من ذلك، وانتصب لدفع المغلق منه على السّالك مع تحقيقٍ لغوامض، وتوفيقٍ بين ما هو بحسب الظّاهر كالمتناقض، وزيادات جمّة، وتتمّات مهمّة))[1]، وقال السّيوطيّ: ((كتابٌ حافلٌ))[2]، وقال شاكر محمود: ((إنَّ المادّة الّتي اشتمل عليها الكتاب تعالج مواضيع شتّى، وإنّ منهج ابن حجر الجديد في التّقسيم، ودقّته في التّرتيب، وموضوعيّته في البحث، وتحقيقه للرّوايات، وأسلوبه النّقديّ الرَّصين؛ مِمّا يرفع من قيمة المادّة الواردة في"الإصابة"، كما أنّ اعتماده على موارد متقدِّمة؛ يعتبر قسمٌ منها مفقودًا حتّى هذه اللّحظة أمرٌ بالغ الأهمّيّة، يضفي قيمة كبيرة على مادّة الكتاب))[3]، وقال-أيضًا-: ((بعد أن نشر الحافظ ابن حجر كتابه:

= ((ومات قبل أن يعمل المبهمات، وأرجو عملها)). الفتح ٤/ ٧٧. الثّاني: قول النّاسخ-كما في نهاية مخطوطة الكتب المصريّة -: ((وقد بقي عليه المبهمات، وقيّد منها كثيرًا، ولكنّي لم أظفر به الآن، وعسى أنْ أظفر به إنْ شاء الله تعالى)). وهذا يدلّ على أنّ النّقص في آخره، بعد اكتمال الأسماء، والكنى؛ لأنّ المبهمات -وهي التّراجم الّتي لم يُسمّ أصحابها- تُذكر عادةً في آخر الكتاب؛ وهذا مِمّا يُقلّل من شأن القدر النّاقص من الكتاب، وإن كانت المبهمات في ذاتها مهمّة، على أنّ تلميذه البقاعيّ قال: ((كَمُل، وبيّض منه نحو النّصف)). عنوان الزّمان ١/ ١٤٣. فالله أعلم.

(١) الفتح ٤/ ٧.

(٢) التّدريب ٢/ ٢٠٨.

(٣) ابن حجر٢/ ٢٢٨. وعقد مبحثًا عن أهمّيّة"الإصابة" أفاض فيه وأجاد، وذكر وجوهًا كثيرة تبيّن ذلك مدعّمًا بالأمثلة.

"الإصابة" في نهاية النّصف الأوّل من القرن التّاسع الهجريّ لم تُشر المصادر إلى كتابٍ أُلِّف عن معرفة الصّحابة، كما لم يظهر تذييل، ولا استدراك على"الإصابة"، وهذا قد يُفسِّر الجهد الضّخم المبذول فيه، والاستقصاء الفريد الّذي قام به ابن حجر))[١]، وقال العُمريّ: ((لا شَكَّ أنَّ ابن حجر بإفادته من ملاحظات، واستدراكات سابقيه من المصنِّفين، وبإضافاته المهمّة، وتنبيهاته الدّقيقة ضمّن كتابه فوائد جليلة، لا تتوفّر في كتب معرفة الصّحابة الأخرى، وإنْ كان لها فضل السّبق، والتّمهيد له))[٢].

٥ – **طريقة ترتيبه:** رتَّبه على حروف المعجم؛ كما نصَّ في "مقدّمته"، بقوله: ((ورتَّبْتُه على أربعة أقسام في كلِّ حرفٍ))، وهذه الأقسام الّتي أشار إليها، هي أقسام تراجم الكتاب-وستأتي-، ومشى في ترتيبها على طريقة المتأخِّرين في مراعاة الدِّقَّة في التّرتيب. وجرت عادة المصنِّفين أن يبدؤوا بذكر أسماء الرّجال، ثمّ كناهم، ثمّ أسماء النّساء، ثمّ كناهنّ، وكذا الشّأن هنا، ونبدأ بشرح طريقته في أسماء الرّجال ليقاس البقيّة عليها، فقد رتّبهم على حروف المعجم، فجاءت تراجمهم على عدد الحروف؛ ابتداءً بتراجم حرف الألف، ثمّ الباء، وهكذا إلى نهاية الحروف. وفي تراجم حرف الألف قسمهم إلى أربعة أقسام؛ هي أقسام تراجم الكتاب: (الصّحابة، ثمّ أطفالهم، ثمّ المخضرمون، ثمّ من ذُكر في الصّحابة وهمًا)، وفي داخل كلِّ قسمٍ رتّبهم على حروف المعجم باعتبار الحرف الثّاني في اسم المترجَم فما بعده إلى نهاية حروفه، ثمّ اعتبار ذلك في اسم الأب، والجدّ، فصاعدًا، فلمّا فرغ من تراجم حرف الألف انتقل إلى تراجم

---

(١) ابن حجر ١/ ٤٢١.

(٢) بحوث ص: ٧٣-٧٤ ح: ٢.

حرف الباء، وصنع فيها ما صنع في حرف الألف حتّى فرغ من تراجم آخر الحروف في الأسماء؛ وهي الياء. ثم انتقل إلى كنى الرّجال، ورتّبها كما رتّب أسماء الرّجال، ثمّ انتقل إلى تراجم أسماء النّساء ورتّبهنّ كذلك، ثمّ كناهنّ كذلك. فللوقوف على ترجمة راوٍ لا بُدَّ من المعرفة بثلاثة أشياء:

أ- نوعه: أسماء الرّجال، أم كناهم، أم أسماء النّساء، أم كناهنّ.

ب- حرفه: الّذي يبتدئ به.

ج- قسمه: الصّحابة، أم أطفالهم، أم المخضرمون، أم من ذُكر وهمًا.

وقدّم لكتابه بمقدّمة نفيسة؛ اشتملت على الآتي:

- بيان المصنَّفات الّتي سبقته في معرفة الصّحابة.
- عدد الصّحابة، وأقوال الأئمّة في ذلك.
- ذكر ثلاثة فصول هامّة، يُحتاج إليها في معرفة الصّحابة، قال المؤلِّف: ((وقبل الشّروع في الأقسام المذكورة، أذكر فصولًا مهمّة، يحتاج إليها في هذا النّوع)). ثمّ ذكرها؛ وهي: الفصل الأوّل: تعريف الصّحابيّ. الفصل الثّاني: الطّريق إلى معرفة كون الشّخص صحابيًّا. الفصل الثّالث: بيان حال الصّحابة من العدالة. ثمّ شرع في تراجم الكتاب، وفق التّرتيب السّابق.

٧- **منهجه فيه، وأسلوبه في التّراجم**: نلخّصه في العناصر الآتية:

أ- قسم تراجم الكتاب إلى أربعة أقسام؛ كما نصَّ عليه في "مقدّمته"؛ وهي:

((**القسم الأوّل**: فيمن وردت صحبته بطريق الرّواية عنه، أو عن غيره، سواء كانت الطّريق صحيحة، أو حسنة، أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدلّ على الصّحبة، بأيّ طريق كان؟)).

((**القسم الثّاني**: فيمن ذُكِرَ في الصّحابة من الأطفال؛ الّذين ولدوا في عهد النَّبيّ ﷺ لبعض الصّحابة من النِّساء، والرّجال، مِمّن مات ﷺ، وهو في سنٍّ دون سنِّ التَّمييز؛ إذ ذكر أولئك في الصّحابة إنّما هو على سبيل الإلحاق؛ لغلبة الظَّنِّ على أنَّه ﷺ رآهم؛ لتوفُّر دواعي أصحابه على إحضارهم أولادهم عنده عند ولادتهم؛ ليُحنّكهم، ويُسمِّيهم، ويُبرِّك عليهم، والأخبار بذلك كثيرة شهيرة ...لكن أحاديث هؤلاء عنه من قبيل المراسيل عند المحقِّقين من أهل العلم بالحديث؛ ولذلك أفردتهم عن أهل القسم الأوّل)).

((**القسم الثّالث**: فيمن ذُكِرَ في الكتب المذكورة من المخضرمين؛ الّذين أدركوا الجاهليّة، والإسلام، ولم يرد في خبرٍ قطّ أنَّهم اجتمعوا بالنَّبيّ ﷺ، ولا رأوه، سواء أسلموا في حياته، أم لا، وهؤلاء ليسوا أصحابه باتّفاقٍ من أهل العلم بالحديث، وإنْ كان بعضهم قد ذكر بعضهم في كتب "معرفة الصّحابة"؛ فقد أفصحوا بأنّهم لم يذكروهم إلّا بمقاربتهم لتلك الطّبقة، لا أنّهم من أهلها)).

((**القسم الرّابع**: فيمن ذُكِرَ في الكتب المذكورة على سبيل الوهم، والغلط، وبيان ذلك؛ البيان الظّاهر الّذي يعوّل عليه على طرائق أهل الحديث، ولم أذكر فيه إلَّا ما كان الوهم فيه بيِّنًا، وأمّا مع احتمال عدم الوهم فلا، إلَّا إنْ كان ذلك الاحتمال يغلب على الظَّنِّ بطلانه، وهذا القسم الرّابع لا أعلم من سبقني إليه، ولا من حام طائر فكره عليه، وهو الضّالة المطلوبة في هذا الباب الزّاهر، وزبدة ما يمخِّضه من هذا اللّبيب الماهر)). فالقسم الأوّل: الصّحابة، ويتنبّه إلى أنّه إذا كانت الطّريق في إثبات الصّحبة ضعيفة فيحقّق فيها، ويتحرّى؛ لأنّ الطّريق الضّعيفة لا تثبت بها الصّحبة، وبهذا يقول

المؤلِّف-كما تقدّم-[١]، وكأنّ المؤلِّف أراد هنا الاستيعاب فيهم، وكذا قوله: ((بأيّ طريقٍ كان))، يحتاج إلى تدقيق، فبعض طرق إثبات الصُّحبة في إثبات الصّحبة بها مطلقًا نظرٌ-كما سبق بيانه[٢]-، وإثبات الصّحبة كنفيها في الأهمّيّة-كما تقدَّم-. والقسم الثّاني: أطفالهم؛ وهم محلّ خلاف، ولكن المؤلِّف يُرجِّح فيهم الصُّحبة. والقسم الثّالث: المخضرمون، والقسم الرّابع: من ذُكر وهمًا؛ وهذان القسمان ليسوا صحابةً باتّفاق، وإنّما ذكرهم للتّمييز. وقد أشاد العلماء بالقسم الرّابع، كما نوّه به المؤلِّف-كما تقدّم-، وقال السّخاويّ: ((من ذُكِرَ في كتب مصنِّفي الصّحابة، أو مخرِّجي المسانيد غلطًا، مع بيان ذلك، وتحقيقه؛ مِمّا لم يُسبق إلى غالبه، وهذا القسم؛ هو المقصود بالذّات منه، وقد وقع التّنبيه فيه على عجائب يستغرب وقوع مثلها))[٣]، وقال البقاعيّ عنه: ((بِمَا لم يسبق إلى غالبه))[٤].

ب- قال ابن حجر في "مقدّمته": ((وقد جعلتُ على كلِّ اسمٍ أوردته زائدًا على ما في "تجريد" الذّهبيّ، وأصله[٥]، وعلى ما في أصله فقط: (ز))) [٦].

ج- يذكر التّعريف الشّخصيّ للمترجم: الاسم، والنّسب، والكنية، واللّقب، والنّسبة.

د- يضبط بعض الأسماء، والكلمات.

---

(١) ينظر: ص: ١٦٣-١٦٥ (حاشية).

(٢) ينظر: ص: ١٦٤-١٦٥ (حاشية).

(٣) فتح المغيث ٤/ ٨.

(٤) عنوان الزّمان ١/ ١٤٤.

(٥) هو: "أسد الغابة" لابن الأثير.

(٦) الإصابة ١/ ٢٢٣.

هـ- يذكر من خَرَّج له من أصحاب الكتب السِّتَّة وغيرها، ومن روى عنه.

و- يسوق بعض أخباره، ومناقبه، وما يدلّ على مكانته، وما شهده مع رسول الله ﷺ من مشاهد، وغزوات، وما حضره من فتوحات في عصر الخلفاء.

ز- يذكر بعض أعماله الّتي تقلّدها، أو قام بها.

ح- ربّما أورد نماذج من أحاديثه، وربّما تعرّض لنقد بعض الأحاديث، وأسانيدها، وحكم عليها، وبيّن أحوال بعض الرُّواة.

ط- يعتني بإيراد ما يدلّ على صحبته من طرقها المعروفة؛ كشهود غزوة، ونحوه، وإن كان من غير المشهورين يعتني بالتّنصيص على من ذكره في كتب "معرفة الصّحابة"، كما استفاد في إثبات الصّحبة من الطُّرق الّتي ذكرها في: (طرق إثبات الصُّحبة)، وأشار إلى ذلك كثيرًا[(١)].

ي- يذكر سنة وفاته.

ك- ضَمَّن التّراجم تنبيهاتٍ، وتحقيقاتٍ، وتعقُّباتٍ دقيقة، ومفيدة لا توجد عند غيره.

ل- هذه المعلومات لا تتوافر مجتمعة في كلِّ ترجمة، بل تختلف بحسب شهرة المترجم، ومكانته.

م- استقى معلوماته من مصادر كثيرة، ومتنوّعة، -كما سيأتي في مصادره-، ولم يكتفِ بمجرّد العزو إليها، بل نقدها، وتعقّب مُؤلِّفيها.

ن- الطّريقةُ الّتي سلكها في وضع التّراجم، وترتيبها تسبّبت في تكرار بعض التّراجم، وذكرها في أكثر من موضع؛ ولذلك تكثر الحوالات في الأسماء على الأقسام،

---

(١) ينظر: ابن حجر العسقلانيّ ١/ ٤٤٨.

والحروف لِمَا سبق، أو لِمَا سيأتي، ومردُّ ذلك إلى عدَّة اعتبارات فيما يطرأ على الأسماء من تصحيف، أو سقط، أو قلب، أو اشتباه، أو تقديم، أو تأخير، أو تعدّد في الاسم، أو النّسبة، أو الكنية، أو وهم، أو غير ذلك.

س- تخلو بعض الأقسام من التّراجم لا سيما في تراجم النّساء، ففي حرف الذّال منها لا توجد سوى ترجمة واحدة في القسم الأوّل فقط.

ع- يُلْحَظ أنّ المؤلِّف يقتصر كثيرًا على ذكر جزء الحديث، أو الرّواية، أو القصّة، أو الحكاية، ولا يسوق ذلك بتمامه؛ وكأنّ مقصوده قد تحقّق بذكر الطّرف منه، فلا يطيل بسياقه تامًّا؛ طلبًا للاختصار[1]، ولا شكّ أنّ هذا الصّنيع يجعل القارئ لا يكتفي بهذا الكتاب عن بقيّة الكتب؛ لكي يقف على كامل السّياق، ومقصود الكتاب إثبات الصُّحبة للرّاوي، أو نفيها بالدّلائل الواضحة، والشّواهد البيِّنة، وهذا قد اعتنى به المؤلِّفُ أيّما عناية؛ ولذلك سلك سبيل الاختصار في إيراد الأخبار، والرّوايات، والقصص، والحكايات، فيعمد كثيرًا إلى ذكر أطرافها، ولو لم يفعل ذلك؛ لطال الكتاب، ولتضاعف أضعافًا كثيرة. قال -في ترجمة راوٍ-: ((إنّما أَقتصر من حديث الرّجل على ما يتعلَّق بترجمته في إثبات صحبته، أو فضيلة له، أو نحو ذلك))[2]، ونصّ

(١) قال شاكر محمود: ((ويحقّ القول بأنّ تمييز الصّحابة، والتّثبّت منهم هو الهدف الأساس في هذا الكتاب، وأنّ ما ورد فيه من أخبار، أو روايات، أو معلومات بشكل عرضيّ ما كان مقصودًا بذاته؛ ولذلك فإنّ ابن حجر يكتفي بجزء من خبرٍ، أو حديثٍ، أو طرفٍ من رواية؛ يخدم الهدف الأساس، ومع ذلك، فلقد وردت فيه أخبارٌ، وروايات، ومادّةٌ قيّمة جدًّا، ومهمّة، لكنّها متفرِّقة في تضاعيف الكتاب الضّخم)). ابن حجر ٢/ ٢٢٨.

(٢) الإصابة ٢/ ٢٧٣.

على الاختصار في مواضع[١]، وقال في "تهذيب التّهذيب": ((وقد بيَّنتُ أمره في مختصري في الصّحابة))[٢].

ف- قال شاكر محمود: ((يجدر بنا أن نتذكّر أنّ ابن حجر لم يُعِد النّسخة الأخيرة من كتابه بشكلها النّهائيّ))[٣]، وقال-أيضًا-: ((وفي "الإصابة" بعض المواضع البيضاء الّتي قد يكون تعليلها؛ أنّها من جملة الأشياء الّتي لم يدوّنها المؤلِّف؛ لأنّها تتطلّب المزيد من التّحقيق))[٤]. وذكر مواضع من ذلك، وتقدّم كلام البقاعيّ أنّه بيّض نحو النّصف.

ص- يُلْحَظ احتياط ابن حجر، وورعه؛ فكثيرًا ما يتوقّف عن التّرجيح، أو الحكم مع أنّ شخصيّته العلميّة حاضرة وبارزة في ترجيحاته، وتعقّباته على من سبقه، وتبيينه الصّواب من الخطأ[٥].

ق- تتفاوت تراجمه طولًا، وقِصَرًا، فربّما أطال في بعض التّراجم، إذا استدعى الأمر ذلك؛ كما في ترجمة الخضر حيث ذكر في ترجمته قدرًا كبيرًا من الأحاديث الضّعيفة والموضوعة، وناقش الآراء.

ر- قال ابن حجر: ((وقد ميّزت بالحمرة أوّلًا، ثمّ بالصُّفرة، ثمّ بصورة خالصة، ثمّ بنظيرها غالبًا هنا، وكلّ ذلك قبل كتابة فصل المبهم من الرّجال والنّساء))[٦].

---

(١) ينظر: ابن حجر ١/ ٤٥٦.

(٢) التّهذيب ١٠/ ٣٦٥.

(٣) ابن حجر ١/ ٤٦٦.

(٤) السّابق ١/ ٤٠٨.

(٥) يراجع: السّابق ١/ ٤٤٧، ٤٤٩ -٤٥٠. وذكر أمثلة من عباراته في ذلك.

(٦) الإصابة ١١/ ٥١٠ -طبعة/ التّركيّ-.

٨- **مصادره**: قال العُمريّ: ((استخلص مؤلِّفُه مادّته من كتب معرفة الصّحابة الّتي أُلِّفت قبله، وعددها كبيرٌ جدًّا، كما أفاد من كتب الجرح والتّعديل، وتواريخ الرّجال، وتواريخ المدن المحليّة، وكتب ضبط الأسماء، وكتب الحديث، والتّفسير، والرّقائق، وأفاد من كتب الأنساب، والأخبار، واللّغة، والأدب، ومعظم اقتباساته عن هذه الكتب مباشرة؛ مِمّا يدلُّ على اطّلاعه عليها، وإفادته منها))[١]. وبلغت مصادره أكثر من (٩٤٠) مصدرًا، أُجيز برواياتها؛ هذا عدا ما أخذه عن شيوخه مشافهة، وإن كان قليلًا[٢].

ويُلْحَظ على مصادره: الكثرة، والتّنوّع، والاعتماد في المصدر الواحد على أكثر من نسخةٍ، وروايةٍ، وتسمية المصدر بأسماء مختلفة، وإغفال تسميتها في مواضع كثيرة[٣].

٩- **نموذج من تراجمه**: قال المؤلِّف: ((حرف الألف: القسم الأوّل: باب الهمزة بعدها ألف: آبي اللّحم الغفاريّ: صحابيٌّ مشهورٌ. روى حديثه التّرمذيّ، والنّسائيّ، والحاكم، وروى بسنده عن أبي عبيدة، قال: آبي اللّحم اسمه: عبد الله بن عبد الملك بن عبد الله بن غفار، وكان شريفًا شاعرًا، وشهد حنينًا، ومعه مولاه عمير، وإنّما سُمّي آبي اللّحم؛ لأنّه كان يأبى أن يأكل اللّحم، وقال الواقديّ: كان ينزل الصّفراء[٤]، وكذا قال خليفة بن خيّاط في اسمه، ونسبه. وقال الهيثم بن عديّ،

(١) بحوث ص: ٧٣-٧٤ حاشية رقم ٢.

(٢) ابن حجر ١/ ٣٠٠، و٢/ ٥، ١٩٩.

(٣) أفاده شاكر محمود في: ابن حجر ٢/ ٢٠٣ فما بعدها.

(٤) بلفظ تأنيث الأصفر من الألوان، وادي الصّفراء: من ناحية المدينة، وهو واد كثير النّخل والزّرع والخير في طريق الحاجّ، وبينه وبين بدر مرحلة. معجم البلدان ٣/ ٤١٢. وهو على بعد =

وهشام بن الكلبيّ: اسمه خلف بن عبد الملك، وقال غيرهما: اسمه عبد الله بن عبد الله بن مالك. وقيل: اسمه الحويرث بن عبد الله بن خلف بن مالك. وقال المرزبانيّ: اسمه عبد الله بن عبد ملك، كان شريفًا شاعرًا أدرك الجاهليّة، قلت: رأيته بخطّ الرّضيّ الشّاطبيّ: عبد ملَك؛ بفتح اللام مجردًّا عن الألف، واللّام، وروى مسلمٌ في "صحيحه" حديث عمير مولى آبي اللّحم، قال: أمرني مولاي أن أقدد[1] لحمًا، فجاءني مسكين فأطعمته. . . الحديث. وفيه: قلت: يا رسول الله، أتصدّق من مال سيّدي بشيء؟ قال: ((نعم، والأجر بينكما))، وقال ابن عبد البرّ: هو من قدماء الصّحابة، وكبارهم، ولا خلاف أنّه شهد حنينًا، وقُتل بها))[2].

١٠- **عناية العلماء به**: اعتنى به جماعةٌ من العلماء؛ ومن ذلك: تحصيل أصوله الخطيّة؛ لذا كثرت نسخه، وتعدّدت، ويتّضح ذلك بالاطّلاع على فهارس المخطوطات الجامعة؛ كفهرس آل البيت، ومركز الملك فيصل. واختصره جماعةٌ من العلماء؛ منهم:

أ- عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ ت/ ٩١١هـ في كتابه: "عين الإصابة في معرفة الصّحابة". (خ)[3].

ب- أبو الحسن عليّ بن أحمد الفاسيّ الحُريشيّ ت/ ١١٤٣، وقيل: ١١٤٤هـ[4].

= ٥١ كيلًا من المدينة إلى ١٦٣ كيلًا منها. ينظر: معجم البلاديّ ص: ١٧٧.

(١) من القدّ؛ وهو القطع المستأصل، والشّقّ طولًا. لسان العرب ٣/ ٣٥٤٣.

(٢) الإصابة ١/ ٩-١٠.

(٣) مخطوطة بدار الكتب المصريّة رقم: ٤٧٤ مجاميع ١٢٣، وحُقِّق بعضه في أطروحات علميّة بجامعة أمّ القرى.

(٤) ذكره الكتّانيّ في فهرسه ١/ ٣٤٣.

ج- أبو عبدالله محمّد بن أحمد الجزوليّ الحضيكيّ ت/ ١١٨٩هـ(١).

د- أبو عبدالله محمّد بن عبد الرّحمن الفاسيّ ت/ ١١٣٤هـ(٢).

هـ- أحمد بن محمّد الصّنعانيّ المعروف بابن قاطن ت/ ١١٩٩هـ(٣).

و- أبو زيد عبد الرّحمن بن إدريس العراقيّ الفاسيّ ت/ ١٢٣٤هـ(٤).

وقدَّم شاكر محمود بحثًا بعنوان: "ابن حجر العسقلانيّ: مصنّفاته، ودراسة في منهجه، وموارده في كتابه "الإصابة"(٥).

١١- **طبعاته**: طُبع طبعات كثيرة، وصُوّر، ثمّ نشر مرّات عديدة؛ منها:

أ- طبعة الهند، بعناية محمّد وجيه، وغلام قادر، والمولويّ عبدالحيّ، والمستشرق سبرنغر، من سنة ١٨٤٨م إلى ١٨٨٧م.

ب- طبعة السّعادة، بالقاهرة، ١٣٠٨هـ، على نفقة السّلطان عبد الحفيظ - وبهامشه "الاستيعاب" لابن عبد البرّ-.

ج- طبعة الخانجيّ، بالقاهرة، ١٣٢٥هـ.

د- طبعة المكتبة التّجاريّة، بالقاهرة، ١٣٥٩هـ-وبذيله"الاستيعاب" لابن عبد البرّ-.

هـ- طبعة الكلّيّات الأزهريّة، بالقاهرة، ١٣٨٨- ١٣٨٩هـ، تحقيق طه الزّينيّ

(١) ذكره الكتّانيّ: السّابق١/ ٣٥٢.

(٢) ذكره الكتّانيّ: السّابق ٢/ ٦٠٢. اختصره إلى حرف العين.

(٣) ذكره الشّوكانيّ في البدر ١/ ١١٤، والزّركليّ في الأعلام١/ ٢٤٤.

(٤) قال الكتّانيّ: ((له تأليف في الصّحابة على استقلاله اختصر فيه "الإصابة"، ولم يكمله، وصل فيه إلى حرف العين، وهو عندي بخطّه)). فهرس الفهارس٢/ ٨٢٥.

(٥) طبع في الرّسالة، بيروت، ١٤١٧هـ، (دكتوراه). وفيه استقراء موسّع ومفيد. وللبواريد، ومشاقبة رسالتان في تعقّبات ابن حجر في"الإصابة"على"الاستيعاب"-تقدّمتا- ص: ٣١٣ ح ٢.

-وبذيله "الاستيعاب" لابن عبد البرّ-.

و- طبعة نهضة مصر، بالقاهرة، ١٩٧٠-١٩٧٢م، تحقيق عليّ البجاويّ، وفي الجيل، بيروت، ط/ ١، ١٤١٢هـ-نفس المحقِّق-، وتُعدُّ طبعته أفضل طبعاته السّابقة[١].

ز- طبعة الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٥هـ، تحقيق/ عليّ معوض، وعادل أحمد -وبهامشه "الاستيعاب" لابن عبد البرّ-.

ح- طبعة هجر، بإشراف: عبدالله التّركيّ، ١٤٢٩هـ، ستّة عشر مجلّدًا؛ وهي أحسن طبعاته الحاليّة.

ط- سُجّل في رسائل علميّة (دكتوراه، وماجستير) في جامعة أمّ القرى، بمكّة المكرّمة.

(١) وصف البجاويّ الطّبعات السّابقة على طبعته بأنّها: خالية من التّحقيق، والضّبط، والفهارس ويظهر فيها الخطأ والتّحريف، وعلى الرّغم من الجهد الكبير الّذي بذله البجاويّ في طبعته، واعتماده على المخطوطات، والطّبعات السّابقة إلّا أنّ طبعته لم تسلم من السّقط والتّحريف؛ كما أفاده شاكر محمود في: ابن حجر العسقلانيّ ١/ ٤٠٤.

الفصل الثّاني: كتب معرفة الطّبقات

وفيه تمهيد، وأربعة مباحث:

التّمهيد:

يشتمل على مسائل مهمّة تتعلّق بعلم الطّبقات، وهي:

١- تعريف الطّبقة لغة، واصطلاحًا. ٢- الأصل في علم الطّبقات، ونشأته.

٣- أهمّيّته، وفوائد معرفته. ٤- ما يتطلّبه علم الطّبقات. ٥- مناهج العلماء في التّقسيم على الطّبقات.

المبحث الأوّل: المصنَّفات في الطّبقات.

المبحث الثّاني: دراسة كتاب "الطّبقات الكبير" لابن سعد.

المبحث الثّالث: دراسة كتاب "الطّبقات" لخليفة بن خيّاط.

المبحث الرّابع: دراسة كتاب "المعين في طبقات المحدِّثين" للذّهبيّ.

التّمهيد

أوّلًا: تعريف الطّبقة:

١- لغة: مادّة: (طبق) في اللّغة تدلُّ على معانٍ كثيرة، ومِمَّا يتناسب منها هنا:

أ- القوم المتشابهون[(١)]، والجماعة من النّاس يَعْدِلون جماعةً مثلهم[(٢)]؛ أي: يساوونهم، والطّبقة مأخوذة من التّطابق؛ وهو: التّساوي.

ب- الجيل بعد الجيل[(٣)].

ج- المرتبة، وطبقات النّاس: مراتبهم[(٤)]، والنّاس طبقات، بعضهم أفضل من بعض[(٥)].

د- الحال، ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[(٦)] أي: حالًا بعد حالٍ[(٧)].

وأصل الطّبقة: الاستواء في صفةٍ؛ كأنّهم على طبقٍ[(٨)(٩)].

---

(١) جمهرة اللّغة لابن دريد ١/ ٣٥٨، وعلوم الحديث لابن الصّلاح ص: ٣٥٧، وشرح التّبصرة ٣/ ٢٧٤، وفتح المغيث ٤/ ٣٩٤، والتّدريب ٢/ ٣٨١، والمعجم الوسيط ص: ٥٥١.

(٢) لسان العرب ٥/ ٢٦٣٦.

(٣) المعجم الوسيط ص: ٥٥١.

(٤) لسان العرب ٥/ ٢٦٣٧، والصّحاح ٤/ ١٥١٢، وتاج العروس ٦/ ٤١٧.

(٥) جمهرة اللّغة لابن دريد ١/ ٣٥٨.

(٦) سورة الانشقاق/ الآية: ١٩.

(٧) لسان العرب ٥/ ٢٦٣٧، ٢٦٣٨، وينظر: جامع البيان للطّبريّ ٢٤/ ٢٥٦.

(٨) رسوم التّحديث ص: ١٤٢.

(٩) قال محمود شاكر: «الّذي لا شكّ فيه أنّ هذا اللّفظ من كلام العرب قد درج على ألسنتهم =

٢- **اصطلاحًا**: قومٌ تقاربوا في السِّنِّ، والإسناد، أو في الإسناد فقط.

وهذه بعض عباراتهم في تعريف الطّبقة: قال العراقيّ: ((يُعرف كون الرّاويَينِ، أو الرُّواة من طبقةٍ واحدةٍ بتقاربهم في السِّنِّ، وفي الشّيوخ الآخذين عنهم؛ إمَّا بكون شيوخ هذا هم شيوخ هذا، أو تقارب شيوخ هذا من شيوخ هذا في الأخذ، فإنَّ مدلول الطّبقة في الاصطلاح: المتشابه في الأسنان، والإسناد، وربَّما اكتفوا بالمتشابه في الإسناد))(١)، وقال ابن حجر: ((عبارةٌ عن جماعةٍ اشتركوا في السِّنِّ، ولقاء المشايخ))(٢)، وقال السّخاويّ: اشتراك المتعاصرين في السِّنِّ-ولو تقريبًا-، وبالأخذ

= قديمًا؛ للدّلالة على معانٍ مختلفة، ولمّا جاء عصر التّدوين صار له مجازٌ آخر عند المؤلّفين والكاتبين، حتّى انتهى إلى زماننا هذا بمعنى مشهور مألوف. . . ومادّة: (طبق) تؤول أكثر معانيها في لسان العرب إلى تماثل شيئين إذا وضعت أحدهما على الآخر ساواه، وكانا على حذوٍ واحدٍ فقيل منه: ((تطابق الشّيئان)) إذا تساويا وتماثلا. وسَمُّوا كلّ ما غطّى شيئًا: ((طبقًا))؛ لأنّه لا يغطّيه حتّى يكون مساويًا له، ثمّ لا يغطّيه حتّى يكون فوقه، فسَمُّوا مراتب النّاس، ومنازل بعضهم فوق بعض: ((طبقات)). ولمَّا كانت كلّ مرتبة من المراتب لها حال ومذهب سَمُّوا الحال المميّزة نفسها: ((طبقة))، فقالوا: ((فلان من الدّنيا على طبقات شتّى))؛ أي: على أحوال شتّى)). مقدّمة تحقيق"طبقات فحول الشّعراء" لابن سلام١/ ٦٥-٦٦، وينظر: بحوث للعُمريّ ص: ١٨٠، ١٨١، وقال العُمريّ: ((حاول اللّغويّون المتقدِّمون تحديد الطّبقة زمنيًّا، فذكر الهجريّ عن ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ((الطّبقة عشرون سنة))، ولكنّنا إذا قبلنا مثل هذا التّحديد، فإنّ من الصّعوبة أنّ نُسلِّم بظهور فكرة الطّبقات بهذا الوضوح، والدِّقَّة في جيل ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)). بحوث ص: ١٨٠.

(١) شرح التّبصرة ٣/ ٢٧٤ - ٢٧٥. باختصار.

(٢) النّزهة ص: ٢٥٥.

عن المشايخ، وربّما اكتفوا بالاشتراك في التّلاقي؛ وهو-غالبًا-ملازمٌ للاشتراك في السِّنِّ[١]، وقال السّيوطيّ: ((قومٌ تقاربوا في السِّنِّ، والإسناد، أو في الإسناد فقط؛ بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه))[٢].

شرح التّعريف:

قوم: جماعة؛ أقلّهم اثنان.

تقاربوا: يشترط التّقارب، وهو الغالب في الرُّواة، ولا يشترط التّساوي؛ لأنّه يتعذّر في الغالب.

في السِّنِّ: المراد به العمر؛ وذلك بالتّقارب في سنة الولادة.

والإسناد: المراد به: ((الأخذ عن الشّيوخ؛ بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه))[٣].

أو الإسناد فقط: أي: تتحقَّق صورة الطّبقة بالتّقارب في الإسناد فقط، مع تخلّف التّقارب في السِّنِّ؛ وهذا يكون في حالتين: الحالة الأولى: أنْ يبكِّر الطّالبُ في الطّلب عن أقرانه، فيُلْحَق بطبقة مشايخ أقرانه؛ لتقاربه معهم في الإسناد فقط. الحالة الثّانية: أنْ يتأخَّر الطّالب في الطّلب عن أقرانه، فيُلْحَق بطبقة تلاميذ أقرانه؛ لتقاربه معهم في الإسناد فقط. وبهذا يُعلم أنّ الأصل في تقسيم الطّبقات، هو الإسناد، والأخذ عن الشّيوخ، وأمّا السِّنّ فهو تابعٌ له، وإنْ كان الغالب حصول التّوافق بين الإسناد

(١) الفتح ٤/ ٤٩٨-٤٩٩. بتصرّف يسير. وقال-في الغاية ص: ٣١٣-: ((جماعة اشتركوا في السِّنِّ، ولقاء المشايخ، أو تقارب شيوخهم)).

(٢) التّدريب ٢/ ٣٨١.

(٣) السّابق.

والسِّنِّ، وإنّما يقع التّفاوت عند تبكير الطّالب بالطَّلب، أو تأخّره فيه. قال السّخاويّ: ((ربّما اكتفوا بالاشتراك في التّلاقي؛ وهو-غالبًا- ملازمٌ للاشتراك في السِّنِّ))[1]، وقال القارئ: ((وربّما يكون أحدهما شيخًا للآخر))[2][3].

(١) الفتح ٤/ ٣٩٤.

(٢) شرح النّزهة ص: ٧١٨.

(٣) **تنبيهات:**

الأوّل: قال ابن الصّلاح: ((رُبّ شخصين يكونان من طبقة واحدة؛ لتشابهها بالنّسبة إلى جهة، ومن طبقتين بالنّسبة إلى جهة أخرى، لا يتشابهان فيها؛ فأنس بن مالك الأنصاريّ، وغيره من أصاغر الصّحابة، مع العشرة، وغيرهم من أكابر الصّحابة ﷺ من طبقةٍ واحدةٍ؛ إذا نظرنا إلى تشابههم في أصل صفة الصُّحبة، وعلى هذا: فالصّحابة بأسرهم طبقة أُوْلى، والتّابعون طبقة ثانية، وأتباع التّابعين طبقة ثالثة، وهلمّ جرًّا، وإذا نظرنا إلى تفاوت الصّحابة في سوابقهم، ومراتبهم كانوا بضع عشرة طبقة، ولا يكون عند هذا أنس، وغيره من أصاغر الصّحابة من طبقة العشرة من الصّحابة ﷺ، بل دونهم بطبقات)). علوم الحديث ص: ٣٥٧، وينظر: شرح التّبصرة ٣/ ٢٧٥-٢٧٦، والنّزهة ص: ٢٥٥، قال ابن حجر: ((وكذلك مَن جاء بعد الصّحابة، وهم التّابعون: مَن نظر إليهم باعتبارِ الأخذِ عن بعض الصّحابة فقد جعَل الجميعَ طبقةً واحدةً؛ كما صنع ابن حبّان، ومَن نَظر إليهم باعتبار اللّقاء قسمهم؛ كما فعل محمّد بن سعد، ولكلٍّ منهما وجْهٌ)). النّزهة ص: ٢٥٥.

الثّاني: لم يشتمل التّعريف على ذكر التّقارب في السِّنِّ فقط؛ لأنّه لا يخدم الحديث، ولا يحتاج إليه في باب الرّواية، وهذه المصطلحات إنّما وضعها المحدِّثون لخدمة الحديث، ولحاجتهم إليها في باب الرّواية.

الثّالث: لم يعتبروا في التّقسيم على الطّبقات سنيّ الوفيات، قال أكرم العُمريّ: ((وذكر =

= التّقارب في السِّنِّ هنا لا يتناقض مع قولي أنَّ الطّبقات لم تعتبر الوفيات أساسًا تقوم عليه؛ إذ من الطّبيعيّ أنّ من يلقى كبار الصّحابة يكون متقدِّما في السِّنِّ، وتتقدَّم وفاته في العادة على وفاة من يَلقى صغار الصّحابة؛ ولذلك نجد أنَّ وفيات الطّبقة الأولى -غالبًا- ما تتقدَّم على وفيات الطّبقات التَّالية، إنّ عدم اعتبار سنيّ الوفيات أساسًا للتّقسيم على الطّبقات هو الّذي جعل الطّبقة في فترة النّشأة لا تتّخذ مفهوم الوحدة الزّمنيّة الثّابتة؛ فمرّة تكون حوالي العشر سنوات، وأخرى تقارب العشرين سنة، وثالثة في حدود الجيل، وربّما تجاوزته)). بحوث ص: ١٨٥.

الرّابع: يُلْحَظ أن المصنِّفين في الطّبقات عامّة اعتبروا روابط يشترك فيها الـمُتَرْجَمون، وصفات تجمعهم غير السِّنِّ، والإسناد؛ وهي: المكان كـ"طبقات المحدِّثين بأصبهان"، أو العلم، والفنّ الواحد: كطبقات المحدِّثين، وطبقات الفقهاء، وطبقات القرّاء، وطبقات الحفّاظ، وطبقات الشّعراء، وطبقات الأطبّاء، وطبقات الأدباء، وطبقات المفسّرين، أو النَّسب، والقبيلة كـ"طبقات الهمذانيّين"، أو المذهب كـ"طبقات الحنابلة"، أو صفة كـ"طبقات المدلِّسين" أو الأخذ عن شيخٍ واحدٍ كـ"طبقات أصحاب الزّهريّ" أو غير ذلك، ولكن لا يتوافق منها مع المعنى الاصطلاحيّ للطّبقة، والغرض من إنشائها إلّا الإسناد ويتبعه السِّنّ، إذ ينبني عليهما تقسيم طبقات الرُّواة، وترتيبهم، ويتقارب بهما تحديد المسافة الزّمنيّة بين كلّ طبقة والّتي تليها، ويتوصّل إلى معرفة إمكانيّة اللّقيا، والسّماع، والّتي يتعرّف بها على الاتّصال والانقطاع؛ وهذه الثّمرة المقصودة من هذا العلم، وأمّا بقية الرّوابط فهي عامّة لها مناسباتها وفوائدها، ويقصد بها الجمع للمشتركين فيها، والتّرجمة لهم في موضعٍ واحدٍ، ثمّ إنّ عامّتها في غير رواة الحديث-كما سبق في التّمثيل لها-، ويمكن توسيع مفهوم الطّبقة بتوسّع مفهومها ومدلولها اللّغويّ، ولكن يبقى الشّأن للاصطلاح، وما يخدم الحديث، ومن ذلك تمييز الرُّواة، ومعرفة الانقطاع والإرسال.

الخامس: قال السّخاويّ: ((وبينه وبين التّاريخ عموم وخصوص وجهيّ؛ فيجتمعان في التّعريف بالرُّواة، وينفرد التّاريخ بالحوادث، والطّبقات بما إذا كان في البدريّين-مثلًا- من =

ثانيًا: الأصل في علم الطّبقات، ونشأته:

الأصل فيه حديث النَّبيّ ﷺ -في "الصّحيحين"-: «خير أُمّتي قرني، ثمّ الّذين يلونهم، ثمّ الّذين يلونهم»، وفي حديثٍ آخر -عندهما-: «خير النّاس قرني...»، وفي حديثٍ -عند مسلم-: «خير أُمَّتي القرن الّذين بُعثت فيهم...» -تقدَّم تخريجها-. فَقَسمَ النَّبيُّ ﷺ أُمّته إلى قرونٍ؛ فالأوّل قرنُ الصّحابة، ثمّ التّابعين، ثمّ أتباع التّابعين، واختُلف في ذكر القرن الرّابع؛ وهم تبع الأتباع -كما تقدَّم-. ونشأ هذا العلم في القرن الثّاني؛ عندما ألّف المحدِّثون الكتب الّتي أطلقوا عليها اسم: "الطّبقات"، ورتّبوا الرُّواة فيها على الطّبقات، ثمّ لَمَّا وُضِعت المصنّفات في مصطلح الحديث ذُكر ضمن أنواعه، وعُدّ منها. وعلم الطّبقات ابتكره المحدِّثون، ونشأ وتطوَّر على أيديهم؛ وذلك لحاجتهم إليه في خدمة السُّنَّة، والعناية بحديث النَّبيّ ﷺ وصيانته، ونقد طرقه ومتونه، وقد تأثّر بهم فيه أصحابُ الفنون الأخرى، فحاكوهم فيه، وساروا على منوالهم، ووضعوا المصنَّفات حسب نظامه؛ كالقرّاء، والفقهاء، والمفسّرين، والنّحويّين، والشّعراء، والأطبّاء، وغيرهم، واستمرّ التّصنيف على الطّبقات يتّسع، ويتطوّر حتّى نهاية القرن التّاسع[1]. قال العُمريّ: «ويرى روزنثال أنّ تقسيم الطّبقات إسلاميٌّ أصيلٌ، وأنّه أقدم تقسيم وُجد في التّفكير التّاريخيّ الإسلاميّ، وأنّه نتيجةٌ طبيعيّةٌ لفكرة صحابة الرّسول، فالتّابعون... إلخ، ولا علاقة له بمؤثّرات خارجيّة[2]، وممَّا يؤيّد

= تأخَّرت وفاته عن من لم يشهدها؛ لاستلزامه تقديم المتأخّر الوفاة». الفتح ٤/ ٤٩٨.

(١) ينظر: علم الرّجال نشأته ص: ٤٢و٤٤، وبحوث ص: ١٨١، و١٨٦، و١٨٧-١٨٨.

(٢) علم التّاريخ لروزنثال ص: ١٣٣-١٣٤.

هذا الرّأي حديثٌ أورده البخاريّ. . . .))[١]. وذكر حديث: «خير أُمّتي قرني، ثمّ الّذين يلونهم، . . . »-المتقدِّم-، وقال-أيضًا-: ((أقدم ما وصل إلينا من كتب الطّبقات كتاب"الطّبقات" لخليفة بن خيّاط، وكتاب"الطّبقات الكبرى" لمحمّد بن سعد، وكتاب "الطّبقات" لمسلم بن الحجّاج ت/ ٢٦١هـ، وتسمية هذه الكتب بالطّبقات يدلُّ على تأصّل نظام الطّبقة في هذه الفترة المبكّرة))[٢]. وأشار الحاكم في كتابه: "معرفة علوم الحديث"[٣] إلى شيءٍ من مسائل هذا العلم، وفائدته؛ ومِمَّا قاله: ((ومهما غفل الإنسان عن هذا العلم لم يُفرِّق بين بعض الصّحابة، والتّابعين، ثمّ لم يفرِّق-أيضًا- بين التّابعين، وأتباع التّابعين))[٤]. ثم أُفرد بنوعٍ مستقلٍّ في كتب المصطلح عند المتأخِّرين.

ثالثًا: أهمّيّته، وفوائد معرفته:

لعلم الطّبقات أهمّيّة بالغة، ومكانة عظيمة، نبرزها في الأمور الآتية:

١ – يُعدُّ هذا العلم من ابتكارات المحدِّثين، لحاجتهم إليه في نقد الأحاديث.

٢– يُعتبر أحد فروع علم الرُّواة.

٣– إفراد المحدِّثين له بنوعٍ مستقلٍّ ضمن أنواع علوم الحديث.

٤ – عناية الأئمَّة به، ووضع المصنَّفات الكثيرة فيه.

(١) بحوث ص: ١٨١.

(٢) السّابق ص: ١٨٣.

(٣) ص: ٢١٢-٢٢٣.

(٤) السّابق ص: ٢١٢.

٥- قِدَمُ التّصنيف فيه، حيث جاء في فترة مبكّرة، واستمرّ التّصنيف فيه إلى فترة متأخّرة.

٦- تأثّر أصحاب الفنون الأخرى بالمحدِّثين في استعماله، فجاءت مصنَّفاتهم موضوعةً ومرتَّبةً على نظام الطّبقات، وهذا يدلُّ على حاجتهم إليه، وشيوعه بينهم[(١)].

٧- يُحقِّق نتائج جليلة، ويُكسب فوائد نافعة؛ منها:

أ- تعيين الرُّواة، والتّمييز بين المشتبِهينَ منهم.

ب- معرفة ما في الإسناد من إرسالٍ، أو تدليسٍ، أو انقطاعٍ.

ج- التَّمييز بين طبقات الرُّواة، ومراتبهم.

هـ- الحماية من الغلط؛ وذلك بأنْ يُجعل الرّاوي في غير طبقته، أو يُتوهّم به شخصٌ آخر، ولا يُقدَّم من حقّه التّأخير، أو يُؤخّر من حقّه التّقديم.

و- معرفة المهملين، والمبهمين في الأسانيد، والمتون.

ز- معرفة المتقدِّم والمتأخِّر من الرُّواة، ورواية السّابق واللّاحق، ورواية الأكابر عن الأصاغر، والأقران، والمدبّج.

ح- التّحقّق من سِنيِّ الولادة والوفاة، ومعرفة الخطأ فيها، وتَعْظُم الحاجة إليه فيمن لم تضبط مواليدهم، ووفياتهم، فيستفاد من معرفة طبقاتهم تحديدها على وجه التّقريب، ومعرفة العصر الّذي عاشوا فيه.

---

(١) قال العُمريّ: ((وقد امتدّ استعمال نظام الطّبقات إلى كتب التّراجم الأخرى؛ كتراجم القرّاء، والفقهاء، والصّوفيّة، والشّعراء، والأدباء، والنّحاة، والأطبّاء؛ مِمَّا يدلُّ على تأثير نظام الطّبقات، وشيوع استعماله في مجالات عديدة، في حين أنّه لم يُبتكر إلّا لخدمة علم الحديث)). بحوث ص: ١٨٧-١٨٨.

ط- يَعْرِضُ تسلسلَ الرّواية، واتّصالها بين ناقليها، واستمرارها في الأجيال المتلاحقة، وترابطها عبر العصور المختلفة، والبلدان المتنوّعة، ويرى المستشرق مرغوليوث أنَّ نظام الطّبقات أنفع المناهج للباحث التّاريخيّ؛ إذ يوجد فيه الاستمرار الّذي هو جوهر التّاريخ(١).

ي- الكشف عن حقيقة الوضّاعين، وتزييف مدّعي السّماع.

ك- الوقوفُ على حقيقة المراد بالصّيغ المحتمِلة؛ كالعنعنة.

ل- معرفة الغلط والوهم في الرُّواة، والأسانيد.

م- العلم بإمكانيّة المعاصرة، واللُّقيا، والسّماع بين الرُّواة.

ن- مدى النّشاط العلميّ في البلدان، وانتشار الحديث فيها، واتّساعه، وكثرة رواته، ويطلعنا -أيضًا- على انحساره في بعضها، وقلّة رواته فيها.

س- معرفة لطائف الأسانيد، وكشف عللها.

ع- فهم مصطلحات الطّبقة عند الأئمّة، واعتباراتهم في تقسيمها.

ف- التّعرف على سمات وخصائص كلِّ جيلٍ، وعصرٍ، ومراحل التّطوّر والتّغيير في شتّى المجالات: الثّقافيّة، والاجتماعيّة، والعلميّة، والسّياسيّة، ونحوها.

ص- معرفة أمصار الرُّواة ذوات الآثار، وبلدانهم الّتي تكثر الرِّحلة إليها؛ لاشتهارها بالرّواية، وكثرة المشايخ فيها.

ق- معرفة البلاد الّتي نزلها الصّحابة، والوقوف على عظيم أثرهم وتأثيرهم فيها، والتّعرف على مدارسهم، وتلاميذهم، وأثرهم فيمن جاء بعدهم.

---

(١) ينظر: دراسات عن المؤرّخين العرب ص: ٢١.

ر- يُسهّل على الطّالب حفظ الرُّواة، والأسانيد.

ش- معرفة النَّسب، والقرابات.

٨- وردت نصوص عن الأئمَّة تدلُّ على أهمّيّته، وعظيم فائدته، ومن ذلك: قال ابن الصّلاح: ((وذلك من المهمّات الّتي افتُضح بسبب الجهل بها غيرُ واحدٍ من المصنِّفين، وغيرهم))(١)، وقال العراقيّ: ((من المهمَّات معرفة طبقات الرُّواة؛ فإنَّه قد يتّفق اسمان في اللّفظ، فيُظنُّ أنَّ أحدهما الآخر، فيتميَّز ذلك بمعرفة طبقتيهما إن كانا من طبقتين، فإن كانا من طبقةٍ واحدةٍ فربّما أشكل الأمر، وربَّما عُرِف ذلك بمن فوقه، أو دونه من الرُّواة، فربَّما كان أحد المتّفقين في الاسم لا يروي عمَّن رَوَى عنه الآخر، فإن اشتركا في الرّاوي الأعلى وفيمن روى عنهما، فالإشكال حينئذٍ أشدُّ، وإنّما يُميِّز ذلك أهلُ الحفظ والمعرفة))(٢)، وقال-أيضًا-: ((وبسبب الجهل بمعرفة الطّبقات غلط غيرُ واحدٍ من المصنِّفين، فربّما ظنّ راويًا راويًا آخر غيره، وربّما أدخل راويًا في غير طبقته))(٣)، وقال ابن حجر: ((ومن المهمِّ عند المحدِّثين معرفةُ طبقاتِ الرُّواة، وفائدته: الأمن من تداخل المشتبهين، وإمكان الاطّلاع على تبيين المدلِّسين، والوقوفُ على حقيقة المراد مِن العنعنة))(٤)، وقال السّخاويّ: ((فإنَّه أمرٌ مهمٌّ، قد افتُضح بسبب الجهل به جماعةٌ من المؤلِّفين، وينشأ عن النّظر فيه معرفة المواليد والوفيات-غالبًا-،

---

(١) علوم الحديث ص: ٣٥٧.

(٢) شرح التّبصرة ٣/ ٢٧٤.

(٣) السّابق ٣/ ٢٧٥.

(٤) النّزهة ص: ٢٥٥، وينظر: فتح المغيث ٤/ ٤٩٨.

ومن رووا عنه، وروى عنهم، ويزول به الإشكال عن المشتركين فى التَّسمية، إذا كان بين طبقتين حيث يحصل التَّمييز بينهما، وكذا إنْ كانا من طبقة واحدة، فإنّه تارة يزول بتغاير من روى عنهما، وتارة بشيوخهما، نعم إنْ اشتركا فيهما معًا؛ فهو المشكل، ولا يُميِّز ذلك إلَّا أهل النَّقد، والمعرفة»(١)(٢).

---

(١) الغاية ص: ٣١٣. وقال-أيضًا-: «وكم مرّة، أو وقتًا مصنِّف من حفّاظ الأئمّة يغلط، أو كم يغلط مصنِّف فيها بسبب الاشتباه في المتّفقين حيث يظنّ أحدهما الآخر، وبسبب أنّ الشّائع روايته عن أهل طبقة ربّما يروي عن أقدم منها. . . أو لعدم تحقّق طبقته، فيذكره تخمينًا على وجه التّقريب». الفتح ٤/ ٥٠١.

(٢) **ملحوظة: حول مآخذ ترتيب الرُّواة على الطّبقات**: قال المزّيّ: «وقد كان صاحب الكتاب [أي: "الكمال"] رَحِمَهُ ٱللَّهُ ابتدأ بذكر الصّحابة أوّلًا؛ الرّجال منهم، والنّساء على حدة، ثمّ ذكر من بعدهم على حدة، فرأينا ذكر الجميع على نسقٍ واحدٍ أَوْلى؛ لأنّ الصّحابيّ ربّما رَوَى عن صحابيٍّ آخر، عن النَّبيّ ﷺ، فيظنّه من لا خبرة له تابعيًّا، فيطلبه في أسماء التّابعين، فلا يجده، وربّما رَوَى التّابعيُّ حديثًا مُرْسلًا عن النَّبيّ ﷺ، فيظنّه من لاخبرة له صحابيًّا فيطلبه في أسماء الصّحابة، فلا يجده، وربّما تكرّر ذكر الصّحابيّ في أسماء الصّحابة، وفيمن بعدهم، وربّما ذكر الصّحابيّ الرّاوي عن غير النَّبيّ ﷺ في غير الصّحابة، وربّما ذكر التّابعيّ المرسِل عن النَّبيّ ﷺ في الصّحابة، فإذا ذُكر الجميع على نسقٍ واحدٍ زال ذلك المحذور، وذُكِرَ في ترجمة كلِّ إنسان منهم ما يكشف عن حاله إنْ كان صحابيًّا، أو غير صحابيٍّ». تهذيب الكمال ١/ ١٥٤، قال العُمريّ-معلِّقًا-: «ورغم المآخذ على نظام الطّبقات إلّا أنّه كان ملائمًا لأغراض الحديث الّتي ابتُكر من أجلها، ومن ثمّ فإنّ استعماله لم يقتصر على خليفة بن خيّاط، ومحمّد بن سعد بل استعمله معاصرون لهم، ومتأخِّرون عنهم، واستمرّ التّقسيم على الطّبقات أساسًا تتّبعه بعضُ المصنَّفات في الرّجال حتّى القرن الثّامن الهجريّ». بحوث ص: ١٨٦، وقال بشّار عوّاد: «لعلّ من أهمّ عيوبه =

رابعًا: ما يتطلّبه علم الطّبقات:

يتطلَّب التّقسيم على الطّبقات معرفة الأمور الآتية:

١-الشّيوخ والتّلاميذ؛ لمعرفة التّقارب في الإسناد.

٢- سِنيِّ الولادة والوفاة؛ لمعرفة التّقارب في السِّنِّ. قال ابن الصّلاح: ((الباحث النّاظر في هذا الفنِّ يحتاج إلى معرفة المواليد والوفيات، ومن أخذوا عنه،

= الرّئيسيّة؛ هو عدم اتّباع المصنِّفين تقسيمًا واحدًا، حيث يتباين عدد الطّبقات بين مصنِّف، وآخر؛ فلم يَعُد بالإمكان أنْ نكتفي بالقول: أنَّ فلانًا الفلانيّ في الطّبقة الفلانيّة؛ لأنّه قد يكون في الطّبقة السّادسة عند مؤلِّفٍ؛ بينما هو في الطّبقة الثّامنة عند مؤلِّفٍ آخر)). الذّهبيّ ومنهجه ص: ٢٨٠ح ٢، وتتلخّص المآخذ في الآتي:

أ- توهّم من ليس بصحابيٍّ أنّه صحابيٌّ، والعكس، وكذا يقال في بقيّة الطّبقات.

ب- اختلاف مصطلح الطّبقة عند المصنِّفين في الطّبقات، وتعدّد اعتباراتهم في تقسيم الطّبقات، وتباين عدد الطّبقات عندهم.

ج- صعوبة العثور على التّرجمة -أحيانًا-، وتَعَسُّر تحديد طبقة الرّاوي لغير المتمرِّسين بهذا الفنّ، لا سيما فيمن لم تُعلم ولادته ووفاته، ولم يُعرف شيوخه وتلاميذه، وكذلك فيما لو كان الرّاوي مُقِلًّا، أو مختلفًا في وفاته، أو بكَّر، أو تأخّر بالطّلب، أو عند وقوع أخطاء في الأسانيد والرُّواة.

د- يتطلّب التّمييز بين الطّبقات المتقاربة المتوالية عند بعض المصنّفين؛ كابن سعد، وخليفة معرفةً واسعةً بمواليد الرُّواة ووفياتهم، وشيوخهم وتلاميذهم لتجاذب الطّبقات المتقاربة، وتداخلها، ولكون هؤلاء المصنِّفين يميِّزون بين الطّبقات بالأعداد فقط-كما سيأتي-. ولكنَّ هذه المآخذ لا تقلّل من أهمّيّة نظام الطّبقات؛ لفوائده الكثيرة الّتي تقدّم ذكرها، ويمكن تلافي هذه المآخذ بوضع الفهارس التّفصيليّة؛ لأنّ عامّة المآخذ تتعلّق بصعوبة الوقوف على التّرجمة، أو تمييز الطّبقات.

ومن أخذ عنهم، ونحو ذلك. والله أعلم))[١]. وهناك جوانب أخرى في تراجم الرُّواة لها أهمّيّتها، ويستعان بها في تقسيم الطّبقات؛ كمعرفة بلدان الرُّواة، ورحلاتهم، وتواريخها، وتواريخ وفيات شيوخهم، وتواريخ مواليد تلاميذهم، وابتداء طلبهم، وأوّل سماعهم، وأقدم مشايخهم، وأقرانهم، ومعرفةكلام الأئمّة في ذلك، والاطّلاع على مؤلّفاتهم في الطّبقات.

خامسًا: مناهج العلماء في التّقسيم على الطّبقات:

للعلماء مناهج متعدّدة، واعتبارات متنوّعة في التّقسيم على الطّبقات؛ ولهذا وقع التّفاوت بينهم في الأمور الآتية:

١- عدد طبقات الرُّواة.
٢- عدد الرُّواة في كلِّ طبقة.
٣- الفترة الزّمنيّة لكلِّ طبقة.

٤- تحديد طبقات بعض الرُّواة، فمكحول الشّاميّ -مثلًا-: عند ابن سعد[٢] في الطّبقة الثّالثة، وعند خليفة[٣] في الطّبقة الثّانية، وعند الذّهبيّ[٤] في الطّبقة الرّابعة، وعند ابن حجر[٥] في الطّبقة الخامسة، فلا تتحقّق الاستفادة من كتب الطّبقات إلَّا بمعرفة هذه المناهج، والاعتبارات، قال العُمريّ: ((إنّ فائدة التّقسيم على الطّبقات

(١) علوم الحديث ص: ٣٥٨.
(٢) الطّبقات الكبرى ٧/ ٤٥٣.
(٣) الطّبقات ص: ٣١٠.
(٤) التّذكرة ١/ ١٠٧.
(٥) التّقريب رقم: ٦٩٢٣.

تتمّ لو اتّبع المصنِّفون تقسيمًا واحدًا، ولم يتباين عددُ الطّبقات بين مصنِّفٍ، وآخر، فتباينُ عددِ الطّبقات عندهم يجعل النِّسبة إلى الطّبقة ليست مطلقة، بل تتقيّد بطريقةِ كلِّ مصنِّفٍ، فلم يعد بالإمكان أن نكتفي بالقول-مثلًا-: أنّ عبد الرّحمن بن أبي الزِّناد في الطّبقة السّادسة من أهل المدينة؛ فهو كذلك عند ابن سعد فقط، أمّا في"طبقات"خليفة فهو في الطّبقة الثّامنة))[١]، وقال-في تبرير التّباين-: ((لأنّ ذلك يتّصل بذوق المصنِّف، واجتهاده))[٢].

وهذه مناهجهم، واعتباراتهم:

١ – **(التّقارب في السِّنِّ والإسناد)** ومِمّن استعمل الطّبقة بهذا الاعتبار:

أ- ابن سعد في "الطّبقات الكبرى"- غير طبقة الصّحابة-.

ب- خليفة بن خيّاط في "الطّبقات"- غير طبقة الصّحابة-.

ج- مسلم بن الحجّاج في "الطّبقات"[٣]-في طبقة التّابعين-.

د- الذّهبيّ في"سير أعلام النّبلاء"[٤]، و"المعين في طبقات المحدِّثين"[٥]، و"معرفة القرّاء الكبار"[٦].

والتّقسيم للطّبقات بهذا الاعتبار يجعل الفترة الزّمنيّة بين كلِّ طبقة والتي تليها من عشرين إلى ثلاثين سنة تقريبًا.

---

(١) بحوث ص: ١٨٦.

(٢) السّابق ص: ١٨٢-١٨٣. وينظر: كلام بشّار في ص: ٣٤١-٣٤٢ (حاشية).

(٣) جعل التّابعين من أهل المدينة أربع طبقات، وبقيّة البلدان بين ثلاث طبقات، واثنتين، وواحدة.

(٤) عدد طبقاته: (٤٠) طبقة.

(٥) عدد طبقاته: (٢٧) طبقة. والفترة الزّمنيّة لكلّ طبقة ما بين (٢٠) سنة إلى (٣٠) سنة تقريبًا.

(٦) عدد طبقاته: (١٨) طبقة. وأدخل الطّبقة السّابعة عشرة في الّتي تليها.

٢ -(**التّقارب في الإسناد فقط**) ومِمّن استعمل الطّبقة بهذا الاعتبار:

أ- مسلم بن الحجّاج في "الطّبقات"-في طبقة الصّحابة-.

ب- خليفة بن خيّاط في "الطّبقات" -في طبقة الصّحابة-.

ج- بحشل في "تاريخ واسط"(١).

د- ابن حبّان في "الثّقات"(٢)، و"مشاهير علماء الأمصار"(٣).

هـ- الحاكم في "تاريخ نيسابور"(٤).

و- أبو الشّيخ الأصبهانيّ في "طبقات المحدِّثين بأصبهان"(٥).

ز- الذّهبيّ في "تذكرة الحفّاظ"(٦).

---

(١) عدد طبقاته: (٤) طبقات، وأطلق على الطّبقة اسم: «القرن»، وجعل الرُّواة إلى عصره أربعة قرون؛ وهم: الصّحابة، التّابعون، أتباع التّابعين، تبع الأتباع.

(٢) عدد طبقاته: (٤) طبقات، وجعل الرُّواة إلى عصره أربع طبقات؛ وهم: الصّحابة، التّابعون، أتباع التّابعين، تبع الأتباع.

(٣) عدد طبقاته: (٣) طبقات، وجعل الرُّواة فيه على ثلاث طبقات؛ وهم: الصّحابة، التّابعون، أتباع التّابعين.

(٤) عدد طبقاته: (٤) طبقات، وأطلق على الطّبقة اسم: «القرن»، وجعل الرُّواة إلى عصره أربعة قرون؛ وهم: الصّحابة، التّابعون، أتباع التّابعين، تبع الأتباع.

(٥) عدد طبقاته: (١١) طبقة، وخلط الطّبقة (١١) مع الطّبقة (١٠)، ولم يفصل بين تراجمهما؛ ولهذا الخلط لم يُسلِّم أكرمُ العُمريّ بما قاله محقّقُ الكتاب: بأنّ الطّبقات (١١)، وأفاد أكرمُ في تقديمه للكتاب ١/ ٧: أنّه استعمل الطّبقة للدّلالة على الجيل، ولو قسمنا الفترة الزّمنيّة للكتاب على (١١) طبقة لتبيّن أنّ الطّبقة تساوي عنده ثلاثين عامًا -تقريبًا-.

(٦) عدد طبقاته: (٢١) طبقة. وكل طبقة تساوي جيلًا-غالبًا-، ولم يلتزم في الطّبقة مدّة محدّدة.

ح- ابن حجر في "التّقريب"-في طبقة الصّحابة-.

وتقسيم الطّبقات بهذا الاعتبار يجعل الفترة الزّمنيّة بين كلِّ طبقةٍ والّتي تليها طويلة، تستغرق جيلًا كاملًا؛ كطبقة الصّحابة-مثلًا-. وهذان الاعتباران للتّقسيم يتوافقان مع المعنى الاصطلاحيّ للطّبقة، ويقع التّفاوت بينهما في ثلاثة أشياء:

- عدد طبقات الرُّواة.
- الفترة الزّمنيّة لكلِّ طبقة.
- عدد الرُّواة في كلِّ طبقة.

فكلّما زاد عدد الطّبقات كلّما قصرت الفترة الزّمنيّة للطّبقة، وقلَّ عدد رواتها، وكلّما نقص عدد الطّبقات كلّما طالت الفترة الزّمنيّة للطَّبقة، وزاد عدد رواتها، ونمثّل بطبقة التّابعين: فإذا اعتبرنا في الطّبقة التّقارب في الإسناد فقط، فالتّابعون بأسرهم تجمعهم طبقة واحدة، تستغرق زمانهم كلّه، وتشملهم جميعًا. وإذا اعتبرنا في الطّبقة التّقارب في السِّنِّ، والإسناد، فإنّهم ينقسمون إلى ثلاث طبقات: كبار التّابعين، وأوساطهم، وصغارهم(١)؛ وبهذا تقصر الفترة الزّمنيّة للطّبقة الأُولى، فلا تستغرق إلّا زمن كبار التّابعين فقط، ويقلّ عدد رواتها، فلا تشمل إلّا كبار التّابعين، ويقال مثل ذلك في بقيّة الطّبقات.

إطلاق (الطّبقة) على (الجيل)، و(القرن): إنّ استعمال الطّبقة بمعنى: التّقارب في

---

(١) كبار التّابعين الّذين لقوا كبار الصّحابة،وأدركوا أكثر الصّحابة، وجلُّ رواياتهم عنهم، والصّغرى الّذين لقوا صغار الصّحابة، وأدركوا بعضهم، وجلّ رواياتهم عن التّابعين، والوسطى بين ذلك، وكذا الشّأن في بقيّة الطّبقات.

الإسناد فقط يتوافق كثيرًا مع معنى الجيل، والقرن؛ إذا اعتبرنا أنَّ مدّة القرن تختلف باختلاف أهل كلِّ زمان، لا مائة سنة[١]؛ ولذلك اعتبر النَّبيُّ ﷺ أصحابَه قرنًا،

(١) اختلفوا في تحديد القرن: قال أحمد بن حنبل: ((ليس في القرن ومقداره، شيء أثبت من حديث عبد الله بن بسر ﷺ أنّ النَّبيّ ﷺ قال: ((يعيش هذا الغلام قرنًا))، قال: فعاش مائة سنة)). رواه الخلّال في السُّنَّة ٢/ ٤٨٥، والحاكم ٤/ ٥٠٠، واللّفظ له. والمراد بالغلام عبد الله بن بسر ﷺ، ، قال الألبانيّ: ((هذا إسناد لا بأس به في الشّواهد)). الصّحيحة رقم: ٢٦٦٠، ورواه أحمد رقم: ١٧٦٨٩، بلفظ: ((لتبلغنّ قرنًا)). قال الهيثميّ: ((رجال أحمد رجال الصّحيح غير الحسن بن أيّوب؛ وهو ثقة)). مجمع الزّوائد ٩/ ٤٠٨، وقال ابن سيده: ((وهو مقدار التّوسط في أعمار أهل الزّمان)). المحكم ٦/ ٣٦٣، وقال ابن حجر: ((وهذا أعدل الأقوال)) الفتح ٧/ ٥. وقال العراقيّ-بعد نقله كلام ابن سيده-: ((فعلى هذا يكون ما بين السّتّين والسّبعين؛ كما رواه التّرمذيّ في الحديث المرفوع: ((أعمار أُمّتي ما بين السّتّين والسّبعين). شرح التّبصرة ٣/ ١٠. وهذا الحديث رواه التّرمذيّ رقم: ٣٥٥٠، وابن ماجه رقم: ٤٢٣٦، وغيرهما، ولفظه: ((أعمار أُمّتي ما بين ستّين إلى سبعين، وأقلّهم من يجوز ذلك)). ينظر: الصّحيحة للألبانيّ ٢/ ٣٩٧، وقال ابن حجر-في شرح: قوله ﷺ: ((خير أُمّتي قرني))-: ((أي: أهل قرني، والقرن: أهل زمان واحد متقارب، اشتركوا في أمرٍ من الأمور المقصودة، ويُطلق القرن على مدّة من الزّمان، واختلفوا في تحديدها من عشرة أعوام إلى مائة وعشرين، وقد وقع في حديث عبد الله بن بسر ﷺ-عند مسلم- ما يدلُّ على أنَّ القرن مائة؛ وهو المشهور، والمراد بقرن النَّبيّ ﷺ في هذا الحديث: الصّحابة، وقد ظهر أنّ الّذي بين البعثة، وآخر من مات من الصّحابة مائة سنة وعشرون سنة، أو دونها، أو فوقها بقليل على الاختلاف في وفاة أبي الطّفيل ﷺ، وإن اعتبر ذلك من بعد وفاته ﷺ فيكون مائة سنة، أو تسعين، أو سبعًا وتسعين، وأمّا قرن التّابعين، فإنْ اعتبر من سنة مائة كان نحو سبعين، أو ثمانين، وأمّا الّذين بعدهم فإنْ اعتبر منها كان نحوًا من خمسين؛ فظهر بذلك: أنّ مدّة القرن تختلف باختلاف أعمار أهل كلِّ زمان. والله أعلم. واتّفقوا =

والتّابعين قرنًا، وأتباع التّابعين قرنًا[١] -كما تقدَّم في الحديث-، ومِمّن أطلق من المحدِّثين القرن على الطّبقة بحشلُ ت/ ٢٩٢هـ، في"تاريخ واسط"، وقسم الرُّواة إلى عصره أربعة قرون، وابنُ حبّان ت/ ٣٥٤هـ في"الثّقات"[٢]، وأبو عبد الله الحاكمُ ت/ ٤٠٥هـ، في"تاريخ نيسابور"، واستعمل الحاكمُ الطّبقة، والقرن، والجيل كألفاظ مترادفة[٣].

= أنّ آخر من كان من أتباع التّابعين؛ مِمّن يقبل قوله: من عاش إلى حدود العشرين ومائتين» الفتح ٧/ ٥-٦ باختصار، وما عزاه لمسلمٍ قد روى أصله في"صحيحه"رقم: ٢٠٤٢، وليس فيه موضع الشّاهد-وتقدّم تخريج موضع الشّاهد أوّل هذه الحاشية- وتعقّب الألبانيُّ ابنَ حجر، فقال: «عزوه لمسلم وهمٌ؛ سببه أنّ أصله فيه». الصّحيحة ٦/ ١/ ٣٤٧، ولمّا ذكر الحربيُّ اختلافَ التّحديد من عشر إلى مائةٍ وعشرين، قال: «وليس منه شيء واضحٌ». ينظر: شرح مسلم للنّوويّ ١٦/ ٨٥، وقال العراقيّ: «أمّا ابتداء قرنه ﷺ فالظّاهر أنّه من حين البعثة، أو من حين فُشُوِّ الإسلام». شرح التّبصرة ٣/ ١٠، وقال الذّهبيّ: «انقراض عامّة التّابعين في حدود الخمسين ومئة». ذكر من يعتمد قوله ص: ١٦٢، والخلاصة: أنَّ القرن يُطلق باعتبار أهل زمان واحد متقارب، اشتركوا في أمرٍ من الأمور المقصودة، ومدّته تختلف باختلاف أعمار أهل كلِّ زمان، فالقرنُ في كلِّ قومٍ على مقدارِ أعمارهم، ويُطلق-أيضًا-باعتبار زمنٍ معيّن، اختلفوا في تحديده، والمشهور مائة سنة، ويؤيّده حديث عبد الله بن بسر ﵁؛ وهو بهذا التّحديد لا يتوافق مع مصطلح الطّبقة.

(١) قال النّوويّ: «الصّحيح أنّ قرنه ﷺ الصّحابة، والثّاني التّابعون، والثّالث تابعوهم». شرح مسلم ١٦/ ٨٥، وقال ابن حجر: «المراد بقرن النَّبيّ ﷺ في هذا الحديث: الصّحابة» الفتح ٧/ ٥-٦.

(٢) ينظر ص: ٤٧١.

(٣) يراجع في إطلاق الجيل والقرن على الطّبقة: بحوث ص: ١٨١، ١٨٢.

٣- **(فترة زمنيّة محدّدة)** وقد استعمل الطّبقة بهذا الاعتبار الذّهبيُّ في"تاريخ الإسلام"، فجعل المترجمين فيه على سبعين طبقة، كلُّ عشر سنوات تُمثِّل طبقة مستقلَّة، ويظهر أنَّ الذّهبيّ استفاد هذا من صنيع البخاريّ في "التّاريخ الأوسط"؛ حيث جمع وفيات كلِّ عشر سنوات متوالية في موضعٍ واحدٍ، ويُعَنون بقوله: ((من مات من كذا إلى كذا))، ولكنّه لا يُطلق عليهم اسم الطّبقة. قال العُمريّ: ((وقد حاول اللُّغويّون المتقدِّمون تحديد الطّبقة زمنيًا، فذكر الهجريّ، عن ابن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: الطّبقة عشرون سنة، ولكنَّا إذا قبلنا مثل هذا التَّحديد فإنّ من الصّعوبة أن نُسلِّم بظهور فكرة الطّبقات بهذا الوضوح، والدّقّة في جيل ابن عبّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا. . . ورغم هذه المحاولات في تحديد الطّبقة زمنيًّا فإنّ استعمال الطّبقة كوحدة زمنيّة ثابتة لم يظهر إلَّا في فترة متأخِّرة جدًّا؛ وذلك حينما استعملها الذّهبيُّ، وجعلها تساوي عشر سنين))[(١)].

---

(١) بحوث ص: ١٨٠-١٨١. ويرى بشّار عوّاد أنّ الذّهبيّ لم يقصد بصنيعه هذا أنْ يقسم الطّبقات باعتبار فترة زمنيّة محدّدة، بل رتّبه على السِّنين، وإنّما صنعه كناحية فنيّة، ومقصد تأليفيّ. يراجع تقديمه للسِّير ١/ ١٠٣-١٠٤، وترجمته للذّهبيّ ص: ٢٨٢-٢٨٣، و٢٨٩، و٣٠٢، و ص: ٤٦٩-٤٧٠. ولم يَعتبر الكتابَ مرتَّبًا على الطّبقات، بل على السِّنين إلّا أنّه استعمل لفظ الطّبقة. لكن قال السّخاويّ: ((صنيع الذّهبيّ يشعر بأنّ المراد: أنْ يجعل كلّ طبقةٍ على قسمين: قسمٌ فيه الأسماء مرتّبة على الحروف، والآخر فيه الحوادث)). الفتح ٤/ ٣٧١، والإعلان ص: ٣٣٥، وقال ابن كثير: ((ومِنْ أَجَلِّ الكتُب في هذا: "طبقات محمّد بن سعد"-كاتب الواقديّ-، وكذلك "كتاب التّاريخ"، لشيخنا العلّامة أبي عبد الله الذّهبيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ)). اختصار علوم الحديث ص: ٢٠٩. فهذا يُؤيّد أنَّ كتاب الذّهبيّ "تاريخ الإسلام"على الطّبقات، ويتوافق هذا مع تسميته.

وتقسيم الطّبقات باعتبار سِنيّ الوفيات، وكذا تحديد الطّبقة بوحدة زمنيّة معيّنة لا يتوافق عمليًّا مع نظام الطّبقات؛ ولهذا لا نجده مستعملًا عند المتقدِّمين، والتّقسيم على الطّبقات لا يُراعى فيه السِّنّ فقط، بل لا بد من مراعاة الإسناد-أيضًا- وهو الأصل-كما تقدَّم- ولذا نجد تداخلًا كبيرًا بين سنيّ وفيات تراجم الطّبقات المتتابعة عند المتقدِّمين. قال الذّهبيّ: ((ولا بُدَّ في كلِّ طبقةٍ من مجاذبة الطّبقتين، وإلّا فلو بولغ في تقسيم الطّبقات؛ لجاءت كلّ طبقةٍ ثلاث طبقات، وأكثر))[(١)]. وأسباب التّجاذب تعود إمّا للتّبكير في الطّلب، أو التّأخّر فيه، أو تقدّم الوفاة، أو تأخّرها، أو التّفاوت والتّداخل في الشّيوخ والتّلاميذ. قال العُمريّ-عن الذّهبيّ-: ((قد استعمل الطّبقة كوحدةٍ زمنيّة واضحة الحدود، وجعلها تساوي عشر سنوات، وبذلك خالف الذّهبيّ الأقدمين الّذين اعتبروا اللّقيا أساس التّقسيم على الطّبقات))[(٢)]. ويُعدُّ الذّهبيّ أكثر المصنِّفين استعمالًا لنظام الطّبقات في ترتيب كتبه، واختلف مصطلح الطّبقة عنده من كتابٍ لآخر، وجرى في تقسيم الطّبقات على اعتبارات متعدِّدة، وبسبب ذلك اختلف عدد طبقات الرُّواة في كتبه، وعدد المترجمين، والفترة الزّمنيّة لكلِّ طبقةٍ، مع اتّحاد الزّمنَ الّذي غطّته هذه الكتب؛ وهو من زمن النّبوّة إلى عصره، ولهذا الاختلاف موجبٌ آخر؛ وهو اختلاف نوعيّة التّراجم من كتابٍ لآخر[(٣)].

(١) التّذكرة ١/ ٢٥٠.

(٢) بحوث ص: ١٩٠.

(٣) يراجع تقديم بشّار للسِّير ١/ ٩٩-١٠٥، وترجمته للذّهبيّ ص: ٢٨٢-٢٨٣، و٢٨٩، و ٣٠٢، وص: ٤٦٩-٤٧٠.

وهناك اعتبارات أخرى في التّقسيم على الطّبقات، كالسّابقة إلى الإسلام، والهجرة، وشهود الغزوات، ولكنّها تختصّ بالصّحابة، ومرجعها إلى التّفاوت في الفضل والمرتبة، وتقدّمت في مسائل الصّحابة.

وهناك اعتبارات في تقسيم طبقات الإمام الواحد؛ ستأتي في طبقات الرّواة عن الأئمّة، ولكن لا يعتبر فيها تسلسلًا زمنيًّا؛ كما هنا.

المبحث الأوّل: المصنَّفات في الطّبقات

كثرت مصنَّفات العلماء في الطّبقات، وتنوّعت؛ فمنهم من صنَّف في الرّواة عامّةً؛ وهو الأكثر، ومنهم من تقيَّد بالصّحابة، أو التّابعين، أو الجمع بينها، أو أهل بلدٍ معيّنٍ، أو قبيلة معيّنة، أو أهل فنٍّ واحدٍ، أو أصحاب وصفٍ مشتركٍ، أو أهل مذهبٍ، وبعض هذه الأنواع لا يختصّ بالمحدِّثين[(١)].

وهذه قائمة بعناوين المصنّفات، وأسماء مصنِّفيها[(٢)]:

١- "كتاب الطّبقات"[(٣)] لمحمّد بن عمر الواقديّ ت/ ٢٠٧ هـ. (م).

---

(١) ينظر: بحوث ص: ٧٥، وعلم الرّجال، نشأته ص: ٦٥. قال السّخاويّ: «وفيها تصانيف كثيرة»، وعدّد المصنِّفين، ثمّ قال: «منهم من طوَّل، ومنهم من اختصر، غير متقيِّدين، أو متقيِّدين بالفقهاء، إمَّا مطلقًا، أو مقيّدًا بمذهبٍ، أو بالحفّاظ، أو بالقرّاء، أو بالنّحاة، أو بالبلاد، أو بغير ذلك». الفتح ٤/ ٥٠٢. مختصرًا.

(٢) يراجع في هذه المصنَّفات: فتح المغيث ٤/ ٥٠٢، والإعلان ص: ٣١٦-٣١٧، وكشف الظّنون ٢/ ١٠٩٥- فما بعدها، والرّسالة المستطرفة ص: ١٠٤-١٠٥، وبحوث ص: ٧٥-٧٧، وموارد الخطيب ص: ٣٨٥-٣٩٥، وعلم الرّجال، نشأته ص: ٦٥-٦٨، وموارد ابن عساكر٣/ ١٦٣٣، وعلم طبقات المحدِّثين لأسعد سالم ص: ١٤٩-١٩٠، وابن حجر العسقلانيّ وموارده في "الإصابة" ٢/ ١٦١-١٦٥.

(٣) كذا سَمّاه ابن النّديم في الفهرست ص: ١٤٥، وهو من مصادر ابن عبد البرّ، والخطيب، وابن عساكر، قال العُمريّ: «نقل عنه ابنُ سعد كثيرًا، حتّى يمكن القول أنّ ربع كتاب "الطّبقات الكبرى" لابن سعد مأخوذٌ عن الواقديّ». بحوث ص: ٧٩.

٢- "طبقات من رَوَى عن النَّبيّ ﷺ من الصّحابة" للهيثم بن عديّ الطّائيّ ت/ ٢٠٧هـ(م)[١].

٣- "طبقات الفقهاء والمحدِّثين"[٢] له (م).

٤- "الطّبقات الكبرى" لمحمّد بن سعد الهاشميّ مولاهم كاتب الواقديّ ت/ ٢٣٠ هـ(ط)[٣].

٥ —"الطّبقات الصّغير" له. (ط)[٤].

٦ — كتابٌ في الطّبقات آخر له. (م)[٥].

٧- "كتاب الطّبقات"[٦] لأبي الحسن عليّ بن عبد الله المدينيّ ت/ ٢٣٤هـ. (م).

---

(١) تقدَّم في كتب الصّحابة.

(٢) كذا سَمّاه ابن النّديم في الفهرست ص: ١٤٦، وياقوت في معجم الأدباء٥/ ٦٠٩، والصّفديّ في الوافي ١/ ٦٠، و٢٧/ ٢٣٨، وذكره الخليليّ في الإرشاد ٣/ ٨٩٥، وابن خلّكان في الوفيات ٦/ ١٠٧، وخليفة في الكشف ٢/ ١١٠٥ –وقال: ((في أربع مجلّدات))–، والبغداديّ في الهديّة ٦/ ٥١١، والزّركليّ في الأعلام ٨/ ١٠٤.

(٣) سيأتي الحديث عنه مفصّلًا ص: ٣٦٥-٣٧٩.

(٤) حقّقه بشّار عوّاد، ومحمّد زاهد، الغرب الإسلاميّ، تونس، ٢٠٠٩ م.

(٥) لمحمّد بن سعد ثلاث مصنَّفات في الطّبقات؛ كما ذكره العراقيّ في شرح التّبصرة ٣/ ٢٧٥، والسّخاويّ في الفتح ٤/ ٥٠٢ –٥٠٣، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٠٤. ولم أهتدِ إلى هذا المصنَّف الثّالث.

(٦) كذا سَمَّاه الحاكم في المعرفة ص: ٢٧٤، والخطيب في الجامع ٢/ ٣٠٢، وقالا: ((عشرة أجزاء))، وذكره ابن خير في فهرسته ص: ١٩٣، وقال: ((جزءان)).

٨- "تاريخ سليمان بن داود الشّاذكونيّ ت/ ٢٣٤هـ في طبقات أهل العلم، ومن نُسب منهم إلى مذهب"[١] (م).

٩- "الطّبقات" لأبي إسحاق إبراهيم بن المنذر الحزاميّ ت/ ٢٣٦هـ. (م)[٢].

١٠- "طبقات المحدِّثين"[٣] لعبد الملك بن حبيب القرطبيّ ت/ ٢٣٨ وقيل: ٢٣٩هـ. (م).

١١- "طبقات الفقهاء من الصّحابة والتّابعين"[٤] له. (م).

١٢- "الطّبقات" لخليفة بن خيّاط العصفريّ ت/ ٢٤٠هـ(ط)[٥].

١٣ - "كتاب طبقات القُرّاء" له[٦].

١٤- "الطّبقات" لعبد الرّحمن بن إبراهيم بن عمرو الدّمشقيّ دُحيم ت/ ٢٤٥ هـ. (م)[٧].

---

(١) كذا سَمّاه ابن خير في فهرسته ص: ١٧٩، وذكر إسناده إليه.

(٢) اقتبس منه ابن حجر في الإصابة ٢/ ٥٢٥، والتّهذيب ٨/ ١٩. وذكره السّخاويّ في الفتح٤/ ٥٠٢.

(٣) ذكره الزّركليّ في الأعلام ٤/ ١٥٧.

(٤) كذا سَمَّاه ياقوت في معجم البلدان١/ ٢٩٠، وجاءت تسميته في ترتيب المدارك ٤/ ١٢٧، والأعلام ٤/ ١٥٧، ومعجم المؤلِّفين٦/ ١٨١، هكذا: "طبقات الفقهاء والتّابعين".

(٥) سيأتي الحديث عنه مفصّلًا ص: ٣٨٠-٣٨٤.

(٦) ذكره ابن النّديم في فهرسته ص: ٣٢٤.

(٧) اقتبس منه الخولانيّ في تاريخ داريا ص: ٤٤، ٨٩، ١٠٠ وقال في موضعٍ ص: ٤٣: «ذكره عبد الرّحمن بن إبراهيم في الطّبقة الخامسة من التّابعين»، واقتبس منه أبو زرعة الدّمشقيّ في "تاريخه" كثيرًا.

١٥- "الطّبقات" لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله المصريّ ابن البرقيّ، ت/ ٢٤٩هـ. (م)[١].

١٦- "الطّبقات"[٢] لأبي القاسم محمود بن إبراهيم بن سميع الدّمشقيّ ت/ ٢٥٩هـ(م).

١٧- "الطّبقات" لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ ت/ ٢٦١هـ. (ط)[٣].

١٨- "الطّبقات" لأبي بكر أحمد بن عبد الله بن عبد الرّحيم ابن البرقيّ ت/ ٢٧٠هـ(م)[٤].

---

(١) ذكره عياض في ترتيب المدارك ٤/ ١٨١، وابن فرحون في الدّيباج ص: ٢٣٣، وهو من مصادر مغلطاي في الإكمال ٢/ ٢٣٢، وشرح ابن ماجه ١/ ٢٤، قال ابن حجر: «وقد ذكره ابن البرقيّ في"الطّبقات"في باب: من كان الأغلب عليه الضّعف». التّهذيب٣/ ٢٩، وقال في موضعٍ آخر: «وقال البرقيّ في "الطّبقات" في باب من احتُملت روايته من الثّقات في الأخبار والقصص خاصّة، ولم يكن مِمّن يتقن الرّواية عن أهل الفقه». السّابق٧/ ٤١٥. وسيأتي له كتابٌ في الضّعفاء، ويظهر أنّه هذا الكتاب.

(٢) كذا ذكره ابن عساكر في تاريخه ٩/ ٤٠٣، و١٠/ ٣٢٥، وابن ماكولا في الإكمال ٤/ ٢٥٤، والمزّيّ في تهذيبه ١/ ٣٧٢، والذّهبيّ في السِّير ١٣/ ٥٥، ، وابن حجر في التّهذيب ١/ ٤٣، وأكثر ابنُ عساكر النّقل عنه، وسَمّاه الدّارقطنيّ"تاريخًا". المؤتلف والمختلف٤/ ١٩١١؛ فتعقّبه ابنُ عساكر، وقال: «هو طبقات، لا تاريخ». تاريخه ٦٦/ ٢٢٨، وسَمّاه بعضُهم: "طبقات الحمصيِّين"، وبعضهم: "طبقات الشّاميين"، قال طلال الدّعجانيّ: «يبدو من خلال النّصوص أنّ"طبقات"ابن سميع خاصٌّ بتراجم الشّاميّين، وأنّه قسمه إلى ستِّ طبقات، تناولت تراجم الصّحابة، والتّابعين، ومن بعدهم». موارد ابن عساكر٣/ ١٦٤٥.

(٣) حقّقه مشهور سلمان، دار الهجرة، الرّياض، ١٤١١ هـ.

(٤) ذكره ابن حجر في معجمه ص: ١٧١، والرّودانيّ في الصِّلة ص: ٢٩٣.

١٩ - "طبقات التّابعين"(١) لأبي حاتم محمّد بن إدريس الرّازيّ ت/ ٢٧٧هـ. (م).

٢٠ - "الطّبقات"(٢) لأبي زرعة عبد الرّحمن بن عمرو الدّمشقيّ ت/ ٢٨١هـ. (م).

٢١ - "طبقات الأسماء المفردة من الصّحابة، والتّابعين، وأصحاب الحديث" لأبي بكر أحمد بن هارون البرديجيّ ت/ ٣٠١هـ. (ط)(٣).

٢٢ - "طبقات الفقهاء"(٤) لمحمّد بن جرير الطّبريّ ت/ ٣١٠هـ. (م).

٢٣ - "طبقات الصّحابة"(٥) لأبي عروبة الحسين بن محمّد الحرّانيّ ت/ ٣١٨هـ(م)

٢٤ - "طبقات الحرّانيّين" له. (م)(٦).

٢٥ -كتاب أبي الحسن عليّ بن الفضل بن طاهر البلخيّ ت/ ٣٢٣هـ في علماء بلخ(م)(٧).

---

(١) كذا سمّاه الكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٠٤، والزّركليّ في الأعلام ٦/ ٢٧، والعُمريّ في بحوث ص: ٧٧.

(٢) كذا سمّاه الخطيب في تلخيص المتشابه ٢/ ٦٧٤، والخولانيّ في تاريخ داريا ص: ٤٥، وابن عساكر في تاريخه ٣٧/ ٣٩٨، و٤٣/ ٣٣٩، وابن حجر في التّهذيب٦/ ١٨٤، وقال في موضعٍ: «وجدتُ في نسخةٍ معتمدةٍ من "الطّبقات"» التّهذيب١٠/ ٣٧٤، وأكثر ابنُ عساكر النّقل عنه. ينظر: موارد ابن عساكر ٣/ ١٦٤٧-١٦٥٠.

(٣) طُبع بتحقيق سكينة الشّهابيّ، دار طلاس، دمشق، ١٤٠٧هـ، وعبده كوش، دار المأمون، دمشق، ١٤١٠هـ، وعبد العزيز المشعل في جامعة الإمام، بالرّياض، ١٤٠٣هـ (ماجستير).

(٤) كذا سمّاه مغلطاي في الإكمال٢/ ٣٢٨، وابن حجر في التّهذيب٢/ ٥٧، ١٥٧، و٥/ ٦٠، ٧٥.

(٥) طُبع الجزء الثّاني من:المنتقى من كتاب الطّبقات لأبي عروبة الحرّانيّ"-تقدّم في كتب الصّحابة-.

(٦) كذا سمّاه مغلطاي في الإكمال٤/ ١٩٤، وابن حجر في التّهذيب ٩/ ٩٣، وذكره الخليليّ في الإرشاد ١/ ٤٥٩، والذّهبيّ في السِّير ١٤/ ٥١١، ومغلطاي في الإكمال١/ ٤٩، باسم: "كتاب الطّبقات".

(٧) ذكره السّخاويّ في الإعلان ص ٢٥٦، وقال: «رتّبه على الطّبقات».

٢٦- "طبقات علماء بلخ"[١] لمحمّد بن جعفر بن غالب الورّاق البلخيّ- معاصر للسّابق[٢]-(م).

٢٧- "طبقات الحمصيِّين"[٣] لأبي القاسم عبد الصّمد بن سعيد الحمصيّ ت/ ٣٢٤هـ(م).

٢٨- "طبقات علماء أفريقيّة وتونس" لأبي العرب محمّد بن أحمد القيروانيّ ت/ ٣٣٣هـ(م)[٤].

٢٩- "تاريخ الرّقّة ومن نزلها من أصحاب رسول الله ﷺ والتّابعين والفقهاء والمحدِّثين" لمحمّد بن سعيد القشيريّ ت/ ٣٣٤هـ. (ط)[٥].

٣٠- "طبقات المحدِّثين"[٦] لأبي زكريّا يزيد بن محمّد بن إياس

---

(١) كذا سمّاه السّمعانيّ في الأنساب ٥/ ٣٠٨، وسمّاه-أيضًا-: ((الطّبقات لعلماء أهل بلخ وفقهائها أو من قدمها من السّلف)). السّابق٣/ ١٣٩، قال السّخاويّ: ((عمله تاريخًا لها، ورتّبه على الأمصار))-يعني: أمصار بلخ-. الإعلان ص ٣٨٧- ٣٨٨.

(٢) ينظر: بحوث ص: ١٤٥.

(٣) كذا سمّاه مغلطاي في الإنابة٢/ ٢٧٥، وابن حجر في الإصابة١/ ٤٧٦، و٢/ ١٤١، وتقدّم له: "معرفة الصّحابة الّذين نزلوا حمص"في كتب الصّحابة.

(٤) حقّقه محمّد العربيّ، الجزائر، ١٣٣٢هـ، وعزّت العطّار، القاهرة، ١٩٥٤م، وعليّ الشّابيّ، ونعيم اليافيّ، الدّار التّونسيّة، ١٣٨٨هـ، وهو برواية تلميذه محمّد بن حارث القرويّ، وله حواشٍ وزيادات، وذيّل عليه إلى زمانه.

(٥) رتّبه على الطّبقات-سيأتي في كتب تواريخ البلدان-.

(٦) كذا سمّاه مؤلِّفُه في تاريخ الموصل ص: ٣٠١، وسمّاه الخطيب في تاريخه ٦/ ١٣٢: "طبقات =

الأزديّ ت/ ٣٣٤هـ (م).

٣١- "طبقات المحدِّثين" لأبي القاسم مسلمة بن القاسم الأندلسيّ ت/ ٣٥٣هـ (م)[١].

٣٢- "الثّقات" لأبي حاتم محمّد بن حبّان البستيّ ت/ ٣٥٤هـ(ط)[٢].

٣٣- "مشاهير علماء الأمصار" له. (ط)[٣].

٣٤- "طبقات المحدِّثين بأصبهان" لأبي الشّيخ عبد الله بن محمّد الأصبهانيّ ت/ ٣٦٩هـ (ط)[٤].

٣٥- "تاريخ داريا ومن نزل بها من الصّحابة والتّابعين وتابعي التّابعين" لعبد الجبّار بن عبد الله الخولانيّ ت/ ٣٧٠هـ. (ط)[٥].

٣٦- "طبقات بلخ" لإبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي ت/ ٣٧٦هـ (م)[٦].

= العلماء والمحدِّثين من أهل الموصل"، وورد في المصادر بِعِدَّة أسماء ينظر: موضح١/ ١١٨، وتاريخ بغداد٤/ ١٦، وتاريخ دمشق٢١/ ٢١٦، وأسد الغابة١/ ١٤، وتهذيب التّهذيب٣/ ١٨، ٤/ ١٠، والإصابة ١/ ٦٣، وله: "تاريخ الموصل" -سيأتي في كتب تواريخ البلدان-.

(١) ذكره خليفة في الكشف ٢/ ١١٠٦، والبغداديّ في الهديّة ٦/ ٤٣٢.

(٢) رتّبه على الطّبقات-سيأتي الحديث عنه مفصّلًا ص: ٤٧٠-٤٨٥-.

(٣) رتّبه على الطّبقات-سيأتي في كتب الثّقات-.

(٤) حقّقه عبد الغفور البلوشيّ، الرّسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ(دكتوراه)، والبنداريّ، وكسرويّ، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٩هـ.

(٥) رتّبه على الطّبقات -سيأتي في كتب تواريخ البلدان-.

(٦) ذكره السّخاويّ في الإعلان ص: ٢٥٥.

٣٧- "الطّبقات" لأبي عمر محمّد بن العبّاس الخزّاز، ابن حيوية ت/ ٣٨٢هـ(م)[(١)].

٣٨- "طبقات الهمذانيّين" لأبي الفضل صالح بن أحمد التّميميّ الهمذانيّ ت/ ٣٨٤هـ(م)[(٢)].

٣٩- "طبقات الهمذانيّين"[(٣)] لأبي نصر عبد الرّحمن بن أحمد الهمذانيّ ت/ ٣٨٧هـ (م).

٤٠- "منتهى الكمال في معرفة الرّجال"[(٤)] لعليّ بن الحسين الفلكيّ ت/ ٤٢٧هـ(م).

---

(١) ذكره السّخاويّ في الإعلان ص: ٣١٧، ووقع فيه: «لأبي حيويه». وينظر: بحوث ص: ٧٧.

(٢) كذا سمّاه الخطيب في تاريخه٢/ ١٨٧، ٢٨٦، وذكره-أيضًا-باسم: "كتاب طبقات أهل همذان". السّابق٥/ ٤٤٦، وسمّاه ابن الأثير: "طبقات العلماء لأهل همذان". اللّباب٣/ ١٢٠، وسمّاه السّمعانيّ: "الطّبقات لأهل العلم والتّحديث بهمذان". التّحبير٢/ ٣٨١، وهو من مصادر الخطيب، والسّمعانيّ، والذّهبيّ، وابن حجر.

(٣) كذا سمّاه ابن نقطة في التّكملة٤/ ١٥٦، وسمّاه ابن عساكر في تاريخه٤١/ ٢٣٢: "كتاب أسامي مشايخ رواة الحديث بهمذان".

(٤) كذا سمّاه السّمعانيّ في الأنساب ٤/ ٣٩٩، وابن الأثير في اللّباب ٢/ ٤٤٠، وابن الصّلاح في طبقات الشّافعيّة ٢/ ٦١١، و٦١٢، وقال: «صنّف كتاب الطّبقات، الموسوم بـ"منتهى الكمال في معرفة الرّجال" في ألف جزءٍ»، وابن كثير في طبقات الشّافعيّة ١/ ٣٤٩، وابن قاضي شهبة في طبقاته١/ ٢١٤، وغيرهم. وينظر: التّذكرة ٣/ ١١٢٥، والسِّير ١٧/ ٥٠٣، وتاريخ الإسلام (٤٢١-٤٤٠ه، ص: ١٩٦)، والعبر٢/ ٢٥٦، والوافي ٢١/ ٢٤، والشّذرات ٣/ ١٨٥. ولم يبيّضه؛ كما أفاده الذّهبيّ، وابن قاضي شهبة، وابن العماد.

٤١- "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء" لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانيّ ت/ ٤٣٠هـ(ط)[1].

٤٢- "طبقات المحدِّثين"[2] لأبي القاسم عبد الرّحمن بن محمّد الأصبهانيّ ابن منده ت/ ٤٧٠ هـ(م).

٤٣- "طبقات رجال همدان"[3] لعمران بن محمّد بن عمران الهمدانيّ (م).

٤٤- "طبقات الهمذانيّين"[4] لأبي شجاع شيرويه بن شهردار الدّيلميّ ت/ ٥٠٩ هـ(م).

٤٥- "طبقات أهل شيراز"[5] لأبي عبد الله محمّد بن عبد العزيز القصّار الشّيرازيّ (م).

---

(١) طُبع في الخانجيّ، القاهرة، ١٩٣٢م، وحقّقه مصطفى عبد القادر، الكتب العلميّة، ١٩٩٧م، وله عدّة طبعات أخرى، قال الذّهبيّ: «كانوا يقولون: لمّا صنّف كتاب"الحلية" حمل الكتاب في حياته إلى نيسابور، فاشتروه بأربع مائة دينار». التّذكرة ٣/ ١٠٩٤، اختصره ابنُ الجوزيّ في"صفوة الصّفوة"، واختصر المختصرَ عبد الوهاب الشّعرانيّ.

(٢) كذا سمّاه العُمريّ في بحوث ص: ٧٧، ولم يعزه، وعنه محمّد الزّهرانيّ في علم الرّجال ص: ٦٨، وقال الكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٠٤: «"طبقات التّابعين" لأبي حاتم. . . ولأبي القاسم عبد الرّحمن بن منده، ولغيرهما». فإن كان هذا فيختصّ بالتّابعين.

(٣) كذا سمّاه مغلطاي في الإكمال ٩/ ١٦، وابن حجر في التّهذيب٧/ ٢٥١، ووصف مغلطاي مؤلِّفَه بالعلّامة، وسمّى من طبقاته: الأولى، الثّالثة، التّاسعة. الإكمال ٩/ ٢٢٢، ٢٣٥، ١٠/ ٣٠٥.

(٤) كذا سمّاه ابن نقطة في التّكملة١/ ٢٩٢، و٢/ ٦٨٠، والذّهبيّ في السِّير١٦/ ٣٣١، وتاريخه(٣٥١-٣٨٠هـ ص: ٥٤٨)، وابن ناصر الدّين في التّوضيح١/ ١٣٨، ٥٣٤، وابن حجر في التّهذيب٩/ ٢٥٨.

(٥) كذا سمّاه ابن نقطة في التّكملة١/ ٢١١، وابن ناصر الدّين في التّوضيح ١/ ٢١٠، والذّهبيّ في السِّير ١٧/ ٢١٠، وتاريخه (٤٠١-٤٢٠هـ ص: ١١١، وذكره ابن نقطة-أيضًا-باسم: "طبقات أهل فارس". التّكملة ١/ ٤٥٤، وابن ناصر الدّين باسم: "طبقات الفارسيّين". =

٤٦- "طبقات المحدِّثين والفقهاء"[١] ليوسف بن عبد العزيز الأندلسيّ ابن الدباغ ت/ ٥٤٦هـ(م).

٤٧- "كتاب الأربعين في طبقات الحفّاظ" لعليّ بن المفضّل اللّخميّ ت/ ٦١١هـ(ط)[٢].

٤٨- "طبقات الحفّاظ"[٣]لأبي الفَتْح محمّد بن عليّ المعروف بابن دقيق العيد ت/ ٧٠٢هـ(م).

٤٩- "مختصر طبقات علماء الحديث" لمحمّد بن أحمد بن عبد الهادي الصّالِحِيّ ت/ ٧٤٤هـ(ط)[٤].

= التّوضيح ٢/ ٣٢، وياقوت باسم: "طبقات أهل فارس وشيراز" معجم الأدباء ٤/ ٥٠٠، وذكر السّمعانيُّ أنّ المؤلِّف صنّف في تاريخ شيراز، قال: ((وانتخبت منها ببلخٍ)). الأنساب ٣/ ٤٩١.

(١) كذا سمّاه الكتّانيّ في فهرسه١/ ٤١٢، والزّركليّ في الأعلام ٨/ ٢٣٨، وذكره السّخاويّ في الإعلان ص: ٣١٧، والرّودانيّ في الصِّلة ص: ٢٩٣، والبغداديّ في الهديّة ٦/ ٥٥٢، قال الذّهبيّ: ((له جزء صغير في تسمية طبقات الحفّاظ)) تاريخه (٥٤١-٥٥٠ هـ، ص: ٢٦٣)، وينظر: التّذكرة ٣/ ٧٨٢، ١٠٨١، ٤/ ١٣١١، وقال ابن عبد الهادي: ((رأيت له جزءًا لطيفًا في أسماء الحفّاظ وكتبته. . . وعليه مؤاخذات في التّقديم والتّأخير)). مختصر طبقات علماء الحديث٤/ ٨٧.

(٢) حقّقه محمّد العباديّ، أضواء السّلف، ١٤١٤هـ. قال الذّهبيّ: ((لمّا رأيتها تحرّكت همّتي إلى جمع الحفّاظ وأحوالهم)). السِّير٢٢/ ٦٧.

(٣) كذا سمّاه القاسم التّجيبيّ في مستفاد الرّحلة ص: ٢٠، وقال: ((وذكر لي أنّه في مجلّدين)).

(٤) حقّقه أكرم البوشيّ، وإبراهيم الزّيبق، الرّسالة، بيروت، وهو اختصار لـ: "تذكرة الحفّاظ" =

٥٠- "المعين في طبقات المحدِّثين" لأبي عبد الله محمّد بن أحمد الذّهبيّ ت/ ٧٤٨هـ(ط)[(١)].

٥١ – "تذكرة الحفّاظ" له. (ط)[(٢)].

٥٢ – "سير أعلام النّبلاء" له. (ط)[(٣)].

٥٣- "المجرّد في أسماء رجال كتاب سنن الإمام أبي عبد الله بن ماجه سوى من

= للذّهبيّ، وعَمِدَ المحقِّقان إلى حذف كلمة: «مختصر» من العنوان مع وجودها في النّسخة الخطّيّة، نقل عنه برهانُ الدّين الحلبيّ، وقال: «اختصار"طبقات الحفّاظ" للذّهبيّ». الكشف الحثيث ص٥٣، وهذا يَرُدُّ ما استبعده المحقِّقان من كونه مختصرًا من كتابٍ، وحَمَلَا الاختصارَ الوارد في العنوان على منهج مؤلِّفه فيه.

(١) سيأتي الحديث عنه مفصّلًا ص: ٣٨٥-٣٨٨.

(٢) طُبع عدّة طبعات في الهند، وبغداد، والقاهرة، وبيروت، أصحّها تحقيق عبد الرّحمن المعلِّميّ، المعارف، بالهند، ١٣٧٤-١٣٧٧هـ، وحقّقه-أيضًا-زكريّا عميرات، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٩هـ. وله ذيول طُبعت معه؛ وهي: ذيل الحسينيّ، وابن فهد المكّيّ-واسمه: " لحظ الألحاظ. . . "-، والسّيوطيّ، والطّهطاويّ ت/ نحو١٣٤٤هـ- واسمه: "التّنبيه والإيقاظ لما في ذيول تذكرة الحفّاظ"-، واختصره السّيوطيّ في: "طبقات الحفّاظ"-سيأتي-، ورتّبه ابن حجر على المعجم مع الزّيادة عليه، ذكره السّخاويّ في الجواهر٢/ ٦٨٤ وقال: «بيّض منه مجلّدًا، وكان يجيء في مجلّدين». وأتمّه سبطُه يوسف بن شاهين ت/ ٨٩٩هـ، قال السّخاويّ: «أعطاه جدُّه نصفَ ترتيبه لطبقات الحفّاظ للذّهبيّ، وأرشده للتّكميل عليه، ففعل، وسمّاه: "رونق الألفاظ بمعجم الحفّاظ"». الضّوء١٠/ ٣١٤. قال الكتّانيّ عنه: «رأيت منه مجلّدًا ضخمًا، وهو الثّاني منه، بالمكتبة الخالديّة ببيت المقدس». فهرس الفهارس٢/ ١١٣٩.

(٣) حقّقه جماعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط، الرّسالة، بيروت، ١٤٠١هـ.

أخرج له منهم في أحد الصّحيحين" له. (ط)[1].

٥٤- "طبقات الشّيوخ" له. (م)[2].

٥٥- "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام" له. (ط)[3].

٥٦- "طبقات المحدِّثين" لأبي حفص عمر بن عليّ الشّافعيّ ابن الملقِّن ت/ ٨٠٤هـ(م)[4].

٥٧- "تذكرة الحفّاظ وتبصرة الأيقاظ" ليوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبليّ، ابن المبرد ت/ ٩٠٩ هـ. (خ)[5].

٥٨- "التّبيين في طبقات المحدِّثين المتقدِّمين والمتأخّرين" له (م)[6].

٥٩- "طبقات الحفّاظ" لعبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ ت/ ٩١١ هـ (ط)[7].

---

(١) سيأتي في رجال كتب معيّنة، ورتّبه على الطّبقات، وفي كلّ طبقة على المعجم.

(٢) ذكره الذّهبيّ في التّذكرة ٣/ ٨٧٦، وينظر: الذّهبيّ ومنهجه ص: ١٧٧.

(٣) حقّقه عمر تدمريّ، الكتاب العربيّ، بيروت، ١٤٠٩هـ، وبشّار عوّاد، وآخران، الرّسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ.

(٤) من زمن الصّحابة إلى زمنه، ذكره السّخاويّ في الضّوء٦/ ١٠١، وخليفة في الكشف ١١٠٦/٢.

(٥) مخطوطة بالظّاهريّة، بخطّ المؤلّف، عام٨٨٧هـ، لها مصوّرة بالجامعة الإسلاميّة، رقم: ٤٦٦٨، قال الألبانيّ: ((تراجمه مختصرة جدًّا سطرًا، أو سطرين)). المنتخب ص ١٠٤.

(٦) ذكره ابن بدران في المدخل ص: ٤٧٩.

(٧) اختصر فيه"تذكرة الحفّاظ" للذّهبيّ، نشره وستلفد، ١٢٧٧هـ، وعليّ محمّد عمر، مكتبة وهبة، =

قال العُمريّ: ((وقد ضاعت معظم هذه المصنّفات، ولم يصل إلينا إلّا القليل منها))[١].

ونقتصر على دراسة ثلاثة كتب من أشهرها؛ وهي: "الطّبقات الكبرى" لابن سعد، و"الطّبقات" لخليفة، و"المعين في طبقات المحدِّثين" للذّهبيّ؛ وهي المباحث الآتية.

●●●●●

= ١٣٩٣هـ، ونشر في الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٣هـ.

(١) بحوث ص: ٧٧.

المبحث الثّاني: دراسة كتاب "الطّبقات الكبير" لابن سعد

١ - **عنوانه**: "الطّبقات الكبير"(١)، أو "الطّبقات الكبرى"(٢).

٢- **مؤلِّفه**: الحافظ أبو عبد الله محمّد بن سعد الهاشميّ مولاهم-كاتب الواقديّ- (١٦٨-٢٣٠هـ).

٣ - **موضوعه**: التّعريف بطبقات الرُّواة من الصّحابة، فالتّابعين، فمن بعدهم، مع التّرجمة لهم، وقدَّم لكتابه بترجمة للسّيرة النّبويّة.

٤- **قيمته العلميّة**: تبوّأ مكانة علميّة كبيرة، وتميّز بميزات جليلة، نبرزها في الأمور الآتية:

أ- مكانة مؤلِّفه العلميّة، وتقدُّمه في الفنِّ، وعلوّ طبقته وإسناده.

ب- يُعدُّ من أمّهات الكتب في الفنِّ.

ج- أصل الكتب المصنَّفة في معرفة طبقات الرُّواة، وأوسعها، ومن أقدمها، بل هو أقدم كتابٍ وصل إلينا كاملًا.

د- اكتسب قبولًا واسعًا عند العلماء من المتقدِّمين، والمتأخّرين.

---

(١) كذا تسميته في طبعةِ عليّ محمّد عمر، وأكثرِ المصادر-التي وقفتُ عليها-، ينظر: تاريخ دمشق٣٥/ ٤٥٧، ٤٧/ ٢٦٩، وعلوم الحديث لابن الصّلاح ص: ٣٥٧، وتهذيب الكمال ٧/ ٣٨٦، ٤٦٦، والسِّير٩/ ٤٥٧، و١٠/ ٦٦٤، والتّذكرة ٢/ ٤٢٥، وتهذيب التّهذيب١/ ٤٣٩. وغيرها.

(٢) هكذا تسميته في طبعاتِه المنشورة، وبعضِ المصادر، ينظر: توضيح المشتبه ٢/ ٢٤٣، وشرح التّبصرة ٣/ ٢٧٥، وتهذيب التّهذيب ٣/ ٢٢٦، ٩/ ٣١٢، ١٠/ ١٩٤. وغيرها

هـ- نال شهرة واسعة، سارت بها الرُّكبان.

و- حوى تراجم لا توجد عند غيره.

ز- قدّم مادّةً غزيرةً في السّيرة النّبويّة يرويها بأسانيده.

ح- كثرة المصادر الّتي نقلت عنه، وتنوُّع مادّته، وكثرتها.

ط- علوّ أسانيده.

ي- توارد الأئمّة على النّقل منه، وكثرة إفادتهم منه، وعزوهم إليه(١)؛ مِمّا يدلُّ على اعتمادهم عليه، ووثوقهم به.

ك- ثناء العلماء عليه، ومن ذلك: قال الخطيب: ((صنّف كتابًا كبيرًا في طبقات الصّحابة، والتّابعين، والخالفين إلى وقته، فأجاد فيه، وأحسن))(٢)، وقال ابن عساكر: ((صنّف كتاب"الطّبقات"فأحسن تصنيفه، وأكثر فائدته، وأتى فيه بما لم يوجد في غيره، وروى فيه عن الكبار والصّغار))(٣)، وقال ابن الصّلاح: ((كتاب حفيل، كثير الفوائد))(٤)، وقال الذّهبيّ: ((ومن نظر في"الطّبقات"، خضع لعلمه))(٥)، وقال- أيضًا-: ((تكلّم محمّد بن سعد الحافظ في كتاب"الطّبقات" له، بكلامٍ جيِّدٍ

(١) ينظر: مقدّمة إحسان عبّاس للطّبقات١/ ١٦، ومقدّمة زياد منصور لـ"القسم المتمّم لتابعي أهل المدينة" ص: ٧٠.

(٢) تاريخ بغداد ٥/ ٣٢١.

(٣) تاريخ دمشق ٥٣/ ٦٣.

(٤) علوم الحديث ص: ٣٥٧، وينظر: شرح التّبصرة للعراقيّ ٣/ ٢٧٥.

(٥) السِّير ١٠/ ٦٦٥.

مقبولٍ))[١]، وقال ابن كثير: ((ومن أجلِّ الكتب في هذا"طبقات"محمّد بن سعد-كاتب الواقديّ-))[٢]، وقال ابن حجر: ((أجمعُ ما جُمع في ذلك))[٣]، وقال السّخاويّ: ((عظيم الفوائد، وهو أجمع مصنَّفٍ للمتقدِّمين فى ذلك))[٤]، وقال حاجي خليفة: ((أعظم ما صُنِّف فيه))[٥].

٥- طريقة ترتيبه: نجمل طريقته في النّقاط الآتية:

أ- بدأ كتابه بترجمةِ السّيرة النّبويّة، وتوسّع فيها[٦].

ب- ثمّ ترجم للصّحابة، ورتّبهم على خمس طبقات-كما سبق تفصيله-[٧].

ج-رتّب الصّحابة في كلِّ طبقةٍ بحسب النّسب؛ أي: القرب من النَّبيّ ﷺ؛ فيبدأ ببني هاشم، ثمّ بني المطّلب، وهكذا[٨].

د- ثمّ ذكر بقيّة الرُّواة؛ وهم التّابعون، فمن بعدهم، ورتّبهم أَوّلًا على البلدان، فذكر أهل المدينة، ثمّ مكّة، ثمّ بقيّة البلدان.

---

(١) ذكر من يعتمد قوله ص: ١٧٢.

(٢) اختصار علوم الحديث ص: ٢٠٩.

(٣) النّزهة ص: ٢٥٥.

(٤) الغاية ص: ٣١٤.

(٥) كشف الظّنون ٢/ ١٠٩٩.

(٦) جاءت السّيرة النّبويّة في المجلّدين: الأوّل والثّاني -طبعة: دار صادر-.

(٧) ينظر: ص: ١٦٦-١٦٧.

(٨) جاءت طبقاتهم وتراجمهم في المجلّدين: الثّالث والرّابع -طبعة: دار صادر-، وهناك طبقات ساقطة حُقِّقت لاحقًا في رسائل علميّة-سيأتي التّنبيه عليها في طبعات الكتاب- فتضاف إلى هذه.

هـ- يرتّب الرُّواة في البلدِ الواحدِ على النّحو الآتي: يذكر أَوَّلًا مَن نزله من الصّحابة، وهو الموضع الثّاني لذكرهم، والموضع الأوّل تقدّم في طبقاتهم، ولكنّه لا يطيل ترجمتهم في الموضع الثّاني(١).

و – ثمّ يذكر بقيّة الرُّواة في البلد؛ مرتِّبًا إيّاهم على الطّبقات، فيقول: الطّبقة الأولى، الطّبقة الثّانية، الطّبقة الثّالثة، وهكذا إلى نهاية الطّبقات؛ مراعيًا فيهم التّسلسل الزّمنيّ، ولا يُميِّز بين الطّبقات المتتابعة إلّا بالعدد؛ وصنيعه هذا سبَّب صعوبةً كبيرةً في التّمييز بين أصحاب الطّبقات المتقاربة، قال العُمريّ: «التّمييز بين التّابعين، وأتباع التّابعين، ومن بعدهم في "طبقات ابن سعد" عسيرٌ، إلّا على من له معرفة واسعة بالرّجال؛ لأنّه سرد طبقاتهم جميعًا بتعاقب، ولم يفصل بينهم، كما فعل في تمييز الصّحابة عن غيرهم»(٢).

ز- يذكر في كلِّ طبقةٍ رواتها، ويترجم لهم، ولم يراعِ في ترتيب غير الصّحابة طريقةً معيّنةً.

ح- إذا فرغ من البلد انتقل إلى بلدٍ آخر، وذكر الرُّواة فيه؛ كما ذكرهم في البلد الأوّل(٣).

ط- ختم كتابه بالنّساء الصّحابيّات، وغيرهنّ، ورتّبهنّ على الأنساب(٤).

---

(١) قال إحسان عبّاس: «قد يكون أحد النّاس بدريًّا، مِمّن يفتي أيّام الرّسول ﷺ، ثمّ هاجر إلى مصر من الأمصار، وعلى هذا فلا بُدّ له من ثلاث تراجم، غير أنّ ابن سعد كان على وعي بهذا؛ ولذلك ففي مثل هذه الأحوال تجده يطيل التّرجمة في موطنٍ واحدٍ، ويوجز في المواطن الأخرى». مقدّمة الطّبقات الكبرى ١/ ١٣.

(٢) بحوث ص: ١٨٣.

(٣) جاءت تراجمهم في المجلّدات: الخامس، والسّادس، والسّابع.

(٤) جاءت تراجمهنّ في المجلّد: الثّامن.

٦- **منهجه في كتابه:** نبرز منهجه في العناصر الآتية:

أ- قال المؤلِّف: ((تسمية من أحصينا من أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين، والأنصار، وغيرهم، ومن كان بعدهم من أبنائهم، وأتباعهم من أهل الفقه، والعلم، والرّواية للحديث، وما انتهى إلينا من أسمائهم، وأنسابهم، وكناهم، وصفاتهم طبقةً طبقةً))(١)، وقال: ((فجمعتُ ذلك كلَّه، وبيَّنتُ من أمكنني تسميته منهم في موضعه))(٢).

ب- وقال-أيضًا-: ((الطّبقة الأُولى على السّابقة في الإسلام، مِمَّن شهد بدرًا من المهاجرين الأوَّلين الّذين أُخرجوا من ديارهم وأموالهم، ومن الأنصار الّذين تبوَّءُوا الدَّار والإيمان، ومن حلفائهم جميعًا، ومواليهم، ومن ضرب له رسول الله ﷺ بسهمه وأجره))(٣)؛ وهذا يوضّح منهجه في تقسيم طبقات الصّحابة(٤).

(١) الطّبقات الكبرى ٣/ ٥.

(٢) السّابق ٣/ ٦.

(٣) السّابق.

(٤) ومِمَّا أورده في ذلك، قوله: ((لَمَّا أجمع عمر بن الخطَّاب ﷺ على تدوين الدِّيوان، وذلك في المحرّم سنة عشرين بدأ ببني هاشمٍ في الدَّعوة، ثمّ الأقرب، فالأقرب برسول الله ﷺ فكان القوم إذا استووا في القرابة برسول الله ﷺ قدَّم أهل السّابقة حتّى انتهى إلى الأنصار، فقالوا: بمن نبدأ؟ فقال عمر ﷺ: ابدؤوا برهط سعد بن معاذٍ الأشهليّ ﷺ، ثمّ الأقرب فالأقرب بسعد بن معاذٍ ﷺ، وفرض عمر ﷺ لأهل الدِّيوان، ففضَّل أهل السَّوابق والمشاهد في الفرائض، وكان أبو بكر الصِّدِّيق ﷺ قد سوَّى بين النّاس في القسم، فقيل لعمر ﷺ في ذلك فقال: لا أجعل من قاتل رسول الله ﷺ كمن قاتل معه، فبدأ بمن شهد بدرًا من المهاجرين والأنصار؛ ففرض لكلِّ رجلٍ منهم خمسة آلاف درهمٍ في كلِّ سنةٍ، حليفهم ومولاهم معهم بالسَّواء، وفرض لمن كان له إسلام كإسلام أهل بدر من مهاجرة الحبشة، ومن شهد أحدًا أربعة آلاف درهمٍ لكلِّ رجلٍ =

ج- يذكر اسم المترجم، ونسبه من جهة أبيه، وأمّه، وكنيته، ولقبه.

د-يعتني بذكر الأنساب، ويرفعها إلى ما قبل الإسلام، وقدّم مادّة غزيرة في ذلك[(١)].

= منهم، وفرض لأبناء البدريّين ألفين ألفين إلَّا حسنًا وحسينًا فإنّه ألحقهما بفريضة أبيهما رضي الله عنهما لقرابتهما برسول الله ﷺ، ففرض لكلِّ واحدٍ منهما خمسة آلاف درهمٍ، وفرض للعبّاس بن عبد المطَّلب رضي الله عنه خمسة آلاف درهمٍ لقرابته برسول الله ﷺ قال: وقد روى بعضُهم أنّه فرض له سبعة آلاف درهمٍ، وقال سائرهم: لم يفضِّل أحدًا على أهل بدرٍ إلَّا أزواج النَّبيّ ﷺ فإنّه فرض لكلِّ امرأةٍ منهنَّ اثني عشر ألف درهمٍ، جويرية بنت الحارث، وصفيَّة بنت حييٍّ فيهنَّ- رضي الله عنهن-، هذا المجتمع عليه. وفرض لمن هاجر قبل الفتح لكلِّ رجلٍ ثلاثة آلاف درهمٍ، وفرض لمسلمة الفتح لكلِّ رجلٍ منهم ألفين، وفرض لغلمان أحداثٍ من أبناء المهاجرين والأنصار كفرائض مسلمة الفتح. . . ثمّ فرض للنَّاس على منازلهم وقراءتهم للقرآن وجهادهم، ثمّ جعل من بقي من النّاس بابًا واحدًا، فألحق من جاءهم من المسلمين بالمدينة في خمسةٍ وعشرين دينارًا لكلِّ رجلٍ، وفرض للمُحرَّرين معهم، وفرض لأهل اليمن وقيسٍ بالشّام والعراق لكلِّ رجلٍ ألفين إلى ألفٍ إلى تسعمائةٍ إلى خمسمائةٍ إلى ثلاثمائةٍ، لم ينقص أحدًا من ثلاثمائةٍ، وقال: لئن كثر المال لأفرضنَّ لكلِّ رجلٍ أربعة آلاف درهمٍ؛ ألف لسفره، وألف لسلاحه، وألف يخلِّفها لأهله، وألف لفرسه وبغله». الطّبقات الكبرى٣/ ٢٩٦-٢٩٧. ويظهر أنّ ابن سعد قد سار في وضع طبقات الصّحابة على طريقة عمر رضي الله عنه هذه في الدِّيوان. قال إحسان عبّاس: «ونلاحظ في هذه القسمة أن ابن سعد احتذى فيها شيئًا شبيهًا بما صنعه عمر بن الخطّاب رضي الله عنه عندما دوّن الدّواوين». مقدّمة "الطّبقات الكبرى ١/ ١٢"، وقال العُمريّ: «مبدأ اعتبار السّابقة في الإسلام، والفضل في تقسيم الصّحابة اتّبعه عمر بن الخطّاب رضي الله عنه في توزيع العطاء». بحوث ص: ١٨٣ ح ٣.

(١) قال العُمريّ: «وقد أثّرت ثقافة المصنِّفين في ذلك، فابن سعد كان مهتمًّا بالأخبار والأنساب؛ لذلك فهو ينقل عن الأخباريِّين والمؤرِّخين والنّسّابين كثيرًا؛ فجاء كتابه في الطّبقات متضمِّنًا مادّة غزيرة في الأخبار والنّسب». بحوث ص: ٧٥.

هـ- يسوق أخبار المترجم، وأحواله الدّالّة على فضله، ومكانته في العلم، والعبادة، والزّهد، والورع(١).

و- قد يُبيِّن عقيدته.

ز- يذكر وصفه الخَلْقيّ، وهيئته، ولباسه، وخضابه، وأعماله الّتي تقلّدها من قضاء ونحوه، ومهنه(٢).

ح- يذكر أولاده، وأزواجه، وقراباته.

ط- يختم تراجم غير الصّحابة بذكر الجرح والتّعديل؛ ناقلًا عن الأئمّة، أو قائلًا باجتهاده(٣).

ي- تميَّز الكتاب بوصفه للرّواة بكثرة الحديث، أو قلّته؛ كقوله: ((ثقة كثير

---

(١) قال العُمريّ: ((ولئن كان تنظيم الرّجال الّذين تناولتهم المصنّفات على الطّبقات مفيدًا بحدٍّ ذاته في نقد الأسانيد، فإنّ ما احتوته الكتب الّتي فصّلت تراجم الرّجال من معلومات تتّصل بحياتهم ذات فائدة كبيرة في بيان مكانتهم في العلم، ودرجتهم في الورع، والصّدق مِمّا له أثرٌ في الاطمئنان إليهم، وتوثيقهم، وبالتّالي قبول مرويّاتهم)). السّابق ص: ٧٥.

(٢) قال العُمريّ: ((وتلقي هذه المعلومات الّتي قدّمها ابن سعد خلال التّراجم أضواء على الحياة الثّقافيّة والحضاريّة في القرنين: الأوّل والثّاني الهجريّين بما يجعل لكتابه أهمّيّة كبيرة من النّاحية التّاريخيّة)). بحوث ص: ٧٩، وقال إحسان عبّاس: ((يعلّمنا الشّيء الكثير عن الأمور الاجتماعيّة المتّصلة بحياة البيت، والسّوق، وأمور الزّيّ، والطّعام، والشّراب، وعن جوانب من الأعمال، والمهن، والحياة التّجاريّة، وعن كثيرٍ من النّواحي الثّقافيّة)). مقدّمة الطّبقات الكبرى١/ ١٧.

(٣) تقدّم ص: ٣٦٦، ٣٦٧، قول الذّهبيّ: ((تكلّم محمّد بن سعد الحافظ في كتاب"الطّبقات" له، بكلامٍ جيِّدٍ مقبولٍ)).

الحديث»، أو«قليل الحديث»، ولهذا فائدته في بيان منزلة الرّاوي العلميّة، ومقدار رواياته، وكذلك عند وقوع المناكير في مرويّاته؛ فالمكثر ليس كالمقلّ، وكذا لو وُصِف الرّاوي بالجهالة فإنّ كثرة الحديث ترفع من شأنه.

ك- يسوق الأحاديث، والرّوايات بأسانيده، وأسانيده عالية.

ل- اعتمد كثيرًا على شيخه الواقديّ[1].

م- يطيل في تراجم الصّحابة، والتّابعين أكثر من غيرهم، كما أطال في تراجم المدنيّين أكثر من غيرهم، ويختصر في تراجم المعاصرين له[2].

ن- يراعي في تقديم البلدان كثرة الرُّواة، ونشاط الرّواية فيها، ويختلف عدد الطّبقات من بلد لآخر؛ بحسب كثرة رواتها، وانتشار الرّواية بها[3]، وجعل طبقات

---

(١) قال العُمريّ: «صنّف الواقديّ كتابًا في الطّبقات، نقل عنه ابنُ سعد كثيرًا، حتّى يمكن القول: أنّ ربع كتاب "الطّبقات الكبرى" لابن سعد مأخوذٌ عن الواقديّ». بحوث ص: ٧٩.

(٢) قال إحسان عبّاس: «كلّما ابتعدنا عن الطّبقات الأولى الّتي تهمّ ابن سعد الرّواية عنها من جميع النّواحي، أخذت التّرجمة تتضاءل وتقلّ قيمتها، وبدلًا من أن يكتب ابن سعد ترجمات مستفيضة لمن عاصرهم، نجده اكتفى في هذا بقولة موجزة، وأفاض كثيرًا في تراجم الصّحابة، وكبار التّابعين وبلغ من الدِّقَّة حدًّا يجعل من كتابه وثيقة بالغة القيمة». مقدّمة "الطّبقات الكبرى"١/ ١٣، وقال العُمريّ: «وقد اهتم ابن سعد بتراجم الصّحابة والتّابعين والأتباع من المتقدِّمين، فيطيل التّرجمة». بحوث ص: ٧٨، وقال: «أوجز كثيرًا في تراجم المعاصرين له». السّابق ص: ٧٩.

(٣) قال العُمريّ: «ورغم تناوله لهذه المناطق الكثيرة لكنّه أَوْلَى البصرة العناية الأُولى، ثمّ الشّام، ومصر، أمّا بقيّة الأماكن فلا يذكر من أهلها سوى بضعة رجال، وقد لا يذكر إلّا رجلًا واحدًا». بحوث ص: ٧٨.

التّابعين ثلاثًا، وربّما بلغ بهم أربعًا؛ كما أفاده العراقيّ[(١)].

س- قسم طبقات الصّحابة باعتبار الفضل، والسّابقة، وشهود الغزوات مع رسول الله ﷺ-كما تقدّم-.

ع- قسم طبقات المترجمين بعد الصّحابة باعتبار التّقارب في السِّنّ، والإسناد-كما تقدّم-، والطّبقة تساوي عنده عشرين سنة تقريبًا[(٢)]، ولم يجعل سِنيّ الوفيات أساسًا يعتمده في التّقسيم؛ لذا فالتّداخل كبير بين سنيّ وفيات الطّبقات المتتالية[(٣)].

ف- المعلومات السّابقة لا تتوافر في التّراجم على حدٍّ سواء، بل متفاوتة؛ بحسب شهرة المترجم، ومكانته في العلم، والفضل، فبعض التّراجم جاءت موسّعة، وبعضها جاءت مختصرةً جدًّا.

ص- قال إحسان عبّاس: ((ليس لابن سعد في الكتاب تعليقات كثيرة، ولكن ما يوجد منها يدلُّ على قدرة نقديّة طيّبة))[(٤)].

٧ — مصادره: قال ابن سعد -مُبيِّنًا مصادره في كتابه-: ((وفيما أخبرنا به محمّد بن عمر بن واقد الأسلميّ، عن محمّد بن عبد الله، عن عمِّه الزّهريّ، عن عروة، وعن

---

(١) شرح التّبصرة ٣/ ٤٧. وقال العُمريّ: ((أمّا التّابعون فتختلف طبقاتهم بين المدن، ولكنّه بصورة عامّة جعلهم ثلاث طبقات، وربّما بلغ بهم أربع طبقات)). بحوث ص: ١٨٣.

(٢) ينظر: مقدّمة "الطّبقات الكبرى١/ ١٢" لإحسان عبّاس، وبحوث ص: ١٨٤-١٨٥.

(٣) ينظر: بحوث ص: ١٨٤. ومِمّا قاله: ((في"طبقات ابن سعد" تتراوح وفيات الطّبقة الأولى من الكوفيّين مثلًا بين ٦٢-١١٥هـ، وتتروواح وفيات الطّبقة الثّانية منهم٨٣-١١١هـ، وهكذا جعل في الطّبقة الأُولى من تأخّرت وفياتهم عن أهل الطّبقة الثّانية)). السّابق.

(٤) مقدّمة "الطّبقات الكبرى ١/ ١٣"، وساق أمثلة من نقده. ينظر: ١/ ١٣-١٤.

ابن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، وعن محمّد بن صالح بن دينارٍ، عن عاصم بن عمر بن قتادة، ويزيد بن رومان، وعن موسى بن محمّد بن إبراهيم بن الحارث التّيميّ، عن أبيه، وعن عبد المجيد بن أبي عبسٍ، عن أبيه، وعن عبد الرّحمن بن عبد العزيز، عن أبي الحويرث، عن محمّد بن جبير بن مطعمٍ، وعن أفلح بن سعيدٍ القرظيّ، عن سعيد بن عبد الرّحمن بن رقيشٍ، وعن غير هؤلاء – أيضًا- مِمَّن لقي من رجال أهل المدينة، وغيرهم من أهل العلم، وفيما أخبرنا به الحسين بن بهرام، عن أبي معشرٍ نجيحٍ المدينيّ، وفيما أخبرنا به رؤيم بن يزيد المقرئ، عن هارون بن أبي عيسى، عن محمّد بن إسحاق، وفيما أخبرنا به أحمد بن محمّد بن أيّوب، عن إبراهيم بن سعدٍ، عن محمّد بن إسحاق، وفيما أخبرنا به إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويسٍ، عن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن عمِّه موسى بن عقبة، وفيما أخبرنا به عبد الله بن محمّد بن عمارة الأنصاريّ، عن زكريّا بن زيد بن سعدٍ الأشهليّ، وزكريّا بن يحيى بن أبي الزَّوائد السَّعديّ، وأبي عبيدة بن عبد الله بن محمّد بن عمّار بن ياسرٍ، وإبراهيم بن نوح بن محمّد الظُّفريّ، وعن غيرهم مِمَّن لقي من أهل العلم والنَّسب، وفيما أخبرنا به الفضل بن دكينٍ أبو نعيمٍ، ومعن بن عيسى الأشجعيُّ القزَّاز، وهشام بن محمّد بن السَّائب بن بشيرٍ الكلبيّ، عن أبيه، وغيرهم من أهل العلم والنَّسب))(١). وسيأتي كلام العُمريّ عن مصادره، وأنّ عدد شيوخه فيه ينيف على السِّتِّين شيخًا؛ معظمهم من المحدِّثين(٢).

---

(١) الطّبقات الكبرى ٣/ ٥- ٦.

(٢) ينظر: ص: ٣٧٦-٣٧٧.

٨- **نموذج من تراجمه:** قال ابن سعد: ((الحكم بن عتيبة، قال: أخبرنا الفضل بن دكين، قال: حدّثنا أبو إسرائيل، أنّ الحكم بن عتيبة كان يكنى أبا عبد الله. . . وكان مولى لكندة، وكان الحكم، وإبراهيم النّخعيّ في سنٍّ واحدةٍ وُلدا في سنةٍ. قال محمّد بن سعد: وقال عبد الرّزّاق، عن معمر، قال: كان الزّهريّ في أصحابه مثل الحكم بن عتيبة في أصحابه. قال: أخبرنا الفضل بن دكين، قال: حدّثنا فطر، قال: رأيت الحكم أبيض اللّحية. قال: أخبرنا الفضل بن دكين، قال: حدّثنا أبو إسرائيل، عن الحكم أنّه كان يعتمّ بعمامةٍ سابريّ[1]، قال: وأَمّنا في جبّة، قلت: يا أبا عبد الله، قال: إن كان الرّجل من أصحاب النّبيّ ﷺ ليُصلّي، أو ليؤمّ في جبّة واحدة ليس عليه غيرها. قال: وقال الحجّاج بن محمّد: سمعت أبا إسرائيل، يقول: أوّل يوم عرفت فيه الحكم بن عتيبة يوم مات الشّعبيّ، قال: جاء إنسان يسأل عن مسألة، فقالوا: عليك بالحكم بن عتيبة. قال: أخبرنا محمّد بن عبد الله بن نمير، عن ابن إدريس، عن شعبة، قال: وتوفّي الحكم بالكوفة سنة خمس عشرة ومائة في خلافة هشام بن عبد الملك، قال ابن إدريس: وفيها ولدت. قال: وكان الحكم بن عتيبة ثقةً عالماً عاليًا رفيعًا كثير الحديث))[2].

٩- **ما انتُقد عليه:**

أ- قال ابن الصّلاح: ((وهو ثقةٌ، غير أنّه كثير الرّواية فيه عن الضّعفاء، ومنهم الواقديُّ؛ وهو محمّد بن عمر الّذي لا ينسبه))[3]، وقال العراقيّ: ((كثيرُ الرّواية في

(١) قال ابن الأثير: ((كلّ رقيقٍ عندهم سابريّ، والأصل فيه الدّروع السّابريّة، منسوبة إلى سابور)). النّهاية٢/ ٣٣٤.

(٢) الطّبقات الكبرى ٦/ ٣٣١-٣٣٢.

(٣) علوم الحديث ص: ٣٥٧، وينظر: فتح المغيث ٤/ ٥٠٣.

الكتاب الكبير عن الضّعفاء، كمحمّد بن عمر بن واقد الأسلميّ الواقديّ، ويقتصر كثيرًا على اسمه، واسم أبيه من غير نسبٍ، وكهشام بن محمّد بن السّائب الكلبيّ، ونصر بن ثابت الخراسانيّ في آخرين منهم. على أنَّ أكثرَ شيوخه أئمّةٌ ثقاتٌ؛ كسفيان بن عيينة، وابن عليّة، ويزيد بن هارون، ومعن بن عيسى، وهشيمٍ، وأبي الوليد الطّيالسيّ، وأبي أحمد الزّبيريّ، وأنس بن عياضٍ، وغيرهم، ولكنَّه أكثر الرّواية في الكتاب المذكور عن شيخيْه الأوّلَيْنِ))[١].

ويُعدُّ الواقديُّ من أئمّة المغازي، والسّير، والكلبيُّ من أئمّة النَّسب، وكتاب ابن سعد اشتمل على هاتين المادّتين بغزارةٍ[٢]، وأفضل من يُؤخذ عنهم الفنّ أهل الاختصاص فيه، فلابن سعد العذر في نقله عن هذيْن فيما كان من اختصاصهما، ويبقى النّظر فيما أَخَذَ عنهما، أو عن غيرهما فيما لم يكن من اختصاصهما، وكذا في الإكثار عنهم فيما اعتُرِض به عليه، والكتاب موضوع في الطّبقات والتّراجم، ولا يُشدَّد في أسانيدها كالأحاديث.

ب- قال ابن النّديم: ((ألّف كتبه من تصنيفات الواقديّ))[٣]. وأجاب العُمريّ عن ذلك، فقال: ((من الإجحاف لابن سعد أن نقتنع بقول ابن النّديم عنه؛ لأنّ ابن سعد استقى من مصادر أخرى كثيرة، فكان عدد شيوخه في"الطّبقات" ينيف على السِّتّين شيخًا؛ معظمهم من المحدِّثين الّذين اهتمّوا بسيرة النَّبيّ ﷺ، وسيرة الصّحابة،

---

(١) شرح التّبصرة ٣/ ٢٧٥.

(٢) قال العُمريّ: ((قد أثّرت ثقافة المصنِّفين في ذلك، فابن سعد كان مهتمًّا بالأخبار، والأنساب؛ لذلك فهو ينقل عن الأخباريِّين، والمؤرِّخين، والنّسّابين كثيرًا، فجاء كتابه في الطّبقات متضمّنًا مادّة غزيرة في الأخبار، والنّسب)). بحوث ص: ٧٥.

(٣) الفهرست ص: ١٤٥.

والتّابعين، ومن تلاهم من أهل العلم، ورواة الحديث، ولم يقتصر ابن سعد على نقل مادّة الواقديّ، بل يُقدِّم مادّة واسعة عن رواة آخرين، بل إنّ ما نقله عن أبي نعيم الفضل بن دكين، وعفّان بن مسلم، وعبيد الله بن موسى العبسيّ، ومعن بن عيسى الأشجعيّ يزيدُ عمّا نقله عن الواقديّ، فكيف إذا كان ابن سعد لم يقتصر على هؤلاء المحدِّثين الأربعة؟! بل نقل عن غيرهم مادّة واسعة -أيضًا-، ويبرز بين شيوخه في الطّبقات من حيث كثرة النّقول عنهم: أحمد بن عبد الله بن يونس، وإسماعيل بن إبراهيم بن عليّة، وقبيصة بن عقبة السّوائيّ، ثمّ إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس المدنيّ، ومسلم بن إبراهيم الأزديّ، ويزيد بن هارون، ووكيع بن الجرّاح؛ هذا فضلًا عن الشّيوخ الّذين أخذ عنهم بضع روايات، وهم كثيرون، وبذلك يتّضح ما في قول ابن النّديم من مجازفةٍ، وبُعدٍ عن الحقِّ»[1]، وفيما قاله مقنعٌ، وتقدّم قول العراقيّ: «على أنَّ أكثرَ شيوخهِ أئمّةٌ ثقاتٌ»، وتقدّم عن ابن سعد بيان مصادره فيه، وبلغ مجموع الرِّوايات في "الطّبقات الكبير": (١٢٧٣٥) رواية؛ الّذي أخذه عن الواقديّ بلغ: (٢٧٨١) رواية، بنسبة١٧٪[2].

ج- قال ابن حجر: «ابن سعد يُقَلِّد الواقديّ، والواقديّ على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق، فاعلم ذلك ترشد -إن شاء الله-»[3]. وغايته: أن يُعدّ هذا من جملة القرائن الّتي يُرجع إليه عند التّعارض، وليس قاعدة يُردّ بها كلامه في العراقيِّين، فالأصل قبول قوله في الرُّواة عامّة، وقد عدّه الذّهبيُّ[4] فيمن يعتمد قوله

---

(١) بحوث ص: ٧٩-٨٠.

(٢) أفاده محمّد الأزوريّ في كتابه: "منهج ابن سعد في نقد الرُّواة من خلال "الطّبقات الكبرى"١/ ٤٣".

(٣) الهدى ص: ٤٤٣.

(٤) ذكر من يعتمد قوله ص: ١٧٢.

في الجرح والتّعديل، والتّقليد في الحكم والاجتهاد أظهر منه في مجرّد النّقل والعزو، ولا يُعرف للواقديّ كلامٌ كثيرٌ في الرُّواة.

٩- طبعاته(١): طبع عدّة طبعات؛ منها:

أ- أوّلها: طبعة ليدن، ١٣٢٠هـ، تحقيق جماعة من المستشرقين، وعنها في مصر ١٣٥٨هـ، وبيروت، دار صادر، ١٩٥٧-١٩٦٠م، تقديم إحسان عبّاس، وهي ناقصة بسبب النّقص في المخطوطة، ثم عُثِرَ عليه وحُقِّق في رسائل علميّة؛ وهي: "القسم المتمّم لتابعي أهل المدينة، ومن بعدهم، من ربع الطّبقة الثّالثة إلى منتصف الطّبقة السّادسة". تحقيق زياد منصور (ماجستير)، العلوم والحكم، المدينة، ١٤٠٨هـ، ثمّ في عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة. و"الجزء النّاقص من الطّبقة الثّالثة"تحقيق محمّد السّلوميّ(دكتوراه). و"الطّبقة الخامسة من الصّحابة"تحقيق محمّد السّلميّ (دكتوراه)، الصِّدِّيق، الطّائف، ١٤١٤هـ. و"الطّبقة الرّابعة من الصّحابة مِمّن أسلم عند فتح مكّة، وما بعد ذلك". تحقيق عبد العزيز السّلوميّ (دكتوراه)، الصِّدِّيق، الطّائف.

ب- طبعة الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٠هـ، تحقيق محمّد عبد القادر عطا.

ج- طبعة الخانجيّ، القاهرة، ١٤٢١هـ، باسم: "الطّبقات الكبير"، تحقيق عليّ محمّد عمر، وهي كاملة، تضمّنت القسم السّاقط في الطّبعات السّابقة(٢).

د- حقّق صالح الشّمرانيّ جزءًا من أوّله في أطروحة علميّة بجامعة الإمام بالرّياض.

---

(١) قال إحسان عباس: «وقد وصلنا هذا الكتاب برواية الحارث بن أبي أسامة لبعضه، والحسين بن فهم لبعضه الآخر، كلاهما يرويه عن ابن سعد». مقدّمة "الطّبقات الكبرى" ١/ ١٦.

(٢) أفاد بشّار عوّاد أنّ هذه الطّبعة أفضل طبعاته، وأكملها. مقدّمة تحقيق "الطّبقات الصّغير لابن سعد ١/ ١١".

** ولعبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ ت/ ٩١١ هـ كتاب: "إنجاز الوعد بالمنتقى من طبقات ابن سعد"(م)[(١)].

●●●●●

(١) ذكره في فهرست مؤلّفاته ص: ٦، وخليفة في الكشف٢/ ١٠٩٩، ١١٠٣، وأفاد أنّه مختصر من كتاب ابن سعد، والبغداديّ في الهديّة ١/ ٥٣٦.

** ومن جهود المعاصرين حول ابن سعد وكتابه:

أ- "ابن سعد وطبقاته" لعزّ الدّين عمر. طبع في دار الغرب، بيروت، ١٤٠٧هـ. (رسالة أكاديميّة). ب- "محمّد بن سعد وكتابه الطّبقات" لمحمّد باقشيش. رسالة دكتوراه في جامعة ابن زهر، المغرب ١٤١٧ هـ. ج-"ابن سعد: منهجه وموارده في كتابه الطّبقات الكبرى" لمحمّد السّامرائيّ طُبع في دبيّ، تقديم أكرم العُمريّ. د-"منهج ابن سعد في نقد الرُّواة من خلال الطّبقات الكبرى" لمحمّد الأزوري. أطروحة علميّة، جامعة أمّ القرى، بمكّة، ١٤٢٢هـ. هـ- "ابن سعد ومنهجه في كتابة التّاريخ" لزيد أبو الحاج. رسالة ماجستير في الجامعة الأردنيّة، ١٤١١هـ. و- "سنن النّبيّ ﷺ وأيامه" لعبد السّلام علوش رتّب فيه أحاديث "الطّبقات"وعددها: (٤١٦٤) على الأبواب الفقهيّة. طبع في المكتب الإسلاميّ، بيروت، ١٤١٦هـ.

المبحث الثّالث: دراسة كتاب "الطّبقات" لخليفة بن خيّاط

١ - **عنوانه**: "الطّبقات".

٢- **مؤلِّفه**: الحافظ أبو عمرو خليفة بن خيّاط اللّيثيّ العصفريّ يُلقّب: شَبَاب ت/ ٢٤٠هـ.

٣ - **موضوعه**: معرفة طبقات الرُّواة.

٤ - **قيمته العلميّة**: تبوّأ مكانة علميّة كبيرة، نبرزها في الأمور الآتية:

أ- مكانة مؤلِّفه العلميَّة، وشهرته فيه.

ب- أحد أصول الكتب المؤلَّفة في الطّبقات، ومن أقدمها وصولًا إلينا.

ج- اعتمده الأئمّة، ونقلوا عنه، وأفادوا منه[١].

هـ- حوى (٣٣٧٥) ترجمة -تقريبًا- من الصّحابة والتّابعين وتابعيهم رجالًا ونساء، وتكرّرت تراجم بعضهم، لا سيما الصّحابة[٢].

٥ - **طريقة ترتيبه**: نلخِّصه في العناصر الآتية:

أ- بدأ كتابه بذكر مصادره، فسمّى مشايخه الّذين أخذ عنهم مادّة كتابه.

ب- ثمّ بَيّن ما سيذكره في التّراجم: من أسمائهم وأنسابهم وأُمّهاتهم وأوطانهم ووفياتهم.

ج- ثمّ ذكر النّبيّ ﷺ، ونسبه لأبيه وأُمّه، ومكان وفاته، وتاريخها.

---

(١) ينظر: مقدّمة العُمريّ للطّبقات ص: ٦٤-٦٥.

(٢) ينظر: مقدّمة سهيل زكار للطّبقات ص: ١٢.

د- ثمّ رتّب الرُّواة على البلدان[١]، فذكر أهل كلِّ بلدٍ على حدة، وقدَّم ذكر الصّحابة في أَوّل كلّ بلدٍ، ثمّ يذكر الرُّواة بعد الصّحابة في ذلك البلد؛ مرتِّبًا إيّاهم على الطّبقات؛ كما فعل ابن سعد تمامًا، وبعد فراغه من رواة البلد، ينتقل إلى بلدٍ آخر فيرتّبه كذلك.

هـ- رتّب الصّحابة في كلِّ بلدٍ على النّسب فقط، ولم يعتبر السّابقة، ولا تقدّم الوفاة، ولا التّفاضل بينهم، وكذا رتّب طبقة التّابعين على النّسب.

و- بعد أنْ فرغ من ذكر الرُّواة ذكر النِّساء، ورتّبهنّ على النّسب.

٦ - **منهجه في التّراجم**: يتجلّى في الأمور الآتية:

أ- قال -في مقدّمته عمّا أخذه عن شيوخه فيه-: ((في تسمية آباء رسول الله ﷺ، وتسمية آباء من حُفظ عنه الحديث عن رسول الله ﷺ، وأُمّهاتهم، وأوطانهم من البلاد، وما حُفظ لنا من وفاتهم على تاريخ السِّنين، كلٌّ قد ذكر شيئًا فألّفتُ ذلك على ما في كتابنا هذا بالنّسب المعروف الّذي لا ينكر، وحفظته العربُ، وأهلُ النّسب بعضهم عن بعض، من مضر وربيعة ابنيْ نزار، إلى معد بن عدنان، ومن أهل اليمن إلى قحطان)).

ب- يذكر الاسم والنّسب -من جهة الأب، والأمّ-، والكنية، والنّسبة.

ج- قال العُمريّ: ((يَرْجِعُ بالأنساب إلى ما قبل الإسلام، وبذلك يُقدّم

(١) يُلْحَظ على النّسخة المطبوعة بتحقيق أكرم العُمريّ البدء بالصّحابة من أهل المدينة، ثمّ أهل الكوفة: من نزلها من الصّحابة ثمّ بقيّة رواتها على الطّبقات، ثمّ أهل البصرة كذلك، ثمّ طبقات المدنيِّين، ففصل بينهم وبين ذكر الصّحابة من أهل المدينة الّذين ذكرهم في أوّل الكتاب، ولعلّ ذلك بسبب خلل في ترتيب النّسخة المخطوطة.

مادّة غزيرة في النّسب، اعتمدها المؤلِّفون من بعده، على أنّ تأكيده على الأنساب إنّما هو في جِيلَيْ الصّحابة والتّابعين، وكلّما تأخّرت الطّبقة قلَّ ذكر الأنساب حتّى يتلاشى في الطّبقات المتأخّرة، وتبرز النِّسبة إلى المدن، والمهن؛ وذلك لارتباط العرب بالمدن بعد أن استقرُّوا فيها، ولاختلاطهم بالأعاجم، وضياع أنساب بعضهم))[١]، وقال: ((كان مهتمًّا بالأنساب كثيرًا؛ فغلبت مادّة الأنساب على "طبقاته"))[٢].

د- اكتفى في التّراجم بالسَّرد، والاختصار، ولم يُقدِّم تفصيلات، ولا يستعمل عبارات الجرح والتّعديل.

هـ- يُحدِّد المكان الّذي عاش فيه الرّاوي، ويذكر رحلاته.

و- قدّم معلومات دقيقة عن خطط البصرة خاصّة.

ز- ربّما ذكر في ترجمة الصّحابيّ حديثًا يرويه عن النَّبيّ ﷺ.

ح- ربّما ذكر مشاركة الرّاوي في الغزوات، والفتوح.

ط- يذكر إنْ كان ولي قضاء، أو ولاية-أحيانًا-.

ي- اهتمّ بذكر الموالي الّذين اشتغلوا برواية الحديث من التّابعين فمن بعدهم.

ك- يعتني بذكر سِنيّ الوفيات.

ل- تقدّم[٣] بيان مصطلحه في الطّبقة بالنِّسبة للصّحابة، ومن بعدهم، ففي

---

(١) ينظر: بحوث ص: ٨٠.

(٢) السّابق ص: ٧٥.

(٣) ينظر: ص ١٦٥ و ٣٤٤، ٣٤٥.

الصّحابة جعلهم طبقة واحدة باعتبار الاشتراك في اسم الصّحبة، وفيمن بعدهم اعتبر التّقارب في السِّنّ والإسناد كابن سعد، ولم يعتبر سِنيّ الوفيات أساسًا يعتمده في التّقسيم؛ لذا فالتّداخل كبير بين سنيّ وفيات الطّبقات المتتالية(١)، ويختلف عدد طبقات الرُّواة من بلد لآخر؛ بحسب كثرة الرُّواة وقلّتهم(٢).

م- يفيدنا منهج خليفة في تقسيم الطّبقات حسب القبائل في معرفة قبائل كلّ مصر من الأمصار، ونستطيع أن نتعرّف على حركة انتشار القبائل العربيّة، وتوزيعها(٣).

٧ - **مصادره:** جاء في افتتاحيته: «بسم الله الرّحمن الرّحيم. قال: حدّثنا خليفة بن خيّاط شَبَاب أبو عمرو الشّيبانيّ الذّهليّ، قال: قال أبو الوازع الهذليّ، وأميّة بن خالد أبو هدبة القيسيّ، وأبو اليقظان، وسمعت أبا عبيدة معمر بن المثنّى. وحدّثني ببعضه محمّد بن معاوية عن أبي عبيدة، وهشام بن محمّد بن السّائب الكلبيّ، عن أبيه، وذكر محمّد بن إسحاق بعضه، فألّفته. حدّثنا خليفة، قال: وحدّثني خالد بن مسلم، وعليّ بن حاتم بن محمّد بن أبي سيف، وغيرهم من أهل العلم، في تسمية آباء

---

(١) ينظر: بحوث ص: ١٨٤. ومِمّا قاله: «ففي طبقات خليفة نجد أنّ وفيات الطّبقة الرّابعة من البصريِّين مثلًا تتراوح بين١١٠-١١٥هـ، بينما وفيات الطّبقة الخامسة تتراوح بين١٢٨-١٣٢هـ، كذلك تتراوح وفيات الطّبقة السّادسة منهم بين١٣٦-١٥٦هـ». السّابق.

(٢) ينظر: السّابق ص: ١٨٣. وبين ابن سعد وخليفة اختلاف في تعداد الطّبقات، فأهل البصرة- مثلًا- عند ابن سعد ثماني طبقات، وعند خليفة اثنتا عشرة طبقة، وأهل الكوفة عند ابن سعد تسع طبقات، وعند خليفة إحدى عشرة طبقة، وأهل الشّام عند ابن سعد ثماني طبقات، وعند خليفة ستّ. ينظر: مقدّمة سهيل للطّبقات ص: ١٣.

(٣) المرجع المتقدّم ص: ١٤.

رسول الله ﷺ وتسمية آباء من حُفظ عنه الحديث عن رسول الله ﷺ وأمّهاتهم، وأوطانهم من البلاد، وما حُفظ لنا من وفاتهم على تاريخ السِّنين كلٌّ قد ذكر شيئًا، فألّفت ذلك على ما في كتابنا هذا)). وهناك آخرون أخذ عنهم لم ينصَّ عليهم هنا[(١)].

٨ – **نموذج من تراجمه**: قال المؤلِّف: ((فكان من حُفظ عنه الحديث مِمّن أقام بالمدينة، ومن شخص عنها من قريش، ثمّ من بني هاشم بن عبد مناف: العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد مناف. أُمّه: نتيلة بنت جناب، ويقال: بنت مالك بن جناب بن كليب بن مالك بن عمرو بن عامر بن زيد مناة بن عامر بن سعد بن الخزرج بن تيم الله بن النّمر بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، ويكني أبا الفضل، توفّي بالمدينة في سنة أربع وثلاثين، وصلّى عليه عثمان بن عفّان –رحمهما الله–))[(٢)].

٩– طبعته: طبع بتحقيق سهيل زكار، دمشق، ١٩٦٦م، ونشرته وزارة الثّقافة، بدمشق، ١٩٦٧م، ودار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ، وتحقيق أكرم العُمريّ، مطبعة الآداب، النّجف، ١٩٦٧م، وأعاده في طيبة، بالرّياض، ١٣٨٧هـ(ماجستير)، ولحسين عاصي كتاب: "خليفة بن خيّاط في "تاريخه" و"طبقاته""[(٣)].

---

(١) ذكرهم العُمريّ في مقدّمته للكتاب ص: ١٥–٣٠ تحت عنوان: ((موارد خليفة بن خيّاط في الطّبقات))، ومن أشهرهم: محمّد بن عمر الواقديّ، ومنهم من نقل عنه مرّة واحدة.

(٢) الطّبقات ص: ٤.

(٣) طبع في الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٣هـ.

المبحث الرّابع: دراسة كتاب "المعين في طبقات المحدِّثين" للذّهبيّ

١ - **عنوانه**: "المعين في طبقات المحدِّثين".

٢ - **مؤلِّفه**: الحافظ أبو عبد الله محمّد بن أحمد الذّهبيّ (٦٧٣-٧٤٨هـ).

٣ - **موضوعه**: معرفة طبقات كبار المحدِّثين والمسندين المشهورين. قال-في مقدّمته-: ((فهذه مقدّمة في ذكر أسماء أعلام حملة الآثار النّبويّة تُبصّر الطّالب النَّبيه، وتُذكِّر المحدِّث المفيد بمن يقبح بالطّلبة أن يجهلوهم، وليس هذا كتاب بالمستوعب للكبار، بل لمن سار ذكره في الأقطار، والأعصار))، وقال-في خاتمته-: ((انتهى التّعريف بأسماء كبار المحدِّثين والمسندين)).

٤ - **قيمته العلميّة**: من الكتب المعتمده في الطّبقات، ويستمد قيمته من مكانة مؤلِّفه في الفنّ، وهو أكثر الأئمّة استعمالًا لنظام الطّبقات في كتبه، ومن أخبرهم به(١).

٥ - **طريقة ترتيبه**: رتّب الرُّواة على الطّبقات، ولم يُدخل الصّحابة فيهم، واكتفى بذكرهم في أوّل الكتاب، ونجمل في العناصر الآتية طريقة ترتيبه:

أ- بدأ كتابه بمقدّمة مختصرة بيّن فيها باقتضاب: موضوع كتابه، ومقصوده فيه، وغرضه منه.

ب- ثمّ ابتدأ بذكر النَّبيّ ﷺ، ثمّ الخلفاء الرّاشدين، وبقيّة العشرة المشهود لهم بالجنّة.

ج- ثمّ قال: ((ذكر باقي أعلام الصّحابة على حروف المعجم))، وذكرهم على

---

(١) قال همّام سعيد: ((قد جاء هذا الكتاب خلاصة سلسلة من المؤلَّفات للحافظ الذّهبيّ؛ بدءًا بـ"تاريخ الإسلام"، ومرورًا بـ"العبر"؛ ولذا فإنّه عسيرٌ على غير الذّهبيّ أن يُؤلِّف مثل هذا الكتاب)). مقدّمة "المعين" ص: ١٠.

طريقة المتأخِّرين، ذكر الأسماء، وعددهم: ١٣٣ ترجمة، ثمّ الكنى وعددها: ١٣كنية، ثمّ ذكر النِّساء الصّحابيّات على المعجم؛ أسماءَهنّ ثمّ كناهنّ، وعددهنّ: ٢٨ امرأة، ثمّ قال: ((فهؤلاء مشاهير الصّحابة ونقاوتهم)). ويُلْحَظ أنّه لم يقصد الاستيعاب.

د- ثمّ قال: ((ومن أكابر التّابعين؛ وهم الطّبقة الأُولى)). ورتّبهم على المعجم على طريقة المتأخِّرين، ذكر الأسماء، ثمّ الكنى، وهي قليلة، ثمّ ذكر النّساء من هذه الطّبقة، ولم يذكر النّساء فيمن بعد الصّحابة إلّا في هذا الموضع فقط.

هـ- ثمّ قال: ((الطّبقة الثّانية من أئمّة التّابعين-رحمهم الله-كالحسن البصريّ، ومجاهد)). وذكرهم على المعجم الأسماء، ثمّ الكنى.

و- ثمّ استمرّ على هذا المنوال في الطّبقات إلى أن قال: ((طبقة مسلم، وإلى قريب سنة ثلاثمائة)). وذكرهم دون ترتيب على المعجم.

ز- ثمّ ذكر الطّبقات؛ معنونًا لها بالسِّنين على خلاف ما سبق، فيقول: ((الطّبقة الّذين بقوا إلى بعد الثّلاثمائة، وإلى حدود العشرين وثلاثمائة))، وهكذا يجعل كلّ طبقةٍ من عشرين إلى ثلاثين سنة، ونحو ذلك، ولم يرتّبهم على المعجم[(١)].

ح- ولم يُفرد الكنى بالذِّكر في هذه الطّبقات المتأخِّرة، وربّما ذكر بعض النّساء مع الرّجال دون فصل.

---

(١) قال بشّار عوّاد: ((جعل الذّهبيّ الطّبقات الأُوْلى فيه تتّخذ أسماء المشهورين فيها، ثمّ غيَّر هذه الطّريقة؛ حينما وصل إلى مطلع القرن الثّالث الهجريّ، فصار يستعمل السّنوات التّقريبيّة في الطّبقة. وقد تبيّن لنا من دراسة هذه الوحدات الزّمنيّة الّتي ذكرها: أنّ الطّبقة قد تكون في هذا الكتاب في حدود عشرين سنة، أو خمس وعشرين، أو ثلاثين سنة)). تقديمه للسِّير١/ ١٠٢- ١٠٣. باختصار.

٦ – **منهجه فيه:** نجلِّيه في النّقاط الآتية:

أ– يذكر الاسم والنّسب والكنية.

ب– يذكر التّراجم مختصرة مسردة، ولم يُقدِّم تفصيلات عنها؛ ولذا قال في"خاتمته": ((وأخبار المذكورين في هذا الكتاب مدّونة في"تاريخي الكبير"، وفي غيره، فمن رام علم ذلك فليطلبه)).

ج– مصطلح الطّبقة عنده في غير الصّحابة التّقارب في السِّنِّ، والإسناد، وأمّا في الصّحابة فجعلهم طبقة واحدة، ورتّبهم على المعجم، ولم يُدخل الصّحابة ضمن طبقات الكتاب.

د– يطلق عبارات الثّناء، والألقاب مثل: العلّامة، الإمام، الفقيه، وعالم كذا، وحافظ كذا، ومُسْنِد كذا–من أسماء البلدان–، وأحيانًا يستعمل لفظ: ((الحافظ))، و((ثقة))؛ وهذا ابتدأه من: ((طبقة مسلم، وإلى قريب الثّلاثمائة))، وما بعدها من الطّبقات.

هـ– قَصَدَ إلى ذكر كبار المحدِّثين والمسندين؛ كما تقدّم في"خاتمته"، من غير استيعاب لهم، فقد قال عقب إحدى الطّبقات: ((وخلقٌ أضعاف هؤلاء، لعلّ فيهم أحفظ مِمّن ذكرت))[(١)]، وقال في "مقدّمته": ((وليس هذا كتاب بالمستوعب للكبار، بل لمن سار ذكره في الأقطار والأعصار)).

٧– **نماذج من تراجمه:** قال المؤلِّف: ((النَّبيّ المصطفى أبو القاسم محمّد بن عبدالله بن عبدالمطّلب بن هاشم الهاشميّ سيّد البشر ﷺ.

أبو بكر الصِّدِّيق عبدالله بن أبي قحافة عثمان التّيميّ خليفة رسول الله ﷺ.

(١) المعين ص: ١٦٢.

عمر الفاروق أمير المؤمنين أبو حفص بن الخطّاب العدويّ.

ذو النّورين أبو عمرو عثمان بن عفّان بن أبي العاص الأمويّ.

أمير المؤمنين أبو الحسن عليّ بن أبي طالب بن عبدالمطّلب الهاشميّ رضي الله عنهم)) (١).

وقال: ((الطّبقة الثّانية من أئمّة التّابعين-رحمهم الله- كالحسن البصريّ، ومجاهد: أبان بن عثمان بن عفّان، إبراهيم النّخعيّ، إبراهيم بن يزيد التّيميّ، أنس بن سيرين بن سعيد المدنيّ العابد، بكر بن عبدالله المزنيّ، أبو الشّعثاء جابر بن يزيد عالم البصرة. . .)) (٢).

٨-طبعاته:

أ- طبعة الفرقان، الأردن، ١٤٠٤هـ تحقيق همّام عبد الرّحيم.

ب- طبعة الصّحوة، القاهرة، ١٤٠٧هـ، تحقيق محمّد زينهم (٣).

ج- طبعة الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٩هـ (٤).

---

(١) السّابق ص: ١٧.

(٢) السّابق ص: ٣٧.

(٣) وهي طبعة سقيمة.

(٤) ألّف عوّاد الخلف: "التّصحيفات والتّحريفات الواقعة في طبعة كتاب"المعين في طبقات المحدّثين" للإمام الذّهبيّ".طبع في دار إيلاف، ١٩٩٧م.

الفصل الثّالث: كتب الجرح والتّعديل

وفيه: تمهيد، وخمسة مباحث.

التّمهيد:

يشتمل على مسائل تتعلّق بالجرح والتّعديل؛ وهي: ١- المراد بالجرح والتّعديل. ٢- حكم جرح الرُّواة. ٣- شروط المعدِّل والجارح. ٤- تاريخ نشأته. ٥-أهمّيّته، وفوائد معرفته. ٦- جهود العلماء في العناية به.

المبحث الأوّل: المصنّفات في الجرح والتّعديل.

المبحث الثّاني: دراسة كتاب "التّاريخ الكبير" للبخاريّ.

المبحث الثّالث: دراسة كتاب "الجرح والتّعديل" لابن أبي حاتم.

المبحث الرّابع: دراسة كتاب "الثّقات" لابن حبّان.

المبحث الخامس: دراسة كتاب "الكامل" لابن عديّ.

التّمهيد

أوّلًا: المراد بالجرح والتّعديل.

١-**التّعديل**: هو: ((وصف الرّاوي بما يقتضي قبول روايته))(١). وهذا الوصف يتعلّق بالعدالة، والضّبط، اللّذين عليهما مدار القبول والرّدّ في الرّاوي، ووصف القبول قد يكون في أعلى درجاته؛ وهو الصّحيح، أو أدنى درجاته؛ وهو الحسن، أو بينهما، وللتّعديل ألفاظ ومراتب اصطلح عليها أهل الفنّ.

٢- **الجرح**: هو: ((وصف الرّاوي بما يقتضي تضعيف روايته، أو ردّها))(٢). وهذا الوصف يتعلّق بالعدالة، والضّبط، فإنْ كان الضّعف شديدًا تُردُّ به الرّواية، ولا يتقوَّى، وإن كان غير شديد فإنّه يَتقوَّى بغيره، وللتّضعيف ألفاظ ومراتب اصطلح عليها أهل الفنِّ.

والمقصود بالجرح والتّعديل: تحديد مراتب الرُّواة من حيث القبول والرّدّ بألفاظٍ مخصوصةٍ. ولمّا سُئل ابن أبي حاتم: ((ما الجرح والتّعديل؟))، قال: ((أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة، أو غير ثقة))(٣)، وقال حاجي خليفة: ((علم الجرح والتّعديل؛ هو:

(١) المختصر لعبدالوهّاب عبد اللّطيف. ص: ٤٦، وضوابط الجرح والتّعديل لعبد العزيز العبد اللّطيف ص: ١١، قال ابن الأثير: ((التّعديل: وصفٌ متى التحق بهما[الرّاوي والشّاهد] اعتبر قولهما، وأُخذ به)). جامع الأصول ١/ ١٢٦.

(٢) ضوابط الجرح والتّعديل لعبد العزيز العبد اللّطيف ص: ١٠. قال ابن الأثير: ((الجرح: وصفٌ متى التحق بالرّاوي، والشّاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به)). جامع الأصول ١/ ١٢٦.

(٣) الكفاية ١/ ١٥٦-١٥٧.

علم يبحث فيه عن جرح الرُّواة، وتعديلهم بألفاظٍ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ))[١]. وهو ميزان المحدِّثين الّذي يحدّدون به مرتبة الرّاوي، ويضعونه في الدّرجة الّتي يستحقّها جرحًا، أو تعديلًا.

ثانيًا: حكم جرح الرُّواة:

الأصل في عِرْضِ المسلم الحرمة، والصّيانة؛ كما دلّ على ذلك القرآن الكريم، والسُّنَّة النّبويّة، وإجماع الأمّة. والكلام في الغير بما يكره؛ حال غَيْبَتِه محرَّم؛ لأنّه غِيبةٌ شرعًا، وقد فسّرها النَّبيّ ﷺ بتفسيرٍ جامعٍ بيّنٍ، فعن أبي هريرة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: «أتدرون ما الغيبة؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «ذكرك أخاك بما يكره»، قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: «إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه فقد بهتّه»[٢]. ويرخَّص فيها عند وجود مصلحة شرعيّة صحيحة، لا يمكن الوصول إليها إلّا بها، قال النّوويّ: ((اعلم أنَّ الغيبة تباح لغرضٍ صحيحٍ شرعيٍّ، لا يمكن الوصول إليه إلاَّ بها))[٣]. ومن ذلك: جرح الرُّواة، بل هو واجبٌ شرعيٌّ اقتضته الضَّرورة الشّرعيّة؛ وهي تمييز أحاديث الثّقات من غيرهم، وصيانة حديث النَّبيّ ﷺ، والمحافظة عليه. والكلام في الرُّواة اضطرّ إليه المحدِّثون، فيُقدّر بقدر الضّرورة، ويحكم بضوابطها. **وممّا يدلُّ على جواز الغيبة للمصلحة الشّرعيّة، ما يأتي:**

١ – عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنّ رجلًا استأذن على النَّبيّ ﷺ فلمّا رآه، قال: «بئس أخو

(١) كشف الظّنون١/ ٥٨٢، ونقله عنه، واعتمده المعلِّميُّ. مقدّمة "الجرح والتّعديل" صفحة/ ب.

(٢) رواه مسلم رقم: ٢٥٨٩.

(٣) رياض الصّالحين ص: ٥٣٨، وشرح مسلم ١٦/ ١٤٢.

العشيرة، وبئس ابن العشيرة» فلمّا جلس تطلّق النَّبيّ ﷺ في وجهه، وانبسط إليه، فلما انطلق الرّجل قالت له عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يا رسول الله، حين رأيت الرّجل قلت له كذا، وكذا، ثمّ تَطَلَّقت في وجهه، وانبسطت إليه، فقال رسول الله ﷺ: «يا عائشة، متى عهدتِني فحّاشًا؟ إنّ شرّ النّاس عند الله منزلةً يوم القيامة مَنْ تركه النّاس اتّقاء شرِّه)). متّفق عليه[١]، واللّفظ للبخاريّ، وفي لفظٍ له[٢]، ولفظ مسلم: ((اتّقاء فحشه)). قال الخطيب: ((ففي قول النَّبيّ ﷺ للرّجل: ((بئس رجل العشيرة)) دليلٌ على أنّ إخبار المخبر بما يكون في الرّجل من العيب على ما يوجبه العلم والدّين من النّصيحة للسّائل ليس بغيبة؛ إذ لو كان ذلك غيبة لَمَا أطلقه النَّبيُّ ﷺ، وإنّما أراد-عليه السّلام-بما ذكر فيه-والله أعلم-أنْ يُبيِّن للنّاس الحالة المذمومة منه؛ وهى الفحش، فيجتنبوها، لا أنّه أراد الطّعن عليه، والثّلب له، وكذلك أئمّتنا في العلم بهذه الصِّناعة إنّما أطلقوا الجرح فيمن ليس بعدلٍ؛ لئلّا يتغطّى أمره على من لا يخبره، فيظنّه من أهل العدالة، فيحتجّ بخبره، والإخبار عن حقيقة الأمر إذا كان على الوجه الّذي ذكرناه لا يكون غيبة))[٣].

٢- عن فاطمة بنت قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أنَّ أبا عمرو بن حفص رضي الله عنه طلّقها البَتَّة...»

(١) صحيح البخاريّ رقم: ٣١٣٢، وصحيح مسلم رقم: ٢٥٩١.

(٢) صحيح البخاريّ رقم: ٦٠٥٤.

(٣) الكفاية٢/ ١٥٨. وقال ابن حبّان: ((وفي هذا الخبر دليلٌ على أنّ إخبار الرّجل بما في الرّجل على جنس الدّيانة ليس بغيبة. . . ولو كان هذا غيبة لم يطلقها رسول الله ﷺ، وإنّما أراد بقوله هذا أن يفتدي ترك الفحش، لا أنّه أراد ثلبه، وإنّما الغيبة ما يريد القائل القدح في المقول فيه، وأئمّتنا-رحمة الله عليهم-فإنّهم إنّما بيّنوا هذه الأشياء، وأطلقوا الجرح في غير العدول؛ لئلّا يحتجّ بأخبارهم، لا أنّهم أرادوا ثلبهم والوقيعة فيهم)). المجروحين١/ ١٨.

وفيه: أنّ النَّبيّ ﷺ قال لها: «. . . فإذا حللت فآذنيني. قالت: فلما حللت ذكرت له أنّ معاوية بن أبي سفيان، وأبا جهم ﷺ خطباني، فقال رسول الله ﷺ: أمّا أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأمّا معاوية فصعلوك لا مال له. أنكحي أسامة بن زيد». رواه مسلم(١)، وفي لفظٍ: ((أمّا معاوية فرجل تَرِبٌ لا مال له، وأمّا أبو الجهم فرجل ضرّاب للنّساء، ولكن أسامة بن زيد))(٢). قال الخطيب: ((في هذا الخبر دلالة على أنّ إجازة الجرح للضّعفاء من جهة النّصيحة؛ لتُجتنب الرّواية عنهم، وليُعدل عن الاحتجاج بأخبارهم؛ لأنّ رسول الله ﷺ لَمَّا ذكر في أبي جهم ﷺ: أنّه لا يضع عصاه عن عاتقه، وأخبر عن معاوية ﷺ أنّه صعلوك لا مال له؛ عند مشورةٍ استُشير فيها، لا تتعدّى المستشير، كان ذكر العيوب الكامنة في بعض نقلة السُّنن الّتي يُؤدِّي السّكوت عن إظهارها عنهم، وكشفها عليهم إلى تحريم الحلال، وتحليل الحرام، وإلى الفساد في شريعة الإسلام أَوْلَى بالجواز، وأَحقُّ بالإظهار))(٣). وقد أجمع العلماء على جواز جرح الرُّواة للمصلحة الشّرعيّة، والحاجة الملحّة: قال النّوويّ: ((جرح المجروحين من

---

(١) صحيح مسلم رقم: ١٤٨٠.

(٢) السّابق ٣/ ١١١٩.

(٣) الكفاية ٢/ ١٦٠. وهو بنحو ما قاله ابن حبّان في المجروحين ١/ ٦١، وعبارته: ((في هذ الخبر دليلٌ على إجازة القدح في الضّعفاء على سبيل الدِّيانة؛ لِأَنْ يتنكّب عن الاحتجاج بأخبارهم، لا على سبيل القدح فيهم، ولَمَّا كان ذكر النَّبيّ ﷺ في أبي جهم ﷺ أنّه لا يضع عصاه عن عاتقه، وفي معاوية ﷺ أنّه صعلوك لا مال له عند مشورة استُشير فيها، كان ذكر مثله مِمّا كان في الإنسان مكنونًا؛ ما لو لم يُبيِّن ذلك أحلّ حرامًا، أو حرَّم حلالًا أجود، وإظهار مثله أَوْلى، لا أنّه يكون غيبة)).

الرُّواة، والشُّهود جائزٌ بإجماع المسلمين، بل واجبٌ للحاجة))[١]، وقال ابن رجب: ((الكلام في الجرح والتّعديل جائز، قد أجمع عليه سلف الأمّة وأئمّتها؛ لِمَا فيه من تمييز ما يجب قبوله من السُّنن مِمَّا لا يجوز قبوله. وقد ظنّ بعضُ من لا علم عنده أنّ ذلك من باب الغيبة، وليس كذلك، فإنّ ذكر عيب الرّجل إذا كان فيه مصلحة، ولو كانت خاصّة، كالقدح في شهادة شاهد الزّور، جائز بغير نزاع، فما كان فيه مصلحة عامّة للمسلمين أَوْلى))[٢].

ووردت نصوصٌ كثيرةٌ عن الأئمّة في تقرير هذا؛ ومنها: قال عبد الله بن المبارك-في راوٍ-: ((كان لا بأس به ما لم يجيء بالحديث، فقال له بعضُ الصُّوفيّة: يا أبا عبد الرّحمن، أتغتاب الصَّالحين؟! فقال: اسكت، إذا لم نُبيِّن الحقَّ، فمن يُبيِّن؟!))[٣]، وقال أبو بكر بن خلّاد: ((قلت ليحيى بن سعيد القطّان: أما تخشى أن يكون هؤلاء الّذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالى، قال: لأنْ يكون هؤلاء خُصمائي أحبّ إليّ من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول: لِمَ حدّثت عنّي حديثًا تَرَى أنّه كذب))[٤]، وقال محمّد الجرجانيّ: ((قلت لأحمد بن حنبل: إنّه ليشتدّ عليّ أن أقول:

---

(١) رياض الصّالحين ص: ٥٣٩، وشرح مسلم ١٦/ ١٤٢.

(٢) شرح العلل ١/ ٣٤٨.

(٣) تهذيب التّهذيب ١٠ / ٢١٨.

(٤) الكفاية ٢/ ١٧٤-١٧٥. وشرح العلل ١/ ٤٦٦ وسياقه عند الأخير: ((قال أبو بكر بن خلّاد: دخلت على يحيى بن سعيد في مرضه، فقال لي: يا أبا بكر، ما تركت أهل البصرة يتكلّمون؟ قلت: يذكرون خيرًا، إلّا أنّهم يخافون عليك من كلامك في النّاس. فقال: احفظ عنّي، لأنْ يكون خصمي في الآخرة رجل من عرض النّاس أحبّ إليّ من أن يكون خصمي في الآخرة =

فلان ضعيف، فلان كذّاب، فقال أحمد: إذا سكتَّ أنت، وسكتُّ أنا، فمتى يَعرف الجاهلُ الصّحيحَ من السّقيم»[1]، وقال يحيى بن معين: «إنّا لنطعن على أقوام لعلّهم قد حطّوا رحالهم في الجنّة منذ أكثر من مائتي سنة»، قال أبو بكر بن مهرويه: «فدخلت على عبد الرّحمن بن أبي حاتم، وهو يقرأ على النّاس كتاب "الجرح والتّعديل" فحدّثته بهذه الحكاية، فبكى، وارتعدت يداه حتّى سقط الكتاب من يده، وجعل يبكي، ويستعيدني الحكاية، ولم يقرأ في ذلك المجلس شيئًا، أو كما قال». قال الخطيب: «وكلام يحيى بن معين هذا، فيه بيان أنّ من علم من حال الرُّواة أمرًا؛ لا يجوز معه قبول روايتهم، ووجب عليه إظهاره؛ لأنّ الحديث لا يُكتفى في قبوله لمجرّد الصّلاح، والعبادة، كما لا يكتفى بذلك في قبول الشّهادة»[2]، وقال مسلم بن الحجّاج: «وإنّما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سُئلوا؛ لِمَا فيه من عظيم الخطر؛ إذ الأخبار في أمر الدّين إنّما تأتي بتحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نهي، أو ترغيب، أو ترهيب، فإذا كان الرّاوي لها ليس بمعدنٍ للصِّدق والأمانة، ثمّ أقدم على الرّواية عنه مَنْ قد عرفه، ولم يُبيِّن ما فيه لغيره مِّن جهل معرفته كان آثمًا بفعله ذلك، غاشًّا لعوامِّ المسلمين، إذ لا يُؤمَن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها، ولعلّها، أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أنّ الأخبار الصّحاح من رواية الثّقات، وأهل القناعة أكثر من أن

= النَّبيّ ﷺ يقول: بلغك عنّي حديث وقع في وهمك أنّه عنّي غير صحيح؛ يعني فلم تنكر».

(١) الكفاية ٢/ ١٧٩.

(٢) الجامع ٢/ ٢٠١.

يُضطرّ إلى نقل من ليس بثقةٍ، ولا مقنعٍ»[١]، وقال التّرمذيّ: «وقد عاب بعض من لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرّجال، وقد وجدنا غير واحدٍ من الأئمَّة من التّابعين قد تكلَّموا فى الرّجال. . . ». وعدّد طائفة منهم، ثمّ قال: «وغيرهم من أهل العلم؛ أنَّهم تكلَّموا فى الرّجال وضعَّفوا. وإنّما حملهم على ذلك -عندنا، والله أعلم- النَّصيحة للمسلمين لا يظنُّ بهم أنَّهم أرادوا الطّعن على النّاس، أو الغيبة، إنّما أرادوا -عندنا- أن يبيِّنوا ضعف هؤلاء؛ لكي يعرفوا، لأنَّ بعضهم من الّذين ضُعِّفوا كان صاحب بدعةٍ، وبعضهم كان متَّهمًا فى الحديث، وبعضهم كانوا أصحاب غفلةٍ، وكثرة خطأٍ؛ فأراد هؤلاء الأئمَّةُ أن يُبيِّنوا أحوالهم؛ شفقةً على الدّين، وتثبيتًا؛ لأنَّ الشّهادة فى الدّين أحقُّ أن يُتثبَّت فيها من الشّهادة فى الحقوق، والأموال»[٢]، وقال ابن أبي حاتم: «فلمّا لم نجد سبيلًا إلى معرفه شيءٍ من معاني كتاب الله، ولا من سنن رسول الله ﷺ إلّا من جهة النّقل والرّواية وجب أنّ نُميِّز بين عدول النّاقلة والرُّواة وثقاتهم، وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة، ولمَّا كان الدّين هو الّذي جاءنا عن الله ﷻ، وعن رسوله ﷺ بنقل الرُّواة حقّ علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن النّاقلة والبحث عن أحوالهم، وإثبات الّذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرّواية مِمَّا يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته»[٣]، وقال الخطيب: «أجمع أهل العلم على أنّه لا يُقبل

---

(١) صحيح مسلم ١/ ٢٨.

(٢) الجامع ٥/ ٧٣٨-٧٣٩. قال ابن رجب -معلِّقًا-: «مقصود التّرمذيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يُبيِّن أنّ الكلام في الجرح والتّعديل جائز. . . ». إلخ الكلام الّذي تقدّم نقله عنه ص: ٢٤٦.

(٣) الجرح والتّعديل ١/ ٥.

إلَّا خبرُ العدل، كما أنّه لا تُقبل إلّا شهادةُ العدل، ولَمَّا ثبت ذلك وجب متى لم تعرف عدالة الـمُخبِر، والشّاهد أنْ يسأل عنهما، أو يستخبر عن أحوالهما أهلُ المعرفة بهما؛ إذ لاسبيل الى العلم بما هما عليه إلّا بالرّجوع إلى قولِ مَنْ كان بهما عارفًا في تزكيتهما، فدلَّ على أنَّه لا بُدّ منه))[1]، وقال ابن الصّلاح: ((وجُوِّز ذلك صونًا للشَّريعة، ونفيًا للخطأ والكذب عنها، وكما جاز الجرح في الشُّهود جاز في الرُّواة))[2]، وقال ابن دقيق: ((معرفة الضّعفاء: وهو من الأسباب، والعلوم الضّروريّة في هذا الفنّ؛ إذ به يزول ما لا يحتجُّ به من الأحاديث))[3]، وقال ابن حجر: ((قال العلماء: تباح الغيبة في كلِّ غرضٍ صحيحٍ شرعًا، حيث يتعيَّن طريقًا إلى الوصول إليه بها. . . ويدخل فيه تجريح الرُّواة، والشُّهود))[4]، وقال: ((فأقام الله طائفةً كثيرةً من هذه الأمّة للذّبِّ عن سنّة نبيِّه ﷺ، فتكلّموا في الرُّواة على قصد النّصيحة، ولم يُعَدّ ذلك من الغيبة المذمومة، بل كان ذلك واجبًا عليهم وجوب كفاية))[5]، وقال السّخاويّ: ((إذا أمكنه الجرح بالإشارة المفهمة، أو بأدنى تصريح لا تجوز له الزّيادة على ذلك، فالأمور المرخّص فيها للحاجة لا يرتقى فيها إلى زائد على ما يُحصِّل الغرض))[6]، وقال: ((من أسباب

---

(١) الكفاية ٢/ ١٤١.

(٢) علوم الحديث ٣٥٠.

(٣) الاقتراح ص: ٥٧.

(٤) الفتح ١٠ / ٤٧٢.

(٥) اللّسان ١/ ٣-٤.

(٦) الإعلان ص: ١٢٤-١٢٥.

التّحريم الزّيادة في الجرح على ما يُحصِّل الغرض))[١].

ثالثًا: شروط المعدِّل والجارح:

يشترط في المعدِّل والجارح عدّة صفات؛ وهي: الإخلاص، والنّصيحة، والتّقوى، والعدالة، والورع، والإنصاف، واليقظة، والتّثبّت، والخبرة، والمعرفة بأسباب الجرح والتّعديل، وأن يأخذ هذا العلم عن أهله العارفين به. قال عبد الرّحمن، وحمّاد: ((كان شعبة يتكلّم في هذا حسبةً))[٢]، وقال يزيد بن هارون: ((لولا أنّ شعبة أراد الله ﷻ ما ارتفع هكذا، قال ابن أبي حاتم: يعني كلامه في رواة العلم))[٣]، وقال أحمد بن سنان: ((قلت لعبد الرّحمن بن مهدي: لِمَ تركتَ حديث حكيم بن جبير؟ فقال: حدّثني يحيى القطّان، قال: سألت شعبة عن حديثٍ من حديث حكيم بن جبير؟ فقال: أخاف النّار. قال أبو محمّد بن أبي حاتم: فقد دلّ أنّ كلام شعبة في الرِّجال حسبةً، يتديّن به، وأنّ صورته عنده؛ صورة من لا يسع قبول خبره، ولا حمل العلم عنه، فيلحق برسول الله ﷺ ما لم يقله))[٤]، وقال يوسف الرّازيّ لابن أبي حاتم: ((استحييت لك يا أبا محمّد، كم من هؤلاء القوم قد حطّوا رواحلهم في الجنّة منذ مائة سنة، ومائتي سنة، وأنت تذكرهم، وتغتابهم على أديم الأرض؟! ، فبكى عبد الرّحمن، وقال: يا أبا يعقوب، لو سمعتُ هذه الكلمة قبل تصنيفي هذا

---

(١) السّابق ص: ٩٠.

(٢) الجرح والتّعديل ١/ ١٧١، و٢/ ٢١.

(٣) السّابق ١/ ١٧١، و٢/ ٢١.

(٤) الجرح والتّعديل٢/ ٢٢.

الكتاب لَمَا صنّفتُه))[١]، وقال أبو بكر بن أبي الأسود: ((كنت أسمع الأصناف من خالي: عبد الرّحمن بن مهديّ، وكان في أصول كتابه قومٌ قد ترك حديثهم؛ منهم: الحسن بن أبي جعفرٍ، وعبَّاد بن صهيبٍ، وجماعةٌ نحو هؤلاء، ثمّ أتيته بعد ذلك بأشهرٍ، فأخرج إليّ كتاب الدِّيات، فحدَّثني عن الحسن بن أبي جعفرٍ، فقلت له: أليس قد كنت ضربت على حديثه؟! ، فقال: يا بنيَّ، تفكَّرت فيه إذا كان يوم القيامة، قام الحسن بن أبي جعفرٍ فتعلَّق بي، وقال: يا ربِّ سلْ عبد الرّحمن بن مهديّ: فيم أسقط عدالتي؟ وما كان لي حجَّةٌ عند ربِّي، فرأيت أن أحدِّث عنه))[٢]، وقال القرافيّ: يشترط أن تكون النِّيَّة فيه خالصةً لله تعالى في نصيحة المسلمين في ضبط شرائعهم، أمّا متى كان لأجل عداوةٍ، أو تفكُّهٍ بالأعراض، وجريًا مع الهوى فذلك حرامٌ، وإن حصلت به المصالح. واشتُرط –أيضًا– الاقتصار على القوادح المخلَّة بالرّواية[٣]، وقال ابن الصّلاح: ((ثمَّ إنَّ على الآخذ في ذلك أن يتَّقي الله –تبارك وتعالى–، ويتثبّت، ويتوقَّى التّساهل؛ كيلا يجرح سليمًا، ويسم بريئًا بسمة سوءٍ يبقى عليه الدَّهر عَارُهَا))[٤]، وقال الذّهبيّ: ((الكلام في الرُّواة يحتاج إلى ورعٍ تامٍّ، وبراءةٍ من الهوى والميل، وخبرةٍ كاملةٍ بالحديث، وعلله، ورجاله))[٥]، وقال ابن حجر: ((إن صدر من غيرِ عارفٍ بالأسباب

---

(١) الكفاية ٢/ ١٥٦-١٥٧.

(٢) المجروحين ١/ ٢٢٧.

(٣) الفروق ٤/ ٣١٢-٣١٣ بتصرّف، واختصار.

(٤) علوم الحديث ٣٥٠.

(٥) الموقظة ص: ٨٢. وقال–أيضًا–: ((الكلام في الرّجال لا يجوز إلَّا لتامّ المعرفة، تامّ الورع)). =

لم يعتبر به))[(١)]، وقال: ((ينبغي أن لا يُقبل الجرح والتّعديل إلّا من عدلٍ متيقِّظٍ؛ فلا يُقبل جرح من أفرط فيه، فجرح بما لا يقتضي ردَّ حديث المحدِّث، كما لا تقبل تزكية من أخذ بمجرَّد الظّاهر، فأَطلق التّزكية))[(٢)]، وقال: ((وليحذر المتكلّم في هذا الفنّ من التّساهل في الجرح والتّعديل؛ فإنّه إن عدّل بغير تثبّت كان كالمثبت حكمًا ليس بثابت، فيُخشى عليه أن يدخل في زمرة من رَوَى حديثًا، وهو يظنّ أنّه كذب، وإن جرح بغير تحرّزٍ أقدم على الطّعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبدًا))[(٣)]، وقال اللّكنويّ: ((يشترط في الجارح والمعدِّل: العلم، والتَّقوى، والورع، والصِّدق، والتّجنّب عن التّعصب، ومعرفة أسباب الجرح، والتّزكية، ومن ليس

= الميزان ٣/ ٤٦. وقال: ((لا سبيل إلى أنْ يصير العارف، الّذي يُزكّي نقلة الأخبار، ويُجرِّحهم جهبذًا إلّا بإدمان الطّلب، والفحص عن هذا الشّأن، وكثرة المذاكرة، والسّهر، والتّيقّظ، والفهم، مع التّقوى، والدّين المتين، والإنصاف، والتّردّد إلى مجالس العلماء، والتّحرِّي، والإتقان، وإلّا تفعل: فدع عنك الكتابة لست منها...ولو سوّدت وجهك بالمداد. قال الله ﷻ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة النّحل: ٤٣، وسورة الأنبياء ٧] فإن آنست يا هذا من نفسك فهمًا، وصدقًا، ودينًا، وورعًا وإلّا فلا تتعنّ، وإنْ غلب عليك الهوى، والعصبيّة لرأيٍ، والمذهب فبالله لا تتعب، وإن عرفت أنّك مخلِّط مخبِّط مهمل لحدود الله فأرحنا منك، فبعد قليل ينكشف البهرج، وينكب الزّغل، ولا يحيق المكر السّيّء إلّا بأهله)). النّزهة. ص: ١٧٩.

(١) النّزهة. ص: ١٧٩.

(٢) السّابق ص: ١٧٧-١٧٨.

(٣) السّابق ص: ١٧٨.

كذلك لا يقبل منه الجرح، ولا التَّزكية))[١]، وقال المعلِّميّ: ((ويكون مع ذلك متيقّظًا، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكًا لنفسه، لا يستميله الهوى، ولا يستفزَّه الغضب، ولا يستخفّه بادر ظنٍّ حتّى يستوفي النّظر، ويبلغ المقرّ، ثمّ يحسن التّطبيق في حكمه، فلا يجاوز، ولا يُقصِّر، وهذه المرتبة بعيدة المرام، عزيزة المنال لم يبلغها إلّا الأفذاذ، وقد كان من أكابر المحدِّثين، وأجلّتهم من يتكلّم في الرُّواة، فلا يُعوّل عليه، ولا يُلتفت إليه، قال الإمام عليّ بن المدينىّ –وهو من أئمّة هذا الشّأن–: ((أبو نعيم، وعفّان صدوقان، لا أقبل كلامهما في الرّجال، هؤلاء لا يدعون أحدًا إلّا وقعوا فيه))، وأبو نعيم، وعفّان من الأجلّة، والكلمة المذكورة تدلُّ على كثرة كلامهما في الرّجال، ومع ذلك لا تكاد تجد في كتب الفنِّ نقل شيء من كلامهما))[٢].

وقال عبد العزيز آل عبد اللّطيف: ((يشترط في المعدِّل والجارح أربعة شروط؛ هي: ١– أن يكون عدلًا. ٢– أن يكون ورعًا، يمنعه الورع من التّعصب والهوى. ٣– أن يكون يَقِظًا غير مغفّل؛ لئلّا يغترّ بظاهر حال الرّاوي. ٤– أن يكون عارفًا بأسباب الجرح والتّعديل؛ لئلّا يجرح عدلًا، أو يعدّل من استحقّ الجرح))[٣].

رابعًا: تاريخ نشأته:

أوّل من تكلّم في أحوال النّاس القرآنُ الكريم، والسُّنَّةُ النّبويّة، ففيهما دلالات

---

(١) الرّفع والتّكميل ص: ٦٧.

(٢) مقدّمة الجرح والتّعديل، صفحة: ج.

(٣) ضوابط الجرح والتّعديل ص: ٣٧.

على أصل هذا العلم، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[(١)]، وقول النَّبيّ ﷺ: «بئس أخو العشيرة» -تقدّم-. ثمّ وَرَدَ عن بعض الصّحابة الكلام في بعض الرِّجال، ولكن لم يكن على نطاق واسع بل في حدودٍ ضيّقةٍ، وفي أفراد معيّنين. ثمّ جاء عن بعض أئمّة التّابعين، وهو أوسع مِمَّا ورد عن الصّحابة، ولكن لم يكن بالكثرة الظّاهرة جدًّا، لقلّة الضّعفاء والمتروكين في زمنهم. ثم توسّع الأئمّة في الكلام في الرُّواة لَمَّا ظهر الكذب على النَّبيّ ﷺ وأخذ في الانتشار، وعندما ظهر الكذّابون والزّنادقة وأهل الأهواء وكان ذلك في القرن الثّاني، وظهرت بعض المصنّفات في ذلك. ويعدُّ محمّد بن سيرين من أوّل من عُرف بالتّفتيش عن الرُّواة، وتمييز الثّقات من الضّعفاء، ثمّ شعبة بن الحجّاج، ثمّ يحيى القطّان، ثمّ تلاميذه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعليّ بن المدينيّ، وغيرهم، ثمّ تلاميذهم: أبو زرعة وأبو حاتم الرّازيّان، والبخاريّ، ومسلم، وغيرهم، ثمّ: النّسائيّ، وابن خزيمة، والتّرمذيّ، وغيرهم. ثمّ تتابعت المصنّفات في ذلك واتّسعت، وكثر كلام الأئمّة في الرُّواة جدًّا، لا سيما بعد انتشار الرّواية، وطول الأسانيد، وكثرة الرُّواة، وتفرّقهم في الأمصار، وكثرة الوضّاعين، والضّعفاء، وأهل الأهواء؛ هكذا نشأ علم الجرح والتّعديل، ومرّ بمراحله المختلفة، وتدرّج في أطواره المتتابعة حتّى اكتمل بناؤه، وأضحى فنًّا قائمًا بذاته، معروفًا بأئمّته، مستقلًّا بأصوله، مشتهرًا بمصادره فلا غرو أن يُعدُّ من مفاخر المحدِّثين، ومآثر الـمُسندِين، والفضل-أوّلًا وآخرًا- لله ربّ العالمين، ثمّ بما هيّأه من جهود المحدِّثين المخلصين في خدمته، والعناية به.

---

(١) سورة الحجرات/ الآية: ٦.

وهذه بعض النّصوص الواردة عن الأئمّة في ذلك: قال أبو عبد الله الحاكم: ((أوَّل من وقى الكذبَ عن رسول الله ﷺ أبو بكرٍ ﷺ، ثمّ عمر بن الخطّاب ﷺ، ثمّ عليّ بن أبي طالبٍ ﷺ، ثمّ عبد الله بن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ثمّ عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فأمّا التّابعون، وأتباع التّابعين فمن بعدهم من أئمَّة المسلمين فقد عدَّلوا، وجرَّحوا رواة الحديث، ودُوِّن كلامهم في التّواريخ، ونقل إلينا بنقل العدل عن العدل))[1]، وقال-أيضًا-: ((ذكرت في كتاب "المزكّين لرواة الأخبار" على عشر طبقاتٍ في كلِّ عصرٍ منهم أربعةٌ، وهم أربعون رجلًا، فالطّبقة الأولى منهم: أبو بكرٍ، وعمر، وعليّ، وزيد بن ثابتٍ ﷺ، فإنّهم قد جرَّحوا وعدَّلوا وبحثوا عن صحَّة الرِّوايات وسقيمها))[2]، وساق ابن حبّان بعضَ أخبار عمر، وعليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في التّشديد في الحديث عن الرّسول ﷺ، ثمّ قال: ((وهذان أَوّل من فتّشا عن الرّجال في الرّواية، وبَحَثا عن النّقل في الأخبار، ثمّ تبعهم النّاس على ذلك))[3]، وقال ابن عديّ: ((قد أقام الله ﷻ قومًا من صحابة نبيِّنا ﷺ والتّابعين بعدهم، وتابعي التّابعين، وإلى يومنا هذا من يُبيِّن أحوالهم، ويُنبِّه على الضّعفاء منهم، ويعتبر رواياتهم؛ ليُعرف بذلك صحيح الأخبار من سقيمها؛ حسبةً منهم في ذلك، وحذرًا ألَّا يكونوا مِمَّن قال ﷺ فيهم: ((من حدَّث بحديثٍ وهو يُرى أنّه كذبٌ فهو أحد الكاذبين))[4][5]. وذكر في

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل ص: ٧٠.

(٢) المعرفة ص: ٢٣٤.

(٣) كتاب المجروحين ١/ ٣٨. وساق بالأمثلة تسلسل هذا الأمر، واتّصاله بين الأئمّة، طبقةً طبقةً إلى شيوخه. ينظر: السّابق ١/ ٣٨-٣٩، ٤٠، ٥٢، ٥٤، ٥٧-٥٨.

(٤) رواه مسلم في مقدّمة "صحيحه" ١/ ٩.

(٥) الكامل ١/ ١٥.

مقدّمة كتابه: "الكامل" طبقات المستجيزين للكلام في الرُّواة فقال: ((ذِكْرُ مَن استجاز تكذيب مَن تبيّن كذبه: مِن[1] الصّحابة، والتّابعين، وتابعي التّابعين، ومن بعدهم إلى يومنا هذا؛ رجلًا رجلًا. . .))[2]. ثمّ ساق أسماءهم؛ بدءًا من الصّحابة إلى عصره. وساق عند ترجمة كلٍّ واحدٍ منهم مثالًا، أو أكثر مِمّا ورد عنهم من كلامهم في الرُّواة، وقال ابن رجب: ((ابن سيرين-رضي الله عنه-هو أَوّلُ من انتقد الرّجال، وميَّز الثّقات من غيرهم، وقد رُوي عنه من غير وجه أنّه قال: ((إنّ هذا العلم دين، فانظروا عمّن تأخذون دينكم)). وفي رواية عنه أنّه قال: ((إنّ هذا الحديث دين، فلينظر الرّجل عمّن يأخذ دينه)). قال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيى بن معين: تعرف أحدًا من التّابعين كان ينتقي الرّجال، كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه: أي: لا. قال يعقوب: وسمعت عليّ بن المدينيّ يقول: كان مِمّن ينظر في الحديث، ويفتّش عن الإسناد، ولا نعرف أحدًا أَوّل منه: محمّد بن سيرين، ثمّ كان أيّوب، وابن عون، ثمّ كان شعبة، ثمّ كان يحيى بن سعيد، وعبد الرّحمن. قلت لعليّ: فمالك بن أنس؟ فقال: أخبرني سفيان بن عيينة، قال: ما كان أَشدّ انتقاء مالكٍ الرّجال))[3]، وقال صالح جزرة: ((أوَّل من تكلَّم في الرّجال شعبة بن الحجَّاج، ثمّ تبعه يحيى بن سعيدٍ القطَّان، ثمّ بعده أحمد بن حنبلٍ، ويحيى بن معينٍ، وهؤلاء))[4]، قال ابن الصّلاح-معلِّقًا-: ((يعني أنَّه أوَّل من تصدَّى لذلك وعُني به، وإلَّا فالكلام فيه جرحًا وتعديلًا متقدِّمٌ ثابتٌ عن

(١) مُتَعَلِّقَةٌ بـ((استجاز)).

(٢) الكامل ١/ ٦١- ١٤٧.

(٣) شرح العلل ١/ ٣٥٥.

(٤) الجامع للخطيب ٢/ ٢٠١، وعلوم الحديث ص: ٣٥٠، وتهذيب التّهذيب ٤/ ٣٠٢.

رسول الله ﷺ، ثمّ عن كثيرٍ من الصّحابة والتّابعين فمن بعدهم))[١]، وقال ابن حبّان- عن شعبة-: ((وهو أوّل من فتّش بالعراق عن أمر المحدِّثين، وجانب الضّعفاء والمتروكين حتّى صار علمًا يقتدى به، ثمّ تبعه عليه بعده أهل العراق))[٢]، وقال الذّهبيّ: ((فأَوّل من زكّى، وجرَّح عند انقراض عصر الصّحابة: الشّعبيّ، وابن سيرين، ونحوهما، حُفظ عنهم توثيق أناس، وتضعيف آخرين. . . ثمّ كان في المئة الثّانية في أوائلها جماعة من الضّعفاء من أوساط التّابعين، وصغارهم مِمّن تُكلِّم فيهم من قِبَل حفظهم، أو لبدعة فيهم؛ كعطيّة العوفيّ، وفرقد السّبخيّ، وجابر الجعفيّ، وأبي هارون العبديّ، فلمّا كان عند انقراض عامّة التّابعين في حدود الخمسين ومئة، تكلّم طائفةٌ من الجهابذة في التّوثيق والتّضعيف، فقال أبو حنيفة: ما رأيت أكذب من جابر الجعفيّ، وضعّف الأعمشُ جماعةً ووثّق آخرين، وانتقد الرّجال شعبةُ، ومالك))[٣]. وقال-أيضًا-: ((أوّل من جُمِعَ كلامه في ذلك الإمامُ الّذي قال فيه أحمد بن حنبل: ((ما رأيت بعينيّ مثل يحيى بن سعيد القطّان))، وتكلّم في ذلك بعده تلامذتُه: يحيى بن معين، وعليّ بن المدينيّ، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن عليّ الفلّاس، وأبو خيثمة، وتلامذتهم؛ كأبي زرعة، وأبي حاتم، والبخاريّ، ومسلم، وأبي إسحاق الجوزجانيّ السّعديّ، وخلق من بعدهم، مثل: النّسائيّ، وابن خزيمة، والتّرمذيّ، والدّولابيّ، والعقيليّ))[٤]. ولَمَّا ذَكَرَ الطّبقة الثّالثة مِمَّن يعتمد قوله في الجرح والتّعديل، وفيهم:

(١) علوم الحديث ٣٥٠.

(٢) الثّقات ٦/ ٤٤٦.

(٣) ذكر من يعتمد قوله ص: ١٧٢-١٧٥.

(٤) الميزان ١/ ١-٢.

ابن مهديّ ١٩٨هـ، والطّيالسيّ ٢٠٤هـ، وعبد الرّزّاق ٢١١هـ، وأبو نعيم ٢١٨، وقيل: ٢١٩هـ، قال: «وفي هذا الوقت، وقبله[1] صُنّفت المسانيد، والجوامع، والسُّنن، وجُمعت كتب الجرح والتّعديل، والتّاريخ، وغير ذلك، وبُيِّن حال من هو في الثّقة والتّثبيت كالأُسطوانة، ومن هو في الضّعف واللّين كالرّيحانة»[2]، وهذا يبيّن زمن التّأليف في الجرح والتّعديل. وذَكَرَ المتكلِّمين في الرّجال في كتابه: "ذِكْرُ من يُعتمد قوله في الجرح والتّعديل"، ورتّبهم على الطّبقات من عصر التّابعين إلى عصره، فجعلهم اثنين وعشرين طبقة، وذَكَرَ في كلِّ طبقةٍ أصحابَها، وبلغ عدد المتكلِّمين في الرّجال عنده: (٧١٥) متكلِّمًا. وقال المعلِّميّ: «أَوّل من تكلّم في أحوال الرّجال القرآنُ، ثمّ النَّبيُّ ﷺ، ثمّ أصحابُه، والآيات كثيرة في الثّناء على الصّحابة إجمالًا، وذمِّ المنافقين إجمالًا، ووردت آياتٌ في الثَّناء على أفرادٍ معيّنين من الصّحابة، كما يُعلم من كتب الفضائل، وآياتٌ في التّنبيه على نفاق أفرادٍ معيّنين، وعلى جرح أفرادٍ آخرين، وأشهر ما جاء في هذا قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[3] نزلت في رجلٍ بعينه؛ كما هو معروف في موضعه، وهي مع ذلك قاعدة عامّة، وثبتت عن النَّبيّ ﷺ أحاديثُ كثيرة في الثّناء على أصحابه جملةً، وعلى أفرادٍ منهم معيّنين معروفة في كتب الفضائل، وأخبار أُخر في ذمِّ بعض الفرق إجمالًا، كالخوارج، وفي تعيين المنافقين، وذمِّ أفرادٍ معيَّنين، كعيينة بن حصن، والحكم بن أبي العاص، وثبتت آثارٌ كثيرةٌ عن الصّحابة في الثَّناء على بعض التّابعين، وآثارٌ في جرح أفرادٍ منهم، وأمّا التّابعون

(١) قال محقّقه عبد الفتّاح أبو غدّة -معلِّقًا-: «يعني في حدود المئتين من الهجرة، وأوائل المئة الثّالثة منها».

(٢) ذكر من يعتمد قوله ص: ١٨٤.

(٣) سورة الحجرات/ الآية: ٦.

فكلامهم في التّعديل كثيرٌ، ولا يُروى عنهم من الجرح إلَّا القليل؛ وذلك لقرب العهد بالسّراج المنير -عليه، وعلى آله أفضل الصّلاة والسّلام- فلم يكن أحدٌ من المسلمين يجترئ على الكذب على الله، ورسوله ﷺ، وعامّة المضعَّفين من التّابعين إنّما ضُعِّفوا للمذهب؛ كالخوارج، أو لسوء الحفظ، أو للجهالة، ثمّ جاء عصر أتباع التّابعين فما بعده، فكثُر الضّعفاء، والمغفَّلون، والكذّابون، والزّنادقة، فنهض الأئمّة لتبيين أحوال الرُّواة، وتزييف ما لا يثبت، فلم يكن مصرٌ من أمصار المسلمين إلَّا وفيه جماعة من الأئمّة يمتحنون الرُّواة، ويختبرون أحوالهم، وأحوال رواياتهم، ويتتبّعون حركاتهم، وسكناتهم، ويعلنون للنَّاس حكمهم عليهم، واستمرّ ذلك إلى القرن العاشر. **فلا تجد في كتبِ الحديث اسم راوٍ إلَّا وجدتَ في كتب الرّجال تحقيق حاله**؛ وهذا مصداق الوعد الإلهيّ، قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة، قال: تعيش لها الجهابذة، وتلا قول الله -سبحانه-: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[1] وكان نشاط الأئمّة في ذلك آيةً من الآيات))[2].

---

(١) سورة الحجر/ الآية: ٩.

(٢) علم الرّجال وأهمّيّته ص: ١٨ ـ ٢١. قال العُمريّ: ((يرجع التّفتيش عن الرّجال إلى جيل الصّحابة؛ وذلك لأنّهم تشدَّدوا في قبول الرّواية؛ ليتورّع النّاس في التّحديث عن النَّبيّ ﷺ. . . والصّحابة كانوا يخشون جرأة النّاس على التّحديث عن النَّبيّ ﷺ دون توثّق، وتدقيق، فشدَّدوا في قبول الرّواية، وسألوا عن الرّجال، ومِمّن عُرِفَ بالكلام في الرّجال من الصّحابة عبد الله بن عبّاس، وعبد الله بن سلام، وعبادة بن الصّامت، وأنس بن مالك، وعائشة ، فقد أعربوا عن تكذيبهم لبعض مَنْ حدّثهم، ثمّ ظهرت حركة الوضع في الحديث، فانتبه العلماءُ إلى ذلك، واهتمّوا بالرّجال ومعرفتهم، فتكلّم عددٌ من التّابعين في الجرح والتّعديل؛ مثل: الشّعبيّ، ومحمّد بن سيرين، وسعيد بن المسيّب، وسعيد بن جبير، ولكن لم تنشأ مادّة واسعة في علم الرّجال يتداولها العلماء، والنّقّاد حتّى حدود منتصف القرن الثّاني الهجريّ، حيث لعب شيوع =

خامسًا: أهمّيّته، وفوائد معرفته.

لعلم الجرح والتّعديل أهمّيّة كبيرة، ومنزلة رفيعة، ورتبة شريفة، فهو أهمّ معارف علم الرُّواة، وأجلّ مقاصده، وفوائده كثيرة، ومنافعه عديدة؛ وأجلّها: معرفة من تقبل روايته، ومن تردُّ، وبذلك يتوصّل إلى معرفة صحيح الحديث من ضعيفه. قال يحيى القطّان: ((ينبغي في صاحب الحديث أنْ يكون فيه خصال: أن يكون ثبت الأخذ، ويفهم ما يقال له، ويتبصّر الرّجال، ثمّ يتعاهد ذلك))(١)، وقال أبو نعيم الأصبهانيّ: ((فلمّا وجب طاعته، ومتابعته ﷺ لزم كلّ عاقلٍ، ومخاطبٍ الاجتهاد في التَّمييز بين صحيح أخباره، وسقيم آثاره، وأن يبذل مجهوده في معرفة ذلك، واقتباس سنّته، وشريعته من الطّرق المرضيّة، والأئمَّة المهديّة، وكان الوصول الى ذلك متعذِّر إلّا بمعرفة الرُّواة، والفحص عن أحوالهم، وأديانهم، والكشف، والبحث عن صدقهم، وكذبهم، وإتقانهم، وضبطهم، وضعفهم، ووهائهم، وخطئهم))(٢)، وقال أبو الحسن بن الأثير: سنّة رسول الله ﷺ تحتاج إلى شرح أحوال رواتها، وأخبارهم(٣)، وقال ابن الصّلاح: ((معرفة الثّقات، والضّعفاء من رواة الحديث؛ هذا من أجلِّ نوع وأفخمه، فإنَّه المرقاة إلى معرفة صحَّة الحديث، وسقمه))(٤)، ويعدُّ علمُ الجرح والتّعديل أحدَ فروع علم الرُّواة، فيستمد أهمّيّته من أهمّيّته، وفوائده من فوائده؛ كما

= الوضع، وكثرة الضّعفاء بين رواة الحديث، ونقلته دورًا في لفت أنظار العلماء إلى الكلام في الرّجال)). بحوث ص: ٨٤-٨٥.

(١) اللّسان ١/ ١٢.

(٢) كتاب الضّعفاء ص: ٤٥.

(٣) أسد الغابة ١/ ٩. بتصرّف.

(٤) علوم الحديث ص: ٣٤٩.

يُعدُّ علمُ الرُّواة من علم الإسناد، فتكون أهمّيّته امتداد لأهمّيّته، وفوائده لفوائده؛ وقد سبق بيانها، وتفصيل القول فيها[١].

سادسًا: جهود العلماء في العناية به.

لقد اعتنى علماء الحديث بهذا العلم عناية كبيرة، وأولوه اهتمامًا خاصًّا، وتقدّمت الإشارة إلى جهودهم في ذلك؛ عند ذكر جهودهم في العناية بعلم الرّواة[٢]، فأغنى عن إعادته هنا، ونُذَكِّر في هذا المقام بأهمّ ما قاموا به، قال ابن تيميّة: ((أهل العلم المأثور عن الرّسول ﷺ أعظم النّاس قيامًا بهذه الأصول، لا تأخذ أحدهم في الله لومة لائمٍ، ولا يصدُّهم عن سبيل الله العظائم، بل يتكلَّم أحدهم بالحقِّ الّذي عليه، ويتكلَّم في أحبِّ النّاس إليه، عملًا بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[٤]. ولهم من التّعديل والتّجريح، والتّضعيف والتّصحيح من السَّعي المشكور، والعمل المبرور ما كان من أسباب حفظ الدّين، وصيانته عن إحداث المفترين))[٥]، وقال المعلِّميّ:

(١) ينظر: ص: ٢٧-٤٠ و ١١٢-١١٤.

(٢) ينظر: ص: ١١٧-١٢٢.

(٣) سورة النّساء/ الآية: ١٣٥.

(٤) سورة المائدة/ الآية: ٨.

(٥) مجموع الفتاوى ١/ ١٠.

((فلا تجد في كتب الحديث اسم راوٍ إلّا وجدتَ في كتب الرّجال تحقيق حاله))[(١)]، وقال: ((ومن تتبّع تشدّد الأئمّة في النّقد لم يعجب من كثرة من جرّحوه، وأسقطوا حديثه، بل يعجب من سلامة كثيرٍ من الرُّواة، وتوثيقهم لهم مع ذلك التّشدّد))[(٢)]، والنّصوص في هذا كثيرة، وتقدّم ذكر بعضها في مبحث جهودهم في علم الرّواة.

●●●●●

(١) علم الرّجال ص: ٢٠.

(٢) الأنوار ص: ٩٤.

المبحث الأوّل: المصنَّفات في الجرح والتّعديل

وهي على ثلاثة أنواع:

١-كتب جمعت بين الثّقات والضّعفاء.

٢- كتب أُفردت في الثّقات.

٣- كتب أُفردت في الضّعفاء[(١)].

أوّلًا: الكتب الجامعة بين الثّقات، والضّعفاء:

١- "التّاريخ" للّيث بن سعد الفهميّ ت/ ١٧٥هـ (م)[(٢)].

٢ – "التّاريخ" لعبد الله بن المبارك المروزيّ ت/ ١٨١هـ (م)[(٣)].

---

(١) قال ابن الصّلاح: «لأهل المعرفة بالحديث فيه تصانيف كثيرة: منها ما أُفرد في الضّعفاء، ومنها في الثّقات فحسب، ومنها ما جُمع فيه بين الثّقات، والضّعفاء» علوم الحديث ص: ٣٤٩ باختصار، وقال السّخاويّ: «لقد قام أهل الحديث في رواته بحقّ هذا الشّأن؛ فيما أودعوه في كتبهم في الجرح والتّعديل، وفيما دوّنوه في مؤلّفاتهم الموسومة بالتّواريخ». الإعلان ص: ٥٢، وقال العُمريّ: «التّصنيف في الضّعفاء أكثر من التّصنيف في الثّقات فقد صُنّف في الضّعفاء حتّى نهاية القرن الخامس الهجريّ عشرون مصنَّفًا، ولم يُصنَّف خلال هذه الفترة في الثّقات سوى أربع مصنَّفات! ، أمّا المصنَّفات الّتي تجمع بين الثّقات والضّعفاء فهي كثيرة-أيضًا-، وما صُنِّف منها خلال القرون: الثّالث، والرّابع، والخامس يبلغ خمسة وعشرين مصنَّفًا». بحوث ص: ٩٠-٩١.

(٢) ذكره ابن شاهين في تاريخ أسماء الثّقات ص: ١١٣، والسّمعانيّ في التّحبير ٢/ ٣٨١، ومغلطاي في الإكمال٦/ ٢٨٠، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٣٣٦، وابن النّديم في الفهرست ص: ٢٨١.

(٣) ذكره السّمعانيّ في التّحبير ٢/ ٣٧٧، ومغلطاي في الإكمال٢/ ١٩٦، ٣٣٦ -وهو من مصادره-، =

٣ - كتاب الوليد بن مسلم الدّمشقيّ ت/ ١٩٥ هـ (م)[١].

٤ — "التّاريخ" لضمرة بن ربيعة الفلسطينيّ ت/ ٢٠٢ هـ (م)[٢].

٥ - "التّاريخ" لمحمّد بن عمر الواقديّ ت/ ٢٠٧ هـ(م)[٣].

٦ - "التّاريخ" لأبي نعيم الفضل بن دكين الكوفيّ ت/ ٢١٨ هـ (م)[٤].

٧ - "التّاريخ" لعبد الله بن محمّد البصريّ ابن أبي الأسود ت/ ٢٢٣هـ (م)[٥].

٨ - "التّاريخ" لأبي عبيد القاسم بن سلّام الهرويّ ت/ ٢٢٤ هـ (م)[٦].

= وابن حجر في التّهذيب ٤/ ١٧٧، وابن النّديم في الفهرست ص: ٣١٩.

(١) قال الذّهبيّ - في ترجمة الوليد بن مسلم-: «صنّف التّصانيف، والتّواريخ». التّذكرة ١/ ٣٠٣.

(٢) قال مغلطاي: «رأيت له تاريخًا مفيدًا يشتمل على وفيات ومواليد وغير ذلك». الإكمال ٧/ ٣٨، واقتبس منه، وقال: «تاريخه الصّغير». الإكمال ٤/ ٣٦٨، وهو من مصادر ابن حجر في الإصابة٢/ ٣٤١.

(٣) اقتبس منه مغلطاي في الإكمال ٢/ ٢٦٢، ٤/ ٧١، ٥/ ٣١٤، ٣١٥، وغيرها، وذكره ابن حجر في معجمه ص: ١٦٨، والرّودانيّ في الصّلة ص: ١٥٧.

(٤) اقتبس منه مغلطاي في الإكمال١/ ١٥٨، وغيره، وقال في موضع: «تاريخه الكبير» ٣/ ٣٧٧، وابن ناصر الدّين في التّوضيح١/ ٣٢٥، وابن حجر في الإصابة٢/ ٣٣٤، والتّهذيب ١/ ٨٢، و٢/ ٥٥، ٢٥٠، والفتح٧/ ٢٦٨، والرّودانيّ في الصّلة ص: ١٦٣، وهو من مصادر ابن عساكر.

(٥) ذكره المالكيّ في ما ورد به الخطيب رقم: ٩٨، اقتبس منه ابن عساكر في"تاريخه"٦٥نصًّا. ينظر: موارد ابن عساكر٣/ ١٦٦١.

(٦) ذكره المالكيّ في ما ورد به الخطيب رقم: ٤٥، اقتبس منه ابن عساكر في"تاريخه"٢٥٠نصًّا. ينظر: موارد ابن عساكر٣/ ١٦٦٢.

٩- "الطّبقات الكبرى" لمحمّد بن سعد كاتب الواقديّ ت/ ٢٣٠هـ(ط)[(١)].

١٠- "التّاريخ" له. (م)[(٢)].

١١- "التّاريخ" ليحيى بن عبد الله بن بكير المصريّ ت/ ٢٣١هـ (م)[(٣)].

١٢- "التّاريخ" لأبي زكريّا يحيى بن معين البغداديّ ت/ ٢٣٣هـ (ط)[(٤)].

---

(١) تقدَّم الكلام عليه مفصّلًا ص: ٣٦٥-٣٧٩.

(٢) ذكره الذّهبيّ في التّذكرة ٢/ ٤٢٥، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ٩٧.

(٣) ذكره المالكيّ في ما ورد به الخطيب رقم: ١٠٤، ومغلطاي في الإكمال ١٢/ ١٩٧، ٣٣٤، وابن حجر في التّهذيب١١/ ٢٠٩، وهو من مصادر الفسويّ، والخطيب، وابن عساكر، والذّهبيّ، وابن حجر.

(٤) طبع له"التّاريخ" بأكثر من رواية؛ وهي:

أ- "التّاريخ"رواية عبّاس الدّوريّ، ترتيب وتحقيق/ أحمد محمّد نور سيف، البحث العلميّ، جامعة الملك عبدالعزيز، مكّة، ١٣٩٩هـ.

ب-"معرفة الرّجال"رواية أحمد بن محمّد بن القاسم بن محرز، تحقيق محمّد القصّار، مجمع اللّغة، بدمشق، ١٤٠٥هـ.

ج-"سؤالات ابن الجنيد لابن معين" تحقيق أحمد محمّد نور سيف، الدّار، بالمدينة، ١٤٠٨هـ.

د-"تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطّبرانيّ عن ابن معين" تحقيق نظر الفاريابيّ، المطابع العالميّة، الرّياض، ١٤١٠هـ.

هـ- "تاريخ عثمان بن سعيد الدّارميّ، عن ابن معين" تحقيق أحمد محمّد نور سيف، المأمون، دمشق، نشر البحث العلميّ، بجامعة الملك عبدالعزيز.

و- "من كلام أبي زكريّا يحيى بن معين في الرّجال" رواية أبي خالد يزيد بن الهيثم الدّقّاق، تحقيق أحمد محمّد نور سيف، المأمون، دمشق، نشر البحث العلميّ، بجامعة الملك =

١٣- "التّاريخ" لأبي الحسن عليّ بن عبد الله المدينيّ ت/ ٢٣٤هـ (م)[١].

١٤- "التّاريخ" لأبي بكر عبد الله بن محمّد بن أبي شيبة العبسيّ ت/ ٢٣٥هـ(م)[٢].

١٥- "التّاريخ" لأبي أحمد محمود بن غيلان المروزيّ ت/ ٢٣٩ هـ (م)[٣].

١٦ – "التّاريخ" لخليفة بن خيّاط العصفريّ ت/ ٢٤٠هـ (ط)[٤].

١٧- "الطّبقات" له. (ط)[٥].

= عبدالعزيز. قال ابن رجب: «كان ابن معين يكره أن يُدوَّن كلامه في الجرح والتّعديل، ولم يُدَوِّن هو شيئًا فيما أظنّ، وإنّما سأله أصحابه ودوَّنوا كلامه». شرح العلل١/ ٤٩٠، وقال الذّهبيّ: «وقد سأله عن الرِّجال عبّاس الدّوريّ، وعثمان الدّارميّ، وأبو حاتم، وطائفة، وأجاب كلَّ واحدٍ منهم بحسب اجتهاده، ومن ثَمَّ اختلفت آراؤه وعباراته في بعض الرِّجال؛ كما اختلفت اجتهادات الفقهاء المجتهدين، وصارت لهم في المسألة أقوال». ذكر من يعتمد قوله ص: ١٧٢، وينظر: المتكلِّمون في الرّجال للسّخاويّ ص: ٩٣.

(١) ذكره الحاكم في المعرفة ص: ٢٧٤، والخطيب في الجامع٢/ ٣٠٣، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٢٢٠. وهو عشرة أجزاء.

(٢) ذكره الذّهبيّ في تاريخه (المغازي ص: ٢٣)، وعدّه في مصادره، ومغلطاي في الإكمال ٩/ ٣٥، ٣٣٤، وابن حجر في معجمه ص: ١٧١، والرّودانيّ في الصِّلة ص: ١٥٨، وابن النّديم في الفهرست ص: ٣٢٠، والبغداديّ في الهديّة ٥/ ٤٤٠.

(٣) ذكره الخليليّ في الإرشاد ٣/ ٩٠٠.

(٤) حقّقه أكرم العُمريّ، المجمع العراقيّ، بغداد، ١٣٨٦هـ، ثمّ في دمشق، ١٣٩٧هـ، ثمّ في دار طيبة، الرّياض، ط/ ٢، ١٤٠٥هـ، وسهيل زكار، وزارة الثّقافة، دمشق، ١٩٦٧م.

(٥) تقدَّم الكلام عليه مفصّلًا ص: ٣٨٠-٣٨٤.

١٨- "العلل ومعرفة الرِّجال" لأحمد بن حنبل الشّيبانيّ ت/ ٢٤١ هـ (ط)[(١)].

١٩-كتاب محمّد بن عبد الله بن عمّار الموصليّ ت/ ٢٤٢هـ في علل الحديث ومعرفة الشّيوخ. (م)[(٢)].

٢٠- "التّاريخ" لأبي عمر حفص بن عمر الدّوريّ ت/ ٢٤٦هـ (م)[(٣)].

٢١- "التّاريخ" لأحمد بن صالح المصريّ ت/ ٢٤٨ هـ. (م)[(٤)].

٢٢- "التّاريخ" لأبي حفص عمرو بن عليّ الفلّاس ت/ ٢٤٩ هـ (ط)[(٥)].

---

(١) طبع بروايتين:

أ- رواية ابنه عبد الله، حقّقه وصيّ الله بن محمّد عبّاس، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٨هـ.

ب- رواية المروذيّ وغيره، حقّقه وصيّ الله بن محمّد عبّاس، الدّار السّلفيّة، الهند، ١٤٠٨ هـ.

(٢) ذكره الخطيب في تاريخه ٥/ ٤١٧، والمزّيّ في تهذيبه ص٢٥/ ٥١١، ووصفه بأنّه نفيسٌ، والذّهبيّ في التّذكرة ٢/ ٤٩٤، وقال: ((كبير))، والسِّير ١١/ ٤٦٩، وابن حجر في التّهذيب ٩/ ٢٣٧، والبغداديّ في الهديّة ٦/ ١٣.

(٣) ذكره الضّياء المقدسيّ في ثبت مسموعاته ص: ٥٤، وهو من مصادر ابن عساكر، ينظر: موارد ابن عساكر٣/ ١٦٩٠.

(٤) ذكره مغلطاي في الإكمال١/ ٣٩، وهو من مصادر ابن عساكر. ينظر: موارد ابن عساكر٣/ ١٦٩٢. وهذا يَردُّ قولَ الزّركليّ في الأعلام١/ ١٣٧: ((لم يُصنّف كتابًا، لكنّه يتردّد ذكره عند أهل الحديث)).

(٥) ذكره الخطيب في تاريخه٢/ ٢٣٢، والباجي في التّعديل ١/ ٢٧٧، وابن خير في فهرسته ص: ١٨٠، وقال: ((ثلاثة أجزاء))، والرّودانيّ في الصِّلة ص: ١٥٨، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٣١٧، وغيرهم، وهو من مصادر ابن عساكر، والذّهبيّ، ومغلطاي، وابن حجر، قال مغلطاي: ((وفي أكثر نسخ كتاب الفلّاس)). الإكمال١٠/ ٢٨٧. فدلّ على تعدّد نسخه. وطُبع أخيرًا بتحقيق/ محمّد الطّبرانيّ، نشر مركز الملك فيصل، ١٤٣٦ هـ.

٢٣- "التّاريخ" لأبي موسى محمّد بن المثنى العنزيّ الزّمن ت/ ٢٥٢هـ(م)(١).

٢٤- "التّاريخ الكبير" لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ ت/ ٢٥٦هـ(ط)(٢).

٢٥ – "التّاريخ الأوسط" له. (ط)(٣).

٢٦ – "التّاريخ الصّغير" له. (م)(٤).

---

(١) ذكره المالكيّ في ما ورد به الخطيب رقم: ٩٥، ونصّ عليه الذّهبيّ في مصادره في مقدّمة "تاريخه"ص: ٢٣، وقال: ((صغير))، وذكره مغلطاي في الإكمال٢/ ١٤٦، وابن حجر في التّهذيب١/ ٢٤٣، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٣١٧.

(٢) سيأتي الحديث عنه مفصّلًا ص: ٤٤٠-٤٥٨.

(٣) طبع عدّة طبعات باسم: "التّاريخ الصّغير"؛ وهذه التّسمية خطأ، ويراجع في هذا: مقدّمة تيسير أبو حميد للكتاب١/ ٥٣- و ١١٤- فما بعدهما، وذَكَرَ طائفةً من البحوث المعاصرة في إثبات أنّه "الأوسط". وحقّقه محمّد الجعفريّ، الهند، ١٣٢٤هـ، ثمّ ترجمان السُّنَّة، لاهور، وطبع في أحمد آباد، ١٣٢٥هـ، والمكتبة الأثريّة، باكستان، وحقّقه محمود إبراهيم زايد، الاعتماد، طنطا، ١٣٥٠هـ، ثمّ في الوعي، حلب، ١٣٩٧هـ، ثمّ المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ، وحقّقه يحيى مراد، الكتب العلميّة، ١٤٢٤هـ، وطبع أخيرًا باسم: "التّاريخ الأوسط" تحقيق محمّد اللّحيدان، الصّميعيّ، الرّياض، ١٤١٨هـ، وتيسير أبو حميد، ويحيى الثّماليّ، الرّشد، الرّياض، ١٤٢٦هـ (دكتوراه)، وهي أفضل طبعاته.

(٤) تقدّم في الحاشية السّابقة الطّبعات باسم"التّاريخ الصّغير"وهو خطأ، و"التّاريخ الصّغير" لم يصل إلينا؛ كما أفاده غيرُ واحد، ينظر: مقدّمة تيسير أبو حميد لـ"التّاريخ الأوسط١/ ٧٧"، وموارد ابن عساكر ٣/ ١٧٠٠، وذكر جماعةٌ من الأئمّة "التّاريخ الصّغير"، واقتبسوا منه؛ منهم: الكلاباذيّ في الهداية ١/ ٧١، والباجيّ في التّعديل ٢/ ٧٣٩، وابن عساكر في تاريخه =

٢٧- "التّاريخ" للمفضل بن غَسّان الغَلَابيّ ت/ ٢٥٦هـ (م)[١].

٢٨- "الجرح والتّعديل" لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجانيّ ت/ ٢٥٩هـ(م)[٢].

٢٩ – "التّاريخ" له (م)[٣].

= ١٩/ ١٢٠، والمزّيّ في تهذيبه١/ ٢٧، والذّهبيّ في السِّير ١٤/ ٣٠٣، ومغلطاي في الإكمال ٢/ ٣٨٤، وابن حجر في التّهذيب ١/ ٧٦ وغيرهم.

(١) ذكره الخطيب في تاريخه٧/ ٥٠، والسّمعانيّ في الأنساب١/ ٢٤١، وابن عساكر في تاريخه٦٠/ ٨٩، وقال: ((كثير الفائدة، واختصره في أصغر منه))، والذّهبيّ في تاريخه(المغازي ص: ٢٤)، والسّخاويّ في الإعلان ص: ١٥٦، وهو من مصادر ابن عساكر، والذّهبيّ.

(٢) ذكره الذّهبيّ في تاريخه (٢٥١-٢٦٠هـ ص: ٧٢)، والصّفديّ في الوافي ٦/ ١٠٩، وقالا-في ترجمته-: ((صاحب الجرح والتّعديل))، والبغداديّ في الهديّة ٥/ ٣، والزّركليّ في الأعلام١/ ٨١، وكحالة في معجمه ١/ ١٢٨، والعُمريّ في بحوث ص: ١٠٦، وذكر الزّركليّ، وكحالة، والعُمريّ كتابيْ الجوزجانيّ: "الجرح والتّعديل"، و"الضّعفاء"، وذهب البستويّ إلى أنّه هو: "الضّعفاء"؛ مستدلًّا بقول ابن حجر: ((فقال في مقدّمة كتابه في الجرح والتّعديل: ومنهم زائغ عن الحقّ. . .)). اللّسان١/ ١١، وهذا النّص موجود في"الضّعفاء". ينظر: مقدّمة الشّجرة ص: ٣٦، ١٣٨. ويعضده ما تقدّم عن الذّهبيّ، والصّفديّ، ويظهر أنّهما أرادا كتابه في الضّعفاء؛ فهو المشهور به. ولكن يبقى الأمر محتملًا، فالكتاب مفقود، ويصعب التّحقّق من ذلك، وسيأتي كتابه في الضّعفاء في كتب الضّعفاء.

(٣) اقتبس منه ابن حجر في "الإصابة" خمسة مواضع؛ كما في ابن حجر٢/ ١٢٥ح٥، منها: قال ابن حجر: ((قال الجوزجانيّ في"تاريخه")). الإصابة٢/ ٣٤٧، وقال: ((روى أبو إسحاق الجوزجانيّ في "تاريخه")). السّابق ١/ ١٦٩، وأفاد محقّق "الشّجرة"في تقديمه ص: ٣٧، أنّه لم يجد هذين =

٣٠- "الجـــرح والتّعـــديل" لأحمـــد بـــن عبـــد الله بـــن صـــالح العجـــليّ ت/ ٢٦١هـ(م)[١].

٣١ – "التّاريخ" له. (م)[٢].

٣٢- "معرفة رواة الأخبار"[٣] لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ ت/ ٢٦١هـ(م).

٣٣- "التّاريخ" لحنبل بن إسحاق بن حنبل الشّيبانيّ ت/ ٢٧٣هـ (م)[٤].

= النّصّين في"الضّعفاء"، واستظهر أن يكون كتابًا آخر. ويحتمل أن يكون هو كتاب: "الجرح والتّعديل"-المتقدِّم-. والله أعلم.

(١) قال ابن ناصر الدّين: ((كتابه في الجرح والتّعديل يدلّ على سعة حفظه، وقوّة باعه الطّويل)). الشّذرات ٢/ ١٤١، وقال الذّهبيّ: ((جليل في بابه)). تاريخه(٣٢١-٣٣٠هـ ص: ١٠٧)، وقال: ((كتاب مفيد يدلّ على إمامة الرّجل، وسعة حفظه)). السّابق (٢٦١-٢٧٠ هـ، ص: ٤٩)، والتّذكرة٢/ ٥٦٠-٥٦١، وقال: ((طالعتُه وعلَّقتُ منه فوائد تدلُّ على تبحُّره بالصَّنعة، وسعة حفظه)). السِّير١٢/ ٥٠٦، وذكره الصّفديّ في الوافي٧/ ٥١، واليافعيّ في مرآة الجنان ٢/ ١٢٨، والبغداديّ في الهديّة ٥/ ٤٩، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١١٠.

(٢) اقتبس منه مغلطاي في مواضع من الإكمال٢/ ٣٥٧، و٥/ ٨٤، ١٦٧، وذكره ابن حجر في معجمه ص: ١٦٦، وسمّاه: ((كتاب التّاريخ ومعرفة الرّجال الثّقات))، وكذا الرّودانيّ في الصّلة ص١٥٧، بدون الكلمة الأخيرة، واليافعيّ في مرآة الجنان ٢/ ١٢٩، وابن العماد في الشّذرات٢/ ١٤١، والبغداديّ في الهديّة ٥/ ٤٩، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ٩٧، وفي تسمية ابن حجر دلالة على أنّه كتاب"الثّقات"؛ الآتي في كتب الثّقات.

(٣) كذا ذكره ابن حجر في معجمه ص: ١٦٧، والرّودانيّ في الصّلة ص: ٣٤٧، وذكره السّخاويّ في الإعلان ص: ٢٢١ باسم: "رواة الاعتبار".

(٤) قال الخطيب: ((له كتابٌ مصنَّفٌ في التّاريخ، يَحكي فيه عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهما)). =

٣٤ – "التّاريخ" لمحمّد بن يزيد القزوينيّ ابن ماجه ت/ ٢٧٣ هـ (م)[(١)].

٣٥ – "المعرفة والتّاريخ" ليعقوب بن سفيان الفسويّ ت/ ٢٧٧ هـ (ط)[(٢)].

٣٦- "التّاريخ"[(٣)] لأبي حاتم محمّد بن إدريس الرّازيّ ٢٧٧ هـ (م).

٣٧- "التّاريخ الكبير" لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب ت/ ٢٧٩هـ (ط)[(٤)].

= تاريخ بغداد٨/ ٢٨٧، وقال الذّهبيّ: ((صنَّف تاريخًا حسنًا)). التّذكرة ٢/ ٦٠١، وقال: ((مفيدٌ، رأيتُه، وعلَّقت منه)). السِّير ١٣/ ٥٣، وهو من مصادر ابن عساكر، وغيره، وذكره غيرُ واحد.

(١) ذكره ابن طاهر المقدسيّ في شروط الأئمّة السِّتَّة ص٢٤، قال: ((رأيت بقزوين له"تاريخًا" على الرّجال والأمصار من عهد الصّحابة إلى عصره))، وذكره الذّهبيّ في التّذكرة ٢/ ٦٣٦.

(٢) حقّقه أكرم العُمريّ، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٧٤م، ثمّ في الرّسالة، بيروت، ثمّ في الدّار، المدينة، ١٤١٠هـ.

(٣) كذا سمّاه مغلطاي في الإكمال ١/ ٧٤، ١٧٨، وذكر أنّه برواية الكتّانيّ-وقيل: الكنانيّ-، وذكره- أيضًا- باسم: "سؤالات الكتّانيّ عن أبي حاتم". الإكمال ٤/ ١١٠، ٦/ ١٦٧، وقال السّيوطيّ -في ترجمة الكتّانيّ-: ((له أسئلة عن أبي حاتم)). طبقاته ص: ٣٢٩، وقال ابن ناصر الدّين: ((وقال محمّد بن إبراهيم الكتّانيّ في تاريخ أبي حاتم الرّازيّ)). التّوضيح٩/ ٤٨، وقال: ((ووقع في"كتاب العلل" لأبي حاتم الرّازيّ، رواية محمّد بن إبراهيم الكتّانيّ عنه)). التّوضيح ٥/ ٢٨٥ و ٧/ ١٧٤، ونَقَل في كلِّ هذه المواضع عن أبي حاتم أسئلة في أحوال الرّجال، وقال العجليّ: ((وأخرجه محمّد بن إبراهيم بن محمّد الكتّانيّ في"تاريخه"في باب القضاة، قال: سألت أبا حاتم الرّازيّ. . .)). معرفة الثّقات١/ ١٨٥. ويظهر أنّه كتابٌ واحدٌ، فمنهم من عزاه لأبي حاتم، ومنهم للكتّانيّ، ومنهم من سمّاه: "تاريخًا"ومنهم: "عللًا"ومنهم: "أسئلةً".

(٤) معظمه مفقود، وطبع منه: "أخبار المكّيّين"، تحقيق إسماعيل حسن، الوطن، بالرّياض، ١٤١٨هـ، (ماجستير)، وحُقِّق بعضه في رسائل علميّة بالجامعة الإسلاميّة، ولم تطبع، ثمّ طبع =

٣٨ – "التّاريخ الأوسط" له (م)[١].

٣٩- "التّاريخ" لأبي عيسى محمّد بن عيسى التّرمذيّ ت/ ٢٧٩ هـ (م)[٢].

٤٠- "التّاريخ" لأبي زرعة عبد الرّحمن بن عمرو الدّمشقيّ ت/ ٢٨١هـ(ط)[٣].

٤١- "الجرح والتّعديل" لعبد الرّحمن بن يوسف بن خراش البغداديّ ت/ ٢٨٣هـ(م)[٤].

= الموجود منه بتحقيق صلاح بن فتحي، الفاروق الحديثه، القاهرة، ١٤٢٤هـ، قال ابن أبي خيثمة: ((من أخذ هذا الكتاب فقد أخذ جوهر علمي، لقد استخرجته من بيتٍ ملآن كتبًا، وفيه ستّون ألف حديث؛ عشرة آلاف مسندة إلى النّبيّ ﷺ، وسائره مراسيل، وحكايات)). معجم الصّدفيّ ص: ٤١، وقال الخطيب: ((أحسن تصنيفه، وأكثر فائدته. . . ولا أعرف أغزر فوائد من كتاب"التّاريخ"الّذي صنّفه ابن أبي خيثمة، وكان لا يرويه إلّا على الوجه، فسمعه الشّيوخ الأكابر)). تاريخ بغداد٤/ ١٦٣، وقال الكتّانيّ: ((في ثلاثين مجلّدًا صغارًا، واثني عشر كبارًا)). الرّسالة ص: ٩٧.

(١) كذا سمّاه مغلطاي، واقتبس منه في الإكمال١/ ١٤، ٣١٤، وغيرها، وقال في موضعٍ٥/ ١٥٤: ((ومن خطّه مجوّدًا نقلت)).

(٢) ذكره ابن النّديم في فهرسته ص: ٣٢٥، وابن طاهر في شروط الأئمّة ص: ٢٥ وقال: ((صنّف كتاب الجامع، والتّواريخ، والعلل))، واقتبس منه الباجيّ في التّعديل١/ ٤٢٩، والكلاباذيّ في الهداية١/ ١١٦، ومغلطاي في الإكمال٢/ ٢٨٩، وتقدّم له: "تاريخ الصّحابة"، والنّقل عنه في هذه المصادر في الصّحابة، فربّما كان هو المتقدّم.

(٣) حقّقه شكر الله نعمة الله، مجمع اللّغة، دمشق، ١٩٨٠م، (ماجستير)، وطبع في الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٧هـ.

(٤) ذكره السّخاويّ في الإعلان ص: ٣٤٤، وقال: ((له مصنَّف في الجرح والتّعديل قويّ النَّفس =

٤٢- "التّاريخ" له (م)[١].

٤٣- "التّاريخ والعلل" لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربيّ ت/ ٢٨٥هـ(م)[٢].

٤٤- "التّاريخ" لأحمد بن عمرو الشَّيبانيّ المعروف بابن أبي عاصم ت/ ٢٨٧هـ(م)[٣].

٤٥- "التّاريخ" لأبي عليّ الحسين بن محمّد بن زياد النّيسابوريّ ت/ ٢٨٩هـ(م)[٤].

= كأبي حاتم))، وقال ابن حجر: ((ابن خراش مذكور بالرّفض والبدعة، فلا يلتفت إليه)). الهدى ٢/ ١٥٤.

(١) ذكره الخطيب في تاريخه١١/ ٣٨٨، والمالكيّ في ما ورد به الخطيب رقم: ١٠٢، وينظر: موارد الخطيب ص: ٣٥٦، وربّما كان السّابق.

(٢) كذا سمّاه مغلطاي، وأكثر النّقل عنه في الإكمال ٤/ ٤٢، ٨٦، ونوّع في تسميته، ومن ذلك: "العلل والتّاريخ": ١/ ٢، و"التّاريخ": ١/ ٢، و"العلل": ٧/ ٣٨٢، وبهذا الأخير سمّاه ابن حجر في مواضع من التّهذيب١/ ٩٧، ٢/ ١٨.

(٣) ذكره مغلطاي، وأكثر النّقل عنه في الإكمال ١/ ٢٠٧، ٢٦٩، وقال: ((نظرت في نسختين جيّدتين فلم أجده مذكورًا في "تاريخه")) السّابق١٠/ ٢٦٩، واقتبس منه ابن حجر في التّهذيب ٥/ ٢٦٦، وغيرها.

(٤) قال الحاكم: ((صنّف المسند. . . والتّاريخ)). ينظر: تهذيب الكمال ٦/ ٤٧٦، والسِّير١٣/ ٥٠٠، والتّذكرة٢/ ٦٨١، والوافي ١٣/ ٣٠، وتهذيب التّهذيب ٢/ ٣١٧، وهديّة العارفين١/ ٣٠٤، والأعلام ٢/ ٢٥٣.

٤٦- "التّاريخ" لأبي العبّاس أحمد بن عليّ بن مسلم الأبّار ت/ ٢٩٠هـ(م)[(١)].

٤٧- "الجرح والتّعديل" لصالح بن محمّد الأسديّ جزرة ت/ ٢٩٤هـ(م)[(٢)].

٤٨- "التّاريخ" لأبي عليّ عبد الله بن محمّد بن عليّ البلخيّ ت/ ٢٩٤هـ وقيل: ٢٩٥هـ(م)[(٣)].

٤٩- "التّاريخ" لمحمّد بن عبد الله بن سليمان الحضرميّ مُطيَّن ت/ ٢٩٧هـ(م)[(٤)].

٥٠- "التّاريخ" لأبي جعفر محمّد بن عثمان بن أبي شيبة ت/ ٢٩٧هـ (م)[(٥)].

---

(١) ذكره الباجي في التّعديل ١/ ٢٧٨، والذّهبيّ في التّذكرة ٢/ ٦٣٩، والسِّير ١٣/ ٤٤٤، وقال: «مفيد رأيته»، وتاريخه (٢٨١-٢٩٠هـ ص: ٧٤)، والصّفديّ في الوافي ٧/ ١٤١، والبغداديّ في الإيضاح ١/ ٢١١، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ٨٣، والزّركليّ في الأعلام١/ ١٧٠، وكحالة في معجمه ٢/ ٢٣.

(٢) ذكره البغداديّ في الهديّة ١/ ٤٢٢.

(٣) ذكره الخطيب في تاريخه ١٠/ ٩٣-٩٤، وابن الجوزي في المنتظم ١٣/ ٧٦، والذّهبيّ في التّذكرة ٢/ ٦٩٠، وتاريخه (٢٩١-٣٠٠هـ ص: ١٨٣)، والسِّير١٣/ ٥٢٩، وابن ناصر الدّين في التّوضيح ٣/ ٥٥. وغيرهم.

(٤) ذكره الذّهبيّ في التّذكرة ٢/ ٦٦٢، وقال: «له تاريخٌ صغيرٌ»، ومغلطاي في الإكمال١/ ٣٨، وقال في موضعٍ: «نظرت نسختي من كتاب مُطيّن؛ وهي في نهاية الجودة» السّابق ٧/ ٢٥٥، وابن حجر في التّهذيب ١/ ٢٣.

(٥) ذكره الخطيب في تاريخه ٣/ ٤٢، والذّهبيّ في السِّير ١٤/ ٢١، وتاريخه (٢٩١-٣٠٠هـ ص: ٢٨١)، وقالا: «له تاريخٌ كبيرٌ»، وقال الذّهبي في "تاريخه": «لم أَرَه»، وابن حجر في الإصابة١/ ٣٣٤، وغيرهم، ونقل عنه المزّيّ فقال: "طبقات أهل الكوفة"». تهذيبه ١٢/ ٣٤، =

٥١- "التّاريخ" للحسين بن إدريس الأنصاريّ الهرويّ ابن خرم ت/ ٣٠١هـ(خ)[١].

٥٢- "التّاريخ وأسماء المحدِّثين وكناهم" لمحمّد بن أحمد المقدميّ ت/ ٣٠١هـ(ط)[٢].

٥٣- "كتاب أسماء الرُّواة والتّمييز بينهم"[٣] لأحمد بن شعيب النّسائيّ ت/ ٣٠٣ هـ(م).

٥٤- "الجرح والتّعديل" لعبد الله بن عليّ بن الجارود النّيسابوريّ

= و"طبقات أهل المدينة"السّابق ٢٢/ ١٥٨، وكذا نقل عنه ابنُ عساكر في تاريخه ٧/ ٤٨، ونقل عنه في موضعٍ، فقال: ((قال في الطّبقة الخامسة من الفقهاء والمحدِّثين من أهل الكوفة)). تاريخه ٦٠/ ٤١٩، وقال في موضعٍ٦٠/ ٤٢٧: ((قال: في تسمية أصحاب عمر بن الخطّاب من أهل الكوفة)). فلا أدري إن كان هو كتابه "التّاريخ" رتّبه على الطّبقات، أم غيره؟.

(١) مخطوطة في الكتب المصريّة، ١١٠ورقة. كما في فهرستها: مصطلح الحديث١/ ٢٧٣. ينظر: بحوث ص: ١٠٧ح٦. ووصفه ابنُ ماكولا، والذّهبيُّ بأنّه تاريخٌ كبيرٌ. الإكمال٢/ ٤٥٣، والسِّير ١٤/ ١١٤، وقال الذّهبيّ: ((على هيئة "تاريخ البخاريّ")). التّذكرة ٢/ ٦٩٥، وبنحوه في الإعلان ص: ٢٢٠.

(٢) حقّقه إبراهيم صالح، العروبة، بالكويت، ١٤١٣هـ، ومحمّد اللّحيدان، الكتاب والسُّنَّة، باكستان، ١٤١٥هـ.

(٣) كذا سَمّاه المزّيّ في تهذيبه١/ ١٥١، وذكره مغلطاي في الإكمال١/ ١٧٤، وقال في موضعٍ٢/ ١٢٩: ((الّذي هو بيد أصغر الطّلبة))، وقال في موضعٍ ٣/ ٣٣٠: ((في نسختين صحيحتين قديمتين جدًّا))، وذكره العراقيّ في شرح التّبصرة٣/ ٢٦٠، وابن حجر في التّهذيب١/ ١٢٠، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٢٢١، والفتح ٤/ ٤٣٤.

ت/ ٣٠٧هـ(م)[(١)].

٥٥-"ذيل المذيّل من تاريخ الصّحابة والتّابعين" لمحمّد بن جرير الطّبريّ ت/ ٣١٠هـ(م)[(٢)].

٥٦- "التّاريخ"[(٣)] لأبي بشر محمّد بن أحمد بن حمّاد الدّولابيّ ت/ ٣١٠هـ (م).

٥٧- "التّاريخ" لأبي العبّاس محمّد بن إسحاق السّرّاج ت/ ٣١٣ هـ (م)[(٤)].

٥٨- "الجرح والتّعديل" لأبي جعفر محمّد بن عمرو العقيليّ ت/ ٣٢٢هـ(م)[(٥)].

---

(١) ذكره السّخاويّ في الإعلان ص٢٢٠، وذكره ابن خير في فهرسته ص: ٣٤٨، وقال: ((كتاب التّجريح والتّعديل لأصحاب الحديث، جمع أبي محمّد بن الجارود من كلام ابن معين ومحمّد بن إسماعيل البخاريّ وغيرهما، ثلاثة أجزاء)).

(٢) وصلنا منتخبُه، وطُبع في الأعلميّ، ببيروت، باسم: "المنتخب من كتاب ذيل المذيّل من تاريخ الصّحابة والتّابعين"، وذكره السّبكيّ باسم: "تاريخ الرِّجال من الصّحابة والتّابعين". طبقاته ٣/ ١٢١. وذكره ياقوت في معجم الأدباء ٥/ ٢٤٥وقال: ((كتاب تاريخ الرّجال؛ المسمّى بـ"ذيل المذيّل"))، ووصف محتواه، ثمّ قال: ((وهو من محاسن الكتب وأفاضلها يرغب فيه طلّاب الحديث وأهل التّواريخ. . . وهو في نحوٍ من ألف ورقة)). السّابق٥/ ٢٦٠، وقال ابن خير: ((كتاب التّاريخ؛ المعروف بذيل المذيّل. . . عشرون جزءًا)). فهرسة ابن خير ص: ١٩٥.

(٣) كذا سمّاه مغلطاي في الإكمال٢/ ٣٢١، ٣/ ١٩٩، وذكره في موضع آخر باسم: "التّاريخ الكبير". السّابق ٧/ ٢٣، وسمَّاه ابن حجر: "تاريخ الخلفاء". معجمه ص: ١٧٣.

(٤) قال السّرّاج: ((نظر محمّد بن إسماعيل البخاريّ في "التّاريخ" تصنيفي، وكتب منه بخطّه أطباقًا، وقرأتها عليه)). تاريخ بغداد١/ ٢٥٠، والسِّير١٤/ ٣٩٢، والتّذكرة٢/ ٧٣٢. واقتبس منه جماعةٌ من الأئمّة: كأبي نعيم، وابن عبدالبرّ، والخطيب، والمزّيّ، والذّهبيّ، وابن حجر.

(٥) ذكره البغداديّ في الهديّة ٢/ ٣٣، وذكر معه كتابه "الضّعفاء"-الآتي-.

٥٩- "الجرح والتّعديل" لأبي نعيم عبد الملك بن محمّد بن عديّ الجرجانيّ ت/ ٣٢٣هـ(م)[١].

٦٠- "الجرح والتّعديل" لعبد الرّحمن بن محمّد الرّازيّ ابن أبي حاتم ت/ ٣٢٧هـ (ط)[٢].

٦١- "تاريخ أبي العبّاس أحمد بن محمّد المعروف بابن عقدة ت/ ٣٣٢هـ الكبير"(م)[٣].

٦٢- "كتاب ثقات المحدِّثين وضعفائهم"[٤] لأبي العرب محمّد بن أحمد بن تميم الأفريقيّ ت/ ٣٣٣ هـ.

---

(١) ذكره البغداديّ في الهديّة ١/ ٦٢٤، وقال: ((في أسماء الرُّواة))، والإيضاح١/ ٣٦٠، وكحالة في معجمه٦/ ١٩١. وله"الضّعفاء"؛ سيأتي.

(٢) سيأتي الحديث عنه مفصّلًا ص: ٤٥٩-٤٦٩.

(٣) ذكره الخطيب في تاريخه ٣/ ٣٠٨، وابن ماكولا في الإكمال٦/ ٥٥، والذّهبيّ في السِّير١٥/ ٣٥٢ وقال: ((في ذكر من روى الحديث من النّاس كلّهم وأخبارهم، ولم يكمل))، والبغداديّ في الهديّة١/ ٦٠، والزّركليّ في الأعلام ١/ ٢٠٧.

(٤) كذا سَمّاه مؤلِّفُه في طبقات علماء أفريقية ص: ١٠٥، وسَمّاه غيره: "التّاريخ". ينظر: ترتيب المدارك٥/ ٣٢٤، وقال: ((سبعة عشر جزءًا))، والسِّير ١٥/ ٣٩٥، والتّذكرة ٣/ ٨٩٠. وطُبع جزءٌ صغيرٌ باسم: "كتاب فيه تمييز ثقات المحدِّثين وضعفائهم وأسمائهم وكناهم" ونُسب لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن عبد الرّحيم البرقيّ ت/ ٢٤٩ه،تحقيق/ عامر حسن صبري، وهو القدر الّذي عُثر عليه منه، يقع في خمس ورقات، وربّما كان قطعة من كتاب أبي العرب هذا؛ حيث كُتب في أوّل ورقة منه بخطّ كبير: ((لمحمّد بن أحمد بن تميم))، ولم يُذكر لابن البرقي كتاب بهذا الاسم، وأمّا النّقولات عن ابن البرقي فيه، فلعلّها ممّا ضمّنه ابنُ تميم كتابه، وهي ورقات يسيرة من الكتاب. والله أعلم.

٦٣- "التّاريخ" لأحمد بن جعفر البغداديّ ابن المناديّ ت/ ٣٣٦ هـ(م)(١).

٦٤- "التّاريخ" لأبي أحمد محمّد بن أحمد بن إبراهيم العسّال ت/ ٣٤٩هـ(م)(٢).

٦٥- "التّاريخ" لأبي عمر أحمد بن سعيد بن حزم الصّدفيّ المتجيليّ ت/ ٣٥٠هـ (م)(٣).

٦٦- "الصّلة" لمسلمة بن قاسم الأندلسيّ ت/ ٣٥٣هـ(م)(٤).

---

(١) ذكره المالكيّ في ما ورد به الخطيب رقم: ١٠٨، وهو من مصادره، واقتبس منه مغلطاي في الإكمال٦/ ٦٨، وابن حجر في التّهذيب١/ ١١٨، ورجّح العُمريُّ أنّه في أهل بغداد. موارد الخطيب ص: ٢٨٧، وذكر له مغلطاي في الإكمال٦/ ٣٩، وابنُ حجر في التّهذيب ٢/ ٢٢٢: كتاب"الوفيات"-سيأتي في كتب الوفيات-.

(٢) ذكره أبو نعيم في أخبار أصبهان ٢/ ٢٥٣، والذّهبيّ في السِّير ١٦/ ١١، والتّذكرة ٣/ ٨٨٧.

(٣) قال ابن الفرضيّ: ((صنّف تاريخًا في المحدِّثين بلغ فيه الغاية، قُرئ عليه)). تاريخ علماء الأندلس١/ ٥٦، وقال ابن حزم: ((ما وَضَعَ في الرِّجال أحدٌ مثله، إلّا ما بلغنا من تاريخ محمّد بن موسى العقيليّ، ولم أرَه)). رسائله٢/ ١٨٠، وقال ابن خير: ((كتاب كبير بلغ فيه الغاية من الإتقان، وهو خمسة وثمانون جزءًا)). فهرسته ص: ١٩٥، وسمّاه الذّهبيّ: "التّاريخ الكبير". السِّير١٦/ ١٠٤، ومغلطاي: "التّعديل والتّجريح". الإكمال١/ ٢٧٣. وهو من مصادره، ومصادر ابن حجر.

(٤) قال السّخاويّ-وذكر قول ابن حجر أنّ"الصّلة"ذيلٌ على"التّاريخ الكبير" للبخاريّ-((كذا رأيتُه في كلام شيخنا، وكتاب"الصّلة" عندي؛ وهو ذيلٌ على كتابٍ لمؤلِّفها سمّاه: "الزّاهر"؛ كما أشار إليه في الخطبة)). الإعلان ص: ٢٢٠، ويُؤيّده أنّ القرشيّ-وهو يكثر النّقل عن مسلمة- قال: ((كذا نسبه مسلمة بن قاسم الأندلسيّ فى "صلة تاريخه")). الجواهر المضيئة١/ ٢٧١، وقال في موضعٍ آخر: ((الذّيل الّذي ذيّل به على"تاريخه الكبير"فى أسماء المحدِّثين)). الجواهر =

٦٧- "التّاريخ الكبير" له(م)[(١)].

٦٨- "علل أوهام أصحاب التّواريخ" لأبي حاتم محمّد بن حبّان البستيّ ت/ ٣٥٤هـ(م)[(٢)].

٦٩- "التّاريخ الكبير" له. (م)[(٣)].

٧٠- "الفصل بين النّقلة" له. (م)[(٤)].

= المضيئة١/ ١٦٨، ويقوّيه أنّ بعض النّقول عنه في رواةٍ عند البخاريّ في "تاريخه". ينظر: مقدّمة محقِّق الإكمال لمغلطاي ص: ٢٠١-٢٠٢ (ماجستير). وهو من مصادر مغلطاي، وابن حجر. وكتابه"الزّاهر"الّذي سبق، يظهر هو المعنيّ بقول ابن حجر في ترجمة مسلمة: ((جمع تاريخًا في الرّجال شرط فيه أن لا يذكر إلَّا من أغفله البخاريّ في "تاريخه"، وهو كثير الفوائد في مجلّد واحد)). اللّسان ٦/ ٣٥. وعَدّ من مؤلَّفاته: "التّاريخ الكبير". ولم يذكر "الصّلة". السّابق ٦/ ٣٦.

(١) ينظر: الحاشية السّابقة.

(٢) ذكره الخطيب، وقال: ((عشرة أجزاءٍ)). الجامع٢/ ٣٠٢، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٢٢٠، والبغداديّ في الهديّة ١/ ٤٥.

(٣) هذا الكتاب؛ هو أصل كتابَيْه: "الثّقات"، و"المجروحين"، قال ابن حبّان: ((وأقنع بهذين الكتابين المختصرين عن كتاب "التّاريخ الكبير"الّذي خرّجناه؛ لعلمنا بصعوبة حفظ كلّ ما فيه من الأسانيد والطّرق والحكايات)). الثّقات١/ ١١.

(٤) ذكره ابن حبّان في الثّقات١/ ١٣، والمجروحين١/ ٢٨٨، قال ابن حبّان: ((نذكر فيه كلَّ شيخٍ اختلف فيه أئمّتُنا مِمّن ضعّفه ووثّقه البعضُ، ونذكر السّبب الدّاعي لهم إلى ذلك، ونحتجُّ لكلّ واحدٍ، ونذكر الصّواب فيه)). المجروحين١/ ٢٨٨، وقال عنه-أيضًا-: ((كلّ شيخ توقّفنا في أمره مِمَّن له مدخل في الثّقات والضّعفاء جميعًا)). الثّقات٦/ ٢٧. وقال الخطيب: ((عشرة أجزاء)). الجامع ٢/ ٣٠٢.

٧١- "التّعريف بصحيح التّاريخ"[١] لأحمد بن إبراهيم بن أبي خالد القيروانيّ ت/ ٣٦٩هـ(م).

٧٢- "كتاب الجرح والتّعديل" لأبي الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ ت/ ٣٨٥هـ(م)[٢].

٧٣- "التّاريخ" لأبي حفص عمر بن أحمد البغداديّ ابن شاهين ت/ ٣٨٥هـ(م)[٣].

٧٤- المدخل إلى معرفة الصّحيح من السّقيم وتبيين ما أشكل من أسماء الرّجال في الصّحيحين" لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم ت/ ٤٠٥هـ(ط)[٤].

٧٥- "الجامع لذكر أئمّة الأعصار المزكّين لرواة الأخبار" له (م)[٥].

---

(١) قال ياقوت-عن مؤلّفه-: «كان له عناية بالتّاريخ ألّف فيه كتابًا، رأيتُه مجلّدات تزيد على العشر، سَمّاه: "التّعريف بصحيح التّاريخ"». معجم الأدباء١/ ٢٥٢، وقال ابن أبي أصيبعة: «تاريخ مختصر، يشتمل على وفيات علماء زمانه، وقطعة جميلة من أخبارهم». عيون الأنباء ص: ٤٨٢. وهو من مصادر مغلطاي، وابن حجر.

(٢) ذكره البغداديّ في الهديّة ١/ ٦٨٤.

(٣) قال المؤلّف-في ذكر مصنّفاته-: «"التّاريخ"مئة وخمسون جزءًا». ينظر: التّذكرة ٣/ ٩٨٨، والسِّير١٦/ ٤٣٢.

(٤) كذا سمّاه ابن خير في فهرسته ص: ١٩٢،حقّق جزءًا منه ربيعُ المدخليّ، الرّسالة، بيروت،١٤٠٤هـ، ثمّ أعاده كاملًا في دار الإمام أحمد،القاهرة،١٤٣٠هـ،باسم: "المدخل إلى الصّحيح"، وحقّقه إبراهيم آل كليب، العبيكان، بالرّياض، ١٤٢٣هـ(ماجستير). ولعبد الغنيّ الأزديّ ت/ ٤٠٩هـ"الأوهام الّتي في مدخل أبي عبد الله الحاكم"-مطبوع-.

(٥) كذا سمّاه الذّهبيّ في السِّير١٣/ ٧٧، وذكره-أيضًا- ١٧/ ١٧٠باسم: "كتاب مُزكّي الأخبار"، =

٧٦- "تاريخ السِّنين" لأبي يعقوب إسحاق بن يعقوب القرّاب ت/ ٤٢٩هـ(م)[١].

٧٧- "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" للخليل بن عبد الله الخليليّ ت/ ٤٤٦هـ(ط)[٢].

٧٨ –"المستخرج من كتب النّاس للتّذكرة والمستطرف من أحوال النّاس للمعرفة" لأبي القاسم عبد الرّحمن بن محمّد الأصبهانيّ ابن منده ت/ ٤٧٠هـ(ط)[٣].

٧٩- "التّعديل والتّجريح لمن خرّج له البخاريّ في الجامع الصّحيح" لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجيّ ت/ ٤٧٤هـ (ط)[٤][٥].

= وكذا ابن عساكر في تاريخه ٥٦/ ٣٩٣، وهو من مصادره، ويسمّيه-أيضًا-: "كتاب مُزكِّي رواة الأخبار". تاريخه٢١/ ٢٥٢.

(١) سيأتي في كتب الوفيات.

(٢) حقّقه محمّد سعيد بن عمر، الرّشد، بالرّياض، ١٤٠٩هـ، قال الذّهبيّ: ((كتاب كبير، انتخبه الحافظ السّلفيّ، سمعنا"المنتخب". . . وله غلطات في"إرشاده")). السِّير١٧/ ٦٦٦، وقال: ((وللخليليّ أوهام كثيرة في كتابه؛ كأنّه أملاه من حفظه)). السّابق١٣/ ٣٧٧، ورتّبه ابن قطلوبغا على الحروف، ذكره الكتّانيّ في الرّسالة ص: ٩٧-٩٨.

(٣) حقّقه عامر صبري، ونشرته وزارة العدل، بمملكة البحرين، والّذي وصلنا منه نحو النّصف؛ كما استظهره محقّقه.

(٤) سيأتي في المصنَّفات في رجال كتب معيَّنة.

(٥) **من المصنّفات المطبوعة في الجمع بين الثّقات والضّعفاء بعد القرن الخامس:** "الكمال في أسماء الرّجال" لعبد الغنيّ المقدسيّ ت/ ٦٠٠ هـ(يُعدُّ للطّبع) –سيأتي–، و"تهذيب الكمال " ليوسف =

ثانيًا: الكتب المفردة في الثّقات:

١- "كتاب الثّقات والمتثبّتين"[١] لأبي الحسن عليّ بن عبد الله المدينيّ ت/ ٢٣٤هـ(م).

٢- "معرفة الثّقات" لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العجليّ ت/ ٢٦١هـ(ط)[٢].

= المزّيّ ت/ ٧٤٢ هـ-سيأتي -، و"التّكميل في الثّقات والضّعفاء المجاهيل" لإسماعيل بن كثير ت/ ٧٧٤ هـ-سيأتي-، و"تذهيب تهذيب التّهذيب"، و"الكاشف"-سيأتيان-، و"السِّير"، و"تاريخ الإسلام" -تقدّما- جميعها لمحمّد بن أحمد الذّهبيّ ت/ ٧٤٨هـ، و"تهذيب التّهذيب"، و"تّقريب التّهذيب" كلاهما لأحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ت/ ٨٥٢ هـ-سيأتيان-.

(١) كذا سمّاه الحاكم في المعرفة ص: ٢٧٥، والخطيب في الجامع ٢/ ٣٠٢، وذكرا أنّه عشرة أجزاء.

(٢) حقّقه عبد العليم البستويّ، الدّار، بالمدينة، ١٤٠٥هـ، وهو بترتيب السّبكيّ، والهيثميّ، وحقّقه عبد المعطي قلعجيّ، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٥هـ، ولقاسم بن قطلوبغا ت/ ٨٧٩هـ: "الاهتمام الكلّيّ بإصلاح ثقات العجليّ" في مجلّد، و"زوائد العجليّ" في مجلّدٍ لطيفٍ. ذكرهما السّخاويّ في الضّوء٦/ ١٨٧. والعنوان الكامل للكتاب: "معرفة الثّقات من رجال أهل العلم والحديث، ومن الضّعفاء، وذِكْر مذاهبهم وأخبارهم". وهذا يدلّ على أنّه يذكر غير الثّقات- أيضًا-لكن الثّقات هم الغالب، قال البستويّ-في مقدّمة تحقيقه١/ ٦٧-: ((ويبدو لي-والله أعلم- أنّ هذه: "الثّقات"، و"الجرح والتّعديل"، و"التّاريخ"، و"معرفة الرّجال" أسماء عديدة لكتابٍ واحدٍ))، وساق أدلّته على ذلك، ثمّ قال: ((وصفه كلٌّ حسب ما بدا له بالنّظر إلى موضوعه ومحتوياته، فهو كتاب"الثّقات" لغلبتهم عليه، وهو كتاب "الجرح والتّعديل" كما هو واضح، وهو كتاب"التّاريخ" بالمعنى المعروف عند المحدِّثين كـ"التّاريخ الكبير" و"الصّغير" للبخاريّ، وهو كتاب"معرفة الرّجال")). قال المعلِّميّ: ((توثيق العجليّ وجدته بالاستقراء؛ كتوثيق ابن حبّان، أو أوسع)). الأنوار ص: ٧٢، وينظر: ص: ١١٠منه.

٣ –"الثّقات" لأبي العرب محمّد بن أحمد بن تميم التّميميّ ت/ ٣٣٣هـ(م)[١].

٤- "الثّقات" لأبي حاتم محمّد بن حبّان البستيّ ت/ ٣٥٤هـ(ط)[٢].

٥ – "مشاهير علماء الأمصار" له (ط)[٣].

٦ –"الثّقات" لأبي حفص عمر بن بشران السّكريّ ت/ ٣٦٧هـ (م)[٤].

٧- "تاريخ أسماء الثّقات" لعمر بن أحمد البغداديّ ابن شاهين ت/ ٣٨٥هـ(ط)[٥][٦].

---

(١) ذكره السّخاويّ في الفتح٤/ ٤٣٤، وينظر: بحوث ص: ١٠٠. وتقدّم له كتاب: "ثقات المحدِّثين وضعفائهم".

(٢) سيأتي الكلام عنه مفصّلًا ص: ٤٧٠-٤٨٥.

(٣) رتّبه على الطّبقات، نشره فلايشهمر، ١٩٥٩م، وصوّرته الكتب العلميّة، بيروت، وحقّقه مرزوق عليّ، الوفاء، بالمنصورة، ١٤١١هـ.

(٤) ذكره ابن حجر في اللّسان٣/ ٢٧٥، وينظر: بحوث ص: ١٠٠.

(٥) حقّقه صبحي السّامرّائيّ، السّلفيّة، الكويت، ١٤٠٤هـ، وعبد المعطي قلعجيّ، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٦هـ، ومحمّد الأزهريّ، الفاروق، القاهرة، وصالح المحطب، بجامعة الإمام، الرّياض١٤٠٢هـ(ماجستير).

(٦) **ومن المصنَّفات في الثّقات بعد القرن الخامس:** "الثّقات" لمحمّد بن عليّ السّروجيّ ت/ ٧٤٤هـ(م). قال العراقيّ: ((لم يكمله، عندي منه بخطّه: الأحمدون، في مجلّد)). شرح التّبصرة ٣/ ٢٦٠، وقال السّخاويّ: ((ولو تمّ لكان في أكثر من عشرين مجلّدًا، بخطّه المتقن البديع)). الإعلان ص: ٢١٨. و"المنتقى في أسماء الأئمّة المرضيّين والثّقات المحدِّثين والرُّواة المشتهرين من تابعين فمن بعدهم" لمحمّد بن إسماعيل الأندلسي ابن خلفون ت/ ٦٣٦ هـ(م)؛ كذا سمَّاه الرّعينيّ في برنامجه ص: ٥٤، والتّجيبيّ في برنامجه ص: ٢٥٩، وقال: ((أحد الدّواوين =

ثالثًا: الكتب المفردة في الضّعفاء:

١ – "الضّعفاء" ليحيى بن سعيد القطّان ت/ ١٩٨ هـ (م)[١].

٢- "الضّعفاء" لأبي زكريّا يحيى بن معين ت/ ٢٣٣ هـ (خ)[٢].

٤ – "الضّعفاء" لعليّ بن عبد الله المدينيّ ت/ ٢٣٤هـ (م)[٣].

٥- "الضّعفاء" لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن عبد الرّحيم البرقيّ ت/ ٢٤٩هـ(م)[٤].

= المفيدة في بابه». السّابق ص: ٢٦٠، ويُطلق عليه البعضُ: "كتاب الثّقات"، ويقع في خمس مجلّدات ضخمة. كما في الذّيل للمرّاكشيّ (السّفر السّادس ص: ١٣٠). وقال السّخاويّ: «وأفرد شيخنا الثّقات مِمّن ليس في "تهذيب التّهذيب"، وما كمل، وكذا فعل بعضُ نبلاء جماعة من أصحابنا، وكتبت منه غير نسخة». الإعلان ص: ٢١٨، وسمّاه في موضع: "ثقات الرّجال مِمّن لم يذكر في تهذيب الكمال"، وقال: «كتب منه نحو ثلاث مجلّدات من خمسة، وقال مرّة: إنّه من عشرة لو كمل، ما بُيِّض». الجواهر٢/ ٦٨٣، وقال الكتّانيّ: «لم يكمل». الرّسالة ص: ١٥٦. و"الثّقات مِمّن لم يقع في الكتب السِّتَّة" لقاسم بن قطلوبغا ت/ ٨٧٩هـ-مطبوع-.

(١) قال الذّهبيّ: «لم أقف عليه، ينقل منه ابن حزم، وغيره». السِّير ٩/ ١٨٣.

(٢) ذكره الذّهبيّ في المغني١/ ٤، والسّخاويّ في الفتح ٤/ ٤٣١. ومنه ورقات في أحمد الثّالث٦٢٤/ ٦، وأنقرة صائب ١٥٥٧. ينظر: تاريخ سزكين ص: ٢٠٢-٢٠٣، وعنه: بحوث ص٩١ح١. والّذي ذكره سزكين؛ هو: "كلام يحيى بن معين في الرّجال-"كتاب المجروحين""

(٣) ذكره الحاكم في المعرفة ص: ٢٧٤، والخطيب في الجامع٢/ ٣٠١، والمالكيّ في ما ورد به الخطيب، رقم: ٢٠٨، والذّهبيّ في السِّير١١/ ٦٠، وذكروا أنّه عشرة أجزاء.

(٤) ذكره الذّهبيّ في السِّير ١٣/ ٤٦، والتّذكرة ٢/ ٥٦٩، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٠٨، والزّركليّ =

٦- "تضعيف الرّجال"[(١)] لأبي حفص عمرو بن عليّ الفلّاس ت/ ٢٤٩هـ. (م).

٧- "الضّعفاء الكبير"[(٢)] لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ ت/ ٢٥٦هـ(خ).

٨- "الضّعفاء الصّغير" له (ط)[(٣)].

= في الأعلام ٦/ ٢٢٢، والبغداديّ في الهديّة ٢/ ١٥، وهو من مصادر مغلطاي، وابن حجر، ويظهر أنّه هو: "كتاب الطّبقات" المتقدِّم في كتب الطّبقات حيث رتّب الضّعفاء على الطّبقات بحسب الضّعف، ويدلُّ لذلك نقولات مغلطاي عنه؛ ففي شرح ابن ماجه ١/ ٢٤ قال: «وذكره أبو عبد الله البرقيّ في "كتاب الطّبقات"، في باب: من يُنسب إلى الضّعف مِمّن يُكتب حديثه»، وقال: «وذكره البرقيّ في"كتاب الطّبقات"في باب: من يُنسب من الثّقات إلى الضّعف». السّابق١/ ٣٠٠، وقال: «وقال البرقيّ في "كتاب الطّبقات"باب: من تُكلِّم فيه من الثّقات؛ لمذهبه من أهل المدينة مِمّن كان يُرمى منهم بالقدر». السّابق ٢/ ٥٧٦، وهو من مصادر ابن حجر، ويُسمِّيه: "الطّبقات". قال ابن حجر: «وقد ذكره ابن البرقيّ في "الطّبقات" في باب: من كان الأغلب عليه الضّعف». التّهذيب ٣/ ٢٩. وقال: «وقال البرقيّ في "الطّبقات"في باب: من احتُملت روايته من الثّقات في الأخبار والقصص خاصّة، ولم يكن مِمّن يتقن الرّواية عن أهل الفقه». التّهذيب٧/ ٤١٥. وينظر: مقدّمة محقّق إكمال مغلطاي ص: ٨٩ (ماجستير).

(١) كذا سمّاه ابن خير في فهرسته ص: ١٨٠، وقال: «جزء صغير»، وذكره السّخاويّ في الإعلان ص: ٢١٨.

(٢) كذا سمّاه المزّيّ في تهذيبه١/ ٣١٩، والذّهبيّ في السّير١١/ ١٣٩، والميزان١/ ٤٧٨، وابن حجر في التّهذيب٥/ ١٢٢، واللّسان ١/ ٣٩١، والسّخاويّ في الفتح ٤/ ٤٣١-٤٣٢، وقال: «وللبخاريّ كبير وصغير». وذكر بروكلمان في تاريخه ٣/ ١٧٩. أنّه مخطوط في باتنه١/ ٥٥٧، رقم٢٩٣٢-٢٩٣٧. وينظر: بحوث ص: ٩٤ ح٢. والله أعلم.

(٣) حقّقه أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، ابن عباس، بالمنصورة، ١٤٢٦هـ، ومحمود إبراهيم زايد، =

٩- "أحوال الرّجال" لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجانيّ ت/ ٢٥٩هـ(ط)(١).

١٠- "كتاب الضّعفاء والكذّابين والمتروكين من أصحاب الحديث" لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرّازيّ ت/ ٢٦٤هـ(ط)(٢).

١١- "الضّعفاء" لأبي حاتم محمّد بن إدريس الرّازيّ ت/ ٢٧٧ هـ(م)(٣).

١٢- "كتاب الضّعفاء والمتروكين" لأحمد بن شعيب النّسائيّ ت/ ٣٠٣هـ(ط)(٤).

١٣- "الضّعفاء" لأبي محمّد عبد الله بن عليّ بن الجارود النّيسابوريّ ت/ ٣٠٧هـ(م)(٥).

= الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ، ودار القلم، بيروت١٩٨٥م، وبوران الضناويّ، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٤هـ.

(١) حقّقه صبحي السّامرّائيّ، الرّسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ، وعبد العليم البستويّ، الطّحاويّ، بالرّياض، باسم: "الشّجرة في أحوال الرّجال".

(٢) حقّقه سعدي الهاشميّ، المجلس العلميّ، بالجامعة الإسلاميّة، ١٤٠٢هـ، ضمن كتابه: "أبو زرعة الرّازيّ وجهوده في السُّنَّة النّبويّة". وعزاه الزّركليّ في الأعلام ٣/ ٩٩، والعُمريّ في بحوث ص: ٩١ لأبي عثمان سعيد بن عمرو البرذعيّ ت/ ٢٩٢هـ. وهو مُدَوِّنه، وراويه عن أبي زرعة. ينظر: أبو زرعة الرّازيّ ٢/ ٣٧٥-٣٧٦.

(٣) ذكره الذّهبيّ في المغني ١/ ٤، وضمّنه كتابَه.

(٤) طبع بتحقيق بوران الضّناويّ، وكمال الحوت، الكتب الثّقافيّة، بيروت، ١٤٠٥هـ، ومحمود إبراهيم، المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ، وعبد العزيز السّيروان، القلم، بيروت، ١٤٠٥هـ.

(٥) اقتبس منه مغلطاي في الإكمال١/ ١٦٩، ٢٥٢،وابن حجر في التّهذيب١/ ١٧٩، ٢/ ٧٦، =

١٤- " كتاب الضّعفاء والمنسوبين إلى البدعة من المحدِّثين والعلل"[(١)] لأبي يحيى زكريّا بن يحيى السّاجيّ ت/ ٣٠٧هـ (م).

١٥- "الضّعفاء" لأبي بشر محمّد بن أحمد بن حمّاد الدّولابيّ ت/ ٣١٠هـ (م)[(٢)].

١٦ — "الضّعفاء" لأبي بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة ت/ ٣١١هـ (م)[(٣)].

١٧ — "الضّعفاء" لأبي جعفر محمّد بن عمرو العقيليّ ت/ ٣٢٢ هـ (ط)[(٤)].

١٨- "الضّعفاء" لأبي نعيم عبد الملك بن محمّد بن عديّ الجرجانيّ ت/ ٣٢٣هـ(م)[(٥)]

= وأكثرا من النّقل عنه.

(١) كذا سَمّاه ابن خير في فهرسته ص: ١٧٨، وابن حجر في معجمه ص: ١٧١، بدون: «من المحدِّثين والعلل». وذكره مغلطاي في الإكمال٨/ ٣٨٠، وابن حجر في التّهذيب٧/ ٢٣٢ باسم: "كتاب الضّعفاء"، وذكراه-أيضًا-باسم: "الجرح والتّعديل". الإكمال١/ ١٨١، والتّهذيب٥/ ٢٥٣، وأكثرا من النّقل عنه جدًّا. ولابن شاقْلا نقولات عنه ثبّتها على تراجم"كتاب المجروحين" لابن حبّان، طبعها خليلُ العربيّ مع كتاب"تعليقات الدّارقطنيّ على المجروحين لابن حبّان"، مكتبة الفاروق، بالقاهرة، ١٤١٤هـ.

(٢) ذكره الذّهبيّ في تاريخه (١٦١-١٧٠ ص: ١٥٢)، والمغني١/ ٥، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٠٨، واقتبس منه مغلطاي في الإكمال١/ ٢٩٣، ٢/ ١٠١، وابن حجر في التّهذيب١/ ٢١١، ٢٢٢، ٢٢٨، وأكثرا من النّقل عنه.

(٣) ذكره الذّهبيّ في المغني ١/ ٤، وينظر: بحوث ص: ٩٢.

(٤) حقّقه عبد المعطي قلعجيّ، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٤هـ، وحمدي السّلفيّ، الصّميعيّ، الرّياض، ١٤٢٠هـ-وهي أفضلهما-، وحُقِّق في أكثر من رسالة علميّة، في أكثر من جامعة، ولم تُنشر، ويحقّق في رسائل ماجستير في كلّيّة الحديث، بالجامعة الإسلاميّة.

(٥) ذكره الخليلي في الإرشاد٢/ ٧٩١، وقال: «عشرة أجزاء»، وعنه الذّهبيّ في التّذكرة٣/ ٨١٧، =

١٩- "الضّعفاء" لأبي العرب محمّد بن أحمد بن تميم الأفريقيّ ت/ ٣٣٣هـ(م)[١].

٢٠- "كتاب الضّعفاء والمتروكين"[٢] لأبي عليّ سعيد بن عثمان بن السّكن ت/ ٣٥٣هـ(م).

٢١- "معرفة المجروحين من المحدِّثين والضّعفاء والمتروكين" لأبي حاتم محمّد بن حبّان البستيّ ت/ ٣٥٤هـ(ط)[٣].

٢٢- "الكامل في ضعفاء الرّجال" لأبي أحمد عبد الله بن عديّ الجرجانيّ ت/ ٣٦٥هـ(ط)[٤].

٢٣- "كتاب الضّعفاء والمتروكين"[٥] لأبي الفتح محمّد بن الحسين الأزديّ

= وينظر: الرّسالة ص: ١٠٨، والهديّة١/ ٦٢٤.

(١) ذكره الذّهبيّ في الميزان ٣/ ٤٥٦، وابن حجر في اللّسان١/ ٣٥٢، ٥/ ٣٦، واقتبس منه مغلطاي في الإكمال ١/ ٦٧، وقال في موضعٍ ١١/ ١٠٩: «ذكره أبو العرب في النّسخة الكبرى من "كتاب الضّعفاء"»، وابن حجر في التّهذيب ١/ ١٢٤، وأكثرا من النّقل عنه، وله "ثقات الرّجال وضعفائهم"-تقدّم-.

(٢) كذا سمّاه ابن خير في فهرسته ص: ١٧٩، وقال: «ولم يتمّ تأليفه»، واقتبس منه مغلطاي في الإكمال٤/ ٢٢٦، وابن حجر في التّهذيب٣/ ٦٨، وذكره السّخاويّ في الفتح٤/ ٤٣٢، والإعلان ص: ٢١٩.

(٣) حقّقه عزيز القادريّ، العزيزيّة، بالهند، ١٣٩٧م، ومحمود إبراهيم، الوعي، حلب، ١٤٠٢هـ، وحمدي السّلفيّ، الصّميعيّ، الرّياض، ١٤٢٠هـ، وحُقِّق في رسائل علميّة في الجامعة الإسلاميّة، وللدّارقطنيّ تعليقات عليه، مطبوع؛ تقدّم في كتب الجرح والتّعديل.

(٤) سيأتي الكلام عنه مفصّلًا ص: ٤٨٦-٤٩٩.

(٥) كذا سمّاه ابن خير في فهرسته ص: ١٧٩، وابن حجر في معجمه ص: ١٧٢، والرّودانيّ في الصّلة ص: ٢٨٩، قال الذّهبيّ: «أبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنَّف كبير إلى الغاية في =

ت/ ٣٧٤هـ(م).

٢٤- "الضّعفاء" لأبي أحمد محمّد بن محمّد بن أحمد الحاكم الكبير ت/ ٣٧٨هـ(م)[(١)].

٢٥- "الضّعفاء والمتروكون" لأبي الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ ت/ ٣٨٥هـ(ط)[(٢)].

٢٦- "تاريخ أسماء الضّعفاء والكذّابين" لعمر بن أحمد البغداديّ ابن شاهين ت/ ٣٨٥هـ(ط)[(٣)].

٢٧- "الضّعفاء" لأحمد بن عليّ بن عمرو السّليمانيّ البيكنديّ ت/ ٤٠٤هـ. (م)[(٤)].

٢٨- "الضّعفاء" لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم ت/ ٤٠٥هـ(ط)[(٥)].

= المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقًا بنفسه لم يسبقه أحدٌ إلى التّكلّم فيهم، وهو الـمُتكلَّم فيه». الميزان١/ ٥، وينظر: السِّير ١٦/ ٣٤٨، وقال ابن حجر: «الأزديّ لا يعتمد إذا انفرد، فكيف إذا خالف؟!». الهدى ص: ٣٩٠. واقتبس منه الذّهبيُّ، وابنُ حجر، وأكثرا من النّقل عنه، وهذّبه أبو الحسن بن سراقة ت/ ٤١٠ هـ، وراجع فيه الدّارقطنيّ. ينظر: السِّير ١٧/ ٢٨١.

(١) ذكره الذّهبيّ في المغني١/ ٥، وابن بدران في تهذيبه٢/ ٤٣٦، وسمّاه: "كتاب تسمية ضعفاء المحدِّثين". وينظر: بحوث ص: ٩٣.

(٢) حقّقه محمّد الصبّاغ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٠هـ، وموفّق بن عبد الله، المعارف، الرّياض، ١٤٠٤هـ (ماجستير)، وصبحي السّامرّائيّ، الرّسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

(٣) حقّقه عبد الرّحيم القشقريّ، ١٤٠٩ هـ.

(٤) ذكره ابن حجر في التّهذيب ٣/ ٢٧٠، قال الذّهبيّ: «وقفت له على تأليف في أسماء الرّجال، وعلّقت منه». التّذكرة ٣/ ١٠٣٦، وقال-أيضًا-: «رأيتُ للسُّليمانيّ كتابًا فيه حطٌّ على كبارٍ، فلا يُسمع منه ما شذّ فيه». السِّير ١٧/ ٢٠٢.

(٥) ذكره الذّهبيّ في المغني ١/ ٥، والميزان ١/ ٢، وابن حجر في التّهذيب ٣/ ٩٠، =

٢٩- "الضّعفاء" لأبي سعيد محمّد بن عليّ بن عمرو النّقّاش الأصبهانيّ ت/ ٤١٤ هـ (م)[(١)].

٣٠- "الضّعفاء" لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانيّ ت/ ٤٣٠هـ(ط)[(٢)].

٣١- "الضّعفاء" لأبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ ت/ ٤٦٣هـ(م)[(٣)(٤)].

** ومن مظانّ الجرح والتّعديل: بقيّة كتب الرُّواة، وكتب الأحاديث المسندة، والعلل، والنّقد، والتّخريج، وشروح الأحاديث.

= واللّسان ٥/ ٢٣٣، والسّخاويّ في الفتح ٤/ ٤٣٢، وهو جزء من كتابه: "المدخل إلى الصّحيح" -المتقدِّم- كما أفاده العُمريّ. بحوث ص: ٩٣.

(١) ذكره مغلطاي في الإكمال ٢/ ١١٦، وابن ناصر الدّين في التّوضيح ١/ ١٤٨، وقال: ((في جزءٍ، ذكر فيه أسامي مجروحين)).

(٢) حقّقه فاروق حمادة، الثّقافة، بالمغرب، ١٤٠٥هـ؛ وهو مقدّمة كتابه: "المسند المستخرج على صحيح مسلم"، وطبع معه في الكتب العلميّة، ١٤١٧هـ، تحقيق محمّد حسن إسماعيل.

(٣) ذكره الذّهبيّ في المغني ١/ ٥، وينظر: بحوث ص: ٩٣.

(٤) **ومن المصنَّفات في الضّعفاء بعد القرن الخامس:** "تكملة الكامل" لأبي الفضل بن طاهر ت/ ٥٠٧هـ (م). وهو ذيلٌ على "الكامل" لابن عديّ. ذكره الذّهبيّ في الميزان ١/ ٢ وقال: ((لم أَرَه))، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٢١٨، والفتح ٤/ ٤٣٢. و"الحافل في تكملة الكامل" لأبي العبّاس بن الرّوميّة ت/ ٦٣٧ هـ. (م). قال الكتّانيّ: ((مجلّد كبير)). الرّسالة ص: ١٠٩، و"كتاب الضّعفاء والمتروكين" لأبي الفرج بن الجوزيّ ت/ ٥٩٧هـ -مطبوع-، و"ميزان الاعتدال"، و"المغني في الضّعفاء"، و"ديوان الضّعفاء"، و"ذيله"، و"معرفة الرُّواة المتكلّم فيهم بما لا يوجب الرّدّ" كلّها لأبي عبد الله الذّهبيّ ت/ ٧٤٨هـ، وهي مطبوعة، و"ذيل ميزان الاعتدال" للعراقيّ -مطبوع-. قال ابن فهد في اللّحظ ص: ٢٣١: ((لم يُبيِّضه))، و" لسان الميزان" لابن حجر العسقلانيّ ت/ ٨٥٢ هـ -مطبوع-.

المبحث الثّاني: دراسة كتاب "التّاريخ الكبير" للبخاريّ

١ – عنوانه: "التّاريخ الكبير".

٢ –مؤلِّفه: الإمام الحافظ أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ (١٩٤-٢٥٦هـ).

٣– موضوعه: أرَّخ فيه للمحدِّثين، فترجم للصّحابة، والتّابعين فمن بعدهم، وقدّم بترجمةٍ مختصرةٍ للسّيرة النّبويّة. قال المؤلِّف: ((لـمّا طعنتُ في ثمان عشرة جعلت أُصنِّف قضايا الصّحابة، والتّابعين، وأقوالهم؛ وذلك أيّام عبيد الله بن موسى، وصنّفت "كتاب التّاريخ"؛ إذ ذاك عند قبر النَّبيّ ﷺ في اللّيالي المقمرة، وقَلَّ اسمٌ في "التّاريخ" إلّا وله عندي قصّة، إلّا أَنِّي كرهتُ تطويل الكتاب))[(١)]، قال عبد الرّحمن المعلِّميّ: ((كأنّه حاول استيعاب الرُّواة من الصّحابة فمن بعدهم إلى طبقة شيوخه))[(٢)].

٤– قيمته العلميّة: تبوّأ مكانة علميّة كبيرة، وتميّز بميزات جليلة، نبرزها في الأمور الآتية:

---

(١) تاريخ بغداد ٢/ ٧، والسِّير١٢/ ٤٠٣. قال أبو عبد الله الحاكم: ((أخبرني فقيه من فقهائنا، عن أبي عليّ الحسين بن محمّد الماسرجسيّ-رحمنا الله وإيّاه-أنّه قال: قد بلغ رواة الحديث في"كتاب التّاريخ" لمحمّد بن إسماعيل قريبًا من أربعين ألف رجلٍ، وامرأةٍ)) المدخل إلى الصّحيح ص: ١١١، وقال الذّهبيّ: (("تاريخ البخاريّ" يشتمل على نحوٍ من أربعين ألفًا وزيادة)) السِّير ١٢/ ٤٧٠، وقال المعلِّميّ: ((وفي "تاريخ البخاريّ" بضعة عشر ألف ترجمة)) مقدّمة الموضح ١/ ٨، وبلغت تراجمه؛ كما في النّسخة المطبوعة بتحقيق المعلِّميّ: (١٢٣١٥) ترجمة، وقسم الكنى: (٩٩٣)كنية، ومجموع ذلك: (١٣٣٠٨) ترجمة.

(٢) مقدّمة الجرح والتّعديل، صفحة: ط.

أ- مكانة مؤلِّفه العلميَّة، وجلالته في الفنّ(١).

ب- عناية مؤلِّفه به، ومعاودته النّظر فيه، قال البخاريّ: ((هؤلاء لم يفهموا كيف صنّفتُ "كتاب التّاريخ"، ولا عرفوه؛ صنّفتُه ثلاث مرّات، وصنّفتُ جميع كتبي ثلاث مرّات))(٢).

ج- يُعدُّ من أمّهات الكتب المصنّفة في تاريخ الرُّواة، والجرح والتّعديل.

د- من أوائل الكتب الموسوعة في هذا الفنّ، مع علوّ إسناد مؤلِّفه.

(١) قال التّرمذيّ: ((ولم أَرَ أحدًا بالعراق، ولا بخراسان في معنى العلل، والتّاريخ، ومعرفة الأسانيد كثير أحد أعلم من محمّد بن إسماعيل)) الجامع ٥/ ٧٣٨، وقال أحمد بن حمدون: ((رأيت محمّد بن إسماعيل في جنازة سعيد بن مروان، ومحمّد بن يحيى الذّهليّ يسأله عن الأسامي، والكنى، والعلل، ومحمّد بن إسماعيل يَمُرُّ فيه مثل السّهم، كأنّه يقرأ: قل هو الله أحد)) تاريخ بغداد ٢/ ٣١، والسِّير ١٢/ ٤٣٢، وقال إبراهيم الخواص: ((رأيت أبازرعة كالصّبيّ جالسًا بين يدي محمّد بن إسماعيل، يسأله عن علل الحديث)) السِّير ١٢/ ٤٠٧، وطبقات الشّافعيّة ٢/ ٢٢٢، وقال أحمد بن حمدون القصّار: ((سمعت مسلم بن الحجّاج-وجاء إلى محمّد بن إسماعيل البخاريّ فقبّل بين عينيه-وقال: دعني حتّى أُقبِّل رجليك، يا أستاذ الأستاذين، وسيِّد المحدِّثين، وطبيب الحديث في علله)). تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٢، والسِّير ١٢/ ٤٣٢.

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ٧، والسِّير١٢/ ٤٠٣. قال المعلِّميّ: ((يعني -والله أعلم-: أنّه يُصنِّف الكتاب، ويخرجه للنّاس، ثمّ يأخذ فيزيد في نسخته، ويصلح، ثمّ يخرجه ثانية، ثمّ يعود يزيد، ويصلح، حتّى يخرجه الثّالثة، وهذا ثابت لـ"التّاريخ الكبير")). مقدّمة الموضح ١/ ١٠-١١. وقال- أيضًا-: ((معنى هذا: أنه بدأ فقيَّد التّراجم بغير ترتيب، ثمّ كرَّ عليها فرتَّبها على الحروف، ثمّ عاد فرتّب تراجم كلّ حرفٍ على الأسماء: باب إبراهيم، باب إسماعيل، وهكذا)). المرجع السّابق. وتأمّل- رحمك الله- كيف أنّ الأئمّة -مع بلوغهم الأهليّة في العلم والتّأليف- يتأنّون في إخراج كتبهم، فلا يستعجلون، ويعيدون النّظر فيها مرّة بعد أخرى، على خلاف عمل بعض أهل العصر.

هـ- اعتمده الأئمّة، وتواردوا على النّقل منه، وأكثروا الإفادة منه، والعزو إليه[(١)].

و- اكتسب قبولًا شاسعًا عند الأئمّة المتقدِّمين، والمتأخِّرين، ونال شهرةً واسعةً سارت بها الرُّكبان.

ز- كثرة نسخه.

ح- عنايته بنقد الرّوايات، وتعليلها، واهتمامه بقضايا السّماع بين الرُّواة.

ط- ثناء العلماء عليه، ومن ذلك: قال البخاريّ: ((أخذ إسحاق بن راهويه"كتاب التّاريخ" الّذي صنّفتُ، فأدخله على عبد الله بن طاهر، فقال: أيّها الأمير، أَلَا أريك سِحْرًا؟ ، قال: فنظر فيه عبد الله بن طاهر، فتعجّب منه، وقال: لست أفهم تصنيفه))[(٢)]، وقال أبو العبّاس بن سعيد: ((لو أنّ رجلًا كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن "كتاب التّاريخ" تصنيف محمّد بن إسماعيل البخاريّ))[(٣)]، وقال أبو عبد الله الحاكم: ((معرفة أسامي المحدِّثين، وقد كفانا أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا النّوع، فشفى بتصنيفه فيه، وبيَّن ولَخَّص))[(٤)]، وقال التّاج السّبكيّ: ((لم يسبق إليه، ومَن أَلَّف بعده شيئًا من التّاريخ، أو الأسماء، أو الكنى

---

(١) قال التّرمذيّ: ((وما كان فيه[أي: "جامعه"]من ذكر العلل في الأحاديث والرّجال، والتّاريخ، فهو مِمّا استخرجته من "كتاب التّاريخ")). الجامع ٥/ ٧٣٨.

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ٧، والسِّير ١٢/ ٤٠٣.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ٨.

(٤) المعرفة ص: ٥٣٠.

لم يستغنِ عنه))[١]، وقال المعلِّميّ: ((" لتاريخه" أهمّيّته الكبرى، ومزاياه الفنّيّة، وقد أعظم شيوخُه، ومن في طبقتهم"تاريخَه"))[٢].

٥- **طريقة ترتيبه**: نصّ المؤلِّف عليها، فقال: ((هذه الأسامي وُضعت على: ا، ب، ت، ث، وإنّما بُدئ بمحمّد من بين حروف: ا، ب، ت، ث؛ لحال النَّبيّ ﷺ، لأنّ اسمه محمّد ﷺ فإذا فرغ من المحمّدين ابتدئ في الألف، ثمّ الباء، ثمّ التّاء، ثمّ الثّاء، ثمّ يُنتهى بها إلى آخر حروف: ا، ب، ت، ث، وهي: ي، والميم تجيئك في موضعها، ثمّ هؤلاء المحمّدون على: ا، ب، ت، ث، على أسماء آبائهم؛ لأنّها قد كثرت إلّا نحو من عشرة أسماء، فإنّها ليست على: ا، ب، ت، ث؛ لأنّهم من أصحاب النَّبيّ ﷺ))[٣].

ونجمل طريقة ترتيبه في العناصر الآتية:

أ- رتّب التّراجم على حروف المعجم؛ مُراعيًا الحرف الأوّل في الاسم الأوّل فقط؛ كما هي طريقة المتقدّمين.

ب- بدأ كتابه بترجمةٍ مختصرةٍ للسّيرة النّبويّة؛ كما هي عادة بعض المحدِّثين.

ج- قدَّم من اسم محمّد؛ لحال النَّبيّ ﷺ، وموافقةً لاسمه.

د- يرتّب الأسماء الّتي يكثر التّسمّي بها؛ كمحمّد، وعبد الله، وعبد الرّحمن حسب أوائل آبائهم -كما تقدَّم عند المؤلِّف-.

هـ- يُقدِّم الصّحابة في الأسماء عامّةً، وأمّا في الأسماء الّتي يكثر التّسمِّي بها

---

(١) طبقات الشّافعيّة ٢/ ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) مقدّمة الجرح والتّعديل صفحة: ط، ي.

(٣) التّاريخ الكبير١/ ١١.

فللبخاريّ طريقتان في تقديم الصّحابة:

الأولى: تارةً يُقدِّمهم دون النّظر في أوائل أسماء آبائهم؛ كما فعل فيمن اسمه: محمّد، فإنّه قدّمهم، ثمّ ذكر من جاء بعدهم حسب أوائل أسماء آبائهم، وكذا فعل فيمن اسمه: عبد الله، وعبد الرّحمن، وعمر، قال العراقيّ: ((عادته تقديم ذكر الصّحابة في أوَّل كلِّ بابٍ))(١)، وقال المزّيّ –مبيِّنًا منهج البخاريّ-: ((وقال البخاريّ في حرف السّين من آباء من اسمه عبد الله بعد إفراده ذكر الصّحابة في بابٍ على حِدة))(٢)، وقال المعلِّميّ: ((وقد علم من ترتيب المؤلِّف أنّه في الأسماء الّتي يرتّبها على الحروف يُقدِّم أسماء الصّحابة مع صرف النّظر عن ترتيب الحروف في الآباء، ثمّ يبدأ بتراجم الحروف، فيذكر تراجم من بعد الصّحابة، وقد تقدَّم ذلك في بابيْ: سليمان وسعد، فتدبّر. والله أعلم))(٣).

الثّانية: وتارةً لا يقدِّمهم، بل يذكرهم مع بقيَّة الرُّواة حسب أوائل أسماء آبائهم؛ كما فعل فيمن اسمه: جابر، وجعفر.

و- يعتني بذكر الأسماء الّتي يكثر التّسمِّي بها في أوّل الحرف، ولم يلتزم ذلك.

ز- يراعي في الأسماء تقديم الأقدم فالأقدم، فيبدأ بالصّحابة، ثمّ التّابعين، ثمّ من بعدهم لكن هذا في الاسم الواحد، أو الحرف؛ ولذا لا يُعدّ هذا تقسيمًا على الطّبقات(٤).

---

(١) التّقييد ٢/ ١٢٠١.

(٢) تهذيب الكمال ١٥/ ١١.

(٣) التّاريخ الكبير ٤/ ٨٧ ح ٢.

(٤) قال ابن أبي حاتم: ((أدخل محمّد بن إسماعيل البخاريّ في كتاب الطّبقات من"التّاريخ"في باب: =

ح- يذكر في آخر الأسماء -غالبًا-: ((باب من أفناء[1] النّاس))؛ وهم مَنْ لا يُعرف بأبيه، ولذلك قد يقول: ((باب من أفناء النّاس؛ مِمّن لا يُعرف بأبيه))[2]، ويُذكر باسمه فقط، أو اسمه ونسبته، أو اسمه وكنيته، وهذا غير الأفراد والوحْدَان الّتي يختم بها الحروف فيقول: ((باب الواحد)).

ط- يختم الحروف بذكر الأفراد فيها؛ وهي: الأسماء الّتي لا يُسمّى بها إلّا واحدٌ، ويقول: ((باب الواحد)).

ي- بعد أن فرغ من الأسماء، ذكر من لا يُعرف له اسمٌ، ويعرفون بآبائهم، كابن الأسقع، ورتَّبهم على المعجم في أسماء آبائهم.

ك- إذا كان الرّاوي يُذكر بأكثر من وجهٍ فيذكره في أكثر من موضع، مثاله: محمّد بن إسحاق الكرمانيّ، ويُعرف -أيضًا- بمحمّد بن أبي يعقوب، ذكره في موضعين، وإذا وقع اختلافٌ في اسمه بيّنه، وربما ساق الأسانيد الّتي ورد فيها الاختلاف.

ل- لم يترجم للنِّساء.

= من كان يسمّى: رباح، من الطّبقة الأُولى من "التّاريخ": رباح بن الرّبيع الأسيديّ)). علل الحديث١/ ٣٤٤. ولم يرتّب البخاريُّ كتابه على الطّبقات، إلّا على معنى تقديم الأقدم فالأقدم في الحرف الواحد أو الاسم.

(١) قال ابن حجر: ((الأفناء بالفاء والنون، ممدود، جمع فِنْو -بكسر الفاء وسكون النون-، يقال: فلان من أفناء النّاس إذا لم تُعيَّن قبيلتُه)). الفتح٦/ ٢٦٤. وينظر: حاشية الرّفع والتّكميل ص: ٥٦٣.

(٢) التّاريخ الكبير ١/ ٣٣٧.

م- ختم كتابه بالكنى، ورتّبها على المعجم[(١)].

---

(١) هل "الكنى" من "التّاريخ الكبير" أم هو مستقلّ؟ فيه احتمالان. قال المعلِّميّ: ((وُجد في آخر المجلّد الرّابع من النّسخة الآصفيّة زيادة مشتملة على الكنى لا توجد في الإسلامبوليّة، مع أنّ في آخر الإسلامبوليّة ما لفظه: ((كمل جميع كتاب"التّاريخ الكبير". . .))؛ وذلك صريح في أنّ أبواب الكنى المتّصلة بآخر النّسخة الآصفيّة كتاب مستقل عن "التّاريخ"، ولكن الّذى تبيّن لنا بإمعانٍ النّظر: أنّ هذا الجزء المشتمل على الكنى تأليف البخاريّ قطعًا، وأنّه إنْ لم يكن قطعة من"التّاريخ"، فهو تتمّة له)). خاتمة تحقيق التّاريخ الكبير ٨/ ٩٤. ولا ريب أنّ "الكنى" من تأليف البخاريّ، لكن الاحتمال القائم في كونه مستقلًّا، أم من "التّاريخ الكبير"، ويُستدلّ للثّاني بالآتي:

١- ما ورد في النّسخة الآصفيّة.

٢- صنيع ابن أبي حاتم فإنّه اقتفى أثر البخاريّ في التّرتيب-غالبًا-وقد ذكر الكنى آخر كتابه، وربّما قال: ((كذا قال البخاريّ في كتابه. . .)).

٣- قول ابن القطّان: ((البخاريّ ذكره في الكنى المجرّدة من"تاريخه"، وهو جزء، ولم يقع إلينا في نسخ "التّاريخ")). بيان الوهم والإيهام ٥/ ٤١. وهذا يدلّ على أنّ الكنى قد خلا من بعض نسخ "التّاريخ". ويبدو أنّ المعلِّميّ يميل إلى هذا؛ حيث قال في خاتمة بحثه في هذا: ((وبالجملة: فعبارة الحاكم أبي أحمد: ((علم أنّه منقول من كتاب محمّد))، وأراد ما يشمل أصل "التّاريخ"، وهذا الجزء، مع ما يدلُّ عليه صنيع ابن أبي حاتم-كما تقدّم- ظاهر في أنّ هذا الجزء إن لم يكن من "التّاريخ"، فهو تتمّة له. والله أعلم)). خاتمة تحقيق التّاريخ الكبير٨/ ٩٧، وذهب إلى هذا: العُمريّ في بحوث ص: ١٣٢، ومحمّد الزّهرانيّ في علم الرّجال ص: ١٩٢ح ١. والّذي يظهر -والعلم عند الله-أنّه تأليفٌ مستقلٌّ، ويدلّ على ذلك:

١- ما ورد في النّسخة الإسلامبوليّة.

٢- ذِكْرُهم"كتاب الكنى" ضمن مصنَّفات البخاريّ. =

٦ - **منهجه في التّراجم**: تشتمل عناصر تراجمه على الآتي:

أ- اسم الرّاوي، ونسبه، ونسبته، وكنيته، وقلّما يطيل في ذكر النَّسب.

ب- يذكر -أحيانًا- بعض شيوخه، وتلاميذه.

ج- يسوق بعض مرويّاته، وقد يطيل في إيرادها، ويتعقّبها بالنّقد، والتّعليل، ويعتني بذلك أيَّما عناية، وقد بلغت الأحاديث الّتي نقدها أكثر من أربعة آلاف حديثٍ، وهذا العدد أكثر مِن الرّواة الّذين تكلّم فيهم، فإنّهم يقلّون عن ألفي راوٍ؛ بينما الّذين سكت عنهم، ولم يُبيِّن حالهم جرحًا أو تعديلًا يزيدون على أحد عشر ألف راوٍ[١]، وكما نتبيّن من هذه الرِّوايات ضبط الرّاوي، فنستفيد منها -أيضًا- مكانته في العلم.

د- يذكر سِنيّ الوفيات -أحيانًا-، وبلغ ذلك عنده في التّراجم بنسبة: ٥٪ تقريبًا، وسِنيّ الولادة لا تزيد على: ٠،٣ ٪[٢].

= ٣- تسمية ابن حجر له: بـ"الكنى المفردة". الإصابة ٤/ ٤٣، ٩٣، ١٠٣، وتارة: "الكنى المجرّدة". الإصابة ٤/ ١٩٥، ١٩٨، والتّهذيب ١٢/ ١٧٩، ٢٣٠.

٤- قول الحاكم أبي أحمد: «ومن تأمّل كتاب مسلم في "الكنى" علم أنّه منقولٌ من كتاب محمّد». ينظر: التّهذيب ٥/ ٣١٤.

٥- اختلاف رواة الكتابيْن: "التّاريخ"، و"الكنى". والله أعلم. ويراجع في هذا خاتمة تحقيق التّاريخ الكبير ٨/ ٩٤-٩٧، و"الأحاديث الّتي أعلّها البخاريّ في "التّاريخ الكبير" لعادل الزّرقيّ (ماجستير) -لم تطبع-.

(١) استفدت هذه الإحصائيّة من: "رواة الحديث الّذين سكت عليهم أئمّة الجرح والتّعديل". لعداب الحمش ص: ٣٢.

(٢) استفدت هذه الإحصائيّة من بحوث ص: ١١٤، مع حاشية ١.

هـ- يُحدِّد أماكن الرُّواة، لا سيما الصّحابة، فيقول-مثلًا-: ((يُعدُّ في البصريِّين))، ((يُعدُّ في الكوفيِّين))، ونحو ذلك، وقد يذكر مشاركتهم في الغزوات، أو الفتوح.

و- لا يُقدِّم معلومات تفصيليّة وافية عن أحوال الرُّاوة، وإن ذكر-أحيانًا- بعض صفاتهم، ووظائفهم الّتي تقلّدوها كالقضاء، وأشار في بعضهم إلى عقائدهم، وآرائهم، ومشاركتهم في بعض الأحداث، أو الفتن، كفتنة مقتل عثمان ﷺ، وموقعة الحرّة؛ مِمّا يُستدلُّ به على معرفة المذهب، والعقيدة.

ز- يذكر رحلات بعض الرُّواة، وتنقّلاتهم في الأمصار، ولقاء بعضهم بعضًا.

ح- ينقل ألفاظ الأئمّة في الحكم على الرُّواة؛ وهذا هو الغالب، وقد يحكم عليهم باجتهاده، ومن ألفاظه: ((ثقة، حسن الحديث، منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر)).

ط- الغالب على تراجم الكتاب خلوّها من الجرح والتّعديل، قال المعلِّميّ: (("تاريخ البخاريّ" خالٍ في الغالب من التّصريح بالحكم على الرُّواة بالتّعديل، أو الجرح))[١]؛ والسّبب في ذلك أنّه مؤلَّفٌ في تاريخ الرُّواة عامّة، وليس خاصًّا بالجرح والتّعديل.

ي- يهتمُّ البخاريُّ بقضايا السّماع بين الرُّواة؛ إثباتًا ونفيًا، ويبرز عنده استعمال لفظ: ((سمع من فلان))، و((سمع منه فلان))، وهو أدلُّ على اللُّقيا من: ((رَوَى))، وأعلّ كثيرًا من الرّوايات بسبب عدم ثبوت السّماع، قال ابن حجر: ((فقد أكثر من تعليل الأحاديث في "تاريخه" بمجرَّد ذلك))[٢]، ويدلُّ على اهتمامه بذلك استعماله

(١) مقدّمة "الجرح والتّعديل" صفحة: ي.

(٢) النّكت ٢/ ٥٩٥.

لفظ: ((سمع)) و((عن)) عند ذكر شيوخ المترجم الواحد؛ كقوله: ((شريح بن عبيد الحضرميّ أبو الصّلت الشّاميّ، سمع معاوية بن أبي سفيان ﷺ، وعن فضلة بن عبيد ﷺ))(١)، وقوله: ((خليد بن دعلج، سمع الحسن، وعن ابن سيرين، وسمع عطاء، وقتادة))(٢). قال المعلِّميّ: ((قول البخاريّ-في التّراجم-: ((سمع فلانًا)) ليس حكمًا منه بالسّماع، وإنّما هو إخبار بأنّ الرّاوي ذُكر أنّه سمع))(٣).

ك- قال المعلِّميّ: ((إخراج البخاريّ الخبر في "التّاريخ" لا يفيد الخبر شيئًا، بل يضرّه؛ فإنّ من شأن البخاريّ أنّ لا يخرج الخبر في"التّاريخ" إلّا ليدلّ على وهن راويه))(٤).

ل-وقال-أيضًا-: ((وللبخاريّ ولوعٌ بالاجتزاء بالتّلويح عن التّصريح؛ كما جَرَى عليه في مواضع من"جامعه الصّحيح"؛ حرصًا منه على رياضة الطّالب، واجتذابًا له إلى التّنبُّه، والتّيقُّظ، والتّفهُّم))(٥).

م- تعرّض في أثناء كتابه لذكر بعض المعلومات والأحداث التّاريخيّة.

ن- تتراوح تراجمه بين الطّول والقصر، والغالب القصر.

س- يتعقّب أوهام من قبله.

---

(١) التّاريخ الكبير ٤/ ٢٣٠.

(٢) السّابق ٣/ ١٩٩.

(٣) حاشية الموضح ١/ ١٢٨ رقم ١.

(٤) حاشية "الفوائد المجموعة" ص ١٦٧- ١٦٨ رقم ٣.

(٥) مقدّمة تحقيق الموضح ١/ ١٤.

٧ - **منهجه في الجرح والتّعديل، ومصطلحه في بعض ألفاظه:** يتوقّى البخاريّ، ويتورّع في الحكم على الرُّواة، ويتحاشى استعمال الألفاظ الحادّة في الجرح، ولا يبالغ في استعمال ألفاظ التّوثيق، وهو من الأئمّة المعتدلين، وله اصطلاحات خاصّة في بعض الألفاظ. قال ورّاقه: ((سمعته يقول: لا يكون لي خصمٌ في الآخرة. فقلت: إن بعض النّاس ينقمون عليك "التّاريخ"، ويقولون: فيه اغتياب النّاس، فقال: إنّما روينا ذلك روايةً، لم نقله من عند أنفسنا، قال النَّبيُّ ﷺ: ((بئس أخو العشيرة))، قال ورَّاقه: وسمعته، يقول: ما اغتبت أحدًا قطّ؛ منذ علمتُ أنّ الغيبة تضرّ أهلها))[1]. وعلّق الذّهبيّ على قول البخاريّ:((إنِّي أرجو أنْ ألقى الله،ولا يحاسبني أنّي اغتبتُ أحدًا))[2] فقال: ((صدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومن نظر في كلامه في الجرح والتّعديل، علم ورعه في الكلام في النّاس، وإنصافه فيمن يُضعِّفه، فإنّه أكثر ما يقول: ((منكر الحديث))، ((سكتوا عنه))، ((فيه نظر))، ونحو هذا، وقلَّ أن يقول: ((فلانٌ كذّاب))، أو((كان يضع الحديث))، حتّى إنّه قال: ((إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متّهم واهٍ))؛ وهذا معنى قوله: ((لا يحاسبني الله أنّي اغتبت أحدًا))؛ وهذا–والله–غاية الورع))[3]، وقال ابن حجر: ((البخاريّ في كلامه على الرّجال في غاية التّحرّي، والتّوقِّي، ومن تأمّل كلامه في الجرح والتّعديل علم ورعه، وإنصافه))[4]، ثمّ ذكر نحوًا مِمّا ذكره الذّهبيّ[5]، وقال

(١) تغليق التّعليق ٥/ ٣٩٧.

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ١٣، والسِّير ١٢/ ٤٣٩.

(٣) السِّير ١٢/ ٤٣٩-٤٤١.

(٤) تغليق التّعليق ٥/ ٣٩٧، وينظر: الهدى ص: ٤٨٠.

(٥) وزاد: ((بل إذا قال ذلك عَزَاه إلى غيره؛ بقوله: ((كذبّه فلان))، ((رماه فلان بالكذب).

ابن كثير: ((البخاريّ لطيف العبارة في التّجريح، فليعلم ذلك))(١)، وقال البخاريّ: ((من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحلُّ الرّواية عنه))(٢)، وقال الذّهبيّ: ((عادَتُه إذا قال: ((فيه نظر))؛ بمعنى أنّه متَّهم، أو ليس بثقة، فهو عنده أسْوَأُ حالًا من الضّعيف))(٣)، وقال-في قوله في الرّجل: ((في حديثه نظر))-: ((وقلَّ أنْ يكون عند البخاريّ رجلٌ فيه نظر إلّا وهو متَّهم))(٤)، وقال الدّولابيّ-في قول البخاريّ: ((سكتوا عنه))(٥)-: ((يعني: تركوه))(٦)، وقال الذّهبيّ: ((البخاريّ قد يطلق على الشّيخ:

(١) اختصار علوم الحديث ص: ٨٩. باختصار يسير.

(٢) ينظر: تغليق التّعليق ٥/ ٣٩٧.

(٣) الموقظة ص: ٨٣، وينظر: الميزان ٢/ ٤١٦، وحاشية رقم: ٤ و٦.

(٤) الميزان ٣/ ٥١-٥٢. وقال المعلِّميّ: ((ولم يقل البخاريّ-في الحنينيّ-: ((فيه نظر))، إنّما قال: ((في حديثه نظر))، وبينهما فرق؛ فقوله: ((فيه نظر))تقتضي الطّعن في صدقه، وقوله: ((في حديثه نظر)) تشعر بأنّه صالحٌ في نفسه، وإنّما الخلل في حديثه؛ لغفلةٍ، أو سوء حفظ)). التّنكيل ص: ٤١٣. وهذا التّفسير يخالف ما تقدّم نقله عن البخاريّ، وما قاله الذّهبيّ أعلاه. وقال ابن حجر-في راوٍ-: ((ذكره ابن عديّ في"الكامل"، وحكى عن البخاريّ أنّه قال: ((في إسناده نظر، ويختلفون فيه))، ثمّ شرح ابن عديّ مراد البخاريّ؛ فقال: يريد أنّه لم يسمع من مثل ابن مسعود، وعائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وغيرهما، لا أنّه ضعيف عنده)). الهدى ص: ٣٩١-٣٩٢.

(٥) التّاريخ الكبير ١/ ٣٣٦.

(٦) ينظر: الكامل لابن عديّ١/ ٢٢٧، وتهذيب الكمال٢/ ٢٤٣، وقال الذّهبيّ: ((قول البخاريّ: ((سكتوا عنه)) ظاهرها أنّهم ما تعرّضوا له بجرحٍ، ولا تعديلٍ، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء؛ أنّها بمعنى: تركوه)) الموقظة ص: ٨٣، وقال ابن كثير: ((البخاريّ إذا قال في الرّجل: ((سكتوا عنه))، أو: ((فيه نظر))؛ فإنّه يكون في أدنى المنازل، وأردئها عنده، ولكنّه لطيف العبارة في التّجريح، فليعلم ذلك)) اختصار علوم الحديث ص: ٨٩، وقال العراقيّ: (فلان فيه نظر))، و((فلان سكتوا عنه))، هاتان العبارتان يقولهما البخاريّ فيمن تركوا حديثه)) شرح التّبصرة ١/ ١٢٤.

((ليس بالقويّ))؛ ويريد أنّه ضعيف))[١]، وقال عبد الحقّ الأشبيليّ -في تبيين مراد البخاريّ بقوله في راوٍ:((مقارب الحديث))-:((يريد أنّ حديثه يقرب من حديث الثّقات؛ أي: لا بأس به))[٢]، وسكوت البخاريّ عن الرّاوي لا يُعدُّ توثيقًا له، قال العُمريّ: ((وقد عدّ البعضُ سكوته عن الرّاوي توثيقًا له، ولا يُسلّم له ذلك على إطلاقه، بل قد ذهب الحافظ ابن حجر -وهو أحسن من استقرأ البخاريّ- إلى عدم اعتبار سكوته عن الرّاوي توثيقًا له، فقال -عند الكلام عن يزيد بن عبد الله بن مغفّل-: ((قد ذكره البخاريّ في "تاريخه" فسمّاه: يزيد، ولم يذكر فيه هو، ولا ابن أبي حاتم جرحًا؛ فهو مستور[٣]))[٤]،وقال ابن عديّ:((وقد بيَّنتُ مراد البخاريّ أن يذكر كلَّ راوٍ، وليس مراده أنّه ضعيف، أو غير ضعيف، وإنّما يريد كثرة الأسامي؛ ليذكر كلّ من رُوي عنه شيئًا كثيرًا، أو قليلًا، وإن كان حرفًا))[٥].

٨- **نماذج من تراجمه**: قال البخاريّ: ((محمّد بن أبي أيّوب أبو عاصم الثّقفيّ،

---

(١) الموقظة ص: ٨٣.

(٢) الصّلاة والتّهجّد ص: ١٧٠.

(٣) النّكت ٢/ ٧٦٩.

(٤) بحوث ص: ١١٥، ولعداب الحمش: "رواة الحديث الّذين سكت عليهم أئمّة الجرح والتّعديل بين التّوثيق والتّجهيل" -مطبوع-، وله: "حكم رواة الحديث الّذين سكت عنهم أئمّة الجرح والتّعديل". نشر في مجلّة الجامعة الإسلاميّة عدد (٥٣)، ١٤٠٢هـ.

(٥) الكامل ٢/ ٧٨٧. وبنحوه ذكره في مواضع. ومنها: قوله: ((وقد بيّنت أنّ مراد البخاريّ: ذكر من اسمه عبد الرّحمن، أو غيره من الأسامي؛ لئلّا يسقط عليه من يسمّى بهذا الاسم، وليس مراده ضعفهم، أو صدقهم)). الكامل ٤/ ١٦٢٥، وقوله: ((وليس مراد البخاريّ: أنّه ضعيف، أو قويّ، ولكن أراد التّرجمة)). الكامل ٤/ ١٦١٤.

سمع قيس بن مسلم الجدليّ، والشّعبيّ، سمع منه خلاد بن يحيى، ووكيع، قال لنا أبو نعيم: حدّثنا محمّد بن أبي أيّوب، حدّثني عثمان بن أبي شيبة، قال: حدّثنا ابن إدريس، عن محمّد بن أبي أيّوب، عن هلال بن أبي حميد، عن أبي معبد عبد الله بن عكيم الجهنيّ، قال: لا أعين على دم خليفة بعد عثمان رضي الله عنه، قيل له: وأعنت على دمه؟ فقال: إنّي لأَرَى ذكر مساوي الرّجل عونًا على دمه. حديثه في الكوفيّين))[1]. وقال: ((محمّد بن إسماعيل الضّبيّ، قال لي إسحاق: عن أبي الحسن عليّ بن حميد الدّهكيّ، عن محمّد بن أبي المُعلَّى العطّار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس رضي الله عنهما قال رجل للنّبيّ ﷺ: علّمني عملًا أدخل الجنَّة، قال: «كن مؤذّنًا، أو إمامًا، أو بإزاء الإمام»، قال أبو عبد الله: منكر الحديث لا يتابع على هذا))[2]. وقال: ((محمّد بن الحسن، عن عبد العزيز بن محمّد، ومالك بن أنس، عنده مناكير؛ وهو ابن زبالة حجازيّ مخزوميّ مولاهم، قال ابن معين: كان يسرق الحديث))[3].

٩ – ما انتقد عليه:

أ- قال أبو العبّاس بن عقدة: ((قد يقع لمحمّد بن إسماعيل الغلط في أهل الشّام؛ وذاك أنّه أخذ كتبهم، فنظر فيها، فربّما ذكر الواحد منهم بكنيته، ويذكره في موضعٍ آخر باسمه ويتوهّم أنّهما اثنان))[4]، وقال أبو أحمد الحاكم: ((وربّما يقع له الخطأ، لا سيما في

(١) التّاريخ الكبير ١/ ٣١-٣٢.

(٢) السّابق ١/ ٣٧.

(٣) السّابق ١/ ٦٧.

(٤) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٢، والتّذكرة ٢/ ٥٨٩.

الشّاميِّين))[١]، وقال ابن رجب: ((البخاريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقع له أوهام في"تاريخه"في أخبار أهل الشّام))[٢]، وقال الذّهبيّ: ((والبخاريّ ليس بالخبير برجال الشّام))[٣].

ب- لأبي زرعة، وأبي حاتم الرّازيّان انتقادات، واستدراكات عليه، جمعها ابنُ أبي حاتم في كتابه: "بيان خطأ محمّد بن إسماعيل البخاريّ في "تاريخه""[٤]، ودرس المعلِّميُّ هذه الانتقادات، والاستدراكات، وبيَّن أنّه لا يَرِدُ على البخاريّ منها إلّا الشّيء اليسير[٥].

---

(١) قاله في كتابه: "الكنى"-ترجمة أبي عمران الأنصاريّ-، أفاده ابن حجر في: التّهذيب ١٢/ ٢٠٣.

(٢) جامع العلوم والحكم ص: ٢٥٣.

(٣) تاريخه (١٠١-١٢٠هـ ص: ٣٥٤).

(٤) حقّقه عبد الرّحمن المعلِّميّ، المعارف، الهند، ١٣٨٠هـ، وصُوِّر عنها في الكتب الثّقافيّة، بيروت.

(٥) ينظر: مقدّمة تحقيق "بيان خطأ محمّد بن إسماعيل البخاريّ في تاريخه" صفحات: ج، د، و. وقد جعل هذه التّعقّبات على أضرب؛ وهي: الأَوّل: ما كان في "التّاريخ" على الصّواب -وقد أشار الخطيب البغداديّ إلى ذلك-، ولعلّ هذا أكثر من النّصف، ومردُّ ذلك على النّسخة الأُولى التى أخرجها البخاريّ، وقال أبو حاتم في مواضع: ((وإنّما هو غلط من الكاتب)). الثّاني: ما كان في بعض النّسخ على ما تعقّباه، وفي بعضها على الصّواب، والأمر في هذا محتمل، ولا يُجزم بنسبة الغلط للبخاريّ، بل ربّما كان من النّسّاخ لا سيما ما يكثر التّصحيف فيه؛ كسعير وسعد. الثّالث: ما وقع في موضعٍ على ما تُعقّب، وفي موضعٍ آخر منه على الصّواب، وهذا قريب من الذى قبله، لكن إذا حكاهما، وكانا من وجهين مختلفين فالخلاف مِمّن فوقه، وقد يُرجِّح تصريحًا، أو إيماءً، وقد يسكت، ولا يُعدُّ هذا خطأً، والبخاريّ معروف بشدّة التّثبّت. الرّابع: ما هو في "التّاريخ" على ما تُعقِّب فقط، والأمر في هذا محتملٌ، ولا سيما عند انفراد نسخة واحدة به، وفيما يغلب فيها تصحيف النّسّاخ. وما صحّت نسبته إلى البخاريّ؛ فالغالب أنّه كذلك سمعه، =

ج- وكذلك تعقّبه الخطيبُ البغداديّ في كتابه: "موضح أوهام الجمع والتّفريق"[(١)] فيما هو من موضوع كتابه؛ وهو الجمع والتّفريق بين الرُّواة، وبلغت(٧٤) موضعًا، ودرسها المعلِّميّ، وبيّن أنّه لا يلزم البخاريّ منها إلّا اليسير[(٢)].

د- ولعبدالغني بن سعيد الأزديّ ت/ ٤٠٩هـ، "مجلس من أوهام أبي عبد الله البخاريّ في تاريخه الكبير"، وهي مواضع قليلة[(٣)].

= فإن كان خطأ فهو مِمّن قبله، وما كان منه يكون أمره هيّنًا، وقد يكون الصّواب معه، والخطأ من أبي زرعة، وقضى أبو حاتم بذلك في مواضع، واستقرأ المعلِّميُّ خمسين موضعًا من أوّل الكتاب، فوجد أنّه لا يتّجه نسبة الخطأ إلى البخاريّ إلّا في موضعٍ واحدٍ. والخطأ في جميع ما سبق ليس الّذي يخدش في الثّقة فيزحزحه عن درجة الضّبط والإتقان، وإنّما الخطأ الاجتهاديّ الّذي يوقع فيه اشتباه الحال، وخفاء الدّليل، وما يكون من ذلك؛ مِمّا يسوّغ أنْ يُعدَّ خطأً في الرّواية، فهو أمرٌ هيّنٌ لا يسلم من مثله أحد من الأئمّة. وفائدة كتاب ابن أبي حاتم هذا: أنّ كلّ ما في "التّاريخ" مِمّا لم يعترضه الرّازيّان فهو على ظاهره من الصّحّة بإجماعهم، ومثله بل أَوْلى ما ذكرا أنّه الصّواب، وحكيا عن"التّاريخ"خلافه، والموجود في نسخ "التّاريخ" ما صوّباه.

(١) سيأتي ذكره ص: ٨٤٤.

(٢) ينظر: مقدّمة تحقيق الموضح ١/ ٨-٩. حيث أوضح أنّها مواضع يسيرة لا تُعدُّ شيئًا مع كثرة تراجم الكتاب، والوهم فيها ليس من قبيل الوهم الناشئ عن غفلةٍ أو نسيانٍ؛ مِمّا يخدش في الحفظ والضّبط، وإنّما من قبيل الخطأ في الاجتهاد، ومنه ما كان الوهم فيه من نسخة الخطيب، أو فهم مصطلح البخاريّ وإشارته. قال المعلِّميّ: «والمزّيّ وابن حجر يغلب عليهما متابعة ما يذهب إليه الخطيب في كتابه هذا». حاشية الموضح ١/ ٢١٢، وقال-أيضًا-: «ومِمّا يجب التّنبّه له: أنّ المزّيّ وابن حجر وغيرهما قد يقلّدون الخطيب، ويذكرون أنّ البخاريّ وهِمَ، ولا يُبيّنون شيئًا مِمّا بيّنتُه. ولا يذكرون ما استدلّ به الخطيب». المرجع السّابق ١/ ١٤.

(٣) طُبع ملحقًا بآخر النّسخة المطبوعة من "التّاريخ الكبير" في ستّة صفحات ٨/ ٤٥٠-٤٥٥.

الخلاصة فيما انتقد عليه:

أ- يُعدُّ البخاريّ من أئمّة هذا الشّأن المجتهدين.

ب- يقع للبخاريّ ما يقع لغيره من الأئمّة؛ ممّا لا يسلم منه بشرٌ، قال العُمريّ: ((لا شكّ أنّ البخاريّ عالم متضلّع بالرّجال ونقدهم، لكن الأخطاء في الأسماء يقع فيه سائر المتضلّعين في علم الرّجال؛ لكثرتها، وصعوبة ضبطها))(١).

ج- الغالب فيما انتقد عليه يكون الصّواب معه؛ كما نبّه عليه المعلِّميّ(٢)؛ وهو أفضل من تولّى الدِّفاع عن البخاريّ، وانتصر له؛ فيما انتقد عليه(٣).

د- وقوع الأخطاء القليلة مع كثرة الرُّواة، وانتشارهم، وتعدّد أمصارهم دليلٌ ظاهرٌ على متانة ضبط البخاريّ، وجودة حفظه، وسيلان ذهنه، وسعة اطّلاعه، ولا يقع مثله إلّا للقلائل.

هـ- الخطأ هنا ليس من قبيل الخطأ النّاشئ عن غفلةٍ، أو نسيان؛ ممّا يخدش في الحفظ والضّبط ويحطّ من رتبة الثّقة، وإنّما من قبيل الخطأ في الاجتهاد؛ الّذي لا يسلم منه أحدٌ البتّة إلّا المعصوم ﷺ.

و- حصول بعض الخطأ للبخاريّ في بعض الرُّواة الشّاميِّين لا يجعل منه قاعدة في ردّ كلامه فيهم، بل يكون من جملة القرائن الّتي يستأنس بها عند المعارضة، لا سيما

(١) بحوث ص: ١١٥.

(٢) ينظر ص: ٤٥٤ ح ٥، وص: ٤٥٥ ح ٢.

(٣) في مقدّماته وحواشيه على "التّاريخ الكبير"، و"بيان خطأ البخاريّ في تاريخه"، و"موضح أوهام الجمع والتّفريق". وغيرها.

مع أئمّة أهل البلد نفسه.

ز- ما لم ينتقد فيه البخاريّ فالأمر فيه عندهم على الاتّفاق.

ولكلٍّ من أبي الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ، وأبي بكر بن المحبّ ذيلٌ عليه في المحَمّدِين خاصّة(١)(٢).

١٠ - طبعاته(٣): طبع أكثر من طبعة؛ وهي:

(١) ذكرهما السّخاويّ في الإعلان ص: ٢٢٠، ٢٢٢.

(٢) **ممّا كُتِب حول "التّاريخ الكبير"، ورجاله، وأحاديثه من رسائل أكاديميّة، وأبحاث علميّة:**

أ-"الأحاديث الّتي قال فيها البخاريّ: «لا يتابع عليه»في"التّاريخ الكبير"". لعبدالرّحمن الشّايع، ماجستير في جامعة أمّ القرى، ١٤١٩هـ.

ب- "تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب"التّاريخ الكبير" للإمام البخاريّ" لمحمّد بن عبدالكريم بن عبيد، دكتوراه في جامعة أمّ القرى، ١٤١٢ه، وطبع في الرّشد، الرّياض، ١٤٢٠هـ.

ج- "الأحاديث الّتي أعلّها الإمام البخاريّ في"التّاريخ الكبير""، لعادل الزّرقيّ، ١٤١٤-١٤١٦ه، ماجستير، جامعة الإمام، (القسم الأوّل). واستلّ منها: "تاريخ البخاريّ"، وطُبع في دار طويق.

د- "الأحاديث الّتي أعلّها الإمام البخاريّ في"التّاريخ الكبير"، لعبدالرّحمن العواجيّ، ماجستير، جامعة الإمام، (القسم الثّاني).

هـ- "زوائد رجال "التّاريخ الكبير" للبخاريّ على"تهذيب التّهذيب" لابن حجر"، رسائل دكتوراه، وماجستير في كلّيّة الآداب بالرّياض، رئاسة تعليم البنات.

(٣) كتب مطاع الطّرابشيّ مقالًا بعنوان "إصلاح بعض الغلط في النّسخة المطبوعة من "التّاريخ الكبير""، نشره في مجلّة عالم الكتب، العدد الثّالث، محرّم، ١٤٠٤هـ(ص: ٣٦٨).

أ- طبعة دائرة المعارف، الهند، ١٣٦٠-١٣٦٤هـ، بتصحيح وتعليق عبدالرّحمن المعلِّميّ[١]؛ وهي أفضلها، وأتقنها، وصُوّرت أكثر من مرّة، وفي أكثر من دار[٢].

ب-طبعة الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٢هـ، تحقيق مصطفى عبدالقادر.

ج- طبعة دار الفكر، بيروت، تحقيق هاشم النّدويّ.

●●●●●

(١) عدا الجزء الثّالث، وساعده جماعة من الباحثين.

(٢) وحذفت بعضُ دور النّشر اسم المعلِّميّ، ومقدّمته النّفيسة؛ فلم يحسنوا صنعًا.

المبحث الثّالث: دراسة كتاب "الجرح والتّعديل" لابن أبي حاتم

١- عنوانه: "الجرح والتّعديل"(١)

---

(١) يرى البعض أنّ كتاب"الجرح والتّعديل"مأخوذ من كتاب "التّاريخ الكبير" للبخاريّ، ثمّ نُسب إلى أبي حاتم، وأبي زرعة الرّازيّين. قال أبو أحمد الحاكم: ((كنت بالرّيّ فرأيتهم يومًا يقرؤون على أبي محمّد بن أبي حاتم كتاب "الجرح والتّعديل"، فلما فرغوا، قلتُ لابن عبدويه الورّاق: ما هذه الضّحكة؟! أراكم تقرؤون كتاب "التّاريخ" لمحمّد بن إسماعيل البخاريّ على شيخكم على الوجه، وقد نسبتموه إلى أبي زرعة، وأبي حاتم، فقال: يا أبا أحمد، اعلم أنّ أبا زرعة، وأبا حاتم لمَّا حُمل إليهما هذا الكتاب، قالا: هذا علم حسن، لا يستغنى عنه، ولا يحسن بنا أنّ نذكره عن غيرنا، فأقعدا أبا محمّد عبدالرّحمن حتّى سألهما عن رجلٍ بعد رجلٍ، وزادا فيه ونقصا، ونسبه عبد الرّحمن إليهما، قال: قلت لأبي أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فيما زادا ونقصا فوائد كثيرة لا توجد في كتاب البخاريّ)). الموضح ١/٨-٩، وتاريخ دمشق ١/٣٦٣-٣٦٤، قال المعلِّميّ-متعقِّبًا-: ((ألَّف الإمام أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ "تاريخه الكبير"، وكأنّه حاول استيعاب الرُّواة من الصّحابة فمن بعدهم إلى طبقة شيوخه، وللإمام البخاريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمامته، وجلالته، وتقدّمه، ولـ"تاريخه" أهمّيّته، ومزاياه، لكن "تاريخ البخاريّ" خالٍ في الغالب من التّصريح بالحكم على الرُّواة بالتّعديل والجرح، أحسَّ الإمامان الجليلان أبو حاتم محمّد بن إدريس الرّازيّ، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرّازيّ؛ وهما من أقران البخاريّ، ونظرائه في العلم والمعرفة والإمامة، أحسَّا بهذا النّقص فأحبَّا تكميله، فأقعدا ابن أبي حاتم الرّازيّ يسألهما فيجيبانه، وحرص ابن أبي حاتم بإرشاد ذينك الإمامَيْن على استيعاب نصوص أئمّة الفنِّ في الحكم على الرُّواة بتعديلٍ، أو جرحٍ، وقد حصل في يده ابتداءً نصوص ثلاثة من الأئمّة؛ وهم: أبوه، وأبو زرعة، والبخاريّ، ثمّ تتبّع نصوص الأئمّة فأخذ =

٢- مؤلِّفه: الحافظ أبو محمّد عبد الرّحمن بن أبي حاتم محمّد بن إدريس الرّازيّ ت/ ٣٢٧هـ.

٣- موضوعه: جمع فيه أقوال أئمّة الجرح والتّعديل في الحكم على الرُّواة إلى

= عن أبيه، ومحمّد بن إبراهيم بن شعيب ما روياه عن عمرو بن عليّ الفلّاس؛ مِمّا قاله باجتهاده، أو يرويه عن مشايخه؛ كيحيى القطّان، وعبد الرّحمن بن مهدي، أو مشايخهم؛ كالثوريّ، وشعبة، وغيرهما، وحرص على الاتّصال بجميع أصحاب الأئمّة أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعليّ بن المدينيّ، ومحمّد بن عبد الله بن نمير وغيرهم؛ وبالجملة فقد سعى أبلغ سعيٍ في استيعاب جميع أحكام أئمّة الجرح والتّعديل في الرُّواة إلى عصره، ينقل كلّ ذلك بالأسانيد الصّحيحة المتّصلة بالسّماع، أو القراءة أو المكاتبة». ينظر: مقدّمة "الجرح والتّعديل" صفحات: ط، ي، يا، يج، وقال-أيضًا-: «كأنّ أبا أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ سمعهم يقرؤون بعض التّراجم القصيرة الّتي لم يتّفق لابن أبي حاتم فيها ذكر الجرح والتّعديل، ولا زيادة مهمّة على ما في "التّاريخ" فاكتفى بتلك النّظرة السّطحيّة، ولو تصفّح الكتاب لما قال ما قال، لاريب أنّ ابن أبى حاتم حذا في الغالب حذو البخاريّ في التّرتيب، وسياق كثير من التّراجم، وغير ذلك، لكن هذا لا يغضّ من تلك المزيّة العظمى؛ وهى التّصريح بنصوص الجرح والتّعديل، ومعها زيادة تراجم كثيره، وزيادات فوائد في كثير من التّراجم، بل في أكثرها، وتدارك أوهام وقعت للبخاريّ، وغير ذلك، وأمّا جواب ابن عبدويه الورّاق فعلى قدر نفسه، لا على قدر ذينك الإمامين أبي زرعة، وأبي حاتم. والتّحقيق: أنّ الباعث لهما على إقعاد عبد الرّحمن وأمرهما إيّاه بما أمراه إنّما هو الحرص على تسديد ذاك النّقص، وتكميل ذاك العلم، ولا أدلّ على ذلك من اسم الكتاب نفسه"كتاب الجرح والتّعديل"». المرجع السّابق. وسيأتي ص: ٤٦٢، أنّه أضاف على البخاريّ نحو خمسة آلاف ترجمة.

عصره، لا سيما أقوال أبيه، وأبي زرعة، وبلغت تراجمه (١٨٠٤٠) ترجمة[١].

قال محمّد بن الفضل العبّاسيّ: ((كنّا عند عبد الرّحمن بن أبي حاتم، وهو إذن يقرأ علينا كتاب "الجرح والتّعديل"، فدخل عليه يوسف بن الحسين الرّازيّ فقال له: يا أبا محمّد، ما هذا الّذي تقرؤه على النّاس؟ قال: كتابٌ صنّفته في الجرح والتّعديل. فقال: وما الجرح والتّعديل؟ فقال: أُظهِرُ أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة، أو غير ثقة. فقال له يوسف بن الحسين: استحييت لك يا أبا محمّد، كم من هؤلاء القوم قد حطّوا رواحلهم في الجنّة؛ منذ مائة سنة، ومائتي سنة، وأنت تذكرهم، وتغتابهم على أديم الأرض؟! . فبكى عبد الرّحمن، وقال: يا أبا يعقوب، لو سمعت هذه الكلمة قبل تصنيفي هذا الكتاب لما صنّفتُه))[٢].

٤-**قيمته العلميّة**: تبوّأ مكانة علميّة كبيرة، وتميّز بميزات جليلة، نبرزها في الأمور الآتية:

---

(١) كما في النّسخة المطبوعة.

(٢) الكفاية للخطيب ٢/ ١٥٦-١٥٧. قال محمّد بن مهرويه الرّازيّ: ((سمعت عليّ بن الحسين بن الجنيد يقول: سمعت يحيى بن معين، يقول: إنّا لنطعن على أقوامٍ لعلّهم قد حطّوا رحالهم في الجنّة؛ منذ أكثر من مائتيْ سنة، قال محمّد بن مهرويه: فدخلت على عبد الرّحمن بن أبي حاتم - وهو يقرأ على النّاس كتاب "الجرح والتّعديل"- فحدّثته بهذه الحكاية؛ فبكى وارتعدت يداه حتّى سقط الكتاب من يده، وجعل يبكي، ويستعيدني الحكاية، ولم يقرأ في ذلك المجلس شيئًا، أو كما قال)). الجامع للخطيب ٢/ ٢٠١، وتاريخ دمشق٣٥/ ٣٦٥، وتهذيب الكمال ٣١/ ٥٦٤، والسّير ١١/ ٩٠، و ١٣/ ٢٦٨. قال الذّهبيّ -معلّقًا-: ((أصابه على طريق الوجل، وخوف العاقبة، وإلّا فكلام النّاقد الورع في الضّعفاء من النّصح لدين الله، والذّبّ عن السُّنَّة)) السِّير ١٣/ ٢٦٨.

أ- مكانة مؤلِّفه العلميّة.

ب- يُعدُّ من أصول الكتب المؤلَّفة في الجرح والتّعديل، ومن أوسعها.

ج- اعتمده من جاء بعده، وأفادوا منه، وأكثروا العزو إليه، وهو أحد المصادر الأربعة الّتي اعتمدها المزّيّ في "تهذيب الكمال".

د- يُعدُّ من المصادر الرّئيسة في توثيق أقوال الأئمّة؛ لسياقته لها مسندة، وأسانيده عالية.

هـ-ضمّنه أحكام الأئمّة على الرُّواة، بينما خلا"التّاريخ الكبير"للبخاريّ من ذلك غالبًا-كما تقدّم-.

و- زاد نحو خمسة آلاف ترجمة على"التّاريخ الكبير"، لا سيما فيمن نشأ بعد وفاة البخاريّ.

ز- تُوجد فيه بعض النّقول عن الأئمّة لم ينقلها المزّيّ، وابن حجر في "تهذيبَيْهما"؛ ممّا أكّد أهمّيّة الرّجوع إليه.

ح- اكتسب قبولًا شاسعًا، ونال شهرة واسعة.

ط- أثنى عليه الأئمّة، وأشادوا به، ومن ذلك: قال ابن عساكر: ((أكثر فائدته))(١)، وقال الذّهبيّ: ((يقضي له بالرُّتبة المنيفة في الحفظ))(٢)، وقال-أيضًا-: ((كتابٌ نفيسٌ في الجرح والتّعديل))(٣)، وقال الكتّانيّ: ((اقتصّ فيه أثرَ البخاريّ، وأجاد كلّ الإجادة))(٤)، وقال المعلِّميّ: ((هو بحقٍّ أُمُّ كتب هذا الفنِّ، ومنه يستمد جميع من بعده))(٥).

---

(١) تاريخ دمشق ٣٥/ ٣٥٧.

(٢) التّذكرة ٣/ ٨٣٠.

(٣) السِّير ١٣/ ٢٦٤.

(٤) الرّسالة ص: ١٤٧.

(٥) مقدّمة "الجرح والتّعديل" صفحة: يج.

٥- طريقة ترتيبه: نبرزها في العناصر الآتية:

أ- بدأ كتابه بمقدّمةٍ تُعدُّ تمهيدًا، وأساسًا للكتاب، سَمَّاها: "تقدمة المعرفة للجرح والتّعديل"(١)، اشتملت على: مكانة السُّنَّة، وعظيم الحاجة إليها، وبيان الحاجة إلى تمييز السُّنَّة، وأنّ ذلك لا يقوم به إلّا الأئمّة، ولا يتمّ إلّا بمعرفة أحوال الرُّواة، والثّناء على الصّحابة، وإثبات عدالتهم، والثّناء على التّابعين، ثمّ أتباعهم. وذكر مراتب الرُّواة، وتضمّنت فوائد في العلل، والنّقد، والجرح والتّعديل لا توجد في غيره(٢)، وتراجم مفصّلة لأئمّة النّقد المشهورين، قال المعلِّميّ: ((وذلك أنّه رأى أنّ مدار الأحكام في كتاب"الجرح والتّعديل" على أولئك الأئمّة، وأنّ الواجب ألّا يصل النّاظر إلى أحكامهم في الرُّواة حتّى يكون قد عرفهم المعرفة؛ الّتى تثبت في نفسه أنّهم أهل أنْ يُصيبوا في قضائهم، ويعدلوا في أحكامهم، وأنْ يُقبل منهم، ويُستند إليهم، ويعتمد عليهم))(٣).

ب- قبل أن يشرع في تراجم الكتاب قدّم بتمهيدٍ في بضع وثلاثين ورقة، اشتمل

(١) جاءت في مجلّدٍ واحدٍ من المطبوع. وذكر المعلِّميّ في مقدّمته صفحة: ط: أهمّيّة هذه التّقدمة، وبيان ما تضمّنته.

(٢) قال المعلِّميّ عنها: ((جاء في ضمن ذلك فوائد عزيزة جدًّا في النّقد، والعلل، ودقائق الفنّ لا توجد في كتاب آخر)). المرجع السّابق.

(٣) المرجع السّابق صفحة: ج، د. وقال العُمريّ: ((ولهذه التّراجم المستفيضة أهمّيّة كبيرة؛ لأنّ أصحابها عليهم مدار أحكام الجرح والتّعديل، فلزم التّعريف بهم أَوّلًا؛ ليطمئنّ المرء إلى أنّهم لم يصدروا أحكامهم عن جهالة، أو هوى)). بحوث ص: ١٢١-١٢٢. ومشى على مثل صنيعه: ابنُ حبّان في"المجروحين"،وابنُ عديّ في"الكامل".

على تثبيت السُّنن، وأحكام الجرح والتّعديل، وقوانين الرّواية[(١)]، وبيان منهجه، وطريقة ترتيبه.

ج- ثمّ شرع في ذكر التّراجم، وفق المنهج الآتي:

- رتّبهم على حروف المعجم؛ مراعيًا الحرف الأوّل في الاسم الأوّل؛ كما نصَّ على ذلك في "مقدّمته" فقال: ((وخرّجنا الأسامي كلّها على حروف المعجم، وتأليفها))[(٢)].
- يرتّب الأسماء الّتي يكثر التّسمِّي بها؛ كمحمّد، وعبد الله، وعبد الرّحمن على أوائل أسماء آبائهم كما نصَّ على ذلك في"مقدّمته"فقال: ((وخرّجنا ما كثر منها في الحرف الواحد على المعجم-أيضًا-في أسماء آبائهم؛ ليسهل على الطّالب إصابة ما يريد منها، ويتّجه لموضع الحاجة إليها-إن شاء الله تعالى-))[(٣)]، وربّما توسّع في التّرتيب إلى أوّل اسم الجدّ؛ كما فعل فيمن اسمه محمّد، واسم أبيه عبد الله، رتَّبهم على أبوابٍ باعتبار أوّل اسم الجدّ: من اسمه محمّد، واسم أبيه عبد الله، وأوّل اسم جدّه ألف، ثمّ من اسمه محمّد، واسم أبيه عبد الله، وأوّل اسم جدّه باء، وهكذا.
- قدَّم الصّحابة في الأسماء الّتي لا يكثر التّسمّي بها.
- وأمّا الأسماء الّتي يكثر التّسمِّي بها فلم يُقدِّمهم، وإنّما ذكرهم مع بقيّة

(١) ينظر: مقدّمة "الجرح والتّعديل" صفحة: يد.

(٢) الجرح والتّعديل ٢/ ٣٨.

(٣) السّابق.

الرُّواة حسب أوائل حروف آبائهم.

- يذكر الأسماء الّتي يكثر التّسمّي بها في أوّل الحروف -غالبًا-(١).
- يختم الاسم الّذي يكثر التّسمِّي به بمن يُسمّى به، ولم يُنسب.
- يختم كلّ حرفٍ ببيان الأفراد منه، وهي الأسماء الّتي لا يُسمّى بها إلّا واحد.
- بعد فراغه من الأسماء ذكر من لا يُعرف له اسم، ويعرفون بآبائهم كابن الأسقع، ورتّبهم على المعجم في أسماء آبائهم.
- ثمّ ذكر كنى الرّجال، ورتّبها على المعجم.
- لم يترجم النّساء إلّا في الكنى، تحت: ((باب لِمَنْ تُعرف بكنيتها من النّساء))، ورتّبهنّ على حروف المعجم. ويُلْحَظ أن ابن أبي حاتم تابع البخاريّ في طريقة وضعه لكتابه، وترتيبه له، سوى مسألة تقديم الصّحابة في الأسماء الّتي يكثر التّسمّي بها، فابن أبي حاتم يذكرهم مع بقيّة الرُّواة، بينما البخاريّ له في ذلك طريقتان -كما تقدّم-، قال الكتّانيّ: ((اقتصّ فيه أثر البخاريّ))(٢)، وقال المعلِّميّ: ((لاريب أنّ ابن أبي حاتم حذا في الغالب حذو البخاريّ في التّرتيب، وسياق كثير من التّراجم، وغير ذلك))(٣).

٦- منهجه في التّراجم: ضمّن تراجمه العناصر الآتية:

أ- اسم المترجم، ونسبه، ونسبته، وكنيته.

---

(١) ينظر: بحوث ص: ١٢٣.

(٢) تقدم ص: ٤٦٢.

(٣) ينظر: مقدّمة "الجرح والتّعديل" صفحات: ط، ي، يا، يج.

ب- بعض شيوخه، وتلاميذه.

ج- يسوق -أحيانًا- بعض مرويّاته.

د- ينقل أحكام أئمّة الجرح والتّعديل فيه؛ معزوّةً إليهم بأسانيده إليهم، ومعظم ما ينقله عن أبيه، وأبي زرعة، ويعتمد على الأئمّة المعتمدين في الفنِّ، ويَطّرح الأقوال المتناقضة، قال المؤلِّف: ((وقصدنا بحكايتنا الجرح والتّعديل في كتابنا هنا إلى العارفين به، العالمين له متأخِّرًا بعد متقدِّم إلى أن انتهت بنا الحكاية إلى أبي، وأبي زرعة- رحمهما الله-، ولم نحكِ عن قومٍ قد تكلّموا في ذلك لقلّة معرفتهم به، ونسبنا كلّ حكايةٍ إلى حاكيها، والجواب إلى صاحبه، ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمّة في المسؤولين عنهم، فحذفنا تناقض قول كلّ واحدٍ منهم، وألحقنا بكلِّ مسؤولٍ عنه ما لاق به، وأشبهه من جوابهم))(١)، وقال العُمريّ: ((وقد ذكر ابن أبي حاتم أنّه أغفل بعض النّقاد فلم ينقل عنهم؛ لقلّة معرفتهم بهذا الشّأن))(٢).

هـ- يُصدر -أحيانًا- أحكامه على الرُّواة باجتهاده(٣).

و- قد يُبيِّن عقيدته.

ز- يذكر -أحيانًا- صفاته الخَلقيّة، والخُلقيّة.

ح- ربّما ذكر مصنَّفاته.

---

(١) الجرح والتّعديل ٢/ ٣٨.

(٢) بحوث ص: ١٢١.

(٣) قال العُمريّ: ((مهمّة المصنِّف لم تقتصر على الجمع والتّنظيم، فقد كان عالماً بالرّجال، فأعمل فكره وفنّه في استخلاص الحكم على الرّجال من خلال الأقوال المتناقضة، والآراء المتعارضة المتدافعة، وليس ذلك فحسب، بل تكلّم باجتهاده في كثير من المواضع)). السّابق ص: ١٢١.

ط– قلّما يُنبّه على سنة وفاته، أو يُحدِّد طبقته.

ي– ينصُّ على سبب الجرح –أحيانًا–.

ك– يُحدِّد البلدة الّتي سكنها الرّاوي، ويذكر رحلاته الّتي قام بها.

ل– قد يذكر وظائفه الّتي تقلّدها، لا سيما القضاء.

م– معظم التّراجم قصيرة، تتراوح بين السّطر والخمسة أسطر، ولكن هناك تراجم قليلة تَميَّزت بالطّول؛ كترجمة سفيان الثّوريّ الّتي استغرقت ثمانين سطرًا، وكذلك بعض تراجم المشهورين من العلماء، ومعظمهم وردت تراجمهم في"التّقدمة"[(١)].

ن– سكوت ابن أبي حاتم عن الرّاوي لا يُعَدُّ تعديلًا له؛ كما بيّنه في"مقدّمته"فقال: ((على أنّا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملة من الجرح والتّعديل كتبناها؛ ليشتمل الكتاب على كلّ من رُوي عنه العلم؛ رجاء وجود الجرح والتّعديل فيهم، فنحن ملحقوها بهم من بعد–إن شاء الله تعالى–))[(٢)]. وهذا نصٌّ صريحٌ، وقال ابن حجر: ((ذكره ابن أبي حاتم، وبيَّض؛ فهو مجهول))[(٣)].

س– قال العُمريّ: ((ذكر في مواضع كثيرة وهمَ البخاريّ في كتابه "الضّعفاء"؛ حيث ذكر رجالًا لا يستحقّون إدخالهم في الضّعفاء))[(٤)].

٧ – **نماذج من تراجمه**: قال ابن أبي حاتم: ((باب تسمية من رُوي عنه العلم مِمّن يُسمَّى أحمد، وابتداء اسم أبيه على الألف: أحمد بن إبراهيم بن خالد أبو عليّ الموصليّ،

---

(١) أفاده العُمريّ. السّابق ص: ١٢٣.

(٢) الجرح والتّعديل ٢/ ٣٨.

(٣) التّهذيب ١/ ٣٤٢.

(٤) بحوث ص: ١٢٢.

روى عن حمّاد بن زيد، وصالح بن عمر، وسلام أبي المنذر، وأبي إسماعيل المؤدِّب، روى عنه أبو زرعة، وعمر بن شبّة النّميريّ، وموسى بن إسحاق القاضي. حدّثنا عبد الرّحمن، أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل؛ فيما كتب إليّ قال: سألت يحيى -يعني: ابن معين- عن أحمد بن إبراهيم الموصليّ، فقال: ليس به بأس، حدّث عن حمّاد بن زيد.

أحمد بن إبراهيم أبو صالح الخراسانيّ، روى عن عبد الرّحمن بن زيد بن أسلم المدينيّ، روى عنه صالح بن بشر بن سلمة الطّبرانيّ. حدّثنا عبد الرّحمن، قال: سألت أبي عنه، فقال: شيخ مجهول، والحديث الّذي رواه صحيح.

أحمد بن إبراهيم بن الدّورقيّ؛ وهو: ابن كثير النُّكريّ، روى عن هشيم، وإسماعيل بن عليّة، يُعدُّ في البغداديّين، روى عنه أبي، وأبو زرعة، سمعتهما يقولان ذلك. حدّثنا عبد الرّحمن، قال: سُئل أبي عنه، فقال: صدوق))(١)(٢).

---

(١) الجرح والتّعديل ٢/ ٣٩.

(٢) لأبي الفرج بن الجوزيّ منتقى منه. ذكره ابن العجميّ في نثل الهميان ص: ٧١، وقال: ((مجلّدة ... ذكر في أوّلها: أنّه ما أخلّ بشيء من الضّعفاء، وأنّه ترك بعض الثّقات، والمنتقى المذكور عندي بخطّه)). ومن الأبحاث المعاصرة عن ابن أبي حاتم، وكتابه:

أ- "ابن أبي حاتم وأثره في علم الحديث" لرفعت فوزي(دكتوراه)، الخانجيّ، بالقاهرة، ١٤١٥هـ.

ب- "الرُّواة المسكوت عنهم في كتاب"الجرح والتّعديل" لابن أبي حاتم" عدّة رسائل علميّة بجامعة أمّ القرى، بمكّة.

ج- "ابن أبي حاتم، وكتابه "الجرح والتّعديل"" ليحيى القضاة(دكتوراه)، جامعة القرآن الكريم، بأمّ درمان.

=

٨- **طبعته:** حقّقه عبد الرّحمن المعلِّميّ[1] وغيره، دائرة المعارف، الهند، ١٣٧٣هـ، ثمّ صوّر في أكثر من دار في بيروت.

●●●●●

= د- "ابن أبي حاتم، وكتابه "الجرح والتّعديل": مصادره وآثاره" لمحروس حسين (ماجستير).

هـ- "المستخرج من كتاب"الجرح والتّعديل"من أحوال الرّجال مِمّا ورد في غير مظانّه" لفالح الشّلبيّ، الوعي، الدّمّام، ١٤١٣هـ.

(١) حَقّق منه: "تقدمة المعرفة"، والمجلّد الأوّل، والثّاني، والقسم الأوّل من المجلّد الرّابع؛ كما نصّ على ذلك في مقدّمة تحقيقه.

المبحث الرّابع: دراسة كتاب "الثّقات" لابن حبّان

١ – عنوانه: "الثّقات"

٢ – مؤلّفه: الحافظ أبو حاتم محمّد بن حبّان البستيّ التّميميّ ت/ ٣٥٤هـ.

٣ – موضوعه: جمع فيه الثّقات الّذين يجوز الاحتجاج بخبرهم عنده، قال-في مقدّمته-: ((ولا أذكر في هذا الكتاب إلّا الثّقات الّذين يجوز الاحتجاج بخبرهم))[١]، وقال: ((فكلُّ من أذكره في هذا الكتاب فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره))[٢]، وقال: ((فكلّ شيخٍ ذكرتُه في هذا الكتاب، فهو صدوق يجوز الاحتجاج بروايته إذا تعرّى خبره عن خصالٍ خمسٍ، فإذا وُجد خبرٌ منكرٌ عن شيخٍ من هؤلاء الشّيوخ الّذين ذكرت أسماءهم فيه، كان ذلك الخبر لا ينفكّ عن إحدى خصالٍ خمسٍ؛ إمّا أن يكون فوق الشّيخ الّذي ذكرته في هذا الكتاب شيخ ضعيف، سوى أصحاب رسول الله ﷺ فإنّ الله ﷻ نزّه أقدارهم عن إلزاق الضّعف بهم، أو دونه شيخ واهٍ لا يجوز الاحتجاج بخبره، أو الخبر يكون مرسلًا لا تلزمنا به الحجّة، أو يكون منقطعًا لا تقوم بمثله الحجّة، أو يكون في الإسناد شيخ مدلّس لم يُبيِّن سماع خبره عمّن سمع منه، فإذا وُجد الخبر متعرِّيًا عن هذه الخصال الخمس فإنّه لا يجوز التّنكّب عن الاحتجاج به))[٣].

---

(١) الثّقات ١/ ١١.

(٢) السّابق ١/ ١١-١٢.

(٣) السّابق ٥/ ٥٩٤-٥٩٥. وينظر: ١/ ١١-١٢، وفيه زيادة: ((فإنّ المدلِّس ما لم يُبيِّن سماع خبره عمّن كتب عنه لا يجوز الاحتجاج بذلك الخبر؛ لأنّه لا يدري لعلّه سمعه من إنسان ضعيف؛ يبطل الخبر بذكره إذا وقف عليه، وعرف الخبر به، فما لم يقل المدلِّس في خبره-وإن كان ثقة-: سمعت، أو حدّثني فلا يجوز الاحتجاج بخبره)).

٤- **قيمته العلميّة:** تبوّأ مكانة علميّة كبيرة، نبرزها في الأمور الآتية:

أ- مكانة مؤلِّفه العلميّة.

ب- من أصول الكتب المصنَّفة في الثّقات، وأوسعها.

ج- عزو الأئمّة النّقل عنه، وإفادتهم منه.

د- حوى مادّة غزيرة في السِّيرة النّبويّة.

هـ- يُعدُّ مصدرًا هامًّا في معرفة طبقات الرُّواة.

و- ثناء العلماء عليه: قال السّخاويّ-في تعداد كتب الثّقات-: ((وهو أحفلها))(١)، وقال حاجي خليفة: ((جمع فيه وأحاط، وهو عمدة المحدِّثين في هذا الفنّ))(٢).

٥- **طريقة ترتيبه:** شرحها المؤلِّفُ، فقال: ((فأوَّل ما أبدأ في كتابنا هذا ذكر المصطفى ﷺ، ومولده، ومبعثه، وهجرته إلى أنْ قبضه الله تعالى إلى جنّته، ثمّ نذكر بعده الخلفاء الرّاشدين المهديّين بأيّامهم إلى أنْ قُتل عليّ-رحمة الله عليه-، ثمّ نذكر صحب رسول الله ﷺ واحدًا واحدًا على المعجم؛ إذ هم خير النّاس قرنًا بعد رسول الله ﷺ، ثمّ نذكر بعدهم التّابعين الّذين شافهوا أصحاب رسول الله ﷺ في الأقاليم كلّها على المعجم؛ إذ هم خير النّاس بعد الصّحابة قرنًا، ثمّ نذكر القرن الثّالث؛ الّذين رأوا التّابعين، فأذكرهم على نحو ما ذكرنا الطّبقتين الأُوليَيْن، ثمّ نذكر القرن الرّابع؛ الّذين هم أتباع التّابعين على سبيل من قبلهم، وهذا القرن ينتهي إلى زماننا هذا))(٣)، وقال: ((وإنّما نُملي أسماءهم، وما نعرف من أنبائهم من الشّرق

---

(١) الإعلان ص: ٢١٧.

(٢) الكشف ٢/ ١٤٠٧.

(٣) الثّقات ١/ ١٠-١١.

إلى الغرب على حروف المعجم؛ إذ هو أدعى للمتعلّم إلى حفظه، وأنشط للمبتدىء في وعيه))[١]، وقال: ((ونقصد في نظم أسمائهم المعجم؛ ليكون أسهل عند البغية لمن أراد، لعلمي بتعذّر حفظ الكلّ منه على أكثر النّاس))[٢].

ونُلخِّص طريقة ترتيبه في العناصر الآتية:

أ- بدأ كتابه بالسّيرة النّبويّة، وتوسّع فيها[٣]، ثمّ ترجم للخلفاء الأربعة، ثمّ رتّب بقيّة الثّقات على الطّبقات، وجعلهم أربع طبقات: الصّحابة[٤]، ثمّ التّابعين[٥]، ثمّ أتباع التّابعين[٦]، ثمّ تبع الأتباع[٧]، وبذلك يكون قد اعتبر في مصطلح الطّبقة اللّقيا، والتّقارب في الإسناد فقط، ولم يعتبر تقدّم السِّنِّ، ولا تأخّره، ولا جلالة الرّاوي وقدره، قال المؤلِّف: ((ولستُ أُعرِّج على جلالة الإنسان، ولا قدره، ولا تقدّم السِّنِّ، ولا تأخّره؛ لأنّ القصد في ذكرهم اللّقيّ، دون الفضل، والسّنّ على ما أصّلنا الكتاب عليه، فكلّ من كان أقرب إلى النَّبيّ ﷺ في اللّقيّ، وإن تأخّر موته ضممناه إلى من استوى معه في اللّقيّ وإن تقدَّم موته))[٨]، وقال: ((أقصد في ذلك اللِّقاء دون الجلالة

---

(١) السّابق ٤/ ٣.

(٢) السّابق ٦/ ٣.

(٣) جاءت في المجلّد الأوّل، ونصف المجلّد الثّاني-تقريبًا- من المطبوع.

(٤) جاءت تراجمهم في نصف المجلّد الثّاني، والمجلّد الثّالث من المطبوع.

(٥) جاءت تراجمهم في المجلّدين: الرّابع والخامس من المطبوع.

(٦) جاءت تراجمهم في المجلّدين: السّادس والسّابع من المطبوع.

(٧) جاءت تراجمهم في المجلّدين: الثّامن والتّاسع من المطبوع.

(٨) الثّقات ٦/ ٢، وينظر: ٤/ ٣.

والسِّنّ[١]؛ لأنّ اللِّقاء يشملهم جميعًا))[٢].

ب- رتّبهم في كلِّ طبقةٍ على حروف المعجم؛ مراعيًا الحرف الأوّل في الاسم فقط.

ج- يبدأ في كلِّ طبقة بأسماء الرّجال، ثمّ أسماء النّساء في كلِّ حرفٍ؛ فمثلًا في الطّبقة الأُولى-وهم الصّحابة- ذكر من يبتدئ بحرف الألف من الرّجال، ثمّ من تبتدئ بحرف الألف من النّساء، ثمّ ينتقل إلى حرف الباء، ويذكرهم كذلك؛ وهذا على خلاف العادة الّتي جرت بتأخير النّساء إلى نهاية الرِّجال.

د- يذكر الأسماء المتّفِقة؛ كأحمد، وإبراهيم في موضعٍ واحدٍ، دون ترتيب لها على أوائل أسماء الآباء، فخالف بذلك صنيع البخاريّ، وابن أبي حاتم في الأسماء الّتي يكثر التّسمِّي بها، ولعلّه فعل ذلك؛ لكونها في طبقة واحدة، وليست في عموم الرُّواة، كما هو الشّأن عندهما؛ فهي عنده أقلّ، ويسهل البحث عنها.

هـ- يذكر في نهاية كلِّ طبقةٍ مَنْ عُرف بكنيته من الرّجال، ثمّ من اشتهرت بكنيتها من النّساء، ولم يُرتِّب الكنى على حروف المعجم.

٦ - **منهجه في التّراجم**: تضمّنت تراجمه العناصر الآتية:

أ- يذكر اسم المترجم، ونسبه، ونسبته، وكنيته.

ب- ينصُّ في تراجم الصّحابة على أماكن شيوع رواياتهم، فيقول مثلًا: ((روى عنه البصريُّون))، أو((روى عنه الكوفيُّون)).

ج- يشير في الصّحابة إلى مشاركتهم في الفتوح، والغزوات، ويسوق-أحيانًا- بعض أحاديثهم عن النَّبيّ ﷺ.

---

(١) في السّابق -المطبوع-، ((السّنن)).

(٢) السّابق ٤/ ٣.

د- يذكر سِنيّ وفياتهم، ومواضعها، وقد يذكر المولد، وهو يتبع البخاريّ في سِنيّ الوفيات، قال ابن حجر -في وفاة راوٍ-: ((وكذا ذكره ابن حبّان في "الثّقات"، وهو يتبع البخاريّ دائمًا))(١)، وقال مغلطاي: ((البخاريّ الّذي لا يتعدّاه ابنُ حبّان غالبًا، إنّما يتبعه في جميع أقواله))(٢).

هـ- يذكر في تراجم غير الصّحابة بعض شيوخهم، وتلاميذهم، ويُطلق عليهم عبارات التّوثيق باجتهاده، أو نقلًا عن الأئمّة، ولم يلتزم التّنصيص عليه في جميع التّراجم، بل يكتفي -غالبًا- على مجرّد الذِّكر، وممَّا قاله المؤلِّف -عن منهجه-: ((غير أنّا نذكر ما نعرف من أنسابهم، وأقدارهم))(٣)، وقال: ((نفصّل أسماء أتباع التّابعين، ونذكر ما نعرف من أنساب المشهورين منهم، وأوقات موتهم))(٤)، وقال: ((قد ذكرنا جمل ما يحتاج إليه من الحوادث الّتي كانت في أيّام الخلفاء الأربعة الرّاشدين المهديِّين، وأَوْمَأنا إلى ذكر من كان بعدهم من بني أُميّة، وبني العبّاس، وأغضينا عن ذكر ما لو لم يذكر من أخبارهم لم يلتفت النّاظر في كتابنا هذا عليه؛ لإمعاننا في ذكرها في كتاب

---

(١) التّهذيب ٤/ ٢٥٢، وقال -في موضعٍ آخر-: ((ومن عادته اتّباع البخاريّ)). السّابق ٤/ ٣٩٧.

(٢) الإكمال ٥/ ٧٢، وقال أسعد سالم: ((كتاب "الثّقات" نفسه يكاد يكون منتزعًا من "التّاريخ الكبير"، فقد قارنت مئات التّراجم في الكتابين، فوجدت ابن حبّان ينقل كلام البخاريّ بنصّه، أو باختصار، وقَلّما يأتي بشيءٍ جديدٍ من عنده في تراجم الصّحابة، والتّابعين، وتابعي التّابعين إلّا أنّ تراجم الطّبقة الرّابعة في المجلّدين: الثّامن والتّاسع من تأليفه، وهذان المجلّدان من أثمن ما في الكتاب، وأكثره فائدة، وفيهما تتجلّى عبقرية ابن حبّان)). علم طبقات المحدِّثين ص: ١٦٠.

(٣) الثّقات ٤/ ٣.

(٤) السّابق ٦/ ٣.

الخلفاء من بني أميّة، وبني العبّاس من كتبنا، وإنّا سنذكر بعد هذا أصحاب رسول الله ﷺ في كتاب واحدًا واحدًا بأنسابهم وقبائلهم، وما يعرف من أنسابهم وأوقاتهم؛ كيلا يتعذّر على سالك سبيل العلم الوقف على أنبائهم، إن أراد الله ذلك وشاء))(١)، وقال: ((فربّما قدم موت إنسان ذكرته من هذه الطّبقة، وتأخّر موته، وبينهما مائة سنة، أو أقلّ، أو أكثر فأدخلناهما في قرنٍ واحدٍ لطبقة واحدة؛ لاستوائهما في اللّقيّ، وكلّ من كان بينه وبين رسول الله ﷺ رجلٌ واحدٌ أدخلناه في كتاب التّابعين سواء تأخّر موته، أو تقدّم، وكلّ من بينه وبين رسول الله ﷺ في اللّقيّ رجلان أدخلناه في كتاب تبع التّابعين بعد أن يكونوا(٢) ثقات، وكلّ من كان بينه وبين رسول الله ﷺ ثلاثة أنفس في اللّقيّ أدخلناه في كتاب تبع الأتباع هذا، ولم أعتبر برواية المدلّسين عنه، ولا الضّعفاء))(٣)، وقال: ((ثمّ إنّا ذاكرون أسماء الصّحابة، ونقصد منهم من روى عنه الأخبار؛ لأنّه أدعى إلى العلم، وأنشط للفهم، فأمّا من لم يروِ عنه الأخبار، وقد ذكر بالأفعال والآثار فقد تقدّم ذكرنا لهم قبل))(٤)، وقال: ((قد أملينا ما حضرنا من ذكر ثقات التّابعين، وأسمائهم، وما عرف من أوقاتهم، وأنسابهم بما أرجو الغنية فيها للمتأمّل إذا تأمّلها))(٥).

(١) السّابق ٢/ ٣٣٧.

(٢) في الأصل -المطبوع-: ((يكون)).

(٣) السّابق ٩/ ٢٩٣-٢٩٤.

(٤) السّابق ٣/ ١.

(٥) السّابق ٥/ ٥٩٤.

٧ - **منهج ابن حبّان في التّوثيق، وقاعدته في تعريف العدل:** قال ابن حبّان: ((وإنّما أذكر في هذا الكتاب الشّيخ بعد الشّيخ، وقد ضعّفه بعضُ أئمّتنا، ووثّقه بعضُهم، فمن صحّ عندي منهم أنّه ثقة بالدّلائل النَّيِّرة؛ الّتي بيَّنتُها في كتاب"الفصل بين النّقلة" أدخلته في هذا الكتاب؛ لأنّه يجوز الاحتجاج بخبره، ومن صحّ عندي منهم أنّه ضعيف بالبراهين الواضحة؛ الّتي ذكرتها في كتاب "الفصل بين النّقلة" لم أذكره في هذا الكتاب، لكنّي أدخلته في كتاب"الضّعفاء" بالعلل؛ لأنّه لا يجوز الاحتجاج بخبره، فكلّ من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرّى خبره عن الخصال الخمس الّتي ذكرتها فهو عدل يجوز الاحتجاج بخبره؛ لأنّ **العدل من لم يُعرف منه الجرح؛ ضدّ التّعديل فمن لم يُعلم بجرحٍ فهو عدل إذا لم يُبيَّن ضدّه؛** إذ لم يُكلّف النّاس من النّاس معرفة ما غاب عنهم، وإنّما كُلِّفوا الحكم بالظّاهر من الأشياء، غير المغيَّب عنهم))[(١)]، وقال: ((النّاس أحوالهم على الصّلاح والعدالة حتّى يتبيَّن منهم ما يُوجب القدح، فيجرح بما ظهر منه من الجرح؛ هذا حكم المشاهير من الرُّواة، وأمّا المجاهيل الّذين لم يروِ عنهم إلَّا الضّعفاء، فهم متروكون على الأحوال كلّها))[(٢)]. وتعريفه السّابق للعدل؛ هو مسلكه في كتابه، ومشى عليه في تراجمه؛ وبسببه دخل عليه الخلل، ووجّه إليه النّقد، ونُسِبَ به إلى التّساهل في التّوثيق؛ لما يتضمّنه من توثيق المجهولين، والمستورين. قال ابن حجر: ((وهذا الّذي ذهب إليه ابنُ حبّان: من أنّ الرّجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبيَّن جرحه مذهبٌ عجيبٌ، والجمهور على

---

(١) الثّقات ١/ ١٣.

(٢) كتاب المجروحين ٢/ ١٩٢-١٩٣.

خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبّان في كتاب"الثّقات" الّذي ألّفه، فإنّه يذكر خلقًا؛ مِمّن نصّ عليهم أبو حاتم، وغيره على أنّهم مجهولون، وكأنّ عند ابن حبّان أنّ جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور(١)، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكنّ جهالة حاله باقية عند غيره، وقد أفصح ابن حبّان بقاعدته فقال: العدل من لم يعرف فيه الجرح...)) إلخ(٢)، وتعقّب عبد الرّحمن المعلِّميّ ابنَ حجر، فقال: ((ولو تدبّر-يعني: ابن حجر- لوَجَد كثيرًا من الأئمّة يبنون عليه، فإذا تتبّع أحدُهم أحاديثَ الرّاوي فوجدها مستقيمةً تدلّ على صدقٍ، وضبطٍ، ولم يبلغه ما يوجب طعنًا في دينه وثَّقَهُ، وربّما تجاوز بعضهم هذا-كما سلف-(٣)، وربّما يبني بعضهم على هذا حتّى في أهل

(١) قال الألبانيّ: ((قول الحافظ: ((برواية واحد مشهور)) يوهم أنّ ابن حبّان لا يُوثِّق إلّا من روى عنه واحدٌ مشهورٌ؛ لأنّه إن كان يعني: مشهورًا بالثّقة؛ كما هو الظّاهر فهو مخالف للواقع في كثير من"ثقاته"، وإن كان يعني غير ذلك، فهو مِمّا لا قيمة له؛ لأنّه إمّا ضعيف، أو مجهول، ولكلّ منهما رواة في "كتاب الثّقات"، وإليك بعض الأمثلة. . .)) وساقها ثمّ قال: ((فتبيّن من هذا التّحقيق: أنّ ابن حبّان ترتفع جهالة العين عنده برواية واحد، ولو كان ضعيفًا، أو مجهولًا؛ خلافًا لظاهر كلام الحافظ المتقدّم، وإن كان لم يجزم به)). تمام المنّة ص: ٢٢-٢٤.

(٢) اللّسان ١/ ١٤.

(٣) كتب الألبانيُّ عليه حاشيةً، فقال: ((يشير إلى ابن حبّان؛ فإنّه قد يوثّق الرّجل بإيراده إيّاه في"الثّقات" مع أنّه لا يعرفه، ويؤيّد ذلك أنّني رأيتُه قال في بعض المترجمين عنده: ((لا أعرفه، ولا أعرف أباه))! ، وعلى مثل هذا التّوثيق أقام كتابه"الصّحيح" المعروف به، فاحفظ هذا فإنّه مهمٌّ، لم يتنبّه له إلّا أهل التّحقيق في هذا العلم الشّريف؛ منهم المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وجزاه خيرًا كما تقدَّم-)). التّنكيل ص: ٢٥٦ حاشية: ١.

عصره))[١]، وقال ابن حجر: ((يُخرِّج في"الصّحيح"ما كان راويه ثقة غير مدلّس، سمع من شيخه وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك إرسال، ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الرّاوي جرح، ولا تعديل، وكان كلٌّ من شيخه، والرّاوي عنه ثقة، ولم يأتِ بحديثٍ منكرٍ فهو عنده ثقة، وفي كتاب"الثّقات" له كثير مِمّن هذه حاله؛ ولأجل هذا ربّما اعترَضَ عليه في جعلهم ثقات مَنْ لا يعرف حاله، ولا اعتراض عليه؛ فإنّه لا مشاحّة في ذلك))[٢]، وقال المعلِّميّ: ((ابن حبّان قد يذكر في "الثّقات" من يجد البخاريّ سمَّاه في "تاريخه" من القدماء، وإن لم يعرف ما رَوَى، وعمّن رَوَى، ومن رَوَى عنه، ولكن ابن حبّان يُشدِّد، وربما تعنّت فيمن وجد في روايته ما استنكره، وإنْ كان الرّجل معروفًا مكثرًا، والعجليّ قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك محمّد بن سعد، وابن معين، والنّسائيّ وآخرون غيرهما يُوثِّقون من كان من التّابعين، أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة؛ بأنْ يكون له فيما يروي متابع، أو شاهد، وإنْ لم يروِ عنه إلّا واحد، ولم يبلغهم عنه إلّا حديث واحد))[٣]، وقال ابن عبد الهادي: ((طريقته فيه: أنّه يذكر من لم يَعرفه بجرحٍ، وإن كان مجهولًا لم يعرف حاله[٤]، وينبغي أن ينتبه

---

(١) التّنكيل ص: ٢٥٦.

(٢) البحر الّذي زخر ٣/ ٨٨١،والتّدريب١/ ١٠٨، ولم يصرّح في الأخير بعزوه إلى ابن حجر، وهذا الكلام مستفاد من كلام ابن حبّان المتقدّم ص: ٢٩٢. وقال المعلِّميّ: ((قاعدة ابن حبّان ذكر المجهولين في"ثقاته"بشروط ذكرها، ومع ذلك يخلّ بالوفاء بها)). الفوائد المجموعة ص: ٤١٠ حاشية: ١.

(٣) التّنكيل ص: ٢٥٥.

(٤) قال الألبانيّ: ((الصّواب أن يقال عنه: لم يعرف عينه)). تمام المنّة ص: ٢٥، وينظر ص: ٢٢-٢٤ منه، وقال-أيضًا-: ((وبالجملة، فالجهالة العينيّة وحدها ليست جرحًا عند ابن حبّان، وقد =

لهذا، ويعرف أنّ توثيق ابن حبّان للرّجل بمجرّد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التّوثيق))(١)، وقال: ((وطريقة ابن حبّان في هذا(٢) قد عُرِفَ ضعفها))(٣)، وقال: ((وقد عُلم أنّ ابن حبّان ذكر في هذا الكتاب؛ الّذي جمعه في الثّقات عددًا كبيرًا، وخلقًا عظيمًا من المجهولين؛ الّذين لا يَعرف هو، ولا غيرُه أحوالَهم، وقد صرّح ابن حبّان بذلك في غير موضعٍ من هذا الكتاب))(٤)، وقال الألبانيّ: ((هذا من منهجه

= ازددتُ يقينًا بذلك بعد أن درستُ تراجم كتابه"الضّعفاء"، وقد بلغ عددهم قرابة ألف وأربعمائة راوٍ فلم أرَ فيهم مَنْ طعن فيه بالجهالة، اللّهم إلّا أربعة منهم، لكنَّه طَعَنَ فيهم برواياتهم المناكير، وليس بالجهالة)). السّابق ص: ٢٤. وينظر: تفصيل ابن حبّان في هؤلاء بين المشاهير منهم، وغيرهم –تقدّم ص: ٤٧٦–.

(١) الصّارم المنكيّ ص: ٩٥.

(٢) يعني: تعديل المجاهيل.

(٣) الصّارم المنكيّ ص: ٩٦.

(٤) السّابق ص: ٩٥. وذكر ابنُ حبّان طائفةً من الرُّواة وصرَّح بعدم معرفته بهم، ولا بآبائهم، وربّما وصفهم بـ ((شيخ)) ومن ذلك: ((أبان: شيخٌ، يروي عن أُبيّ بن كعب، روى عنه محمّد بن جحادة، لا أدري من هو، ولا ابن من هو)). الثّقات٤/ ٣٧، و((إبراهيم بن إسحاق: شيخٌ، يروي عن ابن جريج، روى عنه وكيع بن الجرّاح، لست أعرفه، ولا أباه)). السّابق ٨/ ٦٣، و((أيّوب الأنصاريّ: يروي عن سعيد بن جبير، روى عنه مهديّ بن ميمون، لا أدري من هو، ولا ابن من هو)). السّابق ٦/ ٦٠، و ((سليم بن عثمان أبو عثمان الطّائيّ: يروي عن جماعة من أهل الشّام، روى عنه سليمان بن سلمة الخبائريّ الأعاجيبَ الكثيرةَ، ولست أعرفه بعدالة، ولا جرح)). السّابق٦/ ٤١٥، و((فزع: شهد القادسيّة، يروي عن المقنع، وقد قيل: إنّ للمقنع صُحبة. ولست أعرف فزعًا، ولا مقنعًا، ولا أعرف بلدهما، ولا أعرف لهما أبًا، وإنّما ذكرتُهما =

في"ثقاته"؛ أَلَا وهو توثيقه للمجهولين الّذين لم يروِ عنهم إلّا واحد، حتى ولو كان الرّاوي عنه ضعيفًا لا يوثق به، أو مجهولًا لا يُدرى من هو؟! !))(١)، وقال المعلِّميّ: ((ومن شأن ابن حبّان إذا تردّد في راوٍ أنّه يذكره في"الثّقات"، ولكنّه يغمزه))(٢)، وقال: ((وذِكْرُ ابن حبّان للرّجل في "ثقاته"، وإخراجه له في"صحيحه" لا يخرجه عن جهالة الحال، فأمّا إذا زاد ابن حبّان فغمزه بنحو قوله هنا: ((يخطئ، ويخالف)) فقد خرج عن أن يكون مجهول الحال إلى دائرة الضّعف))(٣)، وقال: ((من قاعدة ابن حبّان: أن يذكر المجهولين في"ثقاته"بشرطٍ قرّره، ومع ذلك لا يفي به؛ فإنّ من شرطه: أن لا يَروي الرّجل منكرًا))(٤).

وقسم المعلِّميُّ توثيقَ ابن حبّان على درجات، فقال: ((التّحقيق أنّ توثيقه على درجات:

الأولى: أنْ يُصرِّح به؛ كأن يقول: كان متقنًا، أو مستقيم الحديث، أو نحو ذلك.

= للمعرفة، لا للاعتماد على ما يرويانه)). السّابق ٧/ ٣٢٦. قال الألبانيّ–معلِّقًا-: ((وهذا نصٌّ هامٌّ جدًّا جدًّا، وشهادة منه–لا أقوى منها– على أنّ كتابه "الثّقات" ليس خاصًّا بهم، وإنّما هو لمعرفتهم، ومعرفة غيرهم من المجهولين، والضّعفاء، ونحوهم. . . هذا النّصّ أعلمنا أنّه يذكر هؤلاء للمعرفة، لا على أنّهم من الثّقات الّذين يحتجّ بخبرهم عنده)). مقدّمة صحيح موارد الظمآن ١/ ١٨–١٩. باختصار يسير، وقد يقال: إنّ الأصل عنده ذكرُ الثّقات؛ كما نصّ عليه في مقدّمته، ولكن قد يخرج عن منهجه هذا في مواضع، أو لم يلتزم به فيها؛ كهذا الموضع.

(١) الضّعيفة ١٢/ ٥١٤.

(٢) حاشية الفوائد المجموعة ص: ٤١٨.

(٣) المرجع السّابق ص: ٤٢٣ رقم ١.

(٤) المرجع السّابق ص: ٣٥٧ رقم ٢.

الثّانية: أنْ يكون الرّجل من شيوخه الّذين جالسهم، وخبرهم.

الثّالثة: أنْ يكون من المعروفين بكثرة الحديث؛ بحيث يعلم أنّ ابن حبّان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرّابعة: أنْ يظهر من سياق كلامه أنّه عرف ذلك الرّجل معرفة جيّدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأُولى لا تقلُّ عن توثيق غيره من الأئمّة، بل لعلّها أثبت من توثيق كثير منهم، والثّانية قريب منها، والثّالثة مقبولة، والرّابعة صالحة، والخامسة لا يُؤمن فيها الخلل. والله أعلم))[(١)].

وقال الألبانيّ: ((توثيق ابن حبّان يجب أن يُتلقّى بكثيرٍ من التّحفظ والحذر؛ لمخالفته العلماء في توثيقه للمجهولين، لكن ليس ذلك على إطلاقه؛ كما بيّنه العلاّمة المعلِّميّ. . . وإنّ مِمّا يجب التّنبيه عليه -أيضًا- أنّه ينبغي أن يُضمّ إلى ما ذكره المعلِّميّ أمرٌ آخر هامٌّ؛ عرفته بالممارسة لهذا العلم، قلّ من نبّه عليه، وغفل عنه جماهيرُ الطّلاب؛ وهو: أَنّ مَن وثّقه ابنُ حبّان، وقد رَوى عنه جمعٌ من الثّقات، ولم يأتِ بما يُنكر عليه فهو صدوق يحتجّ به))[(٢)].

---

(١) التّنكيل ص: ٦٦٩. وكتب الألبانيّ -معلِّقًا-: ((هذا تفصيل دقيق، يدلّ على معرفة المؤلِّف -رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى- وتمكّنه من علم الجرح والتّعديل، وهو مِمّا لم أَرَه لغيره -فجزاه الله خيرًا- غير أنّه قد ثبت لديّ بالممارسة أنّ من كان منهم من الدّرجة الخامسة، فهو على الغالب مجهول لا يُعرف، ويشهد بذلك صنيع الحفّاظ؛ كالذّهبيّ والعسقلانيّ وغيرهما من المحقِّقين، فإنّهم نادرًا ما يعتمدون على توثيق ابن حبّان وحده مِمّن كان في هذه الدّرجة، بل والّتي قبلها أحيانًا)). حاشية التّنكيل ص: ٦٦٩ رقم١.

(٢) تمام المنّة ص: ٢٥.

ونخلص ممّا سبق بجملة أمور:

أ- ينبغي التّفرقة بين من نصّ ابنُ حبّان على توثيقه، ومن اكتفى بمجرّد ذكره؛ فالأوّل: أفاد المعلِّميّ أنّه لا يَقلّ عن توثيق غيره -كما تقدّم-، وأمّا الثّاني فإنّه يقع له فيه التّساهل بتوثيق المجاهيل، ومَن لا يعرفهم؛ ولذلك فإنّ بعض الأئمّة؛ كالذّهبيّ، وابن حجر لا يعتدّون به كثيرًا، وينبني على هذا: التّفرقة في العزو، فيقال في الأَوّل: ((وثّقه ابن حبّان))، والثّاني: ((ذكره ابن حبّان في "الثّقات"))، والخلل إنّما وقع له في الثّاني؛ لذا ينبغي أنْ يفرّق بينهما في الحكاية، وإن كان الجميعُ يشملهم توثيقُ ابن حبّان.

ب- من الاعتبارات الّتي بنى عليها ابنُ حبّان توثيقه: خُلوُّ الرّاوي من الجرح، واستقامة أحاديثه، وسلامتها مِمّا ينكر، والحكم بالظّاهر دون المغيّب، وأحوال النّاس على الصّلاح، والعدالة حتّى يتبيَّن منهم ما يُوجب القدح؛ هذا حكم المشاهير، وأمّا المجاهيل الّذين لم يروِ عنهم إلَّا الضّعفاء؛ فهم متروكون على الأحوال كلّها[١]، وهذه الاعتبارات غير كافية لتوثيق جميع من اتّصف بها، ورفع جهالتهم، وإن كانت كافية في البعض[٢]، ثمّ إنّ ابن حبّان لم يفِ بما اشترطه فيهم من عدم ما يُنكر -كما تقدّم-.

---

(١) وتعقّب الألبانيّ هذا؛ بأنّ ابن حبّان وثّق مجاهيل لم يروِ عنهم إلّا ضعفاءُ أو مجاهيلُ. ينظر: ص: ٤٧٧ ح ١.

(٢) هناك اعتباراتٌ في المجهول ترفع من شأنه، وإذا توافرت ربّما ارتقت به إلى درجة القبول؛ ومنها: كونه من التّابعين والقدماء، وأن يروي عنه من لا يروي إلّا عن ثقة، ورواية جماعة عنه، واستقامة أحاديثه، وتخريج من اشترط الصّحة له، وذكره في كتب الثّقات، ويُلْحَظ من صنيع بعض الأئمّة كالذّهبيّ وابن حجر توثيق بعض الرّواة، مع عدم وجود توثيق صريح فيهم من =

ج- يشترط المؤلِّفُ للاحتجاج بخبر من يذكرهم في كتابه أن يتعرّى خبرُه عن خمسة أشياء: أن لا يكون فوقه في الإسنادِ أو دونه ضعيفٌ، وأن لا يكون مرسلًا، أو منقطعًا، وأن لا يكون في الإسناد مدلّس لم يُبيِّن سماعه-كما تقدّم-.

هـ- من لا يُعرف من قدماء التّابعين، أو أتباعهم، يُوثِّقه بعض الأئمّة إذا وجدوا رواياته مستقيمة-كما تقدّم- فهذا مِمّا لم يتفرّد به ابنُ حبّان.

و-تساهله ليس على إطلاقه، وتوثيقه على درجات متفاوتة-كما تقدّم عند المعلِّميّ-.

ز- من عجيب صنيع ابن حبّان أنّه مع تساهله في توثيق المجهولين، قد عُرف بالتّشدّد في الجرح، قال الذّهبيّ: «ابنُ حبّان ربّما قصب الثّقة، حتّى كأنّه لا يَدري ما يَخرج من رأسه! »[(١)]، وقال المعلِّميّ: «ابن حبّان يُشدِّد، وربّما تعنّت فيمن وجد في روايته ما استنكره، وإنْ كان الرّجل معروفًا مكثرًا»[(٢)].

ح- طريقة ابن حبّان فيمن اختَلف فيهم الأئمّةُ: أنّ من صحّ عنده بالدّلائل النَّيِّرة ثقته ذكره في هذا الكتاب، ومن صحّ عنده بالبراهين الواضحة أنّه ضعيف ذكره في كتابه "الضّعفاء"-كما تقدّم-.

٨ - ما انتقد عليه:

أ-تساهله في توثيق المجاهيل، وتخريجه لهم في"صحيحه"، قال السّخاويّ-وذكر

= المتقدّمين، ويظهر أنّهم اعتبروا في ذلك مثل هذه القرائن. والله أعلم.

(١) الميزان١/ ٢٧٤، وقال: «الخَسَّاف المتهوِّر». السّابق٤/ ٨، وقال: «ابن حبّان صاحب تشنيع وشغب». السّابق١/ ٢٩٠.

(٢) التّنكيل ص: ٢٥٥.

تساهل ابن حبّان في"صحيحه"-: ((غير متقيّد بالمعدَّلين، بل ربّما يخرج للمجهولين))[١]، وقال الألبانيّ: ((المجهول بقسمَيْه لا يُقبلُ حديثُه عند جمهور العلماء، وقد شَذَّ عنهم ابنُ حبّان فقبل حديثه، واحتجّ به، وأورده في"صحيحه"))[٢].

ب- ذِكْرُه للرّاوي في كتابه مرّتين، وفي طبقتين، أو ذكره في"الثّقات" وفي"المجروحين"، قال ابن عبد الهادي: ((ولو أخذنا في ذكر ما أخطأ فيه وتناقض؛ من ذكره الرّجل الواحد في طبقتين مُتوهِّمًا كونه رجلين، وجمعه بين ذكر الرّجل في الكتابين: كتاب "الثّقات"، وكتاب "المجروحين"، ونحو ذلك من الوهم، والإيهام؛ لطال الخِطاب))[٣]. وانتقاده بتوثيق المجاهيل، والاحتجاج بأحاديثهم متّجهٌ، وليس ذلك على إطلاقه-كما تقدّم-، وما سوى ذلك؛ كذكر الرّاوي مرّتين، أو في طبقتين، أو في الكتابيْن: "الثّقات"، و"المجروحين" فليس بالكثير جدًّا، وهو معذور في عامّة ذلك، ويقع كثيرٌ منه لغيره من الأئمّة؛ كما أفاده المعلِّميّ[٤].

---

(١) الفتح ١/ ٣٥.

(٢) تمام المنّة ص: ٢٠.

(٣) الصّارم المنكيّ ص: ٦١. وقال-أيضًا-: ((قد ذكر في كتاب"الثّقات" خلقًا كثيرًا، ثمّ أعاد ذكرهم في "المجروحين" وبيَّن ضعفهم، وذلك من تناقضه وغفلته، أو من تغيّر اجتهاده، وقد ذكر الشّيخ أبو عمرو بن الصّلاح عنه أنّه غلط الغلطَ الفاحشَ في تصرّفه)). السّابق ص: ٩٦.

(٤) التّنكيل ص: ٦٧٧، وعبارته: ((والمعروف مِمّا يُنسب ابنُ حبّان فيه إلى الغلط؛ أنّه يذكر بعض الرُّواة في "الثّقات"، ثمّ يذكرهم في "الضّعفاء"، أو يذكر الرّجل مرّتين، أو يذكره في طبقتين، ونحو ذلك، وليس ذلك بالكثير، وهو معذور في عامّة ذلك، وكثير من ذلك، أو يشبهه قد وقع لغيره؛ كابن معين، والبخاريّ)). وللمبارك الهاجريّ: ((الرُّواة الّذين ترجم لهم ابن حبّان =

٩- نماذج من تراجمه: قال ابن حبّان: ((فمن أتباع التّابعين الّذين رووا عن التّابعين ممّن ابتدأ اسمه على الألف: أحمد بن عطيّة العبسيّ، يروي عن ابن أبي مليكة، روى عنه منصور بن سلمة الخزاعيّ. أحمد بن موسى البصريّ أبو عبد الله، صاحب اللّؤلؤ، يروي عن حميد الطّويل، وابن عون، روى عنه المعلّى بن أسد. . . إبراهيم بن يحيى بن زيد بن ثابت الأنصاريّ من جلّة أهل المدينة، وكان جميلًا، يروي عن جماعة من التّابعين، روى عنه أهل المدينة، توفّي في ولاية أبي العبّاس السّفّاح))(١). وقال: ((أحمد بن إسحاق الحضرميّ؛ أخو يعقوب بن إسحاق، كنيته أبو إسحاق من أهل البصرة، يروي عن وهيب بن خالد والبصريّين، وكان أكبر من أخيه يعقوب، روى عنه أحمد بن سعيد الدّارميّ، وإبراهيم بن سعيد الجوهريّ، مات في البصرة في شهر رمضان، سنة إحدى عشرة ومائتين، وكان يخضب رأسه، ولحيته بالحنّاء، وكان يحفظ حديثه. أحمد بن أيّوب السّمرقنديّ، يروي عن أبي حمزة السّكريّ، وكان قد سكن مرو، روى عنه إسحاق بن إبراهيم الحنظليّ، والنّضر بن سلمة شاذان، مستقيم الحديث، يُعتبر حديثه من غير رواية النّضر بن سلمة عنه))(٢).

١٠- طبعته: طبع في دائرة المعارف، الهند، ١٣٩٣هـ، وصُوّر عنها في دار الفكر، بيروت(٣).

= في"المجروحين"، وأعادهم في "الثّقات"))-سيأتي في الحاشية ٣-.

(١) الثّقات ٦/ ٣-٤.

(٢) السّابق ٨/ ٣-٤.

(٣) **ممّا أُلِّف حول ابن حبّان، وكتابه:**

أ- "ترتيب كتاب الثّقات" لنور الدّين الهيثميّ. يعمل شادي النّعمان، على تحقيقه، وطباعته. =

المبحث الخامس: دراسة كتاب "الكامل" لابن عديّ

١ – **عنوانه**: "الكامل في ضعفاء الرِّجال"(١).

٢ – **مؤلِّفه**: الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عديّ الجرجانيّ ت/ ٣٦٥ هـ.

٣ – **موضوعه**: قال في "مقدّمته": ((وذاكرٌ في كتابي هذا كلّ من ذُكِرَ بضربٍ من الضَّعف، ومن اختُلف فيهم، فجرّحه البعضُ، وعدّله البعضُ الآخرُ)).

٤ – **قيمته العلميّة**: تبوّأ مكانة علميّة كبيرة، ونال رتبة عليّة منيفة، وتميّز بميزات عديدة، نبرزها في الأمور الآتية:

أ– مكانة مؤلِّفه العلميّة؛ فهو من أئمّة الحديث المعتدلين.

= ب– "تيسير انتفاع الخلّان بكتاب "ثقات" ابن حبّان" لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، لم يطبع.

ج– "إتمام الإنعام بترتيب ما ورد في كتاب "الثّقات" لابن حبّان من الأسماء والأعلام" إعداد جماعة، الدّار السّلفيّة، بالهند.

د– "جامع فهارس الثّقات" لحسين زهران، الفكر، بيروت.

هـ– "الإمام محمّد بن حبّان البستيّ، ومنهجه في الجرح والتّعديل" لعداب الحمش (ماجستير) جامعة أمّ القرى، مكّة، ١٤٠٦هـ.

و– "تعارض أحكام الإمام محمّد بن حبّان البستيّ على بعض الرُّواة في كتابيْه: "الثّقات" و"المجروحين"" لأمين الشّقاويّ، (ماجستير)جامعة الملك سعود، الرّياض، ١٤١٩هـ.

ز– ((الرُّواة الّذين ترجم لهم ابن حبّان في "المجروحين"، وأعادهم في "الثّقات" جمع ودراسة وتحليل)). لمبارك الهاجريّ، طبع في جامعة الكويت، ١٤٢١هـ، وعددهم (١٥٩) رجلًا، واستُدرك عليه بزيادة عددهم.

(١) نصّ المؤلِّفُ على هذه التّسمية في "مقدّمته".

ب- من أمّهات الكتب المصنَّفة في الضّعفاء، وهو أوسعها، وحاول مؤلِّفه استيعابهم.

ج- اشتماله على نقد الأحاديث، وتعليلها.

د- عنايته الفائقة بذكر مناكير الرُّواة، وأسباب جرحهم، وهو أوسع مؤلَّفٍ فيها.

هـ- مقدّمته النّفيسة.

و- يُعدُّ من المصادر الرّئيسة في توثيق أقوال النّقاد؛ لنقله لها بالأسانيد، فأتاح بذلك إمكانيّة توثيقها.

ز- اكتسب قبولًا شاسعًا عند الأئمّة، ونال شهرةً واسعةً.

ح- حَفِظَ نصوصًا كثيرةً عن الأئمّة؛ مِمّن لم يُصنِّفوا، أو لم تصلنا مصنّفاتُهم، كشعبة، والفلّاس، ويحيى القطّان، وابن أبي عروبة، وغيرهم، فحلَّ مصدرًا بديلًا عنها.

ط- عناية العلماء به: استدراكًا، وتذييلًا، واختصارًا، وتجريدًا لأحاديثه.

ي- اعتَمَدَه مَن جاء بعده، وأكثروا النّقل عنه، وهو أحد المصادر الأربعة الّتي اعتمدها المزّيّ في"تهذيب الكمال". قال السّبكيّ: ((من عينه انتجع المنتجعون، وبشهادته حكم المحكّمون، وإلى ما يقول رَجَعَ المتقدِّمون والمتأخِّرون))(١)، وقال حاجي خليفة: ((وعليه اعتماد الأئمّة))(٢)، وقال الكتّانيّ: ((وهو أكمل كتب الجرح، وعليه الاعتماد فيها))(٣)، وقال اللّكنويّ: ((قد أكثر علماءُ عصرنا من نقل جروح الرُّواة من"ميزان الاعتدال"، مع عدم اطّلاعهم على أنّه ملخّصٌ من"كامل" ابن عديّ))(٤).

---

(١) طبقات الشّافعيّة ٣/ ٣١٥.

(٢) الكشف ٢/ ١٣٨٢.

(٣) الرّسالة ص: ١٠٩.

(٤) الرّفع والتّكميل ص: ٣٣٩.

ك- ثناء الأئمّة الكبير عليه، وتعظيمهم له، وإشادتهم به، ومن ذلك: قال حمزة السّهميّ: ((سألت أبا الحسن الدّارقطنيّ أن يُصنِّف كتابًا في ضعفاء المحدِّثين، فقال لي: أليس عندك كتاب ابن عديّ؟ فقلت: نعم، قال: فيه كفاية، لا يُزاد عليه))[١]، وقال الخليليّ، والرّشيد العطَّار، وابن تيميّة: ((ما صنَّف أحدٌ مثلَه))[٢]، وزاد الأخير: ((في فنّه))، وقال ابن القطّان: ((وافٍ بغرضه))[٣]، وقال الذّهبيّ، والسّخاويّ: ((هو أكمل الكتب، وأجلّها في ذلك))[٤]، وقال ابن كثير: ((لم يسبق إلى مثله، ولم يلحق في شكله))[٥]، وقال ابن قاضي شهبة: ((وهو كامل في بابه؛ كما سُمِّي))[٦]، وقال السّخاويّ: ((إليه المنتهى في الجرح))[٧]، وقال السّبكيّ: ((طابق اسمه معناه، ووافق لفظه فحواه))[٨]، وقال حاجي خليفة: ((وهو أكمل كتب الجرح والتّعديل))[٩].

٥ – **طريقة ترتيبه**: بيّنها في"مقدّمته"فقال: ((صنَّفته على حروف المعجم؛ ليكون

---

(١) تاريخ جرجان ص: ٢٦٧، والسِّير ١٦/ ١٥٥.

(٢) الإرشاد ٢/ ١٥٤، نزهة النّاظر ص: ٧٨، وقاعدة جليلة ص: ١٩٢، ومجموع الفتاوى ١/ ٢٧١.

(٣) بيان الوهم والإيهام ٥/ ٦٤٢.

(٤) الميزان ١/ ٦، والإعلان ص: ٢١٨، وعبارة الأخير: ((المصنَّفة قبله)).

(٥) البداية ١١/ ٣٠٢.

(٦) طبقات الشّافعيّة ١/ ١٤٠.

(٧) الإعلان ص: ٣٤٦.

(٨) طبقات الشّافعيّة ٣/ ٣١٥.

(٩) الكشف ٢/ ١٣٨٢.

أسهل على من طلب راويًا منهم)). ونجمل في النّقاط الآتية أهمّ معالم طريقة ترتيبه:

أ- بدأ كتابة بمقدّمة نفيسة، اشتملت على الآتي:

- عقد أبوابًا جامعة في الكذب، لا سيما الكذب على رسول الله ﷺ، وتشديد العقوبة فيه، واحتراز المحدِّثين، واحتياطهم في التَّحديث عن رسول الله ﷺ، وبلغت هذه الأبواب ثلاثين بابًا.
- ذَكَرَ الّذين استجازوا تكذيب من تبيَّن كذبه؛ وهؤلاء المستجيزون من الصّحابة، والتّابعين، فمن بعدهم إلى عصر المؤلِّف، وسرد لهم أمثلةً في ذلك؛ بدءًا من الصّحابة، ثمّ التّابعين، ثمّ تابعي التّابعين، ثمّ من بعدهم، وساق من صفاتهم، وأخبارهم، وفضائلهم ما استحقُّوا به الكلام في الرّجال، وأنْ يُسألوا عنهم، وتسليم الأئمّة لهم بذلك.
- عَقَدَ فصولًا تتعلّق بالرُّواة، والرّواية، والاحتراز فيها، وصفة من يُتحمّل، ومن لا يُتحمّل عنه

ب- ثمّ شرع في ذكر تراجم الكتاب على حروف المعجم على النّحو الآتي:

- راعى في ترتيب الرُّواة الحرف الأوّل في الاسم الأوّل فقط.
- بدأ بمن اسمه أحمد من الرُّواة.
- ذكر الأسماء، ثمّ الكنى، ولم يُرتِّب الكنى على المعجم، وكأنّه لقلّتها.
- يذكر الأفراد في نهاية الحروف، ويعنونها بقوله: ((أسامي شتّى، مِمّن أَوّل أساميهم حرف. . .)).
- لم يترجم للنِّساء.

٦ - **أسلوبه في التّراجم**: سياقة التّرجمة عنده على النّحو الآتي:

أ- يذكر التّعريف الشّخصيّ للرَّاوي: الاسم، والكنية، والنّسب، والنّسبة،

ويذكر بعض شيوخه، وتلاميذه.

ب- ثمّ يورد أقوال الأئمّة فيه بأسانيده إليهم.

ج- ثمّ يسوق بأسانيده مرويّات المترجم الّتي استُنكرت عليه، ولأجلها ضُعّف، وأَوْلى هذا عنايةً كبيرةً[١]؛ لذلك فكتابه غزير المادّة بالأحاديث المعلّة. قال المؤلِّف: ((في كتابي هذا اثنا عشر ألف حديث مسند، واثنا عشر ألف مقطوع))[٢]، وقال ابن طاهر: ((هذه أحاديث أوردها أبو أحمد عبدالله بن عديّ الحافظ الجرجانيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب "الكامل"، استَدلَّ بها على ضعف الرّجل المسطور، أقامها وذكر عللها))[٣]، وقال الذّهبيّ: ((يَروي في التّرجمة حديثًا، أو أحاديث مِمّا استُنكر للرَّجل))[٤]، وقال الكتّانيّ: ((وذكر في ترجمة كلّ واحد حديثًا، فأكثر من غرائبه، ومناكيره))[٥]. ويعتذر-أحيانًا- عن الحكم على الرّاوي؛ لأنّه لم يقع له من حديثه ما يحكم به عليه، قال-في ترجمة راوٍ-: ((قليل الحديث جدًّا، ولا أعلم له جميع ما يروي

---

(١) ربّما توسّع في ذكر ما يُستنكر على الرّاوي؛ كما في ترجمة شريك بن عبدالله القاضي، حيث أورد فيها أكثر من عشر صفحات. ينظر: الكامل ٤/ ١٣٢٦-١٣٣٨.

(٢) مثبت في أوّل الجزء الخامس عشر من نسخة الظّاهريّة ل/ ٢٤٧ ب، وبلغ عدد أحاديث "ذخيرة الحفّاظ" لابن طاهر: (٦٥٩٧) حديثًا، واستدرك محقّقُه عليه: (٨٣٦) حديثًا، فبلغ مجموعها: (٧٤٣٣) حديثًا. قال ابن طاهر: ((فإنَّ من الأحاديث ما أورده في عدّة مواضع من كتابه)). ذخيرة الحفّاظ ١/ ١٨٩.

(٣) ذخيرة الحفّاظ ١/ ١٨٩.

(٤) السِّير ١٦/ ١٥٥-١٥٦.

(٥) الرّسالة ص: ١٠٩.

إلّا دون خمسة، أو فوقها قليل، وبهذا المقدار لا يعتبر فيه حديثه أنّه صدوق، أو ضعيف، ولا سيما إذا لم يكن في مقدار ما يروي متن منكر))(١).

د- ثمّ يختم التّرجمة بخلاصة حكمه عليه، ومن ألفاظه: ((صدوق))، ((من ثقات النّاس))، ((وهو عندي مِمّن يجب أن يقبل حديثه))، ((متماسك في الحديث، لا بأس به))، ((منكر الحديث عن الثّقات، وعن الضّعفاء))، ((وهو عندي ليّن))، ((هو مِمّن يكتب حديثه مع ضعفه))، ((له أحاديث صالحة، وهذه الأحاديث الّتي ذكرتها أنكر ما رأيت له، وهو في القوم الّذين يكتب حديثهم))، ((لم أرَ في حديثه شيئًا منكرًا))، ((ولم أجد في حديثه حديثًا قد جاوز الحدّ في الإنكار، وأحاديثه مقاربة محتملة)).

ويتبيّن من سياقته للتّرجمة: دقّة منهجه، وتميّزه؛ حيث يُعرِّف بالرّاوي؛ بذكر اسمه ونسبه، وبعض شيوخه، وتلاميذه؛ فترتفع بذلك جهالة عينه، ثمّ يُعرِّف بحاله؛ بنقل أقوال النّقاد فيه- وهي مِمّا يُعتمد في معرفة حاله-، وسَوقِ رواياته الّتي أُنكرت عليه-وهي-أيضًا- من طرق معرفة ضبطه- ثمّ يختم بذكر خلاصة الحكم عليه، بعد أن سلك طرقه، وحقّق وسائله.

٧ - **منهجه فيه**: قال في "مقدّمته": ((وذاكرٌ في كتابي هذا كلّ من ذُكِرَ بضربٍ من الضّعف، ومن اختُلف فيهم، فجرّحه البعضُ، وعدّله البعضُ الآخر، ومُرجِّح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة، فلعلّ من قبّح أمره، أو حسّنه تحامل عليه، أو مال

---

(١) الكامل ٣/ ١١٧٦. وقال -في راوٍ آخر-: ((له أحاديث قليلة، وهو في عداد البصريّين المقلِّين الّذين يعزّ حديثهم، وليس هي مقدار ما له من الحديث أن يعتبر حديثه: ضعيف هو، أو صدوق)). السّابق ٣/ ١١٧٤.

إليه. وذاكرٌ لكلِّ رجلٍ منهم مِمّا يُضعّف من أجله، أو يلحقه بروايته له اسم الضّعف؛ لحاجة النّاس إليها؛ لأُقرّبه على النّاظر فيه... وأرجو أنّي أشبع كتابي هذا، وأشفي النّاظر فيه، ومضمّنٌ ما لم يذكره أحدٌ مِمّن صنَّف في هذا المعنى شيئًا، وسَمّيتُه: "كتاب الكامل في ضعفاء الرّجال"))، وقال: ((وأَنَا ذاكرٌ في كتابي هذا أسامي قوم نُسِبُوا إلى الضّعف من عساهم عقلوا عنهم، وقوم نُسوا بعد موتهم فلم يتكلّموا فيهم، ولم يلحقوا زمانهم، وأنا أُبيِّن أحوال من عقلوا عنهم، ومن نشؤوا بعد موتهم-إن شاء الله تعالى-))، وقال: ((ولمعلّى بن ميمون غير ما ذكرت من الأحاديث، والّذي ذكرتُ، والّذي لم أذكره كلّها غير محفوظة مناكير، ولعلّ الّذي لم أذكره أنكر من الّذي ذكرته، ولم أرَ للمتقدِّمين فيه كلامًا إلّا أنَّ أحاديثه رأيتها غير محفوظة، فشرطتُ في أوّل الكتاب أنْ أذكر كلّ من هو بصورته))(١).

ونلخِّص في العناصر الآتية أهم معالم منهجه فيه:

أ- أورد فيه كلَّ من ذُكر بشيءٍ من الجرح، وكذا المختلف فيهم.

ب- يرجِّح عند ذكر الأقوال المتعارضة من غير محاباة.

ج- ينصُّ في التّرجمة على سبب الجرح، وموجب القدح.

د-أورد تراجم لم يسبق إلى الكلام فيهم؛ مِمّن نشؤوا بعد موت الأئمَّة.

هـ- يعتمد في أحكامه على أقوال الأئمَّة، وعلى سبر مرويّات الرُّواة(٢)، ثمّ يختم التّرجمة بذكر خلاصة حكمه، ونتيجة دراسته.

---

(١) الكامل ٧/ ٢٣٦٩.

(٢) ينظر أمثلة لعباراته الأصل أعلاه ص: ٤٩١.

و- يُعدُّ ابن عديّ في الأئمَّة المعتدلين. قال الذّهبيّ: ((وقسمٌ: كالبخاريّ، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عديّ معتدلون منصفون))(١)، وقال: ((وهو منصف في الرّجال بحسب اجتهاده))(٢).

ز- ذِكْرُ الرّاوي في الكتاب لا يعني ضعفه عنده، فقد ذكر جماعةً من الثّقات؛ كإبراهيم بن سعد الزّهريّ، وأحمد بن صالح المصريّ، وخليفة بن خيّاط، ولم يذكرهم إلّا توفيةً بشرطه، وانتصر لهم، ودافع عنهم، قال: ((ولولا أنّي شرطتُ في كتابي هذا أنْ أذكر فيه كلّ من تَكلّم فيه متكلِّمٌ لكنتُ أُجِلّ أحمد بن صالح أن أذكره))(٣)، وقال ابن دقيق: ((شَرَطَ أن يذكر في كتابه كلّ من تَكلّم فيه متكلِّمٌ، وقد ذكر فيه جماعةً من الأكابر والحفّاظ لذلك))(٤)، وقال الذّهبيّ: ((يذكر في"الكامل"كلَّ من تُكلّم فيه بأدنى شيء، لو كان من رجال "الصّحيحين"، ولكنّه منتصرٌ له إذا أمكن))(٥)، وقال العراقيّ: ((ذكر في كتابه "الكامل" كلّ من تُكلّم فيه، وإن كان ثقة))(٦)، وقال ابن حجر: ((من عادته فيه أنْ يُخرِّج الأحاديث الّتي أنكرت على الثّقة، أو على غير الثّقة))(٧)، وقال السّخاويّ: ((هو أكمل الكتب المصنَّفة قبله، وأجلّها،

---

(١) ذكر من يُعتمد قوله ص: ١٥٩.

(٢) السِّير ١٦/ ١٥٦.

(٣) الكامل ١/ ١٨٧.

(٤) الإمام ٢/ ١٧٦، وينظر: نصب الرّاية ١/ ١٧٩.

(٥) السّير ١٦/ ١٥٥.

(٦) شرح التّبصرة ٣/ ٢٦٠.

(٧) الهدى ص: ٤٢٩.

ولكن توسّع؛ لذكره كلّ من تُكلّم فيه، وإن كان ثقة))[١].

ح- ربما تكلَّم في أثناء التّراجم على رواة آخرين[٢].

ط- شرح في بعض المواضع بعض ألفاظ الجرح والتّعديل عند الأئمّة[٣].

٨- **عناية العلماء به:** تنوّعت عنايتهم به على وجوه متعدّدة، وهي:

أ- التّذييل عليه، والتّكملة له، ومن ذلك: "تكملة الكامل" لأبي الفضل محمّد بن طاهر المقدسيّ ت/ ٥٠٧هـ(م)[٤]، و"الحافل في تكملة الكامل" لأبي العبّاس أحمد بن محمّد الأندلسيّ المعروف بابن الرّوميّة ت/ ٦٣٧هـ(م)[٥].

---

(١) الإعلان ص: ٢١٨.

(٢) قال-في ترجمة إسماعيل الورّاق-: ((السّعدي؛ هو: إبراهيم بن يعقوب الجوزجانيّ، كان مقيمًا بدمشق يُحدِّث على المنبر، ويكاتبه أحمد بن حنبل، فيتقوّى بكتابه، ويقرؤه على المنبر، وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التّحامل على عليّ)). الكامل١/ ٣٠٥، وينظر: ١/ ٣٠٢.

(٣) من أمثلته: قوله: ((وقول يحيى بن معين: ((يكتب حديثه))معناه: أنّه في جملة الضّعفاء الّذين يكتب حديثهم)). الكامل ١/ ٢٤٢-٢٤٣، وقوله: ((وقول السّعديّ فيه: ((إنّه كان مائلًا عن الحقِّ))؛ يعني: ما عليه الكوفيّون من تشيّع)). السّابق١/ ٣٠٥.

(٤) ذكره الذّهبيّ، وقال: ((قد ذيّل ابن طاهر على "الكامل" بكتاب لم أَرَه)). الميزان١/ ٢، وذكره السّخاويّ في الإعلان ص: ٢١٨، والفتح ٤/ ٤٣٢. واستفاد منه ابن عساكر.

(٥) كذا سمّاه المقري في نفح الطّيب٢/ ٥٩٧، وقال: ((له كتابان حسنان في علم الحديث؛ أحدهما يقال له: "الحافل في تكملة الكامل" لابن عديّ، وهو كتاب كبير، قال ابن الأبّار: سمعت شيخنا أبا الخطاب بن واجب يثني عليه، ويستحسنه، والثّاني اختصر فيه"الكامل" لأبي أحمد بن عديّ)). وذكره الكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٠٩، واستفاد منه الذّهبيّ في "الميزان"، وابن حجر في "اللّسان" و"التّهذيب".

ب- الاختصار، وممّن اختصره: أبو الفضل محمّد بن طاهر المقدسيّ ت/ ٥٠٧هـ(م)[١]، وأبو العبّاس أحمد بن محمّد الأندلسيّ المعروف بابن الرّوميّة ت/ ٦٣٧هـ(م)[٢]، وأحمد بن عليّ المقريزيّ ت/ ٨٤٥هـ(ط)[٣]، وإدريس بن محمّد الفاسيّ ت/ ١١٨٣هـ أو١١٨٤هـ(م)[٤]، وأحمد الدّمياطيّ ت/ ٧٤٩هـ[٥].

ج- الجمع لأحاديثه، وفيه: "ذخيرة الحفّاظ المخرّج على الحروف والألفاظ" لمحمّد بن طاهر المقدسيّ ت/ ٥٠٧هـ(ط)[٦]. ولزهير عثمان: "ابن عديّ ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرّجال"(ط)[٧].

٩ - ما انتقد عليه:

أ- قال ابن عديّ في "مقدّمته": ((ولا يبقى من الرُّواة الّذين لم أذكرهم إلّا من هو ثقة، أو صدوق، وإن كان يُنسب إلى هوى، وهو فيه متأوّل))[٨]. ويفهم من عبارته

---

(١) ذكره البغداديّ في الهديّة ٢/ ٨٢.

(٢) ذكره المرّاكشيّ في الذّيل٢/ ٥١٣، والمقري في نفح الطّيب٢/ ٥٩٧-٥٩٨. وقال: ((في مجلّدين)). ووصفه بأنّه: حسن. ينظر: ص ٤٩٤ ح ٥.

(٣) حقّقه أيمن الدّمشقيّ، مكتبة السُّنَّة، القاهرة، ١٤١٥هـ، وطبع في دار الجيل، بيروت، ١٤٢١هـ.

(٤) ذكره في كتابه "فتح البصير"؛ كما في فهرس الفهارس ٢/ ٨١٩.

(٥) اسمه: "عمدة الفاضل في اختصار الكامل". ذكره سزكين في تاريخه ١/ ٤٠٠، وذكر له مخطوطة بخطّ المؤلِّف في برلين: ٩٩٤٤، (١١٤ ورقة).

(٦) حقّقه عبد الرّحمن الفريوائيّ، أضواء السّلف، الرّياض، ١٤١٦هـ.

(٧) طبع في مكتبة الرّشد، الرّياض، ١٤٢٢هـ. (دكتوراه).

(٨) الكامل ١/ ١٦.

أنّه استوعب الضّعفاء، ولكن فاته الكثير؛ ولذلك ذيّل عليه ابن طاهر في "تكملة الكامل"، وابن الرّوميّة في "الحافل في تكملة الكامل" -كما تقدَّم-.

ب- قال الذّهبيّ: ((من عيوب "كامل" ابن عديّ، يأتي في ترجمة الرّجل بخبرٍ باطلٍ، لا يكون حدّث به قطّ، وإنّما وُضع من بعده))[١].

ج- قال السّخاويّ: ((لا يحسن أن يقال الكامل للنّاقصين))[٢]. وهذا لا يرد عليه؛ لأنّ هذه التّسمية ليست وصفًا للمترجمين فيه، وإنّما وصف لعمله.

د- ترجم فيه -تبعًا للبخاريّ- لبعضِ الصّحابة، لا طعنًا فيهم، بل في الأحاديث الّتي رويت من طريقهم، وبيان أنّها لا تصحّ[٣]، قال ابن عديّ -مبيِّنًا عذره، وعذر

(١) الميزان٢/ ٦٢٩.

(٢) الإعلان ص: ٢١٨.

(٣) من هذه التّراجم الّتي ذكرها البخاريّ:

أ- ((حييّ اللّيثيّ ﷺ: له صحبة، روى عنه أبو تميم الجيشانيّ، ولم يصحّ حديثُه)). الضّعفاء الصّغير ص: ٣٩.

ب- ((سعد بن المنذر ﷺ: يُذكر له صحبة، يُعدّ في أهل المدينة، وحديثه ليس من وجهٍ صحيح)). السّابق ص: ٥٦.

ج- ((سخبرة الأزديّ ﷺ: له صحبة، روى عنه عبد الله ابنه، وحديثه ليس من وجهٍ صحيح)). السّابق ص: ٥٩.

د- ((القعقاع بن أبي حدرد ﷺ، له صحبة، وامرأته بقيرة، وحديثه عند عبد الله بن سعيد المقبريّ، لا يصحّ)). السّابق ص: ١٠٠. ومن أمثلة من ذكرهم ابن عديّ، وصرَّح بصحبتهم: ذو الأصابع الجهنيّ، وذو اليدين، وزيد بن أبي أوفى، وأبو الطّفيل عامر بن واثلة اللّيثيّ ﷺ. ينظر: الكامل ٣/ ٩٨٣، ٩٨٣-٩٨٤، ١٠٦٢-١٠٦٤، ٥/ ١٧٤١، وهناك من لم يُصرِّح بصحبتهم.

البخاريّ في ذلك-: ((وكلُّ من له صحبة مِمَّن ذكرناه في هذا الكتاب، فإنَّما تكلَّم البخاريُّ في ذلك الإسناد الّذي انتهى فيه إلى الصّحابيّ؛ أنَّ ذلك الإسناد ليس بمحفوظ، وفيه نظرٌ، لا[1] أنَّه يتكلَّم في الصّحابة، فإنّ أصحاب رسول الله ﷺ لِحَقِّ صحبتهم، وتَقَادُم قِدَمهم في الإسلام لكلِّ واحدٍ منهم في نفسه حقٌّ، وحرمة للصّحبة، فهم أجلُّ من أن يَتكلَّم أحدٌ فيهم))[2]، وقال الذّهبيّ-عن منهجه في"الميزان"-: ((ما كان في كتاب البخاريّ، وابن عديّ، وغيرهما من الصّحابة فإنِّي أسقطهم؛ لجلالة الصّحابة، ولا أذكرهم في هذا المصنَّف، فإنَّ الضَّعف إنّما جاء من جهة الرُّواة إليهم))[3]، وقال ابن حجر-في راوٍ له صحبة، وذكره البخاريّ في "الضّعفاء الكبير"وقال: ((لا يصحّ حديثُه))-: ((البخاريّ إذا ذكر مثل هذا، إنّما يريد التّنبيه على أنَّ الحديث لم يصحّ إليه، وكذا هو، فإنَّ في حديثه اضطرابًا كثيرًا))[4]. ومن كلام هؤلاء الأئمّة: ابن عديّ-وهو أحد المعنيِّين-، والذّهبيّ، وابن حجر يتبيَّن أنّ إيرادَ من أُورد في "الضّعفاء"؛ بسبب الأحاديث الضّعيفة الّتي رويت من طريقهم؛ ليبيِّنوا ضَعْفَها، وأنّها من قِبَل الرُّواة عنهم، وليس للطّعن فيهم، ومع هذا الاعتذار والتّبرير، يبقى صنيع الأئمَّة في عدم ذكرِ أحدٍ منهم في الضّعفاء أَوْلى. والله أعلم.

١٠ - **نموذج من تراجمه:** قال ابن عديّ: ((باب من ابتداء اسمه ألف، مِمّن

---

(١) في الأصل المطبوع: ((إلّا))، وهو خطأ.

(٢) الكامل ٣/ ١٠٦٤.

(٣) الميزان ١/ ٢.

(٤) اللّسان ٣/ ٤١٩.

يُنسب إلى ضربٍ من الضَّعف: مَن اسمه أحمد: أحمد بن بشير مولى عمرو بن حريث كوفيّ، يقال: كنيته أبو إسماعيل، ويقال: أبو بكر، وهو أصحُّ. حدّثنا محمّد بن عليّ بن إسماعيل السّكريّ، حدّثنا عثمان بن سعيد الدّارميّ، قال: قلت ليحيى بن معين: فعطاء بن المبارك تعرفه؟ قال: مَنْ يَروي عنه؟ قلت: ذاك الشّيخ أحمد بن بشير، قال: هه؛ كأنّه يتعجّب من ذكري أحمد بن بشير، فقال: لا أعرفه. قال عثمان: أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة ثمّ قدم بغداد، وهو متروك. ذكر أحاديثه المنكرة: حدّثنا الحسين بن إسماعيل المحامليّ، حدّثنا أبو السّائب سلم بن جنادة، قال: سمعت أحمد بن بشير، حدّثنا الأعمش، عن سلمة بن كهيل، عن عطاء، عن جابر ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: ((تعبّد رجل في صومعة، فمطرت السّماء فأعشبت الأرض، فرأى حمارًا يرعى، فقال: يا ربّ لو كان لك حمار رعيته مع حماري؟ فبلغ ذلك نبيًّا من أنبياء بني إسرائيل، فأراد أنْ يدعو عليه، فأوحى الله إليه: إنّما أُجازي العباد على قدر عقولهم)). قال الشّيخ[1]: وهذا حديث منكر، لا يرويه بهذا الإسناد غير أحمد بن بشير، وقد روى هذا الحديث الحسين بن عبد الأَوّل الكوفيّ عن أحمد بن بشير. حدّثنا أبو الطّاهر محمّد بن أحمد بن عثمان المدنيّ بمصر، حدّثنا يحيى بن سليمان الجعفيّ، قال: حدّثنا أحمد بن بشير، حدّثنا مسعر، عن علقمة بن مرثد، عن ابن بريدة، عن أبيه ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو وزن دموع آدم بجميع دموع ولده لرجح دموعه على جميع دموع ولده». قال الشّيخ: وهذا الحديث لم يأتِ به عن مسعر موصولًا غيرُ أحمد بن بشير، وعن أحمد بن بشير غير يحيى بن سليمان هذا، فلا أدري الوهم من أحمد، أو من يحيى، وأكثر ظنّي أنّه من أحمد. حدّثناه جعفر بن محمّد الفريابيّ، حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة (ح)، وحدّثنا محمّد بن عليّ الحفار، حدّثنا أبو همّام الوليد بن شجاع،

(١) هو: ابن عديّ.

قالا: حدّثنا أحمد بن بشير، حدّثنا مسعر، حدّثني علقمة بن مرثد، عن ابن بريدة قال: ((لو عدل بكاء أهل الأرض ببكاء داود ما عدله، ولو عدل بكاء داود وبكاء أهل الأرض ببكاء آدم حين أهبط إلى الأرض ما عدله)). وقال ابن أبي شيبة: ((ببكاء آدم حين أهبط إلى الأرض ما عدله)). قال الشّيخ: ولم يذكر فيه بريدة، ولا النّبيّ ﷺ، وهذه الرّواية أصحّ. قال الشّيخ: وهذان الحديثان أنكر ما رُوي لأحمد بن بشير، وله أحاديث أخر قريبة من هذين. . .)). وساق بعض أحاديثه، ثمّ قال: ((وأحمد بن بشير له أحاديث صالحة، وهذه الأحاديث الّتي ذكرتها أنكر ما رأيت له، وهو في القوم الّذين يُكتب حديثُهم)).

١١- **طبعاته**: طبع عدّة طبعات:

أ- طبعة مازن السّرساويّ، الرّشد، بالرّياض، وهي آخر طبعاته، وأفضلها.

ب- طبعة عادل عبدالموجود، وعليّ معوّض، الكتب العلميّة، بيروت.

ج- طبعة محمّد الخنّ، دار الرّسالة العالميّة.

د- طبعة لجنة من المختصّين؟! ، دار الفكر، بيروت، وهي سقيمة[١].

هـ- طبعة صبحي السّامرائيّ (المقدّمة فقط)، مطبعة سلمان الأعظميّ، ببغداد، ١٣٩٧هـ. وسُجّلت رسائل علميّة في تحقيقه بجامعة الإمام، بالرّياض، وصلوا فيه إلى حرف الميم.

●●●●●

(١) جمع عبد المحسن الحسينيّ مستدركًا عليها، طبع باسم: "التّراجم السّاقطة من الكامل. . . ". في مجلّد صغير.

الفصل الرّابع: كتب تواريخ البلدان

وفيه: تمهيد، ومبحثان:

التّمهيد:

وفيه: ١-المراد بها. ٢- أهمّيّتها، وفوائد معرفتها. ٣-بداية التّصنيف فيها.

المبحث الأوّل: المصنّفات فيها.

المبحث الثّاني: دراسة كتاب "تاريخ بغداد" للخطيب.

التّمهيد

أوّلًا: المراد بكتب تواريخ البلدان:

هي: الكتب الّتي تُعنى بالتّرجمة لرجال بلدٍ معيّنٍ، والواردين عليه(١).

ثانيًا: أهمّيّتها، وفوائد معرفتها:

تكتسب هذه المصنّفات أهمّيّة كبيرة من وجوه متعدّدة:

١- الأصل أنّها وضعت من أجل خدمة الحديث النّبويّ، والتّعريف برواة الحديث-غالبًا-، وبلدانهم، ويدلُّ لذلك: أنّ عامّة مصنِّفيها من المحدِّثين، وأكثر المترجمين فيها من رواة الحديث(٢).

٢- تأكّد حاجة الحفّاظ إليها، قال ابن الصّلاح: ((معرفة أوطان الرُّواة وبلدانهم؛ وذلك مِمّا يفتقر حفّاظ الحديث إلى معرفته في كثير من تصرّفاتهم))(٣).

٣- عناية المحدِّثين الفائقة بها؛ حيث ألّفوا فيها المؤلّفات الكثيرة؛ كما يتبيّن من القائمة الآتية.

(١) قال العُمريّ: ((نقصد بكتب تواريخ الرّجال المحلِّيَّة: تلك المؤلَّفات الّتي اختصّت بالتّعريف برجال مدينة واحدة من المدن الإسلاميّة)). موارد الخطيب ص: ٢٥٩.

(٢) قال العُمريّ: ((الحافز الأصليّ؛ هو الرغبة القويّة في خدمة علم الحديث عن طريق التّعريف بالرُّواة ومواطنهم، فتواريخ الرّجال المحليَّة تدخل ضمن كتب علم الرّجال، ويجب أن ينظر إليها بهذا المنظار)). بحوث ص: ٢٠١. وينظر: ص: ١٤٣ منه، وموارد الخطيب ص: ٢٦٠.

(٣) علوم الحديث ص: ٣٦٢، وينظر: شرح التّبصرة ٣/ ٢٧٩.

٤- إفرادها بنوعٍ خاصٍّ في كتب المصطلح.

٥- أوّل ما ينبغي على طالب الحديث البدء به التّعرّف على أهل بلده، والعناية بأحاديثهم، ثمّ ينتقل إلى غيرهم، قال أبو الفضل صالح بن أحمد التّميميّ الحافظ: ((ينبغي لطالب الحديث، ومن عُني به أن يبدأ بِكَتْبِ حديث بلده، ومعرفة أهله، وتفهّمه، وضبطه، حتّى يعلم صحيحه، وسقيمه، ويعرف أهل التّحديث به، وأحوالهم معرفة تامّة إذا كان في بلده علم، وعلماء قديمًا، وحديثًا، ثمّ يشتغل بعدُ بحديث البلدان، والرّحلة فيه))[1].

٦-يتحصّل منها فوائد كثيرة؛ منها:

أ- اشتمالها على تراجم رواة لم يترجموا في غيرها.

ب- معلوماتها أدقُّ وأشمل؛ لأنّ مُؤلِّفيها من أهلها، وصاحب البلد أعرف بأهل بلده، وكلامه مقدَّم على غيره، لا سيما عند المعارضة. قال حمّاد بن زيد: ((كان الرّجل يَقْدُم علينا من البلاد، ويذكر الرّجل، ونحدِّث عنه، ونحسن عليه الثّناء، فإذا سألنا أهل بلاده وجدناه على غير ما نقول))، فكان حمّاد يقول: ((أهل بلد الرّجل أعرف بالرّجل))[2]، قال الخطيب-معلِّقًا-: ((لمّا كان عندهم زيادة علم بخبره، على ما علمه الغريب من ظاهر عدالته، جعل حمّادٌ الحكمَ لِمَا علموه من جرحه، دون ما أخبر به الغريب من عدالته))[3]، وقال العُمريّ: ((لا شكَّ أنَّ العالم من أبناء المدينة يكون ذا

(١) تاريخ بغداد ١/ ٢١٤.

(٢) الكفاية ١/ ٣٣٣.

(٣) السّابق.

معرفة برجالها؛ لاختلاطه بالمعاصرين له، ونقله عن تلاميذ الّذين سبقوه منهم، وهذا يجعله قادرًا على التّعريف برجال الحديث في بلده أكثر من غيره؛ ولذلك فإنّ التّواريخ المحليَّة -غالبًا- ما تكون أدقّ في معلوماتها عن علماء البلدة من المصنَّفات الشّاملة في الرّجال»(١).

ج- تضمّنت كمًّا كثيرًا من الأسانيد والمتون الّتي لم ترد في كتب الحديث المشهورة(٢).

د- معرفة المهملين في الأسانيد؛ وذلك أنّ الاسم إذا جاء في الإسناد مهملًا، وسيق في ترجمةٍ معيّنة، تعيَّن أنّ المرادَ به صاحبُ التّرجمة.

هـ- معرفة أوطان الرُّواة، وبلدانهم، باعتبار الولادة والنّشأة، أو الورود والرّحلة.

و- التّمييز بين المشتبهين من الرُّواة. قال العراقيّ: «مِمّا يحتاج إليه أهلُ الحديث

---

(١) بحوث ص: ١٤٢.

(٢) من أسباب ذلك: أنّ أصحاب الكتب المشهورة؛ كالكتب السّتّة يوردون الأحاديث مورد الاحتجاج؛ لذا يعمدون في تخريجها إلى أصحّ أسانيدها المشهورة، بخلاف أصحاب هذه المصنَّفات فإن جُلَّ مقصودهم الأسانيد، ويتقيّدون بالرّواية من طرق المترجمين؛ فكثرت الغرائب عندهم، وهذا لا يقلّل من أهمّيّتها؛ لأنّهم حفظوا وحافظوا على هذا الكمّ الهائل، والثّروة العظيمة من الأسانيد، ولو لم تُدوّن لاندرست، ولهذه الأسانيد فوائدها الكثيرة في الاعتبار ودراسة الأسانيد -كما لا يخفى-، قال الحاكم: «قد ذكرت من الأخوة في بلدان المسلمين بعض ما يستفاد، وفيه ما يُستغرب ويَعِزُّ وجوده في كتب المتقدِّمين، فإنّي أخذت أكثرها لفظًا، عن أئمّة الحديث في بلدي وأسفاري، وأَنَا ذاكرٌ -بمشيئة الله تعالى- ما لا أحسب ذكره غيري من الأخوة في علماء نيسابور». المعرفة ص: ٤٧٩. فدلّ على أنّ ما أُخذ بالمشافهة عن المشايخ يَعِزُّ وجوده في كتب المتقدِّمين؛ وبذلك اشتدّت الحاجة لكتب المتأخِّرين.

معرفةَ أوطان الرُّواة وبلدانهم؛ فإنّ ذلك ربّما ميَّز بين الاسمين المتّفقَينِ في اللّفظ، فينظر في شيخه وتلميذه الّذي روى عنه فربّما كانا، أو أحدهما من بلدِ أحد المتّفقَينِ في الاسم فيغلب على الظّنّ أنّ بلديِّهما هو المذكور في السّند، لا سيما إذا لم يُعرف له سماعٌ بغير بلده))[1].

ز- معرفة الاتّصال والانقطاع والإرسال في الأسانيد. قال العراقيّ: ((ربّما استُدلّ بذكر وطن الرّاوي، أو ذكر مكان السّماع على الإرسال بين الرّاويَينِ، إذا لم يُعرف لهما اجتماعٌ عند من لا يكتفي بالمعاصرة))[2].

ح- سهولة الوقوف على تراجم الرّجال.

ط- تساعد على معرفة أحوال من تأخّرت وفاته عن شيوخ أصحاب الكتب السِّتَّة؛ لأنّ كثيرًا منها ظهر في فترة متأخّرة، وتُقدِّم عنهم معلومات هامّة.

ثالثًا: بداية التّصنيف فيها:

قال أكرم العُمريّ: ((ظهرت تواريخ الرّجال المحليّة؛ منذ النّصف الثّاني من القرن الثّالث الهجريّ، وتوسّعت على مرّ الزّمن))[3].

---

(١) شرح التّبصرة ٣/ ٢٧٩.

(٢) السّابق. وقال العُمريّ: ((فمن طريق معرفة أوطان الرُّواة يمكن التّحقّق من اللّقاء بين الرُّواة، فإذا لم يكونا من بلدٍ واحدٍ، ولم يدخل أحدهما بلد الآخر، ولا التقيا في حجٍّ ونحوه، وليست للرّاوي إجازة بما يَروي؛ فعندئذٍ يعرف أنّ في السّند إرسالًا، أو انقطاعًا، أوعضلًا، أوتدليسًا)). بحوث ص: ٢٠٢، وموارد الخطيب ص: ٢٦٠.

(٣) بحوث ص: ٦٢، وينظر: موارد الخطيب ص: ٢٥٩.

المبحث الأوّل: المصنّفات فيها[(١)]

١- "التّاريخ في رجال المحدِّثين بمرو"[(٢)] لمحمّد بن عليّ الفُرَاهِيْنانيّ ت/ ٢٤٧هـ (م).

٢- "أخبار المدينة" لأبي عبد الله الزّبير بن بكّار القرشيّ ت/ ٢٥٦هـ(م)[(٣)].

٣- "تاريخ المدينة" لعمر بن شبَّة النّميريّ ت/ ٢٦٢هـ(ط)[(٤)].

---

(١) يراجع في هذه المصنَّفات: الإعلان ص: ٢٤٥-٢٨٩؛ وهو أوسعها، والرّسالة ص: ٩٨-١٠١، وبحوث ص: ١٤٣-١٤٩.

تنبيهات:

أ- لم أُثبت بعض كتب البلدان كـ"أخبار مكّة" لأبي الوليد الأزرقيّ ت/ ٢٥٠هـ-مطبوع-، و"تاريخ المدينة" لأبي الحسن بن زبالة، ت/ قبل المئتين، و"أخبار مكّة" لأبي عبد الله الفاكهيّ (من علماء القرن الثّالث)-مطبوع-؛ لكونها لم تُؤلَّف في التّراجم، قال العُمريّ-وذكر الكتابيْنِ الأوّليْنِ-: ((هذه المؤلَّفات في تواريخ المدن لم تتناول تراجم المحدِّثين في المدينة، فلا صلة لها بعلم الرّجال)). بحوث ص: ١٩٨.

ب-كثير من قائمة كتب البلدان مفقود، فلا يُدرى إن كانت في التّراجم، أم أخبار البلد وجغرافيّته.

ج- ساق السّخاويُّ في الإعلان ص: ٢٤٥-٢٨٩ قائمةً كبيرةً منها، ولكن دون تمييز؛ ما هو في التّراجم، وما هو في الجغرافيا، والخطط والأخبار، وأشار إلى ذلك العُمريّ في بحوث ص: ١٤٣ (حاشية).

(٢) كذا ذكره السّمعانيّ في الأنساب ٤/ ٣٥٧.

(٣) ذكره السّخاويّ في الإعلان ص٢٧٣، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ٤٥، ١٠٠.

(٤) حقّق بعضه سليمان الغنّام في رسالة دكتوراه في بريطانيا، ١٣٩٧هـ، وفهيم شلتوت، ١٣٩٩هـ، =

٤ – "تاريخ البصرة" له (م)[١].

٥- "أخبار مرو" لأبي الحسن أحمد بن سيّار المروزيّ ت/ ٢٦٨هـ(م)[٢].

٦ – "تاريخ نيسابور" له(م)[٣].

٧ – "ذكر مشايخ نيسابور"[٤] له (م).

٨- "تاريخ قزوين" لمحمّد بن يزيد بن ماجه القزوينيّ-صاحب السُّنن- ت/ ٢٧٣هـ(م)[٥].

٩- "تاريخ البصرة" لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب ت/ ٢٧٩هـ(م)[٦].

= وعبد الله الدّويش، دار العليان، الرّياض، ١٤١١هـ، وعليّ دندل وياسين بيان، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٧هـ، ويُحقّق في رسائل دكتوراه في كلّيّة الحديث بالجامعة الإسلاميّة.

(١) ذكره ابن خلّكان في الوفيات٣/ ٤٤٠، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ٤٥، ووصفه مغلطاي بالكبير الإكمال٩/ ١١، وذكره-أيضًا-باسم: "أخبار البصرة"، الإكمال١٠/ ٧٩، وذكره ابن حجر في التّهذيب٧/ ٨، واللّسان٣/ ١٢٧.

(٢) ذكره الدّارقطني في المؤتلف٣/ ١٢٢٢، والخطيب في تاريخه ٤/١٨٨، والمزّيّ في تهذيبه١/ ٣٢٥، والذّهبيّ في التّذكرة ٢/ ٥٦٠، والسّبكيّ في طبقاته٢/ ١٨٣، وابن حجر في التّهذيب١/ ٣١، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٢٧٦، ويسمّيه بعضهم: "تاريخ مرو".

(٣) اقتبس منه ابن حجر في التّهذيب ٢/ ٢٧٢.

(٤) كذا سمّاه ابن عساكر في تاريخه٦/ ٤٧، والمزّيّ في تهذيبه١/ ٢٥٨، ومغلطاي في الإكمال ٢/ ٣٩٥.

(٥) ذكره الكتّانيّ في الرّسالة ص: ٩٩، وخليفة في الكشف١/ ٣٠٠، والبغداديّ في الهديّة٢/ ١٨، وقال ابن طاهر: «ورأيت بقزوين له"تاريخًا"على الرّجال والأمصار من عهد الصّحابة إلى عصره». التّقييد لابن نقطة١/ ١٢٤، والبداية١١/ ٥٦.

(٦) اقتبس منه مغلطاي في مواضع في الإكمال ٢/ ٢٨٣، ٤/ ٢٧٩، ٩/ ١٦١، ١٠/ ٧٩، ١٨٢.

١٠- "تاريخ واسط" لأسلم بن سهل الواسطيّ بحشل ت/ ٢٩٢هـ (ط)[(١)].

١١- "تاريخ أصبهان" لأبي عبد الله محمّد بن يحيى بن منده الأصبهانيّ ت/ ٣٠١هـ(م)[(٢)].

١٢- "تاريخ الحمصيّين" لأبي بكر أحمد بن محمّد البغداديّ، ت/ بضع وثلاثمائة. (م)[(٣)].

١٣- "تاريخ المراوزة" لأبي رجاء محمّد بن حمدويه السِّنْجيّ ت/ ٣٠٦هـ(م)[(٤)].

١٤- "تاريخ بلخ" لمحمّد بن عقيل بن الأزهر الورّاق البلخيّ ت/ ٣١٦هـ(م)[(٥)].

---

(١) حقّقه كوركيس عوّاد، المجمع العراقيّ، ١٩٦٧م، وفي المعارف، بغداد، وفي عالم الكتب، ١٤٠٦هـ.

(٢) ذكره ابن خلّكان في الوفيات٤/ ٢٨٩، والصّفديّ في الوافي٥/ ١٢٥، وكحالة في معجمه١٢/ ١١١، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ٩٨.

(٣) ذكره الخطيب في الموضح١/ ٣٥٦، وتاريخه ٥/ ٦٣، والمزّيّ في تهذيبه ٤/ ٤١٥، والذّهبيّ في السِّير٦/ ٣٨١، وغيرهم، وسمَّاه البعضُ: "تاريخ حمص"، وهو من مصادر ابن عساكر، والذّهبيّ، ومغلطاي، وابن حجر.

(٤) ذكره الخطيب في تاريخه٥/ ٤٦٠، وابن ماكولا في الإكمال٤/ ٤٧٣، والسّمعانيّ في الأنساب١/ ٣٢٠، والمزّيّ في تهذيبه١/ ٢٩٢، ومغلطاي في الإكمال ٨/ ٥٨، وابن حجر في التّهذيب١٠/ ٧٣، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٢٧٦. ويسمَّيه بعضهم: "تاريخ مرو".

(٥) ذكره الذّهبيّ في التّذكرة٣/ ٧٩١، وخليفة في الكشف١/ ٢٨٩، والبغداديّ في الهديّة٢/ ٣٠، وكحالة في معجمه١٠/ ٢٩٦.

١٥- "تاريخ الحرّانيّين"[١] لأبي عروبة الحسين بن محمّد الحرّانيّ ت/ ٣١٨هـ (م).

١٦- "تاريخ الجزريّين"[٢] له (م).

١٧- "تاريخ الرّقّة" له (م)[٣].

١٨-كتاب أبي الحسن عليّ بن الفضل بن طاهر البلخيّ ٣٢٣هـ في علماء بلخ(م)[٤].

١٩- طبقات علماء بلخ" لمحمّد بن جعفر الجويباريّ (معاصر للسّابق)[٥](م)[٦].

٢٠- "تاريخ حمص" لعبد الصّمد بن سعيد الحمصيّ ت/ ٣٢٤هـ (م)[٧].

٢١- "تاريخ هراة" لأبي إسحاق أحمد بن محمّد بن يونس الهرويّ ت/ ٣٢٩هـ(م)[٨].

(١) كذا سمّاه الخليليّ في الإرشاد١/ ٤٥٩، واقتبس منه مغلطاي في الإكمال٧/ ٢٦١وسمّاه: "تاريخ حرّان"، وقال في موضعٍ: «ذكره أبو عروبة الحرّانيّ في الطّبقة الرّابعة من"تاريخ حرّان"». الإكمال١١/ ١٣٤. فلعلّه رتّبه على الطّبقات، وهو غير"طبقات الحرّانيّين"-المتقدِّم-؛ فإنّ الخليليّ ذكرهما في مصنّفات أبي عروبة. الإرشاد ١/ ٤٥٩.

(٢) كذا سمّاه السّمعانيّ في الأنساب٢/ ١٩٥، وابن ناصر الدّين في التّوضيح٢/ ٣١٩، ٣٣١، وابن حجر في التّهذيب١/ ٣٠، واقتبس منه، وذكره السّخاويّ في الإعلان ص: ٢٥٨، وسمّاه ابن حجر في معجمه ص: ١٨١ "تاريخ الجزيرتيْن".

(٣) ذكره السّخاويّ في الإعلان ص: ٢٦٤.

(٤) تقدّم في كتب الطّبقات.

(٥) أفاده أكرم العُمريّ في بحوث ص: ١٤٥.

(٦) تقدّم في كتب الطّبقات.

(٧) ذكره ابن عساكر في تاريخه ٥٦/ ٥١٤، والذّهبيّ في السِّير٣/ ١٦، ومغلطاي في الإكمال٣/ ١١٠، وابن حجر في الإصابة ٢/ ٢٦٠، والرّودانيّ في الصِّلة ص: ١٦٠، وخليفة في الكشف ١/ ٢٩٢.

(٨) ذكره أبو الحسن البيهقيّ في تاريخ بيهق ص: ١١٤، وابن الصّلاح في طبقات الشّافعيّة١/ ٤٠٢، والذّهبيّ =

٢٢- "طبقات علماء أفريقيّة وتونس" لأبي العرب محمّد بن أحمد القيروانيّ ت/ ٣٣٣هـ(ط)[١].

٢٣- "تاريخ الرّقّة ومن نزلها من أصحاب رسول الله ﷺ والتّابعين والفقهاء والمحدِّثين" لأبي عليّ محمّد بن سعيد القشيريّ ت/ ٣٣٤هـ(ط)[٢].

٢٤- "تاريخ هراة" لأبي إسحاق أحمد بن محمّد بن ياسين الحدّاد الهرويّ ت/ ٣٣٤هـ(م)[٣].

٢٥- "طبقات العلماء والمحدِّثين من أهل الموصل" ليزيد بن محمّد الأزديّ ت/ ٣٣٤هـ(م)[٤].

٢٦- "تاريخ الموصل" له (ط)[٥].

٢٧- "تاريخ قرطبة"[٦] لأبي عبد الملك أحمد بن محمّد بن عبدالبرّ

= في تاريخه (٣٢١-٣٣٠هـ ص: ٢٥٥)، وخليفة في الكشف ١/ ٣٠٩، وكحالة في معجمه ٢/ ١٧٠.

(١) تقدّم في كتب الطّبقات.

(٢) رتّبه على الطّبقات، وحقّقه طاهر النّعسانيّ، الإصلاح، حماة، ١٩٥٩م، وإبراهيم صالح، البشائر، دمشق، ١٤١٩هـ.

(٣) ذكره الذّهبيّ في السِّير١٥/ ٣٣٩، والميزان١/ ٥٨٣، والسُّبكيّ في طبقاته٢/ ٢٩٥، وابن حجر في اللّسان١/ ٢٩١، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٢٨٥، وذكر ترتيبه على الحروف، وابن العماد في الشّذرات٢/ ٣٣٥، وخليفة في الكشف١/ ٣٠٩، وغيرهم.

(٤) تقدّم في كتب الطّبقات.

(٥) طُبع الموجود منه؛ وهو الجزء الثّاني، وأمّا الأوّل والثّالث فمفقودان، حقّقه عليّ حبيبة، إحياء التّراث، القاهرة، ١٣٨٧هـ.

(٦) كذا سمّاه مغلطاي في الإكمال٥/ ٢٧٧، وذكر ابنُ الفرضيّ في تاريخه١/ ٣٩، والذّهبيُّ في تاريخه (٣٣١-٣٤١هـ ص: ١٥٦)، ومغلطاي في الإكمال١١/ ٢٧٠: أنّه في فقهاء قرطبة، وزاد =

القرطبيّ ت/ ٣٣٨هـ (م).

٢٨- "تاريخ البصرة" لأبي سعيد أحمد بن محمّد بن زياد المعروف بابن الأعرابيّ ٣٤٠هـ(م)[١].

٢٩- كتابٌ في تاريخ مكّة له (م)[٢].

٣٠- "تاريخ مصر" لأبي سعيد عبد الرّحمن بن أحمد بن يونس الصّدفيّ ت/ ٣٤٧هـ(م)[٣].

= الذّهبيُّ: القضاة، واقتبس منه في السِّير ١٣/ ٢٨٩، وذكر أنّه في أخبار علماء قرطبة، وذكره الصّفديّ في الوافي ٨/ ٣٨.

(١) ذكره الذّهبيّ في تاريخه(٣٣١-٣٤٠هـ ص: ١٩٥)، والتّذكرة٣/ ٨٥٢، ووصفه بأنّه كبيرٌ، وابن العماد في الشّذرات٢/ ٣٥٥، والزّركليّ في الأعلام١/ ٢٠٨.

(٢) ذكره السّخاويّ في الإعلان ص: ٢٨٢، وينظر: بحوث ص: ١٤٦.

(٣) ذكره أئمّةٌ كثيرون؛ منهم: الخطيب في تاريخه٦/ ٧٥، وابن عبد البرّ في الاستيعاب٣/ ٤٦٧، وابن ماكولا في الإكمال ١/ ٦١، والسّمعانيّ في الأنساب٢/ ٥٣٠-وقال: ((أحسن فيه، فاعتمد النّاس على تصانيفه))-، وابن عساكر في تاريخه١١/ ١٧٩، وابن خلِّكان في الوفيات٣/ ١٣٧، والمزّيّ في تهذيبه١/ ١٥٤-وجعله أحد الأمّهات العشرة المصنَّفة في الفنّ-، والذّهبيّ في التّذكرة٣/ ٨٩٨-قال: ((اختصرتُ"تاريخه"وعلّقت منه أحاديث))-، ومغلطاي في الإكمال٥/ ٢٧٧-وقال: ((بيد صغار الطّلبة؛ لكثرة وجوده))-، و١١/ ٢٣٧، وسمَّاه: ((تاريخه الكبير))، وابن كثير في البداية١١/ ٢٤٨-وقال: ((تاريخٌ مفيدٌ جدًّا لأهل مصر، ومَن وَرَدَ إليها))، وابن حجر في التّهذيب٢/ ٩٩، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٢٧٧، وسمّاه الذّهبيّ في السِّير١٥/ ٥٧٨: "تاريخ علماء مصر"، وسمّاه ابنُ عبد البرّ، والسّمعانيّ: "تاريخ المصريّين". قال ابن حجر: ((هو أعلم النّاس بمن دخل مصر من المحدِّثين)). التّهذيب٧/ ٢٨٩، وينظر: ٣/ ١٩٥، وقال: ((إليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب)). السّابق ٦/ ١٩٧، وقام =

٣١ – "تاريخ الغرباء" له. (م)[1].

٣٢- "تاريخ الموصل" لأبي بكر محمّد بن عمر المعروف بابن الجعابيّ، ت/ ٣٥٥هـ(م)[2].

٣٣- كتابٌ جَمَعَ فيه أسماء محدِّثي بغداد، ومن قَدِمَ عليها. له. (م)[3].

٣٤- "تاريخ أصبهان" لأبي عبد الله حمزة بن الحسين الأصبهانيّ، ت/ قبل ٣٦٠هـ[4](م)[5].

٣٥- "طبقات المحدِّثين بأصبهان والواردين عليها" لأبي الشّيخ عبد الله بن محمّد الأصبهانيّ ت/ ٣٦٩هـ (ط)[6].

= عبد الفتّاح فتحي بجمع نصوصٍ متفرّقةٍ عنه من الكتب المطبوعة والمخطوطة، ونشره في الكتب العلميّة، بيروت، وسمّاه: "تاريخ ابن يونس المصريّ"، وجاء في مجلّدين، فأوهم أنّه هو، وليس كذلك، وذيّل عليه ابنُ زولاق ت/ ٣٨٧ هـ. ذكره خليفة في الكشف١/ ٣٠٤، وذيّل عليه، وعلى كتابه في الغرباء ابنُ الطّحّان–سيأتي ضمن الكتب أعلاه–.

(١) ذكره ابن خلّكان في الوفيات٣/ ١٣٧، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٢٧٧، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٠٠، واقتبس منه السّمعانيّ في الأنساب١/ ٩٤، ومغلطاي في الإكمال١/ ٢٣٤، ٢٤٨، ٢٩٠، وابن حجر في التّهذيب ١/ ١٣٨، ١٤٢، ٣٠٩. وعمل عليه ابنُ الطّحّان ذيلًا. وينظر: الحاشية السّابقة.

(٢) اقتبس منه ابن حجر في التّهذيب ٩/ ١٣٦، وينظر: بحوث ص: ١٤٦.

(٣) ذكره الخطيب في تاريخه ١/ ٩٠، وينظر: بحوث ص: ١٤٦.

(٤) كذا ذكر السّمعانيّ وفاته، ونصّ البغداديُّ على أنّها: ٤٢٨ هـ وكتبها بالحروف.

(٥) ذكره الثّعالبيّ في يتيمة الدّهر٣/ ٣٤٩، والسّمعانيّ في الأنساب١/ ١٧٥، وقال: «صاحب التّاريخ الكبير لأصبهان»، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٢٤٨، والبغداديّ في الهديّة ١/ ٣٣٦.

(٦) تقدّم في كتب الطّبقات.

٣٦- "تاريخ داريا ومن نزل بها من الصّحابة والتّابعين وتابعي التّابعين" لعبد الجبّار بن عبد الله الخولانيّ ت/ ٣٧٠هـ(ط)[١].

٣٧- "تاريخ مرو" لأبي العبّاس أحمد بن سعيد بن أبي معدان المعدانيّ ت/ ٣٧٥ هـ(م)[٢].

٣٨- "طبقات بلخ" لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي ت/ ٣٧٦هـ(م)[٣].

٣٩- "طبقات الهمذانيّين" لأبي الفضل صالح بن أحمد الهمذانيّ ت/ ٣٨٤هـ(م)[٤].

٤٠- "طبقات الهمذانيّين" لأبي نصر عبد الرّحمن بن أَحمد الهمذانيّ ت/ ٣٨٧هـ(م)[٥].

٤١- "تاريخ أصبهان" لأبي عبد الله محمّد بن إسحاق الأصبهانيّ ابن منده ت/ ٣٩٥هـ(م)[٦].

---

(١) رتّبه على الطّبقات، طبع بعناية سعيد الأفغانيّ، في المجمع العلميّ، بدمشق، ١٣٦٩هـ، وفي الفكر، بدمشق.

(٢) اقتبس منه ابن ماكولا في الإكمال٢/ ٣٣٠، ٤/ ٥١، وابن عساكر في تاريخه ٢٩/ ٢١٨، والسّمعانيّ في الأنساب ٣/ ٣٨٢، ٣٩٢، وابن ناصر الدّين في التّوضيح ٤/ ١٥٧، وابن حجر في التّهذيب ١/ ٦٧، وذكره السّخاويّ في الإعلان ص: ٢٧٦، والزّركليّ في الأعلام ١/ ١٣١، ويسمِّيه بعضُهم: "تاريخ المراوزة".

(٣) تقدّم في كتب الطّبقات.

(٤) تقدّم في كتب الطّبقات.

(٥) تقدّم في كتب الطّبقات.

(٦) ذكره البغداديّ في الهديّة ٢/ ٥٧، وكحالة في معجمه ٩/ ٤٢.

٤٢- "تاريخ مرو" لأبي الفضل العبّاس بن مصعب المروزيّ(ت/ لعلّه في القرن الثّالث)(م)[(١)].

٤٣- "تاريخ العلماء والرُّواة للعلم بالأندلس" لأبي الوليد عبد الله بن محمّد الأزديّ ابن الفرضيّ ت/ ٤٠٣هـ(ط)[(٢)].

٤٤- "تاريخ نيسابور" لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم ت/ ٤٠٥هـ(م)[(٣)].

---

(١) ذكره البيهقيّ في تاريخ بيهق ص: ١١٣، والذّهبيّ في السِّير٨/ ٣٨١، والميزان ٢/ ٦٤٩، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٢٧٦.

(٢) نشرته الدّار المصريّة، ١٩٦٦هـ، وحقّقه عزّت الحسينيّ، مطبعة المدنيّ، مصر.

(٣) أصله مفقودٌ؛ كما أفاده العُمريّ. موارد الخطيب ص: ٢٦٩، وبحوث ص: ١٥٢، ويقع في ستّة مجلّدات. الإعلان ص: ٢٨٤، واختصره أحمد بن محمّد الخليفة النّيسابوريّ، نشره بهمن كريمي، بالفارسيّة، ابن سيناء، بطهران، ١٣٣٩هـ، وأمعن المختصر في تجريد الأسماء، واختصره-أيضًا-الذّهبيّ؛ كما في مقدّمة تاريخه ص: ٢٥. وبلغ الحاكمُ في تراجمه إلى سنة ٣٨٠هـ، فذيّل عليه عبد الغافر الفارسيّ ت/ ٥٢٩هـ في كتابه: "السّياق لتاريخ نيسابور"، وبلغ إلى سنة ٥١٨هـ؛ كما أفاده خليفة في الكشف١/ ٣٠٨، وعمل إبراهيمُ الصّيرفينيّ، ت/ ٦٤١هـ على هذا الذّيل: "المنتخب من السّياق لتاريخ نيسابور"، حقّقه خالدُ حيدر، الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ، ومحمّدُ زيدان، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٩هـ. ويُعَدُّ "تاريخ نيسابور"مصدرًا هامًّا للمصنِّفين؛ كالخطيب، وابن ماكولا، والسّمعانيّ، والمزّيّ، والذّهبيّ، والسّبكيّ، ومغلطاي، وابن حجر، وغيرهم. ينظر: موارد الخطيب ص: ٢٧٢ح ٦، وعدّه المزّيُّ أحدَ الأمّهات العشرة في الفنّ. تهذيبه ١/ ١٥٤، قال السّبكيّ: «تخضع له جهابذة الحفّاظ، وهو عندي سيّد التّواريخ». طبقاته١/ ٣٢٤.

٤٥- "تاريخ استراباذ" لأبي سعد عبد الرّحمن بن محمّد الاستراباذيّ ت/ ٤٠٥هـ(م)[(١)].

٤٦- "تاريخ سمرقند" له. (م)[(٢)].

٤٧- "تاريخ أصبهان" لأبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهانيّ، ت/ ٤١٠هـ(م)[(٣)].

٤٨- "تاريخ بخارى" لأبي عبد الله محمّد بن أحمد البخاريّ غنجار ت/ ٤١٢هـ(م)[(٤)].

---

(١) ذكره السّهميّ في تاريخ جرجان ص: ٥١٠، والسّمعانيّ في الأنساب١/ ٩٩، وابن نقطة في التّكملة ١/ ١٧٥، والذّهبيّ في التّذكرة٣/ ١٠٦٢، والسِّير١٧/ ٢٢٦، وابن ناصر الدّين في التّوضيح١/ ١٧٩، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٢٤٧، وغيرهم.

(٢) ذكره الخطيب في تاريخه١٠/ ٣٠٣، والنّسفيّ في القند ص: ٢٤٠ –واعتمد عليه–، وسمّاه: "الكمال في معرفة الرّجال من علماء سمرقند"، والسّمعانيّ في الأنساب٣/ ٤٢٨–وسمّاه: "الكمال في معرفة الرّجال بسمرقند"–، والذّهبيّ في التّذكرة ٣/ ١٠٦٢، والسِّير١٧/ ٢٢٦، وابن ناصر الدّين في التّوضيح٥/ ٢٠٧، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٢٦٥. وغيرهم. وهو من مصادر مغلطاي، وابن حجر. قال الدّارقطنيّ: «كتابٌ حسنٌ». تاريخ بغداد١٠/ ٣٠٢–٣٠٣.

(٣) اقتبس منه السّمعانيّ في الأنساب١/ ١٦٢، وابن نقطة في التّكملة ١/ ٢٣٠، ٢٧٦، والذّهبيّ في تاريخه (٣٥١–٣٨٠ هـ ص: ٢٠٩)، ومغلطاي في الإكمال ٧/ ٢٢٤، ٣١٠، وابن حجر في اللّسان ٣/ ٤٢١. وغيرهم.

(٤) اقتبس منه جماعةٌ من الأئمّة؛ منهم: الخطيب في تاريخه١٠/ ٢٧، وابن ماكولا في الإكمال ٢/ ٢٨٤، ٣٥٥، والسّمعانيّ في الأنساب ٣/ ٢٠٨، والذّهبيّ في السِّير١٧/ ٣٠٤، والتّذكرة٢/ ٤٢٢، وابن ناصر الدّين في التّوضيح ٢/ ١١٣، ومغلطاي في الإكمال١/ ١٨، وابن حجر في التّهذيب١/ ٩٠. وذيّل عليه أحمد بن محمّد الأصبهانيّ ماما، ت/ ٤٣٦هـ. =

٤٩- "تاريخ تنّيس" لعبد المحسن بن عثمان التّنّيسيّ المخلص، ت/ القرن الخامس(م)[١].

٥٠- "تاريخ علماء أهل مصر" ليحيى بن عليّ الحضرميّ ابن الطّحان ت/ ٤١٦هـ(ط)[٢].

٥١- "تاريخ المغاربة ومصر" لمحمّد بن عبيد الله بن أحمد الـمُسبّحيّ ت/ ٤٢٠هـ (ط)[٣].

٥٢- "تاريخ جرجان" لحمزة بن يوسف السّهميّ ت/ ٤٢٧ هـ(ط)[٤].

٥٣- "ذكر أخبار أصبهان" لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانيّ ت/ ٤٣٠هـ(ط)[٥].

= ذكره الذّهبيّ في التّذكرة ٣/ ١١١٨، والسِّير١٧/ ٥٨٠، واختصره السّلفيّ؛ كما أفاده السّخاويّ في الإعلان ص: ٢٥٢.

(١) اقتبس منه مغلطاي في الإكمال ٢/ ١٩، ٣٩١، و١٠/ ١٨٣، و١٢/ ٢٩٦، وابن حجر في التّهذيب٢/ ٢٥٣.

(٢) حقّقه محمود الحدّاد، العاصمة، الرّياض، ١٤٠٨هـ، وهو ذيلٌ على كتابيْ: "تاريخ مصر"و"تاريخ الغرباء" لابن يونس.

(٣) طبُع الجزء الأربعون منه، بعناية أيمن فؤاد وتياري بياكي، المعهد الفرنسيّ، بالقاهرة، ١٩٧٨م، ونشره فيلورد، الهيئة المصريّة، بالقاهرة، ١٩٨٠م، ولأيمن سيّد: "نصوص ضائعة من أخبار مصر للمُسبّحيّ"، نشره في مجلّة: "حوليّات إسلاميّة"١٩٨١م، ومنه مخطوطة في الإسكوريال (مجموعة/ ٥٣٤)-كما في الأعلام للزّركليّ٦/ ٢٥٩-، قال ابن ماكولا: «كتاب كبير جدًّا»، الإكمال٧/ ٣١٥، وقال ابن خلّكان: «وهو ثلاثة عشر ألف ورقة». الوفيات ٤/ ٣٧٧-٣٧٨.

(٤) حقّقه عبد الرّحمن المعلِّميّ، المعارف، الهند، ١٣٦٩هـ، ثمّ في عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ، وغيرها.

(٥) نشره ديدرنغ، في ليدن، ١٩٣١م، وطبع في طهران، ١٣٥٠هـ، ودلهي، الدّار العلميّة، ١٣٠٥هـ، =

٥٤- "تاريخ نسف" لجعفر بن محمّد المستغفريّ ت/ ٤٣٢ هـ(م)[١].

٥٥- "تاريخ كشّ" له. (م)[٢].

٥٦- "تاريخ قزوين" لأبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليليّ القزوينيّ ت/ ٤٤٦هـ(م)[٣].

٥٧- "تاريخ بغداد" لأبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ ت/ ٤٦٣هـ(ط)[٤].

٥٨- "تاريخ أصبهان" لعبد الرّحمن بن محمّد الأصبهانيّ ابن منده ت/ ٤٧٠هـ(م)[٥].

٥٩- "تاريخ مرو" لأحمد بن عبد الملك النّيسابوريّ المؤذّن ت/ ٤٧٠ هـ(م)[٦].

= وحققّه سيّد كسرويّ، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٠هـ.

(١) ذكره السّمعانيّ في الأنساب١/ ٨٦، وابن نقطة في التّكملة١/ ٤٣٩، والذّهبيّ في التّذكرة٣/ ١١٠٢، وتاريخه(٤٢١-٤٤٠هـ ص: ٤٦٤)، والسّير١٧/ ٥٦٤، وابن ناصر الدّين في التّوضيح ٩/ ٧٦، وابن حجر في اللّسان١/ ٤١٢. وغيرهم.

(٢) ذكره الذّهبيّ في التّذكرة ٣/ ١١٠٢، وتاريخه (٤٢١-٤٤٠هـ ص: ٤٦٤، والسّير١٧/ ٥٦٤، والزّركليّ في الأعلام٢/ ١٢٨.

(٣) اقتبس منه ابن حجر في اللّسان ٥/ ٢٦١، والتّبصير٤/ ١٢٤٥، وذكره الرّودانيّ في الصّلة ص١٥٦، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ٩٩.

(٤) سيأتي الكلام عليه مفصّلًا ص: ٥٢٠-٥٢٩.

(٥) ذكره الكتّاني في الرّسالة ص: ٩٨، والزّركليّ في الأعلام ٣/ ٣٢٧، وكحالة في معجم المؤلّفين ٥/ ١٧١.

(٦) ذكره ياقوت في معجم الأدباء ١/ ٣٦٠، وابن الأثير في الكامل ٨/ ٤١٥، والذّهبيّ في التّذكرة ٣/ ١١٦٢، والسّير ١٨/ ٤٢٠، والصّفديّ في الوافي ٧/ ١٠٦، والسّيوطيّ في طبقاته ص: ٤٣٧، =

٦٠- "جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس" لأبي عبد الله محمّد بن فتوح الحميديّ ت/ ٤٨٨هـ(م)[(١)(٢)].

⊛⊛⊛⊛⊛

= والزّركليّ في الأعلام٣/ ٣٢٧، وكحالة في معجمه٥/ ١٧١، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ٩٩، وغيرهم.

(١) حقّقه إبراهيم الأبياريّ، الكتاب المصريّ، القاهرة، ومحمّد الطّبخيّ، الخانجيّ، القاهرة.

(٢) **استمرّ التّصنيف في تواريخ البلدان بعد القرن الخامس الهجريّ، ومن أشهر المطبوع منها:** "القند في ذكر علماء سمرقند" لعمر بن محمّد النّسفيّ ت/ ٥٣٧هـ، و"تاريخ بيهق" لأبي الحسن عليّ بن زيد البيهقيّ ت/ ٥٦٥هـ، و"تاريخ دمشق" لأبي القاسم عليّ بن الحسن المعروف بابن عساكر، ت/ ٥٧١ هـ، وهذّبه ابن بدران، واختصره ابن منظور؛ وكلاهما مطبوع، و"الصّلة في تاريخ أئمّة الأندلس وعلمائهم ومحدِّثيهم وقضاتهم وأدبائهم" لخلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال ت/ ٥٧٨هـ، و"بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس" لأحمد بن يحيى الضّبيّ، ت/ ٥٩٩هـ، و"التّدوين في أخبار قزوين" لعبد الكريم بن محمّد الرّافعيّ ت/٦٢٣هـ، و"الدّرّة الثّمينة في أخبار المدينة" لمحمّد بن محمود البغداديّ ابن النّجّار ت/٦٤٣هـ، و"التّكملة لكتاب الصّلة" لمحمّد بن عبد الله المعروف بابن الأبّار ت/ ٦٥٨هـ، و"بغية الطّلب في تاريخ حلب" لأبي حفص عمر بن أحمد الحلبيّ ابن العديم، ت/ ٦٦٠ هـ، و"صلة الصِّلة" لأحمد بن إبراهيم الغرناطيّ ت/٧٠٨هـ، و"العقد الثّمين في تاريخ البلد الأمين" لتقيّ الدّين محمّد بن أحمد الفاسيّ المكّيّ، ت/ ٨٣٢ هـ، و"النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة" ليوسف بن تغري برديّ، ت/ ٨٧٤ هـ، و"إتحاف الورى بأخبار أمّ القرى" لعمر بن فهد، ت/ ٨٨٥ هـ، و"التّحفة اللّطيفة في تاريخ المدينة الشّريفة" لمحمّد بن عبد الرّحمن السّخاويّ ت/٩٠٢هـ، و"حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة" لعبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ ت/ ٩١١هـ.

المبحث الثّاني: دراسة كتاب "تاريخ بغداد" للخطيب[(١)]

١ – عنوانه: "تاريخ بغداد".

٢ – مؤلِّفه: الحافظ أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ ت/ ٤٦٣هـ.

٣– موضوعه: التّرجمة لأهل بغداد؛ مِمّن وُلِدَ بها، ونشأ فيها، أو وَرَدَ عليها، ونزل فيها.

قال في "مقدّمته": ((هذا كتاب تاريخ مدينة السّلام، وخبر بنائها، وذكر كبراء نُزَّالها، وذكر وارديها، وتسمية علمائها. ذكرت من ذلك ما بلغني علمه، وانتهت إليّ معرفته))، وقال: ((هذه تسمية الخلفاء، والأشراف، والكبراء، والقضاة، والفقهاء، والمحدِّثين، والقرّاء، والزّهّاد، والصّلحاء، والمتأدِّبين، والشّعراء من أهل مدينة السّلام الّذين وُلِدُوا بها، أو بسواها من البلدان، ونزلوها، وذكر من انتقل منهم عنها، ومات ببلدة غيرها، ومن كان بالنّواحي القريبة منها، ومن قَدِمها من غير أهلها))[(٢)]. وبلغت تراجمه: (٧٨٣١)[(٣)]، منها: (٥٠٠٠) للمحدِّثين[(٤)].

٤ – قيمته العلميَّة: نبرزها من خلال الأمور الآتية:

أ– مكانة مؤلِّفه العلميَّة.

---

(١) يراجع ما كتبه العُمريّ عن الكتاب، وموارده، في كتابه: "موارد الخطيب البغداديّ"، وهو كتاب قيِّم في بابه.

(٢) تاريخ بغداد ١/ ٢١٢– ٢١٣.

(٣) عدا السّاقط من النّسخة المطبوعة.

(٤) ينظر: بحوث ص: ١٥٤، وموارد الخطيب ص: ٨٧، ٨٩.

ب- أوسع الكتب المؤلَّفة في رجال أهل بغداد، والواردين عليها[(١)].

ج- اعتمده من جاء بعده، وأكثروا النّقل عنه، وهو أحد المصادر الأربعة الّتي اعتمدها المزّيّ في كتابه، وإذا أطلق المؤرِّخون العزو إلى الخطيب؛ فمرادهم"تاريخ بغداد"، فإن أرادوا غيره صرّحوا به[(٢)].

د- كون تراجمه في أهل بلده، وهو أعرف بهم.

هـ-إشادة العلماء به، وثناؤهم عليه. قال السّخاويّ: ((عليه معوّل من بعده))[(٣)]، وقال العُمريّ: ((أضخم مؤلَّفات الخطيب البغداديّ، كما أنّه أهمّها، وأشهرها))[(٤)].

و- تضمّنه تراجم لا توجد في الكتب المشهورة، لا سيما فيمن تأخّرت وفاتهم عن مشايخ الكتب السِّتَّة.

ز- حوى أسانيد ومتونًا لا توجد في الكتب المسندة المشهورة.

٥- ترتيبه: بيَّنه في "مقدِّمته"، فقال: ((جمعت ذلك كلّه، وأَلَّفتُه أبوابًا مرتّبة على نسق حروف المعجم من أوائل أسمائهم، وبدأت منهم بذكر من اسمه محمّد؛ تبرّكًا برسول الله ﷺ، ثمّ أتبعتُه بذكر من ابتدأ اسمه حرف الألف، وثنّيت بحرف الباء، ثمّ ما بعدها من الحروف على ترتيبها إلى آخرها؛ ليسهل إدراك ذلك على طالبيه، وتقرب

---

(١) قال العُمريّ: ((هو أوسع كتابٍ في تراجم المشهورين مِمّن سكنوا بغداد، أو دخلوها خلال القرون الثّلاثة الّتي تمتدّ بين بناء بغداد، وفراغ الخطيب من تصنيف كتابه سنة ٤٤٤هـ)). بحوث ص: ١٥٤.

(٢) ينظر: موارد الخطيب ص: ٩٣.

(٣) الإعلان ص: ٢٥٤.

(٤) موارد الخطيب ص: ٨٧.

معرفته من مبتغيه، فإنّي رأيت الكتاب الكثير الإفادة، المحكم الإجادة ربّما أُريد منه الشّيء، فيعمد من يريده إلى إخراجه فيغمض عنه موضعه، ويذهب بطلبه زمانه، فيتركه وبه حاجة إليه، وافتقار إلى وجوده»[1]، وقال: «وكلٌّ من تقدّمت وفاته بدأت بذكره دون غيره مِمّن مات بعده، وإن كان المتأخّر أكبر سنًّا، وأعلى إسنادًا إلّا أن تتّسع ترجمة في بعض الأبواب فأُرتّب أصحابها على توالي حروف المعجم من أوائل تسمية الآباء، ومن شذّ عنّي معرفة تاريخ وفاته ذكرته في أثناء أهل طبقته مِمّن عاصره»[2].

ونلخّص طريقة ترتيبه في العناصر الآتية[3]:

أ- بدأه بمقدّمةٍ، اشتملت على الآتي: تحدَّث عن بغداد، ووصفها، وبناءها، وخططها، ونواحيها، وفتحها، وتضاريسها، وآثارها، وحكى خلافَ العلماء في أرض السّواد، وتملّكها، ومقدار أرض السّواد، ومساحتها، وذكر أحاديث وردت في ثَلْبِ بغداد، وأهلها، وتكلّم على أسانيدها، وعللها، وذكر مناقب بغداد، ومحاسن أخلاق أهلها، وترجم للصَّحابة الّذين وردوا المدائن[4]، ولم يرتّبهم على حروف المعجم.

ب- ثمّ شرع في تراجم الكتاب، فذكر أسماء الرّجال أوّلًا، ثمّ كناهم، ولم يرتّب

(١) تاريخ بغداد ١/ ٢١٣.

(٢) السّابق ١/ ٢١٣-٢١٤.

(٣) قال العُمريّ: «المقدّمة، ثمّ ذِكْرُ الصّحابة، فبقيّة رجال البلدة؛ هو الهيكل العام لسائر تواريخ الرّجال المحلّيّة». بحوث ص: ١٤٢.

(٤) مسكن ملوك الأكاسرة السّاسانيّة وغيرهم، وكان فتحها على يد سعد بن أبي وقاص ﷺ في صفر سنة ١٦هـ. معجم البلدان٥/ ٨٨-٨٩. قال الخطيب: «إنّما أوردنا ذكر المدائن في كتابنا؛ لقربها من مدينتنا، وذلك أنّ المسافة إليها بعضُ يومٍ، فكانت في القرب منّا كالمتّصلة بنا». تاريخ بغداد ١/ ١٢٧.

الكنى على المعجم؛وهي قليلة، ثمّ ترجم للنّساء، ولم يرتّبهنّ؛وهنّ قليل.

ج- رتّب أسماء الرّجال على المعجم باعتبار الحرف الأوّل في الاسم الأوّل.

د- يُقدِّم مَنْ تقدّمت وفاته، على من تأخّرت وفاته، ولو كان المتأخِّر أكبر سنًّا، وأعلى إسنادًا-كما نصّ في"مقدّمته"-، ومَن لم يَتعرّف على سنة وفاته ذكره مع أهل طبقته، ويرتّب الأسماء الّتي يكثر التّسمِّي بها على أوائل آبائهم، وربّما على أوائل أجدادهم-أيضًا-.

هـ- قدّم المحمّدين في أوّل الكتاب؛ لموافقة اسم النَّبيّ ﷺ.

٦- **أسلوبه في التّراجم**: بيّنه في"مقدّمته"، فقال: ((ما انتهى إليَّ من معرفة كناهم، وأنسابهم، ومشهور مآثرهم، وأحسابهم، ومستحسن أخبارهم، ومبلغ أعمارهم، وتاريخ وفاتهم، وبيان حالاتهم، وما حُفظ فيهم من الألفاظ عن أسلاف أئمّتنا الحفّاظ من ثناءٍ، ومدحٍ، وذمٍّ، وقدحٍ، وقبولٍ، وطرحٍ، وتعديلٍ، وجرحٍ))(١).

ويتلخّص أسلوبه، وما تضمّنته تراجمه في العناصر الآتية-غالبًا-(٢):

أ- يُعرِّف بالرّاوي؛ بذكر اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ولقبه.

ب- يذكر بعض شيوخه، وتلاميذه.

ج- يسوق أقوال النّقّاد فيه بأسانيده إليهم، ولا يكتفي بمجرّد النّقل بل يحكم باجتهاده، وله اختياراته فيمن اختَلفت فيه أقاويلُ النّقّاد، ولأحكامه أهمّيّتها الكبيرة لاسيما فيمن كان في طبقته، أو طبقة شيوخه، أو قبلهم مِمّن جاؤوا بعد شيوخ الأئمّة

---

(١) تاريخ بغداد ١/ ٢١٣.

(٢) قال العُمريّ: ((ويحاول الخطيب في تراجم كتابه أن يُقدّم ترجمة متكاملة)). بحوث ص: ١٥٥. وذكر نحوًا ممّا ذكرته من العناصر.

السِّتَّة، فإنّ كثيرًا من تراجم هؤلاء لا توجد إلّا عنده، أو عند من كان في طبقته[(١)].

د- يورد بعض مرويّاته، ويسوقها بأسانيده، وقد يتعقّبها بالنّقد، والتّعليل.

هـ- يَنُصُّ على سنة وفاته.

و- يسرد بعض أخباره الدَّالَّة على مكانته، وفضله.

٧- **منهجه فيه**: يتلخّص منهجه في العناصر الآتية:

أ- يترجم لأهل بغداد؛ مِمّن وُلد بها، ونشأ فيها، أو وُلد في غيرها، ووَرَدَ عليها، واستوطنها، وأمّا من لم يستوطنها فلم يترجم لهم، سوى من رَوَى العلمَ بها، واستثنى من لم يتحقّق تحديثهم بها؛ مِمّن علا شأنه، وارتفع قدره. قال المؤلِّف: ((ولم أذكر من مُحَدِّثي الغرباء الّذين قدموا مدينة السّلام، ولم يستوطنوها سوى من صحّ عندي أنّه رَوَى العلم بها، فأمّا من وردها، ولم يُحدِّث بها فإنِّي اطّرحت ذكره، وأهملت أمره؛ لكثرة أسمائهم، وتعذّر إحصائهم غير نفرٍ يسيرٍ عددهم، عظيم عند أهل العلم محلّهم ثبت عندي ورودهم مدينتنا، ولم أتحقّق تحديثهم بها، فرأيت أن لا أُخلي كتابي من ذكرهم؛ لرفعة أخطارهم، وعلوّ أقدارهم))[(٢)].

---

(١) قال العُمريّ: ((يستعمل الخطيب في التّوثيق عبارات: ((ثقة))، و((صدوق))، و((ما علمتُ من حاله إلّا خيرًا))، و((ليس بمدفوعٍ عن الصّدق))، وربّما اكتفى بذكر تخريج البخاريّ، ومسلم، أو أحدهما للرّاوي؛ لأنّ كتابيهما في الصّحيح فلا يخرجان إلّا للثّقات، وأمّا عباراته في الجرح، فهي: ((ضعيف))، و((ذاهب الحديث))، وأحيانًا ((كذّاب أفّاك يضع الحديث))، لكن أكثر ألفاظ الجرح والتّعديل شيوعًا في كتابه هي: ((ثقة))، و((صدوق))، و((ضعيف)))).بحوث ص: ١٥٥، وقال المعلِّميّ: ((فإنّ المتحرِّي؛ مثل الخطيب لا يطلق كلمة: ((مجهول)) إلّا فيمن يئس من أنْ يعرفه هو، أو غيره من أهل العلم في عصره، وإذا لم ييأس فإنّما يقول: ((لا أعرفه)))). التّنكيل ص: ٣١٧.

(٢) تاريخ بغداد١/ ٢١٣.

ب- التّعويل في المختلف فيهم على ما أخّره، وختم به التّرجمة. قال المؤلِّف: ((كلّما ذكرت في "التّاريخ" رجلًا؛ اختلفت فيه أقاويل النّاس في الجرح والتّعديل، فالتَّعويل على ما أخّرت، وختمت به التّرجمة))[١].

ج- المعلومات الّتي يُقدِّمها عن الرُّواة يسوقها بالأسانيد، وما ينقله عن المصادر يسوقه بالأسانيد إلى مؤلِّفيها[٢].

د- الأحاديث الّتي أوردها في التّراجم-وهي كثيرة جدًّا-لم ينقلها من الكتب السِّتَّة، بل معظمها من معاجم الشّيوخ، والمنتخبات، والأجزاء الحديثيّة يختلط فيها الصّحيح، وغيره، وقد ينبّه الخطيب عليها-أحيانًا-؛ فلذلك لا يُطْمَأَنّ إلى هذه الأحاديث إلّا بعد دراستها، والرّجوع إلى مصادرها الأصليّة[٣].

(١) ينظر: السِّير ١٨/ ٢٧٨، والتّذكرة٣/ ١٠٨١. قال المعلِّميّ-معلِّقًا-: ((وههنا بدأ الخطيب في ترجمة مهنّأ بحكاية قول الأزديّ[يعني: في تضعيفه]، ثمّ أتبعها برواية السّلميّ عن الدّارقطنيّ: ((ثقة نبيل))، ثمّ ذكر مكانة مهنّأ عند أحمد، وثناء أصحابه عليه؛ فعُلم بذلك أنّ التّعويل عنده على التّوثيق)). التّنكيل ص: ٧٢٤-٧٢٥. فصنيع المعلِّميّ يُوضِّح مراد الخطيب بقوله: ((ما أخّرت)).

(٢) قال المعلِّميّ: ((الخطيب كثيرًا ما ينقل بعض الرِّوايات عن بعض المصنَّفات المشهورة، ولكنّه على عادة أقرانه لا يُصرِّح بالنَّقل، بل يرويها بسنده الّذي سمع به ذاك الكتاب، فيتكلّف الكوثريُّ الكلامَ في بعض من بين الخطيب، وبين مؤلِّف الكتاب، مع أنّ هذا لا يقدح في الرّواية؛ إذ معظم الاعتماد في مثل هذا على صحّة النّسخة)). التّنكيل ص: ٦٧.

(٣) ينظر: بحوث ص: ١٥٥، قال العُمريّ: ((عدم اعتماد الخطيب على الصّحاح السِّتَّة المعتمدة في الحديث، بل أخذ أحاديث"تاريخ بغداد"من كتب علم الرّجال، ومعاجم الشّيوخ؛ لذلك وردت فيه أحاديث كثيرة ضعيفة)). موارد الخطيب ص: ٦. ويعتذر عن الخطيب في هذا؛ بأنّ مقصوده إخراج الأحاديث من طرق المترجمين، فربّما لم يتحصّل له مقصوده إلّا في تلك المصادر، وكان من ثمار ذلك: أن حفظ لنا =

هـ- ينقد الرِّوايات المتعارضة، والمشكلة، ويُبيِّن الرّاجح منها.

و- اعتمد على المصنّفات المتقدِّمة في شتّى الفنون، والعلوم؛ ولذا فإنّ ما اقتبسه يُكوِّن حوالي ثلاثة أرباع مادّة كتاب(١).

ز- لا ينقل في التّرجمة كلّ ما وجده في الكتب المتقدِّمة، بل ينتقي منها، وعنده أمانة علميّة دقيقة حيث لم يتصرّف في أسلوب المصنِّفين قبله(٢).

٧- **عناية العلماء به:** أولاه العلماء عناية كبيرة، وعملوا عليه المصنَّفات الكثيرة، فمنهم من اختصره، ومنهم من ذيّل عليه(٣)؛ فممّن اختصره: ابن مكرم، وأبو عبد الله الذّهبيّ، ويحيى بن عبيد الله الحكيم، ومسعود بن محمّد البخاريّ، ومِمّن ذيّل عليه: أبو سعد عبد الكريم بن محمّد السّمعانيّ(٤)، وابن النّجّار(٥)، وابن شافع،

= هذه الثّروة العظيمة، والكمّ الهائل من المتون وزياداتها، والأسانيد وغرائبها.

(١) ينظر: موارد الخطيب ص: ٩٧.

(٢) ينظر: السّابق ص: ٩٨.

(٣) استفدت هذه الذّيول والمختصرات من كتاب موارد الخطيب ص: ٩٤-٩٦، ومقدّمة بشّار لتاريخ بغداد ١/ ١٢٤-١٣٤، ومقدّمة محقِّق ذيول "تاريخ بغداد"، طبعة الكتب العلميّة.

(٤) وهو ذيلٌ كبيرٌ، وعُمِلَ على ذيله ذيولٌ؛ منها: ذيل أبي عبد الله بن الدّبيثيّ، طُبع الموجود منه؛ إلى آخر حرف العين، حقّقه بشّار عوّاد، دار الغرب، بيروت، ١٤٢٧هـ، وذيل أبي الحسن القطيعيّ، واختصر الذّهبيُّ ذيلَ ابنِ الدّبيثيّ، وسمّاه: "المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدّبيثيّ"، طُبع الجزء الأوّل منه، بتحقيق مصطفى جواد، المجمع العراقيّ، ١٩٥١م، والجزء الثّاني، ١٩٦٣م للمحقِّق نفسه، والجزء الثّالث بتحقيق ناجي معروف، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٥هـ بذيل "تاريخ بغداد"، المجلّد: (١٥).

(٥) واسمه: "ذيل التّاريخ لمدينة السّلام وأخبار فضلائها الأعلام ومن وردها من علماء الأنام"، =

وهبة الله السّقطيّ، وشجاع الذّهليّ، وأبو بكر بن المارستانيّة، وعمل أكرمُ العُمريّ كتابًا في موارده(١)، وخلدون الأحدب كتابًا في زوائد أحاديثه على الكتب السِّتَّة(٢)، وكتب ابنُ النّجّار(٣)، وعيسى الحنفيّ(٤)، ومحمّد الكوثريّ(٥) ردودًا على الخطيب؛ فيما ذكره في ترجمة أبي حنيفة، وانتصب عبدُ الرّحمن المعلِّميّ للرَّدِّ على الكوثريّ، وانتصر للخطيب، ولأئمّة الحديث، وعلماء الأمّة الّذين طعن فيهم، وأساء إليهم، فأجاد وأفاد(٦).

= طبع الموجود منه بعناية قيصر فرح، وغيره، دار المعارف، بالهند، ١٣٩٨هـ، وعنها مصوّرًا في الكتب العلميّة، بيروت، وهذا الذّيل طُبع بذيل "تاريخ بغداد"، المجلّدات: ١٦، ١٧، ١٨، وعُملت عليه ذيولٌ، منها: ذيل ابن الفوطيّ، وابن رافع السّلاميّ، وسمّاه: "المختار المذيّل به على ابن النّجّار"، واختصر ذيلَ السّلاميّ تقيُّ الدّين الفاسيّ، وطُبع المختصر، بتحقيق عبّاس العزاويّ، بغداد، ١٩٣٨م، واختصر ذيلَ ابنِ النّجّار أحمدُ الدّمياطيّ، وسمّاه: "المستفاد من ذيل"تاريخ بغداد" لابن النّجّار"، طبع بذيل"تاريخ بغداد"(المجلّد: ١٩)، ومفردًا بتحقيق محمّد مولود، الرّسالة، بيروت١٩٨٦م.

(١) اسمه: "موارد الخطيب البغداديّ في(تاريخ بغداد)"(دكتوراه)، ١٩٧٣م، وطُبع غير مرّة، منها: في دار طيبة، الرّياض.

(٢) اسمه: "زوائد"تاريخ بغداد"على الكتب السِّتَّة"، (دكتوراه)، دار القلم، دمشق، ١٩٩٦م، في(١٠) مجلّدات.

(٣) طُبع ردّه بذيل"التّاريخ" تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الكتب العلميّة، ١٤١٧هـ.

(٤) اسمه: "السّهم المصيب في كبد الخطيب"، وطُبع ملحقًا بالمجلّد (١٣) من"تاريخ بغداد"، دار الكتب العلميّة، بيروت.

(٥) اسمه: "تأنيب الخطيب على ما أورده في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب"، طُبع في الكتاب العربيّ، بيروت، وملأه طعنًا في أئمّة الحديث، والسّلف الصّالح.

(٦) اسم كتابه: "التّنكيل بما في تأنيب الكوثريّ من الأباطيل"، حقّقه محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، =

٨– **نموذج من تراجمه:** قال الخطيب: ((محمّد بن إسحاق بن محمّد بن عبد الرّحمن بن عبد الله بن المسيّب بن أبي السّائب بن عايذ بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن يقظة بن مرّة بن كعب بن لؤيّ بن غالب، أبو عبد الله المدينيّ، يُعرف بالمسيّبِيّ، سكن بغداد، وحدّث بها عن أبيه، وعن محمّد بن فليح الخزاعيّ، وأبي ضمرة أنس بن عياض اللّيثيّ. روى عنه: محمّد بن إسحاق الصّاغانيّ، ومسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ، وإبراهيم بن إسحاق الحربيّ، وعبد الله بن أحمد بن حنبل. أخبرنا طاهر بن عبد العزيز الدّعّاء، قال: أخبرنا أحمد بن جعفر بن حمدان، قال: حدّثنا إبراهيم بن إسحاق الحربيّ، قال: أخبرنا محمّد بن إسحاق المسيّبِيّ، قال: ثنا أبو ضمرة، عن صالح بن حسّان، عن محمّد بن كعب، قال: لا يكذب الكاذب إلّا من مهانة نفسه. أنبأنا أحمد بن محمّد بن عبد الله الكاتب، قال: أخبرنا الحسين بن أحمد الهرويّ الصّفّار، قال: حدّثنا يعقوب بن إسحاق بن محمود الفقيه، قال: حدّثنا صالح بن محمّد، قال: سمعت مصعبًا الزّبيريّ، يقول: لا أعلم في قريش كلّها أفضل من المسيّبِيّ. أخبرني محمّد بن أحمد بن يعقوب، قال: أخبرنا محمّد بن عبد الله بن نعيم الضّبّيّ، قال: أخبرني أبو أحمد عليّ بن محمّد الحبينيّ، بمرو، قال: وسألته؛ يعني: صالح بن محمّد المعروف بجزرة، عن محمّد بن إسحاق المسيّبِيّ، فقال: ثقة. أخبرنا عليّ بن محمّد الدّقّاق، قال: أخبرنا الحسين بن هارون الضّبّيّ، عن أبي العبّاس بن

= المعارف، الرّياض، ١٤٠٦هـ.

سعيد، قال: محمّد بن إسحاق المسيّبِيّ، نزل بغداد، سمعت إبراهيم بن إسحاق الصّوّاف، يقول: كان ثقة. أخبرنا ابن الفضل القطّان، قال: أخبرنا عليّ بن إبراهيم المستملي، قال: حدّثنا أبو أحمد بن فارس، قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل البخاريّ، قال: محمّد بن إسحاق المسيّبِيّ، أبو عبد الله مخزوميّ مدنيّ سكن بغداد. توفّي سنة ستّ وثلاثين ومائتين. أخبرنا أحمد بن أبي جعفر القطيعيّ، قال: أخبرنا محمّد بن المظفّر، قال: قال عبد الله بن محمّد بن عبد العزيز البغويّ: مات محمّد بن إسحاق المسيّبِيّ ليومين بقين من ربيع الأوّل سنة ستّ وثلاثين ومائتين))[١].

٩- طبعاته: طُبع عدّة طبعات؛ وهي:

أ- تحقيق سلمون (المقدّمة)، باريس، ١٩٠٤م.

ب- تحقيق كيلر، (المجلّد السّادس)، ليبتسك، ١٩٠٨م.

ج- مطبعة السّعادة، القاهرة، ١٣٤٩هـ[٢]، وأعيد طبعه بالأوفست مرّات في بيروت.

د- تحقيق بشّار عوّاد، الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٢٢هـ.

هـ- تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الكتب العلميّة، بيروت.

---

(١) تاريخ بغداد ١/ ٢٣٦-٢٣٧. باختصار.

(٢) وصفها بشّارُ بأنّها سقيمة ومليئة بالتّصحيف والسّقط، نشرت عن مخطوطة سقيمة متأخّرة. ينظر: مقدّمة تاريخ بغداد١/ ١٧٩.

الفصل الخامس: كتب معرفة: الأسماء والكنى والألقاب والأنساب وتمييزها

وفيه تمهيد، وستّة مباحث:

التّمهيد: وفيه: أ- أهمّيّتها، وفوائد معرفتها. ب- بداية التّصنيف فيها. ج- جهود العلماء في العناية بها. د - أنواع المصنّفات فيها.

المبحث الأوّل: كتب الكنى.

المبحث الثّاني: كتب الألقاب.

المبحث الثّالث: كتب الأنساب.

المبحث الرّابع: كتب المؤتلف والمختلف.

المبحث الخامس: كتب المتّفق والمفترق.

المبحث السّادس: كتب المشتبه.

التّمهيد

أوّلًا: أهمّيّتها، وفوائد معرفتها:

لهذه المصنَّفات أهمّيّتها الكبيرة، وقيمتها العلميّة العظيمة، وثمارها الكثيرة الجليلة؛ نجلِّيها بالأمور الآتية:

١- عناية الأئمّة بها، حيث أفردوها بالتّصانيف الكثيرة، ومنذ فترة مبكِّرة؛ مِمّا يدلّ على عظيم الحاجة إليها.

٢- إفرادها بأنواعٍ خاصّة في كتب المصطلح.

٣- فوائدها الكثيرة(١)، ومنها:

أ- التّمييز بين الرُّواة، لا سيما المتشابهين منهم.

ب- ضبط الأسماء، والأنساب، والحماية من الغلط، والتّصحيف، وتتأكّد الحاجة إلى كتب ضبط الأسماء في الكتب القديمة؛ الّتي ترد الأسماء فيها خاليةً من الإعجام، والشّكل-غالبًا-، والكتب المطبوعة حديثًا؛ مِمّا لم يُعتن بتحقيقها. قال الحاكم: ((ومن لم يأخذ هذا العلم من أفواه الحفّاظ المبرِّزين لم يُؤمن عليه التّصحيف فيها))(٢)، وقال ابن الأثير: ((كثيرًا ما رأيتُ نسبًا إلى قبيلةٍ، أو بطنٍ، أو جدٍّ، أو بلدٍ، أو صناعةٍ، أو مذهبٍ، أو غير ذلك، وأكثرها مجهول عند العامّة، غير معلوم عند

---

(١) أوردتُ فوائد الأنواع كلّها في موضعٍ واحدٍ، وإن اختصّ بعضها بالبعض؛ للقدر المشترك بينها في المعنى، ولئلّا يقع التّكرار في إيرادها في كلِّ نوعٍ.

(٢) المعرفة ص: ٦٢٣.

الخاصّة؛ فيقع في كثيرٍ منه التّصحيف، ويكثر الغلط، والتّحريف))[١]، وقال الخطيب–عن كتابه"المتّفق والمفترق"–: ((بيانُ أسماءٍ وأنسابٍ وردت في الحديث متّفقةً متماثلةً، وإذا اعتُبرت وُجدت مفترقةً متباينةً، فلم يُؤمن وقوع الإشكال فيها، ولو في بعضها؛ لاشتباهها، وتضاهيها، وقد وَهِمَ غيرُ واحدٍ من حملة العلم المعروفين بحسن الحفظ، والفهم في شيءٍ من هذا النّوع الّذي ذكرناه))[٢].

ج– عدم ظنّ الواحد جماعة، أو الجماعة واحدًا، وعدم توهّم الثّقة ضعيف، أو العكس، فيضعّف الصّحيح، أو يصحّح الضّعيف. قال ابن الصّلاح: ((ومن لا يعرفها[٣] يوشك أنْ يظنّها أسامي، وأن يجعل من ذُكِر باسمه في موضعٍ، وبلقبه في موضعٍ شخصين؛ كما اتّفق لكثيرٍ ممّن ألّف))[٤]، وقال ابن دقيق: ((وهو[٥] فنٌّ مهمٌّ؛

---

(١) اللّباب ١/ ٧.

(٢) المتّفق والمفترق ١/ ١٠٥. وقال المعلّميّ: ((ومن الكتب ما يختصّ بالكنى، وهو مهمٌّ لمعرفة ضبط الكنية؛ فإنّها تقع في الكتب مصحّفة، ومحرّفة؛ أبو سعد وأبو سعيد، أبو الحسن وأبو الحسين، أبو عبد الله وأبو عبيد الله)) علم الرّجال ص: ٨٠، وقال العُمريّ: ((فإنّ كثرة رواة الحديث أدّى إلى وقوع التّشابه، والاتّفاق في أسمائهم، وكناهم، ونسبتهم إلى القبيلة، أو البلدة، أو الصّناعة، ومن أجل منع وقوع الالتباس، وُجدت كتبٌ للتّمييز بين المتشابه، أو المتّفق من الأسماء، والكنى، والألقاب، وهي كتب المتّفق والمفترق، ولنفس الغرض وُجدت كتب المؤتلف والمختلف، والمتشابه)). بحوث ص: ١٣١. باختصار يسير في آخره، وينظر: موارد الخطيب ص: ٣٩٦.

(٣) يعني: الألقاب.

(٤) علوم الحديث ص: ٣٠٥، وينظر: شرح التّبصرة٣/ ١٢٤، والغاية ص: ٢٥١. قال العراقيّ: ((وقد وقع ذلك لجماعةٍ من أكابر الحفّاظ)).

(٥) يعني: المتّفق والمفترق.

لأنّه قد يقع الغلط، فيعتقد أنّ أحدَ الشّخصين هو الآخر، وربَّما كان أحدهما ثقة، والآخر ضعيفًا، فإذا غلط من الضّعيف إلى القويّ صَحَّحَ ما لا يُصحّح، وإذا غلط من القويّ إلى الضّعيف، أبطل ما يصحُّ، وقد يقع هذا في الأنساب كما يقع في الأسماء، ويقع الإشكال فيه إذا أطلق النّسب من غير تسمية»(١)، وقال العراقيّ: «ربّما وَرَدَ ذكر الرّاوي مرّة بكنيته، ومرّة باسمه؛ فيظنّهما من لا معرفة له بذلك رجلين، وربّما ذكر الرّاوي باسمه، وكنيته معًا؛ فتوهّمه بعضهم رجلين. . . وربّما وقع عكس ذلك»(٢)، وقال ابن حجر: النّوع المسمّى بالمهمل يُخشى منه أن يُظَنَّ الواحد اثنين، والمتّفق والمفترق يُخشى منه أن يُظنّ الاثنان واحدًا(٣).

د- معرفة المهملين، وجرت عادتهم في الأسانيد على الاختصار في التّسمية، والاكتفاء بالشّهرة؛ إذ ليس من الممكن التّصريح بها كاملة، فيقتصرون على ما اشتهروا به في طبقاتهم: اسمًا، أو كنيته، أو لقبًا، أو نسبًا، أو نسبةً. قال الخطيب: «الاقتصار على الاسم، أو النّسب، والاكتفاء بذكر الكنية، أو اللّقب: جماعة من المحدِّثين تقتصر في الرّواية عنهم على ذكر أسمائهم دون أنسابهم؛ إذ كان أمرهم لا يشكل، ومنزلتهم من العلم لا تجهل. . . وربّما لم يُنسب المحدِّث إذا كان اسمه مفردًا عن أهل طبقته؛ لحصول الأمان من دخول الوهم في تسميته. . . وهكذا من كان مشهورًا بنسبته إلى أبيه، أو قبيلته فقد اكتُفي في كثيرٍ من الرّوايات

(١) الاقتراح ص: ٥٠-٥١، وينظر: فتح المغيث ٤/ ٢٨٥-٢٨٦.

(٢) شرح التّبصرة ٣/ ١١٥-١١٦، وينظر: النّزهة ص: ١٨٠، وفتح المغيث٤/ ١٩٨، والتّدريب٢/ ٢٧٨، وفتح الباقي٣/ ١١٦.

(٣) النّزهة ص: ١٦٤. بتصرّف.

عنه بذكر ما اشتهر به، وإن لم يُسمّ هو فيه))[1]، وقال المعلِّميّ: ((ومن عادتهم في الأسانيد: أن يختصروا فيحذفوا بعض الأسماء في النّسب))[2].

هـ- سهولة الوقوف على الرُّواة، والدّلالة على مواضع تراجمهم، والكشف عن حقيقتهم، والتّعرّف على أحوالهم، ورفع الجهالة بهم. قال ابن دقيق العيد-عن فنّ الألقاب-: ((وهذا قد يُحتاج إليه في المعرفة بحال الرّجل إذا أردنا الكشف عنه، ويكون مشهورًا بلقبه فيذكر به في الإسناد، فإذا أردنا كشفه من "كتب التّواريخ"-مثلًا-الّتي رُتِّبت على الأسماء، والحروف فطلبناه في الحرف الّذي هو أوّل في اللَّقب لم نجده

(١) الجامع ٢/ ٧٢-٧٣. وساق الخطيب بإسناده إلى أحمد الخفّاف قال: ((سمعت سلمة بن سليمان، يقول: أنا عبد الله، فقال له رجلٌ: ابن من؟ فقال: يا سبحان الله! أَمَا ترضون في كلّ حديثٍ حتّى أقول: نا عبد الله بن المبارك أبو عبد الرّحمن الحنظليّ؛ الّذي منزله في سكّة صغد)). السّابق ٢/ ٧٣، وقال الخطيب: ((وفي المحدِّثين جماعة اكتفى الرُّواة عنهم بذكر كناهم دون أسمائهم، وأنسابهم؛ لغلبتها عليهم، واشتهارهم بها، والأمن من دخول اللّبس فيها)). السّابق ٢/ ٤٢٩، وينظر: ٢/ ٧٤، وقال ابن حجر: ((ومن أنفس ذلك معرفة ألقابهم؛ لأنّها قد تأتي في سياق الأسانيد مجرّدة من أسمائهم، وقد لا يعرفها الطّالب الحصيف)) نزهة الألباب١/ ٣٥.

(٢) التّنكيل ص: ٥٩١، وقال العُمريّ: ((اشتهر بعض الرُّواة بألقابهم، أو كناهم فوَرَدَ ذكرهم في أسانيد الأحاديث دون التّصريح بأسمائهم، أو بالتّصريح بها مرّة، وإغفالها، والاكتفاء باللّقب، أو الكنية مرّة أخرى؛ ولئلّا يقع الالتباس، ويظنّ أنّ الشّخص الواحد المذكور مرّة بكنيته، وأخرى باسمه؛ هو شخصان، وُجدت مصنَّفات تختصّ ببيان اسم من عُرف بكنيته، أو بلقبه، أو على العكس تُبيّن كنية، أو لقب من عُرف باسمه، وهذه هي كتب الأسماء، والكنى، والألقاب)). بحوث ص: ١٣١، وينظر: موارد الخطيب ص: ٣٩٦.

مذكورًا بلقبه، فطلبناه في "كتب الألقاب"، فوجدنا اسمه فيها، فرجعنا إلى "التّواريخ" فعرفنا حاله منها، وكذلك بالعكس إذا كان مشهورًا بنسبه فذكرناه بلقبه في الإسناد، فإن لم نعرف أنّه لقبه لم نهتدِ إلى الكشف عن حاله))[١]، وقال العراقيّ: ((لقد بلغني عن بعض مَن درس في الحديث؛ ممّن رأيتُه، أنّه أراد الكشف عن ترجمة أبي الزّناد فلم يهتدِ إلى معرفة ترجمته من"كتب الأسماء"؛ لعدم معرفته باسمه، مع كون اسمه معروفًا عند المبتدئين من طلبة الحديث؛ وهو عبد الله بن ذكوان، وأبو الزّناد لقبٌ له، وكنيته أبو عبد الرّحمن))[٢].

و- المعرفة بأسماء الرُّواة، وكناهم، وألقابهم وأنسابهم، ونسبهم، والوقوف على حقيقة ذلك، وأسباب التّسمِّي بها، وربّما جاءت على خلاف الظّاهر منها.

ز- الأَمْن من القلب، أو التّبديل[٣]، أو الزّيادة، أو النّقص في الأسانيد. قال السّخاويّ: ((وربّما ينشأ عن إغفاله؛ زيادة في السّند، أو نقص منه، وهو لا يشعر))[٤].

---

(١) الاقتراح ص: ٥١.

(٢) شرح التّبصرة ٣/ ١١٦. قال السّخاويّ: ((اتّفق لبعض الأعيان، قال لشيخنا: فتّشتُ كتب الرّجال عن تمتام، فلم أقف عليه، فقال له: هو لقبٌ، واسمه: محمّد بن غالب بن حرب، تَرْجَمَه الخطيبُ، ثمّ الذّهبيُّ، وغيرهما)). الفتح ٤/ ٢١٢-٢١٣، وقال المعلِّميّ: ((ومن غريب ذلك: أنّه تكرّر في "المستدرك"، و"سنن البيهقيّ"ذكر: الحسن بن محمّد بن حليم المروزيّ، فتارة تأتي هكذا، وتارة يقع: ابن حكيم، وبعد أنْ كِدْنَا نيأس من تصحيحه، قلنا: قد يجوز أن يكون ربّما نُسب إلى الجدّ المشتبه، فيقال: الحليميّ، أو: الحكيميّ، فراجعنا "الأنساب"؛ فإذا به ذكره في: ((الحليميّ)) باللّام، وذكر أنّه منسوبٌ إلى جدّه: ((حليم)). علم الرّجال ص: ٧٨.

(٣) ينظر: شرح النّزهة للقارئ ص: ٧٤٩.

(٤) الفتح ٤/ ١٩٩.

ح- يُوجد فيها من تراجم الرُّواة ما لا يوجد في غيرها، لا سيما في غير المشهورين(١).

ط- كشف التّدليس(٢).

٤- كان الأئمّة يختبرون طلّابهم في ذلك؛ لمعرفة المتميّزين، والعارفين، فيخصّونهم بما لا يخصّون به غيرهم(٣).

٥- كلام الأئمّة في بيان أهمّيّة الأنواع الّتي صُنِّفت من أجلها، وعظيم الحاجة إليها؛ ومن ذلك(٤):

أ- قال الأوزاعيّ: «إعجام(٥) الكتاب نوره»(٦).

---

(١) قال المعلِّميّ: «من المؤلَّفات في علم الرّجال ما هو خاصٌّ بالأنساب؛ كـ"أنساب السّمعانيّ". . . وفائدته عظيمة، ولا سيما في أنساب الرِّجال الّذين لا تُوجد تراجمهم في الكتب المطبوعة، وكثيرًا ما يُستفاد منه في غير الأنساب». علم الرّجال ص: ٧٧.

(٢) قال الجعبريّ-عن معرفة الألقاب-: «يفيد في كشف التّدليس». رسوم التّحديث ص: ١٧٢.

(٣) ومن ذلك: ما رواه الرّامهرمزيّ بإسناده إلى سعيد بن أبي مريم، أنّه: «أتاه رجلٌ فسأله كتابًا ينظر فيه، أو سأله أن يُحدِّثه بأحاديث، فامتنع عليه، وسأله رجلٌ آخر في ذلك فأجابه، فقال له الأوّل: سألتك فلم تجبني، وسألك هذا فأجبته، وليس هذا حقُّ العلم، أو نحوه من الكلام، قال: فقال ابن أبي مريم: إن كنت تعرف الشّيبانيّ من السّيبانيّ، وأبا جمرة من أبي حمزة، وكلاهما عن ابن عبّاس، حدّثناك وخصصناك؛ كما خصصنا هذا». المحدّث الفاصل ص: ٢٧٤.

(٤) جمعت ما ورد عنهم في موضعٍ واحدٍ، وإن اختلف مورد كلامهم؛ للقدر المشترك بين هذه الأنواع في المعنى، ولئلّا يقع التّكرار في نقلها في كلِّ نوعٍ.

(٥) تعجيم الكتاب: تنقيطه؛ كي تستبين عجمته ويَضِحَ. مقاييس اللّغة ٤/ ٢٤٠.

(٦) شرح ما يقع فيه التّصحيف ص: ١٤.

ب- وقال عليّ بن المدينيّ: ((أشدُّ التّصحيفِ التّصحيفُ في الأسماء))[١]، قال ابن حجر-معلّقًا-: ((ووجَّهَهُ بعضُهم: بأنّه شيءٌ لا يدخله القياس، ولا قبله شيءٌ يدلّ عليه، ولا بعده))[٢].

ج- وقال الرّامهرمزيّ: ((فهذا باب من العلم جسيم، مقصور علمه على أهل الحديث الّذين نشؤوا فيه، وعُنوا به صغارًا، فصار لهم رياضة، ولا يلحق بهم مَن يتكلّفه على الكبر، وإنّك لتَرى البهيّ من الرّجال، المشار إليه في فنون من العلم، وضروب من الأدب...فإذا انتهى إلى إسناد حديث تستولي الحيرة عليه، فلا يدري أيّ طريقٍ يركب فيه، فيقدّم ويؤخّر، ويصحّف ويحرّف))[٣].

د - وقال ابن الصّلاح: ((إنّ على كَتبَة الحديث، وطَلَبَتِه صرف الهمّة إلى ضبط ما يَكتبونه، أو يُحصّلونه بخطّ الغير من مرويّاتهم على الوجه الّذي رووه شكلًا، ونقطًا؛ يؤمن معهما الالتباس، وكثيرًا ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه، وتيقّظه، وذلك وخيم العاقبة، فإنّ الإنسان معرّض للنّسيان، وأوّل ناسٍ أوّل النّاس، وإعجام المكتوب يمنع من استعجامه، وشكله يمنع من إشكاله))[٤].

---

(١) تصحيفات المحدِّثين ١/ ١٢.

(٢) النّزهة ص: ١٦٤، قال عليّ القارئ-معلّقًا-: ((فيكون أشدَّ أنواع التّصحيف، حيث لا تخليص عنه بالعقل؛ ولهذا وَهِمَ كثيرٌ من النّاس في الأسماء؛ لأجل الالتباس، بخلاف التّصحيف الّذي يوجد في متن الحديث؛ فإنّ الذّوق المعنويّ يدلُّ عليه، وكذا سَابِقُه ولاحقه-غالبًا-يشير إليه)). شرح النّزهة ص: ٧٠٠.

(٣) المحدِّث الفاصل ص: ٣٠٧؛ قاله بعد أن ذَكَرَ أمثلةً من المؤتلف والمختلف، والمتشابه، والمتّفق والمفترق.

(٤) علوم الحديث ص: ١٦٢.

هـ- وقال ابن حجر: ((فإنَّ من أجلِّ العلوم: معرفة فنون الحديث النّبويّ، والتّنقيب عن أسانيده تضعيفًا، وتصحيحًا، وأحوال رواته تعديلًا، وتجريحًا، والمرقاة إلى ذلك تمييز المتّفق منهم والمفترق، والمؤتلف منهم والمختلف؛ ليُعرف القويّ من الضّعيف، والنَّبيل من السّخيف))[١].

و- وقال الحاكم -في معرفة أسامي المحدِّثين-: ((هو نوعٌ كبيرٌ من هذا العلم))[٢].

ز- وقال ابن الصّلاح: ((معرفة الأسماء والكنى:... هذا فنٌّ مطلوبٌ لم يزل أهل العلم بالحديث يعنون به، ويتحفّظونه ويتطارحونه فيما بينهم ويتنقّصون مَن جَهِلَه))[٣].

ح- وقال: ((معرفة المؤتلف والمختلف:... هذا فنٌّ جليلٌ، من لم يعرفه من المحدِّثين كثر عثاره، ولم يعدم مخجلًا))[٤]، وقال النّوويّ عنه: ((هو فنٌّ جليلٌ يقبح جهله بأهل العلم لا سيما أهل الحديث، ومن لم يعرفه يكثر خطؤه))[٥]، وقال ابن دقيق عنه: ((وهو فنٌّ واسعٌ، محتاجٌ إليه في دفع معرَّة التَّصحيف))[٦]، وقال الذّهبيّ عنه: ((فنٌّ واسعٌ مهمٌّ، وأَهمُّه ما تكرَّر وكَثُر، وقد يندر؛ كأَجْمَد بن عُجْيَان))[٧]،

(١) نزهة الألباب ١/ ٣٥.

(٢) المعرفة ص: ٥٤٤.

(٣) علوم الحديث ص: ٢٩٦- ٢٩٧.

(٤) السّابق ص: ٣١٠.

(٥) التّقريب ٢/ ٢٩٧.

(٦) الاقتراح ص: ٦٢.

(٧) الموقظة ص: ٩٢.

وقال ابن حجر عنه: ((معرفته مِن مهمَّات هذا الفنّ))[(١)].

ط- وقال ابن الصّلاح: ((معرفة المتّفق والمفترق:. . . زلق بسببه غيرُ واحد من الأكابر، ولم يزل الاشتراك من مظانّ الغلط في كلِّ علمٍ))[(٢)]، وقال ابن دقيق عنه: ((فنٌّ مهمٌّ))[(٣)]، وقال السّخاويّ عنه: ((وقد زلّ فيه جماعةٌ من الكبار؛ كما هو شأن المشترك اللّفظيّ في كلّ علمٍ))[(٤)]، وقال: ((نوعٌ جليلٌ يعظم الانتفاع به))[(٥)].

ي- وقال ابن حزم: ((فقد جعل-سبحانه وتعالى-تعارفَ النّاسِ بأنسابهم غرضًا له-تعالى-في خَلْقِهِ إِيَّانا شعوبًا وقبائل؛ فوجب بذلك أنَّ عِلْمَ النَّسب علمٌ جليلٌ رفيعٌ؛ إذ به يكون التّعارف))[(٦)]، وقال العُمريّ: ((ولم يقتصر الاهتمام بالأنساب على النّسّابين؛ الّذين كانت الأنساب مادّتهم الرّئيسيّة، فقد اهتمّ المحدِّثون -أيضًا-؛ منذ القرون الأُوْلى بالأنساب، فلا نجد محدِّثًا كبيرًا إلّا وله علمٌ بالنّسب، وترجع عناية المحدِّثين بالأنساب إلى أهمّيّتها في معرفة رواة الحديث؛ ولذلك فقد استمرّ الاهتمام

---

(١) النّزهة ص: ١٦٤.

(٢) علوم الحديث ص: ٣٢٤.

(٣) الاقتراح ص: ٥٠.

(٤) الفتح ٤/ ٢٨٦.

(٥) السّابق ٤/ ٢٨٥.

(٦) جمهرة أنساب العرب ١/ ١-٢، وتتمّة كلامه: ((وقد جعل الله تعالى جزءًا منه تعلّمه لا يسع أحدًا جهلُه، وجعل تعالى جزءًا يسيرًا منه فضلًا تعلّمه، يكون مَنْ جَهله ناقص الدّرجة في الفضل، وكلّ علمٍ هذه صفته فهو علم فاضل، لا ينكر حقّه إلّا جاهلٌ أو معاندٌ)).

بالأنساب في أوساط المحدِّثين خلال القرن الثّاني الهجريّ، وعندما ظهرت المصنّفات في رجال الحديث؛ احتوت مادّة غزيرة في النّسب، وقد سبق القول: إنّ أوّل من اتّبع هذا التّسلسل عند سرد الأنساب عمر بن الخطّاب ﷺ في تدوين الدِّيوان، ولمّا ظهرت"كتب الأنساب" تقيّدت بهذا التّسلسل، ثمّ امتدّ هذا التّنظيم إلى "كتب الرّجال" الّتي نظّمت مادّتها على النّسب، بل امتدّ–أيضًا– إلى بعض المسانيد الحديثيّة الّتي رتّبت الشّيوخ على القبائل))[١].

ثانيًا: بداية التّصنيف فيها:

قال أكرم العُمريّ: ((قد تنوّعت المصنَّفات في معرفة الأسماء، وتفنّن المصنّفون في ذلك كثيرًا؛ فمنها مصنّفات في الأسماء والكنى والألقاب، وكان ظهور هذه المصنّفات مبكِّرًا جدًّا، واكب بداية التّصنيف في علم الرّجال؛ مِمّا يدلّ على بروز مشكلة ضبط الأسماء وتمييزها؛ منذ هذه الفترة المبكّرة، ثمّ بعد حوالي النّصف قرن من ظهور هذه المصنّفات وُجدت كتب المؤتلف والمختلف، وفي فترة متأخِّرة نسبيًّا خصّص الخطيبُ البغداديّ مصنَّفًا في المتّفق والمفترق، وآخر في المتشابه؛ وهكذا ازداد تفنّن العلماء في تنويع المصنّفات على مرّ الزّمن))[٢]، وقال: ((وكان ظهور هذه المصنّفات[٣] مبكِّرًا؛ منذ النّصف الأوّل من القرن الثّالث الهجريّ، وقد بلغ عددُ المصنَّفات في ذلك حتّى عصر الخطيب ثلاثة وثلاثين مصنَّفًا))[٤]. واختلفت بداية ظهور المصنَّفات في هذه الأنواع، فكان أوّل ما ظهر منها كتب الأسماء والكنى والأنساب، وكان ظهورها مع بداية

(١) بحوث ص: ١٧٥– ١٧٦ باختصار.

(٢) السّابق ص: ١٣٢.

(٣) أي: كتب الكنى والأسماء، والمتشابه، والمؤتلف والمختلف.

(٤) موارد الخطيب ص: ٣٩٦.

التّصنيف في الرُّواة، ثمّ برزت الحاجة إلى كتب المؤتلف والمختلف، والمتّفق والمفترق، والمتشابه؛ لكثرة الرُّواة، وتشابههم، وكان ذلك في النّصف الأوّل من القرن الثّالث-كما سبق-، وبمراجعة المصنَّفات فيها، والوقوف على وفيات أقدم المصنِّفين فيها يتبيّن ذلك.

ثالثًا: جهود العلماء في العناية بها(١):

أَوْلَاها العلماءُ عناية فائقة، وبذلوا في تدوينها جهودًا كبيرةً؛ نبرزها في الأمور الآتية:

١- جَمْعُ أسماء الرُّواة عامّةً، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، ونسبهم، وضبطها، والتّمييز بينها، وبيان حقيقتها.

٢-تعيين أصحابها(٢)، والتّعريف بهم.

---

(١) قال ابن حبّان-في شأن المحدِّثين-: ((حتّى إذا قال وكيع بن الجرّاح: ((حدثنا النّضر، عن عكرمة)) ميَّزوا حديث النّضر بن عربيّ من النّضر الخزّاز؛ أحدهما ضعيف، والآخر ثقة، وقد رَوَيا جميعًا عن عكرمة، وَرَوَى وكيعٌ عنهما، وحتّى إذا قال حفص بن غياث: ((حدّثنا أشعث، عن الحسن)) ميّزوا حديث أشعث بن عبدالملك من أشعث بن سوّار؛ وأحدهما ثقة، والآخر ضعيف، وقد رَوَيا جميعًا عن الحسن، وروى عنهما حفصُ بن غياث. . . وإذا قال ابن أبي عديّ: ((حدّثنا شعبة، عن قتادة، وحدّثنا سعيد، عن قتادة)). فإذا التزق طرف الدّال في بعض الكتب حتّى يصير سعيدٌ شعبةً خلّصوه، وقالوا: ليس هذا من حديث شعبة إنّما هو لسعيد، وإن انفتح من الهاء فرجةً؛ حتّى صار شعبةٌ سعيدًا ميّزوه، وقالوا: ليس هذا من حديث سعيد، هذا من حديث شعبة. . . في أشباه هذا مِمّا يكثر ذكره)). كتاب المجروحين١/ ٥٨-٦٠.

(٢) **فائدة**: في طرق المعرفة بأصحاب هذه الأنواع، وتعيين المراد بها في الأسانيد:

أ- جمع الطّرق، والأسانيد.

=

٣- وضع المصنَّفات الكثيرة فيها.

٤- إفرادها بأنواعٍ خاصّة في كتب المصطلح.

رابعًا: أنواع المصنّفات فيها:

١- كتب الأسماء والكنى.

٢-كتب الألقاب.

٣-كتب الأنساب.

٤-كتب المؤتلف والمختلف.

٥-كتب المتّفق والمفترق.

٦- كتب المتشابه.

= ب- تنصيص أحد الأئمّة.

ج- الرّجوع إلى الكتب المفردة فيها.

د- مراجعة الفصول الخاصّة بها في كتب التّراجم العامّة: كـ"تهذيب الكمال" للمزّي، وفروعه، وغيرها؛ حيث ضمّنوها فصولًا خاصّة بالكنى، والألقاب، والأنساب، والنّسب.

المبحث الأوّل: كتب الكنى

وفيه مطالب:

المطلب الأوّل: تعريف الكنية.

المطلب الثّاني: أقسامها، وأمثلتها.

المطلب الثّالث: المصنّفات فيها.

المطلب الرّابع: دراسة كتاب "الكنى والأسماء" لأبي بشر الدّولابيّ.

المطلب الأوّل: تعريف الكنية:

قال صاحب "تاج العروس": ((الكنية على ما اتّفق عليه أهل العربيّة؛ هو: ما صُدِّر بأبٍ، أو أمٍّ، أو ابنٍ، أو بنتٍ، على الأصحّ في الأخرينِ))[(١)].

المطلب الثّاني: أقسامها وأمثلتها:

أقسامها عشرة:

١ – أن تكون الكنية اسمًا للرّاوي[(٢)]. وهؤلاء على ضربين:

الضّرب الأوّل: مَنْ له كنيةٌ أخرى، غير الكنية الّتي هي اسمه؛ كأبي بكر بن عبد الرّحمن بن الحارث بن هشام المخزوميّ –أحد الفقهاء السّبعة– اسمه: أبو بكر، وكنيته: أبو عبد الرّحمن[(٣)].

---

(١) تاج العروس ١٠/ ٣١٩.

(٢) قال ابن حجر: ((وهم قليل)). النّزهة ص: ١٨٠، وقال السّخاويّ: ((أمثلة هذا القسم قليلة، وقلّ أن تخلو من خدشٍ)). الفتح ٤/ ٢٠٦.

(٣) ذكره ابنُ الصّلاح في علوم الحديث ص: ٢٩٧، وتعقّبه العراقيّ في المثال، وذكر قولين آخرين =

الضّرب الثّاني: من لا كنية له غير الكنية الّتي هي اسمه؛ كأبي بلال الأشعريّ.

٢- أن يُعرف بكنيته، ولا يُوقف له على اسمٍ، فلا يُدرى أهي اسمه كالأوّل، أم له اسم لم يُوقف عليه؟ ، مثاله في الصّحابة: أبو مويهبة رضي الله عنه، مولى رسول الله ﷺ، وأبو شيبة الخدريّ رضي الله عنه، ومن غير الصّحابة: أبو بكر بن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما.

٣- أن تكون الكنية لقبًا للرّاوي(١)؛ كأبي تراب لقبٌ لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وكنيته: أبو الحسن، وكأبي الشّيخ الأصبهانيّ عبد الله بن محمّد، كنيته: أبو محمّد، وأبو الشّيخ لقبٌ له.

٤- من كانت له أكثر من كنية؛ كعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، يكنى: أبا الوليد، وأبا خالد.

٥- من اختُلف في كنيته، وعُرف اسمه؛ كأسامة بن زيد رضي الله عنهما، قيل في كنيته: أبو محمّد، وقيل: أبو زيد، وقيل: أبو عبدالله، وقيل: أبو خارجة(٢).

= فيه: أحدهما: أنّ اسمَه محمّدٌ، وكنيته أبو بكر، والثّاني: أنّ اسمَه كنيتُه، وصحّح الأخير. التّقييد٢/ ١١٤٤، ومثَّل ابنُ الصّلاح بمثالٍ آخر، قال: ((وكذلك أبو بكر بن محمّد بن عمرو بن حزم الأنصاريّ، يقال: إنّ اسمه أبو بكر، وكنيته أبو محمّد، ولا نظير لهذيْن في ذلك؛ قاله الخطيب. وقد قيل: إنّه لا كنية لابن حزم غير الكنية الّتي هي اسمه)). علوم الحديث ص: ٢٩٧.

(١) قال السّخاويّ: ((نُزِّلت منزلة الألقاب؛ لمشابهتها لها في معناها من رفعةٍ أو ضعةٍ، مع أنّ لصاحبها كنيَةً غيرها)). الفتح ٤/ ٢٠٧.

(٢) قال النّوويّ: ((وخلائق لا يحصون)). التّقريب٢/ ٢٨٣، وينظر: اختصار علوم الحديث ص: ١٨٤، والنّزهة ص: ١٨٠. ولعبد الله بن عطاء الهرويّ فيه مختصرٌ؛ كما في علوم الحديث ص: ٣٠٠.

٦- من عُرفت كنيته، ولم يختلف فيها، واختُلف في اسمه[١] -عكس الّذي قبلهُ-؛ كأبي هريرة ﷺ، اختُلف في اسمه، واسم أبيه اختلافًا كثيرًا.

٧- من اختُلف في كنيته، واسمه معًا، وذلك قليل؛ كسفينة ﷺ مولى رسول الله ﷺ وهو لقبٌ له، واختُلف في اسمه، فقيل: عمير، وقيل: صالح، وقيل: مهران، واختُلف في كنيته، فقيل: أبو عبد الرّحمن، وقيل: أبو البختريّ.

٨- من عُرف اسمه، وكنيته، واشتهر بهما، ولم يُختلف فيهما؛ كأئمّة المذاهب ذوي أبي عبد الله: مالك، والشّافعيّ، وأحمد، في خلقٍ كثيرٍ، وكأبي حنيفة: النّعمان.

٩- من اشتهر بكنيته دون اسمه، واسمه غير مجهول عند المحدِّثين؛ كأبي إدريس الخولانيّ، اسمه: عائذ الله بن عبد الله، وأبو إسحاق السّبيعيّ، اسمه: عمرو بن عبد الله[٢].

١٠- من اشتهر باسمه دون كنيته[٣] -عكس الّذي قبله-؛ كعبد الرّحمن بن

(١) قال ابن كثير: «وهذا كثير في الصّحابة، فمن بعدهم». اختصار علوم الحديث ص: ١٨٤.

(٢) قال ابن كثير: «وهذا كثير جدًّا». اختصار علوم الحديث ص: ١٨٥، ولابن عبد البرّ تصنيفٌ مليحٌ فيمن بعد الصّحابة.

(٣) قال ابن كثير: «هذا كثير جدًّا...ولو تقصّينا ذلك؛ لطال الفصل جدًّا». اختصار علوم الحديث ص: ١٨٥، وقال العراقيّ: «وفي هذا النّوع كثرةٌ لا يحتاج مثلُه إلى مثالٍ». شرح التّبصرة ٣/ ١٢٣. وهذا القسم العاشر أفرده ابنُ الصّلاح بنوعٍ مستقلٍّ، وقال: «هذا من وجهٍ ضدّ هذا النّوع الّذي قبله، ومن شأنه أن يُبوّب على الأسماء، ثمّ كناها بخلاف ذاك، ومن وجه آخر: يصلح لأنْ يجعل قسمًا من أقسام ذاك من حيث كونه قسمًا من أقسام أصحاب الكنى، وقلّ مَن أفرده =

عوف، وطلحة بن عبيد الله، والحسن بن عليّ بن أبي طالب ﷺ كنيتهم: أبو محمّد.

تتمّة: قال ابن حجر: ((معرفة من وافقت كنيتُه اسمَ أبيه؛ كأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق المدنيّ، أحد أتباع التّابعين، وفائدة معرفته: نَفْيُ الغلط عمّن نسبه إلى أبيه، فقال: أخبرنا ابن إسحاق؛ فنُسب إلى التّصحيف، وأنَّ الصَّواب: أنا أبو إسحاق، أو بالعكس: كإسحاق بن أبي إسحاق السّبيعيّ، أو وافقت كنيتُه كنيةَ زوجته، كأبي أيّوب الأنصاريّ، وأمّ أيّوب، صحابيّان مشهوران))[1].

= بالتّصنيف، وبلغنا أنّ لأبي حاتم بن حبّان البستيّ فيه كتابًا)). علوم الحديث ص: ٣٠٣. والأقسام التّسعة الأُوْلى ابتكرها ابنُ الصّلاح؛ كما أفاده السّيوطيّ في التّدريب٢/ ٢٨٠، والقسم العاشر أفرده -كما تقدَّم-. وتابعه فيها من جاء بعده؛ كالعراقيّ، وابن جماعة، وابن كثير، والنّوويّ، وابن حجر، والسّخاويّ، والسّيوطيّ، لكن بعضهم جعلها عشرة، ولم يفرد العاشر؛ كما فعل ابن الصّلاح، قال العراقيّ: ((وإنّما جمعتُه مع النّوع الّذي قبله؛ لأنّ الّذين صنَّفوا في الكنى جمعوا النّوعين معًا؛ من عُرف بالكنية، ومن عُرف بالاسم)). شرح التّبصرة ٣/ ١١٧. وقال ابن كثير: ((كان ينبغي أن يكون هذا النّوع قسمًا عاشرًا من الأقسام المتقدِّمة في النّوع قبله)). اختصار علوم الحديث ص: ١٨٥، وينظر: المنهل الرّويّ ص: ١١٧، وفتح المغيث٤/ ٢٠٣، والتّدريب٢/ ٢٨٦-٢٨٧.

(١) النّزهة ص: ١٨٠-١٨١. قال السّخاويّ: ((أهملها ابن الصّلاح، وأتباعه...وفائدته: دفع تَوَهُّم تصحيف أداة الكنية)). الفتح ٤/ ٢١٠-٢١١، وقال القارئ عن فائدة الأوّل: ((الأمن من القلب والتّبديل))، وعن الثّاني: ((فإنَّه يخاف من التّحريف، أو التّبديل)). شرح النّزهة ص: ٧٤٩.

المطلب الثّالث: المصنّفات فيها[(١)]:

١- كتاب أبي زكريّا يحيى بن معين الغطفانيّ ت/ ٢٣٣هـ (م)[(٢)].

٢- "الأسامي والكنى" لعليّ بن عبد الله المدينيّ ت/ ٢٣٤ هـ (م)[(٣)].

٣-كتاب أبي بكر عبد الله بن محمّد بن أبي شيبة العبسيّ ت/ ٢٣٥هـ. (م)[(٤)].

٤- "الأسامي والكنى"[(٥)] لأبي عمرو خليفة بن خيّاط العصفريّ ت/ ٢٤٠هـ(م).

٥- "الأسامي والكنى" لأبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل الشّيبانيّ ت/ ٢٤١هـ(ط)[(٦)].

---

(١) قال الحاكم: ((قد صنّف المحدِّثون فيه كتبًا كثيرة، وربّما يشذّ عنهم الشّيء بعد الشّيء)). المعرفة ص: ٥٤٤، وقال ابن الصّلاح: ((كتب الأسماء والكنى كثيرة...والمراد بهذه التّرجمة بيان أسماء ذوي الكنى، والمصنِّفُ في ذلك يُبوّب كتابه على الكنى؛ مبيّنًا أسماء أصحابها)). علوم الحديث ص: ٢٩٦-٢٩٧.

(٢) ذكره السّخاويّ في الفتح ٤/ ٢٠٠.

(٣) ذكره الحاكم في المعرفة ص: ٢٧٤، والخطيب في الجامع٢/ ٣٠١، وابن الصّلاح في علوم الحديث ص: ٢٩٦، والذّهبيّ في السِّير ١١/ ٦٠، والسّخاويّ في الفتح ٤/ ٢٠٠، وغيرهم، يقع في ثمانية أجزاء، قال الخطيب-وذكر مصنّفات ابن المدينيّ-: ((وجميع هذه الكتب قد انقرضت، ولم نقف على شيءٍ منها إلّا على أربعة، أو خمسة حسب، ولعمري إنّ في انقراضها ذهاب علوم جمّة، وانقطاع فوائد ضخمة)). الجامع٢/ ٣٠١-٣٠٢.

(٤) ذكره البُلقينيّ في المحاسن ص: ٥٧٠، والسّخاويّ في الفتح ٤/ ٢٠٠.

(٥) كذا سمّاه السّمعانيّ في التّحبير ٢/ ٧٢، وذكره السّخاويّ في الفتح ٤/ ٢٠٠.

(٦) حقّقه عبد الله الجديع، دار الأقصى، الكويت، ١٤٠٦هـ.

٦- "الكنى" لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ ت/ ٢٥٦هـ (ط)[١].

٧- "الكنى والأسماء" لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ ت/ ٢٦١هـ(ط)[٢].

٨- "الكنى" لأبي عليّ الحسين بن محمّد بن زياد النّيسابوريّ ت/ ٢٨٩هـ(م)[٣].

٩- "الكنى" لجعفر بن محمّد بن الحسن الفريابيّ ت/ ٣٠١هـ. (م)[٤].

١٠- "تاريخ أسماء المحدِّثين وكناهم" لأبي عبد الله محمّد بن أحمد المقدميّ ت/ ٣٠١هـ(ط)[٥].

١١- "الأسماء والكنى"[٦] لأبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النّسائيّ ت/ ٣٠٣هـ(م).

---

(١) طبع في آخر "التّاريخ الكبير" وتقدّم ذكر الخلاف: هل هو من "التّاريخ الكبير" أم كتاب مستقلّ؟ . ينظر: ص:٤٤٦ ح١.

(٢) حقّقه عبد الرّحيم القشقريّ، المجلس العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، ١٤٠٤هـ(ماجستير)، وفي دار الفكر، دمشق، ١٤٠٤هـ. هذّبه الوقّشيّ ت/ ٤٨٩هـ، في"عكس الرّتبة..."-سيأتي في الأصل-.

(٣) ذكره المزّيّ في تهذيبه ٦/ ٤٧٦، والذّهبيّ في السّير ١٣/ ٥٠٠، وتاريخه (٢٨١-٢٩٠هـ ص: ١٦٦)، والتّذكرة ٣/ ٦٨١، والصّفديّ في الوافي ١٣/ ٣٠، وابن حجر في التّهذيب ٢/ ٣١٧. وغيرهم.

(٤) اقتبس منه ابن حجر في الإصابة ٢/ ٣٥٤.

(٥) تقدّم في كتب الجرح والتّعديل.

(٦) كذا سمّاه الخطيب في تاريخه ٦/ ٣٧٣، ٧/ ٣٣٠، وابن خير في فهرسته ص: ١٨٢، والذّهبيّ في تاريخه(٥٧١-٥٨٠ هـ، ص: ٢٩٨)، وسمّاه مغلطاي: "كتاب الأسامي والكنى". الإكمال٣/ ٦٢. قال الذّهبيّ-وذكر كتب الكنى-: «ومن أجلِّها وأطولها كتاب النّسائيّ». المقتنى١/ ٤٧، ووصفه بأنّه كتابٌ حافلٌ. السّير ١٤/ ١٣٣، وتقدّمت طريقة ترتيبه ص:٢٩٦، وقال العراقيّ: «وكتابُ مسلمٍ، والنّسائيّ لم يُذكر فيهما إلّا من عُرف اسمه -غالبًا-». شرح التّبصرة ٣/ ١١٦، وأكثر النّقلَ عنه =

١٢- "الأسماء والكنى"[١] لعبد الله بن عليّ بن الجارود النّيسابوريّ ت/ ٣٠٧هـ(م).

١٣- "الكنى والأسماء" لأبي بشر محمّد بن أحمد الدّولابيّ ت/ ٣١٠هـ(ط)[٢].

١٤- "الكنى"[٣] لأبي القاسم عبد الله بن محمّد البغويّ ت/ ٣١٧هـ (م).

١٥- "الكنى" لأبي محمّد يحيى بن محمّد بن صاعد الهاشميّ البغداديّ ت/ ٣١٨هـ(م)[٤].

١٦- "الأسامي والكنى"[٥] لأبي عروبة الحسين بن محمّد الحرّانيّ ت/ ٣١٨هـ(م).

١٧- "الكنى" لعبد الرّحمن بن محمّد الرّازيّ ابن أبي حاتم ت/ ٣٢٧هـ(م)[٦].

= الخطيبُ، وابنُ عساكر، ومغلطاي، وابنُ حجر، ورتّبه وبوّبه أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن مفرج٣٨٠هـ؛ كما في فهرسة ابن خير ص: ١٨٢. واختصره أبو عليّ البكريّ ٦٥٦هـ؛ كما في السِّير ٢٣/ ٣٢٨.

(١) كذا سمّاه الخطيب في تاريخه ١٤/ ٢٩٨، وابن خير في فهرسته ص: ١٨١، وقال: «ستّة عشر جزءًا»، وذكره البُلقينيّ في المحاسن ص: ٥٧٠، وابن حجر في معجمه ص: ١٧٤، واقتبس منه في التّهذيب٤/ ٤٠٦، ١٢/ ٨٨، ٢٧٦، والسّخاويّ في الفتح ٤/ ٢٠٠، والرّودانيّ في الصِّلة ص: ٣٤٧، وغيرهم.

(٢) سيأتي الحديث عنه مفصّلًا ص:٥٥٦-٥٥٨.

(٣) كذا سمّاه ابن حجر في الإصابة واقتبس منه في مواضع؛ منها: ١/ ٣١٩، ٣/ ٢٩٥.

(٤) اقتبس منه مغلطاي في الإكمال ٤/ ٣٣٦، وابن حجر في التّهذيب ١٢/ ٢٧١.

(٥) كذا سمّاه السّمعانيّ في التّحبير ١/ ١٦٣، وذكره الذّهبيّ باسم: "الأسماء والكنى". تاريخه (٥٢١-٥٤٠ هـ، ص: ٨١)، وذكره السّخاويّ في الفتح ٤/ ٢٠٠.

(٦) ذكره العراقيّ ونقل عنه في التّقييد٢/ ١١٤٥، ١١٤٦، ونصّ على أنّه مفردٌ؛ غيرُ الّذي في "الجرح =

١٨ - "الأسامي والكنى"(١) لأبي عبد الله محمّد بن مخلد الدّوريّ البغداديّ ت/ ٣٣١ هـ(م).

١٩ - "كنى من يعرف بالأسماء" لأبي حاتم محمّد بن حبّان البستيّ ت/ ٣٥٤هـ(خ)(٢).

٢٠- "أسامي من يعرف بالكنى" له. (٣)

٢١- "من وافقت كنيتُه كنيةَ زوجه من الصّحابة" لأبي الحسن محمّد بن عبد الله بن زكريّا بن حيوة النّيسابوريّ ت/ ٣٦٦ هـ(ط)(٤).

٢٢- "أسماء من يُعرف بكنيته من أصحاب رسول الله ﷺ" لأبي الفتح محمّد بن الحسين الأزديّ ت/ ٣٧٤ هـ(ط)(٥).

= والتّعديل"، وذكره البُلقينيّ في المحاسن ص:٥٧٠، والمعلِّميّ في مقدّمة المعرفة، صفحة:ح، والكتّانيّ في الرّسالة ص:٩٠، وعدَّهُ العُمريّ من كتابه: "الجرح والتّعديل" له. بحوث ص: ١٣٣. ولكنّه يخالف ما تقدّم عن العراقيّ، وينظر: علم الرّجال لمحمّد الزّهرانيّ ص: ١٩٣ح ٤.

(١) كذا سمّاه ابن العديم في بغية الطّلب٤/ ١٨٩٥، واقتبس منه، وذكره البُلقينيّ في المحاسن ص: ٥٧٠، والسّخاويّ في الفتح٤/ ٢٠٠.

(٢) منه مخطوطة في الظّاهريّة ص: ١٧٠؛ كما أفاده العُمريُّ في بحوث ص: ١٣٣ح ٦، وذكره ابن الصّلاح، وقال: «قَلَّ من أفرده بالتّصنيف، وبلغنا أنّ لأبي حاتم بن حبّان البستيّ فيه كتابًا». علوم الحديث ص: ٣٠٣، وذكر الكتّانيّ أنّه ثلاثة أجزاء. الرّسالة ص: ٩١.

(٣) كذا سمّاه الكتّانيّ في الرّسالة ص: ٩٠-٩١ وذكر أنّه ثلاثة أجزاء.

(٤) نشره محمّد آل ياسين في مجلّة مجمع اللّغة، بدمشق، مجلّد٤٧، ١٣٩٢هـ، وحقّقه مشهور سلمان، ابن القيّم، الدّمّام، ١٤٠٩هـ.

(٥) حقّقه إقبال أحمد، الدّار السّلفيّة، الهند، ١٤١٠هـ.

٢٣- "الكنى لمن لا يُعرف له اسم من أصحاب رسول الله ﷺ" له (ط)(١).

٢٤- "من وافق اسمُه كنيةَ أبيه" له (ط)(٢).

٢٥- "الأسامي والكنى" لأبي أحمد محمّد بن محمّد بن أحمد الحاكم ت/ ٣٧٨هـ(ط)(٣).

٢٦- "أسماء المعروفين بالكنى من الصّحابة والتّابعين وسائر المحدِّثين" لخلف بن القاسم الأندلسيّ ابن الدّبّاغ ت/ ٣٩٣هـ (م)(٤).

---

(١) حقّقه إقبال أحمد، الدّار السّلفيّة، الهند، ١٤١٠هـ، وعبد الله السّوالمة، مركز البحوث، جامعة الملك سعود، الرّياض، ١٤٠٩هـ، بعنوان: "من يعرف بكنيته ولا يعلم اسمه ولا دليل يدلّ على اسمه".

(٢) حقّقه باسم الجوابرة، مركز المخطوطات، الكويت، ١٤٠٨هـ. وله مستدركٌ عليه جيّدٌ، وإقبال أحمد، الدّار السّلفيّة، الهند، ١٤١٢هـ.

(٣) حقّق يوسفُ الدّخيل قدر نصفه، الغرباء، بالمدينة، ١٤١٤هـ(دكتوراه)، ثمّ أتمّه مؤيّد الحمّاد وعبد الرّحمن الرّجعان في رسالتين علميّتين بكلّيّة الحديث، ونُشرت الرّسائل الثّلاث بعمادة البحث، بالجامعة الإسلاميّة، ١٤٣٥هـ، وبقي جزءٌ صغيرٌ منه يُحقِّقه أحدُ الباحثين، والكتاب فيه نقص وخرم من أوّله وآخره، ولخّصه عبد الغنيّ المقدسيّ ت/ ٦٠٠هـ، ومنه مخطوطة بالجامعة الإسلاميّة رقم: ٤٥٧٥، وفيها نقصٌ، ولخّصه-أيضًا-الذّهبيّ ورتّبه، وزاد عليه، وسمّاه: "المقتنى في سرد الكنى"-مطبوع-، قال-في مقدّمته-: ((ثمّ جاء بعده[أي: النّسائيّ]أبو أحمد الحاكم، فزاد وأفاد، وحرّر وأجاد...ولكنّه يتعب الكشف منه؛ لعدم مراعاته ترتيب الكنى على المعجم، فرتّبته، واختصرتُه وزدتُه وسهّلتُه))، وقال العراقيّ: ((أجلّ ما صُنّف في ذلك، وأكبره، فإنّه يذكر فيه من عُرف اسمه، ومن لم يُعرف اسمه)). شرح التّبصرة٣/ ١١٦، وقال ابن كثير: ((مفيد جدًّا كثير النّفع)). اختصار علوم الحديث ص: ١٨٢.

(٤) ذكره الحميديّ في الجذوة ص: ٣٠٥، وابن عساكر في تاريخه١٧/ ١٥، والضّبّيّ في بغية =

٢٧- "فتح الباب في الكنى والألقاب" لأبي عبد الله محمّد بن إسحاق الأصبهانيّ ابن منده ت/ ٣٩٥ هـ(ط)[(١)].

٢٨- "الكنى والألقاب"[(٢)] لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم ت/ ٤٠٥هـ(م).

٢٩- "الألقاب والكنى" لأبي بكر أحمد بن عبد الرّحمن الشّيرازيّ ت/ ٤١١هـ(م)[(٣)].

٣٠- "الاستغناء في أسماء المشهورين من حملة العلم بالكنى" لأبي عمر يوسف بن عبد الله النَّمريّ المعروف بابن عبد البرّ ت/ ٤٦٣هـ(ط)[(٤)]. ويتضمّن ثلاثة كتب في الكنى

= الملتمس١/ ٣٥٨، وابن العديم في بغية الطّلب ٧/ ٣٣٤٩، والذّهبيّ في السّير١٧/ ١١٣. وغيرهم.

(١) نشر ويدرنج جزءًا منه، بألمانيا، ١٣٤٦هـ، وحقّقه عبد العزيز الرّحمانيّ، الرّشد، بالرّياض(دكتوراه)، وأيمن صالح في الجيل، بيروت، ونظر الفاريابيّ، الكوثر، بالرّياض، ١٤١٧هـ. ونَسَبَ إليه سزكين كتابًا آخر باسم: "الأسامي والكنى". تاريخ التّراث١/ ٤٤٠، وتبعه بعضُ المعاصرين، وهو وهمٌ؛ فهذا لأحمد بن حنبل، وليس لابن منده؛ كما بيّنه عبد الله الجديع في مقدّمة تحقيقه لـ"الأسامي والكنى" لأحمد ص: ٩-١٠، وتسمية بعضُ المصادر لكتاب ابن منده: "الأسماء والكنى" من التّصرّف في التّسمية، وإلّا فهو: "فتح الباب في الكنى والألقاب". والموضوع واحد.

(٢) كذا سمّاه الكتّانيّ في الرّسالة ص: ٩٠، وذكره خليفة في الكشف١/ ٨٢، وقال: ((أحسنها ترتيبًا كتاب الإمام أبي عبد الله الحاكم))، وصدّيق حسن في الحطّة ص: ٩٠. وحمل العُمريُّ كلامَ خليفة على"الكنى" لأبي أحمد الحاكم. بحوث ص: ١٣٤.

(٣) سيأتي في كتب الألقاب.

(٤) حقّقه عبد الله السّوالمة، دار ابن تيميّة، الرّياض، ١٤٠٥هـ. (دكتوراه). وأُعيد طبعه، ١٤١٢هـ. قال ابن الصّلاح: ((ولابن عبد البرّ في أنواع منه كتب لطيفة رائقة)). علوم الحديث ص: ٣٢٩.

لابن عبد البرّ؛ وهي:

أ- "من عُرف من الصّحابة بكنيته".

ب- "أسماء المعروفين بالكنى من حملة العلم".

ج- "من لم يُوقف له على اسم، ولا عُرف بغير كنيته من التّابعين ومن بعدهم".

٣١- "من وافقت كنيتُه اسمَ أبيه مِمّا لا يُؤمن وقوع الخطأ فيه" لأبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ ٤٦٣هـ(م)[١].

٣٢-كتاب عبد الرّحمن بن محمّد الأصبهانيّ أبي القاسم بن منده ت/ ٤٧٠هـ[٢].

٣٣- كتاب عبد الله بن عطاء الإبراهيميّ الهرويّ ت/ ٤٧٦هـ (م)[٣].

٣٤- "عكس الرّتبة وقلب المعنى لكتاب مسلم في الأسامي والكنى" لأبي الوليد هشام بن أحمد الوقّشيّ ت/ ٤٨٩هـ(م)[٤].

---

(١) ذكره الذّهبيّ في التّذكرة ٣/ ١١٤٠، وقال: ((ثلاثة أجزاء))، والسِّير١٨/ ٢٩٠، وتاريخه (٤٦١-٤٧٠هـ ص: ٩٧)، وابن ناصر الدّين في التّوضيح٣/ ٩٩، والصّفديّ في الوافي٧/ ١٣١، وغيرهم. وطُبع منتخبه لمغلطاي بن قليج ت/ ٧٦٢هـ، بتحقيق باسم الجوابرة، مركز المخطوطات، الكويت، ١٤٠٨هـ، وللمحقِّق عليه مستدركٌ جيّدٌ في آخره.

(٢) ذكره السّخاويّ في الفتح٤/ ٢٠٠، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ٩١. ولعلّه قسم من كتابه"المستخرج..."المتقدِّم. فقد جاء في توضيح المشتبه٨/ ٢٩٢: ((فذكره في قسم الألقاب من الكنى في"المستخرج")). وينظر: ٦/ ٢٠٠-٢٠١.

(٣) ذكره ابن الصّلاح في علوم الحديث ص: ٣٠٠. وقال: ((مختصر))، والسّخاويّ في الفتح ٤/ ٢٠٩، وهو فيمن اختُلف في كنيته، واسمه معروف.

(٤) هذّب فيه"الكنى" لمسلم. ذكره ياقوت في معجم البلدان ٥/ ٤٣٨، والذّهبيّ في =

ومن مظانّها: القسم الخاصّ بالكنى في أواخر كتب التّراجم العامّة: كـ"تهذيب الكمال" للمزّي، وفروعه، وكذلك كتب المؤتلف والمختلف، والمشتبه، والألقاب، ومعاجم اللّغة.

المطلب الرّابع: دراسة: كتاب "الكنى والأسماء" للدّولابيّ

١- عنوانه: "الكنى والأسماء"

٢ - مؤلّفه: الحافظ أبو بشر محمّد بن أحمد بن حمّاد الدّولابيّ (٢٢٤-٣١٠هـ).

٣ - موضوعه: التّعريف بكنى الرُّواة.

٤ - ترتيبه: سار في ترتيبه على النّحو الآتي:

أ- بدأ كتابه بذكر اسم النَّبيّ ﷺ، وكنيته، وأورد الرِّوايات في النَّهي عن التَّكنِّي بكنيته، ثمّ الرِّوايات المرخِّصة في ذلك.

ب- ثمّ شرع بذكر المعروفين بالكنى من الصّحابة، وبدأ بالعشرة المبشَّرين بالجنَّة، ثمّ رتّب بقيَّة كنى الصّحابة على حروف المعجم؛ مراعيًا الحرف الأوّل في الكنية فقط.

ج- ثمّ بعد فراغه من كنى الصّحابة ذكر كنى التّابعين، فمن بعدهم؛ مرتّبًا إيّاها على حروف المعجم، ومراعيًا الحرف الأوّل في الكنية فقط.

د- قد يرتّب أصحاب الكنية الواحدة الّتي يكثر الـمُكنّون بها على الحرف الأوّل من أسمائهم؛ مثاله: أبو محمّد: ذكر المكَنَّينَ بها على المعجم، فبدأ بحرف الألف

= السِّير ١٩/ ١٣٦، وتاريخه (٤٨١-٤٩٠هـ ص: ٣٢٨)-ونَقَلَا عن القاضي عياض، قوله: «ناهيك من حسن كتابه في تهذيب"الكنى" لمسلم الّذي سمّاه: بـ"عكس الرّتبة"»-، وابن ناصر الدّين في التّوضيح١/ ٢٠٢، والبغداديّ في الهديّة ٢/ ٥٠٩.

منهم، فذكر: إسماعيل، ثمّ إسحاق، ثمّ إبراهيم، ثمّ أحمد، ثمّ حرف الباء منهم، فذكرهم، وهكذا.

هـ- قد يرتّب الكنى في الحرف الّذي تكثر فيه الكنى؛ كحرف العين -مثلًا- على الحرف الثّاني من الكنية، فيقول: باب حرف العين، حرف الألف في العين: أبو عائشة، أبو العالية، أبو عاصم. . . ثمّ قال: حرف الباء في العين: أبو العباس، أبو عبادة. . . وهكذا.

٥ - منهجه فيه: يتلخَّص في الأمور الآتية:

أ- فَصَلَ تراجم الصّحابة عن التّابعين ومن بعدهم.

ب- لا يُقدِّم معلومات تفصيليّة عن أصحاب الكنى.

ج- يُورد بعض مرويّات المترجمين، يسوقها بأسانيده إليهم، ويتقصّد الرّواية الّتي ذُكرت فيها الكنية، وهذه المرويّات يسوقها بعد سرده أسماء أصحاب الكنية.

د- ينقل ما ورد عن الأئمّة في التّعريف بكنى بعض الرُّواة، وقد يسوقه بأسانيده إليهم.

هـ- يذكر بعض الشّيوخ والتّلاميذ.

و- يذكر -أحيانًا- الجرح والتّعديل.

ز- لا يذكر الوفيات إلّا نادرًا.

٦ - نموذج من تراجمه: قال المؤلِّف: «باب حرف الميم: من كنيته أبو محمّد: باب الألف في أوائل الأسماء: أبو محمّد إسماعيل بن سميع، روى عنه شعبة. وأبو محمّد إسماعيل بن مسلم العبديّ. وأبو محمّد إسماعيل بن محمّد بن جحادة. وأبو محمّد إسحاق بن يوسف الأزرق. وأبو محمّد إبراهيم بن خالد، مؤذِّن مسجد صنعاء. وأبو بكر أحمد بن محمّد الأزرق مكّيّ. حدّثنا الحسن بن عليّ بن عفّان، قال حدّثنا عبيد الله

ابن موسى، قال حدّثنا إسرائيل، عن إسماعيل بن سميع أبي محمّد، أنّه سمع ماهان أبا سالم، يقول: مرّ عبد الله بن مسعود ﷺ على رجلٍ يزن ذريرة قد أرجح له، قال: فأكفأ الكفّتين، ثمّ قال له: أقم اللّسان، ثمّ زده بعد ما شئت. حدّثنا محمّد بن حميد، قال: حدّثنا جرير بن عبد الحميد، قال: كتبت حديث إسماعيل بن سميع، فقيل لي: إنّه يرى رأي الخوارج، فتركته. سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: وجدت في كتاب أبي بخطّ يده، قال: حدّثنا إبراهيم بن خالد المؤذّن أبو محمّد))(١).

٧ – **طبعاته**: طبع عدّة طبعات:

أ–طبعة المعارف، بالهند، ١٣٢٢هـ، وصُوّر في الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٣هـ.

ب–طبعة المكتبة الأثريّة، باكستان.

ج–طبعة الكتب العلميّة، بيروت، تحقيق زكريّا عميرات، ١٤٢٠هـ.

د– طبعة دار ابن حزم، السّعوديّة، تحقيق نظر الفاريابيّ، ١٤٢١هـ(٢).

---

(١) الكنى والأسماء ٣/ ٩٤٥.

(٢) أَعَدَّ عدنانُ شلاق فهرسًا لأحاديثه، وآثاره، طُبع في عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ. .

المبحث الثّاني : كتب الألقاب

وفيه مطالب:

المطلب الأوّل: تعريف اللّقب.

المطلب الثّاني: حكمه.

المطلب الثّالث: المصنَّفات فيه.

المطلب الرّابع: دراسة كتاب "نزهة الألباب" لابن حجر.

المطلب الأوّل: تعريف اللّقب:

مفرد: ألقاب؛ وهو: النّبز(١). قال العراقيّ: «ما دلَّ على رفعةٍ، أو ضعةٍ»(٢)، وقال ابن حجر: «تنقسم الألقاب إلى أسماء، وكنى، وأنساب، إلى قبائل، وبلدان، ومواطن، وصنائع، وإلى صفاتٍ في الملقَّب»(٣)، وقال: «وهي تارةً تكون بلفظِ الاسم، وتارةً تكون بلفظ الكُنْية، وتقع نسبةً إلى عاهةٍ، أو حِرْفة»(٤). فأفاد كلامُه أنّ مفهوم اللّقب لا ينحصر في الوصف المُشْعِر بمدحٍ، أو ذمٍّ، أو رفعةٍ، أو ضعةٍ، بل يتّسع، فيشمل أربعة أقسام؛ وهي:

١- الأسماء، كأشهب، وعُلَيّ.

٢- الكنى، كأبي تراب، لقب عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

---

(١) لسان العرب ١/ ٧٤٣، والقاموس المحيط ١/ ١٣٣ مادّة: «لقب».

(٢) شرح التّبصرة ٣/ ١١٣، وينظر: فتح المغيث ٤/ ١٩٢.

(٣) نزهة الألباب ١/ ٣٦.

(٤) النّزهة ص: ١٨٧.

٣- الأنساب، كالآدَميّ؛ عليّ بن عمر الهمدانيّ.

٤- صفات مشعرة برفعة، أو ضعة، كذي اليدين، وغندر، وبندار، وأنف النّاقة، وكيلجة، وجزرة[١]. قال العراقيّ: ((الألقاب قد لا يُعرف سبب التّلقيب بها، وذلك موجودٌ في كثيرٍ منها، وقد يذكر السّبب في ذلك، ولعبد الغنيِّ بن سعيدٍ في ذلك كتابٌ مفيدٌ))[٢]، وقال السّخاويّ: ((ومن المهمّ معرفة أسبابها، فربّما كان لبعضٍ منها سببٌ؛ يعني: ظاهرًا، وإلّا فكلّها لا تخلو عن أسباب))[٣].

والمقصود بهذا النّوع: التّفتيش عن ألقاب المحدِّثين، ورواة الأحاديث؛ لمعرفتها، وضبطها، وتمييزها عن الأسماء، ومعرفة من يُلقَّب بها، وأسبابها.

---

(١) قال السّخاويّ: ((وهي تارّة تكون بألفاظ الأسماء؛ كأشهب، وبالصّنائع، والحرف؛ كالبقّال، وبالصّفات الخَلْقيّة؛ كالأعمش، وغيرها، كبندار، وبالكنى؛ كأبي بطن، وأبي تراب، وأبي الزّناد حيث تضمّنت ضعة، أو رفعة، وبالأنساب إلى القبائل، والبلدان، وغيرها، وبالإضافة للدِّين؛ كنصرة الدّين، وهي حادثة أوائل القرن الخامس، وهلمّ جرًّا، وقبل ذلك كانت الإضافة للدَّولة؛ كجلال الدَّولة، وعلاء الدَّولة، ثمّ تناقصت، وكزين العابدين، وتاج العارفين، والأشراف، والمظفّر، والمستعين بالله، والمتوكّل على الله)). الفتح ٤/ ٢١٥، وقال حمّاد الأنصاريّ: ((فليس المراد باللّقب عند المحدِّثين كاللّقب بالمعنى النّحويّ؛ الّذي هو أحد أنواع العَلَم، بل أعمّ من ذلك، وهو ما أشعر بضعة المسمّى؛ كبطّة، وقفّة، أو رفعته؛ كزين العابدين سواء عندهم كان اسمًا، أو لقبًا، أو كنية)). فتح الوهّاب ص: ٧.

(٢) شرح التّبصرة٣/ ١٢٦. وعبد الغنيّ؛ هو الأزديّ المصريّ، واسم كتابه: "أسباب الأسماء". ينظر: نزهة الألباب ١/ ٣٩، وفتح المغيث ٤/ ٢١٨.

(٣) فتح المغيث ٤/ ٢١٨.

من أمثلته في الرُّواة: (الضّالّ): معاوية بن عبد الكريم. وسببه: ضلّ في طريق مكّة[(١)]، و**(الضّعيف)**: عبد الله بن محمّد الطّرسوسيّ، وسببه: كان ضعيفًا في جسمه، لا في حديثه، وقيل: لكثرة عبادته؛ كأنّ العبادة أنهكت بدنه، وقيل: لإتقانه وضبطه، و**(عارم)**: أبو النّعمان محمّد بن الفضل السّدوسيّ، كان عبدًا صالحًا بعيدًا من العرامة -الفساد-، و**(غندر)**: محمّد بن جعفر البصريّ، وسببه: أنّه أكثر على ابن جريج الشّغب، فقال له: ((اسكت يا غندر)). وأهل الحجاز يُسمّون المشغِّب: غندرًا، و**(غنجار)**: أبو أحمد عيسى بن موسى البخاريّ، وسببه: لحمرة وجنتيه، و**(صاعقة)**: أبو يحيى محمّد بن عبد الرّحيم، وسببه: لحفظه، وشدّة مذاكرته، ومطالبته، و**(بُندار)**: محمّد بن بشّار البصريّ، وسببه: أنَّه كان بندار الحديث؛ أي مكثرًا منه، وحافظًا له، و**(جزرة)**: أبو عليّ صالح بن محمّد البغداديّ، وسببه: أنّه سُئل: من أين سمعتَ؟ ، فقال: من حديث الجَزَرَة، فبقيت عليه، وقيل: لكونه صحّف حديث: ((كان يرقي بخرزة))، إلى: ((جزرة))، و**(مُطيَّن)**: محمّد بن عبد الله الحضرميّ، وسببه: قال: كنت ألعب مع الصِّبيان في الطِّين، وقد تطيَّنت، وأنا صبيٌّ لم أسمع الحديث؛ إذ مرَّ بنا أبو نعيم الفضل بن دكين، وكان بينه وبين أبي مودَّةٌ، فنظر إليَّ فقال: يا مُطَيَّن قد آن لك أن تحضر المجلس لسماع الحديث، ثمّ حُملت إليه بعد ذلك بأيّام فإذا هو قد مات.

---

(١) قال ابن الصّلاح: ((روينا عن عبد الغنيّ بن سعيد الحافظ، أنّه قال: رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان؛ معاوية بن عبد الكريم الضّال، وإنّما ضلّ في طريق مكّة، وعبد الله بن محمّد الضّعيف، وإنّما كان ضعيفًا في جسمه، لا في حديثه، قلت: وثالث؛ وهو عارم أبو النّعمان محمّد بن الفضل السّدوسيّ، وكان عبدًا صالحًا بعيدًا من العرامة، والضّعيف؛ هو الطّرسوسيّ أبو محمّد. . . زعم أبو حاتم بن حبّان: أنّه قيل له: الضّعيف؛ لإتقانه وضبطه)). علوم الحديث ص: ٣٠٥، وقال السّخاويّ -عن الضّال-: ((وكذا قال الطّبرانيّ في "معجمه الكبير" وزاد: فمات مفقودًا)). الفتح ٤/ ٢١٦.

المطلب الثّاني: حكمه:

الأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَـٰبِ﴾[(١)]. وللّقب أحكام نُفصِّلها في الآتي:

١- أن يكون الملقَّبُ يكره ما لُقِّب به، فهذا لا إشكال في تحريمه والمنع منه؛ للنّهي الوارد في الآية السابقة.

٢- أن يكون اللّقبُ لقبَ مدحٍ، وثناءٍ؛ فهذا لا بأس به، بشرط أن يكون صدقًا، ولا يُتجاوز الحدّ فيه، ولا يكون فيه إطراء، ولا فتنة للمُلَقَّب.

٣- ألَّا يُعرف إلّا به؛ فهذا لا بأس به إذا كان بقصد التّعريف به، ولا وسيلة لذلك إلّا به، ولم يكن بقصد الذّمّ، والتّنقّص، والازدراء. وعقد البخاريُّ في"صحيحه" ترجمةً، قال فيها: ((باب ما يجوز من ذكر النّاس؛ نحو قولهم: الطَّويل والقصير، وقال النَّبيّ ﷺ: ((ما يقول ذو اليدين))، وما لا يُرادُ به شينُ الرّجل))[(٢)]، ثمّ ساق حديثًا، وفيه: ((. . . وفي القوم رجلٌ كان النَّبيّ ﷺ يدعوه: ذا اليدين...)). قال ﷺ: ((صدق ذو اليدين))[(٣)]. قال ابن حجر: ((هذه التّرجمةُ معقودةٌ؛ لبيان حكم الألقاب، وما لا يُعجِبُ الرّجل أنْ يُوصف به مِمّا هو فيه؛ وحاصله: أنّ اللّقب إن كان مِمَّا يُعجبُ الملَقَّبُ، ولا إطراء فيه مِمّا يدخل في نهي الشّرع فهو جائز أو مستحبّ، وإن كان مِمّا لا يعجبه فهو حرام، أو مكروه إلّا إنْ تَعيَّنَ طريقًا إلى التّعريف به؛ حيث يشتهر به، ولا يتميَّز عن غيره إلّا بذكره، ومِن ثَمّ أكثرَ الرُّواةُ مِنْ ذكر الأعمش والأعرج

---

(١) سورة الحجرات/ الآية: ١١.

(٢) صحيح البخاريّ ١٠/ ٤٦٨.

(٣) السّابق رقم: ٦٠٥١.

ونحوهما، وعارم وغندر وغيرهم، والأصل فيه قوله ﷺ لَمّا سلّم في ركعتين من صلاة الظّهر، فقال: ((أكما يقول ذو اليدين؟)). . . وإلى ما ذهب إليه البخاريُّ من التّفصيل في ذلك ذهب الجمهورُ، وشذّ قومٌ فشدّدوا حتّى نُقِلَ عن الحسن البصريّ أنّه كان يقول: أخاف أن يكون قولنا: حميدًا الطّويل غيبةً))[1]، وقال النّوويّ: ((اتّفق العلماء على تحريم تلقيب الإنسان بما يكره سواء كان صفةً؛ كالأعمش والأعمى والأعرج. . . أو كان صفة لأبيه، أو لأُمّه، أو غير ذلك مِمّا يكرهه، واتّفقوا على جواز ذكره بذلك على جهة التّعريف لمن لا يعرفه إلّا بذلك، ودلائل كلّ ما ذكرته مشهورة، حذفتها لشهرتها، واتّفقوا على استحباب اللّقب الّذي يُحبّه صاحبه))[2]، وقال ابن حجر: ((الأصل في ذلك قوله-سبحانه وتعالى-: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَـٰبِ﴾[3]. . . وهذا كلّه إذا كان الملَقَّبُ يكره اللّقب، فأمّا إن كان يحبّه، ويوجب له المدح، فهو جائزٌ؛ بشرط الأمن من الإطراء في ذلك، وقد لقّب رسولُ الله ﷺ جماعةً من أصحابه))[4]، وقال: ((من لُقِّب بما يكرهه لم يجز أَن يُدعى به إلَّا عند قصد التّعريف به؛ ليتميّز من غيره بغير قصد ذمٍّ. . . ومتى لم يكن التّعريف بعين اللّقب فهو أَوْلى، بل إذا أمكن بغيره، وهو يكره ذلك حَرُمَ))[5]. وبعض الأسماء معانيها غير محمودة، لكن لا تُذكر للانتقاص، فلمّا

(١) الفتح ١٠/ ٤٦٨.

(٢) المجموع ٨/ ٤٢٢.

(٣) سورة الحجرات/ الآية: ١١.

(٤) نزهة الألباب ١/ ٣٩-٤٢.

(٥) السّابق ١/ ٤٥-٤٦. **وممّا ورد عن الأئمّة في ذلك**: سُئل عبد الله بن المبارك عن: فلانٍ القصير، =

= وفلانٍ الأعرج، وفلانٍ الأصفر، وحميدٍ الطَّويل؟ ، فقال: ((إذا أراد صفته، ولم يُرِد عيبه فلا بأس)). الجامع للخطيب٢/ ٨١، وسُئل عبد الرّحمن بن مهديّ: ((هل فيه غيبة لأهل العلم؟ قال: لا، وربّما سمعت شعبة يقول ليحيى بن سعيد: يا أحول، ما تقول في كذا؟)). نزهة الألباب١/ ٤٥، قال ابن حجر-معلِّقًا-: ((هذا لا يدلُّ على جواز دعاء من به عاهة بذلك، وأحسن أحوال هذا أن يقال: لعلّه كان يرى جوازه؛ إذا رضي من به ذلك)). السّابق١/ ٤٦، وقال أبو بكر الأثرم: ((سمعت أبا عبدالله-يعني: أحمد بن حنبل-يُسأل عن الرّجل يُعْرَف بلقبه؟ فقال: إذا لم يُعرف إلّا به، الأعمش إنّما يعرفه النّاس هكذا، فسهَّل في مثل هذا؛ إذا شُهر به)). سؤالات الأثرم لأحمد ص: ٦٥، وقال عبد الله بن أحمد: ((سمعت أبي يقول ليحيى بن معين: يا أبا زكريّا، بلغني أنّك تقول: نا إسماعيل بن عُليّة؟ ، فقال يحيى: نعم، أقول هكذا، قال أحمد: فلا تقله، قل: إسماعيل بن إبراهيم؛ فإنّه بلغني أنّه كان يكره أن يُنسب إلى أُمِّه، قال يحيى لأبي: قد قبلنا منك يا مُعلِّم الخير)). الجامع للخطيب٢/ ٧٩، قال العراقيّ-معلِّقًا-: ((ولم يستثنِ الخطيبُ ذلك من الجواز، بل: روى هذه الحكاية، والظّاهر أنَّ ما قاله أحمد؛ هو على طريق الأدب، لا اللُّزوم)). شرح التّبصرة ٢/ ٢١٩، وقال ابن الصّلاح: ((وهي تنقسم إلى ما يجوز التّعريف به؛ وهو ما لا يكرهه الـملَقَّبُ، وإلى ما لا يجوز؛ وهو ما يكرهه الملَقَّبُ)). علوم الحديث ص: ٣٠٥، وينظر: ٢٢٠منه، وبنحوه قاله العراقيّ في شرح التّبصرة ٣/ ١٢٥-١٢٦، وقال ابن دقيق العيد: ((وقد نُهِيَ عن التَّنابُزِ بالألقاب بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ ﴾ [الحجرات: ١١]... غير أنّه قد سُومح بذلك؛ إذا كان التّعريف بالشّخص متوقِّفًا عليه؛ لشهرته، فإن كان بحيث يتأذّى له، ولا يتوقّف التّعريف عليه، فهو داخل تحت النّهي، مع عدم المعارِض)). الاقتراح ص: ٥١، وقال ابن كثير: ((إذا كان اللّقب مكروهًا إلى صاحبه فإنّما يذكره أئمّة الحديث على سبيل التّعريف والتّمييز، لا على وجه الذمِّ، واللّمز، والتّنابز)). اختصار علوم الحديث ص: ١٨٦، وقال البُلقينيّ: ((لو كان يكرهه، واشتهر به، فإن أمكن العدولُ عنه فهو أوْلى، وإلّا فلا يحرم؛ لمكان الحاجة للتّعريف، وهذا هو الّذي يفعله المحدِّثون)). المحاسن =

عُرِفَ المُسمّى بها، وصارت أعلامًا لم يُلتفت لأصل معانيها؛ فكذلك الألقاب لا سيما وبعضها أصبحت بمنزلة الأسماء.

المطلب الثّالث: المصنّفات فيها:

١- "فتح الباب في الكنى والألقاب" لأبي عبد الله محمّد بن إسحاق الأصبهانيّ ابن منده ت/ ٣٩٥هـ(ط)(١).

٢- "كتاب الألقاب" لأبي الوليد عبد الله بن محمّد الأزديّ ابن الفرضيّ ت/ ٤٠٣هـ (ط)(٢).

٣- "الكنى والألقاب" لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم ت/ ٤٠٥هـ (م)(٣).

٤- "الألقاب والكنى" لأبي بكر أحمد بن عبد الرّحمن الشّيرازيّ ت/ ٤١١هـ. (م)(٤).

= ص: ٥٨٣، وقال القارئ: ((يجوز إن لم يُعرف بدونه؛ للضّرورة، وبقدر الحاجة)). شرح النّزهة ص: ٧٤٨.

(١) تقدّم في كتب الكنى.

(٢) حقّقه أحمد اليزيديّ، دار فضالة، المغرب، ١٤١٥هـ، ومحمّد زينهم، الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ، ومحمود النخال، مكتبة الفاروق. - والمطبوع هو: انتخاب ابن حبيش الأندلسيّ-.

(٣) تقدّم في كتب الكنى.

(٤) يقع في مجلّدٍ، قال ابن طاهر المقدسيّ: ((ما يستغني المحدِّث عن كونه عنده))، معرفة الألقاب ص: ٢٢، وقال ابن كثير، والسّخاويّ: ((مفيدٌ كثيرُ النّفع)). اختصار علوم الحديث ص: ١٨٦، والفتح ٤/ ٢١٣، وقال الكتّانيّ: ((هو أجلّ كتابٍ أُلِّف في هذا الباب، قبل ظهور تأليف ابن حجر)). الرّسالة ص: ٩٠. وأَكْثَرَ الأئمّةُ النّقلَ عنه، واختصره ابن طاهر المقدسيّ في كتابه: =

٥- "معرفة ألقاب المحدِّثين"(١) لأبي الفضل عليّ بن الحسين الفلكيّ ت/ ٤٢٧هـ (م).

٦- "كتاب الألقاب" لعبيد الله بن عبد الله الهرويّ كان حيًّا/ ٤٣٨هـ (م)(٢)

٧- "كتاب الألقاب" لعليّ بن الحسن الهمدانيّ المعروف بابن الفاكهيّ ت/ ٤٤٧هـ. (م)(٣).

٨- "كتاب الألقاب" لعبد الرّحمن بن محمّد الأصبهانيّ أبي القاسم بن منده ت/ ٤٧٠هـ(٤).

٩- "ألقاب الصّحابة والتّابعين في المسندين الصّحيحين" للحسين بن محمّد الجيّانيّ ت/ ٤٩٨هـ (ط)(٥)(٦).

= "معرفة الألقاب" -سيأتي في الحاشية ٦-.

(١) كذا سمّاه السّمعانيّ في الأنساب٤/ ٣٩٩، -وقال: ((حسنٌ مفيدٌ))-، وابن الصّلاح في طبقات الشّافعيّة ٢/ ٦١١، وخليفة في الكشف٢/ ١٧٣٩، والبغداديّ في الهديّة١/ ٦٨٧، وسمّاه ابنُ عساكر في تاريخه ٧٢/ ٣٣٤، وابنُ كثير في طبقات الشّافعيّة ١/ ٣٤٩: ((كتاب الألقاب))، وسمّاه الكتّانيّ في الرّسالة ص: ٩٠: ((منتهى الكمال في معرفة ألقاب الرّجال))، وذُكِرَ في كتب المصطلح في مبحث الألقاب.

(٢) ذكره في كتابه: المعجم في مشتبه أسامي المحدِّثين ص: ٢٣٦.

(٣) ذكره البغداديّ في الهديّة ١/ ٦٨٨، وكحالة في معجمه ٧/ ٧١.

(٤) كذا سمّته بعضُ المصادر، وهو جزء من كتابه: "المستخرج..."- المتقدّم في كتب الجرح والتّعديل-.

(٥) حقّقه محمّد زينهم، ومحمود نصار، دار الفضيلة، القاهرة، ١٤١٤هـ، ومحمّد أبو الفضل، مطبعة فضالة، المغرب، ١٤١٦هـ. وهو قسم من كتابه: "تقييد المهمل وتمييز المشكل"؛ سيأتي في كتب المؤتلف والمختلف.

(٦) **ومن أشهر كتب الألقاب المطبوعة بعد القرن الخامس:** "معرفة الألقاب" لأبي الفضل محمّد بن =

ومن مظانّها: القسم الخاصّ بالألقاب في كتب التّراجم العامّة: كـ"تهذيب الكمال" للمزّيّ، وفروعه، وكتب المؤتلف والمختلف، والمشتبه، ومعاجم اللّغة.

المطلب الرّابع: دراسة كتاب: "نزهة الألباب" لابن حجر

١ - **عنوانه:** "نزهة الألباب في الألقاب".

= طاهر المقدسيّ ت/ ٥٠٧هـ، حقّقه عدنان أبو زيد، الثّقافة الدّينيّة، ١٤٢٢هـ، وهو مختصر لكتاب الشّيرازيّ -المتقدِّم-. و"كشف النّقاب عن الأسماء والألقاب" لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ ابن الجوزيّ ت/ ٥٩٧ هـ، حقّقه عبد العزيز الصّاعديّ، دار السّلام، الرّياض، ١٩٩٣م، ورياض المالح، دار ابن كثير، بيروت، وإبراهيم السّامرّائيّ، دار الجيل، بيروت، قال ابنُ حجر، والسّخاويُّ: «وهو أوسعها». نزهة الألباب١/ ٣٦، وفتح المغيث٤/ ٢١٣. و "مجمع الآداب في معجم الألقاب" لعبد الرّزّاق بن أحمد الشّيبانيّ ابن الفوطيّ ت/ ٧٢٣هـ، طبع منه أربعة مجلّدات، بتحقيق مصطفى جواد، الهاشميّة، بدمشق، ١٩٦٢م، بعنوان: "تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب"، وطُبع الخامس في حيدر آباد، بتصحيح القاسميّ، ونشره محمّد الكاظم، في وزارة الأوقاف، طهران، وهو تاريخ في خمسين مجلّدًا، قال الذّهبيّ: «أورد في "تاريخه" الّذي على الألقاب». تاريخه (٦٨١-٦٩٠هـ ص: ٨٢)، وينظر: التّذكرة ٤/ ١٤٩٣. و"المقدّمة ذات النّقاب في الألقاب" لمحمّد بن أحمد الذّهبيّ ت/٧٤٨هـ، حقّقه عوّاد الخلف، الرّيان، بيروت، ١٤١٦هـ، ونشره محمّد المالح، وانتقدها الخلفُ بكثرة الأخطاء. و"نزهة الألباب في الألقاب" لأحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ت/ ٨٥٢هـ -سيأتي الحديث عنه مفصّلًا في الأصل أعلاه-. و"عمدة الأصحاب في معرفة الألقاب" لمحمّد بن عبد الرّحمن السّخاويّ ت/ ٩٠٢هـ - سيأتي ص: ٥٧١- و"كشف النّقاب عن الألقاب" لعبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ ت/ ٩١١هـ- سيأتي ص: ٥٧١-. و"فتح الوهّاب فيمن اشتهر من المحدِّثين بالألقاب" لحمّاد بن محمّد الأنصاريّ، الرّسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢- مؤلِّفه: الحافظ أبو الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ المعروف بابن حجر(٧٧٣-٨٥٢هـ).

٣- موضوعه: جَمْعُ ألقابِ الرُّواة، وضَبطها، والتّعريف بها، وذكر من يُلقّب بها، وأسبابها.

٤- قيمته العلميّة: يكتسب قيمته العلميّة من الأمور الآتية:

أ- مكانة مؤلّفه العلميّة، وشهرته في الفنِّ.

ب- من أصول الكتب المصنَّفة في الألقاب.

ج- تَميّزُه بِجَمْعِ ما ورد في الكتب المتقدّمة، مع زياداتٍ عليها، وتلخيصٍ لها، ومؤلِّفُه معدودٌ في المتأخِّرين.

د- ثناء العلماء عليه: قال السّخاويّ-وذَكَرَ كتبَ الألقاب-: ((وجَمَعَها مع التّلخيصِ، والزّياداتِ في مؤلَّفٍ بديعٍ سَمّاه: "نزهة الألباب"))[1]، وقال السّيوطيّ: ((وتأليفه أحسنها، وأخصرها، وأجمعها))[2]، وقال الكتّانيّ: ((مُؤلَّفٌ بديعٌ. . . جَمَعَ فيه مع التّلخيص ما لغيره وزيادة))[3].

٥- منهجه، وطريقة ترتيبه: شرح ذلك في "مقدّمته"، فقال: ((وقد صنَّف جماعةٌ من الأئمّة في ذلك، فوقفتُ على تصنيفٍ لأبي بكر الشّيرازيّ، ومختصره

(١) فتح المغيث ٤/ ٢١٣.

(٢) التّدريب ٢/ ٢٨٩-٢٩٠.

(٣) الرّسالة ص: ٩٠. وتقدّم ص: ٥٦٥ ح ٤، قوله عن كتاب الشّيرازيّ: ((هو أجلّ كتابٍ أُلِّف في هذا الباب، قبل ظهور تأليف ابن حجر)).

لأبي الفضل بن طاهر، وآخر لأبي الفضل بن الفلكيّ، وآخر لأبي الوليد بن الفرضيّ -محدِّث الأندلس-، وآخر لأبي الفرج بن الجوزيّ؛ وهو أوسعها، فلخّصتُ جميعها في هذا المختصر، وأضفتُ إليها شيئًا كثيرًا مِمّن فات المذكورين ذكرُه؛ مستدركًا عليهم، وطائفة كثيرة مِمّن حَدَثَ بعدهم مذيِّلًا عليهم، ووقفتُ على جزءٍ لطيفٍ للحافظ الأوحد أبي محمّد عبد الغني بن سعيد الأزديّ المصريّ سمّاه: "أسباب الأسماء"، فاستفدت منه جملةً. . . ثمّ وقفتُ على بابٍ في الألقاب في أثناء كتاب "المستخرج" لأبي القاسم بن منده، فتتبّعتُ ما فيه، فألحقتُه في أماكنه، ونبّهتُ على بعض ما وقع له فيه من وهمٍ، وألحقتُ أشياء كثيرة من أماكن شتّى. ورتّبته على ثلاثة أبواب: الأوّل: في الألقاب بألفاظ الأسماء، وألحقتُ بها الصّنائع، والحِرف، كالبقّال، والصّفات، كالأعمش، والثّاني: في الألقاب بألفاظ الكنى، والثّالث: في الألقاب بألفاظ الأنساب إلى القبائل، والبلدان وغيرها، وكلٌّ من الأبواب مرتّبٌ على حروف المعجم، وقدّمت فصلًا في التّعريف باللّقب، وحكمه))(١)، وقال: ((ولم أقتصر على أسماء الرُّواة، بل أضفتُ إليهم من يأتي في أثناء الرِّوايات، والأخبار، وإن لم تكن له رواية؛ تكميلًا للفائدة))(٢).

ويَتلخّصُ منهجه في الآتي:

أ- بدأ كتابه بمقدّمة اشتملت على: ذكر المصنَّفات السّابقة في الألقاب، وعمله في الكتاب، ومنهجه فيه، وطريقة ترتيبه.

---

(١) نزهة الألباب ١/ ٣٩.

(٢) السّابق ١/ ٤٦.

ب- قدَّم بفصلٍ نفيسٍ في التّعريف باللّقب، والتّفصيل في حكمه.

ج- لخّصه من كتب الألقاب قبله، مع إضافات عليها.

د- قسم الألقاب إلى ثلاثة أقسام:

- الأسماء والصّفات.
- الكنى.
- الأنساب.

هـ- جعل كلَّ قسمٍ منها بابًا، بَنَى عليه كتابه.

و- رتَّب كلَّ قسمٍ منها على حروف المعجم، على طريقة المتأخِّرين.

٦-**نماذج منه**: قال ابن حجر: ((الباب الأوّل[١]: حرف الهمزة: باب آآ:...آبي اللَّحم صحابيّ اسمه: عبد الله، وقيل: خلف، وقيل: الحويرث، يكنى أبا عبد الله، وقد غلط من ذكره في الكنى، وظنّها أداة كنية))[٢]، وقال: ((باب الكنى:[٣] الألف: أبو الآذان بالمدِّ هو: عمر بن إبراهيم الحافظ وكنيته أبو بكر))[٤]، وقال: ((باب الأنساب[٥]: الألف: الآدميّ: أبو القاسم عليّ بن عمر الأسد أباذيّ؛ المعروف بالهمدانيّ نزيل أصبهان عن ابن السّنّيّ، وغيره))[٦].

---

(١) وهو: في الألقاب بألفاظ الأسماء؛ وهذا أوسعها، استغرق المجلّد الأوّل، وثلاثة أرباع الثّاني- تقريبًا-. والكتاب طبع في مجلّدين.

(٢) نزهة الألباب ١/ ٥١-٥٢.

(٣) وهي: الألقاب بألفاظ الكنى.

(٤) نزهة الألباب ٢/ ٢٥١. ويقع هذا الباب في المجلّد الثّاني من ص: ٢٥١ إلى ص: ٢٧٦.

(٥) وهو: الألقاب بألفاظ الأنساب.

(٦) نزهة الألباب ٢/ ٢٧٩ ويقع هذا الباب في المجلّد الثّاني من ص: ٢٧٩ إلى ص: ٣١٤.

٧- **طبعاته:**

أ- تحقيق عبد العزيز السّديريّ، الرّشد، الرّياض، ١٤٠٩هـ (ماجستير)-وهي الأفضل-.

ب- تحقيق محمّد زينهم، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ.

ومِمّن اعتنى بكتاب ابن حجر: محمّدُ بن عبد الرّحمن السّخاويّ ت/ ٩٠٢هـ في كتابه: "عمدة الأصحاب في معرفة الألقاب "زاد فيه عليه زيادات كثيرة، قال عنه: ((زدتُ عليه زوائد كثيرة، ضممتُها إليه في تصنيف مستقلّ))(١)، وذيّل عليه عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ في كتابه: "كشف النّقاب عن الألقاب"(٢).

●●●●●

(١) الفتح٤/ ٢١٣، وينظر: الضّوء ٨/ ١٧، ومنه مخطوطة في دار الكتب المصريّة رقم/ ٨٠٤٦.

(٢) لم أقف عليه؛ ذكره محمّد الزّهرانيّ في علم الرّجال ص: ١٩٦ح ١. ولمحمّد باجابر بحث محكَّم بعنوان: "منهج الحافظ ابن حجر العسقلانيّ في كتابه"نزهة الألباب في الألقاب"، وآخر بعنوان: "زوائد الألقاب على كتاب "نزهة الألباب في الألقاب" للحافظ ابن حجر".

المبحث الثّالث: كتب الأنساب

وفيه مطالب:

المطلب الأوّل: المراد بها.

المطلب الثّاني: المصنَّفات فيها.

المطلب الثّالث: دراسة كتاب "الأنساب" للسّمعانيّ.

المطلب الأوّل: المراد بها:

هي الكتب الّتي تُعنى بالأنساب من حيث: جمعها، وضبطها، وحقيقتها، وتعريفها، والمنسوبون إليها. والأنساب جمع النَّسب، قال ابن فارس: ((نسب: النّون والسّين والباء كلمة واحدة، قياسها اتّصال شيء بشيء. منه: النَّسب، سُمِّي لاتِّصاله، وللاتِّصال به))[(١)]، وقال ابن منظور: ((النَّسب: نسب القرابات؛ وهو واحد الأنساب، والنَّسب: القرابة، وقيل: هو في الآباء خاصّة. . . النَّسب يكون بالآباء، ويكون إلى البلاد، ويكون في الصّناعة))[(٢)]، وقال السّمعانيّ: ((كلُّ نسبةٍ إلى: أيّ قبيلة، أو بطن، أو ولاء، أو بلدة، أو قرية، أو جدٍّ، أو حرفة، أو لقب لبعض أجداده؛ فإنّ الأنساب لا تخلو عن واحدٍ من هذه الأشياء))[(٣)].

---

(١) مقاييس اللّغة ٥/ ٤٢٣.

(٢) لسان العرب ٧/ ٤٤٠٥.

(٣) الأنساب ١/ ١٩. وقال ابن حجر: ((الأنساب: تارةً تقع إلى القبائل، وهو في المتقدِّمين أكثريٌّ، بالنّسبة إلى المتأخِّرين، وتارةً إلى الأوطان، وهذا في المتأخِّرين أكثريٌّ، بالنّسبة إلى المتقدِّمين، والنّسبة إلى الوطن أعمُّ من أن تكون بلادًا أو ضياعًا أو سككًا أو مجاورةً، وتقع إلى الصَّنائع، كالخيَّاط، والحِرف كالبزّاز، ويقع فيه الاتِّفاق والاشتباه كالأسماء، وقد تقع الأنساب أَلقابًا؛ =

وعرّف الآلوسيُّ (علمَ الأنساب)، فقال: ((علم يتعرّف به أنساب النّاس))[(١)]، وزاد حاجي خليفة، وصدِّيق حسن: ((وقواعده الكلّيّة، والجزئيّة))[(٢)]، وقال المعلِّميّ: ((يُطلق فنُّ الأنساب: على ما يذكر فيه أصول القبائل، وكيف تفرّعت؛ كنسب عدنان، يذكر فيه أبناء عدنان، ثمّ أبناؤهم، وهلمّ جرًّا، ويطلق-أيضًا-على جمع النِّسب اللّفظيّة؛ كالأسديّ والمقدسيّ والنّجّار، ونحو ذلك، ويُضبط كلّ منها، ويُبيّن معناها، ويُذكر بعض من عُرف بها))[(٣)(٤)].

= كخالد بن مخلدٍ القطوانيّ، كان كوفيًّا ويُلقَّب القطوانيّ، وكان يغضب منها)). النّزهة ص: ١٨٧-١٨٨.

(١) بلوغ الأرب ٣/ ١٨٢.

(٢) كشف الظّنون ١/ ١٧٨، وأبجد العلوم ٢/ ١١٤.

(٣) مقدّمة تحقيق "الأنساب" للسّمعاني١/ ٧.

(٤) ولعلم الأنساب أهمّيّة كبيرة، وفوائد كثيرة؛ سبقت الإشارة إلى شيءٍ منها، ينظر: ص: ٥٣٣-٥٤٢، ومِمّا ورد عن الأئمّة في ذلك: قال ابن حزم: ((وما فرض عمرُ بن الخطّاب، وعثمانُ بن عفّان، وعليُّ بن أبي طالب ﷺ الدِّيوان؛ إذ فرضوه، إلّا على القبائل، ولولا علمهم بالنّسب ما أمكنهم ذلك)). جمهرة أنساب العرب١/ ٥، وقال ابن عبد البرّ: ((معرفة الأنساب: علم لا يليق جهلُه بذوي الهمم والآداب؛ لما فيه من صلة الأرحام، والوقوف على ما ندب إليه النَّبيُّ ﷺ بقوله: ((تعلّموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم...)). الإنباه ص: ١١-١٢. والحديث المذكور رواه أحمد رقم: ٨٨٦٨، والتّرمذيّ رقم: ١٩٧٩، وقال-أيضًا-: ((وهو علم العرب الّذي كانوا به يتفاضلون وإليه ينتسبون. . . وقد رُوي عن النَّبيّ ﷺ من الوجوه الصّحاح ما يدلّ على علمه بأنساب العرب)). الإنباه ص: ١٣، وقال السّمعانيّ: ((وكان علم المعارف، والأنساب =

المطلب الثّاني: المصنَّفات فيها:

ظهر التَّصنيف فيها عند النّسابين في فترة مبكّرة في النّصف الثّاني من القرن الثّاني الهجريّ[1]، وأمّا عند المحدِّثين فقد تأخّر عن ذلك، قال العُمريّ: «ظهرت في أواخر

= لهذه الأمّة من أهمّ العلوم الّتي وضعها الله –سبحانه وتعالى– فيهم، على ما قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾ [الحجرات:١٣] ». الأنساب١/ ١٨، وقال: «ومعرفة الأنساب من أعظم النّعم الّتي أكرم الله تعالى بها عباده». السّابق، وقال ابن الأثير: «العلم بالأنساب مِمّا يحتاج طالب العلم إليه، ويضطرّ الرّاغب في الأدب والفضل إلى التّعويل عليه» اللّباب١/ ٧، وقال السّخاويّ: «وتحفظ به الأنساب المترتّب عليها صلة الرّحم، والمتسبّب عنها الميراث والكفاءة». الإعلان ص: ١٤٤، وقال ابن فارس: «وما يُعلم أحدٌ من الأمم عُني بحفظ النّسب عناية العرب». الصّاحبي ص: ٧٦. وهو من خصائص هذه الأمّة–كما تقدَّم ص: ٣٧–.

(١) ينظر: بحوث ص: ١٧٥، وموارد الخطيب ص: ٢٠٤. قال صلاح الدّين المنجد: «البدء بتدوين الأنساب قد ظهر مع الزّهريّ في الحجاز ودمشق، ثمّ ظهر في البصرة، ثمّ الكوفة، وكان ازدهاره في النّصف الثّاني من القرن الثّاني على أيدي سحيم ومؤرّج وابن الكلبيّ؛ فيكون ما زعمه حاجي خليفة من أن الّذي فتح باب التّدوين في الأنساب هو ابن الكلبيّ غير صحيح». مقدّمة تحقيق"حذف من نسب قريش" للسّدوسيّ ص: ٦، وقال العُمريّ: «التّأليف في الأنساب بدأ في النصف الثّاني من القرن الثّاني الهجريّ، ولعلّ أوّل من ألّف في الأنساب –بعد محاولة الزّهريّ الّتي لم تتمّ– هو أبو اليقظان النّسّابة ت/ ١٩٠هـ، ومعاصره مُؤرِّج بن عمرو السّدوسيّ ت/ ١٩٥هـ، وهشام بن الكلبيّ ت/ ٢٠٤هـ. . . ولم يقتصر الاهتمام بالأنساب على النّسّابين؛ الّذين كانت الأنساب مادّتهم الرئيسيّة، فقد اهتمّ المحدِّثون –أيضًا– منذ القرون الأولى بالأنساب». بحوث ص: ١٧٥. وينظر: موارد الخطيب ص: ٢٠٤. وفي المصدر الأخير =

القرن الخامس كتب في أنساب المحدِّثين بعد أن أصبح لكلِّ راوٍ عدّة انتسابات إلى القبيلة والمدينة والصّنعة))[١]، وقال: ((أوّل من صنّف في أنساب المحدِّثين محمّد بن طاهر المقدسيّ ت/ ٥٠٧هـ في كتابه "الأنساب المتّفقة"))[٢].

وهذه قائمة بعناوين المصنَّفات[٣]، وأسماء مصنِّفيها:

١- "النّسب الكبير" لأبي اليقظان عامر بن حفص الأخباريّ يُلقَّب: سحيم، ت/ ١٩٠هـ(م)[٤].

٢- "نسب خندف وأخبارها" له. (م)[٥].

٣- "حذف من نسب قريش" لأبي فيْد مُؤَرِّج بن عمرو السّدوسيّ ت/ ١٩٥هـ(ط)[٦].

= زيادة: ((حيث رسم الثّلاثة شجرة الأنساب العربيّة، واعتمد عليهم معظم من صنّف بعدهم في الأنساب)).

(١) بحوث ص: ٦٢.

(٢) السّابق ص: ٦٢ ح١.

(٣) اقتصرتُ على المطبوع منها؛ لكثرتها، وذكرتُ بعض المفقود منها لِقِدَمِها، وقد استقصاها بكر أبو زيد في: "طبقات النَّسَّابين".

(٤) ذكره ابن النّديم في الفهرست ص: ١٣٨، وياقوت في معجم الأدباء ٣/ ٣٥٨، والبغداديّ في الهديّة ١/ ٤٣٦، والزّركليّ في الأعلام ٣/ ٢٥٠، وكحالة في معجمه٥/ ٥٣.

(٥) ذكره ابن النّديم في الفهرست ص: ١٣٨، وياقوت في معجم الأدباء٣/ ٣٥٨، والبغداديّ في الهديّة١/ ٤٣٦، وكحالة في معجمه٥/ ٥٣.

(٦) حقّقه صلاح الدّين المنجد، دار العروبة، القاهرة، ١٩٦٠م. قال بكر أبو زيد: ((أقدم كتاب =

٤- "جماهير القبائل" له. (م)(١).

٥- "جمهرة النّسب" لهشام بن محمّد بن السّائب الكلبيّ ت/ ٢٠٤هـ(ط)(٢).

٦- "النّسب الكبير" له. (ط)(٣).

٧- "الموجز" له (م)(٤).

٨- "الفريد" له (م)(٥).

= معروف في النّسب وصل إلينا». طبقات النّسّابين ص: ٣٨. ولعلّه أفاده من محقّقه؛ فهو نصّ عبارته في مقدّمة تحقيقه ص: ٦.

(١) ذكره ابن النّديم في الفهرست ص: ٧١، وياقوت في معجم الأدباء ٥/ ٥٣٧، وابن خلّكان في الوفيات ٥/ ٣٠٤، والذّهبيّ في السِّير ٩/ ٣١٠. وغيرهم.

(٢) حقّقه محمود العظم، دار اليقظة، دمشق. قال ابن خلّكان: «لم يُصنّف في بابه مثله». الوفيات٦/ ٨٣.

(٣) يوجد منه القسم الأخير في الإسكوريال في أسبانيا، ويحوي جميع أنساب القبائل اليمنيّة؛ كما أفاده بكر أبو زيد في طبقات النّسّابين ص: ٤٨. وطبع باسم: "نسب معد واليمن الكبير" تحقيق ناجي حسن، عالم الكتب، ومكتبة النّهضة، ١٤٠٨هـ، ويُسمّى-أيضًا-: "المنزل"؛ كما ذكره ياقوت في معجم الأدباء ٥/ ٥٩٧، وهو أكبر من "جمهرة النّسب"؛ كما ذكره ابن خلّكان في الوفيات ٦/ ٨٣، وقال مغلطاي: «سمّاه بذلك؛ لأنّه نزّل العرب فيه منازلهم، وهو أكبر كتاب له في النّسب، رأيتُ منه الجزء الرّابع فقط، وحاله يقتضي أن يكون كبيرًا جدًّا». الإكمال٣/ ١٦-١٧. وعدّد ابن النّديم الأنساب الّتي احتواها كتاب: "النّسب الكبير"؛ نقلًا عن محمّد بن إسحاق. الفهرست ص: ١٤٣.

(٤) ذكره ياقوت في معجم الأدباء ٥/٥٩٨، وابن خلّكان في الوفيات٦/ ٨٣، وخليفة في الكشف١/ ١٧٩.

(٥) صنّفه للمأمون. ذكره ياقوت في معجم الأدباء٥/ ٥٩٨، وابن خلّكان في الوفيات٦/ ٨٣، =

٩- "الملوكيّ" له (م)[١].

١٠- "كتاب القبائل" لأبي عبيدة معمر بن المثنّى البصريّ ت/ ٢٠٨هـ(م)[٢].

١١- "كتاب النّسب" لعبد الملك بن قريب الأصمعيّ، ت/ ٢١٦هـ(م)[٣].

١٢- "أنساب حمير وملوكها" لعبد الملك بن هشام البصريّ ثمّ المصريّ - صاحب السّيرة- ت/ ٢١٨هـ(ط)[٤].

١٣- "كتاب النّسب" لأبي عبيد القاسم بن سلّام الهرويّ، ت/ ٢٢٤هـ(ط)[٥].

١٤- "كتاب النّسب" لسعيد بن الحكم بن أبي مريم الجمحيّ المصريّ، ت/ ٢٢٤هـ(م)[٦].

١٥- "نسب قريش وأخبارها" لأبي الحسن عليّ بن محمّد المدائنيّ، ت/ ٢٢٥هـ(م)[٧].

= وخليفة في الكشف١/ ١٧٩.

(١) صنّفه لجعفر البرمكيّ. ذكره ياقوت في معجم الأدباء٥/ ٥٩٨، وابن خلّكان في الوفيات٦/ ٨٣، وخليفة في الكشف١/ ١٧٩.

(٢) ذكره ابن النّديم في الفهرست ص: ٨٠، وياقوت في معجم الأدباء٥/ ٥١٣، وخليفة في الكشف٢/ ١٤٤٨. وغيرهم.

(٣) ذكره ابن النّديم في الفهرست ص: ٨٣، والبغداديّ في الإيضاح ٤/ ٣٤٣٨.

(٤) طبع باسم: "التّيجان في ملوك حمير"، المعارف، بالهند، ١٣٤٧هـ، ثمّ نشرها مركزُ الدّراسات، بصنعاء.

(٥) طبع بتحقيق مريم الدّرع، الفكر، بيروت، ١٤١٠ هـ.

(٦) ذكره ابن النّديم في الفهرست ص: ١٤٨، وياقوت في معجم الأدباء ٤/ ٢٢٣، والصّفديّ في الوافي ٢٢/ ٢٩.

(٧) ذكره ابن النّديم في الفهرست ص: ١٣٩، وياقوت في معجم الأدباء ٣/ ٣٧٥، =

١٦- "نسب قريش" لأبي عبد الله محمّد بن سلّام البصريّ ت/ ٢٣٢هـ(م)[١].

١٧- "نسب قريش" لأبي عبد الله مصعب بن عبد الله الزّبيريّ ت/ ٢٣٦ هـ(ط)[٢].

١٨- "مختلف القبائل ومؤتلفها" لمحمّد بن حبيب البغداديّ ت/ ٢٤٥هـ (ط)[٣].

١٩- "كتاب النّسب" له(م)[٤].

٢٠- "الشّعراء وأنسابهم" له (م)[٥].

٢١- "الأرحام الّتي بين رسول الله ﷺ وأصحابه سوى العصبة" له (م)[٦].

٢٢- "القبائل الكبيرة والأيّام" له (م)[٧].

٢٣- "العمائر والرّبائع في النّسب" له (م)[٨].

= والبغداديّ في الهديّة ١/ ٣٨٨.

(١) ذكره الصّفديّ في الوافي ٣/ ٩٦.

(٢) طبع بعناية بروفنسال، المعارف، بمصر، ١٩٥٣م.

(٣) سيأتي في كتب المؤتلف والمختلف.

(٤) ذكره ابن النّديم في الفهرست ص: ١٥٥، وياقوت في معجم الأدباء ٥/ ٢٨٨، والصّفديّ في الوافي ٢/ ٢٤١، والبغداديّ في الهديّة ٢/ ١٤. وله كتاب: "المحبر" طبع بعناية إيلزة ليختن، دار الآفاق، بيروت، وهو في التّاريخ، ولكنّه اشتمل على ذكر جملة من الأنساب والقبائل والتّراجم.

(٥) ذكرته المصادر السّابقة، وذَكَرَ البغداديّ له كتابًا آخر باسم: "أنساب الشّعراء".

(٦) ذكرته المصادر السّابقة.

(٧) ذكرته المصادر السّابقة.

(٨) ذكرته المصادر السّابقة.

٢٤- "جمهرة نسب قريش وأخبارها" للزّبير بن بكّار القرشيّ ت/ ٢٥٦هـ(ط)(١).

٢٥- "أنساب الأشراف" لأبي الحسن أحمد بن يحيى البلاذريّ ت/ ٢٧٩هـ(ط)(٢).

٢٦- "نسب عدنان وقحطان" لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد ت/ ٢٨٥هـ(ط)(٣).

٢٧- "اشتقاق أسماء القبائل" لأبي بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزديّ ت/ ٣٢١هـ(ط)(٤).

٢٨- "الإكليل في أنساب حمير وأيّام ملوكها" للحسن بن أحمد بن يعقوب الهمدانيّ المعروف بابن الحائك ت/ ٣٣٤هـ(ط)(٥).

---

(١) حقّقه محمود شاكر، دار العروبة، والمدنيّ، القاهرة، ١٣٨١هـ.

(٢) طبع الجزء الأوّل بتحقيق محمّد حميد الله، المعارف، بمصر، وطبع الكتاب بتحقيق سهيل زكار، ورياض زركليّ، الفكر، ببيروت، ١٤١٧هـ، باسم: "جمل من أنساب الأشراف"، وينقصها الأوّل، وطُبعت أجزاء منه بتحقيق آخرين، في دور متعدّدة.

(٣) حقّقه عبد العزيز الرّاجكوتيّ، الهند، ١٣٥٤هـ، ثمّ أعيد طبعه، ١٤٠٤هـ، على نفقة آل ثاني في قطر، وطُبع ضمن مجموعة الرّسائل الكماليّة، ١٤٠٠هـ.

(٤) طبع بعناية وستنفلد، ١٨٥٤م، ثمّ عبد السّلام هارون، الخانجيّ، بمصر، ١٣٧٨هـ، ونشرت هذه الطبعة، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ باسم: "الاشتقاق".

(٥) طبع الجزء الثّامن بتحقيق أنستاس الكرمليّ، بغداد، ١٩٣١م، ونبيه أمين، دار العودة، بيروت، والعاشر بتحقيق محبّ الدّين الخطيب، بمصر، ١٩٤٩م، والأوّل والثّاني والثّامن والعاشر بتحقيق محمّد علي الأكوع، الإرشاد، بصنعاء، ١٤٢٩هـ، ويقع في عشرة أجزاء، وصلنا: الأوّل =

٢٩- "مشتبه النّسبة" لأبي الوليد عبد الله بن محمّد الأزديّ ابن الفرضيّ ت/ ٤٠٣هـ(م)[١].

٣٠- "مشتبه النّسبة" لعبد الغني بن سعيد الأزديّ المصريّ ت/ ٤٠٩هـ (ط)[٢].

٣١- "المؤتلف والمختلف" لأبي سعد أحمد بن محمّد المالينيّ ت/ ٤١٢هـ(م)[٣].

٣٢- "الإيناس في علم الأنساب" للحسين بن عليّ المغربيّ ابن الوزير ت/ ٤١٨هـ(ط)[٤].

٣٣- "طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب" للسّلطان عمر بن يوسف اليمنيّ ابن رسول ت/ ٤٣٠هـ(ط)[٥].

٣٤- "القصد والأمم في التّعريف بأصول أنساب العرب والعجم" لأبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبيّ ابن عبد البرّ ت/ ٤٦٣هـ(ط)[٦].

= والثّاني والثّامن والعاشر؛ كما أفاده محقّقُه: نبيه أمين، وذُكِرَ أنّه يوجد كاملًا في مكتبة يحيى باليمن.

(١) سيأتي في كتب المؤتلف والمختلف.

(٢) سيأتي في كتب المؤتلف والمختلف.

(٣) وهو في الأنساب خاصّة، وسيأتي في كتب المؤتلف والمختلف.

(٤) طبع في مجلّة الكتاب العربيّ، بمصر، ١٩٦٥م، ونشره حمد الجاسر، ١٤٠٠هـ، وهو مختصر: "مختلف القبائل ومؤتلفها" لابن حبيب.

(٥) حقّقه سترستين، دار صادر، بيروت، ١٤١٢هـ، وطبع قبل ذلك بالمجمع العلميّ، بدمشق، ١٣٦٩هـ.

(٦) طبع في مطبعة السّعادة، مصر، ١٣٥٠هـ، والمطبعة الحيدريّة، ١٩٦٦م.

٣٥- "الأنباه على قبائل الرُّواة" له (ط)[1] [2].

(١) طبع في مطبعة السّعادة، مصر، ١٣٥٠هـ، وحقّقه إبراهيم الأبياريّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٤٠٥هـ.

(٢) **ومن أشهر كتب الأنساب المطبوعة بعد القرن الخامس**: "الأنساب المتّفقة في الخطّ، المتماثلة في النّقط والضّبط" لأبي الفضل محمّد بن طاهر المقدسيّ، ت/ ٥٠٧ هـ، حقّقه دي يونغ، في ليدن، ١٨٦٥م-ومعه ذيله لأبي موسى المدينيّ ت/ ٥٨١ هـ-، ونُشر في المثنّى، ببغداد، والخانجيّ، بمصر، وطُبع باسم: "المؤتلف والمختلف، المعروف: بالأنساب المتّفقة. . . "إلخ، في الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١١هـ. و"اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصّحابة ورواة الآثار" لأبي محمّد عبد الله بن عليّ الرّشاطيّ ت/ ٥٤٢هـ، طُبع منه جزءٌ صغيرٌ، في الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٠هـ، والّذي وصلنا منه أجزاء مخطوطة. ينظر: الأعلام٤/ ١٠٥. قال ابن الأبّار: «لم يُسبق إلى مثله». المعجم ص: ٢٢٣، وهو ستّة أسفار. الهدّية١/ ٤٥٦، اختصره البلبيسيّ، وابن خرّاط. و"الأنساب" لأبي سعد عبد الكريم بن محمّد السَّمعانيّ ت/ ٥٦٢هـ-ستأتي دراسته بالتّفصيل ص: ٥٨٢-٥٨٨-. و"عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النّسب" لأبي بكر محمّد بن موسى الحازميّ ت/ ٥٨٤هـ، حقّقه عبد الله سحنون، مجمع اللّغة، بالقاهرة، ١٣٨٤هـ، ثمّ أعاد طبعه عنه، ١٣٩٣هـ. و"الفيصل في مشتبه النّسبة" له-سيأتي في كتب المشتبه-. و"التّبيين في أنساب القرشيّين" لموفّق الدّين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسيّ، ت/ ٦٢٠هـ-صاحب "المغني"-، حقّقه محمّد الدّليميّ، نشر المجمع العراقيّ، ١٤٠٢هـ. و"الاستبصار في نسب الصّحابة من الأنصار" له، حقّقه عليّ نويهض، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٢هـ. و"معجم البلدان" لياقوت بن عبد الله الحمويّ ت/ ٦٢٦هـ، حقّقه فريد الجنديّ، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٠هـ، وله طبعات أخرى، قال المعلِّميّ: «عظيم الفائدة في النّسب إلى البلدان». مقدّمة الأنساب١/ ١٠، واختصره موفّق الدّين البغداديّ، وسمّاه: "مراصد الاطّلاع"-مطبوع-، ولبكر أبو زيد: "إتحاف الخلّان بمعارف معجم البلدان"- =

ومن مظانّها: القسم الخاصّ بالأنساب في كتب التّراجم العامّة: كـ"تهذيب الكمال" للمزّيّ، وفروعه، وكذلك كتب المؤتلف والمختلف، والمشتبه، والألقاب، ومعاجم البلدان.

المطلب الثّالث: دراسة كتاب "الأنساب" للسّمعانيّ

١ – عنوانه: "الأنساب"

٢– مؤلّفه: الحافظ أبو سعد عبد الكريم بن محمّد بن منصور السّمعانيّ ت/ ٥٦٢هـ.

= مطبوع-. و"اللّباب في تحرير الأنساب" لعليّ بن محمّد بن الأثير الجزريّ ت/ ٦٣٠هـ، طبع في المثنّى، ببغداد، ونُشر في صادر، بيروت، اختصر فيه كتاب السّمعانيّ، وذكر السّخاويّ بأنّ فيه فوائد مهمّة. الفتح ٤/ ٥١٦، وأفاد السّيوطيّ أنه زاد شيئًا يسيرًا. التّدريب٢/ ٣٨٥، واختصره في" لبّ اللّباب"-سيأتي-. و"التّمييز والفصل بين المتّفق في الخطّ والنّقط والشّكل" لإسماعيل بن هبة الله الموصليّ ابن باطيش ت/ ٦٥٥هـ، حقّقه عبد الحفيظ منصور، الدّار العربيّة، ليبيا، ١٩٨٣هـ؛ وهو في الأنساب. و"الجوهرة في نسب النّبيّ ﷺ، وأصحابه العشرة" لمحمّد بن أبي بكر بن عبد الله التّلمسانيّ ت/ ٦٨٠هـ، حقّقه محمّد التّونجيّ، دار الرّفاعيّ، الرّياض، ١٤٠٣هـ. و"نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب" لأبي العبّاس أحمد بن عليّ القلقشنديّ، ت/ ٨٢١هـ، حقّقه إبراهيم الأبياريّ، القاهرة، ١٩٥٩م، ودار الكتاب، بيروت، ١٤٠٠هـ، ط/ ٢. وله: "قلائد الجمان في التّعريف بقبائل عرب الزّمان". نفس المحقّق، مصر، ١٣٨٣هـ. وأفاد بكر أبو زيد أنّه كالمستدرك على "نهاية الأرب". طبقات النّسّابين ص: ١٥١. و" لبّ اللّباب في تحرير الأنساب" لعبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ ت/ ٩١١هـ، حقّقه محمّد أحمد، وأشرف أحمد، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٠هـ، لخّص فيه كتاب ابن الأثير، وزاد عليه أشياء.

٣- موضوعه: جَمَعَ فيه الأنسابَ، والنِّسبَ، والصّفات، والألقابَ، وضبطها، وعَرَّفَ بحقيقتها، ومَنْ يُنْسَب إليها. قال في "مقدّمته": ((كلُّ نسبةٍ إلى أيّ قبيلة، أو بطن، أو ولاء، أو بلدة، أو قرية، أو جدٍّ، أو حرفة، أو لقبٍ لبعض أجداده؛ فإنّ الأنساب لا تخلو عن واحد من هذه الأشياء))(١).

٤ – قيمته العلميّة: نبرزها في الأمور الآتية:

أ- مكانة مؤلِّفه لا سيما في فنِّ الأنساب.

ب- من أمّهات كتب الأنساب، ومن أوسعها.

ج- محاولته استيعاب الأنساب، وضبطها، والتّعريف بحقيقتها، ومن يُنسب إليها، مع التّرجمة لهم.

د- حوى تراجم لا توجد في غيره، لا سيما في النِّسب الغريبة، والتّراجم المتأخِّرة، واعتنى بتراجم المحدِّثين.

هـ- ثناء العلماء العاطر عليه: قال ابن الأثير: ((نظرت فيه فرأيتُه قد أجاد ما شاء، وأحسن في تصنيفه، وترتيبه وما أساء، فما لواصفٍ أنْ يقول: لولا أنّه، ولا لمستثنٍ أن يقول: إلّا أنّه، فلو قال قائل: إنّ هذا تصنيفٌ لم يُسبق إليه لكان صادقًا، ولو زعم أنّه قد استقصى الأنساب لكان بالحقِّ ناطقًا. . . فجاء الكتاب في غاية الملاحة، ونهاية

---

(١) قال ابن الأثير: قد جمع فيه الأنساب إلى القبائل، والبطون، والآباء، والأجداد، والمذاهب في الفروع، والأصول، والأمكنة، والصّناعات، والصّفات، والعيوب، والألقاب. اللّباب١/ ٨مختصرًا، وبتصرّف، وقال المعلِّميّ: ((جمع فيه عامّة ما ظفر به من النِّسَب مطلقًا)). مقدّمة الأنساب١/ ٩.

الجودة، والفصاحة، قد أتى مُصنِّفُه بما عجز عنه الأوائل، ولا يدركه الأواخر؛ لأنّه أجاد ترتيبه، وتصنيفه، وأحسن جمعه، وتأليفه، قد لزم في وضعه ترتيب الحروف في الأبواب، والأسماء على ما تراه، فلمّا رأيته فردًا في فنِّه، منقطع القرين في حسنه، قلت: هذا موضع المثل: أكرمت فارتبط[1]، وأمرعت[2] فاختبط))[3]، وقال السّخاويّ: ((وأحسن ما أُلِّف، وأجمعه"الأنساب" لابن السّمعانيّ))[4]، ووصفه السّيوطيُّ بأنّه ضخمٌ حافلٌ[5]، وقال المعلِّميّ: ((هو بحقٍّ الكتاب الوحيد فيه))[6].

٥- طريقة ترتيبه: قدّم بمقدّمة ذكر فيها الأمور الآتية: أهمّيّة علم الأنساب، وفائدة معرفته، وسبب تأليفه، ومنهجه فيه، وطريقة ترتيبه، وكيفيّة جمعه للأنساب، ثمّ ذكر فصولًا في الحثّ على تعلّم الأنساب ومعرفتها، وذَكَرَ نَسَبَ جماعةٍ من أصول أنساب العرب؛ مبتدئًا بنسب النَّبيّ ﷺ، ثمّ بني هاشم، ثمّ قريش، ثمّ العرب وأصلهم، وذكر معرفة العرب بالأنساب، ثمّ شرع بذكر الأنساب والنِّسب على حروف المعجم على طريقة المتأخِّرين في مراعاة الحرف الأوّل في الكلمة، فالثّاني،

---

(١) أي: وجدت فرسًا كريمًا فاحفظه، يضرب في وجوب الاحتفاظ بالنّفائس. تاج العروس ١٩/ ٣٠٣.

(٢) قال ابن فارس: ((مرع: الميم والرّاء والعين أصل صحيح يدلّ على خصبٍ وخيرٍ. ومرع المكان. وأمرع القوم: أصابوه مريعًا. وأمرع الوادي: أكلأ)). مقاييس اللّغة ٥/ ٣١٢.

(٣) اللّباب ١/ ٨.

(٤) الفتح ٤/ ٥١٦.

(٥) التّدريب ٢/ ٣٨٥.

(٦) مقدّمة الأنساب ١/ ٢٨.

فالثّالث، وهكذا حتّى نهاية النَّسب أو النِّسبة. قال في"مقدّمته": ((أوردت النِّسبة على حروف المعجم، وراعيت فيها الحرف الثّاني، والثّالث إلى آخر الحروف، فابتدأت بالألف الممدودة، لأنّها بمنزلة الألفين، وذكرت: الآبريّ في الألفين -وهي قرية من سجستان-، والإبريّ: بالألف، مع الباء الموحَّدة؛ وهذه النِّسبة إلى عمل الإبرة)). وقال: ((قدَّمتُ فصولًا فيها أحاديث مسندة في الحثِّ على تحصيل هذا النّوع من العلم، ونسب جماعة من أصول العرب، وورد في الحديث ذكرهم)).

٦- **منهجه فيه**: قال في "مقدّمته": ((وكنتُ في رحلتي أتتبّع ذلك، وأسأل الحفّاظ عن الأنساب، وكيفيّتها، وإلى أيّ شيءٍ نُسِبَ كلّ أحدٍ، وأثبت ما كنت أسمعه، ولمَّا اتّفق الاجتماع مع شيخنا، وإمامنا أبي شجاع عمر بن أبي الحسن البسطاميّ -ذكره الله بالخير- بما وراء النّهر، فكان يحثّني على نظم مجموعٍ في الأنساب، وكلّ نسبةٍ إلى أيّ قبيلة، أو بطن، أو ولاء، أو بلدة، أو قرية، أو جدٍّ، أو حرفة، أو لقب لبعض أجداده؛ فإنّ الأنساب لا تخلو عن واحدٍ من هذه الأشياء؛ فشرعت في جمعه بسمرقند في سنة خمسين وخمسمائة، وكنتُ أكتب الحكايات، والجرح والتّعديل بأسانيدها، ثمّ حذفتُ الأسانيد لكي لا يطول، ومِلْت إلى الاختصار؛ ليسهل على الفقهاء حفظها، ولا يصعب على الحفّاظ ضبطها))، وقال: ((وأذكر نسب الرّجل الّذي أذكره في التّرجمة، وسيرته، وما قال النّاس فيه، وإسناده، وأذكر شيوخه، ومن حدَّث عنهم، ومن روى عنه، ومولده، ووفاته إنْ كان بلغني ذلك))، وقال: ((وقد أذكر البلاد المعروفة، والنّسبة إليها؛ لفائدة تكون في ذكرها))، وقال المعلِّميّ: ((جمع فيه عامّة ما ظفر به من النِّسَب مطلقًا، بل زاد فاستنبط عدَّةً منها أطلقها على جماعةٍ يصحّ أن تطلق عليهم لكنّهم لم يُعرفوا بها، وزاد-أيضًا-جملةً من الألقاب والأوصاف الّتي لا يُسمّيها أهلُ

العربيّة: ((نسبةً))))[١]، وقال: ((ولم يقتصر في كلّ نسبةٍ على ذِكْر شخصٍ واحدٍ تُطلق عليه حيث وُجد غيره، بل يزيد على ذلك كثيرًا، ولم يقتصر في ذكر الرّجل على أقلّ تعريفٍ به، بل يسوق له ترجمة مفيدة قد تطول في كثيرٍ من المواضع))[٢].

ويتلخّص منهجه في العناصر الآتية:

أ- بدأ كتابه بمقدّمةٍ، وفصولٍ؛ سبقت الإشارة إلى مضمونها.

ب-يضبط النِّسبة أوّلًا بالحروف، ثمّ يُعرِّف بحقيقتها، ثمّ يذكر من يشتهر بالنِّسبة إليها.

ج- يترجم بتراجم مختصرة-غالبًا- لمن يذكرهم، وقد حوى كتابه تراجم لا توجد في الكتب المشهورة، لاسيما في النِّسب والأنساب الغريبة، واعتنى بتراجم المحدِّثين. وذكر ابنُ الأثير أنّ السّمعانيّ قد يذكر المترجم في أكثر من موضعٍ، وربّما في النِّسبة الواحدة، وقد يذكر من شأنه في بعض المواضع ما لا يذكره في الأخرى، وقال: ((غالب ظنِّي فيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّه لم يشتبه عليه، ولعلّه قد عاجلته منيّته قبل تهذيب الكتاب، وإعادة النّظر فيه على وجه الاعتبار والإصلاح))[٣].

د- حذف الأسانيد؛ طلبًا للاختصار، وتسهيلًا للحفظ.

٧ -**عناية العلماء به**: اختصره كلٌّ من:

أ- عزّ الدّين بن الأثير في: "اللّباب في تحرير الأنساب" زاد فيه أشياء، واستدرك

(١) مقدّمة الأنساب١/ ٩.

(٢) السّابق.

(٣) اللّباب ١/ ١١.

عليه ما فاته، ولخّص السّيوطيّ كتاب"اللّباب" في: " لبّ اللّباب"[(١)].

ب- محمّد بن محمّد الخيضريّ الشّافعيّ ت/ ٨٩٤هـ، في: "الاكتساب في تلخيص كتب الأنساب"، ضمّ إليه ما عند ابن الأثير، والرّشاطيّ، وغيرهما من الزّيادات[(٢)].

ج- شمس الدّين محمّد بن قمر القاهريّ ت/ ٨٧٦هـ، في: "معين الطّلّاب بمعرفة الأنساب"[(٣)]. ولأكرم البوشيّ: "السّمعانيّ وكتابه "الأنساب""[(٤)].

٨ – **نماذج منه**: قال السّمعانيّ: ((باب الأَلفيْن، وما يثلّثهما: الآبجيّ: بفتح الألف الممدودة، وفتح الباء الموحّدة، ثمّ جيم. هذه النِّسبة الى آبج: موضع ببلاد العجم، منه أبو عبد الله محمّد بن محمويه الآبجيّ، روى عن أبيه، وعنه أبو النّضر محمّد بن محمّد بن يوسف الفقيه، أخرج حديثه الحاكم في "أماليه". الآبريّ: بفتح الألف الممدودة، وضمّ الباء المنقوطة بواحدة، وفي آخرها الرّاء المهملة، هذه النِّسبة الى آبر: وهي قرية من قرى سجستان، والمشهور بالانتساب إليها: أبو الحسن محمّد بن الحسين بن إبراهيم بن عاصم بن عبد الله الآبريّ السّجستانيّ، رحل وطوّف في الحديث إلى خراسان، والجبال، والعراق، والجزيرة، والشّام، ومصر، وحدّث عن أبي العبّاس السّرّاج، وأبي بكر بن خزيمة النّيسابوريّين،

---

(١) كلاهما مطبوع-تقدّما ص: ٥٨١ ح ٢-. قال المعلِّميّ-عن كتاب ابن الأثير-: ((أسقط أكثر أسماء الأشخاص، واختصر أكثر التّراجم، ونبّه على الأوهام اليسيرة، وزاد زيادات ليست بالكثيرة، وسننبّه على فوائده في التّعليق على"الأنساب" -إن شاء الله-)). مقدّمة الأنساب ١/ ١٠.

(٢) منه مخطوطة في المحموديّة بالمدينة رقم/ ٢٥٢٣، ٢٥٢٤.

(٣) في مجلّد، قال السّخاويّ: ((وقفت عليه)). الضّوء ٨/ ١٧٧.

(٤) مجلّة التّراث العربيّ، بدمشق، العدد/ ٧٨، ١٤٢٠هـ.

وأبي نعيم بن عديّ الأسترابادي، وأحمد بن محمّد بن الأزهر الأزهريّ السّجزيّ، ومحمّد بن يوسف بن النّضر الهرويّ، وأبي عبيد الله محمّد بن الرّبيع بن سليمان الجيزيّ، ومكحول البيروتيّ، ومحمّد بن سهل القهستانيّ، وله كتابٌ كبيرٌ مصنَّفٌ في مناقب الشّافعيّ وأخباره، روى عنه عليّ بن بشرى اللّيثيّ أبو الحسن، ولي إجازة عالية بكتاب "المناقب" عن أبي عبد الله عيسى بن شعيب السّجزيّ إلّا جزءًا واحدًا فاته، وهو يرويه عن اللّيثيّ عن الآبريّ))(١).

٩- طبعته: طبع عدَّة طبعات، منها:

أ- طبع بالزّنكوغراف في ليدن، ١٩١٢م.

ب-تحقيق عبد الرّحمن المعلِّميّ، المعارف، الهند، ١٣٨٢هـ، وصل فيه إلى السّادس: (نهاية حرف الزّاي)، ثمّ أكملت المعارفُ تحقيقه في ثلاثة عشر مجلّدًا، بإشراف شرف الدّين أحمد، وأعادت مكتبةُ ابن تيميّة، بالقاهرة نشر المجلّدات السِّتَّة الّتي حقَّقها المعلِّميّ.

ج- أتمّ تحقيق الأجزاء المتبقّية من تحقيق المعلِّميّ كلٌّ من: محمّد عوّامة (السّابع والثّامن)، ومحمّد عوّامة، ورياض مراد (التّاسع)، وعبد الفتّاح الحلو (العاشر)، ورياض مراد، ومطيع الحافظ (الحادي عشر)، وأكرم البوشيّ (الثّاني عشر)، وبه تمَّ الكتاب.

د- تعليق عبد الله البارودي، دار الجنان، بيروت، ١٤٠٨هـ.

هـ- تقديم محمّد أحمد حلاق، دار إحياء التّراث الإسلاميّ.

---

(١) الأنساب ١/ ٨٨-٨٩.

المبحث الرّابع: كتب المؤتلف والمختلف

وفيه مطالب:

المطلب الأوّل: تعريف المؤتلف والمختلف.

المطلب الثّاني: المصنّفات فيه.

المطلب الثّالث: دراسة كتاب "الإكمال" لابن ماكولا.

المطلب الأوّل: تعريف المؤتلف والمختلف:

١- **لغة**: المؤتلف: اسم فاعل من الائتلاف والاتّفاق ضدّ الاختلاف، والمختلف: اسم فاعل من الاختلاف، ضدّ الاتّفاق.

٢-**اصطلاحًا**: ما ائتلف خطًّا، واختلف نطقًا في الأسماء، والكنى، والألقاب، والأنساب، والنِّسب؛ بسبب الشَّكل، أو النَّقط. مثال الشّكل: سَلَام وسَلَّام، حِبّان وحَبّان، زَبيد وزُبيد، ومثال النّقط: حيّان وحبّان، شريح وسريج، حازم وخازم، أحمد وأجمد(١).

---

(١) قال ابن الصّلاح: ((هو ما يأتلف-أي: تتّفق-في الخطِّ صورته، وتختلف في اللّفظ صيغته)). علوم الحديث ص: ٣١٠، وقال ابن دقيق: ((وهو أن يشترك اسمان في صورة الخطِّ، ويختلفا في النُّطق)). الاقتراح ص: ٥٠، وقال ابن حجر: ((إن اتّفقت الأسماء خطًّا، واختلفت نطقًا؛ سواء كان مرجع الاختلاف النَّقط، أم الشَّكل؛ فهو المؤتلف والمختلف)). النّخبة ص: ٣٠، والنّزهة ص: ١٦٤، وقال القارئ: ((سواء كان مرجع الاختلاف النّقط؛ أي: وجودًا، أو عدمًا، وزيادةً، ونقصانًا، أو الشَّكْل، أو إعرابًا، وبناء)). شرح النّزهة ص: ٦٩٩.

** **ما الّذي يضبط، وكيف يضبط؟**: قال ابن الصّلاح: ((لا ينبغي أن يُتعنّى بتقييد الواضح الّذي =

المطلب الثّاني: المصنَّفات فيه:

١ - "مختلف القبائل ومؤتلفها" لمحمّد بن حبيب البغداديّ ت/ ٢٤٥هـ(ط)(١).

= لا يكاد يلتبس، وقد أحسن من قال: ((إنّما يُشكَل ما يُشكِل))، وقرأت بخطِّ صاحب كتاب: "سمات الخطّ ورقومه"؛ عليّ بن إبراهيم البغداديّ فيه: أنّ أهل العلم يكرهون الإعجام والإعراب إلّا في الملتبس، وحكى غيرُه عن قومٍ أنّه ينبغي أن يُشْكَلَ ما يُشْكِلُ، وما لا يُشْكِلُ؛ وذلك لأنّ المبتدئ، وغير المتبحّر في العلم لا يُميِّز ما يُشْكِلُ مِمّا لا يُشْكِل، ولا صواب الإعراب من خطئه. والله أعلم)). علوم الحديث ص: ١٦٢-١٦٣، وقال: ((لا ضابط في أكثره يفزع إليه، وإنّما يضبط بالحفظ تفصيلًا)). السّابق ص: ٣١٠، وقال ابن كثير: ((وهذا إنّما يُضبط بالحفظ محرّرًا في مواضعه)). اختصار علوم الحديث ص: ١٩٢، وقال العراقيّ: ((المؤتلف والمختلف ينقسم إلى قسمين: أحدهما: ما ليس له ضابط يرجع إليه، وإنّما يُعرف بالنّقل والحفظ، وهو الأكثر. والثّاني: ما يدخل تحت الضّبط. ثمّ هذا القسم على قسمين: أحدهما: على العموم من غير تقييدٍ بتصنيفٍ، ويضبط بأن يقال: ليس لهم فلان إلّا كذا، والباقون كذا. والثّاني من القسم الثّاني: مخصوص بها في"الصّحيحين"، و"الموطّأ")). شرح التّبصرة ٣/ ١٢٩، وينظر: فتح المغيث ٤/ ٢٢٦.

*** **وضبط هذا العلم، وتلافي التّصحيف والخطأ فيه يتحقّق بأمور؛ منها:**

١ - أخذه بالتّلقّي من أفواه المشايخ، لا من الكتب.

٢- الحفظ، لا سيما ما وضعه العلماء من ضوابط كلّيّة أو جزئيّة فيه.

٣- الرّجوع إلى المصنَّفات فيه.

٤ - ضبط الكلمات بالحروف، لا بالحركات.

٥- ترتيب كتب الرُّواة على حروف المعجم.

(١) نشره وستنفلد، في ألمانيا، ١٨٥٠م، وأُعيد في المثنّى، ببغداد، ونشره حمد الجاسر، إصدارات النّادي الأدبيّ، بالرّياض، ١٤٠٠هـ، واختصره ابنُ الوزير في: "الإيناس في علم الأنساب"- =

٢-"المؤتلف والمختلف في أسماء الشّعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم" لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمديّ ت/ ٣٧٠هـ(ط)[١].

٣- "المؤتلف والمختلف" لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكريّ ت/ ٣٨٢هـ(م)[٢].

٤- "المؤتلف والمختلف" لأبي الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ ت/ ٣٨٥هـ(ط)[٣].

٥- "المؤتلف والمختلف" لأبي الوليد عبد الله بن محمّد الأزديّ ابن الفرضيّ ت/ ٤٠٣هـ(م)[٤].

= تقدّم-، وهذَّبه البكريّ، والوقّشيّ-سيأتيان ص: ٥٩٥-.

(١) طبع بعناية كرنكو، ١٣٥٤هـ، وأعيد في دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ، وحقّقه عبد السّتّار أحمد فراج، إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ١٣٨١هـ. وهو في أسماء الشّعراء خاصّة.

(٢) ذكره ابن خلّكان في الوفيات ٢/ ٨٤، والقفطيّ في إنباه الرُّواة١/ ٣٤٦، -وسمّاه: "المؤتلف والمختلف مِمّا يدخل منه الوهم على المحدِّثين"-وقال: «كتاب جليل»، والسّيوطيّ في البغية١/ ٥٠٦، وخليفة في الكشف ٢/ ١٦٣٧.

(٣) حقّقه موفق عبد الله، دار الغرب، بيروت، ١٤٠٦هـ، (دكتوراه). وصفه ابن حجر بأنّه حافلٌ. النّزهة ص: ١٦٤، وعمل عليه الخطيبُ ذيله: "المؤتنف تكملة المؤتلف والمختلف"-سيأتي ص: ٥٩٤-، وللرّشاطيّ ت/ ٥٤٢هـ: "الإعلام بما في كتاب "المؤتلف والمختلف" للدّارقطنيّ من الأوهام". ذكره ابن الأبّار في المعجم ص: ٢٢٣.

(٤) ذكره الحميديّ في الجذوة ص: ٣٦٦، وقال: «كبير»، وابن خير في فهرسته ص: ١٨٦، وسمّاه: «المتشابه في أسماء الرُّواة وكناهم وأنسابهم»، وابن بشكوال في الصّلة١/ ٢٢٣، ووصفه بأنّه حسنٌ، وابن خلّكان في الوفيات ٣/ ١٠٥، والذّهبيّ في التّذكرة٣/ ١٠٧٧، والسِّير ١٧/ ١٧٨، وتاريخه (٤٠١-٤٢٠هـ ص: ٨٣). وغيرهم. قال ابن حزم: «لا أعلم مثله في فنّه البتّة». نفح =

٦- "مشتبه النّسبة" له(م)(١).

٧- "المؤتلف والمختلف" لعبد الغني بن سعيد الأزديّ المصريّ ت/ ٤٠٩هـ(ط)(٢).

= الطّيب ٣/ ١٧٠.

(١) سيأتي في كتب المشتبه.

(٢) طبع بعناية محمّد الجعفريّ، في الهند، ١٣٢٧هـ، ومعه: "مشتبه النّسبة" له، ثمّ صُوّر في الدّار، بالمدينة المنوّرة، وحقّقه مثنّى الشّمريّ، وقيس التّميميّ، دار الغرب، بيروت، ١٤٢٨هـ. قال ابن نقطة: «أوّل من صنّف في علم المؤتلف والمختلف». التّقييد١/ ١٣٥، وزاد العراقيّ: «ثمّ شيخه الدّارقطنيّ». شرح التّبصرة٣/ ١٢٨، وقال السّخاويّ: «صنّف فيه أبو أحمد العسكريّ لكنّه أضافه إلى كتاب"التّصحيف" له، ثمّ أفرده بالتّأليف عبد الغنيّ بن سعيد؛ ولذا كان أوّل من صنّف فيه. . . ثمّ شيخه الدّارقطنيّ». الفتح ٤/ ٢٢٢-٢٢٣، وقال ابن قطلوبغا-في توجيه أوّليّة عبد الغنيّ مع سبق العسكريّ له-: «ووجه ما اشتهر: أنّ عبد الغنيّ أوّل مَن صنَّف فيه مفردًا. والله أعلم». حاشية ابن قطلوبغا ص: ١٣٧، وجَعْلُ الأوّليّة لكتاب عبد الغنيّ -مع سبق غيره له-لكونه مفردًا، وخاصًّا برواة الحديث، ولا يُعارَض بكتاب ابن حبيب؛ لأنّه في القبائل خاصّة، ولا بكتاب الآمديّ؛ لأنّه في الشّعراء فقط، قال المعلِّميّ: «وقد يكون الآمديّ إنّما ألّف كتابه بعد ظهور كتابيْ عبد الغنيّ». مقدّمة تحقيق الإكمال١/ ٦، ولا بكتاب العسكريّ؛ لأنّه غير مفرد، بل مضموم لكتابه: "التّصحيف"، لكن يشكل على هذا أنّ العسكريّ له كتاب: "المؤتلف والمختلف"-كما تقدَّم-، ومِمّن سبق عبد الغنيّ: أبو الحسن الدّارقطنيّ، لكن قال عبد الغنيّ: «ابتدأت بعمل كتاب"المؤتلف والمختلف"، فقدم علينا الدّارقطنيُّ، فأخذت عنه أشياء كثيرة منه، فلما فرغت عنه، سألني أن أقرأه ليسمعه منّي، فقلت: عنك أخذت أكثره، فقال: لا تقل هذا، فإنّك أخذته عنّي مفرّقًا، وقد أوردتَه مجموعًا، وفيه أشياء عن شيوخك؛ فقرأته عليه». التّذكرة ٣/ ١٠٤٩. وأمّا كتاب ابن الفرضيّ، فقال =

٨- "مشتبه النِّسبة" له. (ط)[١].

٩- "المؤتلف والمختلف" لأبي سعد أحمد بن محمّد المالينيّ ت/ ٤١٢هـ(م)[٢].

١٠- "المؤتلف والمختلف" ليحيى بن عليّ المصريّ المعروف بابن الطّحان ت/ ٤١٦هـ(م)[٣].

١١- "الإيناس في علم الأنساب" للحسين بن عليّ المغربيّ ابن الوزير ت/ ٤١٨هـ (ط)[٤].

١٢- "الزّيادات في كتاب"المؤتلف والمختلف" لعبد الغنيّ" لأبي العبّاس جعفر بن محمّد بن المعتزّ المستغفريّ ت/ ٤٣٢هـ. (خ)[٥].

= المعلِّميّ-معلِّقًا على كلام السّخاويّ السّابق-: ((وفي ترجمة عبد الغنيّ من"تذكرة الحفّاظ"، وغيرها نصوص تدلّ على هذا، وأنّه ألّف كتابيْه في شبابه؛ وعلى هذا فابن الفرضيّ إنّما حذا حذو عبد الغنيّ)). مقدّمة الإكمال١/٦، ويراجع حاشية محقّق فتح المغيث ٤/٢٢٢-٢٢٣رقم٥. ولجعفر المستغفريّ ت/ ٤٣٢هـ كتاب: "الزِّيادات في كتاب"المؤتلف والمختلف" لعبد الغنيّ"-سيأتي في الأصل أعلاه-.

(١) سيأتي في كتب المشتبه.

(٢) في الأنساب خاصّة. ذكره عبد الحقّ في الأحكام الوسطى٢/١٤٦، وقال: ((معروف)). ٢/١٤٧، ونصّ هو وابن حجر على عدم رؤيته، ونقل الأخيرُ عنه بواسطة الرّشاطيّ. تبصير المنتبه٤/ ١٥١٢، وينظر: بيان الوهم والإيهام ٣/ ٤٢٤، وفتح المغيث٤/ ٢٢٤.

(٣) ذكره ابن ماكولا في الإكمال١/ ٩و٣٣٨، واقتبس منه، وابن خير في فهرسته ص: ١٨٧، وابن ناصر الدّين في التّوضيح ٣/ ١٢٦، وابن حجر في تبصير المنتبه ١/ ١٠١، ٣/ ٩٧٢. وغيرهم.

(٤) تقدّم في كتب الأنساب.

(٥) منه مخطوطة بالظّاهريّة، ينظر: فهرسها ص: ٥٤٥، وذكره السّخاويّ في الفتح ٤/ ٢٢٤ وقال: ((ومِمّن ذيّل على عبد الغنيّ: المستغفريُّ))، واقتبس منه ابن ناصر الدّين في التّوضيح ٣/ ١٢٦.

١٣- "المختلف والمؤتلف في الأسماء" لأحمد بن محمّد بن أحيد بن عبد الله بن ماما السَامَاييّ الأصبهانيّ ت/ ٤٣٦هـ(م)[١].

١٤ - "المعجم في مشتبه أسامي المحدِّثين" لأبي الفضل عبيد الله بن عبد الله الهرويّ، كان حيًّا/ ٤٣٨هـ. (ط)[٢].

١٥- "الزّيادات الموجودة من كتاب "المعجم في مشتبه أسامي المحدِّثين"" له. (ط)[٣].

١٦- "المؤتلف والمختلف" لأبي نصر عبيد الله بن سعيد الوائليّ السّجزيّ ت/ ٤٤٤هـ(م)[٤].

١٧- "المؤتلف والمختلف" لأبي محمّد عبد الله بن الحسن الطّبسيّ ت/ ٤٤٩هـ(م)[٥].

١٨- "المؤتنف تكملة "المؤتلف والمختلف"" لأبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ ت/ ٤٦٣هـ(خ)[٦].

١٩- "الإكمال في رفع عارض الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب" لأبي نصر عليّ بن هبة الله المعروف بالأمير ابن ماكولا

---

(١) ذكره السّمعانيّ في الأنساب ٥/ ١٨١، وكحالة في معجمه ٢/ ٧٩.

(٢) سيأتي في كتب المشتبه.

(٣) سيأتي في كتب المشتبه.

(٤) ذكره ابن ناصر الدّين في التّوضيح ٢/ ١٦٨. وهو من مصادره.

(٥) قال ابن الصّلاح: «قرأت بخطّ أبي محمّد عبد الله بن الحسن الطّبسيّ في كتابه في المؤتلف والمختلف». صيانة مسلم ص: ١٨٣.

(٦) حقّقه الباحثان: خالد السّليم، وعمر الزّين (رسالتا دكتوراه) في الجامعة الإسلاميّة، وهو ذيل على "المؤتلف والمختلف" للدّارقطنيّ، جمع فيه بين كتابيْ: الدّارقطنيّ، وعبد الغنيّ، وزاد عليهما.

ت/ ٤٧٨هـ، وقيل: ٤٧٥هـ(ط)(١).

٢٠- "تهذيب مستمرّ الأوهام على ذوي التّمنيّ والأحلام" له. (ط)(٢).

٢١- "تهذيب"المؤتلف والمختلف" لمحمّد بن حبيب" لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكريّ الأندلسيّ ت/ ٤٨٧هـ(م)(٣).

٢٢- "تهذيب كتاب"المؤتلف والمختلف في أسماء القبائل" لمحمّد بن حبيب" لأبي الوليد هشام ابن أحمد الكنانيّ الوقّشيّ ت/ ٤٨٩هـ. (م)(٤).

٢٣- "التّنبيهات على أوهام الدّارقطني في المؤتلف والمختلف" له. (م)(٥).

٢٤- "المعجم في المشتبه" لأبي محمّد عبد الله بن يوسف الجرجانيّ ت/ ٤٨٩هـ(م)(٦).

٢٥-"تقييد المهمل وتمييز المشكل" للحسين بن محمّد الجيّانيّ

---

(١) سيأتي الكلام عليه مفصَّلًا ص: ٥٩٩-٦٠٦.

(٢) حقّقه سيّد كسرويّ، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٠هـ.

(٣) ذكره ابن خير في فهرسته ص: ١٨٨. قال: «كتاب فيه تهذيب"المؤتلف والمختلف" لمحمّد بن حبيب».

(٤) ذكره ابن خير في فهرسته ص: ١٨٧.

(٥) ذكره ياقوت في معجم البلدان ٥/ ٣٨١، والذّهبيّ في السّير١٩/ ١٣٦، وتاريخه (٤٨١-٤٩٠هـ ص: ٣٢٨)، ونقلا عن عياض، قوله: «ناهيك من حسن كتابه في تهذيب الكنى...ومن تنبيهاته على مؤتلف الدّارقطنيّ». -باختصار-.

(٦) ذكره ابن ناصر الدّين في التّوضيح ١/ ٣٥٠، ٣/ ٣١٥. واقتبس منه.

ت/ ٤٩٨هـ(ط)[١][٢].

(١) حقّقه كاملًا عليّ العمران، ومحمّد عزيز، عالم الفوائد، مكّة، ١٤٢١هـ، وكامل عويضة، مكتبة الباز، مكّة، ١٤٢٢هـ، وهو يشتمل على أربعة كتب:

١-"تقييد المهمل وتمييز المشكل" وهذا خاصٌّ بضبط المؤتلف والمختلف ومشكل الأسماء والأنساب في "الصّحيحين".

٢- "التّنبيه على الأوهام في الصّحيحين".

٣-"التّعريف بشيوخ البخاريّ المهملين".

٣- "الألقاب". وحُقِّق بعضه في رسائل علميّة بجامعة الإمام، بالرّياض، ولم ينشر منها سوى: "التّنبيه على الأوهام. . . "-قسم البخاريّ-، تحقيق محمّد صادق، دار اللّواء، الرّياض، ١٤٠٧هـ(ماجستير). وطُبع شيوخ البخاريّ المهملين، بتحقيق محمّد أبي الفضل، وزارة الأوقاف المغربيّة، ١٤١٨هـ، وطبع هذا القسم-أيضًا-بتحقيق أبي هاجر محمّد السّعيد، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٨هـ، وطبع قسم الألقاب-كما تقدّم في كتب الألقاب-. وشرح العمرانُ وزميلُه ملحوظاتهما على جميع الطّبعات -سوى طبعة عويضة؛ فإنّها خرجت بعد طبعتهما-. قال عياض«قيّده أحسن تقييد، وبيّنه غاية البيان، وجوّده نهاية التّجويد. . . ، وإن كان قد شذّ عليه من الكتابيْن أسماء، استدركت عليه فيما ذكر أشياء». مشارق الأنوار١/ ٦-٧، وقال ابن عطيّة: «لم يسبقه أحد إلى مثله». فهرس ابن عطيّة ص: ٨٤.

(٢) **ومن أشهر الكتب المطبوعة بعد القرن الخامس:** "الأنساب المتّفقة في الخطّ، المتماثلة في النّقط والضّبط" لابن طاهر المقدسيّ ت/ ٥٠٧هـ-تقدّم في كتب الأنساب-. و"ما اتّفق لفظه وافترق مُسمّاه" لأبي بكر محمّد بن موسى الحازميّ ت/ ٥٨٤هـ، نشره حمد الجاسر، في مجلّة العرب تباعًا، وهو خاصٌّ بأسماء البلدان. وذكر ياقوت أنّ الحازميّ اختلسه من مختصر الأصفهانيّ لكتاب الإسكندرانيّ فيما ائتلف واختلف من أسماء البقاع. معجم البلدان ١/ ١١. و"تكملة الإكمال" لأبي بكر محمّد بن عبد الغنيّ البغداديّ ابن نُقْطة، ت/ ٦٢٩هـ، حقّقه عبد القيّوم عبد ربّ النّبيّ، جامعة أمّ القرى، مكّة، ١٤٠٨هـ، وهو ذيلٌ على ابن ماكولا، قال الذّهبيّ: =

وألّف المحدِّثون كتبًا في التّصحيف، وهي تشتمل على مادّة كثيرة في المؤتلف والمختلف، لا سيما التّصحيف في الأسانيد، ومن ذلك:

١- "التّنبيه على حدوث التّصحيف" لحمزة بن عليّ الأصفهانيّ ت/ ٣٦٠هـ(ط)[1].

= «منبئ بإمامته وحفظه». التّذكرة ٣/ ١٤١٣، وقال ابن كثير-عن"الإكمال"-: «لم يُسبق إليه، ولا يلحق فيه، إلّا ما استدرك عليه ابنُ نقطة». البداية١٢/ ١٣٢، وقال ابن حجر: استدرك ما فاته، أو تَجدَّد بعده. النّزهة ص: ١٦٥-بتصرّف-، وقال السّخاويّ: «قدر ثلثي الأصل». الفتح ٤/ ٢٢٣. و"التّمييز والفصل بين المتّفق في الخطّ والنّقط والشّكل" لإسماعيل بن هبة الله الموصليّ ابن باطيش ت/ ٦٥٥هـ-تقدّم في الأنساب-. و"ذيل تكملة الإكمال" لمنصور بن سليم الإسكندريّ ابن العماديّة ت/ ٦٧٣هـ، حقّقه عبد القيّوم عبد ربّ النَّبيّ، جامعة أمّ القرى، مكّة، ١٤١٩هـ، وهو ذيلٌ على كتاب ابن نقطة -السّابق-. و"تكملة إكمال الإكمال" لمحمّد بن عليّ المعروف بابن الصّابونيّ ت/ ٦٨٠هـ، حقّقه مصطفى جواد، بغداد، ١٣٧٧هـ، ونشرته عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ. وهو ذيلٌ على كتاب ابن نقطة-السّابق-. و"الاتّصال لكتاب ابن سليم وابن نقطة والإكمال"لـمُغْلَطَاي بن قُلَيج الحنفيّ ت/ ٧٦٢هـ، كذا سمّاه مؤلِّفه في مقدّمته، ومنه مخطوطة بمكتبة الكتّانيّ بفاس رقم ٤١٨٣، ومنه المجلّد الأوّل في مكتبة الجامعة الإسلاميّة رقم ٥٥٠، قال ابن حجر: «وهو ذيل كبير، لكنّه كثير الأوهام والتّنكّرات، والإعادة، والإيراد لما لا تمسّ الحاجةُ إليه-غالبًا-». تبصير المنتبه١/ ٢، وينظر: ٤/ ١٥١١، واللّسان ٦/ ٧٢، وفتح المغيث٤/ ٢٢٤. و"المغني في ضبط أسماء الرّجال ومعرفة كنى الرُّواة وألقابهم وأنسابهم" لمحمّد بن طاهر الهنديّ ت/٩٨٦هـ، طبع في المطبع المجتبائيّ، الهند، ١٣٢٠هـ، والكتب الإسلاميّة، باكستان، ١٣٩٣هـ، والكتاب الجامعيّ، بيروت، ١٣٩٩هـ.

(١) حقّقه محمّد آل ياسين، المعارف، بغداد، ١٣٨٧هـ، ومحمّد أسعد، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ =

٢- "تصحيفات المحدِّثين" لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكريّ ت/ ٣٨٢هـ(ط)[١].

٣- "شرح ما يقع فيه التّصحيف، والتّحريف" له (ط)[٢].

٤- "تصحيف المحدِّثين" لأبي الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ ت/ ٣٨٥ هـ(خ)[٣].

٥- "التّطريف في التّصحيف" لعبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ، ت/ ٩١١ هـ(ط)[٤].

= بمراجعة أسماء الحمصيّ، وعبد المعين الملوحيّ. وهو في التّصحيف في اللّغة والشّعر، ولِقِدَمه أثبته.

(١) حقّقه محمود ميرة، المطبعة العربيّة، القاهرة، ١٤٠٢هـ. جعله ثلاثة أجزاء: الأوّل: في أخبار المصحِّفين وأوهام العلماء، والثّاني: شرح ما يشكل من ألفاظ الرّسول ﷺ، ويقع فيها التّصحيف، والثّالث: فيما يصحّف في الأسماء والصّحيح منها، وحقّقه أحمد عبد الشّافي، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٨هـ، وطبع منه: "أخبار المصحِّفين" بتحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر، بيروت، وصبحي السّامرائيّ، عالم الكتب، بيروت.

(٢) حقّقه عبد العزيز أحمد، مطبعة البابيّ، مصر، ١٣٨٣هـ، ونشر مجمع اللّغة، بدمشق الجزء الأوّل بتحقيق السّيد محمّد.

(٣) ذكره ابن خير فهرسته ص: ١٨، ١٧٣، ووصفه هو، وابنُ الصّلاح بأنّه مفيدٌ. علوم الحديث ص: ٢٥٢، وقال السّيوطيّ: «أورد كلّ تصحيف وقع للعلماء حتّى في القرآن»التّدريب٢/ ٢٩١-باختصار يسير-، وسمّاه المزّيّ: "كتاب التّصحيف وأخبار المصحِّفين". واقتبس منه. تهذيب الكمال١٩/ ٤٨٦، و٢٥/ ١٠٧. وذكر موفّق عبد القادر أنّ منه مخطوطة بمكتبة الجامعة الإسلاميّة غير واضحة وناقصة. المؤتلف والمختلف للدّارقطنيّ١/ ٦٥ح ١، ولابن حجر: "تلخيص التّصحيف للدّراقطنيّ". ذكره السّخاويّ في الجواهر ٢/ ٦٨٠.

(٤) حقّقه عليّ البواب، دار الفائز، الرّياض، ١٤٠٩هـ.

ومن مظانّها: كتب الأسماء، والكنى، والألقاب، والأنساب، والمتشابه، والبلدان، وكتب التّراجم العامّة.

المطلب الثّالث: دراسة كتاب "الإكمال" لابن ماكولا

١- **عنوانه:** "الإكمال في رفع عارض الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب".

٢- **مؤلِّفه:** الحافظ أبو نصر عليّ بن هبة الله العجليّ المعروف بابن ماكولا، ت/ ٤٧٥، وقيل: ٤٧٨هـ.

٣- موضوعة: تمييز ما ائتلف خطًّا، وصورةً، واختلف نطقًا، ولفظًا في أسماء الرُّواة، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، ونسبهم، سواء كان الاختلاف بسبب النَّقط، أو الشَّكل. قال المؤلِّف في "مقدّمته": ((لما نظرتُ في كتاب أبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب الّذي سمّاه: "تكملة المؤتلف والمختلف" لكتاب أبي الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ في "المؤتلف والمختلف"، ولكتابَيْ عبد الغنيّ بن سعيد الأزديّ في: "المؤتلف والمختلف"، و "مشتبه النّسبة"وجدتُه قد أخلّ بأشياء كثيرة لم يذكرها، وكرَّر أشياء قد ذكراها، أو أحدهما، ونسبهما إلى الغلط في أشياء لم يغلطا فيها، وترك أغلاطًا لهما لم يُنبِّه عليها، ووهم في أشياء مِمّا استدركه، سطّرها على الغلط، فآثرتُ أن أعمل في هذا الفنِّ كتابًا جامعًا لما في كتبهم، وما شذّ عنها، وأُسقط ما لا يقع الإشكال فيه مِمّا ذكروه، وأذكر ما وهم فيه أحدُهم على الصِّحَّة، وما اختلفوا فيه، وكان لكلِّ قولٍ وجه ذكرته))، وقال: ((وقد أضفتُ إلى ما ذكروا شيئًا كثيرًا لم يوردوه، وحقَّقت أشياء كانت مضطربة في كتبهم، وأصلحت أوهامًا ظاهرة قد سُطِّرت فيها على السّهو)).

ابتدأ تصنيفه سنة ٤٦٤هـ، وفرغ منه سنة ٤٦٧هـ[(١)].

٤ – **قيمته العلميَّة**: تتجلّى في أمور:

أ- مكانة مؤلِّفه العلميّة، وشهرته في الفنّ.

ب- يُعدُّ أصلًا هامًّا في المؤتلف والمختلف، وهو أكمل مؤلَّفٍ فيه.

ج- جمع مادّة الكتب السّابقة، وزاد عليها، مع تحقيقٍ وتدقيقٍ.

د- اشتماله على تراجم لا توجد في غيره من الكتب المشهورة.

هـ- اعتماد العلماء عليه، وإفادتهم منه، وعزوهم النّقل عنه.

و- ثناء الأئمّة العظيم عليه، وتقديمه على غيره، ومن ذلك: قال أبو عبد الله الحميديّ: «ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التّهمّم بها: العلل، وأحسن كتابٍ وضع فيه كتاب الدّارقطنيّ، والمؤتلف والمختلف، وأحسن كتابٍ وضع فيه

(١) قال ابن ماكولا: «فرغتُ من تصنيف هذا الكتاب يوم الاثنين ثالث شعبان من سنة سبع وستّين وأربعمائة، وكان الابتداء بتصنيفه ليلة السّبت الثّاني من صفر سنة أربع وستّين وأربعمائة، وعملتُ إلى بعض حرف الحاء، ثمّ تشاغلت عنه مدّة طويلة، ثمّ عدت فأكملتُه يوم الأحد سلخ شعبان من سنة سبع وستّين وأربعمائة، وبدأت بكتب هذه النّسخة في سنة سبع وستّين، ثمّ خرجت من بغداد، وقد بلغت إلى آخر العاشر منها، ثمّ عدت إلى تبييضه الثّاني من شهر رمضان سنة سبعين وأربعمائة، وفرغت من كَتْبِ هذه النّسخة يوم الثّلاثاء السّادس عشر من شوّال سنة سبعين وأربعمائة ببغداد، ولله الحمد والمنّة، وإيّاه أسأل حسن العون، وإلهام الشّكر على ما خَوّل ومنح إنّه على ذلك قدير». الإكمال ٧/ ٤٤٤. جاء ذلك في آخر أصله الّذي كتبه بخطّه؛ كما كتبه النّاسخ في خاتمة الكتاب.

كتاب ابن ماكولا، ووفيات الشّيوخ، وليس فيه كتاب))(١)، وقال ابن نقطة عنه: ((جَمَعَ فيه كتبَ الحفّاظ المتقدِّمين، وصار قدوةً، وعلمًا للمحدِّثين، وعمدةً للحفّاظ المتقنين، وفاصلًا بين المختلفين، ومزيلًا لشبه الشَّكِّ عن قلوب المرتابين))(٢)، وقال ابن الصّلاح: ((قد صُنِّفت فيه كتب كثيرة مفيدة، ومن أكملها"الإكمال" لأبي نصر بن ماكولا، على إعوازٍ فيه))(٣)، وقال النّوويّ: ((أحسنها، وأكملها"الإكمال" لابن ماكولا))(٤)، وقال ابن خلّكان: ((وهو في غاية الإفادة في رفع الالتباس، والضّبط، والتّقييد، وعليه اعتماد المحدِّثين، وأرباب هذا الشّأن، فإنّه لم يوضع مثله، ولقد أحسن فيه غاية الإحسان. . . وما يحتاج الأمير المذكور مع هذا الكتاب إلى فضيلة أخرى، وفيه دلالة على كثرة اطّلاعه، وضبطه، وإتقانه))(٥)، وقال ابن كثير: ((وهو كتاب جليل لم يُسبق إليه، ولا يُلحق فيه، إلّا ما استدرك عليه ابن نقطة في كتاب سمّاه: "الاستدراك"))(٦)، وقال ابن حجر: ((جَمَع الجميعَ أبو نصر بن ماكولا))(٧)،

(١) نقله عنه ابن بشكوال في الصّلة ١/ ١٧٨ بإسناده إليه، ونقله ابن الصّلاح في علوم الحديث ص: ٣٤٤-٣٤٥، وغيره، وتُعقِّب فيما يتعلّق بالوفيات -كما سيأتي في كتب الوفيات ص: ٦٣٧ ح ١-.

(٢) تكملة الإكمال ١/ ٩٠.

(٣) علوم الحديث ص: ٣١٠.

(٤) التّقريب ٢/ ٢٩٧.

(٥) الوفيات ٣/ ٣٠٥-٣٠٦.

(٦) البداية ١٢/ ١٣٢.

(٧) النّزهة ص: ١٦٤.

وقال: ((وكتابه مِن أجمع ما جُمِعَ في ذلك، وهو عمدة كلِّ محدِّثٍ بعده))[(١)]، وقال السّخاويّ: ((أكمل التّصانيف فيه بالنِّسبة لمن قبله، وكتابه في ذلك عمدة كلّ محدِّث بعده))[(٢)]، وقال الأنصاريّ: ((التّصانيف فيه كثيرة، وأكملها بالنِّسبة لِمَا قبله كتاب"الإكمال" للأمير أبي نصر بن ماكولا))[(٣)]، وقال المعلِّميّ: ((هو أهمّ الكتب في هذا الشّأن))[(٤)].

٥- طريقة ترتيبه، ومنهجه فيه: قال في"مقدّمته": ((ورتّبتُه على حروف المعجم، وجعلت كلَّ حرفٍ-أيضًا-على حروف المعجم، وبدأت في كلِّ بابٍ بذكر من اسمه موافق لترجمته، ثمّ بمن كنيته كذلك، ثمّ أتبعته بذكر الآباء، والأجداد، وقدَّمت في كلِّ صنفٍ الصّحابة، وأتبعتهم بالتّابعين، وتابعيهم إن كانوا في ذلك الباب، وإلَّا الأقدم فالأقدم من الرُّواة، ثمّ جعلت بعد ذكر من له رواية من الشّعراء، والأمراء، والأشراف في الإسلام، والجاهليّة، وكلّ من له ذكرٌ في خبرٍ من الرّجال، والنِّساء، وختمت كلّ حرفٍ بمشتبه النّسبة منه))، وقال: ((فآثرتُ أن أعمل في هذا الفنِّ كتابًا جامعًا لما في كتبهم، وما شذّ عنها، وأُسقط ما لا يقع الإشكال فيه مِمّا ذكروه، وأذكر ما وهم فيه أحدُهم على الصِّحَّة، وما اختلفوا فيه، وكان لكلِّ قولٍ وجهٌ ذكرتُه))، وقال: ((وقد أضفتُ إلى ما ذكروا شيئًا كثيرًا لم يوردوه، وحقَّقت أشياء كانت مضطربة في كتبهم، وأصلحت أوهامًا ظاهرة

(١) السّابق ص: ١٦٥.

(٢) الفتح ٤/ ٢٢٣.

(٣) فتح الباقي ٣/ ١٢٨.

(٤) علم الرّجال ص: ٧٨، وقال-أيضًا-: ((هو أجلُّ الكتب في بابه)). السّابق ص: ٨٥.

قد سُطِّرت فيها على السّهو)).

وتتلخّص طريقة ترتيبه، ومنهجه في الآتي:

أ- رتّب الموادّ (الكلمات) المؤتلفة والمختلفة على حروف المعجم.

ب- هذا التّرتيب باعتبار المادّة (الكلمة) الأُوْلى المذكورة في الباب.

ج- ترتيبه على المعجم على طريقة المتأخِّرين في مراعاة التّرتيب إلى آخر حرف في الكلمة، وليس باعتبار الحرف الأوّل في الكلمة فقط.

د- تقتضي طبيعة الكلمات المؤتلفة والمختلفة أنّها قد تكون مختلفة في أوائلها، وطريقة المؤلِّف الجمع بينها تحت بابٍ واحدٍ، فترتيب الكتاب على المعجم باعتبار الكلمة الأُوْلى في الباب؛ مثاله: ذَكَرَ في أوّل حرف الباء: (باب: باشر، وناشر، وياسر، وماشر)، فالتّرتيب هنا بالنّظر إلى أوّل كلمةٍ ذُكرت؛ وهي: (باشر). وهذا أمرٌ يحسن التّنبيه عليه؛ لأنّه لا يعيد ذكر الكلمات الّتي ذُكرت هنا في حروفها.

هـ- يبدأ بالكلمة الأُوْلى في الباب، فيضبطها بالحروف، ثمّ يذكر من يُسمّى بها في نفسه، ثمّ من يُكنى بها، ثمّ من يُسمَّى بها في أبيه، أو أحد أجداده، ثمّ يتناول الكلمة الثّانية في الباب، ويصنع فيها كذلك، ثمّ بقيّة كلمات الباب كذلك.

و- يُقدِّم عند ذكر الأسماء في المادّة الواحدة: الصّحابة، ثمّ التّابعين، ثمّ تابعيهم -إنْ وُجدوا-، وإلّا الأقدم فالأقدم من الرُّواة، فإذا فرغ منهم ذكر من له رواية من الشّعراء، والأمراء، والأشراف في الإسلام، والجاهليّة، وكلّ من له ذكرٌ في خبرٍ من الرّجال، والنِّساء.

ز- يختم كلّ حرفٍ بمشتبه النّسبة منه.

ح- الأسماء الّتي لا يقع فيها الاشتباه؛ وهي كثيرة لا يُمَثّل لها؛ كأحمد-مثلًا- يقول: جماعة.

ط- يضبط الأسماء والأنساب بالحروف.

ي- لا يتوسّع في التّراجم بل يذكرها باختصار، يتناول فيها: اسم المترجم، ونسبه، ونسبته، وبعض شيوخه، وبعض تلاميذه، وقد يذكر فيه جرحًا، أو تعديلًا، وربّما ذكر شيئًا من خبره، وسنة وفاته.

ك- كثيرًا ما يستطرد بذكر نتفٍ في أنساب القبائل والمشاهير؛ نقلًا عن أئمّة النَّسَّابين من كتبهم المشهورة.

ل- جَمَعَ ما في"المؤتلف والمختلف" للدّارقطنيّ، و"المؤتلف والمختلف"، و"مشتبه النّسبة" لعبد الغنيّ الأزديّ، و"المؤتنف تكملة المؤتلف والمختلف" للخطيب البغداديّ، وأضاف إليها ما شذّ عنها، مع تحقيقٍ وتدقيقٍ، وأسقط ما ذكروه؛ مِمّا لا يقع الإشكال فيه، وذكر ما وهم فيه أحدُهم على الصّحّة، وحقّق أشياء وقعت فيها مضطربة، وأصلح أوهامًا ظاهرةً، وأمّا ما اختلفوا فيه، وكان لكلِّ قولٍ وجه فيذكره.

م- قلّما يتعرّض فيه لتوهيم من قبله؛ لأنّه أفرد لذلك كتابًا سمّاه: "تهذيب مستمرّ الأوهام"(١)، قال في"مقدّمته": «جمعتُ كتابي الّذي سمّيتُه بـ"الإكمال"، ولم أتعرّض فيه لتغليطه(٢)، ولا لتغليط غيره، رسمت ما غلط فيه واحدٌ منهم في

(١) تقدّم ذكره في المصنّفات في المؤتلف والمختلف.

(٢) يعني: الخطيب.

كتابه على الصّحّة))، قال ابن حجر: ((واستدرك عليهم في كتابٍ آخرَ جَمَع فيه أوهامهم وبَيَّنها))[(١)].

٦ - **عناية العلماء به:** ذيّل عليه ابنُ نقطة في كتابه: "تكملة الإكمال"[(٢)]، وذيّل عليه -أيضًا- أبو عبد الله محمّد بن محمود المعروف بابن النّجّار ت: ٦٤٣هـ(م)[(٣)]، واختصره أبو عبد الله الحسين بن بدران البغداديّ، ت/ ٧٤٩هـ(م)[(٤)].

٧- **نماذج منه:** قال ابن ماكولا: ((حرف الباء: باب (باشر، وناشر، وياسر، وماشر): أمَّا باشر: بباء معجمة بواحدة، وشين معجمة، فهو: باشر بن خازم، حديثه في البصريِّين، روى عن عمران بن يزيد بن البراء، روى عنه معلّى بن أسد، ومحمّد بن أبي بكر المقدميّ، وقال يوسف القاضي: باشر أبو خازم. وأمّا ناشر: بالنّون والشّين المعجمة-أيضًا- فهو: ناشر، والد أبي ثعلبة الخشنيّ جرثوم بن ناشر، ويقال: ابن

---

(١) النّزهة ص: ١٦٥.

(٢) تقدّم ص: ٥٩٦ ح ٢، وذُكر هناك ثناء العلماء عليه، وذيول من ذيّل عليه، قال ابنُ نقطة-بعد ثنائه العاطر على"الإكمال"-: ((وجدتُه قد بيّض فيه تراجم، واستُشهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبل أن يلحقها، ومواضع قد ذكر فيها قومًا، وترك آخرين يلزمه ذكرهم، ولم يبيِّض لهم، وتراجم قد نقلها ثقةً بمن تقدَّمه من غير كشف، والصَّواب بخلافها، وأُخرى كان الوهم من قِبَلِه فيها، ثمّ قد حَدَثَت من بعده تراجمُ لها من أسماء المتقدِّمين، ونسبهم ما يشتبه بها)) تكملة الإكمال ١/ ٩٠، وتقدّم قول ابن الصّلاح عن "الإكمال" بأنّ فيه إعوازًا.

(٣) ذكره ياقوت في معجم الأدباء ٥/ ٤٤٣، والذّهبيّ في السّير ٢٣/ ١٣٣، وابن شاكر في فوات الوفيات ٤/ ٣٧، والصّفديّ في الوافي ٥/ ٨، وغيرهم.

(٤) ذكره ابن رجب في ذيل الطّبقات ٢/ ٤٤٤، وابن حجر في الدّرر ٢/ ٥٣، وابن مفلح في المقصد الأرشد ١/ ٣٤٤، وابن العماد في الشّذرات ٨/ ٢٧٧، وغيرهم.

ناشب، وفيه اختلاف، وعبد الله بن ناشر الكنانيّ شاميّ، روى عن سعيد بن سفيان القارّيّ، روى عنه يحيى بن أبي عمرو السّيبانيّ. وأمّا ياسر: فكثير. وأمّا ماشر: أوّله ميم، وبعد الألف شين معجمة؛ فهي: أمّ ماشر بنت حديج بن عمران بن تغلب بن وائل، هي أمّ ربيعة، وكعب ابنيْ عجل بن لجيم؛ قاله ابن الكلبيّ))(١).

٨- **طبعته:** طبع بتحقيق عبد الرّحمن المعلِّميّ(٢)، المعارف، بالهند، ١٣٨٢هـ، ثمّ صُوّر في الكتب العلميّة، ببيروت، والكتاب الإسلاميّ، والفاروق الحديثة، بالقاهرة، ولم يتمّ المعلِّميّ تحقيقه؛ إذ بقي منه الجزء الأخير؛ وهو السّابع، حقّقه: نايف العبّاس.

---

(١) الإكمال ١/ ١٥٧-١٥٨.

(٢) أضاف المعلِّميّ في الحواشي إضافات كثيرة على ابن ماكولا في الموادّ، والأسماء؛ أخذها من كتب الفنّ اللّاحقة لابن ماكولا، واستثنى الموادّ المستقلّة المشتملة على مادّتين فأكثر، والّتي لم يذكر لها ابنُ ماكولا ما تشتبه به أصلًا؛ فهذه لم يضفها، وبرّر ذلك -كما في مقدّمة تحقيقه- بكراهة تطويل التّعليقات، ورجاء الظّفر بالمزيد، فآثر تأخيرها؛ كي يقوم بجمعها في جزءٍ مستقلٍّ، يطبع بعد إتمام طبع "الإكمال" ويكون تتمّة له. ولا أدري إن كان قد تمّ له مراده أم لا؟.

المبحث الخامس: كتب المتّفق والمفترق

وفيه مطالب:

المطلب الأوّل: تعريف المتّفق والمفترق.

المطلب الثّاني: المصنّفات فيه.

المطلب الثّالث: دراسة كتاب "المتّفق والمفترق" للخطيب البغداديّ.

المطلب الأوّل: تعريف المتّفق والمفترق:

١-**لغة**: المتّفق: اسم فاعل من الاتّفاق، قال ابن فارس: ((وفق): الواو والفاء والقاف: كلمةٌ تدلُّ على ملاءمة الشّيئين. منه الوفق: الموافقة. واتَّفق الشّيئان: تقاربا وتلاءما))(١). والمفترق: اسم فاعل من الافتراق، قال ابن فارس: ((فرق): الفاء والرّاء والقاف يدلُّ على تمييزٍ وتزييلٍ بين شيئين))(٢).

٢-**اصطلاحًا**: ما اتّفق خطًّا، ونطقًا، واختلف شخصًا؛ كمحمّد بن أحمد: يُسمّى به جماعة(٣).

---

(١) مقاييس اللّغة ٦ / ١٢٨.

(٢) السّابق ٤/ ٤٩٣.

(٣) من تعريفات الأئمّة له: قال الخطيب: «أسماءٌ، وأنسابٌ وردت في الحديث متّفقة متماثلة، وإذا اعتُبرت وجدت مفترقة متباينة». المتّفق والمفترق١/ ١٠٥، وقال ابن دقيق: «أن يشترك اثنان، أو أكثر في الاسم واسم الأب والجدّ-مثلًا-ويفترقا في نفس الأمر». الاقتراح ص: ٥٠، وقال ابن حجر: «الرُّواة إن اتّفقت أسماؤهم، وأسماء آبائهم، فصاعدًا، واختلفت أشخاصهم؛ فهو المتّفق والمفترق». النّخبة ص: ٣٠. وينظر: علوم الحديث ص: ٣٢٤، والمنهل الرّويّ ص: ١٢٧، وشرح التّبصرة٣/ ٢٠٠، =

** أقسامه: عدّد ابنُ الصّلاح[(١)] سبعةً منها، وساق أمثلتها؛ وهي:

١– من اتّفقت أسماؤهم، وأسماء آبائهم؛ كالخليل بن أحمد، فيه ستّةُ رواةٍ[(٢)].

٢– من اتفقت أسماؤهم، وأسماء آبائهم، وأجدادهم، أو أكثر؛ كأحمد بن جعفر بن حمدان، فيه أربعة رواة[(٣)].

٣– ما اتّفقت فيه الكنية، والنِّسبة معًا، كأبي عمران الجونيّ، فيه راويان، قال ابن الصّلاح: ((ومِمّا يقاربه: أبو بكر بن عيّاش))[(٤)]، وذكر فيه ثلاثة رواة.

٤– عكسه[(٥)]، كصالح بن أبي صالح، فيه أربعة رواة[(٦)].

= وفتح المغيث ٤/ ٢٨٦، والتّدريب ٢/ ٣١٦.

(١) ينظر: علوم الحديث ص: ٣٢٤-٣٣٠.

(٢) واستدرك عليه العراقيُّ بِذِكْرِ آخرين غيرهم.

(٣) قال العراقيّ: ((ومن غرائب الاتّفاق في ذلك: محمّد بن جعفر بن محمّد، ثلاثةٌ متعاصرون ماتوا في سنةٍ واحدةٍ، وكلٌّ منهم في عشر المائة؛ وهم: أبو بكر محمّد بن جعفر بن محمّد بن الهيثم الأنباريّ البُنْدَار، والحافظ أبو عمرو محمّد بن جعفر بن محمّد بن مطر النّيسابوريّ، وأبو بكر محمّد بن جعفر بن محمّد بن كنانة البغداديّ ماتوا في سنة ستّين وثلاثمائةٍ)). شرح التّبصرة ٣/ ٢٠٧.

(٤) علوم الحديث ص: ٣٢٧. قال البُلقينيّ -متعقِّبًا-: ((كان ينبغي أن يُفرد هذا بقسمٍ)). المحاسن ص: ٦١٦، وقال العراقيّ: ((هذا مثالٌ لقسمٍ خامسٍ من هذا النّوع لم يفرده ابنُ الصّلاح بالتّقسيم؛ وإنّما أدخله في القسم الثّالث)). شرح التّبصرة ٣/ ٢٠٩.

(٥) مراد ابن الصّلاح بقوله: ((عكس هذا))؛ أي: ما ذكره في قوله: ((ومِمّا يقاربه. . .))، ولذلك قال البُلقينيّ: ((القسم الرّابع ليس عكس القسم الثّالث، لكن إنْ نُظر إلى ما ذُكر فيه مِمّن اتّفق في الكنية واسم الأب كان هذا عكسًا لهم؛ لاتّفاقهم في الاسم وكنية الأب)). المحاسن ص: ٦١٧.

(٦) وزاد العراقيّ راويًا خامسًا.

٥- من اتّفقت أسماؤهم، وأسماء آبائهم، ونسبتهم، كمحمّد بن عبد الله الأنصاريّ، فيه راويان(١).

٦- ما وقع الاتّفاق في الاسم خاصّة، أو الكنية خاصّة، كحمّاد، وأبي حمزة(٢).

٧- المتّفق في النِّسبة خاصّة، كالآمليّ، والحنفيّ.

قال ابن الصّلاح: ((ووراء هذه الأقسام أقسام أُخَر لا حاجة بنا إلى ذكرها))(٣). والّذي يحسن إيراده، وتتأكّد العناية به ما كان مظنّة التّشابه والاشتباه؛ بسبب المعاصرة، واتّحاد الطّبقة، والاشتراك في الشّيوخ والتّلاميذ، والتّوافق في سنة الولادة والوفاة، قال العراقيّ: ((وإنّما يحسن إيرادُ ذلك فيما إذا اشتبه الرّاويان المتّفقان في الاسم؛ لكونهما متعاصرين واشتركا في بعض شيوخهما، أو في الرُّواة عنهما))(٤). وقال السّخاويّ: ((والمهمّ منه من يكون في مظنّة الاشتباه؛ لأجل التّعاصر، أو الاشتراك في بعض الشّيوخ، أو في الرُّواة))(٥)، وقال: ((وبالجملة، فتتبّع المتباعدين في الطّبقة ليس فيه كبير طائل))(٦).

---

(١) وزاد العراقيّ غيرهما.

(٢) قال السّخاويّ: ((يقع في السّند منهم واحدٌ باسمه، أو بكنيته، أو بنسبته خاصّة؛ مهملًا من ذكر أبيه، أو غيره مِمّا يتميّز به عن المشارك له فيما ورد به، فيلتبس ويشكل الأمر فيه، وللخطيب فيه بخصوصه كتاب مفيد سمّاه: "المكمل في بيان المهمل"؛ ولذا كان حقّه أن يُفرد بنوعٍ مستقلٍّ)). الفتح ٤/ ٣٠٤-٣٠٥.

(٣) علوم الحديث ص: ٣٣٠. وأوصلها العراقيُّ، والسّخاويُّ إلى ثمانيةٍ، والسّيوطيُّ إلى عشرةٍ.

(٤) شرح التّبصرة ٣/ ٢٠٠-٢٠١.

(٥) الفتح ٤/ ٢٨٦، وينظر: فتح الباقي ٣/ ٢٠١.

(٦) الفتح ٤/ ٢٩٦.

وتتأكّد أهمّيّة التّمييز[1] إذا كان المتّفقان المشتبهان مختلفين في المرتبة جرحًا وتعديلًا.

---

(١) **للتّمييز بين (المتّفق والمفترق) طرق متعدّدة، بيّنها الأئمّة؛ وهي:**

أ- أن يرد بيانه عند ذكره.

ب- جمع الطّرق، والأسانيد.

ج- معرفة الشّيوخ والتّلاميذ.

د- معرفة الرّاوي الـمُكثر عن المرويّ عنه، والملازم له، والمختصّ به، وبلديّه، وراويته.

ه- تنصيص الأئمّة.

و-كثرة الممارسة، وطول الخبرة.

ز-النّظر في القرائن، والعمل بالظّنّ الغالب.

ح-سنة الولادة، والوفاة، وتحديد الطّبقة.

ط-الرّجوع إلى الكتب المصنَّفة في المتّفق والمفترق خاصّة، والكتب المصنَّفة في التّراجم عامّة.

ومِمّا ورد عن الأئمّة في ذلك: قال ابن الصّلاح: «إنّ ما يوجد من المتّفق المفترق غير مقرونٍ ببيانٍ، فالمراد به قد يُدرك بالنّظر في رواياته، فكثيرًا ما يأتي مُمَيَّزًا في بعضها، وقد يُدرك بالنّظر في حال الرّاوي والمرويّ عنه، وربّما قالوا في ذلك بظنٍّ لا يقوى». علوم الحديث ص: ٣٣١، وقال النّوويّ: «ما وجد من هذا الباب غير مبيَّن، فيُعرف بالرّاوي، أو المرويّ عنه، أو ببيانه في طريقٍ آخر». التّقريب٢/ ٣٢٩، وقال ابن كثير: «هذا باب واسع كبير، كثير الشّعب، يتحرّر بالعمل، والكشف عن الشّيء في أوقاته». اختصار علوم الحديث ص: ١٩٤، وقال الذّهبيّ: «اشترك الحمّادان [أي: ابن زيد، وابن سلمة] في الرّواية عن كثير من المشايخ، ورَوَى عنهما-جميعًا- جماعةٌ من المحدِّثين، فربّما رَوَى الرّجل منهم عن حمّاد، لم ينسبه، فلا يُعرف أيّ الحمّادين هو، إلّا بقرينة، فإنْ عَرِي السّند من القرائن -وذلك قليل- لم نقطع بأنّه ابن زيد، ولا أنّه ابن سلمة، بل نتردّد، أو نقدّره: ابن سلمة، ونقول: هذا الحديث على شرط مسلم؛ إذ =

المطلب الثّاني: المصنّفات فيه(١):

= مسلم قد احتجّ بهما جميعًا». السِّير٧/ ٤٦٤. ثمّ عدّد جماعةً من شيوخهما وتلاميذهما معًا، ثمّ ذكر بعض المختصِّين بالإكثار من الرّواية عن كلٍّ منهما، ثمّ قال: «إذا رَوَى رجلٌ مِمّن لقيهما، فقال: حدّثنا حمّاد، وسكت، نظرت في شيخ حمّاد من هو؟ ، فإن رأيته من شيوخهما على الاشتراك؛ تردّدتَ، وإن رأيته من شيوخ أحدهما على الاختصاص والتّفرّد عرفته بشيوخه المختصّين به. . . ويقع مثل هذا الاشتراك سواء في السّفيانين، فأصحاب سفيان الثّوريّ كبار قدماء، وأصحاب ابن عينية صغارٌ لم يُدركوا الثّوريّ، وذلك أبين، فمتى رأيت القديم قد روى، فقال: حدّثنا سفيان، وأبهم، فهو الثّوريّ؛ وهم: كوكيع، وابن مهديّ، والفريابيّ، وأبي نعيم، فإنْ رَوَى واحدٌ منهم عن ابن عيينة بيَّنه، فأمّا الّذي لم يلحق الثّوريّ، وأدرك ابن عيينة فلا يحتاج أن ينسبه؛ لعدم الإلباس، فعليك بمعرفة طبقات النّاس». السِّير٧/ ٤٦٥-٤٦٦، وقال السّخاويّ: «ويتبيّن المهمل، ويزول الإشكال -عند أهل المعرفة-: بالنّظر في الرِّوايات، فكثيرًا ما يأتي مميَّزًا في بعضها، أو باختصاص الرّاوي بأحدهما؛ إمّا بأن لم يروِ إلّا عنه فقط. . . أو بأن يكون من المكثرين عنه، الملازمين له دون الآخر. . . أو بكونه بلديّ شيخه، أو الرّاوي عنه، إن لم يُعرف بالرِّحلة فإنّ بذلك وبالّذي قبله يغلب على الظّنِّ تَبْيينُ المهمل، ومتى لم يتبيّن ذلك بواحدٍ منها، أو كان مختصًّا بهما معًا فإشكاله شديد، فيُرجع فيه إلى القرائن، والظّنّ الغالب». الفتح٤/ ٣٠٨-٣٠٩، وقال السّيوطيّ-وذكر بعض طرق التّبيّن-: «فإن لم يبيّن، واشتركت الرُّواة فمشكل جدًّا، يرجع فيه إلى غالب الظُّنون، والقرائن، أو يتوقّف». التّدريب٢/ ٣٢٩.

(١) قال العُمريّ: «ظهرت المصنَّفات في هذا الفنّ متأخِّرًا؛ حيث كان أوّل من صنّف فيه أبو بكر محمّد بن عبد الله الجوزقيّ ت/ ٣٨٢هـ في كتابيْه"المتّفق والمفترق"، و"المفترق الكبير"، ثمّ تلا الخطيبُ البغداديّ ت/ ٤٦٣هـ، حيث صنّف في المتّفق والمفترق كتاب"المتّفق والمفترق"، =

١- "المتّفق والمفترق" لأبي بكر محمّد بن عبد الله الجوزقيّ، ت/ ٣٨٨هـ. (م)(١).

٢- "المتّفق الكبير" له (م)(٢).

٣- "المتّفق والمفترق" لأبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ ت/ ٤٦٣هـ(ط)(٣).

٤- "موضح أوهام الجمع والتّفريق" له. (ط)(٤) (٥).

= وكتاب"موضح أوهام الجمع والتّفريق"». بحوث ص: ١٣٧.

(١) ذكره ابن طاهر في الأنساب المتّفقة ص: ٣٣، والسّمعانيّ في الأنساب٢/ ١١٩، والتّحبير١/ ١٤٦، وابن نقطة في التّقييد١/ ٦٣، وياقوت في معجم البلدان٢/ ١٨٤، والصّريفينيّ في المنتخب ص: ٣٣، وابن الصّلاح في طبقات الشّافعيّة١/ ٢٠٤، والذّهبيّ في التّذكرة٣/ ١٠١٤، وتاريخه(٣٨١-٤٠٠هـ ص: ١٧٥)، وغيرهم، وجاء في فهرس مركز الملك فيصل رقم: ٦٧٣٨٨ أنّ منه نسخة خطّيّة في المكتبه المركزيّة، بالرّياض، رقم: ٧٥٣٥/ ف، وذكر الطّحّان والحامديّ أنّهما لم يعثرا عليه.

(٢) في نحو ثلاثمائة جزء، ذكره ابن الصّلاح في طبقات الشّافعيّة ١/ ٢٠٤، والذّهبيّ في تاريخه(٣٨١-٤٠٠ هـ ص: ١٧٥)، والتّذكرة ٣/ ١٠١٤، والبغداديّ في الهديّة ٢/ ٥٦، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ٨٦.

(٣) سيأتي الكلام عليه مفصّلًا ص: ٦١٣-٦١٧.

(٤) سيأتي ذكره ص: ٨٤٤.

(٥) **ومِمَّا أُلِّف في ذلك بعد القرن الخامس**: "الأنساب المتّفقة في الخطّ، المتماثلة في النّقط والضّبط" لأبي الفضل بن طاهر المقدسيّ ت/ ٥٠٧هـ-مطبوع-، وهو خاصّ بالأنساب-تقدّم في كتب الأنساب-. و"تجريد الأسماء والكنى المذكورة في كتاب"المتّفق والمفترق" للخطيب البغداديّ" لأبي القاسم عبد الله بن عليّ بن الفرّاء ت/ ٥٤٧هـ، حقّقه/ شادي آل نعمان، صنعاء، =

ومن مظانّه: كتب الأسماء، والكنى، والألقاب، والأنساب، وكتب المؤتلف والمختلف، والمتشابه، والبلدان، والمهمل، وكتب التّراجم العامّة.

المطلب الثّالث: دراسة كتاب "المتّفق والمفترق" للخطيب البغداديّ

١ - **عنوانه:** "المتّفق والمفترق"

٢- **مؤلِّفه:** الحافظ أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ ت/ ٤٦٣هـ.

٣ - **موضوعه:** معرفة المتّفق خطًّا ولفظًا، والمختلف شخصًا. قال في "مقدّمته": ((فإنِّي ذاكرٌ في كتابي هذا نوعًا من علم الحديث قد يقع الإشكال في مثله على من لم ترتفع في العلم رتبته، ولم تَعْلُ في تدبيره طبقته، وهو: بيان أسماء، وأنساب وردت في الحديث متّفقةً متماثلةً، وإذا اعتُبرت وُجدت مفترقة متباينة، فلم يُؤمن وقوع الإشكال فيها، ولو في بعضها؛ لاشتباهها وتضاهيها، وقد وهم غيرُ واحدٍ من حملة العلم

= ١٤٣٢هـ، وهو اختصار لكتاب الخطيب، وينظر: ص: ٦١٧ ح ٢. و"المشترك وضعًا والمفترق صقعًا" لياقوت بن عبد الله الحمويّ ت/ ٦٢٦هـ، وهو خاصّ بالبلدان، طُبع في ليدن، ١٨٤٦م، ثم في بيروت بالأوفست مرّات. و"المتّفق والمفترق" لأبي عبد الله محمّد بن النّجّار البغداديّ ت/ ٦٤٣هـ-مفقود-. ذكره ياقوتُ في معجم الأدباء ٥/ ٤٤٣، وقال: ((المتّفق والمفترق في نسبة رجال الحديث إلى الآباء والبلدان))، والذّهبيُّ في السِّير ٢٣/ ١٣٣، وتاريخه (٦٤١-٦٥٠هـ ص: ٢١٩)، وقال: ((على منهاج كتاب الخطيب))، وابنُ شاكر في فوات الوفيات ٤/ ٣٧، والصّفديُّ في الوافي٥/ ٨، وابنُ قاضي شهبة في طبقاته ٢/ ١٢٥، وغيرُهم. ولابن حجر تلخيصٌ لكتاب الخطيب، واستكمله واستدرك عليه السّخاويُّ؛ سيأتي ذكرهما عند دراسة كتاب الخطيب ص: ٦١٧ ح ٣. وذكر محقِّق "المتّفق والمفترق" ١/ ٥٧ أنّه لم يقف عليهما.

المعروفين بحسن الحفظ، والفهم في شيء من هذا النّوع الّذي ذكرناه؛ فحدانا ذلك على أن شرحناه، ولخّصناه)).

٤ – قيمته العلميَّة: تتجلّى في أمور:

أ– مكانة مؤلِّفه العلميَّة، وشهرته وتخصّصه في الفنّ.

ب– يُعدُّ فريداً في فنّه.

ج– الكتاب المختصّ الوحيد الّذي وصلنا[1].

د– اشتمل على أحاديث وآثار مسندة كثيرة.

هـ– حوى تراجم كثيرة، ومنها ما لا يوجد في كتب التّراجم المشهورة.

و– ثناء الأئمّة عليه، فقد وصفه ابنُ الصّلاح، وابنُ كثير، وابنُ حجر بأنّه: حفيلٌ[2]، والنّوويُّ، والعراقيُّ، والسّخاويُّ، والكتّانيُّ بأنّه: نفيسٌ[3].

٥ – منهجه فيه، وطريقة ترتيبه: قال المؤلِّف في "مقدّمته": ((وإنِّي لم أذكر في كتابي هذا إلّا ما حفظتُه عمّن يُوثق به من قدماء أسلافنا، وأئمّة حفّاظنا، وعلمائنا، وقد جعلتُ الأسماء مرتّبة على نسق حروف المعجم؛ لأنِّي رأيتُ ذلك أصوب، وأجمل، ومتى أُريد شيءٌ منها كان طلبه أقرب، وأسهل))[4]، وقال في "خاتمته": ((وقد صدفتُ

---

(١) قال محمّد آيدن: ((لم أعثر على كتابٍ أُلِّف في فنّ المتّفق والمفترق غير كتاب الخطيب بعد البحث الجادّ والتّفتيش الطّويل)). مقدّمة المتّفق والمفترق ١/ ٥٦، ولعلّه قصد كتابًا مفردًا.

(٢) علوم الحديث ص: ٣٢٤، واختصار علوم الحديث ص: ١٩٣، والنّزهة ص: ١٦٤.

(٣) التّقريب٢/ ٣١٦، وشرح التّبصرة ٣/ ٢٠٠، وفتح المغيث ٤/ ٢٨٥، والرّسالة المستطرفة ص: ٨٦، وقال العراقيّ: ((وربّما فاته بعض تراجم كان ينبغي له ذكرها)).

(٤) المتّفق والمفترق ١/ ١١٩.

عن تراجم كثيرة يصلح أن تذكر في هذا الكتاب إلّا أنّ لها نظائر تشبهها في صورة الخطّ دون اللّفظ؛ مثل: ترجمة عبدالله بن سَلَمة، وعبدالله بن سَلِمة. . . فأرجأتُها؛ لأذكرها مع نظائرها في كتاب"التّلخيص"-إن شاء الله تعالى-))[١].

ويتلخّص منهجه، وطريقة ترتيبه في الآتي:

أ- بدأ كتابه بمقدّمة، اشتملت على: ذكر سبب تأليفه، وأهمّيّة هذا العلم، وأورد بعض كلام الأئمّة في ذلك، وطريقة ترتيبه له.

ب- بدأ بالأسماء، ثمّ الكنى.

ج- يرتِّب الأسماء على حروف المعجم باعتبار الحرف الأوّل فقط، وأمّا الكنى فهي قليلة؛ ولذا لم يرتِّبها على المعجم.

د- يذكر الاسم، وكم يتسمّى به من الرُّواة، ثمّ يسردهم، ويترجم لهم، وأكثر الأسماء بلغت سبعة عشر، وأقلّها-بطبيعة الحال-اثنان[٢].

هـ- يذكر في التّرجمة: الاسم، والنّسب، والنِّسبة، والكنية، وبعض الشّيوخ، والتّلاميذ ويذكر-أحيانًا-الوفاة، وربّما يذكر الجرح والتّعديل، ويذكر حديثًا، أو أثرًا بإسناده عن كلِّ مترجم.

و- انتقى في مصادره، وتحرّى في مشايخه.

ز- لا يذكر فيه ما كان من قبيل المؤتلف والمختلف، فقد أفرده بكتاب: "تلخيص المتشابه".

---

(١) السّابق ٢/ ٢١٢٣.

(٢) ينظر: مقدّمة محقِّق "المتّفق والمفترق" ١/ ٦١.

ح- بلغ عدد المترجمين فيه؛ مِمّن اتّفقت أسماؤهم، واختلفت أشخاصهم ألفًا وخمسمائة وواحدًا وسبعين رجلًا(١).

٦- **نماذج منه:** قال الخطيب: «باب الألف: أنس بن مالك، خمسة: منهم اثنان من صحابة رسول الله ﷺ؛ أحدهما: أنس بن مالك بن النّضر بن ضمضم بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر بن غنم بن مالك بن النّجّار. . . وأمّ أنس بن مالك: أُمّ سليم بنت ملحان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لمّا قدم رسول الله ﷺ المدينة أهدت له أُمُّ سليم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنسًا رضي الله عنه، فخدمه حياته ﷺ، ثمّ انتقل أنس رضي الله عنه بعده إلى البصرة، فسكنها، ومات بها سنة ثلاث وتسعين، وله بالبصرة عقبٌ، فروى عن أنس رضي الله عنه ابناه: موسى، والنّضر، ومحمّد بن مسلم بن شهاب الزّهريّ. . . وخلق كثير. . . وأحاديثه شهيرة، وروايته كثيرة. والصّحابيّ الآخر: أنس بن مالك الكعبيّ أبو أميّة رضي الله عنه. . . أسند عن رسول الله ﷺ حديثًا واحدًا. . . الثّالث: أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن عثمان بن خويل بن قتيلة بن عمرو بن ذي أصبح. . . الرّابع: شيخٌ حمصيٌّ، ذكره أبو بكر أحمد بن محمّد بن عيسى البغداديّ رَحِمَهُ اللَّهُ في"تاريخ الحمصيّين"، فقال: وأنس بن مالك، حدّث عنه الحارث بن عبيدة، وإبراهيم بن العلاء الزّبيديّ. أخبرني إبراهيم الأزهريّ، حدّثنا محمّد بن المظفّر، حدّثنا بكر بن أحمد الشّعرانيّ، حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسى بذلك، ولا أعلم عمّن حدّث أنس بن مالك هذا، وما رأيت له ذكرًا في كتب أهل العلم سوى ما أوردته. . . الخامس: أنس بن مالك بن أبي القاسم أبو القاسم الكوفيّ، حدّث عن عبد الرّحمن بن الأسود، وحمّاد بن أبي سليمان. . . وغيرهم، وروى عنه خلاد بن يحيى، وأبو داود الطّيالسيّ،

(١) ينظر: السّابق١/ ٨١.

وجبارة بن المغلس الحمّانيّ، وعبد الجبار بن محمّد العطارديّ، وأحاديثه قليلة))[١].

٧- **عناية العلماء به:** لخّصه أبو القاسم بن الفرّاء ت/ ٥٤٧هـ[٢]، وابنُ حجر[٣].

٨-**طبعته:** طبع بتحقيق/ محمّد صادق آيدن، دار القادريّ، دمشق، ١٤١٧هـ. (دكتوراه).

---

(١) المتّفق والمفترق ١/ ١٢٠-١٤٩. مختصرًا.

(٢) طبع باسم: "تجريد الأسماء والكنى المذكورة في كتاب"المتّفق والمفترق" للخطيب البغداديّ"- تقدّم ص: ٦١٢ ح ٥-، وفيه خرم من أوّله، كمّله محقّقُه على منهج مؤلِّفه، وأفاد بأنّه نقل زيادات كثيرة عن الخطيب ليست في"المتّفق والمفترق"-المطبوع-، وقوّى احتمال أنّها من نسخةٍ متأخّرة منه، وأشار إلى كثرة الأخطاء في طبعته، وأنّه صحّح ما يقارب مائتي خطأ.

(٣) قال ابن حجر: ((وقد لخَّصتُه وزدتُ عليه شيئًا كثيرًا)). النّزهة ص: ١٦٤، وقال السّخاويّ: ((مع ترتيبه والزّيادة عليه، ما كمل)). الجواهر٢/ ٦٨٠، ، وقال: ((شرع شيخنا في تلخيصه، فكتب منه حسبما وقفت عليه يسيرًا، مع قوله في "شرح النّخبة": إنّه لخّصه، وزاد عليه أشياء كثيرة، وقد شرعتُ في تكملته، مع استدراك أشياء فاتته)). الفتح ٤/ ٢٨٥. وذكر تكميله في الضّوء ٨/ ١٦ضمن تصانيفه، وقال: ((تكملة تلخيص شيخنا للمتّفق والمفترق)).

المبحث السّادس: كتب المشتبه

وفيه مطالب:

المطلب الأوّل: تعريف المشتبه.

المطلب الثّاني: المصنّفات فيه.

المطلب الثّالث: دراسة كتاب "تبصير المنتبه" لابن حجر.

المطلب الأوّل: تعريف المشتبه (المتشابه):

١- **لغة**: من شبه، قال ابن فارس: ((شبه): الشّين والباء والهاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تشابُه الشّيء وتشاكله لونًا، ووصفًا. يقال شِبْه وشَبَه وشَبيه والـمُشَبِّهَات من الأمور: المشكلات. واشتبه الأمران، إذا أشكلا))[(١)].

٢- **اصطلاحًا**: ما اتّفقت فيه الأسماء واختلفت الآباء؛ كمحمّد بن عَقيل، ومحمّد بن عُقيل، أو العكس؛ كسريج بن النّعمان، وشريح بن النّعمان، أو وقع الاشتباه بالتّقديم، والتّأخير؛ كالأسود بن يزيد، ويزيد بن الأسود، وهو المتشابه المقلوب[(٢)].

---

(١) مقاييس اللّغة ٣/ ٢٤٣.

(٢) قال ابن حجر: ((إن اتّفقت الأسماء خَطًّا ونُطْقًا، واختلف الآباء نُطْقًا، مع ائتلافهما خَطًّا؛ كمحمّد بن عَقيل-بفتح العين-، ومحمّد بن عُقَيْل -بضمّها-، أو بالعكس؛ كأن تختلف الأسماء نُطْقًا، وتَأْتَلِف خَطًّا، وتتّفق الآباء خَطًّا ونُطْقًا؛ كشُرَيْح بن النّعمان، وسُرَيْج بن النّعمان؛ الأوّل بالشّين المعجمة، والحاء المهملة، والثّاني بالسّين المهملة، والجيم؛ فهو النّوع الّذي يقال له: المتشابه، وكذا إنْ وَقَعَ ذلك الاتّفاق في الاسم، واسم الأب، والاختلافُ في النِّسبة، ويتركّب منه، ومِمَّا قبله أنواع؛ منها: أن يَحْصل الاتّفاق، أو الاشتباه في الاسم، واسم الأب – =

وحقيقة المشتبه مركّبٌ من: (المؤتلف والمختلف)، و(المتّفق والمفترق)؛ كما أفاده ابنُ الصّلاح(١)، والعراقيُّ(٢)، وغيرُهما، ويقع في الأسماء، والكنى، والألقاب، والأنساب، والنِّسب، ويكون -أيضًا- بالتّقديم، والتّأخير؛ وهو ما يُسمّى بالمشتبه المقلوب، وقد فصل بينهما ابنُ الصّلاح، فجعل لكلٍّ منهما نوعًا مستقلًّا(٣).

المطلب الثّاني: المصنّفات فيه:

١- "مشتبه النِّسبة" لأبي الوليد عبد الله بن محمّد الأزديّ ابن الفرضيّ ت/ ٤٠٣هـ (م)(٤).

= مثلًا- إلّا في حرفٍ، أو حرفين، فأكثرَ مِن أحدهما، أو منهما، وهو على قسمين: إمّا بأن يكون الاختلاف بالتّغيير، مع أنّ عددَ الحروف ثابتةٌ في الجهتين، أو يكون الاختلاف بالتّغيير مع نقصان بعض الأسماء عن بعض، فمن أمثلة الأوّل: محمّد بن سِنان-بكسر المهملة، ونونين بينهما أَلِفٌ-، ومحمّد بن سَيَّار-بفتح المهملة، وتشديد الياء التّحتانيّة، وبعد الألف راء-، ومن أمثلة الثّاني: عبد الله بن زيد، وعبد الله بن يزيد، بزيادة ياء في أوّل اسم الأب، والزّاي مكسورة، أو يحصل الاتّفاقُ في الخطِّ والنُّطق، لكن يحصل الاختلاف أو الاشتباه بالتّقديم والتّأخير؛ إمّا في الاسمين جملةً، أو نحو ذلك، كأن يقع التّقديم، والتّأخير في الاسم الواحد في بعض حروفه بالنّسبة إلى ما يشتبه به، مثال الأوّل: الأسود بن يزيد، ويزيد بن الأسود، ومثال الثّاني: أيّوب بن سَيّار، وأيّوب بن يَسار». النّزهة ص: ١٦٦-١٦٨ مختصرًا، وينظر: فتح المغيث ٤/ ٣٢١ قال السّخاويّ: «في أقسام أُخر يطول الأمر فيها».

(١) علوم الحديث ص: ٣٣١.

(٢) شرح التّبصرة ٣/ ٢١٨.

(٣) ينظر: علوم الحديث ص: ٣٣١-٣٣٤، و٣٣٤-٣٣٥. قال العراقيّ-عن المشتبه المقلوب-: «هذا النّوع مِمَّا يقع فيه الاشتباه في الذّهن، لا في صورة الخطِّ». شرح التّبصرة ٣/ ٢٢٢.

(٤) ذكره ابن بشكوال في الصّلة ١/ ٢٢٣، وقال: «جمع في المؤتلف والمختلف كتابًا حسنًا، وفي =

٢- "مشتبه النِّسبة" لعبد الغنيّ بن سعيد الأزديّ المصريّ ت/ ٤٠٩هـ(ط)[١].

٣- "المعجم في مشتبه أسامي المحدِّثين" لأبي الفضل عبيد الله بن عبد الله الهرويّ، كان حيًّا/ ٤٣٨هـ. (ط)[٢].

٤- "الزّيادات الموجودة من كتاب"المعجم في مشتبه أسامي المحدِّثين" له. (ط)[٣].

٥- "تلخيص المتشابه في الرّسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التّصحيف والوهم" لأبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ، ت/ ٤٦٣هـ(ط)[٤].

= مشتبه النّسبة كذلك))، وابن خلّكان في الوفيات٣/ ١٠٥، والذّهبيّ في التّذكرة٣/ ١٠٧٧، والسِّير١٧/ ١٧٨، وتاريخه(٤٠١-٤٢٠هـ ص: ٨٣). وغيرهم.

(١) طبع بعناية/ محمّد الجعفريّ، في الهند، ١٣٢٧هـ، مع: "المؤتلف والمختلف" له، ثمّ صُوّر في مكتبة الدّار، بالمدينة المنوّرة.

(٢) حقّقه نظر الفاريابيّ، الرّشد، بالرّياض، ١٤١١هـ، ومحمّد الزّهيريّ، الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٧هـ.

(٣) حقّقه محمّد الزّهيريّ، الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٧هـ.

(٤) حقّقته سكينة الشّهابيّ، دار طلاس، دمشق، ١٤٠٥هـ، ومحمّد حسن، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٤هـ. قال ابن الصّلاح، والعراقيّ، والسّيوطيّ: ((من أحسن كتبه)). علوم الحديث ص: ٣٣١، وشرح التّبصرة ٣/ ٢١٨، والتّدريب٢/ ٣٢٩. وذيّل عليه بـ: "تالي تلخيص المتشابه"- سيأتي بعده-قال المناويّ: ((صنّف في المتشابه الخطيبُ كتابًا جليلًا سمّاه: "تلخيص المتشابه"وهو من أحسن كتبه، ثمّ ذيّل عليه هو-أيضًا- بما فاته؛ وهو كتاب كثير الفوائد، عظيم العائدة)). اليواقيت٢/ ٣٣٧. وعمل عليه أبو الحسن عليّ بن عثمان التّركمانيّ ت/ ٧٥٠هـ مختصرًا. ذكر بروكلمان له مخطوطةً في ليدن رقم: ١٤٣. تاريخ الأدب ٦/ ٦٠، واختصره السّيوطيّ في كتابه: "تحفة النّابه بـ"تلخيص المتشابه"". ينظر: حسن المحاضرة١/ ٣٤٠.

٦- "تالي تلخيص المتشابه" له. (ط)[1].

٧- "رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب" له. (م)[2].

٨- "غنية الملتمس في إيضاح الملتبس" له (ط)[3][4].

---

(١) حقّقه مشهور بن حسن، وأحمد الشّقيرات، دار الصّميعيّ، الرّياض، ١٤١٧هـ، وهو ذيلٌ على كتابه السّابق.

(٢) ذكره الخطيب، وأحال عليه في تلخيص المتشابه١/ ٤٨٧، والأسماء المبهمة ص: ٩، والموضح١/ ٧٤، وذكرته كتبُ المصطلح، وبعضُ مصادر ترجمة الخطيب، قال ابن الصّلاح- وذكر اسمه-: «هذا الاسم ربّما أوهم اختصاصه بما وقع فيه مثل الغلط المذكور في هذا المثال الثّاني[يعني قلب: «مسلم بن الوليد»بـ «الوليد بن مسلم»]، وليس ذلك شرطًا فيه، وأكثره ليس كذلك». علوم الحديث ص: ٣٣٥، وقال السّخاويّ: «في مجلّدٍ ضخمٍ». الفتح٤/ ٣٢٥.

(٣) حقّقه يحيى الشّهريّ، الرّشد، بالرّياض، ١٤٢٢هـ. وسمّاه الذّهبيّ: "غنية المقتبس في تمييز الملتبس". التّذكرة ٣/ ١١٤٠.

(٤) **ومن الكتب المطبوعة في المشتبه بعد القرن الخامس:**

"الأنساب المتّفقة في الخطّ، المتماثلة في النّقط والضّبط" لابن القيسرانيّ، ت/ ٥٠٧هـ- مطبوع-، خاصّ بالأنساب-تقدّم في كتب الأنساب-. و"الفيصل في مشتبه النّسبة" لأبي بكر محمّد بن موسى الحازميّ ت/ ٥٨٤هـ، حقّقه/ سعود المطيريّ، الرّشد، بالرّياض، ١٤٢٨هـ. و"المشتبه في الرّجال: أسمائهم وأنسابهم" لمحمّد بن أحمد الذّهبيّ ت/ ٧٤٨هـ، حقّقه/ يونع، في ليدن، ١٨٦٣م، وعليّ البجاويّ، مكتبة البابيّ، ١٩٦٢م، وعمل عليه ابنُ حجر: "تبصير المنتبه"-سيأتي-، وابنُ ناصر الدّين: "توضيح المشتبه"، و"الإعلام. . . "-سيأتيان-، ولمحمّد بن رافع السّلاميّ ت/ ٧٧٤هـ ذيلٌ عليه، حقّقه صلاح الدّين المنجد، الكتاب الجديد، بيروت. و"تحف ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنّسب" لمحمود بن أحمد المعروف =

ومن مظانّه: كتب الأسماء، والكنى، والأنساب، والألقاب، والبلدان، والمؤتلف والمختلف، وكتب التّراجم العامّة.

المطلب الثّالث: دراسة كتاب: "تبصير المنتبه" لابن حجر

١ – **عنوانه**: "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه".

٢ –**مؤلِّفه**: الحافظ أبو الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر (٧٧٣–٨٥٢هـ).

٣ – **موضوعه**: تحرير كتاب "المشتبه" للذّهبيّ.

٤ – **قيمته العلميَّة**: تتجلّى في أمور:

أ – مكانة مؤلِّفه العلميَّة، وشهرته وتخصّصه في الفنّ.

ب – من أصول الكتب المؤلَّفة في نوعه.

ج – استفادته مِمّن سبقه، مع زيادات كثيرة، وتحريرات دقيقة.

= بابن خطيب الدّهشة، ت/ ٨٣٤هـ، نشره تراغوت، في ليدن، ١٩٠٥هـ، وهو في ضبط ما وقع في"الموطّأ"و"الصّحيحين"من الأسماء والأنساب. و"توضيح المشتبه" لمحمّد بن أبي بكر عبد الله بن ناصر الدّين الدّمشقيّ ت/ ٨٤٢هـ، حقّقه محمّد العرقوسيّ، الرّسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ، ومحمّد حسن، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٤هـ. قال السّخاويّ: «مصنَّفٌ حافلٌ مبسوطٌ». الفتح ٤/ ٢٢٦. و"الإعلام بما وقع في "مشتبه الذّهبيّ" من الأوهام" له، حقّقه عبد ربّ النَّبيّ، العلوم والحكم، المدينة، ١٤٠٧هـ. (ماجستير). و"تبصير المنتبه بتحرير المشتبه" لأحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ت/ ٨٥٢هـ–سيأتي الكلام عنه مفصّلًا أعلاه–. قال ابن كثير: «وقد اعتنى شيخنا الحافظ المزّيّ في"تهذيبه"ببيان ذلك، وميَّز المتقدِّم والمتأخِّر من هؤلاء بيانًا حسنًا، وقد زدتُ عليه أشياء حسنةً في كتابي"التّكميل". ولله الحمد». اختصار علوم الحديث ص: ١٩٦.

د- ثناء العلماء عليه، قال السّخاويُّ: ((أتى بزيادات كثيرة عجيبة، جاء كتابًا لا مزيد عليه في الحسن، مع قلّة صغر حجمه))[١]، وقال: ((زاد ما يُتعجّب من كثرته، مع شدّة تحريره، واختصاره، فإنّه في مجلّدٍ واحدٍ))[٢]، وقال السّيوطيُّ، والمناويُّ: ((أجلُّ كتب هذا النّوع وأتمّها))[٣]، زاد الأخيرُ: ((وأَعمَّها نفعًا، وأحسنها وضعًا))[٤]، وقال المعلِّميُّ: ((فيه أشياء ليست في"الإكمال"))[٥]، وقال أحمد شاكر: ((أَوْفى كتابٍ في هذا الباب))[٦].

٥- منهجه، وطريقة ترتيبه: فصَّل ذلك في"مقدّمته"، فقال: ((فإنَّني لمّا علّقت كتاب "المشتبه"؛ الّذي لخّصه الحافظ الشّهير أبو عبد الله الذّهبيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجدتُ فيه إعوازًا من ثلاثة أوجه: أحدها-وهو أهمّها-: تحقيق ضبطه؛ لأنّه أحال في ذلك على ضبط القلم فما شفى من أَلَمٍ. ثانيها: إجحافه في الاختصار؛ بحيث أنّه يَعمد إلى الاسمين المشتبهين إذا كثُرا، فيقول في كلٍّ منهما: فلان، وفلان، وفلان، وغيرهم، وهذا لا يُروي الغُلّة، ولا يشفي العِلّة، بل يبقى اللّبس على المستفيد كما هو، وكان ينبغي أن يستوعب أقلّهما. وثالثها -وفيه ما لا يَرِدُ عليه إلّا أنّ ذلك من تتمّة الفائدة-: ما فاته

(١) الغاية ص: ٢٥٩.

(٢) الفتح ٤/ ٢٢٦.

(٣) التّدريب ٢/ ٢٩٨.

(٤) اليواقيت ٢/ ٥٩٥.

(٥) علم الرّجال ص: ٧٩.

(٦) الباعث الحثيث ص: ١٩٣.

من التّراجم المستقلّة الّتي لم يتضمّنها كتابه، مع كونها في أصل ابن ماكولا، وذيل ابن نقطة اللّذَيْن لخّصهما، وزاد من ذيل أبي العلاء الفرضيّ، وغيره ما استدرك عليهما. فاستخرتُ الله تعالى في اختصار ما أسهب فيه، وبسط ما أجحف في اختصاره؛ بحيث يكون ما أَقتصرُ عليه من ذلك أزيد من حجمه قليلًا، فأعان الله على ذلك، وله الحمد. فكلّ اسمٍ كان شهيرًا بدأت به، ولا أحتاج إلى ضبطه، بل أضبط ما يشتبه به بالحروف، وكلّ حرفٍ لم أتعرّض له فهو نظير الّذي قبله؛ إهمالًا، وإعجامًا، وحركةً، وسكونًا. وعبّرتُ عن الباء بالموحّدة، وعن التّاء بالمثنّاة، وعن الثّاء بالمثلّثة، وأمّا الياء آخر الحروف فبالياء بلا وصفٍ غالبًا، وقد مزتُ ما زدتُه عليه بقولي-في أوّله-: ((قلت))، وفي آخره: ((انتهى)) إلّا الضّبط فإنّه مدمج، وأعتمد على نسخة المصنِّف الّتي بخطّه، وعلى الأصول الّتي نقل هو منها، وعلى غيرها مِمّا غلب ظنِّي أنّه لم يراجعه حالة تصنيفه؛ كـ"الأنساب" للرّشاطيّ، ولابن السّمعانيّ، وكالذّيل الّذي ذيّل به الحافظ منصور بن سُليم الأسكندرانيّ على ذيل ابن نقطة، وكالذّيل الّذي ذيّل به العلّامة علاء الدّين مغلطاي أجزاء؛ وهو ذيلٌ كبيرٌ، لكنّه كثير الأوهام، والتّنكّرات والإعادة والإيراد لِمَا لا تمسّ الحاجة إليه-غالبًا-. فتحرّيت فيه الصّواب بجهدي، مع اعترافي بفضل المتقدِّم، ولم أُغيِّر ترتيبه إلّا نادرًا، ولكنِّي أسرد في كلِّ حرفٍ الأسماء وغيرها على الولاء، ثمّ أسرد الأنساب منفردة متوالية-أيضًا-، وسمّيتُه: "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه")). وقال-في "خاتمته"-: ((ولا يستوحش الواقف عليه من استيعابي لكثير من أسماء الشّعراء، والفرسان في الجاهليّة، وما أشبه ذلك؛ مِمّن ليست لهم رواية، فإنّ غالب من ذكرت يأتي ذكره في كتب المغازي، والسّير، والمبتدأ، والأنساب، والتّواريخ، والأخبار، ولا يستغني طالب الحديث عن ضبط ما يَرِدُ في ذلك من الأسماء،

ولو لم يكن لهم رواية. والله تعالى الموفِّق)). وقال-بعد ذكره جملةً من الكتب الّتي رجع إليها-: ((وقد منَّ الله تعالى باستيعاب غالب ما فيها من الأسماء، ولم أحذف إلّا ما لا يشتبه على من له تمييز))، وقال: ((وجَمَع الذّهبيُّ في ذلك كتابًا مختصرًا جدًّا، اعتمد فيه على الضّبط بالقلم؛ فكَثُر فيه الغلط والتّصحيف المُبَاين لموضوع الكتاب، وقد يسَّر الله تعالى بتوضيحه في كتاب سمّيتُه: "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه"، وهو مجلّدٌ واحدٌ، فضبطتُه بالحروف على الطّريقة المرضيّة، وزدتُ عليه شيئًا كثيرًا مِمّا أهمله، أو لم يقف عليه، ولله الحمد على ذلك))(١).

ويتلخّص منهجه، وطريقة ترتيبه في العناصر الآتية:

أ- بَدَأَه بمقدّمةٍ بيَّن فيها الباعث له على تأليفه، ومؤاخذاته على كتاب "المشتبه" للذّهبيّ، وموضوعه، ومنهجه فيه، وبعض مصادره، وترتيبه.

ب- حرّر فيه كتاب: "المشتبه" للذّهبيّ؛ بتحقيق ضبطه، واختصار ما أسهب فيه، وبسط ما أجحف في اختصاره، مع استدراكات، وزيادات كثيرة عليه؛ مِمّا أهمله، أو لم يقف عليه.

ج- مشى في ترتيبه على حروف المعجم؛ كأصله، ولم يُغيِّره إلّا نادرًا، وسرد في كلِّ حرفٍ الأسماء، والأجداد، والكنى، ثمّ ختم كلَّ حرفٍ بمشتبه النّسبة فيه، ويبدأ بذكر الاسم الشّهير ترجمةً، ولا يضبطه، بل يضبط ما يشتبه به، ثمّ يذكر تحته ما تصرّف منه من الأسماء.

د- لا يضبط كلّ كلمة، بل يضبط المشكل فقط، ويضبطه بالحروف.

هـ-كلّ حرفٍ لم يتعرّض لضبطه، فهو نظير الّذي قبله؛ إهمالًا، وإعجامًا،

---

(١) النّزهة ص: ١٦٥.

وحركةً، وسكونًا.

و- مراده بالموحّدة: الباء، والمثنّاة: التّاء، والمثلثة: الثّاء.

ز- ميّز زياداته بقوله في أوّلها: ((قلت))، وفي آخرها: ((انتهى))إلّا الضّبط فإنّه مدمج في الأصل.

ح- اعتمد على نسخة الذّهبيّ الّتي بخطّه، وعلى الأصول الّتي نقل منها، وعلى غيرها مِمّا غلب على ظنّه أنّه لم يراجعها.

ط- تحرّى فيه الصّواب جهده.

ي- ذكر مَن له رواية، ومَن ليست له رواية؛ كالشّعراء، والفرسان وغيرهم، ولو كانوا من أهل الجاهليّة، وما أشبه ذلك، وبيّن السّبب في ذكرهم؛ وهو ورودهم في كتب المغازي، والسّير، والمبتدأ، والأنساب، والتّواريخ، والأخبار، فلا يستغني طالب الحديث عن ضبطها.

ك- استوعب غالب ما في الكتب الّتي سبقته، ولم يحذف إلّا ما لا يشتبه.

ل- ذكر في "خاتمته" فصلًا في الكتب الّتي طالعها حال تصنيفه، وأشار في "المقدّمة" إلى بعض مصادره.

٦ – **نماذج منه**: قال ابن حجر: ((حرف الألف: أحمد: الجادّة. قلتُ: والمشهور أنّ أَوّلَ من سُمِّي به -بعد نبي الله ﷺ- والدُ الخليل بن أحمد، لكن زعم الواقديّ أنّه كان لجعفر بن أبي طالب ابنٌ اسمه أحمد؛ أفاد ذلك أبو بكر بن فتْحون في ذيله على"الاستيعاب"، وحكى أنّ اسم أبي حفص: أحمد، وفي والد أبي السّفر أنّ اسمه: أحمد. قال التّرمذيّ: أبو السّفر؛ هو: سعيد بن يَحْمِد. ويقال: ابن أحمد. انتهى. وبالجيم: أَجْمد بن عُجْيان، شهد فتح مصر، وأبوه بوزن عثمان، وقيل: وزن عُلَيّان. وأَحْمر: بالرّاء المهملة، غير ملتبِس. أَبَان: بَيّن، وبضمٍّ، ومثلثة: أُثَان بن نُعيم، أَدرك

عليًّا، وبياء مشدّدة، وفتح أوّله: أيّان: أبو بكر أحمد بن محمّد بن أبي القاسم أَيّان الدّشْتيّ، حدَّث عن أبي القاسم بن رواحة. قلت: وأيّان-أيضًا- في نسب خاله محمود الدّشتيّ الّذي سمع أبو بكر بإفادته. أبّا: بفتح الهمزة وتشديد الموحّدة، وقيل: بتخفيفها مقصور: هو ابن جعفر النَّجِيْرَميّ-أحد الضّعفاء-، وأبّا؛ الّذي ينسَبُ إليه نهر أَبّا، وسالم بن عبد الله بن أَبّا، أندلسيّ، روى عن ابن مُزَين، وبالمدّ: أبّاءُ بن أبيّ بن نَضْلة بن جابر، كان شريفًا في زمانه. وأُبَيّ بن أَبَّاء بن أُبَيّ له خبر مع الحجّاج؛ ذكره أبو العيناء، ولعلّه ولَدُ الّذي قبله. وبياء أخيرة بلا مدٍّ: أَيَّا: عليّ بن محمّد بن الحسين بن عبدوس بن إسماعيل بن أيّا بن سَيْبُخت، شيخ ليحيى الحضرميّ؛ ذكره في مؤلّفه في هذا الفنّ)).

٧ - **طبعاته**: طبع عدّة طبعات؛ منها:

أ- طبعة الدّار المصريّة، القاهرة، تحقيق عليّ البجاويّ، ١٣٨٣-١٣٨٦هـ.

ب-طبعة الدّار العلميّة، دلهي، الهند، ١٤٠٦هـ.

ج- طبعة المكتبة العلميّة، بيروت، ١٣٨٣ هـ.

ولقاسم بن قطلوبغا الحنفيّ حاشيةٌ عليه(١).

---

(١) ذكره السّخاويّ في الضّوء ٦/ ١٨٧.

الفصل السّادس: كتب الوفيات، وكتب معاجم الشّيوخ

وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: كتب الوفيات

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: المراد بها.

المطلب الثّاني: أهمّيّتها، وفوائد معرفتها.

المطلب الثّالث: المصنّفات فيها.

المبحث الثّاني: كتب معاجم الشّيوخ

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: المراد بها.

المطلب الثّاني: أهمّيّتها وفوائد معرفتها.

المطلب الثّالث: أهمّ المصنّفات فيها.

المبحث الأول : كتب الوفيات

المطلب الأوّل: المراد بها:

الكتب الّتي تُعنى بذكر سِنِيّ الوفيات، وشهورها، وأيّامها، وأماكنها(١).

المطلب الثّاني: أهمّيّتها، وفوائد معرفتها:

لهذه الكتب أهمّيّة كبيرة، وقيمة علميّة عظيمة؛ نجلّيها في الأمور الآتية:

١- عناية الأئمّة بالوفيات، واتّخذت وجوهًا متنوّعة، فكانت محلّ بحثهم، وسؤالهم، ومجال اختبارهم للرّواة(٢)، وقاموا بحصرها وضبطها، ووضع المصنَّفات

---

(١) قال مصطفى جواد: «ومن فنون التّاريخ-أعني: فنّ التّراجم-: الوفيات؛ وهي تواريخ تَذكر الأعيانَ من المحدِّثين، وغيرهم على حسب سِنيّ وفياتهم، وشهورها، وأيّامها-أحيانًا-. . . وهذا هو أصل فنّ الوفيات؛ كما أَرَى، فإن شذّ به أحدُهم عن سبيله؛ كابن خلِّكان في "وفيات الأعيان" فذلك ضربٌ من الاجتهاد المخالِف للأصل؛ ذلك لأنّ الاسم يدلّ على مسمّاه، فالوفيات معناه: ذكر من تُوفِّي على حسب التّاريخ المسلسل، لا على حسب الأسماء، ولا الكنى، ولا الأنساب، ولا الألقاب». تقديمه للتّكملة لوفيات النّقلة١/ ١٢-١٣، وقال العُمريّ: «كتب الوفيات: وهي تُركّز على ذكر تواريخ وفيات الرُّواة». موارد الخطيب ص: ٤٠٣. وقال بشّار عوّاد: «كتب الوفيات: ضرب من علم التّراجم، يُعنى بضبط الوفيات بالدّرجة الأُوْلى». المنذري وكتابه التّكملة ص: ٢٠٠، وعقد فيه فصلًا بعنوان: "كتب الوفيات". ص: ١٩٩- ٢٢٥، وله بحثٌ بعنوان: "كتب الوفيات وأهمّيّتها في دراسة التّاريخ الإسلاميّ". نشره في مجلّة كلّيّة الدّراسات الإسلاميّة، العدد الثّاني، ١٩٦٨م.

(٢) وأمثلته كثيرة؛ كما قاله السّخاويّ في الفتح٤/ ٣٦٥. ومن ذلك: قال الحسن بن الرّبيع: «قدمت =

المفردة، الكثيرة فيها، كما ضُمّنت كتب التّراجم العامّة، والخاصّة.

٢- اتّخذت بعض كتب التّراجم سِنيّ الوفيات أساسًا في ذكرهم، وترتيبهم فيها.

٣- أفرد أئمّةُ الحديث الوفيات بنوعٍ خاصٍّ في كتب المصطلح.

٤- كلام الأئمّة في بيان أهمّيّتها، ومن ذلك: قال أبو عبد الله الحميديّ: «ثلاثة

= بغداد فلمّا خرجت شيَّعني أصحابُ الحديث، فلمّا برزت إلى خارج، قال لي أصحاب الحديث: توقّف فإنّ أحمد بن حنبل يجيء، فتوقّفت، فجاء أحمد بن حنبل، فقعد فأخرج ألواحه، فقال: يا أبا عليّ، أَمْلِ عليّ وفاة عبد الله بن المبارك في أيّ سنة مات؟ فقلت: سنة إحدى وثمانين، فقيل له: ما تريد بهذا؟ فقال: أريد الكذَّابين». الجامع٢/ ١٩٩، وتاريخ بغداد ٧/ ٣٠٨، وتاريخ دمشق ١/ ٥٥، وقال أبو عبد الله الحاكم: «لمّا قدم علينا أبو جعفر محمّد بن حاتم الكشّيّ، وحدّث عن عبد بن حميد، سألته عن مولده؟ فذكر أنّه وُلِدَ سنة ستّين ومائتين، فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشّيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة». المدخل إلى كتاب الإكليل ص: ٦١، وقال محمّد بن أبي السّريّ: «قدم أبو حذيفة البخاريّ مكّة، وجعل يَروي عن ابن جريج، وابن طاوُس، فقيل لسفيان: إنّ رجلًا من أهل خراسان، قدم يَروي عن ابن طاوُس، فقال: سَلُوه في أيّ سنة سَمِعَ؟ قال: فسألوه؛ فأخبر أنّه سمع في سنة كذا، فقال سفيان: سبحان الله! مات عبد الله بن طاوُس قبل مولده بسنتين». الجامع للخطيب٢/ ١٩٩، وقال أبو زكريّا: «كان عندنا شيخٌ بالكرخ في خان أصحاب الخليج، شيخ به من السّمت والهدوء والسّكون والعسر شيءٌ الله به عليم، كنّا نختلف اليه، فيأبى أن يُحدِّثنا، فقلت له يومًا: رحمك الله، وما عليك أنْ تُحدِّث تُؤجر، ولا ينقصك شيء؟! فنظرنا بعد، فإذا هو يُحدِّث عن شيوخٍ شاميِّين قد ماتوا قبل أن يولد؛ فتركنا حديثه». السّابق، وقال المعلّى بن عرفان: «حدّثنا أبو وائل قال: خرج علينا ابن مسعود ﷺ بصفّين، فقال أبو نعيم: أتراه بعث بعد الموت؟! ». مقدّمة "صحيح مسلم" ١/ ٢٦.

أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التّهمّم بها: العلل... والمؤتلف والمختلف... وفيات الشّيوخ))[١]، وقال ابن عبد البرّ: ((معرفة السِّير، وأيّام الإسلام، وتواريخ أعمال الأنبياء، والعلماء، والوقوف على وفاتهم من علم خاصّة أهل العلم، وأنّه مِمّا لا ينبغي لمن وسم نفسه بالعلم جهل ذلك، وأنّه مِمّا يلزمه من العلم العناية به))[٢]، وقال ابن منقذ: ((ومِمّا حافظ عليه أهلُ الحديث كثيرًا تاريخ وفيات الصّحابة، والمحدِّثين))[٣]، وقال ابن حجر: ((ومِن المهمّ، معرفة مواليدهم، ووفياتهم))[٤]، وقال السّخاويّ: ((كان لخيار الملوك والأمراء بأهله أتمُّ اعتناء، حتّى إنّ الأمير سَنْجَر الدّواداريّ سأل الدّمياطيّ-وناهيك بجلالته-عن سنة وفاة البخاريّ، فلم يتّفق له المبادرة لاستحضارها، ثمّ دخل عليه ابن سيّد النّاس، فسأله عنها، فبادر لذكرها؛ فحظي عنده بذلك جدًّا، وزاد في إكرامه، وتقريبه))[٥]، وقال ابن العماد: ((فإنّ حفظَ التّاريخ أمرٌ مهمٌّ، ونفعه من الدّين بالضّرورة عُلم، لا سيما وفيات المحدِّثين والمتحمِّلين لأحاديث سيِّد المرسلين، فإنّ معرفة السّند لا تتمّ إلّا بمعرفة الرُّواة، وأجلّ ما فيها تحفّظ السّيرة، والوفاة))[٦].

---

(١) تقدّم ص: ٦٠٠.

(٢) الاستذكار ٨/ ٢٨٧، وينظر: فهرس الفهارس ١/ ٨٣.

(٣) الوفيات لابن قنفذ ص: ٢١.

(٤) النّزهة ص: ١٧٠.

(٥) الفتح ٤/ ٣٦٩-٣٧٠.

(٦) الشّذرات ١/ ٨.

٥- لهذه الكتب فوائد كثيرة، وثمار عظيمة، منها:

أ- تمييز المؤتلف والمختلف، والمتّفق والمفترق، والمشتبه من الرُّواة: في أسمائهم، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، ونسبهم.

ب- معرفة أعصار الرُّواة، وتحديد طبقاتهم، والتّعرّف على الأقران، وتمييز المتقدِّم منهم من المتأخِّر.

ج- التّحقّق من ثبوت الإدراك والمعاصرة، أو اللّقيا، أو السّماع، أو نفي ذلك.

د- نقد الأسانيد، ومعرفة ما فيها من انقطاعٍ ظاهرٍ أو خفيٍّ، أو اتّصالٍ.

هـ- نقد المتون.

و- تبيُّن صدق الصّادقين، وكذب الكذّابين، وكشف وهم الواهمين.

ز-اختبار الرُّواة، وامتحانهم في ضبطهم، والتّحقّق من صحّة دعوى المدّعي، أو عدمها.

ح- كشف التّدليس، والمدلِّسين.

ط- معرفة من رَوَى عن المختلط قبل اختلاطه، أو بعده.

ي- معرفة النّاسخ من المنسوخ.

ك-سهولة الوقوف على موضع التّرجمة في الكتب المرتّبة على الوفيات، أو الطّبقات.

ل- تحديد سنة المولد لمن جُهلت ولادته، وعُرف مقدار عمره.

ومِمّا ورد عن الأئمّة في ذلك: قال سفيان الثوريِّ: ((لمّا استعمل الرُّواةُ الكذبَ، استعملنا لهم التّاريخ))[(١)]، وقال حفص بن غياث: ((إذا اتّهمتم الشّيخ فحاسبوه

(١) الكامل١/ ٩٧، والكفاية ص: ١١٩، وتاريخ دمشق١/ ٥٤، وعلوم الحديث ص: ٣٤٣-٣٤٤، وشرح التّبصرة٣/ ٢٣٤.

بالسِّنَّيْنِ[١]؛ يعني: احسبوا سِنَّهُ، وسِنَّ من كتب عنه، وإذا أخبر الرّاوي عن نفسه بأمرٍ مستحيلٍ سقطت روايته))[٢]، وقال أبو حسّان الحسن الزّياديّ: ((سمعت حمّاد[٣] بن زيد، يقول: لم نستعن على الكذّابين بمثل التّاريخ، نقول للشّيخ: سنة كم وُلدت؟ فإذا أخبر بمولده عرفنا كذبه من صدقه، قال أبو حسّان: فأخذتُ في التّاريخ، فأنا أعمله من ستّين سنة))[٤]، وقال أحمد بن حنبل-مُبرِّرًا سؤاله عن وفاةِ راوٍ-: ((أُريد الكذَّابين))[٥]، وقال ابن منقذ: ((ومِمّا حافظ عليه أهل الحديث كثيرًا: تاريخ وفيات الصّحابة، والمحدِّثين؛ خوفًا من المدلِّسين؛ ولذلك قال بعضهم: إذا اتّهمتم أحدًا في أخذٍ، أو في روايةٍ، فاحسبوا سِنَّه، وسنةَ وفاة مَنْ ذَكَرَ؛ فبذلك يتبيّن هل أدركه، أم لا؟))[٦]، وقال ابن كثير: ((ليُعرف مَنْ أدركهم مِمّن لم يدركهم؛ من كذّابٍ، أو مدلِّسٍ؛ فيتحرّر

(١) قال العراقيُّ، والسّخاويُّ: ((بفتح النون المشدَّدة: تثنيةُ سِنٍّ؛ وهو العمر)). شرح التّبصرة٣/ ٢٣٥، والفتح ٤/ ٣٦٧.

(٢) الكفاية ص: ١١٩-١٢٠، وينظر: تاريخ دمشق١/ ٥٤، وعلوم الحديث ص: ٣٤٤، وشرح التّبصرة٣/ ٢٣٥.

(٣) عند الخطيب، وغيره-كما في الحاشية التّالية-: ((حسّان))، قال ابنُ عساكر-معلّقًا-: ((أظنّه: حمّاد بن زيد))، وهو كذلك في"الشّماريخ في علم التّاريخ" للسّيوطيّ ص: ٢٨، ورَجّح محمّدُ الزّهرانيّ، أنّه: ((حمّاد))، وأنّ ((حسّان)) وهمٌ، أو تصحيفٌ من الخطيب، أو ممّن فوقه، أو من النّسّاخ بعده، واعتمد في ذلك على ما عند السّيوطيّ في "الشّماريخ"، و-أيضًا-بعد بحثه لم يقف على حسّان بن زيد، ووجد من شيوخ الزّياديّ: حمّاد بن زيد. علم الرّجال ص: ٢١٦ ح٢.

(٤) الجامع ١/ ١٣١، وتاريخ بغداد ٧/ ٣٥٧، وتاريخ دمشق ١/ ٥٤-٥٥.

(٥) الجامع ٢/ ١٩٩.

(٦) الوفيات ص: ٢١.

المتّصل، والمنقطع، وغير ذلك))[١]، وقال العراقيّ: ((ليختبروا بذلك من لم يعلموا صحّة دعواه))[٢]، وقال ابن حجر: ((بمعرفتها يحصل الأمن من دعوى المدَّعي للقاء بعضهم، وهو في نفس الأمر ليس كذلك))[٣]، وقال السّخاويّ: ((يتبيَّن به ما في السّند من انقطاعٍ، أو عضلٍ، أو تدليسٍ، أو إرسالٍ ظاهرٍ، أو خفيٍّ؛ للوقوف به على أنّ الرّاوي -مثلًا- لم يُعاصر من رَوَى عنه، أو عاصره، ولكن لم يَلْقه؛ لكونه في غير بلده، وهو لم يرحل إليها، مع كونه ليست له منه إجازة، أو نحوها، وكون الرّاوي عن بعض المختلط سمع منه قبل اختلاطه، ونحو ذلك، وربّما يتبيّن به التّصحيف في الأنساب، وهو -أيضًا- أحدُ الطّرق الّتي يتميّز بها النّاسخ والمنسوخ، وربّما يُستدلّ به لضبط الرّاوي))[٤]، وقال الأنصاريّ: ((وفائدته: معرفة كذب الكذَّابين))[٥][٦].

---

(١) اختصار علوم الحديث ص: ٢٠٢.

(٢) شرح التّبصرة ٣/ ٢٣٤.

(٣) النّزهة ص: ١٧٠.

(٤) الفتح ٤/ ٣٦٧-٣٦٨.

(٥) فتح الباقي ٣/ ٢٣٤.

(٦) **من عيون الوفيات، والتي تحسن المذاكرة بها:** ذَكَرَ ابنُ الصّلاح في علوم الحديث ص: ٣٤٥-٣٤٩، طائفةً منها، قال السّخاويّ: ((تحسن المذاكرة بها، ويقبح بالطّالب جهلها)). الفتح ٤/ ٣٧٥. ومن ذلك: قُبض رسولُ الله ﷺ يوم الاثنين من شهر ربيع الأَوّل سنة إحدى عشرة من الهجرة، قال العراقيّ: ((لا خلاف بين أهل السِّير في الشّهر، وكذلك لا خلاف في أنَّ ذلك كان يوم الاثنين. . . وإنّما اختلفوا: أيّ يومٍ كان من الشّهر؟)). شرح التّبصرة٣/ ٢٣٨، وله ﷺ، ثلاث وستّون سنة على الصّحيح، وأبو بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه: ١٣هـ، وعمر بن =

المطلب الثّالث: المصنَّفات فيها[(١)]:

= الخطّاب ﷺ: ٢٣هـ، وعثمان بن عفّان ﷺ: ٣٥هـ، وعليّ بن أبي طالب ﷺ: ٤٠هـ، وأبو حنيفة النّعمان: ١٥٠هـ، ومالك بن أنس: ١٧٩هـ، ومحمّد بن إدريس الشّافعيّ: ٢٠٤هـ، وأحمد بن محمّد بن حنبل: ٢٤١هـ، ومحمّد بن إسماعيل البخاريّ: ٢٥٦هـ، ومسلم بن الحجّاج: ٢٦١هـ، وأبو داود سليمان بن الأشعث: ٢٧٥هـ، ومحمّد بن يزيد بن ماجه: ٢٧٥هـ، ومحمّد بن عيسى التّرمذيّ: ٢٧٩هـ، وأحمد بن شعيب النّسائيّ: ٣٠٣ هـ.

(١) قال العُمريّ: ((اهتمّ المحدِّثون بمعرفة سِنيّ وفيات الرُّواة؛ فكانت المصنَّفات المختلفة في علم الرّجال تتضمّن ذكر سِنيّ الوفيات، ينطبق ذلك على كتب معرفة الصّحابة، وطبقات المحدِّثين، وكتب الجرح والتّعديل، وغيرها من كتب الرّجال، وقد ظهرت مصنَّفاتٌ خاصّةٌ في الوفيات؛ منذ أواخر القرن الثّالث الهجريّ)) بحوث ص: ١٣٨، وقال صالح مهديّ: ((وقد ازدادت العناية بضبط تواريخ الوفيات؛ منذ منتصف القرن الثّالث الهجريّ، وقد ساعد على ذلك انتشار التّدوين، واعتماده أساسًا للمعرفة، فتوفّرت للمؤلِّفين مادّة ضخمة شجّعت العلماء على العناية بتنظيم الكتب حسب الوفيات)). مقدّمة "الوفيات" لابن رافع ص: ٥٧، وقال بشّار عوّاد: ((وقد رأينا أنّ العلماء المسلمين لم يلتفتوا إلى وضع"كتب الوفيات"-المستقلّة- إلّا في أواسط القرن الرّابع الهجريّ؛ حينما تبيّن لهم أهمّيّة هذا الفنّ، وضرورة الاهتمام به)). المنذري وكتابه التّكملة ص: ٢٢٤. قال أبو عبد الله الحميديّ: ((ثلاثة أشياء يجب تقديم التّهمّم بها...)) وذكرها، وقال في الثّالث: ((ووفيات الشّيوخ، وليس فيه كتابٌ))-تقدّم ص: ٦٠٠-، وتعقّبه ابنُ الصّلاح، فقال: ((فيها غير كتابٍ، ولكن من غير استقصاء وتعميم)). علوم الحديث ص: ٣٤٤-٣٤٥، وقال الذّهبيّ: ((يريد لم يُعمل فيه كتابٌ عامٌّ)). السِّير١٩/ ١٢٥، وقال العراقيّ: ((كأَنَّهُ يريدُ: الاستقصاءَ، وإلّا ففيه كتبٌ)). شرح التّبصرة٣/ ٢٣٤-٢٣٥، وبنحوه قال السّيوطيُّ. التّدريب٢/ ٩٨٦، وقال السّخاويّ: ((ليس في الوفيات بخصوصها كتابٌ مستوفى؛ كما صرّح به الحافظُ أبو عبد الله الحميديّ)). الفتح ٤/ ٣٧١. =

١- "جزء فيه تاريخ وفيات شيوخ" لموسى بن هارون الحمّال ت/ ٢٩٤هـ(م)[(١)].

=

تنبيه: تأخّرت العناية بكتابة، وضبط الوفيات؛ فنتج عن ذلك الجهل بوفيات كثير من القدماء المشهورين، أو الاختلاف في تحديد بعضها، مع ضبط وفيات قومٍ من المتأخِّرين دونهم بل مجهولين. قال الذّهبيّ: ((ولم يعتنِ القدماء بضبط الوفيات كما ينبغي، بل اتّكلوا على حفظهم، فذهبت وفيات خلقٍ من الأعيان من الصّحابة، ومن تبعهم إلى قريب زمان أبي عبد الله الشّافعيّ، فكتبنا أسماءهم على الطّبقات تقريبًا، ثمّ اعتنى المتأخِّرون بضبط وفيات العلماء وغيرهم، حتّى ضبطوا جماعةً فيهم جهالة بالنّسبة إلى معرفتنا لهم؛ فلهذا حفظت وفيات خلق من المجهولين، وجُهلت وفيات أئمّة من المعروفين)). مقدّمة "تاريخه" ص: ٢٦، وعنه السّخاويّ في الإعلان ص: ٣٣٢-٣٣٣، وقال المعلِّميّ: ((وما أكثر الرُّواة المشاهير الّذين لم تقيّد وفياتهم، والذين ذكرت وفياتهم منهم؛ وقع في كثيرٍ منها الاختلاف المتباين)). التّنكيل ص: ٦٢٦، وقال العُمريّ: ((اعتنى العلماء بضبطها، حتّى خصّصوا مصنَّفات كاملة لها، ومع شدّة اعتنائهم بها فقد فاتهم ضبط وفيات الكثير من الصّحابة، والتّابعين، والأتباع، فقد كان من الصّعوبة حفظ هذه الوفيات في الفترة المبكرة؛ لعدم تقييدها، فلما ظهرت المصنَّفات في الرّجال كانت سِنيّ وفيات الكثيرين من المتقدِّمين قد جُهلت، وكلّما تأخّر أصحاب التّراجم كلّما كانت نسبة ضبط وفياتهم أكثر، وقد أشار إلى ذلك الحافظ الذّهبيّ، ويُؤيِّد قولَه التّفاوتُ الكبير بين نسبة ذكر الوفيات في"التّاريخ الكبير" للبخاريّ-مثلًا-حيث اهتمّ أكثر من سابقِيه، ومعاصرِيه بالوفيات، ومع ذلك فلا تزيد النِّسبة على خمسة بالمائة، في حين تبلغ هذه النِّسبة في "تاريخ بغداد" للخطيب البغداديّ خمسين بالمائة)). بحوث ص: ١٤٠-١٤١.

(١) قال ابن ناصر الدّين-في ترجمة ابن بورين-: ((حدّث بجزءٍ فيه تاريخ وفيات شيوخ، من جمع موسى بن هارون الحمّال)). التّوضيح٢/ ١١٦.

٢- "المولد والوفاة" لأبي بشر محمّد بن أحمد الدّولابيّ ت/ ٣١٠هـ(م)[(١)].

٣- "تاريخ وفاة الشّيوخ الّذين أدركهم البغويّ" لأبي القاسم عبد الله بن محمّد البغويّ ت/ ٣١٧هـ(ط)[(٢)].

٤- "الوفيات"[(٣)] لأبي عبد الله محمّد بن مخلد الدّوريّ العطّار ت/ ٣٣١هـ (م).

٥- "تاريخ وفيات الشّيوخ" لأبي العبّاس أحمد بن محمّد المعروف بابن عقدة ت/ ٣٣٢هـ(م)[(٤)].

٦- "الوفيات" لأحمد بن جعفر البغداديّ ابن المنادي، ت/ ٣٣٦هـ(م)[(٥)].

٧- "وفيات الشّيوخ" لأبي عمرو عثمان بن أحمد المعروف بابن السّماك

---

(١) ذكره ابن عبد البرّ ضمن مصادره في الاستيعاب١/ ١٠، وذكره ابن الفرضيّ في تاريخ علماء الأندلس٢/ ١٥٢، وابن خير في فهرسته ص: ١٧٦، وهو من مصادر ابن عساكر.

(٢) حقّقه محمّد عزير شمس، الدّار السّلفيّة، الهند، ١٤٠٩ هـ.

(٣) كذا سمّاه مغلطاي، واقتبس منه. الإكمال٢/ ١٥٣، و٣/ ٣٨٥، -وقال: ((مقروءة على الشّيوخ))-، و١٠/ ٣٧٧-وقال: ((نظرتُ في نسختين صحيحتين))-، ونقل عنه السُّبكيّ في طبقاته١٠/ ٤٢٤، وأكثر الخطيبُ النّقلَ عنه، وسمّاه في بعض المواضع: "تاريخ وفاة شيوخه"وقَرَأَه بخطّه. تاريخ بغداد ٤/ ٣٢٧، ٣٣٨، ١٤/ ٣٠٧.

(٤) كذا سمّاه ابن نقطة في التّكملة١/ ٥٤٠، ونقل عنه الخطيب في تاريخه٣/ ٣٠٨ وقال: ((ذكره أبو العبّاس بن عقدة في"تاريخه الكبير". . . وذكره في"تاريخ موت شيوخه"))؛ فأفاد أنّ "التّاريخ" غير "الوفيات".

(٥) ذكره ابن العديم في بغية الطّلب٢/ ٥٩٦، والذّهبيّ في السِّير١٣/ ٣١، ومغلطاي في الإكمال٦/ ٣٩، وابن حجر في التّهذيب٢/ ٢٢٢.

ت/ ٣٤٤هـ(خ)[(١)].

٨- "الوفيات" لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع البغداديّ ت/ ٣٥١ هـ. (م)[(٢)].

٩- "المولد والوفاة" لأبي عبد الله محمّد بن حارث الخشنيّ ت/ ٣٦١هـ(م)[(٣)].

١٠- "تاريخ مولد العلماء ووفياتهم" لأبي سليمان محمّد بن عبد الله الرَّبَعي ابن زبر ت/ ٣٧٩هـ(ط)[(٤)].

---

(١) منه أجزاء في الظّاهريّة. ينظر: الأعلام للزّركليّ٤/ ٢٠٢، ومنه مخطوطة في المكتبة المركزيّة، بمكّه، رقم: ٧١٥/ ١٥.

(٢) ذكره ابن ماكولا وسمّاه: «تاريخ الوفيات»، وقال: «مِن أَوّل سِنيّ الهجرة إلى حين وفاته سنة أربع وخمسين وثلاثمائة». الإكمال٧/ ٩١، كذا أرّخ وفاته، والمشهور: ٣٥١هـ، ورجّحه ابنُ حجر في اللّسان٣/ ٣٨٣-٣٨٤، وقال السّخاويّ: «وآخر وفياته عند سنة ستّ وأربعين وثلاثمائة»، الفتح٤/ ٣٧٢، والإعلان ص: ٣٣٣، وينظر: الرّسالة ص: ١٥٨. وهذا يتناسب مع المشهور من وفاته، وأكثر النّقلَ عنه الخطيبُ والذّهبيُّ ومغلطاي، وابنُ حجر. ورجع مغلطاي إلى عدّة نسخ منه. الإكمال ١١/ ٨٨.

(٣) ينظر: ترتيب المدارك ٦/ ٢٦٦، والدّيباج المذهّب ٢/ ٢١٣.

(٤) حقّقه عبد الله الحمد، العاصمة، بالرّياض، ١٤١٠هـ، ومحمّد المصريّ، مركز المخطوطات، الكويت، ١٤١٠هـ، وذيّل عليه الكتّانيّ-سيأتي في الأصل-، وتسلسلت الذّيولُ، واتّصلت؛ فذيّل على الكتّانيّ: هبةُ الله الأكفانيّ ذيلًا صغيرًا، وعلى الأكفانيّ: عليُّ بن المفضّل، وعلى ابنِ المفضّل: عبد العظيم المنذريُّ بذيلٍ كبيرٍ مفيدٍ، وعلى المنذريّ: أحمدُ الحسينيّ، وعلى الحسينيّ: أحمدُ الدّمياطيّ إلى الطّاعون سنة تسع وأربعين وسبعمائة- ينظر هذه الذّيول ص: ٦٤٣ ح ٣، وذيّل على الدّمياطيّ: عبد الرحيم العراقيّ. قال العراقيُّ: «والذّيول المتأخّرة أبسط من الأصل، وأكثر فوائد». شرح التّبصرة ٣/ ٢٣٥-٢٣٦.

١١- "وفيات الشّيوخ الّذين سمع منهم" لأبي الحسن محمّد بن العبّاس البغداديّ ابن الفرات ت/ ٣٨٤ هـ. (م)[١].

١٢- "الوفيات" لأبي الفتح محمّد بن أحمد بن محمّد بن أبي الفوارس ت/ ٤١٢هـ(م)[٢].

١٣- "الوفيات" لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم القرّاب ت/ ٤٢٩هـ(م)[٣].

١٤- "الوفيات" لأبي الحسن أحمد بن محمّد العتيقيّ البغداديّ ت/ ٤٤١هـ. (م)[٤].

١٥- "الوفيات" لأبي بكر محمّد بن عليّ الحدّاد السّلميّ ٤٦٠هـ. (م)[٥].

١٦- "الوفيات" لأحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ ت/ ٤٦٣هـ[٦].

---

(١) ذكره ابن النّجّار في ذيل تاريخ بغداد ٣/ ٤، وهو من مصادر الذّهبيّ في "تاريخه".

(٢) نقل عنه الذّهبيُّ في تاريخه (٣٨١-٤٠٠هـ ص: ٣٤٦). ينظر: الذّهبيّ ومنهجه في تاريخه ص: ٤٠٠.

(٣) قال عبد الرّحمن الفاميّ: ((له تاريخ السّنين في مجلّدين، صنّفه في وفيات أهل العلم؛ من أيّام النّبيّ ﷺ إلى سنة موته؛ وهي سنة تسع وعشرين وأربعمائة)). التّذكرة ٣/ ١١٠١، وتاريخه(٤٢١-٤٤٠هـ ص: ٢٥٦)، وطبقات الشّافعيّة للسّبكيّ٤/ ٢٦٤، والوافي٨/ ٢٥٦، وقال الذّهبيّ: ((عمل الوفيات على السّنين)). السّير١٧/ ٥٧١، ووصفه بقوله: ((كتابًا ضخمًا، ولم يستوعب، ولا قارب)). السّير١٩/ ١٢٥، وهو من مصادر ابن عساكر، والمزّيّ، والذّهبيّ، ومغلطاي، وابن حجر. وذيّل عليه الحسينُ الكتبيّ ت/ ٤٩٦ هـ-سيأتي في الأصل ص: ٦٤٣-.

(٤) ذكره الذّهبيّ في السّير١٧/ ٦٠٣، وقال: ((له وفياتٌ في جزء كبير))، واقتبس منه ابنُ عساكر. ينظر: موارده٣/ ١٨١٨-١٨١٩.

(٥) اقتبس منه ابن عساكر ٢٩ نصًّا. ينظر: موارد ابن عساكر ٣/ ١٨٢١، وذكر أنّه لم يصل إلينا.

(٦) ذكره العُمريّ في موارد الخطيب ص: ٧٣، ونَقَلَ عن بروكلمان: أنّ هدايت حسين نشره في مجلّةٍ =

١٧- "السّابق واللّاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخٍ واحدٍ" له. (ط)[(١)].

١٨- "ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم" لعبد العزيز بن أحمد الكتّانيّ ت/ ٤٦٦هـ(ط)[(٢)].

١٩- "الوفيات" لأبي القاسم عبد الرّحمن بن محمّد بن إسحاق بن منده ت/ ٤٧٠هـ(م)[(٣)].

٢٠- "الوفيات" لإبراهيم بن سعيد الحبّال المصريّ ت/ ٤٨٢هـ (ط)[(٤)].

٢١- "الوفيات"[(٥)] لأبي الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون الباقلانيّ ت/ ٤٨٨هـ(م).

= في البنغال، ١٩١٢م، وذكر الدّعجانيّ أنّه لم يقف عليه فيها، وأنّ ابن عساكر اقتبس منه ١٥٦نصًّا. موارد ابن عساكر ٣/ ١٨٢٢.

(١) سيأتي ص: ٨٢٩.

(٢) حقّقه عبد الله الحمد، العاصمة، بالرّياض، ١٤٠٩هـ. وهو ذيلٌ على ابن زبر، ابتدأه من سنة٣٣٨هـ إلى سنة٤٦٢هـ.

(٣) ذكره الذّهبيّ في تاريخه (٣٥١-٣٨٠هـ ص: ٢٣٠)، والسِّير١٦/ ٧٤، و١٩/ ١٢٥، قال الذّهبيّ: ((لم أرَ أكثر استيعابًا منه))؛ كما في الإعلان ص: ٣٣٤، وفتح المغيث٤/ ٣٧٥، وقال الكتّانيّ: ((وهو مستوعب جدًّا)). الرّسالة ص: ١٥٨.

(٤) نشره صلاح الدّين المنجد، مجلّة معهد المخطوطات(م٢، ح٢ ص: ٢٨٦-٣٣٧)، ومحمود الحدّاد، العاصمة، بالرّياض، ١٤٠٨هـ، باسم: "جزء فيه وفيات قوم من المصريّين ونفر سواهم". ابتدأه من٣٧٥هـ، ووصل به إلى ٤٥٦هـ.

(٥) كذا سمّاه الذّهبيّ في تاريخه (٤٤١-٤٦٠ هـ ص: ١٤٣)، وذكره ابن نقطة في التّقييد١/ ٢٨٢، وسمّاه: "تاريخ وفاءات شيوخه"، وتكملة الإكمال٤/ ٣٣٤، وسمّاه: "وفيات شيوخه"، وذكره الصّفديّ في الوافي٦/ ، ١٩٨، وقال((جمع وفيات الشّيوخ من أوّل السّنة الّتي وُلد فيها؛ وهي =

٢٢- "وفيات الشّيوخ" لأبي عبد الله محمّد بن أبي نصر فتوح الحميديّ ٤٨٨هـ(م)[١].

٢٣- "الوفيات"[٢] لأبي عبد الله الحسين بن محمّد الكتبيّ الهرويّ ت/ ٤٩٦هـ(م)[٣].

= سنة ستّ وأربع مائة، إلى آخر زمانه، وذكر مواليدهم)).

(١) ذكره الصّفديّ في الوافي ٤/ ٢٢٥، وتقدّمت مقولة الحميديّ ص: ٦٠٠، والّتي فيها: ((....وفيات الشّيوخ، وليس فيه كتابٌ، وقد كنتُ أردتُ أن أجمع في ذلك كتابًا، فقال لي الأمير[يعني: ابن ماكولا]: رتّبه على حروف المعجم، بعد أن ترتّبه على السّنين. قال ابن طرْخان: فشغله عنه"الصّحيحان"، إلى أن مات)). ينظر: الصّلة ٢/ ١٧٨، ومعجم الأدباء ٥/ ٣٩٦، وتاريخ الإسلام (٤٨١-٤٩٠هـ ص: ٢٨٣، ٢٨٤)، والتّذكرة٤/ ١٢٢٠، وسيأتي قول الذّهبيّ: ((وقد قبلنا إشارة الأمير، وعملنا "تاريخ الإسلام" على ما رسم الأمير)). ينظر: ص: ٦٤٤ (حاشية).

(٢) كذا سمّاه ياقوت في معجم الأدباء ٥/ ١١٢، واقتبس منه، وذكره ابن نقطة في التّقييد١/ ٦٩و ٣٠٣، والذّهبيّ في السِّير١٨/ ٤٢، وتاريخه (٤٤١-٤٦٠هـ ص: ٢٢٦)، و(٤٩١-٥٠٠هـ ص: ٢٣٣)، وسمّياه: "التّاريخ"، وهو ذيلٌ على كتاب"الوفيات" للقرّاب -المتقدِّم-، وينظر: ذيل الطّبقات لابن رجب ١/ ٥٠.

(٣) **ومن أشهر كتب "الوفيات" المطبوعة بعد القرن الخامس**: "جامع الوفيات" لهبة الله بن أحمد المعروف بابن الأكفانيّ ت/ ٥٢٤هـ؛ كذا سمّاه مؤلِّفُه؛ كما ذكره الكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٥٨، وقال في وصفه: ((ذيلًا صغيرًا، نحو عشرين سنة؛ منه إلى سنة خمس وثمانين وأربعمائة)). وحقّقه عبد الله الحمد، العاصمة، الرّياض، ١٤٠٩هـ باسم: "ذيل ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم". وهو ذيلٌ على ذيل الكتّانيّ-السّابق-، وذيّل على الأكفانيِّ: عليُّ الإسكندرانيّ ت/ ٦١١هـ، =

= وسمّاه: "وفيات النّقلة"، وصل فيه إلى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة. الرّسالة ص: ١٥٩. و"الوفيات" لأبي مسعود عبد الرحيم بن عليّ الحاجيّ ت/ ٥٦٦هـ حقّقه بشّار عوّاد، وأحمد القيسيّ، بغداد، ١٩٦٦م. و"درّ السّحابة في بيان مواضع وفيات الصّحابة" للحسن بن محمّد الصّاغانيّ ت/ ٦٥٠هـ-تقدّم في كتب الصّحابة-. و"التّكملة لوفيات النّقلة" لعبد العظيم بن عبد القويّ المنذريّ ت/٦٥٦هـ، حقّقه بشّار عوّاد، الرّسالة، بيروت، ط/٢، ١٤٠١هـ(ماجستير)، وخلت هذه الطّبعة من الجزء الأوّل، والمشتمل على مقدّمة المؤلّف، وخمسين ترجمةً منه، وأُعيد طبعه مرّات. قال السّخاويّ: ((وهو كبير، كثير الإتقان والفائدة)). الفتح ٤/ ٣٧٣، ابتدأه من سنة٥٨١هـ، إلى أثناء سنة ٦٤٢هـ؛ وهو ذيلٌ على ذيل الإسكندرانيّ؛ الّذي ذيّل به على ذيل الأكفانيّ؛ -المتقدِّم-. و"وفيات الأعيان" لأحمد بن محمّد المعروف بابن خلِّكان، ت/ ٦٨١هـ، حقّقه إحسان عبّاس، صادر، ببيروت، ١٣٩٨هـ. و"صلة التّكملة لوفيات النّقلة" لأحمد بن محمّد الحسينيّ ت/ ٦٩٥هـ، حقّقه عبد الله الكندريّ، ابن حزم، ببيرت، ٢٠٠٥م، وبشّار عوّاد، الغرب الإسلاميّ، ببيروت، ١٤٢٨هـ، وانتقد طبعةَ الكندريّ بأنّها سقيمةٌ جدًّا، وهو ذيلٌ على "التّكملة" للمنذريّ، ابتدأه من سنة٦٤١هـ، إلى سنة ٦٧٥هـ، وذيّل عليه الدِّمياطيُّ ت/ ٧٤٩هـ في: "تتمّة صلة التّكملة"، ووصل فيه إلى سنة وفاته. و"تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام" لأبي عبد الله الذّهبيّ ت/٧٤٨هـ -تقدّم في الطّبقات- ولمّا ذكر الذّهبيُّ قولَ ابن ماكولا للحميديّ-المتقدِّم ص: ٦٤٣ ح ١ - ((رَتِّبْه على حروف المعجم، بعد أن تُرتِّبه على السِّنين)) قال: ((وقد قبلنا إشارة الأمير، وعملنا "تاريخ الإسلام"على ما رسم الأمير)). التّذكرة ٤/ ١٢٢٠، والسِّير١٩/ ١٢٥، وينظر: تاريخه (٤٨١-٤٩٠هـ ص: ٢٨٣، ٢٨٤)، قال السّخاويّ: ((قد فاته فيه من الخلق من لا يحصى كثرة، وقد رتّبتُه على حروف المعجم، وزدتُّ فيه قدره أو أكثر)). الفتح٤/ ٣٧١، والإعلان ص: ٢٢١، واسمه: "التّاريخ المحيط". ذكره في الضّوء ٨/ ١٧، وللذّهبيّ: "الإشارة إلى وفيات الأعلام والمنتقى من"تاريخ الإسلام"". ذكره الفاسيّ في العقد الثّمين٢/ ٥٦، ابتدأه من سنة الهجرة إلى =

ومن مظانّها: كتب التّراجم العامّة، والخاصّة، وكتب التّاريخ.

⦿⦿⦿⦿⦿

= إحدى وسبعمائة. و"الإعلام بوفيات الأعلام" له، حقّقه عبد ربّ النَّبيّ محمّد، العلوم والحكم، ١٩٨٧م، ومصطفى بن عليّ، وربيع عبد الباقي، الكتب الثّقافيّة، بيروت، ١٤١٣هـ، ورياض عبدالحميد، وعبد الجبّار زكار، دار الفكر المعاصر. ابتدأه من سنة الهجرة إلى أربعين وسبعمائة، وذيّل عليه تقيّ الدّين الفاسيّ ت/ ٨٣٢هـ في: "إرشاد ذوي الأفهام إلى تكميل كتاب"الإعلام بوفيات الأعلام" للحافظ الذّهبيّ". ينظر: العقد الثّمين٢/ ٥٧، ونظمه ابنُ حجر، والسّيوطيُّ. و"فوات الوفيات" لمحمّد بن شاكر الكتبيّ، ت/ ٧٦٤ هـ، حقّقه محي الدّين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٥١م، وإحسان عبّاس، صادر، بيروت، وهو ذيل على كتاب"وفيات الأعيان" لابن خلِّكان. و"الوافي بالوفيات" لصلاح الدّين خليل بن أيبك الصّفديّ ت/ ٧٦٤هـ، حقّقه أحمد الأرنؤوط، وتُركي مصطفى، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ١٤٢٠هـ. قال السّخاويّ: ((جرّده شيخنا [يعني: ابن حجر]في ابتداء أمره، ثمّ إنّه مات، وهو يُجرِّده مرّة أخرى)). الإعلان ص: ٢٢١. و"الوفيات" لأبي المعالي محمّد بن رافع السّلاميّ، ت/ ٧٧٤هـ، حقّقه صالح مهديّ، الرّسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ. قال السّخاويّ: ((كثير الفائدة، ذيّل به على"تاريخ العلم البرزاليّ"الّذي ابتدأ به من سنة مولده، وجعله ذيلًا على"تاريخ أبي شامة". . . وبالجملة فالذّيول المتأخِّرة أبسط من المتقدِّمة، وأكثر فوائد)). الفتح٤/ ٣٧٤. و"الوفيات" لأحمد بن حسن القسنطينيّ ابن قنفذ ت/ ٨١٠هـ، حقّقه عادل نويهض، الآفاق الجديدة، بيروت.

المبحث الثّاني: كتب معاجم الشّيوخ (١)

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: المراد بها.

المطلب الثّاني: أهمّيّتها، وفوائد معرفتها.

المطلب الثّالث: أهمّ المصنّفات فيها.

المطلب الأوّل: المراد بها:

١- **لغة**: المعاجم جمع معجم، قال ابن الأثير: ((المعجم: حروف أ ب ت ث، سُمِّيت بذلك من التّعجيم؛ وهو إزالة العجمة بالنّقط))(٢)، وفي "المعجم الوسيط"(٣):

---

(١) هناك عدّةُ دراسات عن "معاجم الشّيوخ"، و"المشيخات"، و"الفهارس"، و"الأثبات"؛ منها:

١- "فهرس الفهارس والأثبات" لمحمّد الكتّانيّ.

٢- "كتب الفهارس والبرامج: واقعها وأهمّيّتها" لأبي عبد الرّحمن الظّاهريّ.

٣- "كتب البرامج والفهارس الأندلسيَّة" لهاني العمد.

٤- "فهارس علماء المغرب منذ النَّشأة إلى نهاية القرن الثّالث عشر الهجريّ" لعبد الله المرابط.

٥- "علم الأثبات ومعاجم الشّيوخ والمشيخات" لموفّق بن عبد القادر.

٦- مقال بعنوان: "كتب برامج العلماء في الأندلس" لعبد العزيز الأهوانيّ، نُشر في مجلَّة معهد المخطوطات العربيَّة.

٧- مُقدِّمات مُحقِّقي الكتب الآتية: "الغنية للقاضي عياض" لمحمّد عبد الكريم، و"برنامج الوادي آشي" لمحمّد الحبيب، و"معجم الإسماعيليّ" لزياد منصور، و"أحاديث الشّيوخ الثّقات لأبي بكر الأنصاريّ" لحاتم العونيّ، وقد استفد من بعضها في التّعريف بالمصطلحات؛ كما سيأتي في المطلب الأوّل.

(٢) النّهاية ٣/ ١٨٧، وينظر: لسان العرب ٥/ ٢٨٢٦.

(٣) ص: ٥٨٦.

((المعجم: ديوانٌ لمفردات اللّغة، مرتّبٌ على حروف المعجم، (ج) معجمات، ومعاجم، وحروف المعجم: حروف الهجاء)).

٢- اصطلاحًا:

أ- المعاجم: هي الكتب الّتي يَجمع مصنِّفُوها فيها: الصّحابة، أو شيوخهم، أو أحاديثهم عنهم على حروف المعجم. قال السّخاويّ: ((الكتب المصنَّفة على حروف المعجم في شيوخ المصنِّف؛ كـ"المعجم الأوسط"و" الصّغير" للطّبرانيّ، أو في أسماء الصّحابة كـ"المعجم الكبير" له -أيضًا-))(١)، وقال الكتّانيّ: ((ما تُذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصّحابة، أو الشّيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتّبين على حروف الهجاء))(٢).

ب- معاجم الشّيوخ: هي الكتب الّتي يَجمع مصنِّفُوها فيها شيوخهم، وأحاديثهم عنهم على حروف المعجم. مثل: "المعجم الأوسط" و "المعجم الصّغير" للطّبرانيّ(٣).

---

(١) الغاية ص: ٧٩، وينظر: فهرس الفهارس٢/ ٦١٠.

(٢) الرّسالة ص: ١٠١.

(٣) قال عبد الحيّ الكتّانيّ: ((المعجم: عبارة عن الكتاب الّذي يترجم فيه الشّيخُ شيوخَه مرتّبين على حروف المعجم، ويذكر ما رواه عن كلِّ واحدٍ في ترجمته من حرفه، وتوسّع المتأخّرون، فسمّوا المعجم: الكتاب الّذي يخصّه الشّيخُ بشيوخه، وأقرانه، أو من أخذ عنه، أو يفرده أحدُ المحدِّثين بشيوخ حافظٍ، أو تلاميذه؛ كـ"معجم شيوخ الصّدفيّ" لعياض، و"معجم تلاميذه" لابن الأبّار، سُمِّي بذلك؛ لذكرهم الرُّواة فيه على ترتيب حروف المعجم؛ تسهيلًا للمطالع والمستفيد)). فهرس الفهارس٢/ ٦٠٩-٦١٠.

ج- **المشيخات:** جمع مشيخة[(١)]، وهي الكتب الّتي يَجمع مصنِّفُوها فيها شيوخهم، وأحاديثهم عنهم، على حروف المعجم -غالبًا-، أو على الوفيات، أو البلدان-وهو نادر-مثل: "مشيخة النّعال"، و"مشيخة يعقوب الفسويّ"[(٢)]، ولا فرق بين معاجم الشّيوخ والمشيخات، إلّا في التّرتيب فمعاجم الشّيوخ على حروف المعجم، والمشيخات عليها، وعلى غيرها-كما تقدَّم-. قال ابن حجر ((المشيخات: وهي في معنى المعاجم إلّا أنّ المعاجم يرتّب المشايخ فيها على حروف المعجم في أسمائهم؛ بخلاف المشيخات))[(٣)]، وقال السّخاويّ: ((تارة يكون هو الجامع لشيوخه، وتارة غيره))[(٤)]، وقال محمّد الكتّانيّ: ((تشتمل على ذكر الشّيوخ الّذين لقيهم المؤلِّف وأخذ عنهم، أو أجازوه وإن لم يلقهم))[(٥)].

---

(١) بفتح الميم وكسرها، وسكون الشّين، وفتح التّحتيّة، وضمّها. تاج العروس ٧/ ٢٨٦.

(٢) رتّبها على البلدان -كما سيأتي ص: ٦٥٥ ح٢-، قال السّخاويّ: شيوخ الشّخص المخصوص يُسمّى: ((معجمًا))؛ وهو ما يكون على الحروف، أو: ((مشيخة)) وهو أعمّ من ذلك، أو على البلدان، وهو قليل بالنّسب إلى الأوّلين الإعلان ص: ٢٣٧. بتصرّف في أوّله، وقال عبد الحيّ الكتّانيّ: ((اعلم أنّه -بعد التّتبّع والتّرويّ- ظهر أنّ الأوائل كانوا يطلقون لفظة ((المشيخة)) على: الجزء الّذي يجمع فيه المحدِّثُ أسماءَ شيوخه، ومرويّاته عنهم، ثمّ صاروا يطلقون عليه بعد ذلك المعجم، لَمَّا صاروا يفردون أسماء الشّيوخ، ويرتّبونهم على حروف المعجم، فكثر استعمال وإطلاق المعاجم مع المشيخات)). فهرس الفهارس ١/ ٦٧، وقال: ((استُعملت المشيخة وأطلقوها على الكراريس الّتي يَجمع فيها الإنسان شيوخه)). السّابق١/ ٦٨.

(٣) معجمه ص: ١٩٥.

(٤) الإعلان ص: ٢٣٧.

(٥) الرّسالة ص: ١٠٥.

وثمّة ألفاظ تشترك مع معاجم الشّيوخ، والمشيخات في المضمون، والغاية؛ وهي:

١- **الفهارس**: جمع فِهرس[(١)] -بالكسر-، وهو: ((الكتاب الّذي يجمع فيه الشّيخ شيوخه وأسانيده، وما يتعلّق بذلك))[(٢)]، كـ"الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض"، ويُطلق -أيضًا- على: ((الكتاب الّذي تُجمع فيه الكتب))[(٣)]، كـ"فهرسة ابن خير"[(٤)].

٢- **البرامج**: جمع برنامج[(٥)]، وهو يرادف الفهرس، ويستعمله أهلُ الأندلس

(١) قال الأزهريّ: ((ليس بعربيٍّ محضٍ، ولكنّه معرّبٌ)). ينظر: لسان العرب٦/ ٣٤٨٠، وفي تاج العروس١٦/ ٣٤٩: ((وقال غيره: هو معرّب: فهرست، وقد اشتقّوا منه الفعل، فقالوا: فَهْرَسَ كتابَه فهرسةً، وجمع الفهرسة: فهارس))، وقال ابن حجر: ((الصّواب أنّها بالتّاء المثنّاة، وقوفًا وإدماجًا، وربّما وقف عليها بعضُهم بالهاء، وهو خطأ)). النّكت١/ ٢٣١.

(٢) فهرس الفهارس ١/ ٦٩؛ نقلًا عن أبي عبد الله الرّهونيّ. قال السّخاويّ: ((أجزتُ لك. . . فِهرِستي -بكسر أوّله وثالثه-: الّذي يجمع فيه مرويّه)). الفتح ٢/ ٣٩٢.

(٣) ينظر: لسان العرب٦/ ٣٤٨٠، والقاموس المحيط ص: ٥٦٤، وتاج العروس ١٦/ ٣٤٩.

(٤) ويطلق الفهرس -أيضًا- على ما يُوضع أوّل الكتاب، أو آخره؛ يتضمّن ذكر ما في الكتاب من أبوابٍ وفصولٍ وعناوينَ لمواضيعه؛ ليسهل الوقوف على المطلوب منها، وهذا المعنى هو المتعارف عليه- الآن-بين القرّاء والكُتَّاب. ينظر: مقدِّمة محمّد عبد الكريم لـ"الغنية" لعياض ص: ١٢.

(٥) قال القاضي عياض: ((البرنامج: بفتح الباء وسكون الرّاء وفتح الميم كلمة فارسيّة؛ وهي زمام تسمية متاع التّجّار وسلعهم، وقيل: بكسر الميم، والأوّل أشهر)). مشارق الأنوار١/ ٨٥. وقال الزّبيديّ: ((وقيل: بكسرهما)). تاج العروس ٥/ ٤٢٠، وقال الفيروز أبادي: ((البرنامج: الورقة الجامعة للحساب، معرّب: برنامه)). القاموس المحيط ص: ١٨٠، وفي المعجم الوسيط١/ ٥٢: ((البرنامج: الورقة الجامعة للحساب، أو الّتي يرسم فيها ما يحمل من بلدٍ إلى بلدٍ من أمتعة التّجّار وسلعهم، والنّسخة الّتي يكتب فيها المحدِّث أسماء رواته، وأسانيد كتبه)). وقال الكتّانيّ: ((يستعمله كثيرًا أهلُ الأندلس بمعنى الفهرسة)). فهرس الفهارس ١/ ٧١.

كثيرًا بمعنى الفهرست[(١)]؛ كـ"برنامج ابن جابر الوادي آشي".

والفهارس والبرامج من إطلاق واستعمال أهل الأندلس. قال الكتّانيّ: ((أهل الأندلس يستعملون ويطلقون البرنامج، أمّا في القرون الأخيرة؛ فأهل المشرق يقولون -إلى الآن-: الثَّبَت، وأهل المغرب -إلى الآن- يُسمّونه: الفهرسة))[(٢)].

٣- الأثبات: جمع: ثَبَت -محرّكة-، وهو: ((الفهرس الّذي يجمع فيه المحدِّثُ مرويّاته، وأشياخه))[(٣)]؛ ك: "ثَبَت الجوهريّ"، "وثَبَت ابن العنابيّ". وهذا اللّفظ في إطلاق واستعمال أهل المشرق. واستعمال الفهارس، والأثبات عند أهل القرون المتأخِّرة.

٤- السّند: الكتاب الّذي يكتب فيه المحدِّثُ أسماءَ شيوخه، وأسانيد مرويّاته. مثل: "سند زكريّا الأنصاريّ"، و"سند البجيرميّ"[(٤)].

ونخلص مما سبق إلى الأمور الآتية:

أ- هذه المصطلحات: (معاجم الشّيوخ، المشيخات، البرامج، الفهارس،

---

(١) ينظر: فهرس الفهارس ١/ ٧١.

(٢) السّابق ١/ ٦٧.

(٣) تاج العروس ٤/ ٤٧٧. وزاد بعده: ((كأنّه أُخذ من الحجّة؛ لأنّ أسانيده وشيوخه حجّة له)). قال السّخاويّ: ((ثبْت -بسكون الموحّدة-: الثّابت القلب، واللّسان، والكتاب، الحجّة، وأمّا بالفتح: فما يُثبت فيه المحدِّثُ مسموعَه مع أسماء المشاركين له فيه؛ لأنّه كالحجّة عند الشّخص لسماعه وسماع غير)). الفتح ٢/ ٢٧٩. وينظر: فتح الباقي ٢/ ٣، والمعجم الوسيط ص: ٩٣، وفهرس الفهارس ١/ ٦٨-٦٩.

(٤) أضاف محقِّقُ "برنامج ابن جابر "ص: ٣١-٣٢كتب الرّحلات العلميّة؛ خاصّةً رحلات المغاربة والأندلسيّين.

الأثبات، السّند) تشترك في أصل المعنى، والهدف؛ فهي كتب تُعنى بجمع شيوخ الرّاوي، أو مرويّاته، أو مسموعاته، أو مجازاته من الكتب، ويقع التّفاوت بينها في بعض الأمور-كما سيأتي-.

ب- قد يُترجم للشّيوخ في هذه الكتب، وقد يُقتصر على مجرّد التّسمية، وكذلك المرويّات، والمسموعات، والمجازات، والكتب قد تُذكر، وقد يُقتصر على ذكر الشّيوخ فقط، والغالب الاقتصار على بعض المرويّات.

ج- ترتيبها إمّا باعتبار الكتب، أو الشّيوخ، أو بهما معًا.

د- تصنيفها تارة يكون من المحدِّث نفسه، وتارة يقوم به غيره.

هـ- معاجم الشّيوخ يقع ترتيبها على حروف المعجم، ومن هنا جاءت تسميتها بالمعاجم؛ بينما المشيخات قد يقع ترتيبها كذلك، وقد يكون على البلدان، أو الوفيات، ويكثر إطلاق معاجم الشّيوخ عند المتأخّرين على المشيخات، مع أنّ معاجم الشّيوخ جزءٌ منها؛ وذلك لأنّ أكثر المشيخات المتأخِّرة تُرتّب على المعجم.

و- لفظة "المعاجم" مفردة، لا تختصُّ بالشّيوخ، بل قد تكون في الأحاديث، أو الصّحابة، أو الكتب؛ إذ الاعتبار فيها التّرتيب على حروف المعجم، فهي بحسب محتواها.

ز- مصطلح الفهرست والبرنامج يستعمله أهلُ المغرب والأندلس، ولا يختصّ بالشّيوخ، بل يُستعمل في الكتب-أيضًا-، ويكثر إطلاق البرنامج على الفهرست عند أهل الأندلس.

ح- مصطلح الثَّبَت يستعمله أهلُ المشرق.

ط- استعمال مصطلح الفهرست، والبرنامج، والثَّبَت عند أهل القرون الأخيرة.

ي- مصطلح الثَّبَت والسّند يختصّان -غالبًا- بالإجازات(١).

المطلب الثّاني: أهمّيّتها، وفوائد معرفتها:

لهذا النّوع من التّصنيف أهمّيّة كبيرة، ومكانة عظيمة، وفوائد جليلة؛ نجلِّيها في الأمور الآتية:

١- عناية الأئمّة به؛ حيث وضعوا فيه المصنَّفات الكثيرة، والمتنوّعة.

٢- العناية والاهتمام بالشّيوخ، وأسانيدهم، وسماعاتهم، ومسموعاتهم، وإجازاتهم ومجازاتهم، وكتبهم، ومرويّاتهم؛ وهذه أهمّ مقاصد هذا النّوع من التّصنيف.

٣- الاطّلاع على ما بذله العلماء من جهود عظيمة في سبيل تحصيل العلم، وأخذه عن المشايخ، والرّحلة فيه، ومعرفة كيفيّة طلبهم له، وطرق اتّصاله بينهم.

٤- الوقوف على جهودهم الجليلة في نشر العلم، ووسائلهم المتعدّدة في الإفادة به، وتفانيهم في جمعه، وتدوينه، وضبطه، والعناية به، مع جميل صبرهم، وعظيم تحمّلهم لما أصابهم جرّاء ذلك.

٥ – غالب المؤلِّفين لهذه الكتب هم من كبار العلماء، والمكثرين منه(٢).

٦- لهذه الكتب فوائد كثيرة، وثمار عظيمة، منها:

أ- حوت كمًّا هائلًا من الأحاديث المرويَّة بالأسانيد؛ وبذلك تكون من جملة

---

(١) يراجع مقدّمة محمّد بن عبد الكريم لـ"الغنية" لعياض ص: ١٥، ومقدّمة زياد منصور لمعجم الإسماعيليّ ١/ ٢٢٦.

(٢) قال العُمريّ: «وغالبًا ما يكون مُصنّفوا المعاجيم من كبار العلماء النّابهين الّذين تيسّر لهم لقاء مشايخ عصرهم من علماء مدينتهم، أو المدن الأخرى الّتي رحلوا إليها». موارد الخطيب ص: ٤١٣.

كتب الرّواية المسندة.

ب- تَفرَّدت بمتون وأسانيد، لا توجد في غيرها، لا سيما الغرائب والأفراد.

ج- اشتملت على رواةٍ لا نجدهم في غيرها، لا سيما غير المشهورين.

د- قدّمت تفصيلات في التّراجم، وذكرت معلومات دقيقة[١]، قد لا يُوقف عليها في الكتب المشهورة.

هـ- التّعرّف من خلالها على التّراجم، والكتب[٢]، والأسانيد، والمرويّات، والسّماعات، والمسموعات، والإجازات، وأوجه العناية بها.

و- التّوثيق لِمَا ذُكِر في فقرة (هـ) والضّبط لها، والاهتمام بها، وهذا من مقاصد هذه الكتب.

ز- العناية بسماع المرويّات والكتب وإسماعها، والإجازة فيها.

ح- معرفة رواة الكتب، والتّعريف بهم، والوقوف على أسانيد وصولها إلينا، والّتي هي أنسابها.

ط- أهمّيّة الكتب الّتي حوتها هذه المصنَّفات؛ حيث كانت محلّ عنايةٍ واهتمامٍ من العلماء فسَمِعُوها وأَسْمَعُوها، وقَرَؤُوها وأجازوها.

---

(١) قال العُمريّ: «لا شكّ في أنّ احتواء معاجيم الشّيوخ على معلومات عن العلماء المعاصرين للمصنّف؛ وهم شيوخه، وأحيانًا بعض أقرانه يجعل لها أهمّيّة كبيرة؛ لدقّة معرفته بمن يترجم لهم؛ وهم شيوخه الّذين جالسهم، وخالطهم، وعرف مزاياهم، ونقائصهم، فهو أقدر على الحكم عليهم من سواه». السّابق ص: ٤١٢.

(٢) قال العُمريّ: «تتوافر في معاجيم الشّيوخ معلومات عن المصنَّفات والأصول الّتي كانت تحظى باهتمام العلماء، فيروونها ويسجّلون سماعاتهم عليها». السّابق ص: ٤١٣.

ي- مكانة المشايخ المذكورين فيها؛ حيث كانوا مقصد التّلاميذ، في الأخذ عنهم، والسّماع منهم، والرّحلة إليهم، وطلب الإجازة منهم.

ك- تُفيدنا إحصائيّات عن علماء عاشوا في زمنٍ واحدٍ، وطبقةٍ واحدةٍ، أو بلدٍ واحدٍ، وتَعَدُّدُها يُفيد هذا المعنى لأزمنة متعدّدة، وبلدان شتّى(١).

المطلب الثّالث: أهمّ المصنّفات فيها(٢):

١- "مشيخة ابن طهمان" لإبراهيم بن طهمان الخراسانيّ ت/ ١٦٣هـ(ط)(٣).

٢- "تسمية شيوخ مالك وسفيان وشعبة" لمسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ

---

(١) قال العُمريّ: «تُقدِّم معاجيم الشّيوخ إحصائيّات وافية عن علماء عاشوا في جيلٍ واحدٍ – تقريبًا- وقد تسقط كتبُ التّراجم العامّة أعدادًا منهم؛ لكثرتهم، وعدم اشتهار بعضهم، فتقتصر في الغالب على مَن عُرفوا». السّابق ص: ٤١٢، وقال: «إنّ كثرة معاجيم الشّيوخ وظهورها في مدن مختلفة تعطيها أهمّيّة إحصاء أعداد العلماء في المراكز الفكريّة المختلفة». السّابق ص: ٤١٢.

(٢) قال السّخاويّ: «لا أستبعد زيادتهم على الألف، ولم أرَ في استيفائهم فائدة، سيما وجلّهم لم يترجم الشّيوخ؛ ككثيرين مِمّن جَمَعَ على الفنون، مع استيفائي لجلّهم في "فتح المغيث"». الإعلان ص: ٢٣٧، وذكر قائمةً منها في الإعلان ص: ١١٨-١١٩، وينظر: الرّسالة المستطرفة ص: ١٠١-١٠٤، وبحوث ص: ١٤٠ – ١٤١.

(٣) حقّقه محمّد طاهر، مجمع اللّغة، دمشق، ١٤٠٣هـ، ورجّح محقِّقُه ص: ١١-١٧أنّه كتاب: "السّنن في الفقه" له، واستند على أنّ مضمونه يتّسم بسمات السّنن لا المشيخات، وأنّ كلمة: «مشيخة» في المخطوطة أُضيفت لاحقًا، وشرح ذلك، وبيّنه، ونُشر"السّنن في الفقه"في مجلّة معهد المخطوطات، بالقاهرة.

ت/ ٢٦١هـ(م)[١].

٣- "مشيخة الفسويّ" لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسويّ ت/ ٢٧٧هـ(ط)[٢].

٤- كتاب أبي حاتم محمّد بن إدريس الرّازيّ ت/ ٢٧٧هـ في شيوخه(م)[٣].

٥- "مشيخة النّسائيّ" لأبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النّسائيّ ت/ ٣٠٣هـ(ط)[٤].

٦- "المعجم" لأبي يعلى أحمد بن عليّ بن المثنّى الموصليّ ت/ ٣٠٧هـ. (ط)[٥].

---

(١) كذا سمّاه ابن خير في فهرسته ص: ١٨١، وذكره عياض في ترتيب المدارك٢/ ٨٣، وقال: ((ولمسلم تأليف في شيوخ مالك)).

(٢) طُبع منه الجزءان: الثّاني والثّالث، ومنتقى الجزء الأوّل، بتحقيق محمّد السّريع، العاصمة، بالرّياض، ١٤٣١هـ. قال العلائيّ: ((أقدم مشيخةٍ وقفت عليها، وهي ستّة أجزاء)). إثارة الفوائد٢/ ٦٤٦، وذكر ابن حجر في معجمه ص: ١٩٥، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٢٣٩ أنّها مرتّبة على البلدان، وجزم بذلك محقِّقُ الكتاب، وردّ على أكرم العُمريّ وغيرِه في نفي ذلك.

(٣) نقل عنه الخطيب في تاريخه ٨/ ٤٣-٤٤، وقال: ((ذكره أبو حاتم الرّازيّ في جملة شيوخه الّذين روى عنهم))، وكذلك السّمعانيّ في الأنساب ٥/ ٥٥٢.

(٤) حقّقه حاتم العونيّ، عالم الفوائد، مكّة، ١٤٢٣هـ، باسم: "تسمية مشايخ أبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النّسائيّ الّذين سمع منهم"، وطلال الرّفاعيّ، الأسديّ، بمكّة، وقاسم عليّ، البشائر، بيروت، ١٤٢٤هـ، ونشره قبلُ في مجلّة جامعة الإمام، ع/ ٣٨.

(٥) حقّقه إرشاد الحقّ، فيصل آباد، العلوم الأثريّة، ١٤٠٧هـ، وحسين أسد، المأمون، بيروت، ١٤١٠هـ.

٧- "تاريخ وفيات شيوخ البغويّ" لأبي القاسم عبد الله بن محمّد البغويّ ت/ ٣١٧هـ(ط)(١).

٨- "تاريخ وفاة شيوخ أبي عبد الله محمّد بن مخلد الدّوريّ العطّار ت/ ٣٣١هـ"(م)(٢).

٩- "تاريخ وفيات الشّيوخ" لأحمد بن محمّد بن سعيد المعروف بابن عقدة ت/ ٣٣٢هـ(م)(٣).

١٠- "المعجم" لأبي سعيد أحمد بن محمّد بن زياد المعروف بابن الأعرابيّ ت/ ٣٤٠هـ(ط)(٤).

١١- "معجم شيوخ أبي الحسين عبد الصّمد بن عليّ الطّستيّ ت/ ٣٤٦هـ"(م)(٥).

١٢- "الشّيوخ" لأبي أحمد محمّد بن أحمد بن إبراهيم العسَّال ت/ ٣٤٩هـ(م)(٦).

---

(١) تقدّم في كتب الوفيات.

(٢) كذا سمّاه الخطيب، وتقدّم في كتب الوفيات باسم: "الوفيات".

(٣) وسمّاه الخطيب: "تاريخ موت شيوخه"، وتقدّم في كتب الوفيات.

(٤) حقّقه أحمد البلوشيّ، الكوثر، الرّياض، ١٤١٢هـ-مجلّدان منه-(دكتوراه)، وعبد المحسن الحسينيّ، ابن الجوزيّ، الرّياض، ١٤١٨هـ.

(٥) ذكره الخطيب في تاريخه ٧/ ٥٠، واقتبس منه في ثمانية مواضع. ينظر: موارد الخطيب ص: ٤١٧.

(٦) ذكره أبو نعيم في أخبار أصبهان٢/ ٢٥٣، وقال: «صنّف الشّيوخ»، والذّهبيّ في السِّير ١٦/ ١١، والتّذكرة ٣/ ٨٨٧، -عدّ ضمن مصنّفاته: "المعجم"-، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٢٤٠.

١٣- "معجم الشّيوخ" لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع الأمويّ مولاهم ت/ ٣٥١هـ(م)(١).

١٤- "معجم شيوخ أبي إسحاق إبراهيم بن محمّد بن حمزة الأصبهانيّ ت/ ٣٥٣هـ"(م)(٢).

١٥- "المعجم الأوسط" لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطّبرانيّ ت/ ٣٦٠هـ(ط)(٣).

١٦- "المعجم الصّغير" له. (ط)(٤).

---

(١) كذا سمّاه خليفة في الكشف٢/ ١٧٣٥، والبغداديّ في الهديّة٥/ ٤٩٥. وذكره ابن حجر في معجمه ص: ١٤١، والرّودانيّ في الصّلة ص: ٣٦٩ باسم: "معجم أبي الحسين. . . ".

(٢) كذا ذكره الصّفديّ في الوافي٥/ ٥٦، وقال أبو نعيم، وابنُ نقطة، والذّهبيُّ: ((جمع الشّيوخ)). ذكر أخبار أصبهان١/ ٢٤١، والتّقييد١/ ٢٢٦، والتّذكرة٣/ ٩١٠، وقال أبو الشّيخ: ((عُني بالمسند والشّيوخ)). طبقات المحدِّثين بأصبهان٤/ ٢٣٠، وذكره السّخاويّ في الإعلان ص: ٢٣٩، والزّركليّ في الأعلام ١/ ٦١ وسمّاه: "الشّيوخ".

(٣) حقّقه محمود الطّحّان، المعارف، الرّياض، ١٤٠٥-١٤٠٧هـ-ثلاث مجلّدات منه-، وطارق عوض الله، وعبد المحسن الحسينيّ، الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ، وأيمن صالح، وسيّد أحمد، دار الحديث، مصر، ١٩٩٦م. قال الذّهبيّ: ((يأتي فيه عن كلّ شيخٍ بما له من الغرائب والعجائب، فهو نظير"كتاب الأفراد" للدّارقطنيّ، بيَّن فيه فضيلته وسعة روايته، وكان يقول: ((هذا الكتاب روحي))، فإنّه تعب عليه، وفيه كلّ نفيسٍ وعزيزٍ ومنكرٍ)). التّذكرة٣/ ٩١٢، وقال ابن حجر: ((وهو على أسماء شيوخه، وأكثره من غرائب أحاديثهم)). معجمه ص: ١٩١. وقد رتّبه ابن زُرَيْق ت/ ٨٠٣هـ.

(٤) طُبع في دهليّ، ١٣١١هـ، ثم حقّقه عبد الرّحمن محمّد عثمان، السّلفيّة، المدينة، ١٣٨٨هـ، وعنها =

١٧ - "معجم شيوخ أبي أحمد عبد الله بن عديّ الجرجانيّ ت/ ٣٦٥هـ"(م)[١].

١٨ - "أسامي من روى عنهم محمّد بن إسماعيل البخاريّ من مشايخه الّذين ذكرهم في "جامعه الصّحيح" له (ط)[٢].

١٩ - "معجم شيوخ أبي الشّيخ عبد الله بن محمّد الأصبهانيّ ت/ ٣٦٩هـ"(م)[٣].

٢٠ - "المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيليّ ت/ ٣٧١هـ"(ط)[٤].

= صُوّر مرّات، ومحمّد شكور، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٥هـ، باسم: "الرّوض الدّاني إلى "المعجم الصّغير" للطّبرانيّ"، وتوفيق الزّناتيّ، مكتبة المعارف، ولمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ: "الرّوض النّضير في ترتيب وتخريج معجم الطّبرانيّ الصّغير"، ولم يطبع، وحقّقه عبد الجبّار الزّيديّ، جامعة البنجاب بلاهور، ١٤١٠هـ(دكتوراه)، وصالح الزّهرانيّ، جامعة أُمّ القرى، بمكّة، ١٤٠٧هـ(ماجستير). قال الذّهبيّ: ((وهو عن كلِّ شيخٍ له حديثٌ واحدٌ)) التّذكرة ٣/ ٩١٢، وقال ابن حجر: ((وفيه عن نحوٍ من ألفِ شيخٍ، كلّ شيخٍ حديث أو حديثان)). معجمه ص: ١٩٢.

(١) ذكره الخطيب في تاريخه ٤/ ٢٦٩، وابن ماكولا في الإكمال ٧/ ٨٤، ٣٨٠، والسّمعانيّ في الأنساب ١/ ٥٧، والذّهبيّ في التّذكرة ٣/ ٩٤٢، وقال: ((زاد "معجمه" على ألفِ شيخٍ))، وغيرهم.

(٢) سيأتي في المصنّفات في رجال كتب معيّنة.

(٣) ذكره أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان١/ ٣٣٣، ٣٩٣، وياقوت في معجم البلدان١/ ٤٤٣، والسّخاويّ الإعلان ص: ٢٤٠.

(٤) حقّقه زياد منصور، العلوم والحكم، المدينة، ١٤١٠هـ (دكتوراه)، وعبد الله الباروديّ، الفكر، بيروت، ١٤١٤ هـ، وانتقاه الذّهبي.

٢١- "المعجم" لأبي بكر محمّد بن إبراهيم الأصبهانيّ ابن المقرئ ت/ ٣٨١هـ(ط)(١).

٢٢- "وفيات الشّيوخ" لمحمّد بن العبّاس البغداديّ ابن الفرات ت/ ٣٨٤هـ(م)(٢).

٢٣- "شيوخ أبي الفتح يوسف بن عمر القوّاس ت/ ٣٨٥هـ الثّقات". (م)(٣).

٢٤- "شيوخ أبي عبد الله محمّد بن إسحاق بن منده الأصبهانيّ ت/ ٣٩٥هـ"(خ)(٤).

٢٥- "تسمية المشايخ الّذين روى عنهم البخاريّ في كتاب"الجامع الصّحيح"الّذي صنّفه" له. (ط)(٥).

---

(١) حقّقه عادل بن سعد، الرّشد، الرّياض، ١٤١٩هـ، ومحمّد الفلاح، قسم السُّنَّة، الجامعة الإسلاميّة (دكتوراه)، خرّج الذّهبيّ منه أربعين حديثًا عن أربعين شيخًا في أربعين مدينة، سمّاه: "أربعي البلدان". ينظر: تاريخه (٣٨١-٤٠٠هـ ص: ٤٠).

(٢) تقدّم في كتب الوفيات.

(٣) اقتبس منه الخطيب في تاريخه ١٢٧ موضعًا-كما في موارد الخطيب ص: ٤١٩-. وعبارته في النّقل: ((ذكره في جملة شيوخه الثّقات))، وقال في موضعٍ: ((سَمّى شيوخه الثّقات، فذكر منهم...)). تاريخ بغداد٥/ ١٢١، ونقل عنه السّمعانيُّ، وقال: ((ذكره في شيوخه الثّقات)). الأنساب٢/ ٣١٠. ويظهر من النّقل عنه أنّه قصره على شيوخه الثّقات، ونقل عنه أخرون.

(٤) قال الحاكم: ((صنّف التّاريخ، والشّيوخ)). ينظر: السِّير١٧/ ٣٦، وتاريخ الإسلام(٣٨١-٤٠٠هـ ص: ٣٢١). وذكر له سزكين في تاريخه١/ ٤٤٠، كتاب: "تسمية المشايخ"منه١١ورقة في تشستربتي(٥١٦٥/ ١). فيحتمل أنّه الآتي. وينظر: بحوث ص: ١٥٧.

(٥) سيأتي في المصنّفات في رجال كتب معيّنة.

٢٦- "جزءٌ فيه تسمية شيوخ أبي عبد الرّحمن النّسائيّ" لأبي محمّد عبد الله بن محمّد الجهنيّ ت/ ٣٩٥ هـ (م)[١].

٢٧- "معجم الشّيوخ" لأبي الحسين محمّد بن أحمد بن جميع الصّيداويّ ت/ ٤٠٢هـ(ط)[٢].

٢٨- "المعجم" لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم النّيسابوريّ ت/ ٤٠٥هـ(م)[٣].

٢٩- "تسمية شيوخ البخاريّ ومسلم وأبي داود والتّرمذيّ والنّسائيّ في مصنّفاتهم من الصّحابة والتّابعين إلى شيوخهم" لأبي بكر أحمد بن محمّد البرقانيّ ت/ ٤٢٥هـ(م)[٤].

٣٠- "المشيخة الكبرى" لأبي عليّ الحسن بن أحمد البزّاز ابن شاذان ت/ ٤٢٦هـ(خ)[٥].

---

(١) سيأتي في المصنّفات في رجال كتب معيّنة.

(٢) حقّقه عمر التّدمريّ، الرّسالة، بيروت، ودار الإيمان، طرابلس، ١٤٠٥هـ، وبذيله: "المنتقى من المعجم".

(٣) ذكره السّمعانيّ في التّحبير١/ ١٤٥، وابن عساكر في تبيين كذب المفتري ص: ٢٢٨، وقال: «"معجمه" على شيوخه يقرب من ألفي رجل»، وابن النّجّار في ذيله ١٨/ ٨٠، وابن خلّكان في الوفيات٤/ ٢٨٠، والذّهبيّ التّذكرة ٣/١٠٤٣، وابن حجر في معجمه ص: ١٩٣، والرّودانيّ في الصِّلة ص: ٣٧١، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٠٢.

(٤) سيأتي في المصنّفات في رجال كتب معيّنة.

(٥) ذكرها الذّهبيّ في السِّير١٧/ ٤١٧، وقال: «وله"مشيخة كبرى"هي عواليه عن الكبار، =

٣١- "المشيخة الصّغرى" له. (ط)[(١)].

٣٢- "معجم شيوخ أبي القاسم حمزة بن يوسف السّهميّ ت/ ٤٢٧هـ"(م)[(٢)].

٣٣- "معجم شيوخ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانيّ ت/ ٤٣٠هـ"(م)[(٣)].

٣٤- "معجم شيوخ أبي ذرٍّ عبد بن أحمد بن محمّد الهرويّ ت/ ٤٣٤هـ"(م)[(٤)].

٣٥- كتاب في أسماء شيوخه الّذين لقيهم ولم يروِ عنهم. له (م)[(٥)].

= و"مشيخة صغرى"عن كلِّ شيخٍ حديث»، وذكرها ابن حجر في معجمه ص: ١٩٥، وقال: «في جزئين ضخمين، وفي بعض النّسخ في خمسة أجزاء». ثم ذكر مشيخته الصّغرى، وقال: «في جزئين». السّابق ص: ١٩٦. ومنه أوراق وصلت إلينا؛ أفاده العُمريّ في موارده ص: ٤٢٢-٤٢٣.

(١) حقّقه عصام هادي، الغرباء، المدينة، ١٤١٩هـ باسم: "مشيخة ابن شاذان الصّغرى". وينظر: الحاشية السّابقة.

(٢) ذكره ابن النّجّار في ذيله ١٦/ ٢٦٨، و١٧/ ١٠٤، والسّيوطيّ في اللّآلئ ٢/ ٨٤، والكتّانيّ الرّسالة ص: ١٠٣.

(٣) ذكره ابن النّجّار في ذيله١٧/ ١٤، ٣٧، ٢٣٩، والذّهبيّ في السِّير ١٧/ ٤٥٥، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٢٤٠، وخليفة في الكشف٢/ ١٧٣٥، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٠٢، وقال: «وهو في شيوخه».

(٤) يقع في مجلّدٍ، اشتمل على ثلاثمائة وثمانية وعشرين رجلًا، وامرأة واحدة، ورتّبهم على المعجم، وعدّةُ أحاديثه ستّمائة وعشرون حديثًا. كما في فهرس الفهارس٢/ ٦١١، وينظر: ترتيب المدارك ٧/ ٢٣٠-٢٣١، ٢٣٣، وفهرسة ابن خير ص: ١٣٠، ٣٨٢، والتّذكرة ٣/ ١١٠٤، والسِّير ١٧/ ٥٥٥.

(٥) ذكره عياض في ترتيب المدارك٧/ ٢٣٠-٢٣١، وابن خير في فهرسته ص: ١٣٠، والكتّانيّ في =

٣٦- "المعجم في مشتبه أسامي المحدِّثين" لعبيد الله بن عبد الله الهرويّ كان حيًّا ٤٣٨هـ (ط)[١].

٣٧- "جزءٌ فيه ذكر شيوخ الشّريف ابن المهديّ محمّد بن عبد العزيز بن العبّاس الهاشميّ ت/ ٤٤٤هـ"(ط)[٢].

٣٨- "معجم شيوخ أبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليليّ ت/ ٤٤٦هـ"(م)[٣].

٣٩- "معجم شيوخ أبي محمّد عبد العزيز بن محمّد النّخشبيّ ت/ ٤٥٦هـ"(م)[٤].

٤٠- "مشيخة أبي الحسين محمّد بن عليّ بن المهتدي بالله العباسيّ ت/ ٤٦٥هـ الصّغرى"(ط)[٥].

= فهرسه٢/ ٦١١. وهو غير السّابق.

(١) تقدّم في كتب المشتبه.

(٢) حقّقه عبد الله الكندريّ، البشائر، بيروت، ١٤٣١هـ.

(٣) ذكره الرّافعيّ في التّدوين٢/ ٥٠١، ٥٠٣، وقال: ((وفي"معجم شيوخه"ما يُطلع على كثرة شيوخه)). السّابق ٢/ ٥٠٢، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٠٥.

(٤) ذكره السّمعانيّ في الأنساب ١/ ٣٩١، ٤٨١، واقتبس منه في مواضع، وقال: ((كتاب "المعجم" لشيوخ أبي محمّد عبد العزيز. . . استحسنتُه؛ لأنّه يذكر شيخه، ونسبه، وبلده، وسيرته، وعمّن أخذ العلم، وعمّن سمع الحديث، وفاته، ويروي له حديثًا أو حديثين)). المنتخب من معجم شيوخه ١/ ١١٣.

(٥) طُبع باسم: ((جزء فيه مشيخة أبي الحسين بن المهتدي بالله)). تحقيق قاسم بن محمّد، البشائر، بيروت، ١٤٣٢هـ.

٤١- "مشيخته الكبرى" له[١].

٤٢- "مشيخة أبي الطّاهر بن أبي الصّقر محمّد بن أحمد اللّخميّ ت/ ٤٧٦هـ"(ط)[٢].

٤٣- "شيوخ ابن الجارود: عبد الله بن عليّ بن الجارود النّيسابوريّ ت/ ٣٠٧ هـ" لأبي عليّ الحسين بن محمّد الغسّانيّ الجيّانيّ ت/ ٤٩٨هـ(م)[٣].

٤٤- "تسمية شيوخ أبي داود" له. (ط)[٤].

٤٥- تأليفٌ في شيوخ النّسائيّ له(م)[٥].

٤٦- "شيوخ البخاريّ" لأبي عليّ أحمد بن محمّد البردانيّ ت/ ٤٩٨هـ(م)[٦][٧].

---

(١) ذكرها الرّودانيّ في الصِّلة ص: ٣٧٤، والكتّانيّ في فهرسه٢/ ٦٣٠، ونَصَّا على الكبرى، وذكرها ابن حجر في معجمه ص: ١٩٧، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٢٤١، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٠٥. ولم ينصّوا على الكبرى، أو الصّغرى.

(٢) حقّقه حاتم العونيّ، الرّشد، الرّياض، ١٤١٨ هـ.

(٣) اقتبس منه ابن حجر في التّهذيب١/ ٢٨، ٤٢، وسمّاه في موضعٍ١/ ٢٢: "أسماء شيوخ ابن الجارود"، ونقل مغلطاي في الإكمال١/ ١٧عن"شيوخ ابن الجارود". ولكنّه عزاه لأبي عليّ الصّدفيّ؛ وهو: الحسين بن محمّد ت/ ٥١٤هـ، وكذا عزاه إليه الكتّانيُّ في فهرسه٢/ ١٠٩٨. فالله أعلم، وقال ابن حجر في موضع من التّهذيب١/ ٩: «وقال ابن الجارود في مشيخته».

(٤) سيأتي في المصنّفات في رجال كتب معيّنة.

(٥) سيأتي في المصنّفات في رجال كتب معيّنة.

(٦) سيأتي في المصنّفات في رجال كتب معينة.

(٧) **ومن أشهر كتب"معاجم الشّيوخ" المطبوعة بعد القرن الخامس:** "معجم مشايخ أبي عبد الله محمّد بن عبد الواحد الدّقّاق ت/ ٥١٦هـ"، حقَّقه حاتم العونيّ، الرّشد، الرّياض، ١٤١٨هـ. =

= و"أحاديث الشّيوخ الثّقات"-الشّهير بـ"المشيخة الكبرى"- لأبي بكر محمّد بن عبد الباقي الأنصاريّ، ت/ ٥٣٥هـ، حقَّقه حاتم العونيّ، عالم الفوائد، مكّة. و"مشيخة أبي عبد الله محمّد بن أحمد بن إبراهيم الرّازيّ المعروف بابن الحطاب ت/ ٥٢٥هـ وثبت مسموعاته"- انتقاء أبي طاهر السّلفيّ ت/ ٥٧٦ هـ-، حقّقه حاتم العونيّ، الهجرة، الرّياض، ١٤١٥هـ. و"فهرس ابن عطيّة" لأبي محمّد عبد الحقّ بن غالب الأندلسيّ المعروف بابن عطيّة ت/ ٥٤٢ هـ، حقّقه محمّد أبو الأجفان، ومحمّد الزّاهي، الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط/ ٢، ١٩٨٣م. و"الغنية: فهرس شيوخ القاضي عياض" للقاضي عياض اليحصبيّ ت/ ٥٤٤ هـ، حقّقه محمّد عبد الكريم، الدّار العربيّة، ليبيا، ١٩٧٨م، وماهر زهير، الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٢هـ، وانتقد السّابقة بكثرة أخطائها. و"التّحبير في المعجم الكبير" لأبي سعد عبد الكريم بن محمّد السَّمعانيّ-بفتح السّين وكسرها- ت/ ٥٦٢هـ، حقّقته منيرة ناجي، ديوان الأوقاف، بغداد، ١٣٩٥هـ، وخليل المنصور، الكتب العلميّة، بيروت. قال الذّهبيّ: «ذَكَرَ في كتاب"التّحبير"تراجم شيوخه، فأفاد وأجاد» التّذكرة ٤/ ١٣١٨. و"معجم الشّيوخ" له، لم يصل إلينا أصله، ووصل منتخبه، وطبع باسم: "المنتخب من معجم شيوخ السّمعانيّ" حقّقه موفّق بن عبد الله، جامعة الإمام، الرّياض، ١٤١٧هـ، ومحمّد عثمان، مكتبة الثّقافة، القاهرة، ١٤٢٨هـ. قال ابن النّجّار: «جمع معجمًا لشيوخه في عشر مجلّدات كبار، سمعت مَن يَذكر أنّ عدهم سبعة آلاف شيخ». المستفاد للدّمياطيّ ص: ١٧٣، وقال ابن ناصر الدّين- معلِّقًا-: «وهذا أمر عجيب نادر الاتّفاق». التّوضيح ٥/ ١٧٥. و"المعجم" لعبد الخالق بن أسد الدّمشقيّ ت/ ٥٦٤هـ، حقّقه نبيل سعد الدّين، البشائر، دمشق، ١٤٣٢هـ. و"معجم الشّيوخ" لأبي القاسم عليّ بن الحسن الدّمشقيّ ابن عساكر، ت/ ٥٧١هـ، حقّقه وفاء تقيّ الدّين، البشائر، دمشق، ١٤٢١هـ، وعبدالله الشّريف، جامعة الإمام، الرّياض، ١٤٠٣هـ(ماجستير)، ولابن حجر منتقى منه. و"المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمّة النّبل" له. —سيأتي ص: ٦٨٣-. و"مشيخة شُهْدَة: العمدة من الفوائد والآثار الصّحاح =

= والغرائب في مشيخة شُهْدَة" لشُهْدَة بنت أحمد الدّينوريّ ت/ ٥٧٤هـ، حقّقه رفعت فوزي، الخانجيّ، القاهرة، ١٤١٥هـ. و"فهرسة ابن خير" لأبي بكر محمّد بن خير الإشبيليّ ت/ ٥٧٥هـ، حقّقه فرنسيسكو، وخليان، سرقسطة، ١٨٩٣م، وبإشراف زهير فتح الله، الخانجيّ، مصر، ١٣٨٢هـ، وإبراهيم الأبياريّ، الكتاب المصريّ، القاهرة، ١٤١٠هـ-وانتقد الطّبعتين السّابقتين-، ومحمّد فؤاد، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٩هـ، وبشّار عوّاد، الغرب الإسلاميّ، بيروت. وصنّفه في أسماء شيوخه، ومرويّاته عنهم، قال ابن الأبّار: ((في غاية الاحتفال والإفادة، لا يُعلم لأحدٍ من طبقته مثله)). التّكملة لكتاب الصّلة ٢/ ٥٢٤. و"معجم السّفر" لأبي طاهر أحمد بن محمّد السّلفيّ ت/ ٥٧٦هـ، حقّقه شير محمّد، البحوث الإسلاميّة، إسلام آباد، ١٤٠٨هـ، وعبد الله الباروديّ، الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ، وبهيجة الحسينيّ(الأوّل منه)، بغداد، ١٣٩٨هـ. و"المشيخة البغداديّة" له، حقّقه أحمد فريد، الرّسالة، القاهرة، ورضى أبو شامة-جزءًا منه-(دكتوراه)، الجامعة الإسلاميّة. و"الوجيز في ذكر المجاز والمجيز" له. حقّقه محمّد البقاعيّ، الغرب الإسلاميّ، بيروت. و"شيوخ عبد الله بن وهب القرشيّ" لأبي القاسم خلف بن عبد الملك الأندلسيّ ابن بشكوال ت/ ٥٧٨هـ، حقّقه عامر صبري، البشائر الإسلاميّة، ١٤٢٨هـ. و"مشيخة ابن الجوزيّ" لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ الحنبليّ ابن الجوزيّ ت/ ٥٩٧هـ، حقّقه محمّد محفوظ، الشّركة التّونسيّة، تونس، ١٣٩٧هـ، ثمّ أعاده في الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٠هـ. و"مشيخة عمر بن محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عمرويه السّهروردي ت/ ٦٣٢هـ"، حقّقه عامر صبري، الرّيّان، بيروت، ١٤٢٥هـ. و"مشيخة أبي المنجى عبدالله بن عمر البغداديّ ت/ ٦٣٥هـ"، حقّقه عامر صبري، الرّيّان، بيروت، ١٤٢٥هـ. و"المشيخة البغداديّة" لأبي العبّاس أحمد بن المفرج الدّمشقيّ، ت/ ٦٥٠هـ (تخريج البرزاليّ ت/ ٦٣٦هـ)، حقّقه كامران الدّلويّ، الغرب الإسلاميّ، بيروت، ٢٠٠٢م، وعامر صبري، الرّيّان، بيروت، ١٤٢٥هـ؛ وهي خاصّة بشيوخه الّذين أجازوه، في سنةٍ واحدةٍ، وكان عمره أربع سنوات؛ كما أفاده محقّق الكتاب. و"أسماء شيوخ مالك بن أنس" لأبي بكر =

= محمّد بن إسماعيل الأندلسيّ ابن خلفون، ت/٦٣٦هـ، و"المُعلِم بأسامي شيوخ البخاريّ ومسلم" له، و"شيوخ أبي داود السّجستانيّ" له. و"شيوخ أبي عيسى التّرمذيّ" له. و"شيوخ أبي عبد الرّحمن النّسائيّ" له -ستأتي في المصنّفات في رجال كتب معيّنة-. و"المعجم في أصحاب القاضي الصّدفيّ ت/ ٥٩٤هـ" لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله القضاعيّ ابن الأبّار ت/ ٦٥٨هـ، حقّقه فرنسسكو، مدريد، ١٨٨٥م، ثمّ في مصر، ١٩٦٧م، وإبراهيم الأبياريّ، الكتاب المصريّ، القاهرة، ١٤١٠هـ-وانتقد الطّبعتين السّابقتين-. و"ثَبَت مسموعات الحافظ ضياء الدّين محمّد بن عبد الواحد المقدسيّ ت/٦٤٣هـ"، حقّقه محمّد مطيع، البشائر الإسلاميّة، بيروت، ١٤١٩هـ. و"أسامي شيوخ البخاريّ" للحسن بن محمّد الصّاغانيّ ت/ ٦٥٠هـ، - سيأتي ص: ٦٨٥-. و"مشيخة النّعال البغداديّ: صائن الدّين محمّد بن الأنجب ت/ ٦٥٩هـ" (تخريج رشيد الدّين محمّد بن عبد العظيم المنذريّ ت/ ٦٤٤هـ)، حقّقه ناجي معروف، وبشّار عوّاد، المجمع العراقيّ، بغداد، ١٣٩٥هـ. و"برنامج شيوخ الرُّعينيّ" لأبي الحسن عليّ بن محمّد الإشبيليّ ت/ ٦٦٦هـ، حقّقه إبراهيم شبّوح، وزارة الثّقافة-دمشق، ١٣٨١هـ. و"تحفة أهل الحديث في إيصال إجازة القديم بالحديث" لمنصور بن سليم الإسكندرانيّ ابن العماديّة ت/٦٧٣هـ، حقّقه عامر صبري، البشائر الإسلاميّة، ١٤٢٥هـ. و"برنامج أبي جعفر اللّبليّ الأندلسيّ ت/ ٦٩١هـ" لأحمد بن يوسف الفهريّ ت/ ٦٩١هـ، حقّقه محمّد بوزيان، وزارة الثّقافة، ١٣٨١هـ. و"فهرست اللّبليّ" له، حقّقه ياسين علوش، وعوّاد أبو زينة، الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٩٨٨م. و"مشيخة ابن البخاريّ: عليّ بن أحمد ت/ ٦٩٠هـ" لأحمد بن محمّد الحنفيّ ابن الظّاهريّ ت/ ٦٩٦هـ، حقّقه عوض الحازميّ، عالم الفوائد، مكّة، ١٤١٩هـ(دكتوراه). و"مشيخة شرف الدّين اليونينيّ" لأبي الحسين عليّ بن محمّد ت/ ٧٠١هـ(تخريج محمّد البعلبكيّ ت/ ٧٠٩ هـ)، حقّقه عمر تدمريّ، العصريّة، بيروت، ١٤٢٣هـ. و"معجم شيوخ الأبرقوهيّ" لأبي المعالي أحمد بن إسحاق المصريّ ت/ ٧٠١هـ (تخريج مسعود الحارثيّ ت/ ٧١١هـ)، حقّقه محمّد عثمان، الثّقافة الدّينيّة، القاهرة، =

= ١٤٣٠هـ. و"معجم شيوخ عبد المؤمن بن خلف الدّمياطيّ ت/ ٧٠٥هـ" (مخطوط). و"ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكّة وطيبة" لأبي عبد الله محمّد بن عمر بن رشيد الفهريّ ت/ ٧٢١هـ، حقّقه محمّد الحبيب، الدّار التّونسيّة، تونس، ١٤٠١هـ، ونَشَر الخامسَ منه في الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٨هـ. و"مشيخة قاضي القضاة بدر الدّين محمّد بن إبراهيم المعروف بابن جماعة ت/ ٧٣٣هـ"(تخريج علم الدّين البرزاليّ ت/ ٧٣٩هـ)، حقّقه موفّق بن عبد الله، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٨هـ. و"المعجم الكبير" لأبي عبد الله محمّد بن أحمد الذّهبيّ ت/ ٧٤٨ هـ، حقّقه محمّد الهيلة، الصّدّيق، الطّائف، ١٤٠٨هـ، باسم: "معجم الشّيوخ: المعجم الكبير"، وروحية السّيوفيّ، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٠هـ باسم: "معجم شيوخ الذّهبيّ". و"المعجم اللّطيف" له-المعجم الصّغير-، حقّقه جاسم الدّوسريّ، السّلفيّة، الكويت، ١٤٠٨هـ. و"المعجم المختصّ"-بالمحدِّثين-له، حقّقه محمّد الهيلة، الصّدّيق، ١٤٠٨هـ، وروحية السّويفيّ، الكتب العلميّة، ١٤١٣هـ. باسم: "معجم محدِّثي الذّهبيّ"، ولابن قاضي شبهة ت/ ٨٥١هـ منتقى منه (مخطوط). و"برنامج ابن جابر" لمحمّد بن جابر الوادي آشي ت/ ٧٤٩هـ، حقّقه محمّد الهيلة، البحث العلميّ، جامعة أمّ القرى، مكّة، ١٤٠١هـ، ومحمّد محفوظ، الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٠هـ. و"إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفوائد المسموعة" لصلاح الدّين خليل بن كيكلديّ العلائيّ ت/ ٧٦١ هـ، حقّقه مرزوق الزّهرانيّ، العلوم والحكم، المدينة، ١٤٢٥هـ، وللمحقِّق كتاب: "معجم شيوخ العلائيّ"، العلوم والحكم، المدينة، ١٤٢٤هـ، وبناه على الكتاب السّابق. و"معجم شيوخ التّاج السّبكيّ" لتاج الدّين عبد الوهّاب بن عليّ السّبكيّ ت/ ٧٧١ هـ، (تخريج ابن سعد المقدسيّ ت/ ٧٥٩ هـ)، حقّقه الحسن آيت، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٥هـ(دكتوراه)، وبشّار عوّاد، وآخريْنِ، الغرب الإسلاميّ، بيروت، ٢٠٠٤م، وعمل ابنُ حجر عليه منتقى. و"المنتقى من معجم شيوخ شهاب الدّين أبي العبّاس أحمد بن رجب الحنبليّ ت/ ٧٧٤هـ"(انتقاء ولده: أبي الفرج عبد الرّحمن ت/ ٧٩٥هـ)، حقّقه =

= عبد الله الكندريّ، غراس، الكويت، ١٤٢٦هـ. و"إرشاد الطّالبين إلى شيوخ قاضي القضاة محمّد بن عبد الله بن ظهيرة ت/ ٨١٧ هـ"(تخريج خليل بن محمّد الأقفهسيّ ت/ ٨٢١هـ)، حقّقه موفّق بن عبد الله، وزارة الأوقاف، قطر، ١٤٢٤هـ، ومحمّد الزّاهي، الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٩٩٩م. و"المجمع المؤسّس للمعجم المفهرس" لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ت/ ٨٥٢ هـ، حقّقه يوسف المرعشليّ، المعرفة، بيروت، ١٤١٣هـ، ومحمّد شكور، الرّسالة، بيروت، ١٤١٧هـ. و"المعجم المفهرس أو: تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة" له، حقّقه محمّد شكور، الرّسالة، بيروت، ١٤١٨هـ. قال السّخاويّ: «سمّاه: "المقاصد العليّات في فهرست المرويّات"؛ يعني القراءة، أو السّماع، أو الإجازة، أو المشافهة أو المكاتبة، ووجدتُ بخطّه-أيضًا-تسميته: بـ"المقاصد العليّة في فهرست الكتب والاجزاء المرويّة"انتفع النّاس به». الجواهر٢/ ٦٧١، وقال الكتّانيّ: «اشتمل على غالب كتب الإسلام الحديثيّة، من الجوامع والمسانيد والأجزاء، وما شذّ عنها إلّا النّادر؛ هكذا قال عنها الثّعالبيّ في "الكنز". . . جمعها بنفسه، وجمع فيها ما تفرّق عند غيره». فهرس الفهارس٢/ ٩٣١. و"المهمل من شيوخ البخاريّ" له —سيأتي ص: ٦٩٤-. و"غنيمة الوافد وبغية الطّالب الماجد" فهرست مرويّات ومؤلّفات عبد الرّحمن بن محمّد الثّعالبيّ الجزائريّ ت/ ٨٧٥هـ، حقّقه محمّد شايب، دار ابن حزم، ١٤٢٦هـ. و"معجم الشّيوخ" لعمر بن فهد المكّيّ، ت/ ٨٨٥هـ، حقّقه محمّد الزّاهي، وراجعه وقابله حمد الجاسر، اليمامة، الرّياض، ١٤٠٢هـ. و"ثَبَت شيخ الإسلام القاضي زكريّا بن محمّد الأنصاريّ ت/ ٩٢٦هـ" (تخريج محمّد بن عبد الرّحمن السّخاويّ ت/ ٩٠٢ هـ)، حقّقه محمّد الحسين، البشائر الإسلاميّة، بيروت، ١٤٣١هـ. و"المنجم في المعجم" لجلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ ت/ ٩١١ هـ-معجم شيوخه-، حقّقه إبراهيم باجس، ابن حزم، بيروت. و"زاد المسير في الفهرست الصّغير" له، حقّقه يوسف المرعشليّ، البشائر الإسلاميّة، بيروت. و"فهرس ابن غازي" لمحمّد بن أحمد المكناسيّ ابن غازي ت/ ٩١٩هـ، حقّقه محمّد الزّاهي، دار بوسلامة، تونس. و"ثَبَت أبي جعفر أحمد بن عليّ البلويّ =

ومن مظانّها: كتب التّراجم العامّة والخاصّة، والمصنّفات في رجال كتبٍ معيّنة؛ مِمّا أُلِّف في مشايخهم.

⊙⊙⊙⊙⊙

= الوادي آشيّ ت/ ٩٣٨هـ، حقّقه عبد الله العمرانيّ، الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٣هـ. و"نوادر الإجازات والسّماعات" لمحمّد بن عليّ بن طولون الدّمشقيّ ت/ ٩٥٣هـ، حقّقه محمّد مطيع، الفكر، دمشق، ١٤١٩هـ. و"فهرس أحمد المنجور" لأحمد بن عليّ المنجور ت/ ٩٩٥هـ، حقّقه محمّد حجيّ، دار المغرب، ١٣٩٦هـ. و"ثَبَت شمس الدّين البابليّ" المسمّى: "منتخب الأسانيد في وصل المصنّفات والأجزاء والمسانيد" (تخريج عيسى الثّعالبيّ ت/ ١٠٨٠هـ) ويليه: "المربيّ الكابليّ فيمن روى عن الشّمس البابليّ لمحمد مرتضى الزّبيديّ"، حقّقه محمد العجميّ، البشائر، بيروت، ١٤١٥هـ. و"كنز الرّواية المجموع في درر المجاز ويواقيت المسموع" لأبي مهديّ عيسى الثعالبيّ الجزائريّ ثمّ المكّيّ ت/ ١٠٨٠هـ، قال الكتّانيّ: «كنزه هذا من أعظم الكنوز وأثمنها وأوعاها. . . فاستوفى بذلك تواريخ غالب الأئمّة المؤلِّفين وأسانيد مؤلَّفاتهم». فهرس الفهارس١/ ٥٠٠-٥٠١. و"صلة الخلف بموصول السّلف" لمحمّد بن سليمان الرّودَانيّ ت/ ١٠٩٤هـ، حقّقه محمّد حجيّ، الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٤٠٨هـ. قال الكتّانيّ: «نادرة في بابها جودة واختيارًا وترتيبًا، ليس في فهارس أهل ذلك القرن الحادي عشر بالمشرق والمغرب ما يشابهها أو يقاربها عدا "كنز" أبي مهديّ الثّعالبيّ فإنّه أجمع وأوسع». فهرس الفهارس١/ ٤٢٦. و"فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات" لمحمد عبد الحيّ بن عبد الكبير الكتّانيّ ت/ ١٣٨٢هـ. طبع باعتناء إحسان عباس، الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ. قال محمّد الكتّانيّ -بعد أن عدّد كتب المشيخات- «إلى غير ذلك من كتب المشيخات، وهي كثيرة جدًّا». الرّسالة ص: ١٠٧، وقال عبد الحيّ الكتّانيّ: «اعلم أنّ المعاجم أكثر من هذا بكثير، لا يُحصى عددها، وإنّما اقتصرت هنا على بيان ما لا بدّ منه منها». فهرس الفهارس٢/ ٦٢٤.

الفصل السّابع: المصنّفات في رجال كتابٍ، أو كتبٍ معيّنة

وفيه ستّة مباحث:

المبحث الأوّل: أهمّيّتها، وفوائد معرفتها.

المبحث الثّاني: المصنّفات فيها.

المبحث الثّالث: دراسة: "تهذيب الكمال" للمزّيّ.

المبحث الرّابع: دراسة "الكاشف" للذّهبيّ.

المبحث الخامس: دراسة "تهذيب التّهذيب" لابن حجر.

المبحث السّادس: دراسة "تقريب التّهذيب" لابن حجر.

التّمهيد

هذا النّوع من المصنّفات يختصّ بالتّعريف برجال كتب معيّنة؛ كـ"الكتب السِّتَّة"، أو رجال كتابٍ معيّنٍ؛ كرجال "صحيح البخاريّ". وقد جاء التّأليف فيه متأخِّرًا، بعد ظهور الكتب السِّتَّة: "الصّحيحين" و"السّنن الأربعة"، حيث لقيت هذه الكتب من الأئمّة عناية فائقة؛ تناولت كافّة أسانيدها ومتونها: سماعًا، وإسماعًا، وإقراءً وإجازةً، ونسخًا، وتعليقًا، وشرحًا، واختصارًا، وكان من جملة ذلك عنايتهم برجالها، فوضعوا المصنّفات الكثيرة في جمعهم، والتّرجمة لهم. قال المزّيّ -في سياق عناية الأُمّة بالسُّنَّة-: «فتنوّعوا في تصنيفها، وتفنّنوا في تدوينها على أنحاءٍ كثيرة، وضروبٍ عديدة؛ حرصًا على حفظها، وخوفًا من إضاعتها، وكان من أحسنها تصنيفًا، وأجودها تأليفًا، وأكثرها صوابًا، وأقلّها خطًا، وأعمّها نفعًا، وأعودها فائدةً، وأعظمها بركةً، وأيسرها مؤونةً، وأحسنها قبولًا -عند الموافق، والمخالف-، وأجلّها موقعًا -عند الخاصّة والعامّة-: "صحيح" أَبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ، ثمّ "صحيح" أبي الحسين مسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ، ثمّ بعدهما "كتاب السّنن" لأبي داود سليمان بن الأشعث السّجستانيّ، ثمّ "كتاب الجامع" لأبي عيسى محمّد بن عيسى التّرمذيّ، ثمّ "كتاب السّنن" لأبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النّسائيّ، ثمّ "كتاب السّنن" لأبي عبد الله محمّد بن يزيد المعروف بابن ماجه القزوينيّ، وإنْ لم يبلغ درجتهم. ولكلٍّ واحدٍ من هذه الكتب السِّتَّة مزيّة يعرفها أهل هذا الشّأن، فاشتهرت هذه الكتب بين الأنام، وانتشرت في بلاد الإسلام، وعظم الانتفاع بها، وحرص طلّاب العلم على تحصيلها، وصُنّفت فيها تصانيف، وعُلّقت عليها تعاليق؛ بعضها في

معرفة ما اشتملت عليه من المتون، وبعضها في معرفة ما احتوت عليه من الأسانيد، وبعضها في مجموع ذلك))[(١)]، وقال–عن الكتب السِّتَّة–: ((هي عمدة أهل الإسلام، وعليها مدار عامّة الأحكام))[(٢)]، وقال ابن الأثير: ((الكتب السِّتَّة؛ الّتي هي أمّ كتب الحديث، وأشهرُها في أيدي النّاس، وبأحاديثها أخذ العلماء، واستدلّ الفقهاء، وأثبتوا الأحكام، وشادوا مباني الإسلام، ومُصنِّفوها أشهر علماء الحديث، وأكثرهم حفظًا، وأعرفهم بمواضع الخطأ والصّواب، وإليهم المنتهى، وعندهم الموقف))[(٣)].

ولأحاديث هذه الكتب السِّتَّة، ورواتها من الاعتبار، والحُجَّة، والشُّهرة، والقبول ما ليس لغيرها، فقد اشتهرت بين الأنام، وانتشرت في بلاد الإسلام، وتداولها العلماء، وتناقلها الحفّاظ؛ جيلًا بعد جيلٍ، وقرنًا إِثْر قرنٍ. واعتنى مصنِّفُوها بأحاديثها، وأوردوها مورد الحجّة، أو الاستشهاد؛ لذلك عمدوا إلى انتقائها، وتوقّوا في رواتها؛ فحظيت بالقبول، والاعتبار عند الخاصّة والعامّة، وتبوّأت مكانة سَنيَّة عند الموافق والمخالف.

---

(١) تهذيب الكمال ١/ ١٤٧.

(٢) تحفة الأشراف ١/ ٣.

(٣) جامع الأصول ١/ ٤٩.

المبحث الأوّل: أهمّيّتها، وفوائد معرفتها

لهذه المصنَّفات أهمّيّة كبرى، ومكانة عظمى، وفوائد جليلة، نبرزها في الآتي:

١- عناية الأئمّة بها، ومن جملة ذلك مصنَّفاتهم الكثيرة فيها.

٢- حوت عامّة رواة العلم، وحملة الآثار، وأئمّة الدّين[(١)].

٣- ركون النّفوس إلى رجال الكتب السِّتَّة؛ لجلالتهم في النّفوس وشهرتهم، ولأنّ أحاديثهم تُساق للاحتجاج، أو الاستشهاد، وقد تُلُقِّيتْ بالقبول في الجملة. قال ابن حجر: ((فإنّ النّفوس تركن إلى من أخرج له بعضُ الأئمّة السِّتَّة أكثر من غيرهم؛ لجلالتهم في النّفوس، وشهرتهم، ولأنّ أصل وضع التّصنيف للحديث على الأبواب أن يقتصر فيه على ما يصلح للاحتجاج، أو الاستشهاد؛ بخلاف من رتّب على المسانيد، فإنّ أصل وضعه مطلق الجمع))[(٢)].

٤- ثناء العلماء عليها[(٣)].

٥- اعتماد المحدِّثين وغيرهم عليها، وتعويلهم في الحكم على الرّواة عليها، لا سيما المتأخِّرين.

---

(١) قال المزّيّ-في مقدّمة"تهذيب الكمال"-: ((وقد اشتمل هذا الكتاب على ذكر عامّة رواة العلم، وحملة الآثار، وأئمّة الدّين، وأهل الفتوى، والزّهد والورع والنّسك، وعامّة المشهورين من كلِّ طائفة من طوائف أهل العلم؛ المشار إليهم من أهل هذه الطّبقات، ولم يخرج عنه منهم إلّا القليل)) تهذيب الكمال ١/ ١٥٣، وقال ابن حجر: ((يصير"تعجيل المنفعة" إذا انضمّ إلى رجال"التّهذيب"حاويًا-إن شاء الله تعالى- لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثّلاثمائة)). التّعجيل ص: ١٢. ومراده بـ"التّهذيب": "تهذيب التّهذيب" له.

(٢) التّعجيل ص: ٨.

(٣) سيأتي طرفٌ من ذلك عند دراسة الكتب، وثناء العلماء عليها.

٦- يُعدُّ بعضها من الموسوعات الرِّجاليّة الكبيرة، واجتمع فيها ما لم يجتمع في غيرها؛ لأنّها ظهرت متأخِّرة، وغالب مصنِّفيها من المتأخِّرين، وانفردت بتراجم مستقلّة، وقدّمت معلومات جديدة في التّراجم لا توجد في غيرها.

٧- حَفِظَتْ نصوصًا كثيرة عن مصادر مفقودة.

٨- تضمّنت استدراكات مهمّة، وتنبيهات نفيسة، واشتملت على دقائق من مسائل هذا الفنّ.

٩- إبراز جهود الأئمّة في هذا النّوع من التّصنيف.

١٠- إظهار مكانة الكتب الّتي تُرْجِم لرجالها، وسُمُوّ قدرها، وعُلُوّ شأنها، وعظيم الحاجة إليها.

١١- لهذه المصنّفات فوائد كثيرة، منها:

أ- معرفة رواة أسانيد "الكتب السِّتَّة" وغيرها، وتمييز المهملين، وفصل المشتبهين، وقد بذل مؤلِّفوها جهودًا كبيرة في حصرهم، ومحاولة جمعهم.

ب- تسهيل الوقوف على تراجمهم، وأحوالهم، فيسهل بذلك الحكم على أحاديثهم، وأسانيدهم.

ج- التّعرّف على شرائط الأئمّة في كتبهم، والاستعانة بها على مطابقة أسانيد غيرها عليها.

د- الدّلالة على مواضع تخريجهم عنهم، لا سيما في "الصّحيحين"؛ وبذلك يُطّلع على كيفيّة روايتهم عنهم، ويُتعرّف على مناهجهم، وشرائطهم فيها، ويُفيد في الدّفاع عنهم في الرّواة المتكلَّم فيهم.

هـ- تحديد مراتب الرُّواة، والحكم عليهم بأحكامٍ دقيقة ومحرّرة، لا سيما المختلف فيهم، ويتجلّى ذلك عند الذّهبيّ، وابن حجر.

المبحث الثّاني : المصنّفات فيها

تنوّعت المصنَّفات فيها: فمنها في رجال"الكتب السِّتَّة"، أو شيوخهم، ومنها في رجال "الصّحيحين"، أو شيوخهما، ومنها في رجال أحد"الكتب السِّتَّة"، أو شيوخه، ومنها في رجال غيرها(١).

(١) قال العُمريّ: «إنّ المصنَّفات الأُولى في علم الرّجال تتناول رواة الحديث بصورةٍ عامّةٍ، دون أن تقتصر على رجال كتاب بعينه، وإن وجدت محاولة مبكّرة للتّصنيف في رجال أحد المحدِّثين؛ وذلك حين صنّف مسلمُ بن الحجّاج ت/ ٢٦١هـ كتابه: "رجال عروة". . . وقد ظلّ طابع الشّمول هذا سائدًا حتّى بعد ظهور الكتب السِّتَّة خلال القرن الثّالث الهجريّ. وفي القرن الرّابع الهجريّ بدأ التّصنيف في رجال أحد كتب الحديث، ولعلّ أبا زكريا يحيى بن زكريّا القرطبيّ ت/ ٢٥٥هـ؛ هو أقدم من ألّف في هذا الفنّ في كتابه: "التّعريف برجال الموطّأ". . . وبسبب ما حازه"صحيح البخاريّ"من مكانة، وناله من قبول وانتشار اهتمّ به المصنِّفون في الرّجال، فألّف بعضُهم في رجال"الصّحيح"، وأَوّل من علمتُه صنّف في ذلك: عبد الله بن عديّ الجرجانيّ ت/ ٣٦٥هـ. . . وفي نفس الوقت أخذ بعض المصنِّفين يجمع بين رجال البخاريّ ومسلم في مصنَّفٍ واحدٍ، ولم يَحْدُث أن جُمع بين رجال غيرهما في هذه الفترة. . . وأوّل من علمتُه صنَّف في ذلك: أبو الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ ت/ ٣٨٥هـ. . . أمّا المصنّفات الّتي تجمع بين رجال السّنن الأربعة، أو الكتب الخمسة، أو الكتب السِّتَّة فقد ظهرت قريبًا من ذلك؛ حين صنّف أبو بكر أحمد بن محمّد البرقانيّ الحافظ ت/ ٤٢٥هـ كتابًا فيه: "تسمية شيوخ البخاريّ ومسلم وأبي داود والتّرمذيّ والنّسائيّ في مصنَّفاتهم. . ."، ثمّ لم يُقْدِمْ أحدٌ على تكرار المحاولة حتّى فترة متأخّرة حين صنّف المقدسيّ الجمّاعيليّ ت/ ٦٠٠هـ كتابه المشهور: "الكمال في معرفة الرّجال"؛ وهو في رجال أصحاب الكتب السِّتَّة. . . وقد ظلّ كتاب"الكمال" أصلًا لعددٍ كبيرٍ من المصنَّفات الّتي هذّبته، أو أضافت إليه طيلة القرون الثّلاثة =

وهذه قائمة بعناوينها، وأسماء مصنِّفيها[(١)]:

أولاً: رجال "الكتب السِّتَّة"، أو شيوخهم:

١- "أسامي من روى عنهم محمّد بن إسماعيل البخاريّ من مشايخه الّذين ذكرهم في جامعه الصّحيح" لأبي أحمد عبد الله بن عديّ الجرجانيّ ت/ ٣٦٥هـ. (ط)[(٢)].

٢- "ذكر أسماء التّابعين ومن بعدهم مِمّن صحّت روايته عن الثّقات عند البخاريّ ومسلم" لأبي الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ ت/ ٣٨٥هـ(ط)[(٣)].

٣- "أسماء الصّحابة الّتي اتّفق فيها محمّد بن إسماعيل البخاريّ ومسلم بن الحجّاج القشيريّ وما انفرد به كلُّ واحد منهما دون صاحبه" له. (ط)[(٤)].

٤- "ذكر قوم أخرج لهم البخاريّ ومسلم في "صحيحيهما" وضعّفهم النّسائيّ في

= التّالية على تصنيفه)). بحوث ص: ١٢٣-١٢٦.

(١) استفدتُ هذه الإحصائيّة من: تعجيل المنفعة ص: ١٠-١١، والإعلان ص: ٢٣١-٢٣٥، والكشف ١/ ٨٨، والرّسالة ص: ١٥٤-١٥٧، وبحوث ص: ١٢٤-١٢٦، وعلم الرّجال: نشأته وأهمّيّته ص: ٢٢٩-٢٣٦، ومقدّمة بشّار عوّاد لـ"تهذيب الكمال"١/ ٥١-٧١، ومقدّمة بدر العمّاش لـ"إكمال" مغلطاي١/ ١٠١-١٩٣(ماجستير).

(٢) حقّقه عامر صبري، البشائر الإسلاميّة، بيروت، ١٤١٤هـ، وبدر العمّاش، دار البخاريّ، المدينة، ١٤١٥هـ.

(٣) حقّقه كمال الحوت، وبوران الضّناويّ، الكتب الثّقافيّة، لبنان، ١٤٠٦هـ، وذكر سزكينُ للدّارقطنيّ كتاب: "رجال البخاريّ ومسلم". تاريخه١/ ٤٢٢، وتبعه العُمريّ في بحوث ص: ١٢٤، ١٢٥، ولكنّه هذا الكتاب؛ أفاده محقّقُ ذكر أسماء التّابعين١/ ٣٦.

(٤) حقّقه جابر السّريِّع، دار العاصمة، الرّياض.

كتاب الضّعفاء" له(ط)[1].

٥- "تسمية المشايخ الّذين روى عنهم البخاريّ في كتاب "الجامع الصّحيح" الّذي صنّفه" لأبي عبد الله محمّد بن إسحاق الأصبهانيّ ابن منده ت/ ٣٩٥هـ(ط)[2].

٦- "جزء فيه تسمية شيوخ أبي عبد الرّحمن النّسائيّ" لأبي محمّد عبد الله بن محمّد الجهنيّ ت/ ٣٩٥هـ(م)[3].

٧- "الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثّقة والسّداد الّذين خرّج لهم البخاريّ في جامعه" لأبي نصر أحمد بن محمّد الكلاباذيّ ت/ ٣٩٨هـ (ط)[4].

٨- "الجمع بين رجال الصّحيحين" له[5].

٩- "المدخل إلى معرفة الصّحيح من السّقيم وتبيين ما أشكل من أسماء الرّجال في الصّحيحين" لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم ت/ ٤٠٥هـ(ط)[6].

---

(١) هو المطبوع باسم: "سؤالات أبي عبد الله بن بكير البغداديّ وغيره من المشايخ للإمام أبي الحسن الدّارقطنيّ". -سيأتي ص: ٨٧٠، واشتمل على مبحثين الأوّل: أسئلة عن هؤلاء الرُّواة، والثّاني: أسئلة عن أثبت الرُّواة عن الأئمّة-وسيأتي في طبقات الرُّواة عن الأئمّة-.

(٢) طبع باسم: "أسامي مشايخ الإمام البخاريّ"حقّقه نظر الفاريابيّ، الكوثر، السّعوديّة، ١٤١٢ هـ.

(٣) ذكره ابن خير في فهرسته ص: ١٩٠.

(٤) حقّقه عبد الله اللّيثيّ، المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ، ولابن يربوع كتاب عليه -سيأتي في المصنّفات في الأصل-.

(٥) ذكره العُمريّ في بحوث ص: ١٢٥، ولم يعزه إلى مصدر، ونقله عنه محمّد الزّهرانيّ في علم الرّجال ص: ٢٣٣. فالله أعلم.

(٦) تقدّم في كتب الجمع بين الجرح والتّعديل، ولعبد الغنيّ الأزديّ ت/ ٤٠٩هـ، كتاب: "الأوهام =

١٠- "الأوهام الّتي في مدخل أبي عبد الله الحاكم النّيسابوريّ" لعبد الغني بن سعيد الأزديّ المصريّ ت/ ٤٠٩هـ(ط)[(١)].

١١- "ذكر أسماء من اتّفق محمّد بن إسماعيل البخاريّ ومسلم بن الحجّاج على تصحيح الرّواية عنه من الصّحابة رضي الله عنهم فأخرجا عنه في كتابيْهما الموسوم كلّ واحد منهما بالصّحيح وذكر أسماء من انفرد كلُّ واحدٍ بإخراج حديثه دون الآخر" لأبي الفتح محمّد بن أحمد بن أبي الفوارس البغداديّ ت/ ٤١٢هـ. (ط)[(٢)].

١٢- "رجال الصّحيحين" لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللّالكائيّ، ت/ ٤١٨هـ(م)[(٣)].

= الّتي في مدخل أبي عبد الله الحاكم"مطبوع-سيأتي في المصنّفات في الأصل -، وطُبع للحاكم: "تسمية من أخرجهم البخاريّ ومسلم وما انفرد به كلّ واحدٍ منهما"بتحقيق كمال الحوت، الكتب الثّقافيّة، والجنان، بيروت، ١٤٠٧هـ. وجعله المحقِّقُ غيرَ "المدخل"، وهو في الواقع جزءٌ منه.

(١) حقّقه مشهور سلمان، المنار، الأردن، ١٤٠٧هـ. قال ابن كثير: ((لمّا وقف الحاكم عليه، جعل يقرؤه على النّاس، ويعترف لعبد الغنيّ بالفضل، ويشكره، ويرجع فيه على ما أصاب فيه من الرّدّ عليه. رحمهما الله)). البداية١٢/ ٩، ونقل الذّهبيّ عنه: ((لمّا رددتُ على أبي عبد الله الحاكم الأوهام الّتي في"المدخل"بعث إليّ يشكرني، ويدعو لي؛ فعلمت أنّه رجلٌ عاقلٌ)). السِّير١٧/ ٢٧٠.

(٢) حقّقه جابر السّريِّع، دار العاصمة، الرّياض.

(٣) كذا سمّاه ابن العماد في الشّذرات ٣/ ٢١١، وخليفة في الكشف١/ ٨٣٥، والبغداديّ في الهديّة ٢/ ٥٠٤، وذكره جماعةٌ من الأئمّة؛ كالخطيب في تاريخه١٤/ ٧٠، وابن القيسرانيّ في الجمع١/ ٣، وابن نقطة في التّقييد ١/ ٢، وغيرهم، واقتبس منه مغلطاي وابن حجر كثيرًا. =

١٣- "تسمية شيوخ البخاريّ ومسلم وأبي داود والتّرمذيّ والنّسائيّ في مصنَّفاتهم من الصّحابة والتّابعين إلى شيوخهم" لأبي بكر أحمد بن محمّد البرقانيّ ت/ ٤٢٥هـ(م)[١].

١٤- "رجال صحيح مسلم" لأحمد بن عليّ الأصبهانيّ ابن منجويه ت/ ٤٢٨هـ. (ط)[٢].

١٥- "التّعديل والتّجريح لمن خرّج له البخاريّ في الجامع الصّحيح" لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجيّ ت/ ٤٧٤هـ(ط)[٣].

١٦- "أسماء رجال الشّيخين" لأبي إسحاق إبراهيم بن سعيد الحبّال ت/ ٤٨٢هـ(م)[٤].

١٧- "تسمية شيوخ أبي داود" لأبي عليّ الحسين بن محمّد الجيّانيّ ت/ ٤٩٨هـ(ط)[٥].

= وأشار ابنُ القيسرانيّ إلى أنّه مِمّن شرح وفصّل في التّراجم.

(١) ذكره ابن خير في فهرسته ص: ١٩١، واقتبس منه ابن عساكر في مواضع في "المعجم المشتمل"، ينظر: تراجم رقم: ٨٩، ١٧٣، ٦٤٧، ولم يسمّ كتابه.

(٢) حقّقه عبد الله اللّيثيّ، المعرفة، بيروت، قال ابن حجر: ((ابن منجويه إنّما يعتمد-غالبًا- على"ثقات"ابن حبّان)). التّهذيب ٦/ ٣٤٥، وقال: ((وهذا دأب ابن منجويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى ينقل كلامه برمّته، ولا يعزوه إليه)). السّابق١١/ ١٩٣.

(٣) حقّقه أبو لبابة حسين، اللّواء، الرّياض، ١٤٠٦هـ، وأحمد لبزار، نشر وزارة الأوقاف المغربيّة.

(٤) كذا سمّاه مغلطاي في"الإكمال"في مواضع: ٤/ ٦٨، ٥/ ١١٨، ٦/ ٧٨، وغيرها، ونقل منه بخطّه، وقال-في موضعٍ-: ((تسمية رجال الشّيخين))١/ ٤٦، وهو من مصادره، ومصادر ابن حجر.

(٥) حقّقه محمّد زغلول، الكتب العلميّة، بيروت، وجاسم الفجيّ، ابن حزم، بيروت، وزياد =

١٨- تأليفٌ في شيوخ النّسائيّ له. (م)[(١)].

١٩- "شيوخ البخاريّ" لأبي عليّ أحمد بن محمّد البردانيّ ت/ ٤٩٨هـ(م)[(٢)].

٢٠- "الجمع بين كتابيْ أبي نصر الكلاباذيّ وأبي بكر الأصبهانيّ في رجال البخاريّ ومسلم" لأبي الفضل محمّد بن طاهر المقدسيّ ابن القيسرانيّ ت/ ٥٠٧هـ. (ط)[(٣)].

٢١- "المجتبى من المجتني في رجال كتاب أبي عبد الرّحمن النّسائيّ في السّنن المأثورة وشرح غريبه" لأبي المظفّر محمّد بن أحمد الأبيورديّ ت/ ٥٠٧هـ(م)[(٤)].

٢٢- "المنهاج في رجال مسلم بن الحجّاج" لأبي محمّد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيليّ ت/ ٥٢٢هـ(م)[(٥)].

٢٣- " لسان البيان عمّا في كتاب أبي نصر الكلاباذيّ من الإغفال والنّقصان" له(م)[(٦)].

= منصور، العلوم والحكم، المدينة، ١٤٢٥هـ. ولا يختصّ بـ"السّنن". قال ابن حجر: ((ذكره أبو عليّ الجيّانيّ في "شيوخ أبي داود" في "كتاب الزّهد" خارج "السّنن")). التّهذيب١/ ١٧٦.

(١) هكذا ذكره مخلوف في شجرة النّور ص: ١٢٣، وذكره ابن حجر، باسم: ((رجال النّسائيّ)). التّعجيل ص: ١١.

(٢) ذكره الصّاغانيّ في كتابه: "أسامي شيوخ البخاريّ"ونقل عنه في مواضع، ينظر: ص: ٨٠، ٨١، ١٢٣ -بحث محكّم، تحت الطّبع-.

(٣) طبع باسم: "الجمع بين رجال الصّحيحين"، في دائرة المعارف، الهند، ١٣٢٣هـ، ثمّ عنها في الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٥ هـ.

(٤) ذكره ياقوت في معجم الأدباء ٥/ ١٦٥، والصّفديّ في الوافي ٢/ ٦٦، وسمّاه: "المجتبى من المجتنى".

(٥) ذكره ابن بشكوال في الصّلة١/ ٢٥٧، والذّهبيّ في السّير١٩/ ٥٧٩، وابن فرحون في الدّيباج ص: ١٤١، وغيرهم.

(٦) ذكره ابن بشكوال في الصّلة١/ ٢٥٧، والمزّيّ في تهذيبه٣/ ١٢٢، والذّهبيّ في السّير١٩/ ٥٧٩، =

٢٤- "رجـال النّسـائيّ" لأبي محمّـد عبـد العزيـز بـن محمّـد الـدّورقيّ ت/ ٥٢٤هـ(م)[1].

٢٥- "جزء فيه تسمية شيوخ أبي عيسى التّرمذيّ في مصنَّفه" له (م)[2].

٢٦- "رجـال مسـلم بـن الحجّـاج" لأحمـد بـن طـاهر الـدّاني الأنصـاريّ ت/ ٥٣٢هـ(خ)[3].

٢٧- "المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمّة النّبل" لأبي القاسم عليّ بن الحسن الدّمشقيّ ابن عساكر ت/ ٥٧١هـ. (ط)[4].

٢٨- "الكمال في أسماء الرّجال" لأبي محمّد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسيّ ت/ ٦٠٠هـ(خ)[5].

= وابن فرحون في الدّيباج ص: ١٤١، وغيرهم.

(١) ذكره الكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٥٥، وقال: «فإنّ له في رجال كلٍّ منهما [يعني: التّرمذيّ، والنّسائيّ]كتابًا مفردًا».

(٢) كذا ذكره ابن خير في فهرسته ص: ١٩٠، وابن الأبّار في المعجم ص: ٢٦٠، باسم: "تسمية رجال التّرمذيّ"، والكتّانيّ-كما في الحاشية السّابقة-.

(٣) ذكره عياض في الغنية ص: ١٨٥، وقال ابنُ الأبّار، والمرّاكشيُّ، وابنُ فرحون، ومخلوفٌ: «له مجموع في رجال مسلم بن الحجّاج». التّكملة ١/ ٤٥، والذّيل والتّكملة ١/ ٣١٦والدّيباج ص: ٤٥، وشجرة النّور ص: ١٣٣

(٤) حقّقته سكينة الشّهابيّ، الفكر، دمشق، ١٤٠١هـ، وللضّياء المقدسيّ ت/ ٦٤٣هـ: "جزء الأوهام في المشايخ النّبل"، حقّقه بدر العمّاش، البخاريّ، المدينة، ١٤١٣هـ، ولمحمّد اللّخميّ ت/ ٦٥٤هـ: "تكميل الشّيوخ النّبل لابن عساكر"- سيأتي في المصنّفات في الأصل-.

(٥) سيأتي ص: ٧٠٢-٧٠٤.

٢٩-كتابٌ في تسمية شيوخ البخاريّ ومسلم وأبي داود والنّسائيّ والتّرمذيّ لأبي محمّد عبد الله بن سليمان الأندلسيّ ابن حوط ت/ ٦١٢هـ(م)[١].

٣٠- "زهرة المتعلّمين في أسماء مشاهير المحدِّثين"[٢] لبعض المغاربة (م).

٣١- "المُعلِم بأسامي شيوخ البخاريّ ومسلم" لأبي بكر محمّد بن إسماعيل الأندلسيّ ابن خلفون، ت/ ٦٣٦هـ(ط)[٣].

٣٢- "التّعريف بأسماء أصحاب النَّبيّ عليه السّلام المخرّج حديثهم في كتاب "الجامع" للبخاريّ و"المسند الصّحيح" لمسلم بن الحجّاج" له (م)[٤].

---

(١) ذكره ابن الأبّار في التّكملة٢/ ٨٨٤-وقال: «نزع فيه منزع أبي نصر الكلاباذيّ، لم يكمله»-، والذّهبيّ في التّذكرة ٤/١٣٩٨، والسِّير٢٢/ ٤٢، وتاريخه (٦١١-٦٢٠هـ ص: ١٠٤)، والصّفديّ في الوافي ١٠٦/١٧، والسّيوطيّ في الطّبقات ص: ٤٩٥، وابن العماد في الشّذرات٥/ ٥٠، والزّركليّ في الأعلام ٤/ ٩١.

(٢) كذا سمّاه مغلطاي في الإكمال في مواضع؛ منها: ١/ ١١، ٢٤، وفي شرح ابن ماجه ١/ ٣٤٠، وذكره ابن حجر في التّعجيل ص: ١١، وقال: «رجال "الصّحيحين" وأبي داود، والتّرمذيّ، لبعض المغاربة، سمّاه "الزّهرة"، وقد ذَكَرَ عدّةَ ما لكلٍّ منهم عند من أخرج له، وأظنّه اقتصر فيه على شيوخهم». ولم يذكر النّسائيّ، ولكن في نقولات مغلطاي عنه ما يفيد ذكره معهم، ومن ذلك: «ولم يذكره صاحبُ"الزّهرة"في شيوخ النّسائيّ» الإكمال١/ ٣٧، وقال-أيضًا-: «وفي كتاب"الزّهرة": روى عنه النّسائيّ»١/ ١٩٥، ويعتني بذكر عدّة ما لكلّ راوٍ عند الشّيخين، أو أحدهما، وأكثر مغلطاي، وابنُ حجر النّقلَ عنه، ولم يُصرِّحا بمؤلِّفه، وعند سرد المصنِّفين، يقولان: «وصاحب الزّهرة».

(٣) حقّقه عادل بن سعد، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢١هـ.

(٤) ذكرّه الرّعينيّ في برنامجه ص: ٥٤-٥٥، والمرّاكشيّ في ذيله ٦/ ١٣٠، وسمّاه الأخيرُ: "التّعريف =

٣٣- "رفع التّماري في أسماء من تُكلِّم فيه من رجال البخاريّ" له (م)(١).

٣٤- "شيوخ أبي داود السّجستانيّ" له(م)(٢).

٣٥- "شيوخ أبي عيسى التّرمذيّ" له(م)(٣).

٣٦- "شيوخ أبي عبد الرّحمن النّسائيّ" له (م)(٤).

٣٧- "شيوخ أبي داود والتّرمذيّ والنّسويّ وغيرهم" له (م)(٥).

٣٨- "الكمال في معرفة الرّجال" لمحمّد بن محمود البغداديّ ابن النّجّار ت/ ٦٤٣هـ(م)(٦).

٣٩- "أسامي شيوخ البخاريّ" للحسن بن محمّد الصّاغانيّ ت/ ٦٥٠هـ(خ)(٧).

= بأسماء الصّحابة المخرّج حديثهم في الصّحيح". وهو في مجلّد.

(١) ذكره المؤلِّفُ في كتابه: أسماء شيوخ مالك ص: ١٩٨، والرّعينيُّ في برنامجه ص: ٥٥، والمرّاكشيُّ في ذيله ٦/ ١٣٠، والزّركليُّ في الأعلام ٦/ ٣٦، وهو في مجلّدٍ.

(٢) يقع في مجلَّدٍ، ذكره الرّعينيّ في برنامجه ص: ٥٥، والمرّاكشيّ في ذيله٦/ ١٣٠، وابن حجر في التّهذيب ١/ ٥٣، والزّركليّ في الأعلام٦/ ٣٦، وهو من مصادر مغلطاي. الإكمال١/ ١٩٤.

(٣) يقع في مجلَّدٍ متوسّطٍ، ذكره الرّعينيّ في برنامجه ص: ٥٥، والمرّاكشيّ في ذيله٦/ ١٣٠، والزّركليّ في الأعلام ٦/ ٣٦.

(٤) يقع في مجلَّدٍ، ذكره الرّعينيّ في برنامجه ص: ٥٥، والمرّاكشيّ في ذيله ٦/ ١٣٠.

(٥) ذكره المرّاكشيّ في ذيله ٦/ ١٣٠، وقال: «أربعة مجلّدات».

(٦) ذكره ياقوت في معجم الأدباء ٥/ ٤٤٣، والذّهبيّ في التّذكرة ٤/ ١٤٢٩، والسِّير ٢٣/ ١٣٣، وابن كثير في طبقات الشّافعيّة٢/ ٧٨٧، والصّفديّ في الوافي٥/ ٨، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٥٥. وغيرهم.

(٧) حقّق بدرُ العمّاش بعضَه في بحث محكّم -لم يطبع-، ونشر عليّ العمران نسخته الخطّيّة.

٤٠- "رجال السِّتَّة" لمحمّد بن أحمد اللّخميّ الإشبيليّ ت/ ٦٥٤هـ(م)[(١)].

٤١- "تكميل الشّيوخ النّبل لابن عساكر" له (م)[(٢)].

٤٢- كتاب في أسماء الصّحابة الّذين خُرِّج لهم في"الصّحيحين" لفتح الدّين الوزير عبد الله بن محمّد المخزوميّ ت/ ٧٠٣هـ(م)[(٣)].

٤٣- "الكنى المختصر من تهذيب الكمال في أسماء الرّجال" لأبي محمّد رافع بن أَبي محمّد هجرس السّلاميّ ت/ ٧١٨هـ(خ)[(٤)].

٤٤- "تهذيب الكمال في أسماء الرّجال" لأبي الحجّاج يوسف بن الزّكيّ عبد الرّحمن المزّيّ ت/ ٧٤٢هـ(ط)[(٥)].

---

(١) ذكره المرّاكشيّ في ذيله ٦/ ١٨-١٩، وقال: «كتابٌ كبيرٌ، جمع فيه رجال الكتب السِّتَّة: البخاريّ ومسلم وأبي داود والنّسويّ والتّرمذيّ وابن ماجه؛ مُعرِّفًا أحوالهم وتواريخهم، وما ينبغي أن يذكروا به، فجاء من أعظم ما أُلِّف في بابه جدوى، وأغزره فوائد، على اختصاره النّبيل، يكون في خمسة أسفار متوسّطة».

(٢) سفرٌ وسطٌ، ذكره المرّاكشيّ في ذيله ٦/ ١٩.

(٣) ذكره ابن كثير في البداية١٤/ ٣٣، وقال: «في مجلّدين كبيرين موقوفين بالمدرسة النّاصريّة بدمشق»، والذّهبيّ في معجم الشّيوخ الكبير١/ ٣٣١، والعينيّ في عقد الجمان٤/ ٣٢٨، والصّفديّ في الوافي١٧/ ٣١٧، والسّيوطيّ في حسن المحاضرة١/ ٣٨٧، وابن تغري في المنهل الصّافي٧/ ١١٥، وغيرهم، وذكرته بعضُ المصادر باسم: "معرفة الصّحابة".

(٤) اختصر القسم الخاصّ بالكنى من"تهذيب الكمال"، ينظر بعض نسخه الخطّيّة. مقدّمة تحقيق تهذيب الكمال١/ ٥٢-٥٣ (حاشية).

(٥) سيأتي الكلام عليه مفصّلًا ص: ٧٠٥-٧٢٧.

٤٥- "منتقى من تهذيب الكمال" لمحمّد بن أحمد الصّالحيّ ابن عبد الهادي ت/ ٧٤٤هـ(م)[١].

٤٦- "الإعلام في ذكر مشايخ الأئمّة الأعلام أصحاب الكتب السِّتَّة" له. (م)[٢].

٤٧- "تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرّجال" لمحمّد بن أحمد الذّهبيّ ت/ ٧٤٨هـ (ط)[٣].

٤٨- "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السِّتَّة" له(ط)[٤].

٤٩- "تسمية رجال صحيح مسلم الّذين انفرد بهم عن البخاريّ" له(خ)[٥].

٥٠- "المجرّد في أسماء رجال كتاب سنن الإمام أبي عبد الله بن ماجه كلّهم سوى من أخرج له منهم في أحد الصّحيحين" له (ط)[٦].

٥١- "النّبلاء في شيوخ السِّتَّة" له (م)[٧].

---

(١) ذكره ابن رجب في ذيل الطّبقات ٢/ ٤٣٨ وقال: ((كمل منه خمسة أجزاء))، وغيره.

(٢) ذكره ابن رجب في ذيل الطّبقات ٢/ ٤٣٨، والبغداديّ في الهديّة ٢/ ١٥١.

(٣) حقّقه جماعة، دار الفاروق، القاهرة، ١٤٢٥هـ.

(٤) سيأتي الكلام عليه مفصّلًا ص: ٧٢٨-٧٣٣.

(٥) منه نسخة خطيّة، بمكتبة الجامعة الإسلاميّة رقم: ٦٩٠٥/ مجموع. وينظر: تاريخ التّراث١/ ٢٧٤.

(٦) حقّقه باسم الجوابرة، الرّاية، الرّياض، ١٤٠٩ هـ.

(٧) ذكره العدويّ في مسالك الأبصار٥/ ٢٥٤، وابن حجر في التّهذيب١/ ٢٥٠، ٢٥٢، وسمّاه: ((شيوخ الأئمّة))، وابن تغري في المنهل الصّافي٩/ ٢٧٠، وابن العماد في الشّذرات٦/ ١٥٥وقال: ((مجلّد)). أخذه من"المعجم المشتمل" لابن عساكر، وزاده فوائد ومحاسن.

٥٢- "المجرّد في أسماء رجال الكتب السِّتَّة" له (خ)[١].

٥٣- "المقتضب من تهذيب الكمال للمزّيّ" له[٢].

٥٤- "العمدة في مختصر تهذيب الكمال والأطراف" لأبي العبّاس أحمد بن سعد الأندرشيّ العسكريّ ت/ ٧٥٠هـ(م)[٣].

٥٥- "كشف النّقاب عمّا رَوَى الشّيخان للأصحاب" لصلاح الدّين خليل بن كيكلديّ العلائيّ ت/ ٧٦١ هـ. (ط)[٤].

٥٦- "إكمال تهذيب الكمال" لعلاء الدّين مغلطاي بن قليج الحنفيّ ت/ ٧٦٢هـ(ط)[٥].

---

(١) كذا سمّاه السُّبكيّ في طبقاته٩/ ١٠٥، والسّيوطيّ في طبقاته ص: ٥٢٢، وذيل الطّبقات ص: ٣٤٨، وذكره خليفة في الكشف٢/ ١٥٩٣، والبغداديّ في الهديّة٢/ ١٥٤، اقتصر فيه على رجال السِّتَّة عند المزّيّ، ورتّبه على الطّبقات، وجعلها عشراً، ورتّب كلّ طبقةٍ على المعجم. أفاده بشّار في تقديمه لتهذيب الكمال١/ ٥٦، وذَكَرَ نسخه الخطّيّة وأماكنها.

(٢) كذا سمّاه البغداديّ في الهديّة ٢/ ١٥٤، وقال السّخاويّ: «وللذّهبيّ أسماء من أخرج لهم أصحاب الكتب السِّتَّة في تواليفهم سواها مِمّن لم يذكرهم في "الكاشف"». الإعلان ص: ٢٣٣. وينظر: مقدّمة بشّار لتهذيب الكمال١/ ٥٦.

(٣) كذا سمّاه خليفة في الكشف٢/ ١١٧٠، ١٥١٠-وفرّق فيه بين العسكريّ والأندرشيّ؛ وهما واحد-وقال: «وعليه زوائد للسّيوطيّ»، وذكره الذّهبيّ في المعجم ص: ١٩، والصّفديّ في الأعيان١/ ٢١٨، وابن حجر في الدّرر١/ ١٣٥، والبقاعيّ في النّكت٢/ ٢٩١، ٣٢٦، والسّيوطيّ في البغية١/ ٣٠٩، وابن العماد في الشّذرات٦/ ١٦٦، والبغداديّ في الهديّة ١/ ١١١، وفي الأخير: "العمدة شرح تهذيب الكمال. . . ".

(٤) حقّقه عبد الجوّاد حمام، النّوادر، دمشق، ١٤٣١هـ، ومعه: "الانتخاب في اختصار كشف النّقاب"نظم: ابن بردس ت/ ٧٨٦هـ.

(٥) حقّقه عادل بن محمّد، وأسامة بن إبراهيم، الفاروق، القاهرة، ١٤٢٢هـ، وحُقِّق منه أجزاء في =

٥٧- "التّنقيب عن كتاب التّهذيب" له(م)(١).

٥٨- "التّقريب" له(م)(٢).

٥٩- "رجال البخاريّ ومسلم"(٣) لأبي سعيد أحمد بن أحمد الهكاريّ ت٧٦٣هـ (خ).

= رسائل علميّة بالجامعة الإسلاميّة، وصدر عن دار المحدِّث بالرّياض، ١٤٢٦هـ: "التّراجم السّاقطة من كتاب: "الإكمال" لمغلطاي-المطبوع-"، لطلبة ماجستير بجامعة الملك سعود. ولا يعني الإكمال أن المزّيّ لم يكمل كتابه فأكمله مغلطاي، وإنّما تتبّعه في أمورٍ فاتته، أو تعقّبه في أشياء يرى وهمه فيها، وقد أضاف عليه في أقوال النّقّاد، والشّيوخ والتّلاميذ، ومن خرّج لهم مِمّن اشترطوا الصّحّة، ومن ذكرهم في الثّقات أو الضّعفاء، ونقولات في أخبارهم، والتّنصيص على أسماء المصادر، ورواة ذُكروا تمييزاً، وتعقّبه في أشياء كثيرة من كتابه؛ غالبها الصّواب مع المزّيّ، وساعده في ذلك سعة اطّلاعه، وكثرة مصادره.

(١) كذا سمّاه ابن العجميّ في نهاية السّول ١/ ١٣٦-١٣٧، وهو اختصارٌ لـ"الإكمال"، مقتصراً على الاعتراضات في مجلّدين—وغالبها لا يرد على المزّيّ؛ قاله ابن حجر، وابن فهد-، ثمّ اختصره في" التّقريب"-سيأتي بعده في الأصل-، ينظر: الدّرر٤/ ٣٥٣، واللّسان٦/ ٧٢، والتّعجيل ص: ١١، ولحظ الألحاظ ص: ١٣٩، وذيل التّذكرة للسّيوطي ص: ٣٦٦.

(٢) كذا سمّاه ابن العجميّ في نهاية السّول١/ ١٣٦و١٣٧، وهو اختصار لكتابه السّابق. قال ابن العجميّ: «كلّما أنقله في هذا المؤلَّف عن مغلطاي فهو من الكتاب الصّغير المسمى بـ"التّقريب"». نهاية السّول١/ ١٣٧.

(٣) كذا سمّاه الزّركليّ في الأعلام١/ ٩١، وسمّاه البغداديّ في الهديّة١/ ١١٢: "رجال الصّحيحين"، وذكره ابن حجر في الدّرر١/٩٨، والسّيوطيّ في الطّبقات ص: ٥٣٠، وحسن المحاضرة١/ ٣٥٩، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٥٥، له نسخة خطّيّة في الكتب المصريّة ٥٤٣/ تاريخ، بخطّه، وفي تيمور٥٤٣/ تاريخ. ينظر: تاريخ التّراث١/ ٢٧٤، والأعلام١/ ٩١.

٦٠- "رجال السّنن الأربعة" له(خ)[١].

٦١- "التّذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة" لأبي المحاسن محمّد بن عليّ الحسينيّ ٧٦٥هـ(ط)[٢].

٦٢- "التّكميل في الجرح والتّعديل ومعرفة الثّقات والضّعفاء و المجاهيل" لأبي الفداء إسماعيل بن عمر الدّمشقيّ ابن كثير ت/ ٧٧٤هـ (ط)[٣].

٦٣- اختصار"تهذيب الكمال" لبهادر بن عبد الله الآمديّ ت/ ٧٧٦هـ. (م)[٤].

٦٤- "بغية الأريب في اختصار التّهذيب" لعماد الدّين إسماعيل بن محمّد بن بردس البعلبكيّ ت/ ٧٨٦هـ (خ)[٥].

٦٥- "الانتخاب في اختصار "كشف النّقاب"" له(ط)[٦].

---

(١) كذا سمّاه الزّركليّ في الأعلام١/ ٩١، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٥٥، ومنه نسخة خطّيّة في الكتب المصريّة١/ ٧٣، الأوّل منه، وبخطّه.

(٢) حقّقه رفعت فوزي، الخانجيّ، القاهرة، ١٤١٧هـ. اختصر كتاب المزّيّ مقتصراً على رجال الكتب السِّتَّة، وأضاف إليهم رجال مسانيد أبي حنيفة، والشّافعيّ، وأحمد، وموطّأ مالك. ولابن حجر: " تعجيل المنفعة"–سيأتي في المصنّفات في الأصل– اقتصر منه على رجال الأربعة فقط.

(٣) حقّقه شادي آل نعمان، مركز النّعمان للبحوث، اليمن، ١٤٣٢هـ. جمع بين"تهذيب"المزّيّ و"ميزان"الذّهبيّ مع زياداتٍ وتحريرٍ. ينظر: الإعلان ص: ٢٢١، والشّذرات ٦/ ٢٣١.

(٤) ذكره ابن ناصر الدّين في توضيح المشتبه ٧/ ٨٦، وقال: «اختصر"تهذيب الكمال" في أربع مجلّدات».

(٥) منه نسخة خطّيّة في مكتبة الجامعة الإسلاميّة رقم٣٤٠، وينظر: مقدّمة بشّار لتهذيب الكمال١/ ٦٥(حاشية).

(٦) وهو نظم لكتاب: "كشف النّقاب" للعلائيّ –تقدّم ص: ٦٨٨–.

٦٦- "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرّجال" لسراج الدّين عمر بن عليّ الشّافعيّ ابن الملقّن، ت/ ٨٠٤هـ(م)[١].

٦٧- "التّلويح في رجال الجامع الصّحيح، وما أُلحق به من زوائد مسلم" له. (م)[٢].

٦٨- "مختصر تهذيب الكمال في أسماء الرّجال" لعماد الدّين أبي بكر بن أبي المجد بن ماجد السّعديّ الحنبليّ ت/ ٨٠٤هـ. (خ)[٣].

٦٩-كتاب في الثّقات الّذين ذكرهم المزّيّ في "تهذيب الكمال" له (خ)[٤].

---

(١) ذكره ابن قاضي شهبة في طبقاته٤/ ٤٧، وابن حجر في المجمع المؤسّس٢/ ٣٢٠ والسّخاويّ في الضّوء ٦/ ١٠٢، وابن فهد في اللّحظ ص: ١٩٩-٢٠٠، والشّوكانيّ في البدر١/ ٥٠٩، وخليفة في الكشف٢/ ١٥١٠، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٥٦، وغيرهم. وذكر ابن حجر أنّه لم يقف عليه، وقال السّخاويّ: ((قد رأيت منه مجلّداً وأمره فيه سهل)). وتوجد قطعة خطّيّة بالكتب المصريّة رقم: (٢٩)، وعنها بمكتبة الجامعة الإسلاميّة رقم: ٤٩٧٥/ فلم، كُتِب على طرّتها أنّها لابن الملقّن وهو خطأ، والصّواب أنّها من كتاب مغلطاي. اختصر ابن الملقّن كتاب المزّيّ وذيّل عليه برجال كتب ستّة، قال ابن قاضي: ((اختصر"تهذيب الكمال" للمزّيّ، ورجال الكتب السِّتَّة الزّائدة على ذلك: "مسند أحمد"و"صحيحي ابن خزيمة وابن حبّان" و"مستدرك الحاكم"، والدّراقطنيّ، والبيهقيّ)).

(٢) كذا سمّاه السّخاويّ في الضوء اللّامع ٢/ ٢٣٥، وذكره في ذيل رفع الأصر ص: ١١٣، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٥٥.

(٣) ذكره ابن حجر في أنباء الغمر٢/ ٢١٢، والسّخاويّ في الضّوء ١١/ ٦٧، والسّيوطيّ في حسن المحاضرة ١/ ٤٨٢، وابن العماد في الشّذرات ٧/ ٤٣، وخليفة في الكشف ٢/ ١٥١٠، ومنه نسخة خطّيّة في المكتبة الظّاهريّة رقم: ٢١٥، ٤٥٨٣.

(٤) منه نسخة خطّيّة بمكتبة الجامعة الإسلاميّة رقم: ٤٤٢٣/ ١فلم، مصوّرة عن الظّاهريّة.

٧٠- كتاب في الضّعفاء الّذين ذكرهم المزّيّ في "تهذيب الكمال" له (خ)[١].

٧١- "الجمع بين رجال البخاريّ ومسلم" لعمر بن رسلان البُلقينيّ ت/ ٨٠٥هـ(م)[٢].

٧٢-كتاب أبي الفضل عبد الرّحيم بن الحسين العراقيّ ت/ ٨٠٦هـ في رجال الكتب السِّتَّة(م)[٣].

٧٣- "تراجم رجال البخاريّ"[٤]لأبي نعيم أحمد بن عبد الله العامريّ ت/ ٨٢٢هـ(م).

٧٤- "البيان والتّوضيح لمن أُخرج له في الصّحيح ومُسّ بضربٍ من التّجريح" لأبي زرعة أحمد بن عبد الرّحيم العراقيّ ت/ ٨٢٦هـ(ط)[٥].

٧٥- "ذيل الكاشف للذّهبيّ" له. (ط)[٦].

---

(١) منه نسخة خطّيّة بمكتبة الجامعة الإسلاميّة رقم: ٤٤٢٢/ ١فلم، مصوّرة عن الظّاهريّة.

(٢) ذكره الكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٥٥.

(٣) ذكره ابن العجميّ في نهاية السّول١/ ٦٨-٦٩. قال: «وكان شيخنا العراقيّ قد شرع في عمل كتابٍ يحتوي على أسماء رواة الكتب السِّتَّة، وفيه استدراكات على المزّيّ، وفوائد، وصل فيه إلى أثناء الأحمدين، وقد قرأتُ بعض ذلك عليه، ثمّ تركه قبل خروجنا من القاهرة في الرّحلة الثّانية».

(٤) كذا سمّاه المراديّ في سلك الدّرر١/ ١١٩، وذكره السّخاويُّ في الضّوء١/ ٣٥٧، وقال: «وعمل شيئًا على رجال البخاريّ، وكم لكلٍّ منهم فيه من الحديث»، وابنُ قاضي في طبقات الشّافعيّة ٤/ ٧٩.

(٥) حقّقه كمال الحوت، الجنان، بيروت، ١٤١٠هـ، في رجال"الصّحيحين"، وهو أوّل ما صنّفه. ينظر: الضّوء١/ ٣٤٢.

(٦) سيأتي ص: ٧٣٢.

٧٦- "أسماء رجال الصّحيحين" لمحمّد بن عبد الدّائم البرماويّ الشّافعيّ ت/ ٨٣١هـ(م)[١].

٧٧- " المجتبى في معرفة أسماء من ذكرهم البخاريّ بالأنساب والألقاب والكنى" لمحمّد بن أحمد العجلونيّ ت/ ٨٣١هـ (خ)[٢].

٧٨- "مختصر تهذيب الكمال" لأحمد بن عثمان الكرمانيّ الكلوتاتيّ ت/ ٨٣٥هـ(م)[٣].

٧٩- "نهاية السّول في رواة السِّتَّة الأصول" لبرهان الدّين إبراهيم بن محمّد الحلبيّ سبط بن العجميّ ت/ ٨٤١هـ(ط)[٤].

٨٠- حاشية سبط ابن العجميّ على الكاشف للذّهبيّ له. (ط)[٥].

٨١- "مختصر تهذيب الكمال" لأبي بكر بن أحمد بن محمّد الدّمشقيّ ابن قاضي شهبة ت/ ٨٥١هـ (م)[٦].

٨٢- "تهذيب التّهذيب" لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ت/ ٨٥٨ هـ(ط)[٧].

---

(١) ذكره الزّبيديّ في تاج العروس ٨/ ١٣٣.

(٢) كذا سمّاه سزكين في تاريخه١/ ٢٥٣، وذكر له نسخة خطّيّة في: بيل ٢٥٤(٢٤٤ ق) بخطّ المؤلِّف، وينظر: الفهرس الشّامل ٣/ ١٣٦٧.

(٣) ذكره ابن حجر في إنباء الغمر٤/ ٤٨٥، وقال: ((كتب منه شيئًا، وتركه))، والسّخاويّ في الضّوء١/ ٣٧٩ والزّركليّ في الأعلام ١/ ١٦٧وقال: ((لم يتمّه)).

(٤) حقّقه عبد القيّوم عبد ربّ النّبيّ، مركز إحياء التّراث، جامعة أمّ القرى، مكّة، ١٤٢١هـ.

(٥) سيأتي ص: ٧٣٣.

(٦) منه مجلّدان، ومجلّد ثالث فيه خرم في دار الكتب، والأزهريّة. ينظر: الأعلام للزّركليّ ١/ ١٨٧.

(٧) سيأتي الكلام عليه مفصّلًا ص: ٧٣٤-٧٤٦.

٨٣- "تقريب تهذيب التّهذيب" له (ط)[١].

٨٤- "فوائد الاحتفال في بيان أحوال الرّجال المذكورين في البخاريّ زيادة على تهذيب الكمال" له (م)[٢].

٨٥- "المهمل من شيوخ البخاريّ" له[٣].

٨٦- "النّكت على "الكاشف" للذّهبيّ" له (م)[٤].

٨٧- "الزّند الواري في ضبط رجال البخاريّ" لمحمّد بن الحسن التّلمسانيّ ت/ ٨٦٨ هـ(خ)[٥].

٨٨- "فتح المبهم في ضبط رجال مسلم" له (خ)[٦].

٨٩- "نهاية التّقريب وتكميل التّهذيب بالتّذهيب" لتقيّ الدّين محمّد بن محمّد المكّيّ ابن فهد ت/ ٨٧١هـ(م)[٧].

---

(١) سيأتي الكلام عليه مفصّلًا ص: ٧٤٧-٧٧٠.

(٢) كذا ذكره السّخاويّ في الجواهر٢/ ٦٨٢، وقال: ((وسمّاه-أيضًا-: "الإعلام بمن ذكر في البخاريّ من الأعلام")))، وقال: ((مجلّد ضخم، مسودة))، وذكره ابن تغري في المنهل الصّافي٢/ ٢٤، والسّيوطيّ في نظم العقيان ص: ٤٦، وابن العماد في الشّذرات٧/ ٢٧١-٢٧٢، وخليفة في الكشف٢/ ١٢٩٥، ١٥١١، والبغداديّ في الهديّة١/ ١٣٠، ومحمّد الكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٥٦، وعبد الحيّ الكتّانيّ في فهرسه١/ ٣٣٣، وسمّاه بعضهم بدون كلمة: "فوائد. . . "

(٣) ذكره السّيوطيّ في نظم العقيان ٢/ ٤٩، والكتّانيّ في فهرسه ١/ ٣٣٥.

(٤) سيأتي ص: ٧٣٣.

(٥) ذكره الزّركليّ في الأعلام ٦/ ٨٨، وذكر منه نسخة خطّيّة بخطّه في خزانة الرّباط: ٩٧.

(٦) السّابق.

(٧) كذا سمّاه المؤلّف في اللّحظ ص: ٣٣٣، جمع بين"تهذيب الكمال"و"تذهيبه" للذّهبيّ، و"تهذيبه" =

٩٠- "الرّياض المستطابة في جملة من رَوَى في"الصّحيحين"من الصّحابة" ليحيى بن أبي بكر العامريّ ت/ ٨٩٣هـ. (ط)(١).

٩١- كتاب في رجال "الصّحيحين" له (خ)(٢).

٩٢- "زوائد الرّجال على تهذيب الكمال" لجلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ ت/ ٩١١هـ(م)(٣).

٩٣- "خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرّجال" لصفيّ الدّين أحمد بن عبد الله الخزرجيّ ت/ ٩٢٣هـ. (ط)(٤)

٩٤- "غاية المرام في رجال البخاريّ إلى سيّد الأنام" لمحمّد بن داود البازليّ ت/ ٩٢٥هـ(خ)(٥).

= لابن حجر، مع زيادات، ذكره السّخاويّ في الضّوء٩/ ٢٨٢، والشّوكانيّ في البدر٢/ ٢٦٠، والبغداديّ في الهديّة٢/ ٢٠٥، والكتّانيّ في فهرسه٢/ ٨٧٦، وذكره بعضهم باسم: "تأميل نهاية التّقريب. . . ". قال السّخاويّ: ((وهو كتاب حافل لو ضُمّ إليه ما عند مغلطاي من الزّوائد في مشايخ الرّاوي والآخذين عنه، لكنّه لم يصل إلى مكّة)).

(١) تقدّم في كتب الصّحابة.

(٢) ذكره الكتّانيّ في فهرسه٢/ ١١٣١. وقال: ((كتابٌ عظيمٌ في رجال الصّحيحين، وقفتُ عليه بمصر في مكتبة السّيّد أحمد الحسينيّ، في مجلّدين، له مقدّمة بها من الفوائد ما لا يوجد في غيرها)).

(٣) ذكره خليفة في الكشف٢/ ٩٥٦، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٥٦.

(٤) طُبع في بولاق، القاهرة، ١٣٠١هـ، وحقّقه عبد الفتّاح أبو غدّة، المطبوعات الإسلاميّة، حلب، ط/ ٢، ١٣٩١هـ، ومحمود فايد، الكلّيّات الأزهريّة، القاهرة، ١٣٩٢هـ، ولعليّ اليمنيّ ت/ ١١٩١هـ: "إتحاف الخاصّة بتصحيح الخلاصة".

(٥) مخطوطة بمكتبة الجامعة الإسلاميّة رقم ٣٤٤ فلم، وينظر: تاريخ التّراث١/ ٢٥٣.

٩٥- "نزهة العين في رجال الصّحيحين" لعمر بن أحمد الحلبيّ الشّماع ت/ ٩٣٦هـ(خ)[١].

٩٦- "أسماء رجال مسلم" لعبد الله الطّيب بن أحمد العدنيّ مخرمة ت/ ٩٤٧هـ(خ)[٢].

٩٧- "أسماء رجال جامع الصّحاح" لمحمّد بن طاهر الهنديّ الفتنيّ ت/ ٩٨٦هـ(ط)[٣].

٩٨- "أسماء رجال البخاريّ" لعبد المعطي بن حسن المكّيّ، باكثير ت/ ٩٨٩ هـ(م)[٤].

٩٩- "المطلب السّاميّ في ضبط ما يشكل في "الصّحيحين" من الأسامي" لمحمّد بن أبي بكر، الأشخر الشّافعيّ ت/ ٩٩١هـ(خ)[٥].

١٠٠- "قرّة العين في ضبط أسماء رجال الصّحيحين" لعبد الغني بن أحمد البحرانيّ الشّاميّ ت/ ١١٧٤هـ (ط)[٦].

---

(١) مركز الملك فيصل بالرّياض رقم: ٩٣١٨٥.

(٢) ذكره العيدروس في النّور السّافر ص: ٣٠٥، والزّركليّ في الأعلام ٤/ ٩٤.

(٣) كذا تسميته في المخطوطة، وحقّقه حبيب الرّحمن الأعظميّ وطبعه باسم: "تلخيص خواتم جامع الأصول"، وهو في رجال السّتّة، لخّصه من خاتمة: "جامع الأصول" لابن الأثير. ينظر: مقدّمة بدر العمّاش للإكمال ١/ ١٧٤.

(٤) ذكره العيدروس في النّور السّافر ص: ٤٧٩-٤٨٠، وقال: «لم يتمّه. . . نحو مجلّد ضخم، والظّاهر أنّه لو تمّ يكون في مجلّدين، وهو مفيد في بابه جدًّا»، والبغداديّ في الهديّة ١/ ٦٢٢، والزّركليّ في الأعلام ٤/ ١٥٥، وكحالة في معجمه ٦/ ١٧٧.

(٥) مخطوطة بالمحموديّة رقم: ٢٥٨٦/ ٢.

(٦) طبع في المعارف، بالهند، ١٣٢٣هـ، والتّوبة، بالرّياض، ١٤١٠هـ، وحقّقه عبد المعطي قلعجيّ، =

ثانيًا: رجال غير "الكتب السِّتَّة":

١٠١- "تاريخ أبي بكر محمّد بن عبد الله بن عبد الرّحيم البرقيّ ت/ ٢٤٩هـ في رجال الموطّأ وغيرهم"(م)(١).

١٠٢- "تسمية الرّجال المذكورين في الموطّأ" لأبي زكريّا يحيى بن إبراهيم بن مُزَين القرطبيّ ت/ ٢٥٩هـ(م)(٢).

١٠٣-كتاب محمّد بن أحمد القرطبيّ ابن مفرج ت/ ٣٨٠هـ في رجال "الموطّأ"(م)(٣).

١٠٤- "التّعريف بمن ذكر في"الموطّأ"من النّساء والرّجال" لأبي عبد الله محمّد بن يحيى التّميميّ ابن الحذّاء ت/ ٤١٦هـ (ط)(٤).

١٠٥- "رجال الموطّأ" لأبي عمر أحمد بن محمّد الطّلمنكيّ ت/ ٤٢٩هـ(م)(٥).

= دار الوفاء، ١٩٩٨م.

(١) كذا سمّاه ابن خير في فهرسته ص: ٨١، وذكر عياض في ترتيب المدارك ٢/ ٨٣، وابن فرحون في الدّيباج ص: ٢٣٣ أنّه في رجال"الموطّأ"ولم يذكروا غيرهم، واقتبس منه مغلطاي في الإكمال ٢/ ١٦١، ٢٠٣، وابن حجر في التّهذيب ٣/ ٤١٤، والإصابة ١/ ٣٨، والسّخاويّ في التّحفة اللّطيفة ٣/ ١١٨، وسمّوه: "رجال الموطّأ".

(٢) كذا سمّاه ابن الفرضيّ في تاريخه٢/ ١٧٨، وذكره عياض في ترتيب المدارك٤/ ٢٣٩باسم: "تسمية رجال الموطّأ"، والذّهبيّ في تاريخه(٢٥١-٢٦٠هـ ص: ٣٦٨)باسم: "أسماء رجال الموطّأ"، وذكره ابن خير في فهرسته ص: ٨٠.

(٣) ذكره عياض في ترتيب المدارك ٢/ ٨٣. ولم يُسمِّه.

(٤) حقّقه محمّد الإدريسيّ، وزارة الأوقاف المغربيّة.

(٥) ذكره عياض في ترتيب المدارك ٢/ ٨٣، ٨/ ٣٣، والذّهبيّ في السِّير ٨/ ٨٦.

١٠٦- "رجال الموطّأ" لأبي محمّد هبة الله بن أحمد المعروف بابن الأكفانيّ ت/ ٥٢٤هـ(م)[(١)].

١٠٧- "ترتيب أسماء الصّحابة الّذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في"المسند"" لأبي القاسم عليّ بن الحسن الدّمشقيّ ابن عساكر ت/ ٥٧١هـ. (ط)[(٢)].

١٠٨- "التّذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة" لمحمّد بن عليّ الحسينيّ ت/ ٧٦٥هـ(ط)[(٣)].

١٠٩- "الإكمال في ذكر من له رواية في"مسند"الإمام أحمد من الرّجال سوى من ذكر في "تهذيب الكمال"" له(ط)[(٤)].

١١٠- "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرّجال" لسراج الدّين عمر بن عليّ الشّافعيّ ابن الملقّن ت/ ٨٠٤هـ(م)[(٥)].

١١١-كتاب نور الدّين عليّ بن أبي بكر بن سليمان الهيثميّ ت/ ٨٠٧هـ في الاستدراك على كتاب "الإكمال" للحسينيّ. (م)[(٦)].

---

(١) ذكره ابن حجر في معجمه ص: ٣٩٩، والسّخاويّ في الإعلان ص: ٢٣٢.

(٢) تقدّم في كتب الصّحابة.

(٣) تقدّم ص: ٦٩٠.

(٤) طُبع في الفخريّة، بالهند، ١٣٦٩هـ، وحقّقه عبد المعطي قلعجيّ، جامعة الدّراسات الإسلاميّة، باكستان، ١٤٠٩هـ، وعبد الله سرور، اللّواء، الرّياض، ١٤١٢هـ(ماجستير).

(٥) تقدَّم ص: ٦٩١.

(٦) ذكره ابن حجر في التّعجيل ص: ٨-٩ وقال: ((استدرك فيه ما فات الحسينيّ من رجال أحمد... وهو جزء لطيف جدًّا، وعثرت فيه مع ذلك على أوهام)).

١١٢- "المقصد الأحمد في رجال مسند أحمد" لأبي الخير محمّد بن محمّد المقرئ ابن الجزريّ ت/ ٨٣٣هـ(خ)[١].

١١٣- "مغاني الأخيار في شرح رجال معاني الآثار" لبدر الدّين محمود بن أحمد العينىّ ت/ ٨٥٥ هـ (ط)[٢].

١١٤- "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمّة الأربعة" لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ت/ ٨٥٨هـ (ط)[٣].

١١٥- "الإيثار بمعرفة رواة الآثار لمحمّد بن الحسن الشّيبانيّ ت/ ١٨٩هـ" له(ط)[٤].

---

(١) ذكره المؤلّفُ في كتابه: المصعد الأحمد ص: ٢٤، استدرك فيه ما فات الحسينيّ وأضاف عليه، قال: ((وقد تلف بعضه في الفتنة، فكتبته بعد ذلك مختصرًا))، وذكر ابن بدران في المدخل ص: ٤٧٣ أنّه رآه في خزانة الكتب العموميّة بدمشق، وذكره السّخاويّ في الضّوء٩/ ٢٥٧، والشّوكانيّ في البدر٢/ ٢٥٨-٢٥٩ وسمّياه: ((القصد. . .)).

(٢) حقّقه محمّد حسن، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٧هـ، وأسعد الطّيب، الباز، مكّة، وحقّق معوّضُ العوفيّ جزءًا من أوّله إلى الزّاي، دكتوراه بالجامعة الإسلاميّة، ١٤١١هـ، واختصره أبو تراب السّندهيّ في: "كشف الأستار"-سيأتي في المصنّفات في الأصل-.

(٣) طبع مرّات؛ منها: المعارف، بالهند، وحقّقه عبد الله المدنيّ، المحاسن، القاهرة، ١٣٨٦هـ، وإكرام الله إمداد الحقّ، البشائر، بيروت، ١٤١٦هـ(دكتوراه)، وعاصم القريوتيّ، المنار، الأردن. اختصره من "التّذكرة" للحسينيّ؛ مقتصرًا على رجال: مسانيد أبي حنيفة، والشّافعيّ، وأحمد، وموطّأ مالك.

(٤) حقّقه محمّد البدريّ، الكتب الثّقافيّة، بيروت، ١٤١١هـ، وسيّد كسرويّ، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٣هـ، وعليّ العباديّ، العاصمة، الرّياض، ١٤١٧هـ، وحقّقه سليمان العرينيّ، ماجستير بالجامعة الإسلاميّة، ١٤٠١هـ.

١١٦- "أسماء رجال الكتب الّتي عمل أطرافها في إتحاف المهرة مِمّن لم يذكر في تهذيب الكمال" له (م)[(١)].

١١٧- "التّعريف الأجود بأوهام من جمع رجال المسند" له(م)[(٢)].

١١٨- "المشرع المهيأ في ضبط مشكل رجال الموطّأ" لمحمّد بن الحسن التّلمسانيّ ت/ ٨٦٨ هـ (خ)[(٣)].

١١٩- "الإيثار في رجال شرح معاني الآثار للطّحاويّ" لقاسم بن قطلوبغا الحنفيّ ت/ ٨٧٩هـ(م)[(٤)].

١٢٠- "رجال مسند أبي حنيفة لابن المقرئ" له(م)[(٥)].

١٢١- "رجال الموطّأ لمحمّد بن الحسن" له(م)[(٦)].

١٢٢- "رجال كتاب الآثار لمحمّد بن الحسن" له(م)[(٧)].

---

(١) كذا ذكره السّخاويّ في الجواهر٢/ ٦٨٣ وقال: ((شرع فيه، وكتب منه جملة، ثمّ فتر عزمُه عنه، لو كمل، لجاء في خمسة مجلّدات))، والسّيوطيّ في نظم العقيان ٢/ ٤٦ وقال: ((لم يتمّ)).

(٢) ذكره السّخاويّ في الجواهر ٢/ ٦٨٤، وابن العماد في الشّذرات٧/ ٢٧٢-٢٧٣، وعنده: ((الأوحد))بدل: ((الأجود)).

(٣) ذكره الزّركليّ في الأعلام ٦/ ٨٨ وذكر أنّه رآه بخطّه في خزانة الرِّباط (٩٧).

(٤) كذا سمّاه محمّد الكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٥٦، وذكره السّخاويّ في الضّوء٦/ ١٨٦، وابن العماد في الشّذرات٧/ ٣٢٦ وقال: ((بيّض في مجلّد))، وعبد الحيّ الكتّانيّ في فهرسه ٢/ ٩٧٢. وغيرهم.

(٥) ذكره السّخاويّ في الضّوء ٦/ ١٨٦، والكتّانيّ في فهرسه ٢/ ٩٧٢.

(٦) ينظر: المصدران السّابقان.

(٧) ينظر: المصدران السّابقان.

١٢٣- "زوائد رجال الموطّأ على السِّتَّة" له. (م)[١].

١٢٤- "زوائد رجال مسند الشّافعيّ على السِّتَّة" له (م). [٢].

١٢٥- "زوائد رجال سنن الدّارقطنيّ على السِّتَّة" له. (م)[٣].

١٢٦- "إسعاف المبطّأ برجال الموطّأ" لعبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ ت/ ٩١١هـ (ط)[٤].

١٢٧- "كشف الأستار عن رجال معاني الآثار" لأبي تراب رشد الله السّندهيّ ت/ ١٣٤٠هـ. (ط)[٥].

ونتناول بالدّراسة التّفصيليّة أربعة كتبٍ منها[٦]؛ وهي: "تهذيب الكمال" للمزِّيّ، و"الكاشف" للذّهبيّ، و"تهذيب التّهذيب" لابن حجر، و"وتقريب التّهذيب" له، ولكون أصلها: "الكمال في أسماء الرّجال" للمقدسيّ، وهو أوّل من بدأ محاولة الجمع لرجال الكتب السِّتَّة، نبتدئ به، ونُقدّم دراسةً موجزةً عنه:

---

(١) ذكره السّخاويّ في الضّوء ٦/ ١٨٧، والشّوكانيّ في البدر ٢/ ٤٦، والكتّانيّ في فهرسه ٢/ ٩٧٢.

(٢) ينظر: المصادر السّابقة.

(٣) ينظر: المصادر السّابقة.

(٤) طبع في الهند، ١٣٢٠هـ، وحقّقه موفق فوزي، الهجرة، سوريا، ١٤١٠هـ، وخالد القريوتيّ، العثمانيّة، عمان، والرّشد، الرّياض، ١٤٢٥هـ، (ماجستير)، وطبع مرّات بذيل "الموطّأ"، منها: إحياء التّراث، القاهرة، ١٣٤٣هـ، والرّيّان، القاهرة، ١٤٠٨هـ.

(٥) طبع بعناية محمّد الهنديّ، دهليّ، ١٣٤٩هـ، وعنها في الدّار، بالمدينة، وهو اختصار لـ"مغاني الأخيار" للعينيّ-المتقدّم-.

(٦) كما هو مقرَّر "رواة الحديث".

دراسة موجزة لكتاب "الكمال في أسماء الرّجال" للمقدسيّ

١ – عنوانه: "الكمال في أسماء الرّجال"

٢ – مؤلّفه: الحافظ أبو محمّد عبد الغنيّ بن عبد الواحد المقدسيّ الجمّاعيليّ -بفتح الجيم وتشديد الميم- ت/ ٦٠٠هـ.

٣ – قيمته العلميّة: تتجلّى في أمور:

أ- مكانة مؤلّفه في الفنّ.

ب- يُعدُّ أوّل من بدأ المحاولة بجمع رجال الكتب السّتّة في مصنّفٍ واحدٍ، والتّرجمة لهم، فله فضل السّبق[(١)].

ج- ثناء العلماء عليه، قال المزّيّ: ((كتابٌ نفيسٌ، كثيرُ الفائدة))[(٢)]، وقال ابن حجر -عنه، وعن كتاب المزّيّ-: ((مِنْ أجلِّ المصنّفات في معرفة حملة الآثار وضعًا، وأعظم المؤلّفات في بصائر ذوي الألباب وقعًا))[(٣)].

د- أصلُ "تهذيب الكمال" للمزّيّ، وما تفرّع عنه من كتب.

هـ- ينصّ على عدد ما رواه كلّ صحابي من الحديث، وعدد ما اتّفق البخاريّ ومسلم من أحاديثه، وعدد ما انفرد به كلّ واحد منهما؛ وهذا لم يذكره المزّيّ[(٤)].

---

(١) قال بشّار عوّاد: ((وإذا كان الحافظ أبو القاسم بن عساكر أوّل من ألّف في شيوخ أصحاب الكتب السّتّة، فإنّ الحافظ عبد الغنيّ أوّل من ألّف في رواة الكتب السّتّة، حيث لم يقتصر على شيوخهم، بل تناول جميع الرُّواة المذكورين في هذه الكتب)). مقدّمة تهذيب الكمال ١/ ٣٨.

(٢) تهذيب الكمال ١/ ١٤٧.

(٣) التّهذيب ١/ ٣.

(٤) وللعلائيّ كتاب: "كشف النّقاب عمّا رَوَى الشّيخان للأصحاب" -تقدّم ص: ٦٨٨-.

٤- موضوعه: جَمَعَ فيه رجال الكتب السِّتَّة: "الصّحيحين"، و"السُّنن الأربعة"، وترجم لهم، قال في"مقدّمته": ((هذا كتاب يُذكر فيه-إن شاء الله-ما اشتمل عليه كتب الأئمّة السِّتَّة. . . من الرّجال))، وقال المزّيّ عنه: ((في معرفة أحوال الرُّواة الّذين اشتملت عليهم هذه الكتب السِّتَّة))[1].

٥- منهجه، وطريقة ترتيبه: قال في"مقدّمته": ((قد بيّنا من أحوالهم حسب الطّاقة، ومبلغ الجهد، وحذفنا كثيرًا من الأقوال، والأسانيد؛ طلبًا للاختصار؛ إذ لو استوعبنا ذلك لكان الكتاب من جملة التّواريخ الكبار، فما حصل اتّفاقهم قلنا فيه: ((روى له الجماعة))، وما اتّفق عليه البخاريّ ومسلم قلنا: ((اتّفقا عليه))، والباقي سمّيناه)). وقال: ((واستوعبنا ما في هذه الكتب من الرّجال غاية الإمكان)).

ويتلخّص منهجه في الآتي:

أ- بدأ كتابه بمقدّمة بيّن فيها موضوعه، ومنهجه فيه.

ب- ثمّ قدّم ترجمةً مختصرةً جدًّا للسّيرة النّبويّة.

ج- ثمّ ذكر نبذة من أقوال الأئمّة في أحوال الرُّواة تمسّ الحاجة إليها.

د- ثمّ شرع في تراجم الكتاب؛ مرتِّبًا إيَّاهم على النّحو الآتي: قدّم الصّحابة في أوّل الكتاب، وفَصَلَهم عن غيرهم، وبدأ بالعشرة، ثمّ بقيّتهم على المعجم في أسمائهم وأسماء آبائهم على طريقة المتأخِّرين، ثمّ ذكر الكنى كذلك، ثمّ ذكر الصّحابيّات على المعجم، ثمّ كناهن كذلك، ثمّ ذكر المبهمات-وهنّ اللّاتي لم يذكرن باسمٍ ولا كنيةٍ- ورتّبهنّ على أسماء مَن رَوَى عنهنّ، فلمّا فرغ من الصّحابة ذكر التّابعين فمن بعدهم جميعًا على المعجم في أسمائهم وأسماء آبائهم، وقدَّم المحمّدين، ثمّ ذكر الكنى كذلك،

---

(١) تهذيب الكمال ١/ ١٤٧.

ثمّ النّساء كذلك، ثمّ كناهنّ كذلك.

هـ- يذكر اسم المترجم، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ومن رَوَى عنهم، ومن رووا عنه، وأقوال النّقّاد فيه، ووفاته، وينصُّ على مَنْ رَوَى له من أصحاب الكتب السِّتَّة.

و- ينصُّ في ترجمة الصّحابيّ على عدد ما رَوَى من الحديث، وعدد ما اتّفق البخاريُّ، ومسلمٌ من حديثه، وعدد ما انفرد به كلٌّ منهما.

ز- بيّن من أحوالهم حسب الطّاقة، ومبلغ الجهد؛ كما نصّ في"مقدّمته".

ح- حَذَفَ كثيرًا من الأقوال، والأسانيد؛ طلبًا للاختصار.

ط- ما اتّفقوا على الرّواية عنه، يقول فيه: ((روى له الجماعة))، وما اتّفق عليه البخاريُّ ومسلمٌ يقول: ((اتّفقا عليه))، والباقي يسمّيهم.

ي- استوعب ما في هذه الكتب من الرّجال غاية الإمكان.

هذّبه المزّيّ، واختصره، وزاد عليه زيادات كثيرة في كتابه: "تهذيب الكمال"، وأشاد به، وأثنى على مؤلِّفه-كما تقدّم-، وانتقده، فقال: ((لكن لم يصرف مصنِّفُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنايته إليه حقّ صرفها، ولا استقصى الأسماء الّتي اشتملت عليها هذه الكتب استقصاءً تامًّا، ولا تتبّع جميع تراجم الأسماء الّتي ذكرها في كتابه تتبّعًا شافيًا؛ فحصل في كتابه بسبب ذلك إغفال، وإخلال))[1]، ولخّص المزّيّ انتقاده في كلمتين: ((إغفال))؛ أي: أنّه ترك تراجم لم يذكرها، وهي على شرطه، و((إخلال))؛ أي: فيما ذكره من التّراجم، إذ لم يستقصِ المعلومات عنها، ولم يستوفِ ترجمتها، وعذره في ذلك؛ أنّ محاولته أوّليّة، فلا تخلو-عادةً-من قصورٍ، وخللٍ، ويكفيه أنّه حاز فضل السّبق.

---

(١) تهذيب الكمال١/ ١٤٧-١٤٨. ويتجلّى فيه أدب العلماء؛ حيث أشاد بالكتاب، وأثنى على مؤلِّفه، وترحّم عليه، ثمّ اعتذر له؛ بأنّه لم يصرف إليه عنايته حقّ صرفها، فلم يُؤتَ من نقصٍ في أهليّته.

المبحث الثّالث: دراسة "تهذيب الكمال" للمزّيّ

١ - **عنوانه**: "تهذيب الكمال في أسماء الرّجال".

٢-**مؤلّفه**: الحافظ أبو الحجّاج يوسف بن الزّكيّ عبد الرّحمن المزّيّ الجمّاعيليّ (٦٥٤-٧٤٢هـ)[1].

٣ - **موضوعه**: تهذيب، واختصار كتاب: "الكمال في أسماء الرّجال" للمقدسيّ، مع إصلاح ما وقع فيه من إغفالٍ، واستدراك ما حصل فيه من إخلالٍ، و"الكمال" مؤلَّفٌ في رجال الكتب السِّتَّة، وأضاف المزّيّ إليهم رجال كتبهم الأخرى الّتي تجري مجراها. قال في"مقدّمته": ((أردت تهذيب الكتاب، وإصلاح ما وقع فيه من الوهم والإغفال، واستدراك ما حصل فيه من النّقص والإخلال، فتتبّعت الأَسماء الّتي حصل إغفالها منهما[2] جميعًا، فإذا هي أسماء كثيرة؛ تزيد على مئات عديدة من أسماء الرّجال والنّساء، ثمّ وقفت على عدّة مصنَّفات لهؤلاء الأئمّة السِّتَّة غير هذه الكتب السِّتَّة. . . فإذا هي تشتمل على أسماء كثيرة ليس لها ذكر في الكتب السِّتَّة، ولا في شيء منها، فتتبّعتُها تتبّعًا تامًّا، وأضفتها إلى ما قبلها؛ فكان مجموع ذلك زيادة على ألف، وسبع مئة اسم من الرّجال، والنّساء))[3]. فتبيّن بهذا مراده بالتّهذيب، وأنّه ليس اختصارًا فحسب، بل وإصلاح، واستدراك، وإضافة، وقال-أيضًا-: ((وقد اشتمل

(١) ألّف العلائيّ جزءًا سمّاه: "سلوان التّعزّي عن الحافظ المزّيّ". جمعه بعد وفاته. ذكره ابن حجر في الدّرر ٤/ ٤٦١.

(٢) يعني بهما: صاحبَ"الكمال"، وابنَه.

(٣) تهذيب الكمال ١/ ١٤٨.

هذا الكتاب على ذكر عامّة رواة العلم، وحملة الآثار، وأئمّة الدّين، وأهل الفتوى، والزّهد، والورع، والنّسك، وعامّة المشهورين من كلّ طائفةٍ من طوائف أهل العلم؛ المشار إليهم من أهل هذه الطّبقات، ولم يخرج عنه منهم إلّا القليل))[١]. والقاسم المشترك بين هؤلاء جميعًا؛ أنّهم من رجال الكتب السِّتَّة، أو ما أُلحق بها من كتبهم الأخرى. ابتدأ تأليفه في التّاسع من المحرّم ٧٠٥هـ، وفرغ منه يوم النّحر ٧١٢هـ، فأقام في عمله ثمان سنين إلّا شهرًا واحدًا[٢].

٤- **قيمته العلميّة**: تبوّأ مكانة علميّة كبيرة، وتميّز بميزات جليلة، نبرزها في الأمور الآتية:

أ- مكانة مؤلِّفه العلميّة، وتقدُّمه في الفنِّ.

ب- حدّث به المزّيّ خمس مرّات[٣].

ج- يُعدُّ من أمّهات الكتب الجوامع في الفنِّ.

د- اكتسب قبولًا واسعًا عند العلماء من المتقدِّمين، والمتأخِّرين.

هـ- شهرته الواسعة الّتي سارت بها الرُّكبان.

و-كثرة نسخه الخطّيّة، والسّماعات عليه.

ز- اكتفاء العلماء به، وعكوفهم عليه، وسيرهم على منواله، ووضعهم التّآليف الكثيرة عليه، فتركّزت عنايتهم به؛ ما بين: مختصرٍ، ومهذّبٍ، ومستدركٍ، ومذيّلٍ، ومنتقدٍ، ومنتصرٍ.

---

(١) السّابق ١/ ١٥٣.

(٢) تهذيب الكمال ٣٥/ ٤٠٢، وتهذيب التّهذيب ١٢/ ٥٢٠.

(٣) الدّرر ٤/ ٤٥٩. وبذلك يكون قد تهيّأ له إعادة النّظر فيه، وتحريره أكثر من مرّة.

ح- تَميّزه بما لم يشاركه فيه غيره، ولا يغني عنه سواه؛ وهو منهجه الفريد في الشّيوخ، والتّلاميذ، فقد برّع فيه، وبدّع؛ بما سيأتي شرحه، وتفصيله.

ط- ثناء الأئمّة العظيم عليه، وإشادتهم به، وبمؤلِّفه، ومبالغتهم في مدحه، وتعظيمه؛ ومن ذلك: قال الذّهبيّ: ((ومن نظر في كتابه "تهذيب الكمال"؛ علم محلّه من الحفظ، فما رأيتُ مثله، ولا رأى هو مثل نفسه؛ أعني في معناه. . . وكلّ أحد يحتاج إلى "تهذيب الكمال"))(١)، وقال: ((أتى فيه بكلِّ نفيسةٍ، وبالغ، ولم يألُ في استيفاء شيوخ الشّخص، وروايته، وغرائبه، وموافقاته، وعدالته، وجرحاته، ومناقبه وهناته، وعُمَره ووفاته، فبقي حسرةً على من لم يحصّله من الفضلاء، ولهفةً على من أعوزه الإمكان))(٢)، وقال الصّفديّ: ((كسف به الكتب المتقدِّمة في هذا الشّأن، وسارت به الرّكبان، واشتهر في حياته))(٣)، وقال ابن كثير: ((الإمام المزّيّ الّذي لا يمارى، ولا يجارى، وكتابه "التّهذيب" لم يُسبق إلى مثله، ولا يُلحق في شكله))(٤)، وقال تاج الدّين السّبكيّ: ((المجمع على أنّه لم يصنّف مثله))(٥)، وقال ابن تغري بردي: ((هو في غاية الحسن في معناه))(٦)، وقال مغلطاي: ((فإنّه كتابٌ عظيمُ الفوائد، جمّ الفرائد، لم يُصنَّف في نوعه مثله، لا أحاشي من الأقوام من أحدٍ؛ لأنّ مؤلّفه أبدع فيما وضع،

---

(١) المعجم المختصّ ص: ٢٩٩.

(٢) تذهيب تهذيب الكمال ١/ ١٠٦.

(٣) أعيان العصر ٥/ ٦٥١-٦٥٢. ونقله ابن تغري عن الذّهبيّ لكن بلفظ: ((تكشف فيه))بدل: ((كسف به)). المنهل الصّافي ١٢/ ٢٢٣.

(٤) البداية ١٣/ ٤٣.

(٥) طبقات الشّافعيّة ١٠/ ٤٠١.

(٦) النّجوم الزّاهرة ١٠/ ٦٢.

ونهج للنّاس منهجًا متّسعًا لم يشرع))[١]، وقال: ((وقد صار كتاب"التّهذيب" حكمًا بين طائفتي المحدِّثين، والفقهاء، إذا اختلفوا قالوا: بيننا وبينكم كتاب المزّيّ))[٢]، وقال ابن حجر-عنه وعن"الكمال"-: ((من أجلِّ المصنَّفات في معرفة حملة الآثار وضعًا، وأعظم المؤلَّفات في بصائر ذوي الألباب وقعًا، ولا سيما "التّهذيب"؛ فهو الّذي وفّق بين اسم الكتاب ومسمّاه، وألّف بين لفظه، ومعناه، بيد أنّه أطال، وأطاب، ووجد مكان القول ذا سعة فقال، وأصاب))[٣]، وقال حاجي خليفة: ((كتابٌ كبيرٌ، لم يؤلّف مثله، ولا يظنّ أنْ يستطاع))[٤].

٥- سبب تأليفه: لّما ذكر المؤلِّفُ ما وقع في"الكمال"من إخلالٍ، وإغفالٍ، ومحاولة بعض ولده-مِمّن لم يبلغ في العلم مبلغه- تهذيبه، والاستدراك عليه، ولم يتحقّق بصنيع الولد المقصود، بل وقع في أوهام شنيعة، قال: ((فلما وقفتُ على ذلك؛ أردتُ تهذيب الكتاب، وإصلاح ما وقع فيه من الوهم والإغفال، واستدراك ما حصل فيه من النّقص والإخلال))[٥].

٦- طريقة ترتيبه: شرحها في"مقدّمته"، فقال: ((وقد رتّبنا أسماء الرُّواة من الرّجال في كتابنا هذا على ترتيب حروف المعجم في هذه البلاد[٦]؛ مبتدئين بالأَوّل

(١) الإكمال ١/ ٢-٣.

(٢) السّابق ١/ ٥.

(٣) التّهذيب ١/ ٣.

(٤) الكشف ٢/ ١٥٠٩-١٥١٠.

(٥) تهذيب الكمال ١/ ١٤٨.

(٦) أي: الشّاميّة؛ وهي الحروف المشرقيّة.

فالأَوّل منها، ثمّ رتّبنا أسماء آبائهم، وأجدادهم على نحو ذلك، إلّا أنّا ابتدأنا في حرف الألف بمن اسمه أحمد، وفي حرف الميم بمن اسمه محمّد؛ لشرف هذا الاسم على غيره، ثمّ ذكرنا باقي الأَسماء على التّرتيب المذكور، فإذا انقضت الأسماء ذكرنا المشهورين بالكنى على نحو ذلك، فإنْ كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير اختلافٍ فيه، ذكرناه في الأسماء، ثمّ نبّهنا عليه في الكنى، وإنْ كان فيهم من لا يُعرف اسمه، أو من اختُلف في اسمه، ذكرناه في الكنى خاصّة، ونبّهنا على ما في اسمه من الاختلاف في ترجمته، ثمّ ذكرنا أسماء النِّساء على نحو ذلك. وربّما كان بعض الأسماء يدخل في ترجمتين، أو أكثر، فنذكره في أَوْلَى التّراجم به، ثمّ نُنبِّه عليه في التّرجمة الأخرى. وقد ذكرنا في أواخر الكتاب فصولًا أربعة مهمّة لم يذكر صاحب الكتاب شيئًا منها؛ وهي: فصل فيمن اشتهر في النّسبة إلى أبيه، أو جدِّه، أو أُمّه، أو عمّه، أو نحو ذلك، مثل: ابن أبجر. . . وفصل فيمن اشتهر بالنِّسبة إلى قبيلة، أو بلدة، أو صناعة، أو نحو ذلك مثل: الأنباريّ. . . وفصل فيمن اشتهر بلقبٍ، أو نحوه، مثل: الأعرج. . . ونذكر فيهم وفيمن قبلهم نحو ما ذكرنا في الكنى، وفصل في المبهمات، مثل: فلان عن أبيه، أو عن جدِّه، أو عن أُمِّه، أو عن عمِّه، أو عن خاله، أو عن رجلٍ، أو عن امرأة، ونحو ذلك، ونُنبِّه على اسم من عرفنا اسمه منهم))(١).

ونُلخِّص ترتيبه في العناصر الآتية:

أ- بدأ كتابه بمقدّمة نفيسة، استهلّها بحمد الله، والصّلاة والسّلام على رسول الله ﷺ، وكان من جملة ما تضمّنته: بيان حفظ الله تعالى للقرآن الكريم،

---

(١) تهذيب الكمال١/ ١٥٥-١٥٦. ولهذه الفصول أهمّيّتها الكبيرة في الكشف عن حقيقة هذه الأسماء، والنّسب، والدّلالة على أصحابها، وسهولة الوقوف على تراجمهم، ومعرفة المهملين، لا سيما وعادتهم جرت باختصار الرّواة في الأسانيد؛ كما تقدّم بيانه ص: ٥٣٥-٥٣٦.

ولم يَكِلْ حفظه لأحدٍ، ووفَّقَ-سبحانه-للسُّنَّة النّبويّة حفّاظًا عالمين، ونقّادًا عارفين نفوا عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فتفنّنوا في تدوينها، وتنوّعوا في تصنيفها، وعلوّ مكانة الكتب السِّتَّة عند الأُمّة قاطبة، وما تَميّزت به، واشتهارها وانتشارها بين الأنام، وعِظَم الانتفاع بها، وحرص الطَّلبة على تحصيلها، وجهود العلماء في العناية بها، وخدمتها: سندًا، ومتنًا، والثّناء على كتاب"الكمال"، والإشادة بمؤلِّفه، وذكر ما انتقده عليه فيه، والسّبب الباعث على تأليفه، وعمله فيه، ومقصوده منه، وإضافاته عليه، وشرح رموز وعلامات الكتب لديه، وشرطه في كتابه فيما أضافه من كتب، وبيّن منهجه الفريد في الشّيوخ والتّلاميذ، ومصادره، ومنهجه فيه، وأُمّهات الكتب المصنَّفة في الفنّ، وطريقة ترتيبه، وذكر العلوم(١) الّتي ينبغي أن يحصِّلها النّاظر في كتابه.

ب- قدّم لكتابه بثلاثة فصول: الأوّل: نبذة من أقوال الأئمّة في هذا العلم تمسّ الحاجة إليها، والثّاني: فيما رُوي عن الأئمّة في فضيلة هذه الكتب السِّتَّة، والثّالث: في السّيرة النّبويّة، وتوسّع فيها، وبرّع في طريقة عرضها، وأجاد في محتواها.

ج- ثمّ شرع في تراجم الكتاب؛ فذكر أسماء الرّجال، ورتّبهم على حروف المعجم المشرقيّة في أسمائهم، وأسماء آبائهم، وأجدادهم؛ على طريقة المتأخّرين، ثمّ ذكر كناهم كذلك، ثمّ أسماء النِّساء، كذلك، ثمّ كناهنّ كذلك.

د- قدّم الأحمدِينَ في حرف الألف، والمحمّدِينَ في حرف الميم؛ لشرف هذين الاسمين بسبب الموافقة لاسميْ النَّبيّ ﷺ.

---

(١) وهي: علم العربيّة، والأصول، والفروع، والحديث، والتّواريخ، وأيّام النّاس. ينظر: تهذيب الكمال ١/ ١٥٦.

هـ- خَتَمَهُ بأربعة فصولٍ مهمّةٍ، لم يذكرها صاحب"الكمال"[1].

و- خالف المزّيُّ صاحبَ "الكمال" في فَصْلِهِ الصّحابة عن بقيَّة الرُّواة، فذكر الجميع على نسقٍ واحدٍ؛ وهو حروف المعجم، وبيّن السّبب في ذلك، فقال: ((وقد كان صاحب الكتاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ابتدأ بذكر الصّحابة أَوَّلًا: الرّجال منهم، والنِّساء على حدة، ثمّ ذكر من بعدهم على حدة، فرأينا ذكر الجميع على نسقٍ واحدٍ أَوْلَى؛ لأنّ الصّحابيّ ربّما رَوَى عن صحابيٍّ آخر عن النَّبيّ ﷺ، فيظنّه من لا خبرة له تابعيًّا، فيطلبه في أسماء التّابعين، فلا يجده، وربّما روى التّابعيّ حديثًا مُرْسلًا عن النَّبيّ ﷺ، فيظنّه من لاخبرة له صحابيًّا فيطلبه في أسماء الصّحابة، فلا يجده، وربما تكرّر ذكر الصّحابيّ في أسماء الصّحابة، وفيمن بعدهم، وربّما ذكر الصّحابيّ الرّاوي عن غير النَّبيّ ﷺ في غير الصّحابة، وربّما ذكر التّابعيّ المرسل عن النَّبيّ ﷺ في الصّحابة، فإذا ذُكر الجميع على نسقٍ واحدٍ، زال ذلك المحذور، وذُكر في ترجمة كلّ إنسانٍ منهم ما يكشف عن حاله؛ إنْ كان صحابيًّا، أو غير صحابيٍّ))[2].

٦-**منهجه فيه، وأسلوبه في التّراجم**: شرح في"مقدّمته" بعض منهجه فيه، فقال: ((فتتبّعتُ الأَسماء الّتي حصل إغفالها منهما[3] جميعًا، فإذا هي أسماء كثيرة تزيد على

---

(١) تقدّم ذكرها عند المؤلِّف ص: ٧٠٩، وسبقت الإشارة إلى أهمّيّتها ص ٧٠٩ ح ١.

(٢) تهذيب الكمال ١/ ١٥٤. ولكلِّ طريقةٍ مزيّتها، وما يُنتقد عليها، وقد سَلك كلًّا جماعةٌ؛ فطريقة "الكمال" يحصل بها تمييز الطّبقات، وتقديم من حقّه التّقديم، ومراعاة التّسلسل الزّمنيّ، لكن من لم تُعلم طبقتُه قد يعسر الوقوف عليه، وربّما طُلب في غير محلِّه فلم يُظْفَر به، وحُكم بجهالته، وطريقة المزّيّ لا شكّ أنّها أسهل في الوقوف على التّرجمة؛ ولذلك فهي أكثر استعمالًا، وإن كان فيها تأخير من حقّه التّقديم.

(٣) هما: صاحبُ"الكمال"، وولدُه.

مئات عديدة من أسماء الرّجال والنّساء، ثمّ وقفت على عدّة مصنَّفات لهؤلاء الأئمّة السِّتَّة غير هذه الكتب السِّتَّة. . . فإذا هي تشتمل على أسماء كثيرة ليس لها ذكرٌ في الكتب السِّتَّة، ولا في شيءٍ منها، فتتبّعتُها تتبّعًا تامًّا، وأضفتُها إلى ما قبلها؛ فكان مجموع ذلك زيادة على ألفٍ وسبع مئةٍ اسم من الرّجال والنّساء، فتردّدتُ بين كتابتها مفردة عن كتاب الأصل، وجعلها كتابًا مستقلًّا بنفسه، وبين إضافتها إلى كتاب الأصل، ونظمها في سلكه، فوقعت الخيرة على إضافتها إلى كتاب الأصل، ونظمها في سلكه، وتمييزها بعلامة تفرزها عنه؛ وهو أنْ أكتب الاسم، واسم الأب، أو ما يجري مجراه بالحمرة، وأقتصر في الأصل على كتابة الاسم خاصّة بالحمرة))(١). وقال: ((ولم يقع لي من"مسند حديث مالك بن أنس" لأبي داود سوى جزءٍ واحدٍ؛ وهو الأوّل، ولا من"تفسير ابن ماجه" سوى جُزءَين مُنتخبَينِ منه، وما سوى ذلك مِمّا سَمَّيتُه ها هنا، فقد وقع لي كلّ واحدٍ منهم بكماله. ولله الحمد))(٢). وقال: ((ولم نذكر إسنادَ كلّ قولٍ من ذلك فيما بيننا، وبين قائله؛ خوف التّطويل، وقد ذكرنا من ذلك الشّيء بعد الشّيء؛

(١) تهذيب الكمال ١/ ١٤٨-١٤٩. وهذه التّراجمُ الـمُسْتَدْرَكةُ؛ منها ما هو على شرط صاحب "الكمال"؛ وهم رجال الكتب السِّتَّة، ومنها ما ليس على شرطه؛ وهم رجال كتبهم الأخرى، واستقرّ رأي المؤلِّف على إضافة هذه التّراجم إلى كتاب الأصل، بعد تردّده في إفرادها بالتّأليف، وميَّز التّراجم الـمُسْتَدْرَكة بِكَتْبِ أسمائهم، وأسماء آبائهم بالأحمر، واقتصر على الموجود في الأصل بِكَتْبِ أسمائهم بالأحمر، وهذه العلامة لم تُثبت في طبعة الكتاب مع تيسّره في الطّباعة الحديثة، ولم يصل إلينا من نسخة المؤلِّف إلّا جزءٌ يسيرٌ، وبذلك لم تعد العلامةُ كافيةً، فيُرجع في ذلك إلى الرّمزِ إذا كان لغير السِّتَّة، أو إلى نصِّ المزّيّ، أو المقارنةِ.

(٢) تهذيب الكمال ١/ ١٥٠.

لئلّا يخلو الكتاب من الإسناد على عادة من تقدّمنا من الأئمّة في ذلك، وما لم نذكر إسناده فيما بيننا، وبين قائله: فما كان من ذلك بصيغة الجزم، فهو مِمّا لا نعلم بإسناده عن قائله المحكيّ ذلك عنه بأسًا، وما كان منه بصيغة التّمريض، فربّما كان في إسناده إلى قائله ذلك نظر، فمن أراد مراجعة شيءٍ من ذلك، أو زيادة اطّلاع على حال بعض الرُّواة المذكورين في هذا الكتاب، فعليه بهذه الأمّهات الأربعة، فإنّا قد وضعنا كتابنا هذا متوسِّطًا بين التّطويل المملّ، والاختصار المخلّ))[١]. وقال: ((وقد جعلتُ على كلِّ اسمٍ كتبته بالحمرة رقمًا من الرُّقوم المذكورة، أو أكثر بالسّواد؛ ليعرف النَّاظر إليه عند وقوع نظره عليه مَنْ أخرج له من هؤلاء الأئمّة، وفي أيّ كتابٍ من هذه الكتب أخرجوا له، ثمّ أنصّ على ذلك نصًّا صريحًا عند انقضاء التّرجمة، أو قبل ذلك على حسب ما تقتضيه الحال-إنْ شاء الله تعالى-))[٢]. وقال: ((ولهؤلاء الأئمّة السِّتَّة مصنَّفات عدّة سوى ذلك؛ منها ما لم أقف عليه، ومنها ما وقفت عليه، ولم أكتب منه شيئًا؛ إمّا لكونه ليس من غرض كتابنا هذا، أو لكونه ليس فيه إسناد، نحو: "تاريخ البخاريّ الكبير"، و"تاريخه الأوسط"، و"تاريخه الصّغير"، ونحو: كتابَيْ"الضّعفاء" له، ونحو: كتاب"الكنى" لمسلم، وكتاب "التّمييز" له، وكتاب "الوحْدَان" له، وكتاب"الإخوة" له، ونحو: كتاب"الإخوة" لأبي داود، وكتاب "معرفة الأوقات" له، ونحو: كتاب"العلل" للتّرمذيّ، وهو غير الّذي ذكره في آخر"الجامع"، ونحو: كتاب "الكنى" للنّسائيّ، وكتاب "أسماء الرُّواة والتّمييز بينهم" له،

---

(١) السّابق ١/ ١٥٣.

(٢) السّابق ١/ ١٥١.

وكتاب "الضّعفاء" له، وكتاب "الإخوة" له، وكتاب"الإغراب"؛ وهو ما أغرب شعبة على سفيان، وسفيان على شعبة له، و"مسند منصور بن زاذان" له، وغير ذلك؛ لأنّ عامّة من ذكروا روايته في هذه الكتب المصنَّفة على التّراجم لا يَجري في الاحتجاج به مجرى من ذكروا روايته في الكتب السِّتَّة، وما تقدّم ذكره معها من الكتب المصنَّفة على الأبواب))(١). وقال: ((فإنّا قد وضعنا كتابنا هذا متوسّطًا بين التّطويل المملّ، والاختصار المخلّ))(٢).

ونُلخِّص منهجه وأسلوبه في العناصر الآتية:

أ- أضاف إلى الأصل التّراجم الّتي استدركها على"الكمال"، ونَظَمَها في سلكه، وميّزها بالعلامة الّتي تقدّم ذكرها.

ب-اعتمد المؤلِّف طريقة الاستقراء لهذه الكتب، والوقوف عليها كتابًا كتابًا، وروايةً روايةً، سوى ما استثناه مِمّا يتعلّق ببعض"مسند حديث مالك بن أنس" لأبي داود، وبعض"تفسير ابن ماجه"-كما تقدّم-، وهذا يدلّ على الجهد الكبير، والعمل الشّاقّ الّذي بذله في تأليفه، وقد أسقط بعض تراجم الأصل؛ لكونه لم يقف على رواياتهم في الكتب-كما سيأتي-.

ج- حَذَفَ أسانيده إلى الأئمّة في حكاية أقوالهم؛ خوف التّطويل، وأبقى شيئًا يسيرًا لئلّا يخلو كتابه منها؛ على عادة من تقدّمه، واستعاض عن سياقتها بأنّ ما ذكره بصيغة الجزم؛ كقال: فلان، ونحوه؛ فهو مِمّا لا يعلم بإسناده عن قائله بأسًا، فتكفّل

---

(١) السّابق.

(٢) السّابق ١/ ١٥٣.

بذلك لغيره، وما كان منها بصيغة التّمريض؛ كرُوي عن فلان، أو حُكي، ونحوه، فقد أحال على النّظر في إسناده، والتّحقّق من حاله، فربّما كان فيه شيءٌ من الضّعف يمنع الأخذ به، ولكنّه لم يجزم بعدم صحّة نسبته إليه، وهذه قاعدة هامّة ومفيدة للنّاظر في الكتاب.

د- عامّة مادّته منقولة، ويقلّ كلامه في نقد الرُّواة، وبيان أحوالهم.

هـ- أسلوبه في التّرجمة على النّحو الآتي: يذكر الاسم، والنَّسب، والنِّسبة، والكنية، واللّقب، ورمز من خرّج له من الكتب فوق الاسم، ثمّ يسوق من رَوَى عنهم، ثمّ من رَوَى عنه، ثمّ أقوال النّقاد فيه، ثمّ وفاته، ويختم التّرجمة بالنّصّ على من خرّج حديثه من أصحاب الكتب نصًّا صريحًا، إن لم يكونوا من تلاميذه، فإنّ كانوا منهم يقدّمهم في التّلاميذ.

و- شَرْطُه فيما أضافه من كتبِ أصحاب الكتب السِّتَّة: أنّ تكون أحاديثها مقصودة بالاحتجاج، وآخذة في الاستشهاد مجرى الأحاديث المذكورة في الكتب السِّتَّة، وقد فاته بعضُ الكتب على شرطه، ولكنّه أبان عن عذره؛ بأنّه لم يقف عليها، والسّبب الحامل للمزّيّ على ما شرطه؛ أنّ الأحاديث المقصودة بالاحتجاج، أو الاستشهاد يُعتنى برواتها، ويُنتقى في مرويّاتهم؛ بخلاف الأحاديث الّتي تذكر للمعرفة؛ كأحاديث كتب التّراجم، أو لا أسانيد لها، فضلًا عن الأحاديث الّتي تُذكر للإعلال، وبيان النّكارة.

ز- ترجم لرواةٍ لم تقع لهم رواية في الكتب السِّتَّة، ولا ملحقاتها، ولكنّهم يشابهون رواة هذه الكتب في الاسم، والنّسب، والطّبقة، فذَكَرَهُم تمييزًا لهم (١).

---

(١) وتعقّبه ابنُ حجر في بعض ما أورده؛ لعدم الاشتباه بوجهٍ من وجوه الاشتباه؛ كالطّبقة، والبلدة، =

ح- لم يقصد المزّيّ استيعاب أقوال النّقّاد، ومن ثَمَّ استدرك عليه مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال"، وأضاف عليه إضافات كثيرة، ضمّنها ابنُ حجر"تهذيب التّهذيب"(١)، ولعلّ المزّيّ أغفل ما أغفله اكتفاءً بما ذكرته المصادر الأربعة الّتي اعتمدها، ولكونها عنده كافية في بيان حالة الرّاوي. والله أعلم.

ط- وضع كتابه وسطًا بين التّطويل المملّ، والاختصار المخلّ.

ي- يسوق-أحيانًا-مرويّاتٍ بأسانيده العالية من طريق المترجمين، وهذا مِمّا أطال به الكتاب، وانتقده فيه مغلطاي(٢)، وابن حجر(٣)؛ فإنّ هذا بالمعاجم والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب.

ك- ربّما أفاض في ذكر أخبار ومناقب بعض المترجمين؛ مِمّا لا صلة له بتوثيقٍ ولا تجريحٍ، وهذا انتقده فيه مغلطاي(٤)، وحذف ابنُ حجر في"تهذيبه"ما كان من هذا القبيل(٥).

= والمرتبة. ينظر: التّهذيب١/ ٣٥١-٣٥٢، وقال-في راوٍ ذكره المزّيّ تمييزًا-: «لا يشتبهان أبدًا؛ فلا وجه للتّمييز». التّهذيب ٢/ ١٥٣.

(١) وأحسن بشّار عوّاد في تضمين حواشي"تهذيب الكمال"هذه الزّيادات.

(٢) ينظر: الإكمال ١/ ٤.

(٣) قال ابن حجر: «وأحذف منه ما أطال به الكتاب من الأحاديث الّتي يخرجها من مرويّاته العالية. . . فإنّ ذلك بالمعاجم والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب. . . فحذفتُ هذا جملة؛ وهو نحو ثلث الكتاب». التّهذيب١/ ٤، وينظر: التّعجيل ص: ١١.

(٤) ينظر: الإكمال ١/ ٤. ولكنّه أورد في كتابه من جنس ما انتقد به المزّيّ.

(٥) قال ابن حجر: «أحذف كثيرًا من أثناء التّرجمة إذا كان الكلام المحذوف لا يدلّ على توثيقٍ، =

٧- **طريقته الفذّة في الشّيوخ، والتّلاميذ:** سلك المزّيّ طريقةً فريدةً ورائعةً في الشّيوخ والتّلاميذ لم يُسبق إليها، ولم يُلحق فيها-فيما أعلم-، وقد رسمها في "مقدّمته"، فقال: ((وذكرت أسماءَ من رَوَى عنه كلُّ واحدٍ منهم، وأسماءَ من رَوَى عن كلِّ واحدٍ منهم في هذه الكتب، أو في غيرها على ترتيب حروف المعجم -أيضًا- على نحو ترتيب الأَسماء في الأصل، ورقمت عليها، أو على بعضها رقومًا بالحمرة؛ يُعرف بها في أيّ كتابٍ من هذه الكتب وقعت روايته عن ذلك الاسم المرقوم عليه، ورواية ذلك الاسم المرقوم عليه عنه، ثمّ ذكرت في تراجمهم روايتهم عنه، أو روايته عنهم كذلك؛ لتكون كلُّ ترجمةٍ شاهدةً للأخرى بالصّحّة، والأخرى شاهدة لها بذلك، فإنْ كان للصّحابيّ روايةٌ عن النَّبيّ ﷺ، وعن غيره، ابتدأت بذكر روايته عن النَّبيّ ﷺ، ثمّ ذكرت روايته عن غيره؛ راقمًا على ما يحتاج من ذلك إلى رقم، وإن كان الرّاوي مِمَّن رَوَى عنه هؤلاء الأئمّة السِّتَّة، أو بعضهم بغير واسطة، ابتدأت بذكر روايتهم، أو رواية من رَوَى منهم عنه، ثمّ ذكرت من روى عنه من غيرهم على التّرتيب المذكور، وإنْ كان فيهم من رَوَى عنه بغير واسطة، ثمّ رَوَى عنه بواسطة ابتدأت بذكر روايته عنه بغير واسطة، ثمّ رقمت على اسم من روى عنه من الرُّواة عنه على نحو ما تقدّم، وإن كان بعضهم قد رَوَى عنه بغير واسطة، وبعضهم قد روى عنه بواسطة، ابتدأت بذكر من روى عنه منهم بغير واسطة-كما تقدّم-، ثمّ ذكرت من روى عنه منهم بواسطة في آخر التّرجمة؛ قائلًا: وروى له فلان، أو فلان، وفلان إنْ كان أكثر من واحد))[1].

= ولا تجريحٍ)). التّهذيب١/ ٥، وقال: ((حذفتُ منه. . . ما يورده من مناقب الصّحابة والأئمّة، ومن سير الملوك والأمراء في تراجمهم؛ لأنّ لذلك محلًّا آخر)). التّعجيل ص: ١١.

(١) تهذيب الكمال ١/ ١٥١-١٥٢.

ولمّا ذكر المعلِّميّ فوائد معرفة الشّيوخ والتّلاميذ، قال: ((وبذلك يُعلم حسن صنيع المزّيّ في "تهذيب الكمال"؛ فإنّه يحاول أنْ يذكر في ترجمة الرّجل جميع شيوخه، وجميع الرُّواة عنه، ولَنِعْمَ ما صنع، وإن خالفه الحافظ ابن حجر في "تهذيب التّهذيب"))[1].

(١) علم الرّجال ص: ٧٤. قال ابن حجر -في بيان طريقة المزّيّ، واعتراضه عليه-: ((إنّ الشّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قصد استيعاب شيوخ صاحب التّرجمة، واستيعاب الرُّواة عنه. . . وحصل من ذلك على الأكثر، لكنّه شيءٌ لا سبيل إلى استيعابه، ولاحصره؛ وسببه انتشار الرِّوايات، وكثرتها، وتشعّبها، وسعتها، فوجد المتعنِّت بذلك سبيلًا إلى الاستدراك على الشّيخ بما لا فائدة فيه جليلة، ولا طائلة، فإنّ أجلّ فائدة في ذلك: هو في شيءٍ واحدٍ؛ وهو: إذا اشتهر أنّ الرّجل لم يروِ عنه إلّا واحدٌ، فإذا ظفر المفيدُ له براوٍ آخر؛ أفاد رفع جهالة عين ذلك الرّجل برواية راويين عنه، فتتبّع مثل ذلك، والتّنقيب عليه مهمّ، وأمّا إذا جئنا إلى مثل: سفيان الثّوريّ، وأبي داود الطّيالسيّ، ومحمّد بن إسماعيل، وأبي زرعة الرّازيّ، ويعقوب بن سفيان، وغير هؤلاء؛ مِمّن زاد عددُ شيوخهم على الألف، فأردنا استيعاب ذلك تعذّر علينا غاية التّعذر، فإن اقتصرنا على الأكثر، والأشهر بطل ادّعاء الاستيعاب)). التّهذيب١/ ٤، وما ذكره ابن حجر، وإن كان له اعتباره من وجهٍ، لكنّ صنيع المزّيّ في محاولة الاستيعاب له فوائده الّتي لا تخفى، وإن تعذّر ذلك في المشهورين، وكان المزّيّ على علم بهذا، فمن عباراته في بعض التّراجم: ((وخلق سواهم)). تهذيب الكمال١٤/ ٢٤٧، ٢٤/ ٤٣٣، و((وآخرون غيرهم)). ١٤/ ٢٤٧، و((وخلق يطول ذكرهم)). ٢٦/ ١٨١، وأمّا تعقّب المتعنِّت -ويظهر أنّه قصد مغلطاي؛ لأنّه يتعقّب المزّيّ في هذا كثيرًا-، فله اعتباره، وفوائده، ولو لم يكن فيه إلّا تحصيل الفائدة الّتي قصدها المزّيّ من محاولة الاستيعاب لكفى، كيف وقد انضاف إليه: إبطال دعوى الاستيعاب، وإبقاء باب الإضافة والاستدراك مفتوحًا، لأنّه شيء لا سبيل إلى استيعابه، وحصره، بسبب انتشار الرِّوايات، =

ونبرز معالم طريقته في النّقاط الآتية:

أ- محاولته استيعاب شيوخ المترجم، وتلاميذه(١).

ب- يذكر أسماءهم كاملة، ولا يقتصر على اسم الشُّهرة، ولهذا فائدته الكبرى في التّعرّف على المهملِينَ، وتمييز المشتبهِينَ.

ج- ينصُّ -عند ذكرهم- على مواضع روايته عنهم، ورواية تلاميذه عنه في الكتب السِّتَّة، وما أُلحق بها من الكتب.

د- يُعيد ذكر المترجم في تراجم شيوخه، ضمن التّلاميذ، وفي تراجم تلاميذه ضمن الشّيوخ؛ لتكون كلّ ترجمة شاهدة للأخرى.

هـ- رتّبهم على المعجم، واستثنى من ذلك حالتين: إحداهما في الشّيوخ، إذا كان المترجم من الصّحابة فإنّه يبدأ في شيوخه بذكر النَّبيّ ﷺ. والثّانية في التّلاميذ، إذا كان المترجم من شيوخ الأئمّة السِّتَّة، أو أحدهم فإنّه يبدأ في التّلاميذ بذكر أصحاب الكتب السِّتَّة إن كانوا رووا عنه مباشرة، وأمّا إن كان بعضهم روى عنه بواسطة فإنّه يؤخِّره في آخر التّرجمة بقوله: روى له فلان، ولا يذكره مع التّلاميذ. وانفرد بما ورد في فقرة: أ، ب، هـ(٢) عن سائر الكتب، ولم تسرِ الكتبُ الّتي تفرّعت عنه عليه، وقد جمع المزّيّ هؤلاء الشّيوخ والتّلاميذ من كتب الرّواية المسندة، والتّراجم وغير ذلك، وهو عملٌ

= وكثرتها، وتشعّبها، وسعتها-كما تقدّم عند ابن حجر - ولمعرفة الشّيوخ والتّلاميذ فوائد كثيرة- سبق بيانها ص: ١٠٩-١١٠ فشأنها كبير.

(١) وهذه المحاولة ظاهرة من عبارته، ونصّ عليها ابنُ حجر، والمعلِّميُّ-كما تقدم-.

(٢) ووافقه ابنُ حجر في فقرة (ج)؛ كما في النّسخة الخطّيّة من"تهذيب التّهذيب"، والّتي بخطّه.

شاقٌّ، واستقراء متّسعٌ، دون تحصيله أعمارٌ، ولا يستغني عنه المشتغل بالتّخريج ودراسة الأسانيد، لا سيما فيما يتعلّق بالكشف عن المهملين في الأسانيد، ومعرفة إمكان اللّقيا، ومعرفة الاتّصال، ومن المعلوم أنّه لا يلزم من ذكر هذا الرّاوي في شيوخ هذا، أو العكس ثبوت الاتّصال أو السّماع، وإنّما يذكر المزّيّ ما وقع في الرّوايات والأسانيد، وربّما كان في الإسناد تدليس، أو إرسال، أو انقطاع، ومع ذلك فهذا لا يُقلّل من أهمّيّة إمكانيّة الاتّصال لذكر هذا في شيوخ هذا أو تلاميذه، ونصّ المزّيّ في مواضع على وجود الانقطاع، أو الإرسال بين التّلاميذ والشّيوخ[(١)].

٨- **رموز وعلامات الكتب**: أوضحها في "مقدّمته"، فقال: «وجعلت لكلِّ مصنَّف علامة، فإن تَكرّر الاسم في أكثر من مصنَّفٍ واحدٍ اقتصرت على عزوه إلى بعضها في الغالب[(٢)]، فعلامة ما اتّفق عليه الجماعة السِّتَّة في الكتب السِّتَّة: (ع)، وعلامة ما اتّفق عليه أصحاب السّنن الأربعة في سننهم الأربعة: (٤)، وعلامة ما

---

(١) قال ابن حجر-تعليقًا على قول الذّهليّ: «هذا شعبة وعبد الملك بن عمير في جلالتهما يرويان عن شبيب أبي نوح»-: «إنّما أراد الذّهليّ برواية شعبة عنه: أنّه رَوَى حديثه لا أنّه رَوَى عنه مشافهة؛ إذ رواية شعبة إنّما هي عن عبد الملك عنه». التّهذيب٤/ ٢٧٢، فدلّ على أنّ الرّواية قد تُطلق ويُراد بها مطلق التّحديث، ولو بواسطة، وقال المعلِّميّ: «وعادة أهل الحديث أن يقولوا: «روى عن فلان، روى عنه فلان» ولو لم يكن المرويّ إلّا حكاية واحدة». الأنوار ص: ١٢٨.

(٢) يظهر أنّ مراده: أنّ المترجم إذا كان روى عنه البخاريُّ-مثلًا- في أكثر من مصنَّف؛ كـ"الصّحيح"، و"خلق أفعال العباد"، و"الأدب المفرد"فيقتصر في الرّمز على بعضها، كـ"الصّحيح"، وقد يضيف غيره، ولا يستقصي. ولذا قال ابن حجر-في"مقدّمة" مختصر مختصر هذا الكتاب ص: ٨٣-: «فإن كان حديث الرّجل في أحد الأصول السِّتَّة، أكتفي برقمه، ولو أُخرج له في غيرها».

أخرجه البخاريّ في "الصّحيح": (خ)، وعلامة ما استشهد به في "الصّحيح" تعليقًا: (خت)، وعلامة ما أخرجه في كتاب "القراءة خلف الإمام": (ز)، وعلامة ما أخرجه في كتاب "رفع اليدين في الصّلاة": (ي)، وعلامة ما أخرجه في كتاب "الأدب": (بخ)، وعلامة ما أخرجه في كتاب "أفعال العباد": (عخ)، وعلامة ما أخرجه مسلم في "الصّحيح": (م)، وعلامة ما أخرجه في "مقدّمة" كتابه: (مق)، وعلامة ما أخرجه أبو داود في كتاب "السّنن": (د)، وعلامة ما أخرجه في كتاب "المراسيل": (مد)، وعلامة ما أخرجه في كتاب "الردّ على أهل القدر": (قد)، وعلامة ما أخرجه في كتاب "النّاسخ والمنسوخ": (خد)، وعلامة ما أخرجه في كتاب"التّفرّد"، وهو ما تفرّد به أهلُ الأمصار من السّنن: (ف)، وعلامة ما أخرجه في "فضائل الأنصار": (صد)، وعلامة ما أخرجه في كتاب"المسائل الّتي سأل عنها أبا عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل": (ل)، وعلامة ما أخرجه في"مسند حديث مالك بن أنس": (كد)، وعلامة ما أخرجه التّرمذيّ في "الجامع": (ت)، وعلامة ما أخرجه في كتاب "الشّمائل": (تم)، وعلامة ما أخرجه النّسائيّ في كتاب"السّنن": (س)[1]، وعلامة ما أخرجه في كتاب "عمل يوم وليلة": (سي)، وعلامة ما أخرجه في كتاب"خصائص أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ﵁": (ص)، وعلامة ما أخرجه في "مسند عليّ ﵁": (عس)، وعلامة ما أخرجه في "مسند حديث مالك بن أنس": (كن)، وعلامة ما أخرجه ابن ماجه القزوينيّ في كتاب "السّنن": (ق)، وعلامة ما أخرجه في كتاب "التّفسير": (فق)»[2][3].

---

(١) رَمَزَ له ابنُ عساكر، وغيرُه: (ن). والمراد بـ"كتاب السّنن"؛ هو: "الكبرى" -كما سيأتي-

(٢) تهذيب الكمال ١/ ١٤٩-١٥٠.

(٣) **تنبيهات:**

أ- هذه العلامات وضعها الأئمّةُ للاختصار، وهي مقتبسة من اسم المصنِّف، أو اسم المصنَّف، أو منهما، وهذا لا يُسوّغ الاجتهاد فيها، بل يُقتصر على ما اصطلحوا عليه، ولا =

= تُستحدث علامات جديدة، وغالبها قد وقع الاتّفاق عليها.

ب- الكتب الّتي عُملت على كتاب المزّيّ مشت على هذه العلامات.

ج- يُلْحَظ تفريقهم في العلامة بين من خرّج له البخاريّ في "الصّحيح"، ومن خرّج له تعليقًا، وكذا من خرّج له مسلم في أصل"الصّحيح" ومن خرّج له في "مقدّمته"، وهذا يدلّ على عدم التّسوية بينهم في الحجّة، والاعتبار، وبناءً عليه: فلا بدّ من التّقييد عند العزو، ومثله العزو في الأحاديث. قال ابن القيِّم: ((مسلمٌ لم يشترط فيها [يعني: مقدّمته]ما شَرَطَه في الكتاب من الصِّحّة، فلها شأن، ولسائر كتابه شأن آخر، ولا يشكّ أهل الحديث في ذلك)). الفروسيّة ص: ١٨٣، وقال العراقيّ: ((لم يحتجّ مسلمٌ بعبد الحميد الحمّانيّ، إنّما أخرج له في "المقدّمة")). التّقييد ١/ ٥٨٨، وقال الحاكم-عقب تخريجه لحديثٍ-: ((قد ذكر مسلم هذا الحديث في خطبة الكتاب، ولم يُخرِّجه محتجًّا به في موضعه من الكتاب)). المستدرك١/ ١١٢باختصار. ولم يمنعه ذلك من استدراكه عليه.

د- علامة (خ) تشمل من خُرّج له في الأصول، والمتابعات، والشّواهد، ولمعرفة كيفيّة الرّواية لا بدّ من الرّجوع إلى مواضع التّخريج، وهؤلاء ليسوا في الحجّة سواء، قال ابن القيِّم: ((الشّواهد والمتابعات يحتمل فيها ما لا يحتمل في الأصول، وقد استشهد البخاريُّ في"صحيحه"بأحاديث جماعةٍ، وترك الاحتجاج بهم)). الفروسيّة ص: ١٨٣-١٨٤، وقال المعلِّميّ: ((صاحب"الصّحيح"نفسه، قد يُخرّج في المتابعات، والشّواهد لمن لا يوثّقه؛ وهذا أمرٌ معروفٌ عند أهل الفنِّ)). التّنكيل ص: ٦٧٦.

هـ- الأصل في هذه العلامات أن تكون لمن انتظم اسمه في سلسلة الأسانيد في هذه الكتب، وليس لمن ورد ذكره عرضًا، أو لحكاية كلامٍ له، ومع ذلك فعلَّم المزّيّ لجماعة بعلامة السّنن أو أحدها، ولم يُخرِّجوا لهم إلّا تعليقًا، قال ابنُ حجر-في راوٍ-: ((وكان ينبغي للمزِّيّ أنْ يرقم له رقم التّرمذيّ، فقد اعتمد ذلك في أسماء جماعة لم يُخرّج لهم أبو داود، والتّرمذيّ، وغيرهما إلّا تعليقًا، ورقم لهم علامتهم مع ذلك)). التّهذيب٩/ ١٣٩، وقال-أيضًا-: ((ومن =

= عادة المؤلِّف؛ أنّ من علّق له أبو داود رقم له رقمه». التّهذيب٨/ ٩، وتعقّب المزّيَّ في مثل ذلك في مواضع، ينظر: ٢/ ٣٦، ٤/ ٢٨٨، ٨/ ١٣٦، وذكر جماعةً ليس لهم في "الصّحيحين" إلّا مجرّد الذّكر، قال ابن حجر: «فقد أخرج تراجم جماعة ليس لهم في "الصّحيحين" سوى مجرّد الذّكر، وحكاية كلامهم» التّهذيب١/ ٣٣٨، وقال-في راوٍ علّم عليه المزّيّ: (خ)-: «إنّ ذكرَ هذا الرّجل في رجال البخاريّ عجيبٌ؛ فإنّه ليست له روايةٌ، فلو كان المزّيّ يذكر كلّ من له ذكرٌ، ولا روايةَ له، ويلتزم ذلك؛ لاستدركنا عليه طائفة كبيرة منهم لم يذكرهم، ولكنّ موضع الكتاب للرّواة فقط». السّابق٢/ ١٥١، وقال المعلِّميّ-في راوٍ-: «المزّيّ علّم عليه علامة الشّيخين، مع أنّه إنّما جرى ذكره في"الصّحيحين"عرضًا لم يسند من طريقه شيء من الحديث فيهما» الأنوار الكاشفة ص: ١٠٢.

و- علامة كتاب: "القراءة خلف الإمام": (ز)، من"جزء القراءة. . . "، وفي غالب المواضع: (ر) من"القراءة".

ز- قال ابن حجر: «بقي عليه من تصانيفهم الّتي على الأبواب عدّة كتب؛ منها: "برّ الوالدين" للبخاريّ، وكتاب "الانتفاع بأُهُب السّباع" لمسلم، وكتاب"الزّهد"، و"دلائل النّبوّة"، و"الدّعاء"و"ابتداء الوحي"، و"أخبار الخوارج"من تصانيف أبي داود، وكأنّه لم يقف عليها». التّهذيب١/ ٦. وتقدّم تصريح المزّيّ في"مقدّمته" أنّ من تصانيفهم ما لم يقف عليه.

ح- قال ابن حجر: «أفرد"عمل اليوم واللّيلة" للنّسائيّ عن "السّنن"؛ وهو من جملة كتاب: "السّنن" في رواية ابن الأحمر، وابن سيّار، وكذلك أفرد"خصائص عليّ"؛ وهو من جملة المناقب في رواية ابن سيّار، ولم يفرد "التّفسير" وهو من رواية حمزة وحده، ولا كتاب"الملائكة" و"الاستعاذة" و"الطّبّ" وغير ذلك، وقد تفرّد بذلك راوٍ دون راوٍ عن النّسائيّ، فما تبيّن لي وجه إفراده "الخصائص" و"عمل اليوم واللّيلة"». التّهذيب١/ ٦. وكان بالإمكان الاعتذار عن المزّيّ بأنّ ذلك بحسب الرّوايات والنّسخ الّتي وصلته من"السُّنن الكبرى"، ولكن يشكل عليه أنّ المزّيّ قد اطّلع على روايات كثيرة عن النّسائيّ، ونقل عنها، =

٩- مصادره: قال في"مقدّمته": ((واعلم أنّ ما كان في هذا الكتاب من أقوال أئمّة الجرح والتّعديل، ونحو ذلك، فعامّته منقول من كتاب "الجرح والتّعديل" لأبي محمّد عبد الرّحمن بن أبي حاتم الرّازيّ الحافظ ابن الحافظ، ومن كتاب"الكامل" لأبي أحمد عبد الله بن عديّ الجرجانيّ الحافظ، ومن كتاب"تاريخ بغداد" لأبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ الحافظ، ومن كتاب"تاريخ دمشق" لأبي القاسم عليّ بن الحسن بن هبة الله؛ المعروف بابن عساكر الدّمشقيّ الحافظ، وما كان فيه من ذلك منقولًا من غير هذه الكتب الأربعة، فهو أقلّ مِمّا كان فيه من ذلك منقولًا منها، أو من بعضها))(١).

= ومن ذلك -كما في "تحفة الأشراف"-: ابن الأحمر، ينظر-مثلًا-: ١/ ٨، ٩، ١٩، ٩٤، وابن سيّار: ١٠/ ١٢٨، وحمزة، ينظر-مثلًا-: ١/ ٤٥١، ٢/ ١١٨، ٢٣٠، وابن السّنّيّ: ينظر-مثلًا-: ١/ ٣٧٦، ٤٥١، وابن حيويه: ينظر-مثلًا-: ١/ ٣٧٦، ٤٥١، والأسيوطيّ، ينظر -مثلًا-: ١/ ٣٣٢، ٣٧٦، ٤٥١، وأبو الطّيّب بن العبّاس ينظر-مثلًا-: ٥/ ٣٨٦، ٦/ ٥٢، والحسن بن رشيق، ينظر-مثلًا-: ١٢/ ٣٢، وأبو محمّد المصريّ، ينظر-مثلًا-: ٨/ ٣١٢.

(١) تهذيب الكمال ١/ ١٥٢-١٥٣، وقال: ((فمن أراد زيادة اطّلاع على ذلك فعليه-بعد هذه الكتب الأربعة- بكتاب "الطّبقات الكبير" لمحمّد بن سعد كاتب الواقديّ، وكتاب "التّاريخ" لأبي بكر أحمد بن أَبي خيثمة زهير بن حرب، وكتاب"الثّقات" لأبي حاتم محمّد بن حبّان البستيّ، وكتاب "تاريخ مصر" لأبي سعيد عبد الرّحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصّدفيّ، وكتاب "تاريخ نيسابور" للحاكم أبي عبد الله محمّد بن عبد الله النّيسابوريّ الحافظ، وكتاب "تاريخ أصبهان" لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهانيّ الحافظ؛ فهذه الكتب العشرة أمّهات الكتب المصنَّفة في هذا الفنّ)). السّابق ١/ ١٥٣-١٥٤. واعتماد المزّيّ في نقل عامّة أقوال النّقّاد على هذه الكتب الأربعة حَمَلَ مغلطاي على مراجعة أقوالهم في أصولها، ثمّ مطابقتها بما عند المزّيّ، فأثبت ما فيه أدنى مخالفة، أو إضافة، وتعقّبه في هذا كثيرًا، وبهذا يكون =

١٠- نموذج من تراجمه: قال المزّيّ: «باب الألف: من اسمه أحمد: دفق: أحمد بن إبراهيم بن خالد الموصليّ، أبو عليّ، نزيل بغداد. روى عن: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرّحمن بن عوف الزّهريّ المدنيّ، وإبراهيم بن سليمان أبي إسماعيل المؤدّب، وإسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسديّ؛ المعروف بابن عُليّة، وجعفر بن سليمان الضّبعيّ، وحبيب بن حبيب الكوفيّ؛ أخي حمزة بن حبيب الزّيّات القارئ، والحكم بن سنان الباهليّ القربيّ، والحكم بن ظهير الفزاريّ، وحمّاد بن زيد، وخلف بن خليفة، وسعيد بن عبد الرّحمن الجمحيّ، وأبي الأحوص سلّام بن سُليم الحنفيّ، وأبي المنذر سلّام بن سليمان القارئ، وسيف بن هارون البرجميّ، وشريك بن عبد الله النّخعيّ القاضي، وصالح بن عمر الواسطيّ، والصّبيّ بن الأشعث بن سالم السّلوليّ، وأبي زبيد عبثر بن القاسم الزّبيديّ الكوفيّ، وعبد الله بن جعفر بن نجيح المدينيّ؛ والد عليّ بن المدينيّ، وعبد الله بن المبارك، وعمر بن عبيد الطّنافسيّ، وفرج بن فضالة الشّاميّ (فق)، ومحمّد بن ثابت العبديّ (د)، ومعاوية بن عبد الكريم الثّقفيّ؛ المعروف بالضّال، وأبي العلاء ناصح بن العلاء، ونوح بن قيس الحُدّانيّ، وأبي عوانة الوضّاح بن عبد الله اليشكريّ الواسطيّ، ويزيد بن زريع، ويوسف بن عطيّة الصّفّار البصريّ. روى عنه: أبو داود حديثًا واحدًا، وإبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الختّليّ، وأحمد بن الحسن بن عبد الجبّار الصّوفيّ الكبير، وأبو يعلى أحمد بن عليّ بن المثنّى الموصليّ، وأبو العبّاس أحمد بن محمّد بن خالد البراثيّ،

= قدّم خدمة جليلة لكتاب المزّيّ في تدقيق نقوله، وإن كان الحكم على الرّواة لا يتأثّر كثيرًا عمّا نقله المزّيّ، وهذه المصادر الأربعة معتمدة في الفنّ، ومن أمّهات كتبه؛ الّتي حوت نصوص النّقّاد، موثّقةً بالأسانيد إليهم.

وأحمد بن محمّد بن عبد العزيز بن الجعد الوشاء، وأحمد بن محمّد بن المستلم، وجعفر بن محمّد بن قتيبة الأنصاريّ الكوفيّ، والحسن بن عليّ بن شبيب المعمريّ، وحمّاد بن المؤمل الضّرير، وعبد الله بن أحمد بن محمّد بن حنبل، وأبو القاسم عبد الله ابن محمّد بن عبد العزيز البغويّ، وأبو بكر عبد الله بن محمّد بن عبيد بن سفيان القرشيّ؛ المعروف بابن أبي الدّنيا، صاحب المصنَّفات المشهورة (فق)، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرّازيّ الحافظ، وعمر بن شبّة بن عبيدة النّميريّ، والفضل بن هارون البغداديّ؛ صاحب أبي ثور الكلبيّ، وأبو جعفر محمّد بن عبد الله ابن سليمان الحضرميّ الكوفيّ الحافظ؛ المعروف بمطيّن، وأبو أحمد محمّد بن عبدوس بن كامل السّرّاج، ومحمّد بن غالب بن حرب الضّبّيّ تمتام، ومحمّد بن واصل المقرئ، وموسى بن إسحاق بن موسى الأنصاريّ القاضي، وموسى بن هارون بن عبد الله الحمّال. وكتب عنه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين. قال عبد الله ابن أحمد بن حنبل، عن يحيى بن معين: ليس به بأس. وقال فيه أبو زكريّا يزيد بن محمّد بن إياس الأزديّ؛ صاحب"تاريخ الموصل": ظاهر الصّلاح والفضل، كثير الحديث، توفِّي سنة خمس وثلاثين ومئتين؛ هكذا قال. وقال أبو القاسم البغويّ، وموسى بن هارون: مات في ربيع الأوّل سنة ستّ وثلاثين ومئتين، زاد موسى: ليلة السّبت لثمان مضين من ربيع الأوّل. وروى له ابن ماجه في "التّفسير"))[1].

١١- **عناية العلماء به:** أَوْلَاه العلماءُ عنايةً فائقةً، ولقي منهم حفاوةً كبيرةً؛

(١) تهذيب الكمال/ ٢٤٥-٢٤٧، أضاف بشّارُ عوّاد في الحاشية: ((قال ابن حجر: وذكره ابنُ حبّان في "الثّقات"، وقال إبراهيم بن الجنيد، عن ابن معين: ثقة صدوق)). وهذا يدلّ على أهمّيّة الإضافة على المزّيّ.

للمكانة العلميّة لمؤلِّفه، وللأهمّيّة البالغة لكتابه، والحاجة الماسّة إليه، ومن وجوه عنايتهم: التآليف الكثيرة الّتي عملت عليه؛ اختصارًا، واستدراكًا، وتذييلًا، وتهذيبًا، وقد تقدّم ذكرها في المصنّفات في رجال الكتب السّتّة[١]، وللمؤلِّف جزءٌ مفردٌ كتبه؛ لاستدراك ما فاته، وإصلاح ما فيه[٢].

١٢- **طبعته:** نشرت دارُ المأمون، بدمشق نسختَه الخطّيّة بدار الكتب المصريّة، ١٤٠٢ هـ، وحقّقه بشّار عوّاد، الرّسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ(٣٧ مجلّدًا)، ثمّ أعاد طبعه، نفس الدّار (٨ مجلّدات)، وحقّقه سهيل زكار، في دار الفكر.

---

(١) ينظر: ص: ٦٨٦-٦٩٥، وتقدّم الكلام عليها، وألّف أحمد بن عمر الجوهريّ ت/ ٨٠٩هـ"الأحاديث العوال من تهذيب الكمال". منه مجلّدان، ومجلّد ثالث فيه خرم في دار الكتب، والأزهريّة. ينظر: الأعلام للزّركليّ ١/ ١٨٧.

(٢) ذكره سبط ابن العجميّ في حاشيته على الكاشف٢/ ٢٦٥، وابن حجر في تهذيب التّهذيب ٨/ ٢٧٧، ونقلا عنه.

المبحث الرّابع: دراسة "الكاشف" للذّهبيّ

١ – **عنوانه**: "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السِّتَّة".

٢ – **مؤلِّفه**: الحافظ أبو عبد الله محمّد بن أحمد الذّهبيّ (٦٧٣ – ٧٤٨ هـ).

٣ – **موضوعه**: اختصار "تهذيب الكمال" للمزِّيّ(١)، واقتصر فيه على رجال الكتب السِّتَّة فقط؛ كما نصّ في "مقدّمته"، وسيأتي كلامه، وكان فراغه منه في السّابع والعشرين من رمضان، سنة/ ٧٢٠هـ(٢)، وبلغت تراجمه: (٧١٧٩)–حسب المطبوع–.

٤ – **قيمته العلميّة**: تبوّأ مكانة علميّة كبيرة، وحظي بمنزلة رفيعة، نبرزها في الآتي:

أ– مكانة مؤلِّفه العلميَّة، وتقدُّمه في الفنِّ، وشهرته فيه، وكثرة تصانيفه، قال ابن حجر عنه: ((وهو من أهل الاستقراء التَّامِّ في نقد الرّجال))(٣).

ب– يُعدُّ من أهمّ كتب الذّهبيّ؛ لتضمّنه خلاصة حكمه على الرُّواة، ويماثله في هذا كتاب"التّقريب" لابن حجر.

---

(١) ذهب الصّفديّ في الوافي ٢ / ١١٥، والأعيان ٤/ ٢٩١، والسُّبكيّ في طبقاته ٩/ ١٠٤، وابن العجميّ في نهاية السّول١/ ٦٨، والسّيوطيّ في ذيل التّذكرة ص ٣٤٨، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٥٦ إلى أنّ "الكاشف" مختصر من مختصره: "التّذهيب"، ولكنّ عبارة الذّهبيّ صريحة في أنّه مقتضب من"تهذيب الكمال"–كما تقدّم أعلاه–، ويؤيِّده قول ابن حجر: (("الكاشف" الّذي اختصره منه[يعني: تهذيب الكمال]الحافظ أبو عبدالله الذّهبيّ)). التّهذيب ١/ ٣، وينظر: التّعجيل ص: ١١، والذّهبيّ ومنهجه ص: ٢٢٨، والمؤلِّف أدرى بكتابه، والخلاف في هذا سهلٌ؛ فالمودّى واحد فإنّ"التّذهيب"اختصار لـ"تهذيب الكمال".

(٢) كما نصَّ عليه المؤلِّفُ في خاتمة الكتاب٢/ ٥٣١.

(٣) النّزهة ص: ١٧٨.

ج- شهرته الواسعة، وتداوله بين العلماء، وقبولهم له، وثناؤهم عليه، قال السّبكيّ: ((مجلّدٌ نفيسٌ))(١)، وأشار ابن حجر على اقتصار بعض النّاس على الأخذ منه(٢).

د- براعته في الاختصار، حيث اقتصر في كلِّ ترجمةٍ على ما لا بدّ منه، فسهّل حفظه على الرّاغبين.

هـ- عناية العلماء به: سماعًا، وإسماعًا، وقراءة، ومناولة، ونسخًا، وكتابة(٣)، واختصارًا، وتذييلًا، واستدراكًا، وحاشيةً عليه-كما سيأتي-.

و- عَمِلَ مؤلِّفُه عدّة كتبٍ على كتاب المزّيّ-كما تقدّم- فله به خبرة وافية، وألّف هذا الكتاب بعد فراغه من"التّذهيب"بنحو سنة؛ حيث فرغ من "التّذهيب" ٧١٩هـ، واستغرق تأليفه له ثمانية أشهر، وفرغ من هذا الكتاب ٧٢٠هـ-كما تقدّم-.

٥ - منهجه فيه، وطريقة ترتيبه، وأسلوبه في التّراجم: قال في "مقدّمته": ((هذا مختصرٌ نافعٌ في رجال الكتب السِّتَّة: "الصّحيحين"، و"السُّنن الأربعة"؛ مقتضبٌ من "تهذيب الكمال" لشيخنا الحافظ أبي الحجّاج المزّيّ، اقتصرتُ فيه على ذكر مَنْ له رواية

---

(١) طبقاته ٩/ ١٠٤.

(٢) قال ابن حجر: ((فاقتصر بعض النّاس على الكشف من "الكاشف")). التّهذيب ١/ ٣.

(٣) قال محمّد عوّامة في مقدّمة تحقيقه للكتاب١/ ٩: ((لقد حَفِلت الصّفحة الأُولى، والأخيرة من نسخة المصنِّف بوثائق السّماع والقراءة على مصنِّفه، والمناولة منه، لعدد غير قليل من العلماء الكبار، وفيها إشعار باستنساخ بعضهم نسخًا عنه، ومنهم من نسخه ثلاث مرّات. . . ونسخه علماءُ، وقرئ على علماء. . . واعتقادي أنّه لا تخلو مكتبة من مكتبات المخطوطات من نسخةٍ، أو نسخٍ، أو عشرات النّسخ من هذا الكتاب، ولقد تيسّر لي منه ستّ نسخ خطّيّة دون تعمّد، ولا تكلُّف للحصول عليها)).

في الكتب، دون باقي تلك التّواليف الّتي في "التّهذيب"، ودون مَنْ ذُكِر للتّمييز، أو كُرِّر للتّنبيه، والرّموز فوق اسم الرّجل: (خ)للبخاريّ، و(م) لمسلم، و(د)لأبي داود، و(ت)للتّرمذيّ، و(س)للنّسائيّ، و(ق)لابن ماجه، فإن اتّفقوا فالرّمز(ع)، وإن اتّفق أربابُ السّنن الأربعة، فالرّمز(٤)))، وقال في "خاتمته": ((وهذا المختصر في قدر عشر الأصل))[(١)].

ويتلخَّص منهجه في الآتي:

أ- قدّم بمقدّمة مختصرة بيّن فيها موضوعه، وما الّذي اقتصر عليه من تراجم الأصل وما الّذي حذفه، وذكر رموزه، ولم يفصّل في منهجه.

ب- سار في ترتيبه على طريقة أصله، فرتَّب على حروف المعجم في أسمائهم، وآبائهم، وأجدادهم على طريقة المتأخِّرين، وابتدأ بأسماء المعروفين بأسمائهم، ثمّ المشهورين بالكنى، ثمّ المسمّى بابن فلان، ثمّ الأنساب، ثمّ الألقاب، ثمّ المبهمين، ثمّ أسماء النّساء، ثمّ كناهنّ، ثمّ المعروفات بابنة فلان، أو فلانة، ثمّ المبهمات، على حروف المعجم في كلِّ ذلك.

ج- اقتصر على تراجم من له رواية في الكتب السِّتَّة فقط، وحذف ما سوى ذلك؛ ممّن له رواية في غيرها، أو ذكره المزّيُّ للتّمييز-وهم الرُّواة المشابهون لرواة الكتب السِّتَّة في الاسم والنّسب والطّبقة، ولكن لم تقع لهم رواية فيها-، أو كَرّر المزّيُّ ذكره للتّنبيه، فيقتصر على موضع التّرجمة دون بقيّة الإحالات.

د - يُترجم للرّاوي ترجمة مختصرة بحيث لا تتجاوز السّطر أو السّطرين-غالبًا-، يذكر العناصر الأساسيّة، وما لا بدّ منه؛ وهي: اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ولقبه،

---

(١) الكاشف ٢/ ٥٣١.

وبعض أشهر شيوخه، وبعض أشهر تلاميذه، ودرجته في الجرح والتّعديل، وسنة وفاته، ومَن خرّج له.

هـ- يحكم على الرُّواة إمّا اجتهادًا، أو نقلًا عن الأئمّة[(١)]، وانتقده سبطُ بن العجميّ في إخلاله بالجرح والتّعديل في كثير من التّراجم، وقال: ((وكثيرًا لا يذكر فيه تعديلًا ولا تجريحًا، ولا وفاة بعض الشّيوخ؛ لا رمزًا، ولا تصريحًا))[(٢)]، ويعتذر له بأنّه لم يلتزمه؛ كما التزمه ابن حجر في "تقريبه".

و- يُلْحَظ أنّ المؤلِّف يُطلق لفظة: ((وُثِّق)) كثيرًا على الرُّواة الّذين لم يوثِّقهم سوى ابن حبّان، وكأنّه يُشير إلى عدم اعتماده عليه[(٣)].

---

(١) ويمكن تقسيم تراجمه من حيث الجرح والتّعديل إلى أقسام: أن ينصّ على حكمه توثيقًا، أو تجريحًا؛ فالأمر ظاهر، أو يقتصر على حكاية أحدهما عن الأئمّة، فالأمر كسابقه؛ لأنّ الاقتصارَ دلالةُ ارتضاء، أو ينقلهما معًا، دون حكمٍ منه؛ فلا يُنسب إليه شيء، فإن ذَكَرَ معهما حكمًا منه، فالعمل على حكمه، فإن سكت فلم يحكِ ولم يَحكم، فلا يُعزى إليه حكم. ويتنبّه إلى أنّ رواة"الصّحيحين" عند الذّهبيّ قد قفزوا القنطرة؛ قال في "الموقظة"ص: ٨٠: ((فكلّ من خُرِّج له في "الصّحيحين"، فقد قفز القنطرة. فلا معدل عنه، إلّا ببرهان بَيِّن)). وينظر: الاقتراح لابن دقيق العيد ص: ٥٥.

(٢) نهاية السّول١/ ٦٨. وقال ابنُ حجر: ((وجدتُ تراجم"الكاشف" إنّما هي كالعنوان تتشوّق النّفوس إلى الاطّلاع على ما وراءه)). التّهذيب ١/ ٣.

(٣) قال الألبانيّ-وذكر قول الذّهبيّ في "الكاشف"في راوٍ: ((وُثِّق)): ((يشير إلى أنّ ابن حبّان وثّقه، وأنّ توثيقه هنا غير معتمدٍ؛ لأنّه يُوثِّق من لا يعرف؛ وهذا اصطلاح منه لطيف، عرفتُه منه في هذا الكتاب، فلا ينبغي أنْ يُفهم على أنّه ثقةٌ عنده؛ كما يتوهّم بعضُ النّاشئين في هذا العلم)). الصّحيحة ٦/ ٧٣٣.

ز- مشى في رموز الكتب على طريقة الأصل؛ مقتصرًا على رموز الكتب السِّتَّة فقط[(١)].

٦- نماذج من تراجمه: قال الذّهبيّ: ((أحمد بن إبراهيم الموصليّ أبو عليّ، عن شريك، وحمّاد بن زيد، وطبقتهما، وعنه أبو داود، والبغويّ، وأبو يعلى، وخلق، وُثِّق، مات: ٢٣٦هـ(د). أحمد بن إبراهيم البغداديّ الدّورقيّ، الحافظ، عن هشيم، ويزيد بن زريع، والنّاس، وعنه مسلم، وأبو داود، والتّرمذيّ، وابن ماجه، وحاجب بن أركين، وخلقٍ، وله تصانيف، توفي: ٢٤٦ هـ، (م د ت ق). أحمد بن إبراهيم أبو عبد الملك البسريّ الدّمشقيّ، عن أبي الجماهر، ومحمّد بن عائذ، وخلقٍ، وعنه النّسائيّ، وابن أبي العقب، والطّبرانيّ، وطائفة، صدوق، توفي: ٢٨٩ هـ(س))).

٧ – **عناية العلماء به:** تقدّمت الإشارة إلى وجوه عناية العلماء به؛ سماعًا، وقراءةً، ونسخًا، وتعليقًا، وتذييلًا، واستدراكًا، واختصارًا، ومن مصنّفاتهم في ذلك:

أ- "ذيل الكاشف" لأبي زرعة أحمد بن عبد الرّحيم العراقيّ ت/ ٨٢٦هـ(ط)[(٢)].

---

(١) ومن الرّموز الّتي استخدمها-أيضًا-: (خت) للبخاريّ تعليقًا، و(مق) لمسلم في مقدّمة "صحيحه".

(٢) طُبع بتحقيق بوران الضّناويّ، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٦هـ. ذكر فيه بقية التّراجم الّتي عند المزّيّ، وأسقطها الذّهبيّ، وضمّ إليها رجال "مسند أحمد"، وزيادات عبد الله عليه؛ كما نصّ عليه في "مقدّمته" ص: ٢٩، قال ابن حجر: ((اختبرته فوجدته قلّد الحسينيّ، والهيثميّ في أوهامهما، وأضاف إلى أوهامهما-مِن قِبَلِه-أوهامًا أخرى، وقد تعقّبت جميع ذلك مبيّنا محرّرًا)). التّعجيل ص: ٩.

ب- "حاشية سبط ابن العجميّ على الكاشف" لإبراهيم بن محمّد الحلبيّ سبط ابن العجميّ ت/ ٨٤١هـ (ط)[١].

ج- "النّكت على الكاشف" لأحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ت/ ٨٥٢هـ(م)[٢].

٨- طبعاته:

أ- طبعة الكتب الحديثة، القاهرة، ١٣٩٢هـ، تحقيق عزّت عليّ، وموسى البوشيّ.

ب- طبعة الكتب الإسلاميّة، القاهرة، ١٤٠٢هـ.

ج- طبعة القبلة، وعلوم القرآن، جدّة، ١٤١٣هـ، مع حاشية سبط بن العجميّ، تحقيق محمّد عوّامة، وأحمد الخطيب -وهي أفضلها-.

---

(١) طبع بحاشية "الكاشف" تحقيق محمّد عوّامة، وأحمد الخطيب، القبلة، وعلوم القرآن، جدّة، ١٤١٣هـ.

(٢) ذكره ابن فهد في معجم الشّيوخ ص: ٥٦، والسّخاويّ في الضّوء١/ ٢٥١، وابن العماد في الشّذرات٧/ ٢٣٣.

المبحث الخامس: دراسة "تهذيب التّهذيب" لابن حجر

١ - عنوانه: "تهذيب التّهذيب".

٢-مؤلِّفه: الحافظ أبو الفضل شهاب الدّين أحمد بن عليّ بن محمّد العسقلانيّ المعروف بابن حجر (٧٧٣-٨٥٢هـ).

٣- موضوعه: اختصار"تهذيب الكمال" للمزّيّ؛ والمؤلَّف في تراجم رجال الكتب السِّتَّة، وما أُلحق بها. قال ابن حجر: ((لخّصتُ "تهذيب الكمال"، وزدتُ عليه فوائد كثيرة))(١)، وقال: ((جمعتُ فيه مقصود "التّهذيب" لحافظ عصره أبي الحجّاج المزّيّ، وضممتُ إليه مقصود"إكماله" للعلّامة علاء الدّين مغلطاي، وزدتُ عليهما في كثير من التّراجم))(٢)، وكان الفراغ من اختصاره يوم الأربعاء تاسع جمادى الآخرة سنة ٨٠٨هـ(٣)، وبلغت تراجمه (٩١٥١) ترجمة(٤).

٤ - قيمته العلميّة: تبوّأ في العلم مكانة عظيمة، وحاز في الفنِّ منزلة رفيعة، وتميّز بميزات جليلة، نبرزها في الأمور الآتية:

أ- مكانة مؤلِّفه العلميّة، وتقدُّمه في الفنِّ، وشهرته فيه، وكثرة مصنّفاته.

ب- يُعدُّ من أمّهات الكتب الجوامع في الفنِّ.

ج- شهرته الواسعة، وانتشاره الكبير، وقبوله عند العلماء، قال ابن حجر:

---

(١) التّعجيل ص: ٨، وينظر: ص: ١١. منه، والجواهر ٢/ ٦٨٢، واللّحظ ص: ٣٣٣.

(٢) التّقريب ص: ٧٩. باختصار.

(٣) التّهذيب ١٢/ ٥٢٠.

(٤) هذا الرّقم حسب طبعة مصطفى عبد القادر، الكتب العلميّة، بيروت.

((وقع الكتاب من طلبة الفنِّ موقعًا حسنًا عند المميِّز البصير))[١].

د- جمع فيه بين كتابيْ المزّيّ ومغلطاي مع الزّيادات عليهما، قال في"مقدّمته": ((فلو لم يكن في هذا المختصر إلّا الجمع بين هذين الكتابين الكبيرين في حجم لطيف؛ لكان معنى مقصودًا، هذا مع الزّيادات الّتي لم تقع لهما)).

هـ- استفادةُ مؤلِّفه من الكتب السّابقة عليه، والّتي عُملت على"تهذيب الكمال"، فحوى خلاصة جهودٍ سبقته.

و- عناية مؤلِّفه الفائقة باستيعاب كلّ ما يتعلّق بالتّوثيق والتّجريح في الرُّواة، ومحاولته جمع كلّ ما ظفر به من ذلك-كما نصّ عليه-، وبذلك يُعدُّ أكبر موسوعة علميّة في أقوال النّقاد.

ز- عناية العلماء به، وكثرة تداولهم له[٢].

ح- ذكره السّخاويّ من جملة الكتب الّتي مات ابن حجر وهو راضٍ عنها؛ لأنّه تهيّأ له من يحرِّرها معه[٣].

---

(١) التّقريب ص: ٨٠.

(٢) ومِمَّا يدلّ على ذلك كثرة نسخه الخطّيّة، قال السّخاويّ: ((بُيّض، وكُتب منه نسخٌ . . . وقد بيّضت منه نسخة في خمس مجلّدات، وأخرى في ستٍّ، والّتي بخطّ المؤلِّف في ثلاث، كسلاسل الذّهب)). الجواهر ٢/ ٦٨٢-٦٨٣.

(٣) قال السّخاويّ: ((سمعتُه يقول: لستُ راضيًا عن شيءٍ من تصانيفي، لأنّي عملتُها في ابتداء الأمر، ثمّ لم يتهيّأ لي من يُحرِّرها سوى"شرح البخاريّ"، و"مقدّمته"، و"المشتبه"، و"تهذيب التّهذيب"، و"اللّسان". . . بل رأيتُه في مواضع أثنى على"شرح البخاريّ"، و"التّغليق"، و"النّخبة")). الجواهر ٢/ ٦٥٩.

٥ – **سبب تأليفه**: قال في "مقدّمته"–في معرض ثنائه على كتاب المزّيّ–: ((ولكن قصرت الهمم عن تحصيله؛ لطوله، فاقتصر بعض النّاس على الكشف من"الكاشف"؛ الّذي اختصره منه الحافظ أبو عبد الله الذّهبيّ، ولمَّا نظرتُ في هذه الكتب وجدت تراجم "الكاشف"إنّما هي كالعنوان تتشوّق النّفوس إلى الاطّلاع على ما وراءه. . . هذا وفي "التّهذيب" عدد من الأسماء لم يُعرِّف الشّيخُ بشيءٍ من أحوالهم، بل لا يزيد على قوله: ((روى عن فلان))، ((روى عنه فلان))، ((أخرج له فلان))؛ وهذا لا يَروي الغلّة، ولا يشفي العلّة، فاستخرتُ الله تعالى في اختصار"التّهذيب"على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة))(١)، وقال: ((وإنّما حَدَا بي على عمل"تهذيب التّهذيب" أنَّ العلّامة شيخ الشّيوخ علاء الدّين مغلطاي، وضع عليه كتابًا سمّاه: "إكمال تهذيب الكمال" تتبّع فيه ما فاته من رواة الشّخص الّذي يترجم له، ومن شيوخه، ومن الكلام فيه من مدح وقدح، وما ظهر له مِمّا يَرِدُ على المزّيّ من تعقُّب، وجاء كتابًا كبيرًا، يقرب حجمه من حجم"التّهذيب"وقفتُ عليه بخطّه، وفيه له أوهام كثيرة. . . فعمدت أنا إلى "التّهذيب" فلخّصته))(٢).

٥– **منهجه فيه، وطريقة ترتيبه، وأسلوبه في التّراجم**: شرح المؤلِّف في "مقدّمته"منهجه، وفصّله، ومِمَّا قاله: ((فاستخرتُ الله تعالى في اختصار"التّهذيب"على طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة؛ وهو أنّني أقتصر على ما يفيد الجرح والتّعديل خاصّة، وأحذف منه ما أطال به الكتاب من الأحاديث الّتي يخرجها من مرويّاته

(١) التّهذيب ١/ ٣.

(٢) التّعجيل ص: ١١.

العالية من الموافقات، والأبدال، وغير ذلك من أنواع العلوّ، فإنّ ذلك بالمعاجم، والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب. . . فحذفتُ هذا جملةً؛ وهو نحو ثلث الكتاب)). وقال: ((ثمّ إنّ الشّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قصد استيعاب شيوخ صاحب التّرجمة، واستيعاب الرُّواة عنه، ورتّب ذلك على حروف المعجم في كلّ ترجمة، وحصل من ذلك على الأكثر؛ لكنّه شيءٌ لا سبيل إلى استيعابه، ولاحصره؛ وسببه انتشار الرّوايات وكثرتها وتشعّبها وسعتها. . . فاقتصرتُ من شيوخ الرّجل، ومن الرُّواة عنه إذا كان مكثرًا على الأشهر، والأحفظ، والمعروف، فإنْ كانت التّرجمة قصيرة لم أحذف منها شيئًا في الغالب، وإنْ كانت متوسِّطة اقتصرتُ على ذكر الشّيوخ، والرُّواة الّذين عليهم رقم في الغالب، وإنْ كانت طويلة اقتصرتُ على مَن عليه رقم الشّيخين، مع ذكر جماعة غيرهم، ولا أعدل عن ذلك إلّا لمصلحة؛ مثل أن يكون الرّجل قد عُرف من حاله أنّه لا يَروي إلّا عن ثقة، فإنّني أذكر جميع شيوخه، أو أكثرهم؛ كشعبة، ومالك، وغيرهما)). وقال: ((ولم ألتزم سياق الشّيخ، والرُّواة(١) في التّرجمة الواحدة على حروف المعجم؛ لأنّه لزم من ذلك تقديم الصّغير على الكبير، فأحرص على أنْ أذكر في أوّل التّرجمة أكثر (٢) شيوخ الرّجل، وأسندهم، وأحفظهم -إنْ تيسّر معرفة ذلك- إلّا أن يكون للرّجل ابن أو قريب، فإنّني أُقدِّمه في الذّكر -غالبًا- وأحرص على أن أختم الرُّواة عنه بمن وُصف: بأنّه آخر من رَوَى عن صاحب التّرجمة، وربّما صرّحت بذلك)). وقال: ((وأحذف كثيرًا من أثناء التّرجمة؛ إذا كان الكلام المحذوف لا يدلُّ على

(١) في نسخة: ((للرّواة)).

(٢) في نسخة: ((أكبر)).

توثيقٍ، ولا تجريحٍ، ومهما ظفرتُ به بعد ذلك من تجريحٍ، وتوثيقٍ ألحقتُه، وفائدة إيراد كلّ ما قيل في الرّجل من جرحٍ، وتوثيقٍ يظهر عند المعارضة)). وقال: ((وربّما أوردتُ بعض كلام الأصل بالمعنى، مع استيفاء المقاصد، وربّما زدتُ ألفاظًا يسيرة في أثناء كلامه؛ لمصلحةٍ في ذلك)). وقال: ((وأحذف كثيرًا من الخلاف في وفاة الرّجل إلّا لمصلحة تقتضي عدم الاختصار)). وقال: ((ولا أحذف من رجال "التّهذيب" أحدًا، بل ربّما زدتُ فيهم من هو على شرطه؛ فما كان من ترجمة زائدة مستقلّة فإنّني أكتب اسم صاحبها، واسم أبيه بأحمر)). وقال: ((ومازدتُه في أثناء التّراجم قلت–في أوّله–: ((قلت))، فجميع ما بعد ((قلت))؛ فهو من زيادتي إلى آخر التّرجمة)). وقال: ((ثمّ ذكر المؤلّف –بعد ذلك– ثلاثة فصول؛ أحدها: في شروط الأئمّة السِّتَّة، والثّاني: في الحثّ على الرّواية عن الثّقات، والثّالث: في التّرجمة النّبويّة، فأمّا الفصلان الأوّلان فإنّ الكلام عليهما مستوفى في علوم الحديث[(١)]، وأمّا التّرجمة النّبويّة فلم يَعْدُ المؤلّف ما في كتاب ابن عبد البرّ[(٢)]، وقد صنّف الأئمّة قديمًا وحديثًا في السِّيرة النّبويّة عدّة مؤلّفات

(١) سيأتي الاعتذار عن المزّيّ في ذلك، وكذا ما يتعلّق بذكره السّيرة النّبويّة ص: ٧٤١ ح ١.

(٢) يظهر أنّ ابن حجر قلّد في هذا مغلطاي فقد قال في مقدّمة "الإكمال١/ ٤": ((وأمّا ما ذكره من نوع السّير لسيّدنا رسول الله ﷺ فإنّه ذكر معظم ذلك، أو كلّه من كتاب أبي عمر))، وليس الأمر كذلك؛ فإنّه بالمقارنة بين ما كتبه ابنُ عبد البرّ عن السّيرة النّبويّة في كتابه: "الدّرر في اختصار المغازي والسّير" وما كتبه المزّيّ يتبيّن الفارق الكبير بينهما في التّنظيم والمحتوى، وقد سار المزّيّ في سياقة السّيرة على طريقة بديعة؛ حيث جعلها في فصول، تُمَثِّل وحدات موضوعيّة، دون مراعاة تسلسلها الزّمنيّ على عادة غيره، واستفاد المزّيّ من ابن عبد البرّ في مادّة النّسب النّبويّ فقط، ونصّ على النّقل منه فيه.

مبسوطات، ومختصرات؛ فهي أشهر من أنْ تُذكر، وأوضح من أن تُشهر، ولها محلٌّ غير هذا نستوفي الكلام عليها فيه -إن شاء الله تعالى-)). وقال: ((وقد ألحقت في هذا المختصر ما التقطتُه من "تذهيب التّهذيب" للحافظ الذّهبيّ، فإنّه زاد قليلًا، فرأيت أن أضمّ زياداته؛ لكمل[١] الفائدة، ثمّ وجدت صاحب"التّهذيب" حذف عدّة تراجم من أصل"الكمال" مِمّن ترجم لهم؛ بناءً على أنّ بعض السِّتَّة أخرج لهم، فمن لم يقف المزّيُّ على روايته في شيءٍ من هذه الكتب حذفه، فرأيتُ أن أُثبتهم، وأُنبِّه على ما في تراجمهم من عوز، وذكرُهم على الاحتمال أَفْيدُ من حذفهم، وقد نبّهتُ على من وقفت على روايته منهم في شيء من الكتب المذكورة)). وقال: ((وزدتُ تراجم كثيرة-أيضًا- التقطتُها من الكتب السِّتَّة؛ مِمّا ترجم المزّيّ لنظيرهم؛ تكملةً للفائدة-أيضًا-)). وقال: ((وقد انتفعتُ في هذا الكتاب المختصر بالكتاب الّذي جمعه الإمام العلّامة علاء الدّين مغلطاي على"تهذيب الكمال"، مع عدم تقليدي له في شيء مِمّا ينقله، وإنّما استعنت به في العاجل، وكشفت الأصول الّتي عزا النّقل إليها في الآجل، فما وافق أثبتّه، وما باين أهملته)). وقال في مقدّمة "التّعجيل"[٢]: ((فعمدت أنا إلى "التّهذيب" فلخّصته؛ بأن حذفت منه الأحاديث الّتي يسوقها المزّيّ بأسانيده من رواية ذلك الشّخص المترجم؛ فإنّ ذلك بالمعاجم والمشيخات أشبه، وكذلك ما يورده من مناقب الصّحابة والأئمّة، ومن سير الملوك والأمراء في تراجمهم؛ لأنّ لذلك محلًّا آخر، وموضع الكتاب إنّما هو لبيان حال الشّخص المترجم من جرحٍ أو تعديلٍ، فاقتصرت على ما في كتابه من ذلك،

(١) في نسخة: ((لتكمل)).

(٢) ص: ١١.

وأضفت إليه ما في كتاب مغلطاي من هذا الغرض؛ متجنّبًا ما ظهر لي أنّه وهم فيه – غالبًا– وميَّزتُ كلام المزّيّ مِمّا زدته عليه من عند مغلطاي، ثمّ تتبّعتُ بمبلغ نظري، وتفتيشي على ما يتعلّق بهذا الغرض بعينه، فألحقتُ في كلِّ ترجمةٍ ما عثرتُ عليه من ذلك))[١].

وخلاصة منهجه نسوقها في العناصر الآتية:

أ- قدّم للكتاب بمقدّمة نفيسة، ومِمَّا تضمّنته: استهلّها بالثّناء على الله تعالى، والصَّلاة والسّلام على النَّبيّ ﷺ، ثمّ أثنى على كتابيْ: "الكمال" للمقدسيّ، و"تهذيب الكمال" للمزِّيّ، وأشاد بهما، لا سيما الأخير، وسبب تأليفه، ومآخذه على كتاب المزّيّ، و"التّذهيب" للذّهبيّ، و"الإكمال" لمغلطاي، وتضمينه زياداتهما على المزّيّ إلى كتابه؛ لتكميل الفائدة، وشرح منهجه فيه، وطريقة اختصاره، وترتيبه، ورموزه، ونقل مواضع من مقدّمة"تهذيب الكمال"بنصّها؛ تتعلّق بمنهج المزّيّ فيه، وترتيبه، ورموزه.

ب- سار في ترتيبه على ترتيب أصله؛ وهو حروف المعجم.

ج- اختصر كتاب المزّيّ، وزاد عليه زيادات كثيرة، فجاوز في حجمه ثلث

(١) وقال في مقدّمة "التّقريب"ص: ٧٩-٨٠: ((جمعت فيه مقصود "التّهذيب" لحافظ عصره أبي الحجاج المزّيّ من تمييز أحوال الرُّواة المذكورين فيه، وضممت إليه مقصود"إكماله" للعلّامة علاء الدّين مغلطاي؛ مقتصرًا منه على ما اعتبرته عليه، وصحّحته من مظانّه من بيان أحوالهم– أيضًا–، وزدتُ عليهما في كثير من التّراجم ما يتعجّب من كثرته لديهما، ويستغرب خفاؤه عليهما وقع الكتاب المذكور من طلبة الفنّ موقعًا حسنًا، عند المميّز البصير، إلّا أنّه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل، والثّلث كثير)). وقال في موضع آخر: ((وجاء نحو ثلث الأصل)). التّعجيل ص: ٨، وينظر: ص: ١١ منه.

الأصل، وسار في اختصاره على حذف الأمور الآتية:

■ الفصول الثّلاثة الّتي قدّم بها المزّيّ لكتابه، وعلّل ذلك؛ بكون الكلام فيها مستوفى في كتب علوم الحديث، وليس موضعه كتب التّراجم -كما تقدّم-(١).

■ الأحاديث الّتي خرّجها المزّيّ من مرويّاته العالية من طريق المترجمين؛ وعلّل ذلك بكونه بالمعاجم، والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب، وقدّر المؤلّف ذلك بنحو ثلث الكتاب.

■ ما أورده من مناقب الصّحابة، والأئمّة، وسير الملوك، والأمراء؛ وعلّله بكونه ليس من موضوع الكتاب، ولها محلّ آخر تذكر فيه.

■ كثيرًا مِمّا ذكره المزّيّ من الشّيوخ والتّلاميذ، وسار فيهم على طريقةٍ؛ سيأتي شرحها.

■ كثيرًا مِمّا ذكره المزّيّ أثناء التّرجمة؛ مِمّا لا يدلُّ على توثيقٍ، ولا تجريحٍ، وإنّما هو في أخبار المترجم، وأحواله، وأخلاقه، وعبادته، وزهده، والحكايات الّتي لا علاقة لها بالجرح والتّعديل.

■ الخلاف في وفاة الرّجل إلّا لمصلحة تقتضي عدم الاختصار.

وأمّا زياداتُه فتضمّنت الأمور الآتية:

■ كلّ ما ظفر به من تجريحٍ، وتوثيقٍ(٢)، وفائدة هذا الاستيعاب تظهر عند

---

(١) للمزّيّ سلف في تقديمه بهذه الفصول؛ وهو أصله: "الكمال" للمقدسيّ، وإن كان المزّيّ قد توسّع في السّيرة النّبويّة كثيرًا، وله سلف من الأئمّة، فقد جرت عادةُ بعضهم البدء في كتبهم بالسّيرة؛ كما تقدّم عند ابن سعد، والبخاريّ، وابن حبّان، وابن عبد البرّ، وسبق ذكر المناسبة في ذلك، ينظر: ص: ٣٠٢ ح ١، وموضوع الفصلين الأخيرين له تعلّق بموضوع الكتاب.

(٢) ومحاولته للاستيعاب ربما حملتُه على نقل ما يستعظمه؛ فقد قال -بعد نقله عن ابن حزم-: «ولقد =

المعارضة(١)؛ كما نصَّ عليه، وأفاد أنّ زياداته تَحْمِلُ على التعجّب من كثرتها، وخفائها على المزّيّ ومغلطاي، ومِمَّا يزيد في أهمّيّتها أنّ المزّيّ لم يقصد الاستيعاب في ذكر أقوال النُّقَّاد، فاستدرك عليه المؤلِّف في ذلك فأجاد، وأفاد.

■ لم يحذف أحدًا من تراجم "تهذيب الكمال"، بل ربّما زاد عليه مِمّن هو على شرطه، ويُميِّز ذلك بكتابة الاسم الزّائد، واسم أبيه بأحمر.

■ ما التقطه من زيادات الذّهبيّ في "تذهيبه".

■ إضافات مغلطاي في "إكماله" على المزّيّ، مِمّا يتعلَّق بالجرح والتّعديل، مع عدم تقليده في ذلك، بل رجع إلى أصوله؛ فما وافق أثبته، وما خالف أهمله(٢).

■ التّراجم الّتي حذفها المزّيّ من"الكمال"؛ لكونه لم يقف على روايتهم في الكتب، فأثبتهم المؤلِّفُ؛ معلِّلًا ذلك بأنّ ذكرهم على الاحتمال أَفْيد من حذفهم، ونبّه على من وقف على روايته منهم فيها.

■ تراجم كثيرة عثر عليها في الكتب السِّتَّة؛ مِمّا ترجم المزّيّ لنظيرهم(٣)؛ تكملة للفائدة.

= استعظمتُ هذا القول، ولولا شرطي في كتابي هذا ما عرّجت عليه؛ فإنّه من أشنع ما وقع لابن حزم-سامحه الله-)). التّهذيب٨/ ١٣٠.

(١) أي عند اختلاف النّقّاد في الرّاوي، فبعض النّصوص يُفَسّر بعضًا وبعضها يُقيّد بعضًا، وبعضها يحمل على بعض، ويُقدّم بعضها على بعض؛ بحسب الكثرة والجلالة مع مراعاة ضوابط المحدِّثين عند التّعارض؛ كطلب تفسير الجرح وتقديمه على التّعديل، وتقديم التّعديل إن كان الجرح مجملًا، أو غير معتدٍّ به، إلى غير ذلك مِمّا يتبيّن بجمع كلّ ما قيل فيه.

(٢) وتابع صاحبَ "الإكمال" في بعض ما وهم فيه؛ وكأنّه لم يتيسّر له فيها مراجعة أصوله.

(٣) مراده بذلك-والله أعلم- من وَرَدَ ذكرهم عرضًا في الأسانيد أو المتون، ومن نقل عنه حكاية، =

■ ربّما زاد ألفاظًا يسيرة في أثناء كلام المزّيّ؛ لمصلحةٍ في ذلك.

د- ميّز زياداته في أثناء التّراجم بقوله في أوَّلها: ((قلت))، فجميع ما بعدها إلى آخر التّرجمة من زيادته، وأكثرها من مغلطاي[(١)].

هـ- ربّما أورد بعض كلام الأصل بالمعنى، مع استيفاء المقاصد[(٢)].

و- رموزه هي رموز أصله، ويُعلِّم لمن ذَكَر من الرُّواة تمييزًا: ((تمييز))، وهؤلاء يذكرهم المزّيّ دون أن يُعلِّم عليهم: ((تمييز)).

ز- أسلوبه في التّراجم أسلوب أصله في الجملة؛ فيذكر: الاسم، والنَّسب، والنِّسبة، والكنية، واللّقب، ورقم من خرّج له فوق الاسم، ثمّ يسوق عمّن رَوَى، ثمّ من رَوَى عنه، ثمّ أقوال النّقاد فيه، ثمّ وفاته، ثمّ النّصّ على من خرّج حديثه في الكتب نصًّا صريحًا، إن لم يكونوا من تلاميذه، فإن كانوا منهم، قدّمهم في التّلاميذ، ويختم التّرجمة بزياداته على الأصل بقوله في أوّلها: ((قلت)).

ح- قال المعلِّميّ-عند ذكره"تهذيب التّهذيب"و" لسان الميزان"-: ((عادة مؤلِّفها أنْ لا يجزم بالنَّقل؛ فيما لم يثبت عنده))[(٣)].

= أو قول، ومثل هؤلاء قد ترجم المزّيّ لبعضهم-كما تقدّم-.

(١) قال ابن حجر: ((وميَّزتُ كلام المزّيّ مِمّا زدتُه عليه من عند مغلطاي))، وقال-أيضًا-: ((وزدتُ عليهما في كثيرٍ من التّراجم ما يتعجّب من كثرته لديهما، ويستغرب خفاؤه عليهما)) -كما تقدّم-.

(٢) لعلّ مِمّا حمله على ذلك طلب الاختصار، وجعل له قيودًا، ومن أهمّها قوله: ((مع استيفاء المقاصد)).

(٣) التّنكيل ص: ٢٧٧. وينظر: ص: ٥٩٣ منه.

ط- خالف المؤلِّفُ طريقةَ المزّيّ في الشّيوخ والتّلاميذ، فسار على المنهج الآتي؛ كما نصّ عليه:

- لم يقصد استيعابهم، ولم يحاوله؛ كما فعل المزّيّ، وبرّر ذلك بما سبق ذكره عنه.
- اقتصر على الأشهر، والأحفظ، والمعروف إذا كان المترجم مكثرًا.
- إن كانت التّرجمة قصيرة لم يحذف أحدًا منهم في الغالب.
- إنْ كانت متوسِّطة اقتصر على الشّيوخ، والتّلاميذ الّذين عليهم رقم في الغالب.
- إنْ كانت طويلة اقتصر على من عليه رقم الشّيخين، مع ذكر جماعة غيرهم.
- لا يعدل عمّا سبق إلّا لمصلحة؛ مثل أن يكون الرّجل قد عُرف من حاله أنّه لا يَروي إلّا عن ثقة، فيذكر جميعَ شيوخه، أو أكثرهم؛ كشعبة، ومالك، وكونه يستوعبهم يتوافق مع شرطه في العناية بما له تعلّق بالجرح والتّعديل، فإنّ رواية هؤلاء تكسب مشايخهم التّوثيق الضّمنيّ؛ بما عرف من منهجهم في الانتقاء في الشّيوخ.
- لم يرتّبهم على حروف المعجم؛ كما فعل المزّيّ، وعلّل ذلك بأنّه يلزم من ترتيبهم على المعجم تقديم الصّغير على الكبير.
- حَرِصَ على أنْ يذكر في أوّل التّرجمة أكبر شيوخ الرّجل، وأسندهم، وأحفظهم -إنْ تيسّر معرفة ذلك-، إلّا أن يكون للرّجل ابنٌ، أو قريبٌ، فيقدّمه -غالبًا-.
- يحرص على أن يختم الرُّواة عنه بمن وُصف: بأنّه آخر من رَوَى عن صاحب التّرجمة، وربّما صرّح بذلك، وتظهر فائدة ذلك في المختلطِينَ.
- يقتصر على اسم الشّهرة في الشّيوخ والتّلاميذ، ولم يتابع المزّيّ في ذكر أسمائهم كاملة.

ي- مراده بإطلاق لفظ ((الشّيخ)): المزّيّ، و"التّهذيب": "تهذيب الكمال".

ك- عامّة مادّة الكتاب منقولة، ويقلّ كلام المؤلِّف في نقد الرُّواة، وبيان أحوالهم.

٦- **نموذج من تراجمه:** قال ابن حجر: ((حرف الألف: ذكر من اسمه أحمد: د فق: أحمد بن إبراهيم بن خالد أبو عليّ الموصليّ، نزيل بغداد. روى عن: محمّد بن ثابت العبديّ، وفرج بن فضالة، وحمّاد بن زيد، وعبد الله بن جعفر المدينيّ، ويزيد بن زريع، وأبي عوانة، وإبراهيم بن سعد، وغيرهم. روى عنه: أبو داود حديثًا واحدًا، وروى ابن ماجه في "التّفسير" عن ابن أبي الدّنيا عنه، وأبو زرعة الرّازيّ، ومحمّد بن عبد الله الحضرميّ، وموسى بن هارون، وأبو يعلى الموصليّ، وأبو القاسم البغويّ، وآخرون. وكتب عنه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وقال: لا بأس به، وقال صاحب "تاريخ الموصل": كان ظاهر الصّلاح والفضل. قال موسى بن هارون: مات ليلة السّبت لثمان مضين من ربيع الأوّل، سنة ٢٣٦هـ. قلت: وذكره ابن حبّان في "الثّقات"، وقال إبراهيم بن الجنيد عن ابن معين: ثقة صدوق))(١).

٧-**عناية العلماء به:** تقدّمت الإشارة إلى كثرت نسخه الخطّيّة، ومن وجوه العناية به:

أ- اختصره المؤلِّف في كتابه: "تقريب التّهذيب"-سيأتي-.

ب- جمع ابنُ فهد ت/ ٨٧١هـ زياداته مع زيادات المزّيّ والذّهبيّ في كتابه: "نهاية التّقريب وتكميل التّهذيب بالتّذهيب"-تقدّم-(٢).

---

(١) التّهذيب ١/ ٨.

(٢) ومن أعمال الباحثين المعاصرين في العناية به:

أ- يعمل جماعةٌ من الباحثين على تحقيقه كاملًا في رسائل علميّة بكلّيّة الحديث بالجامعة الإسلاميّة. =

٨- **طبعاته**: طُبع عدّة مرّات، ومنها:

أ-الحجريّة، بالهند، ١٣٠٩هـ.

ب- المعارف، الهند، ١٣٢٥هـ، وصوّرت مرّات؛ منها: دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ، ودار إحياء التّراث، بيروت.

ج-تحقيق إبراهيم الزّيبق، وعادل مرشد، الرّسالة، بيروت، ١٤١٦هـ.

د- تحقيق خليل شيحا وآخرين، المعرفة، بيروت، ١٣١٧هـ.

هـ- الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ.

و-يعمل حالًا مجموعة من طلّاب كلّيّة الحديث، بالجامعة الإسلاميّة على تحقيقه في رسائل ماجستير.

= ب- "جمع ألفاظ الجرح والتّعديل ودراستها من كتاب"تهذيب التّهذيب"" لسلمان النّدويّ، (ماجستير)، جامعة الإمام، بالرّياض، ١٤٠١هـ-الأجزاء الثّلاثة الأُولى فقط-.

ج- "زوائد رجال "التّاريخ الكبير" للبخاريّ على "تهذيب التّهذيب" لابن حجر العسقلانيّ"-دراسة تحليلية-، ثلاث رسائل علميّة لباحثات في تعليم البنات، بالرّياض.

هـ- "تعقّبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه "تهذيب التّهذيب"" لبعض الباحثين، في الجامعة الأردنيّة.

و- "التّذييل على كتاب "تهذيب التّهذيب"" لمحمّد طلعت، طُبع في أضواء السّلف، الرّياض، ١٤٢٥هـ.

ز- "زوائد التّهذيب على التّقريب"، و"التّذنيب على تهذيب التّهذيب"كلاهما لإبراهيم الحازميّ، طُبعا في دار الشّريف، الرّياض، ١٤١٢ هـ.

المبحث السّادس: دراسة "تقريب التّهذيب" لابن حجر

١ – عنوانه: "تقريب التّهذيب".

٢–مؤلِّفه: الحافظ أبو الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر(٧٧٣–٨٥٢هـ).

٣– موضوعه: اختصار"تهذيب التّهذيب" له، قال المؤلّف: ((وكنتُ قد لخّصت "تهذيب الكمال"، وسَمّيته: "تهذيب التّهذيب"، ثمّ لخّصته في تصنيفٍ لطيفٍ سَمّيته: "التّقريب"وهو مجلّد واحد، يحتوي على جميع من ذُكر في"التّهذيب"مع زيادات في التّراجم))[١]، وتراجمه هي تراجم أصله؛ في رجال الكتب السِّتَّة، وما أُلحق بها، وفرغ من تأليفه ٨٢٧هـ[٢].

٤– قيمته العلميّة: تبوّأ مكانة علميّة كبيرة، وبلغ رتبة سَنيَّة عليّة، واكتسب ميزات عديدة، توافر لها عدّة أسباب؛ منها:

أ– مكانة مؤلِّفه العلميّة، وتقدُّمه في الفنِّ، وكثرة تصانيفه فيه، واتّساع كلامه في الرّواة، والرّوايات.

ب– يُعدُّ من أصول كتب الفنِّ، الّتي لا يُستغنى عنها، لا سيما فيما يتعلّق بالأحكام على الرُّواة، وهو مع اختصاره قد حوى جميع تراجم"التّهذيبيْن"مع الزّيادة عليهما[٣].

ج– شهرته الواسعة، وانتشاره الكبير، وتلقّي العلماء له بالقبول، وتداوله بينهم،

---

(١) التّعجيل ص: ٨. باختصار.

(٢) كما جاء في"خاتمته"ص: ١٤٠٠. وبلغت تراجمه(٨٩٢٣)–طبعة أبي الأشبال–، و(٨٨٢٦)–طبعة عوّامة–.

(٣) قال المؤلِّف: ((يحتوي على جميع من ذُكر في "التّهذيب"، مع زيادات في التّراجم)). التّعجيل ص: ٨.

واعتمادهم عليه(١).

د- استفاد مؤلِّفُه من الكتب الّتي عملها العلماء على"تهذيب الكمال"، فحوى خلاصة جهودهم، وضمّ إلى علمه عِلْمَ من سبقه، مع تأخّر عصره.

هـ- عنايته الفائقة بالحكم على الرُّواة، واشتراطه تحديد مرتبة كلّ راوٍ فيه، وفق منهجٍ علميٍّ؛ بيّنه في "مقدّمته"-كما سيأتي-.

و-يُعدُّ أفضل كتابٍ للحصول على نتيجةٍ محرَّرةٍ في الحكم على الرُّواة، ويُلخِّص الأقوال فيهم أحسن تلخيص(٢).

ز- عناية العلماء به، ومن وجوه ذلك: كثرة نسخه الخطّيّة، والكتب الّتي عُملت عليه-كما سيأتي-.

ح-ثناء العلماء عليه، قال السّخاويّ: ((وهو عجيب الوضع))(٣).

ط- عناية المؤلِّف الخاصّة به، فقد فرغ من تأليفه سنة ٨٢٧هـ، لكنّه ظلَّ يعاود النّظر فيه، فيزيد فيه وينقص، ويوضّح ويعدّل إلى قريب من وفاته بسنتين؛ أي: سنة ٨٥٠هـ، كما هو واضحٌ من تواريخ الإلحاقات، والإضافات الّتي دوَّنها

(١) ولذلك نجدهم يُصدّرون بأحكامه على الرُّواة، وربّما صرّحوا-عند العزو-باسمه، واسم كتابه، وربّما اكتفوا بأحدهما، وربّما اكتفوا بالحكم دون عزوٍ، والحكم حكمه، والعبارة عبارته.

(٢) قال الألبانيّ-في راوٍ-: ((قد لخّص ذلك الحافظ ابن حجر نفسه أحسن تلخيص؛ كما هي عادته في"التّقريب")). الإرواء ٥/ ٣١٠.

(٣) الجواهر ٢/ ٦٦٨.

على النّسخة الّتي كتبها بخطّه[(١)].

---

(١) أفاد هذا محمّد عوّامة في مقدّمة تحقيقه له ص: ٣٦، وكذا مؤلّفو تحرير التّقريب١/ ١٤.

تنبيه: لم يذكر ابنُ حجر"التّقريب" ضمن كتبه الّتي كان يرتضيها-كما سبق ص: ٧٣٥ ح٣-، لأنّه لم يتهيّأ له تحريرها؛ ولذلك وقع له في أحكامه على الرّواة في بعض المواضع ما يتطلّب المراجعة، والتّحرير، وبسبب هذا تعقّبه بعضُ المعاصرين- كما سيأتي- ولا يُسلَّم بكلّ تَعقّبٍ.

وينبغي للمستفيد من الكتاب أن يأخذ بعين الاعتبار الأمور الآتية:

أ- الرّجوع إلى أصله"تهذيب التّهذيب"؛ فهو مادّته.

ب- يُعدُّ الكتاب خلاصة اجتهاد المؤلّف، وثمرة فهمه لكلام السّابقين، وهو إمامٌ مجتهدٌ، ومكثرٌ متفنّنٌ.

ج - مراجعة أقوال النّقّاد، لا سيما في الرُّواة المختلف فيهم.

د- أحكامه اجتهاديّة، يقع له فيها الخطأ؛ كغيره من الأئمّة، لكن الغالب على أحكامه التّحرير، والصّواب.

هـ- الاطّلاع على أحكامه في بقيّة كتبه، لأنّ الاختلاف بينها-أحيانًا- واردٌ؛ بسبب تغيّر الاجتهاد، أو اعتبارات أخرى، مع مراعاة المتأخّر منها.

و- ينبغي التّنبّه للقرائن المحتفّة بالأحكام؛ فكثيرًا ما تقع خفيّة، وغير منصوصٍ عليها، ومؤثِّرة فيها؛ ومن ذلك: أنّ الحكم على الرّاوي في كتب نقد الرّويات قد يرد-أحيانًا- لبيان حالته في تلك الرّواية فحسب؛ بينما الحكم في كتب الجرح والتّعديل يَرِدُ-غالبًا-لبيان عموم حالته.

ز- التّعرّف على موقف ابن حجر من أصول بعض العلماء، ومناهجهم في كتبهم، وأحكامهم، ويُعتنى بما نصّ عليه من ذلك.

ح- الفهم الجيّد لمصطلحاته، وألفاظه فيه، لا سيما ما ضمّنه"مقدّمته". ومعرفة ألفاظ الجرح والتّعديل، وفهم معانيها، وإدراك مراد الأئمّة بها، وتنزيلها على الرُّواة يتطلّب طول ممارسة، وكثرة خبرة، واستقصاء النّظر، قال المعلِّميّ: «صيغ الجرح والتّعديل كثيرًا ما تُطلق =

٥- **سبب تأليفه:** قال المؤلِّف: ((فإنِّي لَمّا فرغت من"تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرّجال". . . وقع الكتاب المذكور من طلبة الفنِّ موقعًا حسنًا عند المميِّز البصير، إلَّا أنّه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل، والثّلث كثير، فالتمس منِّي بعض الإخوان أنْ أُجرِّد له الأسماء خاصّة، فلم أُوثر ذلك؛ لِقلّة جدواه على طالبي هذا الفنّ، ثمّ رأيتُ أن أجيبه إلى مسألته، وأُسعفه بطلبته على وجهٍ يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمّن الحسنى الّتي أشار إليها وزيادة؛ وهي: أنّني أحكم على كلِّ شخصٍ منهم...))[(١)].

٦- **منهجه فيه، وطريقة ترتيبه، وأسلوبه في التّراجم:** بيّن منهجه في"مقدّمته"، فقال: ((أَحْكُمُ على كلِّ شخصٍ منهم بحكمٍ؛ يشمل أصحّ ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، بألخص عبارة، وأخلص إشارة؛ بحيث لا تزيد كلُّ ترجمةٍ على سطرٍ واحدٍ- غالبًا-؛ يجمع اسم الرّجل، واسم أبيه، وجدّه، ومنتهى أشهر نسبته، ونسبه، وكنيته، ولقبه، مع ضبط ما يُشْكِل من ذلك بالحروف، ثمّ صفته الّتي يختصّ بها من جرحٍ، أو تعديلٍ، ثمّ التّعريف بعصر كلّ راوٍ منهم؛ بحيث يكون قائمًا مقام ما حذفتُه من ذكر

= على معانٍ مغايرةٍ لمعانيها المقرّرة في كتب المصطلح، ومعرفة ذلك تتوقّف على طول الممارسة، واستقصاء النّظر)). مقدّمة"الفوائد المجموعة ص: ١٢، وقال الباجيّ-وذكر بعض ضوابط الجرح والتّعديل-: ((فعلى هذا يحمل ألفاظ الجرح والتّعديل من فهم أقوالهم وأغراضهم، ولا يكون ذلك إلّا لمن كان من أهل الصّناعة والعلم بهذا الشّأن؛ وأمّا من لم يعلم ذلك، وليس عنده من أحوال المحدِّثين إلّا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتّعديل، فإنّه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التّنزيل، ولا اعتبارها بشيءٍ مِمّا ذكرنا، وإنّما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتّفاق عليه، ويقف عند اختلافهم واختلاف عباراتهم)) التّعديل والتّجريح١/ ٢٨٧-٢٨٨.

(١) التّقريب ص: ٧٩-٨٠.

شيوخه، والرُّواة عنه، إلّا من لا يُؤمن لبسه))[١]، وقال: ((يحتوي على جميع من ذُكر في"التّهذيب"، مع زيادات في التّراجم))[٢]، وقال: ((وقد اكتفيتُ بالرَّقم على أوّل اسمِ كلّ راوٍ؛ إشارةً إلى مَن أخرج حديثه من الأئمّة. . .))، وسَرَدَ رُقومَه، ثمّ قال: ((فإنْ كان حديث الرّجل في أحد الأصول السِّتَّة، أَكتفي برقمه، ولو أخرج له في غيرها. . . ومن ليست له عندهم رواية مرقومٌ عليه: ((تمييز))؛ إشارةً إلى أنّه ذُكر ليتميّز عن غيره، ومن ليست عليه علامة نُبّه عليه، وتُرْجِم قبلُ، أو بعدُ))[٣]، وقال السّخاويّ: ((وهو عجيب الوضع، يشتمل على رجال"تهذيب الكمال"، لا تزيد التّرجمة على سطر؛ يشتمل على اسم الرّاوي، وأشهر نسبه، وصفته من القبول، وعدمه، وبيان طبقته، مع ضبط ما يحتاج على ضبطه من ذلك بالحروف))[٤].

ونلخّص منهجه في العناصر الآتية:

أ- افتتح كتابه بمقدّمة اشتملت على الآتي: استهلّها بالبسملة والحمدلة، والصّلاة والسّلام على النَّبيّ ﷺ، وموضوع "تهذيب التّهذيب"، وعمله فيه، وثنائه عليه، والسّبب الباعث على تأليف "التّقريب"، وشرح بعض منهجه فيه، وطبقات تراجمه، ومراتبهم في الجرح، والتّعديل، ورقومه.

ب- سار في ترتيبه على ترتيب أصله، وزاد فصلًا في آخره؛ يتعلّق بالمبهمات من

---

(١) السّابق ص: ٨٠.

(٢) التّعجيل ص: ٨.

(٣) التّقريب ص: ٨٢-٨٣.

(٤) الجواهر ٢/ ٦٦٨.

النّسوة، ورتّبهنّ حسب الرُّواة عنهنّ.

ج– رُقومُ الكتب فيه؛ هي رُقومُ أصله، وزاد رقم: ((تمييز))، لمن ذكره تمييزًا، وهؤلاء ذكرهم المزّيّ بدون رقمٍ.

د–إنْ كان المترجم أخرج له أصحابُ الكتب السِّتَّة وغيرُهم يَكتفي برقم الكتب السِّتَّة.

هـ– من ليس عليه رقمٌ نبّه عليه، وتُرْجِم له قبلُ، أو بعدُ.

و– التزم الحكم على كلّ راوٍ، وتميّز بهذا على أصله؛ الّذي اقتصر فيه على النّقل، وقلّ فيه الحكم.

ز– اتّسم حكمه على الرُّواة بأمرين:

- أصحّ، وأعدل ما قيل فيهم.
- بأخصر عبارة، وأخلص إشارة؛ لذلك كانت أحكامه على الرُّواة محرّرة ومدقّقة، وألفاظه مختصرة وموجزة.

ح – لا تزيد التّرجمة على سطرٍ واحدٍ–غالبًا–.

ط– اشتملت تراجمه على ذكر العناصر الأساسيّة في ترجمة الرّاوي؛ وهي: اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ولقبه، وضبط ما يُشْكِل بالحروف، وصفته ومرتبته في الجرح والتّعديل، وعلامة من خرّج له–ويضعها على أوّل الاسم–، وطبقته، والتّعريف بعصره؛ بحيث يقوم مقام ما حذفه من شيوخه، وتلاميذه إلّا من لا يُؤمن لبسه، وسنة وفاته، وربّما سنة ولادته، ومقدار عمره.

ي– حوى جميع تراجم الأصل، مع زياداتٍ عليه.

٧– **مراتب الجرح والتّعديل**: قال في "مقدّمته": ((انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة. . . **فأمّا المراتب: فأوّلها**: الصّحابة، فأُصرِّح بذلك؛ لشرفهم.

الثّانية: من أُكِّد مدحه: إمّا بأفعل؛ كأوثق النّاس، أو بتكرير الصّفة لفظًا؛ كثقة ثقة، ومعنى؛ كثقة حافظ. **الثّالثة**: من أُفرد بصفة؛ كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل. **الرّابعة**: من قَصُر عن درجة الثّالثة قليلًا، وإليه الإشارة: بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس. **الخامسة**: من قَصُر عن درجة الرّابعة قليلًا، وإليه الإشارة: بصدوق سيِّئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغيّر بآخره، ويلتحق بذلك: من رُمي بنوعٍ من البدعة؛ كالتّشيّع، والقدر، والنّصب، والإرجاء، والتّجهّم، مع بيان الدّاعية من غيره. **السّادسة**: من ليس له من الحديث إلّا القليل، ولم يَثْبُت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلّا فليّن الحديث. **السّابعة**: من رَوَى عنه أكثرُ من واحدٍ، ولم يُوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال. **الثّامنة**: من لم يُوجد فيه توثيقٌ لـمُعتَبر، ووُجد فيه إطلاق الضَّعف، ولو لم يُفسَّر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف. **التّاسعة**: من لم يَروِ عنه غيرُ واحدٍ، ولم يُوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول. **العاشرة**: من لم يُوثَّق البتّة، وضُعِّف مع ذلك بقادحٍ، وإليه الإشارة: بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط. **الحادية عشرة**: من اتُّهم بالكذب. **الثّانية عشرة**: من أُطلق عليه اسم الكذب، والوضع)).

الشّرح:

أ- **قوله**: ((**فأمّا المراتب**)). المراد بها: تحديد مراتب الرُّواة من حيث الجرح والتّعديل بألفاظٍ مخصوصةٍ، ولكلٍّ منهما مراتبُ تختصّ به، وتُذكر على حدة، وساقها ابن حجر هنا سياقةً واحدةً؛ مبتدئًا بأعلى مراتب التّعديل، ومنتهيًا بأدنى مراتب الجرح، وبعض هذه المراتب، وألفاظها لم يستعمله المؤلِّفُ إلّا في هذا الكتاب، كالمرتبة

السّادسة، وعندما حكى المؤلِّف المراتب في "نخبة الفكر"، و"شرحها" اقتصر على ما ذكره المحدِّثون.

ب - **قوله**: ((**فأوّلها: الصّحابة، فأُصرِّح بذلك؛ لشرفهم**)). هذه أُوْلى مراتب التّعديل عنده، ويُلْحَظ أنّه أدرج الصّحابة فيها(١)، وعندما ذكر المراتب في"النّخبة"، و"شرحها" لم يدرجهم؛ كما هي عادة من سبقه من المحدِّثين.

ج- **قوله**: ((**الثّانية: من أُكِّد مدحه؛ إمّا بأفعل: كأوثق النّاس، أو بتكرير الصّفة لفظًا: كثقة ثقة، ومعنى: كثقة حافظ**)). هذه المرتبة؛ هي الأولى عند المحدِّثين(٢)، وأصحابها أوثق الرُّواة، وأحاديثهم أصحّ الأحاديث، واتّفق الأئمّة على إخراج أحاديثهم، و يُقدَّم حديثهم عند المعارضة على غيرهم، وقد جعل المؤلِّفُ لهذه المرتبة أوصافًا، وقيودًا، ومثّل لها بألفاظٍ لا تنحصر فيها، فيُلحق بها ما كان في معناها،

---

(١) وإدراجهم فيها محلّ إشكال، ولا يخلو من نظرٍ؛ فكلُّ الصّحابة عدول، ولا يُسأل عن عدالة أحدٍ منهم، ولا يخضعون لقواعد الجرح والتّعديل، وإدخالهم في المراتب لا يتناسب مع هذه الخصوصيّة، ويفتح باب الاجتهاد فيهم؛ بأنّهم ليسوا في العدالة سواء، فالأَوْلى عدم الإدراج، وتمييزهم بوصف الصُّحبة؛ وهذا صنيع المحدِّثين، ويمكن الاعتذار عن المؤلِّف بأنّه أدرجهم لأسباب:

أ- قَدّمهم لشرفهم، فالذّكر لمجرّد الشّرف، فكما لو قيل مَنْ أعدل النّاس؟ قيل: الصّحابة؛ ولذا جعلهم جميعًا في طبقة واحدة، ولم يفاوت بينهم، ولم يَشْرَكْ معهم غيرهم.

ب- حاجته لذكرهم، وتمييزهم؛ فهم من جملة الرُّواة المذكورين في الكتب السِّتَّة، وأفضل وصفٍ يُميَّزُون به الصُّحبة. ومع هذا؛ فذكرهم بدون إدراج أَوْلى، ويُميَّزُون بالصُّحبة؛ كما هو صنيع المحدِّثين.

(٢) جعل ابن حجر هذه المرتبة في "النّخبة ص: ٦٩-٧٠" أوّل المراتب؛ لأنّه يَحكي هناك اصطلاح المحدِّثين.

وتنطبق عليه صفاتها[(١)]. وحكم أحاديث أصحابها: أصحّ الصّحيح[(٢)].

د- **قوله:** ((**الثّالثة: من أُفرد بصفةٍ؛ كثقة، أو متقن، أو ثبْت، أو عدل**)). هذه المرتبة؛ هي الثّانية عند المحدِّثين، ومثّل لها بألفاظٍ لا تنحصر فيها؛ ولذلك قال: ((كثقة...))، فيُلحق بها ما كان في معناها[(٣)]. وحكم أحاديث أصحابها: صحيح[(٤)].

هـ – **قوله:** ((**الرّابعة: من قَصُر عن درجة الثّالثة قليلًا وإليه الإشارة: بصدوق، أو: لا بأس به، أو: ليس به بأس**)). هذه المرتبة؛ هي الثّالثة عند المحدِّثين، وقد ضبطها المؤلِّفُ بما لا يَجري على سَنَن الحدود؛ فالقصور نسبيٌّ، وكذا القِلّة، ويتفاوت النّاس فيه، ويُجاب: بأنّ المؤلِّف ضبطها بالمثال؛ وهي الألفاظ المذكورة فيها، فتتعيّن بِهَا، وبِمَا

---

(١) قال ابن حجر-في مراتب التّعديل في "النّخبة ص: ٦٩-٧٠"-: ((وأرفعها: الوصف بأفعل كأوثق النّاس، ثمّ ما تأكّد بصفة، أو صفتين؛ كثقة ثقة، أو ثقة حافظ)). ويُلْحَظ تفريقه بين ألفاظ هذه المرتبة.

(٢) لم يفصح المؤلِّفُ عن أحكام هذه المراتب، ولم أقف على من بيّنها مِمّن جاء بعده، والدّراسات في هذا قليلة، وأوّلُ من حاول ذلك-فيما وقفتُ عليه-أحمدُ شاكر؛ كما سيأتي، مع شدّة الحاجة للكتاب، وعظيم الانتفاع به، وكثرة الاستفادة منه، والتّعويل عليه، وربّما لم يقع بيانها؛ لوضوحها عند المؤلِّف، ومن أُلّفت له. قال أحمد شاكر: ((فما كان من الثّانية والثّالثة فحديثه صحيح من الدّرجة الأُولى، وغالبه في"الصّحيحين")). الباعث الحثيث ص: ٨٩ (حاشية).

(٣) يُلْحَظ أنّ الألفاظ المذكورة ليست سواء؛ فبعضها يتناول العدالة والضّبط كـ((ثقة))، وبعضها يختصّ بالعدالة كـ((عدل))، وبعضها يختصّ بالضّبط كـ((متقن))، و((ثَبْت))، ويُشترط للقبول في الرّاوي: العدالة والضّبط معًا، ولكنّ هذه الألفاظ إذا جاءت في سياق الاحتجاج، والقبول، والتّعديل شملت الأمرين، ودلّت على عدم وجود المعارض من الجرح.

(٤) ينظر: حاشية ٢.

في معناها. وحكم أحاديث أصحابها: حسن لذاته[١].

و- قوله: ((**الخامسة: من قَصُر عن درجة الرّابعة قليلًا، وإليه الإشارة: بصدوق سيِّئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو: له أوهام، أو يخطئ، أو تغيّر بآخره، ويلتحق بذلك من رُمي بنوعٍ من البدعة؛ كالتّشيع، والقدر، والنّصب، والإرجاء، والتّجهّم، مع بيان الدَّاعية من غيره**)). ويقال في ضابط هذه المرتبة، والإشكال فيه، ما قيل في المرتبة السّابقة، والجواب هو الجواب. وهل هذه المرتبة هي أُوْلى مراتب الجرح؛ فتكون أخفّها، أم من مراتب التّعديل؛ فهي أدناها؟. ظاهر كلام البقاعيّ أنّها من مراتب التّعديل، فقال-في((صدوق يهم)) في"التّقريب"-: ((وحديث هذا الضّرب حسنٌ لذاته، والله أعلم))[٢]، وعدّها أحمدُ شاكر من مراتب الجرح[٣]، وقال المعلّميّ: ((على فرض أنّنا لم نعرف من حال راوٍ إلّا أنّ يحيى تركه، وأنّ عبد الرّحمن كان يُحدِّث عنه، فمقتضى ذلك أنّه: صدوق يهم، ويخطئ؛ فلا يسقط، ولا يحتجّ بما ينفرد به))[٤]. وحكم

---

(١) قال أحمد شاكر: ((وما كان من الدّرجة الرّابعة فحديثه صحيح من الدّرجة الثّانية، وهو الّذي يُحسّنه التّرمذيّ، ويسكت عليه أبو داود)). الباعث الحثيث ص: ٨٩ (حاشية). وهذا من إطلاق الصّحّة على الحسن.

(٢) النّكت الوفيّة ١/ ٢٦١.

(٣) قال-بعد أن ذكر حكم الرّابعة-: ((وما بعدها فمن المردود إلّا إذا تعدّدت طرقه، فما كان من الدّرجة الخامسة والسّادسة فيتقوّى بذلك ويصير حسنًا لغيره)). الباعث الحثيث ص: ٨٩ (حاشية).

(٤) الأنوار ص: ٣٠٥. وممّا يدلُّ على أنّها من الجرح ما يلي:

أ- قال ابن حجر-في معرض دفاعه عن المتكلَّم فيهم عند البخاريّ-: ((أمّا الغلط: فتارة يكثر من الرّاوي، وتارة يقلّ؛ فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له؛ إن وُجد مرويًّا عنده، أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم أنّ المعتمد أصل الحديث لا =

= خصوص هذه الطّريق، وإن لم يُوجد إِلَّا من طريقه فهذا قادحٌ يُوجب التَّوقُّف عن الحكم بصحَّة ما هذا سبيله، وليس في "الصّحيح" بحمد الله من ذلك شيء. وحيث يوصف بقلّة الغلط؛ كما يقال: سيّء الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم في الّذي قبله، إِلَّا أنّ الرّواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنّف من الرّواية عن أولئك)). الهدى ص: ٣٨٤، فقوله: ((فالحكم فيه كالحكم في الّذي قبله)) أفاد أنّها مرتبةُ جرحٍ. وقال-أيضًا-: ومتى تُوبع السّيِّءُ الحفظ بمُعْتَبَرٍ. . . صار حديثه حسنًا لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع، من المتابِع والمتابَع. . . فارتقى من درجة التّوقّف إلى درجة القبول. النّزهة: ص: ١٢٩-١٣٠. بتصرّف يسير واختصار.

ب- قال ابن أبي حاتم: ((وجدتُ الألفاظ في الجرح والتّعديل على مراتب شتّى. . . وإذا قيل له: إنّه صدوق، أو محلّه الصّدق، أو لا بأس به فهو ممّن يكتب حديثه، وينظر فيه)). الجرح والتّعديل١/ ٣٧، قال ابن الصّلاح-معلِّقًا-: ((هذا كما قال؛ لأنّ هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضّبط، فينظر في حديثه، ويختبر حتّى يُعرف ضبطه. . . وإن لم يُستوفَ النّظر المعرِّف لكون ذلك المحدِّث في نفسه ضابطًا مطلقًا، واحتجنا إلى حديثٍ من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث، ونظرنا هل له أصل من رواية غيره)). علوم الحديث ص: ١١٠-١١١، وقال الذّهبيّ: ((تفرّد الصّدوق، ومن دونه يُعدُّ منكرًا)). الميزان٣/ ١٤٠-١٤١. فهذه نصوص عن هؤلاء الأئمّة تدلّ على طلب النّظر والتّثبّت في حديث الصّدوق المجرّد، لأنّ فيه ضعفًا أنزله عن الثّقة، فكيف إذا أُضيف إليه ضعفٌ آخر؛ كما هنا.

ج- تضمّنت هذه المرتبة ألفاظًا يبعد حملها على التّوثيقِ؛ لأنّ الجرح فيها ظاهرٌ؛ كقوله: ((صدوق سيِّئ الحفظ))، والأصل اشتراك ألفاظ المرتبة الواحدة في أصل الحكم.

د- وقعت هذه المرتبة بعد أدنى مراتب التّعديل، فليس بعدها إلّا الجرح. والله أعلم.

وهذه المرتبة تُعتبر من أشكل المراتب؛ لما يأتي:

■ وقوعها مباشرة بين آخر مراتب التّعديل؛ وأوائل مراتب الجرح، فوقع فيها تجاذب =

أحاديث أصحابها: ينبغي فيه التّثبّت والتّوقّي، ومراعاة القرائن المحتفّة بهم، وبمرويّاتهم[(١)]. وإشارة المؤلِّف إلى الدّعوة في الدّاعية؛ بناءً على مذهب الجمهور الّذين

= بين توثيقٍ، وتجريحٍ، وقد تقصر العبارة عن التّحديد الدّقيق.

■ ألفاظها متفاوتة في نوعِ الضَّعفِ، ودرجتِهِ؛ فأنواع الضَّعف ثلاثة: الوهم، والتّغيّر، والرّمي بالبدعة، ولكلٍّ منها أحكامٌ تخصّها مختلفة عن الأخرى؛ فالوهم يُضعَّف به إذا كثر، والتّغيّر إذا وصل حدّ الاختلاط، والرَّمي بالبدعة -إنْ ثَبَتَ- يُشترط فيه الصِّدق، وربّما كان مقصود المؤلِّف مطلق الجرح بها. وأمَّا التّفاوت في الدّرجة؛ فإنّ «صدوق سيِّئ الحفظ» ليس كـ«صدوق يخطئ»، قال الألبانيّ -في راوٍ رجّح جرحه-: «وقد لخّص ذلك الحافظ ابن حجر نفسه أحسن تلخيص -كما هي عادته- في "التّقريب" فقال: «صدوق سيّء الحفظ» فأطلق تجريحه؛ كما فعل الجماعة، ولم يُقيِّد؛ كما فعل السّاجيّ. وهذا هو الحقّ الّذي لا يمكن للعالم المنصف المتجرّد أنْ يُلخِّص سواه من أقوال الأئمّة السّابقة». الإرواء ٥/ ٣١٠، وقال -عن «صدوق يخطئ»-: «فإنّنا نعرف بالممارسة والتّتبّع أنّه [يعني: ابن حجر] كثيرًا ما يُحسّن حديث من قال فيه مثل هذه الكلمة». تمام المنّة ص: ٢٠٣.

(١) ويمكن استفادة هذا الملحظ من كون ابن حجر فاوت بين ألفاظ هذه المرتبة، ونوّع أسباب الضَّعف فيها، وجمع في ألفاظها بين تعديلٍ وتجريحٍ. وينبغي عند التّعامل مع أصحاب هذه المرتبة مراعاة الآتي؛ مع ما ذُكر في الأصل أعلاه، والحاشية السّابقة:

أ- الأصل في أصحابها أنّهم من المختلف فيهم.

ب- الحكم فيهم؛ هو خلاصة اجتهاد المؤلِّف، فينظر بقيّة كتبه، لا سيما المتأخّرة كـ"فتح الباري"، ويقارن -أيضًا- بأحكام غيره من الأئمّة.

ج- الرّجوع إلى الكتب الّتي تُعنى بذكر أوهام الرُّواة ومناكيرهم؛ كـ"الضّعفاء" للعقيليّ و"المجروحين" لابن حبّان، و"الكامل" لابن عديّ، و"الميزان" للذّهبيّ.

يشترطون لقبول روايته؛ ألّا يكون داعية، والبعض يكتفي فيه بالصّدق.

ز- قوله: ((**السّادسة: من ليس له من الحديث إلّا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثُه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يُتابع، وإلّا فليِّن الحديث**)). هذه من مراتب الجرح بلا ريب(١)، وانتظمت ثلاثة قيود للمقبول، وهي:

- قلّة الحديث؛ يَروي الحديث الواحد، والاثنين، والثّلاثة، ونحوها(٢)، وليس بالـمُكْثِر.
- استقامة أحاديثه، وسلامتها من المخالفة، والنّكارة(٣).
- المتابعة، وهذا القيد باعتبار ما يقع مستقبلًا؛ فكلّما تحقّق كان مقبولًا، وإلّا فليّن الحديث، وهو يدلّ على ضعفه في الأصل؛ لاشتراط المتابعة في قبوله(٤).

---

(١) وهذه المرتبة من أشدِّ المراتب إشكالًا، ولم يَرِدْ استعمالها عند الأئمّة، بل لم يستعملها المؤلِّف إلّا في هذا الكتاب، والأصل في إطلاق القبول على من يُحتجّ بحديثه، ولو انفرد، وهو بالرّواية ألصق منه بالرّاوي، وعُملت في هذه المرتبة رسائل جامعيّة، وبحوث علميّة؛ سيأتي ذكرها ص: ٧٧٠ ح٣.

(٢) قال العانيّ: ((لقد تتبّعتُ كثيرًا من هؤلاء ((المقبولين)) فرأيت غالبهم مِمّن له الحديث الواحد، أو الحديثان، وقلّ منهم من يتناول الثّلاثة، أمّا فوقها فنادرٌ، وقد وجدت أكثر راوٍ أدخله ابن حجر في هذه المرتبة راويًا عنده ستّة أحاديث)). منهج دراسة الأسانيد ص: ٥٢.

(٣) هذا هو المراد بقوله: ((ولم يثبت فيه ما يُترك حديثُه من أجله))-فيما يظهر-، وليس المراد ثبوت ما يُوجب التّرك؛ كالكذب، أو التّهمة به؛ فهذه لها مراتب أخرى أحطّ منها.

(٤) قيود ((المقبول)) عند ابن حجر تتناسب مع من ذكرهم ابن حبّان في "الثّقات"؛ ولذلك نجد إطلاقها-في الغالب- عليهم، والمقبول يشارك مجهول الحال في أصله، ولكنّه أحسن حالًا منه؛ لاستقامة أحاديثه، ولذلك تَقدّمه بمرتبة، ولكن لقلّتها، وعدم كفايتها لم يرتقِ إلى درجة الاحتجاج.

وحكم حديثه: ليّن، فإن تُوبع فمقبول؛ أي: يرتقي للحسن لغيره[١].

ح- **قوله: ((السّابعة: من رَوَى عنه أكثرُ من واحدٍ، ولم يُوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال))**. هذه مرتبة المستور، ومجهول الحال؛ وهما بمعنى واحدٍ عند المؤلّف[٢]، وقد عرّفه بما لا لبس فيه، وينظر: الكلام على المرتبة التّاسعة. وحكم حديثه: ضعيف، فإن تُوبع ارتقى للحسن لغيره[٣].

ط - **قوله: ((الثّامنة: من لم يُوجد فيه توثيقٌ لُمعْتبَرٍ، ووُجد فيه إطلاق الضَّعف، ولو لم يُفسَّر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف))**. ذكر المؤلِّف شرطين للضّعيف:

أ- خُلوُّه من التّوثيق المُعتَبَر؛ وهو الصّادر من الإمام المعتمد، وهذا الشّرط لا يمنع فيه وجود توثيقٍ غير معتبر؛ كتوثيق المتساهل.

ب- إطلاق الضَّعف، ولو بغير تفسير، فلو جاء مُفسَّرًا فمن باب أَوْلَى[٤].

---

(١) ينظر: كلام أحمد شاكر عن حكم هذه المرتبة ص: ٧٥٦ ح ٣.

(٢) كما هنا، وكما في "النّخبة" مع شرحها ص: ٥٠.

(٣) ينظر: نزهة النّظر ص: ١٢٩-١٣٠.

(٤) ولا يُفهم من هذا أنّ دائرة الضّعيف عند المؤلِّف ضَيِّقة، فلا تتّسع لجميع الضّعفاء؛ وإنّما نبَّه بالأدنى على الأعلى. وبالتّدقيق في العبارة يتبيّن أنّ مفهومها واسعٌ؛ وتوضيحه: أنّ المؤلِّف جمع بين توثيقٍ مُعتَبَر منفيٍّ وتضعيفٍ غير مفسَّر مثبتٍ؛ فدلّ بمفهومه أنّ التّوثيق لو جاء من غير معتبرٍ فإطلاق الضَّعف-مفسّرًا، أو غير مفسّرٍ- من باب أَوْلى، وأمَّا إذا جاء التَّوثيق من مُعتَبرٍ؛ فلا بُدَّ في معارضته من تضعيفٍ مفسَّر؛ وبهذا تشمل هذه المرتبة الصّور الآتية من التّوثيق المنفيّ: من خلا من التّوثيق المعتبر، من خلا من التّوثيق غير المعتبر من باب أَوْلى، من خلا من التّوثيق مطلقًا من باب أَوْلى، وأَوْلى. وتشمل الصّور الآتية من الضّعف: من ضَعْفُه غير مُفسَّر في مقابل توثيق غير معتبر، أو خالٍ من التَّوثيق، ومن ضَعْفُه مُفسَّر في مقابل توثيق معتبر، ومن باب أَوْلى في توثيقٍ غير معتبر، ومن باب أَوْلى، وأَوْلى في مقابل من خلا من التّوثيق. والخلاصة: =

وحكم حديثه: ضعيف، ويرتقي للحسن لغيره بالمتابعة أو الشّاهد.

ي- قوله: ((**التّاسعة: من لم يَروِ عنه غيرُ واحدٍ، ولم يوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول**)).

هذه المرتبة في مجهول العين؛ وهو المراد بالمجهول عند الإطلاق، إلّا أنّ أبا حاتم الرّازيّ يطلقه على المجهول بنوعيه(١)، وقد عرّفه المؤلِّفُ بأمرٍ واضحٍ لا لبس فيه، ويُلْحَظ أنّه فاوت بين مرتبة مجهول الحال، والعين، وجعل بينهما مرتبة: ضعيف، ومجهول العين أوغل في الجهالة، وأشدّ في الضّعف، ويشتركان في خلوّهما من التّوثيق، أو التّضعيف، ويفترقان برواية الواحد في العين ورواية الاثنين فأكثر في الحال(٢). وحكم حديثه: ضعيف(٣).

ك- قوله: ((**العاشرة: من لم يُوثَّق البتّة، وضُعِّف مع ذلك بقادحٍ، وإليه الإشارة: بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط**)). وهذه المرتبة، وما بعدها مراتب الضَّعف الشّديد، وقد فسّرها المؤلِّف بأمرين:

الأول: لم يوثَّق البتّة؛ أي: لا من مُعْتَبَرٍ، ولا من غير مُعْتَبَرٍ، فخلت ترجمته من التّوثيق مطلقًا.

= أنّ المؤلِّف ذكر إحدى حالات الضّعيف؛ جَمَعَ فيها بين صورتين، فدخولها مُتعيِّنٌ؛ وهي الأصل، ثمّ يدخل غيرها من باب أَوْلَى، أو بمفهوم المخالفة -كما تقدّم-.

(١) ينظر: تاريخ الإسلام(١٧١-١٨٠هـ ص: ١١٣)، وفتح المغيث٢/ ٢١٠-٢١١، وضوابط الجرح والتّعديل ص: ٩١.

(٢) هذه علامة ظاهرةٌ، ومِمّا يفترقان فيه-أيضًا-: أنّ مجهول العين نَشُكُّ في عينه، ووجوده، فربّما وقع وهمٌ في تسميته، ولا حقيقة له، وأمّا مجهول الحال فعينه ثابتة، ووجوده مُتحقِّق برواية اثنين فأكثر، ولكن نجهل حاله.

(٣) وَقَعَ خلافٌ في تقويته بالمتابعة والشّاهد، والأقوى التّقوية. والله أعلم.

الثّاني: ضُعِّف بقادحٍ؛ وهذا يشمل القدح في العدالة؛ فالطّعن فيها شديد[(١)]، والقدح في الحفظ؛ إذا غلب الخطأُ على الصّواب، ومثّل المؤلِّفُ بألفاظٍ أربعة كلّها بمعنى واحد[(٢)]. وحكم حديثه: ضعيف جدًّا[(٣)].

ل– قوله: ((**الحادية عشرة: من اتّهم بالكذب**)). المتّهم بالكذب؛ هو من يكذب في حديث النّاس، ولم يثبت كذبُه في حديث النَّبيّ ﷺ، ولو مرَّة واحدة، وكذبه في حديث النّاس أوجب له التّهمة في حديث النَّبيّ ﷺ[(٤)]. وحكم حديثه: ضعيف جدًّا.

ك – قوله: ((**الثّانية عشرة: من أُطلق عليه اسم الكذب، والوضع**)). وهذه أدنى المراتب، وهي مرتبة: الكذّاب، والوضّاع، ويثبت هذا الوصف للرّاوي إذا صدر منه

---

(١) إلّا إن كان موجب الطّعن عن تأويل أو اجتهاد سائغين، كالمبتدع –مثلًا–فيُشترط في قبول روايته الصّدق.

(٢) قال الذّهبيّ: ((إنَّ إكثار الرّاوي من الأحاديث الّتي لا يُوافق عليها لفظًا أو إسنادًا يصيّره متروك الحديث)). الميزان٣/ ١٤١.

(٣) قال المعلِّميّ: ((المتروك إن لم يكذب عمدًا، فهو مظنّة أن يقع له الكذب وهمًا، فإذا قامت الحجّة على بطلان المتن لم يمتنع الحكم بوضعه، ولا سيما مع التّفرّد المريب)). حاشية الفوائد المجموعة ص: ٣١٤.

(٤) وهذا يُبيّن دقّة أهل الحديث، فمن النّاس من يجرؤ على الكذب مع النّاس، لكن لا يجرؤ على الكذب على النَّبيّ ﷺ. قال المعلِّميّ: ((المجتهد في أحوال الرُّواة قد يثبت عنده بدليل يصحّ الاستناد إليه؛ أنّ الخبر لا أصل له، وأنّ الحمل فيه على هذا الرّاوي، ثمّ يحتاج بعد ذلك إلى النّظر في الرّاوي: أَتعمّد الكذب، أم غلط؟ فإذا تدبّر وأنعم النّظر فقد يتّجه له الحكم بأحد الأمرين جزمًا، وقد يميل ظنّه إلى أحدهما إلّا أنّه لا يبلغ أن يجزم به، فعلى هذا الثّاني إذا مَالَ ظنّه إلى أنّ الرّاوي تعمّد الكذب قال فيه: ((متّهم بالكذب))، أو نحو ذلك مِمّا يُؤدِّي هذا المعنى)). التّنكيل ص: ٢٢٢.

الكذب على رسول الله ﷺ، ولو مرّة واحدة، وليس الكذب على النَّبيّ ﷺ كالكذب على غيره. وحكم حديثه: موضوع[١].

٨ – **طبقات الرُّواة، ووفياتهم**: قال المؤلِّف في "مقدّمته": ((وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة. . . أمّا الطّبقات: **فالأولى**: الصّحابة على اختلاف مراتبهم، وتمييز من ليس له منهم إلّا مجرّد الرّؤية من غيره. **الثّانية**: طبقة كبار التّابعين؛ كابن المسيّب، فإن كان مخضرمًا صرّحت بذلك. **الثّالثة**: الطّبقة الوسطى من التّابعين؛ كالحسن، وابن سيرين. **الرّابعة**: طبقة تليها، جلُّ روايتهم عن كبار التّابعين؛ كالزّهريّ، وقتادة. **الخامسة**: الطّبقة الصّغرى منهم؛ الّذين رأوا الواحد، والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السّماع من الصّحابة؛ كالأعمش. **السّادسة**: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصّحابة؛ كابن جريج. **السّابعة**: طبقة كبار أتباع التّابعين؛ كمالك، والثّوريّ. **الثّامنة**: الطّبقة الوسطى منهم؛ كابن عيينة، وابن عُليّة. **التّاسعة**: الطّبقة الصّغرى من أتباع التّابعين؛ كيزيد بن هارون، والشّافعيّ، وأبي داود الطّيالسيّ، وعبد الرّزّاق. **العاشرة**: كبار الآخذين عن تبع الأتباع؛ مِمّن لم يَلقَ التّابعين؛ كأحمد بن حنبل. **الحادية عشرة**: الطّبقة الوسطى من ذلك؛ كالذّهليّ، والبخاريّ. **الطّبقة الثّانية عشرة**: صغار الآخذين عن تبع الأتباع؛ كالتّرمذيّ، وأَلحقت بها باقي شيوخ الأئمّة السِّتَّة، الّذين تأخّرت وفاتهم قليلًا؛ كبعض شيوخ النّسائيّ)).

الشّرح:

أ–قوله: ((**وأمّا الطّبقات**)). الطّبقات جمع طبقة، وتقدّم تعريفها في اللّغة، والاصطلاح[٢]. والطّبقات هنا خاصّة بالمؤلِّف في هذا الكتاب، واختلف مصطلح

---

(١) لعناية المحدِّثين بشأن الكذب على رسول الله ﷺ، والتّهمة به، أفردوا كلًّا منهما بمرتبة خاصّة.

(٢) ينظر: ص: ٣٣١-٣٣٣.

الطّبقة عنده في الصّحابة عمّن بعدهم؛ أمّا الصّحابة فجعلهم طبقةً واحدةً؛ باعتبار الاشتراكِ في الصُّحبة، والأخذِ عن النَّبيّ ﷺ، وأمّا من بعدهم، فقسمهم إلى عدّة طبقات؛ باعتبار التّقارب في السِّنّ والإسناد؛ ولذلك جاءت طبقات التّابعين في أربعٍ، وكذا أتباع التّابعين، وأمّا تبع الأتباع فثلاث.

ب- قوله: ((فالأُوْلى: الصّحابة على اختلاف مراتبهم، وتمييز من ليس له منهم إلّا مجرّد الرّؤية من غيره)).

جعل المؤلِّفُ الصّحابةَ طبقةً واحدةً؛ باعتبار اللّقيا بالنَّبيّ ﷺ، وقد سبقه إلى هذا جماعةٌ من الأئمّة، ومنهم من جعلهم طبقاتٍ؛ باعتبار الفضل، والسّابقة، وشهود الغزوات-كما تقدّم-[1]. وجَعْلُهُم طبقة واحدة قد يوهم بأنّهم في الفضل سواء؛ لذا احترز بقوله: ((على اختلاف مراتبهم)). والمؤلِّف يُرجِّح صحّة الصُّحبة لمن ليس له إلّا مجرّد الرّؤية، مِمّن مات النَّبيّ ﷺ؛ وهم دون سنِّ التَّمييز[2]، ولكنّ الصّحبة متفاوتة؛ ولذلك قال: ((وتمييز من ليس. . .)) إلخ؛ لأنّ إثبات الصّحبة لهؤلاء؛ لِتَوفّر شرطها، ولكنّهم يُنزَّلون في الرّواية عن النَّبيّ ﷺ، كرواية التّابعين-كما سبق-[3].

ج-قوله: ((الثّانية: طبقة كبار التّابعين؛ كابن المسيّب؛ فإنْ كان مخضرمًا صرّحت بذلك)).

بدأ بعد طبقة الصّحابة بطبقة التّابعين، واعتبر في تقسيمهم السِّنّ والإسناد؛ فجاءت طبقاتهم في أربع طبقات؛ بدءًا من الطّبقة الثّانية حتّى نهاية الطّبقة الخامسة،

(١) ينظر: ص: ١٦٥-١٦٦.

(٢) ينظر: ص: ١٣١-١٣٢.

(٣) ينظر: ص: ١٣٢ح٢، ذكرتُ فيه اختلاف قول ابن حجر في حكم مراسيل هؤلاء.

وقدّم كبارهم؛ وهذا يتوافق مع نظام الطّبقات؛ الّذي يعتمد التّسلسل الزّمنيّ بين الطّبقات، ومن الطّبيعيّ أن يكون كبار التّابعين الّذين لقوا كبار الصّحابة، وأدركوا أكثر الصّحابة، وجلُّ رواياتهم عنهم، والصّغرى الّذين لقوا صغار الصّحابة، وأدركوا بعضهم، وجلّ رواياتهم عن التّابعين، والوسطى بين ذلك، وكذا الشّأن في بقيّة الطّبقات. والمخضرم هو: من عاش في الجاهليّة، والإسلام؛ فأدرك عصر النّبيّ ﷺ، ولكنّه لم يلقه، وهو أكبر سنًّا، وأقدم عصرًا من كبار التّابعين؛ ولذلك يُصرّح المؤلّفُ به.

د-قوله: ((**الثّالثة: الطّبقة الوسطى من التّابعين؛ كالحسن، وابن سيرين**)). وهؤلاء هم الطّبقة الثّانية من التّابعين.

هـ- قوله: ((**الرّابعة: طبقة تليها، جُلّ روايتهم عن كبار التّابعين؛ كالزّهريّ، وقتادة**)). وهؤلاء جاءت طبقتهم بين الوسطى، والصّغرى فلهم شبهٌ بها فكانوا بينهما، ومن المتقرِّر في نظام الطّبقات أنّ الطّبقات المتقاربة تتجاذب الرُّواة، ويقع التّداخل بينها، قال الذّهبيّ: ((ولا بُدَّ في كلِّ طبقةٍ من مجاذبة الطّبقتين، وإلّا فلو بُولغ في تقسيم الطّبقات لجاءت كلّ طبقةٍ ثلاث طبقات، وأكثر))(١). وأصحاب هذه الطّبقة لهم شبهٌ بالصّغرى؛ لكون جلّ روايتهم عن كبار التّابعين، ولكن لهم من الرّواية عن الصّحابة ما ليس للصّغرى.

و- قوله: ((**الخامسة: الطّبقة الصّغرى منهم؛ الّذين رأوا الواحد، والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السّماع من الصّحابة؛ كالأعمش**)). هذه آخر طبقات التّابعين؛ وهي الصّغرى منهم، وهم الّذين التقوا ببعض صغار الصّحابة، ورأوا الواحد، والاثنين، وبسبب هذه الرّؤية واللّقيا ثبتت لهم التّابعيّة، وكون البعض لم يثبت لهم سماعٌ، ولا روايةٌ عن

---

(١) التّذكرة ١/ ٢٥٠.

أحدٍ من الصّحابة لا يمنع الحكم بالتّابعيّة؛ لأنّ السّماع، والرّواية ليسا شرطًا في ثبوت الطّبقة، وإنّما المشترط ثبوت اللّقيا والرّؤية؛ كما تقدّم في الصّحبة.

ز- قوله: ((**السّادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصّحابة؛ كابن جريج**)). هذه أُوْلى طبقات أتباع التّابعين، وهي تشمل أربع طبقات؛ بدءًا من هذه الطّبقة حتّى نهاية التّاسعة، وابتدأها بكبارهم، الّذين شاركوا الخامسة في المعاصرة، ولكنّهم تأخّرُوا عنهم، فأُلحقوا بهذه؛ لعدم اللّقيا بأحدٍ من الصّحابة، وأصحابها حَلّوا بين الصّغرى من التّابعين، والكبرى في أتباع التّابعين، وبالتّالي فدخولهم في كبار أتباع التّابعين من باب أَوْلى؛ كالشّأن في المخضرمين من التّابعين، ويقال في كبار أتباع التّابعين ما قيل في كبار التّابعين.

ح – قوله: ((**السّابعة: طبقة كبار أتباع التّابعين، كمالك، والثّوريّ**)). هذه الطّبقة الثّانية من أتباع التّابعين، وهي في كبارهم-أيضًا-؛ كالسّابقة، وتَميّزت السّابقةُ بمعاصرة الخامسة؛ فهم أكبر سنًّا، وأقدم عصرًا من السّابعة؛ و هذا يُماثل ما تقدّم في الطّبقة الرّابعة مع الثّالثة؛ وبناءً عليه فكبار أتباع التّابعين تنتظمهم السّادسة، والسّابعة.

ط- قوله: ((**الثّامنة: الطّبقة الوسطى منهم؛ كابن عيينة، وابن عُليّة**)). وهذه الطّبقة الثّالثة من أتباع التّابعين، وهي الوسطى منهم.

ي- قوله: ((**التّاسعة: الطّبقة الصّغرى من أتباع التّابعين، كيزيد بن هارون، والشّافعيّ، وأبي داود الطّيالسيّ، وعبد الرّزّاق**)). وهذه الطّبقة هي آخر طبقات أتباع التّابعين.

ك- قوله: ((**العاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع**[1]**؛ مِمّن لم يلقَ التّابعين؛**

---

(١) قوله: ((تبع الأتباع))، استعمالٌ لا يُراد به المصطلح، فإنّ طبقتهم؛ هي طبقة تبع الأتباع؛ فكيف يقال عنهم: ((كبار الآخذين عن تبع الأتباع))، ويُؤكّد هذا قوله-بعد ذلك-: ((مِمّن لم يلقَ التّابعين)).

كأحمد بن حنبل)). هذه الطّبقة هي أُوْلى طبقات تبع أتباع التّابعين، وهي تشمل ثلاث طبقات بدءًا من العاشرة حتّى نهاية الثّانية عشرة؛ آخر الطّبقات، وابتدأهم المؤلِّفُ بطبقة كبارهم، ويُلْحَظ أنّ طبقاتهم انحصرت في ثلاثة؛ بينما طبقات التّابعين، وأتباع التّابعين جاءتا كلّ منهما في أربعٍ.

ل- **قوله**: ((**الحادية عشرة: الطّبقة الوسطى من ذلك؛ كالذّهليّ، والبخاريّ**)). هذه الطّبقة الثّانية من تبع الأتباع؛ وهي الوسطى منهم.

م- **قوله**: ((**الطّبقة الثّانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع**[١]**؛ كالتّرمذيّ، وأَلحقت بها باقي شيوخ الأئمّة السِّتَّة؛ الّذين تأخّرت وفاتهم قليلًا؛ كبعض شيوخ النّسائيّ**)). هذه آخر طبقات تبع الأتباع؛ وهي صغارهم، وبعدهم قلّ الاعتماد على الأسانيد في نقل الأحاديث؛ بسبب تدوينها في الكتب. وأَلحقَ المؤلِّفُ بهذه الطّبقة باقي شيوخ الأئمّة السِّتَّة؛ مِمّن تأخّرت وفاتهم؛ ليستكمل بذلك سائر حلقات أسانيد الكتب السِّتَّة، والّتي من أجلهم وُضِعَ هذا الكتاب، وأَصلَيْه.

ثمّ قال المؤلِّف: ((**وذكرت وفاة من عرفتُ سنة وفاته منهم؛ فإن كان من الأُولى، والثّانية: فهم قبل المائة، وإن كان من الثّالثة إلى آخر الثّامنة: فهم بعد المائة، وإن كان من التّاسعة إلى آخر الطّبقات: فهم بعد المائتين، ومن ندر عن ذلك بيّنته**))[٢]. هذه ضوابط ذكرها المؤلِّف في وفيات الرُّواة؛ مستفيدًا من تقسيم الطّبقات الّذي وضعه، وقد جعلها ثلاثة مجموعات: المجموعة الأولى: طبقتان: الأولى والثّانية. المجموعة الثّانية:

---

(١) ينظر: ص ٧٦٦ ح ١.

(٢) التّقريب ص: ٨٢.

ستّ طبقات من الثّالثة إلى الثّامنة. المجموعة الثّالثة: أربع طبقات من التّاسعة[١] إلى الثّانية عشرة. وكلُّ مجموعة تُمثِّل مائة سنة؛ ويُلْحَظ التّفاوت في عدد الطّبقات في كلِّ مجموعة، وأصل نظام الطّبقات يقوم على التّسلسل الزّمنيّ بين الطّبقات، فيُراعى هذا في طبقات كلّ مجموعة[٢]. ويُستفاد من هذه الطّبقات والضّوابط ما يأتي:

- تحديد طبقة الرّاوي؛ على ضوء ما سبق.
- معرفة المئين في الوفيات؛ فإنّ المؤلِّف لا يذكر المئين في الوفيات، ويَكتفي بذكر الطّبقة.
- تقريب سنة وفاة الرّاوي إن خفيت وفاته، وتقريب طبقته. وقوله: ((ومن نَدَرَ عن ذلك بيّنته))؛ أي: لم يأتِ على ضوابط الطّبقات، ولم يتطابق مع شيءٍ منها.

٩- نماذج من تراجمه: قال ابن حجر: ((حرف الألف: ذكر من اسمه أحمد: د فق: أحمد بن إبراهيم بن خالد الموصليّ أبو عليّ، نزيل بغداد، صدوق، من العاشرة، مات سنة ستّ وثلاثين. كن: أحمد بن إبراهيم بن فِيل -باسم الحيوان المعروف- أبو الحسن، البالسيّ نزيل أنطاكيّة، صدوق، من الثّانية عشرة، مات سنة أربع وثمانين. م د ت ق: أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد الدّورقيّ النُّكريّ-بضمّ النّون-البغداديّ،

---

(١) ويُتنبّه إلى أنّ التّاسعة قد يُطلقها ابن حجر على ما قبل المائتين، ويُعلم ذلك بالعدد المذكور؛ فإنْ كان في آخر المائة فهو قبل المائتين، وإن كان في أوّلها؛ فهو بعد المائتين، وهذا هو الأصل. .

(٢) فمثلًا المائة الثّانية؛ من سنة ١٠٠ إلى ١٩٩، فيها ستّ طبقات، وللتّقريب فإنّها تقسم إلى ستّ فترات زمنيّة حسب عدد الطّبقات، وكلّ طبقة منها تُمثِّل: ١٥سنة -تقريبًا-، ولو حصل تقديم، أو تأخير؛ فذلك يرجع إلى تبكير الرّاوي بالطّلب، أو تأخّره، وتقسيم الطّبقات يقوم أساسًا على اللّقيا، وليس الوفيات، وبينهما تلازم؛ فلا يكون الرّاوي من أهل الطّبقة الثّالثة ووفاته في آخر المائة الثّانية، بل يكون في أَوّلها، وهكذا.

ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة ستّ وأربعين))[١].

١٠- طبعاته: طُبع عدّة طبعات، وأعيد طبعه، وتصويره مرّات؛ ومنها:

أ- الطّبعة الحجريّة، لكنو، ١٢٧١هـ، و١٣٥٦هـ، بحاشية: أمير عليّ، نفس الدّار[٢].

ب- الطّبعة الحجريّة دهلي، ١٢٩٠هـ.

ج-طبعة المكتبة العلميّة، المدينة، ١٣٨٠هـ، تحقيق عبدالوهّاب عبداللّطيف.

د-طبعة الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٣هـ، تحقيق مصطفى عبد القادر.

هـ- طبعة الرّشيد، حلب، ١٤٠٦هـ، تحقيق محمّد عوّامة-وهي من أفضل طبعاته[٣]-.

و- طبعة الرّسالة، بيروت، تحقيق عادل مرشد.

ز- طبعة العاصمة، الرّياض، ١٤١٦هـ، تحقيق أبي الأشبال صغير أحمد-وهي من أفضل طبعاته[٤]-.

ح- طبعة الرّسالة، بيروت، ١٤١٧هـ، تحقيق بشّار عوّاد، وشعيب الأرنؤوط، مع "تحرير التّقريب".

١١ - عناية العلماء به: تقدّمت الإشارة إلى تَلقّي العلماء له بالقبول، وكثرة تداولهم له؛ ولذلك كثرت نسخه الخطّيّة، وكثرت طبعاته الحديثة، ومن وجوه

---

(١) التّقريب ص: ٨٥.

(٢) وصفها بكر أبو زيد بقوله: ((أصحّ الطّبعات السّابقة))، تقديمه للتّقريب ص: ٦ -تحقيق أبي الأشبال-.

(٣) وقعت أخطاء في طبعته الأُولى عمل على تصحيحها في الطّبعة الثّانية.

(٤) وصفها بكر أبو زيد بقوله: ((أراها أصحّ الطّبعات)). تقديمه للتّقريب ص: ٦، لكن المحقِّق وقع في خطإٍ كبير؛ عندما أضاف إلى أصل الكتاب ذكر المرتبة والطّبقة في التّراجم الّتي وجدها خالية من ذلك على قلّتها، ويُميّزها بوضعها بين قوسين. كما نصّ على ذلك في تقديمه ص: ٢٧.

عنايتهم: الكتب والبحوث الّتي عُملت عليه؛ ومن ذلك:

أ- "حاشية قاسم بن قطلوبغا الحنفيّ ت/ ٨٧٩هـ على التّقريب"(م)[(١)].

ب- "ضبط من غبر فيمن قيّده ابن حجر" ليوسف بن حسن بن عبد الهادي الصّالحيّ ابن المبرّد ت/ ٩٠٩ هـ(خ)[(٢)(٣)].

---

(١) ذكرها السّخاويّ في الضّوء ٦/ ١٨٧، والشّوكانيّ في البدر ٢/ ٤٦.

(٢) ذكره الزّركليّ في الأعلام ٨/ ٢٢٦، وله نسخة خطّيّة في الظّاهريّة بدمشق رقم: ٢٦ (٣٩١).

(٣) كُتبت عدّة رسائل علميّة عنه، ومن ذلك:

أ- "دراسة المتكلّم فيهم من رجال "تقريب التّهذيب"" لعبدالعزيز التّخيفيّ، دكتوراه في جامعة الإمام، الرّياض، ١٤٠٥هـ.

ب-"مصطلح «مقبول» عند ابن حجر، وتطبيقاته على الرُّواة من الطّبقتين الثّانية والثّالثة في كتب السّنن الأربعة" لمحمّد الجيطان، (رسالة علميّة).

ج- سُجّلت رسائل دكتوراه في جامعة الإمام، بالرّياض في مصطلح «مقبول» من غير رجال "الصّحيحين"، عام/ ١٤٢٢و١٤٢٤هـ. وهناك عدّة دراسات معاصرة عنه؛ ومنها: "النّكت على "تقريب التّهذيب"" لعبد العزيز بن باز-مطبوع-، و"التّعقيب على التّقريب" لإرشاد الحقّ الأثريّ -مطبوع-، و"تحرير التّقريب" لبشّار عوّاد، وشعيب الأرنؤوط- مطبوع-. تعقَّبا ابنَ حجر فيما اعتقدا أنّه أخطأ فيه، وقد تحاملا عليه، و"الحافظ ابن حجر ومنهجه في "التّقريب"" لعليّ الشّحود، و"تجريد أسماء الرُّواة الّذين تكلّم فيهم الحافظ ابن حجر في "الفتح"ومقارنة كلامه بما قاله فيهم في"التّقريب"" لنبيل البصارة -مطبوع-، و"زوائد"تهذيب التّهذيب"على التّقريب" لإبراهيم الحازميّ-مطبوع-، و"تقريب التّقريب" لعائض القرنيّ-مطبوع-، و"نظم التّقريب" لولد عدود.

الباب الثّاني: أنواع علوم الحديث المتعلِّقة بالرُّواة

(المصطلحات الخاصّة بالرُّواة).

وفيه خمسة عشر فصلًا:

الفصل الأوّل: رواية الأكابر عن الأصاغر.

الفصل الثّاني: رواية الآباء عن الأبناء.

الفصل الثّالث: رواية الأبناء عن الآباء.

الفصل الرّابع: معرفة الأقران، والمدبّج.

الفصل الخامس: معرفة الإخوة والأخوات.

الفصل السّادس: معرفة الوحْدَان.

الفصل السّابع: معرفة الأفراد.

الفصل الثّامن: المهمل.

الفصل التّاسع: معرفة السّابق، واللّاحق.

الفصل العاشر: المنسوبون إلى غير آبائهم.

الفصل الحادي عشر: معرفة النِّسب الّتي على خلاف ظاهرها.

الفصل الثّاني عشر: من ذُكر بأسماء أو صفات مختلفة.

الفصل الثّالث عشر: معرفة المبهمات.

الفصل الرّابع عشر: معرفة الموالي.

الفصل الخامس عشر: معرفة بلدان الرّاوة وأوطانهم.

الفصل الأوّل: رواية الأكابر عن الأصاغر

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: تعريفه، والأصل فيه.

المبحث الثّاني: أنواعه، وأمثلته.

المبحث الثّالث: أهمّيّته، وفوائده.

المبحث الرّابع: المصنّفات فيه.

المبحث الأوّل: تعريفه، والأصل فيه

وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: تعريفه:

أن يروي الأكبر سِنًّا وطبقةً، أو مكانةً وقدرًا عمّن هو دونه.

قال ابن حجر: ((إنْ رَوَى الرّاوي عمّن هو دونه في السِّنّ، أو في اللُّقِيِّ، أو في المِقْدار، فهذا النّوع؛ هو روايةُ الأكابر عن الأصاغر))[١].

المطلب الثّاني: الأصل فيه:

رواية النَّبيّ ﷺ عن تميم الدّاريّ رضي الله عنه حديث الجسّاسة[٢]، وهو عند مسلم في "صحيحه[٣]"؛ وهذا من أجلّ ما يُذكَر فيه[٤]، ومن أَحْلَاه[٥].

---

(١) النّزهة ص: ١٥٠، وينظر: فتح المغيث ٤/ ١٢٧.

(٢) مِمّن أشار إلى هذا الأصل: العراقيُّ في شرح التّبصرة٣/ ٦٤، والسّخاويُّ في الفتح ٤/ ١٢٥- وساق أمثلةً أخرى-، والسّيوطيُّ في التّدريب٢/ ٢٤٣-٢٤٤.

(٣) رقم: ٢٩٤٢.

(٤) اختصار علوم الحديث ص: ١٦٥.

(٥) محاسن الاصطلاح ص: ٥٢٠-٥٢١، وساق أمثلةً أخرى.

المبحث الثّاني: أنواعه، وأمثلته[١]

أنواعه ثلاثة:

١- أن يكون الرّاوي أكبر سِنًّا، وأقدم طبقة من المرويّ عنه. مثاله: رواية محمّد بن شهاب الزّهريّ ت/ ١٢٤هـ، ويحيى بن سعيد الأنصاريّ ت/ ١٤٤هـ، عن مالك بن أنس ت/ ١٧٩هـ.

٢- أن يكون الرّاوي أكبر قدرًا (في الحفظ، والعلم)[٢] من المرويّ عنه. مثاله: رواية مالك بن أنس عن شيخه عبد الله بن دينار. وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه عن شيخهما عبيد الله بن موسى العبسيّ.

٣- أن يكون الرّاوي أكبر من الجهتين معًا. مثاله: رواية السّائب بن يزيد ﷺ (صحابيّ)، عن عبد الرّحمن بن عبد القاريّ (تابعيّ)، عن عمر بن الخطّاب ﷺ[٣]. ويدخل في هذا رواية الصّحابة عن التّابعين، ومنها: رواية العبادلة، وأنس، ومعاوية، وأبي هريرة ﷺ، عن كعب الأحبار[٤]؛ التّابعيّ المخضرم، ورواية التّابعين عن أتباع التّابعين.

---

(١) ينظر: علوم الحديث ص: ٢٧٦-٢٧٨.

(٢) أفاد ما بين القوسين ابنُ جماعة في المنهل ص: ٧٧، والسّخاويُّ في الغاية ص: ٢١٧، وزاد الأخير: «والإتقان».

(٣) رواه مسلم رقم: ٧٤٧؛ وهو حديث: «من نام عن حزبه، أو عن شيءٍ منه، فقرأه فيما بين صلاة الفجر، وصلاة الظّهر كُتب له كأنّما قرأه من اللّيل».

(٤) وذكر ابنُ كثير في اختصاره ص: ١٦٦، والبُلقينيُّ في محاسنه ص: ٥٢١، حكايةَ عمر، وعليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عنه.

المبحث الثّالث: أهمّيّته، وفوائده

أهمّيّته كبيرة، ومكانته جليلة، ويدلُّ على ذلك ما يأتي:

١- عناية المحدِّثين به، وكلامهم فيه، وحثّهم على معرفته؛ فقد عقد الخطيب في "الجامع لأخلاق الرّاوي" ترجمةً، قال فيها: ((كتابة الأكابر عن الأصاغر)). أورد فيها جملةً من الآثار عن السّلف، وقال سفيان بن عيينة: ((لا يكون الرّجل من أهل الحديث، حتّى يأخذ عمّن فوقه، وعمّن هو دونه، وعمّن هو مثله))(١)، وقال أبو بكر بن عيّاش: ((ربّما قال لي عبد الملك بن عمير: يا أبا بكر حدّثني))(٢)، وقال عبد الرّحمن بن مهديّ: ((سمع سفيان الثّوريّ منّي حديثًا فكتبه))(٣)، وقال وكيع بن الجرّاح: ((لا يكون الرّجل عالماً حتّى يسمع مِمّن هو أسنّ منه، ومِمّن هو دونه، ومِمّن هو مثله))(٤)، وقال محمّد بن إسماعيل البخاريّ: ((لا يكون المحدِّث كاملًا حتّى يكتب عمّن هو فوقه، وعمّن هو مثله، وعمّن هو دونه))(٥)، وقال أبو عبد الله الحاكم: ((فلا ينبغي أن يَخفى على طالب هذا العلم هذا، فقد صحَّت الرّواية عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنّها قالت: ((أَمَرَنا رسول الله ﷺ أن نُنْزِل النّاس منازلهم))(٦)، وقال

(١) الجامع ٢/ ٢١٨.

(٢) السّابق.

(٣) السّابق.

(٤) السّابق٢/ ٢١٦. وساقه-أيضًا-بلفظ: ((لا يكون الرّجل عالماً حتّى يَكتب عمّن هو فوقه، وعمّن هو دونه، وعمّن هو مثله)).

(٥) الهدى ص: ٤٧٩، وتغليق التّعليق ٥/ ٣٩٤.

(٦) المعرفة ص: ٢٢٧. وصحّحه-كما في أعلاه- والحديث ذكره مسلم في مقدّمة "صحيحه"١/ ٦، =

السّخاويّ: ((وهو نوع مهمّ، تدعو لفعله الهمم العليّة، والأنفس الزكيّة؛ ولذا قيل: لا يكون الرّجل محدّثًا؛ حتّى يأخذ عمّن فوقه، ومثله، ودونه))(١).

٢- إفراده بنوعٍ خاصٍّ ضمن أنواع علوم الحديث.

٣- وَضْعُ المصنّفات الخاصّة فيه.

٤- فوائده العظيمة، ومنها:

أ- أَنْ لا يُتوهَّم كون المرويّ عنه أكبر وأفضل من الرّاوي؛ لأنّ الأغلب كذلك.

ب-لئلّا تُجْهَل منزلتها، ولكي يُنزّل أهلُ العلم، والنّاسُ منازلَهم.

ج- درء ظنّ الانقلاب في السّند.

د- التّنويه من الكبير بذكر الصّغير، وإلفات النّاس إلى الأخذ عنه.

هـ- يُعدُّ من مفاخر كُلٍّ مِن الرّاوي، والمرويِّ عنه.

= بصيغة التّمريض فقال: ((وقد ذُكِرَ عن عائشة-رضي الله تعالى عنها-، أنّها قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل النّاس منازلهم))، ورواه أبو داود رقم: ٤٨٤٢ من طريق ميمون بن أبي شبيب عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مرفوعًا، ولفظه: ((أنزلوا النّاس منازلهم)). قال أبو داود-عَقِبه-: ((ميمون لم يدرك عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا))، فأعلّه بالانقطاع، وردّه عليه ابنُ الصّلاح؛ كما في صيانة مسلم ص: ٨٤، وتعقّبه العراقيُّ في هذا الرّدّ؛ كما في التّقييد٢/ ٩٩٣، وصحّحه ابنُ الصّلاح في علوم الحديث ص: ٢٧٦، وتعقّبه العراقيُّ، وقال: ((جَزَمَ المصنِّفُ بصحّة حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وفيه نظر))، واحتجّ على ذلك بكون مسلم ذكره بصيغة التّمريض، وبالانقطاع الّذي أفاده كلام أبي داود. التّقييد٢/ ٩٩١، وحسّنه السّخاويُّ في المقاصد ص: ٩٣ لشواهده، وضعّفه المناويُّ بالانقطاع؛ كما في فيض القدير٣/ ٥٨، والألبانيُّ في الضّعيفة٤/ ٣٦٨ وغيرها.

(١) الفتح ٤/ ١٢٤.

و- التّمييز بين مراتبهم.

ز- حرص الرُّواة على أخذ العلم مِمّن كان، ولم يَحُلْ بينهم، وبينه أيّ مانع.

ح- تواضع العلماء، وأخذهم العلم مِمّن كان، ولو كان دونهم في القَدْر والسِّنّ.

ومِمّا ورد من أقوالهم في ذلك: قال أبو عبد الله الحاكم: ((طالب هذا العلم إذا كتب حديثًا للّيث بن سعدٍ، عن عبد الله بن صالح لا يُتوهَّم أنَّ الرّاوي دون المرويِّ عنه...فينبغي أن يَعلم الطّالبُ فضل التّابع على المتبوع))[(١)]، وقال ابن الصّلاح: ((ومن الفائدة فيه: أن لا يتوهَّم كون المرويّ عنه أكبر وأفضل من الرّاوي، نظرًا إلى أنّ الأغلب كون المرويّ عنه كذلك، فيجهل بذلك منزلتهما))[(٢)]، وقال العراقيّ: ((تنزيل أهل العلم منازلهم))[(٣)]، وقال ابن حجر: ((التّمييز بين مراتبهم، وتنزيل النّاس منازلهم))[(٤)]، وقال السّخاويّ: ((الخوف من ظنّ الانقلاب في السّند))[(٥)]، وقال: ((التّنويه من الكبير بذكر الصّغير، وإلفات النّاس إليه في الأخذ عنه))[(٦)]، وقال: ((وهو وأمثاله[(٧)] مِمّا يُعدّ من مفاخر كلٍّ من الرّاوي والمرويِّ عنه))[(٨)].

---

(١) المعرفة ص: ٢٢٤-٢٢٥.

(٢) علوم الحديث ص: ٢٧٦. ثمّ ذكر حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المتقدِّم ص: ٧٧٥.

(٣) شرح التّبصرة ٣/ ٦٦.

(٤) النّزهة ص: ١٥١.

(٥) الفتح ٤/ ١٢٤. وينظر: التّدريب ٢/ ٢٤٤، وشرح النّزهة للقارئ ص: ٦٣٧.

(٦) الفتح ٤/ ١٢٨.

(٧) يعني: كرواية الصّحابة عن التّابعين، والآباء عن الأبناء، ونحوهما.

(٨) الفتح ٤/ ١٢٩.

المبحث الرّابع: المصنَّفات فيه

١- "كتاب رواية الأكابر عن الأصاغر"(١)لإسحاق بن إبراهيم المنجنيقيّ ت/ ٣٠٤هـ(م).

٢- "مِمّا رواه الأكابر عن الأصاغر من المحدِّثين من الأفراد" لأبي بكر محمّد بن محمّد بن سليمان الباغنديّ، ت/ ٣١٢هـ(ط)(٢).

٣- "روايات الأكابر عن الأصاغر" لأبي تراب محمّد بن سهل القهستانيّ، ت/ ٣١٤ هـ(م)(٣).

٤- "ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس" لمحمّد بن مخلد الدّوريّ، ت/ ٣٣١هـ(ط)(٤).

٥ –"جزء فيه رواية الأكابر عن الأصاغر" له (م)(٥).

٦- "ما روى الكبار عن الصّغار" لمسلمة بن القاسم القرطبيّ

---

(١) كذا سَمّاه ابنُ حجر في الفتح١٠/ ١٤٣-ونقل عنه-، وخليفةُ في الكشف١/ ٩١٤، والبغداديُّ في الهديّة ١/ ١٩٩، وذكره ابنُ حجر في معجمه ص: ١٥٥، بدون كلمة: ((رواية))، وكذا في الفتح للسّخاويّ٤/ ١٥١، والصِّلة للرّودانيّ ص: ١٢٧، وقال السّخاويّ: ((سمعتُه)). الفتح٤/ ١٢٥، وينظر: كشف الخفاء ٢/ ٢٦٢، والرّسالة المستطرفة ص: ١٢٢.

(٢) حقّقه خالد باسمح، التّوحيد، الرّياض، ١٤٢٨هـ. باسم: "الجزء فيه الأوّل مِمّا رواه. . . ".

(٣) ذكره السّمعانيّ في التّحبير١/ ٣٨٤، وذكر سماعه له، وفي المنتخب من معجم شيوخه٢/ ٩٦٨: "كتاب رواية الأكابر عن الأصاغر".

(٤) حقّقه عوّاد الخلف، الرّيان، بيروت، ١٤١٦هـ.

(٥) ذكره ابن جابر في برنامجه ص: ٢٦٤.

ت/ ٣٥٣هـ(م)(١).

٧- "كتاب الأكابر عن الأصاغر" لأبي بكر محمّد بن حميد المُخَرِّميّ ت/ ٣٦١هـ(م)(٢).

٨- "الأكابر عن الأصاغر في السِّنّ" لعمر بن أحمد البغداديّ ابن شاهين ت/ ٣٨٥هـ(م)(٣).

٩- "جزء رواية الصّحابة عن التّابعين" لأحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ ت/ ٤٦٣هـ(م)(٤).

١٠- "الإعلام بمن حدَّث عن مالك بن أنس الإمام من مشايخه السّادة الأعلام" لرشيد الدّين يحيى بن عليّ العطَّار، ت/ ٦٦٢هـ(م)(٥).

١١- "نزهة السّامعين في رواية الصّحابة عن التّابعين" لأحمد بن عليّ العسقلانيّ

---

(١) ذكره ابن حجر في اللّسان٦/ ٣٦، والزّركليّ في الأعلام ٧/ ٢٢٤، وكحالة في معجمه ١٢/ ٢٣٥.

(٢) ذكره ابن حجر في معجمه ص: ١٥٥، والسّخاويّ في الفتح٤/ ١٢٥، والرّودانيّ في الصِّلة ص: ١٢٧.

(٣) ذكره في كتابه: ناسخ الحديث ومنسوخه ص: ٩٨.

(٤) قال الزّركشيّ: «بلغ عددهم نحو العشرين». النّكت١/ ٦٧، وينظر: ١/ ٥٠٧-٥٠٨، والتّقييد١/ ٣٩١-٣٩٢، ٤٠٦، والنّزهة ص: ١٥١، واليواقيت٢/ ٥٤٦، قال السّخاويّ: «رتّبتُه». الفتح٤/ ١٢٧، واختصره، ورتّبه ابن حجر في: "نزهة السّامعين..."-سيأتي في الأصل أعلاه-.

(٥) كذا سَمّاه السّخاويّ في الفتح٤/ ١٢٦، وسَمّاه ابن حجر: "كتاب الرُّواة الأعلام عن مالك". معجمه ص: ١٧٥.

ابن حجر ت/ ٨٥٢ هـ(ط)[١].

ومن مظانّه: المصنّفات في رواية الآباء عن الأبناء -ستأتي-، وعقد ابنُ أبي خيثمة فصلًا في "تاريخه" عن رواية الصّحابة عن التّابعين، وقال السّخاويّ: ((وفي "مستخرج ابن منده للتّذكرة" أشياء نفيسة من ذلك))[٢].

(١) حقّقه طارق العموديّ، الهجرة، الرّياض، ١٤١٥هـ، وهو اختصار وترتيب لكتاب الخطيب -المتقدم-.

(٢) الفتح ٤/ ١٢٥. واسم كتاب المستخرج: "المستخرج من كتب النّاس للتّذكرة، والمستطرف من أحوال النّاس للمعرفة". طُبع نحو نصفه؛ وهو القدر الّذي وصلنا -تقدّم في كتب الجرح والتّعديل-.

الفصل الثّاني: رواية الآباء عن الأبناء

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: من أمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده.

المبحث الثّالث: المصنّفات فيه.

وهذا النّوع من جملة النّوع السّابق، قال ابن حجر -وذكر الأكابر عن الأصاغر-: ((من جملةِ هذا النّوع؛ وهو أخصُّ من مطلقه: روايةُ الآباء عن الأبناء))[1]، وأفرده ابنُ الصّلاح[2]، ومن تابعه.

---

(١) النّزهة ص: ١٥١، وبنحوه قال السّخاويّ. الغاية ص: ٢١٩، وينظر: فتح المغيث ٤/ ١٤٥، قال المناويّ -معلّقًا-: ((خلافًا لابن الصّلاح، ومن تبعه؛ حيث جعلوه قسمًا مفردًا)). اليواقيت ٢/ ٥٤٤. وترجم العراقيّ لهذا النّوع بقوله: ((رواية الآباء عن الأبناء، وعكسه)). شرح التّبصرة٣/ ٨٣، وبناءً عليه قال السّخاويّ: ((وإنّما أُخّر[أي: أُفرد]، مع كونه من أفراد: الأكابر عن الأصاغر؛ لضمّ الثّاني إليه))الفتح ٤/ ١٤٥. باختصار يسير، فقوله: ((وعكسه))-أي الأبناء عن الآباء- لا يدخل في الأكابر عن الأصاغر.

(٢) علوم الحديث ص: ٢٧٦، و٢٨١.

المبحث الأوّل: من أمثلته[١]

أ-رواية العبّاس بن عبد المطّلب، عن ابنه: الفضل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ب-رواية عمر بن الخطّاب، عن ابنه: عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ج- رواية وائل بن داود التّيميّ -أحد التّابعين-، عن ابنه بكر.

د-رواية حفص بن عمر الدُّوريّ، عن ابنه أبي جعفر محمّد، ستّة عشر حديثًا، أو نحو ذلك، قال ابن الصّلاح: ((وذلك أكثر ما رُوِّيناه لأبٍ عن ابنه))[٢].

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده

أهمّيّته كبيرة، ومكانته جليلة، ويدلُّ على ذلك ما يأتي:

١- عناية العلماء به، وكلامهم فيه، وحثّهم على معرفته، وحرصهم على روايته ولو بالإسناد النّازل -كما سيأتي-.

٢- إفراده بنوعٍ خاصٍّ ضمن أنواع علوم الحديث.

٣- وضع المصنَّفات الخاصّة فيه.

٤- فوائده العظيمة؛ ومنها ما سبق ذكره في النّوع السّابق؛ فإنّ هذا جزءٌ منه،

(١) ينظر: السّابق ص: ٢٨١-٢٨٣، وفتح المغيث ٤/ ١٤٥- فما بعدها. قال السّخاويّ: ((وله أمثلة كثيرة، يؤخذ جلّها من مصنّفٍ للخطيب في ذلك)). الغاية ص: ٢١٩.

(٢) علوم الحديث ص: ٢٨٢، وينظر: فتح المغيث ٤/ ١٤٨. وقال السّخاويّ: ((ومن ظريفه ما اجتمع فيه رواية الأبوين عن الابن؛ كرواية أُمّ رومان عن ابنتها عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الحديثين، ورواية أبي بكر الصِّدّيق عنها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أيضًا لحديثين؛ أفاد ذلك ابن الجوزيّ في "تلقيحه"[ص: ٥٢٠]، ووقعت رواية أبي بكر عنها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في "المستخرج" لابن منده)). الفتح ٤/ ١٥١.

وقال السّخاويّ: وهو نوعٌ مهمٌّ، وفائدة ضبطه: الأمن من ظنّ التّحريف الناشئ عنه كون الابن أبًا[١].

المبحث الثّالث: المصنّفات فيه

١- "رواية الآباء عن الأبناء" لإسحاق بن إبراهيم المنجنيقيّ ت/ ٣٠٤هـ(م)[٢].

٢-كتابٌ في رواية الآباء عن الأبناء لعبيد الله بن سعيد السّجزيّ الوائليّ ت/ ٤٤٤هـ(م)[٣].

٣- "رواية الآباء عن الأبناء" لأحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ ت/ ٤٦٣هـ(م)[٤].

(١) السّابق٤/ ١٤٥. بتصرّف في أوّله، وقال-في الغاية ص: ٢١٩-: ((ومن فائدته: الأمن من توهّم التّصحيف، ونحوه)).

(٢) ذكره البغداديّ في الهديّة ١/ ١٩٩، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٢٢.

(٣) ذكره الصّنعانيّ، وقال: ((صنّف الوائليّ كتابًا في رواية الآباء عن الأبناء، وذكر فيه نفائس)). نتائج الأفكار ٢/ ٤٧٧؛ وسيأتي له كتاب في رواية الأبناء عن الآباء.

(٤) ذكره المؤلِّف في تاريخه٢/ ٢٨٥، ١٤/ ٢٧٧، والأسماء المبهمة ص: ١٥١، وذُكر في كتب المصطلح، وساق ابنُ الصّلاح وغيره منه أمثلة. ينظر: علوم الحديث ص: ٢٨١، وفتح المغيث ٤/ ١٤٥- فما بعدها. واقتبس منه ابن حجر في الفتح٤/ ٢٢٩، ١٠/ ١٤٣، ووصفه السّخاويّ بأنّه لطيفٌ، وقال: ((سمعتُه، وفيه أمثلة كثيرة)). الفتح ٤/ ١٤٥، وينظر: الغاية ص: ٢١٩. ووصفه المناويّ بكونه حافلًا جامعًا. اليواقيت ٢/ ٥٤٦.

الفصل الثّالث: رواية الأبناء عن الآباء

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: أنواعه، وأمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده.

المبحث الثّالث: المصنّفات فيه.

وهذا النّوع هو الجادّة، قال ابن حجر -وذكر الآباء عن الأبناء-: ((وفي عكسه كثرة؛ لأنّه هو الجادّةُ المسْلوكةُ الغالبة))[١]. وبعضهم أدرجه في النّوع السّابق.

المبحث الأوّل: أنواعه، وأمثلته[٢]

وهو نوعان:

١- رواية الابن عن أبيه فقط. قال ابن الصّلاح: ((وذلك بابٌ واسعٌ))[٣].

مثاله: رواية أبي العشراء الدّارميّ، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ.

٢- رواية الابن، عن أبيه، عن جدّه[٤]. ومن أمثلته:

أ- عمرو بن شعيب بن محمّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السّهميّ، عن

---

(١) النّزهة ص: ١٥١.

(٢) ينظر: علوم الحديث ص: ٢٨٣-٢٨٥.

(٣) السّابق ص: ٢٨٥.

(٤) الضّمير في جدّه؛ منه ما يعود على الرّاوي، ومنه ما يعود على أبيه. قال ابن حجر -في وصف كتاب العلائيّ-: ((وقسمه أقسامًا: فمنه ما يعود الضّمير في قوله عن جدّه على الرّاوي، ومنه ما يعود الضّمير فيه على أبيه، وبيّن ذلك، وحقّقه)). النّزهة ص: ١٥١.

أبيه، عن جدّه[(١)].

---

(١) قال ابن الصّلاح: ((وله بهذا الإسناد نسخة كبيرة، أكثرها فقهيّات جياد)). علوم الحديث ص: ٢٨٣. والضّمير في أبيه يعود على عمرو؛ والمراد به: شعيب. والضّمير في جدِّه يعود على شعيب؛ والمراد به: عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وقد جاء التّصريح به في بعض الرّوايات. وشعيبٌ أدرك عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا وسمع منه. ينظر: السِّير٥/ ١٧٣، ومحاسن الاصطلاح ص: ٥٤١- ٥٤٢، وشرح التّبصرة٣/ ٩٤-٩٥، وفتح المغيث ٤/ ١٦٤، ولو أعدنا الضّمير في جدّه على عمرو؛ لكان المراد: محمّد بن عبد الله بن عمرو؛ فيكون الإسناد مرسلًا؛ لأنّ محمّدًا لم يسمع من النَّبيّ ﷺ، ولكن الصّواب أنّ الضّمير في جدّه يعود على شعيب، والمراد به: عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، ويكون الإسناد بهذا متّصلًا. قال العلائيّ: : ((ما جاء فيه التّصريح برواية محمّد عن أبيه في السّند، فهو شاذٌّ نادرٌ)). ينظر: شرح التّبصرة ٣/ ٩٥، وفتح المغيث ٤/ ١٦٤، والّذي سبق تقريره؛ هو مذهب الجمهور، ورجّحه غيرُ واحد من الأئمّة: قال ابن الصّلاح: ((قد احتجَّ أكثرُ أهل الحديث بحديثه؛ حملًا لمطلق الجدِّ فيه على الصّحابيّ عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا. . . لِمَا ظهر لهم من إطلاقه ذلك)). علوم الحديث ص: ٢٨٣-٢٨٤، وقال النّوويّ: ((ذهب أكثرُ المحدِّثين إلى صحّة الاحتجاج به، وهو الصّحيح المختار))، إلى أن قال: ((جواز الاحتجاج به؛ كما قاله المحقّقون من أهل الحديث، والأكثرون وهم أهل هذا الفنّ، وعنهم يؤخذ. . . ودليله: أنّ ظاهرَه الجدُّ الأشهر المعروف بالرّواية؛ وهو عبد الله)) المجموع١/ ٦٥، وقال الذّهبيّ: ((وعندي عدّة أحاديث يقول: ((عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو))، فالمطلق محمول على المقيّد المفسّر بعبد الله-والله أعلم-)). السِّير٥/ ١٧٣، وينظر: بقيّة كلامه فيه، ويحسن التّنبيه على أنّ أحاديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه ليست كلّها سماعًا، بل فيها وجادة، قال ابن حجر: ((صحّ سماعه لبعضها، فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحه؛ وهو أحد وجوه التّحمل. والله أعلم)). التّهذيب ٨/ ٤٨، ووافقه السّخاويُّ. الفتح ٤/ ١٦٥، وينظر: السِّير ٥/ ١٧٥، والميزان ٣/ ٢٦٨.

ب- بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيريّ، عن أبيه، عن جدّه[(١)].

ج- طلحة بن مصرّف بن عمرو بن كعب -ويقال كعب بن عمرو- اليامِيّ، عن أبيه، عن جدّه[(٢)].

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده

أهمّيّته كبيرة، ومكانته جليلة، ومِمَّا يدلُّ على ذلك:

١-عناية العلماء به، وكلامهم فيه، وحثّهم على معرفته، وحرصهم على روايته ولو بالإسناد النّازل، ومِمّا ورد عنهم في ذلك: قال منصور بن محمّد العلويّ: ((الإسناد بعضه عَوَالٍ، وبعضه مَعَالٍ، وقول الرّجل: حدَّثني أبي، عن جدِّي من المعالي))[(٣)]،

---

(١) قال ابن الصّلاح: ((رُوي بهذا الإسناد نسخة كبيرة حسنة)). علوم الحديث ص: ٢٨٤.

(٢) قال ابن كثير: ((واستقصاء ذلك يطول)). اختصار علوم الحديث ص: ١٧٣. وأكثر ما وقع فيه التّسلسل في الآباء أربعة عشر أبًا؛ قاله العراقيّ، وابن حجر، والسّخاويّ، والمناويّ. شرح التّبصرة ٣/ ٩٧-١٠٠، والتّقييد ٢/ ١٠٧٧، والنّزهة ص: ١٥١، والغاية ص: ٢٢٠، واليواقيت ٢/ ٥٤٨، وقال المناويّ: ((ولم يتّفق وقوع أكثر من ذلك بالاستقراء التّام)). السّابق. وقال ابن كثير: ((وقد يقع في بعض الأسانيد: فلان عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، وأكثر من ذلك، ولكنّه قليل، وقلّ ما يصحّ منه. والله أعلم)). اختصار علوم الحديث ص: ١٧٣. وقال السّيوطيّ، والمناويّ: ((يَلتحق برواية الرّجل، عن أبيه، عن جدِّه: رواية المرأة، عن أُمِّها، عن جدَّتها، وهو عزيز جدًّا)). التّدريب٢/ ٢٦٢، واليواقيت٢/ ٥٤٨-٥٤٩. ومثّلا لذلك؛ بما رواه أبو داود رقم: ٣٠٧١ من طريق عبد الحميد بن عبد الواحد، قال: ((حدَّثتني أُمُّ جنوب بنت نميلة، عن أُمِّها سويدة بنت جابر، عن أُمِّها عقيلة بنت أسمر بن مُضرِّس، عن أبيها أسمر بن مضرِّسٍ ﷺ...)) الحديث.

(٣) علوم الحديث ص: ٢٨٥، وفتح المغيث٤/ ١٥٥، قال السّخاويّ: ((معالٍ يعني: مفاخر =

وقال ابن رشيد الفهريّ: ((في رواية الأبناء، عن الآباء، عن الأجداد، أو عن الآباء فقط، أو الإخوة بعضهم عن بعض كثيرًا ما يتحمّلون النّزول، ويَدَعُون العلوّ، وإن كان عندهم؛ حرصًا على ذكره عن الآباء، والأجداد، وإبقاء للشّرف؛ ولذلك ما تجد الأسانيد تنزل كثيرًا في المسافة في هذا النّوع، فيَدَعُون الإسناد العالي؛ إيثارًا لطلب المعالي))(١).

ثمّ مثّل بما حدّثهم به عبد الصّمد بن عبد الوهّاب الدّمشقيّ من طريق آبائه بنزولٍ، مع وقوعه له بعلوٍّ، ثمّ قال لهم: ((ومثل ذلك عند أهل الصّنعة يُقصد، وعليه في إرث المنقبة يعتمد، وإليه في علوّ المرتبة يعمد))(٢)، وقال السّخاويّ: وهو نوعٌ مهمٌّ(٣).

٢- إفراده بنوعٍ خاصّ ضمن أنواع علوم الحديث.

٣- وضع المصنّفات الخاصّة فيه.

٤- فوائده النّفيسة، وتقدّم بعضها في: رواية الأكابر عن الأصاغر؛ ومِمَّا لم يتقدّم:

أ- تبيين المراد بـ(أبيه)، أو (جدّه)؛ إذا جاء في الإسناد مبهمًا. قال ابن الصّلاح: ((وأهمُّه ما لم يُسمَّ فيه الأبُ، أو الجدُّ))(٤)، وقال العراقيّ: ((ومن أهمّ هذا النّوع ما إذا أُبهم اسم الأب، أو الجدّ، فلم يُسمّ، بل اقتُصر على كونه: أبًا للرّاوي أو جدًّا له، فيحتاج حينئذٍ إلى معرفة اسمه))(٥).

= للحفيد، وهو ولد الابن النّاقل روايةً -وكذا درايةً من باب أَوْلى- عن أبيه، عن جدّه)).

(١) السّنن الأبين ص: ٩٤.

(٢) السّابق.

(٣) الفتح ٤/ ١٤٥.

(٤) علوم الحديث ص: ٢٨٣.

(٥) شرح التّبصرة ٣/ ٩٠.

ب-كون ولد الرّجل أخصّ به، وأكثر ملازمة له، وأعرف بحديثه من غيرهم فيقدّم على غيره. قال السّخاويّ: «ويظهر أنّ من فوائده: كون ولد الرّجل -غالبًا- أمسّ بحديثه؛ بحيث[1] يُقدّم ما يقع من ذلك على رواية غيرهم؛ مِمّن لم يكن كثير المخالطة له، أو أخصّ منه: رواية الابن، عن أبيه، عن جدّه»[2].

المبحث الثّالث: المصنّفات فيه

١- "جزء من روى عن أبيه عن جدّه" لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب ت/ ٢٧٩هـ (م)[3].

٢- "من روى عن أبيه من الصّحابة والتّابعين" لعمر بن أحمد البغداديّ ابن شاهين ت/ ٣٨٥هـ(م)[4].

٣- "كتاب رواية الأبناء عن آبائهم"[5] لعبيد الله بن سعيد السّجزيّ الوائليّ ت/ ٤٤٤هـ(م).

---

(١) في "الغاية" في هذا الموضع زيادة: «ما»، ويبدو أنّه لا يستقيم بها المعنى.

(٢) الغاية ص: ٢١٩-٢٢٠.

(٣) كذا سمّاه الكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٢٢، واقتبس منه ابن حجر في اللّسان٣/ ١٩٥، وابن قطلوبغا في: من روى عن أبيه عن جدّه ص: ٢٥٣، وقال السّخاويّ: «وهو -فيما أعلم- أوّل مصنّفٍ فيه». الفتح٤/ ١٧٠، والجواهر ٢/ ٦٨٠.

(٤) ذكره ابن حجر في معجمه ص: ١٥٦، والسّخاويّ في الفتح٤/ ١٥٥، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٢٢.

(٥) كذا سمّاه الكتّانيّ في الرّسالة ص: ١٢٢، وذكره ابن الصّلاح في علوم الحديث ص: ٢٨٣، والعراقيّ في شرح التّبصرة ٣/ ٨٩، والسّخاويّ في الفتح٤/ ١٥٥، ووصفه ابنُ كثير بأنّه حافلٌ. اختصار علوم الحديث ص: ١٧٣.

٤- "رواية الأبناء عن آبائهم" لأبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ ت/ ٤٦٣هـ(م)[١].

٥-كتاب جمال الدّين أبي الحجّاج يوسف بن الزّكيّ المزّيّ ت/ ٧٤٢هـ(م)[٢].

٦- "الوشي المعلم فيمن روى عن أبيه عن جدّه عن النّبيّ ﷺ" لصلاح الدّين خليل بن كيكلديّ العلائيّ ت/ ٧٦١هـ(م)[٣].

٧- جزء في صحّة الاحتجاج بنسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه له (م)[٤].

٨- "من روى عن أبيه عن جدّه" لقاسم بن قطلوبغا الحنفيّ ت/ ٧٨٩هـ(ط)[٥].

---

(١) يقع في جزءٍ، ذكره الذّهبيّ في التّذكرة ٣/ ١١٤٠؛ نقلًا عن السّمعانيّ، وجاءت تسميته في السِّير ١٨/ ٢٩١: ((الإنباء عن الأبناء))، وعلّق المحقّق-طبعة الرّسالة-: فقال: ((تحرّف في"تذكرة الحفّاظ"إلى: "رواية الأبناء عن آبائهم")). فالله أعلم، وذكره السّخاويّ في الفتح٢/ ٣٠٤. وقال-في العزو إليه-: ((عند الخطيب في رواية الأبناء عن الآباء)). ولم يذكره الطّحّانُ في ترجمته للخطيب، وذَكَرَ المتقدّم ص: ٧٨٣ باسم: "رواية الآباء عن الأبناء". وقال: ((جزء واحد)). الحافظ الخطيب البغداديّ ص: ١٢٥.

(٢) ذكره السّخاويّ، قال: ((وللدّمياطيّ سؤالات من هذا الباب سأل عنها تلميذَه المزّيّ، وأرسل بها إليه من مصر إلى الشّام، فجمع المزّيُّ في ذلك جزءًا رأيتُه)). الجواهر ٢/ ٦٨٠، وذكره ضمن المصنّفات فيه. الفتح ٤/ ١٧٠.

(٣) قال السّخاويّ: ((أَجمعُ مصنَّفٍ في ذلك)). الفتح ٤/ ١٧٠. ولخّصه ابنُ حجر-سيأتي في المصنّفات في الأصل-.

(٤) ذكره السّخاويّ في الفتح ٤/ ١٦٦، والسّيوطيّ في التّدريب ٢/ ٨٥٩.

(٥) حقّقه باسم الجوابرة، مكتبة المعلا، الكويت، ١٤٠٩هـ.

٩- "بذل النّاقد بعض جهده في الاحتجاج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه" لعمر بن رسلان البُلقينيّ ت/ ٨٠٥هـ(م)[1].

١٠- "علم الوشي فيمن يروي عن أبيه عن جدّه" لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ت/ ٨٥٢هـ(خ)[2].

١١-"من روى عن أبيه عن جدّه" لمحمّد بن محمّد بن أبي بكر الشّافعيّ الكمال بن أبي شريف، ت/ ٩٠٦هـ(م)[3].

ومن مظانّه: "إيضاح الإشكال" لأبي الفضل محمّد بن طاهر المقدسيّ ت/ ٥٠٧هـ[4]، و"اللّطائف من دقائق المعارف في علوم الحفّاظ الأعارف" لأبي موسى محمّد بن أبي بكر المدينيّ ت/ ٥٨١هـ[5]، و"الإفصاح عن المعجم من

(١) ذكره المؤلّف في محاسن الاصطلاح ص: ٥٤١- ٥٤٢، وأحال عليه، ووصفه بأنّه لطيف، وذكره السّخاويّ في الفتح ٤/ ١٦٦، وابن ناصر الدّين في التّوضيح ١/ ٥٩٢.

(٢) كذا سمّاه السّخاويّ في الجواهر٢/ ٦٨٠، والسّيوطيّ في نظم العقيان١/ ٤٧-٤٨، وأضاف محقّقُ الأخير في الأصل: ((وبنده)) بين معقوفين بعد: ((الوشي))وقال: ((ساقطة في الأصل)). قال ابن حجر-وذكر كتاب العلائيّ-: ((وقد لخّصتُ كتابه المذكور، وزدتُ عليه تراجم كثيرة جدًّا)). النّزهة ص: ١٥١، وقال السّخاويّ: ((لخّصه شيخنا، فشفى، وكفى)). الغاية ص: ٢٢٠، وينظر: الفتح ٤/ ١٧١. ووصلنا منه أوراق مخطوطة، مكتبة الأوقاف بالموصل ٢/ ٢٢٥. قدّم باسمُ الجوابرة وصفًا لها في مقدّمة تحقيقه لكتاب ابن قطلوبغا ص: ٢٣-٢٥.

(٣) ذكره المناويّ في الفيض ٤/ ٣٥٠، واقتبس منه.

(٤) سيأتي في المبهمات. ذكر في أوّله جملة تراجم مِمّن روى عن أبيه عن جدّه.

(٥) حقّقه محمّد سمك، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٠هـ. ذكر جملةً من الأسانيد فيمن روى عن =

إيضاح الغامض والمبهم" لمحمّد بن أحمد القسطلّانيّ ت/ ٦٨٦هـ(١)(٢).

●●●●●

= أبيه، وجملةً كثيرة فيمن روى عن رجلٍ عن أبيه.

(١) مطبوع، وسيأتي في المبهمات. والكتاب مختصر لكتاب ابن بشكوال وابن طاهر، وذكر جملةً من هذا النّوع.

(٢) لعبد الرّحمن المعلِّميّ ت/ ١٣٨٦هـ"الوحْدَان"، -مطبوع-، وليحيى الثّماليّ-معاصر-: "كتاب فيه: من روى عن أبيه عن جدّه"-مطبوع-. جمع ما ذكره ابن قطلوبغا، مع زيادة محقِّقه، واستدرك عليهما ١٠٧٦ راويًا.

الفصل الرّابع: معرفة الأقران، والمدبّج

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: تعريفهما ومثالهما.

وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: تعريف الأقران، ومثاله.

المطلب الثّاني: تعريف المدبّج، ومثاله.

المبحث الثّاني: أهمّيّتهما، وفوائدهما.

المبحث الثّالث: المصنّفات فيهما.

المبحث الأوّل: تعريفهما، ومثالهما

وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: تعريف الأقران، ومثاله:

١- **لغة**: الأقران جمع قرن، والقَرْن-بالفتح-: لِدَة الرّجل، ومثله في السِّنِّ[(١)]، ويقال: هو على قَرْني: أي: على سنِّي وعمري كالقرين[(٢)].

٢- **اصطلاحًا**: هم المتقاربون في السِّنّ، والإسناد -الأخذ عن الشّيوخ-. والأقران على هذا المعنى جزءٌ من الطّبقة؛ لأنّ مفهوم الطّبقة أوسع؛ كما تقدّم، ومن اكتفى في الأقران بالتّقارب في الإسناد، وإن تباعد السِّنّ فلا فرق بينهما. قال الحاكم:

---

(١) ينظر: مقاييس اللّغة ٥/ ٧٦، والقاموس المحيط ص: ١٢٢٣، وتاج العروس ٣٥/ ٥٢٩.

(٢) ينظر: القاموس المحيط ص: ١٢٢٣، وتاج العروس ٣٥/ ٥٢٩-٥٣٠.

((وإنّما القرينان إذا تقارب سنّهما، وإسنادهما))[١]، وقال ابن الصّلاح: ((هم المتقاربون في السِّنِّ والإسناد، وربَّما اكتفى الحاكم أبو عبد الله فيه بالتّقارب في الإسناد، وإن لم يوجد التّقارب في السِّنِّ))[٢]، وقال ابن دقيق: ((الأقران: وهم المتقاربون في السِّنّ، والطّبقة، يَروي كلُّ واحدٍ منهم عن الآخر. . . فإنْ تباعدت الطّبقة، والمرتبة؛ فليس من ذلك، بل يكون من رواية الأكابر عن الأصاغر))[٣]، وقال ابن حجر: ((فإن تشارك الرّاوي، ومَنْ رَوى عنه، في أمرٍ من الأمور المتعلِّقة بالرّواية: مثل السِّنّ، واللّقيّ، والأخذ عن المشايخ؛ فهو النّوع الّذي يقال له: رواية الأقران؛ لأنّه حينئذٍ يكون راويًا عن قرينه))[٤].

وتنقسم رواية الأقران إلى قسمين: ١-الـمُدبّج-وسيأتي-. ٢- غير الـمُدبّج.

قال ابن الصّلاح: ((اعلم أنّ رواية القرين عن القرين تنقسم: فمنها المدبَّج: وهو أن يروي القرينان كلُّ واحدٍ منهما عن الآخر. . . ومنها: غير المدبَّج؛ وهو أن يروي أحدُ القرينين عن الآخر، ولا يَروي الآخرُ عنه؛ فيما نعلم))[٥]، وذكر الحاكمُ هذين القسمين، ولعلّ ابن الصّلاح استفادهما منه، قال الحاكم: ((فالجنس الأوّل منه: الّذي

---

(١) المعرفة ص: ٦٠٩.

(٢) علوم الحديث ص: ٢٧٨، وينظر: اختصار علوم الحديث ص: ١٦٧، وفتح المغيث ٤/ ١٣٠.

(٣) الاقتراح ص: ٤٩-٥٠.

(٤) النّزهة ص: ١٤٩. قال السّخاويّ: ((ربَّما يكتفون؛ كالحاكم بالتّقارب في الإسناد، وإن تفاوتت الأسنان، مع أنَّ ظاهر كلام شيخنا أنَّه لو حصلت المقارنة في السِّنِّ، أو العلم، أو نحوهما، دون الإسناد كفى؛ فإنَّه قال. . .)) -وذكر كلامه أعلاه-. فتح المغيث ٤/ ١٣٠.

(٥) علوم الحديث ص: ٢٧٨-٢٧٩.

سمّاه بعض مشايخنا: المدبّج؛ وهو: أن يروي قرين عن قرينه، ثمّ يروي ذلك القرين عنه؛ فهو المدبّج))[(١)]، وذَكَرَ أمثلته، ثمّ قال: ((والجنس الثّاني منه: غير المدبّج))[(٢)]. وذَكَرَ أمثلته.

مثال غير المدبّج: رواية زائدة بن قدامة، عن زهير بن معاوية، قال الحاكم: ((قرينان، إلّا أنّي لا أحفظ لزهير عن زائدة روايةً))[(٣)].

المطلب الثّاني: تعريف المدبَّج، ومثاله:

١- **لغة**: بضمِّ الميم، وفتح الدّال المهملة، وتشديد الباء الموحّدة، وآخره جيمٌ[(٤)].

قال ابن حجر: ((التّدبيج: مأخوذ من ديباجتَيْ الوجه؛ فيقتضي أن يكون ذلك مستويًا من الجانبين))[(٥)].

---

(١) المعرفة ص: ٦٠٩.

(٢) السّابق ص: ٦٢٠. وبدأه بقوله: ((وهو ثلاثة أجناس)). السّابق ص: ٦٠٩، وكذا نقله عنه العراقيُّ في التّقييد ٢/ ١٠١٥، ولكن الحاكم لم يذكر إلّا اثنين فقط؛ كما في طبعة "المعرفة".

(٣) المعرفة ص ٦٢١. وينظر: التّقييد ٢/ ١٠٢٤-١٠٢٨.

(٤) شرح التّبصرة ٣/ ٦٧، وفتح الباقي ٣/ ٦٧-٦٨، وفتح المغيث ٤/ ١٣٠-١٣١، والتّدريب ٢/ ٢٤٧.

(٥) النّزهة ص: ١٥٠، وقال السّخاويّ: ((أخذًا من ديباجتَيْ الوجه-وهما الخدّان-؛ لتساويهما، وتقابلهما)). الفتح ٤/ ١٣٠-١٣١، وقال العراقيّ-في مناسبة تسميته، واشتقاقه-: ((لم أرَ من تعرّض لذلك، إلّا أنّ الظّاهر أنّه سُمّي بذلك؛ لحسنه، فإنّ المدبّج لغةً؛ هو: المُزيَّن. . . ويحتمل أن يقال: إنّ القرينين الواقعين في المدبّج طبقة واحدة بمنزلة واحدة؛ فشُبّها بالخدّين، فإنّ الخدّين يقال لهما: الدّيباجتان. . . ويحتمل أنّه سُمّي بذلك؛ لنزول الإسناد فإنّهما إن كانا =

٢-اصطلاحًا: أن يروي القرينان كلٌّ واحدٍ منهما عن الآخر؛ كما تقدّم عند ابن الصّلاح، وقال ابن حجر: «إن روى كلٌّ منهما؛ أي: القرينين عن الآخر فهو المدبَّج؛ وهو أَخصُّ من الأوّل؛ فكلُّ مُدبَّجٍ أقران، وليس كلّ أقران مُدبَّجًا»[١].

٣- مثاله[٢]: عائشة، مع أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، رَوى كلٌّ منهما عن الآخر، وكذلك الزّهريّ مع عمر بن عبد العزيز، ومالك مع الأوزاعيِّ، وأحمد بن حنبل مع عليّ بن المدينيِّ.

هل يختصّ المدبّج بالأقران؟: تدلُّ أقوال الأئمّة؛ كالحاكم[٣]، وابن الصّلاح[٤]، وابن دقيق العيد[٥]، وابن كثير[٦]، وابن حجر[٧]، والسّخاويّ[٨]،

= قرينين نزل كلّ منهما درجة. . . فعلى هذا لا يكون المدبّج مدحًا له، ويكون ذلك من قولهم: رجل مدبّج قبيح الوجه والهامة؛ حكاه صاحب"المحكم"، وفيه بعد، والظّاهر أنّه إنّما هو مدح لهذا النّوع، أو يكون من الاحتمال الثّاني. والله أعلم». التّقييد ٢/ ١٠١٩-١٠٢٠.

(١) النّزهة ص: ١٥٠.

(٢) تنظر الأمثلة في: المعرفة للحاكم ص: ٢٠٩-٢١٩، وعلوم الحديث ص: ٢٧٨-٢٧٩، والاقتراح ص: ٤٩-٥٠.

(٣) تقدّم ص: ٧٩٢-٧٩٣.

(٤) تقدّم ص: ٧٩٣.

(٥) الاقتراح ص: ٤٩-٥٠. قال: «رواية الأقران: يَروي كلُّ واحدٍ منهم عن الآخر».

(٦) اختصار علوم الحديث ص: ١٦٧. قال: «متى رَوَى كلٌّ منهما عن الآخر سُمّي: مدبّجًا، فما لم يروِ عن الآخر لا يُسمّى مدبّجًا».

(٧) تقدّم ص: ٧٩٣.

(٨) الفتح ٤/ ١٣٠، قال: «فكلُّ مدبّجٍ أقران، ولا عكس». وينظر: السّابق ٤/ ١٣١، والغاية ص: ٢١٦.

والمناويّ[١] على اختصاص المدبّج بالأقران، وخالفهم أبو الفضل العراقيّ فذهب إلى عدم اختصاصه به؛ مستدلًّا بصنيع الدّارقطنيّ في كتابه"المدبّج"، وقال: ((وهو أوّل من سَمّاه بذلك -فيما أعلم- وصنّف فيه كتابًا حافلًا سَمّاه: "المدبّج"، ولم يَتقيّد في ذلك بكونهما قرينين)). وساق منه أمثلةً، ثمّ قال: ((فهذا يدلّ على أنّ المدبّج لا يختصّ بكون الرّاوِيَيْنِ اللّذينِ رَوَى كلّ منهما عن الآخر قرينين، بل الحكم أعمّ من ذلك. والله أعلم))[٢]. وما أفاده كلام الأئمّة بكونه مختصًّا بالأقران يعضده أصل اشتقاقه، ومناسبة تسميته، وأمّا صنيع الدّارقطنيّ فربّما كان من التّوسّع في الاستعمال. والله أعلم.

المبحث الثّاني: أهمّيّتهما، وفوائدهما

أهمّيّتهما كبيرة، ومكانتهما جليلة، ومِمَّا يدلُّ على ذلك:

١- عناية العلماء بهما، وكلامهم فيهما، وحثّهم على معرفتهما، وحرصهم عليهما، وتعاطيهم لهما، ولو بنزولٍ. ومِمّا ورد عنهم في ذلك: عقد الخطيبُ في"الجامع لأخلاق الرّاوي"ترجمةً، بعنوان: ((الكتابة عن الأقران)). أورد فيها جملةً من الآثار عن السّلف؛ ومنها: قال وكيع: ((لا يكون الرّجل عالمًا حتّى يسمع مِمّن هو أسنّ منه، ومِمّن هو دونه، ومِمّن هو مثله))، ووَرَدَ بمعناه عن ابن عيينة، والبخاريّ- كما تقدّم-[٣]، وقال معمر: ((كان ابن جريج يأخذ بيدي، فيذهب بي إلى منزله، فيكتب عنّي، وأكتب عنه))[٤]،

---

(١) اليواقيت٢/ ٥٤٣. قال: ((المدبّج مختصٌّ بالقرينين، أمّا رواية القرين عن قرينه من غير أن تُعلم رواية الآخر عنه فلا يُسمّى مدبّجًا)).

(٢) التّقييد ٢/ ١٠١٥-١٠١٩.

(٣) ينظر: ص: ٧٧٥.

(٤) الجامع للخطيب ٢/ ٢١٦.

وقال ابن عمّار: ((أدخل عبد الرّحمن بن مهديّ في"تصنيفه"من حديث يحيى بن سعيد ألفي حديث))(١)، وقيل لأحمد بن حنبل: ((مالكٌ على قدره يسمع من نظرائه، قال: وما عليه؟ يزداد به علمًا، ولم يضرّه))(٢)، وقال العراقيّ: ((إنّ الإسناد الّذي يجتمع فيه قرينان، أو أحدهما أكبر من الآخر من رواية الأصاغر عن الأكابر؛ إنّما يقع ذلك- غالبًا- فيما إذا كانا عالمين، أو حافظين، أو فيهما، أو في أحدهما نوع من وجوه التّرجيح، حتّى عدل الرّاوي عن العلوّ إلى المساواة، أو النّزول لأجل ذلك؛ فحصل بذلك تحسين، وتزيين؛ كرواية أحمد بن حنبل، عن يحيى بن معين، ورواية ابن معين عن أحمد، وإنّما تقع رواية الأقران-غالبًا-من أهل العلم المتميِّزين بالمعرفة))(٣)، وقال السّخاويّ، والقارئ: ((نوعٌ مهمٌّ))(٤)، وقال الأنصاريّ: ((نوعٌ لطيفٌ))(٥).

٢- إفرادهما بنوعٍ خاصٍّ ضمن أنواع علوم الحديث.

٣- وضع المصنّفات الخاصّة فيهما.

٤- فوائدهما النّفيسة، وبعضها تقدّم في: رواية الأكابر عن الأصاغر، وممّا لم يتقدّم: قال السّخاويّ: ((الأمن من ظنّ الزّيادة في الإسناد، وإبدال ((الواو)) بـ((عن))، إن كان بالعنعنة))(٦)، وقال: ((الحرص على إضافة الشّيء لراويه، والرّغبة في التّواضع في العلم))(٧).

---

(١) السّابق ٢/ ٢١٧.

(٢) السّابق.

(٣) التّقييد ٢/ ١٠١٩.

(٤) فتح المغيث ٤/ ١٣٠، وشرح النّزهة ص: ٦٣٤.

(٥) فتح الباقي ٣/ ٦٧.

(٦) الفتح ٤/ ١٣٠، وينظر: التّوضيح الأبهر ص: ١١٧، والتّدريب ٢/ ٢٤٦، وفتح الباقي ٣/ ٦٧، وشرح النّزهة ص: ٦٣٤.

(٧) فتح المغيث ٤/ ١٣٤.

المبحث الثّالث: المصنّفات فيهما

١- "الأقران" لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ ت/ ٢٦١هـ(م)[١].

٢-كتاب محمّد بن يعقوب الشّيبانيّ ابن الأخرم ت/ ٣٤٤هـ في الأقران(م)[٢].

٣- "ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضًا" لأبي محمّد عبد الله بن محمّد الأصبهانيّ أبي الشّيخ ت/ ٣٦٩هـ(ط)[٣].

٤- "المدبّج" لأبي الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ ت/ ٣٨٥ هـ(م)[٤].

٥- "المدبّج" لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ المعروف بابن الجوزيّ ت/ ٥٩٧ هـ(م)[٥].

٦- "الأفنان في رواية الأقران" ويُسمّى -أيضًا- "المخرج من المدبّج"

---

(١) ذكره الذّهبيّ في السّير ١٢/ ٥٧٩، وتاريخه (٢٦١-٢٨٠هـ ص: ١٨٨)، والتّذكرة ٢/ ٥٩٠؛ نقلًا عن أبي عبد الله الحاكم، والسّيوطيّ في التّدريب ٢/ ١٠٠٢، والبغداديّ في الهديّة ٢/ ٤٣٢.

(٢) ذكره السّخاويّ في الفتح ٤/ ١٣١، ولم يُسمّه.

(٣) حقّقه مسعد السّعدنيّ، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٧ هـ.

(٤) ذكره الخطيب في تاريخه ٤/ ٤٣٤، ٦/ ٥٩، ٧/ ٢٣٥، وابن خير في فهرسته ص: ١٨٦-وقال: «عشرة أجزاء»-، والعراقيّ في التّقييد٢/ ١٠١٥، وقال: «صنّف فيه كتابًا حافلًا سمّاه: "المدبّج"في مجلّد، وعندي به نسخة صحيحة»، وينظر: شرح التّبصرة ٣/ ٦٨، وذكره الأبناسي في الشّذا ص: ٣٨١، وابن حجر في النّزهة ص: ١٥٠، والسّخاويّ في الفتح ٤/ ١٣١-ووصفه بأنّه حافلٌ-، والسّيوطيّ في التّدريب ٢/ ٨٤٥. وغيرهم.

(٥) ذكره في كتابه القصّاص ص: ٣٧٢، والذّهبيّ في السّير ٢١/ ٣٧٤ وقال: «مجلّد».

لأحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ت/ ٨٥٢هـ(م)[(١)].

٧ – "التّعريج على التّدبيج" له(م)[(٢)].

●●●●●

(١) ذكره السّخاويّ في الجواهر ٢/ ٦٧٩ قال–في تعداد مصنّفات ابن حجر–«"المخرج من المدبّج" ويُسمّى–أيضًا–: "الأفنان في رواية الأقران"، و"التّعريج على التّدبيج"»، وفي فتح المغيث ٤/ ١٣١، قال–عند ذكره كتابيْ: الدّارقطنيّ وأبي الشّيخ–: «وفيهما[أي: الأقران، والمدبّج]شيخنا ملخّصًا لذلك منهما، فسَمّى الأوّل: "التّعريج على التّدبيج" والثّاني: "الأفنان في رواية الأقران"، ويُسمّى–أيضًا–: "المخرج من المدبّج"»، وظاهرُ كلام السّخاويّ أنّ "المخرج. . . "؛ هو"الأفنان. . . "، وأنّهما في رواية الأقران، والآخر؛ وهو"التّعريج. . . " في المدبّج، وذهب بعضُ المعاصرين إلى أنّ "التّعريج. . . "؛ هو"المخرج. . . "، وذكر السّيوطيّ في نظم العقيان١/ ٤٧، وابن العماد في الشّذرات ٧/ ٢٧٢ كتابيْ: "التّعريج. . . "، و"الأفنان. . . " ضمن مصنّفات ابن حجر، ولم يذكرا: "المخرج. . . ".

(٢) ينظر: الحاشية السّابقة.

الفصل الخامس: معرفة الإخوة والأخوات

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: أمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده.

المبحث الثّالث: المصنّفات فيه

المبحث الأوّل: أمثلته(١)

١- **الأخوان:** عبد الله، وعتبة ابنا مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ووهب، وهمّام ابنا منبّه. وغيرهم كثير.

٢- **الثّلاثة:** عليّ، وعقيل، وجعفر أبناء أبي طالب، وعمرو، وعمر، وشعيب بنو شعيب بن محمّد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

٣- **الأربعة:** سهيل، وعبد الله، ومحمّد، وصالح بنو أبي صالح ذكوان السّمّان.

٤- **الخمسة:** سفيان، وآدم، وإبراهيم، وعمران، ومحمّد بنو عيينة الهلاليّ(٢).

٥- **السِّتَّة:** محمّد، وأنس، ويحيى، ومعبد، وحفصة، وكريمة بنو سيرين(٣).

---

(١) استقيتُها من "علوم الحديث" لابن الصّلاح ص: ٢٧٩-٢٨١، وممّا أضافه غيرُه عليه، أو تعقّبه فيه.

(٢) اقتصر عليهم ابنُ الصّلاح، وهم المشهورون، وتعقّبه العراقيُّ بأنّ غيره ذكر أنّهم عشرة، وسَمّى منهم: أحمد، ومخلد، ثمّ قال: «فإن قيل: إنّما اقتصر المصنِّف على الخمسة المذكورين؛ لكونهم الّذين حدّثوا منهم دون الباقين، قلنا: وقد حدّث أحمدُ بن عيينة -أيضًا-». التّقييد ٢/ ١٠٣٢- ١٠٣٤. باختصار.

(٣) اقتصر عليهم ابنُ الصّلاح، وهم المشهورون، وتعقّبه العراقيّ بأنّهم عشرة، وسَمّى غير =

٦- **السّبعة**: النّعمان، ومعقل، وعقيل، وسويد، وسنان، وعبد الرّحمن، وعبد الله بنو مقرِّن؛ وهم صحابة، مهاجرون(١)، وكذلك: معاذ، ومعوّذ، وعون، وإياس، وخالد، وعاقل، وعامر بنو عفراء بنت عبيد كلّهم صحابة، بدريّون، وهم

= المذكورين: خالدًا، وسودة، وعمرة، وأمّ سليم، ثمّ قال: ((والجواب عنه: أنّ المشهور ما ذكره المصنِّفُ من أنّهم ستّة)). واعتذر-أيضًا-بأنّ المذكورين، سوى خالد لم يرَ مَن ذَكَرَ لهنّ روايةً فلا يَرِدْنَ عليه. التّقييد٢/ ١٠٣٥-١٠٣٧، وشرح التّبصرة ٣/ ٧٥. وقال السّخاويّ: ((وكأنّ هذا بقيد الرّواية، وإلّا فقد قال ابن قتيبة فى"المعارف": وُلِدَ لسيرين ثلاثة وعشرين ولدًا من أمّهات أولاد)) الغاية ص: ٢٤٤، وقال: ((ولكن اقتصر على أشهرهم، إن كان لأحدٍ من الزّائد رواية)). الفتح ٤/ ١٣٨.

(١) ذكرهم ابنُ الصّلاح، إلّا عبد الله، قال: ((وسابع لم يُسمّ لنا)). علوم الحديث ص: ٢٨١، وسمّاه العراقيُّ عن ابن فتحون. شرح التّبصرة٣/ ٧٧، وخالفه البُلقينيُّ، فسمّاه عن ابن عبد البّر: ((نعيمًا)). المحاسن ص: ٥٢٨، وزاد العراقيُّ على السِّتَّة الذين ذكرهم ابنُ الصَّلاح: نعيمًا، وضرارًا، وعبد الله، ونقل عن الطّبريّ أنّهم عشرة، ثم قال: ((وإنّما اشتهر كونهم سبعة؛ لِمَا روى مسلم في"صحيحه"[رقم: ١٦٥٨(٣٢)] من حديث سويد بن مقرِّن، قال: ((لقد رأيتني سابع سبعة من بنى مقرِّن، ما لنا خادم إلّا واحدة، فلطمها أصغرنا؛ فأمرنا رسول الله ﷺ أن نعتقها)). ويحتمل أنّ من أطلق كونهم سبعة أراد من هاجر منهم)). التّقييد٢/ ١٠٤٣-١٠٤٥، وتعقّب العراقيُّ ابنَ الصَّلاح في اختصاصهم بهذه المنقبة؛ وذلك أنّ أولاد الحارث بن قيس السّهميّ كلّهم هاجر، وصحب النَّبيّ ﷺ، قال: ((وقد تتبّعت أسماءهم، فوجدتهم تسعة -بتقديم المثناة-، وهم: بشر، وتميم، والحارث، والحجّاج، والسّائب، وسعيد، وعبد الله، ومعمر، وأبو قيس، وسَمّى الكلبيُّ معمرَ بن الحارث: معبدًا، والمشهور الأوّل؛ فهؤلاء تسعة إخوة هاجروا وصحبوا النَّبيّ ﷺ، وهم أشرف نسبًا في الجاهليّة والإسلام، وزادوا على بقيّة الإخوة بأن استشهد منهم سبعة في سبيل الله)). التّقييد ٢/ ١٠٤٥-١٠٤٩. باختصار.

إخوة لأُمٍّ[(١)]. قال ابن الصّلاح: ((وقد يقع في الإخوة ما فيه خلاف في مقدار عددهم، ولم نُطوِّل بما زاد على السَّبعة؛ لندرته، ولعدم الحاجة إليه في غرضنا ها هنا. والله أعلم))[(٢)(٣)].

(١) اختصار علوم الحديث ص: ١٦٨، قال السّيوطيّ: ((المثال الصّحيح أولاد عفراء)). التّدريب٢/ ٢٥٢– ٢٥٣.

(٢) علوم الحديث ص: ٢٨١. وقد مثّل العراقيُّ، وغيرُه بما زاد عن السّبعة من الإخوة من الصّحابة، وغيرهم. ينظر: التّقييد ٢/ ١٠٥٢–١٠٦٤، وشرح التّبصرة ٣/ ٧٩–٨٣.

(٣) من لطائف هذا النّوع:

أ– قال السّخاويّ: ((ومن أهمِّ هذا النّوع: ما يقع الاتّفاق فيه بين الأخويْنِ، أو الإخوة في الاسم؛ وهو في المتأخِّرين كثير، وتتميّز–غالبًا–باللّقب، ونحوه)). الفتح ٤/ ١٤٤.

ب– اجتمع في إسناد حديثٍ واحدٍ أربعةٌ من الإخوة، يرويه بعضهم عن بعض؛ وهم: محمّد بن سيرين، عن أخيه يحيى، عن أخيه معبد، عن أخيه أنس، قال السّخاويّ: ((وهو نادرٌ، تستحسن المطارحة به)). الفتح ٤/ ١٣٩، وينظر: علوم الحديث ص: ٢٨١، والتّدريب٢/ ٢٥٢.

ج– قال البُلقينيّ: ((ومن غريب ما يُذكر في كثرةِ أولاد صحابيٍّ، ويُمثَّلُ به لثلاثِ مائة، ما ذكره ابنُ أبي خيثمة أنّ أبا ليلى ﷺ، وقع إلى الأرض من صُلْبِه ثلاثمائة ولدٍ، وذكر غيرُه أنّه شهد وقعة الجمل، ومعه سبعون من بَنيه، ومعه رايةُ عليّ بن أبي طالب ﷺ)). المحاسن ص: ٥٣١–٥٣٢.

د– أخوان بين مولدهما ثمانون سنة؛ هما: موسى بن عبيدة الرّبذيّ، وأخوه: عبد الله. المنهل الرّويّ ص: ١٤٠، وشرح التّبصرة ٣/ ٧٨. وفي المعارف ص: ٥٩٢ لابن قتيبة أنّ عبدَ الله أسنُّ من موسى بستين سنة، والّذي نقله مغلطاي في الإكمال ٨/ ٥٠، وابن حجر في التهذيب ٥/ ٣١٠، عن ابن قتيبة: ثمانون، فالله أعلم، قال أبو يوسف القاضي: ((لا يعهد مثله))، وقال ابن حجر: ((لا نظير لهما في ذلك)). يُنظر: المصدران السّابقان.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده

أهمّيّته كبيرة، ومكانته جليلة، ومِمَّا يدلُّ على ذلك:

١- عناية العلماء به، وكلامهم فيه، وحثّهم على معرفته، وحرصهم عليه، وتعاطيهم له، ولو بنزول. ومِمّا ورد عنهم في ذلك: قال الحاكم: ((وهو علمٌ برأسه عزيز))[١]، وقال ابن الصّلاح: ((وذلك إحدى معارف أهل الحديث المفردة بالتَّصنيف))[٢]، وقال ابن حجر: ((ومن المهمّ معرفة الإخوة والأخوات، وقد صنّف فيه القدماء؛ كعليّ بن المدينيّ))[٣]، وقال السّخاويّ، والأنصاريّ: ((نوع لطيف))[٤]، وقال السّخاويّ-أيضًا-: ((هذا فنٌّ مهمٌّ))[٥]، وتقدّم كلام ابن رشيد[٦] في حرصهم على روايته، ولو بنزولٍ.

٢- إفراده بنوعٍ خاصٍّ ضمن أنواع علوم الحديث.

٣- وضع المصنّفات الخاصّة فيه، وفيهم أئمّة، مع قِدَمِ التّصنيف فيه.

٤- فوائده النّفيسة، وبعضها تقدّم في: رواية الأكابر عن الأصاغر، ومِمَّا لم يتقدّم:

أ- عدم ظنِّ من ليس بأخٍ أخًا؛ إذا اشتركا في اسم الأب، ومثاله: عبد الله بن دينار،

---

(١) المعرفة ص: ٤٧١. وساق أمثلةً كثيرة.

(٢) علوم الحديث ص: ٢٧٩.

(٣) النّزهة ص: ١٨٨.

(٤) فتح المغيث ٤/ ١٣٥، وفتح الباقي ٣/ ٦٩.

(٥) الغاية ص: ٢٤٣.

(٦) ينظر: ص: ٧٨٧.

وعمرو بن دينار؛ الأوّل: مدنـيّ، والآخر: مكّيّ، وليسا بأخوَيْنِ.

ب- دفع توهّم اتّحاد المتعدِّد، وعكسه.

ج- الأمن من ظنّ التّحريف، أو الغلط، ومن ذلك لو وقف على الرّواية عن أحد الإخوة غير المشهورين، فلا يظنّ أنّها عن المشهور، وأنّ ما وقف عليه خطأ.

د-كشف تدليس الشّيوخ.

هـ- معرفة المهملين.

و-الإفادة في نسب الرُّواة[(١)].

ز- قرابة الرّجل أخصّ به، وأكثر ملازمة له، وأعرف بحديثه من غيرهم؛ فيُقدّمون على غيرهم، لا سيما عند المعارضة.

ح- سهولة حفظ الأسماء.

قال السّخاويّ: ((فائدة ضبطه: الأمن من ظنّ من ليس بأخٍ أخًا؛ للاشتراك في اسم الأب؛ كأحمد بن إشكاب، وعليّ بن إشكاب، ومحمّد بن إشكاب، أو ظنّ الغلط))[(٢)]، وقال القارئ: ((وفائدته: دفع توهّم اتّحاد المتعدِّد؛ بظنّ الغلط، حيث يكون البعض مشهورًا دون غيره))[(٣)].

---

(١) ينظر: رسوم التّحديث ص: ١٥٣.

(٢) الفتح٤/ ١٣٥. وينظر: الغاية ص: ٢٤٤، والتّدريب ٢/ ٢٤٩، وفتح الباقي٣/ ٦٩-٧٠، وشرح النّزهة ص: ٧٧٨.

(٣) شرح النّزهة ص: ٧٧٨.

المبحث الثّالث: المصنَّفات فيه

١- "تسمية من رُوي عنه من أولاد العشرة، وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ" لأبي الحسن عليّ بن عبد الله المدينيّ ت/ ٢٣٤هـ(ط)(١).

٢- "الإخوة والأخوات" لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ ت/ ٢٦١هـ(م)(٢).

٣-"تسمية الإخوة الّذين رُوي عنهم الحديث" لأبي داود سليمان بن الأشعث السّجستانيّ ت/ ٢٧٥هـ(ط)(٣).

٤-"الإخوة والأخوات" لأبي زرعة عبد الرّحمن بن عمرو الدّمشقيّ ت/ ٢٨١هـ. (م)(٤).

٥- "الإخوة" لأبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النّسائيّ ت/ ٣٠٣ هـ(م)(٥).

---

(١) تقدّم في كتب الصّحابة، وقد عقد فصلًا في نحو نصف الكتاب في تسمية الإخوة، وموضوع أولاد العشرة؛ هو في الإخوة-أيضًا-.

(٢) ذكره المزّيّ في تهذيبه١/ ١٥١، والعراقيّ في شرح التّبصرة ٣/ ٧١، والأبناسيّ في الشّذا ص: ٣٨٥، وابن حجر في معجمه ص: ١٦٧، والسّيوطيّ في التّدريب٢/ ٨٤٦، وخليفة في الكشف٢/ ١٣٨٧، والرّودانيّ في الصِّلة ص: ٣٤٧.

(٣) حقّقه باسم الجوابرة، الرّاية، الرّياض، ١٤٠٨هـ، مع كتاب ابن المدينيّ-السّابق-، وذيّل عليهما بجزءٍ سَمّاه: "استدراك ما فات من الإخوة والأخوات" استدرك عليهما بأربع وثمانين وخمسمائة ترجمة.

(٤) اقتبس منه ابن عساكر في تاريخه١١/ ٤١٢، ١٢/ ٣٠٥، والمزّيّ في تهذيبه٥/ ٥١٨، ١٢/ ٤٦، وسَمّياه.

(٥) ذكره ابن الصّلاح في علوم الحديث ص: ٢٧٩، والمزّيّ في تهذيبه١/ ١٥١، و١٨/ ٩٠، ٢١٣، ونقل عنه، والعراقيّ في شرح التّبصرة٣/ ٧١، وابن حجر في التّهذيب١/ ٤٠١، ٧/ ٤٢٩، ونقل عنه، والسّخاويّ في الفتح ٤/ ١٣٥، والسّيوطيّ في التّدريب٢/ ١٠٠٤، وغيرهم، وفيه =

٦–"الإخـــوة والأخـــوات" لأبي العبّـــاس محمّـــد بـــن إســـحاق السّـــرّاج ت/ ٣١٣هـ(م)[١].

٧- "الإخوة" لأبي سعيد عبد الرّحمن بن أحمد بن يونس الصّدفيّ ت/ ٣٤٧هـ. (م)[٢].

٨–"الإخوة" لأبي بكر محمّد بن عمر التّميميّ ابن الجعابيّ ت/ ٣٥٥ هـ(م)[٣].

٩- "رواية الإخوة والأخوات" لأبي بكر أحمد بن محمّد المعروف بابن السُّنِّيّ ت/ ٣٦٤هـ(م)[٤].

١٠- "الإخوة والأخوات" لأبي الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ ت/ ٣٨٥هـ(ط)[٥].

= إيرادٌ على قول مغلطاي: ((«كتاب الإخوة» لا أعلمه للنّسائيّ إلّا لأبي داود، ولا سمعت به، ولا رأيت أحدًا نصّ عليه، ولا نقل منه)). الإكمال ١٢/ ٣٠٨.

(١) ذكره الحاكم في المعرفة ص: ٤٧١، والخطيب في تاريخه ٦/١٦٨، وابن عساكر في تاريخه٨/ ٣٠٢، وابن الصّلاح في علوم الحديث ص: ٢٧٩، والعراقيّ في شرح التّبصرة ٣/ ٧١، والسّخاويّ في الفتح ٤/ ١٣٥، وغيرهم.

(٢) ذكره الخطيب في تلخيص المتشابه ١/ ١٥٢.

(٣) ذكره الخطيب في تاريخه ٣/ ٢٦، والسّمعانيّ في الأنساب ٢/ ٦٥، وابن عساكر في تاريخه ٥٤/ ٤٢١، وأبو موسى بن المدينيّ في زياداته على"الأنساب المتّفقة" ص: ١٩٧، وابن الأثير في أسد الغابة ٣/ ٢٢٥، وابن حجر في التّعجيل ص: ١٢٦، والسّخاويّ في الفتح ٤/ ١٣٥. وغيرهم.

(٤) كذا سَمّاه أبو موسى بن المدينيّ في كتاب اللّطائف ص: ٦٠، والمزّيّ في تهذيبه ٣٢/ ٤٦٠، وابن حجر في التّهذيب ١١/ ٣٧٣، والسّخاويّ في الفتح ٤/ ١٣٥–وقال: ((وهو في خصوص رواية الإخوة بعضهم عن بعضٍ))–، والسّيوطيّ في اللآلي١/ ٣٦، وابن عراق في التّنزيه ١/ ١٥٢. وغيرهم.

(٥) عُثِر على الأوّل منه، وحقّقه باسم الجوابرة، الرّاية، الرّياض، ١٤١٣هـ. وهو في: ((ذكر الإخوة =

١١- "الإخوة من المحدِّثين من الصّحابة والتّابعين ومن بعدهم من المخالفين"(١) لعبد الرّحمن بن محمّد القرطبيّ ابن فطيس ت/ ٤٠٢ هـ (م).

١٢- "أولاد المحدِّثين" لأبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهانيّ، ت/ ٤١٠ هـ(م)(٢).

١٣- "الإخوة من أولاد المحدِّثين" لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانيّ ت/ ٤٣٠هـ(م)(٣).

= مِمّن صحب النَّبيّ ﷺ، وروى عنه، أو رآه ولم يروِ عنه، أو وُلِدَ في عهده، أو وُلِدَ أخوه بعد وفاة النَّبيّ ﷺ من الرّجال والنّساء» هكذا جاء في مقدّمته ص: ٢٠، وقال السّخاويّ-في تعداد المصنّفات في الإخوة-: «وفي خصوص الإخوة من ولد كلٍّ من عبد الله وعتبة ابنيْ مسعود، الدّارقطنيّ». الفتح ٤/ ١٣٥. فلعلّه كتاب آخر. والله أعلم.

(١) كذا ذكره ابن بشكوال في الصّلة١/ ٢٧٣-وقال: «أربعون جزءًا»-، والبغداديّ في الهديّة١/ ٥١٥، والزّركليّ في الأعلام٣/ ٣٢٥، وعنده: «الخالفين»، بدل: «المخالفين»ولعلّه أقرب، وذكره الذّهبيّ في تاريخه(٤٠١-٤٢٠هـ ص: ٦١)باسم: "الإخوة من أهل العلم الصّحابة ومن بعدهم"، والسِّير١٧/ ٢١٢، وقال: «مجلّدان»، والتّذكرة ٣/ ١٠٦١، والصّفديّ في الوافي١٨/ ١٥٣، والكتّانيّ في الرّسالة ص: ٧٩.

(٢) ذكره ابن ماكولا في الإكمال٧/ ١٩٧، وابن نقطة في التّكملة١/ ٢١٥، ٣٣٨، وابن النّجّار في الذّيل١٨/ ١٨٢، ومغلطاي في الإكمال١/ ١٤٨، وابن حجر في التّهذيب٥/ ٦٢، ٦/ ٣٥٥، والسّخاويّ في الفتح٤/ ١٣٥، وغيرهم.

(٣) كذا سَمّاه السّمعانيّ في التّحبير١/ ١٨١، وذكره الذّهبيّ في السِّير ١٩/ ٣٠٦، وتاريخه(٥٠١-٥٢٠هـ ص: ٣٨٢) باسم: "الإخوة".

١٤- "الإخوة والأخوات" لعبد المؤمن بن خلف الدّمياطيّ ت/ ٧٠٥هـ (م)[١].

ومن مظانّه: كتاب: "معرفة علوم الحديث" لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم ت/ ٤٠٥هـ[٢]، وكتب التّراجم العامّة والخاصّة، وكتب الأنساب، وكتب المصطلح في مبحث: معرفة الإخوة والأخوات.

---

(١) ذكره السّخاويّ في الفتح ٤/ ١٣٥، والغاية ص: ٣٣٧.

(٢) حقّقه معظم حسين، المكتب التّجاريّ، بيروت، ١٣٧٣هـ، وأعيد طبعه مرّات، وأحمد السّلوم، المعارف، الرّياض، ط٢/ ١٤٣١ هـ، وُيحقّق -حاليًّا- في رسائل علميّة في كلّيّة الحديث بالجامعة الإسلاميّة. ذَكَرَ فيه جماعةً من الإخوة؛ أخذهم مشافهة عن مشايخه، قال: «قد ذكرتُ من الإخوة في بلدان المسلمين بعض ما يستفاد، وفيه ما يُستغرب ويعزّ وجوده في كتب المتقدِّمين، فإنّي أخذت أكثره لفظًا، عن أئمّة الحديث في بلدي وأسفاري، وأنا ذاكر -بمشيئة الله تعالى- ما لا أحسب ذكره غيري من الإخوة في علماء نيسابور». المعرفة ص: ٤٧٩.

الفصل السّادس: معرفة الوحْدَان

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: تعريفه، وأمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده.

المبحث الثّالث: المصنَّفات فيه.

المبحث الأوّل: تعريفه، وأمثلته

١ - **لغة**: جمع واحد.

٢ - **اصطلاحًا**: من لم يروِ عنه غيرُ راوٍ واحدٍ. قال ابن حجر: ((الوحدان؛ وهو: مَن لم يروِ عنه إلّا واحدٌ، ولو سُمِّي))[(١)].

٣ -**أمثلته**[(٢)]:

أ- من الصّحابة: وهب بن خَنْبَشٍ، ومحمّد بن صفوان الأنصاريّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا لم يروِ عنهما غيرُ عامر الشّعبيُّ.

ب- من التّابعين: عَمرو بن أبي سفيان الثَّقفيّ لم يروِ عنه غير الزّهريّ، وكذلك تفرَّد الزّهريّ، عن نَيِّفٍ وعشرين رجلًا من التّابعين لم يروِ عنهم غيره.

ج- من أتباع التّابعين: عبد الله بن شدَّاد الأعرج، لم يروِ عنه غيرُ سفيان الثَّوريّ، وتفرَّد الثَّوريُّ بالرّواية عن بضعة عشر شيخًا.

---

(١) النّزهة ص: ١٢٤، وينظر: المعرفة للحاكم ص: ٤٨٣، وعلوم الحديث لابن الصّلاح ص: ٢٨٧.

(٢) استقيتُها من المعرفة للحاكم ص: ٤٨٩-٤٩٥، وعلوم الحديث لابن الصّلاح ص: ٢٨٧-٢٩٠. وغيرهما، واستبعدتُ منها ما اعتُرض بأنّه روى عنه أكثرُ من واحد.

قال أبو عبد الله الحاكم: ((قد تفرَّد شعبة بالرّواية عن زهاء ثلاثين شيخًا من شيوخه، لم يروِ عنهم غيره، وكذلك كلّ إمام من أئمَّة الحديث قد تفرَّد بالرّواية عن شيوخٍ لم يَروِ عنهم غيره))(١)، وقال ابن الصّلاح: ((واعلم أنَّه قد يُوجد في بعض من ذكرنا تفرُّد راوٍ واحد عنه خلافٌ في تفرُّده))(٢).

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده

أهمّيّته كبيرة، ومكانته جليلة، ومِمَّا يدلُّ على ذلك:

١- عناية العلماء به، وكلامهم فيه، وحثّهم على معرفته، وحرصهم عليه.

٢- إفراده بنوعٍ خاصّ ضمن أنواع علوم الحديث.

٣- وضع المصنّفات الخاصّة فيه، وفيهم أئمّة، مع قدم التّصنيف فيه.

٤- من فوائده: معرفة مجهول العين، ويشترك مع الوحدان في كون كلّ منهما لم يروِ عنه غير واحد، ويفترقان فيما لو وُثِّق، أو ضُعِّف فيكون من الوحدان، ولايكون مجهولًا. قال السّيوطيّ، والمناويّ: ((من فوائده: معرفة المجهول إذا لم يكن صحابيًّا؛ فلا يقبل))(٣).

---

(١) المعرفة ص: ٤٩٥.

(٢) علوم الحديث ص: ٢٨٩. قال البُلقينيُّ: ((الخلافُ في مثل ذلك؛ إن كان مع صحّةِ الرّواية عن الرّاوي الآخر، فلا اتّجاه له، فإنّ مَن حَفِظَ مُقدَّمٌ على من لم يحفظ، وإن كان مع عدم الصّحة، فلا يحسن إثباتُه)). المحاسن ص: ٥٥٧، وقال العراقيّ: ((وقد مثَّل ابنُ الصّلاح ذلك بأمثلةٍ في الصّحابة والتّابعين، وعليه في كثيرٍ منها اعتراضٌ؛ أوضحتها في كتابٍ مفردٍ يتعلّق بكتاب ابن الصّلاح)). شرح التّبصرة ٣/ ١٠٤-١٠٥.

(٣) التّدريب ٢/ ٢٦٤، واليواقيت ٢/ ٤٥١.

المبحث الثّالث : المصنَّفات فيه

١- "الوحدان" لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ ت/ ٢٥٦هـ. (م)[(١)].

٢- "المنفردات والوحدان" لمسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ ت/ ٢٦١هـ(ط)[(٢)].

٣- "الوحدان" لأبي حاتم محمّد بن إدريس الرّازيّ ت/ ٢٧٧هـ (م)[(٣)].

٤- "الآحاد والمثاني" لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشّيبانيّ ت/ ٢٨٧هـ(ط)[(٤)].

٥- "الوحدان من الصّحابة" للحسين بن محمّد بن زياد النّيسابوريّ ت/ ٢٨٩هـ(م)[(٥)].

٦- "الوحدان"[(٦)] لمحمّد بن عبد الله الحضرميّ الملقّب مُطيَّن ت/ ٢٩٧هـ(م).

٧- "الوحدان والـمُقِلِّين من الصّحابة" لمحمّد بن عثمان بن أبي شيبة ت/ ٢٩٧ هـ(م)[(٧)].

---

(١) تقدّم في كتب الصّحابة؛ وهو خاصٌّ بالصّحابة، وينظر: كلام السّيوطيّ في النّوع الّذي أضافه، وسيأتي ص: ٨١٢.

(٢) طبع في المعارف، بالهند، وحقّقه عبد الغفّار البنداريّ ومحمّد بسيوني، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٨ هـ، وعبد الله الجديع، الكويت، وحسين عليّ حسن، جامعة الإمام، الرّياض، ١٤٠٤هـ(ماجستير).

(٣) تقدّم في كتب الصّحابة.

(٤) تقدّم في كتب الصّحابة.

(٥) تقدّم في كتب الصّحابة.

(٦) وهو في الوحدان من الصّحابة وسمّاه بعضهم: "المفاريد"؛ تقدّم في كتب الصّحابة.

(٧) تقدّم في كتب الصّحابة.

٨- "تسمية من لم يروِ عنه غيرُ رجل واحد" لأحمد بن شعيب النّسائيّ ت/ ٣٠٣هـ (ط)(١).

٩- "الوحدان من أسماء الصّحابة" للحسن بن سفيان النّسائيّ ت/ ٣٠٣هـ(م)(٢).

١٠- "كتاب الآحاد في أسماء الصّحابة" لأبي محمّد عبد الله بن محمّد بن الجارود النّيسابوريّ ت/ ٣٠٧هـ (م)(٣).

١١- "المخزون في علم الحديث" لأبي الفتح محمّد بن الحسين الأزديّ ت/ ٣٧٤هـ (ط)(٤).

١٢- "الوحدان من مسند بقيّ بن مخلد" لأبي محمّد عليّ بن أحمد الظّاهريّ ابن حزم ت/ ٤٥٦هـ(م)(٥).

وزاد السّيوطيّ نوعًا آخر: وهو: معرفة من لم يروِ إلّا حديثًا واحدًا.

قال السّيوطيّ: «هذا النّوع: زدتُه أنا، وهو نظير ما ذكروه فيمن لم يروِ عنه إلّا واحدٌ، ثمّ رأيت أنّ للبخاريّ فيه تصنيفًا خاصًّا بالصّحابة، وبينه، وبين الوحدان

(١) حقّقه صبحي السّامرّائيّ، السّلفيّة، المدينة، ١٣٨٩هـ، ومحمود زايد، الوعي، حلب، وتقديم: جميل عليّ، الكتب الثّقافيّة، بيروت، ١٤٠٥هـ، ومشهور سلمان، وعبد الكريم الوريكات، المنار، الأردن، ١٤٠٨ هـ.

(٢) تقدّم في كتب الصّحابة.

(٣) تقدّم في كتب الصّحابة.

(٤) تقدّم في كتب الصّحابة، وهو في الوحدان من الصّحابة؛ ممّن لم يروِ عنه إلّا واحد.

(٥) تقدّم في كتب الصّحابة.

فرقٌ؛ فإنّه قد يكون رَوَى عنه أكثرُ من واحدٍ، وليس له إلّا حديثٌ واحدٌ، وقد يكون رَوَى عنه غير حديثٍ، وليس له إلّا راوٍ واحد، وذلك موجود معروف. ومن أمثلته في الصّحابة: أُبيّ بن عمارة المدنيّ ﵁، قال المزّيّ: له حديثٌ واحدٌ في المسح على الخفّين. رواه أبو داود، وابن ماجه. آبي اللّحم الغفاريّ ﵁، قال المزّيّ: له حديثٌ واحدٌ في الاستسقاء. رواه التّرمذيّ، والنّسائيّ))(١).

●●●●●

---

(١) التّدريب٢/ ٣٩٦-٣٩٧، وتوسّع في الأمثلة، وسُجِّلت رسائل علميّة بكلّيّة الحديث بالجامعة الإسلاميّة في هذا النّوع.

الفصل السّابع: معرفة الأفراد

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: تعريفه، وأمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده.

المبحث الثّالث: المصنّفات فيه.

المبحث الأوّل: تعريفه، وأمثلته

١ – **لغة**: جمع فرد، وهو الواحد.

٢ –**اصطلاحًا**: هي الأسماء المفردة، الّتي لا يُسمّى بها إلّا واحدٌ في: أسماء الرُّواة، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، ونسبهم(١).

وهذا المصطلح كما يُستعمل في الرُّواة يُستعمل –أيضًا– في الأحاديث.

(١) لّما ذكر السّيوطيُّ الأفرادَ في الأسماء، والكنى، والألقاب، قال: «ينبغي أن يُزاد في هذا قسمٌ رابعٌ في الأنساب». التّدريب٢/ ٢٧٨. وسَمّى ابنُ الصّلاح هذا النّوع: «معرفة المفردات الآحاد من: أسماء الصّحابة، ورواة الحديث، والعلماء، وألقابهم، وكناهم». علوم الحديث ص: ٢٩٢، وقال ابن كثير: «معرفة الأسماء المفردة، والكنى؛ الّتي لا يكون منها في كلِّ حرفٍ سواه». اختصار علوم الحديث ص: ١٧٧، وقال العراقيّ: «معرفةُ أفرادِ الأعلامِ». شرح التّبصرة ٣/ ١١٢، وقال ابن قطلوبغا: «معرفة الأسماء المفردة؛ وهي الّتي لم يُشَارِكْ مَن تَسمّى بشيءٍ منها غيره فيها». حاشية ابن قطلوبغا ص: ١٥٤.

٣- من أمثلته[١]:

أ-الأسماء: صُديٌّ بن عجلان، أبو أمامة، وأجمد-بالجيم-[٢]بن عجيان[٣] الهمدانيُّ، وجبيب-بالجيم وبالباء الموحَّدة المكرَّرة-بن الحارث؛ كلّهم صحابةﷺ.

ب- الكنى: أبو برزة -بموحّدة مفتوحة، ثمّ راء ساكنة بعدها معجمة- واسمه: نضلة بن عبيد ﷺ، وأبو العُبَيْدَيْنِ -بضم أوّله، ثمّ موحّدة، مصغَّرٌ، مثنّى: عبيد- اسمه: معاوية بن سبرة-بمهملة مفتوحة بعدها موحّدة ساكنة-، من أصحاب ابن مسعودٍ ﷺ، وأبو العشراء الدّارميّ.

ج- الألقاب: سفينة ﷺ مولى رسول الله ﷺ، اسمه: مهران-على خلافٍ فيه-، ومَندل-بكسر الميم، وصوّب بعضُهم فتحها-بن عليّ العنزيّ، واسمه: عمرو، ومُطَيَّنٌ: محمد بن عبد الله الحضرميّ. قال ابن الصّلاح: ((الحقُّ أنَّ هذا فنٌّ يصعب الحكم فيه، والحاكم فيه على خطر من الخطأ والانتقاض، فإنَّه حصرٌ في بابٍ واسعٍ شديد الانتشار))[٤].

---

(١) استفدتُها من كتاب علوم الحديث لابن الصّلاح ص: ٢٩٣-٢٩٦، وغيره، واستبعدتُ ما تُعقّب بكونه غير فردٍ، واقتصرتُ على بعض ما لا إشكال فيه. وينظر: النّزهة ص: ١٨٦-١٨٧، وفتح المغيث٤/ ١٩٤-١٩٧.

(٢) قال البُلقينيّ: ((ذكر بعضُهم أنّه أحمد-بالحاء-؛ وهو مخالفٌ لِمَا عليه النّاس)). المحاسن ص: ٥٦٣.

(٣) قال ابن الصّلاح: ((عُجَيَّان كنَّا نعرفه بالتَّشديد، على وزن عُلَيَّان، ثمّ وجدتُه بخطِّ ابن الفرات- وهو حُجَّة- عُجْيَان بالتَّخفيف على وزن سفيان)). علوم الحديث ص: ٢٩٣-٢٩٦.

(٤) علوم الحديث ص: ٢٩٣.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده

أهمّيّته كبيرة، ومكانته جليلة، ومِمَّا يدلُّ على ذلك:

١- عناية العلماء به، وكلامهم فيه، وحثّهم على معرفته، وحرصهم عليه؛ ومِمَّا وَرَدَ عنهم: قال ابن الصّلاح: ((هذا نوعٌ مليحٌ عَزِيزٌ))[(١)]، وقال النّوويّ: ((فنٌّ حسنٌ))[(٢)]، وقال ابن حجر، وابن قطلوبغا: ((ومِن المهمّ معرفة الأسماء المفردة))[(٣)].

٢- إفراده بنوعٍ خاصٍّ ضمن أنواع علوم الحديث.

٣- وَضْعُ المصنَّفات الخاصّة فيه، وضَمّنوه -أيضًا- المصنّفات العامّة في الرُّواة.

٤- فوائده النّفيسة؛ ومن ذلك: ضبط هذه الأسماء، ومن يُسمّى بها؛ فإنّها تُشْكِل؛ لقلّة دورانها على الألسنة، والأمن من الوقوع في التّصحيف، والتّحريف. قال السّخاويّ: ((نوع مليح عزيز، بل مهمٌّ؛ لتضمّنه ضبطها، فإنّ جلّه مِمّا يُشْكِل؛ لقلّة دورانه على الألسنة، مع كونه لا دخل له -غالبًا- في المؤتلف))[(٤)].

المبحث الثّالث: المصنَّفات فيه

يُعدُّ كتابُ: "طبقات الأسماء المفردة من الصّحابة والتّابعين وأصحاب الحديث" لأبي بكر أحمد بن هارون البرديجيّ ت/ ٣٠١ هـ(ط)[(٥)]، أوّلَ مصنَّفٍ جمعها

(١) السّابق ص: ٢٩٢.

(٢) التّقريب ٢/ ٢٧١.

(٣) النّزهة ص: ١٨٦، وحاشية ابن قطلوبغا ص: ١٥٤.

(٤) فتح المغيث ٤/ ١٩٢.

(٥) تقدّم في كتب الطّبقات. قال ابن الصّلاح عنه: ((مِن أشهر كتابٍ في ذلك، ولحقه في كثيرٍ منه =

مفردةً[(١)]، وصنّف فيه غيره؛ كما قال العراقيّ: ((صنَّف فيه جماعةٌ))[(٢)]، ولم يُسمّ إلّا البرديجيّ.

ومن مظانّه: "التّاريخ الكبير" للبخاريّ، و"الجرح والتّعديل" لابن أبي حاتم في نهاية كلِّ حرفٍ-كما تقدّم-، و"موضح أوهام الجمع والتّفريق" للخطيب، و"الإكمال" لابن ماكولا، وكتب التّراجم العامّة والخاصّة، قال ابن الصّلاح: ((يُوجد في كتب الحفّاظ المصَنَّفة في الرّجال مجموعًا، ومفرَّقًا في أواخر أبوابها، وأُفرد-أيضًا-بالتَّصنيف))[(٣)].

●●●●●

= اعتراض واستدراكٌ من غير واحدٍ من الحفَّاظ، منهم أبو عبد الله بن بكير)). علوم الحديث ص: ٢٩٢، وينظر: النّزهة ص: ١٨٦.

(١) قاله العراقي. شرح التّبصرة ٣/ ١١٣.

(٢) شرح التّبصرة ٣/ ١١٣، وينظر: اختصار علوم الحديث ص: ١٧٧.

(٣) علوم الحديث ص: ٢٩٢.

الفصل الثّامن: المهمل[١]

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: تعريفه، وأمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته وفوائده.

المبحث الثّالث: طرق معرفته.

المبحث الرّابع: المصنّفات فيه.

المبحث الأوّل: تعريفه، وأمثلته

١- **لغة**: اسم مفعول؛ بمعنى: التّرك.

٢-**اصطلاحًا**: الرّاوي الّذي سُمِّي، ولم يُنسب، أو لم يُذكر بما يُميِّزه عن غيره.

والرّاوي في الإسناد قد يَرِدُ مذكورًا باسمه فقط، أو كنيته، أو لقبه، أو نسبه، أو نسبته، فلا يتميّز عن غيره؛ لاشتراكه معه في ذلك[٢]. قال ابن حجر: ((إنْ ذُكِرَ من عدم تمييز؛ فهو المهمل))[٣]، وقال ابن قطلوبغا: ((المهمل: من سُمِّي، ولم يتميّز))[٤].

---

(١) هذا النّوع أدخله ابنُ الصّلاح، وغيرُه ضمن أنواع: (المتّفق والمفترق)، قال السّخاويّ: ((كان حقّه أن يُفرد بنوعٍ مستقلٍّ؛ خصوصًا وقد قال شيخنا: إنّه عكس المتّفق والمفترق؛ في كونه يُخشى منه ظنّ الواحد اثنين)). فتح المغيث ٤/ ٣٠٤-٣٠٥، وكلُّ ذلك محتملٌ، وله وجهه.

(٢) قال العراقيّ: ((يقع في السّند ذكر الاسم فقط؛ مهملًا من غير ذكر أبيه، أو نسبةٍ تُمَيِّزه، ونحو ذلك، وكذلك: أن تتّفق الكنية فقط، ويُذكر بها في الإسناد من غير تمييزٍ بغيرها)). شرح التّبصرة٣/ ٢١٢، وينظر: فتح المغيث٤/ ٣٠٤.

(٣) ينظر: اليواقيت ١/ ٢٥٣.

(٤) حاشية ابن قطلوبغا ص: ١٣٥.

٣- من أمثلته: حمّاد: إذا جاء في الإسناد مهملًا غير منسوب، فيحتمل: ابن زيد، أو ابن سلمة. قال ابن الصّلاح: «مثاله: ما رويناه عن ابن خلّاد القاضي الحافظ، قال: إذا قال عارم: حدّثنا حمّاد؛ فهو: حمّاد بن زيد، وكذلك سليمان بن حرب، وإذا قال التّبوذكيّ: حدّثنا حمّاد؛ فهو: حمّاد بن سلمة، وكذلك الحجّاج بن منهال»(١)، وقال: «ومن ذلك: ما رويناه عن سلمة بن سليمان: أنّه حدّث يومًا، فقال: أخبرنا عبدالله، فقيل له: ابنُ مَنْ؟ فقال: يا سبحان الله! أما ترضون في كلّ حديثٍ، حتّى أقول: حدّثنا عبد الله بن المبارك أبو عبد الرّحمن الحنظليّ، الّذي منزله في سكّة صغد، ثمّ قال سلمة: إذا قيل بمكّة: عبد الله؛ فهو ابن الزّبير، وإذا قيل بالمدينة: عبد الله؛ فهو ابن عمر، وإذا قيل بالكوفة: عبد الله؛ فهو ابن مسعود، وإذا قيل بالبصرة: عبد الله؛ فهو ابن عبّاس، وإذا قيل بخراسان: عبد الله؛ فهو ابن المبارك»(٢).

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده

أهمّيّته كبيرة، ومكانته جليلة، وممّا يدلُّ على ذلك:

١- عناية العلماء به، وكلامهم فيه، وحثّهم على معرفته، وحرصهم عليه.

---

(١) علوم الحديث ص: ٣٢٨، وذكر العراقيّ جماعةً ممّن انفردوا بالرّواية عن أحد الحمّادين دون الآخر. التّقييد٢/ ١٢٨١-فما بعدها.

(٢) علوم الحديث ص: ٣٢٨-٣٢٩. وقال ابن حجر: «وإن رَوَى الرّاوي عن اثنين متّفقيْ الاسم، أو مع اسم الأب، أو مع اسم الجدّ، أو مع النّسبة، ولم يتميّزا بما يخصّ كلًّا منهما فإن كانا ثقتين لم يضرّ. ومن ذلك: ما وقع في البخاريّ في روايته عن أحمد، غير منسوب، عن ابن وهب؛ فإنّه إمّا أحمد بن صالح، أو أحمد بن عيسى. أو عن محمّد، غير منسوب، عن أهل العراق؛ فإنّه إمّا محمّد بن سلام، أو محمّد بن يحيى الذّهليّ». النّزهة ص: ١٥٣.

٢- إفراده بنوعٍ خاصّ ضمن أنواع علوم الحديث.

٣- وَضْعُه ضمن المصنّفات العامّة في الرُّواة، وأُفرد بالتّصنيف-أيضًا-.

٤-فوائده النّفيسة؛ ومنها:

أ- لئلّا يُظنَّ الواحد اثنين، قال ابن حجر: ((يُخشى منه أن يُظنَّ الواحد اثنين))[1].

ب- معرفة المهملين، وكشف حالهم.

ج- تيسير الحكم على روايتهم.

د- كشف حقيقة التّدليس فيهم.

المبحث الثّالث: طرق معرفته

لمعرفة المهمل في الإسناد أو المتن، وكشف حاله، طرق متعدِّدة، نصّ عليها العلماء؛ ومنها:

١- أن يُقرن بيانُه بذكره.

٢- البحث في الطّرق، والرّوايات الأخرى، فقد يأتي فيها منسوبًا، أو مُميَّزًا.

٣- معرفة الشّيوخ والتّلاميذ[2].

٤-النّظر في حال الرّاوي، والمرويّ عنه.

٥-النّصّ على تسميته من أهل الحديث.

٦- الرّجوع إلى الكتب المعنيّة بذلك.

---

(١) النّزهة ص: ١٦٤، وينظر: فتح المغيث ٤/ ٣٠٥.

(٢) أفضل كتاب فيهم: "تهذيب الكمال" للمزِّيّ؛ حيث حاول استيعاب الشّيوخ والتّلاميذ، ويذكر أسماءهم كاملة-كما تقدّم-.

٧- الاستفادة من أقوال الأئمّة، والقواعد، والضّوابط الكلّيّة في ذلك؛ كما تقدّم في التّمييز بين الحمّادَينِ.

٨- اختصاصه بمن رَوَى عنه؛ كأن لم يروِ عن غيره، أو إكثاره عنه، أو بلديّه، أو اختصاص من روى عنه بذلك.

٩- كتب الأطراف كـ"تحفة الأشراف" للمزّيّ(١).

١٠- كتب شروح الأحاديث، والتّخريج.

١١- الفصول الّتي عقدها الأئمّة ضمن كتبهم حول بيان الرُّواة المهملين؛ ومن ذلك الرّامهرمزيّ في "المحدِّث الفاصل"، عقد فصلًا في الرُّواة المهملين، وابن حجر في"هدى السّاري" عقد فصلًا لمعرفة المهملين في البخاريّ.

١٢- الرّجوع إلى أوّل موضع رَوَى فيه صاحبُ الكتاب عن شيخه؛ فإنّه في العادة ينسبه كاملًا، فإذا كرّر الرّواية عنه اختصره؛ كما عند ابن عديّ، والبيهقيّ، وغيرهما.

١٣- الكتب المفردة في الرُّواة عن راوٍ معيّن، أو شيوخه؛ ككتاب"الرُّواة عن مالك" للخطيب، ومنها كتب المشيخات والمعاجم، ومقدّمات المحقِّقين للكتب فإنّهم يسردون قائمة بشيوخهم وتلاميذهم.

١٤- كتب الكنى، والألقاب، والأنساب، إذا جاء مذكورًا بها.

١٥- الفصول المذكورة في أواخر كتب الرّجال في معرفة: من نُسب إلى جدّه، أو أُمّه، أو ذُكر بنسبته، أو لقبه؛ فإنّها تكشف حقيقة هذه النّسب، وأسماء أصحابها.

---

(١) فمثلًا إذا ورد في حديث: ((سعيد عن أبي هريرة ﷺ))، وبالرّجوع إلى "تحفة الأشراف" نجده تحت ترجمة: حديث سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة ﷺ، فيتبيّن المهمل بذلك.

١٦- التّحقّق من الأسماء نفسها، وأنّه لم يطرأ عليها تصحيف، أو تحريف، أو زيادة، أو نقص، أو تقديم، أو تأخير، ويستعان في هذا بمعرفة الشّيوخ والتّلاميذ، وكتب المؤتلف والمختلف، والمتّفق والمفترق، والمتشابه.

١٧- كتب تواريخ المدن، والكتب المصنّفة في رجال كتبٍ معيّنة.

١٨- إعمال القرائن، والظّنّ الغالب.

ومِمّا ورد عن الأئمّة في ذلك: قال ابن الصّلاح: ((قد يُدرك بالنّظر في رواياته؛ فكثيرًا ما يأتي مميَّزًا في بعضها، وقد يُدرك بالنّظر في حال الرّاوي والمرويّ عنه، وربّما قالوا في ذلك بظنٍّ لا يَقوى))[(١)]، وقال العراقيّ: ((يتميّز ذلك-عند أهل الحديث- بحسب من أطلق من الرُّواة عنه))[(٢)]، وقال ابن حجر: ((ومن أراد لذلك ضابطًا كُلِّيًّا يمتاز أحدهما عن الآخر، فباختصاصه؛ أي: الشّيخ المرويِّ عنه، بأحدهما يتبيّن المهمل، ومتى لم يتبيّن ذلك، أو كان مختصًّا بهما معًا، فإشكاله شديد؛ فَيُرْجَع فيه إلى القرائن، والنّظر الغالب))[(٣)]، وقال: ((القاعدة: أنّ مثل هذا المهمل؛ إنّما يُحمل على الأكثر، وأمّا الأقلّ فيُنسب))[(٤)]، وقال السّخاويّ: ((ويتبيّن المهمل، ويزول الإشكال-عند أهل المعرفة- بالنّظر

(١) علوم الحديث ص: ٣٣٠.

(٢) شرح التّبصرة ٣/ ٢١٢. قاله فيما لو أُطلق في الإسناد: حمَّاد، من غير أن يُنسب، هل هو ابن زيدٍ، أو ابن سلمة؟ وقال: ((وإنّما يزيدُ الإشكال؛ إذا كان من أَطلق ذلك قد رَوَى عنهما معًا، أمّا إذا لم يروِ إلّا عن أحدهما، فلا إشكال حينئذٍ عند أهل المعرفة)). السّابق ٣/ ٢١٤.

(٣) النّزهة ص: ١٥٣.

(٤) الهدى ص: ٢٢٨.

في الرّوايات؛ فكثيرًا ما يأتي مميّزًا في بعضها، أو باختصاص الرّاوي بأحدهما، إمّا بأن لم يروِ إلّا عنه فقط. . . أو بأن يكون من المكثرين عنه، الملازمين له دون الآخر. . . أو بكونه بلديّ شيخه، أو الرّاوي عنه إن لم يعرف بالرّحلة؛ فإنّ بذلك، وبالّذي قبله يغلب على الظّنّ تَبيينُ المهمل، ومتى لم يتبيّن ذلك بواحد منها، أو كان مختصًّا بهما معًا فإشكاله شديد، فيرجع فيه إلى القرائن، والظّنّ الغالب»[1]، وقال السّيوطيّ: «يُعرف بالرّاوي عنه، أو المرويِّ، أو ببيانه في طريقٍ آخر، فإن لم يُبيَّن، واشتركت الرُّواة، فمُشْكِلٌ جدًّا، يُرجع فيه إلى غالب الظُّنون والقرائن، أو يُتوقَّف»[2].

المبحث الرّابع: المصنّفات فيه

كتاب: "المكمل في بيان المهمل" لأحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ ت/ ٤٦٣هـ(م)[3].

(١) الفتح ٤/ ٣٠٨-٣٠٩.

(٢) التّدريب ٢/ ٣٢٩.

(٣) قال العراقيّ، والسّخاويّ، والسّيوطيّ: «كتابٌ مفيدٌ». شرح التّبصرة ٣/ ٢١٥، والفتح٤/ ٣٠٤، والتّدريب ٢/ ٣٢٧، وقال ابن خير -عنه وعن "الفصل للوصل المدرج"-: «هما من كتب العلل؛ الّتي لا مثل لها في معناها». فهرسته ص: ١٥٣، وذكره ابن الجوزي في المنتظم ١٦/ ١٣٠، وياقوت في معجم الأدباء ١/ ٥٠٠، والذّهبيّ في السِّير ١٨/ ٢٩٠-وقال: «ستّة أجزاء»-، وفي تاريخه (٤٦١-٤٧٠هـ ص: ٩٧)-وقال «ثمانية أجزاء»-، والتّذكرة ٣/ ١١٣٩-وقال «مجلّد»-، وسَمّاه في هذه الكتب الثلاثة: "المكمل في المهمل"، وذُكِرَ في عدّة مصادر، واختصره أبو الخطّاب بن واجب ت/ ٦١٤هـ؛ كما ذكره الزّركليّ في الأعلام١/ ٢١٧.

ومن مظانّه: كتب المتّفق والمفترق؛ كـ"المتّفق والمفترق" للخطيب[1]، ومنها: الفصول الّتي عقدها المحدِّثون في كتبهم لبيان المهملين، كالرّامهرمزيّ في"المحدّث الفاصل"، والكلاباذيّ في"الهداية والإرشاد"، والحاكم في "المدخل"، والجيّانيّ في"تقييد المهمل"؛ هؤلاء الثّلاثة في المهملين من شيوخ البخاريّ في"صحيحه"، وابن حجر في "هدى السّاري"في المهملين عند البخاريّ في"صحيحه"[2]، قال السّيوطيّ: ((وأفرد النّاس التّصنيف فيما وقع في"صحيح البخاريّ"من ذلك))[3]، ومنها: كتب التّراجم العامّة والخاصّة؛ ككتب الأسماء والكنى، والألقاب، والأنساب، والكتب المصنّفة في رجال كتب معيّنة، ومنها: الفصول الّتي عقدها بعضُ المؤلِّفين في أواخر كتب الرّجال في معرفة: من نُسب إلى جدّه أو أمّه، أو ذُكر بنسبته، أو لقبه؛ فإنّها تكشف حقيقة هذه النّسب، وأسماء أصحابها.

●●●●●

(١) سبق التّنبيه على أنّ بعض المحدِّثين؛ كابن الصّلاح جعلوا المهمل ضمن أقسام المتّفق والمفترق.

(٢) وهو الفصل السّابع من الهدى ص: ٢٢٢– فما بعدها قال فيه: ((وقد يسّر الله تتبّع ذلك في جميع الكتاب، واستوعبته هنا؛ مبيّنًا لجميعه، ناسبًا كلّ قولٍ إلى قائله)).

(٣) التّدريب ٢/ ٣٢٧.

الفصل التّاسع: معرفة السّابق واللّاحق

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: تعريفه، وأمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده.

المبحث الثّالث: المصنَّفات فيه.

المبحث الأوّل: تعريفه، وأمثلته

١- **لغة**: السّابق اسم فاعل من السَّبْق؛ بمعنى المتقدِّم، واللّاحق اسم فاعل من اللَّحَاق بمعنى المتأخِّر.

٢- **اصطلاحًا**: قال العراقيّ: «أن يشترك راويان في الرّواية عن شخصٍ واحدٍ، وأحد الرّاويين متقدِّم، والآخر متأخِّر؛ بحيث يكون بين وفاتيهما أمدٌ بعيدٌ»[(١)].

وسَمّاه بهذه التّسمية الخطيب[(٢)]، وسبب التّسمية هو: إشارة إلى لحاق المتأخّر بالمتقدِّم في روايته، وإن كان غير معدود في أهل عصره[(٣)]، بل قد تكون ولادة اللّاحق

---

(١) شرح التّبصرة ٣/ ١٠١، وينظر: النّزهة ص: ١٥٢.

(٢) أفاده السّخاوي في الفتح ٤/ ١٧٢.

(٣) أفاده الخطيب في السّابق واللّاحق ص: ٤٨. قال ابن الصّلاح: «وإن كان المتأخِّر منهما غير معدود من معاصري الأَوَّل، وذوي طبقته». علوم الحديث ص: ٢٨٦، وقال ابن كثير: «وهذا إنّما يقع عند رواية الأكابر عن الأصاغر، ثمّ يروي عن المرويّ عنه متأخِّرٌ» اختصار علوم الحديث ص: ١٧٣، وقال البُلقينيّ: «لا ينحصر ذلك في رواية الأكابر عن الأصاغر، بل قد يقع في غير ذلك؛ بأن يروي عن الشّخص راويان: أحدُهما في أوّل تحديثه، والآخرُ في آخر =

بعد وفاة السّابق، فلو روى عنه في هذه الحالة فالانقطاع متحقِّق؛ وإن كانا قد اشترك في الرّواية عن شيخٍ واحدٍ.

٣- من أمثلته:

أ- محمّد بن إدريس الشّافعيّ ت/ ٢٠٤هـ، وأبو القاسم البغويّ عبد الله بن محمّد (٢١٤-٣١٧هـ) رَوَيا عن أحمد بن حنبل، وبين وفاتيهما مائة وثلاث عشرة سنة.

ب- ربيعة بن أبي عبد الرّحمن ت/ ١٣٦هـ-على الصّحيح-، وقيل: ١٣٣هـ، وقيل: ١٤٠هـ، وأبو حذافة أحمد بن إسماعيل السّهميّ ت/ ٢٥٩هـ رويا عن مالك بن أنس، وبين وفاتيهما مائة وثلاثة وعشرون سنة[١].

= تحديثه، ثمّ يطول عمرُ المتأخِّر؛ فيتباعد ما بين وفاة الرّاويين)) المحاسن ص: ٥٥٠، وقال ابن حجر: ((وغالب ما يقع من ذلك: أنّ المسموع منه قد يتأخّر بعد أحد الرّاويين عنه زمانًا؛ حتّى يسمع منه بعضُ الأحداث، ويعيش بعد السّماع دهرًا طويلًا؛ فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدّة)) النّزهة ص: ١٥٢-١٥٣؛ يعني بالمدّة: ١٥٠ سنة؛ وسيأتي كلامه في ذلك، وتمثيله في الأصل ص: ٨٢٧-، وقال السّخاويّ: ((لأجل اختلاف المدد بين الرّاويين-بالنّظر لِمَا لذلك من الأمثلة-لم يَحدّه ابنُ الصّلاح، وأتباعُه بقدرٍ معيّنٍ. . . وقد حدّده الخطيب؛ فيما نُقل عن شيخنا: بخمسين، أو ثلاثين سنة؛ على اختلاف النّاقلين عنه، قال شيخنا-مِمّا هو مؤيّد للنّقل الأوّل-: وكأنّ أعمار هذه الأمّة؛ لَمّا كانت ما بين السّتّين، والسّبعين كان الزّائد على المقدّر هنا يقع بعده الطّلب؛ فكأنّ المتأخِّر بهذا القدر تأخّر بقرن)) الفتح ٤/ ١٧٥-١٧٦، والّذي نصّ عليه الخطيبُ في المقدار؛ هو السِّتّين، قال في مقدّمة"السّابق واللّاحق": ((وجعلتُ اعتبار أقلّ مددهم: أن تكون زائدة على السِّتّين، دون ما قصر عنها من السِّتّين؛ لأنّها القدر الّذي حدّه رسولُ الله ﷺ في أعمار أُمّته، والغاية المؤقّتة لإعذار الله ﷻ إلى خليقته)) السّابق واللّاحق ص: ٤٩.

(١) قال ابن الصّلاح: ((ولقد حظي مالكٌ بكثيرٍ من هذا النّوع)). علوم الحديث ص: ٢٨٦.

ج- الحافظ السِّلَفِيّ روى عنه أبو عليّ البَرَدَانيّ، مات على رأس الخمسمائة، وروى عنه سِبْطُهُ أبو القاسم عبد الرّحمن الطّرابلسيّ ت/ ٦٥٠هـ. قال ابن حجر: ((وأكثرُ ما وقفنا عليه من ذلك ما بين الرّاويين فيه في الوفاة مائة وخمسون سنة))(١)، وذَكَرَ المثالَ السّابق.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده

أهمّيّته كبيرة، ومكانته جليلة، ومِمَّا يدلُّ على ذلك:

١- عناية العلماء به، وكلامهم فيه، وحثّهم على معرفته، وحرصهم عليه. قال السّخاويّ، والأنصاريّ: ((وهو نوعٌ ظريفٌ))(٢).

٢- إفراده بنوعٍ خاصّ ضمن أنواع علوم الحديث.

٣- وضع المصنّفات الخاصّة فيه.

٤- فوائده النّفيسة، ومن ذلك:

أ- الأَمنُ من ظنِّ سقوط شيءٍ في إسناد المتأخِّر(٣).

---

(١) النّزهة ص: ١٥٢. قال السّخاويّ-متعقِّبًا-: ((كذا قال، وهو محمول على السّماع، وإلّا فقد تأخّر بعد السِّبط جماعةٌ منهم: محمّد بن الحسن بن عبد السّلام أبو بكر السّفاقسيّ، مات في سنة أربع وخمسين، وهو مِمّن يروي عن السِّلفيّ حضورًا الحديث المسلسل بالأَوّليّة فقط، وتأخّر بعده قليلًا جماعةٌ لهم إجازة من السِّلفيّ؛ كابن خطيب القرافة وغيره؛ على أنّ وفاة البردانيّ كانت في جمادى؛ كما قاله ابن السّمعانيّ، وتبعه ابن الأثير، أو شوّال؛ كما جزم به الذّهبيّ، سنة ثمان وتسعين وأربعمائة؛ وحينئذٍ فالمدّة أزيد مِمّا ذكره شيخنا بنحو سنتين)). الفتح ٤/ ١٧٥.

(٢) فتح المغيث ٤/ ١٧٢، وفتح الباقي ٣/ ١٠١.

(٣) ولَمّا قال ابن كثير: ((وهو مِمّا يتحلّى به كثيرٌ من المحدِّثين، وليس من المهمّات فيه)) اختصار علوم =

ب- تحقيق حلاوة علوّ الإسناد في القلوب[(١)]، وتقرير فضله في النّفوس.

ج- معرفة العالي، والنّازل.

د- معرفة وفيات الرُّواة.

هـ- العلم بالمتقدِّم، والمتأخِّر.

و- معرفة أقدم الرُّواة عن الشّيخ، وآخر الرُّواة عنه، ومن خُتم به حديثه، وتبرز أهمّيّة هذا فيمن اختلط آخر عمره، أو أوّله.

قال الخطيب: ((يجمع هذا الفنّ بين فضل علوّ الإسناد في النّفوس، وتوجّه لذّة حلاوته في القلوب))[(٢)]، وقال السّخاويّ: ((وفائدة ضبطه: الأمن من ظنّ

= الحديث ص: ١٧٤، تعقّبه السّخاويّ، فقال: ((وهو متعقّبٌ بأوّل فوائده)) الفتح ٤/ ١٧٢- يعني: هذه الفائدة.

(١) مِمّا يحسن إيراده هنا: ما رواه الخطيبُ بإسناده إلى ابن العميد، قال: ((ما كنتُ أظنّ أنّ في الدّنيا حلاوةً ألذّ من الرّئاسة والوزارة الّتي أنا فيها، حتّى شاهدت مذاكرة سليمان بن أحمد الطّبرانيّ، وأبي بكر الجِعَابيّ بحضرتي، فكان الطّبرانيّ يغلب الجِعَابيّ بكثرة حفظه، وكان الجِعَابيّ يغلب الطّبرانيّ بفطنته وذكاء أهل بغداد، حتّى ارتفعت أصواتُهما[في الأصل: أصواتها]، ولا يكاد أحدهما يغلب صاحبه، فقال الجِعَابيّ: عندي حديث ليس في الدّنيا إلّا عندي، فقال: هاته، فقال: نا أبو خليفة، نا سليمان بن أيّوب-وحدّث بالحديث-، فقال الطّبرانيّ: أنا سليمان بن أيّوب، ومنّي سمع أبو خليفة، فاسمع منّي حتّى يعلو إسنادك؛ فإنّك تَروي عن أبي خليفة عنّي؛ فخجل الجِعَابيُّ، وغلبه الطّبرانيُّ، قال ابن العميد: فوددتُ في مكاني، أنّ الوزارة والرّئاسة ليتها لم تكن لي، وكنتُ الطّبرانيّ، وفرحت مثل الفرح الّذي فرح به الطّبرانيّ؛ لأجل الحديث، أو كما قال)). الجامع ٢/ ٢٧٤-٢٧٥.

(٢) السّابق واللّاحق ص: ٤٩، وتقرير حلاوة علوّ الإسناد في القلوب، نصّ عليها-أيضًا-: ابنُ =

سقوط شيءٍ في إسناد المتأخِّر، وتفقّه الطّالب في معرفة العالي، والنّازل، والأقدم من الرُّواة عن الشّيخ، ومَن به خُتم حديثه))[1].

المبحث الثّالث: المصنّفات فيه

١ – "السّابق واللّاحق في تباعد ما بين وفاة راويينِ عن شيخٍ واحدٍ" لأبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ ت/ ٤٦٣هـ(ط)[2].

٢- "التّلويح بمن سبق ولحق" لأبي عبد الله محمّد بن أحمد الذّهبيّ ت/ ٧٤٨هـ(م)[3].

ومن مظانّه: كتاب"تهذيب الكمال" لأبي الحجّاج المزّيّ؛ فإنّه ينبّه كثيرًا في التّرجمة على

= الصّلاح، والسّخاويُّ، والسّيوطيُّ، والأنصاريُّ. علوم الحديث ص: ٢٨٦، وفتح المغيث٤/ ١٧٢، والتّدريب٢/ ٢٦٣، وفتح الباقي٣/ ١٠١.

(١) فتح المغيث٤/ ١٧٢. والفائدة الأُوْلى-عنده-، نصّ عليها-أيضًا-: السّيوطيُّ في التّدريب٢/ ٢٦٣، والأنصاريُّ في فتح الباقي٣/ ١٠١. وقال السّخاويّ: ((اتّفق أنّ أبا العبّاس الأصمّ؛ صاحب الرَّبيع سمع منه الحسنُ بن الحسين بن منصور كتاب"الرّسالة"، ثمّ سمعه منه ابنُه أبو الحسن، ثمّ سمعه منه أبو نصر بن أبي الحسن، ثمّ سمعه منه عمر بن أبي نصر، ويوصف من يتّفق له ذلك: بِمُلْحق أبناء الأحفاد بالأجداد؛ وهذا غاية ما يكون)). الفتح ٤/ ١٧٦-١٧٧.

(٢) حقّقه محمّد مطر الزّهرانيّ، طيبة، الرّياض، ١٤٠٢هـ (ماجستير)، وأعاد نشره في الصّميعيّ، الرّياض، ط/ ٢، ١٤٢١ هـ، قال ابن الصّلاح: ((كتابٌ حسنٌ)). علوم الحديث ص: ٢٨٦.

(٣) ذكره أحمد العدويّ في مسالك الأبصار ٥/ ٢٥٤، والسّخاويّ في الفتح ٤/ ١٧٢، والأنصاريّ في فتح الباقي ٣/ ١٠١، وابن العماد في الشّذرات ٦/ ١٥٦.

آخر من رَوَى عن صاحب التّرجمة، قال ابن كثير: ((قد أكثر من التّعرّض لذلك شيخنا الحافظ الكبير أبو الحجّاج المزّيّ في كتابه"التّهذيب"))[١]، وكتاب"تهذيب التّهذيب" لابن حجر، قال في "مقدّمته": ((وأحرص على أن أختم الرُّواة عنه بمن وُصف: بأنّه آخر من رَوَى عن صاحب التّرجمة، وربّما صرّحت بذلك)).

●●●●●

(١) اختصار علوم الحديث ص: ١٧٤.

الفصل العاشر: المنسوبون إلى غير آبائهم

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: أقسامه، وأمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده.

المبحث الثّالث: المصنّفات فيه.

المبحث الأوّل: أقسامه، وأمثلته(١)

الأصل في النّسبة أن تكون إلى الأب، وقد يُنسب الرّجل إلى غير أبيه؛ لسبب، أو مناسبة، وقد وقع ذلك لجماعة من الرُّواة، وينقسم ذلك إلى أقسام؛ وهي:

١- أن يُنسب إلى جدِّه؛ كما قال النَّبيّ ﷺ -يوم حنين-: ((أنا النَّبيّ لا كَذِب، أنا ابن عبد المطّلب))(٢)، وكأبي عبيده بن الجرّاح ﷺ، هو: عامر بن عبد الله بن الجرّاح، وأحمد بن حنبل؛ هو: أحمد بن محمّد بن حنبل. وهذا كثيرٌ في الرُّواة، وقد يُنسب إلى جدّه الأقرب، أو الأبعد.

٢- أن يُنسب إلى أُمّه؛ فمن الصّحابة ﷺ: معاذ، ومعوّذ، وعوف-ويقال: عوذ(٣)-

(١) ينظر: علوم الحديث لابن الصّلاح ص: ٣٣٥-٣٣٨، وشرح التّبصرة ٣/ ٢٢٤-٢٢٧، واختصار علوم الحديث ص: ١٩٦- ١٩٩، وفتح المغيث ٤/ ٣٢٨- ٣٣٧، والتّدريب ٢/ ٩٦٤-٩٧٠.

(٢) رواه البخاريّ رقم: ٢٨٦٤ ومواضع أخرى، ومسلم رقم: ١٧٧٦.

(٣) والأكثر: عوفٌ؛ أفاده ابن عبد البرّ في الاستيعاب٣/ ١٣١، وقال-أيضًا-: ((قال بعضهم: عوذ، =

بنو عفراء؛ وهي: أُمّهم، وأبوهم: الحارث بن رفاعة الأنصاريّ، وشُرَحْبِيل بن حَسَنَة؛ هي أُمُّهُ، وأبوه: عبد الله بن المطاع الكنديّ، ومن غيرهم: محمّد بن الحنفيَّة؛ هي أُمُّهُ، واسمها خولة، وأبوه: عليّ بن أبي طالب ﷺ.

٣- أن يُنسب إلى جدّته؛ كبَشِير بن الخَصَاصِيَة (صحابيٌّ) ﷺ، هو: بَشِيرُ بن مَعْبَدٍ[١]، والخَصَاصِيَة؛ هي: أُمُّ الثّالث من أجداده[٢]، وكأبي العبّاس بن تيميّة، هي أمّ أحد أجداده[٣].

٤- أن يُنسب إلى غير أبيه؛ لسبب: كالمقداد بن الأسود، هو: المقداد بن عمرو الكنديّ، وقيل: البهرانيّ، كان في حجر الأسود الزّهريّ فتبنّاه، فنُسب إليه، والحسن بن دينار؛ هو: الحسن بن واصل، ودينار: زوج أُمّه.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده

أهمّيّته كبيرة، ومكانته جليلة، ومِمَّا يدلُّ على ذلك:

١- عناية العلماء به، وكلامهم فيه، وحثّهم على معرفته، وحرصهم عليه. قال السّخاويّ: ((هذا نوعٌ مهمٌّ، ويأتي على ضروبٍ، اعتنى الأئمّة بتمييزها))[٤].

٢- إفراده بنوعٍ خاصّ ضمن أنواع علوم الحديث.

= وإنّما هو: عوف)). السّابق ٣/ ١٥٩.

(١) وقيل في اسم أبيه-أيضًا-: نذيرٌ، وقيل: زيدٌ، وقيل: شراحيل. شرح التّبصرة ٣/ ٢٢٦.

(٢) ويقال: هي أُمُّهُ؛ حكاه ابنُ الجوزيِّ في التّلقيح ص: ١٦٨، وينظر: شرح التّبصرة ٣/ ٢٢٦.

(٣) أفاد العراقيُّ أنّه يقال للمجد بن تيميّة صاحب"المنتقى"، وأهل بيته. شرح التّبصرة ٣/ ٢٢٦.

(٤) الغاية ص: ٢٥٤، وينظر: الفتح ٤/ ٣٢٨.

٣- فوائده النّفيسة، ومن ذلك:

أ- سهولة الوقوف على التّرجمة.

ب- تمييز الاسم حتّى لا يشتبه بغيره.

ج- دفع توهّم التّعدّد؛ عند نسبته إلى أبيه.

د- عدم ظنّ الاثنين واحد؛ عند التّوافق بين اسميهما، واسم أبي أحدهما اسم الجدّ الّذي نسب إليه الآخر. قال ابن حجر: ((مَن نُسِب إلى جدّه، فلا يُؤْمَن التباسه؛ كمن وافق اسمُهُ واسمُ أبيه اسم الجدّ المذكور))(١)، وقال السّخاويّ: ((وفائدة ضبطه: دفع توهّم التّعدّد؛ عند نسبته لأبيه، أو دفع ظنِّ الاثنين واحد؛ عند موافقة اسميهما واسم أبي أحدهما اسم الجدّ الّذي نسب إليه الآخر؛ كعبد الرّحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك؛ شيخ الزّهريّ، نسبه ابنُ وهب: عبد الرّحمن بن كعب، وهو كذلك اسم راوٍ آخر؛ هو عمٌّ للأوّل، لكن لم يروِ عنه الزّهريُّ شيئًا، وكخالد بن إسماعيل بن الوليد المخزوميّ-راوٍ ضعيف جدًّا، يروي عن هشام بن عروة-فإنّه قد يُنسب إلى جدّه فيظنّ أنّه الصّحابيّ الشّهير))(٢).

---

(١) النّزهة ص: ١٨٢.

(٢) الفتح٤/ ٣٢٨. وفائدة: دفع توهّم التّعدّد. ذكرها-أيضًا-السّيوطيّ في التّدريب٢/ ٣٣٦، والأنصاريّ في فتح الباقي٣/ ٢٢٤.

المبحث الثّالث: المصنّفات فيه

١-كتاب محي الدّين يحيى بن شرف النّوويّ ت/ ٦٧٦هـ فيمن عُرف بأُمّه[(١)].

٢-كتاب علاء الدّين مغلطاي بن قليج التّركيّ ت/ ٧٦٢هـ. فيمن عُرف بأُمّه[(٢)].

ومن مظانّه: كتب التّراجم العامّة، والخاصّة.

●●●●●

(١) ذكره السّيوطيّ في التّدريب٢/ ٣٣٧، والمناويّ في اليواقيت ٢/ ٦٤٨، ونقلا عن النّوويّ أنّه ألّف فيه جزءًا، قالا: ((ولم نقف عليه)).

(٢) ذكره العراقيُّ-وقال: ((هو عندي بخطِّه في ثلاثٍ وستّين ورقةً)). شرح التّبصرة ٣/ ٢٢٥-، والأبناسيُّ في الشّذا ص: ٤٨٢، والسّخاويّ في الفتح ٤/ ٣٣٢- وقال: ((حصلت جلَّه من خطّه، وعليه فيه مفاخرات))-، والسّيوطيُّ في التّدريب ٢/ ٣٣٧، والمناويُّ في اليواقيت ٢/ ٦٤٨. ووصفوه بأنّه حسنٌ.

الفصل الحادي عشر: معرفة النِّسب الّتي على خلاف ظاهرها

وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: أمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده.

يختلف هذا النّوع عن الّذي قبله؛ فهذا يختصّ بالنِّسَبِ فقط، قال السّخاويّ: ((أُفرد عمّا قبله؛ لكونه في الأنساب خاصّة، وذاك في الأعلام، وإن تشابها في المعنى))[(١)]، وهذه النِّسب معانيها في الباطن على خلاف معانيها المتبادرة في الظّاهر، والسّابقة إلى الفهم. قال ابن الصّلاح: ((معرفة النِّسب الّتي باطِنُها على خلاف ظاهرها؛ الّذي هو السّابق إلى الفهم منها))[(٢)]، وقال العراقيّ: ((قد يُنسب الرّاوي إلى نسبةٍ من مكانٍ، أو وقعةٍ، أو قبيلةٍ، أو صنعةٍ، وليس الظّاهر الّذي يسبق إلى الفهم من تلك النِّسبة مرادًا، بل لعارضٍ عَرَضَ من نزوله ذلك المكان، أو تلك القبيلة، أو نحو ذلك))[(٣)].

المبحث الأوّل: أمثلته

يمكن تنويعها إلى عدّة أنواع؛ وهي:

١- النِّسبة إلى غزوة: أبو مسعود البدريّ: عقبة بن عمرو الأنصاريّ رضي الله عنه، (صحابيّ)، لم يشهد بدرًا، لكنّه نزلها فنُسب إليه؛ على قول الأكثر[(٤)].

---

(١) الفتح ٤/ ٣٣٨.

(٢) علوم الحديث ص: ٣٣٨.

(٣) شرح التّبصرة ٣/ ٢٢٧-٢٢٨.

(٤) اختلفوا في شهوده بدرًا، والأكثر على أنّه لم يشهدها، ومِمن عدّه فيهم البخاريُّ ومسلمٌ، وروى =

٢-النِّسبة إلى مكان: إسماعيل بن محمّد المكّيّ نُسب كذلك؛ لإكثاره التّوجّه إليها للحجّ، والمجاورة، لا أنّه منها[(١)].

٣- النِّسبة إلى قبيلة: سليمان بن طرخان التّيميّ، نزل في تيم، وليس منهم، وهو مولى بني مرّة، وأحمد بن يوسف السّلميّ، هو أزديّ، وعُرِفَ بالسّلميّ؛ لأنّ أُمّه كانت سلميّة. ويقرب من ذلك، ويلتحق به النِّسبة في الأمور الآتية[(٢)]:

٤- النِّسبة في ولاءٍ: مِقسَم -بكسر الميم، وفتح السّين المهملة- مولى ابن عبّاس؛ وهو مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل لزم ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقيل له: مولى ابن عبّاس؛ للزومه إِيَّاه.

= البخاريّ في "صحيحه"رقم: ٤٠٠٧حديثًا، وفيه: ((شهد بدرًا))، قال ابن حجر: ((جزم البخاريُّ بأنّه شهدها، واستدلّ بأحاديث أخرجها في"صحيحه"في بعضها التّصريح بأنّه شهدها)). الإصابة٢/ ٤٨٤، ولمّا أورد قول الواقديّ: ((ليس بين أصحابنا اختلاف في أنّه لم يشهدها))، قال: ((ولو قبلنا قوله في المغازي، مع ضعفه فلا يُردّ به الأحاديثُ الصّحيحةُ)). التّهذيب٧/ ٢٢١، ولمّا نقل عن نافع: أنّه نَسَبَه إلى شهود بدرٍ، لا إلى نزولها، قال: ((والقاعدة: أنّ المثبت مقدّم على النّافي)). الفتح٧/ ٣١٩. وكون النّسبة هنا على خلاف ظاهرها؛ لأنّ ظاهر هذه النّسبة في الصّحابة لمن حضر الغزوة، فإن نُسِبَ أحدهم إليها؛ لكونه نزل بدر، ولم يشهد غزوتها؛ فهذه نسبة على غير الظّاهر منها. وهناك صحابيٌّ آخر نُسب بدريًّا؛ لا لشهودها، بل لنزوله آبار بدر؛ وهو: أبو حنّة، أو حبّة ثابت بن النّعمان رضي الله عنه. ينظر: الأنساب١/ ٢٩٥، وفتح المغيث٤/ ٣٤٠-٣٤١.

(١) فتح المغيث ٤/ ٣٤١. نقلًا عن ابن معين.

(٢) ينظر: علوم الحديث ص: ٣٣٩.

٥- النِّسبة في صناعةٍ: خالد بن مهران الحذّاء، لم يكن حذّاءً، وإنّما لجلوسه إليهم[(١)].

٦- النِّسبة في لقبٍ: يزيد الفقير؛ لأنّه أُصيب في فقار ظهره، ومعاوية الضّال؛ لأنّه ضلّ طريق مكّة، وعبد الله الضّعيف؛ لأنّه كان نحيف الجسم، وإلّا فهو ثقة[(٢)].

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده

أهمّيّته كبيرة، ومكانته جليلة، ومِمَّا يدلُّ على ذلك:

١- عناية العلماء به، وكلامهم فيه، وحثّهم على معرفته، وحرصهم عليه. قال ابن حجر: ومن المهمّ معرفة أسباب الألقاب، والنِّسب الّتي باطنها على خلاف ظاهرها[(٣)]، وقال السّخاويّ: ((وهو مِمّا يحتاج إليه، فقد وقع لكبار أهل الحديث من ذلك أوهام))[(٤)].

٢- إفراده بنوعٍ خاصٍّ ضمن أنواع علوم الحديث.

٣- فوائده النّفيسة، ومن ذلك:

أ- معرفة حقيقة نسبة الرّاوي، ولئلّا يُظنّ بالرّاوي خلاف الواقع والحقيقة[(٥)].

---

(١) اختُلِف في سبب النِّسبة؛ فالمشهور ما ذُكر أعلاه، وقيل: لأنّه كان يقول: ((احذُ على هذا النّحو)). ينظر: شرح التّبصرة ٣/ ٢٢٩، والنّزهة ص: ١٨٢، وفتح المغيث ٤/ ٣٤٣.

(٢) وذكر السّخاويّ قولين آخرين في سبب لقبه:

أ- لكثرة عبادته؛ قاله النّسائيّ، يعني: كأنّ العبادة أنهكت بدنه.

ب- لإتقانه، وضبطه؛ قاله ابن حبّان، فيكون من باب الأضداد. الفتح ٤/ ٢١٦.

(٣) النّزهة ص: ١٨٨ مع حاشية المحقق برقم: ٤٣٢، بتصرّف يسير، وينظر: اليواقيت ٢/ ٦٥٩-٦٦٠.

(٤) الغاية ص: ٢٥٧.

(٥) قال السّخاويّ: ((اعلم أنّ مِمّا كثر الاشتباه فيه، وعمّ الضّرر به: من يُنسب حسينيًّا؛ لسكناه محلًّا =

ب- تمييز الرّاوي عن غيره.

ج- عدم ظنّ الواحد جماعة.

د-الوقوف على أسباب الأنساب، ومناسباتها. قال القاريّ: ((ومن فوائده: معرفة الأمور على وجهها، وإنزالُ الشّخص منزلته، وربّما ينشأ عنه التّرجيح عند التّعارض، والجمع عند من أثبت تلك النِّسبة، ونفاه، ودَفَعَ تَوَهُّم العدد))[١].

مظانّه: كتب الأنساب، والألقاب، وكتب التّراجم العامّة والخاصّة.

= من القاهرة، أو بلدًا، أو غيرهما؛ فيُتوهّم أنّها نسبةً للحسين بن عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ويُوصف بالشّرف؛ ولذا كان بعض متقني العلماء؛ مِمّن يُنسب كذلك يُقيّد بقوله: سكنًا)). الفتح ٤/ ٣٤٤. وساق أمثلةً أخرى في ذلك.

(١) شرح النّزهة ص: ٧٥٤.

الفصل الثّاني عشر: من ذُكر بأسماء، أو صفات مختلفة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: أمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده.

المبحث الثّالث: المصنّفات فيه.

يذكر بعضُ الرُّواة مشايخهم في الأسانيد بأسماء متعدّدة، وصفات متنوّعة، ووجوه مختلفة؛ إمّا بأسمائهم، أو كناهم، أو ألقابهم، أو أنسابهم، أو نسبهم، ويكثر ذلك من الموصوفين بتدليس الشّيوخ، أو من الرّاوي في شيوخه الّذين أكثر الأخذ عنهم، فلا يرغب ذكرهم على وجهٍ واحدٍ، ويختصر في ذكرهم، وهذا التّعدّد، والتّفنّن ربّما كان من شخصٍ واحدٍ، أو من أكثر من شخصٍ؛ كلٌّ يذكره على وجهٍ غير الوجه الّذي ذكره به الآخر. وهذا النّوع يُعنى بهذه الصّفات، والوجوه، ويُبيِّن المراد بها. قال العراقيّ: ((هذا النّوع لبيان من ذُكِر من الرُّواة بأنواعٍ من التّعريفات: من الأسماء، أو الكنى، أو الألقاب، أو الأنساب؛ إمّا من جماعةٍ من الرُّواة عنه، يُعرِّفه كلٌّ واحدٍ بغير ما عرّفه الآخرُ، أو من راوٍ واحدٍ عنه، فيُعرِّفه مرّةً بهذا، ومرّةً بذلك؛ فيلتبس ذلك على من لا معرفة عنده، بل على كثيرٍ من أهل المعرفة والحفظ، وإنّما يفعل ذلك -كثيرًا- المدلِّسون، وقد تقدَّم عند ذكر التّدليس أنَّ هذا أحد أنواع التّدليس، ويُسمّى: تدليس الشّيوخ))[1]، وممّا ذكره السّخاويّ من الأسباب الحاملة عليه، قال: ((حيث يكون ذاك

(١) شرح التّبصرة ٣/ ١٠٧-١٠٨.

الرّاوي ضعيفًا، أو صغير السِّنِّ، أو الفاعل له مُقِلًّا من الشّيوخ، أو قَصْدًا؛ لِتَمَرُّن الطَّالب بالنّظر في الرُّواة، وتمييزهم إن كان مُكْثرًا، وأشباه ذلك))[(١)].

المبحث الأوّل: أمثلته[(٢)]

١- محمّد بن السّائب الكلبيّ -علّامة النَّسَب-؛ وهو أبو النّضر المروزيّ؛ الّذي روى عنه محمّد بن إسحاق، وهو حمّاد بن السّائب؛ الّذي روى عنه أبو أسامة، وهو أبو سعيد؛ الّذي يروي عنه عطيّةُ العوفيّ التّفسير، يُدلِّس به؛ موهمًا أنّه أبو سعيد الخدريّ ﷺ، وهو أبو هشام؛ الّذي روى عنه القاسم الهمدانيّ، وهو محمّد بن السّائب بن بشرٍ؛ الّذي روى عنه ابن إسحاق، وهو محمّد بن بشر، نسبه بعضُهم إلى جدّه.

٢- سالم بن عبد الله النّصريّ المدنيّ أبو عبد الله -أحد التّابعين-؛ هو سالم مولى مالك بن أوس بن الحدثان، وسالم مولى شدّاد بن الهاد، وسالم مولى النّصريّين، و سالم مولى المهريّ، وسالم سَبَلَان، وأبو عبد الله مولى شدّاد، وسالم مولى دوس، وسالم بن عبد الله الدّوسيّ، وسالم أبو عبد الله مولى شدّاد، وأبو سالم.

٣- أبو القاسم عليّ التّنوخيّ، شيخ الخطيب البغداديّ، يروي الخطيبُ عنه على وجوه؛ وهي: أبو القاسم التّنوخيّ، وعليّ بن المحسن، والقاضي أبو القاسم عليّ بن المحسن التّنوخيّ، وعليّ بن أبي عليّ المعدّل[(٣)].

---

(١) الفتح ٤/ ١٨٤.

(٢) أوردتُها من كتاب موضح أوهام الجمع ١/ ٢٩٠-٢٩٤، و٢/ ٣٥٤-٣٥٩، وعلوم الحديث لابن الصّلاح ص: ٢٩٠-٢٩٢، وشرح التّبصرة ٣/ ١١١، والنّزهة ص: ١٢٤، وفتح المغيث ٤/ ١٨٥-١٩١، وغيرها.

(٣) قال ابن الصّلاح-عن الخطيب-: ((وله من ذلك الكثير)). علوم الحديث ص: ٢٩٢، =

المبحث الثّاني : أهميّته ، وفوائده

أهمّيّته كبيرة، ومكانته جليلة، ومِمَّا يدلُّ على ذلك:

١- عناية العلماء به، وكلامهم فيه، وحثّهم على معرفته، وحرصهم عليه. قال ابن الصّلاح: ((هذا فنٌّ عويصٌ، والحاجةُ إليه حَاقَّةٌ))[(١)]، وقال العراقيّ: ((فيلتبس ذلك على من لا معرفة عنده، بل على كثيرٍ من أهل المعرفة والحفظ))[(٢)]، وقال السّخاويّ: ((وهو نوعٌ مهمٌّ))[(٣)].

٢- إفراده بنوعٍ خاصٍّ ضمن أنواع علوم الحديث.

٣- وضع المصنّفات الخاصّة فيه.

٤- فوائده النّفيسة، ومن ذلك:

أ- كشف تدليس المدلِّسين، فإنّ أكثره منهم، قال ابن الصّلاح: ((فيه إظهار تدليس المدلِّسين، فإنّ أكثر ذلك إنّما نشأ من تدليسهم))[(٤)]، وقال النّوويّ: ((تمسّ

= وقال النّوويّ: ((واستعمل الخطيب كثيرًا من هذا في شيوخه)). التّقريب٢/ ٢٧١، وقال السّيوطيّ: ((وتبع الخطيبَ في ذلك المحدِّثون؛ خصوصًا المتأخِّرين، وآخرهم: شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر)). التّدريب ٢/ ٢٧١.

(١) علوم الحديث ص: ٢٩٠، وينظر: التّقريب ٢/ ٢٦٨، وفتح المغيث ٤/ ١٨٤، واليواقيت ٢/ ٤٤٨.

(٢) شرح التّبصرة ٣/ ١٠٧-١٠٨.

(٣) فتح المغيث ٤/ ١٨٤.

(٤) علوم الحديث ص: ٢٩٠، وينظر: رسوم التّحديث ص: ١٦٠، واختصار علوم الحديث ص: ١٧٧، وشرح التّبصرة ٣/ ١٠٨. قال السّخاويّ: ((قد فعله الخطيب، بل والبخاريّ، وغيرهما؛ =

الحاجة إليه لمعرفة التّدليس))[١]، وقال ابن كثير: ((أكثر ما يقع ذلك من المدلِّسين، يُغربون به على النّاس، فيذكرون الرّجل باسم ليس هو مشهورًا به، أو يكنونه؛ ليبهموه على من لا يعرفها، وذلك كثير))[٢].

ب- رفع التّوهّم بأنّ تلك الأسماء المتعدّدة، والوجوه المختلفة لجماعةٍ من الرُّواة[٣]، قال عبد الغنيّ الأزديّ-في مقدّمة"إيضاح الإشكال"-: ((هذا كتابٌ أودعتُه من يُعرف بأسماء مختلفة، ونعوت متفرِّقة يُشْكل على من ليس له بها خبرة، ويظنّ أنّ تلك الأسماء والنّعوت الّتي للواحد أنّها لجماعة متفرِّقين)).

ج- عدم التّوهّم بجهالة الرّاوي، قال ابن حجر-في ذكر أسباب الجهالة-: ((أنّ الرّاوي قد تكثر نُعوتُه: من اسمٍ، أو كنيةٍ، أو لقبٍ، أو صفةٍ، أو حِرْفةٍ، أو نسبٍ، فيشتهر

= مِمّن لم يُوصف بتدليس)). الفتح ٤/ ١٨٤.

(١) التّقريب ٢/ ٢٦٨.

(٢) اختصار علوم الحديث ص: ١٧٦. قال المناويّ: ((إنْ كان الغرضُ إخفاءَ ضعفه؛ لكونه لو سُمِّي عُرِفَ حاله كان ذلك قادحًا في فاعله؛ لأنّ فيه إخراجًا لذلك الرّاوي من حيّز القطع؛ لطرحه لكونه متروكًا إلى التّسامح بقبوله لصيرورته مجهولًا، وأقبح من ذلك أنْ يكنى الضّعيف بكنية الثّقة المسمّى باسمه)). اليواقيت ٢/ ٤٤٨.

(٣) ينظر: علوم الحديث ص: ٢٩٠، واختصار علوم الحديث ص: ١٧٦، ورسوم التّحديث ص: ١٦٠، ومحاسن الاصطلاح ص: ٥٦١، والنّزهة ص: ١٢٤، وفتح المغيث ٤/ ١٨٤، وفتح الباقي ٣/ ١٠٧. قال البُلقينيّ: ((كما جرى لبعض فقهاء الشّافعيّة؛ وجَد في موضعٍ: خلافًا للزُّهريّ، وفي آخر: خلافًا لابن شهاب، فجمع بينهما؛ لاعتقادِه أنّهما شخصان، فقال: خلافًا لابن شهابٍ، والزّهريّ)). المحاسن ص: ٥٦١.

بشيءٍ منها، فيُذْكر بغير ما اشتهر به؛ لغرضٍ من الأغراض، فيُظنُّ أنه آخر، فيحصل الجهل بحاله))(١).

د- عدم اشتباه الضّعيف بالثّقة، وعكسه، قال السّخاويّ: ((وفائدة ضبطه: الأمن من اشتباه الضّعيف بالثّقة، وعكسه))(٢).

هـ- رفع الالتباس في الرُّواة؛ بسبب كثرة الأسماء المذكورة، والوجوه المختلفة، والنّعوت المتعدّدة. قال ابن حجر -وذكر بعض الأوجه المتقدّمة للكلبيّ-: ((ومن لا يعرف حقيقة الأمر فيه لا يعرف شيئًا من ذلك))(٣).

المبحث الثّالث: المصنَّفات فيه

١- "إيضاح الإشكال في الرُّواة" لعبد الغنيّ بن سعيد المصريّ ت/ ٤٠٩هـ(خ)(٤).

٢- كتاب أبي عبد الله محمّد بن عليّ الصّوريّ ت/ ٤٤١هـ(م)(٥).

---

(١) النّزهة ص: ١٢٣.

(٢) فتح المغيث ٤/ ١٨٤. باختصار يسير، وينظر: فتح الباقي ٣/ ١٠٧.

(٣) النّزهة ص: ١٢٤.

(٤) مخطوطة بمكتبة الجامعة الإسلاميّة، رقم/ ١٦٧٩، ووصلنا منه الجزء الأوّل، وبعض الثّاني. ووصفه العراقيُّ بأنّه كتابٌ نافعٌ. شرح التّبصرة ٣/ ١٠٨، ولخّصه السّيوطيّ. ينظر: مقدّمة المعلِّميّ لموضح أوهام الجمع ١/ ٤.

(٥) ذكره ابن حجر في النّزهة ص: ١٢٣، والسّخاويّ في الفتح٤/ ١٨٥ -وفيه: ((الصّوليّ))-، والمناويّ في اليواقيت ٢/ ٤٤٩، والقارئ في شرح النّزهة ص: ٥٠٧.

٣- "موضح[١] أوهام الجمع والتّفريق" لأحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ ت/ ٤٦٣هـ(ط)[٢].

●●●●●

(١) قال القارئ: ((بالتّخفيف، ويجوز تشديده)). شرح النّزهة ص: ٥٠٦.

(٢) حقّقه عبد الرّحمن المعلِّميّ، المعارف، الهند، ١٣٧٨هـ، وصُوّر عنها مرّات، قال ابن حجر: ((أجاد فيه)). النّزهة ص: ١٢٣.

الفصل الثّالث عشر: معرفة المبهمات

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: تعريفه، وأمثلته.

المبحث الثّاني: أهمّيّته، وفوائده.

المبحث الثّالث: طرق معرفته.

المبحث الرّابع: المصنّفات فيه.

المبحث الأوّل: تعريفه، وأمثلته

١-**لغة**: الـمُبَهمات جمع مُبْهَم، وهو اسم مفعول من الإبْهام ضد الإيضاح.

٢-**اصطلاحًا**: الّذين أبهمت أسماؤهم، فلم يُسمّوا في الإسناد، أو المتن من الرّجال والنّساء؛ كرجل، أو شيخ، أو ابن، أو زوج، أو عمّ، أو أخ، أو بعض، أو فلان، أو شيخ، أو امرأة، أو ابنة، أو عمّة، أو أخت، ونحو ذلك[1].

قال العراقيّ: «معرفة من أُبهم ذكره في الحديث، أو في الإسناد من الرّجال،

---

(١) قال ابن حجر: «لا يُقبل حديث المبهم، ما لم يُسَمَّ؛ لأنّ شرط قبول الخبر عدالة رواته، ومَن أُبْهِم اسمه لا يُعرف عينه، فكيف عدالته. وكذا لا يُقبل خبره ولو أُبْهِم بلفظ التّعديل، كأَن يقول الرّاوي عنه: أخبرني الثّقة؛ لأنّه قد يكون ثقة عنده مجروحًا عند غيره؛ وهذا على الأصحّ في المسألة» النّزهة ص: ١٢٥، وأَطلق بعضُهم على الإسناد الّذي فيه راوٍ مبهم: مرسلًا، وبعضُهم: منقطعًا، والأَوْلى أن يُقال: إسنادٌ متّصلٌ، فيه راوٍ مبهم، وهذا الّذي عليه الأكثر. ينظر هذه الإطلاقات: علوم الحديث لابن الصّلاح ص: ٤٩، والتّقييد للعراقيّ ١/ ٣٨٥-٣٨٧.

والنِّساء))(١)، وقال ابن حجر: ((الرّاوي إذا لم يُسمّ؛ كرجلٍ، يُسمّى: مبهمًا))(٢).

٣- أمثلته(٣):

أ-حديث ابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أنَّ رجلًا قال يا رسول الله، الحجُّ كلَّ عامٍ؟ ». هو: الأقرع بن حابسٍ؛ بَيَّنه ابنُ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في روايةٍ عنه، وكذا سُمّي في"مسند أحمد"، وغيره، وقيل: سراقة بن مالك، وقيل: عكاشة بن محصن.

ب-حديث أنس رضي الله عنه: «أنّ رسول الله ﷺ رأى حبلًا ممدودًا بين ساريتين في المسجد، فسأل عنه، فقالوا: فلانة تُصلِّي، فإذا غُلبت تعلَّقت به». قيل: إنّها زينب بنت جحش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زوج رسول الله ﷺ، وقيل: أختها حمنة بنت جحش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقيل: ميمونة بنت الحارث أُمّ المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

---

(١) شرح التّبصرة ٣/ ٢٣٠.

(٢) ينظر: اليواقيت ١/ ٢٥٣. نقله المناويّ عنه، وقال في النّزهة ص: ١٢٥: ((أوْ لا يُسَمَّى الرّاوي؛ اختصارًا مِن الرّاوي عنه؛ كقوله: أخبرني فلانٌ، أو شيخٌ، أو رجلٌ، أو بعضُهم، أو ابنُ فلانٍ)). وينظر: فتح المغيث٤/ ٣٤٥.

(٣) استفدتُها من الأسماء المبهمة للخطيب ص: ١٣، ٤١٠-٤١١، وعلوم الحديث لابن الصّلاح ص: ٣٣٩-٣٤٠، وغيرهما. قال السّخاويّ: ((الأصل فيه: قول ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لم أزل حريصًا على أن أسأل عمر رضي الله عنه عن المرأتين اللّتين قال الله لهما: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ . . . ﴾ [التحريم: ٤]. إلى أن خرج حاجًّا، فخرجت معه، فلمّا رجعنا، وكنّا ببعض الطّريق، عدل إلى الأراك؛ لحاجة له، فوقفت له حتّى فرغ، ثمّ سرت معه، فقلت: يا أمير المؤمنين، مَنْ اللّتان تظاهرتا على النَّبيّ ﷺ من أزواجه؟ قال: هما حفصة، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)). الفتح٤/ ٣٤٨، والقصّة رواها البخاريّ رقم: ٤٩١٣ ومواضع أخرى، ومسلم رقم: ١٤٧٩(٣١)، بألفاظٍ وسياقٍ أطول.

المبحث الثّاني: أهميّته، وفوائده

أهمّيّته كبيرة، ومكانته جليلة، ومِمَّا يدلُّ على ذلك:

١- عناية العلماء به، وكلامهم فيه، وحثّهم على معرفته، وحرصهم عليه. قال ابن بشكوال: ((إذ هي مِمّا يُذاكر بها، ويُحتاج إليها، وتجب معرفتها))[(١)]، وقال ولي الدّين العراقيّ: ((من أنواعه الزّاهرة، وأقسامه الباهرة))[(٢)]، وقال السّخاويّ، والقارئ: ((هو فنٌّ جليلٌ أَلّف فيه غيرُ واحدٍ من الحفّاظ))[(٣)]، زاد السّخاويّ: ((ويشهد للاهتمام به قول ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ((لم أزل حريصًا. . .))[(٤)]. والإبهام الواقع في الإسناد أكثر أهمّيّة؛ لتوقّف الحكم عليه، قال ابن كثير: ((أهمّ ما فيه: ما رفع إبهامًا في إسناد؛ كما إذا ورد في سندٍ: عن فلان بن فلان، أو عن أبيه، أو عمّه، أو أُمّه، فوردت تسمية هذا المبهم من طريقٍ أخرى، فإذا هو ثقة، أو ضعيف، أو مِمّن يُنظر في أمره؛ فهذا أنفع ما في هذا))[(٥)]، وقال وليّ الدّين العراقيّ -عن مبهمات الإسناد-: ((وهي أهمّ، وأكثر نفعًا))[(٦)]، وقال السّخاويّ -وذكر الإبهام في السّند والمتن-: ((وهما

(١) الغوامض ١/ ٦١.

(٢) المستفاد ١/ ٩٣.

(٣) الغاية ص: ٢٥٧، وشرح النّزهة ص: ٥١١.

(٤) الغاية ص: ٢٥٧، وذكر القصّة المتقدِّمة بين عمر، وابن عباس رضي الله عنهما ص: ٥٣٢ ح٤، وينظر: فتح المغيث٤/ ٣٤٥.

(٥) اختصار علوم الحديث ص: ٢٠١.

(٦) المستفاد ص: ٩١.

مبهمان، وأوّلهما أهمّهما))[١].

٢- إفراده بنوعٍ خاصّ ضمن أنواع علوم الحديث.

٣- وضع المصنّفات العامّة، والخاصّة فيه.

٤- فوائده النّفيسة، ومن ذلك:

أ-البحث عنه وسيلةٌ لرفع جهالته؛ الّتي تُردُّ روايته بها، إذا كانت في الإسناد[٢].

ب- معرفة المبهم في المتن؛ صاحب القصّة، يُستفاد منه في النّاسخ والمنسوخ، ومعرفة المتقدِّم والمتأخّر.

ج- تحقيق الأمر على ما هو عليه؛ فالنّفوس تتشوّف إلى معرفة الحقيقة.

د- إن اشتمل الحديثُ على فضيلةٍ نُسبت إلى صاحبها، وعُرِفَ بذلك فضله، وتفضيله.

هـ- إن اشتمل الحديث على فعلٍ لا يحسن، ولا يليق، فيحصل بتعيينه السّلامة من جولان الظّنّ في غيره؛ من أفاضل الصّحابة؛ خصوصًا إذا كان ذلك من المنافقين.

ومِمّا ورد عنهم في ذلك: قال وليّ الدّين العراقيّ: ((وكم له من فائدة تُستجاد، أدناها: تحقيق الشّيء على ما هو عليه، فإنّ النّفس متشوّفة إليه. ومنها: أن يكون في الحديث منقبة لذلك المبهم؛ فتُستفاد بمعرفته فضيلته، فيُنزّل منزلته،

---

(١) التّوضيح الأبهر ص: ١٣١.

(٢) ومن المتقرّر: أنّ العدالة والضّبط شرطان لقبول الرّواية، والمبهم لا تُعلم عينه، فكيف حاله؟.

ويحصل الامتثال لقوله ﷺ: ((أنزلوا النّاس منازلهم[١])). ومنها: أن يشتمل على نسبةِ فعلٍ غير مناسب؛ فيحصل بتعيينه السّلامة من جولان الظنّ في غيره من أفاضل الصّحابة[٢]. ومنها: أن يكون ذلك المبهم سائلًا عن حكمٍ عارضه حديثٌ آخر، فيُستفاد بمعرفته: هل هو ناسخٌ، أو منسوخٌ؟ إن عُرف زمن إسلام ذلك الصّحابيّ، وكان قد أخبر عن قِصّةٍ شاهدها، وهو مسلم[٣]، إلى غير ذلك من الفوائد الّتي لا تخفى؛ هذا في مبهمات المتن. وأمّا مبهمات الإسناد، فلا يخفى شدّة الاحتياج إلى معرفتها؛ لتوقّف الاحتجاج بالحديث على معرفة أعيان رواته))[٤]، وقال السّخاويّ: ((فائدة البحث عنه: زوال الجهالة، الّتي يُردُّ الخبر معها حيث يكون الإبهام في أصل الإسناد؛ كأن يقال: أخبرني رجل، أو شيخ، أو فلان، أو بعضهم؛ لأنّ شرطَ قبول الخبر -كما عُلم- عدالةُ راويه، ومن أُبهم اسمه لا تُعرف عينه، فكيف عدالته؟ بل ولو فرض تعديل الرّاوي عنه له مع إبهامه إيّاه لا يكفي على الأصحّ))[٥]، وقال السّيوطيّ: ((إن كان المبهم في الإسناد، فمعرفته تفيد ثقته، أو ضعفه؛ ليحكم للحديث بالصّحّة أو غيرها))[٦].

---

(١) تقدّم تخريجه ص: ٧٧٥ ح ٦.

(٢) قال السّيوطيّ: ((وخصوصًا إذا كان ذلك من المنافقين)). التّدريب ٢/ ٣٤٣.

(٣) وهذه الفائدة ذكرها -أيضًا- السّخاويُّ في الفتح ٤/ ٣٤٦، ولعلّه استفادها من وليّ الدّين العراقيّ.

(٤) المستفاد ١/ ٩١-٩٢. ونقله عنه السّيوطيّ في التّدريب ٢/ ٣٤٣.

(٥) الفتح ٤/ ٣٤٥، وينظر: فتح الباقي ٣/ ٢٣٠.

(٦) التّدريب ٢/ ٣٤٣.

المبحث الثّالث: طرق معرفته

لمعرفة المبهم في الإسناد أو المتن، وكشف حقيقته، طرقٌ متعدِّدةٌ، نصّ عليها العلماء؛ ومنها:

١ – أن يُقرن بيانُه بذكره.

٢– وروده مُسمّى في بعض الطّرق، والرِّوايات.

٣– تنصيص بعض الأئمّة على تسميته.

٤– أن يُفهم من سياق الكلام[(١)].

٥– الرّجوع إلى الكتب المفردة في المبهمات.

٦– الفصول الّتي عقدها الأئمّةُ في المبهمات، في أواخر كتب التّراجم؛ كالمزّيّ في "تهذيبه"، وابن حجر في"تهذيبه"، و"تقريبه"، و"تعجيل المنفعة"، واعتنى ابنُ الأثير بتحرير المبهمات في أواخر "جامع الأصول"، وكذا ابنُ حجر في الفصل السّابع من"هدى السّاري"؛ وهو خاصٌّ بمبهمات"صحيح البخاريّ".

٧–كتب المصطلح في نوع المبهم.

٨–كتب شروح الأحاديث، والتّخريج.

قال ابن الصّلاح: ((ويُعْرف ذلك: بوروده مُسمًّى في بعض الرِّوايات، وكثير منهم لم يوقف على أسمائهم))[(٢)]، وقال العراقيّ: ((ويُستدلُّ على معرفة الشّخص المبهم

(١) قال السّيوطيّ: ((من المبهم ما لم يُصرَّح بذكره، بل يكون مفهومًا من سياق الكلام، كقول البخاريّ: ((وقال معاذ: اجلس بنا نؤمن ساعة)) فالمقول له ذلك مطويٌّ؛ وهو الأسود بن هلال)). التّدريب٢/ ٣٤٨-٣٤٩.

(٢) علوم الحديث ص: ٣٣٩، ونصّ على هذه الطّريق لمعرفة المبهم: ابنُ حجر في النّزهة =

بوروده مُسمًّى في بعض طرق الحديث، وهو واضحٌ، أو بتنصيص أهل السِّير على كثيرٍ منهم، وربَّما استدلّوا بورود حديثٍ آخر أُسند فيه لمعيّنٍ ما أُسند لذلك الرّاوي المبهم في ذلك الحديث، وفيه نظرٌ، من حيث إنَّه يجوز وقوع تلك الواقعة لشخصين اثنين))[(١)].

المبحث الرّابع: المصنَّفات فيه

١- "الغوامض والمبهمات" لعبد الغنيّ بن سعيد الأزديّ المصريّ ت/ ٤٠٩هـ(ط)[(٢)].

٢- "الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة" لأحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ ت/ ٤٦٣هـ(ط)[(٣)].

٣- "إيضاح الإشكال" لمحمّد بن طاهر المقدسيّ ابن القيسرانيّ ت/ ٥٠٧هـ(ط)[(٤)].

= ص: ١٢٥، والسّخاويُّ في الفتح ٤/ ٣٤٨، والغاية ص: ٢٥٧، والسّيوطيُّ في التّدريب ٢/ ٣٤٣.

(١) شرح التّبصرة ٣/ ٢٣٠، قال السّخاويّ: ((وربّما استُدلّ له بورود تلك القصّة المبهم صاحبها لمعيّن، مع احتمال تعدّدها)) فتح المغيث ٤/ ٣٤٨، وينظر: التّدريب ٢/ ٣٤٣.

(٢) حقّقه حمزة النّعيميّ، دار المنارة.

(٣) حقّقه عزّ الدّين السّيد، الخانجيّ، القاهرة، ١٤٠٥هـ، ومحمّد آل فهيد، ١٤٠٠هـ(ماجستير). رتّبه على المعجم باعتبار المبهمين؛ فعسرت الفائدة منه، والعارف بالمبهم غير محتاج لكشفه، والجاهل لا يهتدي إليه. ينظر: المستفاد١/ ٩٣، والتّدريب٢/ ٣٤٢.

(٤) حقّقه باسم الجوابرة، المعلا، الكويت، ١٤٠٨هـ، (ماجستير)، وجهاد المرشديّ، دار ماجد، جدّة، ١٤٢٠هـ. قال العراقيّ: ((جمع فيه نفائس حسنة إلّا أنّه توسّع فيه)). المستفاد١/ ٩٢، =

٤- "الغوامض والمبهمات" لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال ت/ ٥٧٨هـ(ط)[١].

٥- "مختصر الغوامض والمبهمات" له (خ)[٢].

٦- "مختصر الغوامض والمبهمات" لأبي القاسم محمّد بن أحمد القرطبيّ ابن صاحب الصّلاة ت/ ٦٠٧هـ(م)[٣].

٧- "مختصر الغوامض والمبهمات" لأحمد بن محمّد الأندلسيّ ابن واجب ت/ ٦١٤هـ(م)[٤].

٨- "الإشارات إلى بيان أسماء المبهمات" ليحيى بن شرف النّوويّ، ت/ ٦٧٦هـ(ط)[٥].

= وقال السّيوطيّ: ((جمع فيه ما ليس من شرط المبهمات)). التّدريب٢/ ٣٤٢.

(١) حقّقه عزّ الدّين السّيد ومحمّد كمال الدّين، عالم الكتاب، بيروت، باسم: "غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة"، ومحمود مغراوي، الأندلس، جدّة، ١٤١٥هـ(ماجستير)، قال الذّهبيّ: ((ينبئ عن إمامته)) السِّير٢١/ ١٤١، وقال العراقيّ: ((أكبرُ كتابٍ فيه، ولكنَّهُ على غير ترتيبٍ)). شرح التّبصرة ٣/ ٢٣٠، وقال ولي الدّين العراقيّ: ((أنفس كتاب صُنّف في المبهمات)). المستفاد ١/ ٩٢، وقال السّخاويّ: ((وهو أجمعها)). الفتح ٤/ ٣٤٦.

(٢) منه نسخة خطّيّة بمكتبة برلين، ومنها نسخة في مركز البحث العلميّ، بجامعة أمّ القرى، ينظر: دراسة محمود مغراوي له في مقدّمة تحقيقه لكتاب ابن بشكوال ص: ٥٠-فما بعدها.

(٣) وهو اختصار لكتاب ابن بشكوال، ذكره المرّاكشيُّ في السّفر الخامس من الذّيل٢/ ٦٢٢، وقال: ((اختصار حسن، وقفت عليه بخطّه في ثلاثة أجزاء لطيفة)).

(٤) وهو اختصار لكتاب ابن بشكوال، ذكره ابن الأبّار في التّكملة ١/١٠٨، ٣٠٦، وقال: ((اختصره ورتّبه ترتيبًا عجيبًا)). وذكره الزّركليّ في الأعلام١/ ٢١٧.

(٥) وهو اختصار لكتاب الخطيب، وطُبع بذيله، تحقيق عزّ الدّين السّيد، وطُبع طبعة حجريّة قديمة =

٩- "الإفصاح عن المعجم من إيضاح الغامض والمبهم" لقطب الدّين محمّد بن أحمد القسطلّانيّ ت/ ٦٨٦هـ(ط)(١).

١٠-كتاب عليّ بن عمر بن عليّ القاهريّ ابن الملقّن ت/ ٨٠٧ هـ-وَلَد ابنِ الملقّن المشهور-في تلخيص كتاب ابن بشكوال(٢).

١١- "الإفهام لما في البخاريّ من الإبهام" لجلال الدّين عبد الرّحمن بن عمر بن رسلان البُلقينيّ ت/ ٨٢٤ هـ(ط)(٣).

١٢- "المستفاد من مبهمات المتن والإسناد" لوليّ الدّين أبي زرعة أحمد بن عبد الرّحيم العراقيّ ت/ ٨٢٦هـ(ط)(٤).

= في الدّخانيّة، بلاهور. قال النّوويّ: «اختصرت أنا كتاب الخطيب، وهذّبته، ورتّبته ترتيبًا حسنًا، وضممت إليه نفائس». التّقريب ٢/ ٣٤٢.

(١) حقّقه محمود مغراوي، ابن حزم، بيروت، ١٤٢٨هـ. وهو اختصار، وجمع بين كتابيْ ابن بشكوال وابن طاهر.

(٢) ذكره السّخاويّ في الضّوء٥/ ٢٦٧، والفتح٤/ ٣٤٦-٣٤٧، واختصره بحذف الأسانيد، وأتى بزيادات.

(٣) طُبع بتحقيق لجنة بإشراف نور الدّين طالب، النّوادر، دمشق، وحُقِّق-أيضًا-في رسالتين علميّتين، قال ابن حجر: «ذكر فيه فصلًا يختصّ بها استفاده من مطالعته، زائدًا عمّا استفاده من الكتب المصنَّفة في المبهمات والشّروح، فكان عددًا كثيرًا». رفع الإصر٢/ ٣٣٥، وينظر ص ٨٥٤ ح ٤.

(٤) طبع بعناية حمّاد الأنصاريّ، مطابع الرّياض، وحقّقه عبد الرّحمن البرّ، الوفاء، المنصورة، ١٤١٤هـ(ماجستير). جَمَعَ كتب الخطيب، وابن طاهر، وابن بشكوال، والنّوويّ مع زيادات، ورتّبه على الأبواب، قال السّيوطيّ: «أحسن ما صُنِّف في هذا النّوع». التّدريب٢/ ٣٤٢.

١٣-كتاب برهان الدّين إبراهيم بن محمّد الحلبيّ سبط ابن العجميّ ت/ ٨٤١هـ في تلخيص كتاب ابن بشكوال(خ)[١].

١٤- "التّوضيح لمبهمات الجامع الصّحيح" لأبي ذرّ أحمد بن إبراهيم سبط بن العجميّ الحلبيّ ت/ ٨٨٤هـ(ط)[٢].

١٥- "تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم" له (ط)[٣].

ومن مظانّه: الفصول الّتي عقدها الأئمّة في المبهمات في أواخر كتب التّراجم كالمزّيّ في"تهذيبه"، وبقيّة فروعه، وكتب المصطلح في نوع المبهم، و"جامع الأصول" لابن الأثير، عقد بابًا في آخره لمبهمات الكتب الّتي جمعها، و"تلقيح فهوم أهل الأثر" لابن الجوزيّ، جعل قسمًا منه في تلخيص كتاب الخطيب البغداديّ، و"هدى السّاري" لابن حجر، الفصل السّابع منه، في مبهمات"صحيح البخاريّ"[٤].

(١) منه نسخة خطّيّة بمكتبة الجامعة الإسلاميّة رقم: ١٢١. وأفاد السّخاويّ أنّه اختصره بحذف الأسانيد. الفتح ٤/ ٣٤٦-٣٤٧.

(٢) خاصٌّ بمبهمات البخاريّ، حقّقه أشرف بن صلاح، الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٢هـ.

(٣) حقّقه مشهور سلمان، الصّميعيّ، الرّياض، ١٤١٥هـ، وطبع بهامش"صحيح مسلم"تحقيق نظر الفاريابيّ، طيبة، الرّياض.

(٤) قال السّخاويّ: ((أربى فيه على من سبقه؛ بحيث كان معوّل القاضي جلال الدّين البُلقينيّ في تصنيفه المفرد في ذلك عليه)). الفتح ٤/ ٣٤٧.

الفصل الرّابع عشر: معرفة الموالي

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: المراد بالموالى.

المبحث الثّاني: أقسام الولاء، وأمثلته.

المبحث الثّالث: أهمّيّته، وفوائده.

المبحث الرّابع: المصنَّفات فيه.

المبحث الأوّل: المراد بالموالي

الموالي: جمع مولى، وهو من الأضداد فيُطلق على المالك، والعبد، والـمُعْتِق والـمُعْتَق(١).

والمولى هو: من كانت النِّسبة فيه بسبب عتقٍ، أو حلفٍ، أو إسلامٍ، أو ملازمةٍ؛ له، أو لأحد أصوله.

قال الجعبريّ: ((الموالي: من مسّه، أو أحد أصوله رقّ، أو ولاء الإسلام، أو الحلف، أو الملازمة))(٢)، وقال ابن حجر: ((الموالي من أعلى، أو أسفل(٣)، بالرِّقِّ،

---

(١) ينظر: النّهاية٥/ ٢٢٨، وفتح المغيث٤/ ٥٠٧، قال ابن الأثير: ((تكرّر ذكر: ((المولى)) في الحديث، وهو اسمٌ يقع على جماعة كثيرة. . . وقد تختلف مصادر هذه الأسماء)). ثمّ سردها.

(٢) رسوم التّحديث ص: ١٥٧.

(٣) قال السّخاويّ: ((الـمَوْلَى من أعلى، وهو الـمُنعِم الـمُعْتِق-بكسر الـمُثنَّاة-والـمَوْلَى من أسفل، وهو الـمُعْتَق-بفتحها-. . . وغفل الكمال الشُّمنّيّ في شرح هذا الموضع منها عن مراده، فجعل مَوْلَى الـمَوْلَى =

وبالحلف، أو بالإسلام؛ لأنّ كلَّ ذلك يُطلق عليه مَوْلَى، ولا يُعرَف تمييز ذلك إلّا بالتّنصيص عليه»[1].

المبحث الثّاني: أقسام الولاء، وأمثلته[2]

أقسامه أربعة؛ وهي:

١-**ولاء العتق**: وهو الأغلب[3]؛ منهم: أبو العالية رفيع الرّياحيّ التّميميّ، كان مولى امرأة من بني رياح، وعبد الرّحمن بن هرمز الأعرج الهاشميّ، هو مولى بني هاشم.

٢-**ولاء الإسلام**: منهم: أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ الجعفيّ مولاهم، نُسب إلى ولاء الجعفيّين لأنّ جدّه[4] كان مجوسيًّا فأسلم على يد اليمان بن أخنس الجعفيّ.

٣- **ولاء الحلف**: كمالك بن أنسٍ، ونَفَرِه؛ هم أَصبحيُّون صليبةً، وموالٍ لتيم قريش بالحلف، وقيل: لأنّ جدّه مالك بن أبي عامر كان أجيرًا على طلحة التّيميّ.

٤- **ولاء الملازمة**: كمِقْسَمٍ، مولى ابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا؛ للزومه إيَّاه[5].

= هو الأسفل، وما عداه الْأَعْلَى، وتبعه ولدُه رحمة الله تعالى عليهما». الفتح ٤/ ٥٠٧.

(١) النّزهة ص: ١٨٨.

(٢) ينظر: علوم الحديث ص: ٣٥٨-٣٦٠، وشرح التّبصرة ٣/ ٢٧٦-٢٧٨.

(٣) قاله ابن الصّلاح في علوم الحديث ص: ٣٥٩، والأغلبية هنا باعتبار بقيّة الأقسام، وأمَّا من حيث الأصل فالأكثر نسبة الصّلابة والحقيقة؛ كما نبّه عليه السّخاويّ. الفتح ٤/ ٥٠٧.

(٤) قال ابن الصّلاح: «أظنُّه الّذي يقال له: الأحنف». علوم الحديث ص: ٣٥٩، وقال السّخاويّ: «جدّ أبيه: المغيرة». الفتح ٤/ ٥٠٨.

(٥) هناك من زاد أقسامًا أخرى في الولاء؛ وهي: =

قال ابن الصّلاح: ((وربّما نُسب إلى القبيلة مولى مولاها))(١). ومن ذلك: عبد الله بن وهب القرشيّ الفهريّ المصريّ؛ فإنّه مولى يزيد بن رمّانة، ويزيد مولى يزيد بن أُنيس الفهريّ(٢).

المبحث الثّالث: أهمّيّته، وفوائده

أهمّيّته كبيرة، ومكانته جليلة، ومِمَّا يدلُّ على ذلك:

١- عناية العلماء به، وكلامهم فيه، وحثّهم على معرفته، وحرصهم عليه. قال ابن كثير، والعراقيّ، والسّخاويّ: ((هو من المهمّات))(٣)، وقال الأخير-أيضًا-: ((وهو

= أ- ولاء الإجارة؛ كما تقدّم أعلاه في جدّ مالك بن أنس، وجعله العراقيُّ غيرَ ولاء الحلف. شرح التّبصرة ٣/ ٢٧٧، وسَمّاه السّخاويّ: ((ولاء المصاحبة بإجارة)). الفتح ٤/ ٥٠٨.

ب- ولاء الاسترضاع؛ كعبدالله بن السّعديّ الصّحابيّ. قال ابن عبدالبرّ: ((إنّما قيل لأبيه: السّعديّ؛ لأنّه استُرضع له في بني سعد بن بكر)). الاستيعاب ٢/ ٣٧٦، وينظر: فتح المغيث٤/ ٥٠٨، ومحاسن الاصطلاح ص: ٦٦٩.

ج-ولاء الدّيوان؛ أي: ديوان العطاء من بيت المال؛ كاللّيث بن سعد الفهميّ فإنّه مولى قريش، ولكن لكونهم افترضوا في فهم نُسب إليهم. ينظر: فتح المغيث٤/ ٥٠٨.

د-ولاء المجاورة. ينظر: فتح المغيث٤/ ٥٠٨. قال السّخاويّ-بعد ذكره الأنواع السّابقة-: ((أو لغير ذلك ما لا نُطيل به)). الفتح ٤/ ٥٠٩. وبعض هذه الأنواع تحتمل الاندراج في الأقسام الأربعة في الأصل أعلاه.

(١) علوم الحديث ص: ٣٦٠.

(٢) ينظر: شرح التّبصرة ٣/ ٢٧٨، وفتح المغيث ٤/ ٥١٠.

(٣) اختصار علوم الحديث ص: ٢١٠، وشرح التّبصرة ٣/ ٢٧٦، وفتح المغيث ٤/ ٥٠٦، ٥٠٧.

من الضّروريّات»[١].

٢– إفراده بنوعٍ خاصّ ضمن أنواع علوم الحديث.

٣– وضع المصنّفات العامّة، والخاصّة فيه.

٤– فوائده النّفيسة، ومن ذلك:

أ– معرفة حقيقة النِّسبة.

ب– كشف التّدليس؛ عندما يُنسب إلى أكثر من نسبة.

ج– دفع التّوهّم عند الإطلاق في النَّسب بأنّه منهم صلابة؛ لظاهر الإطلاق، وحقيقته أنّه ولاء.

د–ربّما ترتّب على الخطأ في النِّسبة خلل في الأحكام الشرعيّة المشترط فيها النَّسب.

هـ– التّنبيه على أنّ الحرّيّة ليست شرطًا للرّاوي[٢].

و– التّمييز بين الرُّواة.

ز– عدم ظنِّ الواحد جماعة.

ح– رفع توهّم الخطأ عند إطلاق النِّسبة على راوٍ لقبيلتين لا تجتمعان في النَّسب، فتُحمل إحداهما على الحقيقة، والأخرى على الولاء.

ط–الشّرف والسّؤدد بالدّين والعلم.

قال ابن الصّلاح: «أهمّ ذلك: معرفة الموالي المنسوبين إلى القبائل بوصف الإطلاق، فإنّ الظّاهر في المنسوب إلى قبيلة؛ كما إذا قيل: فلان القرشيّ، أنَّه منهم

---

(١) فتح المغيث ٤/ ٥١٠.

(٢) أفاد هذا العكبريّ في رسوم التّحديث ص: ١٥٧.

صليبة؛ فإذًا بيانُ من قيل فيه: ((قُرشيٌّ)) من أجل كونه مولى لهم مهمٌّ))[١]، وقال ابن كثير: ((وقد كان جماعة من سادات العلماء في زمن السّلف من الموالي، وقد روى مسلم في "صحيحه": أنّ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه لمّا تلقّاه نائب مكّة أثناء الطّريق في حجٍّ أو عمرةٍ، قال له: من استخلفت من أهل الوادي؟ قال: ابن أبزى، قال: ومن ابن أبزى؟ قال: رجل من الموالي، فقال: أما إنّي سمعت نبيّكم صلى الله عليه وسلم يقول: «إنّ الله يرفع بهذا العلم أقوامًا ويضع به آخرين»))[٢]، وقال العراقيّ: ((وربّما وقع من ذلك خللٌ في الأحكام الشّرعيّة في الأمور المشترط فيها النّسب؛ كالإمامة العظمى، والكفاءة في النّكاح، ونحو ذلك))[٣].

---

(١) علوم الحديث ص: ٣٥٨. وينظر: اختصار علوم الحديث ص: ٢١٠، وشرح التّبصرة ٣/ ٢٧٦، وفتح المغيث ٤/ ٥٠٦، والتّدريب٢/ ٣٨٢. قال ابن كثير: ((وإن كان قد ورد في الحديث: ((مولى القوم من أنفسهم)). اختصار علوم الحديث ص: ٢١٠. والحديث رواه البخاريّ رقم: ٦٧٦١.

(٢) اختصار علوم الحديث ص: ٢١٠. وينظر: فتح المغيث٤/ ٥١١. والحديث في مسلم رقم: ٨١٧، وفيه: ((. . . فاستخلفتَ عليهم مولى؟! قال: إنّه قارئ لكتاب الله عز وجل، وإنّه عالم بالفرائض، قال عمر رضي الله عنه: أما إنّ نبيّكم صلى الله عليه وسلم قد قال: ((إنّ الله يرفع بهذا الكتاب أقوامًا، ويضع به آخرين)).

(٣) شرح التّبصرة ٣/ ٢٧٦، وينظر: الشّذا الفيّاح ص: ٥٣٥، وفتح المغيث ٤/ ٥١٠، والتّدريب٢/ ٣٨٢.

المبحث الرّابع: المصنَّفات فيه

١- "الموالي" لأبي عمر محمّد بن يوسف الكنديّ ت/ ٣٥٠هـ(م)، في المصريّين خاصّة[١].

٢- "الفخر المتوالي فيمن انتسب للنّبيّ ﷺ من الخدم والموالي" لمحمّد بن عبد الرّحمن السّخاويّ ت/ ٩٠٢هـ(ط)[٢].

ومن مظانّه: كتب الأنساب، وكتب التّراجم العامّة والخاصّة، وكتب مصطلح الحديث في النّوع المختصّ بالموالي.

(١) اقتبست منه مصادرُ كثيرة، وذُكر بعدّة أسماء؛ منها: "الموالي"، "أعيان الموالي"، "أعيان الموالي بمصر"، "أشراف الموالي"، "أشراف الموالي من أهل مصر"، "تاريخ الموالي المصريّين"، "الموالي من أهل مصر"، قال الدّارقطنيّ: ((صنّفه في أعيان الموالي من جند مصر من الفقهاء والمحدِّثين والزّهاد، وغيرهم)). المؤتلف والمختلف٢/ ٩٩٩، ١٠٠٢. وينظر: طبقات الصّوفيّة للسّلميّ ص: ١٦، والإكمال لابن ماكولا ٢/ ٣٤٣، ٥/ ١٢، وترتيب المدارك ٣/ ٦٢، والأنساب٣/ ٣٩٥، وتهذيب الكمال ١٥/ ١٩٣، و٢٥/ ١٨٨، و٣٠/ ٩٢، و٣٢/ ٤٤٩، والميزان ٢/ ٣٣، والإكمال١/ ٤٣، ٩٤، ٣٠٧، وشرح التّبصرة ٣/ ٢٧٦، والتّهذيب١/ ٢٦، ٢٧٨، وفتح المغيث ٤/ ٥١٠.

(٢) حقّقه مشهور سلمان، المنار، الأردن، ١٤٠٧هـ، قال السّخاويّ: ((أفردت موالي النّبيّ ﷺ خاصّة في كراسة)). الفتح٤/ ٥١٠.

الفصل الخامس عشر: معرفة بلدان الرُّواة، وأوطانهم

وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: أهمّيّته، وفوائده.

المبحث الثّاني: من المصنَّفات فيه.

وأصل هذا النّوع يدخل في الأنساب؛ فهو من جملتها، وحيث إنّ بعض المحدِّثين أفردوه بنوعٍ في كتب المصطلح أُفرد بالذّكر.

والمراد بها: الأماكن الّتي وُلِدُوا بها، ونشؤوا فيها، أو وردوا عليها واستوطنوها، أو رحلوا إليها وجاوروا بها.

وقد يتنقّل الرّاوي بين أماكن متعدّدة، وهي إمّا أن تكون كبيرة؛ كبلدٍ، وإقليمٍ، وناحيةٍ، ومدينةٍ، أو صغيرة؛ كقريةٍ، وضيعةٍ، وسكّةٍ. قال ابن حجر: ((النِّسبة إلى الوطن أعمُّ مِن أن تكون بلادًا، أو ضِياعًا، أو سِكَكًا، أو مجاورةً))(١)، وقال السّخاويّ: ((الأوطان: جمع وطن؛ وهو: محلّ الإنسان من بلدة، أوضيعة، أوسكّة؛ وهي الزّقاق، أو نحوها))(٢).

المبحث الأوّل: أهمّيّته، وفوائده

أهمّيّته كبيرة، ومكانته جليلة، ومِمَّا يدلُّ على ذلك:

١- عناية العلماء به، وكلامهم فيه، وحثّهم على معرفته، وحرصهم عليه. قال

(١) النّزهة ص: ١٨٧-١٨٨.

(٢) الفتح ٤/ ٥١٦.

الحاكم: ((وهو علمٌ قد زلق فيه جماعةٌ من كبار العلماء؛ بما يشتبه عليهم فيه))[(١)]، وقال: ((من معرفة بلدان المحدِّثين: معرفة قومٍ من المحدِّثين تغرَّبوا عن أوطانهم إلى بلاد شاسعة، فطال مكثهم بها؛ فنُسِبوا إليها، وهذا من دقيق هذا العلم))[(٢)]، وقال ابن الصّلاح: ((وذلك مِمّا يفتقر حفَّاظ الحديث إلى معرفته في كثيرٍ من تصرُّفاتهم))[(٣)]، وقال ابن كثير: ((وهو مِمّا يعتني به كثيرٌ من علماء الحديث، وربّما ترتّب عليه فوائد مهمّة))[(٤)]، وقال العراقيّ: ((مِمّا يحتاج إليه أهل الحديث))[(٥)]، وقال السّخاويّ: ((وهو مهمٌّ جليلٌ، يعتني به كثير من علماء الحديث))[(٦)].

٢- إفراده بنوعٍ خاصّ ضمن أنواع علوم الحديث.

٣- وضع المصنّفات العامّة، والخاصّة فيه.

٤- مِمّا استحسنه بعضُ الأئمّة روايةَ الأحاديث بأسانيدها؛ منبّهين على بلاد رواتها واحدًا، واحدًا. قال ابن الصّلاح: ((ولنقتدِ بالحاكم أبي عبد الله الحافظ، فنروي أحاديث بأسانيدها، منبِّهين على بلاد رواتها، ومستحسنٌ من الحافظ أن يُورد الحديث

---

(١) المعرفة ص: ٥٦٢.

(٢) السّابق ص: ٥٧٦.

(٣) علوم الحديث ص: ٣٦٢. وقال القارئ: ((هذا الفنُّ مِمّا يفتقر إليه حفّاظ الحديث في تصرّفاتهم، ومصنّفاتهم)). شرح النّزهة ص: ٧٧٠.

(٤) اختصار علوم الحديث ص: ٢١١.

(٥) شرح التّبصرة ٣/ ٢٧٩.

(٦) الفتح ٤/ ٥١٥.

بإسناده، ثمّ يذكر أوطان رجاله واحدًا فواحدًا، وهكذا غير ذلك من أحوالهم))[(١)].

٥- فوائده النّفيسة، ومن ذلك:

أ- العلم بحقيقة النِّسبة.

ب- التّمييز بين الأسماء المشتبهة، والأقران، والمتّفق والمفترق؛ بمعرفة بلدانهم، أو بلدان مشايخهم، أو تلاميذهم، لا سيما والنِّسبة عند المتأخِّرين إلى البلدان أكثر منها إلى القبائل؛ خلافًا للمتقدِّمين.

ج- تبيين المهملين.

د- عدم ظنّ الواحد جماعة؛ عندما يُنسب إلى أكثر من بلدٍ؛ بعضها باعتبار النّشأة والولادة، وبعضها باعتبار الورود والرِّحلة.

هـ- العلم بإمكانيّة اللّقيا، والسّماع، وما يترتّب عليه من الحكم بالاتّصال أو الانقطاع.

و- معرفة رحلات الرُّواة.

ز- التّعرّف على الأمصار ذوات الآثار، ومدى انتشار الحديث فيها، واتّساع الرّواية فيها، وكثرة الرُّواة بها.

ح- كشف التّدليس.

ط- معرفة مخارج الحديث.

ي- يتقيّد القبول أو الرّدّ لحديث بعض الرُّواة ببلدٍ دون غيره، إمّا في روايته عنهم، أو روايتهم عنه؛ كإسماعيل بن عيّاش الحمصيّ: ((صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلّط في غيرهم))[(٢)].

---

(١) علوم الحديث ص: ٣٦٣. وساق أمثلةً من رواياته.

(٢) التّقريب رقم: ٤٧٧.

ومِمَّا ورد عن الأئمّة في ذلك: قال ابن كثير: ((معرفة شيخ الرّاوي، فربّما اشتبه بغيره، فإذا عرفنا بلده؛ تعيّن بلديّه -غالبًا-، وهذا مهمٌّ جليلٌ))[١]، وقال العراقيّ: ((فإنّ ذلك ربّما ميّز بين الاسمين المتّفقين في اللّفظ، فينظر في شيخه وتلميذه الّذي روى عنه، فربّما كانا أو أحدهما من بلد أحد المتّفقين في الاسم، فيغلب على الظّنّ أنّ بلديهما هو المذكور في السّند، لا سيما إذا لم يُعرف له سماع بغير بلده، وأيضًا ربّما استُدلّ بذكر وطن الشّيخ، أو ذكر مكان السّماع على الإرسال بين الرّاويين، إذا لم يُعرف لهما اجتماع عند من لا يكتفي بالمعاصرة))[٢]، وقال السّخاويّ: ((يعتني به كثير من علماء الحديث، لا سيما وربّما يتبيّن منه الرّاوي المدلِّس، وما في السّند من إرسالٍ خفيٍّ، ويزول به توهّم ذلك))[٣]، وقال الجعبريّ: ((ويفيد في مخارج الحديث))[٤]، وقال القارئ: ((قد يتعيّن به المهمل، ويتبيّن به المجمل، ويظهر الرّاوي المدلِّس، ويُعلم منه التّلاقي بين الرّاويين، وغير ذلك من مظانّ الطّبقات، وتواريخ البلدان، ومعرفة الأنساب))[٥]، وقال: ((التّميز بين الأقران))[٦].

---

(١) اختصار علوم الحديث ص: ٢١١، وذكر هذه الفائدة-أيضًا- البُلقينيّ في المحاسن ص: ٦٧٣.

(٢) شرح التّبصرة ٣/ ٢٧٩. وتتمّة كلامه: ((وسمعت شيخنا الحافظ أبا محمّد عبد الله بن محمّد بن أبي بكر القرشيّ، يقول غير مرّة: كنت أسمع بقراءة الحافظ أبي الحجّاج المزّيّ كتاب"عمل اليوم واللّيلة" للحسن بن عليّ بن شبيب المعمريّ، فمرّ حديثٌ من رواية يونس بن محمّد المؤدّب، عن اللّيث بن سعد، فقلت للمزّيّ: في أين سمع يونس من اللّيث؟ فقال: لعلّه سمع منه في الحجّ، ثمّ استمرّ في القراءة، ثمّ قال: لا، اللّيث ذهب في الرّسيلة إلى بغداد فسمع منه هناك)).

(٣) الفتح ٤/ ٥١٥، وينظر: فتح الباقي ٣/ ٢٧٨-٢٧٩.

(٤) رسوم التّحديث ص: ١٩٨، وينظر: ١٩٧ منه.

(٥) شرح النّزهة ص: ٧٧٠.

(٦) السّابق.

المبحث الثّاني: المصنَّفات فيه

كتب الأنساب؛ لأنّ من جملتها أن تكون إلى البلدان، وكتب الطّبقات، وكتب تواريخ البلدان، وكتب التّراجم العامّة والخاصّة، وكتب معاجم البلدان؛ ككتاب "معجم البلدان" لياقوت الحمويّ، قال ابن الصّلاح: ((ومن مظانّ ذكره "الطّبقات" لابن سعد))[(١)]، وقال السّخاويّ: ((ومن مظانّه"الطّبقات" لابن سعد؛ كما قال ابن الصّلاح، وتواريخ البلدان، وأحسن ما أُلِّف، وأجمعه: "الأنساب" لابن السّمعانيّ، وفي مختصره لابن الأثير فوائد مهمّة، وكذا للرّشاطيّ "الأنساب"))[(٢)(٣)].

---

(١) علوم الحديث ص: ٣٦٢.

(٢) الفتح ٤/٥١٦.

(٣) **من أحكام هذا الباب**: هذه جملة من أحكام هذا الباب، نصّ عليها الأئمّة؛ ومنها:

أ- لا حدَّ بزمنٍ للإقامة المسوِّغة للنِّسبة إلى البلد، وإن ضبطه بعضهم بأربع سنين.

ب- كانت العرب تنتسب إلى قبائلها، وتعتني بحفظ أنسابها، ولا تسكن المدن، والقرى-غالبًا-، فلمّا جاء الإسلام، وغلب عليهم سكنى القرى والمدن، انتسبوا إليها؛ كما كانت تفعل العجم.

ج- إذا انتقل الرّاوي من بلدٍ إلى بلدٍ، وأراد الجمع في الانتساب إليهما-وهو أولى من الاقتصار على أحدهما-، فيبدأ بالأوّل، ثمّ الثّاني المنتقل إليه، ويحسن إدخال: ((ثُمَّ)) بينهما؛ لدلالتها على التَّرتيب فيقول مثلًا: المصريُّ ثمّ الدّمشقيّ.

د- لا تختصّ النّسبة إلى بلد الرّاوي الأصليّ-بلد النّشأة- بل تشمل البلد الّذي نزل فيه، أو ورد عليه، ولا فرق؛ ولذلك تتعدَّد النِّسبة إلى أكثر من بلد بحسب النّشأة والانتقال.

هـ- من كان من قريةٍ فهل ينتسب إلى بلدتها؟ أجازه ابنُ الصّلاح، وخصّ البُلقينيّ جوازه بما إذا كان اسم المدينة يُطلق على الكلّ، وإلّا فالأقرب المنع؛ لأنّ الانتساب وُضع للتّعارف =

= وإزالة الالتباس، ومثل هذا يوقع فيه. وإذا أراد الجمع في النِّسبة فيبدأ بالأعمِّ، فيقول مثلًا: الشّاميُّ الدّمشقيّ الدّاريُّ؛ حتّى يكون لذكر ما بعده فائدة، وكذا في الانتساب إلى القبائل، فيقول: القرشيّ الهاشميّ، وقيل: يُخيّر في الابتداء بالأعمّ أو غيره؛ إذ المقصود: التّعريف والتّمييز وهو حاصل بكلٍّ منها، ولا ينبغي أن يقتصر على أحدها؟ ، فإنّه قد يخفى على البعض كون الأخصّ من الأعمّ، ويظهر هذا الخفاء في البطون الخفيّة، وقد يقتصرون على أحدهما، وهو قليل، وإذا جمع بين النّسب إلى القبيلة والبلد قدّم النّسب إلى القبيلة. يراجع في هذه الأحكام: علوم الحديث لابن الصّلاح ص: ٣٦٢-٣٦٣، واختصار علوم الحديث ص: ٢١١-٢١٢، وشرح التّبصرة ٣/ ٢٨٠، ومحاسن الاصطلاح ص: ٦٧٢-٦٧٣، والنّزهة ص: ١٨٧-١٨٨، وفتح المغيث ٤/ ٥١٦-٥١٩، والتّدريب٢/ ٣٨٤-٣٨٥.

الباب الثّالث: طبقات الرُّواة عن الأئمّة

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوّل: مصادرها، وأهمّيّتها، وفوائدها.

الفصل الثّاني: أصحاب عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عبّاس، وزيد بن ثابت ﭫ.

الفصل الثّالث: الأئمّة الّذين عليهم مدار الأسانيد.

الفصل الرّابع: نماذج من طبقات الرّواة عن الأئمّة.

الفصل الأوّل: مصادرها، وأهمّيّتها، وفوائدها

وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: مصادر طبقات الرُّواة عن الأئمّة.

المبحث الثّاني: أهمّيّتها، وفوائدها.

المبحث الأوّل: مصادرها

١- "تاريخ عثمان بن سعيد الدّارميّ ٢٨٠هـ لأبي زكريّا يحيى بن معين ت/ ٢٣٣هـ"(ط)[١].

٢-"علل الحديث ومعرفة الرّجال" لأبي الحسن عليّ بن عبد الله المدينيّ ت/ ٢٣٤هـ(ط)[٢].

٣ - "الطّبقات" لأبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النّسائيّ ت/ ٣٠٣هـ(ط)[٣].

---

(١) حقّقه أحمد محمّد نور سيف، جامعة الملك عبد العزيز، مكّة، ١٤٠٠هـ. سأل عثمانُ الدّارميّ ابنَ معين عن أصحاب جماعة من الأئمّة؛ وهو من ص: ٤١ إلى ص: ٦٥.

(٢) حقّقه محمّد الأعظميّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ١٣٩٢هـ، ثمّ١٤٠٠هـ، وعبد المعطي قلعجيّ، الوعي، حلب، ١٤٠٠هـ، وحسام بوقريص، غراس، الكويت، ١٤٢٣ هـ، ومازن السّرساويّ، ابن الجوزيّ، ١٤٢٦ هـ(ماجستير)-وانتقد الطّبعات الثّلاث السّابقة-، ومحمّد الأزهريّ، الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٧هـ. وليس له إلّا نسخة خطّيّة واحدة. ذكر في أوّله الأئمّة الّذين عليهم مدار الإسناد، وقضاة الصّحابة، ومن أُخذ عنهم العلم منهم، وأصحاب ابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن ثابت ﷺ، ومن تأثّر بهم مِمّن جاء بعدهم.

(٣) طبع مع كتابه"تسمية من لم يروِ عنه غير رجل واحد"-تقدّم ص: ٨١٢-، ذكر فيه طبقات =

٤- "طبقات أصحاب الزّهريّ" له (م)[(١)].

٥- "طبقات الرُّواة عن شعبة" له (م)[(٢)].

٦- "تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم" له(ط)[(٣)]

٧- "طبقات الرُّواة عن مالك" لعبد الله بن محمّد بن عبد الله بن أبي دليم القرطبيّ ت/ ٣٥١هـ(م)[(٤)].

٨- "سؤالات أبي عبد الله بن بكير، وغيره لأبي الحسن الدّارقطنيّ" للحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير البغداديّ، ت/ ٣٨٨ هـ (ط)[(٥)].

= أصحاب نافع، والأعمش.

(١) ذكره مغلطاي في الإكمال٥/ ٣٨٣وقال: «ولـمّا ذكره في"طبقات أصحاب الزّهريّ" ذكره في الطّبقة السّادسة»، وابن حجر في التّهذيب٩/ ٣٩، وقال: «ذكره النّسائيّ في الطّبقة الخامسة من أصحاب الزّهريّ». وينظر: ٦/ ٣٣، ١٥١.

(٢) ذكره مغلطاي في الإكمال ٦/ ٢٦٥، ونقل عنه.

(٣) طبع مع كتابه"تسمية من لم يروِ عنه غير رجل واحد"-تقدّم ص: ٨١٢- ذكر فيه أصحاب ابن عبّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وأصحاب أبي حنيفة، والثّوريّ، والحسن بن حيّ، ومالك، والشّافعيّ.

(٤) ذكره عياض في ترتيب المدارك ٦/ ١٥٠وقال: «ألّف كتاب الطّبقات فيمن روى عن مالك، وأتباعهم من أهل الأمصار، وقد نقلنا منه الكثير في كتابنا هذا»، والذّهبيّ في تاريخه (٣٥١-٣٨٠هـ، ص: ٥٧-٥٨)، والزّركليّ في الأعلام ٤/ ١٢٠.

(٥) حقّقه عليّ الحلبيّ، دار عمّار، عمّان، ١٤٠٨هـ، ومحمّد الأزهريّ، الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٧هـ، وهي أفضلهما. وهذا الكتاب مع صغر حجمه إلّا أنّه من أهمّ مصادر هذا الموضوع وأوسعها، فقد سأل ابنُ بكير أبا الحسن الدّارقطنيّ عن أثبت أصحاب جماعة من الأئمّة بلغ =

٩- "ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك" للقاضي عياض بن موسى اليحصبيّ ت/ ٥٤٤ هـ (ط)[١].

١٠- "شروط الأئمّة الخمسة" لأبي بكر محمّد بن موسى الحازميّ ت/ ٥٨٤هـ(ط)[٢].

١١- كتابٌ مفردٌ في طبقات أصحاب الزّهريّ له (م)[٣].

١٢- "شرح علل التّرمذيّ" لعبد الرّحمن بن أحمد الحنبليّ ابن رجب ت/ ٧٩٥ هـ(ط)[٤].

= عددهم أربعًا وعشرين إمامًا.

(١) حقّقه أحمد بكير، الحياة، بيروت، والفكر، ليبيا، ١٣٨٧هـ، ونشرته الأوقاف المغربيّة، بتحقيق جماعة من الباحثين، ط/ ٢، ١٤٠٣هـ. ذكر فيه طبقات أصحاب مالك بن أنس، وجعلهم على ثلاث طبقات.

(٢) حقّقه محمّد الكوثريّ، التّرقي، دمشق، ١٣٤٦هـ، والكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٥هـ، وضمن الرّسائل الكماليّة، المعارف، الطّائف، وعبد الفتّاح أبو غدّة، المطبوعات الإسلاميّة، بيروت، ١٤٢٦هـ. ذكر فيه طبقات أصحاب الزّهريّ.

(٣) ذكره المؤلف في كتابه: "شروط الأئمّة الخمسة"ص: ٦٠، قال-بعد ذكره طبقات أصحاب الزّهريّ-: ((وقد أفردت لهم كتابًا استوفيت فيه ذكرهم)).

(٤) حقّقه صبحي السّامرّائيّ، الأوقاف، ببغداد، ١٣٩٦هـ، وهمّام عبد الرّحيم، المنار، الأردن، ١٤٠٧هـ(دكتوراه)، ونور الدّين عتر، دار الملاح، ويحقّق في رسائل علميّة بكلّيّة الحديث. وهو أهمّ مصادر هذا الموضوع وأشملها، وقد توسّع في ذكر طبقات الرُّواة عن الأئمّة، وأورد النّقولات الكثيرة عن الأئمّة في ذلك.

ومن مظانّه: كتب التّراجم العامّة والخاصّة، والعلل، والتّخريج، والسّؤالات، وشروح الأحاديث، والكتب الحديثيّة المسندة، والطّبقات لا سيما طبقات أصحاب المذاهب الأربعة؛ فيما يتعلّق بالرُّواة عن الأئمّة الأربعة، والكتب الّتي تجمع الرُّواة عن إمام معيّن، كـ: "الرُّواة عن مالك" للخطيب، و"الرُّواة عن الزّهريّ من الأئمّة الأعلام" لأبي نعيم الأصبهانيّ(١).

(١) تناول بعض الباحثين المعاصرين بعض جوانب هذا الموضوع في رسائل علميّة، ومن ذلك:

أ-"طبقات الرُّواة عن الإمام الزّهريّ مِمّن له رواية في الكتب السِّتَّة" لفاروق الخاجه، (ماجستير، بالجامعة الإسلاميّة، ١٤١١هـ).

ب-"طبقات الرُّواة ومراتبهم عن الأئمّة: عمرو بن دينار، وابن جريج، وسفيان بن عيينة" لدوكوري أبو حكيم (دكتوراه، بالجامعة الإسلاميّة، ١٤٣٤هـ).

ج- "طبقات الرُّواة عن هشام بن عروة في الكتب التّسعة" لعبد الله الشّهريّ (ماجستير، بجامعة أمّ القرى، ١٤٢١هـ).

د-"طبقات الرُّواة عن الإمام نافع وعلل حديثه" لمراد العياشيّ (ماجستير، بالجامعة الأردنيّة).

هـ-"طبقات الرُّواة عن الإمام الحسن البصريّ" لمريم الزّهرانيّ (دكتوراه، بجامعة أمّ القرى، ١٤٣٤ هـ).

و-"طبقات الرُّواة عن الوليد بن مسلم القرشيّ ومرويّاتهم عنه في الكتب السِّتَّة" لسعاد بابقي(رسالة علميّة، بجامعة أمّ القرى، ١٩٩٧م).

ز- "طبقات الرُّواة عن ثابت البنانيّ" لسميحة بشاوري (ماجستير، بجامعة أمّ القرى، ١٤٢٤ هـ). وغيرها.

المبحث الثّاني: أهمّيّتها وفوائدها

أهمّيّتها كبيرة، ومكانتها جليلة، ومِمَّا يدلُّ على ذلك:

١- عناية العلماء بها، وكلامهم فيها، وحثّهم على معرفتها، وحرصهم عليها. قال ابن رجب-ضمن تراجم كتابه: "شرح علل التّرمذيّ"-: «معرفة مراتب أعيان الثّقات الّذين تدور غالب الأحاديث الصّحيحة عليهم، وبيان مراتبهم في الحفظ، وذكر من يُرجَّح قوله منهم عند الاختلاف»(١). ثمّ سردهم.

٢- وضع المصنّفات العامّة، والخاصّة فيها.

٣- كون هؤلاء الأئمّة عليهم مدار غالب الأسانيد والرّوايات، ويكثر الرُّواة عنهم، ويتّسع الاختلاف عليهم؛ من جهة الآخذين عنهم، فيتطلّب معرفة الرّاجح، لاسيما وقد تفاوتت مراتب الآخذين عنهم.

٤- فوائدها النّفيسة، ومن ذلك:

أ- التّرجيح عند الاختلاف على الإمام الواحد، وهذه أجلُّ فوائده.

ب- الوقوف على ضوابط الأئمّة في ترتيب طبقات أصحاب الإمام الواحد؛ كالحفظ والإتقان، وطول الصّحبة والملازمة له، والمعرفة والخبرة بحديثه.

ج- معرفة شرائط الأئمّة في كتبهم الحديثيّة، بما أخرجوه من أحاديث هؤلاء الرُّواة.

د- معرفة أصحّ أحاديث الثّقات، وما هو المقدَّم فيها.

هـ- يُستعان بها على الحكم على الأحاديث صحّةً وضعفًا.

---

(١) شرح العلل ٢/ ٦٦٥.

و- التّمييز بين مراتب الرُّواة، والمفاضلة بينهم في الإمام الواحد.

ز- يتحصّل من معرفتها الوقوف على دقائق علل أحاديث الرُّواة. قال ابن رجب: ((اعلم أنّ معرفة صحّة الحديث وسقمه تحصل من وجهين: أحدهما: معرفة رجاله، وثقتهم، وضعفهم، ومعرفة هذا هيِّنٌ؛ لأنّ الثّقات، والضّعفاء قد دُوّنوا في كثير من التّصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التّواليفُ. والوجه الثّاني: معرفة مراتب الثّقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف؛ إمّا في الإسناد، وإمّا في الوصل والإرسال، وإمّا في الوقف، والرّفع، ونحو ذلك، وهذا هو الّذي يحصل من معرفته، وإتقانه، وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث))[1].

---

(١) السابق٢/ ٦٦٣.

الفصل الثّاني: أصحاب عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عبّاس، وزيد بن ثابت ﭫ

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: أصحاب عبد الله بن مسعود ﭬ.

المبحث الثّاني: أصحاب عبد الله بن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

المبحث الثّالث: أصحاب زيد بن ثابت ﭬ.

المبحث الأوّل: أصحاب عبد الله بن مسعود ﭬ

قال عليّ بن المدينيّ: «لم يكن في أصحاب رسول الله ﷺ من له صُحيبةٌ يذهبون مذهبه، ويفتون بفتواه، ويسلكون طريقته إلّا ثلاثة: عبدالله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وعبدالله بن عبّاسﭫ: فأصحاب عبدالله بن مسعود ﭬ الّذين يفتون بفتواه، ويقرؤون بقراءته: علقمة بن قيس، والأسود بن يزيد، ومسروق، وعَبيدة السّلمانيّ، والحارث بن قيس، وعمرو بن شرحبيل. قال ابن سيرين: كان أصحاب عبدالله ﭬ خمسة، كان منهم من يبدأ بعَبيدة، ويُثنِّي بالحارث، ومنهم من يبدأ بالحارث، ويُثنِّي بعَبيدة، ويُثلِّث بمسروق، وعلقمة، وشريح»[1]. وقال محمّد بن سيرين: «كان أصحاب عبدالله ﭬ الّذين لا يعدلهم [أحدٌ][2] خمسة: فمنهم من كان يبدأ بالحارث الهمدانيّ، ويُثنِّي بعَبيدة، ومنهم من كان يبدأ بعَبيدة، و[يُثنِّي بـ][3] الحارث، وعلقمة،

---

(١) علل الحديث ص: ١١٧-١٢٠.

(٢) ليست في المخطوطة، وأضافها المحقِّقُ: السّرساويّ من المصادر الّتي نقلت عن ابن المدينيّ.

(٣) ليست في المخطوطة، وأضافها المحقِّقُ: السّرساويّ من المصادر الّتي نقلت عن ابن المدينيّ.

ومسروق، وشريح، ومنهم يجعل شريحًا آخرهم))[١]. قال ابن المدينيّ -مُعلِّقًا-: ((هكذا رواه ابن سيرين، جعلهم خمسة، وأدخل فيهم: شريحًا، والحارث الأعور، وخالفه إبراهيمُ النّخعيّ -وكان إبراهيم عندي من أعلم النّاس بأصحاب عبد الله ﷺ، وأبطنهم به- قال: كان أصحاب عبدالله ﷺ الّذين يقرؤون، ويفتون ستّة: علقمة، والأسود، ومسروق، وعَبيدة، وعمرو بن شُرحبيل، والحارث[بن قيس][٢]، ما أَرَى ابن سيرين إلّا [أراد][٣]الحارث بن قيس؛ لأنّ الحارث الأعور كان في غير طريق أصحاب عبدالله ﷺ، كانت روايته، ومذهبه إلى عليّ بن أبي طالب ﷺ، وما أعلمه روى عن عبدالله ﷺ إلّا حديثين، يختلف عنه في أحدهما. وأصحاب هؤلاء السِّتَّة من أصحاب عبدالله ﷺ ممّن يقول بقولهم، ويفتي بفتواهم: إبراهيم النّخعيّ، وإبراهيم لقي من هؤلاء: الأسود، وعلقمة، ومسروقًا، وعَبيدة، ولم يسمع من الحارث بن قيس، ولا عمرو بن شُرحبيل، وروى عن همّام بن الحارث عنه، وعامر سمع منهم كلّهم إلّا الحارث بن قيس، وقُتل الحارث مع عليّ ﷺ. وكان أعلم النّاس بهؤلاء من أهل الكوفة؛ ممّن يُفتي بفتواهم، ويذهب مذهبهم: الأعمش، وأبو إسحاق، والأعمش أعلم النّاس بمن مضى من هؤلاء غير رجلٍ، ولم يلقَ الأعمش من هؤلاء أحدًا. لقي أبو إسحاق منهم: الأسود بن يزيد، ومسروقًا، وعَبيدة السّلمانيّ،

---

(١) علل الحديث ص: ١٢٣

(٢) في المخطوطة: ((الأعور))، وخطّأه المحقِّقُ: السّرساويّ، وأثبت ما في الأصل أعلاه، وصوّبه؛ بناءً على ما ورد في المصادر الّتي نقلت عن ابن المدينيّ، وكذا الّتي نقلت قول إبراهيم، ويدلّ عليه كلام ابن المدينيّ عقبه.

(٣) في المخطوطة: ((زاد))، واستظهر المحقِّقُ: السّرساويّ أنّه تصحيفٌ؛ لكون المثبت أنسب للسّياق، ولأنّ النّص في شروط الأئمّة لابن منده ص: ٩٠: ((أراد إلّا)). وهما بمعنى واحد.

وعمرو بن شرحبيل، ولم يلقَ علقمة، ولا الحارث بن قيس. ومن بعد هؤلاء: سفيان الثّوريّ كان يذهب مذهبهم، ويفتي بفتواهم. ومن بعد سفيان: يحيى بن سعيد القطّان كان يذهب مذهب سفيان الثّوريّ، وأصحاب عبدالله ﷺ))[(١)]. وقال عليّ بن المدينيّ: ((لم يكن من أصحاب النّبيّ ﷺ أحدٌ له أصحاب يفتون بقوله في الفقه إلّا ثلاثة: عبدالله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وابن عبّاس ﷺكان لكلٍّ رجل منهم أصحاب يقومون بقوله ويفتون النّاس. وكان أصحاب عبدالله ﷺ الّذين يقرؤون بقراءته، ويفتونهم بقوله، ويذهبون مذهبه: علقمة بن قيس، والأسود بن يزيد، ومسروق بن الأجدع، وعَبيدة السّلمانيّ، وعمرو بن شرحبيل، والحارث بن قيس؛ ستّة هؤلاء، عدَّهم إبراهيم النّخعيّ، قال: وكان أصحاب عبد الله ﷺ الّذين يُقرِئُون النّاس بقراءته، ويفتونهم ستّة: علقمة، والأسود، ومسروق. . . يعدّ هؤلاء السِّتَّة. وكان أعلم أهل الكوفة بأصحاب عبدالله ﷺ، وطريقتهم، ومذهبهم: إبراهيم، والشّعبيّ إلّا أنّ الشّعبيّ كان يذهب مذهب مسروق، يأخذ عن عليٍّ، وأهل المدينة، وغيرهم، وكان إبراهيم يذهب مذهب أصحابه. أصحاب عبدالله هؤلاء. كان أبو إسحاق، وسليمان الأعمش أعلم أهل الكوفة بمذهب عبدالله ﷺ، وطريقه، والحكم بعد هذين. وكان سفيان بن سعيد أعلم النّاس بهذين، وبحديثهم، وبطريقهم، وكان يحيى بن سعيد القطّان يحبّ سفيان، ويحبّ هذا الطّريق، ولا يُقدِّم عليه أحدًا))[(٢)].

والخلاصة: أشهر أصحاب ابن مسعود ﷺ الّذين باشروا الأخذ منه، وكانوا أعلم به: علقمة، والأسود، ومسروق، وعَبيدة، والحارث بن قيس، وعمرو بن شرحبيل؛

(١) علل الحديث ص: ١٢٣- ١٢٩.

(٢) السّابق ص: ١٤٠- ١٤١.

كما نصّ عليهم إبراهيمُ النّخعيّ، وابنُ المدينيّ. ووقع خلافٌ يسيرٌ في تقديم بعضهم على بعض -كما تقدّم-، وخالف ابنُ سيرين إبراهيمَ النّخعيّ في بعضهم، ورجّح ابنُ المدينيّ كلام إبراهيم عليه، وعلّل ذلك؛ بأنّه من أعلم النّاس بأصحاب عبد الله ﵁، وأبطنهم به. ثمّ جاء بعدهم: إبراهيم النّخعيّ، وعامر الشّعبيّ، ثمّ بعدهما: الأعمش، وأبو إسحاق، ثم بعدهما: سفيان الثّوريّ، ثم بعده: يحيى بن سعيد القطّان.

المبحث الثّاني: أصحاب عبد الله بن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

قال عليّ بن المدينيّ: ((أصحاب ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الّذين يذهبون مذهبه، ويسلكون طريقه: عطاء، وطاوُس، ومجاهد، وجابر بن زيد، وعكرمة، وسعيد بن جبير، فأعلم هؤلاء: سعيد بن جبير، وأثبتهم فيه. وكان أعلم النّاس بهؤلاء: عمرو بن دينار، وكان يحبّ ابنَ عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ويحبُّ أصحابَه. ثمّ كان ابن جريج، وسفيان بن عيينة يحبّان أصحاب ابن عبّاس[(١)] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ويحبّان طريقه، فسمع ابنُ جريج من: طاوُس، ومجاهد، ولم يلقَ منهم: جابر بن زيد، ولا عكرمة، ولا سعيد بن جبير))[(٢)]. وقال: ((كان أصحاب ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ستّة، قال: وسمعت يحيى بن سعيد يقول-أراه قال-: أصحاب ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ستّة، بعد[(٣)] هؤلاء الّذين

(١) هكذا في طبعة السّرساويّ، ولم يشر إلى خلافه، وهو الصّواب—فيما يظهر- كما يدلّ عليه سياق الكلام؛ بينما المثبت في المخطوطة، وطبعات الكتاب الأخرى: ((ابن مسعود))، وأشار محمّد الأعظميّ إلى تصويب: ((ابن عبّاس)).

(٢) علل الحديث ص: ١٣٠-١٣١.

(٣) كذا في المخطوطة، وعدّلها المحقّق: السّرساويّ في الأصل إلى: ((يَعُدُّ))، بناءً على مناسبة السّياق.

يقولون بقوله، ويفتون به، ويذهبون مذهبه؛ هؤلاء السِّتَّة: سعيد بن جبير، وجابر بن زيد، وطاوُس، ومجاهد، وعطاء، وعكرمة. وكان أعلم النّاس بهؤلاء، وبطريقهم، وبهذا المذهب: عمرو بن دينار، وكان قد لقيهم جميعًا، وكان ابن أبي نجيح يذهب هذا المذهب، ويفتي بذا الفتيا، إلّا أنّه لقي بعض هؤلاء، ولم يلقَ بعضهم. وكان أعلم النّاس بهؤلاء، وبطريقهم، ومذهبهم: ابن جريج، وسفيان بن عيينة))(١). وذكر النّسائيّ أصحاب ابن عبّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا بنحوٍ مِمّا ذكرهم ابنُ المدينيّ بزيادة راوٍ، وإسقاط عكرمة قال النّسائيّ: ((وأصحاب عبد الله بن عبّاس من أهل مكّة: عطاء، وطاوُس، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وجابر بن زيد، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وبعد هؤلاء: عمرو بن دينار، وبعده: ابن جريج، وسفيان بن عيينة، وبعد هؤلاء: مسلم بن خالد الزّنجيّ -وليس بالقويّ في الحديث-، وسعيد بن سالم القدّاح، وبعد هؤلاء: محمّد بن إدريس الشّافعيّ))(٢).

المبحث الثّالث: أصحاب زيد بن ثابت رضي الله عنه

قال عليّ بن المدينيّ: ((أصحاب زيد بن ثابت رضي الله عنه الّذين كانوا يأخذون عنه، ويفتون بفتواه؛ منهم من لقيه، ومنهم من لم يلقه(٣)، اثنا عشر(٤) رجلًا: سعيد بن المسيّب،

---

(١) علل الحديث ص: ١٤٢ و ١٤٥.

(٢) تسمية فقهاء الأمصار ص: ١١٢-١١٨.

(٣) عُدَّ هؤلاء في أصحابه، مع كونهم لم يلقوه؛ لأنّهم يذهبون مذهبه في الفقه والعلم؛ كما سيأتي عند المؤلِّف.

(٤) كذا ذكر العدد، بينما المعدودون: ثلاثة عشر رجلًا.

وعروة بن الزّبير، وقبيصة بن ذؤيب، وخارجة بن زيد، وسليمان بن يسار، وأبان بن عثمان، وعبيد الله بن عبدالله، والقاسم بن محمّد، وسالم بن عبدالله، وأبو بكر بن عبدالرّحمن، وأبو سلمة بن عبد الرّحمن[١]، وطلحة بن عبدالله بن عوف، ونافع بن جبير بن مطعم. فأمّا[٢] من لقيه منهم، وثبت عندنا لُقيُّه: سعيد بن المسيّب، وعروة بن الزّبير، وقبيصة بن ذؤيب، وخارجة بن زيد، وأبان بن عثمان، وسليمان بن يسار. ولم يثبت عندنا من الباقين سماع من زيد ﵁؛ فيما أُلقي إلينا، إلّا أنّهم كانوا يذهبون مذهبه في الفقه والعلم. ولم يكن بالمدينة بعد هؤلاء أعلم منهم من: ابن شهاب، ويحيى بن سعيد، وأبي[٣] الزّناد، وبكير بن عبدالله بن الأشجّ، ثمّ لم يكن أحدٌ أعلم بهؤلاء بمذهبهم من: مالك بن أنس، ثمّ من بعد مالك: عبدالرّحمن بن مهديّ كان يذهب مذهبهم، ويقتدي بطريقتهم))[٤].

وقال: ((وكان أصحاب زيد بن ثابت ﵁ الّذين يذهبون مذهبه في الفقه، ويقومون بقوله: هؤلاء الاثني عشر؛ كان منهم من لقيه، ومنهم من لم يلقه، كان مِمّن لقيه من هؤلاء الاثني عشر: قبيصة بن ذؤيب، وخارجة بن زيد بن ثابت، وأبان بن عثمان، وسليمان بن يسار. وكان مِمّن يقوم بقوله مِمّن لا يثبت لقاؤه؛ مثل هؤلاء

---

(١) هذا الاسم موجود في المخطوطة، وطبعات الكتاب، سوى طبعة القلعجيّ ص: ٤٩-٥١، وبإسقاطه يتوافق العدد والمعدود.

(٢) كذا في المخطوطة، وفي طبعة السّرساويّ: ((أمّا)).

(٣) في المخطوطة: ((وأبو)).

(٤) علل الحديث ص: ١٣٣-١٣٩.

الأربعة: سعيد بن المسيّب[(١)]، وعروة بن الزّبير[(٢)]، وعبدالملك بن مروان، وقبيصة بن ذؤيب[(٣)]. وكان أعلم أهل المدينة بهؤلاء الاثني عشر، ومذهبهم وطريقهم: ابن شهاب، ويحيى بن سعيد، وأبو الزّناد، وأبو بكر بن حزم. ثمّ كان بعد هؤلاء يذهب هذا المذهب، ويقوم بهذا الأمر: مالك بن أنس، وكثير بن فرقد، والمغيرة بن عبدالرّحمن المخزوميّ، وعبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون. وعبدالرّحمن بن مهديّ يحبّ ذا الطّريق، ويذهب ذا المذهب ولا يُقدِّم عليه أحدًا))[(٤)(٥)].

---

(١) اختلف كلامُ ابن المدينيّ في ابن المسيّب، ففي هذا الموضع نفى عنه اللّقيا، وفي الموضع الأوّل أثبتها، ومِمّن نفى سماعه منه مالكُ بن أنس؛ كما في المراسيل ص: ٧٢، و٧٢-٧٣، وجامع التّحصيل ص: ١٨٥، وتحفة التّحصيل ص: ١٢٨، وأثبته الذّهبيُّ؛ كما في السِّير ٤/ ٢١٨.

(٢) اختلف كلامُ ابن المدينيّ في عروة، ففي هذا الموضع نفى عنه اللّقيا، وفي الموضع الأوّل أثبتها، ونَقَلَ النّفي عن ابن المدينيّ: العلائيُّ في جامع التّحصيل ص: ٢٣٦، وابنُ العراقيّ في تحفة التّحصيل ص: ٢٢٦.

(٣) كذا تكرّر ذكر قبيصة في الموضعين، ولعلّه سبق قلم، أو نظر في الموضع الأخير، وصوّب المحقِّق: السّرساويّ عدم ذكره هنا؛ لكون البيهقيّ وابن عساكر لم يذكراه، وقد نقلا هذا عن ابن المدينيّ، ولكون الرّاجح لقياه لزيد بن ثابت ﷺ.

(٤) علل الحديث ص: ١٤١-١٤٢.

(٥) **تنبيهان: التّنبيه الأوّل**: هؤلاء الصّحابة الثّلاثة ﷺ الّذين اقتصر ابنُ المدينيّ على ذكرهم قد اشتهر أمرهم، وعمّ نفعهم في الأمّة، وكثرة الاستفادة منهم مِمّن جاء بعدهم، وامتدّ التّأثر بهم وبأصحابهم لأجيال جاءت بعدهم، ولا يعني ذلك حصر الأمر فيهم، بل يحمل على التّمثيل، وكونهم من أشهر من حُفظ عنهم، واعتُني بعلمهم، وفتاويهم، وتأثّر بهم طلّابهم، وامتدّ التّأثير =

= لمن بعدهم، وتسلسل ذلك، وإلّا فغيرهم من الصّحابة في جلالتهم وعلمهم، بل وأفضل؛ كالخلفاء الأربعة. قال ابن تيميّة- عن عمر بن الخطّاب ﷺ-: «كان أهل المدينة إلى قوله ﷺ أميل، ومذهبهم أرجح مذاهب أهل الأمصار؛ فإنّه لم يكن في مدائن الإسلام في القرون الثّلاثة أهل مدينةٍ أعلم بسنّة رسول الله ﷺ منهم» منهاج السُّنَّة ٦/ ٥٧. وللنّسائيّ كتاب: "تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم". ذكر جماعةً منهم غير من ذكرهم ابن المدينيّ.

التّنبيه الثّاني: في كلام عليّ بن المدينيّ -المتقدِّم- تبرز بعض سمات السّلف في طلب العلم، ومنها:

أ- أخذ العلم عن الشّيخ، لا الكتاب؛ مصحوبًا بالعمل، واكتساب الهدي، والسّمت.

ب-طول الملازمة، وكثرة المصاحبة.

ج- الأخذ باجتهاد الشّيخ، والعمل به، لا سيما المبتدئ؛ ما لم يخالف نصًّا.

الفصل الثّالث: الأئمّة الّذين عليهم مدار الأسانيد

قال عليّ بن المدينيّ: «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستّة: فلأهل المدينة: ابن شهاب؛ وهو محمّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، ويكنى أبا بكر، مات سنة أربع وعشرين ومائة. ولأهل مكّة: عمرو بن دينار، مولى جمح، ويكنى أبا محمّد، مات سنة ستّ وعشرين ومائة. ولأهل البصرة: قتادة بن دعامة السّدوسيّ، وكنيته أبو الخطّاب، مات سنة سبع عشرة ومائة، ويحيى بن أبي كثير، ويكنى أبا نصر، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة باليمامة. ولأهل الكوفة: أبو إسحاق[١]، واسمه عمرو بن عبد الله بن عبيد[٢]، ومات سنة تسع وعشرين ومائة، وسليمان بن مهران[٣]، مولى بني كاهل من بني أسد، ويكنى أبا محمّد مات سنة ثمان وأربعين ومائة كان جميلًا[٤]. ثمّ صار علم هؤلاء السِّتَّة إلى أصحاب الأصناف مِمّن صنّف، فلأهل المدينة: مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحيّ، عداده في بني تيم الله، ومات سنة تسع وسبعين ومائة، وسمع من ابن شهاب، ومحمّدُ بن إسحاق بن يسار مولى بني مخرمة، ويكنى أبا بكر، مات سنة اثنتين وخمسين، وسمع من ابن شهاب، والأعمش. ومن أهل مكّة: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، مولى لقريش، ويكنى أبا الوليد، مات

---

(١) هو: السّبيعيّ.

(٢) من المخطوطة، وطبعة الأعظميّ، وفي طبعة السّرساويّ، وقلعجيّ، وبوقريص: «عبد وُدّ». واستشكلها السّرساويّ؛ لأنّه لم يذكره أحدٌ في اسم جدّه.

(٣) هو: الأعمش.

(٤) كذا في المخطوطة، والطّبعات الثّلاث، وفي طبعة السّرساويّ: «حميلًا»! ، وغلّط: «جميلًا».

سنة إحدى وخمسين ومائة، وسفيانُ بن عيينة بن ميمون، مولى محمّد بن مزاحم أخو الضّحّاك بن مزاحم الهلاليّ، ويكنى أبا محمّد، مات سنة ثمان وتسعين ومائة. سفيان لقي ابن شهاب، وعمرو بن دينار، وأبا إسحاق، والأعمش. ومن أهل البصرة: سعيد بن أبي عروبة، مولى بني عديّ بن [يشكر](١)؛ وهو سعيد بن مهران، ويكنى أبا النّضر، مات سنة ثمان أو تسع وخمسين ومائة. حمّاد بن سلمة- قال: أحسبه مولى لبني سليمان(٢)-، ويكنى أبا سلمة، مات سنة ثمان وستّين ومائة. أبو عوانة واسمه: الوضّاح مولى يزيد بن عطاء الواسطيّ، مات سنة خمس وسبعين ومائة. شعبة بن الحجّاج أبو بسطام مولى الأشافر(٣)، مات سنة ستّين ومائة. معمر بن راشد، ويكنى أبا عروة مولى لِحُدَّان، ومات باليمن سنة أربع وخمسين ومائة. سمع من ابن شهاب، وعمرو بن دينار، وقتادة، ومن يحيى بن أبي كثير، ومن أبي إسحاق، ومن أهل الكوفة: سفيان بن سعيد الثّوريّ، ويكنى أبا عبد الله، ومات سنة إحدى وستّين. ومن أهل الشّام: عبد الرّحمن بن عمرو الأوزاعيّ، ويكنى أبا عمرو، مات سنة إحدى وخمسين ومائة. ومن أهل واسط: هشيم بن بشير، مولى بني سليم، ويكنى أبا معاوية، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة. حدّثنا إبراهيم الهرويّ، ثنا هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار، مولى خزيمة بن خازم، أمير المؤمنين المحدّثين،

(١) في موضعها بياض في المخطوطة، وأثبتها المحقّقُ من بعض المصادر.

(٢) كذا في المخطوطة، وعدّلها المحقّق السّرساويّ في الأصل إلى: ((سليم))؛ بناءً على الوارد في المصادر، وأنّ جلّ المترجمين له ذكروا بأنّه من: ((بني تيم)).

(٣) كذا في المخطوطة-بالفاء-، وعدّلها المحقّق السّرساويّ في الأصل إلى: ((الأشاقر))-بالقاف-؛ بناءً على الوارد في المصادر.

يكنى أبا معاوية[١]. ثمّ انتهى علم هؤلاء (الثّلاثة من أهل البصرة)[٢]، وعلم الاثني عشر إلى ستّة: إلى يحيى بن سعيد القطّان، ويكنى أبا سعيد، وهو مولى لبني تيم[٣]، ومات سنة ثمان و[تسعين][٤] ومائة في صفر، ويحيى بن زكريّا بن أبي زائدة، ويكنى أبا سعيد، مولى لهمدان، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة، ووكيع بن الجرّاح بن مليح بن عديّ بن فرس، ويكنى أبا سفيان، مات سنة [سبع][٥] وتسعين ومائة. ثمّ صار علم هؤلاء إلى ثلاثة: إلى عبد الله بن المبارك؛ وهو حنظليٌّ، ويكنى أبا عبد الرّحمن، ومات سنة إحدى وثمانين ومائة، بهيت، وعبد الرّحمن بن مهديّ الأسديّ، ويكنى أبا سعيد، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، ويحيى بن آدم، ويكنى أبا زكريّا؛ وهو مولى خالد بن عبد الله بن أسيد -بالظّنّ منّي، مات سنة ثلاث ومائتين»[٦]. قال ابن منده: «فهذا ما ذكر عليّ بن المدينيّ من معرفة من دار عليه علم

---

(١) قال الذّهبيّ -متعقّبًا على ابنِ المدينيّ-: «أغفل حمّاد بن زيد، واللّيث، وما هما دونهم». السِّير ٩/ ٥٢٦.

(٢) ما بين القوسين جعل في المحدِّث الفاصل ص: ٦١٨ بدلًا منه: «السِّتَّة»؛ أي: السِّتَّة الّذين سبق ذكرهم؛ مِمّن يدور عليهم الإسناد.

(٣) كذا في المخطوطة، وعدّلها المحقِّقُ: السّرساويّ في الأصل إلى: «تميم»؛ بناءً على الوارد في المصادر، وقد قال يحيى القطّان لابن معين: «ليس لأحدٍ عليّ عقد، ولا ولاء». السِّير ٩/ ١٧٧.

(٤) في المخطوطة، والمطبوعة: «سبعين». والتّصويب من مصادر ترجمته، ومن مصادر نقلت كلام ابن المدينيّ؛ وهي: شروط الأئمّة لابن منده ص: ٣٩، والمحدِّث الفاصل ص: ٦١٩؛ أفاده المحقِّقُ: السّرساويّ، ومع ذلك أبقى ما في الأصل كما هو.

(٥) في المخطوطة: «تسع». والتّصويب من المصادر؛ أفاده المحقِّق: السّرساويّ.

(٦) علل الحديث ص: ٨٦-١٠٢. وساقه الخطيبُ بإسناده إلى حنبل بن إسحاق عنه، ونصّه: «نظرت في الأصول من الحديث، فإذا هي عند ستّة مِمّن مضى. . .». الجامع ٢/ ٢٩٤.

الأسانيد من وقت الزّهريّ وطبقته إلى عصره، وكان أحد الأئمّة الّذي يُرجع إلى قوله في علم الحديث))[١]، وقال الذّهبيّ- في توضيح كلام ابن المدينيّ-: ((يعني: أن غالب الأحاديث الصّحاح لا تخرج عن هؤلاء السِّتَّة))[٢]. وقال الخطيب البغداديّ: ((معرفة الشّيوخ الّذين تدور الأسانيد عليهم))، ثمّ ساق بإسناده إلى أبي داود الطَّيالسيّ، قال: ((وجدنا الحديث عند أربعة: الزّهريّ، وقتادة، والأعمش، وأبي إسحاق، قال: وكان قتادة أعلمهم بالاختلاف، وكان الزّهريّ أعلمهم بالإسناد، وكان أبو إسحاق أعلمهم بحديث عليّ، وعبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وكان عند الأعمش مِن كلِّ هذا، ولم يكن عند واحدٍ من هؤلاء إلّا ألفين ألفين))[٣].

●●●●●

(١) شروط الأئمّة ص: ٤٠. قال ابن منده: ((وأنا ذاكرٌ -إن شاء الله- مع هذه الطّبقة الّتي ذكرها عليّ بن المدينيّ، ونسب هذا العلم إليهم جماعة من الأئمّة كانوا في أزمنتهم مِمّن قُبِل انفرادهم، وجُعلوا حجّة على من خالفهم، وإن كانوا دون من ذكرهم عليّ بن المدينيّ في الرّواية واللّقي، فهم في عصرهم أئمّة، وقُبِلَ انفرادهم، واحتجّ بهم الأئمّةُ الأربعةُ؛ الّذين أخرجوا الصّحيح، وميّزوا الثّابت من المعلول، والخطأ من الصّواب: أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ، وأبو الحسين مسلم بن الحجّاج القشيريّ، وبعدهما: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السّجستانيّ، وأبو عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النّسائيّ، ومن بعدهم مِمّن أخذوا طريقتهم، وقصدوا قصدهم، وإن كانوا دونهم في الفهم: عبد الله بن عبد الرّحمن السّمرقنديّ، وأبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة التّرمذيّ، ومحمّد بن إسحاق بن خزيمة النّيسابوريّ، وأحمد بن عمرو بن أبي عاصم النَّبيّل -رحمة الله عليهم أجمعين-)). شروط الأئمّة ص: ٤٢-٤٣.

(٢) التّذكرة١/ ١١١، وقال في موضع آخر١/ ٣٦٠: ((يعني: معظم الصّحاح))، وقال في السِّير٩/ ٥٢٦: ((يعني: الأسانيد الصّحاح)).

(٣) الجامع٢/ ٢٩٣-٢٩٤.

الفصل الرّابع: نماذج من طبقات الرُّواة عن الأئمّة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: طبقات أصحاب نافع المدنيّ أبي عبد الله مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

المبحث الثّاني: طبقات أصحاب سليمان بن مهران الأعمش.

المبحث الثّالث: طبقات أصحاب محمّد بن مسلم بن شهاب الزّهريّ.

المبحث الرّابع: طبقات أصحاب ثابت البنانيّ(١).

المبحث الأوّل: طبقات أصحاب نافع المدنيّ أبي عبد الله مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا(٢)

قال ابن رجب: ((قسمهم ابنُ المدينيّ تسع طبقات:

الطّبقة الأولى: أيّوب، وعبيد الله بن عمر، ومالك، وعمر بن نافع. قال ابن المدينيّ: فهؤلاء أثبت أصحابه، وأثبتهم عندي أيّوب، قال: وسمعت يحيى، يقول: ليس ابن جريح بدونهم فيما سمع من نافع.

الطّبقة الثّانية: عبد الله بن عون، ويحيى الأنصاريّ، وابن جريج.

الطّبقة الثّالثة: أيّوب بن موسى، وإسماعيل بن أميّة، وسليمان بن موسى، وسعد بن إبراهيم.

الطّبقة الرّابعة: موسى بن عقبة، ومحمّد بن إسحاق، وداود بن حصين.

(١) اقتصرتُ على هؤلاء الأئمّة الأربعة؛ لورود التّنصيص على تسمية طبقات أصحابهم.

(٢) سُجّلت رسالة ماجستير في الجامعة الأردنيّة، بعنوان: "طبقات الرُّواة عن الإمام نافع وعلل حديثه" لمراد العياشيّ.

الطّبقة الخامسة: محمّد بن عجلان، والضّحاك بن عثمان، وأسامة بن زيد اللّيثيّ، ومالك بن مغول، [وجرير بن حازم](١).

الطّبقة السّادسة: ليث بن سعد، وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، وسليمان بن مساحق، وابن غنج المصريّ.

الطّبقة السّابعة: عبد الرّحمن بن السّرّاج، وسعيد بن عبد الله بن حرب، وسلمة بن علقمة، وعليّ بن الحكم، والوليد بن أبي هشام.

الطّبقة الثّامنة: أبو بكر بن نافع، وخليفة بن غلاب، ويونس بن يزيد، وجويرية بن أسماء، وعبد العزيز بن أبي روّاد، ومحمّد بن ثابت العبديّ، وأبو علقمة الفرويّ، وعطّاف بن خالد، وعبد الله بن عمر، وحجّاج بن أرطاة، وأشعث بن سوّار، وثور بن يزيد.

وطبقة تاسعة لا يكتب عنهم: عبد الله بن نافع، وأبو أميّة بن يعلى، وعثمان البُرِّيّ، وعمر بن قيس سَنْدل))(٢).

وسئل عليّ بن المدينيّ: من أثبت أصحاب نافع؟ قال: ((مالك وإتقانه، وأيّوب وفضله، وعبيد الله وحفظه))(٣).

وقال أبو عبد الرّحمن النَّسائيّ:

((**الطّبقة الأولى** من أصحاب نافع مولى عبد الله بن عمر: مالك بن أنس،

---

(١) مابين المعقوفين من"التّهذيب٢/ ٦٢"قال ابن حجر: ((وذكره ابن المدينيّ في الطّبقة الخامسة من أصحاب نافع)).

(٢) شرح العلل ٢/ ٦١٥–٦١٨.

(٣) الجرح والتّعديل ١/ ١٧، ٢/ ٢٥٦.

وأيّوب بن كيسان، وعبيد الله بن عمر، وعمر بن نافع.

الطّبقة الثّانية: صالح بن كيسان، وابن عون، ويحيى بن سعيد، وابن جريج.

الطّبقة الثّالثة: أيّوب بن موسى، وإسماعيل بن أميّة، وموسى بن عقبة، وكثير بن فرقد.

الطّبقة الرّابعة: اللّيث بن سعد، وجويرية بن أسماء، وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، ويونس بن يزيد.

الطّبقة الخامسة: محمّد بن عجلان، وابن أبي ذئب، والضّحاك بن عثمان، ومحمّد بن عبد الرّحمن بن غَنَج، وحنظلة بن أبي سفيان.

الطّبقة السّادسة: سليمان بن موسى، وبُرْد بن سنان، وهشام بن الغاز، وعبد العزيز بن أبي روّاد.

الطّبقة السّابعة: عبد الرّحمن بن عبد الله السّرّاج، وسلمة بن علقمة، والوليد بن أبي هشام، وعبيد الله بن الأخنس.

الطّبقة الثّامنة: عمر بن محمّد بن زيد، وأسامة بن زيد، ومحمّد بن إسحاق، وصخر بن جويرية، وهمّام بن يحيى، وهشام بن سعد.

الطّبقة التّاسعة: وهم الضّعفاء: عبد الكريم أبو أميّة، وليث بن أبي سليم، وحجّاج بن أرطاة، وأشعث بن سوّار، وعبد الله بن عمر.

الطّبقة المتروك حديثهم: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وعبد الله بن نافع، وعمر بن قيس، ونجيح أبو معشر المدنيّ، وعثمان البرّيّ، وأبو أميّة بن يعلى، ومحمّد بن عبد الرّحمن بن المجبّر، وعبد العزيز بن عبيد الله»(١).

---

(١) الطّبقات ص: ٥٣-٧٧، قال ابن رجب -حاكيًا عن النّسائيّ-: «وذَكَرَ طبقةً عاشرةً؛ هم المتروك حديثهم، قال النّسائيّ: الطّبقة المتروك حديثهم: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة...» =

وسُئل الدّارقطنيّ عن أثبت أصحاب نافع؟ قال: ((عبيد الله بن عمر، ومالك، وأيّوب السّختيانيّ))(١).

ويُلْحَظ الآتي:

١- اتّفاق الأئمّة الثّلاثة: ابن المدينيّ، والنّسائيّ، والدّارقطنيّ على أصحاب الطّبقة الأولى الثّلاثة؛ مالك، وعبيد الله، وأيّوب، واختلفوا في ذكر عمر بن نافع؛ فذكره ابن المدينيّ، والنّسائيّ، ولم يذكره الدّارقطنيّ.

٢- قسم ابن المدينيّ، والنّسائيّ الرُّواة عن نافع إلى طبقات؛ بينما اكتفى الدّارقطنيّ على ذكر الأثبت فقط، وهم أصحاب الطّبقة الأولى.

٣- وقع اختلافٌ بين ابن المدينيّ، والنّسائيّ في عدد الطّبقات، وفي المذكورين فيها، مع اتّفاقهم على البعض؛ كما يتبيّن ذلك بالمقارنة، وقد أشار ابن رجب إلى هذا، فقال-بعد أن ذكر تقسيم ابن المدينيّ-: ((وقد خُولف في بعض هذا التّرتيب، فمن ذلك: تقديم سليمان بن موسى على موسى بن عقبة، واللّيث، والضّحاك بن عثمان، ومالك بن مغول، وجويرية، ويونس، وحديث جويرية، واللّيث بن سعد عن نافع مُخرّجٌ في "الصّحيحين"، وسليمان بن موسى قد تَكلّم فيه غيرُ واحد، ولم يُخرجا له شيئًا. وقد قسم النّسائيّ أصحاب نافع تسع طبقات-أيضًا-(٢)، وخالف ابنَ المدينيّ في بعض ما ذكره، ووافقه في بعضه، فوافقه في ذكر الطّبقة الأولى، وزاد في الطّبقة

= وذكرهم. شرح العلل ٢/ ٦١٥-٦٢٠.

(١) سؤالات ابن بكير ص: ١٧١.

(٢) تقدّم عند ابن رجب أنّه ذكر طبقة عاشرة ينظر: ص: ٨٨٩ ح١.

الثّانية: صالح بن كيسان، وزاد في الثّالثة: موسى بن عقبة، وكثير بن فرقد، وأسقط منها: سعد بن إبراهيم، وسليمان بن موسى، وذكر الطّبقة الرّابعة: اللّيث بن سعد، وجويرية بن أسماء، وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، ويونس بن يزيد، لم يذكر غيرهم. وزاد في الخامسة: ابن أبي ذئب، وحنظلة بن أبي سفيان، وابن غنج، وأسقط ذكر أسامة، وابن مغول، وذكر الطّبقة السّادسة: سليمان بن موسى، وبُرْد بن سنان، وهشام بن الغاز، وابن أبي روّاد، وزاد في السّابعة: عبيد الله بن الأخنس، وأسقط منها: سعيدًا، وعليّ بن الحكم، وقال: الطّبقة الثّامنة: عمر بن محمّد بن زيد، وأسامة بن زيد، ومحمّد بن إسحاق، وصخر بن جويرية، وهمّام بن يحيى، وهشام بن سعد. قال: والتّاسعة: الضّعفاء: عبد الكريم أبي أميّة، وليث بن أبي سليم، وحجّاج بن أرطاة، وأشعث بن سوّار، وعبد الله بن عمر. وذكر طبقةً عاشرةً: وقال: هم المتروك حديثهم: إسحاق بن أبي فروة، وعبد الله بن نافع، وعمر بن قيس، ونجيح أبو معشر، وعثمان البرّيّ، وأبو أميّة بن يعلى، ومحمّد بن عبد الرّحمن بن المجبّر، وعبد العزيز بن عبيد الله))[(١)]. وهذا الاختلاف يدلّنا على أنّ هذا التّقسيم، والتّقديم، والتّأخير من المسائل الّتي يسعها الاجتهاد، ويسوغ فيها الاختلاف.

٤- وقع اختلافٌ بينهم فيمن يُقدّم من أصحاب الطّبقة الأولى[(٢)]، وهو لا يمنع من تقديم أحاديثهم على أحاديث أصحاب الطّبقة الثّانية[(٣)].

(١) شرح العلل ٢/ ٦١٨-٦٢٠.

(٢) ينظر: السّابق ٢/ ٦٦٧-٦٦٨.

(٣) على أنّ التّرجيح بين أصحاب الطّبقة الأولى عسير؛ لكون التّفاوت بينهم يسير، ولذلك =

المبحث الثّاني: طبقات أصحاب سليمان بن مهران الأعمش

قال أبو عبد الرّحمن النّسائيّ:

«**الطّبقة الأولى** من أصحاب الأعمش: يحيى بن سعيد القطّان، وسفيان الثّوريّ، وشعبة بن الحجّاج.

الطّبقة الثّانية: زائدة، وابن أبي زائدة، وحفص بن غياث.

الطّبقة الثّالثة: أبو معاوية، وجرير بن عبد الحميد، وأبو عوانة، وعثّام.

الطّبقة الرّابعة: قطبة بن عبد العزيز، ومفضّل بن مهلهل، وداود الطّائيّ، وفضيل بن عياض، وابن المبارك.

الطّبقة الخامسة: عبد الله بن إدريس، وعيسى بن يونس، ووكيع بن الجرّاح، وحميد بن عبد الرّحمن الرّؤاسيّ، وعبد الله بن داود، والفضل بن موسى، وزهير بن معاوية.

الطّبقة السّادسة: أبو أسامة، وعبد الله بن نمير، وعبد الواحد بن زياد.

الطّبقة السّابعة: عبيدة بن حميد، وعبدة بن سليمان»(١).

وسُئل الدّارقطنيّ عن أرفع الرُّواة عن الأعمش؟ فقال: «شعبة، وسفيان الثّوريّ، وأبو معاوية، ووكيع، ويحيى القطّان، وابن فضيل؛ وقد غلط عليه في شيءٍ»(٢). واختلفوا في المفاضلة، والتّقديم في أصحاب الطّبقة الأولى؛ كما حكاه ابن رجب(٣).

= اختلفوا، ومنهم من لم يفاضل أصلًا.

(١) الطّبقات ص: ٧٨-٩٣.

(٢) سؤالات ابن بكير ص: ١٢٨-١٢٩، وينظر: شرح العلل ٢/ ٧٢٠.

(٣) ينظر: شرح العلل ٢/ ٧١٥-٧٢٠.

المبحث الثّالث: أصحاب محمّد بن مسلم بن شهاب الزّهريّ(١)

قال ابن رجب: «أصحاب الزّهريّ خمس طبقات:

الطّبقة الأولى: جمعت الحفظ، والإتقان، وطول الصُّحبة للزّهريّ، والعلم بحديثه، والضّبط له؛ كمالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ومعمر، ويونس، وعُقيل، وشعيب، وغيرهم. وهؤلاء متّفق على تخريج حديثهم عن الزّهريّ.

الطّبقة الثّانية: أهل حفظ وإتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزّهريّ، وإنّما صحبوه مدّة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانه دون الطّبقة الأولى؛ كالأوزاعيّ، واللّيث، وعبد الرّحمن بن خالد بن مسافر، والنّعمان بن راشد، ونحوهم. وهؤلاء يُخرّج لهم مسلم عن الزّهريّ.

الطّبقة الثّالثة: لازموا الزّهريّ، وصحبوه، ورووا عنه، ولكن تُكلِّم في حفظهم؛ كسفيان بن حسين، ومحمّد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح، ونحوهم. وهؤلاء يُخرِّج لهم أبو داود، والتّرمذيّ، والنّسائيّ، وقد يُخرِّج مسلم لبعضهم متابعة.

الطّبقة الرّابعة: قوم رووا عن الزّهريّ من غير ملازمة، ولا طول صحبة، ومع ذلك تُكلِّم فيهم؛ مثل إسحاق بن يحيى الكلبيّ، ومعاوية بن يحيى الصّدفيّ، وإسحاق بن أبي فروة، وإبراهيم بن يزيد المكّيّ، والمثنّى بن الصّبّاح، ونحوهم. وهؤلاء قد يُخرّج التّرمذيّ لبعضهم.

الطّبقة الخامسة: قوم من المتروكين، والمجهولين؛ كالحكم الأيليّ، وعبد القدّوس بن

---

(١) أُلِّفت كتب مفردة في طبقات الرُّواة عن الزّهريّ؛ تقدّمت الإشارة إليها ص: ٨٧٠-٨٧١ و ص: ٨٧٢ حاشية ١.

حبيب، ومحمّد بن سعيد المصلوب، وبحر السّقّاء، ونحوهم، فلم يُخرّج لهم التّرمذيّ، ولا أبو داود، ولا النّسائيّ، ويُخرّج ابن ماجه لبعضهم؛ ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقيّة الكتب، ولم يَعُدّه من الكتب المعتبرة سوى طائفة من المتأخِّرين))(١).

وسُئل الدّارقطنيّ عن أثبت أصحاب الزّهريّ، فقال: ((مالك، وشعيب بن أبي حمزة، وابن عيينة، ويونس، وعُقيل، والزّبيديّ))(٢).

ويُلْحَظ الآتي:

١-نصّ ابنُ رجب على الضّوابط والاعتبارات في تقسيم هذه الطّبقات؛ وهي:

أ- الحفظ، والإتقان.

ب- طول الصّحبة للشّيخ، وكثرة الملازمة له.

ج- المعرفة بحديثه، والخبرة به؛ وهذه هي ضوابط العلماء في تقسيم طبقات الرُّواة عن الأئمّة.

٢ - مثّل في كلِّ طبقة ببعض أصحابها، ولم يكن على سبيل الحصر؛ فيُقاس عليهم مَن توافرت فيهم ضوابط الطّبقة.

٣- نصّ في كلِّ طبقة من خرّج حديثهم من أصحاب الكتب السِّتَّة، ويُتعرّف بذلك على شروطهم فيها.

٤- ترتيب الرُّواة في الطّبقات حسب الضّبط، والإتقان، والمعرفة بحديث الشّيخ، وليس باعتبار السّنّ والإسناد؛ وبناءً عليه فأصحاب الطّبقة الأولى يُقدّمون على أصحاب الطّبقة الثّانية عند الاختلاف عليه، والثّانية على الثّالثة،

---

(١) شرح العلل ٢/ ٦١٣-٦١٥.

(٢) سؤالات ابن بكير ص: ١٤٧ – ١٤٨.

وهلمّ جرًّا. قال محمّد بن يحيى الذّهليّ: ((إذا اختلف أصحابُ الطّبقة الثّانية كان المفزع إلى أصحاب الطّبقة الأولى في اختلافهم، فإن لم يُوجد عندهم بيان، ففيما روى هؤلاء؛ يعني الطّبقة الثّانية، وفيما رَوَى؛ يعني أصحاب الطّبقة الثّالثة، يعرف بالشّواهد والدّلائل))[1].

٥- أقوى الاعتبارات الحفظُ، ثمّ طول الصّحبة؛ كما يتبيّن في اعتبارات كلّ طبقة.

٦- إدخال الطّبقتين الأخيرتين؛ باعتبار وقوع مطلق الرّواية عن الزّهريّ، وإلّا فإنّ أصحابها لا يُحتجّ بهم مطلقًا.

٧- توافق الدّارقطنيُّ، وابنُ رجب على عامّة أصحاب الطّبقة الأولى عن الزّهريّ.

٨- وقع اختلافٌ بينهم في المقدّم في الزّهريّ من أصحاب الطّبقة الأولى؛ كما حكاه ابن رجب[2].

---

(١) الضّعفاء للعقيليّ ٤/ ٨٨. ويُلْحَظ أنّه جعل طبقات الزّهريّ ثلاثًا.

(٢) ينظر: شرح العلل ٢/ ٦٧١-٦٧٦.

المبحث الرّابع: طبقات أصحاب ثابت البنانيّ[(١)]

قال ابن رجب: ((أصحاب ثابت البنانيّ، وفيهم كثرة: **وهم ثلاث طبقات:**

الطّبقة الأولى: الثّقات؛ كشعبة، وحمّاد بن زيد، وسليمان بن المغيرة، وحمّاد بن سلمة، ومعمر، وأثبتُ هؤلاء كلّهم في ثابت حمّادُ بن سلمة. . .

الطّبقة الثّانية: الشّيوخ؛ مثل الحكم بن عطيّة. . .

الطّبقة الثّالثة: الضّعفاء، والمتروكون، وفيهم كثرة؛ كيوسف بن عطيّة الصّفّار))[(٢)].

ويُلْحَظ أنّ ابن رجب اعتبر في تقسيم طبقاتهم على الحفظ والضّبط فقط.

---

(١) سُجّلت فيهم رسالة ماجستير بعنوان: "طبقات الرُّواة عن ثابت البنانيّ" لسميحة بشاوريّ – تقدّمت ص: ٨٧٢ (حاشية)–.

(٢) ينظر: شرح العلل ٢/ ٦٩٠–٦٩٣.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله على الانتهاء؛ كما حمدناه في الابتداء، والأثناء، ونحمده في كلِّ حينٍ، وعلى كلّ حالٍ، فهو المستحقّ -وحده- للحمد والشّكر والثّناء على الدوام أبدًا، والاستمرار سرمدًا، لا نُحصي ثناءً عليك ربّنا، أنت كما أثنيت على نفسك، والصّلاة والسّلام على النّعمة المسداة، والرّحمة المهداة؛ نبيّنا محمّد، وعلى آله، وصحبه، وأتباعه إلى يوم الدّين. وبعد:

فإنّ إنجاز هذا البحث تطلّب وقتًا طويلًا، وجهدًا كبيرًا، وقد تناولت فيه الأمور الآتية:

١- الإسناد: تعريفه، أهمّيّته، فوائده، بدء استعماله، والسّؤال عنه، شبهات المستشرقين حول نشأته، والجواب عنها.

٢- علم رواة الحديث: المراد به، نشأته، أهمّيّته، فوائده، بداية التّصنيف فيه، جهود المحدِّثين في العناية به.

٣- المصطلحات المتعلِّقة بالرّواة: المراد بها، أمثلتها، أهمّيّتها، فوائدها، أشهر مسائلها، المصنّفات فيها، دراسة طائفة منها.

وثمّة حقائق علميّة، ونتائج هامّة؛ أُبيّن أهمّها في العناصر الآتية:

١- القناعة التّامّة بحفظ الله لهذا الدّين؛ أمّا القرآن الكريم فقد تكفّل الله بحفظه، وأمّا السُّنَّة فبمن هيّأهم الله تعالى للقيام بحفظها والعناية بها؛ وهم أهل الحديث.

٢- الجهود الكبيرة الّتي بذلها المحدِّثون في خدمة حديث رسول الله ﷺ، ومساعيهم الحميدة في العناية به؛ ومن جملة ذلك: العناية برواته، وتجلّت في جوانب عديدة؛ منها:

أ- محاولة حصرهم، وجمعهم، وتدوينهم في الكتب.

ب- التّرجمة لهم، وتحديد مراتبهم جرحًا وتعديلًا.

ج- تقعيد قواعد هذا العلم، وتقرير ضوابطه؛ مِمّا تحصّل لهم بالاستقراء والممارسة.

د- التّصنيف في جميع المصطلحات المتعلِّقة بالرُّواة.

٣-المكانة العظيمة، والأهمّيّة الكبيرة للإسناد، وتجلّت في أمور كثيرة؛ منها:

أ- كونه من الدّين.

ب- اختصاص الأمّة به.

ج- حفظ الدّين، وحماية الحديث.

د- معرفة صحّة الحديث من ضعفه.

هـ- تأثّر أهل الفنون الأخرى بالمحدِّثين فيه.

٤- كان لاهتمام المحدِّثين بالأسانيد، وسؤالهم عن الرُّواة، أثرٌ ظاهرٌ في نشأة علم الرُّواة، والجرح والتّعديل.

٥- يُعدُّ علم رواة الحديث من مفاخر علماء الحديث، ومآثرهم الحميدة.

٦- أهمّيّة المعرفة بالمصطلحات الخاصّة بالرُّواة؛ لكونها متداولة في كتبهم، وتجري بها ألسنتهم.

٧- كثرة الفنون المتعلّقة بالرّواة، وتشعّبها، ودقّتها، وكثرة المصنّفات فيها الّتي تزخر بها المكتبات الإسلاميّة.

٨- امتداد التّصنيف في الرّواة عبر العصور المختلفة، والأمصار المتعدّدة، ومرّ بمراحل مختلفة؛ منذ نشأته إلى بلوغه غايته.

٩- تَعرَّضَت رموزُ نقلة الحديث، والمكثرين منه؛ من الصّحابة فمن بعدهم للطّعن من قبل طوائف مختلفة، وفرق شتّى جمعتهم الغاية؛ وهي الطّعن في الأحاديث، ومحاولة إبطالها، والتّشكيك فيها.

ثبت المصادر والمراجع

ثبت المصادر والمراجع

- **آداب الشّافعي ومناقبه**: لأبي محمّد عبدالرّحمن بن أبي حاتم الرّازي ٣٢٧هـ، تحقيق/ عبدالغنيّ عبدالخالق، مكتبة الخانجيّ-القاهرة، ط٢/ ١٤١٣هـ.
- **الإبانة عن شريعة الفرقة النّاجية ومجانبة الفرق المذمومة**: لأبي عبدالله عبيد الله بن محمّد بن بطّة الحنبليّ٣٨٧ هـ، تحقيق/ رضا بن نعسان، دار الرّاية-الرّياض، ط٢/ ١٤١٥هـ.
- **أبجد العلوم**: لصدّيق حسن القنّوجيّ ١٣٠٧ هـ، نشره/ عبد الجبّار زكار، وزارة الثّقافة، بدمشق، ١٩٧٨م.
- **ابن حجر العسقلانيّ** (مصنّفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة): لشاكر محمود، مؤسّسة الرّسالة-بيروت، ط١/ ١٤١٧هـ.
- -**أبو هريرة راوية الإسلام**: لمحمّد عجّاج الخطيب، مكتبة وهبة، ط٣/ ١٤٠٢ هـ.
- **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**: لأحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، وزارة الشّؤون الإسلاميّة، بالتّعاون مع الجامعة الإسلاميّة، ط١/ ١٤١٥هـ.
- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان**: لعلاء الدّين عليّ بن بلبان الفارسيّ ٧٣٩هـ، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرّسالة -بيروت، ط١/ ١٤٠٨هـ.
- **الإحكام في أصول الأحكام**: لأبي محمّد عليّ بن أحمد الظّاهريّ ابن حزم ٤٥٦ هـ، مقابلة على نسخة أحمد شاكر.
- **أحكام القرآن الكريم**: لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة الطّحاويّ ٣٢١هـ،

تحقيق سعد الدّين أونال، مركز البحوث الإسلاميّة، استانبول، ط١/ ١٤١٦هـ.

- **الأحكام الوسطى من حديث النَّبيّ ﷺ**: لأبي محمّد عبدالحقِّ الإشبيليّ ابن الخرّاط ٥٨٢ه، تحقيق/ حمدي السّلفيّ، وصبحي السّامرّائيّ، مكتبة الرّشد – الرّياض، ١٤١٦ه.
- **اختصار علوم الحديث**: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدّمشقيّ ٧٧٤ه، تحقيق/ أحمد شاكر، مكتبة دار التّراث– القاهرة، ط٣/ ١٣٩٩ه (مع الباعث الحثيث).
- **أدب الإملاء والاستملاء**: لأبي سعد عبدالكريم بن محمّد السّمعانيّ ٥٦٢ه، دار الكتب العلميّة – بيروت، ط١/ ١٤٠١ه.
- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول**: لمحمّد بن عليّ الشّوكانيّ ١٢٥٥ه، تحقيق سامي بن العربيّ، دار الفضيلة– الرّياض، ط١، ١٤٢١ ه.
- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: لأبي يعلى الخليل بن عبدالله الخليليّ ٤٤٦ه، تحقيق/ محمّد سعيد بن عمر، مكتبة الرّشد – الرّياض، ط١/ ١٤٠٩ه.
- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السّبيل**: لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ – بيروت، ط١/ ١٣٩٩ ه.
- **أسامي الضّعفاء ومن تُكلِّم فيهم من المحدِّثين**: لأبي زرعة عبيدالله بن عبدالكريم الرّازيّ ٢٦٤ ه، تحقيق/ سعدي الهاشميّ، نشر المجلس العلميّ في الجامعة الإسلاميّة، ط١/ ١٤٠٢ه (ضمن كتاب: أبو زرعة الرّازيّ وجهوده في السُّنَّة النّبويَّة).
- -**الاستبصار في نقد الأخبار**: لعبد الرّحمن بن يحيى المعلّميّ، ١٣٨٦هـ، تحقيق/ سيدي محمّد الشّنقيطيّ، دار أطلس-الرّياض، ط١/ ١٤١٧هـ.

- **الاستذكار**: لأبي عمر يوسف بن عبدالله النّمريّ ابن عبدالبرِّ ٤٦٣هـ، نشر/ عبدالمعطي قلعجيّ، دار الوعي-حلب، ط١/ ١٤١٤هـ.
- **الاستشراق**: لإدوارد سعيد، ترجمة/ محمّد عنانيّ، رؤية-القاهرة، ط١/ ٢٠٠٦م.
- **الاستشراق والخلفيّة الفكريّة للصّراع الحضاريّ**: لمحمود زقزوق، دار المعارف - القاهرة.
- **الاستشراق والدّراسات الإسلاميّة**: لعبد القهّار العانيّ، دار الفرقان-عمّان، ط١/ ١٤٢١هـ.
- **الاستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم**: لمصطفى السّباعيّ، دار الورّاق.
- **الاستيعاب في أسماء الأصحاب**: لأبي عمر يوسف بن عبدالله النّمريّ ابن عبدالبرِّ ٤٦٣هـ، دار الكتاب العربيّ - بيروت (بحاشية الإصابة لابن حجر).
- **أسد الغابة في معرفة الصّحابة**: لأبي الحسن عليّ بن محمّد الجزريّ ابن الأثير ٦٣٠هـ، تحقيق/ محمّد إبراهيم البنّا وغيره، دار الشّعب.
- **أسماء شيوخ مالك بن أنس**: لأبي بكر محمّد بن إسماعيل الأندلسيّ- ابن خلفون، ت/ ٦٣٦هـ، تحقيق/ رضى بوشامة، أضواء السّلف، ط١/ ١٤٢٥هـ.
- **أسماء الصّحابة وما لكلّ واحد منهم من العدد**: لأبي محمّد عليّ بن أحمد الظّاهريّ ابن حزم ٤٥٦هـ، تحقيق/ مسعد السّعدنيّ، مكتبة القرآن، القاهرة.
- **الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة**: لأبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ ٤٦٣هـ، تحقيق/ عزّ الدّين عليّ، مكتبة الخانجيّ-القاهرة، ط١/ ١٤٠٥ هـ.
- **الإسلام على مفترق طرق**: لمحمّد أسد، دار العلم للملايين.

- **الإصابة في تمييز الصّحابة**: لأحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، دار الكتاب العربيّ–بيروت.
- **الكتاب السّابق**: تحقيق/ عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، مركز هجر.
- **الأعلام**: لخير الدّين الزّركليّ، دار العلم – بيروت، ط٩/ ١٩٩٠م.
- **الإعلان بالتّوبيخ لمن ذمّ التّاريخ**: لمحمّد بن عبد الرّحمن السّخاويّ ٩٠٢هـ، تحقيق/ فرانزروزنثال، ترجمة/ صالح العليّ، دار الكتب العلميّة – بيروت.
- **أعيان الشّيعة**: لمحسن الأمين، تحقيق/ حسن الأمين، دار التّعارف– بيروت، ١٤٠٣هـ.
- **أعيان العصر وأعوان النّصر**: لصلاح الدّين خليل بن أيبك الصّفديّ ٧٦٤هـ، تحقيق/ عليّ أبو زيد، وآخرين، دار الفكر– دمشق، ط١/ ١٤١٨ هـ.
- **الاقتراح في بيان الاصطلاح**: لأبي الفتح محمّد بن عليّ القشيريّ ابن دقيق العيد٧٠٢ هـ، دار الكتب العلميّة – بيروت، ١٤٠٦هـ.
- **إكمال تهذيب الكمال**: لمغلطاي بن قليج التّركيّ٧٦٢هـ، تحقيق/ عادل محمّد وأسامة إبراهيم، الفاروق الحديثة– القاهرة، ١٤٢٢ هـ.
- **الكتاب السّابق**: حَقَّقَ جزءاً منه/ عوّاد بن حميِّد الرّويثيّ، رسالة ماجستير، بالجامعة الإسلاميّة، للعام الجامعيّ ١٤١٥– ١٤١٦هـ.
- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**: لأبي نصر عليّ بن هبة الله بن ماكولا ٤٧٥هـ، دار الكتب العلميّة – بيروت، ط١/ ١٤١١هـ.
- **ألفيّة السّيوطيّ في علم الحديث**: تصحيح وشرح/ أحمد محمّد شاكر، المكتبة العلميّة.

- **الأمالي المطلقة:** لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، تحقيق/ حمدي السّلفيّ، المكتب الإسلاميّ-بيروت، ط١/ ١٤١٦هـ
- **الإمامة والرّدّ على الرّافضة:** لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهانيّ ٤٣٠هـ، تحقيق/ محمّد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط١/ ١٤٢٤هـ.
- **الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصّحابة:** لعلاء الدّين مغلطاي بن قليج الحنفيّ ٧٦٢هـ، تحقيق/ عزت المرسي وآخرَيْنِ، مكتبة الرّشد-الرّياض.
- **إنباء الغمر بأنباء العمر:** لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، تحقيق/ حسن حبشيّ، وزارة الأوقاف المصريّة، القاهرة، ١٣٨٩هـ.
- **الإنباه على قبائل الرّواة:** لأبي عمر يوسف بن عبد الله النّمريّ ابن عبد البرّ ٤٦٣هـ، تحقيق/ إبراهيم الأبياريّ، دار الكتاب العربيّ-بيروت، ط١/ ١٤٠٥هـ.
- **إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلاميّ الحديث:** لمالك بن نبي، دار الإرشاد-بيروت، ط١/ ١٣٨٨هـ.
- **الأنساب:** لأبي سعد عبدالكريم بن محمّد السّمعانيّ ٥٦٢هـ، تعليق/ عبدالله البارودي، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط١/ ١٤٠٨هـ.
- **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السُّنَّة من الزّلل والتّضليل والمجازفة:** لعبد الرّحمن بن يحيى المعلّميّ ١٣٨٦هـ، المكتب الإسلاميّ-بيروت، ط٢/ ١٤٠٥هـ.
- **إيضاح المحصول من برهان الأصول:** لمحمّد بن عليّ المازريّ ٥٣٦هـ، تحقيق/ عمار الطّالبيّ، دار الغرب الإسلاميّ-بيروت.
- **إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون:** لإسماعيل باشا البغداديّ ١٣٣٩ هـ، مكتبة ابن تيميّة-القاهرة.

- **الإيمان**: لأبي عبد الله محمّد بن إسحاق بن محمّد بن يحيى بن مَنْدَه ٣٩٥هـ، تحقيق/ عليّ بن محمّد الفقيهيّ، مؤسّسة الرّسالة-بيروت، ط٢/ ١٤٠٦هـ
- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**: لأحمد محمّد شاكر، مكتبة دار التّراث-القاهرة، ط٣/ ١٣٩٩هـ.
- **البحر المحيط في أصول الفقه**: لبدر الدّين محمّد بن بهادر الزّركشيّ ٧٩٤ هـ، حقّقه/ جماعة، وزارة الأوقاف الكويتيّة، ط٢/ ١٤١٣ هـ.
- **بحوث في تاريخ السُّنَّة المشرّفة**: لأكرم بن ضياء العُمريّ، ط٤ / ١٤٠٥ هـ.
- **البداية والنّهاية**: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدّمشقيّ ٧٧٤هـ، تحقيق/ جماعة من الباحثين، دار الرّيّان للتّراث، ط١/ ١٤٠٨هـ.
- **البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع**: لمحمّد بن عليّ الشّوكانيّ ١٢٥٠هـ، مكتبة ابن تيميّة-القاهرة.
- **البدر المنير في تخريج أحاديث الشّرح الكبير**: لأبي حفص عمر بن عليّ الشّافعيّ ابن الملقِّن ٨٠٤هـ، تحقيق/ مصطفى أبو الغيط، وآخريْنِ، دار الهجرة - الرّياض، ١٤٢٥هـ.
- **الكتاب السّابق**: تحقيق/ جمال السّيّد، وأحمد شريف الدّين، دار العاصمة-الرّياض، ط١ / ١٤١٤هـ.
- **بذل الماعون في فضل الطّاعون**: لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، تحقيق/ أحمد الكاتب، دار العاصمة- الرّياض.
- **برنامج ابن جابر الوادي آشي**: لمحمّد بن جابر الوادي آشي ٧٤٩هـ، تحقيق/ محمّد الحبيب، نشر البحث العلميّ، جامعة أمّ القرى، ١٤٠١هـ.

- **برنامج شيوخ الرُّعينيّ**: لعليّ بن محمّد الإشبيليّ الرُّعينيّ ٦٦٦هـ، تحقيق/ إبراهيم شبوح، وزارة الثّقافة-دمشق، ١٣٨١هـ.
- **البرهان في أصول الفقه**: لإمام الحرمين أبي المعالي عبدالملك بن عبدالله الجوينيّ ٤٧٨هـ، تحقيق/ عبدالعظيم الدّيب، دار الأنصار- القاهرة، ط٢/ ١٤٠٠هـ.
- **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**: لنور الدّين عليّ بن سليمان الهيثميّ ٨٠٧هـ، تحقيق/ حسين الباكريّ، مركز خدمة السُّنَّة، بالجامعة الإسلاميّة، بالتّعاون مع مجمّع الملك فهد، ط١/ ١٤١٣هـ.
- **بغية الطّلب في تاريخ حلب**: لعمر بن أحمد ابن العديم ٦٦٠هـ، تحقيق/ سهيل زكار، دار الفكر-بيروت.
- **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**: لأحمد بن يحيى الضّبيّ ٥٩٩هـ، تحقيق/ إبراهيم الأبياريّ، دار الكتاب المصريّ-القاهرة، ط١/ ١٤١٠هـ.
- **بغية الملتمس في سباعيّات حديث الإمام مالك بن أنس**: لصلاح الدّين خليل بن كيكلديّ العلائيّ٧٦١هـ، تحقيق/ حمدي السّلفيّ، عالم الكتب-بيروت، ط١/ ١٤٠٥هـ.
- **بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب**: لمحمود شكري الألوسيّ، بعناية/ محمّد بهجة، ط٢.
- **بلوغ المرام من جمع أدلّة الأحكام**: لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢ هـ، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٢هـ.
- **بيان تلبيس الجهميّة في تأسيس بدعهم الكلاميّة**: لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم الحرّانيّ ابن تيميّة ٧٢٨هـ، تحقيق/ جماعة من الباحثين، نشر مجمّع الملك فهد، ١٤٢٦هـ.

- **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**: لأبي الحسن عليّ بن محمّد الفاسيّ ابن القطَّان ٦٢٨ﻫ، تحقيق/ الحسين آيت سعيد، دار طيبة – الرّياض، ط١/ ١٤١٨ﻫ.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**: لمحمّد مرتضى الزّبيديّ، تحقيق/ جماعة من الباحثين، وزارة الإعلام، بالكويت.
- **تاريخ أبي زرعة الدّمشقيّ**: لأبي زرعة عبدالرّحمن بن عمرو الدّمشقيّ ٢٨١ﻫ، دار الكتب العلميّة–بيروت/ ١٤١٧ﻫ.
- **تاريخ الأدب العربيّ**: لكارل بروكلمان، دار المعارف–القاهرة، ط/ ٥.
- **تاريخ أسماء الثّقات**: لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين ٣٨٥ﻫ، تحقيق/ صبحي السّامرّائيّ، الدّار السّلفيّة، الكويت، ط١/ ١٤٠٤ﻫ.
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: لأبي عبدالله محمّد بن أحمد الذّهبيّ ٧٤٨ﻫ، تحقيق/ عمر تدمري، دار الكتاب العربيّ–بيروت.
- **تاريخ الأمم والملوك(تاريخ الطّبريّ)**: لأبي جعفر محمّد بن جرير الطّبريّ ٣١٠ﻫ، دار الكتب العلميّة–بيروت، ط٢/ ١٤٠٨ﻫ.
- **تاريخ بغداد**: لأبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ٤٦٣ﻫ، الكتب العلميّة–بيروت.
- **تاريخ بيهق**: لعليّ بن زيد البيهقيّ ت٥٦٥ﻫ، ترجمة وتحقيق/ يوسف الهادي، دار اقرأ–دمشق، ط١/ ١٤٢٥ﻫ.
- **تاريخ التّراث العربيّ**: لفؤاد سزكين، نشر جامعة الإمام–الرّياض، ١٤١١ﻫ.

- **تـاريخ جرجـان**: لحمـزة بـن يوسـف السّـهميّ٤٢٧هـ، عـالم الكتـب-بـيروت، ط٣/ ١٤٠١هـ.
- **تاريخ داريّا**: لعبد الجبّار بن عبد الله الخولانيّ ٣٧٠هـ، بعناية/ سعيد الأفغانيّ، مطبعة الترقيّ-دمشق، ١٣٦٩هـ.
- **تاريخ عثمان بن سعيد الدّارميّ عن ابن معين**: تحقيق/ أحمد محمّد نور سيف، دار المأمون - دمشق، نشر مركز البحث العلميّ، بجامعة الملك عبدالعزيز.
- **تاريخ العلماء والرّواة للعلم بالأندلس**: لأبي الوليد عبدالله بن محمّد الأزديّ ابن الفرضيّ ٤٠٣هـ، نشره/ عزت الحسينيّ، مطبعة المدنيّ - مصر، ط٢/ ١٤٠٨هـ.
- **التّاريخ الكبير**: لمحمّد بن إسماعيل البخاريّ ٢٥٦هـ، الكتب العلميّة - بيروت.
- **تاريخ مدينة دمشق**: لأبي القاسم عليّ بن الحسن الشّافعيّ ابن عساكر ٥٧١هـ، تحقيق/ عمر العمرويّ، دار الفكر - بيروت، ١٤١٥هـ.
- **تاريخ واسط**: لأسلم بن سهل الواسطيّ بحشل ٢٩٢هـ، تحقيق/ كوركيس عوّاد، عالم الكتب، نشر مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط١/ ١٤٠٦هـ.
- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**: لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، الدّار العلميّة - الهند، ط٢/ ١٤٠٦هـ.
- **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعريّ**: لأبي القاسم عليّ بن الحسن الشّافعيّ ابن عساكر ٥٧١هـ، دار الفكر-دمشق، ط٢/ ١٣٩٩هـ.
- **تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة**: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهانيّ ٤٣٠هـ، تحقيق/ إبراهيم التّهاميّ، دار الإمام مسلم-بيروت، ط١/ ١٤٠٧هـ.

- **تجريد أسماء الصّحابة**: لأبي عبدالله محمّد بن أحمد الذّهبيّ ٧٤٨ه، دار المعرفة- بيروت.
- **التّحبير شرح التّحرير في أصول الفقه**: لأبي الحسن عليّ بن سليمان المرداويّ٨٨٥ ه، تحقيق/ عبدالرّحمن الجبرين وآخريْنِ، مكتبة الرّشد-الرّياض، ط١/ ١٤٢١ه.
- **التّحبير في المعجم الكبير**: لأبي سعد عبد الكريم بن محمّد السّمعانيّ ت/ ٥٦٢هـ، تحقيق / منيرة ناجي، ١٣٩٥هـ.
- **تحرير تقريب التّهذيب**: لبشّار عوّاد وشعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرّسالة-بيروت، ط١/ ١٤١٧هـ.
- **تحفة الأحوذيّ بشرح جامع التّرمذيّ**: لأبي العليّ محمّد عبدالرّحمن المباركفوريّ ١٣٥٣ه، تصحيح/ عبدالرّحمن محمّد عثمان، دار الفكر.
- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: لأبي الحجّاج يوسف بن الزّكيّ المزّيّ ٧٤٢ه، تصحيح/ عبدالصّمد شرف الدّين، الدّار القيّمة-الهند، ط١/ ١٣٨٤ه.
- **التّحفة اللّطيفة في تاريخ المدينة الشّريفة**: لمحمّد بن عبدالرّحمن السّخاويّ ٩٠٢ه، مركز بحوث ودراسات المدينة المنوّرة، ط١/ ١٤٢٩هـ.
- **تحقيق منيف الرّتبة لمن ثبت له شريف الصّحبة**: لصلاح الدّين خليل بن كيكلديّ العلائيّ٧٦١هـ، تحقيق/ عبد الرّحيم القشقريّ، دار العاصمة-الرّياض، ط١/ ١٤١٠هـ.
- **التّحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه**: لعليّ بن إسماعيل الأبياريّ ت/ ٦١٨هـ، تحقيق/ عليّ الجزائريّ، نشر وزارة الأوقاف، قطر، ط١/ ١٤٣٤هـ.

- **تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواويّ**: لجلال الدّين عبدالرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ ٩١١هـ، تحقيق/ عبدالوهّاب عبداللّطيف، دار الكتب الحديثة، ط٢/ ١٣٨٥هـ.
- **الكتاب السّابق**: تحقيق/ مازن السّرساويّ، دار ابن الجوزيّ-الدّمّام، ط٢/ ١٤٣٣هـ.
- **التّدوين في أخبار قزوين**: لعبدالكريم بن محمّد الرّافعيّ القزوينيّ ٦٢٣هـ، تحقيق/ عزيز الله العطارديّ، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤٠٨هـ.
- **تذكرة الحفّاظ**: لأبي عبدالله محمّد بن أحمد الذّهبيّ ٧٤٨هـ، تصحيح/ عبدالرّحمن بن يحيى المعلّميّ، دار الفكر العربيّ.
- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**: للقاضي عياض بن موسى اليحصبيّ ٥٤٤هـ، تحقيق/ جماعة، وزارة الأوقاف المغربيّة، ط٢/ ١٤٠٣هـ.
- **تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم**: لأبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النّسائيّ ٣٠٣هـ، تحقيق/ مشهور سلمان وعبد الكريم الوريكات، مكتبة المنار-الأردن، ط١/ ١٤٠٨هـ.
- **تسمية ماورد به الخطيب دمشق من الكتب**: لمحمّد بن أحمد المالكيّ الأندلسيّ، (جمع مادّته محمودُ الطّحّان في كتابه: الحافظ الخطيب البغداديّ وأثره في علوم الحديث).
- **تصحيفات المحدِّثين**: لأبي أحمد الحسن بن هلال العسكريّ ٣٨٢هـ، تحقيق/ محمود ميرة، المطبعة العربيّة - القاهرة، ط١/ ١٤٠٢هـ.

- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأَئمَّة الأربعة**: لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، تحقيق/ عبدالله هاشم المدنيّ، دار المحاسن.
- **التّعديل والتّجريح لمن خرَّج له البخاريُّ في الجامع الصّحيح**: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجيّ ٤٧٤هـ، دار اللّواء – الرّياض، ط١/ ١٤٠٦ هـ.
- **التّعليقات الحسان على صحيح ابن حبّان**: لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ ١٤٢٠هـ، دار با وزير –جدّة، ط١/ ١٤٢٤هـ.
- **تغليق التّعليق على صحيح البخاريّ**: لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، تحقيق/ سعيد القزقيّ، المكتب الإسلاميّ –بيروت، ط١/ ١٤٠٥هـ.
- **تفسير القرآن**: لأبي المظفّر منصور بن محمّد السّمعانيّ ت/ ٣٨٩ هـ، تحقيق/ غنيم بن عبّاس غنيم، دار الوطن–الرّياض، ط١/ ١٤١٨ هـ.
- **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتّعديل**: لأبي محمّد عبدالرّحمن بن محمّد الرّازي ابن أبي حاتم ٣٢٧هـ، دار الفكر.
- **تقريب التّهذيب**: لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، تحقيق/ محمّد عوامة، دار الرّشيد – حلب، ط٢/ ١٤٠٨هـ.
- **الكتاب السّابق**: تحقيق/ أبي الأشبال صغير أحمد، دار العاصمة–الرّياض، ط٢/ ١٤٢٣هـ.
- **التّقريب والتّيسير لمعرفة سنن البشير النّذير**: ليحيى بن شرف النّوويّ ٦٧٦هـ، تحقيق/ عبدالوهّاب عبداللّطيف، دار الكتب الحديثة– مصر، ط٢/ ١٣٨٥هـ (مع تدريب الرّاوي).

- **التّقييد لمعرفة رواة السّنن والمسانيد**: لمحمّد بن عبد الغنيّ الحنبليّ ابن نقطة ٦٢٩هـ، دار الحديث-بيروت، ١٤٠٧هـ.
- **التّقييد والإيضاح شرح مقدّمة ابن الصّلاح**: لعبدالرّحيم بن الحسين العراقيّ ٨٠٦هـ، تحقيق/ أسامة خيّاط، دار البشائر الإسلاميّة-بيروت، ط١/ ١٤٢٥هـ.
- **تكملة الإكمال**: لأبي بكر محمّد بن عبدالغنيّ البغداديّ ابن نقطة ٦٢٩هـ، تحقيق/ عبدالقيّوم عبد ربِّ النَّبيّ، مركز إحياء التّراث، جامعة أمّ القرى، ط١/ ١٤٠٨هـ.
- **التّلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرّافعي الكبير**: لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، تصحيح/ عبدالله هاشم المدنيّ، المدينة ١٣٨٤هـ.
- **تلخيص المتشابه في الرّسم**: لأبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ ٤٦٣هـ، تحقيق/ سُكينة الشّهابيّ، طلاس-دمشق، ط١/ ١٩٨٥ م.
- **تلخيص المستدرك للحاكم**: لمحمّد بن أحمد الذّهبيّ ٧٤٨هـ، دار المعرفة-بيروت (بحاشية المستدرك).
- **تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التّاريخ والسّير**: لأبي الفرج عبدالرّحمن بن عليّ البغداديّ ابن الجوزيّ ٥٩٧هـ، دار الأرقم-بيروت، ط١/ ١٤١٨هـ.
- **تمام المنَّة في التّعليق على فقه السُّنَّة**: لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، المكتبة الإسلاميّة - عمّان، ط٣/ ١٤٠٩هـ.
- **التّمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد**: لأبي عمر يوسف بن عبدالله النّمريّ ابن عبدالبرِّ ٤٦٣هـ، تحقيق/ جماعة من الباحثين، وزارة الأوقاف بالمغرب، ١٣٨٧هـ.

- **تنزيه الشّريعة المرفوعة عن الأخبار الشّنيعة الموضوعة**: لعليّ بن محمّد الكنانيّ ابن عراق ٩٦٣هـ، تحقيق/ عبد الوهّاب عبد اللّطيف، وعبد الله الصّديق، دار الكتب العلميّة–بيروت، ط٢/ ١٤٠١هـ.
- **التّنكيل بما في تأنيب الكوثريّ من الأباطيل**: لعبدالرّحمن بن يحيى المعلّميّ ١٣٨٦هـ، المكتب الإسلاميّ – بيروت، ط٢/ ١٤٠٦هـ.
- **تهذيب الأسماء واللّغات**: ليحيى بن شرف النّوويّ ٦٧٦هـ، الكتب العلميّة–بيروت.
- **تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر**: لعبدالقادر بدران ١٣٤٦هـ، دار المسيرة – بيروت، ط٢/ ١٣٩٩هـ.
- **تهذيب التّهذيب**: لشهاب الدّين أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، دار الفكر، ١٤٠٤هـ.
- **تهذيب الكمال في أسماء الرّجال**: لأبي الحجّاج يوسف المزّيّ ٧٤٢هـ، تحقيق/ بشّار عوّاد، مؤسّسة الرّسالة – بيروت، ط٤/ ١٤٠٦هـ.
- **توجيه النَّظر إلى أصول الأثر**: طاهر الجزائريّ ١٣٣٨هـ، دار المعرفة – بيروت.
- **التّوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقّن في علم الأثر**: لمحمّد بن عبدالرّحمن السّخاويّ ٩٠٢هـ، تحقيق/ عبدالله البخاريّ، دار الإمام أحمد–القاهرة، ط٢/ ١٤٢٨هـ.
- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**: لمحمّد بن إسماعيل الصّنعانيّ ١١٨٢هـ، تحقيق/ محمّد محيي الدّين عبدالحميد، المكتبة السّلفيّة – المدينة المنوّرة.
- **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرّواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**: لابن ناصر الدّين محمّد بن عبدالله الدّمشقيّ ٨٤٢هـ، تحقيق/ محمّد العرقسوسيّ، مؤسّسة الرّسالة–بيروت، ط٢/ ١٤١٤هـ.

- **تيسير مصطلح الحديث**: لمحمود الطّحّان، مكتبة المعارف-الرّياض، ط٨/ ١٤٠٧هـ.
- **ثبت مسموعات**: ضياء الدّين محمّد بن عبد الواحد المقدسيّ ت/ ٦٤٣ هـ، تحقيق/ محمّد مطيع الحافظ، دار البشائر، ١٤١٩هـ.
- **الثّقات**: لأبي حاتم محمّد بن حبّان البستيّ، المعارف- الهند، ط١/ ١٣٩٣هـ.
- **الجامع**: لأبي عيسى محمّد بن عيسى التّرمذيّ ٢٧٩هـ، تحقيق/ أحمد محمّد شاكر وغيره، مكتبة البابيّ- مصر، ط٢/ ١٣٩٨هـ.
- **جامع الأصول في أحاديث الرّسول**: للمبارك بن محمّد الجزريّ ابن الأثير ٦٠٦هـ، تحقيق/ عبدالقادر الأرنؤوط، دار الفكر، ط٢/ ١٤٠٣هـ.
- **جامع بيان العلم وفضله**: لأبي عمر يوسف بن عبدالله النّمريّ ابن عبدالبرِّ ٤٦٣هـ، تحقيق/ أبي الأشبال الزّهيريّ، دار ابن الجوزيّ.
- **جامع التّحصيل في أحكام المراسيل**: لصلاح الدّين خليل ابن كيكلديّ العلائيّ ٧٦١هـ، تحقيق/ حمدي السّلفيّ، وزارة الأوقاف، بالعراق، ط١/ ١٣٩٨هـ.
- **جامع العلوم والحكم**: لأبي الفرج عبدالرّحمن بن أحمد الحنبليّ ابن رجب ٧٩٥هـ، مكتبة البابيّ، مصر، ط٥/ ١٤٠٠هـ.
- **الجامع لأحكام القرآن**: لأبي عبد الله محمّد بن أحمد القرطبيّ ٦٧١هـ، دار إحياء التّراث العربيّ-بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- **الجامع لأخلاق الرّاوي وآداب السّامع**: لأبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ ٤٦٣هـ، تحقيق/ محمود الطّحّان، مكتبة المعارف - الرّياض.

- **الجامع لشعب الإيمان**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ ٤٥٨هـ، تحقيق / عبدالعليّ عبدالحميد، مكتبة الرّشد — الرّياض/ ١٤٢٣ هـ
- **جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشيّ ٧٧٤هـ، تحقيق/ عبد الملك بن دهيش، دار خضر-بيروت، ١٤١٩ هـ.
- **جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس**: لأبي عبدالله محمّد بن فتوح الحميديّ ٤٨٨هـ، تحقيق/ بشّار عوّاد وآخر، دار الغرب الإسلاميّ-تونس، ط١/ ١٤٢٩هـ.
- **الجرح والتّعديل**: لأبي محمّد عبدالرّحمن بن أبي حاتم الرّازيّ ٣٢٧هـ، دار الفكر.
- **جمهرة أنساب العرب**: لأبي محمّد عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الظّاهريّ ٤٥٦هـ، تحقيق/ عبدالسّلام هارون، دار المعارف-القاهرة، ط/ ٥.
- **جمهرة اللّغة**: لأبي بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزديّ ٣٢١هـ، تحقيق/ رمزي بعلبكيّ، دار العلم للملايين-بيروت، ط١/ ١٩٨٧م.
- **الجواهر المضيئة في طبقات الحنفيّة**: لعبد القادر بن محمّد القرشيّ ٧٧٥هـ، تحقيق/ عبد الفتّاح الحلو، هجر، ط٢/ ١٤١٣هـ.
- **الجواهر والدّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**: لمحمّد بن عبدالرّحمن السّخاويّ ٩٠٢هـ، تحقيق/ إبراهيم باجس، دار ابن حزم، ط١/ ١٤١٩ هـ.
- **حاشية ابن قطلوبغا على شرح نخبة الفكر**: لقاسم بن قطلوبغا الحنفي ٨٧٩ هـ، تحقيق/ إبراهيم النّاصر، دار الوطن-الرّياض، ط١/ ١٤٢٠هـ.
- **حاشية الكمال بن أبي الشّريف على شرح نخبة الفكر**: لكمال الدّين محمّد بن محمّد بن أبي شريف المقدسيّ٩٠٦هـ، تحقيق/إبراهيم النّاصر، دار الوطن-الرّياض، ط١/ ١٤٢٠هـ.

- **الحافظ الخطيب البغداديّ وأثره في علوم الحديث**: لمحمود الطّحّان، دار القرآن الكريم-بيروت، ط١/ ١٤٠١هـ.
- **الحجّة في بيان المحجّة وشرح عقيدة أهل السُّنَّة**: لقوام السُّنَّة إسماعيل بن محمّد الأصبهانيّ٥٣٥ هـ، تحقيق: محمّد المدخليّ، ومحمّد أبو رحيم، دار الرّاية-الرّياض.
- **الحديث النّبويّ**: لمحمّد الصّبّاغ، المكتب الإسلاميّ-دمشق، ط٣/ ١٣٩٧هـ.
- **الحديث والمحدِّثون**: لمحمّد أبو زهو، الإفتاء-بالرّياض، ط٢/ ١٤٠٤هـ.
- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**: لجلال الدّين عبدالرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ ٩١١هـ، تحقيق/ محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، ط١/ ١٣٨٧هـ.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهانيّ ٤٣٠هـ، دار الكتاب العربيّ - بيروت، ط٢/ ١٤٠٠هـ.
- **الخصائص الكبرى**: لعبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ ٩١١هـ، تحقيق/ محمّد خليل هرّاس، دار الكتب الحديثة.
- **الخلاصة في أصول الحديث**: للحسين بن عبدالله الطّيبيّ ٧٤٣هـ، تحقيق/ صبحي السّامرّائيّ، إحياء التّراث الإسلاميّ - العراق، ١٣٩١هـ.
- **دراسات عن المؤرِّخين العرب**: لمرغو ليوث، دار الثّقافة-بيروت، ترجمة/ حسين نصار.
- **دراسات في الحديث النّبويّ، وتاريخ تدوينه**: لمحمّد مصطفى الأعظميّ، المكتب الإسلاميّ-بيروت، ١٤٠٠هـ.
- **الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة**: لأحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، دار إحياء التّراث العربيّ-بيروت.

- **دفاع عن أبي هريرة**: لعبد المنعم صالح العليّ، دار القلم-بيروت، ط٢/ ١٩٨١م.
- **دفاع عن السُّنَّة وردّ شبه الـمُسْتَشْرِقِينَ والكتّاب المعاصرين**: لمحمّد بن محمّد أبو شهبة ١٤٠٣هـ، مكتبة السُّنَّة-القاهرة، ط١/ ١٤٠٩ هـ.
- **دلائل النّبوّة ومعرفة أحوال صاحب الشّريعة**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ ٤٥٨هـ، تعليق/ عبدالمعطي قلعجيّ، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط١/ ١٤٠٥هـ.
- **الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان المذهب**: لإبراهيم بن عليّ بن محمّد بن فرحون المالكيّ، دار الكتب العلميّة - بيروت.
- **ذخيرة الحفّاظ المخرج على الحروف والألفاظ**: لأبي الفضل محمّد بن طاهر المقدسيّ ٥٠٧ هـ، تحقيق/ عبدالرّحمن الفريوائيّ، أضواء السّلف - الرّياض، ط١/ ١٤١٦ هـ.
- **ذكر أخبار أصبهان**: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهانيّ ٤٣٠هـ، تحقيق/ سيّد كسرويّ، دار الكتب العلميّة - بيروت ط١/ ١٤١٠هـ.
- **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتّعديل**: لأبي عبد الله محمّد بن أحمد الذّهبيّ ٧٤٨هـ، تحقيق/ عبد الفتّاح أبو غدّة، المطبوعات الإسلاميّة-حلب، ط٥/ ١٤٠٤هـ.
- **ذمّ التّأويل**: لموفّق الدّين أبي محمّد عبد الله بن أحمد المقدسيّ ابن قدامة، ٦٢٠ هـ، تحقيق/ بدر البدر، دار الفتح-الشّارقة، ط١/ ١٤١٤ هـ.
- **ذمّ الكلام وأهله**: لأبي إسماعيل عبد الله بن محمّد الأنصاريّ الهرويّ / ٤٨١هـ، تحقيق/ عبد الله الأنصاريّ، مكتبة الغرباء-المدينة المنوّرة.

- **الذّهبيّ ومنهجه في كتابة تاريخ الإسلام**: لبشّار عوّاد، مطبعة البابيّ-القاهرة، ط١/ ١٩٧٦م.
- **ذيل تاريخ بغداد**: لمحمّد بن محمود المعروف بابن النّجّار ٦٤٣ هـ، تصحيح/ قيصر فرح، دار الكتب العلميّة-بيروت.
- **ذيل طبقات الحفاظ**: لعبدالرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ ٩١١هـ، دار الفكر العربيّ.
- **ذيل طبقات الحنابلة**: لعبد الرّحمن بن أحمد الحنبليّ ابن رجب ٧٩٥هـ، المعرفة-بيروت.
- **الذّيل على رفع الإصر عن قضاة مصر**: لمحمّد بن عبدالرّحمن السّخاويّ ٩٠٢هـ، تحقيق/ جودة هلال ومحمّد محمود صبيح، ومراجعة عليّ البجاويّ.
- **الذّيل والتّكملة لكتابيْ الموصول والصّلة**: لمحمّد بن محمّد بن عبد الملك المراكشيّ ٧٠٣هـ، تحقيق/ إحسان عبّاس، ومحمّد بن شريفة، دار الثّقافة-بيروت، ط١/ ١٩٧٣م.
- **الرّدّ على الإخنائيّ**: لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم الحرّانيّ ابن تيميّة ٧٢٨هـ، تحقيق/ عبد الرّحمن المعلّميّ، الإفتاء- بالرّياض، ١٤٠٤هـ.
- **الرّدّ على سير الأوزاعيّ**: لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاريّ ت/ ١٨٢هـ، عناية/ أبي الوفاء الأفغانيّ، المعارف-الهند، ١٣٥٧هـ.
- **الرّدّ على مزاعم المستشرقيْنِ: جولد تسيهر ويوسف شاخت ومن أيّدهما من المستغربين**: لعبدالله بن عبدالرّحمن الخطيب، نشر مجمّع الملك فهد.
- **رسائل ابن حزم الأندلسيّ**: لأبي محمّد عليّ بن أحمد الظّاهريّ ابن حزم ٤٥٦هـ، تحقيق/ إحسان عبّاس، المؤسّسة العربيّة- بيروت، ط ٢/ ١٩٨٧م.

- **الرّسالة**: لمحمّد بن إدريس الشّافعيّ ٢٠٤هـ، تحقيق/ أحمد شاكر، المكتبة العلميّة- بيروت.
- **الرّسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنَّة المشرّفة**: لمحمّد بن جعفر الكتّانيّ ١٣٤٥ هـ، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط٢/ ١٤٠٠هـ.
- **رسوم التّحديث في علوم الحديث**: لبرهان الدّين إبراهيم بن عمر الجعبريّ ٧٣٢ هـ، تحقيق/ إبراهيم الميليّ، دار ابن حزم-بيروت، ط١/ ١٤٢١هـ.
- **رفع الإصر عن قضاة مصر**: لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، تحقيق/ حامد بن عبدالمجيد وآخريْنِ، ومراجعة إبراهيم الأبياريّ.
- **الرّفع والتّكميل في الجرح والتّعديل**: لمحمّد عبد الحيّ اللّكنويّ ١٣٠٤هـ، تحقيق/ عبد الفتّاح أبو غدّة، مكتب المطبوعات الإسلاميّة-حلب، ط٣/ ١٤٠٧هـ.
- **رواة الحديث الّذين سكت عليهم أئمّة الجرح والتّعديل**: لعداب الحمش، دار حسّان-الرّياض، ط٢/ ١٤٠٧هـ.
- **الرُّواة الّذين تأثّروا بابن سبأ**: لسعدي الهاشميّ، ط١/ ١٤١٣هـ.
- **الرُّواة المختلف في صحبتهم**: لكمال قالمي، عمادة البحث العلميّ، بالجامعة الإسلاميّة، ط١/ ١٤٢٨ هـ.
- **الرّوض الأنف في تفسير السّيرة النّبويّة لابن هشام**: لأبي القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله السّهيليّ ٥٨١هـ، تحقيق/ دار الكتب العلميّة-بيروت.
- **رؤية إسلاميّة للاستشراق**: لأحمد عبدالحميد غراب، المنتدى الإسلاميّ، ط٢/ ١٤١١هـ.

- **رياض الصّالحين**: لأبي زكريّا يحيى بن شرف النّوويّ ٦٧٦هـ، تحقيق/ محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ- بيروت، ط١/ ١٣٩٩هـ.
- **الزّهد**: لأحمد بن محمّد بن حنبل الشّيبانيّ ٢٤١هـ، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط١/ ١٤٠٣هـ.
- **الزّهد**: لعبدالله بن المبارك المروزيّ ١٨١هـ، تحقيق/ حبيب الرّحمن الأعظميّ، دار الكتب العلميّة - بيروت.
- **السّابق واللّاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد**: لأبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ، ٤٦٣هـ، تحقيق/ محمّد الزّهرانيّ، دار الصّميعيّ-الرّياض، ط٢/ ١٤٢١هـ.
- **سؤالات أبي بكر أحمد بن محمّد بن هانئ الأثرم ٢٦١هـ أبا عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل٢٤١هـ**: تحقيق/ محمّد الأزهريّ، دار الفاروق-القاهرة، ط١/ ١٤٢٨هـ.
- **سؤالات أبي عبدالله بن بكير وغيره للدّارقطنيّ**: تحقيق/ محمّد الأزهريّ، دار الفاروق-القاهرة، ط١/ ١٤٢٧هـ.
- **سلسلة الأحاديث الصّحيحة**: لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ، ط٣/ ١٤٠٣هـ، ومكتبة المعارف - الرّياض.
- **سلسلة الأحاديث الضّعيفة**: لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ط٤/ ١٣٩٨هـ، ومكتبة المعارف - الرّياض.
- **سلك الدّرر في أعيان القرن الثّاني عشر**: لمحمّد خليل المراديّ ١٢٠٦هـ، دار البشائر الإسلاميّة، ودار ابن حزم.

- **سنن ابن ماجه**: لمحمّد بن يزيد القزوينيّ ابن ماجه ٢٧٥هـ، تحقيق/ محمّد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر – بيروت.
- **سنن أبي داود**: لأبي داود سليمان بن الأشعث السّجستانيّ ٢٧٥هـ، تعليق/ عزت عبيد دعاس، وعادل السّيد، دار الحديث – حمص.
- **السّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السّند المعنعن**، لمحمّد بن عمر الفهريّ ابن رشيد ٧٢١هـ، تحقيق/ صلاح المصراتيّ، مكتبة الغرباء- المدينة/ ١٤١٧هـ.
- **سنن الدّارقطنيّ**: لأبي الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ ٣٨٥هـ، تحقيق/ عبدالله هاشم المدنيّ، دار المحاسن – القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- **سنن الدّارميّ**: لعبدالله بن عبدالرّحمن الدّارميّ ٢٥٥هـ، دار الكتب العلميّة – بيروت، بعناية/ محمّد أحمد دهمان.
- **سنن سعيد بن منصور الخراسانيّ ٢٢٧هـ**: تحقيق/ حبيب الرّحمن الأعظميّ، الدّار السّلفيّة – الهند، ط١، ١٤٠٣هـ.
- **السّنن الكبرى**: لأحمد بن شعيب النّسائيّ ٣٠٣هـ، تحقيق/ عبدالغفّار البنداريّ وسيّد كسرويّ، دار الكتب العلميّة- بيروت، ط١/ ١٤١١هـ.
- **السّنن الكبرى**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ ٤٥٨هـ، دار المعرفة- بيروت.
- **سنن النّسائيّ**: لأحمد بن شعيب النّسائيّ ٣٠٣هـ، دار الكتاب العربيّ – بيروت (مع شرح السّيوطيّ، وحاشية السّنديّ).
- **السُّنَّة**: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشّيبانيّ ٢٨٧هـ، تحقيق/ محمّد ناصر الدّين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ – بيروت، ط١/ ١٤٠٠هـ.

- **السُّـنَّة**: لأبي بكـر أحمـد بـن محمّـد بـن هـارون الخـلّال ٣١١ هـ، تحقيـق/ عطيّـة الزّهرانيّ، دار الرّاية-الرّياض، ط١/ ١٤١٠هـ.
- **السُّنَّة**: لعبدالله بن أحمد بن حنبل الشّيبانيّ، تحقيق/ محمّد القحطانيّ، دار ابن القيّم.
- **السُّنَّة قبل التّدوين**: لمحمّد عجّاج الخطيب، دار الفكر-بيروت، ط٥/ ١٤٠١هـ.
- **السُّنَّة ومكانتها في التّشريع الإسلاميّ**: لمصطفى السّباعيّ، المكتب الإسلاميّ-بيروت، ط١/ ١٤١٩هـ.
- **سير أعلام النّبلاء**: لمحمّد بن أحمد الـذّهبيّ ٧٤٨هـ، تحقيـق/ جماعـة مـن البـاحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ط٢/ ١٤٠٢هـ.
- **الشّجرة في أحوال الرّجال**: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقـوب الجوزجـانيّ ٢٥٩هـ، تحقيق/ عبدالعليم البستويّ، دار الطّحاويّ - الرّياض.
- **شجرة النّور الزّكيّة في طبقات المالكيّة**: لمحمّد بن محمّد مخلوف، المطبعة السّـلفيّة-القاهرة، ١٣٤٩هـ.
- **الشّـذا الفيّـاح مـن علـوم ابـن الصّـلاح**: لبرهـان الـدّين الأبنـاسيّ ٨٠٢هـ، تحقيق/ صلاح فتحي، مكتبة الرّشد - الرّياض، ط١/ ١٤١٨هـ.
- **شذرات الذّهب في أخبار من ذهـب**: لعبـدالحيّ بـن العـماد الحنبليّ ١٠٨٩هـ، دار الفكر، ط١/ ١٣٩٩هـ.
- **شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة**: لهبة الله بن الحسن اللّالكائيّ ٤١٨هـ، تحقيق/ أحمد الغامديّ، دار طيبة-السّعوديّة، ط٢/ ١٤١١هـ.
- **شرح التّبصرة والتّذكرة**: لعبدالرّحيم بن الحسين العراقيّ ٨٠٦هـ، تصحيح/ محمّد

الحسينيّ، دار الكتب العلميّة – بيروت.

- **شرح سنن ابن ماجه**: لمغلطاي بن قليج الحنفيّ ٧٦٢هـ، تحقيق/ كامل عويضة، مكتبة الباز-مكّة، ط١/ ١٤١٩هـ.
- **شرح السُّنَّة**: للحسين بن مسعود البغويّ ٥١٦هـ، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، ومحمّد الشّاويش، المكتب الإسلاميّ – بيروت، ط٢/ ١٤٠٣هـ.
- **شرح صحيح البخاريّ**: لعليّ بن خلف القرطبيّ ابن بطّال ٤٤٩ هـ، تحقيق / ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرّشد-الرّياض.
- **شرح صحيح مسلم**: لأبي زكريّا يحيى بن شرف النّوويّ ٦٧٦هـ، دار إحياء التّراث العربيّ – بيروت.
- **شرح العقيدة الطّحاويّة**: لعليّ بن محمّد الحنفيّ ابن أبي العزّ ٧٩٢هـ، المكتب الإسلاميّ-بيروت، ط٥/ ١٣٩٩هـ.
- **شرح علل التّرمذيّ**: لأبي الفرج عبدالرّحمن بن أحمد بن رجب الحنبليّ ٧٩٥هـ، تحقيق/ همّام عبدالرّحيم، مكتبة المنار- الأردن، ط١/ ١٤٠٧هـ.
- **شرح الكوكب المنير**: لمحمّد بن أحمد الفتوحيّ ابن النّجّار ٩٧٢هـ، تحقيق/ محمّد الزّحيليّ، ونزيه حمّاد، مكتبة العبيكان- الرّياض، ١٤١٣هـ.
- **شرح ما يقع فيه التّصحيف والتّحريف**: لأبي أحمد الحسن بن عبدالله العسكريّ ٣٨٢هـ، تحقيق/ عبدالعزيز أحمد، شركة الحلبيّ-مصر، ط١/ ١٣٨٣هـ.
- **شرح مشكل الآثار**: لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة الطّحاويّ ٣٢١هـ، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرّسالة – بيروت، ط١/ ١٤١٥هـ.
- **شرح معاني الآثار**: لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة الطّحاويّ ٣٢١هـ،

تحقيق/ محمّد النّجّار، دار الكتب العلميّة، ط2/ 1407هـ.

- **شرح نزهة النّظر في مصطلحات أهل الأثر**: لعليّ بن سلطان القارئ، دار الكتب العلميّة - بيروت، 1398هـ.
- **شرف أصحاب الحديث**: لأبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ 463هـ، تحقيق/ محمّد سعيد أوغلي، دار إحياء السُّنَّة النّبويّة.
- **شروط الأئمّة**: لأبي عبدالله محمّد بن إسحاق بن محمّد بن يحيى بن منده 395هـ، تحقيق/ عبدالرّحمن الفريوائيّ، دار المسلم-الرّياض، ط1/ 1416هـ.
- **شروط الأئمّة السّتّة**: لأبي الفضل محمّد بن طاهر المقدسيّ 507 هـ، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط1/ 1405هـ.
- **الشّريعة**: لأبي بكر محمّد بن الحسين الآجريّ 360هـ، تحقيق/ محمّد الفقي، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط1/ 1403هـ.
- **الشّيعة وأهل البيت**: لإحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السُّنَّة-لاهور.
- **الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة**: لأحمد بن فارس الرّازيّ 395هـ، تحقيق/ عمر الطّبّاع، مكتبة المعارف-بيروت، ط1/ 1414هـ.
- **الصّارم المسلول على شاتم الرّسول** ﷺ: لأبي العبّاس أحمد بن عبدالحليم الحرّانيّ ابن تيميّة 728هـ، تحقيق/ محمّد الحلوانيّ ومحمّد شودريّ، رمادي-الدّمّام، ط1/ 1417 هـ.
- **الصّارم المنكي في الرّدّ على السُّبكيّ**: لمحمّد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبليّ 744هـ، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط1/ 1405هـ.
- **صبح الأعشى**: لأبي العبّاس أحمد القلقشنديّ، دار الكتب المصريّة-

القاهرة، ١٣٤٠هـ.

- **الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة**: لإسماعيل بن حمّاد الجوهريّ، تحقيق/ أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٢/ ١٣٩٩هـ.
- **صحيح ابن حبَّان**: لأبي حاتم محمّد بن حبَّان البستيّ ٣٥٤هـ (النّسخة المطبوعة مع الإحسان في تقريب صحيح ابن حبَّان).
- **صحيح ابن خزيمة**: لأبي بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة النّيسابوريّ ٣١١هـ، تحقيق/ محمّد مصطفى الأعظميّ، شركة الطّباعة العربيّة السّعوديّة–الرّياض، ط٢/ ١٤٠١هـ.
- **صحيح البخاريّ**: لأبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاريّ ٢٥٦هـ (النّسخة المطبوعة مع فتح الباري لابن حجر).
- **صحيح التّرغيب والتّرهيب للمنذريّ**: لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، مكتبة المعارف – الرّياض، ط٢/ ١٤٠٩هـ.
- **صحيح الجامع الصّغير**: لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ، ط١/ ١٣٨٨هـ.
- **صحيح سنن ابن ماجه**: لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ – بيروت، ط١/ ١٤٠٧هـ.
- **صحيح سنن أبي داود**: لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت، ط١/ ١٤٠٩هـ.
- **صحيح سنن أبي داود**: لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، دار غراس–الكويت،

١٤٢٣هـ.

- **صحيح سنن التّرمذيّ**: لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ-بيروت، ط١/ ١٤٠٨هـ.
- **صحيح سنن النّسائيّ**: لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ - بيروت، ط١/ ١٤٠٩هـ.
- **صحيح مسلم**: لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ ٢٦١هـ، تحقيق/ محمّد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التّراث العربيّ - بيروت.
- **صحيح موارد الظّمآن إلى زوائد ابن حبّان**: لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، دار الصّميعيّ- الرّياض، ط١/ ١٤٢٢هـ.
- **صفة الصّفوة**: لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ بن الجوزيّ ٥٩٧هـ، دار الصّفا- القاهرة، ط١/ ١٤١١هـ.
- **صلة الخلف بموصول السّلف**: لمحمّد بن سليمان الرّودانيّ ١٠٩٤هـ، تحقيق/ محمّد حجي، دار الغرب الإسلاميّ-بيروت ط١/ ١٤٠٨هـ.
- **الصّلة في تاريخ أئمّة الأندلس**: لأبي القاسم خلف بن عبدالملك ابن بشكوال ٥٧٨هـ، تحقيق/ جلال الأسيوطيّ، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط١/ ١٤٢٩هـ.
- **الصّلاة والتّهجّد**: لأبي محمّد عبدالحقّ بن عبدالرّحمن الإشبيليّ ابن الخرّاط ٥٨٢هـ، تحقيق/ عادل أبو المعاطي، دار الوفاء-المنصورة، ط١/ ١٤١٣هـ.
- **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسّقط**: لأبي عمرو عثمان بن عبدالرّحمن الشّهرزوريّ ابن الصّلاح ٦٤٣هـ، تحقيق/ موفّق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلاميّ- بيروت، ط١/ ١٤٠٤هـ.
- **الضّعفاء**: لأبي جعفر محمّد بن عمرو العقيليّ ٣٢٢هـ، تحقيق/ عبدالمعطي قلعجيّ،

دار الكتب العلميّة – بيروت، ط١/ ١٤٠٤هـ.

- **الضّعفاء**: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهانيّ ٤٣٠هـ، تحقيق/ فاروق حمادة، دار الثّقافة – الدّار البيضاء، ط١/ ١٤٠٥هـ.
- **الضّعفاء الصّغير**: لأبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاريّ ٢٥٦هـ، تحقيق/ محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة – بيروت، ط١/ ١٤٠٦هـ.
- **الضّعفاء والمتروكون**: لأبي الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ ٣٨٥هـ، تحقيق/ موفّق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف – الرّياض، ط١/ ١٤٠٤هـ.
- **ضعيف سنن التّرمذي**: لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ – بيروت، ط١/ ١٤١١هـ.
- **الضّوء اللّامع لأهل القرن التّاسع**: لمحمّد بن عبدالرّحمن السّخاويّ ٩٠٢هـ، دار المكتبة حياة–بيروت.
- **ضوابط الجرح والتّعديل**: لعبدالعزيز بن محمّد العبداللّطيف، نشر الجامعة الإسلاميّة، ط١/ ١٤١٢هـ.
- **الطّبقات**: لأحمد بن شعيب النّسائيّ ٣٠٣هـ، تحقيق/ مشهور سلمان، وعبدالكريم الوريكات، مكتبة المنار – الأردن، ط١/ ١٤٠٨هـ.
- **الطّبقات**: لأبي عمرو خليفة بن خيّاط العصفريّ ٢٤٠هـ، تحقيق/ أكرم العُمريّ، دار طيبة–الرّياض، ط٢/ ١٤٠٢هـ.
- **الطّبقات**: لمسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ ٢٦١هـ، تحقيق/ مشهور سلمان، دار الهجرة – الرّياض، ط١/ ١٤١١هـ.

- **طبقات الحنابلة:** لأبي الحسين محمّد بن محمّد الفرّاء ٥٢٦هـ، دار المعرفة- بيروت.
- **طبقات الشّافعيّة:** لأبي بكر بن أحمد بن محمّد الدّمشقيّ ابن قاضي شهبة ٨٥١هـ، عناية/ عبد العليم خان، عالم الكتب، ط١/ ١٤٠٧هـ.
- **طبقات الشّافعيّة:** لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدّمشقيّ ٧٧٤هـ، تحقيق/ عبد الحفيظ منصور، دار المدار الإسلاميّ-بيروت، ط١/ ٢٠٠٤م.
- **طبقات الشّافعيّة الكبرى:** لعبدالوهّاب بن عليّ بن عبدالكافي السّبكيّ ٧٧١هـ، تحقيق/ محمود الطّناحيّ، وعبدالفتّاح الحلو، دار إحياء الكتب العربيّة - القاهرة.
- **طبقات الصّوفيّة:** لأبي عبد الرّحمن محمّد بن الحسين السّلميّ ٤١٢هـ، تحقيق/ نور الدّين شريبه، مكتبة الخانجيّ-القاهرة، ط٣/ ١٤٠٦هـ.
- **طبقات علماء أفريقيّة وتونس:** لأبي العرب محمّد بن أحمد بن تميم القيروانيّ ٣٣٣هـ، تحقيق/ عليّ الشّابيّ ونعيم اليافيّ، الدّار التّونسيّة-تونس، ط٢/ ١٩٨٥م.
- **طبقات الفقهاء الشّافعيّة:** لأبي عمرو عثمان بن عبدالرّحمن الشّهرزوريّ ابن الصّلاح ٦٤٣هـ، تحقيق/ محي الدّين عليّ نجيب، دار البشائر الإسلاميّة-بيروت، ط١/ ١٤١٣هـ.
- **الطّبقات الكبرى:** لأبي عبدالله محمّد بن سعد البغداديّ ٢٣٠هـ، دار صادر- بيروت.
- **الطّبقات الكبرى(الطّبقة الخامسة من الصّحابة):** لأبي عبدالله محمّد بن سعد البغداديّ ٢٣٠هـ، تحقيق/ محمّد صامل السّلميّ، مكتبة الصّدّيق-الطّائف، ط١/ ١٤١٤ هـ.
- **طبقات المحدِّثين بأصبهان والواردين عليها:** لأبي محمّد عبدالله بن محمّد الأصبهانيّ أبي الشّيخ ٣٦٩هـ، تحقيق/ عبدالغفور البلوشيّ، مؤسّسة الرّسالة -

بيروت، ط١/ ١٤٠٧هـ.

- **طبقات النّسّابين**: لبكر بن عبد الله أبو زيد، دار الرّشد-الرّياض، ط١/ ١٤٠٧ هـ.
- **ظلال الجنّة في تخريج السُّنَّة لابن أبي عاصم**: لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ-بيروت، ط١/ ١٤٠٠هـ(مع السُّنَّة لابن أبي عاصم).
- **العبر في خبر من غبر**: لأبي عبد الله محمّد بن أحمد الذّهبيّ ٧٤٨هـ، تحقيق/ محمّد السّعيد بن بسيوني، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط١/ ١٤٠٥هـ.
- **العقد الثّمين في تاريخ البلد الأمين**: لتقيّ الدّين محمّد بن أحمد الفاسيّ المكّيّ ٨٣٢هـ، تحقيق/ محمّد عبد القادر، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط١/ ١٤١٩هـ.
- **عقد الجمان في تاريخ أهل الزّمان**: لبدرالدّين محمود العينيّ ٨٥٥هـ، تحقيق/ محمّد محمّد أمين، دار الكتب والوثائق-القاهرة، ١٤٣١هـ
- **عقيدة السّلف وأصحاب الحديث**: لأبي عثمان إسماعيل بن عبدالرّحمن الصّابونيّ ٤٤٩ هـ، تحقيق/ أبي اليمين المنصوريّ، دار المنهاج-القاهرة، ط١/ ١٤٢٣ هـ.
- **العقيدة الطّحاويّة**: لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة الطّحاويّ ٣٢١هـ، المكتب الإسلاميّ-بيروت، ط٥/ ١٣٩٩هـ.
- **العقيدة الواسطيّة**: لأبي العبّاس أحمد بن عبدالحليم الحرّانيّ ابن تيميّة ٧٢٨هـ، نشر مركز شؤون الدّعوة بالجامعة الإسلاميّة(مع شرحها لمحمّد خليل هرّاس).
- **علل الحديث**: لأبي الحسن عليّ بن عبد الله المدينيّ ٢٣٤هـ، تحقيق/ مازن السّرساويّ، دار ابن الجوزيّ، ١٤٢٦هـ.
- **الكتاب السّابق**: تحقيق/ عبدالمعطي قلعجيّ، دار الوعي – حلب، ط١/ ١٤٠٠هـ.
- **علل الحديث**: لأبي محمّد عبدالرّحمن بن أبي حاتم الرّازيّ ٣٢٧ هـ، دار المعرفة-

بيروت، ١٤٠٥هـ.

- **العلل ومعرفة الرّجال:** لأبي عبدالله أحمد بن حنبل الشّيبانيّ ٢٤١هـ رواية ابنه عبدالله، تحقيق/ وصيّ الله بن محمّد عبّاس، المكتب الإسلاميّ - بيروت، ط١/ ١٤٠٨هـ.
- **علم الرّجال نشأته وتطوّره من القرن الأوّل إلى نهاية القرن التّاسع:** لمحمّد بن مطر الزّهرانيّ، دار الهجرة-الرّياض، ط١/ ١٤١٧هـ.
- **علم الرجال وأهمّيّته:** لعبد الرّحمن بن يحيى المعلّميّ ١٣٨٦هـ، تحقيق/ علي حسن عبد الحميد، دار الرّاية-الرّياض، ط١/ ١٤١٧هـ.
- **علم طبقات المحدِّثين:** لأسعد سالم تيم، مكتبة الرّشد-الرّياض، ط١/ ١٤١٥هـ.
- **علوم الحديث:** لأبي عمرو عثمان بن عبدالرّحمن الشّهرزوريّ ابن الصّلاح ٦٤٣هـ، تحقيق/ نور الدّين عتر، المكتبة العلميّة-المدينة المنورة، ط٢/ ١٩٧٢م.
- **عمدة القارئ شرح صحيح البخاريّ:** لبدر الدّين محمود بن أحمد العينيّ ٨٥٥هـ، مطبعة البابيّ- مصر، ط١/ ١٣٩٢هـ.
- **عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتّعديل وأثر ذلك في حفظ السُّنَّة النّبويّة:** لصالح بن حامد الرّفاعيّ، نشر مجمّع الملك فهد.
- **عنوان الزّمان بتراجم الشّيوخ والأقران:** لإبراهيم بن حسن البقاعيّ ت/ ٨٨٥هـ، تحقيق/ حسن جبشيّ، دار الكتب والوثائق-القاهرة، ط١/ ١٤٢٢هـ
- **العواصم من القواصم:** لأبي بكر محمّد بن عبدالله المالكيّ ابن العربيّ، ٥٤٣هـ، تحقيق/ محبّ الدّين الخطيب، مكتبة السُّنَّة-القاهرة، ط٦/ ١٤١٢هـ.

- **العيوب المنهجيّة في كتابات المستشرق شاخت المتعلِّقة بالسُّنَّة النّبويّة**: لخالد بن منصور الدّريس، نشر مجمّع الملك فهد.
- **الغـارة عـن العـالم الإسـلاميّ**: لشـاتليه، منشـورات العصـر الحـديث-جـدّة، ط٢/ ١٣٨٧هـ.
- **الغاية في شرح الهداية في علم الرّواية**: لمحمّـد بـن عبـدالرّحمن السّـخاويّ ٩٠٢هـ، تحقيق/ محمّد سيدي محمّد الأمين، دار القلم – دمشق، ط١/ ١٤١٣هـ.
- **غريب الحديث**: لأبي الفرج عبد الرّحمن بن عليّ الجوزيّ ٥٩٧هـ، لعبد المعطي القلعجيّ، دار الكتب العلميّة –بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- **الغنية: (فهرست شيوخ القاضي عياض)**: للقاضي عياض اليحصبيّ ٥٤٤هـ، تحقيق/ محمّد عبد الكريم، الدّار العربيّة للكتاب-ليبيا، وتونس.
- **الغوامض والمبهمات**: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال ت/ ٥٧٨هـ، تحقيق/ محمود مغراويّ، الأندلس-جدّة، ١٤١٥هـ.
- **الفتاوى الكبرى**: لأحمد بن عبدالحليم الحرّانيّ أبي العبّاس ابن تيميّة ٧٢٨هـ، تحقيق/ محمّد عبدالقادر عطا، ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الرّيّان- القاهرة، ط١/ ١٤٠٨هـ.
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ**: لأحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ ٨٥٢هـ، تصحيح/ عبدالعزيز بن باز، ومحبّ الدّين الخطيب، دار المعرفة – بيروت.
- **فتح الباقي على ألفيّة العراقيّ**: لزكريّا بن محمّد الأنصاريّ ٩٢٥هـ، تصحيح/ محمّد بن الحسين الحسينيّ، دار الكتب العلميّة – بيروت.
- **فـتح المغيـث بشـرح ألفيّـة الحـديث**: لمحمّـد بـن عبـدالرّحمن السّـخاويّ ٩٠٢هـ، تحقيق/ عبـد الكـريم الخضـير، ومحمّـد آل فهيـد، دار المنهـاج-الرّيـاض،

ط٢/ ١٤٢٨هـ.

- **الكتاب السّابق**: تحقيق/ عليّ حسين، المطبعة السّلفيّة- الهند، ط١/ ١٤٠٧هـ.
- **فتح الوهّاب فيمن اشتهر من المحدِّثين بالألقاب**: لحمّاد بن محمّد الأنصاريّ، مؤسّسة الرّسالة-بيروت، ط١/ ١٤٠٦هـ.
- **الفتن**: لنعيم بن حمّاد المروزيّ، ٢٢٨ هـ، تحقيق/ سمير الزّهيريّ، مكتبة التّوحيد- القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ.
- **فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام**: لغالب عواجي، المكتبة العصريّة-جدّة، ط٤/ ١٤٢٢هـ.
- **الفروسيّة**: لمحمّد بن أبي بكر المعروف بابن قيّم الجوزيّة ٧٥١هـ، تحقيق/ مشهور سلمان، دار الأندلس-حائل، ط٣، ١٤٢٤هـ.
- **الفروق**: لأبي العبّاس أحمد بن إدريس القرافيّ ٦٨٤هـ، تحقيق/ عمر القيام، مؤسّسة الرّسالة، ط١/ ١٤٢٤هـ.
- **الفروق اللّغويّة**: لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكريّ، تحقيق/ محمّد ابراهيم سليم، دار العلم والثّقافة-القاهرة.
- **الفصل في الملل والأهواء النّحل**: لأبي محمّد عليّ بن أحمد الظّاهريّ ابن حزم ٤٥٦هـ، تحقيق/ محمّد إبراهيم، وعبدالرّحمن عميرة، دار الجيل-بيروت، ط٢/ ١٤١٦هـ.
- **فهرس ابن عطيّة**: لأبي محمّد عبد الحقّ بن عطيّة الأندلسيّ ٥٤٢هـ، تحقيق/ محمّد أبو الجفان، ومحمّد الزّاهيّ، ط٢/ ١٩٨٣م، دار الغرب الإسلاميّ-بيروت.
- **الفهرست**: لمحمّد بن إسحاق النّديم ٣٨٥هـ، دار المعرفة-بيروت.
- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات:**

لعبد الحيّ بن عبد الكبير الكتّانيّ، بعناية/ إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ-بيروت، ط١/ ١٤٠٢هـ.

- **فهرس مخطوطات دار الكتب الظّاهرية:** (المنتخب من مخطوطات الحديث): لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، مكتبة المعارف-الرّياض، ط١/ ١٤٢٢هـ.
- **فهرسة ابن خير** (مارواه عن شيوخه من الدّواوين المصنّفة في ضروب العلم وأنواع المعارف): لمحمّد بن خير الأمويّ ٥٧٥هـ، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط١/ ١٤١٩هـ.
- **الفوائد:** لجعفر بن محمّد الفِرْيابِي٣٠١هـ، تحقيق/عبد الوكيل النّدويّ، الدّار السّلفيّة-بومباي.
- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة:** لمحمّد بن عليّ الشّوكانيّ ١٢٥٠هـ، تحقيق/ عبد الرّحمن بن يحيى المعلّميّ، المكتب الإسلاميّ-بيروت، ط٣/ ١٤٠٧هـ.
- **فوات الوفيات:** لمحمّد بن شاكر الكتبيّ ٧٦٤هـ، تحقيق/ إحسان عبّاس، دار صادر-بيروت.
- **فيض القدير شرح الجامع الصّغير:** لعبدالرؤوف المناوي، دار المعرفة-بيروت، ط٢/ ١٣٩١هـ.
- **قاعدة جليلة في التّوسل والوسيلة:** لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم الحرّانيّ ابن تيميّة ٧٢٨هـ، تحقيق/ ربيع المدخليّ، مكتبة لينة-دمنهور، ط١/ ١٤٠٩هـ.
- **قالوا عن الإسلام:** لعماد الدّين خليل، نشر النّدوة العالميّة-الرّياض، ط١/ ١٤١٢هـ

- **القاموس المحيط**: لمجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروز آباديّ ٨١٧هـ، مؤسّسة الرّسالة-بيروت، ط٨/ ١٤٢٦ هـ.
- **القصّاص والمذكِّرين**: لأبي الفرج عبدالرّحمن بن عليّ البغداديّ ابن الجوزيّ ٥٩٧هـ، تحقيق/ محمّد الصّبّاغ، المكتب الإسلاميّ، ط١/ ١٤٠٣هـ.
- **قواعد التّحديث من فنون مصطلح الحديث**: لمحمّد جمال الدّين القاسميّ، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط١/ ١٣٩٩هـ.
- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب السّتّة**: لمحمّد بن أحمد الذّهبيّ ٧٤٨هـ، تحقيق/ محمّد عوّامة، دار القبلة، ومؤسّسة علوم القرآن-جدّة، ط١/ ١٤١٣هـ.
- **الكامل في التّاريخ**: لأبي الحسن عليّ بن أبي الكرم محمّد الجزريّ ابن الأثير ٦٣٠هـ، تحقيق/ عبد الله القاضي، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط١/ ١٤٠٧هـ.
- **الكامل في ضعفاء الرّجال**: لأبي أحمد عبدالله بن عديّ الجرجانيّ ٣٦٥هـ، دار الفكر - بيروت، ط٢/ ١٤٠٥هـ.
- **كتب ورسائل عبد المحسن بن حمد العبّاد**: دار التّوحيد-الرّياض، ط١/ ١٤٢٨هـ.
- **الكشف الحثيث عمَّن رُمي بوضع الحديث**: لبرهان الدّين إبراهيم بن محمّد الحلبيّ سبط بن العجميّ ٨٤١هـ، تحقيق/ صبحي السّامرّائيّ، عالم الكتب-بيروت، ط١/ ١٤٠٧هـ.
- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة النّاس**: لإسماعيل بن محمّد العجلونيّ ١١٦٢هـ، تصحيح/ أحمد القلاش، مؤسّسة

الرّسالة-بيروت، ط٤/ ١٤٠٥هـ.

- **كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون:** لمصطفى بن عبد الله القسطنطينيّ المعروف بحاجي خليفة ١٠٦٧هـ، مكتبة ابن تيميّة-القاهرة.
- **كشف المشكل من حديث الصّحيحين:** لأبي الفرج عبدالرّحمن بن عليّ البغداديّ ابن الجوزي ٥٩٧هـ، تحقيق/ عليّ البواب، دار الوطن-الرّياض، ط١/ ١٤١٨هـ.
- **الكفاية في علم الرّواية:** لأبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ ٤٦٣هـ، المكتبة العلميّة – المدينة المنوّرة.
- **الكتاب السّابق:** تحقيق/ إبراهيم الدّمياطيّ، مكتبة ابن عبّاس-مصر.
- **الكنى:** لمحمّد بن إسماعيل البخاريّ ٢٥٦هـ (مع التّاريخ الكبير).
- **الكنى والأسماء:** لأبي بشر محمّد بن أحمد الدّولابيّ ٣١٠هـ، دار الكتب العلميّة – بيروت، ط٢/ ١٤٠٣هـ.
- **الكنى والأسماء:** لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج النّيسابوريّ ٢٦١هـ، تحقيق/ عبدالرّحيم القشقريّ، نشر المجلس العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، ط١/ ١٤٠٤هـ.
- **اللّباب في تهذيب الأنساب:** لعزّ الدّين أبي الحسن عليّ بن أبي الكرم الجزريّ ابن الأثير ٦٣٠هـ، دار صادر-بيروت.
- **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفّاظ:** لمحمّد بن محمّد بن محمّد بن فهد المكّيّ ٨٧١هـ، دار الفكر العربيّ.
- **لسان العرب:** لأبي الفضل محمّد بن مكرم بن منظور ٧١١هـ، تحقيق/ جماعة من الباحثين، دار المعارف – القاهرة.
- **لسان الميزان:** لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، دار الفكر،

ط٢/ ١٣٩٠هـ.

- **اللّطائف من دقائق المعارف في علوم الحفّاظ الأعارف**: لأبي موسى محمّد بن أبي بكر المدينيّ ت/ ٥٨١هـ، تحقيق/ محمّد عليّ سمك، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط١/ ١٤٢٠هـ.
- **لمحات من تاريخ السُّنَّة وعلوم الحديث**: لعبد الفتّاح أبو غدّة، المطبوعات الإسلاميّة-حلب، ط١/ ١٤٠٤هـ.
- **ما تَمَسُّ إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاريّ**: لمحيي الدّين يحيى بن شرف النّوويّ ٦٧٦هـ، تحقيق/ عليّ حسن عبدالحميد، نشر دار الكتب العلميّة – بيروت.
- **المتّفق والمفترق**: لأبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البغداديّ ٤٦٣هـ، تحقيق/ محمّد صادق آيدن، دار القادريّ- دمشق، ط١/ ١٤١٧هـ.
- **متن الرّسالة**: لعبدالله بن أبي زيد القيروانيّ المالكيّ، المكتبة الثّقافية-بيروت.
- **مجالس في تفسير قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾** لابن ناصر الدّين محمّد بن عبدالله الدّمشقيّ ٨٤٢هـ، تحقيق/ محمّد عوّامة، دار اليسر-المدينة، ط٢/ ١٤٣١هـ.
- **المجرَّد في أسماء رجال سنن ابن ماجه**: لمحمّد بن أحمد الذّهبيّ ٧٤٨هـ، تحقيق/ باسم الجوابرة، دار الرّاية – الرّياض، ط١/ ١٤٠٩هـ.
- **المجروحين من المحدِّثين والضّعفاء والمتروكين**: لأبي حاتم محمّد بن حبَّان البستيّ ٣٥٤هـ، تحقيق/ محمود إبراهيم زايد، دار الوعي- حلب، ط٢/ ١٤٠٢هـ.

- **مجمع الزّوائد ومنبع الفوائد**: لنور الدّين عليّ بن أبي بكر الهيثميّ ٨٠٧هـ، مؤسّسة المعارف – بيروت، ١٤٠٦هـ.
- **المجمع المؤسّس للمعجم المفهرس**: لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، تحقيق/ يوسف المرعشليّ، دار المعرفة-بيروت، ط١/ ١٤١٥هـ.
- **المجموع شرح المهذَّب**: لأبي زكريّا يحيى بن شرف النّوويّ ٦٧٦هـ، حقّقه، وأكمل نقصه/ محمّد نجيب المطيعيّ، مكتبة الإرشاد، جدّة.
- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيميّة**: جمع وترتيب/ عبدالرّحمن بن محمّد قاسم النّجديّ وابنه محمّد، مكتبة ابن تيميّة – القاهرة.
- **محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصّلاح حاشية على مقدِّمة ابن الصّلاح**: لعمر بن رسلان البُلقينيّ ٨٠٥هـ، تحقيق/ عائشة عبدالرّحمن بنت الشّاطىء، دار الكتب، ١٩٧٤م.
- **المحتضرين**: لأبي بكر عبدالله بن محمّد القرشيّ ابن أبي الدّنيا ٢٨١هـ، تحقيق/ محمّد خير رمضان، دار ابن حزم-بيروت، ط١/ ١٤١٧هـ.
- **المحدِّث الفاصل بين الرّاوي والواعي**: للحسن بن عبدالرّحمن الرّامهرمزيّ ٣٦٠هـ، تحقيق/ محمّد عجّاج الخطيب، دار الفكر- بيروت، ط٣/ ١٤٠٤هـ.
- **المحكم والمحيط الأعظم**: لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده ٤٥٨هـ، تحقيق/ عبد الحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط١/ ١٤٢١هـ.
- **المحلَّى**: لأبي محمّد عليّ بن أحمد الظّاهريّ ابن حزم ٤٥٦هـ، تحقيق/ أحمد محمّد شاكر، دار التّراث، القاهرة.

- **مختصر إتحاف السّادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**: لشهاب الدّين أحمد بن أبي بكر البوصيريّ ٨٤٠هـ، تحقيق/ سيّد كسرويّ، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط١/ ١٤١٧هـ.
- **المختصر في علم رجال الأثر**: لعبدالوهّاب عبداللّطيف، دار الكتاب العربيّ-مصر، ط٤/ ١٣٧٨هـ.
- **المدخل إلى السّنن الكبرى**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ ٤٥٨هـ، تحقيق/ محمّد ضياء الأعظميّ، دار الخلفاء-الكويت.
- **المدخل إلى كتاب الإكليل**: لأبي عبدالله محمّد بن عبدالله الحاكم النّيسابوريّ ٤٠٥هـ، تحقيق/ فؤاد عبدالمنعم، دار الدّعوة-الإسكندريّة.
- **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل**: لعبد القادر بن بدران الدّمشقيّ ١٣٤٦هـ، تحقيق/ عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، مؤسّسة الرّسالة-بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ.
- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزّمان**: لعبدالله بن أسعد اليافعيّ ٧٦٨هـ، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط١/ ١٤١٧هـ.
- **المراسيل**: لأبي محمّد عبدالرّحمن بن أبي حاتم الرّازيّ ٣٢٧هـ، بعناية/ شكر الله قوجاني، مؤسّسة الرّسالة، ط٢/ ١٤٠٢هـ.
- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: لملّا عليّ القارئ ١٠١٤هـ، تحقيق/ صدقي العطّار، دار الفكر-بيروت، ١٤١٤هـ.
- **مسائل الإمام أحمد بن حنبل**: رواية ابنه عبدالله، تحقيق/ عليّ المهنا، مكتبة الدّار-المدينة المنوّرة، ط١/ ١٤٠٦هـ.

- **مسائل الإمام أحمد بن حنبل**: لأبي داود سليمان بن الأشعث السّجستانيّ ٢٧٥ه، تصحيح/ محمّد بهجت البيطار، وتعليق محمّد رشيد رضا، دار المعرفة – بيروت.
- **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**: لأحمد بن يحيى العدويّ ت٧٤٩هـ، تحقيق/ كامل الجبوريّ، دار الكتب العلميّة–بيروت.
- **المستدرك على الصّحيحين**: لأبي عبدالله محمّد بن عبدالله الحاكم النّيسابوريّ ٤٠٥ه، دار المعرفة – بيروت.
- **المستشرقون في الميزان**: لعبدالعزيز قارئ، بحث في مجلّة الجامعة الإسلاميّة (السّنة السّابعة، العدد الأوّل، ١٣٩٤هـ).
- **المستشرقون والمبشّرون في العالم العربيّ والإسلاميّ**: لإبراهيم خليل أحمد، مكتبة الوعي العربيّ–الفجالة.
- **المستصفى من علم الأصول**: لأبي حامد محمّد بن محمّد الغزاليّ ٥٠٥ه، تحقيق/ حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنوّرة– جدّة.
- **مستفاد الرّحلة والاغتراب**: للقاسم بن يوسف التّجيبيّ ٧٣٠هـ، تحقيق/ عبدالحفيظ منصور، الدّار العربيّة–ليبيا وتونس، ١٣٩٥هـ.
- **المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النّجّار**: لأحمد الدّمياطيّ، تصحيح/ قيصر فرح، دار الكتب العلميّة–بيروت.
- **المستفاد من مبهمات المتن والإسناد**: لوليّ الدّين أبي زرعة أحمد بن عبد الرّحيم العراقيّ ت/ ٨٢٦هـ تحقيق عبد الرّحمن البرّ، دار الوفاء–المنصورة، ط١/ ١٤١٤هـ.

- **مسند أحمد بن حنبل**: لأبي عبدالله أحمد بن محمّد بن حنبل الشّيبانيّ ٢٤١هـ، تحقيق/ جماعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط، ط١/ ١٤١٣هـ.
- **مسند ابن الجعد**: لعليّ بن الجعد الجوهريّ ٢٣٠هـ، رواية أبي القاسم عبدالله بن محمّد البغويّ ٣١٧هـ، راجعه/ عامر أحمد حيدر، مؤسّسة نادر- بيروت، ط١/ ١٤١٠هـ.
- **مسند الشّافعيّ**: لمحمّد بن إدريس الشّافعيّ ٢٠٤هـ، دار الكتب العلميّة - بيروت.
- **مسند أبي يعلى الموصليّ**: لأبي يعلى أحمد بن عليّ الموصليّ ٣٠٧هـ، تحقيق/ حسين سليم أسد، دار الثّقافة العربيّة - دمشق، ط١/ ١٤١٢هـ.
- **مسند الطّيالسيّ**: لأبي داود سليمان بن داود الطّيالسيّ ٢٠٤هـ، تحقيق محمّد التّركيّ، دار هجر، ط١/ ١٤٢٠هـ.
- **مشاهير علماء الأمصار**: لأبي حاتم محمّد بن حبَّان البستيّ ٣٥٤هـ، تصحيح/ فلايشهمر، دار الكتب العلميّة - بيروت.
- **المصباح المنير**: لأحمد بن محمّد الفيّوميّ المقرئ ٧٧٠هـ، مكتبة لبنان - بيروت.
- **المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد**: لأبي الخير محمّد بن محمّد المقرئ ابن الجزريّ ٨٣٣هـ، مكتبة التّوبة-الرّياض، ١٤١٠هـ.
- **المصنّف**: لعبدالرّزّاق بن همّام الصّنعانيّ ٢١١هـ، تحقيق/ حبيب الرّحمن الأعظميّ، المكتب الإسلاميّ - بيروت، ط٢/ ١٤٠٣هـ.
- **المصنّف في الأحاديث والآثار**: لأبي بكر عبدالله بن محمّد ابن أبي شيبة العبسيّ ٢٣٥هـ، تحقيق/ كمال الحوت، دار التّاج - بيروت، ط١/ ١٤٠٩هـ.

- **المعجـــم**: لأبي ســعيد أحمــد بــن محمّــد البصــريّ ابــن الأعــرابيّ ٣٤٠هـ، تحقيق/ عبدالمحسن الحسينيّ، دار ابن الجوزيّ - الدّمّام، ط١/ ١٤١٨هـ.
- **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**: لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحمويّ ٦٢٦هـ، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط١/ ١٤١١هـ.
- **المعجم الأوسط**: لسليمان بن أحمد الطّبرانيّ٣٦٠هـ، تحقيق/ طارق بن عوض الله، وعبدالمحسن الحسينيّ، دار الحرمين - القاهرة، ١٤١٥هـ.
- **معجم البلدان**: لياقوت بن عبدالله الحمويّ ٦٢٦هـ، تحقيق/ فريد الجنديّ، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط١/ ١٤١٠هـ.
- **معجم الشّيوخ**: لعمر بن فهد المكّيّ، ت/ ٨٨٥هـ، تحقيق/ محمّد الزّاهيّ، وراجعه حمد الجاسر، دار اليمامة، الرّياض، ١٤٠٢هـ.
- **معجم الصّحابة**: لأبي القاسم عبد الله بن محمّد البغويّ ٣١٧هـ، تحقيق/ محمّد الأمين بن محمّد الجكنيّ، مكتبة دار البيان-الكويت، ط١/ ١٤٢١ هـ.
- **المعجم الصّغير**: لسليمان بن أحمد الطّبرانيّ ٣٦٠هـ، تحقيق/ محمّد شكور محمود، وسَمّاه: الرّوض الدّاني إلى المعجم الصّغير للطّبرانيّ، المكتب الإسلاميّ-بيروت، ط١/ ١٤٠٥هـ.
- **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيليّ**: لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيليّ ٣٧١هـ، تحقيق/ زياد محمّد منصور، مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنوّرة، ط١/ ١٤١٠هـ.
- **المعجم في أصحاب القاضي الصّدفيّ٥٩٤هـ**: لمحمّد بن عبد الله القضاعيّ ابن الأبّار ٦٥٨هـ، تحقيق/ إبراهيم الأبياريّ، دار الكتاب المصريّ-مصر، ط١/ ١٤١٠هـ.

- **المعجم الكبير**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطّبرانيّ ٣٦٠هـ، تحقيق/ حمدي السّلفيّ، نشر مكتبة ابن تيميّة.
- **معجم ما ألّف عن الصّحابة وأمّهات المؤمنين وآل البيت ﷺ**: إعداد/ محمّد إبراهيم الشّيبانيّ، مركز المخطوطات والتّراث، بالكويت، ط١/ ١٤١٤هـ
- **المعجم المختصّ -بالمحدِّثين-**: لأبي عبد الله محمّد بن أحمد الذّهبيّ ٧٤٨هـ، تحقيق/ محمّد الهيلة، مكتبة الصّدّيق-الطّائف، ط١/ ١٤٠٨هـ.
- **المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأَئمَّة النّبل**: لأبي القاسم عليّ بن الحسن الشّافعيّ ابن عساكر ٥٧١هـ، تحقيق/ سكينة الشّهابيّ، دار الفكر.
- **المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة**: لأحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، تحقيق/ محمّد الميادينيّ، مؤسّسة الرّسالة-بيروت، ط١/ ١٤١٨هـ.
- **معجم مقاييس اللّغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا ٣٩٥هـ، تحقيق/ عبدالسّلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط١/ ١٤١١هـ.
- **معجم المؤلِّفين**: لعمر بن رضا كحالة ١٤٠٨هـ، دار إحياء التّراث-بيروت، ١٣٧٦هـ.
- **المعجم الوسيط**: نشر مجمع اللّغة العربيّة، بمصر، ط/ ٤، ١٤٢٥هـ.
- **معرفة الثّقات**: لأبي الحسن أحمد بن عبدالله العجليّ ٢٦١هـ، تحقيق/ عبدالعليم البستويّ، مكتبة الدّار- المدينة المنوّرة، ط١/ ١٤٠٥هـ.
- **معرفة الصّحابة**: لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهانيّ ٤٣٠هـ، تحقيق/ عادل العزازيّ، دار الوطن-الرّياض، ط١/ ١٤١٩هـ.

- **معرفة علوم الحديث:** لأبي عبدالله محمّد بن عبدالله الحاكم ٤٠٥هـ، تصحيح/ معظم حسين، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٤/ ١٤٠٠هـ.
- **الكتاب السّابق:** تحقيق/ أحمد السّلّوم، مكتبة المعارف-الرّياض، ط٢/ ١٤٣١هـ.
- **معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات والأعصار:** لمحمّد بن أحمد الذّهبيّ ٧٤٨هـ، تحقيق/ طيار قولاج، استانبول، ١٤١٦هـ.
- **المعرفة والتّاريخ:** لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسويّ ٢٧٧هـ، تحقيق/ أكرم العُمريّ، مكتبة الدّار-المدينة المنوّرة، ط١/ ١٤١٠هـ.
- **معيد النّعم ومبيد النّقم:** لعبدالوهّاب بن عليّ السّبكيّ ٧٧١هـ، تحقيق/ محمّد عليّ النّجار، وآخريْنِ، دار الكتاب العربيّ-القاهرة، ط١، ١٣٦٧هـ.
- **المعين في طبقات المحدِّثين:** لأبي عبد الله محمّد بن أحمد الذّهبيّ ٧٤٨هـ، تحقيق/ محمّد زينهم، دار الصّحوة، ط١/ ١٤٠٧هـ.
- **المغني في الضّعفاء:** لمحمّد بن أحمد الذّهبيّ ٧٤٨هـ، تحقيق/ نور الدّين عتر.
- **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم:** لأبي العبّاس أحمد بن عمر القرطبيّ ٦٥٦هـ، تحقيق/ محي الدّين مستو وآخرِين، دار ابن كثير-بيروت، ط٢/ ١٤٢٠هـ.
- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة:** لمحمّد بن عبدالرّحمن السّخاويّ٩٠٢هـ، تصحيح/ عبدالله الصّدّيق، الكتب العلميّة-بيروت، ط١/ ١٣٩٩هـ.
- **مقالات الإسلاميّين:** عليّ بن إسماعيل الأشعريّ ت٣٣٠ هـ، تحقيق/ محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة-بيروت، ١٤١١هـ.

- **المقتنى في سرد الكنى**: لأبي عبدالله محمّد بن أحمد الذّهبيّ ٧٤٨هـ، تحقيق/ محمّد صالح المراد، نشر المجلس العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، ١٤٠٨ هـ.
- **الملل والنّحل**: لأبي الفتح محمّد بن عبدالكريم الشّهرستانيّ ٥٤٨ هـ، تحقيق/ أمير عليّ، وعليّ حسن، دار المعرفة-بيروت، ط٣/ ١٤١٤هـ.
- **مناقب الإمام أحمد**: لأبي الفرج عبدالرّحمن بن عليّ البغداديّ ابن الجوزيّ ٥٩٧هـ، دار الآفاق، ط٣/ ١٤٠٢هـ.
- **مناقب الشّافعي**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ ٤٥٨ هـ، تحقيق/ أحمد صقر، دار التّراث-القاهرة.
- **مناهج المستشرقين في الدّراسات العربيّة الإسلاميّة**: لجماعة من الباحثين، مكتب التّربية العربيّ لدول الخليج.
- **المنتخب من السّياق لتاريخ نيسابور**: لإبراهيم بن محمّد الصّريفينيّ، تحقيق/ محمّد أحمد عبدالعزيز، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط١/ ١٤٠٩هـ.
- **المنتخب من معجم شيوخ السّمعانيّ**: لأبي سعد عبد الكريم بن محمّد السّمعانيّ٥٦٢هـ، تحقيق/ موفّق بن عبد الله، عالم الكتب-الرّياض، ط١/ ١٤١٧ هـ.
- **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**: لعبد الرّحمن بن عليّ ابن الجوزيّ ٥٩٧هـ، تحقيق/ محمّد عبد القادر، ومصطفى عبد القادر، الكتب العلميّة-بيروت، ط١/ ١٤١٢هـ.
- **المنتقى**: لأبي محمّد عبدالله بن عليّ بن الجارود النّيسابوريّ ٣٠٧هـ، تخريج/ أبي إسحاق الحوينيّ، وسَمَّاه: غوث المكدود، دار الكتاب العربيّ- بيروت، ط٢/ ١٤١٤هـ.

- **المنتقى شرح الموطّأ**: لسليمان بن خلف الباجيّ ٤٩٤هـ، مطبعة السّعادة، ط١/ ١٣٣٢هـ.
- **المنذريّ وكتابه التّكملة لوفيات النّقلة**: لبشّار عوّاد، مطبعة الآداب-النّجف، ١٣٨٨هـ.
- **مَنْ رَوَىَ عن أبيه عن جدّه**: لقاسم بن قطلوبغا ٨٧٩هـ، تحقيق/ باسم الجوابرة، مكتبة المعلا-الكويت، ط١/ ١٤٠٩هـ.
- **منهاج السُّنَّة النّبويَّة**: لأبي العبّاس أحمد بن عبدالحليم الحرّانيّ ابن تيميّة ٧٢٨ه، تحقيق/ محمّد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام، بالرّياض، ط١/ ١٤٠٦ه.
- **منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها**: لوليد العانيّ، دار النّفائس-الأردن، ط١/ ١٤١٨هـ.
- **منهج كتابة التّاريخ الإسلاميّ**: لمحمّد صامل السّلميّ، دار طيبة-الرّياض، ط١/ ١٤٠٦هـ.
- **منهج النّقد في علوم الحديث**: لنور الدّين عتر، دار الفكر-دمشق، ط٣/ ١٤٠١هـ.
- **المنهل الرّويّ في مختصر علوم الحديث النّبويّ**: لبدر الدّين محمّد بن إبراهيم بن جماعة ٧٣٣ه، تحقيق/ محيي الدّين عبدالرّحمن، دار الفكر - بيروت، ط٢/ ١٤٠٦ه.
- **المنهل الصّافي والمستوفي بعد الوافي**: ليوسف بن تغري بردي الأتابكيّ ٨٧٤هـ، تحقيق/ محمّد محمّد أمين، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨٤م.
- **موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق**: لطلال الدّعجانيّ، عمادة البحث العلميّ، بالجامعة الإسلاميّة، ط١/ ١٤٢٥ هـ.

- **موارد الخطيب البغداديّ في تاريخ بغداد**: لأكرم العُمريّ، دار طيبة-الرّياض، ط٢/ ١٤٠٥هـ.
- **المواهب اللّدنيّة بالمنح المحمّديّة**: لأحمد بن محمّد القسطلّانيّ ٩٢٣هـ، تحقيق/ صالح الشّاميّ، المكتب الإسلاميّ، ط٢/ ١٤٢٥هـ.
- **المؤتلف والمختلف**: لأبي الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ ٣٨٥هـ، تحقيق/ موفّق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلاميّ - بيروت، ط١/ ١٤٠٦هـ.
- **موضح أوهام الجمع والتّفريق**: لأبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ ٤٦٣هـ، تصحيح/ عبدالرّحمن المعلّميّ، المعارف-الهند، ١٣٧٩هـ.
- **الموسوعة الميسّرة في الأديان والمذاهب المعاصرة**: النّدوة العالميّة للشّباب الإسلاميّ، ط٢/ ١٤٠٩هـ.
- **الموطّأ**: لمالك بن أنس الأصبحيّ ١٧٩هـ، تصحيح/ محمّد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربيّة.
- **الموقظة في علم مصطلح الحديث**: لمحمّد بن أحمد الذّهبيّ ٧٤٨هـ، بعناية/ عبدالفتّاح أبو غدّة، دار البشائر الإسلاميّة - بيروت، ط١/ ١٤٠٥هـ.
- **موقف الاستشراق من السُّنَّة والسّيرة النّبويّة**: لأكرم العُمريّ، الجامعة الإسلاميّة، كلّيّة الدّعوة.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرّجال**: لأبي عبدالله محمّد بن أحمد الذّهبيّ ٧٤٨هـ، تحقيق/ عليّ البجاويّ، دار المعرفة - بيروت.

- **النّبوّات**: لأبي العبّاس أحمد بن عبد الحليم الحرّانيّ ابن تيميّة ٧٢٨هـ، تحقيق/ عبد العزيز الطّويّان، أضواء السّلف-الرّياض، ط١/ ١٤٢٠هـ.
- **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار**: لأحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، تحقيق/ حمدي السّلفيّ، مكتبة ابن تيميّة-القاهرة، ١٤١٤هـ.
- **نثل الهميان في معيار الميزان**: لبرهان الدّين إبراهيم بن محمّد الحلبيّ سبط بن العجميّ ٨٤١هـ، تحقيق/ شادي آل نعمان، دار النّعمان-صنعاء، ط١/ ١٤٣٥هـ.
- **النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: ليوسف بن تغري بردي الأتابكيّ ٨٧٤هـ، تعليق/ محمّد حسين، دار الكتب العلميّة-بيروت.
- **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**: لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، تعليق/ إسحاق عزوز، المكتبة العلميّة. (مع نزهة النّظر).
- **نزهة الألباب في الألقاب**: لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، تحقيق/ عبد العزيز السّديريّ، مكتبة الرّشد-الرّياض، ط١/ ١٤٠٩هـ.
- **نزهة النّاظر في ذكر من حدّث عن أبي القاسم البغويّ من الحفّاظ الأكابر**: لرشيد الدّين يحيى بن عليّ العطّار ٦٦٢ هـ، تحقيق/ مشعل الجبرين، دار ابن حزم-بيروت، ط١/ ١٤٢٣هـ.
- **نزهة النّظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**: لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، تعليق/ إسحاق عزوز، المكتبة العلميّة.
- **الكتاب السّابق**: تحقيق/ عبد الله الرّحيليّ، ط١/ ١٤٢٢هـ.
- **نصب الرّاية لأحاديث الهداية**: لعبدالله بن يوسف الزّيلعيّ ٧٦٢هـ، نشر دار الحديث.

- **نظم العقيان في أعيان الأعيان**: لعبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطيّ ٩١١هـ، تحقيق/ فيليب حتّى، المكتبة العلميّة-بيروت، ١٩٢٧م.
- **نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب**: لأحمد بن محمّد المقري ١٠٤١هـ، تحقيق/ إحسان عبّاس، دار صادر-بيروت، ١٣٨٨هـ.
- **نقد نصوص حديثيّة في الثّقافة العامّة**: لمحمّد ناصر الدّين الألبانيّ، مطبعة التّرقيّ-دمشق.
- **النّكت على كتاب ابن الصّلاح**: لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، تحقيق/ ربيع المدخليّ، المجلس العلميّ، بالجامعة الإسلاميّة، ط١/ ١٤٠٤هـ.
- **الكتاب السّابق**: تحقيق/ ماهر الفحل، دار الميمان-الرّياض، ط١/ ١٤٣٤هـ.
- **النّكت على مقدّمة ابن الصّلاح**: لمحمّد بن عبد الله بن بهادر الزّركشيّ ٧٩٤هـ، تحقيق/ زين العابدين بلا فريج، أضواء السّلف-الرّياض، ط١/ ١٤١٩هـ.
- **النّكت الوفيّة بما في شرح الألفيّة**: لإبراهيم بن عمر البقاعيّ ٨٨٥هـ، تحقيق/ ماهر الفحل، مكتبة الرّشد-الرّياض، ط١/ ١٤٢٨هـ.
- **نهاية المبتدئين في أصول الدّين**: لأحمد بن حمدان الحنبليّ ٦٩٥هـ، تحقيق/ ناصر السّلامة، مكتبة الرّشد-الرّياض، ط١/ ١٤٢٥هـ.
- **النّهاية في غريب الحديث والأثر**: لمجد الدّين أبي السّعادات المبارك بن محمّد المعروف بابن الأثير ٦٠٦هـ، تحقيق/ طاهر الزّاويّ، ومحمود الطّناحيّ، دار الفكر-بيروت.

- **نهاية السّول في رواة السِّتَّة الأصول**: لبرهان الدّين إبراهيم بن محمّد الحلبيّ سبط بن العجميّ ت/ ٨٤١هـ، تحقيق/ عبد القيّوم عبد ربّ النَّبيّ، جامعة أمّ القرى-مكّة، ١٤٢١هـ.
- **النّور السّافر عن أخبار القرن العاشر**: لمحي الدّين عبد القادر بن شيخ العيدروس ١٠٣٨هـ، تحقيق/ أحمد حالو وآخريْنِ، دار صادر-بيروت، ط١/ ٢٠٠١م.
- **هدى السّاري مقدِّمة فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ**: لأبي الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ ابن حجر ٨٥٢هـ، تصحيح/ محبّ الدّين الخطيب، دار المعرفة-بيروت.
- **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثّقة والسّداد الّذين أخرج لهم البخاريّ في جامعه**: لأبي نصر أحمد بن محمّد الكلاباذيّ ٣٩٨هـ، تحقيق/ عبد الله اللّيثي، المعرفة-بيروت، ط١/ ١٤٠٧هـ.
- **هديّة العارفين وأسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين**: لإسماعيل باشا البغداديّ ١٣٣٩ هـ، مكتبة ابن تيميّة-القاهرة.
- **الوافي بالوفيات**: لصلاح الدّين خليل بن أيبك الصّفديّ ٧٦٤هـ، تحقيق/ أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التّراث العربيّ - بيروت، ط١/ ١٤٢٠هـ.
- **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**: لمحمّد بن محمّد أبو شهبة، عالم المعرفة - جدّة، ط١/ ١٤٠٣هـ.
- **الوضع في الحديث**: لعمر حسن فلّاته، مكتبة الغزالي-دمشق، ١٤٠١هـ.
- **الوفيات**: لأبي العبّاس أحمد بن حسن القسنطينيّ ابن قنفذ ت/ ٨١٠هـ، تحقيق/ عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة-بيروت، ط٤/ ١٤٠٣هـ.

- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان**: لأبي العبّاس أحمد بن محمّد ابن خلّكان ٦٨١هـ، تحقيق/ إحسان عبّاس، دار صادر-بيروت.
- **يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر**: لعبد الملك بن محمّد الثّعالبيّ ٤٢٩هـ، تحقيق/ مفيد محمّد قمحية، دار الكتب العلميّة-بيروت، ط١/ ١٤٠٣هـ.
- **اليواقيت والدّرر شرح شرح نخبة الفكر**: لمحمّد عبدالرّؤوف المناويّ ١٠٣١هـ، تحقيق/ ربيع السّعوديّ، مكتبة الرّشد - الرّياض، ط١/ ١٤١١هـ.

الفهارس

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾	البقرة	١٣٤	١٩٦
﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾	البقرة	١٤١	٢٠١
﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾	البقرة	١٤٣	١٧٠، ١٧٩
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ ﴾	البقرة	١٥٩	٢٥٣، ٢٥٤
﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾	البقرة	٢٥٥	٣٠٩
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾	آل عمران	١٠٢	٩
﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾	آل عمران	١١٠	١٦٩، ١٨٩
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ﴾	النّساء	١	٩
﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ ﴾	النّساء	١١٥	١٥٠، ١٩٥
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ	النّساء	١٣٥	٤١٠

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾			
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾	المائدة	٨	٤١٠
﴿ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ ﴾	المائدة	١١٥	١٩٢
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	الأنفال	٦٤	١٧١
﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾	التّوبة	٣٢	٢١٢
﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾	التّوبة	٤٠	١٥١
﴿ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾	التّوبة	٦٥	١٨٣
﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ جَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾	التّوبة	٨٨	١٧١
﴿ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾	التّوبة	٨٩	١٧١
﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾	التّوبة	١٠٠	١٧٠

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ نَحۡنُ نَعۡلَمُهُمۡ﴾	التّوبة	١٠١	١٨٥
﴿وَمَا كَانَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةٗۚ فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ﴾	التّوبة	١٢٢	١١١
﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾	الحجر	٩	٤٠٨
﴿إِخۡوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٖ مُّتَقَٰبِلِينَ﴾	الحجر	٤٧	٢٠١
﴿كَبُرَتۡ كَلِمَةٗ تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبٗا﴾	الكهف	٥	٢٦٩
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ﴾	الأنبياء	١٠١	٢٠٣
﴿لَّئِن لَّمۡ يَنتَهِ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ وَٱلۡمُرۡجِفُونَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ لَنُغۡرِيَنَّكَ بِهِمۡ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلٗا﴾	الأحزاب	٦٠	١٨٤
﴿مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقۡتِيلٗا﴾	الأحزاب	٦١	١٨٤
﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا﴾	الأحزاب	٧٠	٩
﴿إِنَّكَ مَيِّتٞ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ٣٠ ثُمَّ إِنَّكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمۡ تَخۡتَصِمُونَ﴾	الزّمر	٣٠	٥٧
﴿وَلَوۡ نَشَآءُ لَأَرَيۡنَٰكَهُمۡ فَلَعَرَفۡتَهُم بِسِيمَٰهُمۡ﴾	محمّد	٣٠	١٨٤
﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾	الفتح	١٨	١٧٠

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾	الفتح	٢٩	١٨٧
﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾	الفتح	٢٩	١٧١
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾	الحجرات	٦	٤٠٣، ٤٠٧
﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ . . .﴾	الحجرات	٩	٢٠٥
﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ﴾	الحجرات	١٠	١٩١، ٢٠٥
﴿وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ ۖ﴾	الحجرات	١١	٥٦٢
﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾	الحديد	١٠	٢٠٣
﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾	الحشر	٨	١٧١
﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً﴾	الحشر	٩	١٧١
﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾	الحشر	١٠	١٩٥، ٢٠٥
﴿ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾	الحشر	١٠	٢٠١

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ مُهَـٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَـٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ﴾	الممتحنة	١٠	١٨٤
﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ ﴾	المنافقون	٧	١٨٣
﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾	الانشقاق	١٩	٣٣١
﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾	البيّنة	١	٣٠٩

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

الأثر	القائل	الصفحة
أنّ رجلًا جاء إلى زيد بن ثابت رضي الله عنه فسأله عن شيء، فقال له زيد، عليك أبا هريرة رضي الله عنه	زيد بن ثابت	٢٥٢
إن قلت ذاك، فإنّ أصحاب رسول الله ﷺ كان فيهم من يشغله عقاره وضيعته، فيجيء، فإنّ لم يوافق رسول الله	أبو سعيد الخدريّ	٤٦
إنّا كنّا مرّة إذا سمعنا رجلًا يقول: قال رسول الله ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا	ابن عبّاس	٩١
إنّما كان النّفاق على عهد النّبيّ ﷺ فأمّا اليوم فإنّما هو الكفر بعد الإيمان	حذيفة	١٨٣
أنّه لمّا أقبل يريد الإسلام	أبو هريرة	٢٢٨
إنّهما يومان ترفع فيهما الأعمال	أبو هريرة	٢٣٨
إنّي كنتُ امرءًا مسكينًا أصحب رسول الله على ملء بطني	أبو هريرة	٢٤٧
إنّي لأُجزّئ اللّيل ثلاثة أجزاءٍ	أبو هريرة	٢٣٧
إنّي لأجزّئ اللّيل ثلاثة أجزاءٍ فثلثٌ أنام، وثلثٌ أقوم	أبو هريرة	٢٥٥
بَخْ بَخْ أبو هريرة يتمخّط في الكتّان، لقد رأيتني وإنّي لأخرُّ فيما بين منبر رسول الله ﷺ	أبو هريرة	٢٣٧

الأثر	القائل	الصفحة
بلغني حديثٌ عن رجلٍ سمعه من رسول الله ﷺ فاشتريت بعيرا ثمّ شددت عليه رحلي	جابر بن عبد الله	٢٩
جاءت الجدّة إلى أبي بكر الصِّدِّيق ﷺ تسأله ميراثها	قبيصة بن ذؤيت	٤٩
حفظ اللهُ عليك دينك؛ كما حفظت علينا ديننا	عثمان بن عفّان	٢٣٥
سبحان الله! إنّما سمعت شيئًا، فأحببت أن أتثبّت	عمر بن الخطّاب	٥٢
سمع أذناي، وأبصرته عينيّ، وسلوا زيد بن ثابتﷺ فقد سمعه معي	أبو هريرة	٩٢
سمعت ذلك من الفضل، ولم أسمعه من النّبيّ ﷺ	أبو هريرة	٤٧
فأُحدِّث عن رسول اللهﷺ ما لم أسمع؟	أبو سعيد الخدريّ	٤٦
فأشهد إذا غابوا، وأحفظ إذا نسُوا	أبو هريرة	٢٥٠
قدمت والله وروسول الله بخيبر سنة سبع، وأنا يومئذٍ قد زدتُ على الثّلاثين سنة سنوات	أبو هريرة	٢٣٠
كان مروان ربّما استخلف أبا هريرة ﷺ على المدينة فيركب حمارا	أبو رافع	٢٣٩

الأثر	القائل	الصفحة
كانت لنا ضيعةٌ وأشغالٌ، ولكن النّاس لم يكونوا يكذبون يومئذٍ، فيُحَدِّث الشّاهدُ الغائب	البراء بن عازب	٤٥
كنت أدعو أُمِّي إلى الإسلام، وهي مشركة	أبو هريرة	٢٣١
كنتُ أرعى غنم أهلي، فكانت لي هريرة صغيرة، فكنت أضعها باللّيل في شجرةٍ	أبو هريرة	٢٢٧
كنتُ أَنَا وجارٌ لي من الأنصار في بني أُميَّة بن زيدٍ؛ وهي من عوالي المدينة، وكُنّا نتناوب النّزول على رسول الله	عمر بن الخطّاب	٤٦
كنت رجلًا إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثا نفعني الله منه بما شاء أن ينفعني	عليّ بن أبي طالب	٥٣
لا أعرف أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ أحفظ لحديثه منّي	أبو هريرة	٢٣٥
لا تسبّوا أصحاب محمّد، فإنّ الله قد أمر بالاستغفار لهم	ابن عبّاس	١٨٦
لا تسبُّوا أصحاب محمّد، فلمقام أحدهم ساعة خير من عمل أحدكم عمره	ابن عمر	١٨٦

الأثر	القائل	الصفحة
لأَنْ أُحدِّث عن أبي هريرة رضي الله عنه أحبّ إليّ من أن أحدث عن النّبيّ ﷺ	أبو أيّوب	٤٥
اللّهمَّ غُفْرًا، أنت سمعت هذا من رسول الله بل كُنّا في قوم ما كَذَبُونَا ولا كُذِّبْنَا	أبو أمامة	٤٨
لولا القصاص لأغشيتك به، ولكنِّي سأبيعك مِمَّن يُوفِّيني ثمنك، اذهبي فأنت لله	أبو هريرة	٢٣٨
ما بقي من أصحاب هذه الآية إلَّا ثلاثةٌ، ولا من المنافقين إلَّا أربعةٌ	حذيفة	١٨٣
ما تعجبون من هذا؟! انقطع عنهم العمل، فلم يحبّ اللهُ أن يقطع عنهم الأجر	عائشة	١٨٦
ما كان خُلُقٌ أبغض إلى أصحاب رسول الله ﷺ من الكذب	عائشة	٤٤
ما كلّ ما نحدّثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه	البراء بن عازب	٤٥
ما لكِ في كتاب الله شيءٌ، وما علمت لك في سُنَّة رسول الله ﷺ شيئا	أبو بكر الصّدّيق	٤٩
ما لي أَلَّا أكون سمعت مثل ما سمعوا، وحضرت مثل ما حضروا، ولكن لم يدرس الأمر بعد	رجل من أصحاب النّبيّ	٢٥٥

الأثر	القائل	الصفحة
ما من أصحاب النّبيّ ﷺ أحدٌ أكثر حديثًا عنه منّي، إلّا ما كان من عبد الله بن عمرو	أبو هريرة	٢٣٦
من سمع النّبيّ ﷺ قضى في السِّقْط	عمر بن الخطّاب	٩٠
من كان منكم متأسِّيًا فليتأسَّ بأصحاب رسول الله	ابن مسعود	١٩٤
وأحْرِ بك أن تكون كاذبًا	عمر بن الخطّاب	٢٥٨، ٢٦٢
والله لمشهدٌ شهده رجلٌ يُغَبِّر فيه وجهه مع رسول الله ﷺ أفضل من عمل أحدكم	سعيد بن زيد	١٧٨
والله لولا آيتان في كتاب الله ما حدّثتكم شيئًا أبدًا	أبو هريرة	٢٥٣، ٢٥٤
والله ما كلُّ ما نحدّثكم به سمعناه من رسول الله ﷺ ولكن كان يحدّث بعضنا بعضا ولا يتّهم بعضنا بعضا	أنس بن مالك	٤٧
يا أبا هريرة، أنت كنتَ ألزمنا لرسول الله وأحفظنا لحديثه	عبد الله بن عمر	٢٥٠
يا بن الخطّاب، فلا تكوننّ عذابًا على أصحاب رسول الله	أبيّ بن كعب	٥٢
يا أيّها النّاس إنّا والله ما سمعنا فيما سمعنا من نبيّكم ﷺ وما بلغ علمنا إلّا أن حممة شهيد	أبو موسى	١٥١
يا رسول الله، إنّي أسمع منك حديثًا كثيرًا أنساه	أبو هريرة	٢٣٣

فهرس الموضوعات